



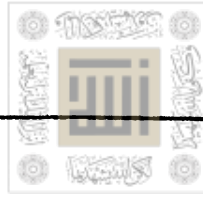
كتاب مخرج المتقين في مقام الحق واليقين

عبد الشامعاني

بجف استوف

١٩٢٦

(قدامية عربي - ٥٢١)



هَذَا كِتَابُنَا هِجْرِي
 الْمُتَّقِينَ فِي فِقْهِهِمْ
 وَالْيَقِينِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ
 أَجْمَعِينَ لِحَضْرَةِ الشَّيْخِ الْعَلَامِيِّ
 الْمَأْمُونِ مَدَدَ ظِلِّهِ الْعَالِي عَلَى
 بَرٍّ وَفِي الْأَقَاصِ وَالْأَوْدِي
 أَمِيرِنَا سَيِّدِنَا الْعَالِمِ

مُتَّقِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله غير منوط من رحمه ولا مخلو من نعمته ولا مأبوس من مغفرته ولا مستنكف من عبادته والصلوة والسلام على نبيه الذي أرسله وأعلام الهدى دارسة ومناهج البعير طامسة ضديع الحق ونصيح للخلق وهدى إلى الرشاد وأمر بالنسب وعلى أهل بيت أئمة الهدى ومصابيح الدجى ستمائة وخمسة عشر على من فيهم اللهم أنت الله تعالى به وبوالدته وأخوان الصفا والرحمة والرضوان على فضايلنا وذنوبنا وأحاديثنا الملتزمين بربنا النقيضين **ويعبد** يقول السيد الفقيه المولى الفقيه عبد الله المامقاني رحمه الله الشريفة قدس سره أنه لما من الله على خلقه من نعمته على خلقه علم الفقه وتجرده عليه رايته ان متف كتابا واحدا بالفرع على ترتيب كتابنا الكبير الموسوم بعنوان المقاصد كالمعبر له ومرجى إلى من بعده من فوائده وأخوان الذين البين فشرعت في ذلك ما جبال الفقه العظيم يوم يقوم الناس للرب ارحم ربيته **بمنهج المتقين** في فقه أئمة الحق واليقين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ولعمرة الله على أئمة الهدى يوم الدين شتم أن الفقه سبق على قيام أربعة **الأول في العبادات** وهي ما لا يتجزأ من التكليف بها إلا في حق البالغ العاقل الملتزم للعقائد ولا يفتح لامع الإسلام والإيمان والفسد ونية الفقه وبفسدها الزيادة والعجز في العبادات تستدرك كتاب الطهارة وهي لغة النظام من لا وساخ وحصل الطهارة الشريعة بالوضوء والفصل واليتم وكل منها ينقسم إلى واجب مندوب فالوضوء سبب لنفسه فوهم بعض العامة وجوبه بنفسه وجوباً موشعاً بغيره فوهم في وقت المباداة للشروط بمرطون الوفاة وما لا به بعضاً من الخرافات فوهم فوهم في الأمان به قبل حصول سبب ولا قبل دخول الوقت المشروط به بفصل الوجوب ثم هو شرط في الصلوات الواجبات عدا صلوة الاموات كالمندوبات باقياها الناقصة من الواجبة والمفصورة فصل في الأركان والكيفية لوتسبها وعقد بالطلب للشروط في اجزاء الصلوة المنسية وسجلات الشهادة لا طلب قوتاً عليها ولكن لا حينا طرية لا تترك ولا يجب على من هو في صورة الصلوة لا للتعبد بل لتعلم جاهل سواء كان متمكناً من حصول الطهارة وغيرها من الشروط لا ولا بين ما لو كان متمكناً من العلم لفظاً واشارته ام لا ولا كذا لو ان بالشروط لقية مع الخافين لا بفصل السجدة ولا بشرط في سجدة لفران الواجبة وللندوة على الأقوية لا في سجدة والشكر وجهها يكون شرطاً انشيطه في الواجب على وجه الوجوب وفي المندوب على سبيل الاستحباب كذا هو شرط في الطواف الواجب الاصل الصالح ان يابن دون المندوب منه وفي الواجب منه العارض كالمندوب وجهان ظهر هما الاشتراط الا ان يتقيد بالتدبير بالتكليف عند انما تترك من اج الايمان به من غير وضوء على الاقوية كذا هو شرط في جواز مسك كذا القرآن فخرج على الحديث منها كما يحرم عليه مسك لفظ الجلال والكرامات في التمسك وبسبب الوضوء استحباباً لا موقفتها الصلوة المندوبة ومنها الطواف المندوب لا يجب ان كان شرطاً في ركعتيه وتظهر التمسك منها بالوضوء ثم نوضوءه على ركعتيه ومنها ما عدى الصلوة والطواف من اتصال الحج ومنها صلوة الميت في وجه ومنها قلها القرآن على الاقربة القول بحرمه الفصل عدها كما يحكم واستحباباً لوضوءها سابقان ومنها مسك عدى الخط من المصحف وحده كتابته في وجه وان كان اجراء حكم المسح في شأه عليه وما قبله احوط ومنها دخول المسجد من الدعة وصب الخراج ومنها الكون على الطهارة ومنها التهاجب بالنفوس والتهويل ومنها ارادة النوم ومنها صلوة الجحارة ومنها الجديب ومنها اذابة قبر ابي قحافة وقبور أهل البيت عليهم الصلوة والسلام ومنها نوم المحب منها اكل المحب منها الجماع بعد غسل الميت قبل غسل المس ومنها غسل الجلب ومنها جلوس الحاضر للذكر كجلول وقت الصلوة ومنها العودة إلى الجماع وان تكرر وبسبب استحباباً بانها استحباباً على في موارد فيها دخول المشرع على وجهها والزوج كل ومنها جماع الحامل ومنها ارادة سرياً المصحف ومنها على جارية اخرى بعد طهر امرئ فليها ومنها ارادة دخول الميت لقبره ومنها القدوم من السفر ومنها ارادة السفر منها كناية في ركنين ومنها جماع المصنف ومنها وضوء الميت قبل غسله ومنها كف عن الميت قبل غسل المس ومنها جلوس الفاوض مجلس القضاء التي يخرجك **مسئلة الثاني** يجوز الدخول في العبادات المشروطة بالطهارة من الحدث بالوضوءات المستحبة استحباباً باشرعاً على الاظهر ما يمنع منه مانع من جنازة وجهاً واما الوضوءات المستحبة استحباباً بانها استحباباً لا لا حوط ترك الدخول معها في المشروط بالطهارة من صلوة وطواف واجب ونحوها ووج فالاولى لمن اراد الايمان بشي من الوضوءات لشأه ان يلقى به بفصله لكون على الطهارة فضا كاليه نية ما به من الوضوءات الشأه ليصلح للدخول في

كتاب الطهارة

أن هو نذره

بلان يارهم

7

[illegible]

و علیٰ صاحبہا

وفاقی حکومت
وفاقی حکومت

بچوں

兴

④

فوق السحاب

۱۲۸

جواب

۷۸۱۲۳۴۵۶۷۸۹۱۰۱۱۲۱۳۱۴۱۵۱۶۱۷۱۸۱۹۲۰۲۱۲۲۲۳۲۴۲۵۲۶۲۷۲۸۲۹۳۰۳۱۳۲۳۳۳۴۳۵۳۶۳۷۳۸۳۹۴۰۴۱۴۲۴۳۴۴۴۵۴۶۴۷۴۸۴۹۵۰۵۱۵۲۵۳۵۴۵۵۵۶۵۷۵۸۵۹۶۰۶۱۶۲۶۳۶۴۶۵۶۶۶۷۶۸۶۹۷۰۷۱۷۲۷۳۷۴۷۵۷۶۷۷۷۸۷۹۸۰۸۱۸۲۸۳۸۴۸۵۸۶۸۷۸۸۸۹۹۰۹۱۹۲۹۳۹۴۹۵۹۶۹۷۹۸۹۹

والله اعلم

المصنف والملاء

لو كان عندك
من وطيطين كثير
أخبر عن الأطلال
فإن سمع الو
فت رتب العيون
وعلى الماء مطلة
لرب العبد ذلك
ولو صدقوا
فقد علم أنهم
إن ضد ما عيون
بنسبة إلى
فهم

لا يشاء الا كان بفعله مشرعا فاصلا لا يشاء غيره من الشايعين ورب لا يشاءه شرعا فان عليه ان يعلج في اتم التشريع شيئا كما لا يرفع الماء المتنجس مما لا يشاءه الا يجوز استعماله
 في شئ من الاكل والشرب لا عند الضرورة و **باب في الاستعمال** الا كان كذا لا يوسع البهق والثوب بيضا وسقى الشجر واستعماله في الاصابع والنظيفين والتجصيف
 وامثال ذلك فلا دليل على حرمانه حتى عند الاختيار وفي حكم المياه المتنجسة المائات المشبهة طاهرها نجسها من غير فرق بين سقى النخس الاشياء ومعارضة
 ولا بين الانابين والغديرين والعرضين ونحو ذلك وبالغرض ولا بين بقاء طرفة الشبهة وتلف احداهما وتلفها كلها فغيرها نجس كاهو الحال في الماء المتنجس المعين لا
 بحسب لاهر في قبل التيمم على الاطلاق فان كانت الاراة احوط واولى في ذلك الانابين المشبهين لاولاه التثنية نازا المشبهة ولو ارفع الاشياء بالظن او بالبيئة
 ارفع الحكم عن الطاهر وميتا واخضع الاجنبيا لا اوجب احدا من المشبهين في الاحوط لو لم يكن اقوى هو الجمع بين الظن وايضا في منهما وبين التيمم بتقديم الاول
 ولا يجوز على الاطلاق استعمال الانابين على وجه التعاقب بان يتوضأ باحدهما ويصلي ثم يغسل اعضا الوضوء بالآخر ثم يتوضأ بغيره بعد غسله ثم يغسل بغيره
 ولو فعل ذلك لم يضر فقهه ولو غسل متنجسا باحدا من المشبهين لم يضره ولو غسله بهما فلا شبهة الظاهرة وما لا طرفة الشبهة حجه اجتمعت في لزوم الجمع
 دون ملاقة احد الطرفين على الاطلاق وان كان الاجتناب احوط ولو عارضت بيننا في المائتين فان امكن الجمع بينهما والافان حصل شرعا في عالم اجمالي يتجمل
 احدهما وجبا اجتنابهما والتجزي لاصل منهما ولو اشتبه الماء المنصوب بالمباح وكان الاشياء في محصور لو رفع شئ منهما الحدث سواء استعمل احدهما
 كل منهما على حدة واما الخبث فبرقع بكل منهما وان فعل حرما ما بغسل المتصرف لو اشتبه المطلق بالمضاف مع كونهما طاهرين ولو وجد ماء مطلقا غير ملتصق به ولا
 امكن للرجوع على وجه لا يخرج المطلق عن اطلاقه فظهر بكل منهما ما لا يورد جدا ماء مطلقا غيرهما فلا وجه لذكر استعمال المشبهين ولو تلفت صدها لم يضر الظاهر في
 والتيمم مقدما لاوله على الثاني في هذا حكم رفع الحدث به واما رفع الخبث بهما معا فيحصل الطهارة سواء وجد هناك مطلق غيرهما ام لا لدم اشترط
 فيه والاشبه بغير المحصور لا يلزم الاجتناب منه بل هو في حكم الطاهر كحاشا الاشياء في الطهارة وبحكم المطلق ان كان في الاشياء في الاطلاق وبحكم المباح
 ان كان الاشياء في الاباحة وميزان غير المحصور ان تبلغ اطلاقه الشبهة في الكثرة الحدا لا يفتق العلاء بذلك العلم الاجمالي وخرج بعض اطلاق الشبهة عن
 الاستثناء **فروع الاول** انما علم حاله ان هذا الماء اما نجس ومضاف مجاز شرعا لم يور الظاهر من حديث لا خبث في ان علم بانه اما مضاف ومغضوب
 واذا علم انما اما نجس ومغضوب لم يجر شرعا بينهما ففلسا من الظاهرية الثالثة انما لو رتب احدا من المشبهين من حيث النجاسة والغضبة لا يجوز للمؤتمن بالآخر
 بل الاحوط ان لو لم يكن اقوى لزوم الجمع بينه وبين التيمم مع تقديم الاول الثالث ملو في اشبه المحصور لا يحكم بغيره ولكن الاحوط الاجتناب **باب في**
 كان انما ان احدهما المعين نجس الاخر طاهر فارتب احدهما ولو علم انه طاهر فارتب الحكم بالطهارة وهذا بخلاف ما لو كانا مشبهين ارتب احدهما
 بحسب الاجتناب عن الباقي **الرابع** اذا كان من الماء اناء لا يعلل ان يزداد وعمره كان ما دون من صدها المعين في التصرف في ما لم يجز الاستعمال وكذا اذا علم انه ردي
 ولكن لا يعلم انه ما دون من قبله او من قبله وعمره لا يعلل ان يزداد وعمره كان ما دون من صدها المعين في التصرف في ما لم يجز الاستعمال وكذا اذا علم انه ردي
 اطلاق الاسم وهو ما لا يعلل ان يزداد وعمره لا يعلل ان يزداد وعمره كان ما دون من صدها المعين في التصرف في ما لم يجز الاستعمال وكذا اذا علم انه ردي
 قليلا كان وكثيرا لا يجوز استعماله بحال الا ان يكون نجس ساغلا والمضاف عالما علوقه حاصل الجريان فانه لا نجس بذلك فوجد لا يخلو من قوته
 العالي لغبار جار في تردد الاحوط الاجتناب يظهر انما في النجس بما رتبته للكون المطلق ويجاري منه مرجا لا يخرج عن الاطلاق ولا ينجس الكراية به
 بل يستر على الخفاء عدم تغيره احدا وصاف المطلق الطهر الرابع للون لا لا تجز المطلق وان لم يخرج عن اطلاقه ولو رتب المضاف لظاهر المعلق فان كان مخالفا
 للمطلق في الاوصاف غير في رفع الحدث بطلاق الاسم عرفا وان كان موافقا له فقد رتب المضاف مخالفا له في الاوصاف ثم جعل عليه المنع من رفعه لو كان مع المكلف
 ماء لا ينجسه للطهارة للقلوة وامكن تيممه بالمضاف على وجه لا يسلبه الاطلاق وجب ذلك لم يتجسس مع امكان التيمم **فصل في** الامور الاول ان يكره استعمال
 الماء الذي يستخذه الشمس في ان يخرق الوضوء والغسل وعلى الجسد ونحو ذلك سواء كانت نية مكشوفة او غير مكشوفة ذلك كالكوز ونحوه وسواء كانت الانية
 خزايا او رصاصا او صفا او غيرهما وسواء كان ذلك في البلاد الحارة او المعتدلة وسواء كان الماء قليلا او كثيرا وقد ورد ان استعمال ماء الشمس في الحج
 يورث البرص بكرة تسيل الميت بما نحن باذكاره في محله الثانية انك قد عرفت نجس المطلق الغير المنصم نجس ملافا في جزء من النجاسة او المتنجس وان لم
 يتغير في عالم ان لا فرق في ذلك بين كون الماء واردا على النجاسة او موروذا العائنه لا نجس العالي المتصل بالوارد على النجاسة فتجسس السائل المتصل بها اذا كان
 العلوق علوقه كذا لا فرق بين كون الملائك لا استعماله في ان لا الخبث ونحوه في ذلك قبل اختصاص النجس بما اذا كانت ملاقات بغير الاستعمال في رفع
 فلو كانت بسبب لو نجس بذلك وانما يرفع الاستعمال فليسته لونه احدث حاشا والاول اقوى كان الاقوى كون الغسل اكل قبل انك حاشا لا يبر
 الغسل بالمرءة ثم يقتضي مما ذكره غسالة الاشياء فانها طاهرة على الاقوى وان رفع الاستعمال فليسته لونه احدث بلا خلاف بل الخبث على الاخرى يختص
 حكم طهارة غسل الاشياء بغسالة غسل يخرج الفاظ من غير فرق بين الغسل الا في انما يغسل بالمرءة غسل البرص حدث ومع غسل
 موضع الفاظ لا احوط الاجتناب منها وان كانت طهارة الغسل في ان لا يخرق غير بعيد وبشرط ان الطهارة او موقوفها عدم تغيرها بالنجاسة
 عدم ملافا في النجاسة خارجة ومنها عدم مصاحبة شئ اخر للفاظ كالدم ونحوه وشها لا يتحقق حاشا بحيث يخرج مع حدث في شئ غير منها سدر

ولما ربحنا هذا شينهم بالصاف بالصف النضي بالآخر

قسم

دعوت



كتاب الطهارة

٨

فصل في طهارة

وتقليم الظفر والحلق ونفث الابط واخل الشمر والاكل والشرب حتى ما غيرة النار واستغسال شئ في الدبر والفرج وقتل البقرة والغوث والفم والذباب وغير ذلك ثم
جمع باستحباب الوضوء في الست عشرة الاولى بل وجعله تامة وهذا المسند ما ذكرها في الاجابة والامارة فقهية بالوضوء عند ما بعد حملها على الاستحباب وتقبل
والاولى فتم فصله عند النوقس بعد شئ منها حتى كيف ذلك لو شئ بعد الوضوء اتركه عند او كل شئ في حصول شئ من التواضع شئ على عدمه كذا لو شئ في
الخارج بول او مذي مثلاً الا ان يكون قبل الاستبراء فيحكم بان بول ينفق من موضعه كما كان انتم ثم وانما خرج ماء الاحتقان ولم يكن معه شئ من الفاظ لم ينفق الوضوء وكذا
لو شئ في خروج شئ من الفاظ والقيح والدم الخارج من مخرج البول والفاظ من دون اختلاف باحدهما ليس ينقض الا ان يعلم ان بولاً او فاضلاً صار دماً على
الفصل الثاني في احكام الخل وفيه مباحث الاولى في حال الخل كبرها من احوال سنن لشدة العورة وهي الفيل والدبيرة الاثنيان بكنها يتحقق سنو
ولوبه اوبد زوجته او مملوكه عن كل ما خرج من ثا كان الناطرة الذكورة والاخر اوعا فاعا فلا كان او مجنوناً مسلماً او كافراً بالفاظ صغره امتياز ولا يجب له حكم وان
كان سنو احوطاً والتبع وهو ما يتبع عند كون الشاة في حلقه فستد لازم لانه يرجع الى سنن اللون وكلما جعل السرير والنظر على الطرح حتى من وراء الزجاج وفي الماء النصفاني
والمرات على الاقوى ويستثنى من ذلك الزوج والزوجة فان كل منهما اكتفى بالعورة عند الاخر ولا لاخر النظر اليه وكذا المملوك كذا النسبة الى المولى والركن مريحة ولا مئة فلا
مشددة وكذا المحلة بالنسبة الى المحلة وكذا يستثنى الصبي الغير المبرأ فانه لا يجب له السرير ولا يحرم النظر لعورته وهما يجوز النظر الى عورة الصبي المبرأ لا لجهنم والعور
احوط ان لو يكن شبهة وتماثل من بعض احوال كحضر الفنا وحواض النظر الى عورة الكافر والاحوط ان لو يكن احوى خلافة ويكفي داء الواجب سنن لشدة العورة فلا يجب
الحجم بعد ثلث سنو بما يجب للبشر في لا يجب لغيره من احوال والنسبة الى الاحوط ولا يجب له السرير ولا النسبة اليه التام حول العورة ان كان سنن العورة احوط بل يجب سنن
بها النسبة الى الركبة بل الى نصف الساق ولا يجب له السرير في الظلة المانعة عن الركبة ولا عند عدم حضوره يجب له السرير منه ولو لم يصبه كالا عني بل لو لم يعلم بعد نظر وعمر الوضوء
في موضع يعلم وقوعه نظره على عورة الغير بل يهره الا انصراف عن عورة الغير والباس مع الشك في ذلك لو شئ في وجود الناطر او كونه غير مبرأ من العورة وان كان احوط ولو راى
عورة مكشوفة وشك في كونها عورة انسان او حيوان فالاشبه عند وجوب الغض عنه وان كان الغض احوط وكذا ان علم ان من انسان وشك في كونها مبرأة او غير مبرأة وكذا ان باحوا
من انسان ولو لم يعلم ان عورته او غيرها ولو شك في كونها من ذبجه ونحوها او غيرها لم يجب له النظر ولا يجوز للذكر ولا الانثى النظر الى دبر الحائض ولا نظر كل منهما الى مجموع قبله ولا
نظر الرجل الى ذكوره ولا نظر المرأة الى فرجه واما نظر الرجل الى فرجه والمرأة الى ذكره فالاشبه الجواز والاحوط الترك ولو اضطر الى النظر الى عورة الغير لعلج ونحوه جاز مقصراً
على ما يدفع به الضرورة ولذا لو اندفت بالنظر اليها والمرات ونحوها ما احوط الاقتصار عليه ويجوز في حال الخل استقبال القبلة بماء ايم الدين كالوجه الصل والطن
والركبة من اسند بارها من غير ذنبي في الصحابة والابنية على احوال من هم هو الاستقبال والاسند بارها من الدين او الفرجين خاصة فلا يحرم استقبال الدين واستداده
مع صرف العورة عن القبلة وعكسها وجهان اظهرهما الاول وهو المراء بالقبلة للجهة العامة عن الرجوع المقدم والوجه الثاني وجهان اظهرهما الاول وان كان الوجه الثاني عند
معلومة الجهة خاصة وهو يخص الحكم بحال الخل وبتمها وحال الاستبراء والاستبراء لا دليل معتد به على الثاني الا ان الاحتياط لا يتركه واما موضع من صاحب البوسين في خروج
فلا يلحق الخل في ذلك فيجب مع المكثف على الاستقبال والاسند بارها للمهر للمهر عن الذكر يجب ارشاداً عنه فله بالحكم دون حملها بالوضوء وان كان احوط والظاهر من قوله
عمر بن الخطاب وان كان من احوال تركها احوط والمخرج في الاستقبال والاسند بارها هو العرف فاما في الواضحة المجالس فمأدب الدين ومؤثرة والظاهر تحقيقه ولو مع اغتراف الوجه
والاستقبال في المسلك كالحض والاسند بارها يكون مكبواً بارها حلاله الى القبلة الى القبلة او جعل الرأس الى القبلة والرجل الى عكسه والاستقبال الى القبلة ووضع راسه الى
الغربة وحل به الى الشرف ونحوه الى القبلة والاسند بارها من عكسه ويجب الاخر في موضع فدي على القبلة فان لم يكن جبا بعد عن العورة ولو لم يعلم الجهة يجب
الاجتهاد في تحصيلها فان حصلها باحد الامارات فيجب على كل من الاقرب لزوم البناء على الطرح الحاصل له عند فدا لا ما دون ومع هذا الظن انه يصير بين الجهات بناء على
لا سيما من احوال ما يتحقق حصول الاستقبال والاسند بارها في حكا لسان تمام فضاء ذلك من الاستقبال فاحاط باحتياط باحتياط لا يتركه ولو كان احوط من الاستقبال والاسند
واضطر الى احد هاتين لم يترك اجتناب الاستقبال لكونه عظم كانه لا يضره النظر الى القبلة والاسند بارها في القبلة والاسند بارها في القبلة والاسند بارها في القبلة والاسند بارها في القبلة
من الاستقبال والاسند بارها من الخل وان كان المنع احوط واولى لا باس بالاستقبال القبلة للمنسوخة احييت المفيد واستند بارها الا اذا قصد الحنك لم يتركها احوط
الخل فلا يجوز في ملك العورة والوقت الخاص بالابازن وكذا في الطرقتا فاذ بدون ان ذابا بربل كذا في الاوقات العامة لا بعد احوال شرعية لها **الفصل الثالث في فدية**
يجب على كل من الذكر والانثى والخنثى غسل البؤرة والاصابع من بين الماء وجوباً بالنسبة الى المخرج غير ولو لم يجد ماء مسح بما بين يدي العين صلى ثم غسل عن جفون الماء وبقي غسل
مرتبة اقل ما يجزى فكل مرتبة مثلاً على الخنثى والاولاد احوط الحكم بارتداد الفسل فلو لم يجد ماء غسل بالاناء او ما يخرج الفاظ فيخرج في غلظته كل من الغسل الماء والاستبراء والاولاد
افضل والجميع بينهما اكل وانما يجزى الاستبراء في خصوص المخرج دون ما اصاب من سائر جسد حيث لا يخرج من المخرج الا اثني الغسل بالماء حتى في المخرج وبقي غسل
رؤس العين ولا يمنع بقاء الرائحة او اللون على الظاهر والادارة الغسل على زوال ما ثمة والاحوط غسل مرتبة بعد ذلك الى الثلث وبقي في الاستبراء
المسح بثلث اجسام فالعانة القاسية كالحجر والمدر والكرسف العود والمخرف ونحوها ولا يجزى اقل من ثلثة وان حصل نفاذ كالا يجزى القبول الذي يزل عن النجاسة
كالانجاس مثلاً ولا بد من اركان ثلثة على جميع ما احاطت به النجاسة من محل ولا تشبه الكيفية بطرفي خاص واما احتياط في التذكير بوضع الحجر الاول على
مقدم الصغر البني ومسحها بولاً او الى التمسك بالبصري ومسحها من مؤخرها الى مقدمها فانه الى الموضع الذي بدء منه برون وضع الثاني على مقدم الصغر الذي

فصل في طهارة

[illegible]

۱۷ و منیا جدیداً

[illegible]

للأعمال

فخبر العجبي

وأحيل
للخدمة

۱۱

کتاب الفکر

مفتی محمد رفیع

والمنفعة والمذهب لو ثبت للمرتبة المحيطة بهذا الجاهل بالجلد كقوله: إن الماء على ظاهرها انكاث سائر البشر ولا بأس به وحيثما سقط الغليل فهو
نخصة لأدوية فلو خلل جاز ولو بقي ما في هذا الوجه ما لم ينسل ولو بعد دراس لا بد من بعض الوضوء من إزاحة الكحل المانع والنجس من أطراف العين وما على الحاجب
تمام حتى خطا ما ذامع من وصول الماء إلى البشرة وقع فلو تم بوجوه ما يشك في مانعته وجب غسل اليقين بزوال الماء ووصول الماء إلى البشرة ولو شك في
أصل وجوده وجب الغسل والمباغت حتى يحصل الإطمئنان بعده وزواله ووصول الماء إلى البشرة على فرض وجوده **الفرض الثالث** غسل اليد والرجل
غسلهما من أول جمع عظم العظم والغذاء إلى رؤس الأصابع فما عارف بين العوام من غسل اليدين المازنتين والاكفان غسل الكفين بالنسل المسح
قبل الوجه غلط موجب بطلان الوضوء ولا بد من غسل شئ من العضم مقدمة ويستعمل ابتداء في غسل المرفق والحنك على رؤس الأصابع فلو تكسر لجزءه
والأقطع البدان بقي من موضع غسله شئ وجب عليه غسله والآن لا وكان لا حوط غسل موضع القطع ثم الأقطع انكان بحيث يمكنه الوضوء بنفسه
والآن وجد من يوضيه لزمه الوضوء فان تعذر الأجزاء لزمه بذلها ان تمكن من ذلك ان لم يمكنه الوضوء وجهه قبل كان حكمه حكم هذا الظهورين
وفيه تأمل والاحوط ان يقيم ويصل ولو وضأ الصحيح ثم غطت يده لم يجز عليه غسل ما ظهر منها بالقطع المحدث فاذا حدثت غسل الوضوء وغسل ما
ظهر منها وكذا لو ظلم الظاهر بعد الوضوء ولو شئ من أعضاء غسل الوضوء وجب إصا الماء إلى الظاهر منه دون الباطن ولو كان له في موضع الوضوء
جزء من الأصابع الزائدة والآن الزائدة الزايع الزائد من المرفق والحنك التائبه جب غسل الزائدة بها وان لم تكن على غير ذلك وأما التائبه فوضوء غسل
فلا يجب غسله إلا الباد الزائدة من فوق المرفق إذا شئت بالإصلية فأن يجمع غسلها مع غيرها فلو تم بوجوه غسلها وان كان الغسل حوطه يجب
غسل الظفر وان خرج من تحت اليد لو كان تحتها ونحو وجب إزالتها انكان مانعا من وصول الماء إلى ما ظهر والآن في الذكرى أنه يجب الإزالة ولو أنقطع لحم
من اليدين وجب غسل ما ظهر من الظفر وغسل ذلك الجرح بالضم والضم التائبه ما لم ينسل وان كان أصا له جلد رقيقه ولا يجب قطعه غسل ما تحت الجلد والشقوق التي تحدث
على ظهر الكف من جهة البرد انكانت سبعة يري جرحها وجب إصا الماء إليها والأظفار مع الشك لا يجب ما يعلو البشرة مثل المحدثي كغسل ظاهرها وما
بأفها وان غرق لا يجب إصا الماء تحت الجلد بل لواز بل بعض الجرح وتبي بعض الآخر فغسل ظاهر ذلك البعض لا يجب قطع ما بقى ما يجرد على الجرح عند البرد
ببصر الجرح لا يجب فيه وأن حصل البرد ويجزى غسل ظاهرها وان كان رقيقه سهلا وأما الدماء الذي يجرد عليه ما إذا لم يمكن رقيقه فلو كان بمنزلة الجرح
ببصره غسل ظاهرها وان كان من غير عريه لا يشك في شئ منه من الظاهر حتى يجمع غسله فالاحوط غسله إلا اذا كان سابقا من الباطن يشك في
أنه صار ظاهرا لا كما أنه بقيت غسله لو كان سابقا من الظاهر ثم شك في أنه صار باطنا لا لا بد من غسل اليدين قبل الشرحا سائر منه للبشرة على
الظاهر ويقع الوضوء بالارتماس في جميع الأعضاء وبعض دون بعض بل في بعض وضوء من بعض وضوء من بعض حتى لا يكون إصا على الأظفار
ولا يصل الغسل بماء خارج ومن به الوسواس الذي لا يحصل له القطع بالنسل يرجع إلى المتعارف إلا الاستمرار تكرار الغسل في البدن ليس منه ما خارج
الفرض الرابع مع الرأس والواجب منه ما يتبين به ما عاين على الظاهر ثم الاحوط عدم الاجزاء بما دون مقدار عرض اصبع وأولى منه المسح بين
ثلاثة أصابع مضمومة وموضع المسح الزايع المقدم وهل يبقه ويختص بالنامة منه وجهان أحوطهما الثاني وان كان الأول أقرب بهتكون المسح باليد وهل
يشترط كون الكف أي ما دون الزائدة ويجزى بما فوقه وجهان أولهما أحوطان لم يكن أقوى هل يمتنع المسح بإصبع الكف وتجتره وبين الظاهر وجهان
أحوطهما الأول بل لعله الأقرب يتم لا يمتنع المسح بالاصابع على الأظفار والأول مسح الرأس باليد اليمنى في تقيد ذلك به بواقف الاحتياط وان كان العدد
أشبه ولا يستحب مسح جميع الرأس بل لا يجوز بفصد الشعر ويجزى من الرأس على المسح على المسح فلو عكس لم يجز كذا لو عاينها وحكم نى الرأسين حكم نى
على منكبا حدث فجب مسحهما فمدان أشبه الزايع الأصابع مسحا أصلا خاصا من تحت وبشرط ان يكون المسح ببلل الوضوء الموجودة في البدن سواء كان
من النسالة الواجبة والثانية المندبة ولو جف ما على يد على وجهه يظهر وضوءه أخضر سائر موضع الوضوء والاحوط ملأ حلة الزايع الأخذ من
فان جفت من الحاجبين فان جفتا من الشفاة العين فان جفت من سائر المواضع ولو بقي على أعضاءه ندوة سائفة الوضوء ولم يجز له استيفاء ماء
جد بدجال على الأظفار في الاحوط ويعتبر تأخر المسح في الحلق على الاحوط بل الأظفار في أعذار جفاف الحلق وجه موافق الاحتياط لا يخلو من قوة فلو كان عليه
بلل مسح عليه لم يجز ولو غسل به بطريق الفرس فان نوى الغسل بإدخال اليد في الماء وبالغائها فيه ثم بقى وضوءه لغوا الشرط وهو الغسل من الأعلى إلى الأسفل
واستلزامه المسح بماء آخر ما سأل على يد غيره من الوضوء ولو نوى الغسل بإخراجها جرحه وبغير كون اليد في الماء في إصا لندوة إلى المسح فلا يكتفى بها
بدون جعل اليد كما لو أخذ منها بعد وضوءه فمسح به الحلق ولو لم يتمكن من المسح ببلل الوضوء عند استنابا فحصول الخفاف كما لو وضأ وضوءا جديا بحيث لا يمتنع
من المسح ببلل كما ذكرنا ولو لم يتمكن من المسح ببلل الوضوء عند استنابا فحصول الخفاف كما لو وضأ وضوءا جديا بحيث لا يمتنع
التميم إلا أن الاحتياط بالجمع بينه وبين الوضوء ما عاينها جدي لا يترك ولا يمتنع شئ من استقبال الشمر واستنابا في المسح ويجزى مضطرا ومد على الظاهر
وانكان الأول ولما أحوط وضوء غسل موضع المسح لم يجز لو كان على يد ماء الوضوء كبراهب لو مسح لجرى الماء جعل لرم فض الغسل عند استنابا فحصول الخفاف كما لو وضأ وضوءا جديا بحيث لا يمتنع
أقربها الثالث وانكان الأول أحوط بهتكون المسح على اليد في الأظفار ويجزى ما عاينها جدي لا يترك ولا يمتنع شئ من استقبال الشمر واستنابا في المسح ويجزى مضطرا ومد على الظاهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسرير بحيث يفتح بالمدح المحذوف والاولو والآخرين والاسرار على اصول ما من شأنه الخروج **الفصل**
الخامس مع الرجلين والكلام فيه كما في الرأس وموضع السطح فيهما ما هو دون حصىهما ولا الحجرة وحده طولاً من رؤس الاصابع الى الكعبين
التي بينهما عند اخامة العظام الثانية عشر القدمين والاحوط لزوم السطح الى مفصل الساق والقدم ولا حده ما عدا واما الدال على ما بقي من مساحته فمخرج السطح
من الكعب الى رؤس الاصابع وان كان العكس احوط وهل يجب مراعاة الترتيب بين الرجلين ام لا وجوب بل في قول اقرها ما في التوقيع الصادر من الناحية القدرية على
الله تعالى فرج صاحبهما من جواز السطح عليهما وقدره لزوم تقديم اليمنى الى اليسرى وقدره والاحوط ان لم يكن انوى مسح اليمنى اليمنى واليسرى اليسرى عند الاختيار ولو قطع
موضع السطح وتبقى يده وجب مسح الباقي وان قطع جميعه سقط السطح على القدم ولو قطع الما مع مسح يمكن القطع ولو قطع من الكعب مسح باليد الاخرى ولو قطعنا جميعها فلا
سطح والقدم الزائفة ان كانت فوق عمل الفرض كما لو كانت له قدم من اصل الساق او ثلث رجل شملة على الورك والركبة وغير ذلك لم يجب السطح عليها عند
الاصالة ويجب مع الاشياء ولو كانت القدم الزائفة في عمل الفرض لم يجب مسحها لعدم وجوب استيعاب الفرض في السطح ولو قبل وجوب مسح بعض كل منهما كان في الفرض
والواجب المسح على بشرة القدمين ولا يجوز على جائل من تحت او شمسك او جوريا ونحوها الا لثبته من عدد دين او مذهبا وبره شديدا يخاف على رجلين
نزاع ما عليها خوفاً من عدو ولو لم يمسح على نفسه او ماله او عرضة ان تشغل بالترفع ومثله من حيث الفتنة من عدو الدين والمذهب كالحال في غسل اليدين منكوسا وغسل
الرجلين والمسح على الاذنين وبغيره تفتية عدم التفكير في العمل من مواضعه والافعال ولو بالاستنار او قصد الفصل بمرجع الماء من الرقيق في صورة الفصل منكوسا ونحوها
وهل يعتبر عدم التفكير في العمل على طين الوانع فيجمع الوقسام لادراك عدم التفكير في العمل وجهاً واحداً وفيها الاول ولو دار الامر بين غسل الرجلين وبين المسح
على الخطين بان نادت التفتية بكل منهما قدم الفصل ويقوم التحق مقام البشورة في السطح عليه مراعاة ما كان يراعى في المسح على البشورة من المسح على الظفر والتدقيق والاشياء
القليلة ونحو ذلك ولو خالف التفتية في مورد ما كان مسح على البشورة او ابداً في الفصل من رؤس الاصابع او مسح على الاذنين بطل وضوئان فقد ذلك دون الوضوء
ذاهلاً ولو كان ختفياً ولم يتمكن من ابريق طهره لا ترفع يده عن طهارة غسله تفتية او خوفه لم يصح وضوئه وهل يلزم تخفيف الحائل عند فقدده وامكان نزاع بغيره
لما جده وجهه فلو حوط واولى ولو زال المانع من المسح على البشورة بعد الفرج اعادة الوضوء على احوط سواء ادى بالشرط بالظهور او لا وسواء احدثت ولم يحدث
المبحث الثاني في جملته حكمه في مسائل الاول يعتبر في صحة الوضوء من احدها الترتيب بين الاعضاء بمعنى الابتداء بالوجه ثم غسل
اليمنى ثم اليسرى ثم مسح الرأس ثم الرجلين معاً واليمنى ثم اليسرى على ما شرطه حاشا للترتيب على الوضوء وان جف بعض الاعضاء الواضحة للترتيب بطل وضوئان
كان الملل بانها اعادة على ما يحصل معها الترتيب فلو غسل اليسرى قبل اليمنى ثم اليسرى وان مسح الرأس قبل اليسرى غسها ثم مسح الرأس وهكذا الا
يكون قد فاته الموالاة فبما ناسف الوضوء من يأس ولا فري في لزوم الاعادة على ما يحصل معه الترتيب بين تمام الوضوء وبضه في ترك شيئا من الوجه مثلاً ليمسه
اعادة غسله ثم غسل ما بعده ان لم ينجس ماء وضوئه وكذا لا فري به في عدم ما حاشا للتأخير بين ترك غسل العضو من يأس ثانياً في الموالاة المرفقة بمعنى في
الافعال بحيث يصدق على مجموعها على واحد فلو فصل بين الاعضاء بما سلب عنه اسم المركب الواحد بطل وضوئه وكذا لو جف جميع اعضاء الساق بغير جفافها
الى التأخير ولو جف بعض اعضاءه بطل وضوئه ان لم يفرغ من الفرج الى الفرج على الاظهر ولا يأس بالشيء الغير المنقوت لوالا ان بين الفصل والمسح ولا بين الفصل
المسحات بل يأس بالوضوء ما شاع حفظ الشرط ثالثاً لظاهر كل عضو من اعضاء الوضوء عند اخذ غسله فلا يصح الوضوء مع نجاسة العضو في اعتبار
طهارة الجميع قبل اخذ في الوضوء على الاظهر بل يكفي كل عضو من الاعضاء عند اخذ فيه من ارجعها طهارة الماء الذي يتوضأ به واطرافه باحثة فلا يصح الوضوء
بالتنجس ولا الغصاف ولا النصبوب والشبه باحد هاهنا معصوماً في الفرق بين الطهارة والاطلاق والاباحه عموم الاولين كالحال في العلم والجهل والعلم بالغلظة
فلو توضأ بالنجس او المضاف جهلاً او دنساً باطل وضوئه بخلاف الثالث فانه مخصوص بحال العلم والهدى ولو توضأ بالماء النصبوب او في مكان مفصول جهلاً
مع وضوئه ولم يدر به ولو نسيه وذكر بعد ما توضأ نسيه جهلاً والصحته مع اشتغال الذمة بالبدل لظهور ان كانت اعادة الوضوء احوط ولو توضأ في
بناء اناه لا يشك في طهارته ثم بعد الفرج علم بحاسة ذلك الماء او ماء اناه او حمل ابتداءه فلا فري صحه وضوئه او غسله وطهارة يدينه ولو اشتمل ثا في الفصل
الغير اليمنى من الوضوء واخر في الوضوء فان علم ان غسل يده بعد النسل ولو لغاى اخر لزومه اعادة الفصل والوضوء والا لزمه اعادة المتأخر من الوضوء الفصل
دون المتقدم واذا التفت الى نصبه في انتهاء الوضوء صح ما مضى من اجزائه ولزمه تفصيل المباح للباقي مع حفظ الموالاة ولو التفت بعد الفصل
فلا فري صحه وضوئه وان وقع مسح بلك البلاء ويجوز الوضوء والشرب من الاغفار المحذورة في الاراضي الباحة بالاصل سواء كانت قزوين
او مشقة من شط وان لم يعلم رضا لما لكن بل وان كان فهم الفخار والمجانين بل ومع نهي البائسين على الاظهر ان كان الاحوط في الاخيرين الاجتناب لئلا
الاغفار المحذورة في الاراضي الملوك الذين احدثوا الفتن لا يجوز الشرب فيها الا مع الاذن ولو لبث احد الحال والحياض الواضحة في المساجد والمدارس
ونحوها اذ لم يعلم كنية وقفاً من اختصاصها بمن يصلي فيها والاطلاب لتساكن فيها لعدم اختصاصها بالاجرة فغيرهم الوضوء الا باحراز الاذن والاطلاق
عن غير ان العادة بوضوء كل من يمسح مع عدم منع من احد ولو علم ان حوض المسجد وقف على الصلوة في لعمري الوضوء منه بفصل الصلوة في مكان اخر ولو
بفصل الصلوة فيه ثم بدله ان يصلي في مكان اخر ولم يتمكن من ذلك لم يسل وضوئه كما ان يرفع يديه ولو توضأ محلة او بغيره لا يشرط والاحوط في الوضوء

في الوضوء

١٣١

بطلان الوضوء فيه وامكانه ان يصل في غير لو كان الماء والمكان مباحا والوضوء مباحا بالوضوء وكذا الوضوء تحت الحجر المصنوع من عدتة فافيهما المباحان الباطن
او بره ولو فسد الماء المباح من مكان منصوب الى مكان مباح لم يكن بالوضوء بطلان المكان المباح باس واذا اجتمع ماء مباح من مطر ونحوه في ملك الفلاني
نوى للمالك تملكه كان له باقيا على باطنه وكان لغيره لغيره وتلك الوضوء في مكان مباح وان ضلوا ما من حيث الضعف في مكان الغيران لم يجر وضوءا
دخل المكان المنسوب غفلة وفي حال الخروج فوضوءا على وجه لا ينافي فورة الخروج لم يبعد عنه وكذا اذا دخل عسبانا ثم ندم فخرج نائبا بقصد التخلص من النصب
وطن لم يوجب ولو كان من قبل التخلص ففقهه وضوءه اشكال خاصا بها اباضة مكان الوضوء فلو نزل في مكان منصوب بطل وضوءه على الاحوط ان لم يكن
الفرق بين الاحوط واجابة اباضة الاناء الذي يتوضأ منه والمكان الذي ليس غفلة منه ماء الوضوء واحوط منه مراعاة اباضة كل اباضة الوضوء فافيهما حتى القبايل القبل
وغوهماسا حرمها ان لا يكون على حال الوضوء حائل يمنع من وصول الماء الى البشرة كما بالانغصاف سببا ليعلم ان لا يكون طرف ما بالوضوء من القرب والنقطة
والابطال في صورة الترس فيه وفي البطلان بالانغصاف منه والصب على العضو وغسله تردد والاجتناب باحوط وان كان عدم البطلان لعدم كون الانغصاف حرم
للتشابه وحتمه بطل فاما هو في صورة الانغصاف والحد كما في النصب ولو نزل من ماء نزع كونه غصبا او ذهابا ونقطة ثم يتبين عدم صحة وضوءه حصل
منه فسد لغيره دون ما اذا حصل ما منها ان لا يكون ماء الوضوء مستملا في دفع النقطة الا ليرجع وان كان طاهر اكله الاستثناء سواء كان طاهرا او حراما او غفلة
وكذا اعتبر على الاحوط ان لا يكون مستملا لوضوء من نزع حدثا لاجزاء وليس من المستعمل بالمرسل بل بالجمد ناسبا ان لا يكون تكليفه التيمم لاحد وجبا الي
منها ضيق الوقت **الثاني** في الواجب لكل من فسلات الوضوء مرة واحدة والثانية مند وبه على الاقوى لصحاح ابن قتيبة واما الثالثة فان واجب المسح ببلها
بطل وضوءه كونه مسحا بماء خارج وان لم يوجب ذلك فالظاهر عدم ابطاله الوضوء وان فعل محترما بافلا مد على ما هو بدعيه ولو ادعى الواحد بقصد الوجوب
فان كان معتقدا وجوبه وقعا لم يوجب على ذلك وعلى بطل وضوءه قولان اقرهما عدم كبر الاحتياط مع ذلك لا يترك وان لم يكن معتقدا وجوبه بطل وضوءه
ان مسح يانها لكونه مسحا خارج فان الفعل يكون محترما فخرج عن كون مائه ماء الوضوء والمدار في هذا التسليم على ما انتهى ضلالا على القبول فلو صحت
للماء عشرة مرات وغسل مرة واحدة وليس في المسح تكرار فان فعل لم يطل وضوءه وان فعل محترما لو كان مشترعا **الثالث** في المدار في التسليم **الثالث** على
غسله في الكافي في صدقة عليه حصوله من مراتب لجوء الماء من عضوا الى اخر وانتقاله منه اليه وما يغير فيه غسل البشرة فيها زالة الحاجب عنها وغسل البشرة
او تحريك الحاجب غسلها ان كان مما ترفع حاجبته بالتحريك كالحائض والسوار ولا فرق في الحكم بين كون الحاجب معلوم الوجود والمجهول معلوم الوجود متوكدا
الحجب كالمكان على شيء من اعضائه طين بابس خفيف يشك في منعه من وصول الماء الى البشرة ويكون مشكوكا في الوجود فلهذا لا يوجب غسله الا طين بابل
كالجزء في حال وجوبه فحصل الاطمينان بزواله ولو شك بعد الفرج في وجوده حاله في عدمه حاله في عدمه وضوءه وكذا الوضوء بوجوه حاله في وجوده حاله في
في ازالته وعدمها **الرابع** من كان على بعض اعضاء طهارة ما يحصل على المكسور والجرح والمقروح شدة او طوخا او ضمادا او نحو ذلك من فساد الحال في
العلاج فاما ان يمكن نزع وغسل البشرة ولا يمكن النزع ولا الفسل او يمكن الاول دون الثاني فلي الاول يجب النزع وغسل البشرة بلا اشكال وعلى الثاني فاما يمكن
ايسال الماء الى البشرة بالنكس من فوق الجرح وغسل العضو في الماء وجب الا بان كانت الجرح بحيث لا يصل تحتها الماء او كانت بحيث يمكن ايسال الماء الى اماكنها
لكن يغتسل الماء الجرح مسحا على الجرح وعلى الثالث وهو مكان النزع وهذا مكان الفسل الغترة به فان كان بحيث يغتسله بل المسح عنها ويوجب المسح زيادة الفاسد مسحا
على الجرح وجوبا ولا نزع ومسح على البشرة ولو كانت الجرح في محل المسح فان امكنه النزع والمسح على البشرة وجب المسح عليها ولو لم يكن عليه نكس الماء الى ان يصل الى محل الجرح
ان يكون المسح في الموضعين موضع الفسل وموضع المسح بالبلل وحمل بله مرهارة عدم خروج عن مصلحت المسح لاجتماع اظهرها عدم بل للادامتها المسح بالبلل
سواء جرى على المسح وحصل اقل الفسل واكثره امر لم يحصل والاحوط مراعاة عدم الجريان ولا يتبين في المسح في موضع الفسل كونه غا الوضوء ولا كونه زيادة
جده بل يجوز بكل منهما بما لا يقع في موضع المسح فالاحوط ان لم يكن اقوى مراعاة كونه يبلل الوضوء دون الاستيناف كان الاحوط مراعاة كون المسح بالقابل بها
مع الامكان وبله مراعاة الاعلى فالاعلى في وضوء ذي الجرح بله فلا يصل تحت الجرح ولا يمسح باليد مسحا وكذا لا يمسح على الجرح بالمرسل او يمسح ما فوقها ويجب
استعمال الجرح بالمسح ان كانت في محل الفسل ولو غت الجرح بالزوال والدواء محل الفرج جرى هناك حكم مسحا لبعض المحل من المسح وغسل الباطن من اعضا الوضوء ولو غت
المسح على الجرح فغتره يتم ولا يجب غسل باطنه الاضواء ولو غت جميع الاضواء مسحا عليها واحكاما بالتم ولا ينصب حكم الجرح الى خائف بل تكليفه التيمم وما قاله الجرح
تم لا يمكن ايسال الماء اليه بحكمها على الظاهر ولا يجب له نداء الجرح على العضو حال الصلوات بل يجوز له حملها بعد الوضوء ولو كان الجرح وغت في موضع الفسل والمسح وكفى
تفقد غسل العضو سقط الوضوء وتبين التيمم وكذا لو كان العضو مسحا وكان نجسا ولم يكن عليه ثياب لم يكن عليه وضوء الجرح بل يتيمم عليه التيمم ثم لو كان
هي القاسم لا يقتضيه ولم يكن نزع الجرح على حكم الجرح في وجوبه في الجرح مع الامكان قولان اظهرهما المكسور محتاجا لنزع الجرح وغسل الجرح الصحيح الذي غتها وجب
ولا فرق في الجرح الذي مسح عليها بين طهارة ما غتها ونجاستها ولو كانت الجرح نجسة وضع عليها طاهرا ومسح عليه لم يضر نجاسته ولو كانت غفلة لم يضر المسح عليها بل يضر
وضوء مباح والمسح عليها ان كان طاهرا مباحا او باطنه وضوءا لم يضر مسح طاهره فافيهما وضوءه والابطال بل لم يكن نزع الجرح لا يضره ولا كان وضوءه لا يضره
ونجاسته عليها لم يضره القائل بانه لا يضره المالك لو شربها واجازة ونحوها وان لم يكن مسحا على المسح عليها ويجب غسل باطنه الاضواء والا على الاحتياط بعد

في الجرح

في النكس

كتاب الطهارة

ذلك بالنهم ولو كانت حروفها الغصب كالدَّهْبِ الحَرِّ لَمْ يَجْعَلْ سَمْعَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَكُنْ التَّرَجُّعُ وَالْبَدِيلُ وَالْأَلْزَامُ عَلَى الْأَحْوَطِ وَوَرَدَ الْمَسْعُ مِنْ وَضْعِ مَا لَا يَنْبَغُ دَعْوَى وَفِيهِ
الْوَضْعُ مِنَ الْجَبَابِ وَالْعِلَاقِ الْأَمْعِ انْصَادَ الصَّلَاحِ فِيهِ وَلَمْ يَجْعَلْ سَمْعَ عَلَيْهِمْ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَلَوْ أَنَّ الْحَائِلَ بِالْمَسْعِ فَعَسَى أَنْ يَدْعُوَ إِلَى الْوَضْعِ مِنْ أَفْئَالِهِ وَشَدَّدَ
نَزْعَهُ وَجَبَّ غَسْلَهُ وَلَمْ يَكُنْ الْمَسْعُ عَلَيْهِ وَالْأَحْوَطُ طَهْرُ النَّيِّمِ الْبُيُوتِ لَوْ كَانَ فِي مَحَلِّ النِّسْلِ كَسْرٌ وَجَرَحٌ أَوْ قَرَحٌ يَجْرِي عَلَيْهِ شَيْءٌ يَجْبِرُهُ وَالْعَصَابَةُ وَالْقَوْلَانُ مَكْنِىٌّ
لَا يَصْبِيحُ خَرَدٌ وَلَا يَشْفِيهِ الْمَاءُ وَغَوْهُ فَلَا اشْكَالَ فِي وَجوبِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَسْلُهُ فَلَا اقْتِرَابَ أَنْ كَانَ عَدَمُ وَجوبِ الْمَسْعِ عَلَيْهِ وَكَهَذَا يَغْسِلُ بِأَحْوَلِهِ حَسَنَةُ الْحَبْلِ وَغَوْهُ الْآتَانِ
الْأَحْيَاطِ بِالْمَسْعِ عَلَيْهِ لَا يَنْبَغُ بَرَكَةٌ بَلْ لَا يَبْرُكُ وَحَقٌّ أَنْ تَعْدَ رَمْسُ الْبَشَرَةِ لَعْنَةً وَشَرُّهُ وَجوبُ مَسْعِ لَصُوفِي وَشَدَّدَ خَوَاتِمَهُ وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ ذِي الْجَبْرِ فَإِنَّ
يُحْكَمُ حَقٌّ عَلَيْهِ أَمَّا لِأَجْزَانِ وَأَلْهَامِ الْأَحْوَطِ وَثَابِتِ الشَّبَهِ وَلَا فَرْقَ فِي الْحُكْمِ الْجَبَابِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْجَبْرُ وَغَوْهُ حَادِثًا أَوْ خِيَارًا عَلَى وَجْهِ الْعَصَابَانِ أَوَّلًا عَلَى وَجْهِ كَوْنِ
وَالْجَبَابِ أَوَّلًا أَوْ خِيَارًا وَلَوْ أَنَّ هَذَا صَاحِبَ الْجَبْرِ جَدَّلَ الْقُرْعَانَ مِنَ الْقَوْلِ الْمَلِكِيِّ بِهَيْئَتِهِ الْقَهْرُ لَوْ قِيلَ قَدْ نَاقَلْنَا وَأَنْ زَالَ قَبْلَ الشَّرْعِ فَهَذَا الْأَحْوَطَانِ لَمْ يَكُنْ أَوْفَى
اسْتِثْنَاءُ الْقَهْرُ وَالصَّلَاةُ جَمَاعًا كَالْحَالِ فِي الْإِزْوَالِ أَثْنَانًا وَأَحْوَطُهَا الْمَاهِيَّةُ وَأَمَّا الْقَوْلُ أَنَّ كَانَ قَبْلَ الْمَسْعِ عَلَى الْجَبْرِ فَلَا اشْكَالَ فِي الْأَعْدَادِ بِمَا أَوْرَدَهُ وَتَمَّ عَلَى مَا
يَهْتَمُّ بِهِ حَالُ الْأَخْيَارِ وَأَنْ زَالَ بَدَلُ الْمَسْعِ عَلَى الْجَبْرِ فَادْفَعْهُ وَمَا تَحْتَهُ وَمَا بَعْدَهُ هَذَا لَمْ يَكُنْ لِمُؤَلِّفِ الْأَوَّلِ اسْتِثْنَاءٌ كَذَلِكَ أَلْزَمَ الْعَدْلُ مَا لَمْ يَكُنْ
حَقٌّ فَرَعٌ وَلَوْ أَمَكُنْ دَفْعُ الْجَبْرِ وَغَسْلُ الْحُلِّ لَكُنَّا اسْتَلْزَمْنَا فَوَيْلَ الْوَقْتِ لِمَنْ جَدَّ جَوَازَ الْمَسْعِ عَلَى الْجَبْرِ وَتَقَدَّمَ عَلَى النَّيِّمِ وَالْأَحْوَطُ الْجَمْعُ فِيهِ وَبَيْنَ النَّيِّمِ وَالْمَرْبُومِ فَوَيْلَ الْوَقْتِ
وَالْأَقْصَرُ عَلَى الْأَوَّلِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْحُلُّ وَلَكِنْ اسْتَلْزَمْنَا دَفْعَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْقَدَاةِ الْقَرِيْبَةِ بِحَقِّ الْحُلِّ وَغَوْهُ جَرَى عَلَيْهِ حُكْمُ الْجَبْرِ مَا دَامَ كَذَلِكَ وَلَا فَرْقَ فِي الْحُكْمِ الْجَبْرِ بَيْنَ الْوَضْعِ
الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ وَقَوْلُ الْجَبْرِ رَافِعٌ لِلْحَدِّ لِأَمْرِ الْآتَانِ فِي فَضَائِلِ الْغَيْرِ وَكَذَا لَشَدَّدَ كَيْفَ فَضَائِلِ الْغَيْرِ فَمِنْ مَسْمُوعٍ دَعَاءُ زَوَالِ الْعَدْلِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ بَلْ مَعَ ذَلِكَ
فِي وَجْهِ الْآتَانِ الْأَحْيَاطِ بِالنَّاسِ فِي الْأَخْبَارِ لَا يَبْرُكُ وَلَوْ اعْتَدَا الْقَرْعُ غَسْلَ الْبَشَرَةِ فَعَلَى الْجَبْرِ ثُمَّ يَنْبَغُ عَدَمُ الْقَرْعِ فِي الْوَاقِعِ وَاعْتَدَا الْقَرْعُ غَسْلَ الْحُلِّ ثُمَّ يَنْبَغُ أَنْ
كَانَ خَيْرًا وَكَانَ نَظِيفَةً الْجَبْرِ فَلَا أَحْوَطَ عَادَةُ الْوَضْعِ عَلَى مَا عَلَيْهِ وَأَضَافَ خِلَافَ مَا لَوْ اعْتَدَا الْقَرْعُ دَفْعَ ذَلِكَ تِلْكَ الْجَبْرِ ثُمَّ يَنْبَغُ عَدَمُ الْقَرْعِ وَاتَّخَذَ هُوَ مَا لَمْ
يَكُنْ الْقَرْعُ وَاعْتَدَا الْقَرْعُ دَفْعَ ذَلِكَ عَلَى الْجَبْرِ ثُمَّ يَنْبَغُ الْقَرْعُ وَغَوْهُ لَمْ يَكُنْ الْقَرْعُ دَفْعَ ذَلِكَ عَلَى الْجَبْرِ ثُمَّ يَنْبَغُ الْقَرْعُ وَغَوْهُ لَمْ يَكُنْ الْقَرْعُ دَفْعَ ذَلِكَ عَلَى الْجَبْرِ
مَحَلِّ الْمَسْعِ مِنْ جَوَازِهَا أَوْ لَمْ يَكُنْ بِالْأَوَّلِ بِفَضْلِ النِّسْلِ وَالثَّانِي بِفَضْلِ الْمَسْعِ وَمِنْهَا أَنْ فِي الثَّانِي يَنْبَغُ الْمَسْعُ وَفِي الْأَوَّلِ يَجُوزُ النِّسْلُ الْفَتْحُ عَلَى الْوَقْتِ
كَامَرٍ وَمِنْهَا أَنْ يَنْبَغُ فِي الثَّانِي يَكُونُ الْمَسْعُ بِالْوَقْتِ الْبَاقِي فِي الْكَلْفِ بِالْكَفِّ وَفِي الْأَوَّلِ يَجُوزُ الْمَسْعُ بِأَيِّ مَكَانٍ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ خَيْرًا مِنْهَا أَنْ يَنْبَغُ فِي الْأَوَّلِ لِيُجَابِ الْحُلَّ
الْأَوَّلِ بِالنَّاسِ وَالْفَرْعُ وَفِي الثَّانِي يَكُنْ الْمَسْعُ وَمِنْهَا أَنْ لَاحِظُ الْأَوَّلِ يَنْبَغُ شَبَهًا بِالنِّسْلِ فِي جَوَابِ الْمَاجِلِ الْثَّانِي فَإِنَّ الْأَحْسَنَ فِي هَذَا لَا يَنْبَغُ النِّسْلُ وَمِنْهَا أَنْ
فِي الْأَوَّلِ يَكُنْ خَيْرًا وَهَذَا الْفَرْعُ الْثَّانِي حَقٌّ أَنَّ الْمَسْعَ فِيهَا يَدْعُو إِلَى الْمَسْعِ الْقَرْعُ فِي هَذَا الْمَقَادِيرِ وَهَذَا الْقَوْلُ كَانَ عَلَى الْجَبْرِ وَطَوْنُ مَا لَا يَجِبُ فِيهَا فَكَيْفَ
خِلَافُ الثَّانِي فِي جَوَابِهَا أَنْ يَجِبَ مَا هِيَ الْأَوَّلُ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي وَمِنْهَا الْقَرْعُ فِي الثَّانِي أَعْلَى مَا هِيَ الْمَسْعُ عَلَى الْمَسْعِ خِلَافُ الْأَوَّلِ فَتَرَكْنِي بِهَا
وَجِبَ كَانَ الْخَمْسَةُ لَا يَجُوزُ نَزْلُهَا الْغَيْرُ وَفِي حَالِ الْأَخْيَارِ فَلَوْ فَضَّلَ لَمْ يَنْفَعْ حُدُوثُ الْأَوَّلِ لِاجْتِنَابِ مَنْ لَا اسْتِثْنَاءَ يَنْبَغُ غَيْرُ الْمَاءِ فِيهِ لَيْسَتْ هِيَ عَلَى الْغَوْ
وَلَوْ جَرَحَ الْوَقْتُ فِيهِ لَضَعُفَ وَمِنْ غَيْرِ مَا نَعِيَ مِنْ اسْتِحْضَالِ الْمَاءِ وَلِي وَضْعُهُ فِيهِ وَفِي هُوَ دُونَ الْوَقْتِ لَوْ كَانَ يَحْتَاجُ لَوْ فَرَعَ الْوَقْتُ لَوْ كَانَ يَحْتَاجُ لَوْ فَرَعَ الْوَقْتُ لَوْ كَانَ يَحْتَاجُ
الْأَقْصَرُ فِي الثَّانِي عَلَى جَبْرِ دَفْعِ بَيْنَ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الثَّانِي فِي أَمْرٍ بِالْبَدْحِ وَلَوْ أَمَكُنْ غَسْلُ الْغَوْ فِي الْمَاءِ لَوْ جَرَحَ الثَّانِي وَلَوْ أَمَكُنْ فِي الْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ يَنْبَغُ وَلَوْ اشْتَبَهَ
الثَّانِي إِلَى الْحَوَالِ لِلْوَقْتِ وَجِبَ بِهَا وَلَوْ زَادَتْ مِنْ جَوَازِ الْمَسْعِ الْأَمْعِ لَاجْتِنَابِ مَا لَمْ يَكُنْ وَوَضْعُهُ وَأَوَّلُهَا اسْتِثْنَاءُ الْغَيْرِ وَالْمَسْعُ عَلَى الْغَوْ وَجِبَ الْقَرْعُ وَوَضْعُهُ
ذَلِكَ لَيْسَ بِغَوْهَا فَكَيْفَ يَكُونُ الْمَسْعُ عَلَى الْغَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ فَكَيْفَ الْعِلْمُ بِحَقِّ الْعِلْمِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَجِبَ اسْتِثْنَاءُ الْعَدْلِ وَالْوَقْتُ لَنْ يَكُنْ خَيْرًا مِنْ
وَلَا يَكُنْ بِالْأَسْنَاءِ بِفَضْلِ مَا لَا يَكُنْ بِالْبَدْحِ كَأَنَّ الْمَاءَ وَتَحْتَهُ وَتَحْتَهُ هَذَا بِالْقَرْعِ كَيْفَ الْمَاءُ فِي كَيْفَ دُونَ كَانَ مَكْرَهُهَا وَأَمَّا بِطُلُوعِ الْوَضْعِ هَذَا بِالْبَدْحِ
الْقَرْعُ الْغَوْ هُوَ النِّسْلُ الشَّبَاهُ وَفِي قَهْرِهِ الْوَضْعُ هَذَا بِالْبَدْحِ كَأَنَّ الْمَاءَ وَتَحْتَهُ وَتَحْتَهُ هَذَا بِالْقَرْعِ كَيْفَ الْمَاءُ فِي كَيْفَ دُونَ كَانَ مَكْرَهُهَا وَأَمَّا بِطُلُوعِ الْوَضْعِ هَذَا بِالْبَدْحِ
تَحْتَ الْمَنَابِ وَالْغَدَاةُ وَصَبَّ عَلَى جَبْرِ وَبَدَّ بِغَسْلِ وَفِي الْمَسْعِ عَلَى الْغَوْ وَجِبَ الْقَرْعُ وَوَضْعُهُ وَأَوَّلُهَا اسْتِثْنَاءُ الْغَيْرِ وَالْمَسْعُ عَلَى الْغَوْ وَجِبَ الْقَرْعُ وَوَضْعُهُ
طَبْعُ حُرْمَةِ شَرْعِيَّةِ مَسْ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ الْمَوَادِّ وَالْأَعْرَابِ وَالْمَدَّةِ وَالْفَضْفَضَةِ وَالْمَجْرُومِ وَالْمَكْرُوبِ بِمَا كَانُوا الْأَنْفَ يَجِدُونَ وَالْمَجْمُوعِ
وَمِنْهُمَا الْوَصْلُ وَالْحَرْفُ الْمُبْدِي فِيهِ هَذَا الْأَدْعَاءُ كَالْقُرْآنِ الْمَقْلُوبِ بِمَا لَا يَنْبَغُ شَيْءٌ مِنَ الْخَطِّ حَتَّى يَجْعَلَ مِنْهَا حَادِثًا مَعَ الْكَلِمَةِ فَاصِلًا لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْبَيْنِ
وَالْمَجْمُوعِ وَفِي الْحَرْفِ وَفِي الْمَكْرُوبِ كَلِمَةً هِيَ الْأَحْوَطُ لِاجْتِنَابِ مَنْ مَسَتْ بِلَ وَفِي الْمَسْعِ عَلَى الْغَوْ وَجِبَ الْقَرْعُ وَوَضْعُهُ وَأَوَّلُهَا اسْتِثْنَاءُ الْغَيْرِ وَالْمَسْعُ عَلَى الْغَوْ وَجِبَ الْقَرْعُ وَوَضْعُهُ
بَيْنَ الْمَجْمُوعِ مِنَ الْآيَاتِ وَالْحَرْفِ مِنْهَا حَتَّى الْكَلِمَةُ الْوَاحِدَةُ وَالْحَرْفُ الْوَاحِدُ الْكَلِمَةُ بِنَفْسِهِ وَالْمَدَّةُ فِي الْكَلِمَاتِ الْمَشْرُوكَةِ عَلَى فُضْلٍ لَكُنَّا نَكْتُبُ الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ الْمَشْرُوكَةَ
بِلَا مَجْمُوعِ الْبَدْنِ حَتَّى الْقَرْعُ فِي الشَّرْعِ تَرَدَّدَ وَلَا يَجُوزُ الْقَرْعُ بِمَا غَسَلَ مِنْ أَعْيُنِ الْوَضْعِ قَبْلَ نَعَامِ الْوَضْعِ لَعَدَمِ ارْتِفَاعِ الْحَدِّ الْإِبْرَاهِيمِيِّ وَالْحُكْمُ خَيْرٌ مِنَ الْكَلِمَةِ فِي وَجِبَ
مَعَ الْقَرْعِ مِنَ الْمَسْعِ عَلَى الْغَوْ فَإِنْ نَاقَلْنَا الشَّبَهَ سَبَّحَانَا إِذَا أَرَادَ الشَّلَامُ عَلَى النَّاسِ لَا يَفْرَحُ بِوَضْعِهِ بِنَاءً عَلَى الْأَوَّلِ مَنْ كُنْ هَذَا فِي تَرْجِيهِ حُسْنِهِ وَلَا يَكُنْ لِلْمَسْعِ
مِنْ وَدَاعِ الْوَجَابِ وَأَنْ كَانَ الْخَطُّ شَرًّا وَكَذَا أَنَا وَضْعُ طَبْعِ قُرْطَاسٍ يَتَقَيَّرُ بِرَأْيِ الْخَطِّ وَكَذَا لَطَبِخُ الْمَاءِ فِي الْمَاءِ فَكَيْفَ الْعَدْلُ حَتَّى يَكُنْ الْخَطُّ مِنَ الْطَبْعِ الْخَيْرُ
لَمْ يَكُنْ يَنْبَغُ أَنْ يَكُنْ الْخَطُّ مِنَ الْطَبْعِ الْخَيْرُ وَلَا يَكُنْ يَنْبَغُ أَنْ يَكُنْ الْخَطُّ مِنَ الْطَبْعِ الْخَيْرُ وَلَا يَكُنْ يَنْبَغُ أَنْ يَكُنْ الْخَطُّ مِنَ الْطَبْعِ الْخَيْرُ وَلَا يَكُنْ يَنْبَغُ أَنْ يَكُنْ الْخَطُّ مِنَ الْطَبْعِ الْخَيْرُ
وَلَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ نَزْهَةً فَلَا يَجُوزُ مَسْ مَعْدِي أَسْمَاقَهُ نَالِيَهَا وَكَيْفَ يَكُنْ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى تَرْجِيهِ قَبْلِ الْعَدْلِ الْكَلِمَةُ الْوَاحِدَةُ وَالْحَرْفُ الْوَاحِدُ الْكَلِمَةُ الْوَاحِدَةُ الْمَشْرُوكَةُ عَلَى فُضْلٍ لَكُنَّا نَكْتُبُ الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ الْمَشْرُوكَةَ

والأصل في ذلك أن لا يفتقر إلى

والأصل في ذلك أن لا يفتقر إلى

فهم من هذه الصلوات
المأخوذة من القرآن
مع الباطن من قول
الغدير

فهم من هذه الصلوات

وإذا كان في وضوءه شيء من هذه الأشياء فليتركه حتى يذهب عنه

فإذا كان في وضوءه شيء من هذه الأشياء فليتركه حتى يذهب عنه

فإذا كان في وضوءه شيء من هذه الأشياء فليتركه حتى يذهب عنه

فإذا كان في وضوءه شيء من هذه الأشياء فليتركه حتى يذهب عنه

لبدن دون باطنه ولا يجرم السطح الموضي الذي في بدنه نجاسة وان كانت على العضو الماس على الأرض لم ينجس بالأكابة ولم ينجس من رداء النسي هو القرآن
وأما سائر الكتب المنزلة وكتب التفسير والحديث لفظ الجلالة ليسا بها أسماء الله تعالى المختصة واسماء الأنبياء وآله أئمة عليهم السلام فلا يراد بها النسي من سواها
وان كان هو الجواز لكن الاحتياط لا ينبغي تركه بل لا يترك وكذا الحال في كتابة القرآن على جسد المحدث لعدم صدق النسي الكتاب على جسد المحدث وكذا ذكره المحدث باصبعه أو
كتب لا يمس وما يكتب بها ليس بحدوث حيث علم من القرآن على رداء وضوءه وجعل السطح جوارحاً وأصله من وضوءه وهو ما لا يوجب وضوءاً ما لا يوجب وضوءاً
هذا الكافر والطفل والجنون حيث تعييه الأهل له أو أخرجه من النجاسة أو نحو ذلك على مسه وجب الوضوء له ولا يجوز وضع الشيء النجس عليه على القرآن وان كان
يا با على الحيطان لو كان في وضوءه شيء من هذه الأشياء فليتركه حتى يذهب عنه وان كان في وضوءه شيء من هذه الأشياء فليتركه حتى يذهب عنه
ما ذكره لفظ الجلالة لا يشترط مع القرآن في جرمه هناك بوضع النسي عليه أو المسح عليه من به سلس البول ان كانت له فرة النسي الوضوء وضوء الأئمة أو ما زاد وضوءه
الوضوء من الانقطاع والاثنيان بما عليه من النسي ولو كان في وضوءه شيء من هذه الأشياء فليتركه حتى يذهب عنه وان كان في وضوءه شيء من هذه الأشياء فليتركه حتى يذهب عنه
حيث من دون الآخر ولو كان في وضوءه شيء من هذه الأشياء فليتركه حتى يذهب عنه وان كان في وضوءه شيء من هذه الأشياء فليتركه حتى يذهب عنه
عند كل وضوء ويجعل خبطة ويتوضأ ويقرأ بين الوضوء والصلوة وكذا الحال في الميطون ولا يجب عليه ولا على المسلمون بعد بدل الوضوء لعمارة الشريعة
المفصّلين بل يكفيهما وضوء الصلوة التي نسبها بل وكذا وضوء الأضياف وأما التوافل فلا يكفيها وضوء وضوءها بل يشترط الوضوء لكل واحد من بينهما والاحتياط فيهما
ترك مسخ القرآن بعد خروج المحدث حتى حال الصلوة واشتغل بالصلوة بغير عدم الفترة الواحدة وتبين في الأثناء وجودها قطع الصلوة ولو تبين
بعد الصلوة أعادها **المبحث الثالث** في سنن الوضوء وهي ان يكون الوضوء بماء والاستياك بأي شيء كان وإزالة الأصبع ووضع الأبناء حيث يتوضأ على
والرطوبة الماء بقول الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولا يجره نجاسة وغسل اليدين قبل إدخالهما الأذان من حدثاً لئلا يترقى من البول أو من غير من الماء طهر من
والضمضة والاستنشاق ثلاثاً تارة كل تارة بكف واحدة كل تلك التسمية عند وضع اليد في الماء أو مائه على اليد والاعتراف باليدين ولو لم يكن يان يترقب بها وضوءه
اليسرى ثم يغسل اليمنى واليمنى عند وضع اليد في الماء بقول بسم الله الرحمن الرحيم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وعند الضمضة يقول اللهم اغفر لي ثم يمسح على
وأعلى السان بذكره وعند الاستنشاق يقول اللهم لا تحرمني ريح الجنة واجعلني من ربيحها ورحمتها وطيبها وعند غسل الوجه يقول اللهم اغفر لي ثم يمسح على
نحو فيه الوجه واليمنى يوم تبقر فيه الوجه وعند غسل اليدين يقول اللهم اغفر لي ثم يمسح على الخدين واليمنى يوم تبقر فيه الوجه وعند غسل اليدين يقول اللهم اغفر لي ثم يمسح على
اليسرى يقول اللهم لا تنطعني كذباً في الدنيا ولا في الآخرة ولا تجعلني من الخاسرين وعند مسح الرأس يقول اللهم اغفر لي ثم يمسح على الرأس
مسح الرجلين يقول اللهم اغفر لي ثم يمسح على الرجلين وعند مسح الرجلين يقول اللهم اغفر لي ثم يمسح على الرجلين وعند مسح الرجلين يقول اللهم اغفر لي ثم يمسح على
فقط لا يابنه ابن النخعي فقال يا محرم بنوضاً مثل وضوءه وقال مثل في خلق الله له من كل نظرة ما يسلكها بقدرته وبسبحه وبكبره فيكتب الله له ثوابه لك في يوم
القيامة بعد الرجل في الفسلة الأولى غسل ظاهر ذراعه وفي الثانية بباطنها والمرة العكس وكذا السجدة ان يغسل ما يجب غسله من مواضع الوضوء ويصلي ما عليه
لا ينجسه فيه ولا يكون ذلك مع امرار اليد على تلك المواضع وان تحقق الغسل بدنه وان يكون حاضر القلب في جميع افعاله وان يقرأ سورة الفتح وحال الوضوء وان يركب
بعده وان يمسح عليه حال غسل الوجه وبكره الاستسقاء فيما لا يجب فعله عليه كان بصياً آخر في بدء الماء أو المسح على نفس الوضوء فحاجباً لا مع الضرورة كما ذكره الوضوء
في مكان الاستسقاء ومن النية لا يفسد وضوءه او المنقوشة بالصور والوضوء بالماء المكرهه كالشمس والله الغليل الذي مات فيه الحية والعقرب والذئب
وسور الحاضر والفتور والفرس والبغل والحمار ونحوها وكلها كالمسح بالطين من غير نية فوضوءه صحيح ما لا يوجب وضوءاً ما لا يوجب وضوءاً
والناشط في المسجد ما أحدث الوضوء في المسجد كالزوم والريخ فلا بأس بالوضوء منه في السجدة وتمازج من المكرهات صحيح بالوضوء من اعضائه ولا دليل عليه بغيره
افضل اذا قد ورد ان من وضوءه تمسك كعب له حسنة ومن وضوءه لم يتمسك حتى سقط وضوءه كعب له ثلثون حسنة **المبحث الرابع** في الوضوء وهو من
الطهارة وشك في المحدث بنى على الطهارة ولو يمين بالشك في الوضوء فليس عليه وضوءه ولو يمين بالشك في الوضوء فليس عليه وضوءه ولو يمين بالشك في الوضوء فليس عليه وضوءه
وكذا لو يمين الطهارة والحدث وشك في النسخ منها على الاحوط لا لا في الوضوء بل في وضوءه ولو يمين بالشك في الوضوء فليس عليه وضوءه ولو يمين بالشك في الوضوء فليس عليه وضوءه
انما الواجب او علم الاثنيان وشك في الصحة فان كان في الاثنيان وجه والنجاسة وان كان بعد الفراغ بنى على الصحة ان كان شكهما قبل الفراغ الاخير منه او كان
فيه ولكن بعد الاضطرار من محل الوضوء والجلوس الطويل او نحوها وان كان شكهما في الفراغ قبل الاضطرار فهو المذهب ان لم يفت الموالاة الاستسقاء لو كان
موضوءاً وقصمه بعد وضوءه وحديث لا يعلم ايها المذموم فالأقرب صحة وضوءه وان كان الاحوط الاعادة ولو يمين بعد الفراغ من الوضوء تركه بغيره ولا يرد له
الجزء الوجهي والندب بنى على صحته وضوءه وكذا لو وضوءاً وضوءاً بسحب الوضوء له وضوءاً في وقت الصلوة الواجبة ثم علم بطلان احد وضوءيه بنى على صحته وضوءه
لو يمين شكهما ان كان الاوّل اعادة للوضوء الذي به من الواجب لو علم بعد الفراغ من الوضوء انه مسح على الخامل ومسح في موضع الغسل والعكس ولكن شك في
انه لم يكن له مسح لذلك من جيرة او ضرورة او قية وعده بنى على الصحة وكذا لو علم انه مسح على جدي وشك في ان كان مسح ام لا والاحوط الاعادة في الجمع
ولا يحواله في وضوءه وشك في اصل تمامه او عده وله أخيراً والاضطرار الزمة الوضوء لان مورد دفاعه الفراغ اذا علم انام وكان الشك في نقص جزء او بشرط

لما اذا اخبر الصلوة عن الفصد لو شك في وجود الحجاب استأنف ان كان فرغ من الوضوء وانصرف لوضوءه بانك من ترك غسل يديك فخرج البول على اذننا او جرحنا
وصلّى عاد الصلوة في الوقت خارجة دون الوضوء على الاقوى فكذلك الحال في ترك الاستنجاء من الغائط على الاحوط وان جدد وضوءه بنية التحيد بالمحض وصلّى ثم علم باخلاله
بضم من احدى الطهارة كان عليه اعادة الوضوء والصلوة معا وان جدد بنية نذر انك باحتمل فوانه في الاول صح الوضوء والصلوة جميعا ولو وضوء وضوءين والى
كل منهما بصلوة ثم علم بعد وحدث منه عقيب احد الطهارة ولم يعلم ايتهما اعادة الصلوة جميعا ان اختلفنا عددا وامانا ان اختلفنا عددا فالاولى عدم وجوب الاتيان
بالصلوة واحدة نوبا ما في التهمة وان كان حسن الاحتياط مصلوبين غير خفي لا يترك ان اختلفت الصلوات في الجهتين والاحتياط في كلا الوضوءين بطهارة ثم احدث في احد
الطهارة ثم صلى اخرى وذكر انه احل بواجب من احدى الطهارة ولو كانت احدا لصلوتين مندوبة ليجب في شئ من الصلوات المذكورة اعادة الواجبة على الاقوى
وان كانت لاعادة لحوط ولو صلى الخمس خمس طهارات ثم تبقى اية احدث عقيب احد من عادتك فرائض ثلثة وشائية واربعة ولو صلى الخمس بطهارتين ثم تبقى اية
احدث عقيب احد من طهارات علم بانها من الطهارة والشاء جميعا باحد هما واخبر ذلك لزمنا اعادة الخمس جميعا والا بان علم بانها من رابعتين باحد هما واربعة
ثالثة بالافضل اعاد اربع فرائض ثلثة وثلثة رابعتين على الاقوى وان كان لحوط اعادته خمس كان الاحوط والا على ما قبل عند الانبياء اربع هو الانبياء
بالثلثة بين الرابعتين **الموضع الثاني في الغسل في صلبا حث الاول** في غسل الجنابة وفيه مقامات **الاول** في سبب الجنابة وهو
احدها انزال البسمة متباعدة بوجه الظاهر اليك فلهذا كان واكثر اخرج من الموضع الطبيعي الاستدلال على ان لا يكون معاداة الامم من التحول والمزلة في البقعة
والنام مع رؤية شئ في التوم وعدمها بشهوة وبغير شهوة بدفوة وقوة وبغير ذلك في حال الغسل والجحون والسكر والاعفاء او نحو ذلك فالمراد على العلم بخرج ما يبقى متا
عرفا ولو تحرك من منبجه ولو خرج الظاهر لم يجب الغسل وكذا لو شك في الخروج لم يجب الغسل وكذا لوطن على الظاهر وان كان حسن الاحتياط غير خفي بل لا يترك الغسل
ان وصل الى حد لا يمتنع ولو احل له جامع وامني ثم استيقظ ولو برهنه انزال راي صديقا ونحوه لو يجب الغسل ولو خرج بعد ذلك بشئ ولو حركه او غير ذلك وجب
ولو شك في كون الخارج متنا لم يجب عليه الغسل وكذا لوطن واخبره عدل واحد على الظاهر والاحتياط لا ينبغي تركه بل لا يترك ان لم يكن ولو خرج من التحل من فريضة
لم يجب الغسل لان انما طهارة منبها فيجب عليها الغسل كالجيب احلها فان الاظهار انها تحل ولو شك في كون من منبها او طهارة لم يعتبر بل يبرها الغسل ولو خرج من
بلون الدم لكثرة الوفاة وهو ما فان علم كون منبها الغسل ولا اعتبر صدق الراس عن بطلان طهارة او ما نوه وهو تركه في التوم عن عمد لا يخلو من عدمه ولم يخرج الظاهر في
تغسل بخرج من كل من فريضة مع الاحتياط ومنها جميعا مع عدم الاحتياط وكذا المسح والالتصيق واذا علم الصحيح بخرج الماء منه واشتبه عليه بطل
الخارج ان يفي او غيرا عن التدفق الشهوة وفور الجسد بالخروج فان وجدت الماء لم يكن الاحتياط بطلان بكون الخارج متنا ام لا وكذا لو طهارة بطلان الجسد
او بوصفها مثل الرائحة ونحوها فان رائحة التي قريبة من رائحة الطبع والجهن ما دام رطبا ومن يباشر البعض جافا واما لو وجدت احد العلم ان الرائحة
والدقيق ففور الجسد لم يقطع بسببه بكون الخارج متنا لا شبه وان كان عدم وجوب الغسل الا ان الاحتياط لا ينبغي تركه بل لا يترك اما المزة فغيره بها الشهوة
وجدتها سواء قطعت بذلك بكون الخارج متنا ام لا ولو كان الرجل مريضا عنبر الشهوة والفور بل الشهوة وجدتها مع انقطاع الشهوة افيهم فان علم بالصفات الاخر
كالرائحة ونحوها كونه متنا اغسل والا فلا وبالجملة فالمراد في وجوب الغسل على العلم بخرج للتي فلان ما تم وجد بعد الاغتباء على ثوبها ونحوه الذي يعلم بوجهه
وجب عليه الغسل سواء كان الثوب مخفيا به او مشركا به وبين غيره وسواء كان يملأ العبر والمنفعة او مباح للشفة كالمسحاد ولو وجد ثلثان في ثوب
مشرك بينهما متنا فان بقيت كونهما باحدهما بخصوص وجب عليه الغسل والا فمقتضى القاعدة عدم وجوب الغسل عليهما واغلبه عدم جواز الاثر اقتداء احدهما
ولكن الاحتياط باغسل كل منهما بقصد الاحتياط والفرقة لازم المراتع فان ظهر لاحدهما بعد ذلك كون التوم اعادة الغسل على الاحوط ولو وجد ثوبه متنا
وعلم بكونه متنا لم يعلم الثاني اجماعا شافيا في فوعة في حال الجملة والاحوط اعاده ما يحتمل وقوعه فيها ثانيا اجماعا فانه موجب الغسل على الفاعل وعلى المفعول ولو
مع عدم الاتزال في حق ضيقية الحشفة من الصغير والكبير الماعل والجحون والحي واليت قبل المزة او دبرها حية كانت ومته كبر او صغير فاعاله او جحون بغيره
كان الذكر وملفوا بغيره الا ان يكون بمقدار لا يصدق معه اجماع وكذا بالقبول في ذيل الذكر والاتي والختي وكذا ببول الجنين باحوال كل منبها في الاخرى على
بل او احوال احد منبها في الاخرى على الاحوط والا في ذلك بولي الختي في ذيل المزة او دبرها او دبرها على الاحوط وفي وجوب الغسل بولي الشهوة وموطئها وجها
اشبهها بعدم واحوطها الغسل بل لا يترك ذلك كلما وجبانه الغسل فاما يجب على الفاعل والمفعول لا يبالا استعدا للموضوع كالبهية والصغير الجحون يتم
جب على الاخرين بعد الكمال بالبلوغ والعقل ولا يفتى في اجاب بولي احكام المذكورة للغسل بين احوال الذكر بغيره او ملفوفة بغيره على الاحوط والادنى
بين المسلم والكافر في سبب الواسية والموطئية للغسل بالنسبة اليه وان كان لا يصح منه في حال الكفر بل يجب عليه بعد اسلامه ولو اغسل الكافر الكافر
اسلم في حال الاسلام ثم ارد بعد الاسلام لا يغسل لا يبطل غسله فوعاد الى الاسلام مرة اخرى لم يلزمه الغسل لا بعد مدد وسبب جديد منه ومقطوع
الحشفة او بعضها يعتبر بحدارها والمناط فيما فيه الحشفة من الفرج هو المسلك لمتا رفا الذي هو جرح دم المحض والمني والثاني في الغسل كالشاة فيكون
المدخل فيها او دبرها او غيرها يستحب الطهارة ويجوز الجماع بعد دخول من لا يغسل على الغسل ويغسل على النية ولا يجوز تقصير الوضوء بعد دخول الوقت لمن
لا يتمكن من الوضوء وان قدر على التيمم والفارق النص للمقام **الثاني** في اجازهم على الجنابة ويكرهوا التحريم عليه امور فمنها قوله انه التيمم من سؤا الفرك

فان كان منبها في الاخرى على الاحوط والا في ذلك بولي الختي في ذيل المزة او دبرها او دبرها على الاحوط وفي وجوب الغسل بولي الشهوة وموطئها وجها

بالتيمم

بالتيمم

بالتيمم

بالتيمم

٧
الطويلة

১৫৬৩

۱۰۰

4

كُنَا الطَّيْرُ

4

[illegible]

فيها ولا دليل لها على الحاق الشاهد بالمسجد لا خلاصه بالجنب لو استعملت آية التيمم أو عصت بشلا ونحوها من التيمم في وجوب التيمم لو سمعت من دون الشك ولا كان
أظهرها العكس وبكره لها محل الصحيح ليس هاشم والجلد وظهور الوقت كالحال من الكتاب وقدر ما عظم العزم من القرن والخيار بالتحذير وغيره ولا يرفع عنها الحدوث لاصح القول
ولا حديث الجف من غسل ما دام متعاضدا وأما حديث الجنابة وشستن لبت فموازاة الفصل في حال التيمم بالجنب وجه غير بعيد للنقل الوقت لكن الاختيار باختره ما
بعد التيمم لا ينبغي تركه بل لا يترك لأغراض الأصحاب النص ظاهر ولو حوط منه غسل الجنابة بالجنب فإعادته بعد التيمم السائل الجهر على وجهها وطبها حتى يغتسل
له الاستماع بما عكس قبله لو أن حديث الجف صدق لم يخرج للزوج وطبها إلا بعد الفحص تبين اختلاف على الحوط بل الظاهر كما سمع قولها في الاختيار بالطهارة إلا إذا تبين خلافه
ولو تجدد الجف في أثناء الوطى يجب التراجع فان لم يفعل كان آمنا وبغير مع العلم ولو استعمل الرجل في بلاد الإسلام مخافة طماع المسلمين في كانت نظفه منقذ من مسلم ومسلمة
يحل بمنزل من حيث فيه فاسمك والآداب فان عادت ثانياً ثالثاً فقل في الرابعة وان كانت من غير استحالة حدثت صبر عليها ولا للطهر والمشرع نحوها حتى يتوب أو يموت في
لزم الكفارة على طاع المحاضر عالما بما قولنا ظهر في العكس وانما على سبيل التدبیر لكن الاختيار لا ينبغي تركه وبخمس الخيبر وثبوت الكفارة بالعالم بالموضوع والحكم دون
جاهل أحدهما أو ناسيه ولا فرق بين الأئمة والمنطقة ولا بين الحرم والأمة ومقتضى الكفارة في أوله دينا وفي وسطه نصف دينار وفي آخره ربع دينار على الحوط فان لم يجد
فليصدق على مسكن واحد والآفة تستغفر الله تعالى ولا يجوز ولو ترك منه الوطى بعدت الكفارة سؤله وقطاعه وقت يختلف في الكفارة كالوطى في أوله وآخره وفي وسطه
أم وقطاعه وقت لا يختلف كقارنو وطأ أمته بالملا في الجف قبيل فصل فصل ثلثة أمداد من طعام على ثلثة مساكين ولم يغسله على مسند واضح التام من لا يبع مطلقا
إذا كانت حاملة مدخولها وزوجها حاضر معها من غير مانع من مقارنتها بها ولو طلق الزوج جف فصل محرما ولو بقع والطهارة شرط واقفي في حوطا لا على كافي في حوطا
إذا فقت من الدم لم يقطع معادى الوطى من محرمانها ومكرهاها وأما يتوقف انعقادها على طهرها بالفسل بعد التيمم على الظاهر بل طهرها بالفسل بشرط الطهارة وكيفية مثل من
الجنابة وبخمس مع غسل الجف للصلاة ونحوها وقيل بل يجب الأول قولى ان كان الثاني مع كونه شهرا والوطى من لا يباين فصل احتمال المطلوبة هل يجب نقدي على
الفسل أم لا ويهان أولها لا يوطى من وجهه وعليه فعل التقديم شرط في صحة الفسل والوضوء وفي حوط الدخول مع الفسل وغسلها لا ويهان اسمها العدم العاشرة
يجب على المحاضر أن يخفضه حال طهرها صوابا حبسها دون صلواتها من غير فرق بين شوشه ومضاه فروع المندرجة في وقت معين مثقالا يأم حبسها على الحوط كالأ
فرق في الصلوات بين يومية وغيرها من الوقتة وأما ما لا وقت له من الصلوات كصلاة الزلزلة فليزها إلا أن يها حال الظاهر المحاضر في حوطا ثم توشا المحاضر في وقت كل
صلوة وتحقق بالكرس في مجلس في مصلاها أو موضع ظاهره وتذكر الله عز وجل وشجبه ونهله ونحوه بمقدار زمان صلواتها وبخمس لها الأفعال المندرجة كسائر المحنة
والاحرام والتوبة ونحوها وأما الأفعال الواجبة فذكرها على حقتها منها وعدا ارتفاع الحدث مع الجف كالأوضاع المندرجة قبله وقبل صلوات الجنابة دون غيره والظاهر صحة
الجميع وارتفاع حدثها على حدث الجف فترى أن جميع منها الأوضاع المستحبة المشرعة لا يقع الحدث **المبحث الثالث في الاستحاضة في مقامات الأول** أقدم الأجل
هو ما لا يحكم بكونه حضا من الدم الذي تغل فيه رحم المرأة وهو في الأصل صفر بارد فوق يخرج بفنوه ويحت يسيل وهي لا تعلم وقد يتفق مثل هذا الوصف جضا كالصفر والكد
في أيام العادة كما يتفق مثل الجف استحاضة فذكر دم زواله من الزمان من ثلثة أيام ولو تعلم بكونه دم جرح أو جف فحوض استحاضة كذا يزعم العادة ونحوها والشرة أو يزعم أيام انقضاء
وكذا ما تله بعد الباس أو قبل البلوغ نسما وإذا تجاوز دم مكان في سن الجف عشرا أيام ولو يسر فعدا متبع الطهر بالجف فحبطت فان كانت مبتلة فلا قربانها فانه
بكي حصة الجف استحاضة ما كان بصفتها الجف حضا بشرط اختلاف لون الدم في ثلثة المدة وعدم قصور ما كان بصفتها الجف عن ثلثة وعقد زباد نهن عشرو وعده
قصو أيام الدم الضعيف مع أيام التيمم ولا فرق بين كون ما شا به دم الجف سابقا عاش به دم الاستحاضة وبين كونه متأخرا عنه ومنه سطا به من ثلثها
الاستحاضة ولو كان الدم في تمام المدة المجاوزة عن العشر على لون واحد ولم يجمع ما ذكر من شرائط الرجوع إلى التيمم إلى عدة عادة نساها إلى التيمم والمراد بنساها نادرها من
جميع من يمكنها عادة العلم بآثارها من غير فرق بين فاربيلها وأما ولا بين كونهن أهل بلدة واحدة أم لا ولا بين الجف منهن والميتة للمعونة عا ونها ولا بين المسافرة
البيضة والمخاضة ولا بين القربة بالنسب الصحيح أو البتة ببل والزمان لا يعبر بالتقرب بالزمان على الأشبه بقيل قولهن في أخبارهن بقدر عارفين وان كن فاسفات بل كافران
الحق بعضهم بأقاربها اقربان من ذوات لسانها ولا دليل عليه وان كن نساها غلغلات في هذه العادة فيها تتحقق به أقوال شتى وأقربها ان تتحقق في كل شهر ستة أيام وتعمل في البا
على الاستحاضة وتجهده في تيمم الاقرب إلى ملة نساها والأشبه بالجف من السنة والسبعة تتحقق في الحوطان لو يكن أقوى من الجف من أول الشهر عليها دون آخره وأما
ذات العادة وقتا وعدة فيفضل عاؤها أيضا وما سواها استحاضة بلا شبهة فيها وإذا وافق التيمم عاؤها ولو خالفها بان كان أيام عادتها بصفة الاستحاضة ودم أيام ما بعد
العادة بصفة الجف فعمل بالعادة وقبيلها حضا دون الجماع للتيمم جماع للتيمم حضا دون الحضا وتجهن بها وقتهم العادة كما صلا من الأخذ والالتصا
على التيمم دون العادة كما صلا من التيمم وجواظها الأول وأما ذات العادة عاها فالظاهر وجوها على عادتها في العادة ولا تحتد بالنسبة وأما ذات العادة الوقتية فاحتر
فلا يبعد وجوها إلى عادتها في الوقت من دون مراتب التيمم **مسألة الأولى** إذا كانت عادتها مستقرة وقتا وعدة فارتدت في العادة قبل وقتها وبعد العادة الوقتية
فحقت العادة بعد الانقضاء للزوجة في باب الجف سواء كان ما ظهر بصفة الجف أو لم يكن **الثانية** لو ان الدم قبل العادة وانقضى زمانها بان وانقضى بها فانه لا يجاوز
العشر كان الكل حضا وان تجاوزها جعلت العادة حضا وكان ما عكسها استحاضة بل من انقضت ما فات منها بين أيام الانقضاء ومبدا العادة من الصلوات وكذا لو ان الدم
في العادة وانقضى ما بعد ما ولو ان قبل العادة في العادة وبعد ما من لم يجاوز الجميع ما يجمع جف وان زاد على العشر فاجف وقت العادة والطهر في استحاضة ولو فصلها

روئے جناب احمد و بیگم از بختہ المملا

رجعت

۱۷ و بیست و یکم

[illegible]

خود را

44

والله اعلم بالصواب

فرض السليم

[illegible]

۶
عبداللہ ان بعض اہل علم حضرت ملک مرادؒ

[illegible]

۵ وان ما جاء به من الحق

مذہبِ ابراہیم

۲۹
اندر السبع
و الفجر

[illegible]

۱۶ وین لندم - سار علی مؤخر کاجم فلاح طافس علی بن مسعود

حفظ

3.

مجلس شورای ملی

فصل پنجم

فانما هو الذي لا ينفك عنه

[illegible]

وكانوا خلف غمر على نفسه يذره لمعاليه في الحسب الى الله بل في

الوضوء والنفس خرج الوقت ولو تم ذلك الوقت فانت لا تشبه في أهمية الوقت لروايتهم وقد ذكر الوقت لو خالفه على جمل أو المهر من الزمان والوقت في التيمم وكذا ما في الأثر
 تقديم فقله وان كان الأول في ذلك الوقت أو آخره انتهى من غير هذا لأن في الوقت من الماشية معتمدين على ما لا يجب عليه القضاء فلهذا في وقت الوقت بما ذكره في غير هذا
 الصلوة دون المستحبان فلو في وقت بوجاهتها مع الوضوء لم يجز التيمم ولو شك في وقت الوقت فمعه من على الباطن والظاهر ولو علم باليقين وشك في كتابته لا يتعدى الصلوة
 وخاف غيب الوقت لم يجز التيمم وسئل الوقت لما اشبهه بالصلوة مع فعلها وضيق الوقت من حصيلته لضيق الوقت من استعمال الماء في الحكم ولو فاقها باقتضاها سئل الوقت فيل
 ضيقه في فوى بوضوء امتثال الأمر التوجيه اليه من قبل ذلك لصلوة بطلان الوقت ما يذوقه وأخرى والجوع مع ولو تيمم باعتدائه بوقت فبان قبل الصلوة التسعة فمما لا يلزم
 يكن واسعا فلا يبعد أن كان واسعا عاها التيمم وإن كان يتبين التسعة بعد الفرج من الصلوة فيقف في القاعة ولو في الأضواء ولكن مفضضا ظهر الزوايا بين عمدة الوجوه وحسن خطها
 خفيته فأنسهم ما أن يمنع من استعمال الماء ما منع شري كما إذا كان الماء غائبا من زهابة فقتله ومنعوا ولم يمكنه تقوية فأنما لم يباح والظاهر أنه لو كان الماء محمولا لاستعماله
 جهة أخرى فانتقل من فعل التيمم ولو كان عند ما نال ظهر وضوءه في حشيش العشب استيقظا لظاهر الشبهة في تيمم ولو جاز له الوضوء بالظاهر وشربا القس ولو كان الخوف على عطش
 دابة فوضوءا واجبة المنعش للذابة وكذا على الأقرب لو خاف على الطفل الضرب بل وكذا في وجوبه خوفه وقته ولو دارق بين تقويت وقت الصلوة وبين شرب الماء القس كالأذا
 كل صاع مما لا يكف الألو وضوء ماء متقش ولو لم يكن عنده ما يتيمم به لم يبعد لزوم تقديم الوضوء والشرب بغير ذلك من المنعش فيقتل دفع الضرورة ولو كان عنده من الماء
 ما يكفي شربا من الماء الطاهر وما ييسره لم يبعد تقديم الأول ولو خالفه في شئ من موارد تنويع التيمم فلم يمتد إلى ما يطهره الماشية فإن كان تائيدا بالماءية ومنها عندك المنعش
 باستعمال الماء بطلان طهارته والأكل ولو سأل المظهر في خوف حصل الماء لا يطل **المبحث الثالث** في ما يتيمم به وهو كل ما يصدق عليه اسم الأرض من غير فرق بين التراب أو قسا
 الأضواء في الأرض من بياضه والأسود والأصفر والأحمر ومنها الأرض المندوحة والابيض من المسدود هو الله على البيت والمحرمان كان صلاها لأخبارا عليه كالقمار
 والبرام لكن الأحوال في التيمم بالمحرم عند الأخيار وما لا يخفى فالأقرب أن كان جواز التيمم به سواء في ما عاها إلا أن الأحاط بالاجتناب عنه فيلزم وجوبه لا ينعى تركه بل
 تركه وأحوط من عاها الصلوة بطهارة التيمم جديد فيما هو على التيمم على المحرم عند فذغوثهم وجذبهم ومثل الخبز للين المطبوخ والجبن والتوفد والبورق حتى بعد الطبخ والكل
 والخبز والعقرب الغنوج وغيرها وكذا الذهب النضة واحد به ونحوها من المعادن قبل النضبة لأحد ما لا يجز التيمم بالمحرم والنقط ونحوها ما عاها التيمم يارض وإنما
 جاز من خلافها كما لا يصح التيمم بالزما ومن غير فرق بين وما انتا ثانيا في الخروج بالأثر في حقيقته الأولى وسلب عن اسم الأرض وكذا لا يصح التيمم بالثبات المنعش كالأشياء
 والذئبق ولا بالعظام البالية الناعمة إلا بعد تصرف التراب في حقيقته بحيث شئ زابا ولا بأس بالتيمم بالتراب المسفل في التيمم ولا في التراب القبر سواء كان غير منوش أو منوشا
 ما لم يظهر فيه جلاسه ويشترط في حقيقته التيمم طهارة التراب بأحد ما لا يحد الكان والفضا الذي يتيمم فيه فلا يصح التيمم بالتراب الغصوبة لأمع الغفلة أو النسيان أو الأكل في
 جسد التيمم ولا منقمة التل ولا بالتراب القس ولا المشبه بالمعصوب في حضور وليس كذلك المشبه بما لا يتيمم به في حضوره فانه عند فذغوثهم التيمم بما عاها وكذا التيمم
 بالحقس في حضوره إلا أنه قبل بعد التيمم بما انتا التراب من وهو مذهبهم لا يصح له لاسفاهه الجاسنة ولو كان عند ماء بقدر الوضوء وتراب بعد التيمم ولو لم يكن به غيرهما التيمم
 بجاسنة أحدهما أو كون أحدهما بمنزلة جاز ما يجز به من إطلاق الاسم ولو لم يكن ذلك التراب محل ابتلائه في غير التيمم فالأقرب أنه يتوضأ ويصلي والأحوط أن يصلي الوضوء ولو خاف
 عند ابتلائه على الماء الطاهر ولو كان التراب محل ابتلائه لالتجته عليه لفضله فانه يصلي به من الوضوء والتيمم والمشكوك في كون تريا لا يتيمم بها من المعلوم كونه تريا
 المشكوك لهما رنمع عدم سبق العلم بالثبات متى احتاط التراب لظاهر السباح في شئ مما لا يصح التيمم به من غير التراب على الحكم مدار صدق الاسم فانه عليه الاسم مع التيمم
 به وما لا خلاف فيه من الخلط مع عدم إخراج التراب عن صدق اسمه عدم منه من وصول عام البشرى إلى التراب والأقرب مع التيمم به وان لو بان الصدق والما
 المنعش بالحقس والمنصوب فلا يصح التيمم به حال ويجز التيمم بالزمل والتجته الغبر السعلية للمح كراهية فيها لما حكمه من اتفاق الأصحاب على كراهته وأما إذا احتاط
 التجته للمح فلا يجز التيمم بها إلا بعد أن التوضوء مع التيمم بكل ما فيه خبار من لبدا السج والبره وعرفا لاداء الثوب البساط ونحوها مع الاحتاط بنفض حتى يظهر الثبات
 على ذلك وقتها أكثر الأصحاب بما لو فضا التراب وليس في أخباره ظهور فيه ومع ذلك فالاحتاط بقتيم التراب عليه لا يترك وينتزع على ذلك أنه لو أمكن جمع التراب
 بنفض الثوب وشبهه على وجه جمع تراب صالح للتيمم بكان مقدما على التيمم بنفسه لا يجوز وبه تفرق في الفار ما يهتبر في التراب جنسا بان لا يكون خبا دقيقا ونحوه كما
 لا يصح التيمم به وكذا وصفا بان لا يكون خبار تراب بخصا ومنصوب ويجز التيمم بالوحل عند تعذر رغبة لامتداد أو أن يمكنه تخفيفه ولو بطيخ على الجسد ثم تركه حتى يجمع
 التراب فانه حله بساوي خفي ولا بأس بالتيمم بالأرض التذبة ثم من لم يجز ما وجد لها فان أمكنه ولو بالتذبة فيحصل ما يحصل به نال النسل باذابة بالانفراد
 أو وضع اليد عليه باعذار حتى يحصل جملها لم يكن طهارة ولو لم يمسح على الجسد بحيث يمسح ماؤه عليه وإن كان الجملان بموئنا ليدوجب عليه خلع ذلك ولو جاز له
 التيمم والأبان لا يمكن إلا أن يذبحه بغيره بالتراب ومن لم يجز ماؤه ولا را بابل الخلع ويجز خاصته مع عدم إمكان الاذابة كان حاله حال فاذ الطهورين وما عاها بعض الأصحاب
 من الحكم بالتيمم بالثلج لا يستند له والخبر المسند له بل لا لا لذهي على ذلك بوجه وبسحب أن يكون ما يتيمم به من التراب من ربا الأرض وعو الهال بكرة تراب الأرض
 ونحوه من المهابا **المبحث الثالث** في وقت التيمم وكيفيته وشروطه لا يصح التيمم قبل دخول وقت العبادة المشروطة به فصدانها نيز ويجز تخفيف الحديث وفي
 جواز الاثنان بركة التيمم على الطهارة فامل أحد كونه رافعا على الظاهر وأما بعد دخول وقت العبادة المشروطة به فلا شك في جواز اتان عند ضيق الوقت بحيث لو
 بين من الوقت سوى مقدار فصل الصلوة مع شرايطها ومقدما ما ناله في جواز في سدا الوقت قول الظاهر ما لعدم عند رجا ذال أحد والحوار عند هذا الجا

فصل دوم

میرزا علی محمد خان

عبدالرحمن بن عبد الوہاب

74

في المسألة الزاوية

2

الحمد لله رب العالمين

۴۶

This file was downloaded from QuranicThought.com

۱۰۲۸ و کان مجتبی بنیاد و قضا الیه جنت الاخرة

عبد
بنو الفزاري
جديد قطار
الفرخ لاني
ولا صفة

43A

روحا الحيا

کتاب الدعویہ
و ازبانت

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُنِيبِ

الحمد لله رب العالمين

والصفتان اللتان فيهما

فانفسك المطهر

الفرمان
المطوب

[illegible]

f.

في اعقاب هذا الكتاب

سازمان تامین اجتماعی

٧٢٨ علم بغير علم ما لا يسبقه وقته طبر على الخندق الصالح

فانتم من المخلصين

فمن كان له من العلم ما لا يستطيع أن يفتقره

مجلس شورای اسلامی

[illegible]

[illegible]

فان المطهر الاكبر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فصل

۴۰۰

فمنها: القليل فضائل الكثرة فواحدة في وجب لأن الثالث لو حستينا في السبل الا حيا طبة في الامام والكور (ج) باب

وصلت اليه الخامس ثم قرأه باثنا عشر ايام واخرج الكلب بالرشط على اذان خمسين

الانجيل كل واحد اجد من غير ولا يفتقر في هذا الكتاب الى ما يستغنى عنه من الكتاب الا ان كان له من الكتاب ما لا يجد في هذا الكتاب

تكملة الصلوة

[illegible]

٥٧ في عمدة فهو يصفى عليه من يدركون الظل فيسوي على كل حذاء ١٠ و كذا علينا وبين المغرب ٢

2

وَبُذِّلَ لَهَا مِنْ أَجْلِ الْبُزْبِ

54

[illegible]

۷ وفقیس فیہم الذلما ینذبن من التاریح بحطہم

١٦ فصل في الفرق بين المطلق والمرتفع في الخصم جميعه

مجلس

6

كُلُّ الصَّلَاةِ

[illegible]

باب في بيان فوائد هذا الكتاب

٤٠ فان كان ذلك بها فكلوا

۴۰۰ کان کان ۲۰۰ کان

الحمد لله

وَمِنْهَا خَبْلٌ رَافِعٌ لَنَا لِنُصَلِّيَ بِهِ

والغرض

کبر و غیر
بعض

3

[illegible]

[illegible]

فہم بنفیل

مفتی محمد شفیع

مجلس فضیلت

مکرم و محترم
بعض

١٢

子

في القبلة

٥١

الاعتدال الفراع من جهة اوله كما لا يخفى ان بانه بعد الفراع من جهة اوله بالثانية الى تلك الجهة خاصة على الاخر
ومن بعض الجهات ظهر في اتنا الصلوة وبعد الفراع منها كون تلك الجهة هي القبلة سقط عنه الباطن وان كان لا يحوط والاولى ان يبدا الصلوة في تلك الجهة ولو ضاق الوقت
الاعم سيع فلا يضركم فليس من جهة اوله وكان له وقت ثمان لولم يبق له في الفراع كما مضى سبع فرائض فالأظهر انه تجزئ بين الاثنيان بالظهر الى ثلاث جهات ثم بالصبر الى الجهة
الاربعة ومن ان هلك من الجهات الثلاث ظهر ثم حصل الى الجهة الرابعة من الجهات الثلاث فظهر في رابعة مرقدة بين الظهر والصلوة الى الجهة الرابعة ثم بالصبر
الى الجهات الثلاثة بالظهر اليها ثم قصه واحده مرقدة الى الجهة الرابعة صلى اليها المودة الاولى وهذا الاخير من طرف التحجير لحوط واولى ولو ضاق الوقت لاعم فاعرب صلوات من عليه
الفراع صلى الى الجهة الرابعة ثم الثانية الى تلك الجهات في اوسع الوقت لا ربع مع ركعة صلى الى الجهة الرابعة ثم شرع في الثانية الى جهة الشمال والجزء من اوله والصلوة الى
له قضاها من الجهات في الفراع من بعد الوقت ان لم يتبين مصادفها الى به الواقع ولو علم التحجير بقية الاخر الوقت ولو اطمعن بذلك طارده الصلوة الى اربع جهات لولم يعلم ذلك
او علم خلافه فالاشبه ان كان هو جواز الاثنيان بها الى الجهات لا ربع في سعة الوقت لا ان لا يحوط ما خبرها الى ان يبقى من الوقت بمقدار ما يجيب عليه من المحرمات ولو تولاها
وضاق من الاثنيان بالاربعة فاقدمه مقصورة ففوجئ بها من جهة الاثنيان بالاربعة فصارت جهة فاصبر ثم هو احوط واوله ولو لم يصل الى الاحتياط
او الجزع المنع من احد الاربع عقبا بها ولم يفرز مكررا الاحتياط في الجزع ثم علم بعد الفراع من المحرمات بل وروم احتياط او جوب من جهة القبلة لزمه الاثنيان بذلك لا
او الجزع الى الجهات لا ربع ولو كان التحجير مسافرا في مقام التحجير وضاق الوقت الاخر عمل من العصر ثم عليه ذلك من اربع الوقت لا ثانيا للغير صلى من الجهات ما يجنبه الوقت
وان ضاق لاعم واحد صلوات الى جهة شمالا ولاحوط ان يقصه بعد ذلك ما يقع من الكفرون ولو حوط منه ابدل هذا الفضل بقضا اصل الصلوة الى القبلة الواضحة عند بين الا
وعدم مصادفها البعض الماتة لانه لو كان تحجير الصلوة من جهتين علمه بعد كون القبلة في الاخير من جهة الصلوة الى المحتمل من خاصته والى كما كان في وجوب الاستقبال
عليه صلواته ولا يجوز له الاثنيان بالفريضة ومية كانت وعنه ما على الراجل احتيازا رافعا اذا استسلم فوات الاستقبال وشرط اخر خلافه الثالثة فانه يجوز الاثنيان بها على الراجل
وفي الواجب منها بالعارضين بدو وشبهه قولان احوطهما الاتحاق بالواجب كذا الواجب بالثابت للثبوت بالعارض كصلوات العيدين في زمان الفريضة يجوز الاثنيان بالفريضة
على الراجل في حال الاضطراب ولا يضره زيادة الشرط ومنها القبلة في جميع الصلوات مع الامكان فان شئت وجب عليه الاستقبال ما امكن ويجوز في القبلة كل العرف للثبوت في ذلك
ذلك لزمه الاستقبال ولو تكبر الاحرام وحدها وغمرها من الاجزاء وايضا هو ولو بعد ذلك به سقط عنه الاستقبال وهل يلزم مع تحريكه لا قرب الى جهة القبلة فالاقرب
ام الاوجه ان شبهها بالصلوة ثم هو اول بل الاحتياط لانه في الرجوع المفقة واما الركوع والتجويد فيونهما اذا لم يتمكن منهما ولو بالثبوت على الراجل في حالهما فان تمكن من التحجب
وكذا لو تمكن من الاحتياط لانهما وجهان لا ينافيان بالمفكر من ثبات الاجزاء والشرط اجماعا وحكم الصلوة ما شايهم الا في جميع ما ذكر ولا يخفى جواز الصلوة على الراجل وما شايها
حال الاضطراب بما انما يتفق الوقت فيجوز في السعة اجماعا على الاشبه ان كان ثانيا لانه ان يتضح لحوط ولو دار الامر بين الصلوة على الراجل وبينها ما شايها فانه اكثرها استقبالا
والشرط ولو كان الثالث في كل منها بعضه ما كان احصاها من تمام ما يحصل في الاخر ولو شايها من جميع الجهات في التحجير وهل يجوز الصلوة على الراجل سائرا او واقفا فهو
في حال الاختيار يمكن من الاثنيان بها عليها اجماعا جميع الاجزاء والشرط اجماعا لاجوازها في السائرة والحوارة الواضحة للمعقول وهو حسن الاجتهاد على شرط كل
الراجل الا رجوعه المعلقة ويجوز الصلوة على السائرا المستقر اخبارا كما تجوز في السعة الواضحة الغير المتحركة مظن الا لم يثبت منها جزء ولا شرط وفي السائرة المتحركة عند القدرة
والاخذ في السائرة الموجه بها حركة المصلح الا عند القدرة واما السائرة التي لا يوجب بها حركة المصلح فيجوز الصلوة فيها اضطرابا وجزاها اختيارا مع عدم ثبوت ثباتها
والشرط قولان اظهرهما الجواز وان كان الصلوة في خارجها افضل باحوط ويعتبر بمرامات ما امكن من الاجزاء والشرط عند الصلوة فيها اضطرابا وجمعا فادارت على القبلة
بل زمان بدو والها فاوله ليقط ذلك عند ثبوت **الموضع الثالث** فيما يستقبل وهو **الاول** الصلوات المرفوعة صحتها باسماها واداء وقتها فان الاستقبال شرط
في حال الاختيار في صحتها وكذا في نواحيها من صلوات الاحياط وقضا الاجزاء النسبة بل سجد السهو وكذا فيما لو كان مستحبة بالعارض كاعتقادها ولاحوطا وكذا في سائر
الواجب كالايات بل وكذا في صلوات الاموان كما رتب له شرط الشرط في حال القدرة واما التواطؤ فيجوز الاثنيان بها للركاب الماشية سفره حضره القبلة وغيره في ذلك غير
من غير فرق بين المحل البعيد والقصير ولا بين كهيئة الركوب المشي والسائرة وغيرها ولا بين حال الاختيار والاضطرار ولا بين حاله في سعة الوقت في ضيقه ولا بين الرواقية
الاسباب غير هاتم لافضل الاستقبال في تكبير الاحرام بل في ايام الركوع والتجويد منها بل لا ظهر عن اشتراط الاستقبال في صحة التوافل في غير السائرا وان كان الاستقبال بها
افضل بل لا يحوط قصره على شرط السائرا ماشيا او راكبا سفره حضره دون المستطاع الا في **الثاني** الذي هو ان الاستقبال شرط في حال التوجه كاياله في بابها
الثالث حال الاحتياط فان تحويل المحض الى القبلة واجب على مائة في مقام **الرابع** حال الاعتناء على مائة **الحامس** وضع اليد في ثقب من جعله القبلة وليس عليه
لمرة بقطر من الاستقبال في كل موضع لا يمكن كصلوات الطائفة وعند فتح الدابة فالتأمل والمزنية اذا لم يكن صحتها الى القبلة صححها الاستقبال حال التحليل كما رتب فعله وبقيت
الاستقبال حال التقاط راية الفلان الذكر والتعقيب المرافقة عند الحراك وسجد الشكر وسجد التلاوة بل حال طه الجلوس وكبر حال الجماع وليس التناول بل حال كماله في العظم
الموضع الرابع في قبلة احكامها وهي مسائل **الاول** في ما راجعه للصبر مع وجود وامكان استعماله فان عول على امارة معتبرة شرعا كحباب معصوم ونحوها
يفيد الاطمينان بالقبلة لم يفسد صلواته الا ان تبين خطأه كانه في البصر على بانه انشاء الله وان لم يجر على امارة بغير النوب عليها فان تبين خطأه لزمه الاعاد وكذا ان
اصابه الا والريف منه فسد الفريضة بسبب غفلة عن حال حصول الجزع بواقفة الامر فسد الفريضة فانه لا ما عليه مع على الاظهر حيث يلزمه الاعاد فله الصلوة في

في القبلة

في القبلة

ان

مجلس الشورى

[illegible]

کبر و غیر
بجہ

١٠

مفتی محمد شفیع

[illegible]

في باب من الصلوات
في اجزاء الاربعة

فانظر الى هذا

وہم اہل حق و انبیاء و ائمہ

الخبر الكلداني

محمد بن عبد الله بن محمد

[illegible]

في الحبس النقيب

والبين المنصوص

[illegible]

۱۰ جنوری ۲۰۲۳ء

والنفس

۲۸۰

الحمد لله

۷
فصل

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

452

القطب المحرق

من الباس

تذکرہ
جملہ من
احکام المللا
بیس

٧٠ على الاثر في ترتيب الاصل في كل مرة

۷ و متحف الجمع بين الحضارات - الدوحة - قطر

لا يحق

[illegible][illegible]

عبد
اسم بالعبودية
الظفر في ما بينه الام
موسى بن جعفر عليه السلام
عليه السلام
في مائة

وفاقی

الاصناف والاصناف

三

۱۰. آیا باب و صف مخصوص؟

الحاصل من
حلال المضيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مکمل

مكتبة
المعهد

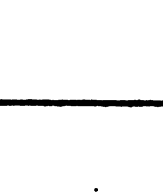
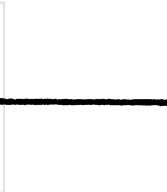
[illegible]

الشيخ والمجاهد

وإن حال خراف الكراهة

الحجج باتت
نصب في حله
الثوب
مطلقة

[illegible]



فانك وبنك

ان نیز اینے ربک
و یوژن
میر

فانما هو الذي

[illegible]

۳۰۲ رجبیہ فیضانِ اسلام

وَمِنْ أَسْمَاءِ الْأَنْدَلُسِيِّينَ فِيهَا أَنْ جُفِيَ عَنْ بَنِي الْأَمْرِ بْنِ الْحَكَمِ بِأَنَّهُ كَانَ يَكْرِهُ عِلَاقَةَ بَنِي إِسْمَاعِيلَ وَكَانَ مُضَلًّا

五

4

میں نے

[illegible]

[illegible]

امام

[illegible]

في وجع الجذع
 افقدوا عنقكم الى الارض وقولوا
 يا افقدوا اذانكم يا افقدوا عيونكم
 فاصعدوا الى الارض فاصعدوا
 الى الجنة فاصعدوا الى الارض
 واصعدوا الى الجنة واصعدوا
 الى الارض واصعدوا الى الجنة

وہیں از اہم خصال فی ثلاثہ العزب و احیاء العشاء
وہ قراءۃ الحمد و سجۃ علی الاصول و ان الاقویۃ ۴

عليه نوافل الاحوط ان يخفى حتى يصير بالإضافة إلى القاعدة المنصبة كالركعة ثانياً بالإضافة إلى الفاعل المنصبة لوقوعها على الفاعل إلى أقل ركوع مثله ولم يفت على الزيادة عليه و
عليه الثانيان بل للركوع مرة وللجود مرتين وليس له ان ينقص منه للركوع ليصير السجود أخفض ولو دل على اكمل حالات الركوع من غير زيادة فالاحوط ان لو يكن أقوى فحقاً على
أقل مرتبة الركوع إثبات السجود بالزيادة وفي وجوب وضع الفخذين من الأرض على المجلس في حال الركوع تردد ثم هو احوط ومن عجز عن الوقوف صلباً أصلي مضطجاً عليه
الأيمن مستقبل القبلة بوجه مفادهم بذلك بوضع الميت في حدة على الأرض على أن يوضع على جانبه الأيمن مستقبل القبلة بوجه جسد ولو دل على أن
في بعض القبول لزم الوقوف في القعدة والاضطجاع في الباقي ولو لم يتمكن من الاضطجاع الأم صلباً للفتحين بالبطن أو معوجة أو مضطجاً ولو في بعض الصلوات لزمه تقديمه على
الاستلقاء ولو عجز عن الاضطجاع على كل من الجانبين على انهما صلباً مستقبلاً ولو دل على الاضطجاع باحد وجهيه في بعض الصلوات تبين عليه ذلك في القعدة الممكنة
في الباقي لو دار امر بين الاضطجاع غير مستقبل والاستلقاء مستقبلاتين الثالثة على الأفعى في كمية الاستلقاء ان يسلم على قضاء ويجعل باطن قدميه إلى القبلة كما
وفي وجوب وضع شئ تحت راسه مع الامكان ليصير وجهه إلى القبلة وقد ولا شبه العلم ثم هو احوط ولو في المدايرة الجيزة المراتب الثلاث على لزوم المشقة الكثيرة التي
لا يتحمل مثلها في العادة فتواشى معها حد مرض وازدادنا ويطول برام الا لا الجوز الكلي ليس بعد الاستلقاء مرتبة موطنة بل كيف فدل على محضه في الأرض لا حول إلى
كيفية التخار والاضطر على الظهور في حكم العجز المستوعب للاضطجاع والاستلقاء الاحتياج إلى احدهما علاج كوجع العين غيره اذا حكمه الطبيب المظني بأن فلو على القيا
فضلا من الجلوس في بطن الاضطجاع على الاستلقاء مع عكس ثبات ثلاثة محلل المجاوزة كوجع المصطحي والمستلقي وسجدناهما بالأيام بفصل البلية الآ مع التمكن من القيا
او الوقوف لهما والشيء منها ثمة تبين مع المقدور والاحوط بل الأقوى تقدم الأيمن بالراس على الأيسر بالعين جميعا مع الامكان ثم عجز في الثاني مع تقدم الأول يكون غرضه
ركوعا وسجودا وضما للراس منهما وبغير كون الأيمن للركوع اخفض من الأيسر للتحجود عند الأيمن بالراس في أعقابها وعند الأيسر باليسار في تقدمه بضمها للملح في ولو
يتكّن الأيمن باليسار في السجود اجزء به ولو لم يمكنه التفضل صلا لوجه العين الذي يتقصره ذلك في العجز فقدم الاجزاء اجزء باجر الاضلال على الطلح الا ذكر
على الثالث وفي وجوب الأيسر في سجود سائر الاعضاء عند تعدد الأيسر بالراس والعين في موافق للاضطرار وما ذكر من الابدال يجري عليه حكم البديل
منه من البطلان بالزيادة والتفصيص عند وكذا سهولته ابدال الركوع من عجز عن حال في أثناء الصلوة انتقال إلى ما دونها من دلو قطع الصلوة ثم يقطع الا ذكر في حال الانتقال
على الاحوط ولا فرق في الانتقال في الأثناء وانما الصلوة حسب مقدوره واجزاؤها بقطعها باستمرار العجز الحادث في آخر الوقت واحتمال ذواله بل والقطع بزيادة الوانكا
الاحوط في الآخر بل ما قبله اعادة الصلوة بعد ذوال العجز قبل خروج الوقت بل الاحتياط بذلك لا يخلو من وجوب على العاجز الانتقال إلى الحالة العليا اذا عجز
قد رتبنا ان يبلغ على المراتب هو الصيام مستقلاً مستقراً والركوع كل سؤا كان في أثناء العمل في أوله وآخره حتى انه لو قمر في ثبوته في الحال ان تلتك جزيه
تجدد في العدة من الانتقال إلى الحالة التي فوق تلك الحالة لزم الانتقال إلى ما هو اعلى على ما مضى من فعله فلا يبعد ثم الاستئناف افضل لتقع جميع القرائن مشتتة في الحالة
وواستلزم البقاء على ما مضى فوات الموالات بين القرائن الطول فوضعت الاحوط ح استئناف القرائن بعد الانتقال ولو امكن الانتقال إلى الحالة الاعلى بعد القرائن لزم الانتقال
للركوع وفي وجوب القرائن في هذا الصيام قبل الهوى وجه غير بعيد موافق للاضطرار فلا يخلو من الاستئناف على السجود التمام ويعد على الاضطرار العجز المانع حدة برفع ما وجد
عليه بقدر ما واقع جبهته عليه عند انقضاء المدة وعلى الاحوط ان لو يكن الهوى لولم يفتد على الانحناء اليه اجزئ بالأيمن في وجوب تقربها بفتح السجود طبعه من الجبهة
بعادة الأيمن للسجود واستحبابه قولنا احوطها الأول بل علمه الأقوى يستحب للفاعلة الصلوة بوضعية كانت واقفلة ان يتربع في حال قرائنه برفع الفخذين في السجود كالمشاة
للقيام وان ثبتي رجليه في حال ركوعه بوضع الفخذين على المساقين على الأرض وضع ظهره على القدمين على بطن الاخرى قبل استحباب التورق في الشهد بين السجودين
كافي تشهد من حيث فائده وقرائنه وركوعه يستحب في قيام الصلوة أمور منها النظر إلى موضع السجود والخشوع بصره وكبره في الطرف إلى السماء وإلى ايمن في الشراء
ومنها ان سال اليه إلى الفخذين قبالة الركبتين بضموتى الاصابع ومنها اسدالك المنكب في عكس رصها ومنها سابعاً بعد القدمين بفتح ثلث اصابع مفرجان إلى شبر
ومنها التسوية بينهما في الاضداد ومنها استقبال القبلة باصابع الرجلين جميعا من دون تحريك شمسها عن القبلة ومنها ان يكون بخصوع وخشوع كقيام العبد الأول
بين سجوديه الجلوس ومنها ان يقول بعد القيام الصلوة قبل التكبير اللهم لا تؤنسني من روحك لا تقطنني من رحمتك لا تؤنقني من مكره فانه لا بأس من مكر الله الآل قوم
الخاسرون وان بقوا اللهم انما وجد البك بحدته والحمد لله فادهم بيقين صلواتي في اقرب بهم اليك فاجلني بهم وجهها في الدنيا والاخرة ومن المعتبرين من حيث على بغيرهم
فأخبرهم بطاعتهم ومنعهم من ذنوبهم فاتها السعادة اخبرهم بها انك على كل شيء قدير **الرابع الفرائض** وهو اجبة الصلوة وشروطها في حال الذكر ما سنه فلا يخل
الصلوة فيها بل لا يزياد منها أسماؤها الا بالهسته كاعلى الأقوى فيعتين كون القرائن بالحد فكل نشأة وفي الأولين من كل رابعة وثلاثية وفي شرطية قرائن الفاعل في
الصلوات المندعية قولنا فيها الا شريط ثم ورد سراجا انقضاء الراحل المسجل بثلث السجود في القرائن ولا بأس بالالتزام بغيره ولو لا الصلوة السند وجبة في السجود
ولا يقع الصلوة مع الاخلال عمدا ولو جرح احد منها حتى ما ضمن الشهد بل يجب رجاء المدة المتصلة واما المنفصل فيستحب في حال المدة ما ذكرنا من غير تبدل احد حرف
المدة وهو الولو للضمير ما قبلها مثل في الله المسكوت ما قبلها مثل في والالف لمفوض اقلها واليا مثل جازا كان ببدلها سكون لادم خصوصاً اذا كان مدغافا
حرف اخر مثل الضالين ومغلا المدال فالقائل بالراجح ان لو زاد لم يضر ما لم يخرج كماله من الصدق فيجب رجاء المدة المتصلة والقصيرة في القرائن ولو لم يزل بها لزم
فعلها ويلزم حذف هرة الوصل في الدرج والثناء في هرة القطع فلو عكس على بطلت كما بطلت لو اخل بشئ من الكلمات والحروف واليها فمحرفا واكمل بركتها او اعراب

ادوم

۱- دینار از طلا مضاعفان فی ثالثه الثرب و اضرب فی العشاء
سواء قود المعمله و سح علی الاصول علی الاقوال ۴

۷
پیشین

وَمِنْهُمْ مَنْ

وَيَحْتَمِلُ فَضْلُ الْأَوَّلِ الْمُسْلِمَ وَالثَّانِي لِلْمُحَاضِرِ

W



y.

وفد الجبل

[illegible]

۱۷ و کونا خضف من باطل من لندرم

فی فہم و الفہام

في الشهد



[illegible]

۱۲۸۷-۱۳۰۵ هجری قمری - وکیل‌الدین بن ج

34

كتاب الصلوة

الأولى كما يجب في الصلوة الواجبة من الأضلاع فان كان مكانه انما هو شرط في صحة التواضع باضلاعها الثلث وان لم يكن مكانه مستحب في التواضع وشروطها كلها ولكل المستحب من الأضلاع في الفرائض يستحب في التواضع **الثانية** كل من الأضلاع واصنافها بشرك في الرجل والميز والحقن لا ما من الصريح بالفرق فيه بينهما كما جهر وكيفية الهوى الى السجود بعد الجلوس **الثالثة** يستحب تعقيب الصلوات بثلاث تكبيرات راضية اليدين وبما ينبت من الأذكار والدعوات الماثورة وغيرها وافضلها التسبيح شديدا والزهراء صلوات الله عليها وهو الله أكبر بعد اثني عشر مرة والحمد لله ثلثا وثلاثين مرة وقد ورد أنه لمن لم يعبده في سنة واحدة كل يوم في دبر كل صلوة أحب الله من كل صلوة من صلواته ركعتي كل يوم بل ودعا في أفضل من ألف ركعة لا تسبح عقيبها ويستحب تقديم على سائر التعجيلات والالتفات من قبل تمهيد طيوس الشهد والولاء فيه وان يكون التسبيح بالتجديد لأفضل التسبيح المصنوع من طين قبر سيد الشهداء او واحسانه ومن بهي فجا وزنه شئ من التكبير والتعجيل والتسبيح عدة عاد الى ما دون نصاب المسموعة بواحد وبغيره وائمة ومن التمتع بالمد وبالمخصوص من اعداء الدين من ذكر واثبات باسمائهم والشهادتان والاقرب بالائمة الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين والصلوة على النبي وآله وسؤال الجنة والحر والعين والاستعاذة من النار وقراءة الحمد والثناء لله وايدى الكبري وتبطل الالهام بالملك للملك والادعية الماثورة ويستحب الجلوس عقيب فريضة الفداء والتعجيل الى طلوع الشمس خاتمة في قواطع الصلوة وهي **أمو** **الاول** ما يبطلها عمد وسهوا وهو كل ما يبطل الطهارة سواء دخل تحت الاختيار ام لا كالبول والغائط والريح وما شابهها من موجبات الوضوء وكابتنها والحجيرة ما شاكلها من موجبات الغسل فانه يبطل بكل منها الصلوة سواء صدر منه عمد او سهوا **الثاني** بالظهور والبناء في صورة عرض يحدث في الانشاء سهوا مطلقا وسهوا وعدا مطلقا كضعيف القول بالظهور والبناء فيها الواحد شديدا بعد الجلوس للشهد الثاني **الثاني** التكبير ما يبطل الصلوة اذا تميز من غير تهيئة سواء قصد به الجزئية ام الاعلى لا حوط بل لا ظهر وحقيقة وضع احد يديه على الارض من غير فرق بين وضع اليمنى على اليسرى ولا بين كون الكف على الكف وعلى الزنار وعلى الذراع والعضد ولا بين كونها في السجدة او في السجدة ولا بين عاصمة البشرية ووجود حال بينهما ولا بين كون حال الفرائض ام لا في البطلان بالتكفير في غير حال القيام ناقلا وان كان الاجتناب عندها حوطا ولو كثر سهوا لم يبطل صلوة وكذا لو كثر التكفير ولو اقصت النفية التكفير لم يبطل صلوة على الاقوى ولو نوى ترك ما وجب عليه **الثالث** الانكشاف بجميع بدنه الى ما بين اليدين واليسار من يمين اليدين واليسار من يسار اليدين من طرفها فان كان ذلك مبطل صلواتنا اذا تميز على الاقوى وفي البطلان بالانكشاف بجميع بدنه الى عكس القبلة بما بين المشرق والمغرب سهوا وتولانا والبطلان مع كونها اقوى فليزله الامانة في الوقت بل والفتنة في خارجة على الاظهر من ان ما ذكر من البطلان ولزوم الاعادة والفتنة والفتنة سهوا بجميع بدنه الى شخص اليمين واليسار وكذا لو انكشافه الى ما بين اليدين واليسار غير بدنه قبله على الحوط ان لم يكن اقوى ولا فرق في البطلان بالانكشاف المذكور بين الاشتغال حاله فيمنع من افعال الصلوة وعنده ولا بين كونها اختيارا او عن اكرام او عند بد ولا بين شئ من اقسام الصلوات الواجبة من البهيمية اداء ونقضا والابانة غير هاتين الا ببطلانها فلا باسها بالانكشاف للبدن والبدن بعد انكشافه غير ذلك على الاظهر واما الانكشاف بوجهه خاصه الى ما بين اليدين واليسار فذكره ولا يبطل الصلوة به وان كان عن عمد واما الانكشاف الى نفس اليمين واليسار فاشبه ذكره وعدم بطلان الصلوة به مطلقا وهو مع التهور لا باس به واما عند انكشاف النفس المتبركة لغيره فلو لم ينزل بوجبه فلا اقل من تسببه للزوم الاحتياط بتركه **الرابع** التمسك والتلفظ بقرآن فصاحدا بالنسب بدعاء ولا قرآن ولا ذكر عمدا مستعملين كما قالوا مصلين لم يسمعهم كما كانا في الامم والحق في ذلك انما لا يصح في غير هذا المكان او مكرها ولو كان نسيانا وسهوا لم يفسد صلواته بل يصح بعد الصلوة سجدة تسبيح التسبيح وتتم صلواته وفي الحرف الواحد الفهم في من وفيه ولم يزل في غيرها تاملا ولا احتياطيا بالتلفظ به عمدا لازم ولو وقع بغيره من اناوة بهما بعد السجدة عدم بطلان صلواته وان كان الاحتياط بتركه لا ينبغي تركه لا بترك ولا بترك التمسك الذي لا يمتنع فيه الضعف وكذا التناوة والتفخيم والباس بالتلفظ بما هو ذكر ودعاء او قرآن لفهم الغرض شيئا او ليلفت اليه حتى يفهم بالاشارة فانه يجوز التيسير في الصلوة على الحاجة بالاشارة ولاوة القرآن والربط للقرآن ونحوه مثل قول دخلوها بسلام امنين السنان او فاحلح نملك لمن اراد الضلعي على البساط بعباد او يا حيي خلد الكتاب بقوة لمن اراد ان يمشي شيئا او يفسح عرض من هذا الى هذا بان يزجره عن عمل ونحو ذلك قد ورد في السنن في التسبيح وادعاء الصلوات لا يباطل التام وان لم يرد الا الاطراف او لا مع جارية لانيته فوشيه للهيمنة لمن على الباب ناسا ونحو ذلك ثم يعتبر فيما به التنبه عليه بالدعاء والذكر والقرآن ان يكون غير مجرد ولو طلق اتمام الصلوة فكذلك ثم التفت لو يبطل صلواته كما هو الاخر من نسخ اشارة اليه بها ما تكبره وقراءة وسائر نطقه بصلواته **الحاشية** من النهية فانها يبطل الصلوة مع العمد دون السهو وحقيقة التفحص بصوت لا يان بالثبتم الذي لا صوت فيه وان كان تركه احوط ولو استند لفهمه ولكن حفظ نفسه لم يفسد ومن لم يبطل صلواته **السادس** من الفصل المسمى بصورة الصلوة والمتميز به المعهود عند الفتنه وهو مبطل الصلوة عمدا كان وسهوا كثيرا كان الفعل وقبله الا كالوشية الفا حشدة لم لا باس بالفصل القبر المسمى بالصورة كلبس العامة وقتل البرغوث والحيات المسمومة والعقربا تحبها فاذا كانا بها له وطرح القلعة دفعا فاحسها وحل الرضيع وارضاء في التكبير ومناولة المعص الحجاج اليها ومعها من التراب القدام خطوة او اثنين والاشارة باليد والوااس في التفتي باليد وضرب الحائط للثبتم والايضا للثبتم ودعا الانسان بحسنا والحيوان بالرحمة ومن الغيل والبطن والقم والسن وحل الجسد في النزق السن وقطع الثاول ونفث اللجم من جرح ونحوه من خروج المبطل وحل خروا العظم من ثوبه ونحو ذلك في صورة عدم حصول الحيوان ثم الاحوط اجتناب تمام الفصل الكثير وان لم يكن ما حيا كغرض التقييد والاطمان بآسانه مكره في صلواته على وجهه عدا كثر من دون ان تهي الصورة ومع الشك في حصول الحيوان والكثرة يجوز له البناء على العمد وان كان اعا والصلوات عمدا تمامها احوط وعلى خلافه من الكثير من افعال الصلوة كالفوتن الطويل الى الغايه والتسبيح والذكر لا يشك في انها ماثورة بقراءة سورة البقرة ونحو ذلك **السابع** الجلاء لشئ من امور الدنيا كالبكاء على الميت ثلث لاله المال وغيرها وهو مبطل الصلوة مع العمد وان كان قهرا او ماعدا سهوا ففي البطلان تردوا العمد شبيها عداة للصلوات

فرفع يديه في السجدة

كون الزمان
الارض والارض
قوام

وحيات الله تعالى طاهر

الصلوات كان التواضع مصلحا

مكر

[illegible]

آب

رسند و نون
فنون

مجلس شورای اسلامی

[illegible]

في تفسير الصلوات

٧٧

حق لا يجزى على الأجر ما قبل ما وجب عليه الحضور مثله لا تقبل عادة فنسقط عنه سائر ما لا يكون شياً كما لا يجزى عليه سائر ما لا يكون شيئاً
وبين الجمعة وبين غيرها من حيثين ولو كان كل يوم يجب عليه ولو كان على رأس الفريضة من غير زيادة ولا نقص وجب على الأحوط أن لو كان في يومين بين الجمعة
دون الفريضة أن يحضرها ولو سقطت الجمعة لكانت من غير زيادة ولا نقص وجب على الأحوط أن لو كان في يومين بين الجمعة
أو وحده أو بره شديد أو غير ذلك أن تقب على الحضور ضرورة نفس أو ضرورة مال لا يجزى مثله عادة وليس من ذلك الخوف أو الخوف من فساد الطعام وكل من
يسقط عنه حضور الجمعة من المساهلين المكلف إذا تكلف الحضور وجب عليه مع اجتماعه في الشرائط بل يجب عليه العبد والمسلم من العبد وأما الثلثة فممن
من العبد وجهان شبهها العدم ولو حضر الكافر لم يفتحه ولم يفتحه ولم يفتحه وان كان واجبة عليه وتجب الجمعة على أهل القرى عند اجتماع الشرائط وكوجوبها على أهل المدن
وكذا سكان التجمعات ونحوهم إذا جمعوا الشرائط ونفرت على المقام **مسألة الأولى** من انتفى بصفة فالأشبه بان كان عدم وجوب حضوره الجمعة إلا أن الأجانب
المختصين من دون احتساب من العبد لا ينبغي تركه فيها لو كان قد هابه مولاه وصار في الجمعة اليوم المنقضي **الثانية** يجوز لمن سقطت الجمعة بانه بالظهر في
أول وقتها ولا يلزم تأخيرها حتى يفرغ وقت الجمعة بل لا يستحب له ذلك عندنا إلا إذا دعى زوال عذره قبل فوت وقتها فان الأولى له التأخير إلى أن يبار من أدائها بوضع
الامام رأسه من ركوع الثانية ولو صلى الظهر في أقل الوقت لم يلزم في تأخيرها أو بعدا
بلا فصل وامكنه إذا راعا الجمعة من ذلك وكذا التقى المشكل إذا ظهر له ذلك وقته وامكنه إذا راعا التأخير لا يجوز لمن يجب عليه الجمعة أن يمازج ذلك زوال الشمس من
يوم الجمعة ويجوز قبله على كراهية بعد الفجر بغير كراهية بل الجمعة **السر** أجمع لا يظهر حرمته التكليف في أثناء الخطيبين كان حاضراً ولو كان فوق العدة وفي وجوبها
وبعد موافق الاحتياط لمن لا يملك الشك في عدمه أو بعد فواته أو شاة أو سجع أو لباس بالكلام في حال جلوس الخطيب بين الخطيبين الحاضر والخطيبين الغائبين
بمتابعة الجمعة ما يفتخر به مأمم الجماعة من البلوغ والعقل والإيمان والعلة والطهارة المولدة والسلامة من العجز وجهان شبهها العدم نعم اعتبارها الحوط وأما التأخير
ألا بالرجال وعدم حصة أمانته المزمعة وكذا المحرم لعدم احتساب العبد من العدة وفي اعتبارها سلامة من العجز وجهان شبهها العدم نعم اعتبارها الحوط وأما التأخير
الأذان الثلث يوم الجمعة بعد المدايرة الأذان لصلاة العصر والأحوط اجتناب عادة الأذان بعد الخطيبين **السابعة** البيع في يوم الجمعة بعد الأذان محرم ولو بلغ ثم
وتحج البيع على الأولى وبكره البيع قبل الأذان عند الزوال إلا إذا كان بينه وبين الجمعة مسافة يقضي قطعها قبل الزوال فانه يجوز بيع ما يفتوت ذلك في جوبان حكم
البيع على سائر الفتوات وجهان والأحوط الأجواء بل هو الأولى فيما يفتوت الجمعة منها ويقضي البيع من قبل حضور الجمعة دون غيره ولو كان أحدهما من يجب عليه دون الآخر
حرم على المكلف بها ولو جرح على الآخر إلا إذا صدق على فعله الأمانة على المقر **الثامنة** إذا ركع المأموم مع الإمام في الركعة الأولى ثم رجع عن التوجه لم يجز له التوجه على
ظهر الفريضة أو سجد على الأرض فان تمكن قبل ركوع الإمام سجد ويحسب ركوع الإمام سجدة واحدة وان تعذر عليه ذلك لو كان له الركوع مع الإمام في الثانية بل سجد
مع التجهين وينوي بها الأولى فسلم له الركعة الثانية بالآخرى بعد تسليم الإمام ولو نوى بالتجهين كونهما الثانية بطلت صلواته وقيل لا تبطل بل يجزئها وسجدت
بصد الأولى ثم لم يركع الثانية وتم صلواته والأولى **المقارن** **الثالث** في أداب الجمعة وهي كثيرة فمنها التسليم على ما تم تفصيله في كتاب الطهارة ومنها
أن يهتدي على الست عشراً على الظهر من أرباب أخرى وان يفتد بها جميعاً على صلوات الجمعة وبأن يبيت منها عند انبساط الشمس وستاء عند ارتفاعها وستاء قبل الزوال
وركنين عند قيام الشمس في وسط السماء ولو أخر الجميع عن الجمعة جاز كما يجوز الأذان لا يثبت منها بين الجمعة والعصر ما ذكره الأئمة من تقديم الجميع مع الترتيب بفضل
ومنها أن يأكراصل إلى المسجد الأعظم الذي يفضي إليه الجمعة فتدوروا في السجدة على قدميهم إلى الجمعة وان من غسل وبكره واغتسل وبكره واغتسل وبكره واغتسل وبكره
ولم يبلغ كثر ذلك ما بين المحدثين ومنها أن تغسل أظفارها وحكها ان فضاء يوم الخميس والأحد من شارب وهو شعر الشفة العليا وتطيف رأسه بالخلق وبالغسل وبها
والغسل بالخلق فانه أمان من البرص والجون وقبل استحباب كون ذلك قبل الأذان السجدة بالأسبوع ومنها أن يكون في أمانة المسجد في تمام اليوم على كثره وقدر
ومنها أن يكون متطيباً باللباس الفضل ثياباً ولفراً ولباساً نظيفاً ومنها أن يدهو عمامة ونحوه المسجد بالماء ونحوه ومنها أن يكون الخطيب بلغها لها بالانقباض الحال من الخطيب
أو ما لا يحاكم الله تعالى ومواظبة على الصلوات في أوقاتها وبكره الكلام في أثناء الخطيبين بها بل يجوز مع تقويتها بها ومنها أن يتعم الخطيب شدة وصفاً وتب
بهذه هيئة وان يكون معتمداً على شخص من موافق وقوس ونحوها وان يسلم على الناس إذا استقبلهم قبل الشروع في الخطبة وان يجلس امام الخطبة على المزاح في
الدرجة من المنبر فوقه فيقوم عليها الخطيب ومنها أن إذا سبى لسان الإمام إلى قراءة سورة فليبعد إلى الجمعة فالأولى والمنافضين في الثانية ما لم يطلوا النصف الأولى
والحمد فلا يبعد من ثبوتها كثر ومنها أن يوقع من يصل الظهر منفرداً في يوم الجمعة ظهره في المسجد الأعظم وإذا لم يكن امام الجمعة من يفتد بها ومنها أن يجل
ظهره في مكان آخر ويشتد بهم فالجمعة وبين أن يصل الظهر لنفسه بواضعهم في الحركات والجلوس الركعتين أخريين ثم لا الظهر وقيل أن التفاضل **الفصل الثاني**
في صلوة العيدين وهما الفطر والأضحى وهي واجبة جماعة مع اجتماع الشرائط المعتبرة في وجوب الجمعة حتى الخطبة على الأحوط ولا يجوز التفتت أو مع
عذر السقوط لذلك كاحلا إذا لم تقعد في الجمعة ولو تعذر من الشرائط كغفلة مأم الأهل سخط الاثنين بها اجتماعاً وفراوى والأولى اختيار الأولى مع مكانها وهو
الثانية على صورة عدم إعلان من يقدر به وقتها ما بين طلوع الشمس إلى الزوال والتأخير إلى استعماله الشمس أفضل ولو خرج الوقت قبل الأذان به الوقت فاجبة
كانت أو مندوبة بعد ثبوتها ونسباً ناكيتها أن يكبر في الأحرار ثم يقرأ الحمد وسورة والأفضل أن يقرأ الحمد على الأولى خمس كبيراً ويقبض بعد

في تفسير الصلوات

في تفسير الصلوات

كَمَا الصَّلَاةُ

[illegible][illegible]

This file was downloaded from QuranicThought.com

...

وَالصُّلَا الْمُسْتَحْيَا

منش

۱۰۸

فصل في بيان

فصل في علاج الجذبة

[illegible]

عربی ۱۱۱۲

٧ وند ذكرنا مضطرا وانها منهية الفصل السادس من مرثيات الخصال

3

الاول من القبر
بواحيات الضم
نشر الضم
منحة
منحة
منحة

20

[illegible]

١٨١٧

۱۴

لكن انكسرت
في محضر القس
وغيره من
العلماء
والادباء
العلماء
والادباء

مجلس

مجلس العلماء

[illegible]

من السجدة ثنتين مسا وفي صكوكها في المنام ولو ما بان بها سهوا او ذكر بعد اجراء الركوع فذلك من صلاته
ان يبر ولو ذكر بعد الركوع اثم رده فضاء المنق بعد انقلاؤه مع سجدة في السهو ولو كان السهو
والمركبة في السجدة الواحدة والاشهد سهوا وذكر بعد القيام ونسى العمود والسهو فان ذكر قبل الركوع

عليه السلام

॥ ॥ ॥

فی السیاحۃ علی

في الشك في عهد الرابعة

والأبطل صلواته ومن مظهرها واستينافها وكذا لو لم يكن صلى الله عليه وسلم منقطعاً عن الصلاة في غير ذلك مما كانت باعية من التواكل كصلوات الأربعة وجهه صمد وأن
 تنقضي الأبطالين وشك في الزائد فعناك صوراً **حديثاً** أن شك بين الاثنين الثالث بمعنى الشك في أن ما فرغ منه من الركعة أو كمال التجزئة الثانية أو الثالثة
 وح بين على الثالث على الأولى وبها تم إسفاف بعد السلام وكذا من قيام بقاها ككتاب في أجزاء وكذا من من جلوس بعد السلام من قيام تاملاً والاحوط أن يكون أقوى
 عدم الأجزاء والاحوط استحباب إعادة الصلوة بعد العلاج المذكور ولو عجز عن القيام في صلوفاً لحوط استحبابه بركعتين من جلوس قصد البدل من الركعة من قيام سواء كان
 عاجزاً في أصل صلواتها أو تجدد له العجز عند راحة صلوة الاحتياط **الصورة الثانية** أن شك بين الاثنين والأربع وقيل بركعة البناء على الأربع ولتمام الصلوة ثم الاحتياط
 بعد التسليم بركعتين من جلوس المحر وح أو ركعة من قيام كان ذلك لحوط **الصورة الثالثة** أن شك بين الاثنين والأربع بعد كمال الركعة من قيام على الأربع
 وبها تم احتياط بركعتين من قيام بقاها ككتاب لا غير الركعتين لا الأربعة من جلوس منها ولا يلزم بعد صلوة الاحتياط سجدة التوبة على الاشتباه أن كان الاحتياط بها
 غير مستكر **الصورة الرابعة** أن شك بين الاثنين الثالث والأربع بعد إحراز الفتن مع بين على الأربع وبشبهة وبها تم بائ بركعتين من قيام وبها تم
 بين قيام بركعتين من جلوس لأن يسكن الغيب لا يتم على الأولى فلا بد للركعتين من جلوس بركعتين من قيام ولا الركعتين من قيام بركعتين من جلوس
الصورة الخامسة أن شك بين الأربع والخمس بعد كمال التجزئة مع بين على الأربع وسجد سجدة التوبة ولا شيء عليه ولو كان شك بين الأربع والخمس قبل كمال التجزئة
 كانا كان بين التجزئة الأولى وبينها وبين الركوع أو في الركوع أو قبله بعد القراءة أو في انشائها أو قبلها قبل البناء على الأربع والتمام ما بين أن كان بعد ركعة وهم
 القيام والتسليم إن كان قبله وفيها تم احتياط استينافاً لحوط استينافاً لحوط مع العلاج بما ذكرتم إعادة **الصورة السادسة** أن شك بين الاثنين والخمس بركعتين قطع
 الصلوة واستينافاً **الصورة السابعة** أن شك بين الثالث والخمس مع كان شك بعد الركوع إلى أن يكمل التجزئة بطلت صلواته واستينافاً وان كان قبل
 قبل هدم القيام وإلى قبل الشك بين الاثنين والأربع والوجه البطلان والاحوط عدم القطع فجعل العمل ثم إسفاف صلوة **الصورة الثامنة** أن شك بين الاثنين
 والثالث والخمس وحكمها البطلان ولزوم الاستيناف **الصورة التاسعة** أن شك بين الاثنين والأربع والخمس مع كان الشك بعد كمال التجزئة من بين على الأربع مع
 عمل الشك بين الاثنين والأربع ثم احتياطاً لإعادة وان كان الشك قبل كمال التجزئة فالوجه بطلان صلواته ولزوم إعادة سواء كان بعد الوصول إلى حد الركوع أو قبله أو مع
 إحراز التجزئة فأنه بين قبل الركوع على الأربع وجعل علة بعد صلوة **الصورة العاشرة** أن شك بين الثالث والأربع والخمس مع كان شك قبل كمال التجزئة من استينافاً لحوط وان كان
 بعد بين على الأربع وأنه بوظيفة الشك بين الثلاث الأربع ثم إعادة الصلوة على الاحتياط المذكور وكذا لو شك قبل الركوع **الحادي عشر** أن شك بين الاثنين والثالث والأربع والخمس
 وح فإن كان قبل كمال التجزئة من استينافاً لحوط وان كان بعد بين على الأربع وأنه بوظيفة الصورة الواضحة أن عد صلواته على الاحتياط المذكور وان كان مع إحراز التجزئة
 القيام وبني على الأربع وأن جعلت إعادة صلواته على الاحتياط المذكور **الثاني عشر** أن شك بين الاثنين والثالث وحكمها بطلان الصلوة **الثالث عشر** أن شك بين الثالث
 وهما كبقية **الرابع عشر** أن شك بين الأربع والثالث وحكمها أن كان قبل كمال التجزئة من استينافاً لحوط وان كان بعد بين على الأربع وأن صلواته إعادة احتياطاً لا
الخامس عشر أن شك بين الخمس والثالث وحكمها أن كان بعد الركوع إعادة صلواته وان كان قبل هدم القيام وتم صلواته والاحوط إعادة الصلوة بعد ذلك **السادس عشر**
 الشك بين الاثنين والثالث والثالث وحكمها بطلان الصلوة مطلقاً **السابع عشر** أن شك بين الاثنين والأربع والثالث وحكمها استينافاً لحوط وان كان بعد الركوع أو قبله
 عدم إحراز التجزئة وأما بعد البطلان على الأربع والانيان بطلان الصورة الثالثة إن كان شك بعد كمال التجزئة من استينافاً لحوط وان كان قبل كمال الركوع وقد شك بالركعتين السابعة على القيام **الصلوات**
 الشك بين الاثنين والخمس والثالث وحكمها الزوم الاستيناف **الثامن عشر** أن شك بين الثالث والأربع والثالث وحكمها حكم **العاشرة** **الثاني عشر** أن شك بين الثالث والخمس
 والثالث وحكمها حكم الصورة السابقة **الحادي عشر** أن شك بين الأربع والخمس والثالث وحكمها أن كان بعد كمال التجزئة من استينافاً لحوط وان كان صلواته إعادة احتياطاً
 المذكور وكذا إن كان قبل الركوع فأنه تم هدم القيام وان كان بعد الركوع استينافاً لحوط استينافاً لحوط استينافاً لحوط استينافاً لحوط استينافاً لحوط استينافاً لحوط
الحادية عشر أن شك بين الاثنين والأربع والخمس والثالث وحكمها حكم الصورة التاسعة **الثانية عشر** أن شك بين الثالث والأربع والخمس والثالث وحكمها
 حكم الصورة **الثالثة عشر** أن شك بين الاثنين والثالث والأربع والخمس والثالث وحكمها حكم الصورة الحادية عشر **الرابعة عشر** أن شك بين الاثنين والثالث والأربع والخمس
 الخمس ثم إعادة الصلوة غايته كون الاحوط في حله منها إعادة العمل في حله أخرى بدلاً على ما عرفت **خامس عشر** أن شك بين الاثنين والثالث والأربع والخمس
 أو أحدها بعد الشك في عدد الركعات المعترف بها كمال التجزئة فان كان في حال الجلوس قبل التحويل في التهمة والقيام بطلت صلواته وان كان بعد التحويل في القيام ولو التفتد
 لم يطل سواء انشأ أو سبق أحدهما ثم احوط في صورة تقدم الشك في الركعة أو قلنا بما انعام إعادة **الثاني عشر** أن شك بين الثالث والأربع والثالث
 من سجدة أو سجدة من الركعة التي قام عنها بطلت صلواته سواء كان تذكرة للشك قبل البطلان على الأربع أو بعد **الثالث** لو شك في أن شك السابق هل كان موجبا للبطلان
 أو الباطن على الثاني ورتب ثم احتياطاً بإعادة الصلوة ولو شك بعد الفراغ فما شك هل كان موجبا للركعة أو الركعتين فيهما ثم إعادة الصلوة احتياطاً ولو علم بعد الفراغ بأنه شك
 في صلواته ولم يعلم كونه فان علم بالضيق في الوجه الصحيح الذي يوجب الإيجاز ثم احتياطاً بإعادة وان لم يفسد استينافاً لحوط **الرابع عشر** أن شك في الشك الباطل ولم يتبين
 ثم تبين موافقة ما لم يبعدها مع عدم فوات خلاص **الخامس عشر** لو شك في حال شك مبطلا أو غير مبطل علم بغيره حال لم يبعدها انتقالاً لحوط حال آخرى
 البطلان على الاستيناف بصلواته إلى أن يتبين الحال ففيه المفاد مسائل **الأول** لا شبهة وجوب تلزم أحكام الشك وجوباً ففساها شرعاً ثم جعل حكم

في الشك في عهد الرابعة

العاملة

كَمَا الصَّلَاةُ

②

في خوف من الله
عند المشرك

ع
لکون لکھنا
امارة موروثه
وہر مقدسہ صلی
الامامات علیہ
منہ وامن ظہر
لہا

[illegible]

في أحكام الشك في الصلوة

خاتمة من تقديم السابغ منها ما نظم على أقوى كثر السابغ لوشك بين الواحدة والثنتين ثم ذهب عن ذلك واعتقد أنه امتشك بين الاثنين في الأربع فحاط
بركعتين ثم يتحقق أن شكك أو لا كان بين الواحدة والثنتين لزمه إعادة تلك الصلوة إلا أن يرضه البقن بأجزاء الركعتين وأن شكك الأول كان فاسداً **الساكن** لا يشرع في
الفرصة الثالثة كالصبر باعتقاد الأنيان بالسابقة فشك بين الثلث والأربع وبني على الأربع واحاط بركة فاما إذا ذكر في أثناء الاحياط الثانية بات بالسابقة فحاط
صلواته السابقة وكان الاحياط متمم له والاحوط إعادة السابقة بعد ذلك **الساكن** لو لم يزل الاحياط في الظاهر فبأن الأعر المصير راح به العصر ان كان بغير بعد
معدله ركة العصر والأصل في العصر ثم قضى الظاهر ولو سلم بالقبض في أثناء صلوة الاحياط فلهذا عدم العدول إلى العصر مرة والعدم أشبه **الساكن** لو انقضت في شك من الركعة
الموجبة للاحياط لكن ترك النوبة إلى علاجها إعادة الصلوة فالأظهر جرمه فصله وعدم صحة ذلك منه ولو فعل لم يضر إعادة الصلوة مرة ثالثة والاحوط أن ياتي بحصول الاحياط
ثم يصعد هاتماً ولو لم يترك الاحياط ياتون محلاً الاحياط كنهانته وكذا الكلام في الأجزاء النسبية **العاشرة** لو لم يتمكن الأمر الأنيان بصلوة الاحياط في خارج ولو
كالوكان صلواته في ضيق الوقت فشك وبني خارج الوقت قبل الشروع في الاحياط فوجب نيّة القضاء بالاحياط وجهان قويا لعدم لأن الأولى قد تكون ضاراً
الأولى من عدم نيّة القضاء بما خرج وقتاً من الصلوات **الحادية عشر** لو كانت علة شكك في أجزاء النسبية ولا صلوة الاحياط عنها حتى يتأصل المضائق على أقوى
الثانية عشر لا يعد جواز الاقتداء بصلوة الاحياط وإن كان الحوط وأما **الثالثة عشر** لو شك في صلوة الاحياط لم يلفظ في ذلك بغير على الصحيح ينبغي
على التمام عند الشك بينه وبين الزيادة وبينه وبين النقصان ولو قبل الباطل لا لا عند الشك في النقصان لم يكن بعداً ولو شك في ضال صلوة الاحياط لم يجز بل يحكم التردد
في ضال الصلوة من لزوم العود للشك في المحل دون خارجيه ولو شك في أنه هل شك في الفعل لا فإن كان الشك في زمان واحد لم يلفظ إلا إذا كان محل الفعل المشكوك
بأنه لم يتحقق عنه الفعل ولا الذي في أنه بالفعل ولو كان الشك في زمانين بان شك في هذا الوقت في أنه هل شك في انقضاء زمان واحد لم يلفظ إلا إذا كان محل الفعل المشكوك
والأخرى عليه ولو شك في بعد تجاوزه المحل حصول الشك قبل تجاوزه ولم يعزل بمقتضى ما لو كان محلاً بطت صلواته ولو كان سهواً جرى حكم التهور في الشك كما سنعينه في قوله
ينقض الشك ما هل جرى بعد عدا بطلت صلواته ولو كان سهواً جرى حكم التهور ولو يتحقق الفعل وكان تأخر الفعل المشكوك فيه إلى حصول اليقين عدا بطلت صلواته أيضاً
محله وإن كان سهواً لم يطل ولو شك في أنه هل شك سابقاً بين الاثنين والثلاث والأربع فإن ذهب شكك لأن انقلاب اليقين والظن فلا يعقبه بأنه بما يتقنه
او قلته ولو استمر شكك فهو شك بين الاثنين والثلاث والأربع ولو شك في أنه هل عجزه سهواً لا فإن كان شكك بعد المحل لم يلفظ وإن كان قبل تجاوزه كالو شك في أنه هل
السيح من الركعة الأولى والثانية والثالثة وإن جالس في الثالثة ولم يتحقق عنه فعل ما شك في في الثالثة لم يشرع ولو رجع أحد الطرفين عنه على يقظة ولو شك بعد
الصلوة في أنه بصلوة الاحياط او لم يجر المفسر سجدة التهور الثلاثة عليه لزم الأنيان بذلك ولو قبل الباطل على الأنيان خصوص صلوة الاحياط إن كان الشك في الأنيان
بعد الوقت وقبل دخول في ضل الخوا والأنيان بالساعة ولو الفصل الطويل لم يكن بعداً ولو علم وجوب الاحياط عليه شك في أنه هل كان يجب شكك كذا وكذا
أو فاما أوجا السالمة الأنيان باطراف العلم الإجمالية أعادته أصل الصلوة على الاحوط ولو شك في مكان صلوة الاحياط أو في أفعالها قبل فوات المحل أو في عجزه التهور
او أفعالها قبل فوات المحل بالمشكوك على الاحوط ولو زاد فيها ركة أو ركعتين أو سجدة التهور أو غيرها لم يضر ولو شك في أنها إعادة الصلوة بغير سجدة منها أو شك في أنها لا حوط قضائها بعد
الفرار منها واحوط منه إعادة صلوة الاحياط بعد ذلك الثالث والأربع على الظاهر سجدة التهور فيها والواحد صلوة الاحياط اربع سجدة التهور وضربها لا يوجب بطلان
سهواً البطلان **الرابعة عشر** لو شك المأموم في صلواته على صلوة الإمام ولو شك الإمام على صلوة المأموم أو فاسداً ذكر كان وإن لم يسمع بصلوة الإمام أو لم يسمع
خبره الظن ولا يعتبر في إعادتها الشك منها على ما ارشد إليها حافظ حصول الظن للفعل المشكوك من أن شكك ولو ظن هو على خلاف ارتشاحا فخر جوه طمأنينة والحفظ
لو سقط الظن والحفظ جميعاً وجوباً أحكام الشك في حقه وجوه الظاهر الأولى كانت الظاهر فلهذا علم ما تخبر به البتة إلا أن ترك البتة وفي عجزه ضبط الآخر ظناً على
الشك حتى يجمع البر جبراً بعد ولو شك المأموم وحفظ الإمام وحفظها مأموم آخر ضبط على خلاف ضبط الإمام ففي رجوع الشاك إلى الإمام وجب له عجزاً من ترك لو
شك الإمام وضبط المأمومون لكن اختلفوا على الإمام فجمع بعضهم على أن ما بينه والثالثة وجميعاً راجعاً للإمام على أنه بين يمينهم إلا أن عدم عمل كل على
جزءه وظن على الإمام العمل بأحكام الشك ولو اتفق الإمام والمأموم في الحفظ واختلفا في منعة فمما كانا منعتين وظنهما بين أو عجزاً من أخذ كل بعينه ولم يرجع إلى صاحب
ولو اختلف محل شكهما كان شكك محل الشك بين الاثنين والثلاث والأربع مثلاً على وجهها بوجبه لأجل المرجوع وإن اختلف محل شكهما كان شككهما راجعاً إلى الإمام ولو شكك
بين الاثنين والثلاث والأربع والآخرين لا يوجب شككاً راجعاً إلى الإمام ولو شكك بين الاثنين والثلاث والأربع والآخرين لا يوجب شككاً راجعاً إلى الإمام ولو شكك بين الاثنين
لها وعلى مقتضى ذلك على الظاهر سواء كان الشاك بين الاثنين والثلاث هو المأموم والشاك بين الثلاث الأربع هو الإمام أو بالعكس سواء كان شككاً لهما أو جاب
للبيان كالشك بين الاثنين والثلاث قبل كمال التمجيد أو وسواً كانت الرابطة متعينة مثلاً ذكر أو مشكوك كالو شكك بين الاثنين والثلاث والأربع والأربع
بين الثلاث والأربع والخمس فراجعاً إلى الشك بين الثلاث والأربع وبسقط عنها حكم ما عداه ولكن الاحياط بأعادتها الصلوة بعد الجري على مقتضى الرابطة لا يوجب ترك
بل لا ترك وإنما يرجع الشاك إلى المأموم والآخر الضابط إذا كان المعدل المشكوك فيه واجباً للمبني الواحدية الفاعلة بما أو اطلو شك بين الثلاث والأربع
طاع بصولة الأربع من الإمام على خلاف نفسه من الرابعة ليرجع إلى الإمام بل لم يجرى على موجب شكك كما يرجع كل منهما إلى الآخر في عدد الركعتين فكذلك في الصلوة
استلوا إذا كان الفعل المشكوك فيه واجباً الإهبة الجماعية كالو شك في أحدها في أنها هل ركعا أم لا أو لو شك في اختصاص أحدهما بالعمل والترك من دون الآخر فانه يتحقق

هذا هو الوجه في حكم الشك في الصلوة
مورد في البيهقي في
عائذ بالله من الشيطان الرجيم
على ما في نسخة
منه

لا بد من كمال العلم

فصل فی

میرزا حسن خان قزوینی
 صاحب المجلد
 خاندان سلطانی
 خاندان سلطانی

خانی شہزادہ محمد اسحاق

۱۵ الشك بالشك عن غير لا خصم فليس له الاعتناء به برغم

فرض الصلوة

١٦ وعشاء مع اطفال السرج قبلما وبعدھا اصبغ اطفال الخضر غشغ قبلما وبعدھا

ॐ

في صلوٰة الجماعة

بحق الامام وعدمه فان رجع قصد المآل ان يحق له حق الامام وانفاد الجماعة فهو والاصل في غيره هذه في صحة صلوٰة اشكال فان نوى ان يجمع مع الامام لم يرد له ان يركع
وان لم يحسبه ركعة صحت صلوٰة كما صح لوطن الحق فدخل في معنى داخل ما تنفد به الجماعة كان ملاك احدهما الامام فلا يشترط ان يركع على ذلك ثم كمال زاد عند الجماعة كركعت
افضل وقد عودا اليه سبحانه بركعة لكل واحد بكل ركعة اذا كانا اثنين من مائة وخمسين صلوٰة واذا كانا ثلثة ستين صلوٰة واذا كانوا اربعة الف مائة صلوٰة واذا كانوا خمسة
الفين واربع مائة صلوٰة واذا كانوا ستة اربعمائة صلوٰة واذا كانوا ثمانية مائة صلوٰة واذا كانوا تسعة مائة صلوٰة واذا كانوا عشرة مائة صلوٰة واذا كانوا
عشرين الف مائة صلوٰة واذا كانوا اربعة مائة صلوٰة واذا كانوا ثمانية مائة صلوٰة واذا كانوا اربعة مائة صلوٰة واذا كانوا ثمانية مائة صلوٰة واذا كانوا اربعة مائة صلوٰة
الملاكة كما بالبريد وان يكبروا ثواب كذا وان يكبروا ثواب كذا وان يكبروا ثواب كذا وان يكبروا ثواب كذا وان يكبروا ثواب كذا وان يكبروا ثواب كذا وان يكبروا ثواب كذا
مع الامام خبر من مائة الف مائة صلوٰة وان يكبروا ثواب كذا وان يكبروا ثواب كذا وان يكبروا ثواب كذا وان يكبروا ثواب كذا وان يكبروا ثواب كذا وان يكبروا ثواب كذا
الهاشمي كل ركعة بما ذكره كركعة خلفه العالم كل ركعة بالف يجمع الاحزان باجماع الامرين في هذا يكونها في المساجد على اختلاف اجورها وفي الحضرات المقدسات لم يرد راجع اليها
والاشكال في حجبها ولو طلب المؤمن الجماعة فلم يتسب له كانت صلوٰة على الاقرار بما وتبدا صلوٰة الجماعة في الثواب تنفد الجماعة في الثواب تنفد الجماعة في الثواب تنفد الجماعة
باتمام الصلوة والصلوة تامل وان كان لا يرد عدم ترك اقتداء عند غيره لان احتمال الفضل كاف في حسن المراجعة لا تنفد الجماعة مع وجود حال من سرق او جلد بين الامام
والماموم الذكر ينعى المشاهدة ولا كل الظلمة والعبا والكثرة اما الحائل الغير المانع من المشاهدة كالشباب والرجاج ونحوها فالشبه عدم منه من انفعال ولو منع العمل في بعض
حالات الصلوة دون بعض كالومنع في حال الضام دون الاحتيا والضمور والعكس لو تنفد الجماعة على الاحوط ان لو يكن اقوى نعم لا يبعد صحة الجماعة مع حال في الارض بعد شبر
بمنع المشاهدة في حال التجرد ولا يفسد الجماعة الماموم عن جسد الامام لا يبعد الصحة في ان كان في الحائل يعقب برك الماموم الامام ولو يوساط في جميع احوال الصلوة ولو انفعال
بغير حال ثم حدثت الحائل في الاثناء فبطان الصلوة في ذلك المآل والصحة اقرب لان الاحياء طبا لا تقرب احب لاي يترك بل لا يترك والاحتياط في شخص بين الامام والمماموم
فليس بحائل بل لا يشبهه ولا يفسد الجماعة الامام في صحة الجماعة فكذلك المشاهدة من يشاهد الامام بنفسه يوساطه واحدا ووساطه من غيره في بين كون الواسطة قد مراد
الى احد جانبيه ولا يفسد صلوٰة من في اخر الصف للقبول وفي الصفوف المتأخرة التي لا يركع فيها الامام وصحح ان تمام المنة بالرجوع مع حال بينهما ولو كان حاشا ولا يفسد الجماعة
مع الحائل فيها على الاقرب ليس من الحائل الطرفين والنهر ونحوها اما لا ينعى من المشاهدة اذا لم يكن الفصل بينهما بعد وما لا يخطى والافعال في اتمام اشكال وتنفد الجماعة مع مساواة وقوف
المماموم لو تنفد الامام او كونه موقفا المماموم اعظم من موقفا الامام على المعاد على وجهه بركه في الاقتداء وكذا تنفد مع علو موقفا الامام عن موقفا المماموم علو اقتدار
في الارض البسيطة غير بالغ في الكثرة لا احد سلب صف اسم الاقتداء ولا تنفد مع العلو علو اقتدار فبينا ونحوه من غير فرق بين المماموم البصير والاعمى والابن والذكر والانثى الا
بعدم ما يشاع به دون الشبر ولو بنا على الماموم عن الامام بركه الفصل صفوف بين وبين امام لم يفسد في الاقتداء والالتفات من موقفا الامام او بعض الماموم
عن بعض الفصل الصفوف المعنوية من الباقين فلا تنفد صلوٰة من وراء الفصل خاصة الا اذا كان الفصل باقل مما لا يخطى ولا صلوٰة من بين وبين الامام صف غير الباقين
للفصل بما لا يخطى ولا فرق في اعتبار عدم البعد بما لا يخطى بين ابتداء الصلوة واستدراكه فلو حصل البعد المذكور في الاثناء ولو بانها صلوٰة الصفوف المتوسطة زالت الفقرة وركعت
الا فتراد على اظهر وانظر من عود القعدة وتجدد الصفوف المتوسطة الاقتداء وفي العود بانفعال المتأخر المحل المتقدم وجبنا لاحوط الترك ولا تنفد اذا سبق المماموم
الامام في تكبير الاحكام وهما اهل الصف المتأخر اكبر من هوقد مر من اهل الصف المتقدم ام لا قولان لحوطهما ان لو يكن ظهر هما هو العدم ولا يفسد
بل لا يشترط لفرازة الماموم خلف الامام الذي يتكبر في اولي الجهر ثم اذا سمع قراءة الامام ولو بعضها او همهمة وهما تحم القرأة عليه في ام تكروه قولان فيهما الحرمة وبطلان الفقرة
مع التمدد ولو لم يسمع قراءة الامام ولا همهمة في اولي الجهر بركه في قراءة الماموم اقول بعد الاحكام الخمسة افيها الاستحباب لكونها فرائد قرآن وذكرها من غير فرق بين سناد
حكم السماع الى بعد الماموم عن الامام الفصل الصفوف بينهما والى كثرة الاصوات الخاججة المانع من السماع ولو استند حكم السماع الى صم الماموم فمكونه كعدم السماع للبعد
ونحوه وان والاحوط له ترك القرأة ولا يجب القرأة خلف المصطفى ولا اخاثة بكل من الاحكام الاربعة الباقية فانها لا تدفع الاقوى لا باخره معنى عند الاستحباب لها بالاحكام
وان كان فصلها حسن اللان واجتنب فرائد القرآن المندوب لا من لا فرائد عليه لا يجب عليه الاضات في قراءة الامام ويجوز لمن يسمع ويصوت حتى في صوة سماع فرائد الامام
ولو قرأ من غير ان السمع غير صوت الامام ثم ان صوت له ينط صلوٰة ولو شك في السماع وعاد وان السمع صوت الامام وغيره فلا حوط التردد وان كان الاقوى الجواز والاطم
الاخبر ان من لم يسمع فيها التسبيح والقرأة بغيرها مع اهلية الاول على الماموم خلفه في الصلوة الاخاثة واما في الجهر في اخرها العسا وكذا ثلثة المغرب فيها التوا
انها هي التفسير مع اهلية التسبيح سواء سمع الامام او قرأ بل التسبيح هنا احوط هذا كله في غير الماموم المسبوق واما هو فانه حكم الله تعالى وكان الامام من لا يفسد به وانما اؤتم
به صوة اوله ولما الفضل في بيان بالوطنية من القرأة والتسبيح خلفه مع غيره في بين الاولين والاخيرين والابن الجهرية والاخاثة ولا يفسد في حديث النفس عليه
من القرأة بل يفسد في فرائد القرأة الاضات الجهرية في الصلوة ولو قرأ الامام غير المصطفى من القرأة قبل المؤمنين المؤمنين فان كان الباء على الماموم السورة قطعه وتركها وركع معه
وان كان فليقر عليه شيء من الفاخرة الصلوة قطعهما والركوع منه ترددوا لا قرب القطع والركوع مع مقام التقية ثم اعاد الصلوة حيث تغلوا بنفسه لا اعاد عليه على اظهره لو قرأ
تمام الفاخرة وان كان الوقت تاسعا وخلفه نفسه لا يتحمل الامام عن الماموم غير فرائد الركعتين الاوليين فليترك لانيان يجمع ما سواها من الاذكار والمداد على اولي الامام فلو دخل
فنائنه لزم الفرائد في ثلثة الامام الذي ياتيه ويجب حاشا الامام في الاضال بالتأخر عنه الدخول خلفه فعلا ومفاد منه فلو تقدم عليه على بطلان الفقرة بل الصلوة اذا مر

الاقتداء

الافتاء وبسبب اجتماع مع الامام في الاصل الموقوف فلما خرجت كتب ليعتد معه ولو في فعل من الافعال الموقوفة فالاحوط فصل الافتاء ولو ترك الافتاء لخطأ واحاد صلوات
على الاحوط ولو تخلف عنه في الفعل انصبر الذي بهر الحافظة على الاجماع فيه معك الغلب بعد الركوع والجلوس بين السجدين وبعد الثانية ونحو ذلك لم يبعد عن بطلان
الصلو ولا القدوة بذلك وان كان الاحوط عند ذلك ولو رفع الماموم من الركوع والسجود عدائهم وهل ينظر الى ان يلحقه الامام ام لا وجهان الاحوط ان لو كان في بطلان
صلواته ولو رفع راسه وعاود الجماعة الساقطة وجوبه ويقع الامام في الرفع ولو ترك الرجوع فالاحوط بل لا فري لزوم اعادة صلواته في الوقت بل وقصاها في خارجة الا اذا خطأ
من غير فصل فمثل الرفع فيها ذكر الهوى الى الركوع والسجود قبل الامام ولو ركب ثم وجدا الامام فاناسه والزم العود الى الغناء من غير ان يثبت فكذا لو رأى الامام يشهد في غير محله سها
لزمه الجلس معه من دون ثبته هكذا في نظائر ذلك لو كان الامام من لا يقنع له لم يرجع في شيء من الرفع والهوى عمل كان وسهوا بل ينظر الى حاله الامام حتى يلحقه اما الاول
الناهي الامام في تكبير الاحرام منها فلو سبقه الماموم في الملو وسهوا والوقف المدة على الاحوط لو كان وان ادعى الجاهل عدله الى التاخر وبها وبطعمه كان الاحوط عند تكبيره
لا احرار من الكبر الامام فيناخر عنه ولو يسير ولو طعن من اجازات ناخر عنه باخذ بعد فراغه منها عدم شرعه فيها فليل ذلك واما سائر الاقوال فمدم فمح الفقه بها
وان كان من اجازات التاخر والاحوط ولا يلزمه من ابعده الامام في عدم ذكر الركوع والسجود ولا في جنسه لا في جنس ما يلزمه في قيام الاخرين في غير زمان يستجيبون من الامام
وانقص وان يستجيب بالكبرى عند تسليح الامام بالصغرى بالعكس ان يقر المحذور في الاخرين حيث يستجيب الامام وبالعكس لا لتفعل الجاهل مع تقدم الماموم على الامام في الموقف
بان يكون اقرب الى القبلة منه هل يعتبر اخره عند وقفه مع المساواة انهما وجهان اظهرها الثاني وان كان التاخر ولو يسير لحوط ولو في الاحوط مراعاة عدم التقدم على الامام
بشي من العقبة رؤس الاصابع والبدن كان الاحوط لمن صلى جازة في مسجد الحرام ان يقف خلف الامام والاحوط ان يقف من الاماكن والقول يجوز اسندة المامومين
حول الكعبة مع عدم كونهم اقرب اليها من الامام حال من السند ولو تقدم الماموم على الامام في انشاء الصلوة جهلا وسهوا واضطرا وصاد منفره ولم يضر به بعد الافتاء بعد التفتت
تاخر فواته لا بعد ثبوت القدوة ويعتبر في صحة الجماعة ثبوت الاقيام والفضل الى اتمام واحد معين فلو لم ينجح الجماعة لم تقف ولو شك في ثبوتها في العدم وان منفردا في
الاقيام بامامين ججوا ولا باحد هاجر معين بكيفية التعيين كل ما ينفذ من اسم او وصف او شاة الى ذاته ولو لم ير في سجد ولا وصف بعد ان يجر عذله ولا يفي
الافتاء بالمتي باسم مع عدم تعيين مصداقهم بين المعتدين من الذوات ولو انهم يجازوا على ان يركب فبان انه حرم مع كونها عدا بين عند فقه صحة الافتاء ترجيح الافتاء
او العدم تقدم بالاسم وجهان وان كان لا يخلو من قربة لان الاحتياط اعادة الصلوة بعد تمامها لا يترك ولو صلى اثنان معا وبان في الموقف فزوى كل منهما الامانة
صحت صلواتهما وان فزى كل منهما الاقيام طلت صلواتهما الا اذا كان كل منهما بوظيفة المنفرد ولو ترك الفرائض لو كانت صلواتهما جبهة وقرا نداء فان صحت صلواتهما ج
من بعد الا ان الاحتياط باعادة الايتراك ولو شك منهما فيما نواه من الامانة والمامومية فالاحوط عليها الاعادة مع وجوب اتمام المنفرد مبتدئ وان اختلف المنفردان عند كل
والا اتمام من الظفر والعصا والعصا كالعصر والنسب الى الظفر والاداء بالفضاء وبالعكس واليومية بصلوة الطواف وبالعكس او صفا كالغروب بالنسبة الى الشمس
نعم لا تنفع مع اختلاف المنفرد في الكيفية كصلوة الايمان في الاموات بالنسبة الى الموتى وبالعكس لا تنفع الافتاء في المندوبين والعارضين في حق افتاء القصر فيما لم يبرص الصلوات
اليومية وافتاء معبد صلواته لدر ك ثواب الجماعة لمنفرد وافتاء المبهدي بالصلوة بالمعبد صلواته لبقدي به وافتاء المعبد صلواته وجوبا وافتاء طابن صلواته وجوبا او
وجوبا وافتاء من يصلو وجوبا من يصلو احيا طابن صلواته بل الاحوط ترك افتاء الحائط بالحائط الا اذا اختلفت جهة الاحتياطين ولا يجوز الافتاء في اليومية بصلوة الاحتياط
في الشكوك ويجوز العكس وان كان الترك لحوط بل الاحوط ترك الافتاء فيها ومن باقي اختلافها حتى مع اتحاد جهة الاحتياطين وان اختلفت في الجهة كان اذا كان موجب الاحتياط
مشتركا بين الامام والماموم والمنذور في هذا الباب امور فمنها ان يقف الماموم عن يمين الامام لا خلفه فكان رجلا واحدا وخلفه لا يصححها
اكانوا جماعة او كانت امرأة ولو واحدة وكان امام النساء امرئة لم تقدم امامهم بل تقف في وسط الصف بينهن ولو كان الماموم رجلا وامرئة وقفا لرجل من يمين الامام
والمرئة خلفه ولو كانوا اكثر من رجل وامرئة وقفا لرجل من يمين الامام والنساء خلف الرجال ولو صلى العاري بالعرف جلسوا وجلس الامام بينهم منقذ ما عليهم بركبته
ولو اسوا من المطلق صلواتا نماوا واما الامام للركوع والسجود وركب المامومون مسجد وانصبت ان من صلى منفردا بالحق ان يصيد صلواته جماعة او وجد من يصلو جماعة
مع اقتداء بركب في تلك الصلوة كما انه لو انفس مؤمن يصلو جماعة او فرادى لم يفتد بركب فان اعادة الامام في الصلوة مستحبة ولا فرق في الحكم بين الادائين والفضائين ولا بين تلقى
صلوة الامام والماموم في الصلوة لا بعد ان كانت صلوة الامام مما يفتد اقتداء به فيها وهل ين صلى جماعة ان يصيد صلواته مع جماعة اخرى او بغيره فينبغي ان يركب الامام لا وجهان
اولهما وان كان غير بعيد الا ان الاحوط التارك وفقا لعادة مع الجماعة بعد اعادة مع جماعة اخرى قبلها لئلا يفتد منها ان يستجيب الماموم حتى يركب الامام اذا اكل الفرائض فبكرة
فدفع له الفرائض ومنها ان يفتد بالصفوف وسد الفرج الواقعة فيها والحدادة بين المناكب تقارب الصفوف بعضها من بعض بان لا يكون بينهما ازدياد وهذا يستقطب جد
الانسان اذا سجد ومنها ان يكون في الصف الاول من الفضل والتميز فاق افضل الصفوف ولها اول فضل طرف اليمين منه فينبغي ان يقف في اول الاحكام والتميز في كل طرف
من الصف الاول الى الامام كان فضل ومنها ان يصلي الامام بصلوة اضعف من خلفه ولا يطهر صلواته الا اذا احرقت في جميع المامومين على الاطلاق ولا يصححها بها ومنها
ان يطهر الامام ركوعه اذا احتار بارة شخص الافتاء بضعف ما كان يركب وكبر او صلى فممنها تمكن التسبان والجاهل من الصف الاول ومنها ان يقف الرجل الماموم
في صف واحد الا ان يخطي الصفوف فلا يجزئ فيها مكانا ترح لا يركب لها الغناء وحده ومنها ان يصلي الماموم خلفه اذا اقبلت الصلوة وقت الغناء الى الصلوة لئلا يفتد
فدعا من الصلوة ومنها اسماح الماموم الامام ما يقول كذا وبعضا المفارقات الثاني في شرائط المفارقات هو امور لا يمان والذات والنوازل فلهذا طهره لولد

في شرط الافتاء

في شرط الافتاء

في شرط الافتاء

ਅੰਤਰਿਕ

عَمَّ الْأَسْنُ

۳۰۰

في محلة السجدة

الطيب والظن وليس الشائب انما خذ لها لدهاب لهما ومنها ان يكون المشي الى المسجد على سكة وفار ومنها ان يقدم الدخول اليها بجلد العنق والخارج رجله البشري
ومنها ان يشاهد غلوه ويشعر حال الحق لا يكون تحت شئ من القياسات ومنها ان يستقبل القبلة اذا دخله وان يصلي على التيمم ويجعل الله تعالى ميثق عليه عند الدخول
والخروج ويدهو بالماء ويغسل يديه ومن المأثور بسم الله وبالله والسلام على رسول الله وملكته السلام على محمد وآل محمد السلام عليهم ورحمة الله وبركاته وبالله
ابواب فضلك ووردن خرج من المسجد يقف بالباب يقول اللهم دعوتني فاجبت دعوتك صليت مكتوبتك وانشرت في رضى كما امرت فاستاك من فضل العمل بطلعه
واجاب سخطك والكفاف من الرزق برحمتك يجوز نقض استئجار من المسجد واشرف على الانعام بالحب لئلا يخيف من انهم على حد كذا يجوز نقضه لمن لم يترك
المصلحة اخرى كالدولة وغيرها او بسعة ودفع مفسدة اما بدون شئ من ذلك فتشكك كالاكشاف في احداث حدث فيه لمصلحة شخص خاص كاحداث الباب الروضة والشباب وغيرها
فيه لا يعود نفعه الا الى خاص لا يتجوز عادة المفوض منه لا يجوز استئجار الا لخدمة من اجار واختار جددع وفرش وغيرها في غيره من المساجد الامع استغنائها ونقد
استعمالها في الحال والمآل ولا يجوز استعمالها فيها لغير مسجد وان كان من الامكنة الشريفة كالحضرة المقدسة الامع نقد واستعمالها في المسجد يعتبر
في النصف في المسجد بالنقض والبناء وصرف الا لخدمة غيره ان المولى الخاص كان والا فالحاكم والا فالعدل للمؤمن ويستحب كس المساجد واخراج كاسنها واد
وردان من قيم مسجد كتب الله له عقر رقة ومن اخرج منها ما يهدى كتابا لله عز وجل له كل من رحمته وبنا كذا ذلك يوم الخميس ليلة الجمعة يستحب
الاسراج في المسجد للافقار وردان من اسراج في مسجد من مساجد الله تعالى راجع الى المصلحة والملك والخدمة المشيرون له مادام في ذلك المسجد وضوء في ذلك
الاسراج وكبره وخرجه للمساجد ونحوها بالذهب نقشها بالصورة وكبر الصلوة في مثل ذلك المسجد وقيل في الموضعين وهو احوط لكن الاول اظهر في
من انشئت كالبلايا والاحبار واسماء الله تعالى والرسول سلام الله عليهم والائمة عليهم السلام على الجدران وعمر ببيع الا انها الامع عدم الانتفاع بها بوجه
والحاجة الى ثمنها في عمارة المسجد فباح جمع وصرف الثمن في اصلاحه وعمارة ولو تعدد رصفه في حارة مسجد اخر ولا يجوز العدول عن صرفه في غيره
الى صرفه في غيره ولو بيع ربحان الغلبة لكثرة المصلين فيه ما لو بيعت رصفه في غيره ففسد المصلحة والبيع والصرف هو الحاكم اذا لم يكن له من مولى خاص وكذا العمر واخذ
بعضه وكذا داخله فطريقه او ملك بل وقف خارج عن عنوان المسجد ولو اخذ كان فحسب ايجاب عائد اليه ان كان من مصلحته واذا تار
المسجد بغير مسجد لم يحل لاحد تملكه ولا فعل ما في المسجد بغيره فلا ادخال التجاسة المسوية اليه ولا البناؤها فيه ولا ازالها فيه اذا كانت مستوية وذلك لحرفه في مجلس
المسجد ولا يجوز اخراج حصص المسجد وسائر اجزائه منه وان فعل ان لم يعبه الله على الاحوط ان لم يكن اقوى وبكره امور فمنها تلبية المساجد ازيد
من سبعة اذرع او ثمانية منها ان جعل لها شرف ومنها ان جعل فيها المفاصل لحدتها التجارون للاقامة فيها ومثلها الحراب الداخل فيها في الحائط ومنها ان
يجعل المسجد طبقة او البيع والشراء فيها وحكمه سائر المعاملات ومنها تملكها المجانين والصبيان منها ومنها تتركها لصلوات فيها او اقامة الحدود فيها اذا لم
تسلمه ملوك المسجد والاحرم ومنها رفع الصوت بغير الاذان والوعظ وتعليم الاحكام ومنها انشاء الشعائر الشريفة والموعظة وتقرير العصيان
عليهم السلام ومنها اللغو والنحوض بالباطل وذكر الدنيا فيها ومنها عمل الصناعات فيها حتى يربح البتل ومنها سلا السيف فيها ومنها اتخاذها مجلسا للفتيا
دائما على قول ولو يثبت كائنا في بابها ومنها التوم فيها وتشتد الكراهة في المسجد من الاعظم منها ومنها دخول من في فداه بصل او قوم او نحوها من الكراهة
المؤدية فيها ومنها التفتيح والبصاق فيها سبها في جهة القبلة والمكره انما هو اخراجها الى رضى المسجد لا يخرج وحدها الى فداه وضمها في حرة او ردها الى حوزة وتقدر
ان من يتخفى في المسجد ثم ردها في حوزة لم يتركه الا ابره وان من وقربها من المسجد في يوم القيمة ضاحكا فلا عطي كاي يمينه ولو يتخفى في المسجد وبصق في حارة
وفدا بالزباب ومنها قتل القملة على قول جمع المروي عن ابي بصير عليه السلام انه كان اذا وجد قملة في المسجد دفنها في الحصى ومنها كشف العورة فيها مع من
من المطلق والاحرم بل بكرة كشف السرة والفخذ والركبتين فيها ومنها الرمي بالحصى فيها بقاياها للعرى الرمي حتى تقع ومنها رطانة الاحاجم فيها والوطانة بكسر الهمزة
وفتحها والنزاع كلام لا يهينه الجمهور وانما هو مواضع بين اثنين واجاعة مسائل الاول اذا اهدت لكابس البيع فان كان لا هاهنا ومنه
لم يجز لاحد ان يغيرها بحال ردها والا فها وان لم يكن قد شرعوا في اعادةها بل وان لم يهدى هاهنا فله ان يحصل لباس من يهدى هاهنا في الحال بالمال
ولى في الاخر تأمل بل الاقرب جواز بنائها مسجد عند لباس من اعادها بحال وان كانت في ارض الحرب وفي بلاد الاسلام وفداها هاهنا وهلكوا بحيث لم يترك
بقية منهم فله ان يهدى هاهنا في بلاد الاسلام وانقطعت في منهم هاهنا كانت موقوفه ولو لم يكن مرفها فيها وقت له جاز نقضها وبناء المسجد مكانها مع لباس من اعادها
لها ويجوز السلام بصل في البيع والكاسب الثاني لا يبان بالكتابة للرجال في المسجد افضل من الاثيان بها المترل وقد وردنا تحت العظم على حضور المسجد
وان من كان لقران حديثه المسجد يهتدى بنبي الله صلى الله عليه وآله في الجنة وان من اخلت في المسجد اصل احد الثمان اخام سنانا في الله وعلما مستظلا وانه يحكمه
او يسمع كلمة تدل على هتك او رجة منظره وكلمة رده عن ردى وتبرك ذنبا خشية وحياء وان الرجل اذا تعلق قلبه بالمسجد اخرج منه حتى يعود اليه بظلاله في
ظلمة يوم لا ظل الا ظله وان بيوت الله في الارض المساجد فطوبى لمن ظهر في بيته ثم زاد الله في بيته حتى على المزدان بكرم الزائر وان مشى الى المسجد لم يضع
رجلا على رطب ولا يابس الا سجد له الارض الى الارضين السابعة وانه عابد الله شئ مثل الصمت للمعنى اليه وان من مشى الى مسجد من مساجد الله فله
خلة خلتها حتى يجمع الى منزله عشرين شهرا ومحى عنه عشرين شهرا ووقع له عشرين رجلا بيا كذا الفضل في حوزة المسجد وحده الاربعين حوزة ووردنا في

كتاب الصلوة

مكتوب بحمد الله في حال صحته وقلبه من الاحرار الا في المسجد وقيل بان الصلوة في المسجد فادى فضل من الصلوة في غيره جماعة وآثارنا فضلها في التعليل بها في
العدلية كفضل الفريضة على النافلة كما ان افضل المراتب في صلواتها في بيوتها وادى فضل من الصلوة في غيرها جماعة وآثارنا فضلها في التعليل بها في
خمس وعشرين درجة وان صلواتها في غيرها افضل من صلواتها في بيوتها وادى فضل من الصلوة في غيرها جماعة وآثارنا فضلها في التعليل بها في
اختلاف حلقها هل البلد الهيم بها صلوة وفي مسجد القبلة الذي لا يات به الا طائفة من الناس كساجد محال للبلد ومساجد الفريضة بخمس وعشرين صلوة وفي مسجد
التوق الذي لا يات به الا طائفة من الناس كساجد محال للبلد ومساجد الفريضة بخمس وعشرين صلوة وفي مسجد
ذكر لعادة في بيت المقدس ليقيم بالف صلوة واما النافلة في المسجد الحرام بمائة الف والالف على اختلاف الاخبار ويستحب الصلوة في مسجد سهل بالكوفة
ومسجد القديس بين مكه والمدنية ومسجد اثنى عشر روي الكاظمية وغيرها من المساجد المعتمدة ويطلب شرح ذلك في اوابها واداب مسجد المحرم ومسجد النجف ومسجد
الكوفة من كتب الاداب **الترابع** احب الناس الى الله تعالى اولهم دخلا الى المساجد واخبرهم وجماعتها **الحاج** مستحب ثم انما انكشف مسجد ابي عبد الله عظيم وازال الله
عنه الناس من طاعة الثواب **الفصل الرابع في كيفية أداء المكتوبة عند الخوف المطاردة واحكامها وفيه مغانم الاول في كيفية صلوة**
الخوف وهي من خمسة انما هي ومن كان معصيا جازية حتى كل من تلتس من المكلفين بعنوان الخوف من جاهد العدو والصلوة في مفارقة في النكاح ايضا سفر وطعم
وفي الحضر اذا صليت جماعة وكلاهما صليت فادى حل الاظهر ولا يختص الفرض فيها بما اذا لم يكن الا تمام مع قصر الكهنية وبن ونبيل يقتصر مطلقا وكيفية صلوة الخوف فادى
من حيث انكم كالصلوة في التفرقة النسبة الى الرجال حركات اوعدا وفي التثا ان كن في الحرب تروا ما اذا صليت جماعة فلو اتيان احدهما ما الى يار رسول الله
في غزوة ذات الرقاع فقرأ احصاهم فقرأ فيهم اقام فرقته بازاء العدو فقرأ خلفه فكبر وكبر واضعروا ونصوا وركعوا وسجدوا ثم استمر رسول الله صاعدا وانقر دأوا
لأنهم ركعتهم سلوا ثم خرجوا الى محاصرتهم فقاموا خلف رسول الله ص فركعوا وقرأوا ونصوا وركعوا وسجدوا ثم جلس رسول الله حتى انما من خلفه بالركعة
الثانية فلما رخصوا الرا من السجدة الثانية لشدة معهم ثم سلم **الثاني** ان يهمل الامام بطائفة ثم ياخرى وتكون الثانية فبذلك في هذه الكيفية بصلوة بطي الخلق
وقد روي في خبر طريق ان رسول الله ص صلى باصحابه بالموضع المستقيم بطي الخلق هذه الكيفية ولم يوجد ذلك في طريق الكيفية في شرعية جواز اعادة الصلوة جماعة صلوة
لا تراه من لو صل بجماعة **الثالث** ما انتهى انما في التوبة برفه صفان وان موردها ما اذا كان العدو في جهة القبلة وكان في مستوى الارض لا يبرز شيء ولا يركبهم
امر بخلاف حذره وكان فالسليم كذا لا يبرزهم صلوات الخوف لا صلوة المطاردة ومع فقوم الامام مستقبل القبلة والعدو امامه فبصف المسلمين خلفه مقبض فانما ركع الامام
ركعا واحدا وانا مسجد بجماعة الصلوة الاول وقضاهل الصلوة الثالثة جبرسون الساجدين فانما اقام الاولون من السجدين بجماعة الصلوة الثانية ثم تقدموا بعد السجدة
وآخروا هل الصلوة الاول وركعوا جميعا مع الامام فانما مواضع السجدة بجماعة الصلوة الثانية الذين كانوا في الركعة الاولى هل الصلوة الاول وثبتا الجميع وسلموا مع الامام
وهذه الكيفية في رتبة الشرح في الانصار على الحد الاولين لانهم والاولى هي المتقدمة في رتبة طمها امور احدها ان يكون الخضم في جهة القبلة اما في رها
او بينها وشمالها بحيث لا يركبهم مقابلتهم يصلون الا بالاعراف عن القبلة اعتبر هذا الشرط جميعا ولي فيما تامل ثانيا ان يكون في الخضم قوة لا يؤمن معهما من هو على
السليم في ثناء صلواتهم والاشغى الخوف المسوق للكيفية المذكورة ثم لا بعد الحاق خوفه من الخضم من الخضم في جهة القبلة ان يكون في المسلمين كثر فيمكن
ان يقرأوا طائفتين تكمل كل طائفة بجماعة الخضم والالزهم ان يصلوا فادى **رابع** ان لا يحتاج الامام الى تفرقهم اثنى عشر فريضة والاشكل العمل بذلك
مستحب في غير القرب **ثمن** كيفية صلوة فان الرقاع في الثانية على ما روي والاطح على ما روي ان يمشي بعد قيام الفقرة الثانية للركعة الثانية
وبين الانتظار لهم حتى ياتوا بالركعة الثانية ويصلوا بجماعتهم وبسلك كما ان الاظهر في جهة حال القيام للثانية بين ان يقرأ وبين ان ينظر حتى يكمل الفقرة الثانية ويشهدوا
قراية واما اذا كانت الصلوة ثلثة كالغربة لا تقوى تحت الامام بين ان يصل في الفقرة الاولى ركعتين الثانية ركعتين وبين عكس ذلك الاول فضل على الاظهر ولا يخطئ
المقرئين من الفقرة الثانية في ثلثة الامام لا اذا صلى الاولى ركعتين دخلت الثانية معك الركوع كما في صلوة المختار **مسألة الاول** لا يعتبر التشا في العديتين
الفرقة الحان سنة والصلوة ولا التعداد بل يجوز ان يكونا مختلفين فان يكون كل فريضة شخصا واحدا اذا حصل به لا حوا من الثانية في كل تلك في حال ثلثتهم
لا امام لاحكم له مع ضبط الامام واما ما يرضى به بعد لا تفاد من الامام فحكمه المتقدم في مسجد لوسل الامام سهوا وجب السجدة ثم دخلت الثانية بعد اولها الثانية
مناسبة الامام بعد السلام في سجدة التماس **الثاني** يجب على الفريضة الحان سنا استصحاب سلاص من الشيف والخبر والتسكين ونحوها من ان لا دفع بل يلزم الفريضة الصلوة
ايضا استصحاب ذلك حتى في الصلوة ولا يندرج ما حل السلاج من الدم الموكب عند الاثوب لم يثبت في الظاهر ولم يكن كما تم الصلوة فيه ولم يكن في ثلثهم في ثلثهم
الصلوة والاولى جملتها اذا دعا للفرقة الى حله ولوتره حل السلاج في الصلوة مع وجوب عليها ثم ولو بطل صلواته على الاقرب لكانت اعادة احوط **الحاج**
في صلوة المطاردة وثلثي صلوة شدة الخوف مورد هلهما اذا انتهى الامر الى المناقشة والمناقشة والمناقشة في صلوات الخوف في
خلاف قصر الكرم الا انما الاشتمال على الكيفية بينهم مع الكرم كترشع الاعداء والكيفيات الساتية بغير انما زاد الوبر الكلف في الانيان بالصلوة على صلواتهم
لا انفرا ولا اجما على صل على حساب مكانه وانما او ماشيا او اكلوا مضطجبا او غير ذلك فتوضا ولو تعدوا لوضويعهم ولو وليده او مرجع دأوا مع فريضة بني
الصلوة ويستقبل القبلة بركبة الاسرام ثم يمشي ان امكنه الاستمرار امكن وصل مع ثلثة لا استقبال حتى بالنكبة الى الخي الجاهل امكن به كعب وجميع الامساك

وقيل في الخوف

في صلواته اذا جاء احد اصحابهم

في صلواته اذا جاء احد اصحابهم

الخصائص القصصية

كتاب الصلاة

قل تمام مقدار اليوم الذي خرج فيه اوفد ليله ففصر وان كان من نية الرجوع بعد اليوم قبل العشر قبل وان كان من نية العود بعد العشر مع عدم المكث في فطر من فطر
عشر باو او ثلثين مشردا وعدم مرده الى الوطن وحده على الاقوى كان الاقوى عدم اعتبار كون ذهابا بعدة فلو نوى سبعا ثلثا هابا وخسة راجعا وفرغ من ذهابا
وسبعا راجعا ففصر على الاقوى وان كان اعتبارا كون الذهاب ربعة ولا ثلثين بانما يفصل حال المظلوب بعد الاثنان بالمقصود هو الاحوط احتياط لا ينبغي تركه بل لا
يتقدمها المكن وكذا الحال هذا الوعد الذهاب الا باليك اذا قصد سبعا ثلثين فرسخ ذهابا وجائا الى ما قبل هذا النقص وعلمنا حيث تنهت بذلك ثمانية فراسخ فان كان
مع الفصر والاحوط اثنان التمام بعد على ما ذكره الله العالم **الشرط الثاني** قصد قطع المسافة وهي الثمانية امثلا بدركا ثلثا ودونها وملفقة فلو قطعها من غير
قصد لمقدار معتبر يصل الى الب لابين والغريم والذابة او بقصد ما دون المسافة لم يقصر وان حصل منها طي المسافة زاد كما لو لم يجد مطلوبه الا بعد طي المسافة او جده
ناوى ما دون المسافة بطلبه مغذرا او لا يبلغ المسافة وان زاد المجموع على المسافة ولا بد من طي صلبة الفصر بعد كون النوى بقدر المسافة طيها بل يقصر بمجرد تجاوز
باقبال على غير محل النقص ولو تجد لمن سار بقصد نية المسافة كان كالمسافة التي نوى بها طريق الرجوع فصر عند الاخذ فيه بعد تجاوز محل النقص ولا يقصر على
الاقوى زمان مكثه انما لا يبلغ ثلثين بنهر قصد الا فانه فيما وصل اليه بقصد بل لا يقصر عند الاخذ في الرجوع الا بعد تجاوز محل النقص وانما ان كان عزمه على مسافة
مركبة من طريق الرجوع وغيره كما اذا سار بقصد ستة فراسخ ثم عزم بعد ذلك على ان يسير فرسخين ثم يرجع الى وطنه فليحذر من عدم اعتبار بلوغ الذهاب المضمون
الى الابل ربعة فراسخ بلزوم الفصر بعد تعدى مقدار النقص من محل النية والاحوط له الاثنان بالتمام بعد ذلك برجا المظلوبه ولا فرق في وجوب الفصر على
المسافرين قصد هابا الا الصائرين قصد هابا بالتيه كقصد الهب والزوج والحام والاجر اذا قصدوا المسافة ولا يندرج كون الفاعلي المقصودهم التابعة للشيوع فهم يتبر
تحقق قصد المسافر من التابع بالفعل ولو كان مترددا ما لندرجه في النية او ليجل بقصد المسبوع فلا يقصر ولا يفتقر قصد المسبوع عن قصد التابع نعم علمه بقصد متبوعه عزمه
على المنا بئس لزم قصد ايقعه المسافة بغيره في ترتيب حكم الفصر الاختياريا لمضطر الاسير الذي تشد به وورجلاه ويوضع في محال وسفينة او نحوها على وجه لا يقيه
فرق بين غنله ونقل الحجر بلزوم الا تمام وان علم حاقه بعدم خلاصه اوقبل المسافة نعم لو كان من قصد سبعا لاسير حتى لو تخلص منهم لم يبعد الفصر والامكركه كالعبد
والزوج والحام والاجر والاسير القربى البالغ حد الاضطرار او المكونا عازا ومن على المنا بئس النوى والرجوع عند التمكن منه بالعنف والاطلاق والابا
والشوق ونحو ذلك فعلا ما اذا العادة بما كان التخلص ثم ومع عدم احتمال التخلص قبل المسافة عادة بقصر ولكن الاحتياط يجمع بين الفصر والا تمام لا ينبغي تركه بل لا
يتبر له ولو علم التابع بقصد متبوعه قصد هابا ولو بالتيه فلا كلام وان جهل بقصد متبوعه فهل يلزم الفصر عن ذلك بدو اللشوع عن قصد املا وجهان اشبهها العدم
فبتم ما لم يعلم بقصد متبوعه المسافة كان الاشبه عدم وجوبه اليان على المسبوع لو سئل ما تبص قصد ولو قصد القبي مسافة سار مقادرا انها لم بلغ فصر وان لم يكن اليان
من طريقه بعد بلوغه مسافة شرعية بخلاف ما لو سافر به الولي بغير التفات الى المقصد ولا قصد المسافة ثم لا يقصر بعد بلوغه الا اذا كان الباقي لومع القتم الى الا بئس
وقصد هابا ما لا يجوز فلا عبرة بقصد الا اذا افاد نوى المسافة ثم يقصر ولو نوى المسافة وهو عاقل ثم جى ثم افاق قبل انقطاع سفره نوى من الفواطع فلا يشبهه القصر
والاحوط بالجمع ولا يثبت قصد المسافة الشخصية بل يكتفى بالعموم على النوعية منها كالحرج نوبا سبعا احد طريق كل منها بقصد المسافة ولو يكون بعضها مسافة امثلا بدركا وبعض
الاخر مسافة ملفقة ورجع فلا فرق بين قصد مسافة شخصية امثلا بدركا وملفقة وبين قصد نوعين من جنس واحد بان يقصد ثمانية فراسخ مشردا من اول الامر او
في الاثناء بين الملتقى والملفقة لا فرق بينهما وبين قصد نوع واحد ككل كالوسارفا صلا بل لا يخصص صابرة تحقق المسافة في الاثناء واذا العوق الى بلد
اخر يبلغ ما تبقى من المسافة اليه مع ما مضى من السبعا فثلاثة شرعية او سارفا صلا ذلك ما لا لا فرغ فصر في ذلك كله بل يقصر فيها الوعد فصر بين من نوعين او قصد
نوعا وفرق بين من نوع احدها او قصد ثمانية ممتد من طريقين او ملفقة من الذهاب العود لتحقيق القصد في الجمع ولو قصد مسافة مخصوصة ثم اضطررت
بوجوب فصر حيوان وانسان الى العدول الى طريق اخر فاما كانا مخصوصة من مفقومات المقصود كما لو قصدت شخصها فصر في الاثناء ومعه رقبته الاخرى لا
شغل له بها فان عدل لذلك عن نية السفر لم يكن قد سار مقدار المسافة من الطريق النوى ولم يكن من القرية الثانية الى ما يرجع اليه مع الذهاب مسافة وان كان
ولكن قصد قطعا بافانه ونحوها انما لا يفصر كما انه يقصر فيها ولو لم يكن مخصوصة من مفقومات المقصود كما لو قصد موصعا محاجبا بنا على التزول في اثناء الطريق لراعه
او فصر في ونحو ذلك ففصر في الاثناء ففسر الى موضع اخر ثم عدل لذلك عن نية السفر مع عدم سبعا ففصل للمسافة وعدم كون ما يقصر من سبعا مع الذهاب ففصر
فان خرج ثم ما لو كانا مخصوصة من نوعين من امرين مشبهة في العرف على وجه لا يعلم كونهما مفقومة او غير مفقومة كما لو قصد موصعا ثم قصد ان يدخل في طريقه ففصر في
لفضا حاجته ففصر في الاثناء ففسر الى البعد فالاشبه ان كسابق المدار في صدق الخروج بفصل المسافة هو العرف في صدق ذلك فعلمه ففصر ومق ما لم يصب
انتم وكذا لو شك في الصدق فانه ينبغي على التمام ومخاطب بالجمع واحتمال عرض المانع عن قصد لا يبرح حكم قصدته نعم نيله العلم بعدم التمكن من الاثنان بالمدار ولو عزمه
المسافر الى الرجوع في الاثناء لو كان مساره من الطريق مع الاهاب مسافة لزم التمسك به ورجع لو لم لا اوسو كان مساره اربعة فراسخ وكان اقل منها وكان عزمه على
الرجوع من طريق يبره على اربعة بقدر اكمال الذهاب ربعة ولا عزمه على الرجوع في الاثناء ولو لم يكن مساره مع الاهاب مسافة لزم التمسك به ورجع لو لم لا اوسو كان مساره اربعة فراسخ وكان اقل منها وكان عزمه على
مقصودا م لا لو ترد في مسافة في الاثنان المفق والمفق وان كان كل من طريق مضطربا ما اكمل مع الذهاب المسافة في علمه ففصر في الاثناء لو كان الذهاب اقل
من اربعة على الاطلاق ان كان ذهابا ثلثين وكل من طريق رجوعه طريق مضطربا وان لم يكن كل من طريق رجوعه طريق مضطربا ففصر في الاثناء لو كان الذهاب مسافة بل كان

هذا هو الوجه الصحيح

1

۴۰ بنقطعہ سفر مال وصول الی دارود۔ مرضی نہ ملا مکان وکاناوی ۴۱ نوبت مزید علی المسافین فی انقطاع سفر و ج

الشرط الرابع

نہضتہ راہیہ فلسفہ بحال علم الدین و سائنس و کون علی المعصنہ م

✱

في شرط الفص

١٠٣

في نفس غلوي مقامه وطنا وغيره ويقابل من عشرة أيام ولو جاز يوم لم يزل عن حكم التمام بل لا يخلو الأولى وبعبارة العشر الأولى بمعنى عدم الخروج في شأنها إلى القس
ولا يطلع الخروج إلى حد والبلد التي بعد جزم من غير أن يطلع الخروج إلى حد الزحف أو إلى الظهور الفصح من غير فرق بين بلد ومحل أو ما من حيث بقدر المقام عشر في عشر
الأول فهل يقصر في الثانية أم لا فلو أن أشبهها القصر ولكن الأحكام بالجمع لا ينبغي تركه بل لا يتركها ما أمكن وأما في سفره الثالث فبما يشبهه والبناء فثلثين متر وداولة
بإضافة القصر في السفر الذي بعد من البقاء عشر على المختار من عدم اعتبار النية في العشرة وأما على القول بعبارة النية في العشرة فالظاهر عدم كتابتها من العشر فيوقف
قصره في السفر الذي بعد على البقاء مع النية بعد مضي الثلثين متر وداولة من حيث معد دائما لم يزل من أرض إلى أخرى ليس مسافرا منهم وإنما لا يوجب بقاءه عشرون متر
انفعال حكمه للقصر بالانفعال من ذلك المكان لعدم كونهم مسافرا منهم من كان منهم مقبلا في وطنه منهم أو يخرج بقية السنة إلى المربع والمرح فلا وجه انفعاله حال فاقمة
في الوطن يجري عليه حكم البلد من القصر قصد المسافر في حال كونهم وبما يجري عليه حكم من التمام والجمع أحوط ومن كان السفر عليه بعض المستندون بعض ضايف
في بعض الأماكن لذلك العمل قصره من كان عمله التردد إلى ما دون المسافة الاحتياط بخوفه لو قصد سفره في قصره لم يكن الاحتياط والآن بعد التمام ولكن لا
بالجمع لا يتركه ومن كان السفر عليه لو غير من شأنه إلى عنوان آخر كالوصار المكاري ملا حوا ونحوه لم يتبدل حكمه وهو التمام ولو اخذ من هذه السفر في سفر آخر فهو عليه
كأناسا للمرح والزيارة ونحو ذلك قصره ومن هذه السفر له مقصود لو عد إلى مقصود آخر لم يختلف حكمه لا ينفك بالانفعال من عمل إلى آخر كالانفعال من العمل إلى السفر إلى
الشرط السادس ان يتجاوز حد الزحف فلا يجوز لنا في المسافة الفصح قبل مجاوزة ولا للدخول بعد وصوله وفي تقديره مع اقوال أهلها الله العبد والدائم
بطريقه عليه لأن المكان للبلد ولا يبعد ويتوارى هو من البيوت ولا يبعد أهلها والدار في الأفان واذن السامع ومن الزاوية والمجددان وعدم المنافع من الزاوية
والسامع من غير ذلك ونحوها على الوسط وما أجدنا فيه ولا انان يستبرئ القدر وبسوى في ذلك الخارج والدخول والاحتياط لا يخلو بالعدد للمعلوم في
الخروج والدخول لا يتم وهل يتجوز حد الزحف بالوطن فيفصل الخارج من غير مجاوزة وجهه في ذلك الدخول لا بدخول الليل وبما وكل خاص بلزوم التمام قبل سفره كما في
الأفان في غير طنه والبالغة ثلثين مترا ونحوها ودخل بلزوم التمام كالدخول إلى بلد بنية الإقامة به عشرون أياما وبفصل من الخروج من محل الإقامة والدخول إلى غير
وجه أو طها وان كان هو الوسط لأن الاحتياط لا يخلو بالاستصحاب بخلافه في الوطن والجمع ان قضى بمسؤول الوقت بالانان بالصلوة داخل العمل لا يخلو
والثالث في بلوغ حد الزحف بالاستصحاب خولا وخروجا ولو صل معتقدا بلوغه وعدمه ثم انكشف بخلافه عاد ولو خرج من الحد ثم شق السيرة دخل
فيه فان كان ذلك لا هو حاج الطريق أجرى حكم خارج الحد في الخروج ودخل في الزحف لرجوعه أجرى حكم داخل الحد وكل مسافر في الإقامة في غير
بلد عشرون أياما انقلب حكمه من القصر إلى التمام ولا يكتفي بنية الإقامة أقل من عشرون أياما ولو يسير في القبول بكتابة الخمسة ضعيف لا فرق بين كون موضع الإقامة ببلد أو قرية أو
بادية ولا بين كون نية السفر بعد العشرة أم لا ولا بين من نواها اقتراحا وبين من جعلها على فضاء حاجته يعلم بعدم نيتها بالاقول من عشرون أو على شرط من دونه زبد مثلا
وفيه تحقق ولا بين كون مختارا في البقاء ولو مكها يخرج اذا انقطع التجمع الجبر مع العلم العادي بآثاره يقع قبل العشرة ولا بين كون مكلفا في ذلك الحال بالصلوة وعدمه فلو كان
الإقامة في حال الحجز والصغر حال إقامة المجنون مع عرضة بعد قبل التمكن من الصلوة ترتب عليها الزوم التمام بعد وجوب الصلوة عليه لا بين كون الإقامة
محال أو محتمل والمراد بنية الإقامة من العزم عليها مع العلم العادي بحصولها فلا يكفي العزم وحده مع العلم العادي بعد إمكان البقاء وعدم العلم بالتمكن منه ولا يوجب استحالة
عدم البقاء اذا كان بعيدا لا ينظر إلى العرف في العادة كما لا يفتح انظروا نصيب التاوي على أنه ان حدث بعبادة أو عرض غرض فافقوا بعبادة الزاوية بنية الإقامة
على ذلك بل ولو علمت النية عليه وكان مطمئنا بعدم الخروج المرض ولا يكتفي الظن ببقاءه ولا بالاستصحاب فلو عزم على الإقامة في مكان مكثرت في الثاني عشر
من ذي القعدة مرطبا الحجز لو فتح أو مغلقت احتمال نقصان ذي القعدة مع لزوم الخروج عليه فأنشأ في التحريم من علمه ببقاءه واستصحاب في الضمة إلى الثاني
لا يبعد كماله بالإقامة الاستقلال بمعنى عدم التسبب في السفر ولو كان من بنية فصل العشرة بالخروج إلى المسافة فلا مانع وان كان من غير عدم احتساب ما في
من العشرة وكذا الفصل لا جلاله في تحقق الإقامة فلا يفتقر إلى ما بعد ما قصد التسبب من خادوم وزوج أو نحوها التمام بمقدار ما قصد التسبب وكان التسبب قد قصد مقامه في ذلك
تحقق قصد الإقامة من التتابع وان لم يعلم حين قصد التسبب من التسبب لكن لا يتم التتابع إلا بعد الاطلاع على نية التسبب وان بقيت من نية التسبب ولو لم يدرح قضا ما إلى به
فصل قبل الاطلاع على قصد التسبب وكذا الحال في فصل الرقي على ما قصد رقة ولو زعم التتابع قصد التسبب الإقامة بقصد هال ذلك الزوم ولم يكن التسبب قد غلوي
الإقامة لم يكتف بنية التعليق ولو زعمه العدول من حين الاطلاع إلى القصر وقضا ما إلى به بما ناهى لو كان قصد التسبب وداعيا إلى قصد من دون ان يكون قضا لا
بقصد التسبب وعزم على الانفصال عن متبوعه بعد العلم بالحال بقصد التمام والمباراة في تعيين حدود الموضوع الذي يريد الإقامة متبوعا أو بعبارة العرف في العادة
دون جعله ونية غلوي التمام في البلد فخرج من كل جانب منها المرتب على نية الإقامة بالخروج إلى الخارج والتتابع ولو صاحب نية الإقامة في الخروج إلى
الخارج ذلك المكان العزل إلى الحد الزحف لطل الإقامة بذلك كما يفتح الخروج إليها في انتهاء مع عدم قصد ذلك عند نية الإقامة ولو صاحب نية السفر
إلى الخارج التتابع العرفي ودخل حد الزحف فيها انقضاء نية الإقامة منه بذلك وحيثما أظهرها الاختلاف ولو صاحب نية الخروج إلى الخارج حد الزحف دون الإقامة
فخرج من قبل خلع نية الإقامة من لا وجهه والانتفاء غير بعيد سيما اذا قصد عدم المكث فيه كثيرا بحيث يخرج عن صدق الإقامة في ذلك المكان عوا كما اذا كان في نية
الخروج فصار الرجوع قبل الليل والبلد وبعبارة العشر الأولى التي لا يخلو منها الدلالة إلى التسبب بلا شبهة وكذا العشرة على الظاهر ولو عزم على الإقامة طول السفر

۱۹۵۳

بقضية تصراها تماما وجهان اوجهها الاول والعبر في الفضا الانعام بحال الاداء دون الوجوب على الاقوى فلو دخل عليه الوقت فهو حاضر في الوطن او محل الاقامة
ثم سافر قبل ان يحصل دخول حلة الترخيص فاولا الشان به الزمة الفضا وان كان خروجه بعد تجاوز مقدار من الوقت فانه يجمع مقدما لها ولو دخل الوقت فهو
مما سافر ثم حضر في حلة او محل فانه زامه التمام وان كان وصوله الى الحد وبالبلد بعد تجاوز مقدار ما فانه يجمع مقدما لها ثم لا حوط بعد الانيان بوظيفة زمان الاداء ان
انه بوظيفة زمان الوجوب فهذا احتمالا لطلوبته لكنه غير واجب على الاقوى ويستحب للمفسران بقول عقب كل من قضيه مفصولة ثلثين من سبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله اكبر جبر للفرعية ولا بد داخل ذلك مع الثلثين من التواردة تعقب الكل ملوثة في حق الحاضر والسافر جميعا ومن لواحق الفضل

مسائل اولیٰ

مسألة الأولى في إخراج المسافر فمما يقع اعتباران مجاوزة هذا النقص قصر المراجعة عن نية السفر ولو لم يزل في ذلك المكان ولم يضر عليه فيه
ثلاثون يوما متتبعًا وان لم يجاوز هذا النقص انهم من غير فرق في ذلك بين المسافر في البر والبحر **الثانية** في إخراج المسافر في ذالرجوع فان ردت إلى خارج هذا النقص
ولم يرجع عن نية السفر ولو لم يزل في ذلك النقص في الموضع الذي ردت إليه ولو يضر عليه ثلاثون يوما متتبعًا ذاك المكان قصر وان ردت إلى داخل هذا النقص انهم ان كان الموضع
الذي خرج منه وطنه أو ما لو كان محالًا من سفره لا يظهر أثره بغيره وان رجع عن نية السفر لا فانوى الأمانه **الثالثة** فانوى الأمانه العشر في غير وطنه ثم خرج من محال
وأشبهه الأمانه من السفر بعد العود انهم في الذهاب والياب المنفصل بلا شبهة وان كان من قصد العود وعدم استيفاء الأمانه بل انما مع اكمال الأمانه الأولى أو لا معه
او عدم المكث صلافاً لا أقوى عند الفرض في الذهاب بعد تجاوز محال وفي المنفصل والياب كان صدق اسم المسافر عليه باقياً والأمانه ان كان قد سلب عنه الاسم
طول مكثه في محال الأمانه على وجه لا يصدق عليه عرف اسم المسافر كما في غالب المقامين من أهل البلاد في جواز هذه البعثة المفدة سنة صلوات الله على من يحل به الطلب العلم
والجواز المقامين في بلاد الغرب مدة مدهة للتجارة ونحوها ثم لو سافر هذا المقام بغير السانفتم رجوعه مقرون بوى الأمانه وخرج بالفضل المزمور إلى خارج النقص لم يضر
الفرض في الذهاب والياب المنفصل والاحوط الجمع بين الفرض والأمانه على الخارج المذكور مع تقدم الفرض مرتباً عليها خاصة اذا اتصلوا الواجب من الأمانه بالجماع
ونحوه دون التام في أصلها إجماعاً ومثل هذه الصورة ما لو كان متردداً في استيفاء الأمانه بعد العود ولو كان من قصد الخروج المذكور في عشرة فالفرض ثم العود
محال يخرج وعدم تجديده الأمانه فيه ومتردداً في الجهد بل انهم في المنفصل وقصر في الذهاب والياب لا ينبغي تركه بل لا يترك وان كان من قصد عدم العود إلى محال الأمانه بل
بعض من هناك قصر بعد مجاوزة محال النقص ولو بدا له بعد الخروج في العود فان خرج على الأمانه بعد العود ما لم يصد وان لم يرجع بغير قصره ولو كان حاله في
متردداً في العود فحكم الفرض وكذا لو كان ذاهلاً حين الخروج عن العود بالمره والاحوط في جميع هذه الصور هو الجمع مع تقدم الفرض حيثما اخذنا به والقام فيها بيننا عليه
من الصور المذكورة ولا فرق في إخراجها ذكر من الصور على ما ظهر بين كون بعد محقق الصلوة التامة الأمانه وعدمه والمثل بعد داخل المسافر فيها داخل الأمانه فخرج فيها ليس
من نية المقام بالمنفصل وداخل الثمانية فلا يضر فيها كان من نية المقام عشرة بالمنفصل **الرابعة** من محال في صلواته نية السفر ثم من قبل

السلام المقام هناك عشر اثنى عليه الايمان بها ثمانية فاذا فرغ منها ثمانية ثم رجع عن نية الايمان ثم صلواته ما لم يخرج مسافرا

على الأظهر الخامس من الاعتبار في القضاء بحال فوات الصلوة على الأقوى لأحال وجوبها فإذا دخل

عليه الوقت وهو ما تم خضوعه قبل خروج الوقت بمقدار الصلوة مما تنه لزمه فضاءها نامة ولودخل عليه

الوقت وهو حاضر ثم سافر قبل انقضاء الوقت بمقدار الصلوة وفاته لزمه قضاءها تقصيرا

والجمع في الفرضين احوط مقدما في الاول التمام وفي الثاني الفصرا ثناء الله تعالى

السادس: اذا دخل وقت نافلة الزوال فلم يأت بها وسافر فخرج

لِلْأَسْيَانِ بِهَا فِي السَّفَرِ حَانَ لَوْ مَهْ قِصْرَ الظُّهْرِ مِمَّا كَانُوا لَظَلُّوا

وَيَسْأَلُونَكَ كِتَابَ الزَّكَاةِ ۖ وَالْحَدِّاقُ لَا وَاعِظٌ ۖ وَاصْلُقْ

والله اعلم بالصواب

واللعنة على أعدائهم

بسم اللہ الرحمن الرحیم

بِالْعَالَمِينَ

وَأُخْبِيَا طِبَّ الْجَوْعِ الَّذِي لَا دَوَاءَ لَهُ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ

كتاب الزكاة

كتاب الزكاة
في بيان
الزكاة
والتعريف

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة وهي في اللغة الطهارة والتزكية وقلنا المنة من الله تعالى في المال والبدن ابتداءً ولا في شرعتها وجوبها وعظم فضلها واستقامتها وقبول صلوة من اشتغلت ذمتها ولم يؤدها وودادته ما ضل ما ربه ولا جلا لا يتلوا زكاة وأنه إذا امتنع الزكاة من الأرض وبها وكذا من غيرها من البكائر لم يزل تركها كافر وفي وجوبها نقض بعد النقص يوم الحساب يوم الحصاد يوم الحصاد فبذل الزكاة قول غير مرتبة ثم يستحب ذلك ثم لا يكملها في صلبه

الاول في زكاة المال البحث في فصول الاول في وجوبها عليه زكاة على البالغ العاقل الحر المالك للملك من التصرف فيجب على الصغير غير مكمل او غير بالغ قبل انضام الحول لا ينهاه ان اوفا في الغنى بلا شبهة ولا في الرجحان حاصل له باقيا والى امواله على اقوى ثم يستحب على الاغنياء ان كان منفصلا عن امواله الجاهل باستحباب الزكاة في ربح امواله بخلاف غير ثابت ولا في في الاستحباب بين التجار وبين مال العبيد وبذلك قد وضع ماله عوضا عما في الذمة ولو لم يحصل الربح فلا زكاة ولو حصل الخبز فعلى القليل ان كان التجار على التوسع في البيع والشراء على ان مخالف للشرع بسبب عدم المصلحة في الزكاة في غير التجار ووجود المفسد مع الزكاة لا اجابة ويجوز لو لم يكن يعطى مال الطفل غير مضار به وان باشر التجارة به مع مراعاة المصلحة ولو استقرض الولي مال الطفل لم يلزمه الزكاة واقتصر على الربح ويستحب الزكاة عليه على الصغير قبل ان يكون الربح اليهم ولا زكاة عليه الا مع ملائمة الولي والا فلا ظهر لعدم اخبار الملائمة فما استقرض الولي اجازة كان او غير اجازة على الاقوى وانما الصغير جود المصلحة في عدم المصلحة في الربح اليهم ولا زكاة عليه ولا تخلف على الولي ان كان التجار وبين المالا ولو اشترى بالكل وباعه في ذمة نفسه ثم دفع مال اليهم مصادقا كان الربح على الاقوى فالتخلف عليه في ضمن اليهم عوضا من المثل والقيمة ولو اشترى الولي بجا الطفل ففقد ولا يظهر ربح لزم الولي الاجازة مع المصلحة والربح مع عدمها ويستحب الزكاة في غلات الطفل ولا تجب على الاشهر والاطفال وما مواشيه فاستحباب الزكاة فيها غير ثابت فضلا عن وجوبها وحيثما ثبتت الزكاة في مال الطفل وجبوا واستجابا فالكلف بالخراج هو وليه من اب او جد او غيره من طرف جدتها او سائر اعداء الابوين ومع بقدر الولي فكل منهما اخراجا الا مع لزوم اجتماعهما ومع النشاح بمضى ماسبق من الاخراجين ولو اهل الولي باخراج الزكاة مع الفدية ففقدانها لارتداد ولو بلغ الطفل في رشتة هو ادم اليه وان بلغ فيها لم ينفذ بالخراج بل الرجوع اليه التفتت في لو اخرجها بغير اذن الولي وسلمه لغيره وهو موصوف في عدم مراعاة الولي وبرهنت في شتم كون المدفوع اليه مصادقا والاحوط امتناع الولي لقوله ولا تبرع مع عدم كون المدفوع اليه مصادقا ويكون القرض على الغايض ولا يجب الزكاة في مال الجاهل من غير فرق بين الصامت منه المتحرك بل لا يظهر عدم استحبابها اليه في امواله حتى المتحركة منها ثم لو اشترى الولي بماله على الوجه الشرعي واستحب الزكاة في الربح ولو عرض الجاهل في اثناء الحول بطل ما سبق منه لزم الاستيفاء بعد عود العفل على الاظهر وانما فيها لاحول فيضمن الزكاة فلهذا على العفل حال الزكاة كالانقضاء في الحب فلا وجب حال الانقضاء ثم انما لم يزل الزكاة ولا يفتح في وجوب الزكاة عرض النعم او السكر او السعد والتسود في اثناء الحول وجب الوجوب في دفع عرض الاعمال اقوال ثلثها فادع الطويل دون القصير والاقرب للمصالح مظهر ولا زكاة على المملوك فيما له الحق على القول بملكه كما لا تجب زكاة ذلك للمالك على المملوك على الاظهر وان كان ثبوته الحول ولو لم يملك المولى مالا وصرف فيه بان دفع الحجر عنه وان لم يملكه على الاقوى لم تجب عليه الزكاة ولا فرق في المملوك بين اتساق المكتات والمدبر وام الولد لم يوجب من المكتات لطلاق شئ وجب الزكاة في ماله بقدر نصيبه من نصيبه القصاب قبل التجب الاول في عدمه ولا يعطى المملوك من الزكاة مع غنى مولاه ويعطى مع فقره ولا يظهر من ذلك بعد قضاء اياه ملكا للولي ويشترط في وجوب الزكاة في الاجناس كلها اعيانها

للملك طول الحول فيما يشترط فيه الحول وعند الوجوب فيما لا يشترط فيها **ثانيها** تمامية الملك بمعنى كمال التسلط للمالك في اعتبار التامة بغيره كونه من الزكاة رد وان عدم اشبه وتبرع على اعيان الملكية التامة امور **ثالثها** ان له حولا وبه نصيب له نصيب الحول لا بعد القبض لبقاء الملك قبل ان يخرج من يده فالتامة على المولى بشرطه القبض في لزوم الحول ولا يشترط فيه الحول بغيره وجوب زكاة على المملوك حصول القبض منه قبل ان يعلق الوجوب **فرض** كوجوب الواهب قبل الحول فلا زكاة على المتبقي لو وجع بعد الحول وجب الزكاة وفي ضمان المثلها لتمامها **ثانيها** ان لا وصى له شئ من ثمنه في الحول من حين الوفاة والقبول ولا يفي القول بعد عدم التامة بغيره ولا الوفاة وحده لعدم الملك قبله **ثالثها** ان لا وصى له شئ من ثمنه في الحول من حين الوفاة والقبول ولا يفي القول بعد عدم التامة بغيره ولا الوفاة وحده لعدم الملك قبله **ثانيها** ان لا وصى له شئ من ثمنه في الحول من حين الوفاة والقبول ولا يفي القول بعد عدم التامة بغيره ولا الوفاة وحده لعدم الملك قبله

ومن جن انفسه الخبار على قول من يعلق الملك على انفسه الخبار ويعتبر في وجوب الزكاة التامة بمعنى عدم التزلزل وكذا الحال لو اشترى زكوة وكان هذا شئ من الخبارات **ثانيها** ان لا واستقرض ما لا يقصد عينة باقية فانه على الخبار يجري في الحول من حين القبض ولا يجري على قول الشيخ من توقف الملك في القرض على التصرف فيه **ثانيها** ان الغنمة لا تصرف في الحول لا بعد الفسقة والغنم لغير ملك الشخص بغيره لا يفسد اكله القبض في حوله من الامام عليه السلام فسطا الشخص جرى الحول من حين قبضه اياه **ثالثها** ان لا يفسد من التصرف في الحول من حين قبضه اياه تمام ما تجب فيه الزكاة فلو اتيه علفا او شرها او طاف ولو في بعض الحول وجب الوجوب فيها لا يعتبر فيه الحول لم يثبت الزكاة في الحول الا في الغنم على التصرف في حوله شائبة قربته من الفضل بعد ما عرفنا مداه لا يفي على الاظهر الفدية على التصرف في بعض الوجوه ولا الفدية على التصرف في بعض النصاب وجوب الزكاة في عدم الفدية فبقيت القصاب لا بعد الزمان الذي يشغل بمدة ما تحصيل الفدية على التمكن من التصرف من جلة الحول ولا يعتبر مع التمكن من التصرف في التمكن ان الله الزكاة في وجوبها فلو تمكن من التصرف في الاداء وجب الزكاة في ماله ثم يشترط التمكن من الاداء في ضمانه فلهذا الزكاة في ماله فلو اتيه علفا او طاف فلو اتيه علفا او طاف فلو اتيه علفا او طاف

في ترك الزكاة

١٠٩

ثم ملك فاشاء حوله نصابا اخر او ما فيه النصاب بشرائه او نالج اوارثا ونحوها فان كان الثلثة مذكرا والنصاب الاول كالملك احد وثلاثين مثا بعد ملكه او بعد
او خمس البعير بعد ملكه لا يحكو عشرين بغير اقصاهما بل من وجب والا فولى ان يملكه في راس حوله النصاب السابق فربما يضمن في راس حوله الا لا حق ما يلزم في مجموع
الا فولى بعد استثناء مفضل وتلا فقه في راس حوله السابق لبا ولى الزمان الماضي ثم بعد ذلك يلزم في راس حوله السابق ما يبا سببه من جزء ما يجز في المجموع و
في راس حوله الا لا حق ما يبا سببه من جزء الفريضة فقط المثل لو كان بين ابنة حوله الا لا يحكو العشرين بغير اولى من زمان ملك الخمس سنة شهر لم يضمن حوله
حوله الا لا يحكو والعشرين اربع شاة وعند حلول حوله الخمس خمسة اجزاء بنت الخاض من ستة وعشرين جزء منها ثم يلزم في السنة الثانية عند حلول حوله الا لا يحكو
والعشرين واحد وعشرين جزء من ستة وعشرين جزء من بنت الخاض وعند حلول حوله الخمس خمسة اجزاء من ستة وعشرين جزء من بنت الخاض هكذا
في السنين الا لا يحكو وكذا لو ملك ما ليس بنصاب لكنه مكمل لما كان يملكه سابقا كالملك اثنتين وعشرين من الغنم بعد ملكه لائة او ملك بغيره بعد ملكه
اربع وعشرين بغيره وهكذا واما لو كان المجدد بعد النصاب الاول ولا يكون موجبا للبيع المجمع النصاب لثلاثة كالملك اربعين شاة بعد اربعين شاة
هنا ان لا يضمن في المجددة وان مضت عليها احوال ولو حال الحول على نصاب ثم تلف منه شيء كان عن شرط المالك ولو با خبره الاداء مع امكانه ضمن وان لم
يكن شرطه لغيره ضمن وسقط من الفريضة بسبب التلف من النصاب ولو اراد المسلم عن فطرة قبل ان يفسد الحول بطل الحول واستأنف الحول ورش من حين تمام حصصهم
من تركه ان يجمع كل ما لم يشرط الزكاة التي منها النصاب لو اراد بعد الحول لشرط الزكاة سواء كان اراد دفعه فطرة او لم يشرطه او لم يشرطه الامام ثم اوسم يقوم مقام
ولو عاد الى الاسلام بعد ذلك كان المخرج مجزيا عنه بخلاف ما اذا خرجها بنفسه لشرط الاسلام فيها ثم لو كانت السنين باقية وكانت ناقصة ولكن كان التلف حالما
بالحال جديا لانه بعد الاسلام واجرت لاما ان كانت ناقصة لغيرها لغيرها بالفاض بالخال فانه ذهب مدهد ولو اراد من ملكه في اثناء الحول فالظاهر ان يطاع الحول بها
لا يراها جبر من النقص لغيره في وجوب الزكاة **الشرط الرابع** ان لا يكون عواصل ولو في بعض الحول فانه لا زكاة في العواصل وان كانت سائمة طول الحول والمجموع
في صدق العمل على العرف فما صدقت عليها العاملة لا زكاة فيها وما لم يصدق عليها او شك في الصدق ففيها الزكاة ولا يكفى الفصد في صدق العمل ولو اشترى لابل نحو
ثم لم يعمل بها الى حال الحول وجبت الزكاة مع بلوغ النصاب التسوم وكذا لو عمل بها ثم بنى على عدم العمل رسلها في مرجعها حولا كاملا فانه تجز الزكاة فيها على كل وكذا
لو اشترى للعمل وعلى مائة ثم لم يعمل بها سنة وان لم يكن على عدم العمل ولا بشرط في وجوب الزكاة الا لو تولى ولا غيرها ما عدا الشرط المزبورة **الموضع الثاني**
فيما يتعلق بالفريضة التي تقدم بيانها عند تعدد النصب وهو **الاول** ان من وجبت عليه بنت خاض وليس عليه واما بعد ابن ابون جبري عنها ابون
تكن هذه بنت خاض ولا ابن ابون قبل تجزها في شراؤها شاة ولو قبل بيعت شراها بنت الخاض عليها من كونه احوط وجبها **الثاني** ان من وجبت عليه ستم من
الابل وليس عليه اقل منها سبق دفعها واخذ من المرفوع اليه ساعيا كان او غيرها او فقيرا اثنتين او عشرين درهما وان كان ما عداه اخفض ليس يدفع منها شاة
او عشرين درهما ولا يتجزأ بغير شاة مع عشرة دراهم على الاظهر والخبار في دفع الاعلى ستا من الفريضة والادنى في الجزأين اثنتين او عشرين درهما الى الملائكة وان قيل
ولا تقبض سواء كانت القيمة السوقية مساوية لذلك وناقصة عنه او زائدة عليه على الاظهر بنوى المدفع عند دفع النقص مع الجواز الزكاة للمجموع وكذا في حوزة دفع النقص
ستة ظاهرا في الثاني بنوى استرجاع ما بغيره ولو كان ما عداه من الابل فوق الفريضة او دونهما بدو جبين فضاء لا يكتفى بالخاض والحق بغيره بغيره بغيره
الشاة فلا يكفى دفع النقص عن الفريضة بسنتين مع اربع شاة او اربعين درهما ولا دفع الزكاة عنها بسنتين واذا ربيع شاة او اربعين درهما بل يغير في اخرج احدها
الاخر ولا حطة القيمة السوقية على الاقوى ولا يكفى ما فوق المجدد من الاسنان عنهما مع الجزير والثاني اربع وعشرين درهما بل لا زكاة في مجموعها القيمة السوقية على
بكتها فوق المجدد من الاسنان من احد الاسنان الواجبة من غير استرجاع شيء لاجل ان ظهورها العدم كالجزيرة بنت الخاض بن خمس شاة الثانية في النصاب الخاض
بل لا تجز عن الشاة الواحدة اجماعا تجزى عن كل منها لا حطة القيمة السوقية ولا بدولة فريضة البقرة الغنم فلا يبطى الزكاة ستا عن الفريضة فيها ولا النقص لا يجل
القيمة السوقية الثالثة **اسنان الفرائض** الخاض هي التي كانت لها سنة ودخل في الثانية اضيفت الى الخاص جمع النقص الحوامل باعتبار حقوقها في
بالقوة وان لم يحل بالفعل وبنت اللبن هي التي كانت لها ستان ودخل في الثالثة اي انها ذات لبن وتحت هذه التي كانت لها ثلث سنين ودخلت في الرابعة فاستحقت
الضراب والركوب والحمل والجزع هي التي كانت لها اربع سنين ودخلت في الخامسة وهي اولا الاسنان المأخوذة في الزكاة والبيع هو الذي كانت له سنة ودخل
في الثانية والستة التي كانت لها ستان ودخلت في الثالثة ونحوه في اللغة شبهة بينهم والشهور حوا اخرج زكاة الانعام من غير جنس الفريضة بالقيمة السوقية فيمكن
دفع العين عند هم افضل ولكن عدم الجواز مع كونها حوط اقوى لا عدمه بنسب العين على المشهور لمع بقية وقت الاخراج ويجوز ان يكون نفسه وعقاره او ذبا
ثم يطلب مال الاجارة بل يجوز اخراج نفس المنفعة كسكنى الدار وركوب الدابة ونحوها ولا فرق بين دفع القيمة الى نفس الفقير او الى العام كالامام او وكيله الخاض
او العام ويجوز اخراج القيمة في التمدن والصلوات بلا شبهة والشاة التي تؤخذ في الزكاة فانها المجدد من الضان والشاة من الغنم لا يكفى نقصها ما ستان وحي
شاة على الاظهر ويكفى ما فوقها ستان والاقرب ان المجدد من الضان ما تمت له سنة ودخل في الثانية والتي من الغنم ماتت لستان ودخلت في الثالثة ولا فرق في تسكير
بين الشاة التي هي فريضة الغنم وبين التي هي فريضة الابل وبين شاة الجزير ولا تؤخذ في ذلك شيء من الانعام المفيدة ولا الهمة ولا ذات العوار لان يكون النصاب جميعا من
لحد ما يؤخذ زكاة من ذلك لا يفتى في الساعي لاختيار من دون رضا المالك اما الخيل في تعيين فرائض المالك على الاظهر ولا حاجة الى القرعة ثم يعبر ان يكون ما

في ترك الزكاة

في ترك الزكاة

بغيره

کَا النَّعْمَةُ

مفتی محمد شفیع

في زكوة النقدين ثم الفلأ

من الذهب المسكوك وهو ثلثة ارباع الصيرة ولم يتغير وزنهما هو عليه في جاهلية ولا اسلام فالتصاب الاول خمسة عشر مثقالا لصيريا وفيها تسع حبات صيرة وكذا
في الفضة حتى تبلغ مائتي درهم فيها تسع دراهم ثم كل واحد اثنان وعشرون مثقالا من اللآلئ ولا يمايزها وبين الاربعين ولا يمايزها بين الاربعين
والدرهم سبعة وثمانون مثقالا والدينار اثنان مائة وثمانون مثقالا والدينار اثنان مائة وثمانون مثقالا والدينار اثنان مائة وثمانون مثقالا والدينار اثنان مائة وثمانون مثقالا
حطب من اوسط حبة الشعير وقد اختلفت وزن الدرهم باختلاف الاوزنة والدرهم اثنان مائة وثمانون مثقالا والدينار اثنان مائة وثمانون مثقالا والدينار اثنان مائة وثمانون مثقالا
فكل مثقال درهم وثلاثة اسباع درهم وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعية وثلاثة مثاقيل ففضة مثقالان وخمس عشرة حبة صيرة في مثقال الفضة فثلاثة
خمس مثاقيل وثلثون مثقالا في وجوب الزكوة في الفلأ من مضافا الى ما شرط في العامة في جميع الاعيان الزكوة بامر الله **احلها** كونهما منعوشين بسكة العامة
سواء كان وزن الدرهم والدينار او زنه ولو اقل سواء كان النقش بكاء حروف وكلمة او نقش مصوق ذي دوح وغيره ولا يبين كون النقش عاليا من السطح او على نحو الحاء ولا
يكون السكة سكة اسلام او كثر ولا يبين زيادة قيمتها بالسكة بحيث يكون ان اقل قيمتها من مجازتها بوزن نملام لانهم يعتبر كون السكة سكة معاملة لا زكوة فيها وقد
عليه للتميز من غير ان يخالطها بغيرها ولو سلك في المعاملة ولا يمايزها بغيرها ولو سلك في المعاملة ولا يمايزها بغيرها ولو سلك في المعاملة ولا يمايزها بغيرها ولو سلك في المعاملة ولا يمايزها بغيرها
في صفة وبلان ولا يعتبر بقاء المعاملة بها ولو سلك في المعاملة ولا يمايزها بغيرها ولو سلك في المعاملة ولا يمايزها بغيرها ولو سلك في المعاملة ولا يمايزها بغيرها ولو سلك في المعاملة ولا يمايزها بغيرها
فان تمت المعاملة بها فكسكة السلطان والفلأ ولو كان النقش لغير المعاملة ثم جرت المعاملة بها ثبتت الزكوة على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو جرت المعاملة بالتبكي
نقش فلا زكوة فيها ولو اغتال المضروب بسكة المعاملة زينة وحطام من دون محسنة فوجوب الزكوة فيه وجهان احوطهما بالاقرب **ثانيها** حول الحول
بغيره على عين التصاب باجمعه فلو نقصت في ثمانية او تبدلت في الحول لم يجز له تحصيل الزكوة ولو كان التبدل بفصل الفلأ من الزكوة ولا يجز الزكوة في الحول باسمه
من غير فرق بين المحلل منه كالسوار ونحوه للمزينة وحلية السيف والرجل وبين المحرم كالحلأ للرجل والنطقة للزينة والخال للذهب والفضة والاث للذهب المعول منها
ولا يبين كونه في الاصل غير مسكوكا ومصوغا من مسكوك ولا في الاخير من كون ذلك لاجل الفلأ من الزكوة ام لعل الاقوى ولا يبين المحلل للذهب بين المعبد
للاجارة ونحوها من وجوب الاكساب قبل باستحباب الزكوة في المحل المحرم ولو ثبت نعم هي من باب احمال اللطو بغير راحة ووزن زكوة المحل عاربه وكذا لغيره
فالتسليم في الثقل والنقل بالنسبة لسكوله من الذهب والفضة او العمل في ذلك الفلأ من الزكوة وكذا العمل الفلأ منها على الاقوى فانظر في ثبوت الزكوة في المسبوق
لفلأ منها ارباع الاستحباب شريطة ما نطق بغيره لعموم لوسبك الدرهم والدينار او صنعها لاجل الحول لم تسقط الزكوة **مسألة الاولى** في اعيانها باختلاف
الزينة مع نسا وعلى نحو من فلو كان بعض التصاب جديا وبعضه دينا او كان اجمعه مع جود كل منهما او كان بعضه ارجح من بعض لزم ضم بعضها الى بعض بعد
الجمع ضابطا وتركيبه ولم يمتد ببلوغ كل نصف منه التصاب ثم ان يطوع المالك باخراج الجدة في الاول والاحد في المثلثة والاوغب في الثالث فقد راجح وان دفع
كل من المثلثين بنسبة جازي له في الاول ان يدفع من الاول ان لا يمتد التقييد قولان **ثانيها** مع كونها حوط ثم لا يلزم التقييد في الثاني والثالث ولو اخرج من
الاول بقدر رتبة الدف لم يجز على الاظهر ولو دفع من الاول بقدر رتبة الدف على الاقوى **الثانية** في زكوة في الفلأ من مسكوك الفلأ غشا غير ذلك
الا ان يلزم خالصه نصا فلا يكتفي ببلوغ المجموع نصا وان كان الغش اقل من النصف ثم لو كان الغش مستهلكا ثبتت الزكوة فيه ببلوغ مجموعه نصا ولو دفع زكوة الخالص
للفلأ من غير ان اذا دفع مقدار يعلم باشماله على مقدار الفرض ولو شك في جود الغش المندب فيها علم كونه بقدر التصاب لزمه الزكوة واجزاء الدفع منه ولو علم جود
الغش المندب فيه وشك في بلوغ الخالص منه نصا با لا حوط ان لم يكن اقوى لزوم الاستسلام عليه بنصفه من جميعه او بعضه وقياسا وبما يوجب ولو تعدد الاستسلام
سقط ولو علم ببلوغ الخالص منه نصا با لا حوط ان لم يكن اقوى فان عرف مقدار الغش فيها اعندة فلا حوط بل لا ظهر غيره بين دفع زكوة من فضة خالصا وبين دفع
مقدار يعلم باشماله على مقدار الفرض من الفضة **الثالث** اذا ترك عندا له نفقة من احد الفقهاء لم يخل عليها الحول وهو بقدر التصاب فان كان شاهدا
فصلية زكوة وان كان غائبا غلبت فيها شيء وان كان متمكنا حال غيبته من التصرف فيه بالكل على الاقوى ومورد الحكم اذا كان المال في يد عيال للفقراء او اقربى
من غيره واما لو كان في يد وكلمة بنفق عليهم منه فان لم يصر النقص فيها بان كان عندا له مال اخر ولو غشها بالنقص وجب الزكوة فيه اذا حال على قدر نصيب منه الحول
حينئذ للنقص وحصرها فيه فلا وجه عدم وجوب الزكوة فيه **الرابع** لا يجز الزكوة في شيء من اجزاء اعيانها الا في المثلثين **الثاني** في زكوة التصاب لاجلها
عن التصاب من اجزاء اجناس بالآخر في المثلثين ومائة درهم او اربعا بغيره عشرين بقا لاشي عليه **القول في زكوة الفلأ فيها**
مقاما **الاول** لا يجز زكوة في المثلثين من الارض الا في اجناس الاربع المخططة والشعير والتمر والزبيب ثم لا يجز فيها عدا الحصر بما ثبت من الارض ما
يكال وهو وزن كالقوة والقيس والارز واليستم والماش والهدس والمطمان وما شاكل ذلك وكذا السلك والعسل فانها غير مخططة والشعير على الاقوى **الثاني**
يشترط في وجوب زكوة الفلأ مضافا الى الشروط العامة المذكورة في اوائل الباب للتصاب هو حسنها وسبق والوسق ستون صاعا والاصع بالرطل اربعة رطلات
وستة مثاقيل وبالدينار اربعة مثاقيل وطلد طلالا ووربع بالمائة فيكون التصاب الفلأ مسجما على الرطل في كل المشهور المصور مائة وثلاثون درهما احكوا وتسعون مثقالا
شعرا ثمانا في ستون مثقالا لصيريا وربعها والمثلثان اثان واثمان وتسعون درهما ونصفها مائة وثلاثون مثقالا لصيريا ونصفها مائة وثلاثون مثقالا
الصيرة مائة الف رطل ثمانين مثقالا بين خمس وسبعين مثقالا لصيريا فيكون ربعا والمثلثان الفلأ من الفلأ وهو شهر ربيع الاول من ستين الف ثلثا مائة وسبع

لا فالتصاب الاول مائة رطل ثمانين مثقالا بين خمس وسبعين مثقالا لصيريا فيكون ربعا والمثلثان الفلأ من الفلأ وهو شهر ربيع الاول من ستين الف ثلثا مائة وسبع

في زكوة الفلأ

والرطل المسمى

الدينار

وبالمناسك
الذي هو الف
وما شان و
ثمانون و
في اصب واما
ن واربع ابر
من الاخش
ولربعين
الام

الفصل في حال
الدين

۱۱۲

المقام الأول فبياننا ان كل مال ملكه بعقد معاوضة يفصله الاكتساب فلا زكوة فيها استقل المير بغير عقد كالميراث وحجزة المباحات ونحو ذلك ولا تمام ملكه بعقد ليس بعقد معاوضة كالحبة غير المعاوضة والصدقة والوقت ونحو ذلك ولا فيها ملكه بعقد معاوضة لكن لا يفصله المكتسب بل القيمة ولو اشتره للتجارة ثم تزوى القيمة سقطت الزكوة قبل حصول البيع ونحوه ولو اشترى القيمة ثم تزوى به الاكتساب ففي ثبوت الزكوة فيه بذلك عند حصول ^{الرجوع} الحول وجبر قوته والمأخوذ بالمعاطاة بعد تلف عوضه بدل البيع يحكم الشرع كما لا يخوذ بعقد الفضول بعد حقوق الاجارة ومبدأ السنة في الاول زمان تلف العوض وفي الثاني من حال العقد بناء على الخفاء من الكسب ومن حال حقوق الاجارة بناء على النقل كما ان مبدأها في البيع من حين العقد لا من حين انقضاء التجارة على الاولى وفي القبوض بالنسخ بخلاف من حين النسخ وكذا لقبوض بالا فالله ولو اشترى عرضها للتجارة بغير من قبضة في ذلك عليه عرض القيمة بالعهد فقطعت التجارة ولو باع عرض تجارة بغير قبضة ثم رد عليه عرض كان مبدأ الحول من حين الرد عليه ولو اشترى عرضا للانشاع بها ففي دخول ذلك في موضوع التجارة تردّد والعدم اشبه وان استجبت الزكوة في الحاصل منها واولى من ذلك الاستحباب على الاعمال المكتسبة في فحسبها الزكوة في القديان وعوض الخلع ومال الصلح عن دم العهد ما قل والعدم اشبه بان كان الاخراج من كل دمج اولى ومن جملة مال التجارة وثبات القيمة ونابحها لنفسه ولما **المقام الثاني** فبياننا انه يشترط في ثبوت زكوة في مال التجارة مضافا الى الشرط العامة لتلفه منه اول الكتاب مورد **الاول** بلوغ قيمة راس المال في تمام الحول نصاب القدين فاذا بلغته ثبت فيه ولا شيء منها زاد عنه لان مبلغ النصاب الثالث ولو نقص في اثناء الحول عن هذا النصاب

ولو بواسطه الاستحباب ولو مضى عليه مدة يطلب فيه براس المال البالغ نصاباً ثم زاد زيادة تبلغ النصاب لثالثه بنفسها او كان في الاول نحو بكمها كان حوالا
من حين الاجتماع وحول الزيادة من حين ظهورها ولا يفي حول الترخيص على حواله الاصل في وجهه **الثاني** ان يطلب براس المال وزيادته فلو طلب براس المال التقديري
ولو يبيع ولو يوما من الحول قوله او وسطا واخره سقطت الزكوة عنه نعم لو مضى حوال يطلب فيها بالتقيض استحب له ان يتركها لسنة واحدة ولو اشترى متعة صفقة فبيع
الاكساب فان باعها صفقة فحقارة واحدة وان فرق براس المال على الابعاض بما يخص كل منهما فان طلب براس المال وزيادته في الجميع ثبتت الزكوة وان طلب بعضها
ينقصه من راس المال تعلقت الزكوة بما طلب به راس المال وزيادته دون ما طلب به التقيض ولا يجب ان يخلط من هاتين النجالتين **الثالث** ان يرضى على المال من حين المكتسب
بجاء مع الشرطين المزبورين حول فلو نضى راس المدة يوما من الحول عن النصاب وطلب به يوما فله من راس المال ولو نوى بالتقيض وما انقطع الحول لم يكن بيده نصاب
التقديس حول فاشتهر به من اهل الفقه الاول في احساب حواله من مبدء حواله الاصل ولو كان راس المال دون النصاب سأنف عند بلوغه فبعضها فبعضا
ولو بارفعه قهرا للمانع **واما المقام الثالث ففي مسائل الاول** المشهور يتعلق زكوة التجارة بقيمة المانع لا ببيعته ولو قبل بالخلق بمسيرة لم يكن
ببعضه امره لحوط ظهوره التمر في حوز الضروف في المين قبل داء الزكوة من دون ضمان على المشهور وعدم الجواز ارفع الضمان على القول الاخر وفي الخاص وعلم مع
قصور التزكوة فيها وانفصلت القهية بعد الحول في كماله القهية عند الحول والزيادة للمالك على الشهور وعلى القول الاخر في الزيادة تلج المين وفيها لو نضمت القهية بعد الحول
وامكان الاداء فان النقص مضمون عليه على المشهور سواء كان النقص لعبا والمستوفى بخلافه على القول الاخر فانما ينقص النقص المستوفى والمدار في بلوغ الاستيفاء النصاب
ووجود النصاب في الحول على الدراهم والدينار سواء كان ثمن المانع عرضا او فندا على الاظهر ولو بلغ النصاب باحد هاتين الاخرتين في استحباب الزكوة فيه **الثاني** لو
ملك نصابا من الانعام او الفلأثا والنقد في التجارة سقطت زكوة التجارة بزكوة المال المتبادر وجوبا ولا تجتمع عليه زكوتان واجبه ومندوب ولو عاوض النصاب المذكور
بشئ قبل مضي الحول سقطت الزكوتان واسانف الحول فيهما فان مضى وشتر انطكل منهما مجمعة فله من المال الذي كان لخلل احده شرطها دون شرط زكوة التجارة سقطت
للمالك وبقيت التجارة **الثالث** لو اظهر في مال المضاربة الربح كانت زكوة الاصل مع اجتماع الشرائط على راس المال وزكوة الفروع بينهما بالنسبة فيقسم حصص المالك الى
صورتها المجموع ويتوقف ثبوته في سهم العامل على بلوغه النصاب في اخراجها قبل ان ينقل المال وجهان اولهما اوجه **الرابع** انما الدين الحال المطالب به فلا فضلا عن
غيره لا يمنع من ثبوت زكوة مال التجارة كما لا يمنع من ثبوت زكوة سائر الاموال الزكوة لا تفرق في المقاييس بين ان يكون للمالك مال سوى النصاب ولم يكن وسواء استوفى
الدين النصاب ولو يسو عبدا وسواء كانت امواله ظاهرة كالنقد والفلأثا وباطنة كالعتيقان فله يسقط في قسم **مسألة** **اول** في استحباب الزكوة في حاصل
البساتين والحدائق والحدائق والحدائق والدور وغوها ما ينفع باجارتها من العمارات والحال فيها قد اوشر على احوكاما كزكوة التجارة ولو كان الحاصل احدا لاجل
الزكوة واجتمع بها شرط الزكوة من النصاب والحول ونحوها وجبت ولا استحباب الزكوة في المساكن والحدائق والحدائق لان المعنى للقضية وكذا لا تقتضي **الظاهر**
استحباب الزكوة في الحمل لانها لا تأسد وقد رها في الصافي منها كل فرس في كل عام دينار وفي البازين دينار واحد ولا شئ في البغال والحمير ولا غيرها من الحيوانات
عدا الانعام **الثالث** يتم ورود الرقيق في كل عام صاع من تمر او غيره بغير غير ثابت **الفصل الثالث** فيمن يرضى له **مسألة** **اول** في استحباب الزكوة في حاصل
مطعمان **الاول** ان السخيف الزكوة ثمانية **الاول** الفقراء وهم الذين لا يملكون بعد استثناء مستثبات الدين من الدار والحدائق والحدائق مقدار مؤسستهم
مهم لعلهم يحسب شأنهم سواء بلغ ما يملكه تبايعهم مؤسسا احدا لنصب الزكوة يتقدم على الاقوى **الثاني** **المساكين** وهم اسوأ حالا من الفقراء وفي
مستحقين من هدر على اكساب ما يمين نفسه حبالا على وجه يلق بحاله وكذا ذوا الضعفة واللاهية بحاله القائمة يؤخذ ولو كان كسبه ينفذ من النقص في الدين جاز له اخذ الزكوة
الاغتفال بالنقص ومقدار ما ولو كان له ما يمينه بنفسه على بعض الشئ جاز له اخذ الزكوة بعد ما انكسر به مؤسسا وقبل يعطى من غير نقد في كل المؤنة والاول
حوله ولو كان كماله دار بكمها الواحد بمقدار ما لا يفي عنها الرقيق خاص من الزكوة له ولو لم يكن مبيعها وشرها الا دون ولو كانت له ضيقة لا يفي حاصلها بنقص جاز له ان

بنی بکرم

مجلس

الغالب

القباب هو الذين من ابائهم او غيرهما من تجب نفقة عليهم مع عدم صرف نفقة جازان بحسب المثل الذين من ستم الغار من تأجيل عليه من الزكاة ولو صرف
الغلام ما دفع اليه فصار من مع اخاءه يكون من ستم الغار من في غير النسخة التي من ستم الغار من تأجيل عليه من الزكاة ولو صرف
انضم اليها ضد في الزكاة في وجب التساوي سبيل الله تعالى في الغد المتفق عليه من الجهاد والاشهر الاقوى في قوله بجميع سبيل الله في الجهاد
والمساجد والمدارس والمنازل للزوار والعابدين ومصروف الحج والزبارة ومساكن الحاج والارزاق وتعمير المساجد والكتبة العلمية وكتب الزوارك
والادوية وتزويج العزاب وغيرهم وسبيل غر نخل وشجر وماء او ما كوال وهبته شئ من الالة لعبادة وادامة الشريعة وتكرير العلماء والصلحاء والفقهاء واعطاء اهل
التعلم والشر لطلبة الناس من شرهم وظلمهم واعطاء من يدفع ظلمهم ويخلص الناس من شرهم او بناء ما يخص به المؤمنين منهم او شراء الاسلحة لدفعهم واعانة المبائين
لمصالح المسلمين من تجهيز الاموات وخدم المساجد والمدارس وسائر الاوقاف العامة ونحو ذلك وبطل الغار وان كان غنيا لم يكافئه لانه استغنى بالقرى
على حسب حاله شرفا وضمه وقربا لسانه وبعد ما لو غيره ذلك ولو فضل عنك بعد الفراغ من الغار من تأجيل عليه من الزكاة ولو فضل عنك بعد الفراغ من الغار من تأجيل عليه من الزكاة
استبعد ولا يتصور الجهاد في زماننا هذا ونحوه من ازمنة غيبة الامام عليه افضل الصلوة والسلام لا يرفع في محله فصرف سهم سبيل الله في سائر
مصالح المسلمين **القائمة السبيل** هو الذي انقطع سفره الذي كان فيه يسير عرض عن عهده بذهاب نفقة ليرى واضلع او نفادها او تلفها
او نحو ذلك مما يوجب عادة بالتباليه العجز عن الوصول الى مقرة ولا يندح في صدق من السبيل انقطاع حكم سفره بافا من العشرة والبقاع في مكان ثلثين يوما متتقا ولو
نحو ذلك مما يوجب التمام كالا يترك من خرج من مقرة مع ما يكسبه سفره ثم الفساع او التبادل بكيفية انقطاع الطريق به ولو لم يفسد اصله من عند خروجه من مقرة وكذا لا
يتبر في الغنى في بلد بل الحاجة فلا مع عدم الغد وتعلل بحصل ماله في بلد باعياض عن بيع واقتراض او نحو ذلك لا يخرج بالضايق من كونها سبيل بعد علم
وجوب نفقة على المضيف فيجوز ان يعطى من ستم ابن السبيل بل يجوز احساب ما يكسبه عنده ويؤتي في لك عند سفره في اكل بالوضع في الغم لمان يهني كونه
بعد ما يكسبه وجب بحسب ما اخذ ما اكسبه من الزكاة بل يجوز وجب من ستم ابن السبيل ان لا يكون سفره معصية في مذهب ولا لغيره من
سهمه ولا حظ في اعطائه ابن السبيل مقدار كفايته الا نفقة جال من المأكول والملبوس والمركوب ونحوها والاجرة الى ان يصل الى بلد بعد قضاء الوطن من سفره او الى محل
الاعياض فيه ولو فضل عنك عند وصول بلد او محل مكان الاعياض شئ ولو بالضيقة على نفسه في يوم احاطت بهما من اوطاها الا عاذا ان لم يكن اوطاها **القائمة**
الثاني لا يتبر في استحقاق الزكاة واصاف **الاول** الاما من بالحق الاخص وهو شرط في غير النصف الرابع لا يعطى الكافر باضامه في غير النصف الرابع
بطل العقد لغبر الحق من ستم ابن السبيل ولا الجاهل المطلق الغار عن الاداء والابدح حيث لا يمكن الوصول والسؤال والذرية بين الكفار ونحوهم حيث لا
الخروج للاستسلام او كان مشغولا بالنظر فانه لا يعطى احد هؤلاء شيئا من الزكاة وان كانوا معدودين وكيفية في ثبوت الامان اذا عاينته وكونه مندوبا في ذلك هل هو كذا
او دخلا في ارضهم ما لم يعلم خلا من عدم المؤمن وعدم مصروف اخر شره بل من حفظ الزكاة الحال للمؤمن من التقبل للمؤمن ومصروف اخر هل يجوز صرفه بالنظر في حاله
عند عدم المؤمن الى المستضعفين من المخالفين ام لا قولان احوطهما الثاني ان لم يكن اوطاها ويجوز اعطاء الزكاة اطفال المؤمنين وابنائهم دون اطفال غيرهم ولا شر
في اعطاء الطفل اليتم عدالة الاب حتى على القول باشتراط العدالة في الغنى ولا فرق في المذكور بين الذكر والانثى والحق والابن المبر وغيره والمؤكدين من مؤمنين كانوا
بحكم المؤمنين سواء كان المؤمن باه او امه فبطل منها وفي تبعية من ولد من المؤمنين زناهما مأكلا وحيث بطل بين المؤمنين لا يعطى اهل البيت البو كذا حال
في البالغ المجنون من المؤمنين والسف منكم كذلك مع الففر الا انه في نفسه يجوز دفعها اليه وان لم يكن له في ذلك ولو اعطى خالف زكوة اهل بيته من استسبح
لزمنا الاعادة ولما سحاة العين من المخالف مع وجودها ولا يعيد لو اعطاه المؤمن **الوصف الثاني** العدل على المؤمنين من الاصحاب ولا دليل على
والاشية جواز اعطائها للعدل اذا علم عادة بعد صرفها في المعصية كصحة في قوت وقوت عيال وللباسهم وان كان تقديم العدل على غير احوط بل لا يحيط بالاحاطة اعطا
مركب الكنايسة ما عجز عن سؤدد الله تعالى عليها فضلا عن علم عادة صرفها في المعصية لا يترك **الوصف الثالث** لا يكون **المدفوع**
اليه منها المؤمن من ستم يجب نفقة على المالك كالا يوين وان علوا والاولاد وان سفلا والزوج والدائم والملوك والخدام والخدم وجب نفقة
بالشرط في ضمن عدل الاجارة نعم يجوز ولوا الاخذ من زكاة غير من تجب نفقة عليهم للصرف فيما ليس من نفقة الواجبة على النفقة حتى النوسنة بما زاد على النفقة الواجبة
اذا التمكن من الاسراف المحرم كما يجوز الاخذ من الاجنبي نفس النفقة فيما عجز عنها النفق بحيث سقطت عند شرائه لا بعد جواز الاخذ من زكاة النفق للصرف في ذلك لان
كان الزك كاحوط بل لا يحيط بالزكاة ومثل الدائم فيها ذكر المظنة المشروط عليه نفقتها والسد ونفقتها ولو اسقطت الدائم نفقتها بشرط اخره من الوجوه الشرعية
صارت كغيرها في جواز التناول مع استجماع باقي الصفات واما الزوجة الساقة نفقتها النشوز لا يحوط ان لم يكن اقوى عدم اعطائها من الزكاة ما تصرفه نفقتها
وكذا العبد الا يور الاجر للمنع ويجوز دفع الزكاة الى من عدل المذكورين من الاقارب كالانح والاشخ الغم والعمة والحال وغيرهم مع استجماع اوصاف سبعة
للمرجعان تدفع زكوتها الى زوجها الصحيح وان انفقها عليها بعد البطلان لا يبر القضي بلكها فيجب عليه صرفها في نفقة من تجب نفقة عليه ولا يحوط بل الاقوى عدم
دفع سهم الفقراء والمساكين الى الملوك وان لم تجب نفقة على الدافع لكونه مملوكا غير حتى في صورة عجز المولى عن نفقة ثم لا بأس بالدفع العجز عن المولى عن نفقة
سهم سبيل الله تعالى بل لا بأس حتى اذا عرض المولى مع اضطرار العبد وان كان دفعها الى المولى لم يضرها الباطل كما ان يجوز ان يدفع الى ولاءه من سهم الفقراء

ان من عند هذا العلم عدم الجواز

١١٥
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بعضه فانه لم يكن المولى من تجب نفقته على الدافع دون نفقته المملوك اعطى المملوك من ماله سبيل الله تعالى ولم يجز دفع سهم الفقراء الى المولى نحو تصرفه في البيعة وبيعها
للاحتياط للفقراء من منع المالك من دفع الزكاة الى من وجب نفقته عليها انما هو بالنسبة الى سهم الفقراء اما اذا دخلوا تحت مستحقين في السهام فلا ينبغي التامل في جواز دفع
السهم الى المالك ونحوه ولو كان من تجب نفقته مالا او ذراعا او دارا او مكا نجا ازان باخذ من الزكاة لنفسه نفقته وكذلك ان السبيل يملكه فياخذ ما يحتاج اليه في سفر
فانما من مقدار نفقته الاصلية وقد ورد ان ذلك وقبة الاب من سهم الرقاب غير قبة وان الاصل في بقاء سهمه من سهم الفارين من الاجنبى الوصف
الترتيب الرابع ان يكون هاشميا فلا خلاف للهاشمية معصوما كان او غيرا الزكاة الواجب على غيره هاشم من غير فرق بين السهام كلها نعم يجوز التصرف في
بعض اقسام سهم سبيل الله تعالى لا بعد صدقة عليهم كالصنف في بعض الاوقاف العامة الفخمة منه ونحو ذلك وبثب كونه هاشميا بكل من العلم العادى والبيعة العادلة
والشباع الاصلية ولا يكتفى بطلاق الظن ولا شهادة الواحد على الاظهر يتم من زكاة غير الهاشمية بغير دعواه وان لم يبط الخس لا بعد الثبوت ونحو الهاشمية زكاة المالك
وان اختلف الدافع والاخذ في الالباء الذين بين ما بين هاشم وفي جواز اخذ الهاشمية من زكاة غير الهاشمية عند عدم وفاة مابصل اليها الحسن ونحوه بقدر ما يمكنه مؤثرا
احوطها ان لم يكن الاقوى هو عدم الجواز نعم جاز الاخذ بقدر رسالة الرق ودفع الصدقة عند عدم مند وحده سواها غير بعيد وفي جريان حكم الزكاة في نسائها بالصلوات
الواجبة كالنكاح والنفقة المستحق بها وجوبها ورد الظاهر الواجب الصدقة الواجبة بغيره وشبهه والوصية والعتق الواجب نحو ذلك قولان وعدم الجواز انما
نحو الهاشمية وان كان الدافع غير هاشمى لكن الاجتناب عنها احوط واولى ويجوز للهاشمية غير المعصوم ان يتناول الصدقة المند وبه من هاشمى وغير الهاشمى هو
من ولده من قبل اليه هاشم **الفصل الرابع في المولى والاخراج** وهو المالك ونائبه من وكل العولى والا امام وعم وكله وهو العامل والمحاكم والوكلاء
ان يباشرة في حق ما تجب عليه من الزكاة بنفسه من يوطئه ولا يجب حملها على الامام عم وان كان اولى نعم لو طلبها الامام عم على وجه الايجاب بنفسه وبسايعه وجب صرفها
اليه ولو قترها المالك في اهل بيته مطالبته ثم وفي اجزاء ذلك قولان والاحوط بل الاقوى عدمه وولى الطفل والمجنون كالمالك في ولايته الاخراج بنفسه وكله وفي
الدفع الى الامام عم وفي وجوب نصب عامل يجمع الصدقات على الامام عم وتوكله ترددها على الجواب في ثبوتها في حق الفقهاء ولو اخبر المالك باخراج ما عليه من الزكاة
الى المستحق لزم السامى القبول من غير ان يطالبه ببيئته او يمين وحجت به بعض السامى لا يجوز له الفقهى الا باذن الامام عم عموما وخصوصا وهل الفقهى بائن للمالك في
ذلك قبل ارجاء الامام عم لا وجهان ثانيهما الحوطان لم يكرا في حق في قيام الفقيه العدل بالخالف على هو المامون اى المتجرب من استعمال النجلى الشريعة مقام الامام عم
فما ذكر في زمان النبي وجه قوي فالأفضل حملها اليه مستحق الافضل ثمة الزكاة في الاصناف الثمانية مع سنها ووجودهم وامكان التمسك بهم كما ان الافضل في حق
كلهم الى جماعة فانما ثمة من كل صنف وان كان يجوز صرفها في صنف واحد من صنف ولا يجب التسوية بين المستحقين بل يجوز تفضيل بعضهم على بعض في الفضل المذكور
لا بطل الفضل كما ان الافضل تفضل على الفضل والعلم بزيادة التصديق كذا الافضل صرف صدقة الواشى الى النجاشي وصدقة غير هاشمى والفقهاء والشعور عدم جواز ان يحد
بالزكاة الى غير الموجود في البلد من الفقهاء ولا نقلها الى غير ذلك لكان مع وجود المستحق فيه وهو الاحوط ولا نقول بجواز النقل لطلب الافضل بل عمه غير بعيد نعم لو
تلف بسبب النقل منها مع وجود المصروف في البلد وذلك لا ينافى الاثم والفرق بين المقام وبين من كان في يده مال الغنم وطالبه الغنم بياض عن صدقه من دون
صدقة شرعية حيث قلنزم فيه مع القمان بالاثم واضع وعلى القول بجواز النقل فلا شبهة في براءة ذمته باصالتها بعد النقل الى المستحق كما لا شبهة في جواز نقلها الى
غير ذلك المكان عند عدم وجدان المستحق لها فيه وعدم كون الطريق نحوها ولا ضمان يجر عليه مع التلف من غير تعريض الا اذا اضئت العادة بقرب حصول المستحق فيه
فات القمان يجر لحوط ولا يجوز النقل مع عدم امن الطريق وان اذن المستحق ولو كان له مال في غير وطنه فالأفضل صرف زكاة ذلك المال في ذلك المكان وعدم نقله الى
وطنه وان كان جاز النقل مع القمان اظهر بليغ المانع من النقل ايجاب الصدقة المذكورة ويجوز على القولين دفع عوض زكاة ذلك المال في وطنه **فانما زكاة الفطرة**
فالأفضل صرفها في المكان الذى يتلقى وجوبها ببقته وان كان له مال في غير بل وان كان من تجب طهره عليه في ذلك المكان ولو عين زكاة الفطرة في مال غائب
جاز وكان صرفه في مكان المال فضل ولو نقل من لا اذا فضل المستحق مع امن الطريق ويجوز لهذا **الفصل مسائل الاولى** اذا فضل الامام عليه
او نائبه الخاص والعام كالتامى والفقهاء الزكاة على جهته الواجبة عن الفقهاء برئت ذمتها للمالك ولو تلفت بعد ذلك ولو بغير بطء فابته لانه مع تصرفه يكون القمان عليه
دون المالك **الثانية** اذا وجد المالك لها مستغنى بها اليه لم يجز بيعها وتعيينها في مال مخصوص افضل واولى فيه بتخص المالح زكاة وبيعها التام وغيره
ولا ضمان عليه ولو تلف لم يضر ولا يضر بطء كآخر الدفع مع وجود المصروف لا يتجر بها بعد العزل ولا يعتبر في العزل ان الامام او نائبه الخاص والعام بل ذلك للمالك
ولا لا التمسك بالعزل عدم وجود المستحق بل يمين معه ايضاً حيث يعزل بل يهره الاصلها ويجوز بالوارد كونه الوفاء على وجه ثبت بيشتر عاكنه هاشمى اما ان كان الدين
ولو مات وكان الورثة يبيع جاز اخذها بها عليهم وان كانوا يمين بقب فقهم على المورث لا يقطع الجواب عنه بالموت ثم يتجرب دفع شئ منها الغنم **الثالثة**
اذا مات المملوك العتق من الزكاة ولا وارث له عند الامام وارباب الزكاة دشم امرنا دون الامام عم على المشهور للمصور نعم الاحوط والاولى ايهال تركه الحق من
سهم سبيل الله تعالى الى الفقراء بنسبة التصديق بها عن الامام على الله تعالى فهو وجعلنا هذه **الرابعة** اذا احتاجت الصدقة الى كل وزن باجوبة لا اقترط
المالك ولا تحسب من الزكاة على الاحوط والاقوى **الخامسة** اذا اجتمع للمستحق كالتقبر وغيره سببان او ازيدا كالفقر والكنازة والعمر اسحق الزكاة بكل منهما
وجاز ان يعطى بكل سبب نصبا نعم الاحوط قد يم الاعطاء بغير الفقر من الاسباب على الاعطاء **السادسة** ان ما يبط الفقير من الزكاة ما يجب ثم انما

في كل صنف

في كل صنف

في كل صنف

في كل صنف

في وقت التسليم الكسبي

في وقت التسليم

في وقت التسليم

في وقت التسليم

الاول وهو خسر داهم ونحو ذلك والاطهر ان ذلك ليس على الوجوب بل على الاستحباب وان يجوز اعطاء الاقل من ذلك على كراهية وتجبران ذلك في زكوة الامنام
والغلات وجسد عليه فالمدار على قيمة الخسر داهم على الفرض الاول لاخذ اكثر ما يعطى انما كان دفعه له اعطاء دفعه بقدر وفاء وقام مع التسليم
الى ان تبلغ مؤنة السنة فان بلغها لم يخلو ما زاد من سهم الفرض الثاني اذ قبض القيمة او الامام عن الزكوة لزمه الدعاء لصاحبها الاحوط ان لم يكن له من ذلك
ذلك على التقديرين ولو الساعي في وجوبه كان الاحوط كون الدعاء بلفظ الصلوة مثل اللهم صل على فلان **الثاني** يحكم بان يملك الانسان ما دفعه الصدقة
واجبت كانت ومنه بسبب اختياره ولو عا طلبة يارب ونحوه من الاسباب الغير الاختيارية لم يكن به بأس **الثاني** يحكم بان يوسع في الصدقة اقوى موضع
منها واكتفى كاصول الاذان في الغنم والافخاف في الابل والبقر وبينان يكتب على الحديثة التي يوسع بها ما اخذت له من زكوة او صدقة او غيره **الثالث** يحكم بان يخرج
للمرضى علة في الصدقة المندوبة وسراوتك سائر الصادات **الفصل الخامس في وقت تسليم الزكوة** اذا هل الشهر الثاني عشر خلفت زكوة
تلقا من لا على الاظهر كراهية ان الشهر يستمر الوجوب يجوز تأخير الدفع عنه لما عدهم المال من حروف الثقل وعدم المستحق في جواز التأخير مع عدم المانع اقول
اقرها الجواز بعد النظر سبب الطلب الاصل وان كان العدم مطا احوط وعلى الفاضل من الجواز فخصم بالآخذ لا المانع لو تلفت والاحوط ان لم يكن اقوى عدم تقديم غيرها
قبل هلال الثاني عشر فله دفع مقدار الزكوة قبل وقت الوجوب بعنوان القرض الى القصر واحساب زكوة عند حلول وقت الوجوب ان شاكا هو الحال في سائر دينه
على انه ليس ذلك بزكوة ولا من تقديم الاخراج في شيء ولذا يعتبر بقاء الفاضل على صفه الاستحقاق وبقاء شرائط وجوب الزكوة في المال الى زمان نفاذ الوجوب
بغير كون ما يفي عنه المالك بقدر ان تصاب طوكان ما فرضه ما يحل بضراب ما عند استحباب زكوة عند تمام الحول سواء كانت عين ما فرضه باقية او تلفت ولو خرج
المستحق من طول وقت الوجوب عن الوصف وخرج المالك عن وجوب الزكوة فيه استعيت العين من القرض ان دفعها وان اية من دفعها كان له ذلك واخذ منه
بدلها من مثل او غيره ولو لم يمكن استعادة شيء منها غرم المالك للزكوة من راس وقبلة ذلك المالك في زمة القرض ولا يجبر المالك على احساب ما فرضه زكوة على
المقرض ان لا احساب مع بقاء الشرائط فكلما كان يستعيد ما دفعه عينا او بدلا لم يدفع عن ما وجبت عليه زكوة ولان هبل بذلك عن دفعه فله فعله
غيره وينفرض على ذلك **امور الاول** دفع الى المستحق فرضا فله زيادة متلكات التمن او منفصلة كالولد ولغيره لو كان له الزام القرض بغير
العين سواء كان هو باقيا على وصف الاستحقاق وانه على صفه الوجوب او زال الفقر والاستحقاق وكلاهما ولو ترا ضبا على بدل العين لم يلزم القرض بغير الزيادة
المنفصلة كالولد **الثاني** لو نصت العين المقرض من القصر عنه لو كان له الزام المالك على اخذ العين فله ابقاء العين اخذ البدل **الثالث** لو استغنى المقرض
بعين مال القرض ثم حال محول جاز احسابه عليه ولا يكلف المالك اخذها واعادها عليه على اقوى الا اذا كان غناه بسبب اخر ولو غنا ثلث العين المقرض
او زيادة قيمة فانه يتعين على المالك استعادتها منه ودفع زكوة تدلى من نصف بالفقر سائر شروط الاستحقاق في ذلك **الفصل السادس في**
التسليم ولا يشبه عندنا فاعبارها في صيرورة المدفوع زكوة وبراءة الذمة والمعتبر في الدفع ومن يقوم مقامه من له او وكل حال الدفع الى المستحق او لغيره هو الذي
او الساعي والقصر ولو تدلى الشئ حال الدفع الى الامام عليه السلام او احد نائبه لم يعد جزءا منه حال بقاء المستحق او قبله وهل يجري بينهم عن بقاء وجهان اولهما لا يخلو
من وجوبهما اخذها منه كراهية الا ان الثاني وجب احوط سببها فاما اخذها منه فله او لغيره حال الدفع فخرها فاما اخذها منه فله العين وجب قوته في
الاجزاء بعد التلف فاما العدم اشبه وحقيقة التسليم على التوالم في نية الموضوع فبنوى كون المال زكوة مع تبركها زكوة حال وفطرة ولمزم مع ذلك ضد القرض
ولا يعتبر نية الوجه من الوجوب التبدل لانه لا يفسد الحق في تخرج منه من الامنام والغلات والتفدين والنجارة الا اذا كانت عليه زكوات او ادفع البدل عن
بعضها فان التسليم مع احوط واوله من غير فرق بين اتحاد محل الوجوب وتعدد وجهه وان اتحاد نوع الحق كالوكان عند اربعين من الغنم وخمس من الابل وعدد مكسب من
التفدين واخذ من الغنم وبنى كونه المدفوع من جنس واحد ما وعدم ولو عتبه حال الدفع كان اولى ولو دفعه من غير تعيين فله صرفه الى ما شاء منها ما يستلزم
ام يدفع وجهان **فروع الاول** لو قال ان كان ماله الغائب باقيا هذه زكوة وان كان الغائبى ناقلا صح ولو قال هذا المال زكوة او ناقلا لم يجز **الثاني**
لو كان له مالان او مختلفان حاضرا او غائبا او واحدا حاضرا والاخر غائبا فخرج ما لا يفيض الزكوة عن احدهما لعل التسليم اجزئ وان كان التسليم
احوط واوله ولو اخرج عن احدهما لئلا يبين الحاضر والغائب من تعيين كون زكوة الغائب على سلامته لو دفع **الثالث** لو اخرج عن خصوص ماله الغائب
بقدر التسليم ثم بان تلفه قبل وقت الوجوب جاز له احساب العين او بدلها من مثل وقته زكوة عن غير ذلك من امواله على المدفوع الباقى وغيره بشرط بقاء العين او
تلفها مع علم الغائب بكون زكوة وله اخذ العين مع بقاءها واحساب غير ما عليه ولو غاب عن ان كان عليه حتى بل الفاضل جاز بان ما ذكره فيها لو اخرج زكوة عن ماله الغائب من
غير تعيين بالتسليم مع ضد ذلك بقاء العين وتلف مع علم الغائب بحال وامامه التلف جهل الغائب فليس له احسابها زكوة عن غير وجهه كل صور التسليم
وعدمه **الشرع** لو نوى الزكوة عن مال جرمه وصوله اليه فان كان بحيث تحقق فيه خطاب الزكوة والتلف في الوصول سبق لها ان كان على المال الغائب في حقه
زكوة ان وصل اليه او لا لم يجز وان وصل اليه لعدم تبين الامر لا يخرج قبل الوصول اليه **الفصل الثامن في زكوة الفطرة** وهي زكوة الاطباء و
علماء جميع شرائط التسليم ونسب مؤكدا في ضد شيئا منها وقد وردنا من تمام الصوم وان من صام ولو يؤد زكوة الفطرة فلا صوم له اذ انما استعمل وان من صام
قبل وصول الكلام فيها في مقامات **الاول** فمن يجب عليه هو كل بالغ عاقل عرقي فلا يجب على الصبي وان كان يتما اذا مال عنده لاشوال

وان بلغ بعد ذلك الجحون والمغني عليه ولا على المملوك حتى على القول بملكه فتا كان اولى بالاداء ومكانا مشرعاً واطولنا لغيره من شئنا انما يطهر على قوله
ثم لو تحترق من الكائنات ثم لم يكن فيه عبودية المولى وجبت فطرته عليه وعلى المولى بالتسليم مع حصوله بالشرائط ولو كان في عبودية المولى لم يجمع على المولى ولو كان المولى
مملوك فطرته على المولى على الاقوى كذلك لا تجب الفطرة على الفقير وهو من اهل مال له مال مؤنة سنة ولعلنا لا نعلمه بالقدرة على الكسب
مسائل اولى من بلغ قبل اول ليلة الفطر ولو بغير او اسلام او زال جنونه ولو الاداء او اعمى او غاب او ملك ما يصير غنياً او اعنى وجبت الفطرة عليه ولو كان
البلوغ او الاسلام او العقل او النفاق او الاتفاق بعد الفريضة ودخول ليلة قبل انتهاء وقت صلاة العيد بغيره الزوال اسحب لخراجها ولو كان بعد الفطر لم يجز
اخراجها وكذا الحال في التفصيل بين ما قبل الفريضة وما بعده في الوجوب والتدب عدهما ما املك مملوكا او ولد له ولداً وعال غيره **الثاني** ما يجب فطرته للملوك
انما على المال وان كان ايقاراً وموهناً ومضروباً او لم يكن في عبوديته على الاحوط ان لم يكن اقوى نعم لوعال غيره كانت فطرته على من يموله وجبت فطرته الزوجه على الزوج
وان كانت غنية سواء عالهام لا نعم على عاله غيره وجبت فطرته على العائل والاحوط اخراج فطرته وان لم يجب فقته اعطى نفقته واخره ولو لم يخل بها وان كانت منقطعة
ولم يخل بها ولا بعد كون المطلقة الرجعية بحكم الزوجه واما البائن فلا تجب فطرته على المطلق الا اذا كانت في عبوديته او كانت حاملاً على ان في الاخر **الثالث** ما كل من
وجبت فطرته على غيره لغيره او لغيره او لغيره سقطت عن نفسه وان كان لوانه وجبت عليه وهل يختص التقطع بما اخرجها من وجبت عليه بغيره ولو لم
يجزها لغيره وان كان اولى واظهرها الثاني لانه لا مخاطب بها دون المعال ولذا لا يجوز اعطاء المملوك غير المأتمنة فطرته عاله الهاشمية كما شئى ويجوز اعطاء
المملوك الهاشمية فطرته عاله غير الهاشمية الى الهاشمية وان كان الاحوط في الاخر ان ترك ولو تكلف المعال اخراج فطرته نفسه فان كان غير اذن العبد لم يجز عنه ولو ترك فطرته وان
كان بفسد التبع عن العبد وان كان باذنه في الاجر لوجهان احدهما عدم العلم بذلك ثم وكلة المملوك في الدفع عنه ولا فطرته مع فقر المملوك والمعال جميعاً واما مع
فقر المملوك وغنى المعال ففي سقوطها عن المعال بينهم وجهان احدهما بل اظهرهما عدم التقطع على المعال نفسه ولو تكلف المملوك المعسر بدفعها عن المعال لغيره
الاستحباب لم يبعد سقوطها عن المعال **فصل في الاول** لو كان له مملوك غائب معلوم الحيرة فان كان يعول نفسه باذن سيده او فخره مولاة وجبت
على المولى مع غناه وان عاله غيره وجبت على المعال مع بصره وسقطت عن السيد ومع عسر ماله ولو كانت عبوديته لنفسه بغير اذن سيده لم يجز له كون فطرته على المولى
ومثله الكلام في المملوك المستعبد على الاقوى **الثاني** اذا كان المملوك بين شركيين فطرته عليها جميعاً بنسبة ملكها على الاظهر لا مع عبودية احد هما خاصة
لانه يختص به مع بساؤه الفطرة **الثالث** لو مات العائل فقير وعليه دين فان كان بعد اول ليلة الفطر وجبت عليه ذكوة عاله ولو ضاقت التركة ولو تلف بمضاهي
الانقضاء قومت على الدين والفطرة باحصاء على نحو الدين وان كان قبل الفريضة سقطت عنه فطرة العيال وجبت على من يعول بهم ومع عدم المعال ايجز فطرته
كل من العيال على نفسه مع اجتماع الشرائط **الاربع** اذا اوصى لمملوك وكان الثلث لغيره ذلك ما لم يوصفان قبل الموت ولو لم يوصفان قبل الموت ولو لم يوصفان قبل الموت ولو لم يوصفان قبل الموت
عليه وان قبل بغيره فقره سقطت عنه وجهان احدهما عدم العلم به ولو وهب له مملوك قبل الفريضة وقبل ولم يقبض له بعد الفريضة فلا شئ على الوهب له بساؤه على المختار
من كون القبض شرطاً لصحة المصداق **الثاني** في جنسها **او قدرها** والقضايا في جنسها اخراج ما كان القوت الغالب ودالسنة كالحفظ والتمسك بغيرها
وغيرها والتمسك بالزبيب والارز من زرع الفسحة الاعلى واللين والافط ولو كانت الغالب حذرها واخرج غيره من هذه اجزاء ولو اخرج شئاً غير هذه ذلك كالتفريق بين
ونحوها ويجزى لا ينعون كونه قيمة احد تلك الانواع او كون المدفوع القوت الغالب للدفع ببلده فان الاجزاء في الاول لا شئ فيه في الثاني ظاهر ولا يجزى المصداق منها ولا
بما لا يشاع فيه الا على جهة القيمة ويجوز ان يدفع على جهة القيمة كل ما يتناول سواء كان سلعة او حبة او خبز او ثياباً او اودارها وغير ذلك ان كان الاقصار على الدرهم
والدينار والحوط ولو حوط سنة الاقصار على غالب قوته من الانواع المزبورة من الاعيان وافضل الاجناس ثم حجة ودان صاعاً من افضل من صاع من هذه في الفطرة
ثم افضل الزبيب ثم لكل احد ما يملك على ثوب بلده من الاعيان المزبورة والقول بان العريضة في الفضيلة على علة القيمة فاعلاها حجة افضلها لا شأه عليه **وقا**
قدرها صاع من كل ما اراد الدفع منه من الاعيان المزبورة ولا يجزى الاقل من ذلك ولا المثلوق من نوعه الا على جهة القيمة والصاع في غير الدين تستعار طالبا العا
كما مر في الدين بعد ابطال بالعراق على قول وبالمدية على قول اخر والاحوط ان لم يكن اقوى ساواة الدين لغيره في المقدار والصالح بعبارة الشهدا لغيره في غير البور
او قتيان ونصف نصف ربع او قتيونك متا قبل الاربع مثقال وبللثقال الصبر في ستمائة واربع عشرة مثقالاً صاعاً او ربع مثقالاً ولا ينعقد لغيره الوجب بل لغيره
فيه القيمة السوقية عند اخرجها وتقدر به كما قدره باربعه واثني عشرة غير معلوم الوجه **المفاهم الثالث** في وقته ما وجب لغيره اجماع الفطرة
على من جمع الشرائط عند مبدأ ليلة الفطر الذي هو الزمان المنقصل بالفريضة وهو المار بما في كلمات الفقهاء من هلال شوال لا رؤيته فان رؤيته مختلفا فالزمان
المنقصل بالفريضة في الوجوب واما وقت اخراج فطرته وقت الوجوب على الاقوى لا خصوص طلوع الفجر ولا يجوز تقديرها على مبداء وقت الوجوب الاعلى سبيل
الافضل على الاظهر على التقى المزبورة في تقديره زكوة المال وقبل يجوز اخراجها في اى جزء من شهر رمضان شاء وليس بذلك العبد الا ان الاحتياط بعدم الدفع قبل
الفريضة لا ينعون الفريضة لا يتركه والافضل اخبرها الى ما قبل صلاة العيد وهل اخر وقت اخراج مبداء صلاة العيد والزوال وغروب يوم العيد والاحوطها
الاولى لم يكن اظهر فتوى بالمندفع بعد ما قبل الزوال لغيره المندفع ولو انشأ في اخراجها على الاقوال فان كان قد عثرها قبل انتهاء الوقت بان عهدها في ما يخص
قد رها فعدتها بالنسبة وان لم يرد هاهنا فعدتها بعد ذلك وجوباً بغيره الا اذا لم يرد على من العذر اخضع للمحكم ولو عثر ما منعتهم وبادوا في عدمه بان حكم المزمول

[illegible]

رحمى سئل الف وثلثمائة سبع وعشرين

كتاب الخمس

على مقدار ما منه ولا يصدق العزل بالنسبة في جميع المال ولو خرج الوقت ولما نهى فيها فلا يشبهان كان سقوطها الآن الاحتيال بالبيع بفصل القرية لا يتكسر ولو تم دفع القطر بعد العزل مع إمكان الإبطال إلى أهلها ضمن ولو أخر لعدم إمكان الإبطال لفقد السحق أو عذر عطف أو شرعي آخر لو ضمن والحال في نقلها من بلد الوجوب مع وجود السحق كما في نقل زكاة المال **المقام الرابع في مصرفها** وهو مصرف زكاة المال على الأشهر ولكن لا يحوط صرفها إلى خصوص الفقراء والمساكين وشرائط السحق صاعلي نحو ما في زكاة المال وكذا السنوي للأخراج صاهو المؤقت هناك والأفضل بل لا يحوط عدم إعطاء كل فقير أقل من صاع إلا عند اجتماع الفقراء على الساع المتجمع من الفقراء لا يبدع أقل من صاع إلى كل منهم ولا أحد لاكثر ما يطع على يجوز زكاة المال والأفضل تخصيص ذوى القربى بها فإن لم يكن منهم فقير فلا أفضل إلا للفقراء والجيران وبينهم راجح أهل الفضل في الدين والفقه والعقل ستر

كتاب زكاة الخمس كتاب الخمس في الحديث وحسنه وصلى الله على

من لا يؤمن به ولا لدا لطيبين الطاهرين ولعن الله

على الظالمين ومعاندهم ومن يصفهم من عجم

حقوقهم جميعهم من الأعداء

بومر الدين آمين مائة

العالمين

كتاب الخمس هو من مائة ثوب التي هاشم في مال مخصوص بالأصله عوضا عن الزكاة وفيه فصلان **الأول** في ما يجب فيه وبما أنه يجب الخمس في سبب اشتباه **الأول** غنائم دار الحرب مما حواه العسكر وما مجموعه من الغنول وغيره من الأثمن وغيرها على الأقوى ما لو تكن منصوبة من مسلم ومعاذ ولا ينفق أو نحوهم من مخرج المال فلو كانت منصوبة من أحد هؤلاء لم يرد إلى صاحبها لأخس فيه ولا فرق في ثبوت الخمس في هذا القسم بين قبله وكثيره فلا نصاب فيه والدار غنائم دار الحرب هو ما غنمه المسلمون عند وقوع الحرب بينهم وبين الكفار وغلنهم عليهم من غير فرق بين كون طرفة بالحرية ماله أو ما غنمه من أهل الحرب بل يمكن الحرب مع صاحب المال في تلك السنة والرباب الكفار هم الكفار كالأموال وجالدهم أحرام أموالهم ولا انفسهم ولا أعراضهم ولا نسلمهم وليس منهم المردة بينهم نصب من يظفرون ماله ولو لا شوان وجب قتله وبغيره في حل الغنائم وثبوت الخمس فيها كون الحرب باذن النبي صلى الله عليه وآله وأولامه عليه السلام فلو حارب المسلمون بغيره في الحضور فقتلوا أو غلبوا فهو لهم بملكوا التهمة ولم يثبت الخمس فيها إلا كانت بأجماع النبي صلى الله عليه وآله وأولامه عليه السلام على أن لا تظهر كالمال في الله الله فمطلق الخمس من غنمه دار الحرب هو ما عدا الأفعال وأما الانفال فهو للأمام عليه السلام لا ينصب فيها لشيء من الهاشميين ولا مساكينهم ولا أبناء سيدهم ولو أخذ مال الحرب بغير حرب كالسنة والاختلاس بالتحصيل بالاطلة وصنوان الزبا ونحو ذلك حل للأخذ بصنوان الاستمناذ ولو لم يمتنع على الأقوى وكذا حال لنا صب على المظهر وكذا ما بحرية العسكر من أموال اللهفاء على الأذنب **الثاني للمعادن** ويختص بمسخر منها سواء كانت منطبعة بالفضة كالذهب والفضة والنحاس والرمال ونحوها ومع الغنم كالزبيب وغير منطبعة كالباقوت والزبد والكمال والعقيق والنفير وزج والبخش والبلور والسج والزرنيخ والمطع واشتبا ذلك جامد مثل ما ذكرنا وما به كالتقط والغير المكتسبة أمثالها أو في كون الغنم والبصق والثروة وحجارة الزبد طين الفسل ونحوها من المعادن تردوان وجب فيها الخمس لا تدرج في مطلق القلعة ونظيرها في اعتبار النصاب فيها اندرج في المعدن من غير استثناء مؤنة السند دون مطلق القلعة فانه لا يعتبر فيه نصاب التماسه بانه عيوني السند نعم يعتبر في وجوب الخمس في المعدن بلوغه عشرين دينا فلا يوجبها دون ذلك على الأقوى وإن كان القيس مائة بعد اخرج مؤنة الاخراج لحوط والمدا وفيه ان تانته على وقت الاخراج ولا يعتبر في بلوغ المخرج النصاب المذكور كون الاخراج في قدر واحد فلو اخرج المعدن في ذات عدة فتم بعضها إلى بعض واعتبر النصاب من المجموع وإن تخطى بين المراتب الاعراض على الاحوط ان لو كان أقوى يجوز في كل مؤنة الترف فيه بيع ونحوه إلى ان يبلغ النصاب فخمس ح وإذا اخرج ما يزيد على النصاب في دفعة ودفعات خمس الزا ما بقية دون اعتبار بلوغه نصابا آخر ولو اخرج شخص واحد من معدن واحد جنس من كالدخيل الفضة وبلغ المجموع نصابا دون كل منها لم يزم الخمس ولو اخرج الجنس من معدنين ولم يبلغ شئ منهما النصاب ففخمس أحد هما بالآخر ولزم الخمس وجهان أحولهما الضم وإذا نشأوا شتان أو أكثر في استخراج معدن كان يرفع نصابا فلا يشبهه ولا يفرق ثبوت الخمس ببلوغ الجميع نصابا بتردد الثبوت مع كونها لحوط لا تجلو من قريب يجوز اخراج خمس نصاب المعدن قبل النصف مع العلم بنسأه واجزائه ولا يجوز مع احتمال الاختلاف ولو لم يخرج خمس المعدن حتى وجد فيه عملا ثم يدرجه في كسبا عدا الذهب والفضة والكمال والاحجار نفيسة الماتة خمس المعدن وفيها أيضا بل العمل على الارباح وكذا الواجب حتى يرجع فانه ثبت في الأصل خمس المعدن وفي الرجوع خمس الارباح ولو باع العين قبل تجزئ فان مضى لأمام عليه السلام فاشبه البيع رجوع إلى البائع وإن رده كان له الحيازة الرجوع إلى التماسه وملك المعدن مالك الأرض التي هو فيها ولو أخرجه فهو بمنزلة زور بملكه بل يكون خسران له والباعة ملك الأرض ولا شئ للمخرج ولو أخرجه باذنا استحقا حصة المثل ما كان من المعدن في الأرض المباحة بملك المخرج ولو كان المخرج فيها لو شئ حتى يشأ إذا كانت الأرض مملوكة للمالك الأرض التي تفتت صلحا وليس من المعدن الطين الذي يملأ هذه الطرقات والآلات لئلا يوجب فيه خمس المعدن وإن كان الارباح ولو وجد شئ قبل من المعدن في مكان فاستخرج منه بمقدار النصاب ثم انقطع ولم يكن هذا غيره لزمه خمس ما استخرج ولا فرق في ثبوت الخمس بالحدس أو

١١٩
فيما يجب فيه

كتاب الخمس

فيما يجب فيه

فيما يجب فيه

فيما يجب فيه

1942

عن مؤنة السنة ولعمري ما في التجار

في ذلك ما يحصل مما في المباحات بل والممكن من الامور الاخذ من الثمانيات كمن المحبوب ولا بد من كبر الشجر ونحو ذلك مما اجتمعت فيه زيادة العين القيمة
جها سواء كان اصله على الثمن او كان مما فيه الخمس ام لا ومن الارباح ما يوزن من الجبال من المعدن والنفث ونحو ذلك مما
اجرة الاستيعار على الاعمال وان كانت عبادات كذلك منها ما يملك بالهدية والهبنة وتكون المهرات والصدقات الزكوة والخمس والصدقات من الارباح تردود الا
في الاخير ذلك وليس من الربح زيادة القيمة التوقية من دون زيادة العين ثم لو باع العين وقبض الثمن لم يعد لزوم تحجب الزيادة وانما يجب الخمس في الارباح بعد ان
ما غر في تحصيلها واخراج مؤنة السنة ولعمري ما في المباح بالعدل من كمال الانسان مصارفة ومعاشه سواء كان واجب النفقة عليه ام لا رحما او قربة الى الله
غنى من غير الاكبر اعلا او محونا والمجموع في المؤنة الى المرفق في صدق على مصارف نفسه من يتعلق به من المال اليك والمخدم والافساق في خبرهم وعلى عطاء به وقلة
ونذوره وكفا وشروطه وهدايا واسفاره الواجبة والمنفعة والمباحة وما يحتاج هو وعائلته على المعارف من الساكن والملايين والعرض والنفاء وانما البيت
من غروف واسباب المراكب والقوابل والكلب من يحتاج البهائم ومن عياله عادة وما يصرفه في دفع شر عن نفسه من بلوزة وما يلبسه الظالم منه قرا وكل سنة
ومعقوب يدب تجلهم على المعارف ما يصرفه في مزيج نفسه والاداء ونحوهم وخاتمهم ومصروف مرضه ومنه مصروف موت من مات منهم ومصروف
ما بعد الموت وقم متلفاته الخطا بته دون العدة التي غرت لك مما لا يستغنى لا خلاف في انواع المصارف اقله بحسب ملاحظة الاختصاص والامتنان والامانة ونحوها
والمدار في ذلك كله على المعارف بحسب حاله في وضعه من غير اسراف وما يشك في كونه من المؤنة فهو عليه على عدم ولا يستحق ولو تبرع بمتبرع مؤنة لم يثبت
ولو تبرع هو في المصروف لم يثبت الا مقدار ما صرف في الاستحقاق من المصروف في تقدير المدة مؤنة سنة كاملة دون سنة الزكوة وفي مبدئها خلاف على احوال وجهها
كون حول كل ربح ما صار في حلاله ويختلف في ذلك باختلاف الارباح والمواصفات فيحول فحول من حين ظهوره وانما يستحق مؤنة من مجموع ارباح سنة
لا من كل ربح مؤنة سنة واحدة ولا يتعلق الوجبة لا بعد انقضاء السنة وادوار المؤنة على الاظهر لا ينقص حصول ونظر التفرقة في دفعه قبل انقضاء السنة فانه لا يثبت على
المختار لا يثبتون الغرض في تحصيله لغيره في حساب وفي احتساب وفيه الذين من المؤنة تفصيل وهو ان اسئلته عام الاكساب فان كان قد صرفه في مؤنة اصله
او مؤنة تقصيرها الاستحقاق من مصادره من الربح وان كان قد صرفه فيها لغيره من الربح لم يحجب من المؤنة كشره منصرفه في نفسه او في غيره ذلك فالاستحقاق عدم
استثنائه من الربح وان اسئلته قبل عام الاكساب فان كان مصروفه في مؤنة عام الاستدانة ولم يكن له شئ في عام الاكساب فلا ظهر عدم استثنائه وان كان مصروفه
في مؤنة عام الاكساب فان لم يكن من وفاء هذه العام الهضم او تمكن ولم يورده مع بقاء مقادير الى هذا العام او مع بقاءه واحتياجه الى ذلك للمقابل بحيث
لو اداءه ساهبا لاحتاج الى تحصيله في هذا العام استثنى من الارباح والا فليست استثنائه مأملة واما الذين المنع من عام الاكساب فلا ظهر عدم جواز استثنائه
ربح عام الاكساب لا فرق فيما ذكر من احكام الدين بين حق الناس وبين الماله من حقوق الله تعالى كالتد والمالي والكفارة المالية وشرعية الخطا وقم متلفا
كان مصروفه في غيره ونحوها بعد الاستحقاق وليس من المؤنة راس المال ولا تقبضه ولا شراء الصنعة لاجل تحصيل المصلحة منها ولا غرض الاستيعار ليقع ثمرها ولا اقتناء
اناء ولا امانة لانعام للاستئمان ونحو ذلك ولو كان له مال لا يتعلق به الخمس انما يكون غنما ولا انتقاله اليه بسبب لا بوجبه الخمس في احتساب المؤنة من ارباح التسليم
من ذلك الماله ومنه ما يوجبه اقربها الاول بشرط ان يكون الماله الاخر ما يحتاج اليه في الاكساب كراس المال في التجارة وما يحتاج اليه في الزراعة او في غيره
التي هي في الزراعة او كان مما لا يحتاج اليه لكن لغير التجارة بانفاقه كذا في الاحتياج اليها كذا في الماله من ماله او ما حاجه من ماله واما ما جرت العادة بصرفه في المؤنة
من المحظوظ والادام ونحو ذلك مما كان عنه مما لا يجب فيه الخمس كونه غنما او انتقاله اليه على وجه لا يجب فيه الخمس فالظاهر عدم وضعه ما يلبس من الربح ولودع وخسره
منه واحد فحجب بالاحتساب بالربح وجها وانما غير هذا لان التالف هو الاحوط اذا كانا ناجيا في تجارة واحدة كالمواضع بعض احيان التجارة الواحدة بانقص
من ماله المال ثم زاد الترفيع بالربح باضعافه فانه يجبر المحض على الربح على الاقوى ولو وهب المال في اثناء المحل حله لم يبق الخمس اذا اشترى من الربح ما
يحتاج اليه في معاشه من الملابس والساكن ونحوها وانفق بها طول سنة فعمل عليه بعد انقضاء السنة اخرج خمس ما بقي من عاينها وان نقصت منها بالاسفحال
او اخرج منها املا وجها انفقها التالف الا ان كان مما وضعه على انفاقه كما انفق في طعام السنة وما كلها فانه يلزمه تحجبها اذا انقضت السنة **السؤال**
الارض التي ليس بها الذمي من المسلم ثم بعد ذلك ما فيها من اهل الخمس من غير فرق بين ارض المسلمين والاراضي والبشنا والفقار ونحوها
ويجوز لثمة الامام عليه السلام وابائه الخاص والعام عند الاخذ والامصال الى مسخرة ويختص الحكم بالشراء فلا يجزى في غيره من النوافل على الاشياء وان كان التجار
احوط ولا يثبت الخمس بنقل المشتري الذمي للارض لغيره من مسلم وكذا قبل اخرج خمسها ولا يثبت باسلا من قبله بعد شرائها باها في حال كفره نعم لو اسلم قبل
الشراء سقط ولا يثبت في التسقوط اسلا بعد البيع قبل القبض على الاظهر والمأخوذ هو خمس الرقبة عينا ولو اسلم الحاكم ارضا العين واخذ منها ضامنا فاحصا
وابصا الى اهل الخمس لم يعد التجار ولو اشترى الذمي الارض ثم باعها للمسلم الاول ثم اشترى ارضا منه فله خمس الاصل بالشراء الاول وخمس الاربعة احاس
بالثمن وكذا انشئ العين المشتراة في كل مرة الى ان نفقه ولو اشترى الذمي الارض بشرط عدم الخمس بطل الشرط سواء كان البايع حاكما او غيرا والحق بالذمي من حكمه
من طفل كما يلحق بالمسلم البايع من هو بحكمه ولا فرق في الحكم بين كون الارض ثمانية الخمس كالأرض المفتوحة عنه وبين ما لا خمس فيه منها كالأرض التي اسلم عليها اهلها

فيما يحجب بالتمسك

فيما يحجب بالتمسك

فيما يحجب بالتمسك

فيما يحجب بالتمسك

۱۵

فیضانِ عارفان

صه
فانزوا بجمع قصدا
بالمحطة منه
وام ظلم

صنوا المال خالصا
ونفسه منه
والفهم
حمه
مودة باراء ثم الواد
القاف صفة شدة
من راقته حالها بغيره
همجن منه
والفهم

ماية الفصل الثاني في كيفية التصرف في الانتقال وفيه مسائل الأولى

مافيه الفصل الثاني في كيفية التصرف في الاقفال وفي مسائل الاولى ليجوز الضم في الاقفال الا باذن الامام
 ولو تصرف مصترف بغير اذنه كان انما ماصطوب حصلت لها فانه نائب الملك شرعا كانت للامام عليه السلام ولا فرق في ذلك بين كون المصترف كافرا او مسلما مخافنا
 او مؤمنا ولا بين كون الامام عليه السلام حاضرا او غائبا الا اذا كان المصترف شيئا فانه يجوز له بعض التصرفات على ما بان انشاء الله تعالى **القانون** يجوز التصرف
 لكل احد في الاقفال باذنه عليه السلام ولو فاعطى عليه السلام على شيء من حقوقه من افضل من الضم وجب على المفاضل دفع الضميمة اليه عليه السلام **الثالث**
 ثبت اباذنه المتأخر والمتأخر والمساكن بخصوص الضميمة الى ظهور صاحب العصر والزمان بحول الله تعالى فخره وجعلنا من كل مكره فداء والمراد بالمتأخر على الاظهر هي
 السريرة التي فيها التبعين من كسب الزوجة التي تزوجها بشئ من ارباح كسبه فانتج لا يجزى اخراج حسن ذلك وان كان الخمس فاستمر يكون التزوج والشرع في غير عام
 الاستبراء والمراد بالتأخر على الاولى هو كل ما يشتري متاعا من الخمس سواء كان للشرع من لا يملك من لا يملك من لا يملك من لا يملك من لا يملك من لا يملك من لا يملك من لا يملك
 من الاقفال وبالقياس الى حصة عليه السلام اذا كان من غير الاقفال ومثل الشراء والصلح والهدية والهبذ فوهما من لا سبيل لنا ظننا ذلك الا اباذنه والعار به على
 ومعنى الا باذنه عدم وجوب الخمس على المشتري ان كان البيع من غنائم دار الحرب مطلقا وكذا غير الغنائم ان كان الشراء من لا يعلم اخراجه الخمس وكذا على الاولى ان كان
 الشراء من لا يعلم اخراجه الخمس مع اعتقاد مباحس وان كان التخصيص في الاخر لا يحوط الى انهم من ان يكون من داخل الاقفال ويكون من غير
 ويكون الثمن من ارباح الكاسب اماما على المتأخر والمتأخر والمساكن من الاقفال في زمان الغيبة فالأظهر اباذنه ايضا للشيعة وان كان الاجتناب لحوط الا في اذنه
 الموات فانها من اجها في زمان الغيبة بلا شبهة وتخصيص اباذنه المذكورة بالشيعة دون غيرهم ولا يظهر عليهم ما يثبتون فيه من الاقفال لانه مجرد اباذنه
 ان الاشياء عدم اشتراط اذن الحاكم في ذلك لا انفرد في التصرف **الترابع** ما يجب من الخمس بحسب صفة اليه عليه السلام مع حضوره وامان في زمان غيبته عليه السلام
 فالأظهر دفع حصة الاصناف اليه هو دفع نصيبه عليه السلام الى لقبه العدل ليوصله الى خيرة الذرية الظاهرة ومساكنهم وابناء سبلهم خاصة على انواع من
 احوال اصحابنا في ذلك ما لا نذكر فيها زمان الجهال من كون نصيبه عليه السلام من الخمس ملك لقبه غلط ونقد ولا تأمل من خبايا اصحابنا والاحوط تسليم نصيب
 الاصناف اليه الى لقبه العدل لكونه نائبه عن وجبة حضوره وفدائه بانه عاثة تشمل المصنف ولا يجوز اعطاء الفقهاء ما شئ من نصف الخمس لاسمهم الامام
 عليه السلام لا بمقدار مؤنة مسننه فلا يجوز دفع ما زاد على ذلك اليه وبه قصد الترضيع بكونه نائبا وحق الامام عليه السلام وفي وجوب اعلام المدفوع اليه به ذلك
 اشبهها بالعدم ولا يعتبر فيه بغيره اليه الخمس البلوغ ولا العقل ولا الذكورة فيجوز صرفه الى اليتيم والمجنون والاشقي من الهاشمية مع الغفلة بعدم من يجب
 عليه تقديهم او عجزهم عن تقديهم وفي اشتراط الايمان في المصدق اليه اصلا او تبعا وجه في غاية القوة وبهتبر في القبول المدفوع اليه الحق الامام عليه السلام والخمسة
 الى الايمان والمعادلة ان يكون مامونا لا يستعمل الحمل الشرعية مثلا قباض مفاد من الحقوق من مصادقة ثم اخذ منه صرفه فيم لا يستحق ذلك الحق وان يكون
 طافا على هواه هنا على في الملبات وقد تلف لعدم مراعات هذه القيود في احوال الامام عليه السلام وباتت الذرية الظاهرة وغيرهم حجازي
 فمثل الله تعالى ان يفيض رواحا قبل ان يهتضوا فذلك ويجعل فرج من يرضع المؤمنين وذل الكافرين ويجعلنا من كل مكره فداء

لَقَدْ كُنَّا كَالْخَمْرِ وَمِثْلَهُ كِتَابٌ

الصنم والحمد لله رب العالمين

امین

کتاب

الصوم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کمالیہ

کتاب

كتاب الصوم وهو من اشرف العبادات وافضل الطاعات ولولا ما كان فيه من الانقضاء من جنس حفظ النفس الهيمية الى ذروة الشبهة بالملكوت الروحي
 كغيره فضلا ومقبوله هو احل الخمسة الوجوه عليها الاسلام ويختصم النار وسبوت وجه الشيطان وقد وكل الله تعالى ملكه بالادعاء للصائمين وخلوق فم الصائم
 اطيب عند الله عز وجل من ريح المسك والصائم فريضان فريضة عند نظاره وفريضة عند لقاءه وبه ومن صام يوما طوعا ابتغاء ما عند الله تعالى دخل الجنة ووجد
 له المغفرة والصائم في عبادته وان كان على فراشه ما العيش مسلما ونومه عبادا ونفسه شجيعة وعلمه مقبل ودعاؤه مستجاب لانه لم يتبع في باطل الحق وندعو
 للملك الحق بفطره واذا هم المؤمن ليله وصام نهاره لم يكتب عليه ذنب لم يخط خطوه الا كتب الله له بها حسنة ولم يكتب له بكلمة غير الا كتب الله بها حسنة وانما
 في نهاره وسعد به حاله عليين وان عاش حتى يفطر كتبه الله تعالى من الاوابين ومن صام الله عز وجل يوما في شدة الحر فاصابه ظمأ وكل الله به الف ملك
 وجهه بيشرة حتى اذا افطر قال الله عز وجل ما الطيب بك وروحك ملائكة اشهدوا اني قد غفرت له وعن النبي صلى الله عليه واله انه قال قال الله عز وجل
 كل عمل ابن ادم يشقوا ضعافها الى سبعائة ضعف الا الصبر فانه ثلثا ما اجرى به فواب الصبر عجزون في علم الله والصبر الصوم **شهر رمضان** من جزوات الله
 وجوب صوم شهر رمضان ومن صامه حفظ فريضة ولسانه وكفاه زاد من الناس غفرا لله لانه ذنوبه ما قاتلهم منها وما نالها من واعته من النار واحله دار القرب
 وطلب شفاعة عبده من ملائكة هل التوحيد ومن شأنا اشرا احسا باذاب المحمل في جسده وقرب من رحمة الله عز وجل وهما عليه سكران
 وامن من الجوع والعطش يوم القيمة والصوم يزيد في الخطيئة ويضعف الجوارح ويبالغ في العلم ويصحح البدن ومن صام ظلمك جميع احصائه وجميع قواه من دنياه

فِي التَّوَابِ حَقِيقَةُ الصَّوْمِ

170

هذه هي القصة ان يجدد لها ما بين وبين الزوال ان لم انا بجزء من القصة

۱۲۴

۱۰

مقام ثم ترتب القسا وكذا لو أخرجه عن التمتع أو الامام عليه السلام مستد إلى اسطر من باب الكذب على الامام عليه السلام ثم لو ادعى الاخبار عن الواسطة بان كذب على الامام ثم لم يفسد صومه كما لا يفسد صوم المجتهد بالفقوى والحكم ولو افق على خلاف الميزان فان ظهر خطأ أو فاسد صومه بان ساءت في الواقع لم يفسد صومه فساد صومه هذا اذا كان ذلك منه على وجه الاخبار عن الحكم الشرعي كيجوز ويجوز واما لو انشا هو يقول غفل هذا المزمع تركه ولا تفعل فيما يلزم فعله فلا يفسد صومه حتى اذا اخرج بخلاف مقتضى الادلة الواقعية جها والفقوى والحكم من لم يبلغ درجتها اجتهاد فسد صومه مخالفة الواقع وان لم يفسد مخالفة الادلة لكانت مخالفة الواقع والحكم مع الفناء الى عدم اجتهاده ولو اعتقد باجتهاده ونفسه فسد مع تبين الموازنة ولو اخرج عن احكامه ما ورد عن الاخر لم يفسد صومه فساد ولو فسر القرآن والحديث باليس ظاهرا فبطل الامد ولا يلعب بغيره وروايتهم فلاحوط القسا ولو روى في التفسير ان ذلك على ما راد من تبين غير اهل المؤمنين عليه فلا يشبه عدم الفساد ولكن الاحتياط بالفساد لا يثبت ولو ظن قول عدمه بشئ من امانة معتبر فالاولى نسبة الى الامارة ولو نسب اليهم لم يفسد صومهم وما ينسب اليهم من الافعال الاقوال في اشعار الراية وغيرهما مما يتناولها واقع فسد ان كان على وجه المبالغة على الاظهر والاحوط الاحتياط سببنا الزهرام سلام الله عليها وباقي الابطال والاصحاب صلوات الله عليهم اجمعين **خامسها الاحتياط** هو ان ينفس في الماء على وجهه فيسبب اسهبا فيسبب صومه فسد صومه على الاقوى واجبا كان او منكره باوكلا او غير باس ففقط ان جسد على الاظهر ولا يمنع من الفساد بقاء الشعر المرفوع عن البشرة خارج الماء لو غس بعضه بالسرقة والبعض الاخر لم يفسد صوم صاحبه **السادس** في الاكل والشراب بالاس ههنا ما فوق الرقبة لا باس بالرس في غير الماء من الماهان كماء الورد ونحوه ولا يتحقق الارتماس بصيب الماء على الرأس على وجهه خط يرد بالاس بالارتماس سهوا او قهرا غير مختار ولو روى بنفسه في الماء والعا ان رسته لك لا يوجب له نكاس باس في الماء ولو يورث الفساد ولو سلك النافذ داخل راسه ما منع من وصول الماء ثم راس لم يفسد صومه فساد الصوم به من فصله لا كان المانع من الوصول الى الرأس أو متصلا به ولو اغسل الصائم راسه بطل غسله بطله وان كان الصوم واجبا معناه وصومه فقط ان كان مندوبا واجبا غير معين ولو ارتس في انبث من احد الثقبين او في مكان مفصولة وما مفصولة ناسبا للصوم بطل لا دون صومه ولو توقف حفظ نفس محرمه على ارتماس الصائم بنبذة القمل فتح غسله فسد صومه مسأله من اهل العلم انفسا الى الحلق فانه فسد للصوم سواء كان من الحلال كغبار الذهب الزايب الرماد وسواء كان باثارة بنفسه بكنس ونحوه وباتارة الهواء وسواء كان غليظا او رقيقا الا ان بلغ الى الرقبة الى حد يلب عندهم الغبار فانه لا باس بهما بوصول الهواء من دون قصد ويلزم سد الانف الفم منه عند الالتفات في الدخان اذا وصل الى الحلق تردد والاحوط لزوم الاجتناب عنه سيما ما نال من شرب دخان التبغ والتبغ النوكذا البخار الغليظ **سابعها** البقاء على اجنباء عن من غير ضرورة حتى يطلع الفجر فانه يفسد الصوم سواء كان صيا شهر رمضان او غيره من اقسام الصوم الواجب والمندوب لا باس بالبقاء ناسبا او بعد اللزوم كما اذا صتره الماء ولم يجد ما يستره يستره بمثل الجنباء فساد الصوم بالبقاء عليه اعراضا الى الفجر حدث الحجب والنفاس بل والاسخاض على اقرب ما ذكرنا جميع اغصان النهارية والليلية الساقطة والاحتياط في بطلانها واجنباء الماء المراد باللبس وكذا اللصقة بلبسهم بدلا من غسل الجنباء لادراك الفجر طاهرا وكذا من عليها غسل احد لثامه الثلثة يلزمه الحفظ له الى ان يطلع الفجر ومن لم يدا بعد الفجر محملا فان علم بالفجر سبق اجنباءه الى الفجر كان له حكم البقاء على الجنباء غير متعمد حتى يصحح والافقو كمن اجنب بالليل فنام وناوب اليه وكان من عادته ان ينام ويصبره حتى يطلع الفجر فتح صومه لم يفسد صومه فسادا وكذا في ما ذكرنا من اجنباءه واغسله ولو نام مترقا وغير مترقا على فضل القمل ولا على تركه فانفق استمر يومه الى الفجر فيصبح جفان فسد صومه ولو انشبه النائم بعد اجنبائه وناوب القمل ثم نام وناوب القمل فاصبح جفنا نائما فسد صومه ولزمه فضاؤه بلا شبهة بل الكثرة على الاحوط ولو انشبه نائما وناوب القمل فسد صومه واستمر باليوم حتى ادرك الفجر جفنا نائما فساد صومه والكثرة جها بلا شبهة **ثامنها** **الاسم** هو طلب النية من مقرة وهو فسد للصوم دون ما لم يكن طلبا من محله فلا يجب على من انشبه في نهار رمضان بعد تركه النية من مقرة وقبله وجب من راس الحشغاف بحسب في القصة بالقبض على الحشفة ولم يفسد صومه لعدم القبض ولو اقض اجابا لم يفسد صومه بفتح يد الموجه لخرج النية المجرى كما لا يمنع الصائم من البول والاستبراء وان علم بخروج النية المتخلف في المجرى بهما بل الاحوط عدم ترك الاستبراء علم انه لو تركه خرجت البقايا بعد القمل فسد صومه جديده ولو طلب النية من مبدئه ولم يجرى وامنى من غير طلب فلا فساد ولو لم يمس المنة او قبلها فامنى فسد صومه لزوم النية والكثرة جها على الاظهر ان كان من عادته لا بذلك سواء النفس الى ذلك قصد ام لا ولو نظر الى امره فامنى واستمع صوته فامنى فان كان من عادته لا مناديا لك ولم يكن من عادته ذلك بل قصد الامانة به فسد صومه ولزمه الفضا والكثرة جها او اقله ولو احلم بعد ذلك الفجر طاهرا بنبذة الصوم لم يفسد صومه لم يوجب عليه المبادرة الى النسل اعلم ما يمكن بل يجوز له تاخيرها الى وقتها فساد صومه لم يفسد صومه بل لا باس باليوم لمن علم انه يجلس انام فاسبغها **الحفنة بالماء** وهي منسدة للصوم موجبة للفضا والكثرة جها ان كان الصوم ذاكثارة ولم يردع بها الصلوة والاشارة للفضا خاصة دون الكثرة وكبر الاحتقان بالجماد ولا يفسد الصوم على الاظهر **عاشرها** **الغسل** هو ان يفسد للصوم موجب للفضا وكذا الكثرة على الاقوى ان كان ذاكثارة ولو رعد الغسل من غير عمد فان امكنه الحجب لزمه الاكل والغسل على الاظهر لا ينظر بالفلس وهي الجنباء برفع الطعام من الجوف ببلع الحلق ثم يهرج الى جوفه من غير ان يكون نائما او ابلع عدا شيئا خارجا من جوفه واصل الى اذ الفم ولا باس بالجنباء اختيارا حتى مع احتمال خروج شئ من الطعام معه لا مع العلم بمسئلتان **الاولى** كل ما ذكرنا كونه مفسدا للصوم انما يفسد اذا وقع عن قصد فلا باس بما وقع منها الا عن قصد كما اذا دخل في جوفه لا عن قصد كالتدباب بطهر الحلق والغار الذي يدخله من غير قصد وكذا لو لفت رجله فوقع

على راسه ولو لم يعلم اذا ظهر خلافه فساد صومه

الجنباء ولو نال به من غير قصد فساد صومه

ولو كان يدعى بغيره فساد صومه بل لا يفسد صومه بل لا يفسد صومه بل لا يفسد صومه

في مبطل الصوم

وهو ان كان التمر حراما

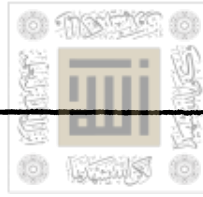
بطلان كوفي قبل رد براد زلف جليقات من عن عمد ونحو ذلك لا فرق في الفضا في صورة التعميد بين اقسام الصوم من الواجب مضيقا او متسعا والمندوب
ولا بين كونها بالاحكام وهو الانسداد واجمالا مقتضاهما سواء في اقسام الواجب معينا في الاثم وشروط الفضا وكذا في الكفارة عنها كفارة من الفضا وامتناع
الفاضلة لاظهاره الا اثم طبعه ولا كفارة ولا حوط له ان بقضى واحوط منه الجمع بين الفضا والكفارة واما تركه في حق من المفطرات سهوا بمعنى نسيان كونها
فلا يفسد صومه واجبا كان الصوم او مندوبا ولا يلزم مقتضاها ولا كفارة في الواجب لو لم يفتي من المفطرات ناسبا فظن قساد صومه فاضطر عامدا لمخاطبة حكم من افطر
اجمالا بالاحكام ولو جرف في حلقه المفطر لم يفسد صومه بذلك ولو اكره على الاطوار اكرهاها بالاحكام والاحكام وقام من لم يبلغ كراهة ذلك الحد كمن خوف حتى
اكل هو صا فلا اثم عليه عند كون الصوم واجبا وفي قساد صومه بذلك قولان اظهرهما الفقيه وكذا لو ان المفطر تيقن بوزاد على الفدية والكراهة عليه في الفضا
بفساد صومه ولو زعم الفضا والكفارة **الثاني** لا بأس بمض الحائم ومضغ الطعام للضيق وزق لظاثر وذوق للمرق اذا لم يمتنع شيئا منها بعد ولو سبق من غير
اختياره شيء الى حلقه لم يفسد صومه على الاظهر ولو كان المضغ والذوق لغرض اكل لا بأس به باستفاد الجبل في الماء ولو سبغت الطعام التوالد بالباس
وبكره بالزلب منه **المفصل الثاني** فيما يترب على الاطوار وفيه مسائل **الاول** لا فوضى في جميع ما ذكرناه من المفصلات مشتركة في ايجاب الفضا والكفارة
ولا يخفى وجوب الكفارة ببعضها **الثاني** في اكلها لا فسادا لكفارة اذا كان صوم شهر رمضان او قضاءه بعد الزوال ونذر ما قبلها وصوم الاعتكاف والاع
ولا تجب لكفارة في افساد ما سويها من اقسام الصوم كصوم الكفارات والتذخير للمعين والمندوب باقسام **الثالث** كفارة الاطوار في شهر رمضان على احوال
من كل يوم كفارة عقوبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا او تسليم مئة من الطعام الى كل منهم والبدن بعبارة الفضا لا يشترط اليوم ربعا وقيل بفساد
بيع وثمان مائة قبل هبة في الايام كفارة الاطوار على محرم من كل يوم كفارة او الجمع من غير فرق بين المحرم بالاصل كالنكاح والاستبراء واكل الحرامات شرها بين المحرم
بالعارض كوطي المحل في حال الحيض واكل المصترما هو حلال بالذات وشربه واما كفارة الاطوار في يوم معتق مندوب وصومه فيها احوال قربها التفصيل بين كونها
ذلك محرم فكيه وبين كونها غير ذلك بثبوت كفارة شهر رمضان على الاول وكفارة البهي على الثاني **الرابع** يجب الفضا واختياره لكفارة في صوم شهر رمضان عتق
دون غيره من اقسام الصوم الواجبة والمندوب وبما هو **الحال** هاهنا فصل المفطر قبل مراجاة الفجر استعجابا بالبقاء التلبس مع الفدية على المراجعة فساد فله الكفارة
لا يكون فاعلا لمعتمدا ولا كفارة عليه بل عليه الفضا خاصة ولو ادعى ولو يرى الفجر ففعل المفطر ثم بان لدوق الفطر منه بالتأخر سقط عنه الفضا انتهى وان كان الاحوط ان
تقبل هو الا فوضى في غيره صوم شهر رمضان ولو علم عدم ترتبها على المراجاة انتم ونحوه فزاعى وفي على جلاء الليل وفي بالفطر ثم بان وقومه بعد الفجر سقط عنه الفضا
وكذا لو ترك المراجعة في الغرض ومراجعة غير المراف عارة عن رجوعه الى العارف فانها فصل المفطر كونه الخبر من اخر بعد طلوع الفجر مع فدية على الاستعلاء
وتطهر طلوعه حين التناول بعده فانه يجب الفضا دون الكفارة الا ان يكون الخبر عدلين فان عدم وجوب الفضا البتة هو الاخر وان كان الاحوط **باب** الشك في اكله
قبول الخبر بطلوع الفجر والانيان بالمفطر فانه يجب الفضا دون الكفارة الا ان يكون الخبر عدلين فان تركه لا اعتناء بهما وفعل المفطر مع وقوعه بعد الفجر
الفضا والكفارة جميعا على الاظهر والاحوط ان لم يكن اقوى في صورة افادة قول الواحد لا طهين الفضا والكفارة انتهى **الرابع** الاطوار اعتناء واعلى قول من اخر
القبل فان ثبت بعد ذلك نسيان الخبر فانه ثبت هذا القضاء خاصة عند كون الكفارة مطلوبا ولو قبل بعد وجوب شيء من الفضا والكفارة فانه اذا كان الخبر عدلين ولا يرد
والكفارة جميعا فانما اطوار اعتناء واعلى خبر من اخره خبره لكان حنا خا صحتها الاطوار للظلمة الموهمة ودخل للليل فانتهى بوجبه القضاء دون الكفارة وعلى
والاظهر ان حصل الفطر او لا طهين العفلا في بدخل للليل جاز له الاطوار ولم يلزمه قضاء ولا كفارة عند ثبوت الخلاف في الاحرم عليه الاطوار ولم يلزمه القضاء
والكفارة جميعا عند ثبوت الخلاف سواء حصل له الظن ام لا **مسألة** سبق الماء الذي دخله في فم اللبث والعبث ووضعوا الفاضل الى حلقه ودخله جوفه لا يفسد
عدها بوجبه القضاء دون الكفارة ولو سبق من الماء الذي دخله في فم اللبث والعبث ووضعوا الفاضل الى حلقه ودخله جوفه لا يفسد
فدا وان كان يسبق الى جوفه لم يلزمه القضاء والكفارة جميعا وكذا لو كان من عادة التسبيح الجوفه سبها من تسبيح الجوفه لم يكن عليه قضاء ولا كفارة ولو قصد بادخال الماء
كالبلون الكفارة **ثامنها** من بطل صومه بالا خلال بالنسيان والبقاء او نسيان الفطر او الفاطح مع الامساك من جميع المفطرات **فروع الاول** فضا من
او وضع فيه خزا وغيره لغرض خلاف في سبق الى جوفه بغير عمد لم يفسد صومه ولا قضاء عليه ولو فعل ذلك حنا فسبق الجوفه لاظهاره لا قضاء عليه بل كان
الاحوط الفضا لو كان من عادة التسبيح وقصد التسبيح صومه بالتسبيح ولو زعم القضاء والكفارة جميعا **الثاني** ما خرج من بين اسنان انسان من قبل الفم
مجره ابتلا فضا كان عليه القضاء والكفارة جميعا على الاظهر وان سبق لاحي عدا وان لم يفسد صومه شيئا وكذا الحال في المختلف في من التقي الشعر
والفلس والاحوط الخلل بل لو لم يركب يركب بعض ما بين اسنان لاما انه يعلم بذلك **الثالث** لا يفسد الصوم ما جعل الى الجوف بغير الحلق عند
الحضنة بالماء فلا يفسد صومه بصب الماء الى الجوف لا بقطعه دواء من من ونحوه في ذمنا او وصل الى جوفه ولو لم يكن من جاذبه وصوله اليه من ذمنا ولا
لو غفل من الاشكال ولا بطهنة طهنة وصل الى جوفه وان كانت باسما واما التقيح لحدوث من البدن الى المعدة لا يدخل الطعام والشراب فان كان على وجهه يفتد
بالداخل منه فهو حكم الغم والابا كان من اسفل المعدة فلا يفسد الصوم به **القول** في افساد الصوم بانواعه رقيق منه ففساد كثريل وان كان بسبب النظر
الحاص في فمها اذا اخبر من فمها عاد البوا لم يفسد صومه بفساد الصوم كالجوفه صومه بفساد صوم من اسنان الصبر والبوا لا يفسد صومه بفساد صوم من اسنان الصبر

وإذا كان من المفطرات سهواً لم يفسد صومه

وإذا كان من المفطرات سهواً لم يفسد صومه

ع
قد تقدم بان في
اول المسئلة الا
منه دام
ظلم

کے لئے دعا ہے



كتاب الصوم

١٣٠

لمن وسائر النجوم إلى ان زالت الشمس كان عليه قضاء الصوم ثم لو أتى قبل الزوال ففوى صح صومه ولا يصح صوم الحائض والنفساء وان كان في بعض النجاسات
اذا حاضت ونفست قبل القبلي لم يسلم وطهرت قبل الفجر يسير ويصح من سخطها اذا فاضت ما يجب اليها من الاعمال ولا يصح الصيام الواجب من مسافر لم يقصر
الاشهاد بمبدأ الهك وتماثيه عشر يوافي بدال البدن لمن وافى من حواف قبل الغروب عامدا والصوم المندور في يوم معتق مع اشتراط التأخر في التأخران مصو
سفره حضوا على قول غير بعيد ولا يصح ما عدى ذلك من اقسام الصوم الواجب في السفر ولو صام كان حاصبا واما الصوم المندوب فالحوطان لم يكن اقوى هو لزوم ترك
السافر الذي يلزمه التقصير لاشهاد ايام الحائض في المدينة المنورة على مشرفها اشرف المصلوة والسلام ويصح الصوم مطلقا واجبا ومندوبا من المسافر الذي هو حكم المقيم
الصفر والعاصي فهو ومن نوى في ما عدا عشر في غير بلد او في ثلثين متر دالا بنقض صوم الحائض اذا ولد الفسل عامدا حتى يبلغ الفجر ولو كان من باب القضاء شهر رمضان
فما بينه جنابة فام عدا ولم يستيقظ الا بعد طلوع الفجر لم ينقض صومه سواء كان القضاء موقعا او مطلقا وكذا لو نام ماضيا واستيقظ حين طلوع الفجر لم ينقض
عند وجوده انما يجب بالاحكام قبل الفجر في حق سائر اقسام الصوم الواجب لموسم كالنذر والمطلق والكفارة قبل التلبس بها القضاء فيها ذكر وجهان احوطهما الاحتياط ولا
يلحق به الصوم المندوب فيصح ممن ايام جنابة بعد الفسل ولم يستيقظ الا بعد الفجر ويصح الصوم من المريض الغير المنصر به ولا يصح من المنصر به لحدوث مرضه او زيادة
مرضه موجودا وبطو برؤا وحصوله شقرا لا يحتمل مثلها عاده ويكفي خوف الضر فضلا عن الظن به سواء استند الى امارة او تجربة او قول عارف فان كان فاسقا ولو
افطر لظن الضر او خوفه ثم بان عدم الصبر في الواقع لم يكن ثما ولو لم يلزم كفارة بل القضاء فلو صام بزم عدم الضر فيه ثم ظهر كونه مضرا فالحوط بل الاقوى فتاوى
فضاء عليه **الفصل الثالث في اقسام الصوم** وهو اربعة واجبة مندوبة مكرمة ومختلوة واجبة صوم شهر رمضان والكفارات في دم النعمة

فانما الصوم

والندوة واخرى بالاحتكاف الواجب الثالث من ايام الاحتكاف المندوب وقضاء الواجب ايام صوم شهر رمضان فنبه على ما عدا **الاول** يعلم الشهر برؤية الهلال
فمن رآه هلال شهر رمضان وجب عليه الصيام ومن رآه هلال شوال وجب عليه الافطار والبركة في الموضوعين في كون ما رآه هلالا مؤثرا في برؤية وشاكر
غيره سواء كان عادلا ام لا شهد على الحاكم ولو شهد قبل شهادته او رآه من امره هلال شهر رمضان لم يجب عليه الصوم الا ان يفتي من هلالا شعبان ثلثون
يوما او يفتي رؤيته شعبا على ما وكذا الحال فمن لم ير هلالا شوالا فانه يجب عليه الصوم الا عند مضى ثلثين من هلال شهر رمضان او حصول الاشباع العلمي ولا
ينبغي في الاشباع عند خاص ولا البلوغ فيهم ولا الذكورة ولا الاسلام بل الدار على العلم ويزم مقام العلم على الاظهر شهادته العدلين برؤية الهلال سواء كان في التمام
علام الا انه لا يجوز ان يشاهدوا العلم بطلانها ولا يعتبر في صحة شهادته العدلين برؤية الهلال شهادتهما عند الحاكم بل يجوز لكل من سمع شهادتهما بطلان
ان كان الشهادة به هلال شوال وجب على كل من سمع ان يصوم فيها اذ كان المشهود به هلال شهر رمضان بل لو رآه الحاكم شهادتهما بعد العرفه بعد انهما جازا لقطع
على عدالتهما ان يعمد على شهادتهما ويرتب عليه الاثرو لو شهد العدلان بالاشهاد العلم به بان شهدا برؤية عدل يحصل به العلم لكل احد كذا في ترتيب الاثرو عليه
ويثبت الهلال بالشهادة على الشهادة فلو شهد عدلان بشهادة عدلين بالهلال ثبت بذلك ولو اختلف الشاهدان في صفته الهلال كالاستقامة والاعرج
او في جهة الحد منه ونحوهما ما ينقض اختلاف في المشهود به بطلان شهادتهما ولا كذلك لو اختلفا في زمان الرؤية مع اتحاد التلبه ولو شهدا حدهما برؤية شعبان ليلة
الاشهر وشهدا اخر برؤية شهر رمضان ليلة الاربعاء لم ينعكس اتفاقهما في المؤدى في اثبات هلال شهر رمضان ويعتبر في الشاهد ان يشهدا برؤية الهلال فلو شهدا
بان اليوم يجب صومه او يحرم صومه في كتابته تردد ولو حكم القضاة العدل بدخول شهر رمضان وجوب الصوم او دخول شوال وجوب الفطر لزم ما بينه من ان
على الاظهر سواء كان مستدركه شهادة العدلين والاشباع العلمي او علمه الناس من رؤيته بنفسه واذا رآه الهلال في شئ من البلاد المتعارفة كالكويت ونجد
وجبا الصوم على اهل البلاد الذي لم يره فيه واما البلاد المتباعدة اذا رآه في بعضها فالظاهر احكامه على كل بلد علم اتحاد عمره مع علمه على وجه يلزم من خروج القمر
عن تحت الشعاع فيما رآه في جزوه وفي الاخر لا يجزى على ما لا يجزى في اتحاد المذكور مع المرة في قبل يجزى على كل حكمه ولو سافر من بلد رآه هلالا في
اول شهر رمضان الى اخرى لم يره فيها ان اختلف حكم الفطر يوم الواحد والثلاثين وان لم يره في الهلال وان كانا متضاربين حكما ولزمه الصوم فيها وطن او اقامته انقلب حكمه
ولزمه منها ما اهل تلك البلد فيصوم اليوم الواحد والثلاثين منهم ويصوم اليوم التاسع والعشرين في عكسه لو رآه في بلد فاصبح معتقلا وسار به مراكبا
سيرا غير وجوب الفسل لصلبان وترتدا وضوها وانتهى الى بلد في صبيحة مغليمة تلك البلد حكما فصاها هلالا صائم لم يلزمه مساله بقاء النهار ولا قضاء واما
كان الامسالة القضاء الحوط ولو انكسر فلم يره الا في اصبح صائما واصل الى الثانية فوجد هلالا ففطرهم والاحتياط في جميع تلك الصور بالمساواة
ذلك اليوم فلو لم يفرط يوم يجب صومه مطلقا او صوم يوم يجب عليه فطره واما الاولى بل لا يترك مع البسوة لا يجزى في الهلال بشهادة العدل الواحد ولا بشهادة النساء
منفردات لانضغاث ما لم يبلغ حد الاشباع العلمي ولا بالاشباع الظني ولا بالجدول ولا بعد شعبان فاضا ابدا وحده شهر رمضان فاما ما دام لا يفيقون للهلال
بعد الاشغاف فاما لا تكشف شرعا من كون الهلال للبليس كالاكشف غيبوبة قبل الشغاف من كون الهلال للبيلة واحدة ولا برؤية يوم الثلثين قبل الزوال فاما
لاكشف من كون ذلك التهارها والاشغاف لاكشف في يوم بعد الزوال من كون اليوم اخر الشهر ولا بطو فظهر التور في طرف جرمه مستدركا فانه لا يعلم
بكون الهلال للبليس ولا بعد غنصه ايام من اول شهر رمضان من السنة الماضية ولا يجب صوما اخر يوم من شعبان وان احتمل كونه من شهر رمضان نعم يستحب صوم
بني القديس ولو افطره فاكشف بعد ذلك من كون شهر رمضان اقامته البنية ونحوها برؤية ليلة اول رتبة هلال شوال ليلة التاسع والاعشر

تَكَالُصُّو

عن كل يوم من الغائت بمدة من طعام على القفلة والمسكين وقبل بله من الاول الاقوى والثاني اولى والمدة مائة وثلاثون نفقا الا صبر فبا ونصفا وحبة ونصفا
وبعبار القرى اليوم نصفه ونصفه يوم اوقية وسبع مثاقيل فية وسبع عشرة حبة ونصفه ولا يجزى الصوم عن الصدقة ولا تنكر الغدبة بذكر النبي صلى الله
ثم انما ان تمكن من صوم شهر رمضان الحاضر فله الصوم وان استمر المرض الى شهر رمضان الثالث كثر من السنين الغائت من صام الحاضر وان تمكن في حكم ما فيه
الصوم بمرض من فانه بعد رشح اخر فجي عليه عند استمر المرض بلك شهر رمضان اخر ما تر من سقوط الغضا وجوب الكفارة ولا يفسد الغضا على الاصح ولو
كان عدم التمكن من الفضالى شهر رمضان المقبل المذخر غير المرض من سفره ردي ونحوه ثم ان ما ذكرنا مما هو اذا استمر المرض من شهر رمضان الذي فطر فيه الى
شهر رمضان المقبل واما الوعد بينهما فبحسب عليه فضائ وجوب ما وسع الا يقتضى الا اذا لم يبق الى شهر رمضان الاخر الا بعد ما عليه فضا ثم من الانام وقع فيسبق
عليه ولا يجوز له السفر الى سافر لزمه التمام على الاقوى لا يجمع على الاحوط ولو اخر الفضاض شهر رمضان الغاب عصى وجب عليه لانان به بعد ولزمه التصدق
عن كل يوم من طعام ويجوز اعطاء امداد انام عدد من قهر واحد ولا يلزم قصر كل ملة بقصر على الاشبة لا فرق في عدم سقوط الغضا عنه ولزمه الغدبة عليه
في الغرض من عزمه على القضاء بين عدمه على الاظهر ولا تنكر الغدبة هنا انها بذكر السنين فلا يلزمه شئ لو اخره عن السنة الثانية بقاء وهل يقتضى الغضا عليه
في السنة الثانية عند بقاء مضاده منها كما في الاول ام لا وجهان اشبههما عدم **الثاني** يجب على الولي ان يقضى ما كان للميت من صيام واجب سوا كان
صوم شهر رمضان وغيره وسواء فانه بمرض شديد يتمكن من القضاء وغيره من الاعتذار وعدا على الاظهر وسواء كان له مال يصدق به عنه ام لا ولا يلزم قضاء
ما فاتت موث قبل التمكن من قضاءه واما ما فانه بسفر فليزمره مطلقا وتمكن من قضاءه لم لا على الاقوى وفي جريان الحكم في الواجب المرض ولا يتا و اجارة اذا فانه
تردد الاحوط الجريان وفي حكم الصوم الصلوة الا انه هنا لا يقضى الولي الا ما تمكن الميت من فضا نه واهله الولي هو اكبر اولاده الذكور والذكور من سائر
مع فضل الاولاد والاحوط مع ضد سائر ذكور الورثة ان تقضى الاناث في كل طبقة حتى الزوجين والمعتق ضامن الجرح ولا يجزى كمال الولي بالبلوغ والعقل عند
موث المورث ولو كان له ولطان منساوبان سنا او احدهما بالغ بالا حلال دون الاخر حتى تقديم البالغ منهما وجهه كذا لو كان اكبر صغيرا والا صغرا فلان
اشبهه الاكبر في السقوط والوزن والنعين بالفرع وجوه احوطها الثاني ولا يفسد الغضا عن الولي اذا لم يرث لما منع من ردي او قتل او كره جرح الموت ولا
يشترط في لزوم الغضا عليه فراغ ذمته عن عبادة فاشه ولو كان له وليان او اولياء منساوبون في السن لنا ووافي الغضا ووقع عليهم بالسوية ولو تبرع بعضهم
بالانان بنام الغضا سقط عن الباقي كما لا يبعد السقوط بفتح الاجنبى بالفضاض الميت سواء قضى باذن الولي ام لا وان كان الاحوط فضا الولي كنه سبما في
صورة عدم استانابه المترجع عن نفسه بالفضاض الميت ولو اوصى الميت الى اجنبى بالفضاضه قبلها الموصى اليه لزمه ذلك في سقوطه عن الولي بفعلة
وجده فوى وفي السقوط عنه بنفس قبول الوصية من الموصى اليه من دون احرار انما ينال الموصى به تردد والاشبهه عدم والا قربان للولي ان يسأل من يقضى
عن الميت ويتبرع ذمة الولي بافباع عدا الاجاز ولا تمنع الاجرة من فضا الفرية لكونها في قبالة تنزل نفسه منزلة الميت فلا مانع من فضا الفرية بنفس العمل
الذي باقى به وبعبارة الفا عن الميت لها كان او اجنبيا منساوب او موصى اليه من سبما في العمل عنه فلا يجزى لانان بالعمل واهله انوابه اليه لا فرق على
الاظهر في الميت الذي يجب على ولته فضا ما فانه صوم وصلوه بين الرجل والمرأة والابن والابن المملوك **الثالث** اذا لم يكن من فانه صوم لو صلو ولى ذكر فغير
عنه فلا قربا عليه ان يوصى بالفضاضه حتما او باجر من ماله فان لم يوص بذلك كما كره حسبان يسأل من تركه من يقضى عنه والاحوط كون ذلك
الثلاث او وصى به باذن الورثة ان لم يوص به ولو لم يكن للميت مال لم يجب على الوصى لا الوارث اخرجه من مال نفسه لو كان على الميت صوم شهرين متتابعين
فالاظهر انما ان وجبا عليه بتدروشه لزم الولي ان يصومهما وان وجبا عليه كذا تخبرها تخبر الولي ان يصومها وان يكفرها لا طعام من تركه **الرابع**
يجوز لقاص شهر رمضان بغير قبل الزوال ولو لا بعدد مع سعة الوقت لا يجوز له الا فطر بعد الزوال لا بعدد من جبر او نفاس او مرض فلو عصى الا فطا
بعد لغيره ولزمه التكفير عن كل يوم بالطعام عشرة مساكين لكل مسكين مده من طعام فان لم يمكنه صام ثلثة ايام تخبره الشايع والتقربى على الاظهر وان كان
الشايع احوط والاقوى ان فاض صوم التذ لمعين كفاض شهر رمضان فيما ذكرتم لا يجزى الحكم فحين صام ندبا ولا في الفا حواضا طاندا بل يقتصر من يقضى
وجوب او جبرانه في الفا صوم الفري ولا يترعا و اجارة تردد والاحوط الاجراء وفي وجوب مساكين بقية النهار على الفا صوم الذي فطر بعد الزوال وجهان
اشبههما عدم وجوب احياط على **الخامس** اذا اجنب في شهر رمضان وصام اياما والشهر كله وهو جبر لزمه فضا الصلوة والصيام جميعا على
الاظهر ولو نام منذ الفسلة فصبح في يومين دون ان يشبهه فلما اصبح نسى الغسل لم يكن عليه فضا ذلك اليوم ولو احلم في اول النهار وانتهى ونسى الغسل لم يكن
اولى من مضى عليه اياما والشهر كله مع صوم اليوم الاول ولم يلزمه فضاؤه على الاظهر بطل سائر ايام الجنازة ولو اجب قبل شهر رمضان ونسى الغسل الى ان هل
الشهر وصام منه اياما والشهر كله فليزوم فضا الصوم مع نحو ما كان له جنازة في الشهر وجها اشبههما عدم يقضى الصلوة وحدها ولكن احياط بفضاها
مع لا ينبغي تركه بل لا ينبغي الاظهر لزمه فضا الصوم والصلوة جميعا على المرة اذا نسب غسل المحض من النفاس وصامت اياما والشهر كله سواء كان جبرها ونفاسها
في الشهر قبله واما **قاصو الكفارة** فقد تقدم شطرن احكامها وباقى شطرا في جها الكفارة من اجل الفال في صوم الكفارة انه اربعة اقسام
الاول ما يجب فيه الصوم مع غيره وهو كفارة قتل العمد وكفارة من فطر على محرم في حارة شهر رمضان على ما عرفت **الثاني** ما يجب فيه الصوم بعد الجرح

۱۷۱ نعم ما نأمن ضد ما لا نرضى

忘

تم بحمدہ

الزوائد

كتاب الصوم

١٤

والاربعة عشر ولا يكون النحر ولا اخره ولا بين كون الصوم مندوبا واجبا ومتعافا او اما الصوم الحرام فاقسامها ثمانية
 ومنها صوم يوم الاثنين وهو الحاد عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة من كان في يومها صوم اثنين من شعبان سنة الف
 ومنها صوم نذر للصية كان يندرج الصوم ان تمكن من فعل الحرام الفلاني وترك الواجب الفلاني ومنها صوم القصد هو ان ينوي الامساك عن المفطر
 وعن الكلام ولو في بعض اليوم على وجه يكون السكون في الصوم فلا يضرب الاثران السكون بالصوم من دون اخذ فيدافيه ومنها صوم الوصال وهو
 ان يصوم يوما وليلة ويفطر في السحر ويصوم يومين من غير انظار بينهما ولا بأس بترك الافطار بينهما من دون ان ينوي صوم الوصال وان كان لا يحوط تركه انما
 ومنها ان يصوم الميرة نطوعا من غير ان الزوج فضلا عن نية له اعنه على قول موافق للاخبار طولا او اذ ظهر الحول على كراهية في الصوم فيها نية ولا فيه
 والمنع مع فيه مقتضى طلاق لاخبار وهو عدم الفرق بين كون الزوج حاضرا او غائبا صحيحا او مريضا ولا بين كونها ناشئا ومطهرة ومنها الصوم في السفر
 فانه محرر ما صدق ما تراضت فيه ومنها صوم الدهر من حيث نية صوم العبد في الفصل الثالث في الواجب فيه مسائل الاو في فدية من
 المرض السق لا افطار كما ترزوم الاظهار على المسافر المجمع فيه شرط الفطر وفساد صوم من اقدم عليه بالاحتضان سام حلالا بالحكم ولا يفتقر فيه
 افطار عند اجتماع شرائط الفطر تبين انية من السبل على الاظهر بل المني هو خروج جرح من الفطر في الزوال فان خرج قبله لم يفسد الاظهار مع اجتماع
 الشرائط وان خرج بعد لم يفسد الاظهار وكل من لم يفسد الاظهار لم يفسد الصوم وبالعكس الثالث في الهم وهو الشيخ الكبير والعجز والكبر في ذهاب
 اذا عجز عن الصوم واظهاره بشقة شديدا فيفطر ويكره انما كان مع عدمه بعد ذلك سقط عنهم مع استئذان الجوارح والشقة الشديدة وفي لزوم تكفير عن
 كل يوم بمدة من طعام لكل مسكين مذكور الاظهار بها الوجوب وطه ولا يلزم هولا الاقتصار في الاظهار على ما تدفع به ضررهم بل يفطرون بما شاؤوا ولو كان
 الصوم فان فطره واربعة وكان الاظهار واجبا والاصح وكان الاظهار رخصة ومن غلب العطر لمرض فان كانت بحيث تبقى الفدية على الصيام او وجب
 خوف الهلاك اذ فطره وقضى ولو انتفى الوصفان لم يجز الاظهار وان قضى المشقة الشديدة الثالث في الحامل لم يرب المرضعة الغلبه اللبن لا يخرج عليها
 اذا عاقها على الحمل والمرضعان فطر في شهر رمضان وقضياه بعد ذلك حليهما ان تكفرا عن الاظهار عن كل يوم بمدة من طعام على الاظهر سواء كان اظفار
 الحوف على الولاد على نفسها وسواء كان الخوف للجرح او العطش او المرض والاشراف عليه سواء كان طفل المرضع لها او غيرها وسواء كان رضاعها الطفل
 الغير باجاة او غير ما تهم الا حوط عند مكان اتخاذ فطره بغيره في الارض هو الاتخاذ والاشتغال بالصوم سواء احدث الفطر بسوء ذاهب على ما استوجب
 هي بها في المساجد ام لا ان تكون زيادة مضرة بحالها فلا يلزم ذلك بل فطره والكفارة المبرورة من مالها وان كانت ذات صل على الاظهر الرابع في
 من نام في شهر رمضان واستمر الصوم فان كان نوى الصوم فلا فطر عليه ان لو نوى عليه الفضا والمجنون المعز عليه الا فطر على احدهما سواء عرض ذلك تأما او
 بعض يوم وسواء سبق منه نية الصوم ام لا وسواء عجز بما يفسد الام لا الحيا مسكرا كونه بوجع له الاظهار بسبب من الاسباب المتقدمة من مرض او سفر
 او حوض او نقاس او هرا وعجز او نحو ذلك النية من الطعام والشرب كما ذكره له الجماع وقبل مرضه والاظهار وان كان الاجتناب لحوط النساء مسكرا
 الاظهار هو السفر الموجب للاظهار في شهر رمضان من غير ضرر وعادة على كراهية قبل مضى اثنين وعشرين يوما منه وتزول لكراهية في الثالث
 فابعده ولو كان سقلا لم يراجح من حج او زيارته او صلة رحم ونحو ذلك فان كان مما يفتون بئاخوه الى انقضاء الشهر فالفضل له السفر والاظهار ومنه زيارته
 سيد الشهداء عليه السلام ليلة الثالث والعشرين وليلة العبد وان كان مما لا يفتون بئاخوه الى انقضاء الشهر فالفضل له الاقامة والصوم ولا فرق في جواز السفر
 في شهر رمضان على كراهية قبل مضى اثنين وعشرين يوما منه بين كون سفره لدواع اخرا ولداع الاظهار خاصة على الاظهر والقول بالمنع من السفر لداع الاظهار

شكر كتاب الصوم ومنه لوله كتابا لا عنكاف في المحر

لله رب العالمين صلى الله عليه وسلم

الملاطبيير الطاهر

لعملة الله على احد

اجمعين

3



كتاب الاعتكاف

١٣٤

على مثل الخروج للفصل المندوب مع تهيئة ايقاعه في المسجد بطل للاعتكاف لا يطل بالخروج لتسبيح جنازة مؤمن من عيادة المريض المؤمن مع الافتقار فيها
حل العتيد الى الجمع فلا يجلس عند المريض اذا اطاق العادة وتختلف باختلاف المالكين والمودعين في اقلها في الوانسه ونحوها والاحوط ان لم يكن اقرب لزوم
تولد الخروج لشبهة مؤمن حتى اذ بان مؤمن حتى لو الدين وتحمل شهادته مع عدم تقيته عليه نعم لا بأس بالخروج مع الغيب كالا بأس بالخروج لاداء الشهادة مع
لوجوبه حتى مع عدم الغيب ومن احاجة الفجر بالخروج لاجهازة الصلاة الى صاحبها وانفاذ غير في محله ومسل الجاسات والعدوات حتى الفصل الاحتمال
ما لم يدخل في الوسواس في سؤال حكم الله تعالى المحاج اليه من مجتهده او من المطلق على فوائده والايمان بكتاب يحتاج اليه في استسلام الحكم والمجاهدة الا ان من
نحوها من الامور الضرورية وتبطل او عاده لو شرعا واذا خرج لشئ من ذلك لم يجز له الجلوس تحت الظل الا بالضرورة والاحوط الاجتناب من المشوق الظل
ايضا الا للضرورة واذا خرج للضرورة لم يجز الصلاة في خارج المسجد الا اذا ساق الوقت بحيث لو اخرجها الى ان يصل الى المسجد خرج وقتها ولا يطل الاعتكاف
بالخروج من المسجد لاحاجة سائلا بل يرجع اليه بلا فصل فيعتكف واعتكافه يعتبر في البتة في المأخوذ في حقيقة الاعتكاف باحتمال وجوب عليه الخروج لحق
على نفسه او غيره بامر بل من حفظه بطل الاعتكاف واظهر عدم فساد اعتكافه باسوة وافراده واحتمال ما ينبغي تركه **فروع الأول** اذا نذر عتكاف
شهر معين ولم يشترط التتابع لا لفظا ولا تقيدها عتكف بصدقه اهل بالباقي حتى ما في به وندارك ما اهل به ولو اشترط التتابع لفظا او تقيدها لا يستلزم الاستيفاء **الثاني**
اذا نذر اعتكاف شهر معين ولم يعلم بمجلس او سببان ونحوهما حتى خرج الشهر قضاه ولو اشتبه عليه الشهر وعنت الشهر ولم يلب على فله حتى **الثالث**
اذا نذر اعتكافا بعد ايام فاني ثلثة داخل بالرائع قضاء ولم يصرم اخرين اليه مفدة من الصلوات الا ان كان **الرابع** اذا نذر اعتكاف يوم لا يزيد من عتكاف ولو نذر
يوم لا يشترط عدم الزيادة او عتكاف ثلثي قدوم فلا يصح ويضيف اليه اخرين مفدة من الصلوات الا ان كان به **تبقى الكلام في مسائل الأولى** ينقسم الاعتكاف
الى واجب بنذر وشبهه ونذير فالواجب المصنف فيه بالشرح ان كان معتبرا وان كان غير معتبر كان كالنذر في جواز الرجوع فيه ما لم يترجم اليه من فاداما
لزمه لانما فيها على الاظهر يستحب عند الشروع في الاعتكاف ان يشترط مع رتبة نية الرجوع فيه عند عرض عارض من مرض ونحوه وكان له الرجوع عند
عرض العارض الشرعي والعقلي ولا فضا عليه في المندوب ان كان عارض من العارض وجوبه بعد مضى يومين وجوبا لانما عليه لا المانع وما في المندوب
فيلزمه التردد لعرض العارض وجوبه في جواز اشتراط الرجوع مع ثبوت ولو لا العارض تردد ولا اقرب عدم الجواز ولو اشترط مع رتبة الرجوع عند العارض
ثم استقبل بعد ذلك شرطه في سقوطه تردد ولو شرط في اعتكافه فخرج اعتكافه لانه واجب او اعتكاف اخر له نفسه لم يشر **الثاني** من يخرج على العتكف ليل او نهارا
امور **أولها** ما يشترط النية في الشهادة جماعة وتبطل اولها ولا بأس بالقبيل واللس فيه شهوة **ثانيها** انتم الطيب على الاظهر **الثالث** الاستئذان في جرد موافق
للاحياط **سرا** يعجزها التبع والشراء في حكمها في جبر ما يباينها في المعنى من انواع العامات كالصلح والاجابة ونحوها وان كان الجواز في غيرها شبه
لكل الاحاط لا يتكسر في لا بأس بما يضطر اليه بها وشراء من المأكول والملبوس ولو فيها الضرورة عصى لم يبطل الا لا يبطل هما الاعتكاف على الاظهر
خامسها المأذاة والجماعة على امر ديني يخرج اثبات الصلابة والفضيلة واما اذا كانت لاعتبار الحجة وردت من الخطا فلا بأس بها بل هي من افضل
الطاعات لاظهارها لاجل عليه لبس المحبط ولا ازالة الشر ولا اكل الصلابة ولا عند التكاح والقول بان يخرج عليه كل ما يحرم على المحرم حاله عن المستند ويجوز
لذا النظر فيما يضطر اليه من معاشه والحوض في المباح وان كان يستحب لم يجز ما لا يضطر اليه من المباح كما يستحب له الاشتغال بالعبادات من الصلوة والركعة
وقراءة القرآن ومدارسة العلم والمناظرة فيه وتعليم وتعلمه وكل ما يحرم عليه نهارا ولبلا الا الاطراف فانه يمنع منه نهارا والالبان ان كان الاعتكاف واجبا اذا
او عصى بغيره يومين **الثاني** من مات قبل انقضاء اعتكافه فان كان مندوبا ولم يرض عليه يومان فلا فضا على ولا مباشر ولا استبراء وان كان واجبا
فلا حوطان بتضيض الموت عز وجل من يقوم بتجديدها على الاشياء لان يكون قد شرع في الواجب في اول وقت امكانه من دون تأخير ومات في ثلثه فان
الاظهر سقوط النفاذ عتكافا ان الاظهر سقوطه في المندوب اذ مات بعد وجوبه بعض يومين من **الرابع** كل ما يفسد الصوم كالاكل والشرب والجماع الا في
نحوها يفسد الاعتكاف اذا وقع في نهاره وبشأن الكهارة بالافساد بالجماع لبلا او نهارا في اعتكاف واجبا ومندوب على الاظهر ولا يثبت بالاشتباة
من انما ما اضطر اليه نهارا ويحوز ذلك على الاظهر وان كان الكهارة لحوط والكهارة فيها اذا جامع بالليل حتى رقبه او اطعام ستمين مسكنا او صبا شهري
متابعين والاحوط انها كهارة الظهار ولو كان الجماع في نهار شهر رمضان بخلاف ما اذا كان في غير شهر رمضان او في ليل شهر رمضان فانه لا يلزمه الا
كهارة الاعتكاف **الخامس** لا يرد ما وجب للخروج من المسجد ويبطل به الاعتكاف لا يصح التتابع عليه بعد التوبة **السادس** لو اكره زوج على
الجماع ومما عتكاف في شهر رمضان لزمه كهارة افك اعتكاف نفسه خاصة ان كان لبلا وان كان نهارا لزمه كهارة افك اعتكاف نفسه افك صومه وكهارة
انشاصه زوجا لزمه كهارة افك اعتكافه وجنه كالاظهر انها كفارة ذلك على الاظهر نعم لا حوط تحت كهارة اعتكافها اليه في الضرورة **السابع**
ان اطلقت لم تكفر رجبة فان كان اعتكافها سدا بالزها القطع قبل التلويح للفتي الى المنزل للاعتداد وكذا لو كان واجبا غير معتبر وان كان معتبرا ونذر شرط في تاركه
عنده عرض العارض فانه لزوم فضا الواجب عليها بعد انقضاء العدة وان كان واجبا معتبرا ولم يشترط الرجوع عند العارض عندك في المسجد الى الفراغ من عتكافها حتى
الى المنزل ليعمل واثبت لعدة فيه **الثامن** لا يجوز ان يكتف بالتهار دون الليل في الثلثة كما لا يجوز تفرق لثلاث ليال بصل اولها من الاعتكاف للمندوب ونها

استيفاء

في جملة طيبة

لا يشترط في الاعتكاف ان يكون في شهر رمضان
ولا في شهر غير رمضان

كتاب الحج

عن النبي عليه وآله وسلم قال من حج إلى الله تعالى
كل ما كان عليه من ثياب ثلثة لم يرد
وثلثة للعهد وثلثة للمدوب

كتاب الحج

وقيل لا خذ فيه واصلوا في الدين بالبر مواني مقام العمل بالاحياء لا يتخلوا من الاحياء طامسونه انهم لا يتخلوا من
واضا عظمهم وان حكم بصدق في الظاهر من الكتاب بمنع على فصول الاول في المغدمان وهو خمس **الاول الحج** في اللغة القصد وفي اصطلاح الفقهاء قصد اسم جمع
الناسك الموداة في المشاعر المصونة وهو واجب على كل جامع للشرايط الاربعة رجالا كان او امرئا او خنثى مسلما او نارا كره مستحلا وكافرا وغير مستحل فاسن برزخها و
وقد ورد ان المستطيع اذا سوف الحج حتى يموت بعينه الله تعالى يوم القيمة اعلم في خبر يهوديا الوصف انما كان في اخبار اخر وضله عظم وقراب جسم وقد ورد ان
ام البت حاجبا ومعتبرا مبري من الكبر رجع من ذنوبه ككثيرهم ولده امته في خبر اخر الحاج بعدد دون على ثلثة اصناف نصف يعق من النار ونصف يخرج من نور
كثيرهم ولده امه ونصف يحفظ في هله وما لذل ذلك ما يرجع به الحاج وورد ان المحج ثوابها الجنة والعرة كفاة لكل ذنب ان اعظم الناس وزا من في
من الحج ووطن ان الله تعالى لم يغفر له وان الحاج اذا اخذ في جهازه لم يخط خطوة في شئ من جهازه الا كتب الله عز وجل له عشر حسنات في جميعه عشر سبائك ورجع
له عشر درجات حتى يخرج من جهازه في ما فرغ فاذا استقلت بر راحله لم تضع خفا ولا ترثعه الا كتب الله عز وجل له مثل ذلك حتى يقضى نكته فاذا قضى نكته عز
الله تعالى له ذنوبه وكان ذنوبه المحج وصفر وشهر ربيع الاول وبعده اشهر تكتب له الحسنات والكتب عليه التبعات لان باي بكية فاذا مضت الاربعه اشهر
خطب بالناس وان من مات في طريق مكة ذاهبا او جائيا امن من الفزع الاكبر يوم القيمة وفي خبر اخر ان من خرج حاجا او معتبرا فله بكل خطوة حتى يرجع مائة الف
حسنه ويجمع عن الف الف سنة ويخرج له الف الف درجة وكان له عند الله بكل درهم الف الف وهم بكل دينار الف الف دينار وكل حسنة عملها في وجهه ذلك
الف الف حسنة حتى يرجع ويكتب له ضمان الله ان يوفاه ادخل الله الجنة وان رجع رجع مغفورا المستحبا بالفا غفموا دعوتهم فاق الله لا هرة دعائه فانه يشفع في
مائة الف رجل يوم القيمة ومن خلف حاجا او معتبرا في هله بخبره كان له مثل اجره كما ملا من غير ان يقص من اجره شئ لم يغير ذلك من فضائله التي لا تحصى فطلب
من مظاهرها ويحب على جميع الناس كما انهم لا ينطبل الكعبة عن الحج ولا يجب عينا على المستطيع باصل الشريعة الا مرة واحدة وهي السنة الفجرية الاسلام وهي جبراسمها
الاثنين فورد في الخبر ما من اولها ما مع الامكان حتى اتق الاخير كبره موقبة والفوربة مستمرة فلو اخر عن اول عام الاستطاعة لمز منه المباداة في العام الثاني
وهكذا ولو توقف على عدة مات من سفر ونحوه فبين الاثنيان بها على وجهه بذكره كك ولو بعد ذلك لفوا في جازا الناس عن اولها ما مع الوثوق فانه ما كان من سفرهم
الثانية وهكذا بالنسبة الى الثالث والاربعه حتى وان عرض مانع من المشي مع الناحية لم يكن حاصبا وانما باق في القابل وقد يجب غير حجة الاسلام بذر وشمه
وبالاسنما والسناب في حجة الاسلام السابج وجهه المندوب والندوب حجة حافة حجة الاسلام بافسادها وينكرها ولو حجب غير حجة الاسلام بذكر شئ من
اسبابه المذكورة ومن هذا سبابا للوجوب من الاستطاعة والتدبر والعهد واليهين والاستسجار وانما حجة الاسلام يستحب ان يحج ولو مضى فاضد ورد
انهم من افضل من الحج الا الصلوة وان حجة افضل من سبعين رقبه واستغفرت النصوص من فضيلة الحج للمندوب من الصدق بيقينه واصافها وورد ان
حج حجة الاسلام ضد حل حلت من النار من عتقه من حج حجتين لم يزل في خبر حتى يموت من حج ثلثة فداشتهي نفسه من الله عز وجل بالنسب لثوبها من من كتب
ماله من حلال ومن حرام ومن حج اربع الرقبه خفظة القبر بالواذامات صور الله الحج الذي حج في صورة حسنة احسن ما يكون من الصور بين عبيد حتى حوب
قبره حتى يشاء الله تعالى من قبره ويكون ثواب ثلثة الصلوة له والركعة منها تعدل الف ركعة من صلوة لا يعين ومن حج خمس حج لم يعبد الله ابدا ومن حج عشر حج
لم يحاسبه ابدا ومن حج عشر حج لم يرحم ولم يسمع شهيقها ولا زفيرها ومن حج اربعين حجة قبلها شفع في احبته بفتح لباب من ابواب الجنة بخل منه هو في
لدون حج خمسين حجة قبله مدنية حتى جنة عدن فيها الف قصر في كل قصر الف حوراء من الحور العين والف زوجة ويحصل من ذلك عظم على الله عليه والوالا
عليها السلام وكان ممن برز الله ببارك ونعالي كل حمنة وهو ممن يدخل جنة عدن التي خلفها الله عز وجل بيده ولم يره احد من ربه ولم يطلع عليها مخلوق وما لا يحصى
الحج الا بئ الله له بكل حجة مدنية في الجنة فها عرف عرفة فيها حوراء من الحور العين مع كل حوراء ثلثة اجارته لم ينظر الناس له مثل من حنوكا لا وقد ورد اننا كند
بادمان الحج ولو انيا بذكر هذه الناحية من الحج المندوب كراهة الاشارة بالترك للسنة فيه واستحباب عود المورس اليه في كل اربع سنين الحج بالدين و
لصالح الحج على النفس بالافضل وشبه العود اليه عند الخروج من مكة العظيمة وكراهة تدهم العود بل تقرب منه مع الاستخفاف وورد ان من فرسوف الحج في مكة
ابام لم يخرج سنة حتى يخرج البر من ابره سورة عم كل يوم لم يخرج سنة حتى يخرج كذا من قال في دعائه واحدة ما شاء الله الف مرة الف مرة الف مرة في
الشرائط والكلام فيها في مقامات **الاول** في شرائط وجوب حجة الاسلام وهي خمسة احدها الكمال بالبلوغ والعقل فلا تجب على الصبي ولا على المجنون بعلمها
كان او ادوارا بالانس حال ناقه الحج ولو حج الصبي او المجنون او حج عنها ثم زال عذرهما بعد انقضاء الحج لم يجز ما صدر عنهما او عن نائبيهما عن حجة الاسلام ولو
دخل الصبي المتبر والمجنون في الحج فبأنهم كل كل واحد منهما اودرك المشركا ملا في اجزائه عن حجة الاسلام قولان اثنى هما العدم وعلى الاجزاء في لزوم حجة
النبي من حين الكمال بجوه اشبهها العدم كان في شرائط وجوبا لاستطاعة المالبه لها حين الشرع في الاعمال وكراهة الاستطاعة المالبه عند الكمال و

في الحج

15A

۷. فنقل خبر القادر و روضه و طبرستان و بی بی منیر الطرب بدو بسوی بروم کجیل الصغیر و یک و تری کا ابروی ام

بشأنه لو يمكن صرف جهة والاستقرار في الحج به محبة بينهما ولو توقف الاستقرار عند وجوبه على زيادة على وجه شرعي وكانت مفردة وله وجبته لها ولو ملك مقدار مصرف الحج قبل وانصرف في شراء المستلزمات وفي التزويج او وهبه من غيره وفقد عند الحج وانصرفه لم يجب عليه الحج ولو كان له بقدر مصرف الحج في اوانه فانه عند نفسه الى النكاح لم يحرم له صرفه في النكاح وان شق عليه تركه بل لم يزل الحج مما لا ان يترب على تركه التزويج ضرر شديد لا يحل مثله فان الاقرب حج جواز صرفه في النكاح وترك الحج بل لزمه ولو بذل الغير المستطيع زاد وراحلة ونفقة له ولعالمه الى رجوعه صار بذلك مستطاعا ووجب عليه الضول والحج وخصه بذلك الحج ولزمه ان يحج بعد ذلك ولو مشكها من غير فرق في ذلك كلبين كون البذل واجبا على الباذل بندر وشبهه ام لا ولا يبين بذلك صبي الزاد والراحلة او ثمنهما ولا يبين كون البذل على وجه التملك او الا با حصة بغيره في صورة الاباحة الوثوق بالوفاء من الباذل ولا بشرط وجوب الحج على البذل ولين كونه عارضا للدين او كونه فادى مالكا لما يبايى به ما عدى المستلزمات لا لا يجب عليه الحج وان بقي الدين في مثله ولو ملك شيئا زائدا على دينه والمستلزمات بمقدار لا يفي بتمام مصرف الحج فبذل ما ياكل به مصرف الحج لزمه الحج وحج البذل له لزمه عن حجة الاسلام فلما استطاع بعد ذلك لزمه الزمة الا حادة على الاظهر ثم تحب له ولو وهب لافسان مال تحصل له بقبوله الاستطاعة لم يجب عليه الضول ولو قبل وجب عليه الحج ولو وهب المال لاجل ان يحج لزمه الضول على الاحوط بل لا يظهر ولو ايجد المال على وجه الاطلاق وكان وقت الحج لزمه ان يحج على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو اسودح العتق على السفر مع كون الحج لنفسه وشرط له الزاد والراحلة ونفقة عياله او شرط له البعض وكان مالكا للباقي لم يجب عليه ايجار نفسه ثم لو اجر نفسه طوعا وجب عليه الحج واجوزه عن حجة الاسلام ولو شرط له البعض لم يملك ما يكتفي بالباقي واستقرض له لم يحرمه عن حجة الاسلام ولو كان عاجزا عن الحج فحج مشكها او مانعا عن غيره لم يحرمه عن فرضه وكان عليه الحج عند حدوث الاستطاعة **الشرط الرابع** ان يكون ما يمول به عاله حتى يرجع فاضلا عن زاده وراحلة فلو ملك الزاد والراحلة دون نفقة العيال لم يجب عليه الحج ولم يكن ما يمول به مستطاعا للفرض والمال بالعبال هنا من يقول به عرفا وان يترب نفقة عليه شرعا وما ما يجازون اليهم من مطعم ومشرب وملبس وممكن بحسب حالهم شرا ورضه من غير اسراف لا يقتضي وجود ما يمول به فضلا فلو كان له ما نذر منه معيشته لم يرجعه كفى ولا يسقط الحج عن المستطيع القادر على المصروف فبذره عنه ما يذره ولو كان للولد مال لم يكن الوالد مستطيعا ولم يحرمه ان يبايى من مال ولده الصغر ما يحج به ولا يجب على الكبر ما يمكن والده من مصرف الحج ثم لو بذل له المصروف طوعا استطاع ولزمه الحج وسقط عنه الفرض بذلك **الشرط الخامس** **امكان المسهر** مثلا وشيئا فلو اجتمعت الشرائط المتقدمة لم يكن هناك مانع من مسهر كرضه الحرك او عدم امينة الطريق للصق او محارب او عدم قدرته على الاستمساك على الواحدة او عدم سعة الوقت لقطع المسافة او استلزام مضية لزمه واجبا وفضل محرما وفقد المراقبون توقف مضية على وجوه لم يكلف الحج وليس المرض انما مانع من الركوب مع عدم الضرر بالحركة ما نفا يكون الدعاء الذي يحتاج اليه بتميز الزاد والطبيب المحتاج الى اصحابه يحكم النظام وكذا ليس السفر مانعا بل لزمه الحج وان وجب على الولي توكل من ينفذ من الشد بجهانا او باجرة فقد من مصرف حجة ثم ان من عرض من الحج مانع ان زال مانعه فان كانت شرائط الاستطاعة عند زوال المانع موجودة فيلزمه الحج وكذا ان كان عروضا للمانع بعد استقرار الوجوب تقصيره فيه فان تجب عليه الحج بعد زوال المانع مشكها مع الامكان ولو ايسر المنوع من زوال مانعه حادة فان كان عروضا للمانع بعد استقرار الوجوب تقصيره فيه لزمه استناذه من الحج عند ان مات قبل الاستناذه لزمه ومثله الاستناذه وان كان عروضا للمانع قبل استقرار الوجوب فان لم يلزمه الاستناذه مع الامكان على الاظهر ولا يلزم ومثله الاستناذه ان مات هو قبل الباس ولو فقد المنوع ما يستنبه بسقط عنه كالوجود المال ولم يجد من يستناذه ولو زال عذر المنوع قبل التلبس بالتائب بالا حرام وامكده الحج نفسه لزمه ذلك وكان حج التائب عنه استحبابا وان عاد مانعه قبل التمكن اجزه حتى التائب لو استناذ المنوع فحج عند التائب فان استمره المانع الى ان مات فلاضا عليه بعد موته سواء كان عروضا للمانع بهذا استقرار الحج عليه وتقصيره فالااء او قبله وان زال عنه المانع بعد حج التائب لزمه الحج بنفسه مع اجتماع شرائطه ولو قصور في ذلك ومات لزم الفضا عنه ومن لم يستمسك على الواحدة حسب اصل خلقته بل لزمه الاستناذه مع استطاعته ومن تعذر واشق عليه الحج في عام الاستطاعة كما لو توقف حجه على حركه عنيفة في سفره لا لظافي بالحجاج لضيق الوقت وعلى الفرض من العدد وتقصير عن ذلك لمرض او خلقه وشقت عليه مشقة لا تحمل مثلها حادة سقط عنه الوجوب في عامه وتوقف وجوبه عليه على اجتماع شرائطه ولو مات في سنة واحدة ما قبل اجتماع شرائطه لم يقص عنه الا اذا ايسر في اول حامين زوال المانع فان لم يلزمه الاستناذه في حوته فان تركها استنبه عند موته والمنوع من الحج لو تكلفه فان زال مانعه قبل التلبس بالا حرام وبعده قبل فوات الموته حجة واجزه عن حجة الاسلام وان بقي عليه المانع الى فوات الموته لم يحرمه حجه بذلك عن الفرض على الاظهر ومن اراد المانع فضا ما يضطر اليه من الاكالات كالتزويج او عية الزاد وغو ذلك مع تلبس فصيلها ولو كان حجة طويلا فان نسا وباس جميع الجهات مع عدم المانع من شئ منها حجة في سلوكها ما شاء ولو نساوا من حيث المودة والنفقة واختلفا في المذهب البعدان المذهب في وجوب الحج على الفتنة من جميع الجهات منها او من احدها وكذا واختلفا في الموت ورجوعه ولو تمكن من مؤنة الاقرب خاصة ومنع منه مانع لم يكن مستطيعا وكذا لو تمكن من الابدح خاصة ومنع منه العدد ومنع من الاقرب مانع وقصر الوقت عن الا بعد مع عدم مساعده في التضرع ولو كان في طريقه عد ولا يندفع الا بمال فان كان مما يمكنه تحمله لزمه دفعه لان كان مما يشق تحمله عليه لكونه بالنسبة اليه او دفعه اياه سقط عنه الحج مع انحصار الطريق فيه وكذا التفصيل لو وجد مجرى من العدد وباجرة ولو بذل له بالمال الذي يربطه بالعدو في صورته

في شرحه

في شرحه

كتاب الحج

١٤٠

قد رتب على قتل وجب عليه الحج لزال المانع ولو قال له قبل وادفع انت لم يجب عليه الضلوع وان كان لو قبل طوعا والزمه الدفع والحج والخوف من الفرق عاقبة طريق
الجهنم من وجوب سلوكه بفسط الحج عند انحصار الطريق فيه وليس من المانع انفق السبل بالتمانع ذلك فانتم اليه خوف قتل او جرح او شي
او مرض به والخوف لحدوث في انشاء الطريق كالحاصل قبل الخروج في المنع من وجوب المسق الا اذا ساء الى المسقى والرجوع حج في الخوف فان الاحوط بل لا
حج لزم اختيار المسقى ولو مات الحاج بعد الاحرام ودخل الحرم برئت ذمته ولم يلزم فضاؤه عند سوا مخرج في عام الاستطاعة او بعد ما وسوا كان مفرا
فان لم يمت فسا وسوا مات في احرام الحج او العمرة ثم بعته على الاحوط متوفى الحرم ولو مات خارج الحرم لم فضاؤه وان كان بعد دخوله الحرم على الاحوط كما يلزم
الفضاء على الاظهر لو مات بعد الاحرام وقبل دخول الحرم وقبل الاحرام او في الطريق سواء كان في اول عام الاستطاعة او بعد هاهنا الاحرام وليس الفرض ان
من تمام الحج فيما ذكره كل لو لم يستقبله الحج لاجتماع شرائطه لا ترفع ذمته الا ان الحج بنفسه كان حيا او يقض عنه بعد موته لا يسطع بزال مكنته ويحقق
الاستقرار على الاقوى بمعنى زمان يمكن فيه الاثبات بجميع افعال الحج وكذا غيره مما واستجها للشرائط بشرط عدم انكشاف وجود المانع عنه فلو صدق لعدو ذمته
الذين اهل الخروج معهم فلا فضاؤه عليه نعم الاول في الاحوط ان عليه الفضل او ميتا يخرج بمعنى الزمان المذكور وان انكشف وجود مانع من وصوله الى المقصد
وانبأ به الاعمال من موت نحوه واحوط منه الفضل عليه بمعنى ان يمكنه من الاحرام ودخول الحرم فقط واحوط منه الفضل عليه بغيره الاحمال عند
استجماع القرائن وان مات او فسد شي من الشرائط قبل معنى زمان يمكن فيه الاحرام ودخول الحرم ولا يسطع الحج عن المستطاع المهل للمضى مع الحاج بغير ذلك ما قبل
عوده للحام وقبل المكان عودهم بل يجب عليه الفضا على الاظهر الكا فرب يجب عليه الحج ولا يصح منه سواء كان ممن يقتد وجوبه لاولومات في حال الكفر كان انما ولو
الفضاء على قول لا يخلو من نظر ولو اسلم الكافر بعد الاستطاعة فان كان استجماع شرائطه باقيا وجب عليه الحج ولو مات والحال هذه لزم القضاء
عنه بل يلزمه الفضل او اهل حتى نالك بعد ذلك استطاعة ومات ان اسلم في حال زوال استطاعته فلا حوط بل لا شيز لزم الحج عليه من كفاه لزم القضاء
عند ان ملك قبل ان يخرج ولو احرم الكافر ثم اسلم في الانشاء اعادة الاحرام من الميقات ولو تعد له العود احرم من موضعه اجرته ذلك وان كان الاحوط لا يخلو
حج الى ما يمكنه من المسافر وعدم الاحرام من موضعه الاعد عدم القدرة على العود اصاله ولو الى ما دون الميقات لو اسلم الكافر المحرم بعد الوقوف بالمشعر
يجوز ذلك بل يلزمه استئناف الاحرام من الميقات بعد العود اليه ومن مكث ان تعد عليه العود الى الميقات ولو ضاق الوقت عن الرجوع الى مكة احرم بغير ان تتم
ان كان حجة فزاد او افراد ثم حجه ثم اعتمر بعد وان كان متعاضدا فقدم عنه في الاجزاء بها والعدل الى الافراد والاثنان بها بعد قولان اقرهما الثاني ولو حج المسلم
ثم ارتد بعد الفراغ منه ثم اسلم وكان مستطاعا للحج تانها يلزم الحج الثاني على الاظهر ولو ارتد ثم لم يرجع ولو بسطع له استطاع في حال ردة وجب عليه الحج ولم يصح منه
فان اسلم بعد ذلك لزم الحج على نحو ما سمعته في مطلق الكافر ولو احرم مسلما ثم ارتد ثم تاب قبل الاثبات بغيره من الاحمال لركن له بطل احرامه على الاقوى والمخالف اذا
استنصر لا يجب عليه على الاظهر ان يسجد ما لزم من الحج في زمان خلافة الا ان يكون فذا دخل في ركعة اثني عشر لا يفرق بين كون ماله بر مواض المذنب ههنا ام القاطن
للعبره وانما المالك ببلده لا بين كونه من مسلميه ام كافر فترهم او من كفارهم كالتائب نعم يجب للمسبب قضاء حجه ولو حج الشيعي على طريق الخالف جهلا بالحق
لم يجزه على الاظهر في استطاعة الرجوع الى كتابه من مساعدا ومال وحر فز ومن استجمع شرائط الاستطاعة فحج مقرا من كفاه ارفه نفقه خبره لجزئ عن الفرض والتمتع
في الحج حجة الاسلام كان وغيره افضل من الركوب افضل من ان يسوق معدا وحله ويشتريهم من بضعة المشي من القاء والعبادة او بوجوب تأخر دخول مكة فلا يفيد
الركوب في حقه مسائل **الرجوع الاول** من استفرج في فتنه واخره فعل حراما كبيرا وجب عليه ان يتركها ما في بر فور ان يترك منه ولو الشك ولو مات
قبل الاثبات يلزم استيجار من يقضى عنه شيء من اصل تركه كسائر ديونه ولو كانت عليه ديون اخرى فان وفنا تركه بالجميع فلا بحث ان ضاقت مهله وعت عليها
ثم ان قامت حجة الحج باجوبته ولو باق ما يمكن تحصيله يلزم وان قصرت عن الحج والعمرة ولو من افريل لمواقبتان قصرت عن احدهما اتمه صرف في سائر ديونه او
دفعت الى الواو ثان لو يكن له دين وان قصرت عنها وسعت احدهما فان كان احدهما مقبلا الى برهان وسع احدهما لاعلى التبيين فدم الحج ان كان تم عليه
الظن او الافراد العمرة ان كان تم عليه التمتع على تردد في اخر **فرعان الاول** لو لم يكن البيت الفتح عليه الحج ما ليقرب الحج حذو له وغيره بالانكسار
لحج عنه الاجابة برئت ذمته **الثاني** الفضل من الميت فوري كاصله فلا يجوز تأخيره الا بعد عفا وشي **الثاني** الاقوى كآية الفضل من الميت
نحوه من الميقات لو من اقرب المواقيت ان وفيه ما لعل الفضل عنه من بلده وان كان الاحوط في صورة اذن الوثنية هو الفضل عنه من البلد الذي توفي فيه ما في
عدم اذ تمام وجوده في الوثنية فيقضي الاستئذان من الميقات ثم لو سوان اجرة الحج من الميقات لاجرة الحج من البلد الاحوط هو اخبار الثاني مع وجود
القصير لعدم اذن الكبار كما انه يمتنع اختيار الثاني منها لوصفها ولكن يخرج ما اذا دعي لوجه الحج من الميقات عن تلك تركه الامع كرك الوثنية ورضاهم باخراج الزايد
من الاصل ولو لم يكن الاستئذان من الميقات تقبل الاستئذان حيث يمكن ولو البلد من اصل تركه من غير احدا كرك الوثنية ولا رضاهم **الثالث** من وجب عليه حجة
الاسلام او الافساد او حج التمتع الفوري وشبهه لا يجوز ترك الحج عن غيره فلو فعل ثم لم يبريد وقوعه من النوب عنه والاحوط البكال على فساد ما هو المشهور ولو
يمكن المستطاع ونحو الحج في اول سنة وامكن له ان ينوب عن غيره من النوب عنه ولو ان من عليه حج واجب فوري من مستطاع ونحو الحج شبه التمتع
ان في اجرة عماله من الواجب لجهان اشبهها التمتع **الرابع** لا يشترط في وجوب الحج على المرأة الجملة ان يشترط الاستطاعة وجوده لم يلق بها ولا نذر

فان كان الكافر بعد الاستطاعة فحج مقرا من كفاه ارفه نفقه خبره لجزئ عن الفرض والتمتع في الحج حجة الاسلام كان وغيره افضل من الركوب افضل من ان يسوق معدا وحله ويشتريهم من بضعة المشي من القاء والعبادة او بوجوب تأخر دخول مكة فلا يفيد الركوب في حقه مسائل

من استفرج في فتنه واخره فعل حراما كبيرا وجب عليه ان يتركها ما في بر فور ان يترك منه ولو الشك ولو مات قبل الاثبات يلزم استيجار من يقضى عنه شيء من اصل تركه كسائر ديونه ولو كانت عليه ديون اخرى فان وفنا تركه بالجميع فلا بحث ان ضاقت مهله وعت عليها ثم ان قامت حجة الحج باجوبته ولو باق ما يمكن تحصيله يلزم وان قصرت عن الحج والعمرة ولو من افريل لمواقبتان قصرت عن احدهما اتمه صرف في سائر ديونه او دفعت الى الواو ثان لو يكن له دين وان قصرت عنها وسعت احدهما فان كان احدهما مقبلا الى برهان وسع احدهما لاعلى التبيين فدم الحج ان كان تم عليه الظن او الافراد العمرة ان كان تم عليه التمتع على تردد في اخر

فان كان الكافر بعد الاستطاعة فحج مقرا من كفاه ارفه نفقه خبره لجزئ عن الفرض والتمتع في الحج حجة الاسلام كان وغيره افضل من الركوب افضل من ان يسوق معدا وحله ويشتريهم من بضعة المشي من القاء والعبادة او بوجوب تأخر دخول مكة فلا يفيد الركوب في حقه مسائل

من استفرج في فتنه واخره فعل حراما كبيرا وجب عليه ان يتركها ما في بر فور ان يترك منه ولو الشك ولو مات قبل الاثبات يلزم استيجار من يقضى عنه شيء من اصل تركه كسائر ديونه ولو كانت عليه ديون اخرى فان وفنا تركه بالجميع فلا بحث ان ضاقت مهله وعت عليها ثم ان قامت حجة الحج باجوبته ولو باق ما يمكن تحصيله يلزم وان قصرت عن الحج والعمرة ولو من افريل لمواقبتان قصرت عن احدهما اتمه صرف في سائر ديونه او دفعت الى الواو ثان لو يكن له دين وان قصرت عنها وسعت احدهما فان كان احدهما مقبلا الى برهان وسع احدهما لاعلى التبيين فدم الحج ان كان تم عليه

في شرح

على صفة ثم بشرط ذلك فيها انما كانت عند عدم طهرها او بضعها او مال بضرها فلا يستطيع الحج الا عند وجود اللحم وندرها على اخذه ولا يجتمع على الحرم
بعضهما الا اذا بذلت له الحج ولم يكن فداي حجة الاسلام قبل ذلك في وجوبها بما رتب له من الحج عليها بزوج او نحوه تردد والاحوط لها ذلك بل يلزم ذلك
فيها لو كان موجودا قبل ذلك في الحج مع عدمه والنداء في الحرف عدمه على اعتقادها فيجوز لها الصلوة مع من يوثق به عند عدم الخوف ولا يلزم عليها
دعوى زوجها الخوف عليها كما لو ادعت هي الخوف ما دعي زوجها عدمه لم يكن له ولا لها اكراهها على الحج من غير محرم الا ان تكون دعواها معلوما لا كذا
فجبر على الصلوة ولا يجوز حج الميرة بطوعها انما فداي في الزوج الا باذنه او بمكثانك ومنفعة مدحولا بها كانت الامان خالفته وحجتا تمت في فساد ما انت
بروجه لا يخلو من ناقص ولو ادعت الحج بطوطا حيث لا ينافي حقه كما اذا اردت الحج معه فوا عشا را ذنوعه من فساد مع منعه تردد والعدم وان كان الحج
الواجب مضيقا فلا يشترط في لزوم عليها وعدم اعتبار اذنه في موضع حتى مع وجودها الواجب لم يتسع فالاحوط عدم انبائها به مادام مودة ما لا يرضاه ولا في
في الصلوة بين حجة الاسلام والواجب بغير وشبه بعد حصة اصل التذرع ونحوه بوقوعه برضا او قبل زوجته والمعتق رجعت في جميع ما ذكره حكم الزوجة بخلاف
البائنة فانها كالخاتمة فيها ذكر **المفارقة الثالثة** شرط ما يجب من الحج التذرع والعهد واليمين وهو امران **الاول** التكليف فلا ينعقد التذرع والعهد
واليمين من الصلوة ولا المحضون ولا المنع عليه ولا السكران ولا التائم ولا المكروه ولا الغافل **الثاني** المحرم فلا يصح نذر الملوك ولا عهد ولا ينعقد ذكر اكان
او اتى وخشي فمات اومكنا اوام ولا ابا ان مولاه فان اذن له في التذرع والعهد واليمين لم يؤثر نفيه بعد ذلك بل يلزم الملوك حج الحج بغيره
اذا كان مضيقا لا ما اذا كان موطئا على المولى مصرف حجة الزرع وجب على نفسه باذنه وفي كون اجازة المولى كاذنه فذكر تردد ومثل الملوك فيها ذكر الزرع
الا ان فقهاء السلف عليه بل على نفسها **مسائل ثالثة** **الاول** اذا نذر الحج مطلقا فنعته مانع اخره حتى يردل المانع بل له التأخير الى طين الصلوة مع عدم المانع
انهم على الاظهر ولو تمكن من الاداء ومات قبله لم يفسد عنه من اصل تركه على الاظهر ولو مات قبل التمكن من الانيان لم يلزم له القضاء عنه ولو مات عليه حجة الاسلام
وحجته نذر عتق من اذنه فان وفرت تركه بهما فلا كلام وكذا ان قصر عنهما او وفرت باحدهما معينا كما اذا نذر الحج من البلد لوفيق ماله الا بالحج من الميقات فانها
حج واف حجة الاسلام دون التذرع ولو لم تفر الا باحدهما لا على النسيين فالاقرب لزوم تقديم اسبغها وجوبا او التذرع في سنة معتبرة فان تمكن منه اخل به لم يفسد
عنوانه لم يتمكن منه بل منعه عارض من مرض ونحوه فالاقرب ان لا يلزم قضاءه بعد ذلك لا قضاء الولي عنه بعد موته ولو افسد حجة ثم صار موصيا لا يفسد
على الواصلة لمرض او مرضها من زوال الحالة استتاب من حج عنه ولو نذر وهو موصوب في حال نذره وفي كل الى ان مات لم يلزم اسبغها من بقى عنه وكذا لو نذر
وهو صحيح ثم صار موصيا قبل التمكن من الانيان باو بعد التمكن منه على الاظهر ولو تكلف المصوب الحج بنفسه اجرة على الاقرب **الثاني** لو نذر الحج مرديا بحج الا
صح نذره ولو لم يلزم من حجة الاسلام ولا يجب تحصيل الاستطاعة ولو نذر الحج مرديا بحجة الاسلام وكان حين التذرع مستطاعا فان كان حج التذرع وطما ومقبلا بانها
مناخر عن سنة الاستطاعة لم يفسد حجة الاسلام وان كان مقبلا بعام الاستطاعة فان قصد بفسده الحج عن التذرع مع بقا حجة الاسلام عليه بطا نذره وان قصد
الحج عن التذرع ولو زالت عنه حجة الاسلام بسبب وال الاستطاعة قبل وانها انقضت نذره ولم يزل الانيان بحجة الاسلام ان بقى مستطاعا وحج التذرع ان زالت استطاعا
قبل وان الحج وان خلا نذره عن قصد احد لقضيه ففقد حجة نذره والاحوط له الانيان بالحج للتذرع ان زالت استطاعته قبل وان الحج ولو نذر الحج مرديا بخير
حجة الاسلام ولم يكن مستطاعا فان بقى على عدم الاستطاعة في وان الحج لم يفسد حج التذرع عن التذرع بانها لم تكن رابا او ماشيا اصالة واجارة للمؤمن وان حصلت له
الاستطاعة بعد التذرع فل فوات وقته فان كان التذرع مطلقا فدم حجة الاسلام وكذا ان كان مقبلا بعام مناهر عن عام الاستطاعة وان كان مقبلا بعام التذرع
المحقق بحصول الاستطاعة فدم حج التذرع على الاظهر ولو نذر الحج واطلق لم يفسد حجة الاسلام ولا غيره انقضت نذره ووجب عليه حجة غير حجة الاسلام واجب حج حجة
واحدة عن حجة الاسلام وحج التذرع رجبها ان حصلت له الاستطاعة على الاظهر **الثالث** اذا نذر الحج ماشيا وجب مبدئ الموضع الذي قصد في نذره
المشي منه مع ذهوله حين التذرع من المبدئ فبذلك مكان العزم على الشرح الحج ومنهوا المشي انهم ما قصد منه حين التذرع ومع ذهوله عنه فنهى رامي الجمار
ولو اضطر نازا المشي في طريق مكة الى ركوب التقيته ونحوها للعبور مع عدم قطرة ونحوها ركبا والافوا لم يجلس فيها ولو اخل بالقيام كان كمن اخل بالمشي في
الصحرى ولو اضطر الى الركوب من هذه المكة سقط عنه القيام ولو ركب نازا المشي جميع الطريق حتى على الاقرب بقى التذرع في عهدته وحج فان كان غير معتبر
ماشيا في التي بعد هامن التين وان كان معتبرا لم يفسد حجة الاسلام ولا غيره انقضت نذره ووجب فضاؤه عليه ما تفرق نذر الحج المعتق انا اخله ولو ركب
نازرا الحج ماشيا بعض الطريق ومشى بضال من مضاه ماشيا في جهة فلا يكفي مشى موضع الركوب ركوب مواضع المشي على الاظهر ولم يفسد حجة في صورة كون التذرع
معتبرا لو كان ركوبه في مواضع لا على الطريق ولو عجز نازرا الحج ماشيا عن المشي فان كان نذره مطلقا ففقد حجة المكة ومنهوا وان كان مقبلا او كان مقبلا من موضع
بعد ذلك لفشاجر على سبطه المشي لم يفسد حج ركابا مع سون بدنه على الاحوط **المفارقة الثالثة** في شرط ما يجب بالانابة وهي ابغ **الاول**
الاسلام **المفارقة الثانية** الكافر لا ينافي السلام عن الكافر ولا ينافي المؤمن عن المخالف ان كان مستغفرا وان كان اباللتائب على الاظهر ولا يجوز ما لا ينافي
يناب عن المؤمن **الثاني** اجماع شرائط التكليف فلا يقع نابة الصبي ان كان متمرا على الاظهر ولا ينافي الجنون مطبعا كان او ادوار يا حال بدوه ولا المنيح
ولا السكران ولا مسلوب الاختيار **الثالث** ان لا يكون عليه حج واجب فلا يقع نابة من اشترط الحج عليه باستطاعته ونذره معين واخيره فلو خرج عن غير حج الجرح

مع
اليمين
المعينة
والله
يستحب
على
الراعية
من
اداء
هرم
سنة
دام
ظنه

هو على سناجدا الما نرق آو غوط اء جبهه الما سناجدا ج على اء جبهه الما سناجدا

الطواف المندوب عن كل فاعل من أمكنه الحضور ولا بشرط في اليلين عن المعنى عليه أن الطواف عند في جواز السنن الحاضر إلى ضاق عليها الوقت ولو يمكنها التلخيص
من يطوف عنها قولان اشبهها ما فحين عليها العدول في الأفراد والعاجز من أن يطوف بنفسه من أو نحو غيره يطوف به ويحتمل كل من الحامل والمجروح
عن نفسه بنوى الحامل بركته الطواف لنفسه بنوى المجروح بركته لا ريب ولا فرق فيما ذكر من جواز تنبأ الحامل الطواف لنفسه بركته بنى أن يكون منه ما في حملها
أو اجراءه إجازة مطلقه نعم لو قبل الحامل المسافر عليه يكون في غير طواف نفسه أو أسوحوه ليل والحركة جميعا لم يزل فيه الطواف لنفسه بركته وكذا على الأقرب
لو أسوحوه لإضافته ولو تبرع الإنسان بالتحج الواجب في غير بعد موت بركته منسوا خلف الميت ما يحج عنه أم لا وسواء أوصى به أم لا وسواء كان المبرع والتمتع والتمتع
عدلا أو فاسقا وفي صحة التبرع عن الحي العاجز ومراعاة ذلك تردد والاحوط عدمه **وأما الحج المندوب** فيجوز للناس فيه تبرعا وإجازه عن الميت
والحي الغائب العاجز من الحج بنفسه الفاعل على ذلك باذن غيره لا ينعى على الظاهر ويجوز صدقة الثواب في المندوب عن واحد في السنة الواحدة ويجوز إعادتها
الحج إلى الغيبة الفراغ منه ولو سبقت لظهور بطواف ركعتين من جميع المؤمنين ثم يجوز أن يجز كل أحد بانه طواف عنه وكذا الحال في الزيارات فيزور زيارة
عن جميع المؤمنين ويجز من شأ بالزيارة عند كل ما يلزم النائب من كفارة فقه ماله ولا يرجع له بهاء على المسافر ولو أفسد النائب الحج لزومه الا تمام والحج من قبل
ولو تنفس الاجازة مطلقه كانت ومقتضى تلك السنة على الظاهر أن الظاهر لا يسخى الاجرة بتمام الفاسدة وتبريد ذلك ذمة المسافر وإن
على الاجز الحج من قبل عتونه ولا يرجع له بصرفه على المسافر إلا أن يكون فلا بشرط ذلك على المسافر والملا في الإجازة على ما عفا من بهاها وانصرف إليه
اطلاقا ولو كان الواجب على المسافر الحج في سنة معينة فاشترط الحج في التي بعد ما مع إمكان الاستيفار والسنة المعينة لم تفسد الإجازة ولو لم يمكن الاستيفار
في الحج في المعينة صح الاستيفار في التي بعدها ولا يصح أن يوثق من اثنين مباشرة في الحج الواجب سنة واحدة ولو أسوحوه لذلك ففسد الإجازة
ولو رفع عن أحدهما ولا عن نفسه إذا فاعها ما ولو أسوحوه على الترتيب صح لا دلى فسد الثانية ويجوز أن يوجر نفسه للحج الواجب عن اثنين في عام واحد
عدم المباشرة كما يجوز إجازة اثنين في عقد واحد الحج الواجب عن اثنين في عام واحد مع تعيين من يوجر عنه كل منهما وكذا يجوز أن يوجر نفسه في عقد واحد
للتأخير عن اثنين في عام واحد في حج مندوب يشتركان فيه ولا يجوز أن يوجر نفسه بحجتين مندوبين عن اثنين في عام واحد وفسد الإجازة لاجتماع
وقضا في عقد واحد والثانية خاضعة وقضا في عقدين ولو أسوحوه لادخال شخص مع نفسه في الحج المندوب فلا بد أن يوجر نفسه ثانيا لافصال الخرج
عدم الإعلام فحل ما مل من وجب عليه سنة واحدة حجتان مختلفتان كحجة الاسلام والحجة المندوبة في تلك السنة ومنعه عارض عن الانيان بهما مع البام من
زواله في حجة الاسلام في التي لانه جازله ان يسافر جازين لهما في عام واحد بل يجب لا يتبرع سبقا علم حجة الاسلام ولو احصر النائب حجة
الاسلام لم يفسد حجة التذرية ولو تحسب حجة الاسلام فحل على الظاهر مسائل **الاول** انا اوصى أن يحج عتفان عن الاجرة والآمنه في الحج المندوب
وتخرج من الاصل ان كانت اجرة من الثلثة كانت مندوبة وملكها الاجرة نفس العتف لا يجب تسليمها الا بعد العمل وفائدة ملكها ملكها ان كانا عتفا
ولو سلم الوصي الاجرة قبل تمام العمل ضمن نعم لو توقف قبول الاجرة الإجازة على دفع الاجرة اية كلاً وبعضا حين المضي وبعد قبل الفراغ من العمل ولو يمكن الا
بشرط بقا الاجرة الى ما بعد العمل جاز ولو ضمن الوصي دفع العتف والمؤتلف على دفعه الاستيفار قبل الفراغ من العمل ولو خالف الاجرة ما شرط عليه في عقد
الاجرة لم يسخى شيئا على الاشبه **فصل** لو اوصى بحج مندوب ثم توقف ففاد وجبته على جميع الثلث فيه فان كان الحج اول ما اوصى به حجتا فمضى الوصي
اضافه لزوم ذلك على الظاهر وان كان الثلث زائدا عن اجرة المثل لم يمكن الاستيفار الآتيام الثلث كان الحج اول ما اوصى به فالظاهر لزوم بذل تمام الثلث في الحج
كالوكان الثلث بقدر اجرة المثل خاصة **الثاني** اذا اوصى أن يحج عنه مندوب ولم يعين المرات فان لم يعلم منه ولو تبرع من ماله والاعتماد على ان يسوفي ثلث تركه **الثالث** اذا اوصى
ان يحج عنه في كل سنة بقدر معين فنفس المعين عن الاجرة اكمل المعين للسنة الاولى بالمعين للثانية وبعضه اكمل الباقي في السنة الثانية بالمعين للثالثة او حصر
وهكذا وكذا لو حضر المعين لسنين عن واحدة اكمل بالمعين للثالثة او شي منه وهكذا ولا فرق فيما ذكر بين ان يكون المعين لكل سنة قد راعيتا كما تزدنار أو مجزلا
كذلك البتة الفلاني مثلا ولو كان المعين لكل سنة معينا للحج من البلد ودفع للحج من الميقات دارا لغيره من الحج عنه في كل سنة من الميقاتين الاكالا للمنزلة لا فرق
تعيين الاول لأن فهم منه خلاف ذلك **الرابع** اذا كانت عتدا انسان ودعت ما من صاحبها وعليه حجة الاسلام جاز له بل وجب عليه ان يقطع
بدون اخبار الوارثه مقدرا واجزا للحج منها واستيفار من يحج عن المودع ودعا الباقي الى الوارثه بشرط **احد** فاعله بان الوارثه لا يودع ماعلى فتمت مودع
من الحج لو سلم جميع المال لهم والا لم يجز الاقطاع والاستيفار **ثانيها** ان لا يكون المورث فدا وصو بالحج عنه والامر بحج **ثالثها** ان لا يكون المورث مال غير هاد
الامر من غير استبدان الوارثه شذذع شبهة ادعاء اعلام في الفرض سابقا الى عدم الحج عنه باجبار ولى المسلمين بأمرهم بالحج عن الميت **رابعها** ان لا يفسد
من الضر في الاقطاع المذكور ولا **الخامس** عدم إمكان استبدان الحاكم أو عدم إمكان اثبات اشتغال ذمة الميت بالحج ولا لزوم استبدانه وحججه
الاقطاع لا يجوز اعلام الوارث بالحال المؤدى الى بقا ذمة الميت مشغولة ولو تقدم من عند الوارثه واجتمع في حق الحج شرط الاقطاع جاز لكل منهم التمسك
عليه ولو توازوا الاجرة جاز ولو اخرج بعضهم باذن الباقي جاز ولو لم يعلم بعضهم بالحج تعين على العالم ولو اخرجوا جميعا مع عدم علم بعضهم ببعض فلا ضمان مع

الحج المندوب في غير وقت الحج
فإن كان في غير وقت الحج
فإن كان في غير وقت الحج
فإن كان في غير وقت الحج

الحج المندوب في غير وقت الحج
فإن كان في غير وقت الحج
فإن كان في غير وقت الحج
فإن كان في غير وقت الحج

فإن كان في غير وقت الحج
فإن كان في غير وقت الحج
فإن كان في غير وقت الحج
فإن كان في غير وقت الحج

كتاب الحج

١٤٢

عدم التقصير لو كانوا عالين من السابقيين فاصدروا من الاضحية ولو علم ان بعض الوترية يؤدى دون بعض لزم الاخراج باذن من يؤدى ولو اساءوا لم يسو
ثم علم الوارث ما ذكره وجوب الحج او الاستحباب لزم المسودع اشياءها بالموافاة الشرعية فان عجز عن في ظاهر الشرع بعد طلق الوارث في مائة على الحكم المزبور في
تجمل الاسلام من المحققين للمال من العوق والمال المندود والدين وكل حق مالي كان كوة والحس ونحوها وجهان اقره الله على الشرط المزبور بالاكل
عدم اختصاص الحكم بالوديعة بل هو جازي للمال المدان القصور في **الحج المأمور** اذا عذر الاحرام عن المسافر عنه لم يجر له نقل النية الى نفسه فان نقل
واكمل الحج فالله عدم اجرائه عن نفسه ولا عن المسافر عنه **الثامن** اذا اوصى ان يحج عنه فان عجز عن الاجرة مع انما لزم اتباع تعيينه وان منع
المعين من ان يحج لزم استيفاء غيره بذلك لاجرة المعينة الا ان تكون زائدة عن اجرة المثل ويعلم ان الوصية بالزكاة مخصوصة بالشخص فانه يسافر غيره واجرة المثل
وبرجع الزكاة الى الثلثة لا فرق فيما ذكره من كون الحج الموصى واجبا او مندوبا وانما يفرق في احتساب تمام الاجرة في المندوب ومن الثلثة واجرة
المثل في الواجب من الاصل وما زاد عنها مع عدم امضاء الوترية من الثلثة فان عجز الاجرة صددت لزم اتباع تعيينه للشخص واستيفاء ما يجر
بمن الاجرة والاحتساب للاجرة كما قرئتم لو طلب المعين ان يجر من اجرة المثل وعلم من حال الموصى تعلق تعيين الشخص له رضا واجرة المثل سقط اعتبار المعين
واسو غيره واجرة المثل وان عجز الاجرة دون الاجل يسو غيرها من الحج واحتسب الاجرة على امرئ ان لم يعين الاجرة لا الاجرة اسو غيرها من الحج عن اجرة المثل
واحتسب على امرئ الحج في جميع هذه الصور من البهات على الاظهر لان نص الموصى لاستيفاء من البهات وذلك لقرائن عليه مع فناء الثلثة باحتساب الاجرة في
المندوب ما زاد من اجرة المثل في الواجب منها واما الوترية ذلك لو اوصى بالحج عنه فله اجرة فلم يجر فيها اجرا أصلا ولو من المبعث لزم من فاته في
البر ولو بعد ما حل الاظهر لو قصر في تسعة باقى ما اوصى بمصروفه لاجرة المندوب في تلكه بقية مصروف الثلثة ولو اوصى بالاجرة
اجرة في بعض الاحرام الا بتدبير في الحج بذلك لاجرة ولو تكن سنة الحج معتبرة ولو يكن ضبط المال سببا للثقة فالأحوط ضبطه وانظار تلك السنة ما لو حصل اليأس
كما ان الاحوط في استئثاره لو كان قابلا للاستيفاء به وبما **الثاني** اذا اوصى بثلاثة في حج وغيره فم عدم الواجب مع وجوب جميع ما اوصى به فخص
التركز عنها انقسم على الجميع بالحصص **الثامن** من مات بعد استقلال حجة الاسلام وحجة اخرى مندوبية على اخرج حجة الاسلام من الاصل ويكفي
المندوب على الاظهر لو قصر في تركه من الجميع سقط الاستيفاء وان مات باحدهما فلهما **الثاسعة** كايحوز الاستيفاء للحج فكذلك يجوز الحج بالمال
والمجمل كان يقول حج عن فلان واحطبك كذا وكذا ولا يجوز الاستيفاء بما ينفق بها **العاشر** الاستيفاء من احدى استيفاء الشخص به
بان يقول لوجه اجرتك ففعلت ما اوصى به فلان بكذا ولو اطلق ولم يقبل بنفسه انصرف الى المباشرة ولو كان سنا بغيره فانها الزام فقيده
بالعمل كان يقول اجرتك ففعلت ما اوصى به فلان بكذا ولا يعتبر في هذا القسم المباشرة فيجوز لادن يستنبذ غيره في ذلك **الفصل الثاني**
في احوال السفر هي الى الحج وهي احوالها الاستفاضة ثبوت من طرقتا سبعا على تعيين الطرفين عند تقدمه ومن طرقتا صلواتكعين بقصدتها
بقرة في اولها بسوق الحشر في الثانية بسوق الرحمن بقرة اذ اخرج منها المعوذتين قل هو الله احد هو احد لم ينزل الله كذا وكذا خبر الى في
دينه ودينه عاجل مري اجله فضل على محمد واله ولينته على حسن الوجع واجلها الله وان كان كذا وكذا شرا في دينه ودينه واخرى في حال
امرئ اجله فضل على محمد واله واصرفه على محمد واله واعلم في كل شدة ومنها اخيار السبب والثناء والتخمس للمقر اجروها
الاول اذ قد ورد ان جملا من اجل من جبل في يوم السبت لو دنا الله تعالى الى مكانه وبورك له هذه الامة في سببها وخبرها وفدا لان الله احدهم لدا ورعه
يوم الثلاثاء ولا ينافي يوم الاحد فان يوم بني امية ولا يوم الاثنين فان يوم محسن استند منه نحو سنهم الاربعاء ولا ينافي يوم الجمعة قبل الصلوات ولا ينافيها
بل ينبغي ترك السفر يوم الخميس من عند معصوم الامموم اخر ولا ينافي الفجر في برج القمر في لافي الحان ولا في ايام العرفة بالكمال وهي الثالث والعاشر
والثالث عشر والسادس عشر والحادي عشر والخامس والعشرون فانه قد ورد النص على كراهة السفر في هذه الايام وفي الرابع والعاشر والسادس عشر
والسادس والعشرين من ايام الشهر العربي الهلالي بل ينبغي اجتناب السفر في ايام كوامل التسعة وهو يوم الجمعة من الواثنين الثالث والحادي عشر والعشرين
والخميس الاول والعاشر والعشرون من صفر الرابع والعاشر والعشرون من ربيع الاول والاول والحادي عشر والثاني والعشرون من ربيع الثاني والعاشر
والحادي عشر والثاني والعشرون من جمادى الاولى والاول والحادي عشر والثانية والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ربيع الرابع والاول
والسادس والعشرون من شعبان والثالث والعشرون من شهر رمضان والثاني والسابع والثامن من شوال والسادس والعاشر والثامن والعشرون من ذي
القعدة والثاني والثالث والعشرون من ذي الحجة وان اضطر الى السفر في يوم من الايام المذكورة دفع الفوسخ بالصدقة مضافا الى الصدقة **الفصل الثالث**
الفصل عند رادة السفر على اهل البيت عليهم السلام وبالله ولا حول ولا قوة الا بالله والفضل في غسل التوبة والحاجه ونحوها من الاعمال المستحبة المكتبة في
حقه في غسل التور منها الوضوء قبل المسافر ومنها ما صلى ركعتين عند الخروج بقبها بقوله اللهم اني اسودعت نفسي واهله ومالي وذريتي
ديناي اخر في واما نفي وخاتمة على ويصل اربع ركعات يصلهن في بيته بفاتحة الكتاب قل هو الله احد في كل ركعة وبقية بقوله اللهم اني تقرب اليك
بهن فاجعلن خلفي في اهل مالي ومنها لجمع العيال والدعاء بقوله اللهم اني اسودعتك الخداة نفسي واهله ومالي وديناي لشاهدتها والغائب اللهم

لو صلح

في احوال السفر
هي الى الحج
وهي احوالها
الاستفاضة
ثبوت من طرقتا
سبعا على تعيين
الطرفين عند
تقدمه ومن طرقتا
صلواتكعين
بقصدتها

وهي احوالها
الاستفاضة
ثبوت من طرقتا
سبعا على تعيين
الطرفين عند
تقدمه ومن طرقتا
صلواتكعين
بقصدتها

استاذنا و

لا ومن نش فیه ۴۰ بالقرین علی ش ۴۰

三

حتى يكونوا رعاة لا يفتنوا ان يكونوا اربابا من سجدوا ان اضطر الى الساقية وحده والميت حده فليعمل ولعل ما شاء الله لا حول ولا قوة الا بالله اللهم اني شقي
واعني على حجتك وادعيني ويستجب رافعة من تزين به ومن يرفق به من يرفق به من يكون ظهوره في الاتفاق ويكره صاحبون دونوا وفوقه في الاتفاق
منها ان يقول عند النظر او ظهور امانة الشوم له اعصمت بك يا رب من تهما الجدي في نفسهم عصم من ذلك منها اتخاذ سفر والنوق فيها با طيب الاول
كالوزن والسكر والتوب الخ من غيرها حتى ورد ان الله تعالى يفضل اسراف الا في نفقة الحج والعمرة ويكره الزاد الطيبك اللحم والحلوا وغوها
في طريق نهاره سبيل الشهدا ورواحا فله ويستحب الاضار فيه على الخبز واللبن غوه وينبغي ان تكون حلقة السفر من حديد فانه لا يقرب شيئا منه
المواص و اعنائه ينقذه شد هافي حقونه فكان حوا منها حله مع جميع ما يحتاج اليه من سلاح والاك ودرته منها حله من الزقون حسن الخلق
وموافقة الا في العصبه واعنائه على حوائجهم قد ورد ان من اعان مؤمنا مسافرا فرج الله عنه ثلثا وسبعين كونه واجاره في الدنيا والاخرة من الغم والهم
كره العظم يوم بعض الناس بانفسهم منها الجناب للنزول على ظهر الطريق وطون الادوية منها الشلو بشي عند النزول من الرحلة وترك القوم من غير
شلو بشي منها ان يقول عند الاشراف على محل النزول ناظر السبل اخيرا للنزول اللهم اني اسئلك خبرها واعوذ بك من شرها اللهم حبيبا الي اهلها وحببا
اهلها والبنات يقول عند النزول اللهم اني اتق من لا مباركا وانت خير المنزلة منها ان يتيام من ضل عن الطريق ويقول في طريقه ان يصابح او بالاصباح
الى الطريق برحمتك الله تعالى في طريقه البحر اجتن اشد نالي الطريق برحمتك الله تعالى منها سعة العود الى اهل ولا اهد سبق الحاج وجعل المنزلة منزلا
ومنها ترك ركوب البحر عند نزول يقول عند ركوب البحر اللهم اني اتق من لا مباركا وانت خير المنزلة منها ان يتيام من ضل عن الطريق ويقول في طريقه ان يصابح او بالاصباح
الله تعالى فترى الله واهله بانك الله لا حول ولا قوة الا بالله منها الامانة من اذام من احد اصحابه ثلثة ايام الا اذا استولت الا فمذموم الواجب
منها العود من غير طريق الالهاب سبتم من عرفنا لمني منها ان يقول الركاب للماشى الطريق اذا كان قد اتم منها اصحابه عند الرجوع فقل
الى غير ذلك من الاما بالحق من احصاها العلم وقد تضمنت جملة اخرى منها ما روى عن الصادق ع انه قال قال لقول الله عز وجل انما ناسا فرقت مع قوم فاكثروا فاشارة
في امرهم وامورهم واكثر التسم في وجوههم وكان كرم على انك يذمهم واذا دعوا فاجبهم وان استدانوا بك فاعزمهم واستعمل طول الصمت كثرة القول وكثا
القص يا معلم من باء او مال او زاد واذا استشهد ونك على الحق فاشهد لهم واجهد اياك لهم اذا استشاروك ثم لا تفرم حتى تثبت نظرك ولا تجتبه مشوق
حتى تقوم منه او تفقد نام واكل وفضل وانك سئل انك حكتك في مشورتك فانك من لم يحض النصيحة لن استأمره سلبه الله ربه ونزع من الامانة
واذا رايت صحابك يشون فامش معهم واذا رايتهم يعلون فاعلمهم واذا نصتوا فاعطوا فاعطهم واسمع لمن هو اكبر منك ستا واذا امرك بلس
وسالوك شيئا فليقم ولا تقل لا فان لا على ولوم واذا نصرتهم في الطريق فانزلوا واذا شكك في تقصوا وادارهم شخصا واحدا فلا تسالوه عن طريقكم ولا
تشرشوا فان الشخص الواحد في الغلات مررب لعله يكون عين اللصوص ويكون هو الشيطان الذي جبر كرواحد والاشخصين انهم الا ان تروا ما
لا اري فان العاقل اذا بصره به شاعر في الحق منه والشاهد يرى ما لا يرى الغائب باخى ذا جاؤا وقت الحلة فلا تؤخر ما انتهى سلمها واسترح منها فاقا
دين وصل في جماعة ولو على راس رجب ولا تثن من على اياك فان ذلك سرير في جبرها وليس لك من فعل الحكاء الا ان يكون في عمل بمككك التمدد لاشترطه
الغناء مل فاذا قربت من المنزل فانزل عن بابك ابد بلفظها قبل نفسك فانها فصلت اذا اردت النزول فليكن من بطاح الارض احسنها نواوا اليها نازبا
واكثرها عشا واذا تركت فصل وكنت قبل ان تجلس واذا اردت متصا حاجتك بعد المذهب في الارض فاذا انكملت فصل وكنت من وقع الارض التي حلتك
بها وسلم عليها وعلى اهلها فان لكل بقعة اهلا بالمكان فان استخطت لن لا تاكل طعامك حتى يبد فصدت عن فاضل عليك بقر كتاب الله عز وجل ما دار
راكا وعلبك في السبع ما دمت عالما ولا عليك بالذات ما دمت خالبا وياك والسرير اقول لليل عليك الغريب الذي يجتمع من نصف الليل الى اخره وال
ورفع الصوت في مسلكه المفضل الى البعثة انما الحج وهو ثلثة اشهر وثلثة ايام اما التمتع فصورته على الجمال من الحج من الميقات الى مكة
التمتع بها الى الحج ثم يدخل مكة فيطوف بها سبعا اليه صلى الله عليه وسلم في المقام ثم يسليها بين الصفا والمروة سبعا فيصعد بعد ذلك ثم يسليها الى الجحيم من مكة
من خارجها عند ثلثة الاحرام منها وقدر التمتع والافضل كون الاحرام من مكة يوم التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة والافضل بعد ما يعلم بذلك التمتع
بمرات عادة ثم ياتي في عرفة يوم عرفة يقف بها من الزوال الى الغروب عند اخيار ثم ينهض منها ويصلي الى المشرفة فيه ويقف عند اخيار ثم ينهض
منه بعد طلوع الفجر الى يوم النحر فيصلي بها ويحرم بكل من يري جرح العقبه لعلها للزيب فيه يري اولاهم يفرح او يخشع جلي او يقصر اذ
الموس على باسلان لم يكن عليه شعر ثم ان شامض الى مكة ليوم عرفة لا خيارا ولعله عند العذراء ومطعم على اياها في طواف طواف الحج وصلى ركعتين
سبعت طواف النساء وصلى ركعتين ثم عاد الى مكة في يوم النحر وهو الحادي عشر من ذي الحجة وهو الثاني عشر من ذي الحجة
وجرى مع الاخير في ايامها الجمار الثلثة فان شامضهم بان كان فدا نقول النساء والطيب الصبة في احرامه فري بها جارا والثلث يوم الحادي عشر
ومثلها اليوم الثاني عشر ثم يري الزوال وان قام الى النحر الثاني وهو اليوم الثالث عشر فلو قبل الزوال جاز انهم وعاد الى مكة للطواف في التمتع
الفهم من الحج افضل انما سئل في هذا ولو كان من اهل مكة ثم هو فري ليعين مكث في حجة الاسلام والمزاج البعيد من كان بين اهل مكة وبين مكة

سفر

ترجم بالقرآن الكريم
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

كتاب الحج

المقدمة في التلخيص

١٤٧

عشر مائة زاد من على وجوبها كان وقبل ثمانية واربعون مائة والاول فوى ولعله الاحوط ايضا ولو عملك لمعبد الى شمس القرآن او الافراد
الاسلام اختيار لم يجر ولو كان للضرب من ضرب وقت وجهر ونحوها جاز وشروط هذا القسم من اختياره وجوبه او نداء بغيره **الاول** في هذا
النوع المخصوص **الثاني** وقوعه في شهر الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة والاحوط عدم التأخير عن الوقت الذي يتم بالشرع فيه قبل ان يطلع فجر
عاشري ذي الحجة ومبدء العمل في هذه المدة ما يعلم انه يدركه المناسك فيه **الثالث** لانسان بالحج والعمرة سنة واحدة ويؤخر الحج الى السنة الا ان كان
يقوم بها طول السنة ولا يجوز له الاقتصار على العمرة وجعلها مفردة بعد ان يدخل وقتها الا عند الضرورة **الرابع** ان يحرم بالحج من بطن مكة عند الذكرك
الاختيار افضل مواضعها المسجد وفضلها المقام والحج يحرم بينهما افضل الادوات بعد صلوة المكيبة ولو احرم بالعمرة المنع بها في غير شهر الحج فمحرمة المنع
بها لم يلزم له هدى الى كل من نواحيها وان الى بعض احوال العمرة في شهر الحج لم ينعى ذلك بل يلزم كون الدخول في احرامها في شهر الحج وعمل من العرة التي احرم بها قبل
دخول شهر الحج بنبأ احرام المنع عموما مستغلة وان لم يجر المنع بها ام نفسه واسا فلان اشبه بها وان كان هو الثاني ولكن اذ فيها الاول ولعله الاحوط في اشتراط
وقوع الحج والعمرة بهذا القسم عن شخص واحد وجعل لا يخلو من نظري شرع في محل الاحرام في كل من العمرة والحج هو المبدأ مع الاختيار ولو احرم الحج بالمنع من غير
لم يجره وان دخل مكة محرم بل يلزم استنباطها لا يظهر عدم اجزاء احرامه الاول ولو بعد رجوعه بعد ذلك لعوده الى مكة والاحرام منها ولو نضل الى
بلدنا فخرج من حيث يمكن ولو بغيره من غير ان يستطعن اهدى على الاظهر بشرط عدم نفعه في التأخير الى هناك والافضل عليه بالحكم ونعمه التأخير وعدم امكان
رجوعه الى مكة واستنباط الاحرام منها بغيره ولم ينفذ استنباط الاحرام من حيث يمكن ولا يجر المنع الخروج من مكة حتى ياتي بالحج وان اضطر الى الخروج
خرج على احرامه ورجع كك وان بالحج وان جهل وخرج على ارجع قبل مضى شهره احرام وان رجع بعد الشهر ودخل مكة محلا احرام لعمرة المنع وسار
عمرة الاولى مفردة واستندرك لها طواف النساء على الاحوط ولو دخل بمكة الى مكة في وقت خشي ضيق الوقت لو بقي على تمتعه فقل بغيره الى الافراد وكان عليه
عمرة مفردة وفي هذا الضيق قول القوم انهم يعلمون الاطمان بدرك اختياره الى الوقوف بغيره فلو اطلق بالاداء لم يعد ذلك له بل لم يجر المنع بغيره بغير
الحج ولو يوم عرفة قبل الزوال بل ولو بعد اذ اعلم عاقبة بدرك اختياره في عرفة نعم افضل ان يتبع يوم التروية ودون في الفضل المنع يوم عرفة قبل الزوال في
المنع بعد الزوال لمن امكنه وجعل ادراك اختياره في عرفة والاحوط عدم التأخير الى ما بعد نوال يوم عرفة والخاص بالنساء اذا منعه ما عذرهما عن اتمام العمرة
والطلل وانما الاحرام بالحج ودرك اختياره في عرفة بغيره فلان بينهما الى الافراد بخلاف ما لو طهر في وقت يسع عمرة المنع ودرك اختياره في عرفة فاما ان كانا
ولم كان اهل عرفات ولو تجدد عذرهما بعد الطواف وكسبه صحت منعهما وانما بالتسبي وبقيته المناسك كذا لو تجدد بعد الطواف قبل ان يركبوا فيقول
انما الطواف وبعد الانيان باربعة اشواط منها عاينها في العزمين انهما انقضيا بمطهرهما ما بقى عليهما من ركعتي الطواف وهما وبعض الاشواط ولو
تجدد العذر قبل اتمام الشوط الرابع لم تحسب منعهما ذلك بل ان لمهما قبل فوان اختياره في عرفة عقدا لانسان بغير المنع والافضل ان ينفذها الى الافراد في
ما صحح المنع سقطت العمرة المفردة **وقال الافراد** في ضرورة التحضار بحرم من المبدأ ومن حيث يسوغ له الاحرام بالحج كالمنزل لمن كان من غير
من مكة وغيرهما الى الاحرام بالمبدأ ولم يتمكن من الرجوع الى المبدأ ثم يعمد الى عرفات فيقف بها ثم الى الشرف فيقف به ثم الى من يقضوها مناسكهم كما
مكة في يومه او بعده الى اليوم الاحرام ذي الحجة فطواف بالبيت وصلى ركعتين وسبح بين الصفا والمروة وطواف طواف النساء وصلى ركعتين ثم يعود
الى الصلابة والتمسك في الليلة الحادية عشرة ويومها ثم ياتي بعد الاحلال من الحج بعمرة مفردة ويحرم لها من ادنى محل والصق المواضع من غير
او من احد النواحي ولها الجهر ثم تعد ببيتة وفي اخر الاحرام بما بين اقربا المواضع الى الحرم وبين المواضع تردد والعدم مع كونها احوط
لعله لا يخلو من وقوع وانما تحب العمرة المذكورة على من وجبت عليه حجة الاسلام مفردة او من حج مفردة او نداء الوفاء لنداء الحج مفردة اذا نذر ما عدى عن غير بل
من استطاع الحج الافراد دون عمرة وجبت عليه لانسان حج الافراد من دون عمرة وانما استطاعا عنها بها وكذا العكس ويجوز ابطال عرق الافراد وان كانا
بعد شهر الحج وان كان يرم تأخيرها اختيارا احوط احاطا لا ينبغي تركه بل لا يترك ولو احرم للعمرة المذكورة من داخل الحرم لم يجر احرامه بل لا يفسد الخروج
الى ادنى محل والمواقيت فانما يلزم تحديدا للاحرام اذا خرج من احدها وهذا القسم من الحج كالقران المشابه للافراد الا ان ياتي انتم فرض القرية من مكة وهو
على الاطلاق كان بين اهلها وبينها اقل من اربعين ميلا ولا يجوز له على الافراد احد من احدهما في حجة الاسكبل ولا للفلان في المدون بغيره الى المنع اختيارا او
تبره ونسبه ذلك في جواز الصلوات قبل الشروع في احدهما او بعد الى المنع عند الضرورة الفاضلة بكونه يحض الناظر عن القرية عدم امكان تأخير العمرة الى ان
ظهر خوف عذر بصد او فوات الرخصة قولان احوطهما ان لم يكن الا فوى هو المذهب بالنسبة الى الفان بل اذا اضطرر الى العمرة المفردة واحرم بعد العمرة
من منزله او من المبدأان تمكن من ذلك بربطه منه بذلك بشرط حج الافراد هي تبة النوع المخصوص وقوعه في شهر الحج وعقد المبدأ احراما من مائة التي تجزئ
ان كانا في مكة من منزله او من غيره اهل مكة منزله في المبدأ **وقال الافراد** في ضرورة شروطه على نحو الافراد لا تتبره عنه بل يوم سوا الفان الحك عند احرامه
وتحج بين عقد احراما بالبيتة بين عقد بالاشع والقلبة وان كان الاحوط الاول ولحق منه الجميع بينها بالبيتة بعد احتيا العدة بالاشع والقلبة يستحب ان ياتي من
ما هو من البيت بان يقوم من الجانبة اليسرى اذ كانا واحدا ويشتق بطن من الجانبة اليمنى باركاعا معقوبا مستقبلا بها القبلة ويا طهر صفحة مكة ليرتد هذا وانما معية

في التلخيص

في التلخيص

بان سأل في رقبته خلفاً فادعى فيه ولو بصلواتنا فلا يفتقر لاشارة في البقر والغنم بل يكتفي خاصة ولو دخل المفرد والثان مكره وادار
ان ياتي بالطواف ثم يمشي الى سدرة فانه قبل المضى الى عرفات للوقوف جازله ذلك هل يجوز له ما تقدم الطواف الواجب التحايا راعى الوضوء لا لاول
افهم الجواز واولها تركه كما يجوز التمتع تقدمها عند الصلوة واما مع الاخيار فالاحوط ان يركب اوى عدم جواز تقدمها ثم يجوز اذا احرم بالحج من
مكان يهبط منه ولو كان تركه اولاً لولا الاحوط والمال طاف قبل الوقوف فصور جواز من ثارن او مضى وفتح ان يحدد التلبية عقب كل طواف يجوز
للفرد الحاج نداء ونحوه مطلقاً اذا دخل مكة ان بعد للتمتع اخياراً وانتهى حتى ناك كان عالماً بوجوب العمرة وكان ذلك من قبل ما قبله نعم الاحوط عدم تنبه
ذلك في البناء ولا يجوز في هذه الاسلام ولا المذبح والمقعد بالافراد كما لا يجوز ذلك للثان حتى في المذبح الاحوط قصر المعدل لم يجز له ذلك بما اذا لم يكن
فلا يقرب من كل طوافه وقفاً زهد ولا المفرد المذكور الى عرفات مفرقة اخياراً وتردد الاحوط عدم ومن منزه دون الميقات فخرج الى بعد ثم استطاع في حجة
الاسلام بل من الاحرام من الميقات الذي يترتب عليه مضى او فواف جواز ان يخرج متعاقلاً ان شاء الله تعالى ولكن لا يخطأ بالترك لا يترك ولو اقام من فواتح
بمكة او ما بعدها في عشرين يوماً من جوارها راد ان يحج حجة الاسلام فان كانتا منه بعد وجوب حجة الاسلام عليه كان عليه ان يحج متعاقلاً وان اقام فاستسحب قبل
الاثنين بها وان كانتا لا مستقبل عليه حج التمتع فان مضى من ميقاته مستحبان فما زاد من الحج مضى او فواف ولو مضى من ميقاته مثلاً من مستحب حج متعاقلاً خرج الى
ميقاته هل يله الاصل فان قدر على ان يمشي في ميقاته كان قد تقدم على خارج الحرم فكان موضعاً لوفاءه المكي في سائر الاطراف ثم استطاع في حجة
الاسلام لم يفتل في فضل التمتع وان بقي في ذلك لظن ان يدين سنين ثم لو اسوطن في مثل فضل التمتع بغيره لم يضر في طه وتحت طه في ذلك لظن ان
لو تضمن عليه مستحب من كان لموطن واحد بها بمكة وما دون اثني عشر ميلاً في فضل التمتع فغلب عليه لوطن الاول كان فوضعه حجة الاسلام الفرائد
التمتع والطلب عليه لوطن الثاني كان فرضه حجة الاسلام التمتع وان كان قد اقام في مكة سنين من الوطين على الاحوط ان يركب اوى ان يشاء واما طواف
من كل منهما كان له الحج بائناً لافراد شاول الاحوط اخيار التمتع كما ان الاحوط حتى يركب حاله من حيث جود الاغلب عدة المدا في الوطين كذا الاقامة على
الاختلاف منها فلو تحجف بمكة ولو لجها ان يدين سنين بحسب ما يحرم عليه حكم اهل مكة على الاقرب نعم لا يفتل الوطين ولا الاقامة كون الحبل مباحاً ولو كان مكي
في مكة والبعد عنها وكان احدهما منصوباً وكان اسطوانة في الغلب كان عليه حكمه وكذا لا يضر في حرم مسافة الفرض ولو كان احد من الحج راس عشرين ميلاً ما لم
مكة الاخرى ما لم يلبها في راحة عشر ميلاً كان المدا ويطه على غلبها اسطوانة في قطع هذه التمتع عن الفان في المقرب ثم كتب لها الاضحية ولا يجوز الحج من الفرة
بنية واحدة في جميع اناس الحج حتى الفان على الاضحية ان بنوى كل منهما عند حرامه ولو كان لا يجوز ادخال احدهما على الاخر ان بنوى الاحرام بالحج قبل التحلل من العمرة
او بالعمرة قبل الفان من اصال الحج انهم الاضحية بعد ذلك لا بد من الادخال نقل التبيين احدهما الى الاخر اضطرراً ولا اخياراً ولا انقلاباً لعمرة حجة مفردة ان
بالحج قبل التمتع ولا يجوز بنية حجتين عشرين جميعاً سنة واحدة وان نوى في ذلك كان على حجة التمتع لم يقع شيء منها والآفاق كان غرضه لثان بالثاني بعد
الفان من الحج والعمرة الاولى تحت الاول بان في مقام العمل لثان ان كان له الاثنيان بالثانين قبل التحلل من الاولى وحساب الفعل الواحد عنهما لو
يتم شيء منهما على وجه لا يلزم من جامة **المقدمة في المسئلة في المواقيت** هي المواضع المستلزمة للاحرام بالحج والمعتمرين منها على وجه يجوز
الاحرام قبلها ولا بعد ما في حال الاختيار وهي الاضحية **احد** هو ادى العقب وهو باجمعه ميقات اهل العراق فبعد من يركب من غيره هو موكلاً
الى افضل الاحرام من ادى المسئلة بالسلخ ويلج في الفضل وسط المسئلة في عرفات والاضحية الشديدة في عدم تأخيرها الى الوصول الى ذن عرفات لا عند
الخوف من التقصير في عرفات اخرى من مرض في حال الاحوط عند التقيد بحجهم من المسئلة ثم يلبس ثياباً يلبس في نفسه يظهر لحرمانه ما بلغ الى ذن عرفات لغيره من ثياب
منه احرم من ذن عرفات ثم يجوز عند ضرره اخرى عدم امكان الرجوع الاحرام من ذن عرفات بل الاحوط عدم تأخير الاحرام الى القرية انتهى ان الاحوط
عدم الاحرام قبل المسئلة وان نطق بمحبوبين بها يكون بطلبه الذي هو دون المسئلة بطلبها بالالعراق والى العقب لان الفناء وعلى ذلك ما
في الحليفة هو ميقات اهل المدينة من يركب من غيره موكلاً لافى لزم الاحرام من خصوص مسجد الشجرة من المعروف لان الامر خارج على الحج
والحاض والشاة يحرمون مجازين لا يمكن فيه ومع تعدد الاجزاء وتوقف الاحرام منه على الكعبة فعدم امكان القبول في ما ان الطهارة يحرمون في حجة
بما حافاه ولزمهم انتظار الطهارة مع امكانه في قيام التيمم للحج في احاطة النفس المنقطع عنها الدم تردد والقيام اوفر لكل الاحوط في نظري عند
امرهم لادين التيمم والمنكسب بين الاحرام بما حاد المسجد من خارج هو تقدم الثاني في حاله في الاحرام من الحاد الى خيبر في صحيلين سنا اللانح من تحق
القنوة المسوقة للكت مع التيمم ويجوز للرخص الضعيفان بوقوع الاحرام من ذي الحليفة فخرج من الحج ولا يجوز لغيرها تأخير الاحرام بها وان كان لعمدة في
صح احرامها وان كان الاحوط له العود الى ذي الحليفة ولو خرج المذبح من ضاحية طريق لا يترك على ذي الحليفة وهو يصل الى ميقات الحرام كما يحج في الوضوء
احرم من الميقات الذي يوصل به الى ذن لكن الاحوط له الاحرام من حاد ذي الحليفة في البيت وتعد به الاحرام في الميقات الذي يوصل به الى ذن كما لم يخرج
من المدينة من غير ذي الحليفة **الثاني** هو ميقات اهل الشام ومصر والمغرب من يركب من غيره موكلاً لافى لزم الاحرام من خصوص ذي الحليفة ويطه على ذي الحليفة من غير
لرجعها بالمرء وقال لاهل الشام ومصر ميقات اهل اليمن من يركب من غيره موكلاً لافى لزم الاحرام من خصوص ذي الحليفة ويطه على ذي الحليفة

من حادها ولا يخرج عن اثنى عشر ميلاً

في المواقيت

مكان الفضل

الحج

على محلين من مكة وهو ميثاق أهل الطائف سائرهم أكثر من حج متمتعاً وذا من أفضل مواضع منها المسجد وأفضلها المطاف والحجر سائرهما
أولاً محل وهو ميثاق العروة المفردة على ما تراه عند بنيان صويحج الأقدس **مسألة الأولى** من كان منزلاً قريباً إلى مكة من الميثاق الذي في جهته مخصص
في الحج من منزله من غير فرق بين العروة المفردة وحج الأفراد كان ساكناً بمكة مخصص في الأحرام من منزله لكن الأفضل هو انتقال كل من الفرضين إلى حلالهما
والأحرام منه إلا حوط الحيا والمثقل فرضه إلى فرض أهل مكة هو الأحرام من الحجر إلى الثاني ثم كل من من على ميثاق بلزوم الأحرام منه وإن لم يكن ميثاقاً كشفاً
بمعرفة ذي الحليفة وهكذا ولو حج على طريق من يرا ولا يزال يمشي إلى أحد المواقب فإن أمكنه المضي للميثاق والأحرام من منزله ذلك فإن لم يمكنه ذلك فليضرب ولو
أو الخوف وغيرهما اجتزأ الأحرام من الموضع الذي علم وقوعه على ميثاقه الميثاق الذي في جهته ولو كان في جهته ميثاقان أحرم من محاذي قريهما إليه
ولو كان بين ميثاقين مثلاً وبين في القريتين لم يجز في الأحرام من مساميلهما شاء ولو سبق بمدة ذلك خطأ في علمه أو خطأ البينة فلا حرام ذلك ولزمه الحج
إلى المكان الذي سبق له على الويلام البينة كونه محاذاً للميثاق فلم يمكنه الوصول إلى نفس الميثاق ولو لم يمكنه الوصول وحده الأحرام من مكانه ولا يكفي الظن بالمحاذ
ما لم يصل إلى حلالها لظهور المعبر عنه بالعلم العادي ومن عجز عن حصول العلم بالمحاذة فليقبل له بحج من مكان يعلم بكونه قبل الميثاق حتى يجاوز الميثاق نحو
وبكيفية استمرار البينة التي في الدعوى في مواضع الاحتمال وفيه نظائر الأحرام قبل الميثاق لم تثبت الرخصة فيه بخلاف الأحرام مما بعد الميثاق فلهذا فانه قد
لم يجاوز الميثاق من مكة ثم لم يمكنه العودة إلى قريته أو مثله من أوطى عند لقوى من عدم تبين الوصول إلى الميثاق فيؤجر أحرام إلا أن يعلم بخفاضة الميثاق
فجر من مكانه مع بقاءه على صفته العجز عن العلم بالمحاذة ولم يمكنه الأحرام قبل محل المحاذات وإدراكه التبه وتبين هذا التلبه مؤصلاً إلى أن يعلم بمجاوزة المحاذة
لم يمكنه محاذة بل أحد الحوط من وجهه إذا كان ناذراً الأحرام من الموضع الثابت قبل الميثاق وأحرام منه رايك أو ثمانية وأسد امت بنية ولم يقطع التلبه
أن يعلم بمجاوزة الميثاق والاحوط ترك سلوكه بطريق يؤدي إلى هذه الشبهة بسبب لزوم تبين الموقب الثاني من حج على طريق الحجر ولو كان من غيره فليقبل
زيارة المدينة المنورة ووسع الوقت لذلك سخط الجدة فيه إجماعاً أمكنه المضي إلى المدينة المنورة فإن لم يكن هل ثوابه من الضوم من الجدة وبينه حوله كونه جديراً
والمضي منها إلى المدينة المنورة وإن كان هل سؤال لم يدخل مكة لأن ذلك داخل الزمة للمعبر عنه ولم يجز له الخروج منها بعد ما على الاحوط وحديث بعض المديريين بحج
في الرجوع من مسجد الشجرة في جواز دخول الحاج بعد هذا السؤال إلى مكة المشرفة بمعرفة مفردة وأخبر عن الفتح إلى أن يفضله المدينة والطائف وغيرها وعجز عن الرجوع
من الميثاق الذي في جهته وبمضى من مكة إلى أحد المواقب بحج منه لعمرة التمتع أشكال والاحتياط باجتناب الكلام ومن تجوز ذلك لم يجز جواز أن يكون الرجوع من مكة
المشرفة أخبر عن التمتع من ورد مكة المقطع فلا يحرم من مسجد الشجرة بل يحرم من هذا الحرم للعمرة المفردة ويدخل مكة كأنه مضى إلى مكة المشرفة فليقبل له الرجوع من مكة
بها فليس يخرج بذلك من أحرام الله عشر من مائة من بعير الفصل بين المعتمرين بشراً وعشراً بأم بلزوم تقييد ذلك بما إذا فرغ بعد الفراغ من العمرة المفردة إلى الحج مقدار
ثلثه للمدة والمدة بالأحرام من قرن المنازل والأيام بعمرة التمتع وإن لم يمكنه المضي من مكة إلى المدينة فإن لم يمكنه المضي إلى المدينة فليقبل له التسعة المحاذية إلى مكة
مضى إليها وأحرم منها الأحرام من الجدة لأن من مر على ميثاق لم يجز منه لعمرة أداته النفس ولعدداً آخر ولم يمكنه الرجوع ولا المضي إلى ميثاق بحج من موضعه
ولن يمكنه بالبحر عازماً على المدينة قبل الحج ولو لم تكن سنة الوقت كان عازماً على التمسك أحرم من محاذي بلزوم طين بالمحاذة وحديثنا الخبر كادوا لا يذكرون
الأدنى في الأمر قبل ذلك بالنزول كان لكل أحد أحد الأمر قبل شؤ من سائر المواقب بالنزول ولا يجوز بدونه ولا يجوز للحاج على طريق الحجر تأخير الأمر بعد الوصول إلى مكة
لأنه يكون شؤ منها ميثاقاً ولا يحاذ بالبالغى التبراً وقد عرفت أنه لا يجوز له أن يترك الحج من مكة المشرفة إلى مكة المشرفة فليقبل له في ذلك المسألة الثانية الفصل
السر بعد ثبت كون موضع ميثاقاً أو محاذاً بالعلم ولو اتفاد منه سؤال حصل من الشئ أو من اجتماع من أهل الحجر ولو لم يكن البينة الشرعية ولا يكفي في ذلك الظن لا جازاً
على واحد من أهل الحجر فضلاً عن الفاسق على الأقوال الخاضعة للأحوال لم يكن في الأمر باصطحاب الميثاق كالباقين لأنهم يشارقونهم في الرجوع من مكة في نفس الخط إلى
الحج في غير ذلك ولو خرج من مكة فخرج بهم إلى الحرم المحظوظ بالعلم والاعتناء بحجهم من الميثاق من كل ما يلزم الحرج اجتناباً وبفضل عنهم كل ما يحرم عن تلبس طوي وسعي وغير ذلك
وتجيب الكفاة عليه ما عند فعل الضيق أو جبهه ما عدا وسهوا أو عدا وبجانبه هذه في التمتع أيضاً ما عدا ما عدا والرجوع إلى مكة المشرفة لا يحرم من مكة المشرفة ولا
يجزى من مكة المشرفة إلى مكة المشرفة بغير ميثاق أو محاذ بالعلم ولو اتفاد منه سؤال حصل من الشئ أو من اجتماع من أهل الحجر ولو لم يكن البينة الشرعية ولا يكفي في ذلك الظن لا جازاً
على واحد من أهل الحجر فضلاً عن الفاسق على الأقوال الخاضعة للأحوال لم يكن في الأمر باصطحاب الميثاق كالباقين لأنهم يشارقونهم في الرجوع من مكة في نفس الخط إلى
الحج في غير ذلك ولو خرج من مكة فخرج بهم إلى الحرم المحظوظ بالعلم والاعتناء بحجهم من الميثاق من كل ما يلزم الحرج اجتناباً وبفضل عنهم كل ما يحرم عن تلبس طوي وسعي وغير ذلك
وتجيب الكفاة عليه ما عند فعل الضيق أو جبهه ما عدا وسهوا أو عدا وبجانبه هذه في التمتع أيضاً ما عدا ما عدا والرجوع إلى مكة المشرفة لا يحرم من مكة المشرفة ولا
يجزى من مكة المشرفة إلى مكة المشرفة بغير ميثاق أو محاذ بالعلم ولو اتفاد منه سؤال حصل من الشئ أو من اجتماع من أهل الحجر ولو لم يكن البينة الشرعية ولا يكفي في ذلك الظن لا جازاً
على واحد من أهل الحجر فضلاً عن الفاسق على الأقوال الخاضعة للأحوال لم يكن في الأمر باصطحاب الميثاق كالباقين لأنهم يشارقونهم في الرجوع من مكة في نفس الخط إلى
الحج في غير ذلك ولو خرج من مكة فخرج بهم إلى الحرم المحظوظ بالعلم والاعتناء بحجهم من الميثاق من كل ما يلزم الحرج اجتناباً وبفضل عنهم كل ما يحرم عن تلبس طوي وسعي وغير ذلك
وتجيب الكفاة عليه ما عند فعل الضيق أو جبهه ما عدا وسهوا أو عدا وبجانبه هذه في التمتع أيضاً ما عدا ما عدا والرجوع إلى مكة المشرفة لا يحرم من مكة المشرفة ولا
يجزى من مكة المشرفة إلى مكة المشرفة بغير ميثاق أو محاذ بالعلم ولو اتفاد منه سؤال حصل من الشئ أو من اجتماع من أهل الحجر ولو لم يكن البينة الشرعية ولا يكفي في ذلك الظن لا جازاً
على واحد من أهل الحجر فضلاً عن الفاسق على الأقوال الخاضعة للأحوال لم يكن في الأمر باصطحاب الميثاق كالباقين لأنهم يشارقونهم في الرجوع من مكة في نفس الخط إلى
الحج في غير ذلك ولو خرج من مكة فخرج بهم إلى الحرم المحظوظ بالعلم والاعتناء بحجهم من الميثاق من كل ما يلزم الحرج اجتناباً وبفضل عنهم كل ما يحرم عن تلبس طوي وسعي وغير ذلك
وتجيب الكفاة عليه ما عند فعل الضيق أو جبهه ما عدا وسهوا أو عدا وبجانبه هذه في التمتع أيضاً ما عدا ما عدا والرجوع إلى مكة المشرفة لا يحرم من مكة المشرفة ولا
يجزى من مكة المشرفة إلى مكة المشرفة بغير ميثاق أو محاذ بالعلم ولو اتفاد منه سؤال حصل من الشئ أو من اجتماع من أهل الحجر ولو لم يكن البينة الشرعية ولا يكفي في ذلك الظن لا جازاً
على واحد من أهل الحجر فضلاً عن الفاسق على الأقوال الخاضعة للأحوال لم يكن في الأمر باصطحاب الميثاق كالباقين لأنهم يشارقونهم في الرجوع من مكة في نفس الخط إلى
الحج في غير ذلك ولو خرج من مكة فخرج بهم إلى الحرم المحظوظ بالعلم والاعتناء بحجهم من الميثاق من كل ما يلزم الحرج اجتناباً وبفضل عنهم كل ما يحرم عن تلبس طوي وسعي وغير ذلك
وتجيب الكفاة عليه ما عند فعل الضيق أو جبهه ما عدا وسهوا أو عدا وبجانبه هذه في التمتع أيضاً ما عدا ما عدا والرجوع إلى مكة المشرفة لا يحرم من مكة المشرفة ولا
يجزى من مكة المشرفة إلى مكة المشرفة بغير ميثاق أو محاذ بالعلم ولو اتفاد منه سؤال حصل من الشئ أو من اجتماع من أهل الحجر ولو لم يكن البينة الشرعية ولا يكفي في ذلك الظن لا جازاً
على واحد من أهل الحجر فضلاً عن الفاسق على الأقوال الخاضعة للأحوال لم يكن في الأمر باصطحاب الميثاق كالباقين لأنهم يشارقونهم في الرجوع من مكة في نفس الخط إلى
الحج في غير ذلك ولو خرج من مكة فخرج بهم إلى الحرم المحظوظ بالعلم والاعتناء بحجهم من الميثاق من كل ما يلزم الحرج اجتناباً وبفضل عنهم كل ما يحرم عن تلبس طوي وسعي وغير ذلك
وتجيب الكفاة عليه ما عند فعل الضيق أو جبهه ما عدا وسهوا أو عدا وبجانبه هذه في التمتع أيضاً ما عدا ما عدا والرجوع إلى مكة المشرفة لا يحرم من مكة المشرفة ولا
يجزى من مكة المشرفة إلى مكة المشرفة بغير ميثاق أو محاذ بالعلم ولو اتفاد منه سؤال حصل من الشئ أو من اجتماع من أهل الحجر ولو لم يكن البينة الشرعية ولا يكفي في ذلك الظن لا جازاً
على واحد من أهل الحجر فضلاً عن الفاسق على الأقوال الخاضعة للأحوال لم يكن في الأمر باصطحاب الميثاق كالباقين لأنهم يشارقونهم في الرجوع من مكة في نفس الخط إلى
الحج في غير ذلك ولو خرج من مكة فخرج بهم إلى الحرم المحظوظ بالعلم والاعتناء بحجهم من الميثاق من كل ما يلزم الحرج اجتناباً وبفضل عنهم كل ما يحرم عن تلبس طوي وسعي وغير ذلك
وتجيب الكفاة عليه ما عند فعل الضيق أو جبهه ما عدا وسهوا أو عدا وبجانبه هذه في التمتع أيضاً ما عدا ما عدا والرجوع إلى مكة المشرفة لا يحرم من مكة المشرفة ولا
يجزى من مكة المشرفة إلى مكة المشرفة بغير ميثاق أو محاذ بالعلم ولو اتفاد منه سؤال حصل من الشئ أو من اجتماع من أهل الحجر ولو لم يكن البينة الشرعية ولا يكفي في ذلك الظن لا جازاً
على واحد من أهل الحجر فضلاً عن الفاسق على الأقوال الخاضعة للأحوال لم يكن في الأمر باصطحاب الميثاق كالباقين لأنهم يشارقونهم في الرجوع من مكة في نفس الخط إلى
الحج في غير ذلك ولو خرج من مكة فخرج بهم إلى الحرم المحظوظ بالعلم والاعتناء بحجهم من الميثاق من كل ما يلزم الحرج اجتناباً وبفضل عنهم كل ما يحرم عن تلبس طوي وسعي وغير ذلك
وتجيب الكفاة عليه ما عند فعل الضيق أو جبهه ما عدا وسهوا أو عدا وبجانبه هذه في التمتع أيضاً ما عدا ما عدا والرجوع إلى مكة المشرفة لا يحرم من مكة المشرفة ولا
يجزى من مكة المشرفة إلى مكة المشرفة بغير ميثاق أو محاذ بالعلم ولو اتفاد منه سؤال حصل من الشئ أو من اجتماع من أهل الحجر ولو لم يكن البينة الشرعية ولا يكفي في ذلك الظن لا جازاً
على واحد من أهل الحجر فضلاً عن الفاسق على الأقوال الخاضعة للأحوال لم يكن في الأمر باصطحاب الميثاق كالباقين لأنهم يشارقونهم في الرجوع من مكة في نفس الخط إلى
الحج في غير ذلك ولو خرج من مكة فخرج بهم إلى الحرم المحظوظ بالعلم والاعتناء بحجهم من الميثاق من كل ما يلزم الحرج اجتناباً وبفضل عنهم كل ما يحرم عن تلبس طوي وسعي وغير ذلك
وتجيب الكفاة عليه ما عند فعل الضيق أو جبهه ما عدا وسهوا أو عدا وبجانبه هذه في التمتع أيضاً ما عدا ما عدا والرجوع إلى مكة المشرفة لا يحرم من مكة المشرفة ولا
يجزى من مكة المشرفة إلى مكة المشرفة بغير ميثاق أو محاذ بالعلم ولو اتفاد منه سؤال حصل من الشئ أو من اجتماع من أهل الحجر ولو لم يكن البينة الشرعية ولا يكفي في ذلك الظن لا جازاً
على واحد من أهل الحجر فضلاً عن الفاسق على الأقوال الخاضعة للأحوال لم يكن في الأمر باصطحاب الميثاق كالباقين لأنهم يشارقونهم في الرجوع من مكة في نفس الخط إلى
الحج في غير ذلك ولو خرج من مكة فخرج بهم إلى الحرم المحظوظ بالعلم والاعتناء بحجهم من الميثاق من كل ما يلزم الحرج اجتناباً وبفضل عنهم كل ما يحرم عن تلبس طوي وسعي وغير ذلك
وتجيب الكفاة عليه ما عند فعل الضيق أو جبهه ما عدا وسهوا أو عدا وبجانبه هذه في التمتع أيضاً ما عدا ما عدا والرجوع إلى مكة المشرفة لا يحرم من مكة المشرفة ولا
يجزى من مكة المشرفة إلى مكة المشرفة بغير ميثاق أو محاذ بالعلم ولو اتفاد منه سؤال حصل من الشئ أو من اجتماع من أهل الحجر ولو لم يكن البينة الشرعية ولا يكفي في ذلك الظن لا جازاً
على واحد من أهل الحجر فضلاً عن الفاسق على الأقوال الخاضعة للأحوال لم يكن في الأمر باصطحاب الميثاق كالباقين لأنهم يشارقونهم في الرجوع من مكة في نفس الخط إلى
الحج في غير ذلك ولو خرج من مكة فخرج بهم إلى الحرم المحظوظ بالعلم والاعتناء بحجهم من الميثاق من كل ما يلزم الحرج اجتناباً وبفضل عنهم كل ما يحرم عن تلبس طوي وسعي وغير ذلك
وتجيب الكفاة عليه ما عند فعل الضيق أو جبهه ما عدا وسهوا أو عدا وبجانبه هذه في التمتع أيضاً ما عدا ما عدا والرجوع إلى مكة المشرفة لا يحرم من مكة المشرفة ولا
يجزى من مكة المشرفة إلى مكة المشرفة بغير ميثاق أو محاذ بالعلم ولو اتفاد منه سؤال حصل من الشئ أو من اجتماع من أهل الحجر ولو لم يكن البينة الشرعية ولا يكفي في ذلك الظن لا جازاً
على واحد من أهل الحجر فضلاً عن الفاسق على الأقوال الخاضعة للأحوال لم يكن في الأمر باصطحاب الميثاق كالباقين لأنهم يشارقونهم في الرجوع من مكة في نفس الخط إلى
الحج في غير ذلك ولو خرج من مكة فخرج بهم إلى الحرم المحظوظ بالعلم والاعتناء بحجهم من الميثاق من كل ما يلزم الحرج اجتناباً وبفضل عنهم كل ما يحرم عن تلبس طوي وسعي وغير ذلك
وتجيب الكفاة عليه ما عند فعل الضيق أو جبهه ما عدا وسهوا أو عدا وبجانبه هذه في التمتع أيضاً ما عدا ما عدا والرجوع إلى مكة المشرفة لا يحرم من مكة المشرفة ولا
يجزى من مكة المشرفة إلى مكة المشرفة بغير ميثاق أو محاذ بالعلم ولو اتفاد منه سؤال حصل من الشئ أو من اجتماع من أهل الحجر ولو لم يكن البينة الشرعية ولا يكفي في ذلك الظن لا جازاً
على واحد من أهل الحجر فضلاً عن الفاسق على الأقوال الخاضعة للأحوال لم يكن في الأمر باصطحاب الميثاق كالباقين لأنهم يشارقونهم في الرجوع من مكة في نفس الخط إلى
الحج في غير ذلك ولو خرج من مكة فخرج بهم إلى الحرم المحظوظ بالعلم والاعتناء بحجهم من الميثاق من كل ما يلزم الحرج اجتناباً وبفضل عنهم كل

عبدی بن محمد و جسد بر اجنه الموت والاشباح و الحشر من راس الشما و غیر البقاء سر مرگ

Figure 1

مَكَانَهُ وَلَا يَزِيدُ الْوَعْدَ إِلَّا تَقَاتُلَ ع

العضو

دوان

منظوم

کتابخانه

[illegible]

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

بہارِ ہندو، جلد ۱۰۱

الحمد لله

تشریح

في زكوا الحرام

١٥٢

بشرط عدم اشتراط ذلك في ضمن العقد والافضل لشرطه في حاله انما لا ينفك عن العقد والعقد لا يتصور له اجازة من
 وتاجب في حال الاحرام او العقد خاتمة فيه والاجازة في حال الاحلال محكوم بالفساد وحرمنها عليها بامع العلم والعهد وكذا الوقع العقد في حال الاحلال
 والاجازة في حال الاحرام على الاحوط اجتنابا لا يترك ولا بأس بالتوكل في حال الاحرام في العقد وصح العقد اذا كان التوكل وصح في حال الاحلال وحلال الزوج
 ولو اوصف في حال احرام احد هما فدل على الاولى والاحوط اجتناب التوكل لزوم شرطه ثم ان اتفاق الزوجان على دفع العقد في حال الاحرام جليل وسقط المهر
 عدم الدخول عالمين كما تا اوجاهلين او بالتفريق وكذا مع الدخول في حال هلهما واكثر دخلها وهي حله فثبت لها هو المثل بما استعمل من فوجها وبغيره في
 ابدامع العلم والى ان يحصل الاحلال مع الجهل ولو اختلفا فادعى احدهما وقوع العقد في حال الاحرام احدهما او كليهما وانكرا لآخر ذلك وادعى وقوعه
 حال الاحلال فان كان مدعى الوقوع في الاحرام معتزنا بعلم احدهما او كليهما بالحكم او الموضوع فدم في الظاهر قول منكر وقوعه في الاحرام ومنع الزوج من
 التزوج باخائها والحامنة وكلف بنقلها وكسونها والميت عندها وضعت هي من التزوج بغيره والخروج عن امره فكل منهما بما بينه وبين الله على
 ان يدين بما جملته الخويلي بالهرس ما استدعاء الطلاق ونحو ذلك وان لم ينفذ مدعى الفضا بعلم احدهما بالحكم والموضوع فالاقرب وان كان مقتدر
 قول منكر الوقوع في الاحرام هنا انتهى الا ان الاجتناب بعد العقد بعد الاحرام لا يترك ومع كون مدعى العقد هي المرة تستحق مع الدخول تمام السبق
 وكذا مع عدم الدخول على الظاهر ويجوز للمهر حال احرامه من اجبة المطلقة الرجعية المهر فخلا من غيرها كما يجوز له معارضة النساء بالطلاق والنفقة ولو
 خطبة النساء فذلك في بعض العقد ما جاز عليها على المحرم ولو تم على ذلك دليل بركه اليه واجوز على كونه لنفسه كاشا ولغيره من الحرين والحرين هو
 الاقوى والاجتناب بالنزول لا ينفك تركه **الراجح** محل الشهادة عند النكاح سواء كان الزوجان محرمين بطلاق والتفريق وسواء كان المحلل لاجل ما دام اولها
 اداء الشهادة على النكاح الصحيح الذي تخلف في حال حاله واحلاله الزوجين ففقد شكله من عارة الاجتناب ما اخبر الى ما بعد الاحلال مع عدم فوات
 وقت الاداء لا يترك واما مع فوات وقت الشهادة بالتأخير الى الاحلال سواء استلزم وقوع الزنا ام لا لا حوط هو بانها الثبوت من ثبوت الشهادة التي هي بوث
 فنها وقت الدليل القوي على حرمة الاداء على المحرم ولا يفسد هذا المحلل بشهادة المحرم له ولو عمل الشهادة في حال الاحرام وادعى في حال الاحلال قبلت مع احراز
 جهله بالحرمة حين التحلل واعتلته عنها او ثوبه بمدة ذلك **الخاص** قيل ان النساء بعد الاستمتاع وان لم يكن بشهوة زوجة كانت لها ولو كانت اجنبية ولا
 بأس بتقبل الام ونحوها من الحامنة ودقة **الساحس** انظر لما انشأ بشهوة وكذا متهم وفيهم ونحو ذلك بشهوة ولو لاها اذا كان للاستمتاع ولا
 من غير فرق بين المحللة والمحرمة عليه ولا بأس بالنظر الى من يجوز له النظر اليها ومتاهتها اذ الركن بفساد الاستمتاع وان تقبلا لا لئلا يسب غير فساد اذا
 كانت ممن يجوز له الاستمتاع بها كما كشف عن ذلك ما ورد من انان حمل زوجته ومتاهتها بشهوة فلا شيء عليها مني ولو لم يمسها وطء بمدة النكاح
 الاستمتاع وهو استدعاء المعنى من مبدئه بملاعبة مع زوجها وغيره او مع ذكرها وغير ذلك من اسباب رضى التحلل بقصد ولو سبق للمعنى من غير انشا
 سببه لم يكن عليه شيء كما لا شيء على من انتبه في نشاء الاخلاص فاصلا على ذكره ما ناس من خروج المعنى من محرم من المبدء ثم رفع يده من ذكره فخرج للشي
 من ولو استسقى لم يمسها ولا كفارة عليه والاحوط ترك ما لم يودع الى الامسا وان لم يكن في عادية سببا لامانة كالتحليل وبعض اقسام الملاعبة
في الغالب واعلم ان بعضهم قال بفش الحجج بالاستمتاع في مواد فاش الحجج وبعضهم قال بثبوت الكفارة فيه وهي المبدء فيه فطعن من ادعى انشأ الادلة
الخاص **الطبيب** باقسامه من غير فرق بين المسك والعنبر والزعفران والعود والكافور والورس وبين غيرها مما له رائحة طيبة ويطلب من
 الادمان كدمن الورد والقرنفل ونحوها او من غيرها كالورد والياسمين والبلورف ونحوها ولا بين الطبيب بوضع على البدن واللباس وحمل على
 وجهه تظهر له رائحته وبين الخبير به واكثره ولا كمال به والاختلاف به والتعوط والتداوي به بوضع على الجرح من غير ضرورة ونحو ذلك بل يجرى عليه فيمكن
 الثامنة من وصول ما عنده من الطبيب اليه فيجب عليه ان ياتى من ذلك فلو اجاز من موضع يباع فيه شيء من الطبيب وجلس عند منطبله
 صاحبه في المشاورة او ادبى الطبيب وشرا بزمه مسالك فسد الاثم ولزمه الكفارة وفي جريان ذلك في حق الحر اذا سمي بين الصفا والمرة ليلزمه مسالك
 ان ضمن الرخصة الطبية التي عند العطارين وجهان اقولهما العدم لكن الاجتناب بالامساك لا ينفك تركه ولو اساب المحرم شيء من الطبيب فهو الزم اذا انشأ
 والاحوط ان لو يكن اقوى عدم مباشرة اليد بيد نبل بار المحل بذلك ليد بذه هو بالذلة ولو دار امره بين ازالة الرائحة بالنسل وبين الطهارة من محل فخر
 ما يكفي من الماء لهما وانحصر وطريقه لازال في فصل فدم ازاله ويحتمل ان لا يطهر الماسية على الاقوى ولو دار امره بين ازالها وبين ازالة الخبث فدم
 الثاني وكما جرم عليه استعمال الطبيب شتمه فكذا جرم عليه لبس الثوب المطب سوا من الطبيب وعس فيه كما اذا عس في ماء الورد او غيره وكذا جرم عليه
 ان يشاء بالمطوس والنوم عليه ولو فرش فوقه فوايتم الرائحة والمباشرة جاز بجلوس عليه والنفق ولو كان الحامنة كليا ببدنه فحق الجواز وقد والاحتمال
 بالاجتناب لازم ولو غسله حتى ذهب عليه بجاز ليسه ولو استعمله الطبيب في الطعام فلم يبق لدعي ولا طعم ولا لون جاز اكله على الظاهر كما يجوز الاكل
 بما استهلك فيه الطبيب على وجهه لم يبق لثمة وقد يجوز اكل الفواكه اذا انشأ الرائحة الطبية الغير المقصود بها التظيب كالانزعج والنفاح والتفريق
 اشباهها والاحوط اسان ان يفسد لا اكل بل لا يظهر جواز شتمه باللبس الغرض منه التظيب كالاذخر والبصق والخضار في الشحم واشباهه لكن لا يجوز

لا ينفك تركه

تدليل

لغرض حكم طبيب
 عند حضوره
 في العيادة
 من المداين
 من الغيرة
 قد دام

بتركه لا ينبغي تركه بل لا يترك فيها اندج تحت الزمان كالزمان فانما هو المرء جوش غو ما بل حرمة الزمان كالطبيب هو الاقوى ويجوز للمهر شراء الطبيب الزمان
وبهها والنظر لهما اذا امسك على الفقد وبهتكم من الطب في جميع ما ذكر خلق الكعبة الذي هو طبيب مخصوص يضع على ما قبل من الزعفران وقصب الزهرة والاشد
الفرقل والفرق وماء الورد ودهنه ودهن السم فلا بأس بشيء اذا كان على الكعبة ولا يجب ان لا يعلق منه شيء الاحرام كالشقق من استعمال الطبيب حال الضرر
فيجوز عندها ما شفع به فاذا اضطر الى اكله اكله فاص على انفسه فاذا اضطر الى الطبيب فيقع على الفقد وتحتر من اخلاطه بطعامه وهكذا والاحوط ان لو كان في
لزم تولد الطبيب قبل الاحرام بمقدار يبقى لا يحتمل ما بعد الاحرام وكما يجب على المهر لسان الفقد من الرأفة الطبيب يحرم عليه لسان الفقد من الرأفة الكعبة على
فرق الحرم الملبس يستلزاما الا ان لا يجوز مزج ماء النسل الثالث بالكا فور كما لا يجوز تحيطه ولا يدين منه شيء من الطب **السادس** ليس القبا والقبيل والشرا
بل ومطلق الثوب الذي يزره او يد رعا فانه يحرم على الرجال اختيار ابل الاحوط ان لو كان اقوى حرمتها وان لو كان يحيطه كالذبح المنسوج والحدود والمصنوع
بعض وجبة اللبس ونحوها كما ان الاحوط لا اقوى حرمتها ليس مطلق الخط عليهم في حال الاختيار وان لم يصدق عليه القبا ونحوه كما ذكرنا فان حيا طنة على
وما شبهه من الثياب ونحوها كما يجب ان لا يزره ونحوها بالنسبة الى القبا والزان وشبههما بالنسبة الى الشراويل ولا فرق فيما ذكر بين المحيط لهما
البدن وغيره ولا بين المصنوع للبشر وغيره والمالبس يحيط ولا يزره رجاء تحت اسم القبا ونحوه ان لم يصدق عليه الثوب الملبوس ابقه يجوز وضعه على الجسد وانما مع
صدق الثوب الملبوس عليه فالا حياط الاجتناب منه لا يترك ولا يحرم غير اللبس من الخط والقبا ونحوه كقفلها وفراشه والجلوس عليه بل والندب على
الاقوى وان كان الاحوط اجتنابه واحوط منه اجتناب النوشع ولا بأس بشرا المهيان الذي فيه نفقة على بطنه ولا يشك لمطقة سيما اذا كان شديدا
النفقة ولا يشك لهما من على بطنه ولو ان يعصب بها الا زار بشرط عدم رضا الى صدره ولا يشك لهما على الجرح والفرج ولا يشك لهما على المني من زول
الرجح في شيء من هذه المقامات من الخط المعنى في الفارسية بالتقريب وان كان الاحوط والا حياط ذلك كله عند عدم الضرورة والقضاء مع الضرورة بشرا استحبابا
كان الاحوط والاقوى في المهيان وخرقة الصابغ عدم القصد عند عدم الضرورة والاقوى جواز عند بعض الزنا بعض كالازار وعند احدهما بالآخر وان كان
الاحوط اجتنابه بما في الزنا ويجوز له عند فضل الزنا لابس القبا مغلوبا كما مر عند فضل الزنا لابس الشراويل ولا يجب عليه فقها كالا ولا بأس وان كان القبا ولي
كان الا حياط عدم التقى الفدية وكذا يجوز لابس القبا لسان الذي هو فوق يحيط بالبدن خال عن الفصل والحياطة ولا بأس بزره وان كان الاحوط عدم الزر ولحوط منه
زره ازاره واما التشا ولا اشكال في جواز لابس الثوب الذي لابس الحايض تحت ثيابها لانه لا اشكال في حرمة لابس الثوب لابس الثوب لابس الثوب
بحيثان يقطع ولهما ازارها على المتاعدين واليديين من البرد والاحوط الحاق البرقع وهو ما يشرب وجهها وفي غير ذلك من اشياء الملايس والخط قولنا
الشهر والجزا من غير فرق بين الحايض وهو المصروع والنفق المشكل وان كان يحكم التشا على الاشبة الا ان الاحوط لوما التزاها باحكام الذكور **الحاشية** لابس
والجوزب غوهام من ملايس الرجلين التوسر تمام ظهر القدم وان لو كان يحيطه فانه يحرم على الرجل المهر وفي تشا تردد واحيا طهين بالاجتناب من لازم والدار
في المهر على اللبس فلا بأس بشرط عدم المصنوع ظهر القدم غير اللبس كالجلوس والقضاء طرف الا زار واشتغل بغيرها وكونها تحت كذا عند النوم والامتناع
ذلك **الحاشية** في قوله لا يجوز لابس الثوب الذي لابس الحايض تحت ثيابها لانه لا اشكال في حرمة لابس الثوب لابس الثوب لابس الثوب
ستر تمام الظاهر يجوز لابس الخشن كذا يجوز لابس الخشن عند فضل النعل والحاجة اليه من ثوبه والاحوط لزوم ما شق ظهر القدم منه والاولى الجمع بينه وبين قطع الشا
حتى يكون اسفل الكعب لا يجوز لابس مشقوقا بل ومقطوع الشان عند وجود النعل كما لا يجوز لابس على وجبة لابس ظهر القدم ولو بطيئة ونحوه عند وجوب النعل
الحاشية في قوله لا يجوز لابس الثوب الذي لابس الحايض تحت ثيابها لانه لا اشكال في حرمة لابس الثوب لابس الثوب لابس الثوب
يجوز دحية في تحريمه مطلقا بل الاحوط اجتناب ما فيه الطبيب ان لم يوجد وجه ما لم يشك والاحوط اجتناب ما لا يطيب فيه ولا سواد له الاظهر من
بفسد الزينة لا بد منه ولا بأس بالاكحال بالاسود وما فيه عافية طبيب مع الضرورة **الحاشية** في قوله لا يجوز لابس الثوب الذي لابس الحايض تحت ثيابها لانه لا اشكال في حرمة لابس الثوب لابس الثوب
نظرا واشتبه له التلبه ويجوز النظر عند الضرورة ولا يلحق بها غير ما من الاجسام الصلبة **الحاشية** في قوله لا يجوز لابس الثوب الذي لابس الحايض تحت ثيابها لانه لا اشكال في حرمة لابس الثوب لابس الثوب
جل البذاء وكل لفظ في شرع على جميع المعاصي التي نهى المهر عنها من ذلك بين الحج باسامة والعرة المفردة ولا يفسد بالاحرام على الاقوى ولا كفا
فيه سوى الاستسقاء والتلبه يتم بصب لسان الفقد شيء ولو كان من طعام او دمج بقرة بل الاحوط عدم تلبه الاخير **الحاشية** في قوله لا يجوز لابس الثوب الذي لابس الحايض تحت ثيابها لانه لا اشكال في حرمة لابس الثوب لابس الثوب
وبلى والله سواء كان مؤكدا للتصوم لم يكن هناك خصوصية لابس بطن المهر للمهر اخر به ان يفعل خلا والله لا تغفل ذلك ولا يجوز ايقوله والله
لا ضل ان كان ذلك منها الاطهار واللودة والاكرام ونحوها وترجى لا والله وبلى والله بلغنا اخرى بحكمة ولا تقبل المحرمه يكون ذلك لقول كذا وبغضا
ولا بالانسان بثلث مرات بل كثر مرة واحدة وفي قيام مطلق اليمن بلفظ الجلالة واسما الله تعالى في مقام هذه الصلوة وجها وظاهره من الاجز
ذلك مع التفصيل بين الحلف كاذبا فلزم كفاءة الجلال بالوقرة وبين الحلف صادق فلا يلزم الا في المرة الثالثة لشمع اعتبار كون التلبه باجمعها ولا في مقام
واحد ولا بأس بالحلف للضرر وكذا في دعوى باطلا لا يمكن اخيرا اليمن من الى ما بعد الاحرام ودفع ظالم صار ونحو ذلك **الحاشية** في قوله لا يجوز لابس الثوب الذي لابس الحايض تحت ثيابها لانه لا اشكال في حرمة لابس الثوب لابس الثوب
القضاء لقول ونحوه من هوام الجسد او شعرا او ثيابا او قل شيء من ذلك مباحا وشبها بزيق ونحوه ومن التشبب يمكن المهر محرما وغيره من

ولا المظفر فلا ولا وضع المظفر على اليمن

الفائدة

والشيء فلا يجوز لما شئ التظليل شمسية ونحوها ويجوز التظليل للضطر اية لعل فيه او خوف حد وثفا فيه وليس من الاضطرار مطلقا والقول بالبر والحر
الا ذنب التي لا يقطع منها التكليف وان نوى الكفارة على الاحوط بل الاقوى نعم يجوز للتصحيح اذا علم من نفسه انه لا يستطيع ان يقيد الشمس واقفا
الاستئثار عن الشمس بالتوب ونحوه على وجه لا يكون حائلا بين راسه وبين السماء كما اذا كانت الشمس مائلة عن وسط السماء وحال بينهما وبين نفسه
شوب ونحوه فجوازها على كل اية وان كان لا يتخلو من قوة الا ان الاحتياط باحتياط لا ينبغي تركه بل لا يترك نعم يجوز له السبر واشيا او راكبي ظل المحل المحل
ونحوها عند ميل الشمس عن وسط السماء من دون ان يحول ذوالظل بينه وبين السماء **والا** ما مع له بالولاء كما اذا شئ تحت المحل وتحت بطن الجمل فلا يجوز
ذلك ومثل ظل المحل في هذا التفصيل ظل البناء والخيمة والشجرة والجبل ونحوها فيجوز مع عدم المحلول بين راسه وبين السماء ولا يجوز مع المحلول
وان كان الاحوط اجتناب التظليل على النحو المذكور وانصر في الغرضين جميعا ولا بأس بالتظليل للثبث والاطفال حتى حالة السبر ولا للرجال حال الزل
فيجوز لهم في المنزل الجالس تحت سقفه ونحوه او شجرة ونحوها وهل يلحق به الجالس في الطريق لفضا حاجته واصلاح شئ او انتظار رفيق ونحوها
يجوز الاستئثار مع ام لا وجهان ثابتهما مع كون احوط اقرب ومثله حاله المنزل عند تروده في موره وحواجره فان الاقرب عدم جواز استئثار
بشمسية ونحوها ولو زامل التصحيح لعلها او امرئ او صبيا او منصرفا بالشمس اخضر من قبله يجوز التظليل بونه وليس من الاستئثار الجالس في المحل
ونحوها لباقي عليه خشب وجناحه بعد رفع ظلاله وان كان رخصا افضل **الحادي والعشرون من الحج** من اخياره او مثله احلك الجسد والركب
المفضى الى الامعاء والسواك المدي وطلع القمر المدي بل الاحوط ان لم يكن اقوى لزوم اجتناب مطلق اخراج الدم ولو بصداد وغيره بل قبل حرمة
مطلق طلع القمر وان لم يدم وزوم الفداء بشاة ولم يثبت نعم اجتناب احوط ويجوز كل ذلك عند الضرورة من غير كفارة بل الاقوى عدم الكفارة في حال
الاختيار وان اثم نعم الفدية بشاة في مطلق اخراج الدم وباطعام مسكين عند الامعاء بالاحوط ومن الضرورة السوغة لاجراج الدم الجرب المودي
لن ان لم يحكم على وجه يسيل منه الدم وكذا عصر الدم على المغارف **الثاني والعشرون** من فم الاطفال او بعضها ولو واحدا بل ويضمه بل ولو ان
اصبع زائدة بمقارض او سكين ونحوها اختيارا ويجوز مع الاضطرار كما لو انكسر ظفرك وذاق ببقائه اذ لا يفتل عادة حتى يقطع منها التكليف لا ليجز
وكذا لو توقف علاج الفرجة المضربة على قطعها او فلعها **الثالث والعشرون** من استعمال الخلاء للزينة فان لا طوان لم يكن اقوى لزوم اجتناب وغرف
بين الرجل والمرأة ويكره استعماله قبل الاحرام على وجه يتقرب به الى الله تعالى والى الله تعالى والى الله تعالى والى الله تعالى والى الله تعالى
مطلقا للضرورة **الرابع والعشرون** من لبس السلاح اجتناب لبس السلاح اجتناب لبس السلاح اجتناب لبس السلاح اجتناب لبس السلاح اجتناب لبس السلاح
مستلحاه بل الا في جملته في جلاله ونحوها عند دخول الحرم بل عند الوصول الى الليفات ويجوز لبس السلاح عند الضرورة والظاهر شهو السلاح
مثل الدبوس والعصا ذات الرأس لكن لا يصدق لبس على حمل مثل ذلك اذا كان له سبب من جملته ونحوه بلبسه فيه **والا** ما التعذر والتدع ونحوهما مكوث
الحرب فمصدق السلاح عليها اتروا وان كان بحرم لبس الغفر من جهة حرمة ستر الرأس **الخامس والعشرون** من قطع كل شئ ثابت في الحرم الذي هو يرب
في يده من شجر وحشيش وورد وغيره حتى الثوا وهذا مما يشك فيه المحل والحرم بحرم في المحل فنع ما كان اصله وفعده في الحرم فضلا عن القطع في الحرم
كان اصله وفعده في الحرم ولا فرق بين الورق والاعضاء والاصول والفرع والبابس على الاحوط بل الاظهر ولا في لباس من ما يثبت ويحضر ونحوه
بل منه على الاقوى والاحوط القطع الذي هو شئ يثبت في الارض ويكون لسانه نعم في كون الكفاة من النبات تامل لجواز اخراجها اشبه وحسن الاحتياط في تركه
غيره ويجوز الانتفاع بالفض الكسوف والورق المتناقل بل كل نبات مفلوح ومقطوع وان كان يفضل ان يربط ويجعل من يربط الانتفاع به ان كانا يقطعونه
والكن لا يربط الانتفاع عليه بعد ذلك على الاشجار يستثنى من الكلب المذكور مواد **احدها** ما كانا نائبا في منزله بعد زواله فبأن قلعه جابره كقطعه من فخر في بين
ما الغنبة هو ولو يوضع بذرو سقي وعرش شجرة وسقيها وبين ما انبت الله نعم فيه بعد زواله فبأن قلعه جابره كقطعه من فخر في بين
بين كونه مملوكا لم لا ولا بين المالك المتخلف من يده وبين غيرها ولا بين كون التاب ملكا لدم لا كما ان الغنص يربط او شجرة نائبا في منزله فبأن قلعه جابره كقطعه من فخر في بين
قلعه جابره كقطعه من فخر في بين المالك المتخلف من يده وبين غيرها ولا بين كون التاب ملكا لدم لا كما ان الغنص يربط او شجرة نائبا في منزله فبأن قلعه جابره كقطعه من فخر في بين
ما لم يثبت بنفسه بفعل اذ ولو في المباح من الحرم الا في جوار قلعه قطع من النبات الغنص التامل ولكن لا في اجتنابها بالثبث الغنص التامل ولكن لا في اجتنابها بالثبث الغنص التامل
ولا في جوار قلعه قطع من النبات الغنص التامل ولكن لا في اجتنابها بالثبث الغنص التامل ولكن لا في اجتنابها بالثبث الغنص التامل
المعروف ان التنازل وضع عليها الحائزها البكر في العظيمة التي يستحقها رايها لا يتخلو ارض من قصوفها لا حيا بالزلازم **والا** ما القطع ليصنع منه عصا الراعي الاقوى لزوم
اجتنابها لاجلها ما اذا كان القطع او الفلع بالتسبب كالتسبب او سائر قاتل في الحرم كيف تشاء فان لا يقطع من الحرم الا في جوار قلعه قطع من النبات الغنص التامل
حتى المحل فضلا عن الحرم ولا بأس بالشيء في ارض من الحرم على الوجه المتعارف لا لا يقطع من الحرم الا في جوار قلعه قطع من النبات الغنص التامل
يجب عليه الحرم لئلا يتركه او غير ما قبل دخولها وان كانا من اهلها او فخر في تحتها خارج الحرم فبأن قلعه جابره كقطعه من فخر في بين
من الحرم فلا يتركه ان كان من الحرم الا في جوار قلعه قطع من النبات الغنص التامل ولكن لا في اجتنابها بالثبث الغنص التامل

وذلك
لغيره
استئثار
بالشمس
في
المنزل
فلا يجوز
في
المنزل

والا في جوار قلعه قطع من النبات الغنص التامل ولكن لا في اجتنابها بالثبث الغنص التامل
والا في جوار قلعه قطع من النبات الغنص التامل ولكن لا في اجتنابها بالثبث الغنص التامل
والا في جوار قلعه قطع من النبات الغنص التامل ولكن لا في اجتنابها بالثبث الغنص التامل
والا في جوار قلعه قطع من النبات الغنص التامل ولكن لا في اجتنابها بالثبث الغنص التامل

۷. بین مجاوزہ النصف

[illegible]

وَبِیِّنَاتٍ

الحج والعمرة

[illegible][illegible]

فمنذ ذاك

فصل من غير هذا كشأنه في الجوس مطا أعلى الرأحة وان جاز بدونها **الفصل الثالث في بقية أحكام التيمم** وهي ذكره في مسأله الأولى
 التي هي بمعنى أنه يبتل بغير ماء ولو كان ناسيا لم يبطأ بغيره ولا عثره بل يجب عليه الأتيان به ولو بعد خروج ذي الحجته فان خرج لم يجد الماء لم يمتنع فلو
 تمادى عليه العود وتقرر استناب من لم يمتنع ولا يجل من أجل حتى يلبس بكتفه أو ناسيه بل الأقرب لزوم الكفاية عليه ولو وقع بعد الذكر لم يبطأ به
 بالحكم هنا حكم العام على الأولى **الثانية** لا يجوز زيادة التيمم على سبع فلو زاد بعد بطل سبعة على حسب ما مر في الطواف وتقتضي الزيادة بقصد هاتين الطائفتين
 أو بعد الأتيان بالزاد على أنه من التيمم المأمور به فلو تردد في أثناء الشوط ورجع لوجهه ثم عاد لم يكن ذلك فادعيا في الصحة وان كان ترك ذلك أيضا حوطا ولو
 زاد فيه بغيره فان كان قبل شوط الغاء وان تم له الشوط فغيره من إضافة ما يكمل به سبعين وبين أهال الزائد والاحوط أخيا والثلث فيها أن كان
 مبدء التيمم الثاني المروق ثم لو أكله خمس عشر شوطا والحق التوجه في المرة الرابعة من المرق إلى الصفا ورفع الاشكال ومن يتقن عددا لا شوطا وشك فيما بين
 برفق بغيره الأمر قبل الاغتسال إلى حاله فان كان في المزدوج أي الاثنين أو الأربعة أو التسعة وهو على الصفا أو متوجه إليه فقدم سببه للمخرج بأن يرفقه ثم
 سجد ولا شيء عليه وان كان على المرق أو متوجه إليها وعلم بالازدواج لزومه عادة التيمم كغيره ابتداء بالمرور الموجب لبطان التيمم على ما مر في حكم
 مع من كان الغرض كالوعظ لا فردا وحدا فثلاثة أو خمسة أو سبعة وهو على الصفا أو متوجه إليها فانه سجد وان كان على المرق أو متوجه إليها فانه سجد
سما الثالث التيمم في عدم الطواف في عدم الاغتسال له بعد تيقن الفراغ أو كون الشك في الزيادة على السبع على وجه بيان
 البعد بالصفا كما لو شك بين السبعة والتسعة وهو على المرق ولزوم الاستئناف لو كان شك في تمام السبعة **الرابع** التيمم لو نقص شيئا من التيمم وهو الزيادة كما لو
 كان النافس شوطا أو أكثر وسواء ذكره قبل فوات المولات أو بعده لعدم وجوب المولات في التيمم وسواء نماه أو نقصه لا وان كان الاحوط عند
 عدم مجاوزة النصف هو الاستئناف ولو علم بالنقص لم يتركه فنص استئناف التيمم ولو ظن أنه أتى التيمم فاحل وقنع التيمم ذكره في مسأله الأولى من سبطها
 عليه بغيره بغيره أو تمام سبعة بالآتيان بالنقص منه وكذا لو أدى كمال سبعة فظلم ظفاده واحل ثم ذكر ما نقص من سبعة والاحوط الجمع بين البقرة والبدن ولو كان
 في ذلك يجب فيه طواف اشكاله العرة المرفة **الخامس** لو دخل وقت الفريضة وهو في التيمم في أي شوط كان جاز له قطع سبعة ثم التمساجد
 الصلوة على ما قطع من أحواله وكذا لو نسي ركعتي الطواف فذكرهما في أثناء سبعة فانه يقطعهما ويصلهما ثم يني على موضع القطع وكذا لو غرت له حاجب لا يركب
 تأخيرها إلى حين جمع قطعه لطلوع الحاجب بل من دون حاجبه لعدم اشتراط المولات فيه عنهم كالملة يكف عن ذلك جواز الجلوس في أثناء المراتب بل وفيها
 لكن لا حياء طبعه لم يقطع الحاجب الذي يمكن تأخيرها فضلا عن قطعها لا حاجة بتامع عدم مجاوزة النصف لا يفتي في ذلك لا يركبها يمكن التسامح من لا
 يجوز تقديم التيمم على الطواف لاني عرفة ولا في جمع أخيا واطلوه مع طواف ثم أعاد التيمم وكذا لو قدم سجدة أو سهوا على الاحوط ولو لم يركب العود واستأنف كما
 لا يجوز تقديم طواف النساء على التيمم أخيا وان قدمه على سبب ثم أعاد طواف النساء ولو قدمه سهوا الجزاء كما مر في أحكام الطواف بيانها وبان جواز
 تقديمه للمضروبة وبان حكم ما لو ذكر في أثناء التيمم نقصا في طوافه **السادس** لو سعى إلى التيمم فمضوا أو فعل منصوب بطل سبعة على الاحوط بل
 الأولى وكذا لو سعى في لباس منصوب على الاحوط بل وكذا لو كان حاملا للمنصوب **المفارقة للربيع** في خامس أصال عرفة التيمم وهو التيمم يجب على كل
 بعد الفراغ من التيمم وجعل بقلم بعض الظفر وقص بعض شعر الشارب والحية والرأس بشرط النية والالتفات إلى أن يقص بذلك الظاهر من أحرام غير التيمم
 في فرض هذه الأسلام وأما الحج والندبة أو نحوهما فمقرب إلى الله سبحانه ولا يجرى في التيمم منها حتى الرأس ويحل لها التيمم جميع محرمات الأحرام سوى ما لا يجرى
 حرمه بالحرم من صلب الحرم وقطع الثابت بغيره نفسه من الأشجار والحشيش وحل جميع الرأس على الاحوط وان كان جوازه قبل هلال ذي القعدة أظهر والله
 فيه بل لا ظهر جوازه إلى أن من ذي القعدة بل مطلقا ولو ترك في عرفة التيمم التيمم بعد إلى أن حرم التيمم بطل تقدمه كان حججه بمنزلة من سجد والاحوط مع سجد
 حل أحرامه والتيمم الزجر في الأحرام الحج وحوط منه عادة الحج في السنة الآتية والجاهل صلاته كالمأمن ثم أعلم أنه يجب في العرفة المفردة كما يأتي في بقية التيمم
 طواف النساء وكذا في عرفة التيمم فالتيمم بعد من وعينه ولكن بفعل التيمم عن بعض الأصحاب القول بوجوبه وفي بعض الروايات التيمم
 السند دلالة عليه فلا ينبغي لأخيه ألبا لا يأتى به بفصدا حتما للطلوبه بعد التيمم ثم أن من فرضه التيمم ولم يتمكن من الآتيان بغير التيمم أما الصلوة والوقوف
 أو الموضع جهر ونحوه بوجوبه لظن أن وقت الوقوف بعرفة والمشراف كان ذلك بعد أحرامه لمرقة التيمم عدل بنية الحج الأفراد وان لم يكن قد أحرم لها
 إلى الميقات مع مكانه وإلى أن يفتل بل من عرفة الصلوة إلى الميقات وأفضل جملته وهي من جانب الطائف على سبيل ما يال من مكة وأحرم منها الحج الأفراد وان
 لم يتيسر له إلى الحل أيضا أحرم من مكة ومضى إلى عرفات والمشراف ثم الحج ثم إلى بئر منيرة وكذا ذلك مما كان في فرضه من حج التيمم ولو سجد في التيمم بعد
 عند عدم سعة الوقت لا عادتها إلى حج الأفراد وأعاد الحج في القابل على الاحتياط اللان **الفصل الثالث في أفعال الحج**
وهي خمسة عشر عملا الأولى أحرام من علم أن الاحوط عدم الخروج من مكة ما بين الفيلج من عرفة التيمم وبين
 يوم الزروة فان خرج فالاحوط العود قبل مضي شهر فان عاد بعد انقضاء شهر فالاحوط الاحرام لمرقة التيمم بقصد التيمم في عرفة التيمم
 شلته ولا يأتى بها لها تيمم بل في وقت حرام الحج وموت من حين الفراغ من عرفة التيمم إلى ما لا يغوث ما لا حرام فيه وقوف عرفات

في بقية أحكام الحج

ولا تضل

فَوَالْقَلْبُ طَائِفَةٌ فِي الْمَسْئَلَةِ

بکر اکبر علیہ السلام

م
لحم بقية
السماء
و

مغنی عن
معارف

[illegible]

خانہ

[illegible]

مجلس العلماء

آبِ الْمَوْصِلِ

۱۔ خیر و برکت

في احكام الوقوف

١٤٧

فمنه الحق والانس اللهم انت خير مطلوب اليه خير مدعو وخير مسئول ولكل واحدنا ركن في موطن هذا ان قبل عثرته وقبل معد ركن وان تجاوز عن خطيئتي قبل
التقوى من الدنيا زادى رحمتك يا ارحم الراحمين ويقول ايضا اللهم اهدني من الضلالة واغفر لي ذنوبي واجعل خير الدنيا والاخرة وخذي بنا صبي الى هذا ركن
الى رضائك فعدني معاني هذا المشرك الذي اختص لك فرضه وذلك فأكرمه جعلته على الناس فليعترف به مني ونيل بحايي اللهم انك تخطي الشجر ابراهيم
شجرة ابراهيم على النار وان يرتفع جنت في طاعتك حصبة في دينك عدا بغيرك انما عالا وامر وخبر الدارين وان تخطي في نفسي والدي ولدي اهل
واخوتي وجبرتي رحمتك ومنها الافاضل من عدي الامام اعني امير الحاج قبل طلوع الشمس قبل ان لا يجوز وادي محتررا بعد طلوعها وقبل جرد جوارها
قبل الطلوع والجبان فاضل بدم شاة ولا دليل عليه الا حوط دخول وادي محتررا ايضا الا بعد طلوع الشمس وان كان الاقوى الجواز واما الامام اعني امير الحاج فخطي
لداخير حفي ظلم الشمس ومنها التي معنى المرونة والاسراع في المشي للماشي تحريك اليد لتبريد الركب بوادي محتررا فدا بماند ذراع وافل منمنان خطي فافلا
اللهم سلم عني واقبل نوبتي واجب عوني واخلفني فيما تركت بعدك بالسيعة العود للسوق المذكورين ترك جهدا ونسبا او عدا وان دخل مكة المقصد ليج
في بقية الاحكام في سبيل ذكر في كل مسألة الاولى فند ظهرك تمارنه هذا المقام وسابقة وقت الوقوف بالمشرك الجوار ما بين طلوع
الفجر الى طلوع الشمس والمضطر الى زوال الشمس والليل وقت اخر للمضطر كما ظهر بطلان حج من لم يقف بالمشرك صلا لا يبلا ولا نهارا عدا وكذا من لم يقف به جلا
نوبتيا مع عدم ادراك اخباره عن عرفه وان ادركنا اضطرارها فضلا عن ترك الوقوف جميعا صلا ولو جهلا او نسبا او صحته حج من لم يدرك المشرك صلا مع
اخباره عن عرفه الثاني من فالتحج لزمه التحلل بجمعة مفردة انما بها بطواف للشاة على الاحوط من غير حاجة الى تنبيه طلب احرامه الهاء على الاشياء ان كانت تنبه القلب
احوط بل لا يترك ذلك لا يجب عليه شئ من افعال الحج الا ذبح الشاة للتمتع فان الاحوط عدم تركه ولا يجوز له البقاء على احرامه الحج به ولو بقي عليه دعا الى بلاد وعدا
من قابل قبل ان يحلل الحج الى احرام مسانق من الميقات فان بعد اتمه فكل الحج العرف والتمتع باقيا عليه من الشاة حتى لو كان فرضه التمتع لزمه الخروج الى احد
المواقف المعروفة فان شدة رعبه ذلك احرام من ادى التحلل كمن لم يتعد مجاوزة الميقات ولو صد عن الرجوع من قابل كان له حكم المصدوع من اكمال وهو التحلل بالذبح والتقصير
واو في بلاد ثم العرف التي تجال بها عند فوات حجة تمتع ففوات الحج فلا تجزي عن عمره الاسلام ولذا يجب عليه الحج من قابل على الصفة التي وجب من تمتع او قرن واو
ان كان قد استمر الحج عليه باستطاعته سابقا على تلك السنة او سابقة للسنة الثانية او لا وادارة غير مقبلة بذلك السنة وان لم يستقر عليه الوجوب لم يجب عليه الحج
من قابل بالسيعة وكذا سبب في من لم يشترط في احرام التحلل بجمعة وان فالتحج يستحب لمن فاته الحج ان يقم بين الميقاتين احرام الشاة بمهرام ان يسهل بلغها الى
الحج يحل بها الثالث يستحب ان لا يورد المشرك النطاق المحصى لرى الجمار حتى وعد هاسبعون ولو زاد في العدد حذرا من سقوط بعضها ونحوه فلا بأس ولا
ذلك في الفضل اخذها من منى ويجوز اخذها من غيرهما من الحرم ولو وادي محتررا على الاقوى وقبل كبره لاخذ منها ولا يجزي اخذها من غير الحرم ويستحب ان
من الحرم عدم كون الماخوذ من مسجد استما مسجد الحرام ومسجد الخيف والمدار في الماخوذ على صدق اسم المحصى عليه عرفان خرج من منماها اصغرا واكبرا وانما
او غير ذلك لكونه من المدار والاحرام الكحل والذبح وغير ذلك ويشترط فيها ان تكون ابكارا العرب بها هو لا غيره في اشترط لها رها تردد الاحوط ذلك وان كانت
الاشياء لعدم وليست النطاقات وفسلها وان تكون برشا اي مختلفة الالوان وخوة بعدد الامة كطبة منقطة بل كره ان تكون صماء سوداء او بيضاء او حمر كما يكون
الرمي بما كسر منها شئ السرايع من اعمال الحج روى جرة العقبة التي هي اقرب الجمرات لمكة يجب على الحاج يوم الصبي بعد الاقامة من المشرك المضي الى فوه التردد بها
وروى جوة العقبة وهو البناء المخصوص مع فوه فوضعه وقت لخارج من طلوع الشمس لغيرها وان كان افضل واما في التوال ولا يجزي الرمي قبل الايام
كالخائف المرض والراعي والعبء ونحوه فيجوز لهم الرمي في التل وبغيره الرمي مورا احدها التل المفاضلة الاولى التي مع اسنادها الى الفراغ من مكة
فيها الداعي والاحوط الاخطار ان الاحوط العرض للوجه من الوجوب التدب كونه الحج الاسلام او غيره اصل الدوا منها نداء او فضا والاولى العرض
للعدة انية ثابته ان الرمي حصوة فلا يكفر المدد ولا الذهب ولا الفضة ولا الامتد ونحوه من المعادن والخواهر ثابته ان الرمي بغيره مستحب وهو
حصيات من اجزاءها بالسيعة سبها فلا يجزي لو صنع ونحوه مما لا يتجرى بها ومع الشاة في صدق الرمي وكونه وصايبا مستحبها اصابة
الجمر بنفسها او اجزاءها من غير فلا يكفر الوقوع دونها ونحوه مما لا يثبت اصابه الا ما اذا كانت الاصابة بفعل غيره كالواصابت ثوبا انسان ففصحى اصابا
او عرق بغيره فاصابت ولا ما اذ رمي وكانت الاصابة بغيره من افعاله ولو وقت على حصاة فارقت الثانية على الجمر ثم تجزى وان كانت الاصابة من قبل
لو وقت على شئ فاعاد ريث على الجمر او ريث على شئها حتى اصابة الجمر اجزاء وان كان الاحوط حج الاعادة وكذلك ان اصاب شيئا صلبا وقت باصابت على الجوف
ولو شك في الاصابة روى على عدتها سبها كون الحصيات ابكارا ولو تم قبل ذلك الا لم تجزى سبها عدم كونها للضفر والكبر خارجة عن صدق
الحصى ثابته ان تكون ملقطة من الحرم غير المسجد الحرام ومسجد الخيف فلا تجزي للملقطة من غير الحرم فاسمها في الاصابة ولا يثبت مع الغريز الفضل
الظهور ولا التوالى لانها فيها لا التلاحق في الاصابة فلو رمى احد بها ثم اتىها بالاحرى فاصابا دفعة اخرى لقادها الرمي ويستحب في الرمي مورا ففصلها لهما
الحصيات ومنها الذي من الاحداث وقبل وجودها ولو ثبت وفي استحباب الفضل مخصوص الرمي يزيد والاثبات بقصدا حتميا لعللولة لا يخلو
من حسن واحسن منه الاثبات بفسل مستحب اخر وقد سقط غسل الرمي بان كان ومنها ان تكون الحصيات خوة برشاء قدر الامة ملقطة لا مكسرة

في بقية الاحكام

في بقية الاحكام في سبيل ذكر في كل مسألة الاولى فند ظهرك تمارنه هذا المقام وسابقة وقت الوقوف بالمشرك الجوار ما بين طلوع

في بقية الاحكام

الاصابة

ولا ملية ومنها الدعاء عند اذاعة الرقي بالماثور بان يقول والخصاف في اللهم هؤلاء عبيدنا فاصبر لهم وارفعهم في علي وقول مع كل حشا الله اكبر اللهم
اجعل قبري روضة من رياض الجنة ولا تجعله غيبوبة ولا سمياً مشكوراً وذنبا مغفوراً ويقول عند الرجوع الى رحله من الرقي اللهم بك ففت عليك نوكت فتم الرب نعم المولى ونعم النصير
ومنها ان يكون عند الرقي بين يدي المجره عشرون ذراع الى خمس عشرون ذراعاً ومنها ان يهره باخذ فاعى الاصابه في اعلى الابهام ويضعها بظفر السبابة
ومنها ان يكون الرامي بالجلال وما شابه الى الجوار ويجوز ان يكون استبدال حرق العقبة عند الرقي على فصب يكون مستدير القبلة بخلاف غير هاتين فبقلها
والقبلة جميعاً كما ان استقبال الدعاء قبل دمي حرق العقبة على وجهه في الكلام في وقت الرقي في يوم الحاد بشره والتائب شاة الله تعالى **الخاص**
من اجاب الدعاء الذي في قوله جات **الاولى** في الحديث وهو واجب يوم الصديق على الحاج الفتيق ولو ند باحق ان لو تمتع للكي وجب
للملحكت على المشهور بالنص ولا يجب على المفرد مغفر ضا كان او متفرد وكذا القارن لا مع ند والهدى ما منع يجب عليه لو كان تمتع بملوكا باذن مولاه لو
يتعين على المولى الذي عن بل كان الخيارات بين ان يهتك عنه وبين ان يامر بالصوم ويتعقن الصوم على الصديق بما منع المولى من الهدى عنه لو كان في اللولى منتم
الصوم اذ لا حكم له في الواجبات لو ادرك المملوك تمتع احد الموقنين مستقارمه الهدى مع الفتنة والصوم مع عدها **الجهة الثانية** يصنع في
الدعاء **احدها** ما يعتد به سائر الشك من ينز الوجب على ما مر على الاحوط وقد التزم به ويقار سائر الفتنة في اعتبار المباشرة بها دون الغام
يجوز ان ينز الدعاء الثاني في الدعاء عند النية وان كان الموبع عنه حاضراً ولا حوط بينهما معا وان كانت كانه نية الموكلم مع حضوره ويؤكل في الدعاء خاف
ونية الوكل مع غيبته يؤكله اياه مطلقاً لا يتخلو من وجعه ولو جعله مع بدل الدعاء نوباً انصهر على الاحوط ولو غلط الوكل في نية الموكلم لم يهدى اذ كان غلطاً
في اللسان لان الفتنة الضد ولذا لو نسى اسم لم يهدى اذ انجز ثانياً فيها ان يكون الدعاء بمعنى ولا يجزى للدعاء في غيره من الحمد ولا يجوز اخراج مما ذكره في
من الفتنة الواجب عن مفي فضلاء الحمد حتى التام وللجلد والامساك على الاحوط لا مع عدم مصرف لوفها او شره شئ من المسكين بعد قباضه وغيره
فان يجزى في الغرضين الاخرين لا يبالى الى مصرف في الاول وكسبل سائر امواله في الثاني **ثالثها** ان يكون عن كل تمتع واحد فلا يجزى واحد في الهدى
الواجب عن متعد من غير فرق بين حالي الاخبار والضد في ولا بين كونهم اهل خوان واحداً متعد ولا بين التحفة والتسبؤ وسائر الاعدا على الاظهر واحداً
بعضهم في حال الضد في الجمع بين اشتراك الجميع في هتك وبين الصوم وهو متين مع اشتراكهم في ملكه وانما مع خصاص احدهم به فليزمه الدعاء عن نفسه بلزوم
القبلة ان يصوموا ولو لم يوجداً ولا واحد يباع لزوم كلا منهم المبادى الى شره بهما امكن ولو اعسر وادام يمكن كلا منهم شراء واحد كان الاحوط الجمع بين الصوم
وبين اشتراك متعد في واحد من متعد بالنا ما يلزم ولو ضل هديهم لم يهدى له شره اخر وذبحه وان وجداً بعد الشراء ذبح الضال ذبايح الثاني والاولى له ذبح
الثاني جهوا ولو وجد بعد ذبح الضال استقبله مؤكلاً ذبح الاول بقية الامع ند ذبحه بالخصوص فيجب من وجداً الضال فخر يوم الغفر اليوم الثاني والثالث
ثم ذبح عن صاحب عتبة اليوم الثالث وصدق منه واهلك منه وسقط وجوب الاكل منه ولو علم من ضل هديهم يذبح غير ذلك عنه بشيء اخر عنه على الظاهر
وان كان الاحوط لان يذبح اخرا يصوم مع العزم من الثاني **رابعها** ذبح للذبح يوم الغفر فانه واجب فلا يجوز تقديم عليه كاللا يجوز ذبحه اخيراً عن يوم الغفر
على الاحوط ولا عن الحلق طان كان لواخر من يوم النحر وان كان التأخير الى ما قبل اخر ايام التشريق بل وان كان الى ما قبل اخر ذى الحجة على الاظهر لما كان
عن اتساع غيره من المذوبين ولا يجزى بعد انقضاء الشهر بل يقتضيه من غا بل **الجهة الثالثة** في صقات الهدى والواجب منها امور
احدها الجنس وحيوان يكون من النعم اكل والبرق والنعم وفضلها الاول ثم الثمن واخسها الاخر وامله واحد لواحد والفضل في متعد عن احد
فقد مضى اليه صلى الله عليه واله سنا وستين بدنه وامير المؤمنين عليه السلام تمام المائة فانها السن فلا يجزى من ابل الا الثاني الذي له خمس سنين ودخل في
السادس من البرق والعراضا الا التي الذي هو له ستره ودخل في الثانية اوله سنان ودخل في الثالثة والاحباط الثاني لا يترك بل له اقل اقرب كوز
المروف في الفنة يجزى من اثنان للبيع وهو على الاحوط ما اكل ستره ودخل في الثانية ولو لم يهدى شئ من هذه الاسنان فالاحوط الجمع بين الصوم وبين
ذبح ما يصدق عليه اسم الابل والبرق والنعم سيما اذا وجد من المفرد النعم ما كان داخل في السنة الثانية وما اثنان ما كان داخل في الشهر السابع فاما
ثالثها ان يكون حجاباً مملأ لا يجزى الهدى البت عن هادى ولا العوا البت عرجها ولا المريضة البت مرضها ولا الكبيرة التي لا تلحق لها ولا مكسوة العزم
الداخل وهو لا يجزى الذي في وسطا خارج ولو تشره ولا مقطوعه الاذن او بعضها اما مشقوقة الاذن ومشقوبها فلا يباس بها ما لم ينقص شئ منها كالابا
بمسورة القرن الخارج ولا بائناً التي لم يزل لها قرن ولا الصغما التي هي فاق الاذن خلقة ولا يجزى عظم من سائر اعضائها كالحق الجيوب
لو سلول الحصبين واحد هما من الفولة واما اللجوء وهو الذي رقت خصبته حتى قد نامت بقاها فما لا يظهر حرا لهدى النقص وان كان اجنباً
وكذا لا يجزى مقطوعة الذنب لاسا فط الاسنان وفيها لا ذنب له خلقة تزد والاحوط لزوم اجنبه وكذا لا يجزى المهر ولا زودى تهاى التي ليس على
كلها شحم ولو اشترها على انها موزلة فبات سمينة اجزى كذا لو اشترها على انها سمينة فوجدتها بعد الذبح موزلة بخلاف ما لو علم بهزها قبل الذبح
فانه لا يجزى ولو اشترها على انها مائة فبات ناقصة لم تجزى غير فرق بين ظهور النقص قبل تغافلها وبين على الاحوط وان كان القول بالاجزاء ولو بان ينقص
بعد تغافلها ليعلم الحلو غير بعيد وكذا لا فرق في عدم اجزائه المذكورات بين حالي الاخبار ولا اضطرار وان كان الاحوط في حال الانحسار في نقص هو

والله اعلم

في ١٥/١٠/١٩٨٥

پیشہ و طالبان کا اخص واحد

بسم الله الرحمن الرحيم

أخيه من المؤمنين الرقي وحال الرقياء

عَلَّمَ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ

151

[illegible]

ہر اکسینا سا علیٰ ہر نافر طاہر ہے



هدى القرآن لا يخرج هذا القران عن ملك سائقه بشراؤه واعداده وسوقه لاجل ذلك قبل عقدا الاحرام به فله ابداله ودكوبه واستنساخه والنصف فيه الشرف
المثلث وغيره حتى لو اشعروا فله مع ذلك بدون عقده بنه الاحرام ولا تأكيد هابيل كان ذلك من قبل الاحرام اعدا له وعزاه ان يحل به بحج او عمره ثم من
ما سافر حتى تاشعروا فله عافدا الاحرام او موكد كذا في النسخة العاقد فلا بد من غير او زجر ولا يجوز ربح ابداله ولا النصف فيه بما منع من غيره او زجره ان كان
هو باقيا على تركه لم ينصف فيه الزكوت شرب لسته نحوها مما لا يمنع من غيره او زجره ولا نحتاج ان وجب عليه ذبحهم معهم بل الا حوط ذبح ما اشعروا فله
بدون عقده بنه الاحرام ولا تأكيد هابيل فيهم ولو عتق مغبنا لله تعالى بالنذر فعتق عليه هدية لم يجر له ابداله حتى قبل شعاعه ونفله ولو تلف بغير قهر لم يحل عليه
عوض بخلاف ما لو تلف النذر وكل سوق هذا ثم قسمة في فرد وفاء له فان عليه مع التلف من غير قهر فطبا بضاعه عوضه سواء اقتصر على نذر كون المرء وفاء للملك او قسمة
الها لوان ما سأل من النذر هذا اذا كان من يسه سوق لسته وذبحه فلوان زاد السوق فقط مرشدة منه بالغبين في فرد ولو قسمة منه بغيره الا اذا كان بغيره منه
وخلع هذا القران وذبحه حتى كان قد سبق بعض الاحرام الحج ومكث ان كان قد سبق بعض الاحرام العرفه وافضل مواضع مكة لذلك الخرج التي هي في خارج المسجد
بين الصفا والمروة ومن نذر ان يخرج ذبا وهدا وبوخها مما هو ظاهر في اذاعة ذلك بمكة فان عتق موضعها وجب ان اطلق غيرها بمكة ولا اولى بخروج منها واطلاق
النذر وهو او يجره في مكان سأل الا اذا انصه الى مكان مخصوص فغبين ولو هلك هذا القران بدون قهر لم يجر له ابداله وكان قد سافر بطوعه لم يكن عليه ذبح بل يحل
بدله ولو قهر لم يجر له ابداله وان كان واجبا اصله لا بالسبب وجوبا مع لاه خصوصاً بغير كالتكارات والمندومط ولغيره من النسخة
بعد شعاع او تلفه عن الوصل الى المحل ذبحه ونحوه في ذلك المكان وصرفه على شخصه فان لم يكن بعد النسخة لم يحل عليه الا فانه عنده بل عليه ما يبدل على انه هدي
من كارة والطبع التمل ونحو ذلك مما يبدل على انه هدي ويجوز ان ياتي بعد النسخة على ذلك في العلم بالنذر كونه وجوازا لاكل واذا قبل السائق ذلك لم يجب عليه بدله الا
اذا كان مضموما عليه بغير سلطان يجره في هذا القران وكذا في غيره بغيره بدله في محله مع ذلك على الاقوى ولو اساب هذا السائق الذي فسخ ذبحه لاشعرا وعسرا
وخصه في ثمنه هذا هذا احراز كان مضموما لغيره مطلقا وان كان لو قيل النسخة بين العجز والكسح بركل من النسخة والعلف والابدال مع كونه مضموما والبيع
والنصف بغيره والابدال مع كونه مضموما محتمل بين الامر في كل من الفرضين كان حسنا وان كان مضرا لبيع والنصف بغيره على صورة الكسح خاصة حوط ولو
سرق هذا السائق من غير قهر لم يجر له ابداله بل يجر له ابداله لا افضل لم يجب عليه الا بدله فانما اذا كان من ذر ورامط او كان كارة كما يجب عليه ابداله
في العتق عند القهر في حفظه بعد عتق ذبحه لاشعرا او القليل على الاقوى وقد تفرق الجهة الثانية حكم ما لو وصل اليه كارة فغضب ذبحه جواز زكوت له كما لم
ضربه وشرب لبنه ما لم يجره بولن حتى في افتد الواجب على الاظهر وان كان الاجتناب من الاشفاق مطلقا بالواجب حتى مع عدم الضرر وضمان مثله او فسخه لساكن
المحرمان فعل هو الا حوط يجب عليه نزع الولد فحصل منها ما يغنيها الذبح او قبله مع قصد السائق سوفيقه بانه اذا كان قبل السوق مع عقد قصد الا
سوق لاه خاصة فلا يجب عليه ولا يفسد بفساد الاظهر وان كان الذبح والضمان للتقصير حوط **واما الصوف الشعر** فالاحوط ان لم يكن اقوى
شبهها سقم لسته من غير فرق بين ما كان معه من الاشعار وبين العجز عنه بعد فلا يجر له ابداله الا ان اضربه فزله وبضدق به على ساكن المحرم
وكل هذا واجب لم يكن وجوبه بالاشعار والقلبه نحو هذا القران بل كان وجوبه بسبب اخر كهدى الكفارات الفداء والنذر ونحو ذلك غيب هذا الفتح
لان باكل منه شيئا فواكل ضمن بغيره باكله كما لا يجوز له اخذ شيء من حله بل لا يجوز له اعطاه الجزاء منه شيئا اجرة للذبح والخر وهذا بخلاف ما لو كان الهدى
صدقة او هذا سباق شريعته فان ثلثه للتاسك باكل منه على الاحوط وبضدق بثلثه الاخر به هذا الثلث لثالث كاتبة هذا المنع وكذا الحال في الانحية
الجهة السابعة في الاضحية هي ما يذبح او يخرج من التمر بعد الاضحية وما يلحقه من الايام وهي منجبة استجبا باموكذا الكل من ثمنها وقد
وردت بعض لاهها عدا اول فطره فطر من دها في الارض بل وردت المأكل بالاستقراض والتعصية معللا بانه دين يقض بل بغير واحد من الاحبار ان
الضحية واجبة ولكن لم يفت بان وجوبه لا شاذ فالناطق به منه ولو ان كان الاحياء لا يفتي تركه ويصح الذبح بها عن الحي والميت الواحد والمشتد والذكر
والانثى ويصح نحره الولي من مال دين الصغير يستحق ان يكون كبشا مسلما افرافه سميا سليم الاذنين والسنين وان لم يجد الكبش من فحولة المعز او موجوا
من الضأن او المعز وان لم يجد نحره من الضأن سمته وقد وردت النسخة انما قال استفرها وضحاها بكر فاتها مطاهاكم على المضراط ويسحب ان يقول عند الذبح
مستقر البيلة بسم الله وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا مسلما وما انا من المشركين ان صلواتي وسكنتي وهماي على منى الله رب العالمين بل
امر الله بالامر المسلمين اللهم تقبل مني بسم الله الذي لا اله الا هو والله اكبر وصلى الله على محمد واهل بيته ويقول آتته اللهم هذا عني وعني من اهل بيته
وقتها ياتي ذبحه ايام اولها يوم الفطر في سائر الاسابيع ثلثة ايام اولها يوم الفطر وفضلها يوم الفطر وفضلها عند استقلال الشمس وارتفاعها والباس باذخار
نحرها ولو اولى ما بعد ثلثة ايام ويكره الخروج به من مصلح به نعم لا باس باخراج ما يضحى بغيره ويهدى به اليه وبضدق به طلبا وبشر به من فقير وبضدق بغيره
عليه ولا يجرى الهبة الواجب عن الاضحية المندوبة والجمع بينهما افضل ومن لم يجد الاضحية بضدق بثلثها وان اختلف ثلثها فجمع الاضحية والوسط والاد
وبضدق بثلث الجمع وبضدق الضحية بالاشربة ويكره ما يترتب بضدق الضدق بثلثها بل يكره اخذها كارة اعطاه الجزاء ورجوعه وبضدق الضحية على العا
انهم دون اثنين **الناس من افعال الحج** الحلق او التقصير ويجب احدهما قبل المضي الى الطواف يوم الفريضة نزع النعل على الاحوط

في النسخة

في النسخة

[illegible]

مفتی

مع لا صلاصلا في الا فشا ج بهو لا ختم ببر مع لا مكان

في المسائل المنفردة الرجعة إلى العظمة

بناءً فوق لكسبة فان كان بنا مسجد قبل مجيئهم لم يبدع لئلا كان الأول شيء ان كان الثاني احوط **الترجيح** في حرمة اخذ لفظ الحرم او كراهة كراهته
قولان اولهما احوط وانما اظهر ووضعهما في باب انشاء الله **الحاكم** بكرة الحج والعرف على الابل بجلالة **الساكن** الصلوة لاهل مكة وطائفة
بها افضل من الطواف في الطواف لغيرهم افضل من الصلوة وترتفع الصلوة عن الصادق ع انما اقام الرجل بمكة سنة فالطواف افضل فاذا اقام سنتين خلط
من هذا وهذا فاذا اقام ثلث سنين فالصلوة افضل **السابع** بكرة الحج فان بمكة سنة فما زاد نحو ثلث لئلا لا وفاء لاحترام او ملازمة الذنب فان الله فيها
اعظم وقهر ودان المعام بها يشي القلب ان من سارع الى الخروج منها بدم شوق اليها اتم من وثق من نفسه بعد الحوادث المذكورة بسخطه لظلمها
الشيعة بها تعدل خراج المراقبين بنفي في سبيل الله تعالى الطاع بها كاتم فيها سواها وصوبهم بما بعد لحيث سنة فيها سواها وبما كدت في الواثين
نفسه الجارية بها سنة **فقدان** من جاورها سنة فقلته لرد ذنبه ولا هلهته ولكل من استغفره وتغيبه ربه سنة من قد مضى وعصم من كل
سواه من سنة **الثامن** بسحب الحاج استحباباً مؤكداً ان بعض المداينة المشرقة زيارته في رسول الله ص حق ورجعاً يقال من اذن مكة حاشا ولم
يزدق الى المدينة فقد جفاف ومن يحتاج جوفه القبة والافضل اتيه مكة عليها على الاظهر وسحب الزول بمصر من التوجه على طريق المدينة وهو الاصح
ما قبل مسجد ياراء مسجد الشجرة الى ابي القبله وسحب الاضطجاع فيه للبلال لئلا اوهاها وصلوة وكسبه في بل لوتر كره عدا ونسباً استحب له الرجوع الى مكة
فيه وكذا استحب له الصلوة في مسجد غديرهم والاكثر من التقافيه وهو موضع النفس فيه من رسول الله ص في حجة الوداع على امير المؤمنين ع **التاسع**
اذا ترك الناس جميعاً الحج او ذاب الحج كان على الواجب من محض الكفاية بغيره منها على ذلك فان لم يكن لهم مال نفق عليهم من بيت مال المسلمين بل الاولى كون
السكنى والمعلم عندهما كل ربح فتنقص كراهة الجوار بمكة فيه مقدار الكفاية **العاشر** في المدينة حرم وحده من عائله وصبره مما جلال بكتفان المنة
من المشرق والمغرب لا يجوز عليها احكام حرم مكة من وجوب الاحرام على من اراد دخوله وحرمه جلد من المحلات فيه نعم الا حوط بل الاقوى على جواز قطع
وطباً الا الاستئني بما سمعته في حرم مكة كان الا حوط ان لم يكن لوى حرمه صيد ما بين حريمه دون غيره من حواله وان كان اجاباً به حوط وسحب فيها
امور **فمنها** الفصل عند دخوله اوجبه بدخلها بغيرها **ومنها** الصلوة بعد ذلك في زيارة النبي ص فان فضلها عظيم وثوابها جسيم وقد ورد
عنه ص ان قال من زارني بعد موتي كان كمن هاجر الي في حوفي فان لم تستطعوا فابشروا بالسلام فانه يبلغني وددعنه ص ايتم ان من زار متجاً
او متبشراً وزارني وعلماً واحداً بسطيرة او احلاماً من ذرية كذا اراه هو ص يوم القيمة فافله من اهلها وشدايدها وجعله مع ربه وان كان
الحجة وان لم يكن في جواره يوم القيمة ويكون هو ص شفيعاً ومعدن فان زار من زار الله في عرشه الى غير ذلك مما ليس المقام على استيفائه وقد سمعت
ناكذ زيارته في حق الحاج وكيفية زيارته وزياراتهم صلوات الله عليهم اجمعين فطلب من كتب الزيارات كما تطلب طلبة الزيار من الجهة الثامنة من القبا
انما من من الفضل الجوار بمكة من مائة الكمال ولتسحب بعد الفرج من زيارته ان يصلي ركعتين ثم يقرأ سورة الفاتحة ويقول السلام عليك ايها النبي
ابن ابي ذر وجي وللك جميع تامني ومن جميع اهل بيتك حرمهم وعبيدهم وابيضهم واسودهم فاذا رجع فاجبر كل من اراد ان يقرأ فترت رسول الله ص
عك السلام كان صادفاً كابد النص بذكره من ابي الحسن موسى ع **ومنها** الصلوة في مسجد رسول الله ص فانها تدل على الصلوة فيما عدا
المسجد **ومنها** من المساجد وافضلها بين القبر الشريف المنبر الذي هو موضع من باب الحجة وحدها الى طرف الغلال وحدها المسجد من الاسطوا
التي عليها رافعة الى اسطواناتين من وذا المنبر بين القبله ومثل لوقته في فضل الله ايها افضل منها بيت فاطمة الزهراء سلام الله عليها
وهو ما بين البيت الذي فيه النبي ص الى الباب الذي يحد الى القبعة **ومنها** انك مقام جبرئيل وهو تحت الميزاب الدائم قوله اي جوارك
اي ترسباً يبعث اسئلكان تعلى على محمد وال محمد واهل بيته فان ترد على نفسك **ومنها** صوم ثلثة ايام بها للحاج بغيره وبغيره ان تكون الاربعاء
والخمس والجمعة والاصل ليلة الاثني عشر يوم اعتد اسطوانة الاووية وليلة الخميس يوم اعتد اسطوانة التي عليها مقام النبي ص وليلة الجمعة يوم
اعتد اسطوانة التي على مقام النبي ص وفي جوار اسطوانة لوه يوم الاعتد اسطوانة التي هذا للعبود الدنا وسؤال الحاج بغيره ها يوم الخميس عند
اسطوانة التوبة يوم الجمعة عند مقام النبي ص مقابل الاسطوانة الكثرة الخلق ولا تارض بين الحزين فان الصلوة في الموضعين في كل يوم لا مانع
استحبابها لو فالتساوي وان استطعت ان لا تكلم في هذا الايام الا ما لا بد لك منه ولا تخرج من المسجد الا بالحاجة ولا تامل بليل ولا تها فاضل
فان ذلك مما بعد فيه الفضل ثم احمد الله تعالى يوم الجمعة واشى عليه صل على النبي ص وسل حاجتك ولكن فيما تقول اللهم ما كانت اليك من حاجه
شرعت تاقب طلبها ولا تهاها ولم اشج سلكها ولم اسالكها فانى اوجه اليك ببيتك محمد ص في رحمة في قصا حاشي صغيرها وكبيرها ومن العا
الما توفيه الله ما اسالك ببيتك وقد تركت جميع ما يحاط به عليك ان تصل على محمد وال محمد فان فعلك كذا وكذا **ومنها** زيارته في
دنا العالمين او حاشا لها بها وقد روي عن من سلم عليها في جوارها وبعد موتها ثلثة ايام اوجب الله له الجنة والا في زيارته في الروضة واخر
فيها وثالث في البقي لا خلاف في زيارته ان كان الاول ثم الاخير واخرها الوسط وسحب الصلوة في زيارته ثمان ركعات دونها الثلث ومنها
الاربع والاقل من الركعتين وكيفية زيارتها تطلب من كتب الزيارات **ومنها** زيارته في الاثني عشر الاربعة ايام المجهود سيدنا جليلين والباقرين ع

بالقبض فانها من تمام العبادات لكل امام في حقها وليا في عبادة وكتب بها فان كل منهم مخير بين ذكركمها بغير وجهها ومنها زيادة ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بن جعفر وفاطمة بنت اسد جميع من في القبض من الصحابة والتابعين الاخبار ومنها اتيان المساجد والمشاهد التي بها مساجد الاحزاب مسجد الفصح ومسجد
الفضيع وقبر حمزة وقبور سائر الشهداء والسلم عليهم ومشرقة ايام ابراهيم اعرف فيها التي كانت فيها والافضل للبدن بمسجد قبا واكثر الصلوة فيه ثم اتيان
ام ابراهيم والصلوة فيها ثم مسجد الفضيع والصلوة فيه ثم المسجد الذي من الحرة والصلوة فيه ثم المرقب وهو السليم عليهم بقبول الشهداء والسلم عليهم
بقول السلام عليكم يا اهل الدار انتم لنا فوط ونشاء الله بكم لاحقون وغير من زيادة الاموات ثم اتيان المسجد الذي في المكان الواسع الى جنب الجبل
حين اتيان احد الصلوة فيه ثم الرجوع الى قبة الشهداء والصلوة فيها ثم اتيان مسجد الاحزاب والصلوة فيه ثم رجوع الى احد الصلوة فيه ثم رجوع الى مسجد
واحد من المصطرين وبامسيت للمؤمنين اكتشافهم وكبريهم فخذت بحالي وحالي منها الحادق بالمدينة وفدوتها لا يصبر على
لاواء المدينة وشذها الصدم من اتقوا الا كنت له شغيا يوم القيمة وشهدا فاسدا بكره النجوم المساجد في مكة في مسجد النبي محمد صلى الله عليه وسلم وقد نقله
ترجمة المعتمد الاربعاء والخميس والجمعة فيه ترك النجوم لبلادها **الفصل الخامس في لواحق احكام الحج وفيه مفاصل**
الاول في الصلوة الذي هو الامتناع عن فعل الشك الذي احرى له بالعدو والاحصاء الذي هو الامتناع عن كل بالمرض من بللج باحرام الحج ثم غسل
بجملته من كل ما احرى منه حتى الشك الذي لم يكن ليطرأ بغير موضع الصلوة وكان له وقصرت ففقت عن ذلك الطريق اما اذا كان له مسلك غيره ولم تقصر ففقت عنه
فيلزمه سلوكه والاستمرار على احراره ولو كان اطول ولو خشي الفوات في كل محل حتى تنتهي الفوات ثم يغسل بغير مفرقة كثيرة من بقية الحج بغير الصلوة الا ان
يجوز التحلل حتى بعد العلم بالفوات بغيره فيمضي بغيره بغير مفرقة ثم ان بقي المصدود باشتاء المذكور على الاستطاعة في الغالب وجب عليه الحج وكان ذلك
استطاعته ولم يكن قد حج في اول عام الاستطاعة فانه يلزمه الحج من قابل مستحدا وان لم يبق على الاستطاعة فانه قد حج في اول عام الاستطاعة فلا شيء
عليه ولا يخلل المصدود الا بعد ان يذبح الهدي او يضره فعمل صدق في الحرج كان او خارجا وبهتة والثاني لحوط وزمان التحريم من حين الصلوة حتى الوقت من
الحج ولا يبعد الاخير الى حصول القبول بل يكفي الياس المأخوذ من اكتشاف الصدق قبله ولو ظن ان اكتشافه لا يحوط لزوم التأخير الى لباس من الاكتشاف فاحوط منه
تأخير التحريم الى الوقت الا حوط ان لم يكن اقوى لزوم نية التحلل عند الذبح وفي اعتبار ضم النصير ميتا او غير ميتة وبين الحالتين الهدي في حصول التحلل
اقوال حوطها اتم النصير واقوها الصدق والمعتمد اضع من الوصول الى مكة كالحاج فيها ذكر ولو كان مسكالحاج او احدا بعد سقوة هديا كما هدا مسافة
عن مكة التحلل فان كان الاثبات بها احوط ولا يبدل لهذا التحلل اختيارا ولا اضطرارا في حق احراره الى ان يقدر عليه وعلى تمام الشك ولو عجز عن
الصدق من الحج بللج من الموضعين بل بللج تمام بقية الحج فبأنه منها ولا يجب عليه النصير حتى يفوته الحج ولو وقف بالامام بالموقفين قبل وقته لبثت الهلا
عندهم وتوالم يمكن التأخر عنهم خوفا لعدو ومنه لا يظهر كونه حكم الحج دون الصدق فان كان اجراه الحكم على حوط ولو صدق بعد ذلك الموضعين
نزول في خاصته استثناء في الرمي بالذبح كافي الموضع ثم حلق وتحلل والى باقى المناسك فان لم يمكنه الاستثناء بغير التحلل بالهك مكانه على الاقوى لصل
المصدود عليه وان كان طائرا على احراره احوط واولى من ذلك ما لو صدق من مكي ومكة ولو صدق من مكة خاصة بعد الاثبات بافعال موفان في الطلوع
قبل انقضاء ذي الحجة ولو بالاستثناء مع حج وغسل بالهك على اقرب المكان الا حوط له البقاء على احراره بالنسبة الى نشاء والطيب تصديقاً في
المناسك ولا يخفى ان الصدق بالمنع من التودد الى من لم يجر الجوارث المبيت بها بل يحكم بغيره ويستحب في الرمي ملك التسمع بالمكان والاقوى ان
ويحقيق مسك الحجرة بغير التمتع بغيره من دخول مكة وبغيره بعد الدخول من الاثبات بالافعال وفي تحققة بالمنع من السعي خاصة بعد الطواف جهان
اذرها الاول للمصدق ومثل عمر التمتع العزم المفرقة حتى لو صدق منها بعد النصير عن طواف النشأ جري عليه حكم المصدود وان كان طائرا على احراره
بالنسبة اليه احوط **فروع الاول** لو حبس بين فان كان قادرا على ما ذكره ولم يؤذ لم يخلل بالهك بل يلزمه الذبح والمعنى الى اداء ما عليه من الشك
وان كان عاجزا عن اداء التحلل بالهك على الاقوى فان كان الاحوط مراعاة ما يخلل به غير المصدود وكذا التحلل بالهك المحبوس ظاهرا على مال وعلى
الحج نفسه لكونه مصدورا **الثاني** التحلل بالهك المصدود رخصة لا عزيمة فيجوز له التحلل بالعرف في كل مقام يجوز له ذلك بدون صدق ولا دم
عليه بقوات الحج وان كان احوط وجع فلو صبر المصدود حقا فالحج لم يجز له التحلل بالهك في سوا كان ذلك من رجاؤا الى اعداءه فخرج او
ام لا بل يخلل بغير مفرقة كثيرة من بقية الحج ولا دم عليه للفوات حج على اقوى اتم هو حوط وبلزمه الحج من قابل ان بقي على استطاعته واذالت استطاعته
وكان قد استمر عليه الحج لتقوية اياه في اول عام الاستطاعة والا فلا مكان ندبا بالاصل لوجب عليه التدارك ولو كان قد وجب الشروع وكذا لو حج في
اول عام الاستطاعة ولم تنق استطاعته الى القابل ولو استمر المنع من مكة بعد الفوات غلغل من العزم بالهك ولو صلا الى بلن قبل التحلل وصدق بالعدو
في عامه بخوف الطريق كان له التحلل بالذبح في بلن على الاقوى وان كان الاحوط عند تحلل بذلك **الثالث** اذا غلب على فنة اكتشاف الهدي قبل
الفوات جاز له التحلل على الاقوى واولى بذلك ما لو رجع له وان كان الاحوط لها البقاء على احرار كافي غير المقام من ذوى الاعذار ولو اخل
واكتشف الهدي قبل فوات الوقت لم ينكر ولو اكتشف بعد فوات الوقت بغير مفرقة ولو تحلل ثم اكتشف له وقبل فوات الوقت لزمه الاثبات

في بيان أحكام الصيد في كتاب الصيد

١٧٧

يجزى الإسلام مع هذا الترتيب ولا يشترط ان يتبعه من بعده في وجوب بل يكفي بها استظهار الامام والحدود لا يعتبر ذلك بهم عليه لو كان هذا مقتضى
التأني ولو علم ان اكتشاف العدو قبل القتل لم يجز الحلال الا ان لا ينجس ولو انما جاز مقتضى الحلال لا يفسد الصيد ولا ينجس من قبل الا اكتشافه ولو كان
كان الحج مندوباً وسقط عنه وجوب الامام بالصيد واما لو كانت حجة حجة الاسلام وكان هذا مقتضى وجوبها واستمررت الاستظهار في القابل فالاحوط ان لم يكن
ان عليه حجتان اولهما الاسلام والثانية عقوبة الافساق لو حلال الصيد الذي ضد حجة من القوان فينت الحجة واكتشف العدو في وقت ليس لاستيفان الحج و
عليه ضلعة ما لم يكن كان واجبا وبقيت عليه حجة العقوبة ولو كان مدبا في حجة الاسلام بالحج في عام عقوبة لا يشاء لا شيء عليه القابل ولو اكتشف الصيد لم
يكن يذبحه مضي في الامام فاسد وقضا واجبا في القابل وان كان القاسد ندبا فان فاجر حلال مرة وقضا واجبا وان كان ندبا وعليه بدنة لاقتلا ادم القوا
ولو فاجر وكان العدو قاتبا بمقتضى العقوبة الحلال من غير عدو ولا في العرف وعليه دم الحلال وبدنة لاقتلا والقتال على حسب ما مر ولو صدقت حجة جاز الحلال
وعليه بدنة لاقتلا ودم الحلال والقتال وان بقي محررا حتى قتل حلال بغير الحائض لو تمكن المصد من دفع العدو بالقتال ولم يندفع الا لم يجز عليه قتاله
لانما حجة سوا عليه على قتال السلا من العطب ولم يندفع منه ما وسوا كان العدو مسلما او كافرا نعم لو كان العدو كافرا وتمت شرائط الجهاد لم يملك الا قتال
الحج ولو بدنه العدو بالقتال فان اضطر الى القتال وجب الا في قتال وحيت بقائه لم يضره فثبت الترتيب وسر اسبوحوش وغنم ولا يضمن ما يملكه من نفس لوال
نعم عليه الحظر ولو قل صيد له دون قتل ولو امكن دفع العدو قتال فان لم يكن ما موانع له يجب قتله ان كان ما موانع لم يكن المانع يحضر به يجب مقتله للحج
في حجة هذا كله في لصدود واما المصود الذي سمعت من ان يذبحه كذا في الترتيب بالاحرام الحج او عمر متنع او غيره ثم احصر كان عليه ان يبعث ما كان كان قد قضا
ولو لم يبق يبعث هديا او غيره لا يحل حتى يبلغ المذبح محله وهو من كان حاجا ومكة ان كان معتبرا ولا يباعه على قوما ذا كان ذلك اليوم قضا واحل وان لم يملك
صبر الى ان يبعثه فان الخرافة مضمونة واحل وحلال في التصورين من كل شيء الا الفتا حجة عليه حجتان الى ان الحج هو من قبل نفسه مع امكان بوجه
ان كان حجة واجبا مستقرا واما اذا كان ندبا او واجبا غير مستقرا ومستقرا فمقتضى الحج في كل وجه من وجه اجتنابا الى ان الحج في القابل بنفسه وبطاف عنه طوا
النشا ولا يبعد الحاقه بالناسح والمتبرع عن الغير بالندوب في الاجزاء بالناسح حتى مع الفتوة على الرجوع ولو احصر في عرق النخس فالاحوط ان لم يكن اقوى توقف
حل النشا على طواف النشا بفساد ما سبقه على ما سمعته من الفرق بين الواجب والندب لو بان للمصودات هديا الذبح بغيره وان سئل عنه لشرائه لم يذبح وكان حلال
يوم شوعلا وجدوا التحريم بانهم لا كفارة عليه فيما ضل من منافاة الاحرام قبل الاكتشاف بل عليه الامسا من حين الاكتشاف من النشا الى ان يبعث هديا في
القابل فيخلط يوم الوعد ويوم النحر وقبل لا يجب عليه الامسا بعد الاكتشاف بل عند الارسل الى الحلال في القابل الى زمان الحلال حاشا له وجد لان الاحتياط بالاد
لانم ولو بعت هديا ثم زال العارض قبل الحلال حتى احصاه في المرة المفردة مطا لانها وفي الحج مع عذق فوات وقدر وق فلو ادنى الحج احل المقتضى في وقت على
وجه صحيح في فقدان ردا الحج والاخلل بمرقة مفردة وعليه القابل قصاصا وجوبا ان كان واجبا مستقرا ومستقرا وندبا ان كان مندوبا ولو علم فواته وفوات
فات بعد البعث فذوال العذر وقبل التفسير له المضي الى مكة الحلال بمرقة مفردة على الاحوط بل لا يظهر وان اخلل المعتمر مرة مفردة قضى بغيره ذوال العذر عمر وجوبا
ان كان واجبا مستقرا ومستقرا وندبا ان كان مندوبا ولا يلزمه التصلب في مقتضى الحج على الاقرب وان كان الصبر احوط واذ الحصر القابل في الحلال الحج والقابل الا
ما ناسوا كان قد تعين ذلك عليه ولا وان كان ندبا في بما شئت من انواعه وان كان الاثنيان بمثل ما خرج عنه افضل ومن فرضه التمتع لوقت للصوم وقد صدق
واحصاه في حلاله تربعين عليه القرآن والاحوط في التدا والاثنيان بمثل ما خرج عنه مع امكانه من غير فرق بين القرآن وغيره وليست بواجبة لهدا ان
يواعدا صاحبها بواشعاره وتقليده وغره فيجب الباعث ما يجنبه المحرم بعد اللبس والتزيم وكشفه لئلا يسهل صوت المحرم من غير تلبس من اليوم الموعد ولا شيا
الى زمان الوعد بالذبح من ثوبه ان كان ولا في موقوفه ما نزل الاحوط في حيث صا على صوت المحرم ان يكثر عافيه الكفار على المرمول الى به بل الا في مخرج
لبس الثياب لو فعله للتقبة بل الا في حوائض هذه الاحكام على باعث من الحد والمدار في امره على الفهم في الوصول الى الميقات والتعب لكل احده كل سنة
ان يبعث مع احده من اخوانه ثمن اخصيه وبأمره ان يطوف به سبوعا نابت ويذبح عنه فاذ كان يوم عرفه لبس ثيابا فاذا دخل مكة فام لم يقا الحج والاولى
والافضل ان تكون ثيابا بريرة غير ثياب المحرم وان تبتها واما في المسجد بدعوى تنبئ الشمس المقصد الثاني في احكام الصيد الذي فدرته تركه الا
انما يحويان البرقة لمنع بالاصال وان اقبل العارض ما كوز كان وغيره ما كوز على الاظهر والكلام في مواضع الاول ان الصيد ثمان اهدا
مالا كفارة فيه مثل ما حل اخذ كصيد البر والنم ولو قوت حشة الدجاج المحبوس وغيرها مما تره بانها كفارة في هذا القسم ولا في لبيع ما شئت كانت
اوطا في مع الحرف منها ام لا وان خض جواز قتلها بصوت الخوف كما مر اذا مانع من النعم من قبل بالانحاف منه مع على الكفارة عليه لو قتل وان اثم نعم على قاتل الا
في نحو كثر انما يخف منه على نفسه على الاحوط ان لم يكن اقوى بل فان خاف منه على نفسه كان في الحرم على الاحوط لا كفارة في قتل محلات والقران يصح
افسوان ليجزى الا على نحو الرمي بغير قصد ولا في ثلها محل قتله من حيوان محرم مطم كالحية والعقرب الفارة والبق والبرغوث وغيرها مما تره يجوز قتل
الزبور اذا اراد الانسان ولا شيء عليه الا في قتلته في قتلته خطأ في قتله عدا اطعام شيء من الطما والاحوط فيما اذا قتل زائير الصيد في بضع
وفيها اذا قتل زبور اكثر ادم نشا ولا يجوز ذبح الطيور النشما انما قارى والدبا في ولا اخرجها من مكة ولا اكلمها كما لا يجوز على الاحوط بل الا في ثلها

في كتاب الصيد

واوهمها

[illegible]

१५७३

في كفارة الاحرام

١٨٣

الحج والطعام المحرم موضوعان في محل الاحرام ولا يقع في الصوم مكان خاص من مكان الحرم بل لا يفي عدم قسب ايام الحج ايضاً لمدان كل واحد
المقصود الثالث في باقي ما ذكر عليه الكفارة من محظورات الاحرام وهو امور سبعة **الاول** الاستمتاع بالنساء في جامع زوجته محرماً قبل او بعده
 للجماع ذكر الاحرام عالماً بالحرمة فسجد وعليه ثمان مائة دينار والحج من قابل سواء كان حج الذي فسد فريضة او نفلاً وسواء انزل ولم ينزل لكن غاب الحشفة
 وسواء كانت زوجته دائمة او منقطعة حرة او مملوكة او حرة او مملوكة بالملك والافوى ان الحج لا يولى الفاسد على الفريضة في الفريضة والثانية عوبة
 فلو مات قبل التمكن من امثال العوبة سقطت برئت ذمته بالاولى والاحوط مراعاة التمسك على التقدير من مثل الفاسد لومات قبل التمكن من الاثبات
 والاحوط ان لم يكن اوفى ترتيب الاحكام المزبورة على الزنا والواط وكذا الاول لا يباح في المشكل دون ما لو وطئها في الفيل ودون ما لو وطئها في البهيمة ولا يقع في الجماع
 بالحكم والناسي للاحرام والناسي في الجماع ولو كانت زوجته موطوءة محرمة وطأ وعنه لزوم الاحكام المزبورة من الاثم والبدنة والحج من قابل وافرقت
 بينهما في حجة الاثم وحجة الفضا اذا تجامل في ذلك الطريق لانه ان تفضي المناكحة به الى المكان الذي صاب فيه ما صاب على الاحوط والمراة بالفريق
 بينهما لا يظن الا ومهما ثالث صالح لعدم وقوع الواقعة عنده فلا يكتفى بوجوده في المهر ونحوه بما لا ينع حضوره حصولها ولو اكرهها كان جهماً ما ضيق
 محتاج الى قضاء وكانت عليه بدنة من بدنة نفسية وبدنة هوان ولا يتجمل عنها شئ سوى الكفارة ولو اكرهه في حق حجه وكذا بدنة نكاحه بدنة هوان
 عالماً بما بعد الوقوف بالشرع قبل ان يطوف طواف النساء او طواف من اهل من ربه اشارة الى وجوبه في غير الفريضة كالتخيذ وهو وان لم ينزل كان عليه
 بدنة لا غير وان صحت حجه ومن حج في الغالب عقوبة لافساد فساداً في نفسه لزمه ما لزمه بالافساد الاول وهكذا فاذ اجاب بعد ذلك بحجة صحيحة فانه من الفاسد
 ابتداء وقضاه ولا يجب عليه قضاء اخر وان فسد عشر حج وكذا لا ينكر عليه القضاء منكر في الجماع في الاحرام الواحد ومن استسقى بالبعث بيده او ماله
 غيره وغير ذلك فامضى كانت عليه بدنة والاحوط لزوم ان يفسد في الغالب ولو جامع محلاً عالماً بان لا ينجي لذلك عامداً لاعتاد الله له حرمت ياذن
 عملها الكفارة بدنة او بقرة او شاة بحجة انها مع الفدية عليها والبدنة احوط وان كان معسراً لا يقدر ولا على الشاة فشاة وصيام ثلثة ايام ولا فرق في
 لزوم ذلك عليه بين المكره هذا المطاوع وعلى الاحوط ان لم يكن اوفى كان الاحوط بالنسبة اليه في صورة المطاوع والحج من قابل وصوم ستين يوماً او ثمانية
 عشر يوماً بالبدنة ولو كان احراماً بغيره لزمه ان يكون عليه الكفارة في وطئها ما وكذا الاول لا يفسد الذي لم يذبح وهو وان كان افحش ولكن لزم الكفارة بالذبح
 رزق وان كان الاحطاط لاعتاد الاحوط اجراء الحكم في وطئ المحل زوجته المحرمة باحرام واجب مطلق او مندوب ياذن وفي عكس الفرض وهو ما لو كان هو محرماً
 والامانة والزوجة محلاً فاعادها وان كان الفسخ مود النقص وهو وطئ المحل منه المحرمة ياذن فاشبهه ولو جامع المحرم قبل طواف الزيادة لم يفسد حجه
 بل للزينة يذن فانه يحج بغيره على الاحوط فلو طاف بغيره في البدنة بالوطئ قبل المشعل بغيره فان لم يجد سبع شاة لم يفسد حجه الاثبات بالبدنة عند التمكن منها
 واذن الجواز المحرم التصف من طواف النساء واقع لم يلزم الكفارة ونحوه على طواف الاحوط لاعتاد مفسدة اشواط منه في ذلك ولحوط منه التكفير بالوطئ قبل
 الاثم ولو كان الباقي منه شوطاً فاعتاد المحرم على امره ويحل المعفو له بها في احرامه على كل من العاقد والتكلم مع عليها بالاحرام والمحرمة بدنة وكذا لو كان
 العاقد محلاً على الظاهر في وجوبه عند جهلها بالاحرام والمحرمة ترد ولا اشبه ان كان عدم الوجوب لاق الاحطاط بالتكفير لا يترك ولو اختلف في العلم
 والجهل بحكمه فوجب البدنة على العالم حتماً وعلى الجاهل العاقد وجب على المثلثة في هذه الفرض ان كانت محرمة بدنة وكذا لو كانت محلاً لكن علم ان
 الذي يترتب بها محرم فترجعت به بل الاحوط ان لم يكن اوفى لحاق المحل للزوج بمحرمه عالماً بما بعد ذلك بدنة وهل يلزم العاقد بدنة لا وجهان شبههما
 واحوطهما للزوم وعلى الزوج المحرم في هذا الصور والزوجة المحرمة اتمام الحج وقضائه من قابل ومن جامع في احرام العزم الفريضة قبل التمسك فسد عمرته
 وعليه بدنة وان يتم الى الشهر الاخر ويخرج بعد دخول الشهر الى بعض المواقيت بمحرم للمرة وبان بها **واعمة الفسخ** فان كان جاهلاً بالحكم او
 غافلاً عن الموضوع فلا شئ عليه وان كان عالماً بهما فان كان الوقت يسع تجديد ما ظنهما وجد ما على الاحوط ان لم يسع تجديد هاتهما وانما يخرج افراد في
 مفردة ولا يجمع تمنع في الغالب على الاحوط هذا كله ان كان الجماع قبل التمسك اما اذا كان بعده فلا فساد في حجة الفسخ وان وجبت عليه بدنة ان كان موسراً
 وقبرة ان كان مؤسراً وشاة ان كان معسراً وكذا لا فساد في العزم الفريضة لغيره الى غير اهله فمضى كانت عليه بدنة ان كان مؤسراً
 وقبرة ان كان مؤسراً وشاة ان كان معسراً والمرجع في القسمة الى العرف ولا فرق في هذا الحكم بين فساد الامناء بنظره وغيره والناظر بشهوة وغيره
 ومعنا ان الامناء بذلك وغيره معناه ما لم يصدق على الظاهر فساد الامناء وصح لا يقصد من معناه ان الامناء استثناء ولا تجرى عليه ما جرى من حكم الامناء
 بل الجواز عليه في الفريضة مطلقاً الاحوط ولو نظر المحرم الى امرته او متها بغير شهوة فلا شئ عليه وان امنى ما لم يكن من عادة الامناء لك ولم يصدق
 اتمامه الاثبات او قصد الامناء فله بدنة كما لو نظر اليها بشهوة فامضى ولو متها بشهوة كان عليه بدنة شاة ان لم يكن ولو امنى في الاحوط البدنة ولو قبل
 امرته بغير شهوة كان عليه بدنة شاة ولو كان بشهوة كانت عليه بدنة ولو قبلها وخطاف طواف النساء ولم يطف في الاول لم يضر من هذه
 ولا شئ على تقبل الام ونحوها تمامه قبل رجعة وعطوفة ولو عبت باهله فامضى وهو محرم من غير جلع كانت عليه بدنة والاحوط ان عليها ايضاً بدنة ان كان
 مطاوعة ولو استمتع من جامع فامضى من غير نظر ولا اعتداد الاثبات لا قصد فلا شئ عليه وان اثم بالفسخ واما مع اعتداد الاثبات فلا فساد في حجة الفسخ

七

في كتابنا الآخر

١٨٥

مع ذلك شاء وان كان عدم الوجوب ظهور في الكذب من الجمل لا يشترط في الكذب في وجوبه ولكن الاحياط في الثالث كما قبلنا به لا يترك
ولا يعتبر في ترتيب الكفارة على الثالث لصادق فضل من الكاذب وقومها متابعين ولو اضطرر اليه بين اثبات حق ونفي باطل فلا يتم ولا كفارة وان كان
الكفر احوط كما لا كفارة فيها الواو اكرام اخيه المؤمن فقال لا تضل نفسك على الفعل مراد وهل يجب لقرة في الثانية الكاذب في الثالثة ولن كفر من
الاولى بشروط من الثانية بغير اتمام بخير ذلك بما اذا لم يكفر فلو كفر بلزومه في الواحدة التي باق بها بعد الكفر لا يشترط وجوبها لظهورها الثاني ولو لم يزد
من الثالث ولم يكن قد كفر فليس عليه الكفارة لا بد منه واحدة ولما اصابه فان لا يشترط واحدة ولا شيء في الفسوق سوى الاستغناء ثم يجب له الصدقة
بل بالبقرة بل الاحط بها الا بذلك **المتابع فليحرم** ما تقدم استثنائه عند الكلام في الزيادة وكفارة فهو ما كان الفاعل احوط
بقرة ان كانت الشجرة المظلومة كبيرة وشقان كانت صغيرة وفي باطنها قيمة وبلزومه اعادة المفلوع وغرسه في مكانه او مكان مساو له في الجوة الحرم
املا وقع فان اعادها وعادت عليها كانت عليه سقطت الكفارة وان لم تفعلها الا اعادة باجفت لزوم الكفارة وفاعل الحشيش ثم يعلمه الا ان الكفارة
عند ما مر استثنائه عندها ان الزيادة **الاولى** اذا اجتمع سبب مختلف للكفارة كالصدقة ولبس الخيط وتعليم الاطفال ونحوها لزم عن كل واحد
كفارة سواء اعمل الجميع في وقت واحد ووقتن كفر عن الاول ولم يكفر بل لوكرر السبب الواحد وكان كالصدقة ونحوه بما لم يقر في الشارع ولا اهل العلم في صدق
السبب من متتابعين اتحاد المجلس والوقت وتعدد ما وتخلل الكفر وعد من ماله بغير تكرار الا بالاجماع والافراج في الموطنة والاحكام في الجمل
على صدق تعدد الوطى تكررت الكفارة ولا شك في عدم صدق تعدد الوطى كما اذا كرر التحريك بالدهاب في الابواب الا انزال من دون نزع فيها بينها ولو كرر التحريك
على وجه لا ينفذ في العرف الا حلفا واحدا لم يلزمه الا كفارة واحدة ولو تعدد ما كما اذا حلق بعض راسه عدة وبعضه اخرى شربة تكررت الكفارة ولو لبس ثيابا
متعددة واحدا بعد واحد تكررت الكفارة لصدق تعدد اللبس وان اتحد المجلس واتحد منفلا ثياب بل لوكرر لبس ثوب واحد بنزع ثم لبسه هكذا تكررت
الكفارة وكذا لو لبس الثياب المتعددة دفعة واحدة بان دخل بعضها في بعض ثم لبسها على الاحوط ولو تطبعت مرة بعد اخرى على وجه يصدق معتقدا ان
تعددت الكفارة اما اذا جمع انواعا من الطب في دفعة واحدة فلا يلزمه الا كفارة واحدة وكذا لو تكررت من شغلوا الطبيب في وقت واحد على وجه يصدق
في العرف تطبعا واحدا ولو قبل منغدا بان فصلها ثم عاد فوصل وقبل تكررت من الكفارة بل الاحوط تكررت هابنكر والتقبل وان لم ينزع فله وبالجملة في
ما صدق تعدد السبب تعددت الكفارة ومقوما صدق الاتحاد لم يلزمه الا واحدة **الثاني** من كل حرم ليس واكل عالما عا مالا اجل اكله او
لبس ولم يكره مفدا شرعي كاكل النعام كان عليه دم تقابل هو كل على الاحوط في كل حرم على الحرم بما لم ينص على عدم الكفارة فيه ولو شك
ان فيه دما من غير تبيين **الثالث** لا كفارة في التصديق على السامى ولا التماس ولا الجاهل ولا المجنون وان استحب طعاما سكن
في استعمال الطبيب بها والصدق بكلف من طعام في تعليم طفل واحد ناسيا بما سمع من سقوط الشعر من جسد
بغير قصد بل قد مر استصحاب شراء تمر يدرهم والصدق به عند اراة الخروج من مكة بعد الترخي من مكة
ليكون ذلك كفارة لما اكل ودخل عليه في احرامه بما لا يعلم به واما التصديق فلا فرق
في فلا يبرهن صدوره منه عدا او سهوا او جهلا بل الاحوط ان لم يكن
اقوى ترتيب كفارة على ما يصبه في حال جنونه فخرجها بنفسه
ان افان الاقام وتب مقامه فخرجها من المجنون الا
اذا كان الولي هو الذي احرم به وهو مجنون فان الكفارة
على الولي كما في الصبي
ثم كتاب المجنون بل
كتاب العرو
والحرم لله وحده وصلى الله على رسوله وعلى آله الطيبين الطاهرين

شع بالاجر تحت
لا شير جواز
كل من لا
عليه الحسب من
وكم كل من
التي في
منها ما كان
فيها من
والتي في

[illegible]

ذراهم وأما انظارهم الى الاسلام ولايمان واخطا الخبر كافي لظوائف تلك الواجب محاربهم مع المكشاة فان كانوا اذلفه كل عام مرة ويهون الترك لعذر المسلمين عند اعداء حصول مانع في الطريق كعدم الماء ونحوه او لشيء اخر في الاسلام ازيد من الفئال ولو انقضت المصلحة مع امكان محاربهم ما دلتهم جانبا بل وجب مع المصلحة المنزلة لكن لا يتولى ذلك الا الامام او من ياذن له بالتخصيص فشرع لو اراد الكفر بالجنة والقيامة ملك بعض بلاد الاسلام او جميعها من حيث لا سلطان مع انبا المسلمين على انهم شعراء الاسلام وعقد نقرهم في احكامهم بوجه من الوجوه لم يجب بل يجوز مقاومتهم ثم لو كان غرضهم نحو الاسلام وقد شاعروا وعدم ذكر محمد وشرعهم وجعل الجهاد ولو مع الجائر لكن بقصد الترفع من ذلك لاعتناء سلطان الجور وكذا يجب لو علم الملازمين عنكم وبين درس الاسلام فيما بين وان لم يكن غرضهم فعل الا الاسلام من حيث لا سلطان وكذا لو علم الملازمين عنكم وبين ذلك المسلمين لفسد سلطانهم لولا الدفاع **المفامر الثاني في كيفية قتال هلال الحرب** ينبغي ان يبدأ بقتال من يلبس الا ان يكون الاعداء قد خطر او اكثر ضررا فانتزع بغيره فالتزم مراعاة ما لنفسه المصلحة في ذلك فان اكثر العدو ودخل المسلمون على وجه لا يطمح بالمقاومة ثم التزم حتى يحصل الكثرة والقوى الموجهة للمقاومة فانها حاصلة وجبت المباداة ولا يبدء على الا حوط بقتال المحربيين مع عكس بلوغ الدعوة اليهم الا بعد دعوتهم الى الشهادتين من اصول الدين وامتناعهم عن ذلك عن علماء الخبر ان كانوا من اصحابنا فلو بد واحد الجاهدين الى واحد من الكفار وقبلة قبل الترفع ثم ولكن لا ضمان عليهم والداعي لهم الى اصول الدين هو الامام ثم ان نصب لذلك وقيل بكم بلوغ الدعوة الى انفسهم مشافهة ومراسلة ومكاتبة والاحوط اخبار بلوغها الى كل مقاتل منهم بل الاولى كون الدعوة بالمأثور بسم الله ادعوا الى الله والى دينه وجماعته ان احدهما معترف بالله والاخر العمل برضوانه فان معرفة الله ان يعرفه بالوحدة والاشهاد والعلوم القدرة والعلوية كمثل شواهد القصار النافع الفاهر لكل شئ الذي لا يدركه الا بشا وهو يدركه الاستبصار وهو الطيف بالخبر وان جهل احدك عدوك وسوروان ما جاز به الحق من عند الله وان ما سطره له هو باطل فان اجابوا الى ذلك فلهم بالمؤمنين وعليهم ما على المؤمنين والاقولوا وبسقط اعتبار الدعوة في حق من غيرنا بقتال سابق عليها او غير ذلك وان استجبوا الى ما اتوا به ولا تفتن بالذوق المحرر من غير اهل الكتاب بل يتم الجمع ثم ترفعوا اهل الكتاب مطالبين بالخبر وتجنبوا قتله عند ارادة القتال بالمأثور وهو اللهم انك اعلمنا سبيلا من سبلك جعلت فيه رضاءك ودينك والدينا والدينا وجعلنا شرف سبلك عند ثوابا واكثرها الدلالة اجتهادك مسلكتهم اشربت لهم من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة يقالون في سبيل الله تعالى يقولون وعادى الله خلفا جعل من اشترى فيمنك نفسه ثم وفي يده الذبايعك عليه غيرنا كذا لك لا تافض لك عهد ولا مبدل لا تبدل بلا بل استجابا لجنبتك ونصرتا به اليك فاجعل خاتمنا على وصيرتة فتاعري وارزقني فيك به شهدا فوجبه به رضاءنا لصلو خطا به عن الخطايا وتجعلني في الاحياء المزدقين بايدي القدا والعصا تحت لواء الحق ودايد الحق ما صبا على نصرهم مقدما فيروى ولا يحدث شك اللهم واعوذ بك عند ذلك من الجبن عند مواريدها ومن الضعف عند مساويع الابطال ومن الذنب المحيط للاعمال ما يحجب من شاك وامضى فيمين يقين فيكون سعي في ثبات وعلى غير مقبول وينبغي كلمة او كلام ينادى به المجاهدون ليعرف بعضهم بعضا ولا يجوز ان يقر من الجهاد حتى اذا كان العدو على الضعف من المسلمين بل هو من الكبراء والباس بالاضراف الى طرف يكون لعدوا وشيئا ونحو ذلك ممكن من امكن ان لا يجوز منه القتال كما يجوز الاخر الى جهة المأذنها العطشة المانع من القتال او حفظ الشرف ونحو الاخراف لاستدبار الشمس او شوبه لا مند ولا لب الى حيز جاعل عن المسلمين منقطع عن غير هال خليلين كانوا او كثيرين يدين كانوا او بعيدين على وجه لا يصدق ان يقر من الحرب ولا يوجب التحيز اليهم انكسار المسلمين واستظهار العدو وبقتير كون الجهاد صالحين للاستجد ولو بالانقطاع والاشبه علم اعتبار حصول الظفر بهم بل يكفي رجاء النفع والفتح وقوة القلب وكالالفئال ونحو ذلك لو اراد بعد الوصول اليهم الوصول الى قتالهم من المسلمين جاز مع الشروط المذكورة كما ان الفتنة التي تحير اليهم لو تخيرت الى غير ما خيروا مع الشروط واما مع علمها فلا يقتضي بل يذره الشبان للخصم لتسبب مرض من وفناء سلامه ونحو ذلك الاضراف لوقوع العدو في بلد جاز لا لهل الخصم منهم وان كانوا اكثر من الضعف ليلتهم المذ والقدرة وليس ذلك فرا ولا لولا بل ولوقوعهم خارج الحصن جاز لهم التحيز اليه وليس ذهابا للركب ببلغه وقر عدوا في الاضراف بل يجبه لجهاد جرحا واد وكذا ذهابه للتلاح مع امكان النجاة الى مكان فيه الجحاف للقتال به وليس من العدو للجور للقرار عليه ظن الهلاك مع عكس كون العدو اكثر من الضعف واما لو كان العدو اكثر من ضعف المسلمين فمع غلبة ظن الطيب يجوز الاضراف بل يستحب بل قيل بوجوده وفيه ما قل وعكس الوجوب اشبه مع فليطلق السلام في الاضراف والشبان ومع تساوي الاحتمالين يجوز كل من الفراء والشبان ولو انفرادا بشان بواحد من المسلمين فالاحوط الشبان لاعم فليطلب فيجوز الفراء ويهون حارب العدو بكل ما يرجع بالفتح من الحضا ومنع المسالبة دخول وخروج بالناجى والتفك والقتال والاطواب البارود ورمي الجحافل لقتال العدو والعداوة هذه الحصون والبيوت بل وقطع الاشجار والنفذ بالتأديار وارسال الماء ليعز قوا به ومنع عنهم ليموتوا عطشا على كراهية اي فالتلثة الاخيرة الامع الطرقة فلا كراهية وهو هذا التمس في الشرب ليشربوا ويموتوا الا ان انا لم يكن يشرب من الاطهاريون المستحقون للقتل فان اظهروا جوارح كراهية ونزول الكفار من لا يجوز قتلهم كالتشاة والقبيلان والجانين كقتلهم الا في تمام الحرب خوف غلبهم لو كرهت عن الترس وعكس امكان التوصل اليهم بغير قتلهم فانتزع يجوز ومهام وان استلهم قتل الترس مقدرة لقتل الجاهدين مقتصر على

بغير اشارة بغير
شبهه بغير

۱۷ فاطمہ علیہ السلام

على الاحوط ولو اسلحوا بالحق والاطلاق بامان وشرطوا عليه الا انه في ذلك الحرج الامن منهم لم يجز له الا ان لا يمتنع عليه التمكن من البحر ومنه عليه
اموالهم على الاحوط ولو اطلقوا على مال لم يجب الوفاء لهم به ولو هرب منهم كان ما يات من ماله من ماله حلال ولو دخل المسلم في الحرب بامان
ما لا امن حرجه وعاد الى ارضه وادخل الى المقرض سواء انا انما المقرض بامان او بقي في بلادهم ولو اقترض حرجه من مثله ما لا يدخل المقرض بلادنا بامان لم يردنا
دين الحق الباقى في بلادهم ولو اسلم المحرر في ذمة من لم يرد وجهه وكانت قد اسلمت معروفا قبله كان لها المطالبة بان كان تمام ملكه السلم ولا يضمنه وان اسلم
هو خاضع لم يكن للزوجه مطالبة ولا لوارثها الحرج بل لا وارثها المسلم لملكه اياه قبله وتوا لو ماتت هي قبل سلام الزوج وكان لها وارث مسلم ثم
واسلمت هي قبله ماتت لم يطالبه وارثها الحرج وكل مال المحرر بقدر استولى عليه المسلم من غير ان من احد الطرفين فله ملكه الا اذا كان لا سبيل له بقول
الاجتهان كالقرض والوديعه والشارية وغرها خاضع فيها لمطلبان الاول في التحكيم الذي هو العقد مع الكفار بعد التواضع على ان يغزوا
على حكم حاكم فيعمل على مقتضى حكمه وبيان انهم يجوز ان يعقد العهد على حكم الامام ثم اؤخروا من نصب الحكم ويراعى في الحكم البلوغ وكما للعقل والسلام
والعدالة والمصلحة بالمصالح الحاضرة والمناخه والعلم بالاحكام الشرعية بالادراك والحرج على الاحوط وان كان عدم اعتباره اشبه بان لا
عدم اعتباره بكونه مصر غير محمد وفي قنف ولا اسير منهم وان كان الاحوط اعتبار ذلك كله ويجوز الهامه نذ على حكم من يختاره الامام ثم دون الهامه
على حكم من يختار اهل الحرب لان يختار رجلا يجمع فيه شروط الحكم ولو فرض اختيارهم غير الصالح بقرعة لهدى على مقتضى حق يختار واحد يداه هو
صالح له ولو فرض حكم الحاكم بخلاف الشرع خطأ لم يطل العقد بل يحكم بعده ذلك بالشرع وينفذ حكمه ولو مات الحاكم قبل الحكم بطل الامان ويؤخر
الى ما يهيم ولو اتفقوا انا ما على حاكم اخر جامع الشرط جاز ونفذ حكمه ويجوز حكم اثنين او اكثر ويقتصر على اتفاقهما على الحكم فلو مات احدهما واحدهم بطل
الباقى والباقي لا يبدل الا اتفاق عليه وتعيين من يقوم مقام التوفيق وهل يجوز استناد الحكم الى اثنين او اكثر على ان يكونا كل واحد منهما فدا ويكون
عند الاختلاف في الحكم بريد المسلمين والكفار وجهان اشبهما الجواز ولا يجوز التزلزل على حكم اثنين احدهما فاعلى من شروط الحاكم المزبور ويكون
الطرفين اشباع ما يحكم به الحاكم الا ان يكون ما حكم به من اوضاع الشرع او المصلحة المسلمين ولو حكم الحاكم بالقتل والتبذير فادخل ما لم يسلط الحكم
في القتل ولم يقتلوا بذلك لم يرجع اليهم اموالهم ولو جعل للشرك فدية على امر المسلمين لم يجب الوفاء به لانه لا عوض للمؤمنين جعل صلا على دفع الاسرى من
يجوز له الجهاد على ذلك على وجهه يدخل في الجهاد الشرعي وجب الوفاء ولو دخل المحرر بامان فقال له الامام ثم ان وجهت الى دار الحرب والاحكام عليك بحكم اهل
الدين فاما سنة اخذت من الجهاد ولو ادعى انه لم يخذ من الجهاد ويجوز الامان بل قال من المشركين انما دفع لكم الحصن مثلا فمضى ولا يشبه
الفاخ حتى بين اثنين فلهما واستا فانهما جعلا **المطلب الثاني في الجهاد** يجوز لولي الجهاد ما اذ فيه جعل الجهاد بل يده على صفة من مكان
المسلمين كالتيه على طريق الفلحة وطريق البلد الحق او نحو ذلك ويستحق الجهاد لاجل نفس الفاعل ان لم يتوقف على العمل الجهاد على الفتح كاللذات على الطريق
وبعد الفتح ان كان ما يتوقف عليه كالوقال من ادنا على الفتح به الفلحة فله كذا ولو كان الجهاد لغيره في البلد فمضى البلد على امان وكانت في الجهاد فله ما كان في الامان
لم يطل الامان ان اتفق الجهاد له وادبها على يد لها ولو دفع العوض عنهم او اساءها بالعوض ولو ناسا فمضى الهدنة وردت الى ما هم ولو كانت الجهاد
حريته معتنة فاسلمت قبل الفتح لم يدفع اليه بعد الفتح وكان مسلما او كذا فخر وجهها بالاسلام عن قابلية الاسترقاق بل يدفع اليه قبلها وكذا الواسل بعد الفتح وكذا
الجهد لمكان فرد لو كان مسلما فمضى ليعتق ولو مات قبل الفتح او بعد لم يكن له عوض عنها **المفاد الرابع في الاستسار** وهم ذكور وان كانا
من الكفار الا صليين المحررين غير المضمين بدينه او عهدا واما ان يمكن التسليم او كانت الحاربه فمضى وكذا الذراري وهم غير البالغين من هؤلاء ويستبرأ من ملكهم
السبي والغير فلا يكتفى بجز النظر لادفع اليد ولا غير ذلك مما لا يتحقق مصادرها ولا يستبرأ من الكفار فيقتل على الكفر بدينه في اعتبار قصد التملك
بالفخر وجهان اظهرهما ذلك وفي ملك بعضهم بضا بالغير ترد وفيه بالشا فمضى وذكر الحق في المبرح ولوا شبة الطفل بالانثى اعتبر بالانثى للسر الخش على القادر
او انظر من لم يثبت جملته ولم يحصل العلم بالبلوغ ولو من ما رات مستعدة الحق بالذکر ولو ادعى الانحلال وكان بمكافى حشفي القبول وهو لا يخلو من حق
ولو ادعى استحالة النيات بالذکر في القبول من غير تبينة فامل ما بالذکر والبلوغ فثبت ان السرا في حال قيام الحرب حدة وضع لوزاعا وهذا اسلامهم ان جعلوا
اما بضيافا فمضى وبقطع ايديهم وارجلهم ونزكهم مستحقين في دماهم حتى يموتوا ولو اسلموا قبل الاسر عصمو ابدا في دماهم فان اسلموا خضا العرب لم
يقتلوا وكان الامانة حتى ابرأ من علمهم بالاطلاق بين اخذ الفلحة منهم وبين استرقاقهم وتعيين احدهما مع المصلحة المعينة ومع الاسترقاق واخذت بقتل
حق الغنائم ولو اسلموا قبل الاسر لم يقطع عنهم ما ذكر من تحيل الامام عليه السلام فيهم بين الثلاثة ولو جرح الاسير من المشركين كان قتلهم ببلد الفتح الحرج لو جرحه في
بذن الامام ثم ولو اسر قبل ان يفتك الحرج لم يمكن استسلامه من الامام ثم واما الاسير فله بين راسه فمضى وجاز قتل وجهان والاقرب الجواز مع خوفه ولا يذ
ولا كفارة ولا ضمان على من يد راسه لاسير العاجز عن التسليم ويجب ان يطعم الاسير ويبقى فان اريد قتله ابد ذلك في الوجوب ترددت في ذلك في
ليصل الى الامام ثم احوط ويكره قتله صرا بان يثبت بده وجعله سائلا فمضى في نظر الامام ثم يحل له ذلك ويكره جعل راسه كالفقير في الحرب
الا ان اقتضت المصلحة بقتل ثبوت كفة في ذلك للكفار وقبوح المسلمين ويجب حواة الشهيد وغيره من المؤمنين دون الحرج وهو من الكفار وان اشبهه فلا يخلو

في الجهاد

في الاستسار

بصل عليهما صلوات وحق بقصد الصلوة على المسلم ما في الدين فقد وردت في الكمين أي من كان ذكراً صغيراً أو ودفن الجمع مفقده لغيره سلم الله
 كونه حوطاً والطفل ذكر كان أو حتى يتبع أبوه في الإسلام والكفر مع اختلافهما يتبع المسلم منهما والقصور السبق يحكم أبوهم المستبين معصان أسلافهم
 تبع الولد وأما الأكبر من ولادهم فله حكم نفسه سلباً وكفراً ولو سلب الطفل من فاقه تعينه السلب في وقت غيوره الكفران فزادوا العدم أشبه لو ما سلب الطفل
 السبي بعديهما معاً يحكم بأبائهم بهما **وقد** إذا سلب الزوج البالغ لم يفسخ النكاح نعم لو استرق الإمام اتبع النكاح لغيره بالملك فكذلك لو كان الزوج أكبر
 طفلاً أو استرق الزوج الأكبر أو استرق الزوجان دفعتا بنفسه النكاح إلا أن يكونا مملوكين قبل الأسر فلا يفسخ لهما حد فاق في صحيحه النكاح سمع من أسرها
 أن يفسخ نكاحهما صحح ما قبلها ولو ملكها بالبيع ونحوه ولو سلبت من غير نصحر أهلها على طلاق أسير في يدها هل الشرك ما طلق لم يجز عادة الزمة ولو صولح أهلها
 ما لم يكن قد سولها مسلم على ما قل في ذلك **مسئلتنا الأولى** إذا سلب المحرقة في دار الحرب حق دم وعصم ما ينفل من مال كالدخول في الغنمة
 والامتد ونحوها دون ما ينفل منها كالأرضين والعقارات فاقها في المسلمين ولحق ببوله الأصل فخرجت الجمل منهم وأما ولد الكافر فممن في المسلمين إلا مع
 إسلامهم بانفسهم ولو سلبت أم الحمل كانت رقادون ولدها منه ومن مسلم الخروطى مباح كالشبهة ونحوها ولو أعقب مسلم عبداً ذوقاً بالاندراج في
 الحرب فأسر المسلمون جاز استرقاقه ما يؤول وهل يجوز استرقاقه ولو أسير في دار الحرب فلا يشبه في جواز استرقاقه بغيره **والثانية**
 المذكورة إذا سلب عبد المحرقة في دار الحرب قبل مولاه ملك نفسه بشرط أن يخرج قبل مولاه ولو خرج من دار الحرب بعد مولاه كان على مولاه
 مولاه على عقد وبقية منه بالقر **المقام الخامس** في أحكام الغنمة وفيه مطالب **الأول** الغنمة هي مطلقاً الغنائم المكتسبة سواء أكتسبت بأسلح
 كارباح التجارات وبغيره مما يحصل من جبان المباحات ما يستقام من دار الحرب النظر فيها يعلو بالنفس الأخبار الذي هو أخذ الغنمة الفاضلة بالقر
 والغلبة والحرب إيجاب الخيل والركاب هي على امتلاكه **أحد** ما ينفل ويحول كالذهب والفضة والامتد ونحوها ما ينفلها ما لا ينفل كالأرض
 والعقارات **ثانيها** ما هو سبي كالتشاة والأطفال **أما القسم الأول** فيقسم إلى ما يتبع مملوك المسلم وما لا يتبع فالأول يدخل في الغنمة المصطلة بها
 ويختص بهذا القسم الغنائم بعد الخمس المحال التي يحصلها الإمام عليه وأما المصالح الراجعة إلى المسلمين كاللؤلؤ على طريق وحافظه وعين نحو
 ذلك فبده بأخذ ذلك منها ثم تقسم الباقي بين الغنائمين ولا يجوز لهم التصرف في شيء منه إلا بعد القسم والقبض والاختصاص وفي جواز شاول ما لا
 بد منه قبل القسم كالحليق الذئب والقوت من الطعام تردد والحوط الترك وإن كان يجوز مع الاقتصاد على مقدار الحاجة **قرب** **وأمّا الثاني** وهو
 ما لا يتبع مملوك المسلم كالحزب والخزيرة وكذا الصلاد فلا يدخل في الغنمة بل يبقى للأمة لا يجوز أن يؤولها لغيره **وشرح الأول** فإلحاقه بغيره
 الغنائمين غنائم قبل القسم شيئاً معباً أما بعده فلم يمتعه وقبل بيعه في قدر نصيبه سلب في الباقي ولو قبل في خصوص البيع بوقه على جاز من تنقل إليه
 العين بالغنمة لم يكن بعيداً وأما في الهبة فبطل حق النسبة إلى نصيبها ولو خرج ما يرضى العين إلى دار الحرب لمعاداة إلى الممتنع لا إلى دافعه ولو كان الغنم
 من غير الغنائمين لم يقر به عليه في صورة فتا البيع والهبة **الثاني** الأشياء المباحة في الأصل كالصيد والاشجار ونحوها في دار الحرب لا يختص بها أحد بل
 على باحتها ويجوز لكل مسلم أن يملك ما ثبت به عليه منها ثم ما كان منها عليه أثر ملك وهو في دار الحرب يكون غنمة كالأشجار والمغلولات والأشياء
 المفققة والأجاء النخوة **الثالث** لو جلد في دار الحرب شيء يميل كوز المسلمين كاحتمال كونه لأهل الحرب كالحجيرة والسلاح ونحوها تحكم حكم المفقطة على
الرابع إذا كان في الغنمة من ينسحق على بعض الغنائمين قبل يقبض نصيبه منه ولكن لا يجب عليه شراء حصص الباقيين إذا كان السابقي يرضى ولو كان هو
 السابقي حق جميعه عليه دفع بدل حصص الباقيين وقيل لا ينسحق إلا أن يصله الإمام عليه في حصته وفي حصص جماعة هو أحدهم وانفق كوز الغنمة
 بغيره فمعه هو فانه يلزم شراء حصص الباقيين إن كان موسراً والأقل أقرب **وأمّا القسم الثاني** وهو ما لا ينفل ولا يحول كالأرض ونحوها
 في المسلمين قاطبة وفيه الجنس والإمام ثم غيرهم أفرار خمسة لأربابهم وبيناً فافاً وأخرج الخمس من منافعه **وأمّا القسم الثالث** هو الغنم
 فلا يشبه في أنتم حمل الغنائم ويختص بها الغنائمون ومنها الخمس لأهل كغيرهم من دار الحرب **المطلب الثاني في أحكام الرضاهين**
 وهي إقسام **الأول** الرضاهين الذين فسخ عنهم وغربا بالسيف وكانت عجا حلال الغنم وهذه المسلمين قاطبة الحاضرين منهم عند الفتح والعاشق في الخو
 في ذلك الزمان والمجدين بولادة وغيرها والنظر فيها إلا بالإمام ثم حال لبط اليد وكذا ما يشبهه الغنم العدل المأمون إذا فرغ من سلبه ولا يملكها
 بها على الخصوص ولا يصح بيعها ولا هبتها ولا غيرها لك من التصرفات لا تطرأ عليه ويصرفه الإمام ثم أو نائبه حاسلها في المصالح العامة مثل
 سلب لشعور موتة الغزاة وثبات الفناطر ونحو ذلك مما يرجع نفعه إلى عامة المسلمين **الثاني** الرضاهين الذين كان حال الفتح مؤثراً وهي الإمام ثم
 لا يجوز لأحد إحداؤها والتصرف فيها مع حضور الأبا ذر ولو تصرف فيها أحد غيرهم كان عاصياً صلباً وعليه طسها وأجور للإمام ثم
 نعم بملكها الهيم من الشيعة خاصة في زمان قيسية كما قرع جملة من ذرع الموات في كتاب الخمس **الثالث** الرضاهين الذين فسخ عنهم ولا يملكها
 ليس عليهم إلا ما صالحهم عليه الإمام ثم أو نائبه من نفعه حاصل ولتأخر غير ذلك وليس عليهم شيء حتى لو كلفهم التصرف فيها بالتقوى
 الثالثة وغيرها ولو باعها المالك من مسلم ثم واتفق ما عليها إلى نفعه البايع الكافر هذا إذا صولحوا على أن الأرض لهم ولو صولحوا على أن الأرض

المسلمين ولما ارتكبو على اعدائهم الجرم كان حكمهم حكم الارض المنسوبة عنهم عامها للمسلمين وغامر عباد الله ولو اسلم الذي ائتم صونهم
ان الارض له وعليه كذا وكذا سقط ما ضرب على ارضه وملكها على الخصوص **الفرع الثاني** كل ارض اسلام اهلها لها طوعا وزبنا كالمدينة والجزيرة وبعض
القرى التي على ما قبل وهي اهلها على الخصوص وليس عليهم فيها سوا الزكوة مع اجتماع شرائطها **الفرع الثالث** كل ارض ترك اهلها عامر بها كان
للإمام فبقياها من يقوم بها وعليه طمئنها لا رباها واذا استأجر مسلم دارا من حربي ثم خفف تلك الارض عن البطل الايات وان ملكها المسلمون **المطلب الثاني**
الثالث في قسمة الغنمة وبها فالتدليل ان سيدنا بشرط الامام ثم منها كالجبال التي جعلها منها لمن يملك على مصلحها كالغلبة على عيون الغلبة والظفر
المنته لها وحده ذلك مما تقدم وكذا التسليط اذا شرط الامام ثم الغنائم وكان المقول من المقالة الذين يجوز قتلهم ظولهم لئلا يخلص به بل يكون
مال الغنمة وكذا لو لم يكن المقول ممن يجوز قتله كالقتال والقبضان والتبضع لهم الا اذا جاز قتلهم سبب قتالهم بل وكذا لو كان المقول ممن يجوز
قتله ولو لم يكن متمكنا من الفريضة لا سير ومن اغتنم بالجرم او عجز عن المقالة والمقاومة الا اذا شمل جعل السبب مثل هذا القائل المصلح اقتضاه ولو قطع
شخص يد محارب رجله وقته اخوانه المتبع ما تقتضيه من جباله وكذا لو قطع احدهما وقته اخرهم لو عاقبوا رجل جلا فضلهم من فضيلة الغنائم
الا مع اقتضاها من الجبل خلا من ذلك لا قبل الكافر على مسلم بقائه فبما اخر من ورائه فضره بقتله الامع عند اقتضا الضيقة تلك وبالحجة فالمدار في
فروع ذلك كله على ظاهر لفظ الجبل الذي فيها ما لوروى وهو في صف المسلم سبها في صفه المشركين قتلتهم غير مبانق او اشترى لجمع في قتل الكافر
فان للمدرك كون السلب لهم او دخوله في الغنمة على ظاهر القسمة ومهمها ما لو قتل في حاله من المشركين وفيها استحقاق السلب كل من جاز بالجهل
وان لم يكن من ذوى النسم وانما يرفع من الغنمة كما لم يرد العبد والكافر ومهمها عدم استحقاق من لم يكن له حق في الغنمة لاسمها ولا دخلا
لصنفا في القتال بسبب مخالفة بني الامام ثم اوضح ابو برة اياه مع عدم عقبة عليه ونهى سيد عنه او غير ذلك فان المرجع في ذلك كله ظاهر من الجبل
فان المرجع في ما يصدق عليه السلب في عرف الجاهل من الثياب العمامة والفلنس والدرع والمقفر والبسطة والجوش والسلاح كالتبغ والريح والكمي
ونحوها مما لا يدخل في القتال وكذا التاج والتود والطوق والخاتم ونحوها مما يتخذ الزينة والهيان ونحوه مما يتخذ التفتة والظاهر عند طلاق القسمة
يدخلها ما ذكره وكذا القالب التي يكما عند القتال وما عليها وعدم دخول ما يفصل عنه من رجله وهدم ودايرة التي عليها الحبال والسلاح الذي ليس معه
في غنمة ثم بعد الفراغ من الجاهل يدع بما يحتاج اليه الغنمة من ثيابها التي تنس من اجرة الحفظ والراعي والناقل وغيرهم ثم يبيعهم للقتال ويبيع
والكفار فالتدليل ان الامام ثم ان لا اسم للقتل ويخرج للامين يتباهى كان او مائة صفوا لما على امر بانه في كمال الحسن ثم يخلص الباقي يكون من كل
الحسن ويقسم الان جلا خمس الباقي بين المقالة ومن حضر القتال ولولم يقاتل حتى الطفل للذكر ولولم يبعده ليدخل وقبل القسمة سواء كان من اولاد
المقاتلة ام لا سواء حصلوا به او احدها ام لا نعم لاسمهم لمن حضر لضعفه وحرته خاصة او هو ذلك لم يهاد فضلهم الا طفل منهم ثم يشاركون
افضل المقالة من المدا ولو بعد الحيازة قبل القسمة ولو تحقوا بعد القسمة لم يعطوا شيئا كما لا يسلم لاسير المسلم اذا غلص من يد المشركين ونحوها
بعد تلقى الحرب القسمة ولو حضر قبل انقضاء القتال اسم وان لم يقاتل ولو بعث الامير صلحة الجيش وسولا او دليلا او طلبة او جاسوسا بنظر
عدوهم ونقل اخبارهم فغنم الجيش قبل رجوعهم اسمها وكيفية القسمة ان يعطى الراجل سهمها والفارس سهمين من كان له فرسان فازاد
اسهم الفارسين دون ما زاد فبعط ثلثه اسمهم ولا فرق فيما استحقاق الفارس سهمين وذو الفرسين ثلثة اسمهم والراجل سهم واحد من وقع القتال على
الفارسين من الاستحقاق الجبل في تلك المعركة والمقالة جلا او في السفن وكذا لو لم يقاتلوا على الجبل لجهة اخرى وكانت الجبل حاضرا في المعركة ولو
فرعهم على فرس واحد اعطى كل منهم سهم واحد ثم فرق بينهم سهم فرس واحد ولا سهم لابل ولا للبغال والحمير والبقر والعيال ونحوها وان من
مقام الجبل في النفع او اذنت نعم لا يستر في الجبل كونها غرابا وقيل لاسمهم من الجبل القمح وهو المهر الغاني والرازح وهو الذي لا حراك له من الهزال والتمزج
وهو الصنم الذي لا يركب المحمل وموالتك ينكسر من الهزال وقيل لاسمهم لصدقه اسم ولا اسمهم للفارس لغصوبه فاكان صاحبه غائبا لا يملك
راكبه وان استحق الركب سهم نفسه لو كان صاحبه حاضرا في الحرب كان سهم لصاحبه الا ان يكون تحت يد فرسان فلا يعطى سهم الثالث المتخو
وبهم للفارس السناجر للقتال والمطم اذا كان في المعركة وكذا السناجر ويكون سهم المقالة دون المعبر والموجر الامع الشرط ولو اسأجروا استأجروا مقبل
بغير الفروغ وعرضه كان كالمغصوب الذي يترجكه والمدار في استحقاق الفارس سهم الفرس على كونه فارسا عند جلائه الغنمة ولو دخل المعركة فارسا
فرسه فغنموا الحرب هو راجل لم يستحق الاسهم راجل ولو ذهب فسه بعد الحيازة قبل القسمة فحق استحقاق سهم الفرس وجهان لا يدخل الاستحقاق من
وجاهة الجيش بشارك السيرة في قيمتها اذا صدرت عنه وبالعكس ولو خرج معه سترتيان للجهة واحدة فغنموا السرك الجيش والسترتيان اما لو
خرج جيشان من البلد الى جهتين لم يشركا احدهما الاخر فغنمته نعم لواجبهما وصار راكبا واحدا **الفرع الرابع** في جلا السيرة من جلا عسكر البلدة
يشركها السكرتير وهو مقيم في بلد الاسلام فغنمته السيرة اخضت بالغنمة لم يشركها اهل البلد الا الامام ثم ولا جيشة وجهه ويكره اخذ غنمة
الغنمة في دار الحرب الى دار الاسلام الا لصدركا خوفا من المشركين ونحوه كما يكره اقامة الحدود فيها الا ان اياها الامام ثم المصلحة في اقتنيم مصلح

فوليد بن عامر

الاول

في احكام العينة للقرن

195

[illegible]

فصل فی بیان

12

[illegible]

في حكم ابني الزنا والمهادنة

١٩٥

وغیرہائی بلاد الاسلام مع شرائط ذلك اذ من قبلهم بل حظ ولا يجوز للوالدين ان يقرروا على ان يكونوا مسلمين فيكونوا مسلمين
واحدته كالصغر وبغداد وكوفه ومصر من دای جملہ بلاد الخراج ووضوہا تمام مصرها المسلمون وفتح عتوقه وصلاح علی ان تكون الارض للمسلمین نعم لا بأس بما كان
قبل الفتح ولم يهدم المسلمون كالأبواب من المعابد فانرضت على ان تكون الارض لهم وبودون الخراج فانخرج يجوز اقرارهم على ما يهدموا وحمل ما شاءوا
منها واظهار المناكر وضرب النافوس في خوفك مما يجوز للمالك فعله في ملكه الا اذا اشترط عليهم في متن الصلح عدم ذلك كله وبعضه فبقيع وانما ارض
الصلح التي تكون للمسلمين في حكم بلاد الاسلام الا اذا اشترطوا على المسلمين في متن الصلح التخلي لهم واحداث المعابد في خوفك ولا اقرار على ما كان فيها فانهم
يج على شرطهم بعد ان رأى الامام عليهما ذلك وعقد معهم كك كما انما اشترط عليهم عدم الاحداث وتخريب الموجود منها انهم انما اشترطوا ولو اهدموا
معبد لهم في الارض التي لهم اسئل من فيه لم يكن لهم اعدائها بل يخون من ذلك على الاحوط ان لم يكن اقرب **الثاني في مسائلهم في ما يخصهم من المساجد**
لا يجوز ان يملكون على المسلم من جبرانه وبجواريه وان رضوا بذلك في جواز مساوئ تردد والاحوط التردد وتبرعوا بما اساءه من مسلم على علوة كفتل
على قول ولو اهدموا ذلك من صلواته فصوص ما عدا ما لم يجران يعلو في البناء الجدل على المسلم ولو انشعب منه ولم يهدموا جاز رقة واصلوا صلواتهم على صلواتهم
من ذي دار اعلان داخلة في جبهه لم يلزم الذي هدم ما عدا من داره والمهادنة عدم العلوة على دور جبرانه دون دوسا بالمسلمين في البلاد **الثالث**
والمساجد لا يجوز لهم دخول شئ من المساجد ولولا اجنبيا حتى مسجد الخلة فضلا عن المسجد الحرام وفضلا عن مكة ولا يجوز للمسلمين ان يبنوا من ذلك الا
اثر لزامهم ولا انما في ذلك في حكم المساجد حرم مكة فلا يجوز لهم دخول ولا اجنباه ولا استيطان ولا ارا داهل الحرم ان يشرعوا من خارج الى داخل ولا يرسوا
بعضه لير الوالى من يبيعهم رسالوا وارا داهل المساجد يخرج البلاء امامهم من الحرم ولو دخلوا بالمساجد حرمهم وجاها لا اعداء فان عادوا ولو دخلوا جازوا
فيه نقل الحادج ولو مات فيه لم يدر فيه بل لو دفن في قبره في الحاق حرم النبي صلى الله عليه واله وسلم ائمة عليهم السلام بذلك فضلا عن الحضرات المشركين
المطهر والتع من الدخول تردد والاحياط لا يترك كالأبواب والاحياط بينهم من استيطان المحار فضلا عن خصوص مكة والمدينة وكذا لا يسكنون في جبهه الموضع
التي هي على الاشهر بها اهل الكوفة من عدت الى ديف عبادان طولا ومن هاهنا وما والاها الى اطراف الشام عرضا **الامر الثاني في المهادنة في التيمم**
المعاند على ترك الحرب مدة معينة بعضه وبعضه في بعضه وهي مشروعة اذا اقتضاه المصلحة في الاسلام والمسلمين اما اقلهم من المفاوئد واقلهم ما يصلح
الاستظهار في روز باوة الفتح اول رجاء دخول المشركين في الاسلام مع التبرع عن غير ذلك من غير فرق بين اهل الكتاب وغيرهم ويجب اوفاء لهم بالمدة ما داموا هم
ولوائهم في الامام بالخيار ان يندمهم واذ اخاف منهم ان يخلفوا لا مواساة شرعها منهم اعلمهم ففرض عليهم ودمهم الى ما شئهم اذا فرض صبر وندمهم بالمهادنة بين
المسلمين **اما انما لم يكونوا اكل بل كانوا باقين على منفرهم وقوتهم فمهم بعد الاعلام ولو خان بعضهم بالمعهد دون بعض جرى على التفاضل حكم الحرب دون غيره**
واذا دار الامام غرهم متبرقا قضيت وخضعتهم بذلك ولو تاب ان افاض قبلك توبته ولم تجب المهادنة اذا توقف حفظ الاسلام والمسلمين عليها ولا يجوز المهادنة
عدا واقع مقصدها وتجر المصلحة الى رعيها شرعا دون وفي جوارها اكثر من رعيها شرعا ولا يشبهها الجوار مع اقتضا المصلحة ذلك ولا يجوز اكثر من سنة
على قول شهيد **ولو قيل الجوار مع المصلحة المزمرة كان حسنا ولا يفتح المهادنة الى ما لا يجهل ولا مطلقا الا ان يشترط الامام لنفسه ان يحيا في المنفى حتى يشاء**
بل الظاهر جواز اشتراط اختيار لنفسه المدة المعلومه ايضا وكل شرط سائع وقص في عقد المهادنة من مال وغيره يجب الوفاء به كما يجب على المسلمين
وعاينهم في انفسهم واموالهم ولو وقفت المهادنة على ما لا يجوز فعله مثل اعادة من يهاجر من النشأ المسلم الى المسلمين اليهم ونحو ذلك لم يجز الوفاء به في شئ
بالاشمال على اشتراط اظهارهم المنكر في شعرا دون شرعهم كشراب الخمر واكل لحم الخنزير ونحو ذلك فجها ان شئهما العدم عند عدم امكان اشتراط عدم اظهارها
عليهم هو قضاء المصلحة المزمرة بالصلح كذلك واذ اهاجرت الى المسلمين وتحقق سلامها بعد مجيها الى قبل لم يجز اعادتها ولو جازها الوفاء او غيرها من ارجاها
طلب مهرها لم يدفع اليه ولو جاز ارجاها او كله مثلا لم يسلم اليه نعم يهاد على الزوج ما سلم اليها من مهرها عند اذ كان مباحا ولو كان محرما كالحجر ونحوها
لم يهد عينا ولا قيمته ولا يجب دفع سائر ما انفقه في المهر او هبها او غيره ذلك مما ليس بمهر كالا بسم شئ ولو لم يكن قد سلم المهر والمهر تأجيل دفع من يد المالك
المعد للصالح وان كان عنها موجود فعندما **زوج الاول انما قدمت مسلمة ثم ارنك لم يرد اليهم لانها حكم المسلمة فحسب وتضربا وفان اقلوا حتى**
تؤبوا وتوت عندنا ثم يدفع مهرها الى زوجها **الثاني لو قدمت زوجها وطالب المهر فمات بعد المطالبة دفع اليه مهرها ولو مات الزوج دفع المهر الى**
ورثته ولو مات قبل المطالبة لم يدفع اليه شئ على الشهور ولو قدمت فطلقها بابا لم يكن له المطالبة بالمهر نعم لو طالب به ثم طلقها ردا اليه ولو طلقها رجعا لم
يكن له المطالبة بالمهر ولو اسلم الزوج في المدة الرجعية كان احق بها وجب عليه ردها ان كان قد اخذ منها قبل الطلاق ولو اسلم بعد انقضائها فمات
خاطب من الخطاب **الثالث لو اكررت زوجة المطالبة بالمهر كان القول قولها يبينها ولو اعرفت وفامت بنبه على ذلك فانكرت قبض المهر كان القول قولها**
ايضا يبينها وكذا لو انكرت عند القبض ولو كان الزوج عا وطالب بالمهر دفع الى ماله ولو طالب بالمهر دون العبد ففي اللقح اليه ترددا **الرابع لا فرق فيما**
ذكر بين الامنة والحرة ولا بين العاملة والحرية بعد الاسلام هذا كله فيما اذا ائنا المهر التي اسلمت **وال ما الرجل المهاجرا سله فلا يجيب عليها انما**
عند المهر ولا يجوز اعادته ولا التكين من قهره على ذلك ولو ارا واشترط الزوج في عقد المهادنة جاز مع قضاء المصلحة بذلك قبوله بالتسليم للمهر عليه القصة

بكتة

وقوله والملك المنصور

المحدّ

کتاب الامم بالعرف

وہی ہے جس نے

၁၆၂၈၇

فلا تقربوا الخمر ما كان

This file was downloaded from QuranicThought.com

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣	١٣	فلا ظهر عدم إبطاله
١٣	٢٢	لا يمكن الأول فلا يثبت
١٥	٠٤	يندر ونحو
١٦	٠٣	كان عليه عادة الوضوء
١٦	٠٣	صح الوضوء والصلوة
١٦	٠٤	فلا يلزم عدم وجوبه

فان حملت ثلثا واربعا وكعنتين فان كانت الظاهر المشاكان قد صلى وان كانت للمغرب والغداة فقد صلى من ركن كون مودعه هو الناس وعدم صراحة الصلاة
في العموم والمعتبر من الصلاة انما هي المنصوصة المستفيضه والظاهر بل العكس القابل على وجوب صلوتين فان من اوجهما نظر الحفظ الجفر ولا مشتال لتدعى
بصل الآباليان بالجميع وفيه التمسك بالانزام لان من اعاد الصلوتين بعلم قطعا بان احدهما البسته في نفسه الجفر بان الفضاة احدى الظاهرين لانهما
احد فخذ الاثنان بكلا واحدة انما قصد المحرم على تقدير الفساد ولا اثر في حرمه والحوادث عنهما واحد وهو ان الحزم انما يستلزم ان كان مكروا بالكلية

طريق البهد هو منا منتف منه دأمر ظلك		
هذا على رواية الكلبى ^{١٤} وقاية الشجدة عنه يمكن ذلك منه دأمر ظلك	من الأيمن حبضا	١٩
ومما القوة أما والأفنان ما نفل بان كل غصن معه وضو الأ غسل الحنا بنه حاج المقتدر ولا حاله وكما	والأفك نوى	٢١

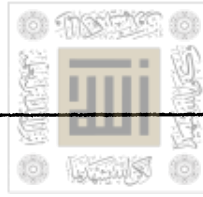
لم يكن خفيوكله واجبا وثابت فكذا يمكن تقدير كل ما مشروعا والثاني مع مساعدة الذوق عليه بما ينبغي به ملاحظة الاخبار والتأطفتان كل غسل مفر عن
الوضوء ومسقط له وان ادى وضوء الطهر من النسل فانه نص في عدم الوجوب فاذ لم يظهر الاول على نص الثاني كان المقاد شعبة الوضوء لاعلى وجه الوجوه
مع سائر الافعال دون غسل الجنابة وهذا مما لا يترتب بل لا يطبقوا عليه من كون الوضوء مع غسل الجنابة بدعي عمر منه ولم يثبت عارض الاصاب عن القول الثاني
حتى سقط عن الاعتبار واما ثانيا فلا يتعلق على فرض عدم اجتماع الاخبار دلالة فلا ينبغي التامل في رجحان الفرقة الثانية بالاشهر رواية والمخالفة لجميع المتأخرين
حاجر رسالة اربع على التصديق وشبهة الفيد في حان كقضايا شهوة الرواية ومخالفة العلامة منه، ولا ظلال

من عدم ثبوت حرمة التبشير فمثل ذلك ومن عدم ثبوت وجوب النفس والكفر والاستقبال بالانتماء إليه منته مد ظله	ولي بذلك تأمل	٢٨	٣٣
لعدم عموم فساد الحرمة التبشيرية مثل مثله والاصل يجوز منته مد ظله	حينئذ تأملا	٢٨	٣٤
لا تبدل المعنى من الماء بتعيين خطاب غسل الميت في حق من لا يروى صرحا لأخيه منته مد ظله	والاكتفاء بحد	٣٤	٣١
ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار والاباء الاولى الابدان الذين يذكرون الله	الى قوله تعالى	٤٥	٣٢

فيا ما قوموا على جنوبهم ويبتكروا في خلق السموات والارض ربنا ما خلف هذا باطلا سبحانه فتعالوا لالتقاء
فداخرينه وما الظالمين من اهل ربنا اننا سمعنا دابا ندى اللهم اننا استاور بك فاما ربنا فاعف لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع
مبتاواننا واعدنا على رسلك ولا تحزننا يوم القيمة انك لا تخلف الميعاد منه مد ظله العالى

٤٧ ٣٥ | وقول حق مكة الليل يستجاب الدعاء في السنين الاول من النصف الثاني من الليل وتجب الدعاء في جميع الاوقات على كل حال

[illegible]



ان تخرجت الاجابة وكره العجالة في الانصراف يستحب مراعاة الاعراب في تحريك الحروف في الدعاء وما وده وتكراره عند تأخر الاجابة لان الله تعالى
اذا لعب عبد الحبيب دعوت له اجابة اذا انقضت عجل دعوت له اجابة في قلبه الياس منها واستحب الدعاء سراً وخياً وحلى الدعاء علانية لان دعوت واحد مستوا
لعدل سبعين دعوت علانية ويستحب الدعاء عند هبوب الرياح وذو الشمس في نزول المطر وقتل الشهيد وقراءة القرآن والاذان وظهور الايات في عقيب الصلاة
والثناء للصالحين الشهادة وبعد تقديم الصدقة وشتم الطغيان والروح الى المسجد ويستحب الدعاء والفكر والاستعاذة من شر الشيطان وجنوده قبل طلوع الشمس
وقبل غروبها بالانقاس اجابة وعند رقة القلب في حصول الاخر من الخوف منه على عتبة الكفا ويستحب البكاء عند الاذان والاعان لم يكن بالناسك ولو بكى ذكر
من مات من الاقرباء ويستحب الدعاء في الليل بين المائدة الثالثة وبها وتقدم تحب الله تعالى والثناء عليه الاقرباء بالنية الاستغفار منه قبل الدعاء ولا
يجوز الدعاء بما لا يحل ولا يمكن وينبغي ان لا يكثر من الدعاء بالصبر وطلب الحلال وطيب لكسب صلة الرحم والعمل الصالح وان يقال في الدعاء قبل طلب الحاجة بالله
عشر ايات عشر وبالله بارئ حتى يقطع النفس واي رب ثلثا ويا رحيم الراحمين سبحان من اراد ان يسأل الله من الجود العبد استحب ان يذكر الله
ويحمد ويصل على محمد وآله ويستحب بعد الدعاء قول ما شاء الله لا حول ولا قوة الا بالله وقول ما شاء الله تعالى والصلاة على محمد وآله
في اول الدعاء ووسطه واخيره فان الدعاء لا يزال الجواب حتى يصل على محمد وآله ويستحب التوسل للصوم من صلوات الله عليهم فان الدعاء لا يؤمنه ويستحب التماس الدعاء
من المؤمنين بطريق الغيب فاختاره على الدعاء لنفسه فان من دعا لاختيار المؤمن في ظهر الغيب ناداه ملك السماء يا عبد الله ولك ملائكة ضعف تمارد عوث
وناداه من كل سماء ملك بزيادة مائة الف على من قبله الى ان ناداه ملك من السماء لك سبعمائة الف ضعف تمارد عوث ثم ينادى على الله عز وجل ان تقبل
الذي لا تقبل ان يعبدى الف الف ضعف تمارد عوث فاذا دعى المؤمن من المؤمنين المسلمين والمسلمات الاجابهم والاموات كتب الله له بعد كل دعاء من
ومؤمنه بقى الى يوم القيمة حسنة وعمره سبعة وعشرون درجة ويستحب دعاء الانسان لوالديه وولده ودعاه المغموم من رجع والصائم حين يفطر والدعاء لغيره
مؤمنات الدعاء لنفسه بعدة غيره ودعاه في الصباح والمساء وفيصليها فان دعاه في الصباح فله سبعون الف حسنة وفي المساء فله سبعون الف حسنة
انفق في غير حق وادانه في غير حق ويكره الدعاء على الزوجة والحار مع مكان الاستبداد بها وعلى ذي الرحم فانه لا يستجاب دعائها ويستحب دعاء الحاج والمريض
والغازي في سبيل الله وبلغن توفى دعائهم وتوفى دعوة المظلوم بترك الظلم وتوفى دعوة الوالد من بترك العقوق ويكره الدعاء على المؤمن بغير حق ويكره الاكثار
من الدعاء على الظالم والملوك ويستحب الدعاء على العدو وفي السجدة الاخيرة من الركعتين الاولى من نافلة الليل ويستحب الدعاء بالاسماء الحسنى وغيرهما من اسماء
الله سبحانه والياس مما في ايدي الناس وان لا يرجوا الا الله وان يلبس الداعي خاتماً من خرز وحناناً من عقيق يملونه تركا لنزول ان دعاه المذنب لا يستجاب
وتركه الظالم وند المظالم الى اهلها ولا افضل من الدعاء ما صلا افضل ارضته من التحريم الليل والزوال من النهار ولا فائدت الصلوات الخمس في اليوم ليلة
والجمعة في الاسبوع وشهر رمضان في الشهر وتكون في العبد في السنة افضل الامكنة كالحطيم والمسجد والروضة والمسجد المشرفة والمسجد
الاحوال كحال الصوم والصلاة والتعقيب والقرابة والتجود وما بين الاذان وما بين نزول الامام من المنبر يوم الجمعة ان تقام الصلوة عند الزوادة والدعاء عند
والغزاة والاضطرار ووصول وقت الضحى في وسط السماء وغبرها ويستحب ذكر الله سبحانه على كل حال في الليل والنهار ولو عند الصلوة والجماع ونحوها وقاعد
ومضطجعا في كل مجلس وفي الحلق والملا والصلوة على محمد وآله وان يقال عند القيام من المجلس سبحان ربك رب العالمين بصوت وسلام على المرسلين والحمد
لله رب العالمين ويستحب ذكر الله تعالى في التنفس وفي السواخيار على الذكر عناية وفي الغافل في السر والعلانية والمساء وبعد الصبح عند
القلب سهو وفي كل وار وعند الوسوسة وحديث النفس ويستحب الاستدانة بالملك مخلصا مقبلا القلب لئلا في كل فعل صغير وكبير عند كل ما يجر حسنة
ويكره الذل ويستحب التعبد لكل يوم ثلثاً مائة تسعة وتسعون ركعة كل ليلة اربع مائة ركعة في كل صباح ومساءل الاكثار من الاستغفار مما في التحريم والجمع في الغدا
والعصر وعند استيلاء الغم وفقر الرزق وجدة الارض وحرمان الولد والاكثر من الفسحة الاربع خصوصاً في الصباح والمساءم والصلوة على محمد وآله
الى غير ذلك مما شرحت في الفصل الخامس عشر من كتابي لكان

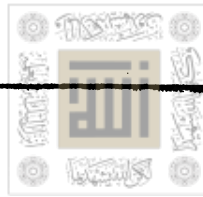
من دعوات المؤمنين

من دعوات المؤمنين

من دعوات المؤمنين

من دعوات المؤمنين

الصفحة	السطر	المكان	منه مد ظله العالی
٥٠	٢٤	جلال الجدي خلف	منه مد ظله العالی
٥٠	٢٤	ولا يجري في مثله	منه مد ظله العالی
٦٠	٠١	في بيت الجوسى الرشى	منه مد ظله العالی
٦٠	٣٥	ويجوز التجود	منه مد ظله العالی
٦٠	٣٥	على الفطر من الكافد	منه مد ظله العالی



المتن	التحاشيد	التصحيح
من عوم الظالمين والكواغل فالتصريح من عدم العلم بخلاف منها في ذلك الزمان من اقنوف والابريه ونحوها حتى يثبت العموم فيبقى تحت كل عدم جاز العجز على البس ارض ولا من بها لما من كون جواز التجرد عليها اقبل الفرض طم هو مقتضى الجمع بين الاخبار مترا دامت فان كون الفاظ الجرح والشك كالمعصوم مسلم لكن فيها اذا ثبت الجرح والشك في نفسه لا في حق الذكرا خاصة فمادام احتمال الاختصاص موجودا لا يثبت المطلوب مترا مد ظله	ناقل واجواز ولكن	٦٠ ٣٤
ان لم يكن اقرب	٦١ ٠٢	
بعض فصولها او	٦٢ ١٧	
كونه من الصلوة	٧٣ ٠٨	
التي هما جميعا	٨٤ ٣٢	
فلا فروع عندي	٨٤ ٣٣	
سجدة فلا فروع منه	٨٤ ٣٤	
والاول حيطان لم يكن	٨٧ ٠٤	
بين الثلث والاربع	٨٩ ٣١	
ورباعية اخرى	٩٢ ٠٩	
كثير على ما يظهر من الاختيار	١٠٤ ٢٤	

من عوم الظالمين والكواغل فالتصريح من عدم العلم بخلاف منها في ذلك الزمان من اقنوف والابريه ونحوها حتى يثبت العموم فيبقى تحت كل عدم جاز العجز على البس ارض ولا من بها لما من كون جواز التجرد عليها اقبل الفرض طم هو مقتضى الجمع بين الاخبار مترا دامت فان كون الفاظ الجرح والشك كالمعصوم مسلم لكن فيها اذا ثبت الجرح والشك في نفسه لا في حق الذكرا خاصة فمادام احتمال الاختصاص موجودا لا يثبت المطلوب مترا مد ظله

من عوم الظالمين والكواغل فالتصريح من عدم العلم بخلاف منها في ذلك الزمان من اقنوف والابريه ونحوها حتى يثبت العموم فيبقى تحت كل عدم جاز العجز على البس ارض ولا من بها لما من كون جواز التجرد عليها اقبل الفرض طم هو مقتضى الجمع بين الاخبار مترا دامت فان كون الفاظ الجرح والشك كالمعصوم مسلم لكن فيها اذا ثبت الجرح والشك في نفسه لا في حق الذكرا خاصة فمادام احتمال الاختصاص موجودا لا يثبت المطلوب مترا مد ظله

تظهر في ذلك مضاعفا الى ما في المتن فيما لو كان في وقت فصل ثم يتبين ويحول بعد التمهيد في السلام فانه اشهر على الجرح خاصة وفي احكامها لا يستقل على الثلث من الاول مترا مد الوجه ما في لزوم العود وذلك لان استبعاد السجدة في قضاء المحل والاكزوم بذلك الاخرى لا لاجل في

وجه الصفة خاصة الشك بعد تجاوز المحل وخاصة الشك بعد الفلغ واصا لعدم عرض البطل بعد كون علمه الاجمالي غير ذي ثبوت النسبة الى كونها من ركعتين وثم ان اثره عليه قضاء السجدة مدفوع بان قضاء السجدة ليس من نسخ اعانة الصلوة على ان السجدة يلزم الاثبات بها على كل حال ما في ضمن الصلوة ومستقلة والعجز من حكمهم بطلان صلوتهم مستند القاعدة الاشتغال بالحكم بالاصل والقاعدة المشتركة

بها مترا مد ظله العالي

الوجه في ذلك هو انه بعد علمه بفوت احد هاتين الركعتين التي فام منها يكون شك بعد تجاوز المحل ولا وذلك لان مستلهم في القول بالاجزاء المتماثلة هو قوله انما هو قوله عرف في السجدة اذا اعتدل الهم في الثلث والاربع فهو بانها ان شاعلى ركعتين واربع سجدا وهو جالس يدي جوب بالشبهة وفيه ان الخبر كالمطل فيه بين الشاعلى الاول والاثنان بركته متصلة وبين الشاعلى الاكثر والاعتماد الخبر ركعتين من جلوس كاطلة الصلوة في اربع الجندة وليست الشهرة جارية للدلالة على ان في الاخبار التي قصير فيها مقام بيان الوظيفة على الركعتين من جلوس في جميع احوال التوقف

وذلك لان الاول ضابط في الركعة وعدم الاثبات بهما جميع البدل الثاني في ذلك والتلف ضابط للاثبات بالثانية ومنزل الشك فيهما جميع البدل الاول فمائل مترا مد ظله

وقيل بان في رباعية مرتدة بين الظهور والعصر رباعية اخرى مرتدة بين العصر والعشاء لا وجه له لا امله بالعصر جميع الاثبات بالظهور مترا مد ظله

مثل خبر جميل بن دراج قال قال لعم الطيار وانا حاضر هذا الذي نذ هو من المسجد قال نعم انهم لم يفلحوا بعد مسجد ابراهيم واسماعيل وخبر الحسين بن النعمان قال سالت ابا عبد الله ع عما زاد في المسجد الحرام فقال ان ابراهيم واسماعيل حلا المسجد ما بين الصفا والمروة وما روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال خط ابراهيم ع بمكة ما بين المروة الى المسجد فذلك الذي خط ابراهيم ع يعني المسجد وخبر الحسين بن النعمان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عما زاد في المسجد من الصلوة في قال ان ابراهيم واسماعيل عليهما السلام حلا المسجد الحرام ما بين الصفا والمروة فكان الناس يتجوزون من المسجد الى الصفا الى غير ذلك من الاخبار والناطقة بوقوع النقص في المسجد فاذا ذكر في الاذهان من كون المسجد الاصلي هو المنفوش لان بالترخامة البيضاء المربعة يلبس في شبيهه حارب لمفاهيم الثمن من الاطراف الاخرى الباقية من زلوة الامور المشابهة بل يرتبها ثار المسجد على جميع المسجد حلا والله العالم مترا مد ظله



مِنْ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۱

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

科

مجلس

فما هو في نفسي

قَالَ لَا وَخَيْطًا يَبْعَثُ فِيهِ مَعَهُ نَزْلًا مِنَ السَّمَاءِ لِيَأْكُلَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِنْهُ وَكَذَلِكَ نَقُولُ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ رَبَّهُمْ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۚ

۷۲

रिजिस्ट्रार

جہانگیر

فیضان

وفاقیہ

٩٦٥-١٠٥٧

ਅੰਤਰ

۱۰۰

فيما يذكر النكس

الانسان في مثلوايته من الميت لان الاجرة هل تدعى التحقق في قبيل ان يزل نفسه من الدنيا الى الاخرة الصلوات وبقواته في الدنيا لا
باس اخذ ما يجد الموتى من وفاء مصاح المساجد نحوها لا بعنوان الاجارة كما لا بأس للمؤمن ان يترق من بيت المال عند عدم المظنح بالمال
ولو اجمع الى عقد ولم يوجد الا المظنح واحد جاز ان يترق الى اقبان من بيت المال كما يجوز ان يترق الى جميع منه مع عدم وجود منقطع اصلا ومنع خطي
بما اذا كان بيت المال بيد العادل لا لوجهان والاظهر جواز اخذ من غير العادل باذن العادل وناشئ الخاص والعام وهو الحاكم وكذا هو اخذ
على الصلوة بالناس والامانة لهم واجبة كانت الامانة على المجندين والعبيد او مندوبين في اليومين ويجوز ان يترق من بيت المال ويجوز اخذ
ويجوز من الحاكم ومن ثالث على الفضا سوا اثنين عليه الفضا ام لا يجوز ان يترق من بيت المال مطلقا على الاظهر كما يلزم في كتاب الفضا الله تعالى ويجوز
اخذ الجرة والحمل على اداء الشهادة وكذا على غيرها سوا كان من اهلها ام لا على الاظهر نعم كونه قفلة الشهادة على صرف في التوقف عليها والاداء
كان ذلك المصنف على الشاهد ولا يجب على الشاهد بذله وليس ذلك من الاجرة ولا بأس باخذ الاجرة والحمل على اقبان عند النكاح وغيره من العقود
والايمان في اخذ ما على تعليم هذا النكاح ونحوه وجبها اشبهها الجواز وكذا يجوز اخذ الاجرة على الخطبة في الاملاك والاملاك النكس
فانواع طهارة الاول ما ذكره في اخره من ان يترق الى اقبان من بيت المال كالتوقف على الفضا سوا اثنين عليه الفضا الله تعالى ويجوز
المفضي الى الاحتكاك احيانا وجب الغسل على سبب الرقبة المفضاها الى سبب الرقبة من حيث لا يعلم والاحتكاك النحر الذي صنعته لبرائته فساوة الغسل في الصلوة
المفضي الى الوقوع في المحرم احيانا والكره من جميع ذلك هو اتخاذها صنعته لا يجوز فعلها احيانا وجب فالكراهة هو اتخاذها في الوقوع في المحرم الذي
سليم الوجهة الوجهة لكرهه ونحوه الخ بعضهم يبيع الصنف ببيع كل كبل او وزن بمثلها اذا اتخذت صنعته وبيع الطعام كل ما يجري فيها الاحتكاك وبيع الك
النكس بالمجدي من السد والكافور والعش والنيابة في العبادات ببيع الادوية ونحوها وبالجملة الجراحة للفتنة لقطع الاعضاء والاجرة لخلق
ولا يخلو هذا الاحتكاك من ترددوا في العالم الثالث ما يكره لصنعته كالتساجد وهي الجاهل والجاهل اذا اشترط وضرب الفحل وعلى الفالبة اذا شغل
وانما ذكره التساجد بالقرنول ونحوه دون عمل النحر الذي هو من فعل الانبياء والاصحاب صلوات الله عليهم اجمعين ولا فرق في كراهة التساجد مع الاسترا
بها من العبد ولا يكره شيء مما ذكره من عدم الاحتكاك صنعته **الثالث** ما يكره لظنر في الشبهة ككسب الصبيان المميزين الغنم بالغنم بمنزلة النكس والكره
في كسب الصبيان المميزين الغنم بالغنم بمنزلة النكس والكره في كسب الصبيان المميزين الغنم بالغنم بمنزلة النكس والكره في كسب الصبيان المميزين الغنم بالغنم بمنزلة النكس والكره
فرب علم الغنم من المحارم ولا فرق في كراهة المعاملة مع من لا يجنب المحارم من ان لا يجنب المحارم المتعلقة بالمال ومطلق من لا يجنب المحارم وان اجنب
خصوص المحارم المائكة كالنعام في الحرمات العلمية كالشرب الزنا والواطع مع الاجتناب المحرمات المائكة كالفار والسرقة وكل مال القهر وما فقهه كراهة
لغير ذلك في باب البيع وغيره من الابواب التي لا بد منها وما عدا ما ذكر من محرمات الكسب مكره وما فقهه مباح بالذات وان وجب اجبا ان كانا عند قن
فيما انظام عليه جازا عند الاخذ خاصة **الاولى** يجوز بيع كل الصيد ولم يكن سلوقا على الاظهر ولا يجوز بيع شيء من الكلاب من يترق
على الاظهر من المراس وكل ما يشبهه والزرع والحايطة والدار والحيا والرياط والسوق وغيرها من اقسام الكلاب يعتبر في كلب الصيد ان يكون صابدا
بالفعل فلا يجوز بيعه والعراقيل لا تعلم على الاظهر وان كان المستولى عليه حق منته لهم والمرضى الزايل منها ذلك فالبينة الاصطبا دام اليمين
للزنا مرضه فالبينة الاصطبا فلا بأس ببيعها ولا يشترط في جواز بيع كلب الصيد كونه الداعي الى شربه هو الاصطبا به خاصة بل يجوز شربه لكل من
عقلاني كالاكثر من اربع عظام في موضع عند الشارع ونحو ذلك فلو اشترى لغيره فاسد ككل لحمه لم يمتنع ويجوز اشتراكه في الصيد والكره
التي يتبعها على كراهية لان الملائكة لا تدخل بيوتهم كلب يمتنع بملكه ويجوز على الملائكة الثلاثة والجماعة عليه يجوز اعانته وهب والوصية بجانا لا بأس
واما الجوز فله قبل جوارها وفيه تردد والناحية **الثانية** ما لا يشترط في كسبه من قد ورد مستفيض ان الرضا في حكم كراهة الله العظيم واجبت
وان الرضا في كراهة الله تعالى على لسان رسول الله صلى الله عليه واله وفي حكم الجمل والاجرة وعليه فيجوز اخذ شيء من الحاكمين ومن اهلها ومن
قبل النظر في مرضها الاجل النظر في ذلك وبطلان الحكم سواء حكم للباطل او عليه حتى وباطل وسواء كان الاعطاء والاخذ خفية وجها او اوتوا
لزمان لم يكن لشيء من اخذ ما يبدل على وجهه بل هو في المودة الموجبة للحكم له فحدا اذا طاهر في انما يقصد المبدل له الحكم بالحق اذا عرف ان
الباطل فصد الحكم له على كل تقدير ويجوز للفاصول ان يترق من بيت المال فان كان فضا مواثا المصلحة للمسلمين وكل ما حرم اخذ الرضا والجواز الاجرم
على الباطل لا اعطى الله تعالى الرضا والحق نعم لو كان الرضا في حقه لا بأس بشراءه ببيع الجواز وفيه شبهة في الرضا في حقه
المال كدفع الفاضل في المباداة الى الجواز واخراش نظمه ونحو ذلك بما قصد التوصل الى حكمه بقرينة والاشبه على التمول فلا يجوز الا اذا اندمج
في عنوان الاعانة على التماسه في ذلك الحكم بالباطل ولا يخفى الرضا بما يبدل من خصوص الحكم الشرعي بل يجوز ما يبدل الحكم المسمى في الحكم ايضا ثم يخص
بما يبدل الحكم في خصوصه فلا يشترط ان يبدل على وجهه بل هو في المودة الموجبة للحكم له فحدا اذا طاهر في انما يقصد المبدل له الحكم بالحق اذا عرف ان
هذا من المودة والحق والمصلحة في المصلح فلا بأس في بيعه على الرضا في حقه لا بأس بشراءه ببيع الجواز وفيه شبهة في الرضا في حقه

فيما يذكر النكس

فيما يذكر النكس

فيما يذكر النكس

والوصق والوارث ولو تلفت في يده قبل ردها الى الراشع لم يعد عدم القمان للشطب من الملك الثالث اشرا فان وضع الانسان ما لا يخفى ليصرفه
قبل هو صفتهم وعين الدافع المدفع اليه طريق التصرف لزم العمل مقتضى تعيينه ولم يجز التحقير من ذلك لئلا يذبح اخر صريح وشاهد حال ونحوه كذا في الخبر
لأن باخذ منه شيئا ولو كاحدهم اذا كان قد صرح الدافع بعدم الاخذ وكانت هناك قرينة على ذلك نوعيته مقدرا ومنه على عدم بضا باخذ من يده
ولو صرح بالاخذ وامتن قرينة حالته ومفاته جاز لاخذ بمقدار ما احرز رضا به ولو اطلق الدافع ولم يمتن الاخذ ولا عدمه ولا قام هناك ثبوت على
على احد الطرفين فله يجوز لمان باخذ مثل احداهم لا في لان اظهرهما الاول وهل يجوز لمان باخذ ما يزيد على نصيبا المقسم فيهم ام لا وجهان بل قولان اظهرهما
الامع القرينة على بضا باخذ الزائد فيجوز ذلك لذلك ويختص الحكم وهو عدم جواز اخذ الزائد بما اذا كان المدفع اليدوي وكذا في الزكوة ونصف الخمس ونحوهما
لو كان وليا اكسهم الامام ثم وثما الوقف الذي ليس له مسؤولية خاص فيها اذا كان المدفع اليدوي كما شرعيا فالأصل فيه كونه هاشما قبل جواز اخذ من حق
الامام عليهم بقدر ضرر وتروان زاد على حصص فرقة وعد كونه مصرا للوقف هو جواز اخذ ما يزيد من حصص فرقة اذ لم يناف لوقفه ان كان الاحوط
نوله اخذ الزائد منهم واحوط منه ترك الاخذ لنفسه مطلقا بدهم اليد كالاول ولا يجوز المدفع اليه بالوكالة والولاية ان يدخل عياله واثرا براتبه عني
الغنى اذا كان اموال المدفع لغيره من وجوب نفقتهم عليه كافي للعالم من ذلك وكان وليه كفايا على نفقتهم ويجب على الوكيل عند الموت والوقف في مال
الوكيل وان يعنى التحرف في عبا وطلاق العاصم لا يثبت ويختص بها الوكيل غير جائز **الابواب العشرة في الامانة العامة بالفضاء والسياسة ونظمها والحكماء**
الانفس والخاصة كالوقفات من لا وصوله والفقير من على من لا فم من الطفل والمجنون والسقيما وعلى مال الغائب ومال موقوف لا موقوف حاصلا له ونحوه
من قبل السلطان لمانا الحق الامام ثم وثا شبه العام والخاص جازية بالنسبة الى كل احد واجبة كفاية بل قد تجب عينها اذا عينه الامام ثم والم يمكن الامر المعروف
والنوع المنكر لانه ذلك اما الولاية من قبل الجائر فمحرمه في الجمل كذا في ان السلطان او مسلمانا او كافرا او نكاحا او تحريمها ذابته ثابته حتى فيها لولدين عموما
بضا صلا لا ثم عند سائر امثا اخر من المحرمات من ظلم ونحوه ثم يجوز قبول الولاية من قبل الجائر للمقتضا بالصلح العباد ودمر الظلم فيهم وقدره ان الله تعالى مع السلطان
او الجائر من هو وليا له وان لم يتبا با بوال الظلم من نور الله به البرهان ممكن لى البلاد ليدفع بهم عن اوليائهم ويصلح الله بامور المسلمين لانهم ملجأ المؤمنين
من الضرر والهم فيخرج ذلك الحاح من الشبهة بهم بونى الله وروعه المؤمنين من دار القلم وللك المؤمنين حقا وللك الله فراضه وللك نور الله في عبيهم
بهم القيمة وبهم من هو لاهل السموات كانه لاهل الارض وللك نورهم نور الله خلفوا والله الخلف خلفت بجنهم ولكن لا يخفى ان مصلدا في الخبر في
هذا الزمان بل مطلقا كالكبرية لا حصر وان على فرض الوجدان فلا يساوى المؤمنين الذي ليس له الولاية من قبلهم ولذا ورد انه من جبارا لا ومعه مؤمن يدفع الله
عز وجل من المؤمنين هو انهم حقا في اخره لصحة التجار والحاصل من مجموع الاخبار هو حرمة قبول الولاية لاجل الدنيا من دون جبره بشئ وجوازه على
كرهية منها اذا جبره بفعل الطاعات وقضا حاجات المؤمنين ودفع الضر عنهم وكشف كبرهم من دون ان يتكبر تحريا اخره قبول الولاية ولا يحرر الا حرم وهذا هو الحق
ودفع حجة ان الولاية للمؤمنين خطابهم القيمة واستصحابها فيها اذ لم يكن داعيهم من الدخول فيها الا بعض فعل الخبر به تعالى ودفع الاذى عن المؤمنين والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر مخلص من نية في ذلك وعدم اطلاق علمه بغيره واصل هذا هو التدار الذي ورد في حقه ما سمعت من الفضائل **الخامسة عشر** يجوز قبول
الولاية للمسلمة لا لكونه والخوف النقية كما يجوز انفاذا وامر ونواهي لذلك مع عدم التدقيق على التقصى لا اذلة الدم الحظيرة فانه لا نية فيها اوجه من غير فرق
بين المباشرة والسببية لا بين دماء افراد المؤمنين من حيث التصرف والكبر والذكورة والاثرة والعلم والجهل والصحة والمرض والحرة والرقبة وغيرها
والمراد بالدم القتل بالجرم القتل المسمى الى النفس يجوز للاكره وبمقتضى الحكم بدم المؤمن فيجوز اذلة الدم الحظيرة للمخالف للاكره وحمل المؤمن بعد ولوج الروح فمجرمه
وفيهما قبل الولوج ترددوا لاشبه بعدم والمؤمن المستحق للقتل لا يحصى بالنسبة الى غير الحاكم العدل ولو اكره الجائر على ذلك عرض مسلم معتق او نهب ماله
واوعد به منك عرض مسلم اخر او نهب ماله او ترك المأمور الامثال لم يجز له الامثال او ان كان المسلم الاخر خوف على عرضه وماله لولا الامثال لجل شاتاني
الشرح لعلم او شرف نسب لوامره بهتك عرض مسلم واوعد بهتك عرض المأمور لولا ترك الامثال جاز له الامثال في وجه وكذا الوامر بهتك عرض اخر او عدل
بنهب المالكى بشئ عليه فحق لنفسه عار او امر بهب مال للشرب لا يتحل واوعد باخذ مال للمأمور ولا يتحل لنفسه واما الوامر بنهب مال للغير لا يتحل اذ
واوعد باخذ مال للمأمور يتحل عاده لولا ان الامثال فحق جواز النهي شكالا ولا حيا طبا لاجتناب لزوم ولو خيره بين تحريمين متفاوتين في الرتبة كما في
بين نهب مال عالم وبيع مال جاهل فاسق او بين نهب مال صر صاحب حق في مال لا يضره صاحب اخذ الاسهل منه وتجا من لا يملك الا على
بمقتضى الاكره الجائر لقبول الولاية وتفضيل امر الولي ونواهي بالثبوت بالصبر وعلى ترك المكره عليه ضرر او امتناعا بنفس المكره او ماله الصر بماله او ماله
من يكون ضرر ولجبا الى ضرره ونامر ومثل الاكره والخوف من غير نوعه ولا ينبغي ان يتحل عادة بحسب حال المكره وضعه وضعه ولا يتخوف
الضرر على بعض المؤمنين ممن يهدد الجاني من المأمور ثم يجوز قبول الولاية للخوف على نفس المؤمنين اذ لم يستلزم القبول ارتكاب محرر اخر ولو اكره
لم يجز كالجواز قبولها لحفظ مال المؤمن وفي الجواز لحفظ عرضه تودد وبغيره في تحقيق الاكره وتأثيره جواز قبول الولاية لعدم التدقيق على التقصى ولا
لم يجز القبول **مهم** عدم الفدية المغارة فلا يلزم تحمل الضرر والمشفة لتبطل الفدية **مهم** يلزم تحمل الضرر والغنى للمضيق بحاله

في قوله
ان الجائر

مهم

في كتاب النكاح وعقد البيع

٢١٣

في كتاب النكاح

عند ذوال الأكرام به طاعة العالم المستلزم من يجوز اخذ الجائزة من المظالم والفتور فيمن غير كراهة فيها انما يعلم وجود مال محرم بيده وفي اموال الصالح
لكون المأخوذ من ذلك المال وكذا لو علم ان تجمل امواله وما بيده ما لا يحرم باصله ان يكون المأخوذ من ذلك المال لكن كان حرة لاعتقال ولم يعلم ان ذلك
الحرم ما وثق منه داخل في المأخوذ ولا فرق على الاقرب في المحل في هذه الصورة ان كان المأخوذ من امواله او عاملة بين كون اطراف الشبهة غير محصورة او محصورة
خارجين عن محال الا بالامور داخلية فيجوز اخذ الجائزة من المظالم وعما له حتى مع العلم بوجود المحرم في المأخوذ ولو كان الشبهة محصورة انما يجوز المظالمه القطعية لا
اطراف الشبهة فلو علم من الجائز ان المظالمه يوم الجمعة على سبيل منع الجمع والتخلو ليحجزه المشتري فيها جميعا بل في احدها
هذا في جائزة السلطان وعما له وما جازة غيره من الظالمين فلا يجوز الضرب فيها انما اذا كان من اطراف الشبهة المحصورة المبني بها والافضل للزوج بزيادته
اخذ الجائزة منهم ما لم يعلم حالها وهم مقام العلم بالحال لغيرها في وجه لا يخلو من قصور وجهه في محله الجائزة بعد الاخذ ويجوز اخذ الجائزة
التي يعلم تفصيلها بغيرها الا بنية الرضا الى مالها ولو اخذها وجب عليه ايصالها الى مالها في قلها وان كان الامكان ان عرفه الى الحاكم لم يصدق به المظالم
بالمالك ولو اخذها لا بنية الرضا حراما وان كان تجزئ منه بالرد بعد ذلك ولو تلفت في يده فان اخذها لا بنية الرضا منها مطمئن وان اخذها بنية الرضا
لم يضمنها الا اذا تعدى فيها او قسط ولو جهل حرمها حين اخذها فخذها بالتصريف فيها ثم ظهرت له حرمتها فتوى الرد ثم تلفت من غير نية ولا اثر على المظالم
على الاظهر ولو لم ينو الرضا او قسطا وتعدى بعد ذلك ضمن ولو اجبر على الاخذ فقبضها فتراد عليه مع نية الرضا الى مالها او مع الفضل على نية فلا ضمانا عليه
ولو توقف الرضا الى صاحبها على يد الجائزة فان اخذها طامعا بالحرز بنية التملك كانت الاجرة عليه ولو اخذها للرد لم يضمن الاجرة نعم يجب عليه اعلام الحاكم
بذلك حق اخلا ولو توقف اعلام على الجائزة لجهلها بغيره وجوب البذل والرجوع به الى الحاكم في رد ولو كان حال القبض حاصلا منها ثم علم بذلك
فترجع عليه على الجائزة والمال انما وعلم بوجود صلاحه وفوقه المصدق به عند جهل الحاكم على شخص المصدق وهو على المظالم الحاكم وجه قوي
وفي مقدار الغصن وجوازها اعتبار الياس من وجدانه وحكمه في رد الوصل الى الحاكم حكمه له لصلته في رد تسليم الحاكم لم يصدق به ولو ظهر للمالك
بعد ذلك عدم رضاه المصدق لم يكن له ذلك بعد كون المصدق هو الحاكم لا غير ذلك من دفع مجهول للمالك لا يجوز اعادة الجائزة الى الحاكم الا اذا كان
او وصيه او وارثه الحاكم وما في ذمة الجائزة من قيم المظالمات حكم ساو دونه مقدم على الوصية والارث انما بعد ما اخذ السلطان الجائزة للمستعمل
لاخذ من الغلات باسم المظالم ومن الاموال باسم الخراج عن حق الارض ومن الاموال باسم الزكاة يجوز اخذها منه تجازا وجوز من ثمنه من عفو المعاصاة
بعد اخذها بآية وقبله يجوز على الاقرب شرعا ما في ذمة المستعمل الا اذا كان عليه في ذلك ولا يظهر جواز عدم دفع الجائزة للمالك ومع امكانه تجزئ
البيع الى نائبه لغيره ثم بعد ذلك المكلف بدفع الخراج والمطالبة الى الجائزة المذكورة عند عدم امكان التصرف عن حكمه وعلم امكان الامتناع من
الاداء اليه ولا يبرع عنه مكان الامتناع منه التسليم الى الحاكم الشرعي لا بقبوله الحاكم لعدم استحقاق الجائزة اياها واضافا لذلك قول بانها ثم قبضه
وخصه على حكمه لاسباب فائدها هناك الرخصة في دفع اليه شبهة لا لا على التسليم الى الحاكم السلطان الجائزة هو الخائف المذموم للرئاسة العامة للقبلة
بجنوده واتباعه فلا يشمل من تسلط على قريته او بلد خروجا على سلطان الوقت كما لا يشمل المؤمنين المتقلبين بجنوده واتباعه بل لا بد مما يؤخذ من
مراجعة الحاكم الشرعي على الاظهر وكذا لا يشمل على الاحوط الخائف الغير المعتقد بجل اخذ الخراج ولا الكافر ولا يعتبر اعتقاد المأخوذ منه باستحقاق الجائزة
للاخذ فلا يفرق بين كون المأخوذ مستغنيا او مؤمنا او كافرا ويختص عليه الاخذ من الجائزة بالاثني عشرية فلا يجعل لغيره من اهل المذهب على الاظهر
ولا يبرع عنه الاخذ من الجائزة الفقرة على الاشبهة هل المأخوذ في كون الارض خراجية وترتفع حكم المبرور عليها على نظر الجائز والواقع وجهان احولهما الثاني
تظهر الفقرة في الاصل التي عند الجائز خراجية وعندنا من انتقال الفصل الثاني في عقد البيع وشروطه والكتاب في موقل
عبرنا الى المعلوم من المالك والموقوف من يقوم مفسدا على اخر موضع معلوم له وعقد هو الاقضاء من الطرفين كما شفع في ذلك بعبارة في الجميع كونهما دون الفوا
فانهم لم يوافقوا في قول مرتب بالشدوذ وعليه فاما بنية عمل المبرور ودفعه عوضا في البيع فذلك لا يرد في جعل الحق عوضا والاحوط ان لم يكن أقوى مما تقدم
جعل الحق متعده مظهر بنية العقد للفظ فلا يكتفى بالثبوت على الاظهر في حق كل من المقبوضين على ملكه لا يباح المشتري من كل منهما بما قبضه لا بمقدار ما ظهر له من
والبستان وبين الخصم كالمطل والمضاربات على الاظهر في حق كل من المقبوضين على ملكه لا يباح المشتري من كل منهما بما قبضه لا بمقدار ما ظهر له من
شاهد الحال والفقير ولا يكفي رضا التكتشف بفعله لتبطله بغيره كونه بعبارة والادوات حد ما بعد التبايض قبل عرض سبيل الردوم وكان وارثا صاحبها
لصغار وجوز لغير المصروف في المقبوض ولو كان كبيرا توقف المشتري على رضا المصروف المبرور بغيره وبشاهد الحال والفقير ولا يجوز التصرف مع
سواء تحقق التبايض من الطرفين او من طرف واحد ومنه ما عاونا خلافا له مع غيبة الشهود وضع الفلوس في المكان المعد له ولا حاجة على المخاد الى غير
التم من المشتري في المعاينة نعم من قال بجوازها بغيره ذلك كما ان قال بكونهما بغيره جازا وشروطه وحكامه فيها ثم انشأ المخاد يجوز لكل من الماطلين
رد ما بيده ومطالبة صاحبه بما قبضه بآية الا في مودين احد مما اذا التفت كل منهما ما بيده في قول ما اعطى برضا صاحبه فانما يكون ما التفت
كل منهما اكل عوضا على الاخر ولا شيء على احدهما وهذا بخلاف ما لو تلف احدهما ان الاظهر عندنا جواز بيع صاحب الباقي على من بيده ما اخذه وبغيره

في كتاب النكاح

في كتاب النكاح

في كتاب النكاح

في كتاب النكاح

لعرض ما تلف في يده من مثل وقته وحكم تلف بعض كل منهما ان تساوى البضان حكم التالفين معهما ولو اختلف البضان في المداخيل المتساوية في الزمان حكم تلف احداهما وحكم تلف بعض احداهما حكم تلف تمام احداهما هذا اذا كان التالف قبل الله تعالى او فعل من يده ولو اختلفت في ذلك كان على الاقرب عايد ما هناك ان الفايد لا يرجع على التالف في حكم التالف بالنسبة اليهما الاولى احدهما او كلاهما التالف ببيع او هبة او صلح او وقف او نذر او نحو ذلك على وجه بعيد ولو عاد اليه بفسخ ونحوه لم يعد جوارا لرجوع وليس في حكم التالف معهما المعاطاة فلا التصرف فيها بالاجرة عن حقيقة ولو اختلف في المعاطاة بغير علم يكتفى في حكم التالف بل يحصل به الشركة وليس جواز الرجوع في المعاطاة كالسطة على الضيق في العقود المجازة حتى يورث بالموت يعطى بالاشارة بل لعين بعد الموت يبقى على ما كانت عليه قبل تغيير الوارث لست تراه ما لم يرض لم يلزمه ولا يجوز على المخارطة المعاطاة شيئا من الخيارات ما لم يكن ما اذا كان احد الوضوين في الذمة فاق الاخر سقوط عن فقه المذهبين في اقال المعاطاة واستقرار ملك المبيع على المخذلة ثم اشارة لافق فيما ذكرناه من حكم المعاطاة بين صورهما من قصد المعاطاة بين المالكين وانشاء التملك كالحاصل من البيع باعطاء ثمنه في اقال المخذلة وقصد المعاطاة مع انشاء مطلق التملك بالاعطاء والاخذ دون خصوص التملك لبيع وقصد المعاطاة بين التملكين وقصد الاول لا باحدا عوض والثاني التملك وعكس وقصد المعاطاة بالاحدا بازاء الا باحدا وعدم قصد المعاطاة بين البيع والتملك والاباحه يقطر كل منهما صاحب شيئا يتناول عوضه ويجوز حكم المعاطاة على الوضوين في البيع التقديري اذا فسد شيء من شرائطه جاز المعاطاة فغير المتقول على نحو ما في المتقول والشرط اللفظي في ضمن المعاطاة غير لازم الوفاء وحكم المعاطاة في سائر عقود المعاوضات على المحارم كما في البيع وبغيره العقد للفظ ويقوم مقامه الاشارة للمعنى بالنسبة الى المعاصر عن التلقين فخرس وانفساء يملك من التوكيد لا ولا يجب عليه تحريك اللسان بقدر ما يمكن ولا الاشارة بالاصبع بالخصوص بل يكفي كل اشارة تفهم المراد وقد علب ولو مثل كتابه في الشرط فتم اشارة اخرى الى كتابه فادناه المراد ولو اخص احد المتعاطين بالغير لخصص حكمه ونقطة اخرى ما يمكنه معاطاة كعاطاة القادر على التلف في الاجرة والعاقبة بين بيعه ومعاطاة هو الفصد في الاشارة الحاككة وبغيره في كل من اعطى الاجاب والقبول لكشف عن المراد على وجه الصراحة بان يكون حقيقة مختصا ومشتراكا القطر مع الاقران بقرينة معتبرة او معنى مع الاقران بقرينة مفهومة او مجازا قريبا مقرونا بقرينة موصلة الى المراد على وجه بعيد من الصريح واظهر الفاظ الاجاب بعث وصحت شريعت وملكك ونقل والاحوط الاقتصار على الاول واظهر الفاظ القبول قبلت واشتريت وبعدهما وصيت وابعت وبعدهما تملكك وملكك تخفقا وابعت وشريت وانقذت مع الصراحة في عرف المتعاطين والاحوط الاقتصار على الاول والثانيهما باعتبار في الاقوى هو مركب من الاجاب والقبول وهو **احدهما** ان يكون جملة فعلية انشائية فلا يجزى له ما يبيع ويتابع ونحو ذلك ولا التام بل وراض ونحوها **ثانيهما** الماضي على الاحوط ان لم يكن اقوى فلو قال اشترى او ابيع لم يقع اجابا ولو قال بعني او يبعني لم يقع قبولا **ثالثهما** العربية في الاجاب والقبول ومنتهانها جميعا على قول موافق للاحياط وان كان عدم الاعتبار ليس بذلك البعد **رابعهما** عدم التقي في المادة وللمعنى خاصتها الصيغة بمعناها تفصيلا والام تبع مساوي لوجه الخطاب من كل منهما الى صاحبه واسما عايداه سائرهما قصد كل منهما الى اللفظ الذي ينشأ به **ثامنها** التفسير بان لا يكون معلقا على شيء باداة الشرط ولا يفصله نفاذ المعاطاة عند وجود المعلق عليه والام يقع ثامنا فالقبول للاشياء الفعلية وفي حكم تعليق الاشياء بوقته كقولك بعثك هذا بعد شهر مثلا ولا بأس بالتعليل في المنشأ مع الجزم في نقل الاشكال بالاساس بقرينة المصلحة في الجزم في التباطؤ في ترتيب الاشياء كذا انشاء البيع جاز مامع التردد في الباطن في ترتيب لا ترضيه شرعا للشك في استجابه للشراطينا سعيها تقديم الاجاب على القبول فلو تقدم القبول لم يضر سواء تقدم بصيغة قبلت وبصيغة اشتريت وابعت ونحوها على الاظهر **عاشرها** المولان بين القبول والاجاب فلو تأخر القبول على وجه لا يجزى بالاجاب لم يقع **سادسها** المطابقة بين الاجاب والقبول في تعيين الوضوين ونواحي العقد فلو اوجب البائع نقل ثوبين لوكل الخاطب بشرط كذا قبل المشتري شيئا اخر او ثوبين اخر او لوكل اخر او لنفسه او بشرط اخر لم يقع العقد ثم لو تعلق الاجاب بنقل ثوبين بحث على باين لا يوط احداهما بالآخر فاقبل احدهما دون الآخر صح ما قبله كالوفاي بعث هذا العبد منك بمائة وهذا الثوب من موكك بعثت فقلت هذا العبد بمائة دون الثوب لان تقييد احدهما بالآخر فيبطلان جميعا **ثاني عشرها** وقوع تمام العقد في حال يجوز لكل من المتعاطين الانشاء ولو كان المشتري في حال يجاب للبائع غير قابل للقبول وخرج البائع حال القبول عن قابلية الانشاء لم يقع على الاظهر فخرج لو اختلف المتعاطين اجتهادا او لا او بالشرط في شرط الصيغة كالوكان البائع من لا بشرط العربية والمشتري من بشرط الصيغة لم يقع العقد الا ان يقع صاحب الاعقاد التملك او صاحب الاعقاد الصعق كالعقد بالعربية في المثال المذكور ولم يجز انشاء كل منهما على من هب تركيا العقد من انشاءهما فلا يقع الا اذا وافق مذهبهما هسكس المقبوض بالبيع القاسد لا يدخل في ملك الفايد بشرط ان كان او باسما او انشا يستحق بعماله شيئا كالذلال ونحوه ويجب رد كل ما في يده الى صاحبه عند العلم بالفساد ويجوز التصرف بعده الا بعد اذن رضا المالك وبضمن كل ما قبضه ويكون تلفه عليه والشهور وان ضمنه بمثل كان مثله او بغيره ان كان قتيما والذي يترجح في نظري هو ضمان كل منهما الماني به في اقال ما سلمه الى صاحبه ون المثل والقيمة هذا اذا علم قتيلا فضا صاحبه قبضه بغيره او اشتبه الحال فلو علم برضا بالتصرف كنهما كان فلا ضمانا صلا **وآشرف ط البيع فعلى فهمين** الاول ما يتعلق بالمعاطاة وهو ما اذا

في البيع

سكن بترت

البائع فلا يصح بيع غير البالغ ولا الشارء سوا كان ذكرا أو أنثى غير متميزا وبيع البالغ الذكور عشر الم لا سبها كان ورشدا لمحقير كان المبيع وخطير انتم فيها كالمك
والنصر من قبل الولي لا بعد الجواز وان كان التوك احوط كما ان الاحوط والاذى اجراء حكم المبيع من البيع انما سبها على ما يقتضيه ان كان القول بعد صفها
القبول هنا لما يقتضيه حتى في قول ما دفعه هو الاظهر لفصل المال كبتسليط اياه على مال قانينها العقل فلا يصح بيع المجنون ولا شره مطبقا كان
ادوارا في حال الدرد ولا بأس ببيعها في حال عقله ان تم رشده لان التفتية في حكم المجنون بالنسبة الى المعاملة لنفسه فمجلس هو ملوب العبارة فلو ساء
البيعي واو كالمبيع او المقتصد صح بغير المجنون **الثاني الفصد** فلا يصح بيع ملوب الفصد وشراؤه كذا اهل والمغني عليه والتكوان والقائم
سابعها الاختيار من فلا يصح بيع المكره ولا شره وان قصد مدلول الصيغة ما لم يكن قصد من اختيار والمرجع في تميز الاكراه هو العرف والمطابق
طبيب النفس بوقوع مضمون العقد في الخارج وعند كون الداعي الى الاختصاص قصد وقوع المضمون في الخارج ولا عبرة بغيره الا لبقاء الى البيع فانه لا يجوز في
كمن انما المبيع جارية المحبوبة عنده وكتبه المحتاج اليها الضرورة الا فلاس كما لا عبرة بالاكراه حتى فانه لا يفسد العقد كاكراه الحاكم المدينون على بيع مالها
دين عليه واكراه الكافر على ما يدين من الصفح والعبد المسلم وتقوم العبد على مقتضى نصيبه منه فله من الزور شره الاكراه على بيع الجوان اذا منع من الاتيان
عليه والاكراه على بيع الطعام عند المحضنة وحاجته الناس اليه ونحو ذلك ولو اكرهه على امرين وكان الاكراه في احدهما جازي وفي الاخر لا جازي كان لكل منهما حكم
ومع التاك في صدق والعقد من مختار او مكرها بغير في الظاهر على صحته ولو اكره على البيع واقترع العقد فاصد الوقوع مضمون في الخارج صح ولو اكره
احد شخصين على فعل كان الاثني بينهما مكرها الا اذا قصد وقوع المضمون في الخارج وانما ولو اكرهه على التوكيل في البيع فوكل ما وقع الوكيل العقد فاصد
فصوليا ولو كان المالك مختارا او مكرها فاصد الوقوع مضمون في الخارج ولو اكرهه على بيع العقد فاصد الوقوع مضمون في الخارج ولو اكرهه على بيع العقد فاصد
ادارة الامر جارية ما دار فباع العقد مدلول في وقوع المضمون في الخارج وبخلاف ذلك باختلاف الأشخاص ولو عقدت ثم ادعى كونه مكرها ففيه القول بوقوع
ولو اكرهه على بيع شيء فباع شيئين صح بيع احدهما وبطل في الاخر ويصح في تعيين ما وقع مكرها اليه الا اذا اعترف بالاختيار فيها ولو عقدت كونه مكرها على
ايضا عقد فاصد الوقوع مضمون في الخارج لم يصح ويشارك المكره الصبي والمجنون ونحوهما بان المكره لو زال منه الكراهة بعد ذلك رضى العقد بغير
صحها بخلاف الصبي ونحوه فان رضاهم بالعقد بعد زوال العذر لهم لا يغنيهم عنها وانما يغنيهم عن العقد المكره رضاه بعد ذلك فان قد نص في اللفظ والمعنى
جميعا فاصد الوقوع المضمون في الخارج لاما اذا لم يفسد الى اللفظ او الى المعنى والاقرين الرضا لناخر هنا كاشف عن الاشغال من حين وقوع العقد
لاننا قلنا فمما يبيع من حين العقد المشتري ونما الترتيب للبايع والمقبول من العقد المكره عليه مقبوض العقد فاصد والمكره النصف فيما نقله مكرها من دون
حاجته الى انشاء فصح وانما الظاهر الاخر الغير المكره ففي جواز تصرفه فيما نقله الى المكره ترد ولا يتجوز في صحة عقد المكره لمحقق بغير استخدام الفصل بل لمضى
بعد العقد ولغيره رضخ لم يفسخ ثم رضى بتم العقد على الاقرين **فصل في جواز الرضا بالعقد المطلق** يقيد كما اوباع الدار مكرها من غير شرط ثم قال رضى ببيع الدار
بشرط كذا ففيه فصد ولزم الشرط وجها وجهها عدم **حاشتها** التحريم واذن المولى فلا يصح بيع المملوك عبدا كان او امته ولا شره الا باذن مولاهما
او اجازة لاحقا وبكيفية الاذن والاجازة منه على وجه العموم كما يكفي الخاص منهما منه ولو امره الاجير بشراء نفسه من مولاه فاشترى فالظاهر صحة الشراء لان
اطام المالك على بيعه كعدمه بشرائه ولو امره بشراء نفسه من رجل مولاه ففيه صحة الشراء من غير اعتبار اجازة المولى وجوب والظاهر عدم الصحة الا اذا
اجاز المولى وكان الوكيل في البيع وكذا في الاذن للعبد في ايفاع العقد بغير **سأوسها** ان يكون كل من البايع والمشتري مالكا او كلاهما مالكا ووليها
كالابن ابنة والوصي والحاكم ونائبه فلو باع مملوكه من غير وكالة ولا ولاية وقف على اجازة المالك ووليها وكيله ولو اشترى بماله غيره او شري في ذمة الغير
وقف من طرفه على اجازة المولى او وكيله ولا فرق على الاظهر في وقوف الفصول على اجازة بين كون الفصول في اقتناء الايجاب والقبول من نفسه
عن المالك ولا بين ان يقصد الفصولية والنقل عن المالك وبين ان لا يقصد النقل عن المالك ولا عن نفسه ولا بين علم الاصيل من الطرفين بكون الاخر
فصوليا ام لا ولا بين مالو علم الفصولي برضا المالك وان لم يوكله وبين مالو لم يعلم وان كان عدم الحاجة في صورة العلم برضا المولى الى حقوق الاجازة غير بعيد
الاحوط ان يرضى ما لا ينافي على الاجازة وكذا لا فرق عند جمع بين كون المالك حالا او اجازة هو المالك حال العقد وبين كون المجير غير المالك حال العقد
في صحة الفصولي باجازه من لم يكن مالكا حال العقد ترد وان كانت الصحة اشبه عليه فلو باع مال غيره فصولا ثم اشتراه قبل
الاجازة وقف على اجازة فان اجاز صح وان رد الفسخ وكذا لا فرق بين وجود مجير فعلي فادعى على الاجازة حين العقد ام لا وعليه فلو باع اجير مال
اليهم فصولا بغير مصلحة فانه لا يجز فعليا لان الولي لا يجوز له الاجازة لفعل المصلحة واليهم غيرا بل الاجازة فاذا بلغ اليهم ورشد واجازة ونحو
مصلحة بعد البيع فاجاز الولي صح وكذا لا فرق بين ما اذا لم يسبق منع عن المعاملة من المالك او سبق فلو منع من ذلك ثم باعه الفصولي ثم اجاز
صح على الاظهر وكذا لا فرق بين وقوع العقد على معين خارجي او على كل ثابت في ذمة ثالث للعقود له نفسه وطل كل بشبهة العقد في
ذمة المعقود له ولا أقوى جريان الفصولي في غير البيع والتكاح ايضا من المعقود كان الاقوى جريانه في طرف العقول كجر يانه في طرف

ما هو
الاجازة
الاجازة

۱۴۰۰

الفضل من الفضول على ما لم يحصل به الردوان وقع منه حال الثغارة الى الفضل الفضول دار حوالا الردية مدار لالته عليه عر فادلا لظاهره سحر سحر
الرد فالقول فضولا ان كان بعده بده مالكة فلا تتراع وان لم يكن في بده كان له الرجوع به وبما انما المتصل والمنفصلة على من هو يبيع من الفضول والفضول اليه
او ثالث وعلى من تلف بيده ان كان نالقا ومع ثقل يدي عليه يجز في الرجوع على من تسانم ذوى لا بدى نادى رجوع المالك على الفضول اليه رجوع القول لبيد ناك
رجاهلا بالفضولية الى الفضول بما اقتضه من عوضا في البيع ان كان موجودا وبثله او قيمته ان كان نالقا وكذا ان كان عالما على القرب وهل ان يرجع على
الفضول بما اغرمه غير الثمن ام لا الوجه عدم استحقاق الرجوع به مطلقا ان كان عالما بالحال ولم يبيع الفضول لولا كان المالك وانما لو كان جاهلا بالحال
فلا قول له الرجوع به عليه سوا كانت غرامه لم يحصل له في قبالة انفع كالنقد وما صرفه في العارة او في ورقه الطار وما تلف منه وضيع من الغرس والخمر
وما عطف القيمة للولد لم ينفذ حوالا ونقص شيء من الصفات والاعزاء فانه يرجع به على الفضول وكانت غرامه في قبالة ما السوفاه من المنفعة والتمام فاق الاثر
ان لم يرجع به عليه او كانت غرامه في قبالة الثمن كالنقد العين بعد زيادة قيمتها من المالك القيمة الزائدة عن الثمن هذا فيما يفره في قبالة البيع او اجرة لدا
ما يفره في قبالة وصاله ان كان مما لا يقسط عليه الثمن مثل ما عك وصف الفضول من الاوصاف لوقتها وبها القيمة كما اذا كان العبد كذا نيا فليس الكا عند
المشترى في رجوع المالك عليه بالنقاو فالظاهر رجوعه عليه انما على الفضول عند جعل المشري بالحال تشتت ان رجوع المشري على الفضول بما غرمه ثما هو
فيما اذا كان العبد جامعا مع المالك اذن المالك من شرائط العقد ما لو كان فاسدا من جهة اخرى فلا يرجع له وكما يرجع به للمشري على الفضول لو غرمه الفضول
للمالك بسبب رجوعه عليه فلا يرجع به على المشري ولو اذن المالك للمشري من الغرامه او تبرع غيره باء الغرامه عندنا لا يظهر عدم استحقاق لشري الرجوع مثل
ذلك الغرامه او تبرع به على الفضول في لو احسب للمالك ذلك على المشري من باب الخس او كونه فادلا لظالم كان له الرجوع بثله او قيمته على الفضول ومنه
الباب صسا اذ لو في اوباع ما يملكه صنفه وقف فيما لا يملكه على اجازة المالك وضع فيما يملكه سوا اجازة مالك الجزء الاخر او قد سوا كان المشري
علما بعدم ملك البايع لبعض البيع او جاهلا نعم يتقيد بذلك بما اذا لم يتولد من عدم اجازة مالك الجزء الاخر مانع شرعي من صحة البيع فيما يملكه كل يوم وبالاوبى
بلا ضمنية او نحو ذلك والافسد العقد فيما يملكه يقم برده مالك الجزء الاخر شمراته لورده مالك الجزء الاخر البيع في نصيبه قسط الثمن على المولود والمملوك
لغيره يتقوى به جميعا ثم تقوم كل منهما وملاحظة النسبة فيرجع المشري على الفضول بذلك النسبة فلو كان الثمن عشرة وثمان مائة باع بانه باع بانه
المملوك لغيره بانه يبيع المشري ثلث عشرة التي دفعها ثمنها الى الفضول عليه وهل البايع في الغرض من الثمن بنسبة قيمة ماله بشرط الانفصال اليوم واليوم
قيمة ماله بشرط الانضمام اليه موط او بفصل بين ما الواجاء مالك الجزء الاخر فيستحق من الثمن بنسبة قيمة ماله بشرط الانضمام كما يستحق الاخر بنسبة قيمة ماله
وبين ما لو لم يجز فيستحق بنسبة قيمة ماله بوضف الانفراق شمرته بفتح مالك الجزء الاخر البيع بالنسبة الى ماله ثبت للمشري خيار ينقص الصفقة ان لم
يكن عالما بالحال سوا كان المالكان متعددين في الوجود كعبد وجارية ومثله كعبد ثلثة لبايع وثلاثة لغيره مثلا واذا ثبت الخيارات للمشري لا ثبت الخيارات للمالك
وان كان مظلوما مضاعفا للجزء الاخر لبيع ثم ثبت له الخيار في وجهه في صورة جهله يكون الجزء الاخر لغيره كما قد تصور ذلك وهل ثبت للمشري خيار الخس
في صورة اجازة مالك الجزء الاخر لبيع اظهرها الاخوان في صفة الماشع في بيع ذلك الشيء ويقتضي في الرجوع الاخر على اجازة الشريك وجهان والذي يقتضيه الطرقت النيايين اما الفصل
ثام الصفم لا يلجأ على الماشع في بيع ذلك الشيء ويقتضي في الرجوع الاخر على اجازة الشريك وجهان والذي يقتضيه الطرقت النيايين اما الفصل
جميعا النصف للمملوك البايع ويقصد النصف للماشع بالنسبة الى نصيبه ولا يقصد شيئا بان يوصف العبد على نصف لاداة المشرك من دون تصدك
المبيع ما يملكه البايع والنصف للماشع ويختلف ههنا وعلى التقادير ما ان يكون موجودا او معدوم وموت ونحوه او يكون احدهما موجودا او دون
الاخر وبعد ذلك فلا ريب في سماع قول كل منهما في معنى قصد ثمنه من ذلك وان اتفقا في قصد النصف للماشع من نصيبه والنصف للمملوك البايع فانه
كان هو الماشع وان لم يفصل واحدهما عن النصيب فالظاهر بطلان البيع وكما مع اختلاف قصد باع ولو فقه او البايع ولو فقه فليس من بايع او يبيع
الثاني لو باع اثنان عبد بن غير مشتركين صنفه واحدة صح البيع ونقسط الثمن على القيمينين نفقتا واختلعا على نحو ما في التائين اوباع ما يملكه وبذلك
المسلم كالتاء مع الخمر يلو لا يملكه احدا كعبد مع الخمر صح فيما يملكه وبطل في الاخر واخذ من الثمن بالنسبة فيفرض للمملوك مملوكا وتقوم هو المملوك بمقتضى اذ
ومقتضى اخرى ويقسط الثمن على القيمينين وهو خلد منه للمملوك منها بذلك النسبة وبقيتها ذكر صلا حتى غير المملوك لغرض ثمن له مثل ماله قيمة عند الكفار وحقا
المسلمين اما الاصلح لمقا بله الثمن لاشعرا ولا عرفا بان يكون هو العدم سوا ان يشك في صحة البيع من جهة توجه الثمن اليه باعنا والقيمة الا اذا صرف في البيع
ولو بسبب علمه بالحال ونحوه الى خصوص المملوك والرجع في قيمة ما لا يملكه المسلم الى قيمة عند مستحله وفيه لا يملكه احد فرضه مملوكا كغرض الخمر عيدا وتقوم به
ولو كان غير المملوك المسلم خمر انا ثقله خلا لم يكن للمشري اخذ لنفسه البيع بالنسبة اليه بسبب كونه غير مملوك حتى العبد فلا يملكه جميعا با ثلثه خلا لبيد
الثالث لا يظهر له يجوز لكل احد حق للمولى بان كان او جلا او وصيا او حاكما وكذا الوكيل في كل طرف في العقد فيبيع عن نفسه من المولى عليه عن المولى عليه من نفسه
وعن نفسه من الوكيل وعن المولى من نفسه وهكذا يتم تقيد ذلك في الولى بالمصلحة وفي الوكيل بشمول وكالة البيع من نفسه فاذا كان المولى كذا ظاهر القرينة هذا في
البيع من غير نفسه لم يجز ان يبيع من نفسه التام مع شرطه المتعاقدين ان يكون المشري مسلما اذا كان الباع مسلما ولو اشترى الكافر لم يصح العقد

[illegible]

فصل فی بیان

الموصى به قبل قبوله ١٢

في ما يتعلق بالعرضية

٢١٩

ثبت بخيار المشتري بين الرق والارش والاختيار له بالتبلي بالبقا بعد اذا كان عالم بالبحال لم يتقدم لوجوه بالما كان له الخيار اذا علم به ولو عشر بعد العطف قبل
القدرة على الابن او بعد القدرة عليه على حسب فيه كان له الخيار بين الرق وبين مطالبه الارش ولو تلف الارش بعد القدرة قبل القبض لم يكن للمشتري الرجوع على
شئ من الثمن ولو تلفت القيمة بعد القدرة فان كان قبل قبض القيمة ولا يجوز بيعه بطل العقد واسا ورجع بالثمن الى البائع وان كان قبل قبض القيمة وبعد قبضه
للأبني احتل بطلان البيع من راس الرجوع بتمام الثمن وبطلان التمسك الى القيمة خاصة والرجوع بما فاتها من الثمن والثاني كالمطلوب من قريب ان كان بعد قبض
القيمة لم يرجع شئ من الثمن سواء كان بعد حصول الابن فيه او بعد ولو كانت القيمة تقرر ما لك بعد وقف على الجارة ما لك ان اجازت في الرجوع وان
رق بطل في الرجوع وهل يكفي اجازة الابن ببيعة الجواز مع القيمة لا وجها ولما خبر بهد ولحق الابن في جواز الرجوع مع القيمة بخلاف ما لا يقتضيه ذلك على
تسليمه كالمبطل في رد الفرض الفارق والعبد المتعدد تسليمه قبل الابل والحجوب في الضال والجهل والتمسك في الماء الغر المملوك ولا يجوز بيع الغصوب المملوك
تسليمه منفردا من غير انفاص في بيعه من قولان اظهرهما الجواز كجواز بيعه من كل من يقدر على تسليمه منه ويجوز بيع كل ما حررت العادة بوجوه من الجواز انما
منفردة من غير قيمة طارئة كان او دائره كما يجوز بيع التمول في المملوك المصنوع منفردة ولو باع ما لا يقدر على تسليمه لا بعد مدة معينة مع سؤاله ان كان او
فصل ولو لم يعلم المشتري بعد القدرة لا بعد مدة ثبت له الخيار مما ابيعها كون كل من الوضعي معلوم القصد والجنس والوصف فلا يقع بيع المجهول ولا البيع
بحكم احدهما ان الثالث لا البيع بما يحصل للمشتري غلام مع عدم العلم بما يحصل له والمقبوض من البيع الواقع على المجهول قدرا او جنسا او مصفا مقبوضا من البيع القابل
يجري عليه حكمه وبعتبر في العلم بالقدرة ان يكون بما اعتد له علم بل ذلك لتصفيه من كل او وزن او عدد ويكفي في العلم بالجنس والوصف المشاهدة وهو ما ذكره
بيع ما يكال وبوزن حيزا بالمشاهدة قولان اتوا بها لعدم ملامح كالاتحجج البيع بمكالم المجهول كقصده حاضرة وان راى مبلغ ذلك سؤاله الغرض من المشاهدة
ام لا تقيم لا اعتبار العلم بالقدرة فيها لا بتوقف العلم بقدر ما تبين على ذلك كالمالك والتمسك في الضال والجهل ولا تظهر كالمشاهدة فيها من التقدير واما ما اختلفوا
فيه فباعتباره في البلد المعتبر في مقدار ما تبين فيها التقدير واما البلدة التي لا تعتبر فيها التقدير في مقدار ما تبين في التقدير فباعتباره في مالها وان كان
التقدير لا يثبت له في المشاهدة وفي ما كان لعلم المبالاة بالفرق وانما عليهم خوصاصم الاعضاء بالتقاون الحاصل بالمشاهدة فباعتباره في التقدير ولا يكفي
الاشاهدة وفي غير كل مما يعتبر في الكيل والوزن والعقدان صاحب جوده والاظهار اذارة ذلك مدار ما استقر عليه الامر في بلد الميا بغير كل متع وناحية
وبلده يرجع الى ما هو المشاف من المصادق عند اهله في تميز مقدار ما تبين في التقدير من غير فرق بين تصافيه في زمان واما راجعا لاعتبار الكيل والوزن
والعدد وبلدها ما لا يوافق بلدا لاعتبار بلدا لاعتبار بلدها او بلدا لعدد وبلدها لا يوافق بلدا لاعتبار بلدها من قريب ولو اختلفا في اعتبارهما في الكيل
بلدها مع الاتفاق ولو كانا من اهل بلدين واختلف بلدها فماتم ذوا الاختلاف على ذي الجراف لوافق بلدها في اصل اعتبار التقدير واختلفا فيما بينهما
من الكيل والوزن والعدد فباعتباره في التقدير ياتهما شاكا والاولى للعدد وح الى عقلا لا تقع فيه الجمل الذكا الصلح ونحوه ولو اختلف بلدها واحدة لهما في
اصل التقدير واتجاهه في تقديره فان كان الاختلاف بين فرقتين معتبتي كالنصف الواقع في القدر المشرقة والنصف الواقع في الغرض فان كان المتباينان جميعا
من اهل طرف واحد كان المتبع ما عارف بين فرقتيها طن كان كل منهما من فرقتي جري هناك ما من اختلاف عادة بلدها وان كان الاختلاف بين جميع اهل
البلد فيجبون ثارة جرافا واخرى مقدار او اارة بالكيل واخرى بالوزن والعدد فالأقرب للتقدير فيما كان الاختلاف فيما مقدروا واما ما اذا كان الاختلاف
في اصل التقدير واما لاجور والنفسيل بين مالوكا عدم التقدير لا يثبت في التقدير عندهم فباعتباره في التقدير والفرق بين مالوكا لعدم ما لا يثبت في التقدير
فباعتباره في التقدير والاعتبار ويجوز شراء ما يعتبر فيه التقدير والاعتبار داخل اخبار البائع بتقديره با ما اذا كان مؤتمنا موثوقا به ولو تبين بعد ذلك خلافه فباعتباره
بأنه ان زيادة حق العقد وبيع الزائل الى البائع الا اذا وقع البيع على العين الموصوفة بالقدرة المعلوم فيلزم فيه الخلاف الا في فراض الوصف
الاشارة وان كانت القيمة لم يبعد العقد مع الخيار بين القضي وبين الامضاء والرجوع بالتقصيد ولو كان احدا المتباينين ما اهل في الحرص بحيث لا يخطئ في
المقدار واخرى مقدار المبيع خرواص حصل الاطهتان من خبره بعد المبيع جازا اعتمادا عليه على قوله ويجوز في صون الخلف ما من في الخلف عند اختلافه
بالتقدير ولو لم يحصل الاطهتان لم يجر الا اعتمادا عليه ويجوز الاعتماد والمغريب على الكيل والوزن لمتاينين في بلدا لبيع وان لم يعرف نسبهما الى ما هو المعتاد
في بلد ويكفي معرفتهما المتباينين بالوزن اجالا ولا يعتبر العلم بان الصاع مثلا كم مثالا ولا لاعتبار كجدة والتحكم خروا لا يجوز اطلاقه جزء مشاع في المجموع
كالنصف والثلث والرابع مثلا بالنسبة من شئ معلوم قد مجموعا كالتقسيم المعلوم مقدارها والارض المعلوم مقدارها والقطيع المعلوم
عدده والجرم كك سوا كانت اجزائه متساوية وصاوية لجزءه في صدق لما يثبت عليها كالنصف والارض ونحوها او متفاوتة في ذلك كالنوعان
والجرم والقطيع ونحوها ولا يجوز بيع شئ مقدور بغير مشاع من معلوم المقدار الذي اجزائه مختلفة فلا يجوز بيع ذراع من التوب المتخلف اجزائه الذي يجوز
خسبون ذراعا ولا حبيب من الارض المختلفة الاجزاء الفوق مقدور بغيرها الفجرب لا انما قيمتها اجزاء من التوب لوجوه من الارض ودفع البيع على المشاع
كذراع مشاع في التوب تجريب مشاع في الارض اذا علم اقبل المجموع بل ولو لم يعلم اقبل المجموع على الاقرب في مثل الذراع من التوب في حكم قصور بيعه
من عشرين او ثمانين طبعه ولو باع طحلة الاشاع لم يثبت له الخيار بل هو مقتدر من جملته معلومة المقدار مشاعة الاجزاء كقوله من هذا الصاع

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱



الدواب ومنها ان يكون باذل ولا بايع واضع لضرورته الناس وحاجتهم والا لم يحرم ومنها الحبس في الغلاء ثلاثة ايام وفي التخصيص بعين يومها على
ومنها ان يكون ثوبا فلا باس مجلس الا يمكن اكله لفشاءه من الجنس المذكورة ولا فرق في حرمة الاحتكار بين اشياء حصول الطعام عنه من شدة الحاجة
واستمراره وارث وحصوله من زرعته ونحو ذلك كما لا فرق بين اشياء المجلس مع حصول شرائط المذكورة ويجوز الحكم بالاحتكار على الوجه الحرام على البيع كما يجب
عليه على الاظهر ولو لم يمكن اجباره على بيعه بنفسه فام الحكم مقامه في مباشرة البيع ولو يصب كل عدل مباشر ولا يعتبر اجرا جليا السوق فلو باع في بلد
يكن يحتكر ولو ستر عليه حاكم الجور كما هو متعارف بل لا يلزم فيه هذه الاعصاء لم يحرم الشراء منه الا بوضا البايع وانما لا يكره رضا خوفا من الجائر ولو طلب جنس من
التي يتعد وتحتسبه وجعل تلك مقدمة لتفصيل مقصده وهو عدم البيع كل حكم المحكوم عليه على البيع بالثمن اليسير وكذا الوفاة ما ابعده الامن وموسر لشتره
متى جهل ويدفع الثمن الى قبل ان يبيع ولم يوجد شخص هكذا ولو كان المحكوم عليه لا يفتقر الى ذلك ان كان مذهب حرمه وسقط عن بيعه المنصب اجبره عليه
عدل على البيع ومع ضده محله لا يخرج عدل المؤمنين على البيع كما يجزى العاين عند ضده الجهد **تذيل يتصل بجملة اخرى من ذل طلب**
والجارية واللعنة فتمها انه يجب الاقتصار في طلب التزويج على المحال مندود المحرم ويجب الاجمال في طلبه والاقتضائية فان الله تعالى يقول
للعبد وان عظمته حبلته واشتد طلبه وقوت مكائده اكثر مما سأل في الذكر الحكيم ومنها ان يتوجب لطالب التزويج بدعوة المؤمنين الى الطعام بالكلية
ويجوز ومنها استحباب التزويج بالزينة ولو نفع الباب للجلوس في الدكان ومنها استحباب العمل بالبدانة كان يعمل النبي صلى الله عليه واله واصحابه
عليه وسائر الانبياء والاصحاب ومنها استحباب الزداعة فتدري ان الزداعين كانوا لله نكالا في الارض وعاملا في الاعمال ثم لا بد لله تعالى من الزداعة
وما بعث الله نبيا الا زداعا الا ادرى من فانه كان خبا طوعا ومنها استحباب الاقتصار في العيشة فذكر من قبلنا اقتصدان لا يفتقر ومنها استحباب
شراء العتاد وكذا هذه الاشياء عبد لها بغيرها ومنها استحباب التزويج في طلب الزينة ومنها ان صاحب السعة اخذ بالتزويج ومنها استحباب البيع
عند حصول البيع وكذا هذه تركه ومنها كراهة الاشتغال وقت الحاجة عنها ومنها استحباب تعلم الكتاب والحساب ومنها استحباب العمل
عند دخول السوق يقول اللهم اني اسالك من خيرها وخير اهلها واوعونك من شرها وشر اهلها فان من قال ذلك وكل الله تعالى به يحفظه ويحفظه علم
حتى يرجع الى منزله ويقول له فلان من شرها وشر اهلها يومك هذا باذن الله تعالى وقد رزقت خيرها وخير اهلها في يومك هذا اذا جلس مجلس
فقال حين مجلس اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم اني اسالك من فضلك وتفحلا لاطمينا واعونك من ان
او اعظم واعونك من صفة خاسرة وبمين كاذبة فاذا قال ذلك قال له الملك لو كل بك ابشر في سونك اليوم احدا وفرحنا منك قد جعلت الحنات
ومحبت عنك لست بان وسبائك ما شئت الله لك موفرا حلالا لمباد كافيه ومنها استحباب ذخائر قوتك لشراء الخطاة وانتهى الفخر وكذا اشترى
الدينية وانتهى الفخر ومنها استحباب اخذ من طعام الدار للزهر على اكلها بالكل فان البركة فيها كل ومنها استحباب الفخيرة ولا زينة بائنه
من المعاملات ومنها استحباب اخذ الجهد وبسبب كراهة اخذ الردي وبسبب استحباب الماكسة والتخضض من الغنى وبكره الكثير من الماكسة
فيما كان من حوائج الحج ومنها استحباب الفناعة بالقليل من الزوق والشكر عليه وعدم استغلا له ومنها استحباب العودة في غير طريق الدابة لانه اذا
ومنها استحباب بيع التجارة قبل دخول مكة وكراهة الاشتغال بها منها على العبادة ومنها كراهة ذكر النعم والفرح والكل من امور الدنيا والاخرة وطلب
الحوائج من الناس بالليل والفرص من مستحق النعمة والبيع بريح الدينار دينار او المنع من اقراض الخبز الملح والتجبر وضع التاريل طلبها والتكوى من عدم الرجوع
ومن الانفاق من داس المال **الفصل الثالث في الخيارات** الذي هو عبارة عن ملك اقرار العقد واذا لم يعد وقوعه بسبب كل عذر شك في
لزومه وجوازه بسبب شك في ثبوت الخيار فيه فلا يصل فيه للزوم ولا يخرج عنه الا بالدليل على ثبوت الخيار فيه والبحث في اشياء احكامه اقسامه كثيرة كخيار
المجلس والحيوان والشروط والغبن والتأخير والروية والعيب والتأليب والاشترط وما يفسد له ومرة الشتر وكذا عقد التسليم وبعض الصفقة والتقليب
وعند بعضها منها خيار الشفعة فاذا كان الشفع بعبدا وخيار الخيار اذا بلغ ما كان فيه خيارا لغيره وخيار المهر وخيار الوطى اذا وطأ البكر بغير مهر او باعها
ناسيا او عاصيا الاحتمال بغير مهر او ولد وخيار مستحق فضا من النفس او الطرف من العبد وخيار مستحق الحد رجلا او قتلا او مطم وخيار الحمل في الحيوان
والوطى من الحيوان المأكول وخيار كسر العبد لضرر السوء وخيار المكاتب قبل تحريره بعضه لو اجر تايبه وخيار خوف حدوث العيب خيار خوف التلف لكون
العبد في الحرب وفي محال الطاعون وخيار فناء العقيدة من اهل الاسلام وخيار التجليل في جملته مما ذكره البعض رديا وخيار موضوع عام حيث لا بد من بيع في
الخيارات المذكورة وباني النقص لذلك كلمة في طي الابواب النصول شتم والبحث هنا في السنة الاول والخيار **خيار المجلس** والمراد بالمجلس
هنا موضع العقد وهو ثبت لكل من المتعاقدين الاصيلين عند انقضاء البيع تمام الاجابة القبول الى ان يتفرقا بالابان من غير فرق بين اشياء البيع من العقد
والشتم والتسليم والمهر والموصوف التولية والمهر وغير ذلك في شتمه لو كان الخوالة لغيرها ثبوتها لو كان المستقل بالنظر بالبيع والشراء ومقدما فانها عند
ثبوتها لو كان في حجر اجد العبد للوكيل حج وحيثما ثبت للوكيل لا يثبت لو كان في حجر المجلس والعبارة في سقوطه تفرق من الخيارات ومنها ما لا يثبت للفقير
على الاظهر في ثبوتها لما لا يجازى لو كان حاضرا في المجلس وجها وان كان غير بعيد ويكون المدار على مجلس العقد ولو لم يحضر حين العقد لمجلسه فلا خيار له على

في البيع

من الامور

من الامور

من الامور

JK



في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

كان لهफल فلو جازنا او انما عليها فتنقرا الا ان شعور لم يسقط خيار المجلس ولو ان واحد من جوارحه او اغما وبقي الاخر غير معد سقط الخيار ويسكونه مع حركة
صاحبه **الثالث** يجابها البيع باسقاط خيار المجلس بعد العقد وبكفي في سقوطه بالاسقاط كما يبدل عليه ويكشف عنه كفا على ما بينا من قول وفعل
ولا يسقط بغيره ولو اجابا احدهما دون الآخر سقط خياره من وجوب خاصته ولو خيروا بان قال لادخل بعني العنقا او الفسخ فان طاعه واخشا انما
سقط خيارهما جعلا فان لم يختر فسخا ولا امضا بل سكت كان خيارا والتاكت باقيا وفي بطلان الامر ترد والاولى اذ اركب الحكم مدار ظاهره فان ظهر في
تمليك الخيار من صاحبه سقط حقهما الا ان كان خيانه باقيا ولو كان العاقد واحدا على اثنين كالاب والجد والحاكم اذا باع مال مولى عليه من مولى عليه الاخر فله
شوط الخيار لم يتطرق له منع على الاشياء على الثبوت فليسقط بشرط سقوطه في حق العقد وباسقاطه بعد العقد وفي سقوطه بمقارفة مجلس العقد اتمل
قائله مبدا خيار المجلس من وجوب العقد في جميع اقسام البيع ولو قيل في بعض البيع **الرابع** التصرف فانه من المشتري في البيع مسقط خياره ومن
البائع في اثنين تجاره واحكاما على ما ياتي بخيار المحجور ان اتم **الثاني** خيار المحجور من وجوب العقد في ثلثة ايام لصاحب المحجور
من المتبايعين على الاظهر فيثبت له ما جعلا عند كون العوضين جوارحه والمشتري عند كون البيع جوارحا والبائع عند كون الفسخ جوارحا من غير فرق بين اتم
المحجور من التصرف كالملق ونحوه والكبير كالقارب الانعام ونحوها ناطقا كالحال كالحال وانما هذا النسبة او حشبا برأ او جبرلا وان خرج من الماء ولا يثبت
البيع نعم يخفى ما كان المصنوع منه الحيوة في الجملة فلا خيار فيها باع من حيث انهم خاصة كالحجر والحرف في الماء للطحخ وفيها صار المصنوع منه اللحم فسطعا
كالقيد المشتري على الموت باصا بذاته او جرح الكلب المعلم ولا فرق بين ان يكون بالحيوان علمه ام لا ولا بين كون الحيوان مبيعا مستقلا او منقما
الى غيره نعم يخفى بصورة بيع غلام الحيوان فلا يثبت على الاشياء في شراء بعضه ولا يظهر عند بيعه مع القيد جواز الفسخ بالخيار في الحيوان دون القيد
غاية ما هناك ان يثبت للظرف الاخر خيار بعض الصفه ولا فرق في ملكه وهي القيد بين المالك وسائر الحيوان لان ثبوته بين اشتراط ثبوته في حق العقد
وعدم اشتراطه ويخفى بيع الحيوان المقتضى فلا يثبت في بيع الحيوان الكلي على الاشياء بيبث خيار المجلس في مورد خيار الحيوان ايقه في وجهه بقره اقره
عند اشتراط سقوط الثاني فانه يجوز الفسخ بالاول ما دام في المجلس ومبدا هذا الخيار من وجوب العقد على الاظهر والمراد بالايام ظاهره مع بالها خاتمه
نوباع في نصف الليل انتهى الخيار في نصف الليلة الرابعة والكلام في ثبوت خيار هذا للوكيل والموكل وفي سقوطه فيما لو اشترى من يفتق عليه على غمات
في خيار المجلس ويسقط هذا الخيار باسقاط سقوطه في العقد وباسقاطه بعد العقد وبانقضاء المدة وبالفسخ من ذي الخيار فيما انقل اليه من الحيوان
نافذ على الاظهر **الثالث** خيار المشتري والمراد به اشتراطه في حق العقد بثبوت خيارها والا حد لها فانه المشتري وثبت الخيار بحسب بشرط
بذل بل يتبع شرطها وبغيره كون المدة التي بشرطان الخيار فيها مضبوطة لا يجوز ان تناط بما يحمل الزيادة والنقصان والافسد الشرط وفي حق العقد
بفساده قولان اظهرهما العدم كما ياتي ولا فرق في فساد الشرط عند عدم ضبط المدة بين ان يتقاعا على اسقاطه بعد العقد ام لا كما لا فرق في الصحة عند
بين المدة المتصلة بالعقد والمنفصلة عنه ولو جاز في المدة بوجوبه لعلال صحيح لم يعلم نقصان الشرط وكاله ولو لم يرد كالحيار مئة قبل بيعه العقد و
الشرط وانصرف الى ثلثة ايام والاظهر بطلان الشرط ولو عين له مدة كسبع وسبع وعشرة ولم يذكر المدة فان كان له مصرف في عرفها لم يجل الاطلاق
عليه من ثمن العقد وغيره فلا كلام ولا نسد الشرط ويجوز اشتراط الخيار للبائع والمشتري او لهما لا اجنبى واحدا ومتعده منفردا ومع البائع او
او معهما مع التوافق في المدة او التحالف او معهما في ذلك العقد وغيره وفيها مع قيدا لا اجتناع فيها وعددها او اختلاف متصل ومنفصل ويختلف
مع سبب الاتصال والانفصال ومتصل في البائع ومنفصل في المشتري وما عداه او متصل في المشتري ومنفصل فيما عداه او لهما كذا ولا اجنبى مع
احدهما او معهما كذا ويجوز اشتراط الخيار في بعض البيع كما يجوز اشتراطه في جميعه ويجوز اشتراط الخيار للبائع والعين اذا كان انسانا مملوكا وانما نسد
ذو الخيار فان انقاعا على الفسخ او لامضا فلا كلام وان اختلفا بان فسخ احدهما واجاز الاخر لم يبعد تقديم الفسخ بشرط تعيين من له الخيار ولو اشتراط
لاحدهما الاعلى الثمين او لاحدهما الاجنبى الاعلى الثمين بطل الشرط ولو وقع الوكيلان العقد بشرط الخيار فان شرطاه لهما فسخ اذا كان بائنا
الموكلين وان شرطوا للموكلين اللذين وقع العقد لهما فسخ لهما ولو شرطه لشخص لم يكن له اشتراط خيار بل كاهل جعله خاصة ولو شرط الخيار لاجنبى كان
له خاصة دون العاقد فان قال لاجنبى فذو الخيار في سقوطه وثبوته وتوارثه وجهان ويجوز اشتراط الوارث بمعنى استناده من سببه في العقد الرجوع
الى امره مع تعيين مئة الوارث وضبطها سواء كان المشتري استناده هو البائع والمشتري وهما واجنبى واحدهما مع الاجنبى وهما مع متصل او منفصل
ولا يعتبر تعيين المستناده اسماء بل بما يتخصص به هو وليس للملزم بشرط الاستناده فسخ العقد حتى يفسد المشتري وموثره واما هو بذلك واذ المستناده
امر بالا جاز لم يكن له الفسخ وان امره بالفسخ لم يتعين عليه ذلك فالاستناده انما يفسد ملك الفسخ عند امر الوارث لزم الفسخ الا ان يتم الى شرط الاستناده
لزم الفسخ انما هو بذلك والفرق بين استناده الاجنبى وبين اشتراط الخيار لمران الفسخ والامضاء على الثاني لا اجنبى بخلاف الاول فانه ليس له الا الامر
بالفسخ او الاجابة من دون سلطنة على حال ذلك ولو امر المشتري استناده به بالفسخ قبل ان يفسد امره لم يبعد ثبوت الفسخ بذلك ولو تعدد المستناده اختلفا
فان جعلا الفسخ والاخر بالامضاء كان المشاهدين قد عينا من يلزم تقديمه عند اختلاف فلا كلام ولا احتمال لتقديم الاسبق تقديم الامر لا امضا

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع بشرط الخيار

٢٧٥

هذا لا فرق بين بيعه بشرط الخيار وبين بيعه بغيره بل هو بيع عادي وان جازت المدة ملك بالعقد الاول وهو الم
هو المتضمن في زمانه ان يبيع الخيار وله صور فتمت اخذ رد الثمن قبل الخيار على وجه التعليق والتوقيت فلا خيار قبله وتكون مدة الخيار منفصلة عما
من العقد ولو قبل بل لا خيار قبل الرد والمردود هو الثمن على الاضطرار لا جبراً بل على المشتري من الغرض لا على المشتري ومنه ان يؤخذ في البيع
بشرط الخيار في كل من المدة المضروبة في دفع العقد على وجه مقارنته لرد الثمن وانقضى عندها ان يكون رد الثمن فسخاً خالياً بان يرد منه بلك
الشرط ان يملك من البيع وقتها ان يكون رد الثمن قبل الانقضاء من العقد فخرج ثبوت الخيار على كونه مساعداً على سببه لانقضاء العقد على مباشرة الفسخ
وقتها ان يكون رد الثمن شرطاً وجوباً لا مطلقاً على المشتري بان يملك من المشتري ان يقبل الخياراً بالتقيد واستقالته فان لم يجز له ان يملك من الاستقبال الفسخ
والا فله شرط الوجوب الحسن وبها وبشرط الفسخ على الاوكلين والخامس اما الثالث والرابع فزوم الفسخ وعدمه بعد الرد في بيع شرطها وظاهر الصواب
عند الاطلاق هو حصول الفسخ بنفس الفعل اذا اطلق اشترط الفسخ رد الثمن لم يكن كذلك لا بوجوبه فلو رد بغيره لم يكن له المطالبة بالبيع وليس المشتري
في الفسخ في بعض الثمن المدفوع اليه بل يملك البايع ولو لم يرد في حين ضمنه مع الشرط او انقضى مطلقاً وبغيره مع عدم التقيد مع عدم التقيد
بفعله على وجه التمسك لان يكون ما ندره عند الان يمتنع عند الثمن في دفعه فانه لا يضمن ولو ندره في الثمن في المشتري فله به ونحوها لم يكن الاقول وكل لا
لثاني فيقال ان لزمه الى الحاكم ونسخ العقد معه مع فسخ الحاكم برد له لعدله لا بوجوبه في دفعه مع فسخه ولا في الاطلاق بل في ان يبيع جاز له الفسخ
برد الثمن الى الولي الاخر وهو الجدة لزمه اشترط خلافه وبشرطه شرط الخيار عند رد الثمن تعيين المدة فلا خيار بعد ذلك وهو لا يملكه لان فسخه
بطل الشرط وكان الواجب ان يملكه مدة ولا ينصرف الى الفسخ لا فرق في الفسخ عند التعيين بين اطلاق الرد في المدة وبين فسخه بغيره فله به ما مضى
او مختلفه مع اشترط الخيار بفسخ الرد وبدون فسخ اطلاق فوقف الفسخ على رد الجميع ولكن منها اشترط الرجوع في الكل وبالكامل والبعض وفي البعض
برد البعض الخاص وما دون فسخه اشترط رد الكل كان هو المشتري ولم يقترن رد البعض وكذا لو اطلق ولو اشترط رد البعض بغيره فلا كما يقترن رد البعض
للمشتري ولو شرط الفسخ في كل جزء بحد ما يخصه من الثمن جاز الفسخ فيها ما قبل المدفوع في ثبوت خيار التسهيل في البيع بغيره المدة فاعل
منع وكما يجوز في البيع اشترط الرجوع في البيع اذ ارد الثمن الى المشتري فكذلك يجوز في المشتري اشترط الرجوع في الثمن اذ ارد البيع الى البايع مع وجوده ولو لم يقع
بالاخر فسخه اشترط الفسخ عند تبديله مع قبضه فاشترط في الفسخ بالثمن القديم في المثل وبسقط خيار الشرط باسما منه بانقضاء مده قبل
الفسخ ان الرجوع خيار الغيب فانه اذا وقعت معاملة وظهر فيها غيب كان الغيبون فسخ العقد معه فله به الفسخ بشرط اولها عدم علم الغيبون
بالقيمة التوقفية فلو علموا اقدم مع ذلك على الشرع بما اذا دعوا فلا خيار من غير فرق بين ان يملكه مع فسخها ام لا ولا بين كونه خافضاً عن القيمة بل في اقلها
البها ولا بين كونه مسبوقاً بالعلم وعدمه ولا بين الجهل بالركب البسيط مع علم ان زيادة القيمة ولو اقدم علمه على غيبه بفساحه فان زيادته عن
ذلك بما لا يتسامح بالجهل منها ومن المعلوم ثبت الخيار ولو اقدم على نص من جهة خاصة فظهر من غيرها ما سألوا وانقص منه لم يثبت الخيار والملازم
في القيمة الدار لملازمة اذ اذ والتقصان عنها الغيب انما هو تعيين حال العقد لاحال القبض وغيره ولو كان مباشراً العقد هو الوكيل في العقد على
علمه وجهه بالغيب او على علم الموكل وجهه وجهه والظاهر كون المدا في الوكيل المطلق على علمه وفي الوكيل فسخه احرار العقد على علم الموكل وبشرط
الغيبون بالقيمة حال العقد بالقيمة اعتراف الغائب وكذا على الاظهر يدعى الغيبون بمسئله مع امكانه فسخه ولا يقبل دعوى الجهل مع عدم امكانه فسخه
فانها تكون التفاوت فاحشا لا يتسامح ببله عادة في مثل ذلك المعاملة بالنسبة الى كذا وكذا وانما هذا لا يغرض المحققين فالتفاوت ليس ولا
الاكثر المتسامح ببله كان وزمان واغرض مقرون بالمعاملة والمدا في كونه فاحشا لا يتسامح به على عرف المتبايعين ولو شك لم يثبت خيار رد الثمن
عدم دفع الغائب التفاوت والالم يثبت الخيار على رد في ذلك ثم لا فرق في ثبوت الخيار للغيبون بين كونه مشترياً او بايعاً فتم خصص بالمغيبون فلا خيار
لغائب ومبدأ هذا الخيار من جهتي العقد ومع فسخه فسخ المغيبون بالجهل بالغيب انما هو بطلان وجوبه معدوم في الواقع فساد الغيب في العقد
وهذا الخيار على الفور وعلى التراخي وجهان اظهرهما الثاني ولحظهما الاول ويعدد الجاهل بالخيار والفور بغيره وتقبل دعوى الجهل بالركب
مع اليهي بمن يمكن في حقه ذلك وبسقطه بشرط سقوطه في حق العقد وبسقاطه بعد العقد سواء كان قبل العلم بالغيب او بعده بغير عرض او غير
وبصرف المغيبون بعد العلم بالغيب باحالة تصرف السقطه للخيارات المنقذة في سقوطه بالتصرف قبل العلم بالغيب بغيره فانه لا يملكه في الغيب
نفلاً لان ما كان بيع ونحوه وان كان ملك كالعقود والوقت وما فاسد الرد كما لا يشك في ذلك ونحوه انما هو العلم بالغيب فانه لا يملكه في الغيب
المثل والقيمة في الغيب اذا فسخ سواء كان المشتري هو البايع والمشتري في حكم الفسخ في المذكور من خارج المغيبون فيعلمه ولو نال المانع بعد ذلك
بفسخ العقد لان ادم او موثاقم الولد ونحو ذلك جاز الرد ولا يسقط تصرف المغيبون في العقد اليه بغيره فانه لا يملكه في الغيب فانه لا يملكه في الغيب
لا زماً ولو تصرف الغائب فيما اشترط اليه هو ماضع المغيبون في بطلان خياره والمغيبون فاذ فسخه وجداً لمعين خارجاً عن ملك الغائب بغيره عليه
لو يمتنع ان كان يخرج لادما وكان له فسخ الاستفصال نكاح جازاً ولو تصرف الغائب في بيعه للغائب فان كان بالتقيد اخذ المشتري بعد الفسخ مع الثمن

او يميز بين

في البيع بشرط الخيار

في البيع بشرط الخيار



في البيع

٢٢٤

ارشاد النقصان ان كان موجباً له ولا يشترط ان لم يكن موجباً له ولو وجد العيب مستحقاً لاجارة في قبضة المدة على الاظهر وان كان اقتصر به زيادة
 فان كانت حكمة محضاً كقصارة الثوب في تعليم الضعيف وكان للزيادة مدخل في زيادة القيمة كانت له بنسبة تلك الزيادة وان لم يكن للزيادة مدخل في زيادة القيمة
 لم يستحق شيئاً وان كانت الزيادة عبثية فالوجه شاطئ على طلب الفلح مع ارشاد نقصان الزائد بالفتح ولا يباين للمغبون العلم بل يكلف الغابن بذل الشان اليه
 جاز للمغبون مباشرة والاولى والا حوط مرجحة الحكم لكون هو القالع ولو رضى المغبون ببقاء العيب جاز ولو طلب الغابن القاسر العلم لكون
 للمغبون منع منه ومثل الفرس فيما ذكر الزرع واما ان كان التغيير المحاصل بغيره لغابن مستباح المخرج فان كان الامتراج بغيره كان امتزاجاً بعد
 معه فالفاكا متراج ماء الورد بالزيت فهو في حكم الثالث يرجع اليه في نفسه وان كان لاعلى وجه بعد فالفاكا متراج الخل مع الانجبين فالوجه شركة المغبون
 بعد الفسخ في العيب المتزج بالثمن وان كان الامتراج بغيره فاما ان يكون بالمساوى وبلا بدعى وبلا جود فعلي الاول ثبت الشركة بالفسخ وكذا على التلقين
 وفي استحقاق ارشاد النقص على فرض حصوله ونفاؤه ولو بائناً وثمنه وجوب وعلى الثالث فقي سقوط خياره في الشركة في الثمن وفي العيب بنسبة القيمة وجهه
 والا حوط الرجوع الى الفسخ ولو تلف احد العوضين مع العيب فاما ان يكون بالتلف بافلاو بالثمن من هو في بدو بالثمن لا جرح على الاول فان كان الثاني
 ما وصل اليه الغابن كان للمغبون ان يفسخ ويخرج بالمثل وفيه يوم الفسخ وان كان ما وصل اليه المغبون فالظاهر ايضا ان لمان يفسخ ويأخذ ما بهد الغابن في يوم
 مثل الثالث وفيه يوم الفسخ وعلى الثاني فكا الاول وعلى الثالث فان كان الثالث ما بهد الغابن فان فسخ المغبون رد مال الغابن اليه وليست شيئا عليه
 وان لم يفسخ لم يبدل بالتلف من مثل وفيه وان كان ما بهد الغابن فان فسخ رد مال الغابن اليه ورجع عليه يبدل بالتلف ان لم يفسخ فخذ من الغابن بدو الفسخ
 وعلى الرابع فان كان الثالث ما بهد الغابن كان للمغبون الفسخ وتخيير في الرجوع الى الغابن او بالتلف ايها اشاء وكذا ان كان ما بهد الغابن ولا يثبت خيار
 الفسخ ارشاد المغبون الفسخ فظن الخاص خيرا لا تخير في بيع ولم يقض الثمن ولا اشترط اخبر الثمن فالبيع لازم ثلثة ايام فان
 جاء المشتري فيها بالثمن والا فالشهور ثبوت الخيار للبايع في فسخ العقد ولو قيل بطلان العقد بعد الثلثة لم يأت المشتري بالثمن لم يكن بهد الغابن ولو قبض الثمن
 باذن المشتري فلا خيار ولا بطلان وان لم يقض المبيع وكذا لو قبض المبيع ولم يقض الثمن وعدم القبض لعدوان مع بطلان الخيار فكم القبض والقبض لا اذن
 كلا من قبض المبيع كقبض الصحيح في سقوط الخيار والبطلان به جازان قبض ما هو لغيره من قبض في الواقع فانه كقبض والقبض لما في الذمة قبض وان
 لم يوفه ولا فرق في القبض بين كونه بنفسه او وكيله او لغيره من قبض القبض ففسخ شرط التأجيل في ضمن العقد من بدل موضوع الخيار والبطلان في ضمن
 الحكم ببيع العيب الشخصية ترد كاللوقد في الاختصاص مما اذا كان البيع لازماً في الثلثة وفقد الخيار فيها من جهة اخرى والاقرب في المقام عدم الاختصاص
 كما ان الادب عدم الاختصاص من اذا قلنا بالبايع والمشتري حقيقة فجزى فيها اذا كان الواحد وكذا على اثنين في اجراء العقد نعم لو كان وكلا عنهما في
 القبض والافاض فقي ثبوت الخيار وبطلان البيع بآخر التسليم فامل ولو قبض المشتري المبيع ثم وضعه وبعده البايع او ذهنا لم يثبت الخيار ولا البطلان
 فروع على القول بالخيار الاول ان الخيار المذكور يخص بالبايع فلا يثبت للمشتري الخيار بآخر البايع اذ باع الثمن عن الثلثة الثاني لا فرق في
 ثبوت الخيار بعد الثلثة بين كون المبيع مناعاً او جارية او غيرها ولا يثبت ثبوت الخيار في الجارية الى شيء كذا في الثالث مبدء الثلثة من حين الشراء ودون الاتفاق
 على اظهر الرابع يفسد هذا الخيار بالاسقاط في الثلثة ترد في الاوجه السقوط كما ان الاوجه السقوط باشرط سقوطه في ضمن العقد وفيما اذا كان
 البيع موبقاً عليه وهل يفسد الخيار للمشتري الثمن بعد الثلثة قبل الفسخ لا وجهان اشبهما لعدم نعم لو اخذ البايع من المشتري جرد على رضا بالعقد و
 اسقاط الخيار وكذا ما بينه الثمن بعد الثلثة ولا يفسد بقبول البايع قبل الثلثة في الثمن قبل قبضه ببيع او هبة او تحويل او نحوها الخاص من هذا الخيار على
 التراضي من الفروع مسئلتان اولى لو تلف المبيع قبل قبض كل من الميا ببيع ما استقل اليه فان كان بعدا لثلاثة كان من مال البايع بلا شبهة وان كان
 في الثلثة فكل على الاظهر ولو اخص بالثمن ببيع المبيع دون بعض او عدم القبض ببعض الثلثة جرى على كل بعض حكم ولو تلف المبيع بعد قبض المشتري
 كان من ماله سواء كان في الثلثة او بعد ما على تردد الثاني في المشتري ما يفسد من يومه فان جاء المشتري بالثمن قبل التملك ثم البيع والاداء ليعمل بفسط
 البيع على الاثر في المرد بالفسخ من يومه اعم من التلف في نفسه قبل القبض وقص الوصف ان لم يبلغ حداً تلفت في غير بل فوات السوق مترا للفسخ
 وتداول اشياء العقد وشروط الحكم هاهنا شروط فاما الخيار لا ينجس هذا ما كان المبيع ههنا شخصية وحكم الثلثة في الثلثة وما بعدها ههنا
 والما الحكم من الخيار ارشاد فذكر في طي مسائل الاول خيار المجلس خصوصاً بالبيع فلا يجري في شيء من قبضة العفو وكذا خيار الحيوان وخيار
 الشرط يدخل كل عقد ذكر في ضمنه الا النكاح فانه لا يصح اشتراط الخيار فيه نعم يصح اشتراط الخيار في الصداق والخير جمع بالنكاح في عقد حقه الشرط
 في ضمنه الوفاء في الصدق والصلح والعتق والعتق المجازة ولو قبل بدخول شرط الخيار فيها غاية ما هناك جواز الشرط في ضمن
 الجائر كان او جهة متبجري فيه بشرط الخيار الفسخ على الاثر في لا بدخل الا باعادات كالتلف في العتق وغيره مما يجري خيار الغبن في البيع بلا شبهة وسائر
 عقود المعاوضات على الاظهر وفي جريان خيار التأخير وما يفسد البينة غير البيع ترد في الثاني فغيره لا تصرف من المشروط له الفسخ فيما استقل بالثمن
 كان او متلفاً او غيرهما يفسد الا التزام لا يفسد بفسط الخيار والشرط لا اذا اشترطها مع التصرف ايها واما في الفسخ على ذلك كما في شرط الخيار

في البيع

في البيع

في البيع

۵۰

فی حکم
در مصنف

في النفقة والنسب ما يدخل في البيع

٢٢٩

مع رضا البائع بغيره ولا يجوز للمشتري التصرف فيه من قبل البائع وعرضه عليه فانه يسلم له ولو يمكن تسليمه الى الحاكم وعليه حفظه الا اذا طرعه عند موعده
فيستقطعه حفظه الى الاقرب لوجه الاجل او كان غير مؤقلا ومنه المشتري من التسليم رفع البائع امر الحاكم ليأخذ منه الثمن فان عجز عنه وعزل القضا
والنصر لم يفي تحصيله في مرجع الحاكم المحور لم يعد الجواز ويقوم مقام الحاكم فيها ذكره ولا يؤمن على الاقرب يجري جميع ما ذكر من احكام تمكن المشتري ان
من ثمن النسب عند حلول الاجل على التسليم ان اهل الاجل وكل البائع المشتري من البيع ولو دفع من عليه الثمن في التسليم من غير جنس
الحق او غير نوعه او صنفه يجب على ذي الحق قبوله ولم يكن التلف بترك القبض من ذي الحق ولو خشي ذلك الحق نفسه منه بقضه كان دفعه اليه بين يدي طاه
بقضه منه لو قبضه حبا للقبض فيه على الاشياء ويجوز بيع المانع حاله او مؤقلا بزيادة من ثمنه وقبضه لغرض عطله عارفا كان المشتري قيمته لم يبق
ثبوت النجاسة عند جهله وصوره والقبض واجتماع شرائطه ولو اذنت زيادة الثمن ونقص من دون عرض جابر الى كون المعاملة سفهية بطلت ولا يجوز
تأخير ثمن البيع الحال ولا شيء من الحقوق للمال بزيادة فيها سواء كان ذلك على وجه البيع او الصلح او الجحالة وغيرها من الالباب استحقاق المدينون لاخير
الحق المالى الحال لم يبرح صحيح وهو ان يبيع ذي الحق شيئا من المدينون بشيء غير الحق المذكور بعد لزم وبشرط في ضمنه تأجيل ذلك الحال في
ضمن هذا العقد سواء اشترط تأجيل ثمن البيع مع ذلك الحق السابق انقصر على شرطه تأجيل السابق ويجوز تعجيل ثمن البيع المؤجل وسائر الحقوق
المال بغيره المتوجبة بنفسه من ابيع شيئا بشئ مؤجل واذا دفعه من الجواز ومواضعه او فولية لزمه الاخبار بشرائه مؤقلا وعقد الاجل فلو باعه
مرجع من دون الاخبار يكون شره مؤقلا سواء اتى الشراء حاله او لم يذكر شيئا صح البيع ولو كان المشتري من الاجل مثل ما كان للبائع على الاقل
من غير فرق بين كون علمه اخباره بكونه تسلمه من غير علمه او عن نسيان ولا بين انقضاء الاجل المذكور في البيع الاول وعدمه وفي حرمان الحكم في التولية
والمواضع تد والاشبه لعدم ولو كان فله الحق الاجل ثمنه واسقطه من غير البيع مرجعا وتولية ومواضعه الاخبار بالشراء مؤقلا وبالصحة
على الاجل بعد ذلك بالتسليم الفلانة **المفصل الثاني فيما يدخل في البيع** والاضابط ان يحكم بدخول ما دل عليه لفظ المتعاضدين بالادلة
المطابقة او التقدير بحسب الفرائض الداخلية والخارجية او بحسب عرفها الخاص ان لم يكن هناك قرائن خاصة وبحسب عرف العامة ان لم يكن لها عرف
خاص وبحسب ما هو الاظهر من القدر والشرع عند عدم العرف صلا ولا باس ببيان ما بينهما عرفا عاما ولغنى من جملة من الافاظ ففهمها **البسنان**
فانه يدخل فيه الشجر والقل من غير فرق بين الثمر وغيره والارض والحيطان في دخول غير الحايطة من الابنية والعرفن احوال والوحدة داخل في عرف ابلاد
فيه فبقي في عقل كل احد عرفه واما الطريق والشرب فيصير داخلين في اسم البسنان لكنه ما من النواحي العرفية واللوازم الضرورية وبداخل في عقل السعد
الباس وفي الشجر الاضطرار الياسنة **وقتها الدار** بدخلها في العرف الارض والابنية والتعوق والديج والتور وكذا البئر والباحل المنيح
والابواب المغلقة والاصناف المصنوعة والاشجار المسندة في البناء والاداء المثبتة فيه والتسليم المثبت في البناء هو من الديج واما الترحى والديج والابواب
المثبتة والحوالي المدفونة والدوا والبكر فلا تدخل في العرف العام والقدر اسم الدار فان اقصى عرفها الخاص دخول شجرها فهو الآلم تدخل والابواب
والواح الدكاكين فالظاهر دخولها في بيع الدار والدكان ولو كان في الدار شجر او فخر او دخول في بيع الدار مدله عرفها ولو قال بكنها وما دار عليها
فالظاهر دخول التخل والشجر على الدخول عرفا وتساواستثنى نفسه في بيع الدار والارض فله او شجرة طلة المراكبها والحفرج ومكبر انكها في الهواء وعرفها
في الارض وليس للمشتري منع ثمن ذلك نعم وانما قلنا فخله لم يكن غير من اخرى لان بشرط ذلك وبشرط ذلك المقتل من الارض والحوان في البيع
لشئ من فخله والشجرة الدخول فيها من المشتري واعلامه ولا التصرف بما يخرج عن مغلفات الفخل كالزج عنها والافان زيادة على المعتاد عندها الا منع
شئ من فخله مثل الشجر والتخل فيما ذكر الزج واذلصده في اوانه فليطع العروق ان كانت مضمقة كالقطب والدة وسونب الارض ثم التخل البيع ببلد البئر
للبائع لان بشرطه المشتري وبشرطه عرفها على دخول ثم التخل المؤثر في بيع الفخل ويدخل في بيع الشجر في العرف العام الاول في العرف والاضطرار الطيبة
منها والبابية الموجودة عليها وحق الانقاع بالشرع المجاز وفي دخول الفرج وجهان والظاهر دوران مدار عرفها ولو وجد الفرج بعد البيع كان
للمشتري ولا يضره ابقاها في الارض الامع الشرط ويجب على المشتري الارض بغيره ثم التخل المؤثر في بيع الفخل المؤثر في بيع الفخل على التخل في
او ان القطع يجب على ابيع الفخل ابقاها في الارض فاما ما دامت موجودا الامع اشراط القطع بالبيع بلا فصل وبفصل معين ثم التخل الغير المؤثر في بيع
الامع اشراطه للبيع ولو اشغل الفخل بغير البيع فانه الذي عليه حال لا انتقال للثمن المؤثر في بيع الفخل او غير مؤثر عند معا وضمان انما في كالتسلط والمز
المعوضه ونحوها ولا كالمعوضه الغير المعوضه وحيثما دار الحكم مدار الارض فلا فرق فيه بين كونه بفعل الحق او بشقه من نفسها او باثر اللوازم التي باعها
ولا يمتثل التاجر في فخل الفخل ولا في غير الفخل من انواع الشجر فله اللوجود حال البيع للبائع مع الامع اشراطا ونصاع فله فخله المبيع **فرق**
لوبيع التور وهو مؤقلا واحد كان ثمنه مؤقلا للبائع وثمر غير المؤثر للمشتري فخله كان المشتري او مؤقلا ولو كان بعض الفخل مؤقلا دون بعض فله وجوب
كون الجميع للبايع الامع اشراطا ونصاع فله الدخول في المبيع الثاني بوجع في بيعه التخل في المبيع الامع اشراطا ونصاع فله الدخول في المبيع الثالث
بشرطه المالك ان يبيع فخله مالا ينفق اولها فكان ولو اختلف عاده البلد على الاغلب لو شأنا ونقص عن الفخل ولو خيف الضرر البسر على الفخل

في البيع

فصل

فما بيننا وبينكم

وفيها ما كان موجودا حال البيع من بعضه ونحوه الثاني ان اذا امتنع المبيع في هذا البيع بغيره من غير الاحتياط فان دفع الجميع الى المشتري جاز له قبوله ولم يجب عليه ذلك وان امتنع البايع من تسليم الجميع فالظاهر عدم ثبوت الخيار له بذلك بل الى الرجوع بفقاوت ما بين قهينة منازاة وخلوطا على من فعل ذلك من بايع واجتنب ولو امكن التبرع واقتصر على جزء من المبيع فلو كان على وجهه المخلوط دون خصوص البايع وحكم الاختلاط بما لا يتكافئ حكم الاختلاط بما لا يشتري ويجوز على ذلك حكم المبيع في الثمن اذا اختلط ولو جهل مقدار الكل من مالكي المخلوطين بقيت التسليم **الثالث** ان لو باع جملته فلف بعضها قبل القبض فان كانا لثقتا كانا عليه الثمن انقص المبيع في الثمن فحقه المشتري في البقاء بهن الفسخ وبين الامضاء بنسبة حصوله من الثمن وان كان مما لا يقسط عليه الثمن كانا اذا قطعت بالاصد فالظاهر ثبوت الخيار للمشتري بين الرد والامساك بالادش ان كان القلف من البايع وان كان من المشتري فلا خيار له ولا ارش ومثل لف الجزء فوات لوصف **الرابع** ان اجتمع كالجيب تسليم المبيع فكذلك يلزم تفريغه لامر اشترط ابعاء فيه مدة معينة فانه لم يعد العقد وبأخر التفريق الى انقضاء الاجل فاذا انقضى وجب التفريق فلو باع ايضا فامناع وجب فلهما اوزع فلهما ادرام اذا اشترط لو كان للزوج عروق فخر كعروق العطن والدقة وادراج او اكثر فخر من وغير ذلك لزم الازالة ولو تبا الاضامع شرط عدم ولو كان فيه مالا يمكن اخراجه من راتبه وغيرها لا ينشئ شي من لا يبيده ويجوز في اصلاح ما يسهلهم وليس له الزام البايع بابعائه ودفع الارش **شعر** انما يجزى التفريق بعد البيع بلا حصول معتد به لم يكن مانع شرعي منه كما قال بايع الصغار والماجورة فانها لا تفرغ الا بعد انقضاء زمان الاجارة ولو توقف التفريق على زمان يفوت فيه نفع معتد به فان كان المشتري عالما بحال حاله لا تفرق بين الفسخ وبين القبض **الخامس** لو غصب المبيع من هذا البايع بعد البيع قبل قبض المشتري بكمه وامكن استعادته في الزمان اليسير الذي لا يقضي فيه فوات منفعة مفقودة على المشتري ظنير له الفسخ بل يجب على البايع التمسك بالقبض من هذا الفاسد لئلا يمكن تفريقه بصلاح او امكن كمن يبيع من يفوت بمضية على المشتري غرض مقصود فقد مالوا ان يفرق بين الفسخ والرجوع بالثمن وبين الصبر وارتقاء حصوله وعند ذلك نظر الى الاطوار مع التثاق كما اذا لم يمكن تحصيله عادة يفسد البايع من راس ومع امكان التخليص ولو بعد مدة يفوت بمضيتها نفع معتد به على المشتري فلا خيار له اصلاح ولا يلزم البايع اجرة المدة التي سبقتها الفاسد على الخيار ولو تلف المبيع في الفرض في ماله فاصب قبل قبض المشتري فساد البيع ورجوع على البايع بالثمن ولو كان البايع المبيع على القبض ثم سلم بعد مدها عوض في العادة كان له عليه الاجرة عن ذلك المدة الا اذا كان حاسبا بحق كرامة قبض الثمن عند خوف تلفه ولو كان البيع وليس للبايع فيما اذا كان له حق حبس المبيع ان يمنع المشتري من الفسخ فيه هو في ذلك الا اذا توقف حبس المبيع على غرضه الشرعي على المنيح فلو حبس المبيع غير ذلك لم يملك عليه الاجرة ولا خيارا للمشتري ونفقة المبيع عند حبس حتى على المشتري فان ابي اجير الحاكم عليه **الحكم بالمقامر والمربض وغيره**

مسألة الاولى من اشترى مناشرا او ادا ببيع قبل ان يقبضه فان كان مالا يكال ولا يوزن جاز بيعه وكذلك ان كان تماكالا ويوزن واراد بيعه فوليدها ومواضعه على الاظهر وان كان تماكالا ويوزن ولا يبيع قبل القبض لا يظهر عدم الجواز كما ان الاظهر عدم جواز بيعه ماله بعد القبض قبل ان يكال ويوزن ويجوز توليدها ومواضعه ويجوز بيع الثمن قبل قبضه ماله بغيره ولا فرق جواز او منعا فيما ذكر بين المبيع المعين الشخصي والكل ويجوز ثمن المكيل والوزن اعما داخل ايجاب البايع بكيلا ووزنه ولا يجوز للمشتري بيعها من اخر الا بكيل او وزن جديد ولو ملك المكيل او الموزن الذي يربطه بغيره يبيع من ارث وصداق للزوجة وعوض خلع للزوج جاز بيعه قبل القبض كما يجوز اصدائه مملوكه بالبيع قبل القبض **الثاني** ان لو كان له على غيره ما يكال او يوزن من علم حل اجله وعليه مثل ذلك فامر غريمه ان يكال او يوزن لنفسه عوض طلبه من باعه سلم ما لا يظهر جواز ذلك ولو دفع من عليه سلم الثمن لغيره وقال لشريه فضلك ما اشتقته على من الما لا سلم فيه لم يصح الشراء لنفسه ولا للمالك ولم يفتقر لبراءة القبض الا اذا علم ارادة الدافع للثمن قبض المخلو الطعام الذي يشتقته بنفس الداهم وقربا للداهم او اداة استيفائه فحقه ما يستر به كانه عن عليه الطعام بعد قبضه آياه فانه يبيع الشراء وتبره فمعه من عليه ما لا تسلم في هذه الصور **الثالث** ان لو كان له على غيره مال تماكالا ويوزن من قرض وعليه الاخر مثل ذلك من قرض او غيره فامر غريمه بالقرض ان يكال او يوزن لنفسه عوض ما يشتقته عليه من المديون عليه حق قرض تحت الحواله وبرئت نفقة المديون وكذا لو كان اخذ الما من قرضه من الاخر **الرابع** ان قبض المشتري للمبيع ثم ادعى نقصا وكان قد حضر عند الكيل والوزن فان اقام البينة على مدعاه والا كان القول قول البايع بينه وان ادعى نقصا ولم يكن حين الكيل والوزن حاضرا فسد قبل ان يبينه البايع والقول قول المشتري بينه وفيه رد ولو دفع قول البايع بينه هنا فسد لم يكن بعد هذا اذا اعترف المشتري بقبض المبيع وادعى ظهور نقصا واما لو انكر وصول جميع حقه الذي وقع العقد عليه اليه فالقول قول يمينه سواء كان حاضرا ام لا **الخامس** ان اسلف في طعام بموضع فان شرط التسليم في مكان معين من مكان العقد او غيره كان الشوط متبعا ويجب على البايع دفعه غيره اذا طالب به المشتري ولا على المشتري قبضه آياه اذا سلمه اليه في غيره وان اطلق فثبت الدفع بل العقد ويجب فيه غير اذا طو له البايع ولا يقضي على المشتري اذا سلمه اليه في غيره سواء كانت قيمته قبل الداء المطاينة خالفه لقيمة قبله لزم التسليم او موافقة هذا اذا لم يكن لاطرافها منصرف غير بل العقد في غيرهما يثبت تعيين محل الدفع ولو طالب به المشتري في غير هذا التسليم من عليه الحق بقيمة الطعام في هذا التسليم ودفعه من عليه التسليم بذلك فلهما الرجوع والدفع والاختلاف في ام لا افعالها الجواز من غير كراهة ولو لم يرض المسلم بدفع القعدة قبل التسليم لم يعط البند بها والزامها في غير هذا وجوب التسليم قولان اخرهما ان التسليم

[illegible]

فانما

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ جَاءَ بِمَنْفَعَةٍ لِقَوْمٍ فَهُوَ شَرِيحٌ مِنْهُمْ»

فصل فی

بالارض كالحب الموضوئ والرحم والنوب فيجزي فيها ايضا حكم اللازم لا اصل وانما افادتها في الاثر فان خلف ما في ضمن اللازم لا اصل بوجهي
خلاف اللازم لا اصل في العارض فان الظاهر عدم ايجاب الاصل بل لا الاصل على اي واما الجائز من الطرفين فمقتضى الشرط معها الوجوب مع
الاستمرار على المشروط واما الجائز من جانب اللازم من جانب آخر فلا بعد ولا خلاف في كونه استثناء لا اصل
والعطف بين العقد وما شرطه لا لزوم المستقل ليس من الشرط المجرى عنه انما يشابه العوضين في بعض الوجوه كونه اختيارا للعقد
النسب والمثل من تفاوتان من اجلها ان يلد ونقصا نانا ولا يعتبر فيها المعلومات من جميع الجهات على نحو ما يعتبر في العوضين بل يجزئ في العلم ما يجزئ في
وشرط في حصة الشرط ولو لم يولد احد هما او كانا خلقتا تحت يد المكلف فلا اثر له الا في الشرط وعليه ان صاحب سوا كان منفلا
بقصد على تسليم العين موصوفا بها مثل صيرورة الزرع سبلا او كون الامه والحجوا قبل في المستقبل او ذلك كذا وكان عمله كعمل الله تعالى الزرع سبلا او كعمل
تم ونحو ذلك ولو اشترط على المشتري ان يبيع من زيد فان كان الفرض الاقدام على البيع فلا بأس به وان كان الفرض لا يجب مع تحصيل القبول من زيد
ففي حصة ناقص ولو اشترط مفارقة الزوج من غير طلاق وحل الاجنبة من غير كراه ونحو ذلك من الآثار المعلوم من دليلها عدم وقوع الزرع سبلا
كان من غير العقد والثاني ان لا يكون الشرط مخالفا للكتاب السنن والافسد تافها وعاقلة نفس الشرط والمثل للكتاب السنن كون
وارثا والوارث اجنبيا وكونا محررة وثبوت الولاء لعقب العقب ونحو ذلك لانها لغة التزام فقط لها والمدار في الحاقلة لفضيلة لغة الشرط هي الحاقلة للملك
الكتاب هجوم الكتاب السنن وخصوصا ما مطلقا او مقيدة ما مع ثبوت عدم قابلية ذلك الحكم للتعبير بغير من شرط ونحو ذلك شبهة في حصة الوافق لها
الظاهر من دليل القابلية للتعبير بالشرط او كونها لاحكامها في فساد الخالف لها وضعا وتكليفها الظاهر من دليله عدم القابلية للتعبير وانما الخالف
المشكوك في قابلية للتعبير بالشرط فان اظهر لزوم الباطل على فساد الثالث ان يكون الشرط مضافا في نفسه ان لا يكون محلا للحرام كاشترط جعل العقب
حراما والخشب حراما ونحو ذلك من المحرمات ومحرم الحلال والمراد بغير المحل هو ايجاب الشرط حرمه ما علم من دليله المحل الغير القابل للتبدل بالمحرم بالشرط
وتجلب الحرام هو ايجاب جعل ما علم من دليله الحرمة الغير القابلة للتعبير في المحل الشرط الرابع ان لا يكون مضافا لفضي العقد في مطلقه بكل شرط انقص
عدم ترتيب الاثر لاجل ذلك العقد شرعا من حيث هو سببا لتحصيلا ووضع العقد لاجله كما يقال للعوضين في عفو المعاد عنه الى المعافاة وثبوت
الثبوت لهما في الرهن والمال في ذمة ارضا من فاقها وانما الحق في ذمة الحال عليه في الحو الوصول عطفة الزوجية فالتكاح ونحو ذلك في فاسد
ولا يفيد مخالفة الشرط الاطلاق للعقد مثل اشتراط عدم خيار المجلس في البيع فانه مناف لاطلاق هذا البيع لامطرفة الخامس ان يكون تأمينا فخر من عقلا
نوعا او بالقرن لخصوص المورد ولو شك حمل على الصحيح وليس من القواعد ان يكون العبد المشتري كافرا لان الكافر يجوز بيعه من المسلم والكافر في السلم
ولا يستغرق اوقات الكافر بالتحريم لخلق المسلم فانه لاخذ من عليه في اوقات لبا دانه قد يلحق فرض عقلا في آخر السادس عدم جهالة على نحو
ثبوت في الجهالة للعوضين والافسد كالتوا بعثا بالالف الى سنة بشرط ان يكون حذرا في خلاف العقد يكون التمسك فانه يوجب ايجابا للقرن
وبفسد بخلاف ما توفى بشرط ان كان حدث كذا في حصة خبير منها ولو تعلقها بالاشية حصة السابع وقوع التمسك به فتمت العقد فلو اوطاها
عليه قبل من دون اشارة اليه حاله لم يكف ذلك في التزام الشرط عليه بوجوب ان يذوقها من هو ان لا يكون مستورا لمحال ومثل له باشرط بيعه في
من الباب بعد انتقاله اليه فيجعل ذلك من المسلم للدين والمال وفيه منعه والافسد عند جواز مثله في اسع وهو تخير الشرط وقيد منع اجتمه ما لم يوجب
فيه الى الغلق في نفس العقد ثم ان الشرط طعن في اسامه الاول المؤكدة في العقد من مقتضيات من شرط خروج كل من العوضين من ملكا
ودخوله في ملك للمنفول اليه ولو ازمه مثل ملكية التمايز في الشرط والمزاعمة والاسلط على التعرف والقبض والافاض ونحو ذلك وكذا شرط ان يمار
عند حصول سببه ونحو ذلك وهذا التمسك لا يمنع ولا يفترق واما فائدة التاكيد الثالثة ما يذكر في العقد من مقتضيات العقد وهذا كذا ابتداء الثالثة التي
وهي ما تضيي الشرط من المباهات تأمينا فخر من جميع المتعاقدين واحدها اما من جهة العقد كاشترط الرهن والقبض والجار والاجل والشهادات
من جهة عقلة كصياغة وخياطة وصيغة وتطهير وصقله ونقله وحفظه وبيعها فاقا وشره وعقده واجارته وعلامة ومكاتبه ونديره ووقفه
والصنعة في موهما او من الخارج كاشترط طعم الرزق ومنفعة اكل من الخارج وعقد كعب او اجادة او صلح او فخر او فخر او فخر وهذا القسم لا يشهد في حصة
الرابع ما لا يقع فيه وجوده فساد الخامس ما ينفذ مقتضى طلق العقد كاشترط ان لا يملك للبيع ونحوه وقد عرفت مساره السادس ان لا يملك
يقتضي العوضين اطلعهما وقد عرفت فساد السابع ما كان من مقتضيات الشرع واحكامه ولا يدخل المخلوق في كاشترط حق التمتع والبيع ومطلق
الرحم والجوار والتخلف والشفعة وتغيرم الحلال وتحلل الحرام الاصليين وتبدل الاحكام وهذا فاسد واما الشرط ان يارث فان رجح الى شرط ايجاد الشيء
مثل قوله بشرط ان يهب او يبيع او ينفذ حقا فلا في ادخوز ما حلو ونحو ذلك صحيح والى ايجادا لا يسلوان رجح الى شرط نفس الغاية كاشترط عبودية
المملوك حرا والمال وقفا او مشركا فان رجح الى شرط ايجاد السبب لم يكن بهل من رجح الى حصوله فبإيجاد سببه فان كان تأمام الدليل على حصوله على
منع والافساد كان تأمينا ما ثبت من الشرع جواز شرطه لخصوص كاشترط الزوجان لا يجزئ من ان يلد وثبت عدم جواز شرطه كوقوع الطلاق في
توا

والتوا

المبيع

فإن تخرج عليها أو لشيء وهذا الضم يبيع دليلاً فاسمها ما كان منساعداً أو عادة وهذا سد شرط بلزم الوفاء بخلاف الشرط
عليه من الشرط لتعده ثبت الخيار للشرط بين فسخ العقد وامضاء ولا يمنع خروج العين عن الشرط عليه تلف أو نقل أو هوان أو سلب أو غش أو خداع
الفسخ وهو أن مضى العقد لم يفتق إلا ما انفصل من صاحبه اليه ولا يفتق إلا ربح وهو قنات ما بين وجوب الشرط وعدمه على الأقرب حتى لو كان الشرط
عملاً بعد ما لا يقابل بالتحاطة الثوب فإن فسخ رجوع على صاحبه بعين ما انفصل منه اليه إن كانت موجودة وببدل من مثله أو قيمته إن كانت نالقة ولو كان
تخلف شرط عليه عن الشرط لاعتده اجبره على الوفاء بغيره فمضى أمر إلى الحاكم ليجبره عليه فإن تعذر ثبت له الخيار بين الفسخ وبين الامضاء فإما
يجوز للشرط لاسقاط شرطه إذا كان بما يقبل الاسقاط ولا يلزم الوفاء بالشرط الفساد وتفساد العقد وأسبابه فإلا ظهر بها عدم الأداء الذي إلى
جهاً للحاد العوضين وهل يثبت عند فسخ العقد وفساد شرطه الخيار للشرط لفسخ العقد أم لا وجب أمضاها العقد مطلقاً علم حال العقد بفسخ الشرط
أم لا **فروع الأول** يجوز أن شرط بقبض الزرع المنقول هو أو أرضه أو ولد الحشا وبقبض الثمر المنقول هو أو شجره أو ولد وان قطعوه وهل يكمل الإحالة إلى
العاقبة أم يعتبر قبض المثل فإلا ظهر بها الأول **الثاني** يجوز ابتاع المملوك بشرط أن يعقدها ويكاتبه ويبدوه سواء شرط عقده عن نفسه بوعده أو بغيره
أو عن البايع على الظاهر وكونه ملزوماً بالعقد لا يمنع من قصد الفرية بعد انعقادها كالعبدات إن استأجر عليها ولا يجوز بيع العتق عليه بالشرط عند ثبوت
ولا يثبت حق العتق للبايع دون العبد فلا يسقط اسقاط البايع لا غير للشرط عليه مطلق العتق أن يهوى كونه عن كفارة عليه ولا يحصل الوفاء بشرط العتق
إلا إذا وقع بسبب مباح فلو نكل به فاعتق عليه فمضى الركن وفاء بالشرط على الأحوط وهل يتوقف على العتق أم لا يحصل الوفاء بالعقد مع اشتراط عوض
من بعده ونحوها وجب أظهارها الإدارة مدار ما هو ظاهر كماله ما في شرط العتق هل هو المطلق الجامع لشرط العوض أو المجاني خاصة كحالات المداوفي
اعتبار وقوع الشرط مباشرة أو عموماً إذا وقع بملك هو أو ماله أو غيره لفظ الشرط ولا يجوز اشتراط كون الولاء في العتق لشرط البيع ويجوز أن قاله الضمير في
في ضمنه العتق وفسخه بخيار أو للشرط عليه استخدام المملوك عنده وطى الجارية المشرط وطعتهما وهل للشرط عليه إئثار الرجوع فيه بعد ابتاعه وخياره
الأداة ملزم ما به من إعتاق الشرط ولو نشأ الشرط عليه والعبد في قيمة الكاتبه رجع إلى التوقيف المأذون منه ولو طلب الزيادة اجبر على المخافاة **الثاني**
لو شرط المشتري أن لا يخسار على نفسه بل يبيع على البايع فسد الشرط ولو شرط البايع على المشتري أن لا يبيع المملوك إلا بالأمه والأبيع ما
بشرطه ولا يبيع إلا بقوى عنده وحقه والله العالم **الراجح** لو شرط فإبيع إن ضمن إنسان بعض الثمن أو كل جماع البيع والشرط كما يصح فيما والشرط الزهر على
بعض الثمن أو كل الكفيل والأشهاد وفي كفاية الاطلاق واعتبار قبض الرهن بالشاهدة أو الوصف الكفيل والقضامن والشاهد بالنسبة الأهم وأما
أو الوصف جهاً اشبهها الأول ولا بشرط على الظاهر معايرة الرهن بما اشترط بشرط الرهانة المطلقة فيجوز أن يرهن المبيع عن الثمن ولو أخل المشرط عليه
بالرهن أو الكفيل المشتط عليه فمضى البايع كافي تخلف سائر الشرط **الخامس** إذا مات المشرط وعقده ثبت الخيار للبايع بين الفسخ والامضاء بلا اشتراط
يجوز أن شرط تأخير ثمن المبيع أو غيره من الحقوق المالية في ضمن عقد لازم لغير زيادة في ثمنه لأجل الشرط وبغير زيادة كالمرة في الفصل الأول **الفصل الثاني**
في لوازم أحكام العقود وفي مسائل الأولى لا يصح بيع الصبرة إلا مع العينة بكلها أو وزنها ولو باعها أو جزء منها مشاعاً مع
بقدرها فسد البيع وكذا لو باع كل قبض منها مبادرهم ولو باع مقدراً معينا منها أكثر فضرته بكذا يصح أن يبيع ما يكلفه فيه للشاهد كالأرض
والخشب في جوهر كل أو جزء مشاعاً منها ولو باع كل ذراع منها بكذا لا يصح العلم بذراعها ثم يجوز بيع ذراعان معيّن منها مع العلم بأشغالها عليها
وتعيين جهتها **الثالث** لو باع شيئاً بشرط كونه قدراً معيناً فمضى من خلاف من حيث الكم فأن كان مختلفاً لغيره كالأرض والثوب تبين النقص عن العقد
الشرط ثبت الخيار للمشتري بين الفسخ وبين الامضاء بخلاف من الثمن شيئاً إلى مجموع كدستة الموجود من المبيع إلى مجموع العقد والشرط على الظاهر في ثبوت
الخيار رجوع البايع إنضم في الفسخ والامضاء لو كان جاهلاً بالانتقصان تردد ولو كان مختلفاً لأجزاء أو بليت الزيادة صح البيع وثبت الخيار للبايع بين
والامضاء إن كان حين البيع جاهلاً بالزيادة والخيار له لو كان عالماً وحديث يكون له الخيار وإن فسخ فلا يثبت أن مضى فهل يسلم تمام ذلك الشيء إلى المشتري
المقوى ويخبر البايع بين وبين تسليم العقد المشرط طمع سلطة المشتري رجوع على الفسخ وجهاً ولو كان المبيع مشاعاً أو لأجزاء فأن تبين النقص فخر المشتري
بين الفسخ وبين الامضاء بخلاف من الثمن على الظاهر أن تبين الزيادة فوجئ **الراجح** لو جمع بين شيئين مختلفين في عقد واحد عوض واحد كبير و
سلفه واجادة وبيع أو تكاح واجارة ونحو ذلك صح مع ثبوت العوضين في العقد بلا شبهة وكذا مع الاتحاد على الأقوى وبسقط الموصول عوضاً على الموروث
عليها فلا حظ عوض كل منهما ونسبها إلى عوضين يؤخذ لكل من العقد من الشيء بذلك النسبة ولا حظ في التكاح فمثل ذلك ولو كان أحد الموصوفين
موتلاً والباقي معجلاً سقط كل **الفصل الخامس في أحكام العيوب في مفاصل الأول** إطلاق العقد بقضوه سلامة
العوضين من العيب كافتضاء الشرط الصحة ذلك فإذا اشترى شيئاً بائناً على التسليم أو مشروطاً بآياتهم بأن في أحد العوضين عيب سابق على العقد ثبت
الخيار لنقل اليه المصوب بين فسخ العقد وبقائه وبين الامضاء والشهر استحقاقه في صورة الامضاء الأرض وهو مع بطلان من عليه الخيار لاسقاط
الفسخ مسلم وفي سلطنة ذي الخيار على الرام من عليه الخيار بذلك تردد ويظهر الفرق بين صورتي الاطلاق والاشترط في سقوط الخيار بالتصرف جهلاً

منع من بيعه

في حكم البيع

في أحكام العيوب

٢٣٥

بالعيب في الأولى دون الثانية وتسقط السلطنة المذكورة على الردوكلا الأرض على ثبوتها بامور قديمة تترى البايع من العيوب من غير فرق بين كونها
 عللين بالعيوب واجاهلين بها وبخالفين لا بين كون العيوب حيوانا وغيره ولا بين كون العيب ظاهرا وخفيا ولا بين التبري اجالا وتفصيلا والتمتع فقط
 فان دل على التبري من العيوب الموجودة حال العقد سقطت تلك خاصته فان دل على التبري منها وما يتجدد بعد العقد قبل القبض سقط الجميع والاطلاق
 التبري وقف سقوط التجدد قبل القبض وفي زمان الخيار على فهمه من اللفظ في عرف المتأملين وفي كتابنا التبري قبل العقد مع عدم التعرض له في ضمنه
 وجها ولها ظاهر الخبر فانهما مقتضى القاعدة ولو تبرء من عيب خاص برى منه خاصة ومنها علم من انقل اليه المعبوب بالعيوب قبل العقد مع كونه
 لجاهل فلو نسب حال العقد لم يسقط ولو شرط خيار العيب مع العلم بحال العقد فالأشهر في اللفظ بالعيوب في سقوط الخيار ما لم يصل إلى خلافا
 ومنها اسقاطا لخيار بعد العقد فان سقط به الخيار بقدر ما اسقطه فلو اسقط الرد خاصة لم يسقط الأرض في موضع ثبوتها وكذا العكس يحصل الاشكال
 بكل ما يدل عليه من اللفاظ ومنها اذا العيب قبل العلم به وبعد قبل الرد خاصة مسقطا لخيارا على الاظهر ومنها ان يعرف بعد العلم بالعيوب في موضع
 والاظهر سقوط الرد خاصة ومنها حدوث عيب بعد القبض في المبيع الذي لم ينقص قيمته بالعيوب السابق على العقد في وجه غير جليل لا يظهر ثبوت
 الرد مع لزوم قيمة النقص الحادث لو كان موجبا على الرد ومنها انقصا للمشي في المبيع المبيع الذي لا يجوز اخذ الأرض فيه لأجل الزيادة في سقط الرد
 والأرض جهلا في قول وكذا حدوث عيب فيه بعد القبض وبسقط الرد خاصة دون الأرض في موارد قديمة منها ما اذا شرط سقوط الرد خاصة في غيرها اذا شرط
 الرد خاصة بعد العقد والعلم بالعيوب لواطق لا لنزاع بالعقد فالظاهر سقوط الرد دون الأرض اذا دل في عرفه على سقوطه بقوله ولو اسقط خيار العيب ابيع
 ظاهر كلامه فان دل على اسقاطها جميعا ولا سقط الرد خاصة ومنها ما اذا حدث المشتري في المبيع حدا من عيوب المملوك وقطع الثوب صبغ وخياطه
 ونحو ذلك فان سقط به الرد دون الأرض من غير فرق على الأقرب بين انما انقصا من ثمنه غير التبري من العيوب منها ولا بين انقصا من ثمنه بعد العلم بالعيوب وقوله على
 الاظهر ان كان سقوط الرد والأرض جميعا ما كان بعد العلم بالعيوب لا يخلو من وجه ومنها ما اذا حدث عيب بعد القبض في المبيع المبيع فان سقط به الرد خاصة
 الرد خاصة من غير فرق بين كون من جهة المشتري وغيره اذا كان حيوانا وكان الحادث في الثلث من غير جهة المشتري فانه لا يمنع الرد ولا الأرض ولو زال العيب
 الحادث لم يعد ودال السلطنة على الرد ولو حدث العيب بعد العقد قبل القبض لم يسقط الرد ولا الأرض على الاظهر ومنها ما اذا اشترى من يفتق عليه فانه
 لا بد بعد الاضطرار بالثبوت وبسقط الأرض خاصة دون الرد في موارد قديمة منها ما اذا اشترى سقوطه خاصة في العقد وانقصا على اسقاطه بعد العقد ومنها
 ما اذا اشترى بوجوب الجسد فظهر عيب في احداهما فان سقط الأرض خاصة على الاوطر وان كان عدم السقوط لا يخلو من قرب ومنها ما اذا لم يوجب العيب
 نقصا في القيمة كالحصاة والبغال فان اظهر عدم ثبوت الأرض هنا وفي سقوط الرد بالنظر في العلم بالعيوب بعد وثال عيب من جهة المشتري في موارد
 سقوط الأرض ترد دومي اراد بيع مبيع الأول لاداعاه المشتري بالعيوب التي تترى من العيوب منفصلا او محملا بقوله وانما برى من عيوبه وجميع عيوبه ولو دل
 الاعلام جازان لم يندرج في الفسخ المحرم والأحرى فلو وقع البيع وثبت الخيار للمشتري ولو باع شعبين منفصلين عالما بعيب فاحدهما اعلل الضيق لم يكن له خيار
 ولو باعها لجاهلا بالعيوب ثم علم بعيب في احداهما خاصة فلا خيار بين الامضاء واخذ الأرض وبين رد الجميع او رد البعض العيوب امساك الصحيح فان رد
 خاصة ثبت للبايع خيار تبعض الصفقة بالنسبة الى الصحيح ولا فرق بين كون التبري بما ينقص قيمته التبري كصواعق الباب لا ولو اشترى في المشتري فيها او
 في احدهما وفي خصوص الصحيح او حدث عيب بعد القبض فيها وفي خصوص الصحيح والمعبوب سقط الرد وعرى المشتري بعد احد الثمنين بعد البيع
 منها لم يكن له رد الباقي وهو العيب في قول الا ان يرضى البايع بربه خاصة ولو قبل بان له رد الباقي مع ثبوت خيار تبعض الصفقة للبايع عند العيب فينقص
 وابعدها الصحيح او قيمته غير وجه عن ملك المشتري لم يكن له رد الباقي وحكم ما يدخل في البيع بالشرط او بالبيعة حكم الجزع فيها ذكر ولو اشترى ثوبا كان لهما
 رد او اواساكر مع الأرض في سلطنة كل منهما على تنصيصه خاصة ترد وان كان الجواز لا يخلو من وجه ستماع بعد المبيع وتبين ما لكل منهما وعلم
 البايع حين البيع بفساد المشتري سواء اعتد المبيع واتحد وسواء اقتضا قبل التفرق ام لا والكلام في التبري كما في البيع ولو اتحد المشتري في رد والاشترى بعد
 بارث ونحوه وانعكس في جريان احكام اتحاد المشتري ونعته وجهان تقدم نظره في فرع خيار المجلس ولو قلنا البايع مع اتحاد المشتري والبيع جاز للمو
 على الجدهما احسنه وامضا البيع فخصيب لاخر واخذ الأرض منه واذن المشتري لا يترى علم بعيب فيها سابق على العقد غير الجبل لم يكن له رد هابل يتبين له
 ولو كان العيب السابق جلا لانه رد هاولا وطاها الا اذا علم حال الوطى الجبل ولو كان عيب الجبل جادا بعد العقد سقط الرد ومشتبه التبري كما في
 ولا فرق في الجبل السابق بين كون من ابايع ام غيره شبهة ووزن ولا بين كون لا يجر او يملوكا غير ما هنا للزوم الرد فيها اذا كان الجبل من المولى لكونها
 ولد وجوازه غير ايندوين لا درش فيما اقل الجبل من غير المولى ولا فرق في الوطى المذكورين ما كان في الفصل والاشترى ولا يلحق به مقدمانه من اللؤلؤة
 وامثال ذلك ولو كانت الجبل مبيعا بجواز رد هابل الوطى يابسه على الاظهر ومضى ردنا الجارية بعد الوطى يابسه الجبل يرد منها المكان الوطى بشر
 فيها ان كانت مكان الوطى في قبلها ونصف المشتري كانت ثوبا او بكرة وقد وطئها في الرد ولا يجوز رد الجارية بعد الوطى بشر من العيوب غير الجبل
 الفصل الثاني في اقسام العيوب وضابط ذلك ان كل ما كان فاسدا في الشيء فله رد او نقص فهو عيب والرد يحصل للطلقة من خلفه

من شرط العلم بالعيوب

من شرط العلم بالعيوب

أكثر التبع الذي يعتقده ذلك بالنظر إلى تلك الصفات المرجح في صدق العيب في الوارد المجزئة وكونه في ذلك خلف الشيء وأما عدم شق منها
هو المعروف ولا يعتبر في الزيادة والنقصان الموجب لصدق العيب كونهما موجبين لزيادة القيمة أو نقصانها على الظاهر فشران من العيوب زيادة شيء من بعض
الملوك والحيوان ونقصانها ومنها أنواع المرض الذي هو خروج الدم عن مجرى الطبيعة فشران كان المراضة وعاة ولو هي يوم ومنها الحمل فانه عيب
في الأمانة وأما في سائر الحيوانات فمضى كون عيبا تردوا كان الأقرب ذلك ومنها الجنون والجذام والبرص والبهق والعمى والعمور والعرج والقرن والفتق
والترنق والفرج والضم والخرس والبكم والحول والقبيل والنحوص والجهر والعمى والنحس والخصا وفقد حسنة الذوق ونحوها من إفساد سائر الأعضاء و
العمى ومنها الخنثى في قول ومنها استحقاق القتل في ردة أو نقصا صا أو حدا أو جناية أو استنفا في الدين ومنها عدم الشتر على العانة ومنها
كون الصبي من نسل الجحوش والجحود وقيل الخراج فوقه لا ينافي ومنها بول الكلب في الفرس ومنها ما لا يرضى من الخمرات ككونه زنايا أو سرقا أو
لغيره لو تاب عن صدق والاختيار على الأقوى ومنها كعدم الختان في الكلب خاصة دون الضفيرة لأنه إلا أن يكون خوفه في خاتمه بوجوه هو
عيب في الكلب المملوك من بلاد الشرك لا من الأوجهان والأولى إدارة الأمر إذا كان عيبا في العيب من التلف بالجدوى ومنها الخو
البين وكثرة السهو والقسا في الممالك والاسطخاض في الأمان ومنها ما لا يرضى من غير لوانه وأما كونه ذكرا أو أنثى
أو كونه من بطن البسار أو كافر أو ولدنا أو صائما أو محرما أو ذوات زوج أو ذوات زوجة أو كونه معتق أو كونه كافرا أو كونه عيبا في عرقه للبنايين وأما
العتا والتوح بالباطل وعدم معرفة الطبع والنخب ونحو ذلك فليست من العيوب غالباً بل تقع في ذلك عيوبها كما هو الحال في كونه نكاحا أو سحر أو وفا
للحسنة ومعاملة أو أثار كالصلوات ونحوها وكلما بشرطه المشتري على البائع من الأمور الساتعة إذا اخل بالبائع ثبت له به الخيان بين الفسخ وبين
الامتناع إذا لم يكن فوائدها من غير فرق بين الصفات المقصورة كالمشترط وجوده شعر المملوك وقد حاسبه ونأثر أسانه بمعنى تحريمها وتعلقها
وبين غير المقصورة كالنشاط والشعر وجملة وحقه ولو شرط كون الدابة تحلب كل يوم شيئا معيناً وطحن لأنه قدما معينا صح على الظاهر وأوجب تخلفه
الخيار ولو شرط كون الأمانة والحيوان حاملا فتختلف ثبت له الخيار بين الرد والامتناع بخلاف لو شرط كونه حاملا فان ثبت خيار تخلف الشرط
وهو الخيار بين الفسخ والامتناع في سلطنة زيد لك على مطالبة الأثر مع الامتناع تردده والتبوت في الأمان فربما **ولكن هذا المقصد مسئلة**
الأولى التصريح وهي ذلك حلب أو ما حتى يجمع اللبن في صوعها ندى لبس محرم يثبت به الخيار بين الرد وبين الامتناع بخلاف إذا كان اللبن
الموجود حال البيع باقيا لم يرد به بغيره ولا شيء عليه غيره وليس للبائع الامتناع من اخذته وطلب ثمنه لغيره وان كان ذلك اللبن ناقرا فمكنا ما كان تحصيله في
يوم التمتع مكانا من اللبن والمثل وليس من التلف تغير وصفه أو ذاته يجعله جينا أو بهنا بل يرقه مع ارشاد من نفس بفعله فغيره وشاركه بالتسبب في ذلك
فغيره **وما الدين** المجلد بعد العقد لا يظهر عدم وجوب ردة الأعيان ولا مثالا ولا بهمة وتختلف المصراة أي أياها فان أخذت فالتقص يثبت التصريح
ان شأنا وأخذت في الزيادة ثبت عدمها والشهور ان مدة اخبار التصريح ثلاثة أيام وفيه تأمل والاطل الإدارة مدار حصول الأطينان بالاعتماد
زاد عن الثلثة ونقص يثبت التصريح بأقرار البائع بها وقيام اليقينة عليها اليقين وخيار التصريح غير خيار الحيوان على الظاهر وكذا لا يقطر بالتصرف بالمخلف
بسطه خيار الحيوان وهل يجري حكم التصريح في غير الشاة من البقرة والناقة لا قولنا أظهرها الجربان والتصالح فيها الحوط ولا خيار في الأمانة العوا
ولا الأمان ولا الفرس المصراة ولا غيرها من الحيوانات المصراة غير الشاة والبقرة والناقة إلا أنها اشترط كثرة لبنها فان ظهور نقص ثبت خيار تخلف الشرط
ولو طس ماء القناة والرحى وارسد عند البيع أو بقي الخمر وطا والمخز وطا والمغوط والمسنط يطحن أو لئى نطبي في رغيب لم يوجب ذلك الخيار عند الإطلاق
نعم لو شرط مقدار وتبين نقص منه ثبت خيار تخلف الشرط ولو كانت الشاة مصراة وانفق ذلك المقدار صراحة لها شتر المرحى وهبته من الله ثم
قبل مصقطة حتى سقط الخيار ترد ولو كان ذلك بعد الثلثة لم يسقط خبر ما ولو كان بقاء لبن مدة في الصرع الجهن البيع لا يفعل البائع بالنسيان أياها
وبقاءه في المرحى يومين أو يزيد وتختلفها حتى ثبوت الخيار للشري وجهان اشبههما العدم ولا خيار للعالم بالتصريح حال البيع ولو كان جاهلا به لم يعلم
العقد بها فمضى لكن ظهر فيها عيب آخر فان كان قد نصرت منها لا ردوان لم يتصرف فيها حتى تحلب تحبب من ردها بالعيب بين الامتناع واخذ **الثاني**
ولو ما شاة المصراة أو الأمانة الدالة في بلد المشتري فلا رد ولا ارش على رأى ضعيف لا يظهر ثبوت كل منهما إذا اشترط المثل والقيمة **الثانية**
الثبوت في الحيوانات ليست عيبا وأما في الأمانة فهو وعدم كونه عيبا وفيه تأمل ولو شرط البكارة فبانت ثبوت الرد والارث جميعا ان ثبت
وجود الثبوتية حال العقد وانتهى احدهما بعد بطلان بطلان ونحوها القرب لا خيار من العقد والقيام اليقينة على ذلك وأقرارها به ولو اشبه
الأمر فلا خيار ولو شرط الثبوتية فبانت بطلان خيار تخلف الشرط على الظاهر **الثالث** الإبقاء السابق على العقد في المملوك ولو مرة على الأقرب فبانت
كان عيبا موجبا للخيار بين الرد والارث وكذا الحادث بعد العقد قبل القبض وأما الحادث بعد العقد والتقص فلا يوجب الخيار إلا مع اشتراطه في ضمن
العقد ولو عاد وتاب فغيره صراحة قبل اطلاع المشتري به الخيار **الرابع** إذا اشترى من فوجد ما لا يخص في سنة أشهر ومثلها تحبب كان ذلك عيبا
موجبا للخيار بين الرد والارث إلا مع الضعف فبطل الرد والعلم بالحال وقت البيع فلا يثبت الخيار من أصله **الخامس** إذا اشترى زينا أو زينا أو

او نحوهما فوجد فيه ثقلًا فأن كان بمقدار ما جرت العادة بوجود معتدل فيه أو أقل فلا رد ولا ارش وكذا ان كان كثيرا وكان عالما به حال العقد وان زاد عن المعتاد وكان المشتري جاهلا به ثبت له خيار بين الرد والارش **السؤال ستم** تحريم الوجه والتفتيش ووصول الثمن ونحو ذلك ونحو ذلك فليس يثبت به العقد على فتح العقد مع جهل المشتري بالحال على رأي غير حق في الامع اشترط ثمن ذلك بالذات وظهور الضعف فانه يثبت خيار تخلف الشرط ولا ارش على كل حال **المفصل الثالث في اللوائح وفيه مسائل الاولى** اذا اختلفا في البرائة من العيوب في العقد فاعاها البايع وانكر البائع فالقول قول المبتاع بهمين ان لم يتم البايع اليقينة عليها وتجزم المشتري بين الحلف على عدم العلم بالشئ او عدم علمه وبين الحلف على قبول المعاملة المطلقة الغير المشتري فهما من العيوب لو ادعى البايع علم المشتري بالعيب حال العقد والرضا به بعد العقد واسقاط الخيار بدو ثبوته وضرره فيه او حدوث عيب فيه عند القول في ذلك كله قال المشتري بهمين **الثانية** اذا اختلفا في سبق العيب زمان انقضاء الخيار حال المشتري ان كان عند البايع او قبل انقضاء الخيار في رد السلعة وانكر البايع ذلك كان القول قول البايع بهمين اذ لم يكن للمشتري يمين ولا شاهد ما ادعى بشهاده ولا عبرة بالظن منه ولو ادعى البايع حدوث العيب عند المشتري وانكره المشتري فالأظهر ان القول قول البايع بهمين لكون المشتري في الحقيقة مدعى سبق العيب العقد وثبوته الخيار والحلف في الفرضين على البت بعدم سبق العيب العقد لا على عدم العلم بالسبق على توفيق ذلك فيما اذا لم يتم البايع حين البيع ولو اختلفا في عيب المبيع وعدمه فان امكن الاستعلام والا فالقول قول منكره بهمين اذ قلنا مدعى اليقينة وكذا لو اختلفا في كون شيء عيبا وتعدا الثبوت ولو باع الوكيل فوجده المشتري عيبا سابقا على زمان انقضاء الخيار رده الى الموكل دون الوكيل الا اذا اصرز وكان في ذلك عيبا ولو اختلف الموكل والمشتري في سبق العيب زمان انقضاء الخيار فالقول قول الموكل المنكر للعقد ولا ارش لا فرضا الوكيل الا ان يدرج في الشهادة فيضم اليه العيب ولو جهل المشتري يكون البايع وكلما ادعى عليه فلعلم العيب فان امكن الوكيل اقامة اليقينة على حدوثه والا فان كان منكر حلف ان كان خيرا لم يملك رده على الوكيل وانما له حلفه على عدم سبق الا اذا كان هو الشاهد وضم اليه المبيع والمشتري بعد العلم بالوكالة ترك الوكيل ومطالبة الموكل الحلف على عدم سبق وهذا لو اكل عند كونه وحلف المشتري اليه المردودة ووجه العيب الى الوكيل ردها الى الموكل لم لا وجهان ولو رد سلعة العيب فانكر البايع اقام سلعة فقام قول البايع بهمين عند ضل المدعى اليقينة ولو اتفق المبتاعان على سبق العيب ادعى البايع في وقت رده قبل علم المشتري به وانكره المشتري وقال انه نكال بعد علمي وقتنا بالفرق بين الزوال قبل علمه او بعد بسقوط الخيار على الاول دون الثاني فالقول قول المشتري بهمين اذ لم يتم البايع اليقينة ولو كان هناك عيبان احدهما معلوم السابق فتارة على سبق الاخر زمان انقضاء الخيار وتأخره فاشكال ولو اختلفا في الضعف فان كان الخيار باقيا لاجل انشاء الضعف وان كان ساقطا فالقول قول المشتري المنكر للضعف بهمين ويلزم بمقتضى اقراره ان كان دعواه الضعف على وجه مسقط للارش فيجوز من الارش في كل حال وفي فروع الضعف في اول وقت وتأخره عنه بناء على قوته هذا الخيار فقام قول مدعى التأخر ولو اختلفا في وقت العقد مع معلومية زمان الضعف فالأقرب تقديم قول منكر العقد ولو ادعى المشتري الجهل بالخيار او بغيره بناء عليها قبل قوله مع امكان الجهل في حق بهمين ولم يقبل مع عدم امكانه الثالث عشر طريق معرفة الارش ان يقوم المبيع صحبا ثمة ومعبا اخرى ينظر في نسبة التقصير من القيمة ويؤخذ من الثمن تلك النسبة فلو اشترى بمائة ثم ظهر مبيعها وقوم صحبا ثمانين ومعبا باربعين اخذ من البايع نصف الثمن وهو خمسون وخمسان النقص يتبع ضمما الثمن منه في الكيفية فان كان مضمونا بقيمة كما في مصوب المسام وشبههما كان النقص مضمونا بما يخصه من القيمة اذا وزعت على الكل وان كان مضمونا بوضو معي كان النقص مضمونا بما يخصه من العوض اذا وزع على مجموع النقص والمفوض منه فاستحق الارش مطالبه صاحبه بغير الثمن مع امكان دفعه اليه وليس لمن عليه الزام بالبدل الا مع تعدد عيبه على الاظهر وفي امكان استغراق الارش لجميع الثمن ناقلا والمدار في ملاحظة الفهمين على فحى التصحيح والمعب حال العقد على الاقرب ان كان العيب وجودا جهنا وان حدث بعد قبل انقضاء الخيار ولو حطت قيمتها حال المحذور ولو استحق البايع على المشتري الارش لحدوث عيب بده وفتح البايع بخياره واحدا لم يبيع كان الارش نفس تفاوت ما بين القيمة لاثنا سهمان الثمن ويقتصر المقوم العقد والعقد الا اذا اقام القول لواحدا لاطين العادي فان الاظهر هو الاكثارية ولو تعدد معرفة القيمة لفقد اهل الخبرة او بوقوعهم في كتابه الظن او لزوم الاخذ بالامل والاكثر وجوب ثابها لا يخلو من وجاهته ولو اختلف اهل الخبرة في الثمن فحق الاخذ بالاطمئنان والوسطا لجمع بينهما والنصف او تقديم يمينه الا امل والاكثر وتخير الحاكم او الرجوع الى الفرع او الصلح وجوه اظهرها الثالث ثم الاول وعلى الاول فهو طريق الجمع قولان فالمشهور انه يؤخذ من القيمة للصحيح نصفها ومن الثلث ثلثها وهكذا وهكذا في المعيب ثم نلاحظ النسبة بين المأخوذ للصحيح وبين المأخوذ للمعيب يؤخذ بذلك النسبة في الشاهد فحق على المدين معيب كل قيمة الى صحبها وجميع قدر النسبة ويؤخذ من المجمع بنسبة القيمة فان كانتا شئنا اخذ نصف المجمع وان كانتا ثلثا اخذ ثلثها وكذا وهذا الطريقان قد يتحدان وقد يختلفان وثابها اقرب **السؤال ستم** خيار العيب ليس على الفور على الاقوى فلو علم بالمعيب لم يرد لم يطل خياره وان طال الفصل الا ان يصرح باسقاطه او يكشف للتأخير في عادتة كقفا قطعها عن رضا البايع ايضا له ولا يمتنع في ضم ذي الخيار العيب حضور غيره بل يجوز وان غاب عنه **الخاتمة** لا يفسد الرد بحدوث العيب بعد العقد وقبل القبض في سقوط الارش وجهان اظهرهما لعدم ولو قبض البعض

فمنه

وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ

فقط

۱۰۰

مبيدين وتوب شيئين ولا فرق في الزيادة حيث يحرم بين العينة والحكمة كالاجل والشرط في أحدهما دون الآخر ولا يجوز اسلاف احد الربويين بالآخر ولا بشرط التقاض قبل التفرق الا في بيع الصرفة كما يجوز التفاضل في المعاوضة على المختلفين جنسا فقد يجوز شئ على الاظهر سواء كان الاجل في طرف الزيادة او في قبالتها شئ ان الحظيرة والشعر جنس واحد في الزيادة والقول بكونهما جنس اجنبا في قبالة التصوص وثمره النخل وطلعها الخ واحد وان اختلف انواعها واصنافها كالذقل والخسناوى والفطراور والزهدي وغيره من جنس واحد في قبالة التصوص والزيادة وكذا ثمر الكرم جنس واحد وان اختلف اصنافها واسما واشرا وجودة ودائره وكل فرع وجد فيه شرط الزيادة في أصله فكل ما يعمل من جنس يحرم التفاضل فيه وان اختلف اصنافها كما الحظيرة المصنوع منها من الدقيق والسمون والخبز وكذا المصنوع من الشعر وكذا الثمر الذي ليس المصنوع من الثمر ودبس العنب بالعنب وهكذا وما في الدقيق بالحظيرة كذا بكل من زيادة الدقيق وزنا وبيع احدهما بالآخر وزنا بوزن من زيادة الحظيرة كذا غير ذلك في البيع مما لا على الاقوى وبعض فرغ من مع البعض الآخر كما افرغ مع الاصل فلا يجوز بيع الخبز بالدقيق الا بماتلا ولا الدقيق بالسويق الا كل ما يعمل من جنس يجوز بيعه بهما مطلقا وبكل واحد منهما بشرط ان يكون في الثمن زيادة عن ثمنه من اللحم اجناس مختلفة بحسب اختلاف اسمها كالحبوانات وحفايقها الفم البقر والغنم جنسان وكذا الخيل البعير والغنم وهكذا في سائر اللحم نعم لحم البقر والحمام من جنس واحد على الاحوط لصلقه البقر على الجميع وكذا لحم الضأن والمغز لا بد راجعها تحت لفظ الغنم كذا لحم عراب الابل وبجانبها كما ان الاحوط الاجتناب من التفاضل في بيع لحم حيوان بكبد او قلبه او كرشه او شحمه والبيد والطيور اجناس مختلفة واما الحمام فقد قبلت باصنافه جنس واحد وقيل انها اجناس مختلفة فكل ما يختص منه باسم فهو جنس على انفراد كالفخار والوردشان والاول حوط وكذا السموك والوحش من كل جنس مخالف لاهلته وان كان الاحوط عدم التفاضل بينهما والالبان نابغة لاصولها تختلف باختلافها وشدها بلها والاعجاز تولد التفاضل بينهما مطلقا وما يستخرج من اللبن مجازل فلا يجوز بيع لبن حيوان بغيره ومحيضة واقطره ونحوها الاشياء بمثل والادها تتبع ما يخرج منه في الاتحاد والاختلاف والخلول تتبع ما يخل منه فكل نصيب مخالف للآخر انما في حرمته التفاضل مضافا الى ما مر من اتحاد جنس العوضين كونهما من المكيل والموزون فلا بد من التفاضل في بيع احد المكيالين بالآخر اذا لم يكونا من المكيل ولا من الموزون وان كان معدودا وكذا اذا كان احدهما غير مكيل ولا موزون وان كان الآخر مكيلا او موزونا فلا بد من بيع الثوب شيئين والبيض ببيضين والثوب بالحظيرة وهكذا من غير فرق في ذلك كله بين النقد والنسيئة على الاظهر ولا بد في الماء لعدم كونه من المكيل ولا الموزون عادة واما الطين فما يوزن منه كالارصق والحصى او كالحجر روي وما لم يجر لهادة بكبد ولا وزن ليس يروي وفيما عليه الاعتبار في كون الشيء مكيلا او موزونا والمعضال وبيانه يستدعي الغرض من الاقسام فاما منها ما علم انه كان في زمان النبوته مكيلا او موزونا وكان حال البيع كان كالدقيق والفضة والحظيرة والشعر والتمر والمخ ونحو ذلك وهذا الاشبهه فيه ومنها ما علم انه كان في زمانه صلى الله عليه واله مكيلا او موزونا وكان حين البيع غير مكيل ولا موزون وفي جريان حرمه الزاوية قولان اظهرهما عدم العلم ان اشهرهما الجريان وهو الاحوط ومنها ما علم انه لم يكن في زمانه مكيلا ولا موزونا وكان حين البيع ابيض غير مكيل ولا موزون كالنار وهذا انما الاشبهه في جواز التفاضل فيه ومنها ما علم انه لم يكن في زمانه مكيلا وموزونا وكان حين البيع مكيلا او موزونا والمشهور هنا هو عدم جريان حكم الزاوية والظاهر الجريان وهو الاحوط ومنها ما لم يعلم حال زمانه فيه وانفقت البلدان على كبد او وزن او على عدم كبد ولا وزن والحكم هنا هو الرجوع الى الحكم المانفقت عليه من حرمه التفاضل في الاول وجواز في الثاني ومنها ما لم يعلم حال زمانه فيه واختلقت فيه في زمانها البلدان بان كان في بعضها مكيلا وفي بعض اخر موزونا وفي الثالث غير مكيل ولا موزون وفيه اقوال قول الحق وكل بلد حكمه ومع اختلاف البلدان الواحد فالمدار على الغلب مع هذا الغلبة فالاحوط في التفاضل فيه وما كان موزونا بالاصل معدودا بالعارض كالفلس يحكم الموزون على الاحوط ان لم يكن في اذابيع الرطب بالقرع اذ مع المساواة وزنا على كراهية على الاقوى وان كان الاحوط ما هو المشهور من المنع ومثل الرطب التمر في حرمه التفاضل في معا وفي جواز التفاضل في الرطب بالبابس من جنس واحد كالعنب والزبيب اللحم الرطب بالبابس ونحو ذلك لان المراءى في المساواة حال المعاوضة على الاظهر وعان الاول ان كان سناعان في حكم الجنس الواحد واحدهما مكيل والاخر موزون كالحظيرة والدقيق في البلاد التي كان فيها الحظيرة جاز بيع احدهما بالآخر وزنا بوزن من غير تفاضل بلا شبهة كما يجوز بيع الاظهر بيع احدهما بالآخر كذا بكل وان كان الاحوط الانقصار على الوزن الثاني يجوز بيع الادقة بعضها ببعض مثلا بمثل وكذا الاخياز والخلول وان لم يعلم مقدارا ما في كل منهما من الرطوبة ففهم فيها مسائل اولى لاربابين الولد وولده فيجوز لكل منهما اخذ الفضل من الآخر والظاهر ان كان عند الفرق بين الصلبي ولد الولد لان الاحباط بالنقص على الاول لا يترك ولا يجوز الحكم في الولد الرضا على الاقوى وولد الشبهة ولد واما ولد الزنا فالاحوط عدم احراز حكم المذكور عليه والاشياء كالدق وبس كدق كلاب كذا لاربابين الولي ومملوكا ما كان مختصا به فلو كان مشركا حرم الزاوية ولا فرق بين الفرض والمذبر وام التولد وفيما كالكاب تردد والاحوط عدم الجريان وكذا لاربابين الرسل وزوجه الدائمة وفي المنقطعة والمطاعة رجبة قولان اظهرهما جريان حكم الزوجة والاهل عليهما والاحوطهما العلم وكذا لاربابين المسلم واهل الحر جميع من ذكرها انه لا يباين بينهما غير فكل منهما ان باخذ الفضل يعطى الاخر فانه يعطى الفضل للمسلم ولا باخذ ويثبت لاربابين

[illegible]

٧٠

منه

والله اعلم

اور کون کون سی چیزیں لکھیں؟

شاهنشاہی
الکرام
میں سے



في البيع

صح في القبول وبطل في الباقي على الاقوى ولو بلغ احد القدين بالآخر مع عرض من تفرقا بعد التفاضل صح البيع في الجميع ولو تفرقا قبل التفاضل صح البيع في العرض
 بما قبله وبطل في التقيد ولو حصل قبض العرض مع التقيد المجمع مع قبض بعض ما قبلها من التقيد فان قبض البعض في قبض التقيد وكان مساويا لولا ان يد منه
 صح البيع في الجميع وان اقتضه في قبض العرض بطل البيع بالتفرق قبل قبض ما قبل التقيد فيه صح في العرض ومع الاطلاق فالبطلان ان لم يكن اظهر حوطا وكلما
 صح البيع في البعض ونسب التفرق قبل التفاضل في البعض الاخر ثبت لهما خيار بقبض الصقفة الامع التفرق في اخير القبض فانه لا خيار للتفرق منها ولو كان
 التفرق منها سقط خيارهما جميعا ولا يبطل العقد بمعارفهما المجلس مصحح وان طال الزمان كما مر ولم يدر في البطلان على صدق فتراق الا بطلان قبل التفاضل
 عرفا سواء كان بحركتهما او حركتهما اختيارا او اضطرارا من احد الجانبين المستلزام لا يفرق بالكلام الا اذا كشف عن الغش للعقد في وقت لم يجز ان العقد
 قبل التفاضل في الصفة لا بالافتراق بالادراك لمرور من جنون وانما او نوم ولا يبطل العقد بالافتراق كرهما قبل التفاضل على التفصيل المتقدم في خيار
 المجلس على الاظهر ولو وكل احد هاتين التفاضل عن قبض الوكيل قبل تفرق المتقدين صح وان قبض يمتد بقرتها بطل ولو وكل معا غيرهما على القبض
 عنهما فان قبض الوكيل قبل افتراق المتقدين وان اقر القبض عن افتراقهما بطل ولو وكل واحد هاتين التفاضل على الصفة خاصة وهو مع القبض فالتعريف هو
 وقوع القبض قبل معارفهم من وقع العقد عن على الاقرب لا يعتبر قبض الوكيل بحضور الموكل بعد عقد معارفه لولا كل صاحب لا حضور الوكيل في مجلس العقد فليبلغ
 التفاضل فيه ولو وقع القبض من الفضول قبل التفرق صح اذا لم يمتد لاجازة سبها اذا كان يحق لاجازة قبل تفرقها ولو اشترى منه دهاهم ثم ابتاع بها دنا
 قبل قبض الدهاهم وقبض العقد الثاني على اجازة صاحب الدهاهم فاذا تفاضلا قبل التفرق صح العقدان على الاظهر وان افترقا قبل التفاضل بطل العقدان جميعا
 ولو اختلفا في وقوع العقد الثاني قبل تفاضل عوض العقد الاول وفي حصول التفرق وعدمه فم قد مولى الصقفة وجه لو كان له على غيره احد القدين
 وكلما كان يتولد به بطل العقد الاخر من غير تفاضل ولا موازنة صح ولو اشترى بالداهم التي له على غيره فان بيعه المدين صح ولم يتفاضل انما الاخر
 لم يكن اظهر اعتبار نسبة القبض بما في ذمته ولا يجوز التفاضل في المجلس الواحد ولو تفاضلا ويجوز في المجلس ولو لم يتفاضل انما بيعه التفاضل قبل التفرق
 في خصوص بيع الذهب بالقضد ولا فرق في حوزة التفاضل في الجانبين بين اثباتها في الاوصاف العرفية من المصوغ والمكسورة والمسكوك وغيرهما
 او في الاوصاف الدالة من الجوزة والردائ ونحوها وبين اختلافها في شيء من ذلك فلا يجوز بيع المصوغ بالمكسور او الذابوزن ولا بيع المسكوك بغيره
 ولا التجدي بالودي الا كل ذلك لا يجوز بيع شيء من الفضة المشوشة والذهب المشوش بمجانبة المشوش والمخالص عن عدم العلم بمقدار الغش بل يباع بغير
 مجانبة نعم لو علم مقدار الغش جاز بيعه بمجانبة مع زيادة من غير نص لا في قبائلها في المعاوضة وان لم تقابلها في القيمة تنفع الزيادة في قبائل الغش
 كما يجوز بيع المشوش بالمشوش من جنس حتى مع جهالة مقدار المخالص منها بقصد وقوع غش كل منهما في قبائلها في المعاوضة وان لم تقابلها في القيمة تنفع الزيادة في قبائل الغش
 الامع العلم بالسائفة ولا يجوز بيع تراب احد القدين الامع العلم بزيادة المصنف مما في التراب من جنس فانه يجوز البيع في كل من قبلها
 من الاخر مطلقا ولا يبيع ترابها سعة عقد واحد بالذهب الفضة الخالص معا وان جعل مساواة مقدار كل من الغش والغش لما في الاخر من مجانبة
 ويجوز بيع حوزة الرصاص والفضة ونحوها بكل من الذهب والفضة وان كان في طبيعة الرصاص يسير من الفضة وفي الصنف يسير من الذهب لا يمتنع
 من جريان احكام الصنف في الرصاص والغش لو كان ذلك البسير متخرجا منه منفصلا عنه ولو منسلا به اتصال غير مرجع اعتبار زيادة التماس له عنه لنفع الرصاص
 في قبائل الجزر القالب يجوز للمعاوضة على الداهم المشوش على حالها مع جهالة مقدار الغش واصل الغش فيها اذا كانت لا يجوز عند الناس مع علمهم
 بحالها وان لم يعلموا بمقدار ما فيها من الغش ولا يجوز انفاؤها اذا كانت مجهولة القدر غير متداولة بين الناس لا بعدا بانزاعها واستعلام مقدارها بها
 من القدر بعت في سوق الجواز كون العوض من غير جنسها او رعاها شروط القصر في الرابها وهل يجوز اتفاق المشوش الغير المتداول في غير البيع كالتصدق
 والهدية والاباحه من دون بيان ام لا وجها لحوطها لعدم حقنا كان المدفوع اليه يظن الملة اخذ وبكفي الاختيار بالغش وان لم يتخصص بمقداره الا اذا اوتق
 التخص من الرابا عليه والاحوط ان لم يكن اقوى عدم مباشرة ضرب الداهم والدنا بغيره من السلطان عدم جواز مرفها في المعاملة وان كانت كماله
 سكة السلطان جنسا ووصفا الامع الاعلام بالحال **مسألة الاولى** الداهم والدنا بغيره يتبعان المتعاين عند المعاملة وبقاها العقد
 على الجزر الخافق دون الكلي في الذمة ولا يجوز دفع غير المعين وان ساواه من جميع الجوانب وليس للبايع مطالبة المشتري بغيره وان ساواه ولو تلقى ذلك
 المعين قبل القبض انسخ البيع ولو ظهر مستحقا للتفرق الامع تعقب لاجازة من المالك **القائمة** اذا عتق المبايعان العوضين واحدهما في العتق
 تقابضا فوجد احدهما او كلاهما فيما قبضه عيبا وكان العيب من غير المجلس وان وجد الداهم المعينه رصا صا او حاسا او ذهب او ثوب لكان تقضا او صفا
 كان البيع باطلا مع من غير فرق بين ما فيه الصنف وغيره ولو كان البعض من غير المجلس بطل فيه حسب له رد الكلي لبعض الصقفة كذا الدافع ان لم يكن
 عالما بكون البعض من غير المجلس وله اخذ الجدي بجهته من الغش وليس له بدله لعدم ثبوت العقد له ولو ظهر القوض من جنس المعين لكن كان بغيره كخشونة
 الجوهر او اضطراب السكة او نحو ذلك كان له رد الجميع وامساك مع الاثر على الاظهر سواء كان العوض من الاثمان او غيرها وسواء اخذ لادش في المجلس
 او بعد الاثران وهل رد المبيع حله او جوده ان كان مع ثبوت خيبا التبعيض للمردود اليه مع حله اليه عند العقد وليس له الزام صاحبه

في البيع

في البيع

بطل

بإبدال المذهب **أما** لو اشترى دواهم كنية في الذمة بمثلها ثم بان عدم كون ما اخذته مخصصا للكل فيقتل واشترى ثانيا في الذمة بمثلها ثم بان عدم كون ما اخذته ذهباً فان كان ظهور عدم كون ما قبضه مصداقاً للكل قبل التفرق كان له المطالبة بالبذل وان كان بعد التفرق بطل التصرف ولو ظهر مخالفته بعض المقبوض في الفرض مصداقاً دون البعض الآخر صح في الجميع ان كان لظهور قبل التفرق وطالب ببذل البعض فاما اذا كان الظهور بمخالفة فصح في المصداق وبفساد التصرف في البعض المخالف بهت خيار بعض الصفة للجاهل بهما بالحوال ولو كان المقبوض محبوباً ببيع غير مخرج للمحبوب عن كونه مصداقاً للكل كما لو ظهر ان الدواهم فضة معشوشمة ومضطرة السكة او نحو ذلك فبطلت القايض بين رد المحبوب ومطالبة مصداقاً وان لم يبقها وبين ما ساكم مع اخذ الارش في وجهه ليس له فسخ العقد وهل له مطالبة بمصداقاً او ان ظهر العيب بعد التفرق ام لا وجهان ولهما الا جمل من قرينة طلبة فلا يستلزم القايض في مجلس الرد على الاشبه ثم اعني احوط ولو ظهر العيب في بعض المقبوض جرى في حكم ظهور العيب في الكل الا ان ردته وسأله او رد الجميع بامتناع المسئلة السابقة ولو نقص سعر المذهب بعد القبض واذ ان يمنع ذلك من ردته ولو تلف احد العوضين اللذين هما من الامنان بعد التفرق والتفرق ثم ظهر في التالف عيب من غير المحل بطل التصرف في غيره الباقي ومنه ان التالف ببذل من مثله وقبضه ويجوز لكل من المتعاطين الاعتماد على قول الآخر في الاخبار بالوزن فيصح مصداقاً حتى فيما اشترط فيه القبض في المجلس قبل اقباضه لكن لو ظهر بعد لفظ التالف ونقص الوزن فما اخبر به صاحبه بطل التصرف مع اتحاد الثمن والتمس جنسا وتفرقهما **الذي** لو اشترى احداً نقدتين بجماسه مع كون كل منهما كائناً في الذمة فذبح احدهما انما يملك عليه عدا وجهه القايض بذلك فلا يظهر تحجر القايض بين قبول مقدار وحشة وكون الزائد مائة مائة مائة عندا وبين ردته ومطالبة مصداقاً لآخر للكل لا يزيد على حقه ولو كان القايض ايضا عالماً في الفرض بالزيادة لم يكن له الا سهمه منه مع كون الباقية امانة في يده ولم يكن له ردته ولا مطالبة بما يساوي حقه ولو كان كل من الدافع والقايض جاهلاً بالزيادة فالحكم كما في الفرض الاول الا ان الزائد يكون في يده امانة شرعية مضمونة عليه وان لم يصدق ولم يفرط ولو كان العوضان معينين وكان احدهما ذاتاً من المقدار الذي زعمه وعقد عليه فان كانا على اثنين بالزيادة فسدت المعاملة كوكها رابا وان كانا ناجاهلين بها فان اشأنا للمعنيين ووصفا بوزن كذا كان ذلك من فروع نفاض الوصف والاشياء وفسد البيع بناء على تقديم الاشارة وان اشأنا في معنيين بزعم كون وزنها لوزن الاخر ولم يثبت الوزن بطل البيع لا اشتغال على الزيادة المحرمة ولا فرق فيما ذكر بين كون الزيادة معنوية كالماء لا **التي** فسد الاخرى عدم جواز ابتاع دواهم بدوهم مساو له وذنا مع اشتراط صباغة خاتم ونحوه على احدهما او تحيا ولا حدهما او حمل احدهما الى مكان اخر او العمل في احد العوضين بما يقابل **التي** استثنى الاول من المصوغ من الذهب الفضة معا يجوز بيعها بكل من الذهب حله والفضة وحدها اذا علم ان الثمن زيادة على ما في الاثنية من جنسها يجوز بيعها بالذهب والفضة معا او المكن التخليص الا **يسوا** علم مقدار كل واحد منهما ام لا بعد ان يعلم بالجميع وسوا غلب احدهما ام لا ثم بشرط زيادة في الثمن على ما في الاثنية من جنسها ولا دواها الا خلافاً للجنس ولا يكف الظن بزيادة الثمن على ما في الاثنية ما لم يبلغ حد الاطمينان العادي مع عدم انكشاف الخلاف **التي** استثنى يجوز بيع المحلقة من المركب والسبوف والناطق وهو هاجس الحلية اذا علم قدرها من الحلية وكان الثمن زائداً عما فيها من الحلية ولا يجوز مع العلم بقدرها بيعها بالمشا لما فيها من الحلية الا بشئ من طرق التخليص من الزيادة نفس المحل بعد بيع الحلية بما يساوي من جنسها مع عدم اشتراط الحلية في العقد ولو وقع الهبة قبل البيع وشرط فيها بيع الحلية بجناسها لساوى لهالم يكن براس على الاظهر ويجوز بيع المحل بغير جنس ما فيه من الحلية كبيع المحل بالفضة بالذهب بالعكس وكل منهما بائناً من غير فرق بين زيادة قيمة الثمن على ما في المحل من الحلية وعدم الزيادة ولا بين معلومة مقدارها في المحل وعدمه شيئاً على خروج الذهب من الفضة بالحلية عن الوزن والاكتفاء فيهما بالمشاهد ويجوز بيع المحل الجحول مقدار حلية بجنسها مع العلم اجمالاً بزيادة الثمن عما في المحل من الحلية وذنا ولا يجوز مع علمه بزيادة ولو كان الثمن من احداً نقدتين بالحلية ذلك لم يجز بهما بهتة ولو كان بعض الثمن من غير النقدين جاز بيع المحلقة به لانصرف كل جنس الى ما يحل له لكن لا حوط القايض قبل التفرق ولو كان المحل غير مضمون كما في الذهب الفضة فلا يجز به في حكم الزيادة ولا التصرف ان كان حسن الاحصاء جلياً **الثاني** لو باع شيئاً كوثباً ونقداً وغيرهما بشئ من دواهم او موصوفه بصرها بالدينار لم يقع البيع لكون الثمن غير معين ولا موصوف بصفة موجبة للهبة نعم لو كان هناك منصرف للاطلاق لا شايع مع البيع وانصرف اليه **الثاني** استعماً لا يقع بيع ما زدهم بدواً الا درهما اليها التي نعم يقع البيع مع ارتفاع الجاهل ان كانا كاي من العلوق بينهما ان كل دينار دواهم عشرة دواهم فان الثمن يقع يكون لشئاً لعشاً والدينار لا يقع من محته ولو باع غير النقدين بدواً لا درهما كان يقع ما درهم به الا ان هناك لا يجوز التناجل المستلزم للتفرق قبل القايض ويجوز هذا **الثالث** لو باع شيئاً نصف دينار فانهم من كلامهما بقية منه مخالفة وحاشية انما ملط على التصف الصحيح للضرب لزوم البائع دفع ذلك والا لم يجز عليه الا الشئ المشاع وعليه فلو باع شيئاً اخر اربعة بنصف دينار وبشئ اخر ثمانية لو باع ان يعطيه ديناراً كاملاً ولو اختلفا عرف لم يبعد لبطولان لاجمال الصيغة الموجب لجهالة الثمن ولو باع شيئاً بنصف ديناراً على النصف المشاع ثم باع شيئاً اخر بنصف ديناراً وشرط اعطاه صحيح عن التصفين جميعاً فلا يظهر لزوم الشرط سواء كان التمدد الاول لانما اوجازوا التحاليل كعشر لا يجوز بيع ثواب الصباغة والمخالة والصفارة المجموع غالباً من الذهب الفضة والحدود التصرف ونحوها ليجاز احداً لاجزاء الامع العلم بزيادة الثمن

ولا يثبت في الذمة من البيع الا ما كان له

ولا يثبت في الذمة من البيع الا ما كان له

التمتع عن جباله يقع الحجر الاخر في قبالة الزيادة ويجوز بيعه بغير جنس ما فيه من الجنس بشرط ان التراب المذكور وما شابهه مما يشا قطن من عمل النجا
والخياط ونحوهما ان علم بالقرائن رضا صاحبه بصرفه لتضاعف فيه بالملك جازله فملكه وان لم يعلم ذلك فان كان مالك كل جزء منه معلوما وامكن ايضا
البيع بغيره لغيره ولو كان مخصصا في شخص لم يرد فيه اليهم بغيره فيهم مع معرفته الحصص ونحوها على شئ مما فيها وقالوا لا تدلها على الملك للمالك
اما لعدم العلم بالوعد امكان الوصول اليه اولد وان لشيء بين الشخصين لا يمكن استقصاءهم فلا حوط بل الاخرى لزوم ان يسلم الى الحاكم بغير
بيع ان يابوا الاستيذان منه فيصدق به عنهم وفي جواز ابتداء اياه امانه في بيعه مع امكان الدفع الى الحاكم والصدق باذنه وتردد دفعه الى الحاكم او لا
عدم سلطنة المالك لو وجد بعد ذلك على المطالبة بما لا يخلافه ما لو باشره مانع التصديق من غير اذن الحاكم انزاعه جواز لو وجد للمالك بغيره من مضاف
الصدق بين ردها واخذها عوضا وعودا والتواب الى المصدق والاحوة رتبة التصديق عن ملكه الواقع في مصرف هذه الصدقة هو الفقير من غير بغيره هاشم
على الاحوط **الثاني عشر** لو كان لاحدهما على الاخر ذهب مثلا فعلى الاقل فضة ففرضا بما في ذمهما فالقرب جواز من غير تعاقب لان ما في الذمة
مقبوض ولو اتفق ما في ذمهما اجسافا في الثمن او قهر من غير اجبة الى صرف ترددوا لاشبه لعدم **الثالث عشر** لو كان له على غيره الف درهم جاز اعطاء
ذانه بغيره لها بغيره مع رضا ذي الحق وكان ذلك بيع صرف يعتبر فيه الثقب بغيره قبل التفرق واجتمع في شرط البيع والاكاف وفاء بغيره بغيره وجاز تأخير
القبض عن التفرق **الرابع عشر** اذا اشترى الامين من موهج احدا لثمنين عنده الوديعة حتى اذا دفع الثمن اليه قبل اقرارها ولا بشرط رد الوديعة
البائع ثم قبضها منه فانها ونو تقرقا قبل قبض البائع الثمن بطل البيع وكايت اليه ويضمنه لئلا يملك على الامين في وجهه لا يخلو من اقل **الفصل الثامن**
في بيع الثمار والنظر فيها في مقامات الاول في ثمر الخلال حوط لزوم ان يبيع ثمر الخلال قبل ظهورها وبروزها الى وجود عام من
غيره ثم ثمرها ويجوز بيعها بغير البيع على الاقرب كما يجوز ثمنها بالبيع من الضميمة على الاظهر كما ان الاظهر جواز بيع ثمرها من قبل بدو صلاح العام الاول
من غير ضميمة اليهم ويجوز بيعها بغيرها واداء صلاحها عام او على بشرط القطع بغيره منفردة ومنفعة ويجوز بيعها بغيرها واداء صلاحها
عاما واحدا مع ثمرها في ثمرها ويجوز بيعها مع منفردة بشرط قطع ما ظهر منها فعلا مع كون الظاهرها ينفع به بعد قطعها فنعما مع ثمرها ولا فرق في جواز
البيع مع الشرط المذكور بين ان يقطعها بعد العقد وبين ان يبيعها بوضاء ما حب التثنية فلهما على الجاهل او باجرة وكذا يجوز بيع ثمرها من قبل بدو صلاحها منفردة
من غير بشرط القطع وفي جواز بيعها عام او احدا من غير ضميمة ولا بشرط القطع افعال ظهروا الجواز على كل هذه في الحان بيعها من مال لا اصل او بيع
واستثناء الثمر بالبيع عام او احدا مع شرط الضميمة ولا بشرط القطع ترد ويجوز بيع الثمر مع اصولها مطلق مع الضميمة بغيرها عام او عامين فلهما
بشرط القطع ام لا قبل بدو صلاحها او بعده وفي المراءى بدو صلاحها لان ظهروا ان الاحرار فيما يجوز الاصلاح بغيره بدو صلاح بعض ثمره البستان في
بيع مجموع ثمره سواء اقتل الخلال او بعد اقتل البادى صلاحه مع غير ادى في الجنس اختلافا كان البادى ناعما لم يبدأ بالعكس او كان كل منهما يبيع
براسد ولو ادرك ثمره بستان ليجزى ثمره البستان الاخر الفلندة لئلا يباعون مع الثمن في الاول فانه يجوز بيعه على الاظهر **المقارن الثاني** في ثمار
الاشجار وحكم بيعها على نحو ما شرط في الخلال فاجزى على الاظهر من غير فرق بين البازر منها كالانفاخ والتفرج والتمشيد والعنب ونحوها وبين ما كان
في قشره يحتاج اليه لا بدخانه كالجوز في القشر لا سفل وكذا اللوز في قشره لا يحتاج اليه كالفشار لا على الجوز والباقى الاخرى والمطرمان والعدس ونحوها
وكذا التنبيل سواء كان كالشعير او مستركا كالحنطة منفردا ومع اصولها فاما وحسب مقتضى فصل الفائم ام لا لا مرجح في بدو صلاحها هو العرف على
المقارن الثالث في الخضراوات كالفشار والبازر في البطيخ والخيار والبقطين ونحوها ولا يجوز بيعها قبل ظهورها ويجوز بيعها لانها لينة
واحدة ولطفا وتكون اللطفا لينة خوفة منضمة الى الاولى ويكره اول وجدة لانها لا تعتبر لينة في الكبر ويعتبر اللطفا لينة بما يرفع به القشر ولا
يعتبر موافقة اللطفا لينة خوفة لا على بل المدار على الشرط وفي اعتبارها بارز مشاهدة وجهان افرهما ذلك فلا يجوز بيع المسور منها في الاذن
كالشليم والجوز والثوم والبصل ونحوها الا مع الضميمة والادراج في عنوان القشر المغفر فيها الجاهل والمرجح عند اطلاق اللفظ على ما هو المتعارف
العناد ومع اختلافه في دخول ثمره في قدر الداخل وفعل العرف لما ينفرد قول المنكر في حكم الخضراوات قطع فبعضها كالزبد الذي هو القصب والخر
او شجر لا سبب وكذا القول فانه يجوز بيعها بعد ظهور خفة وجزات كذا ما يحظر كالحناء والثوب ويجوز بيع ما ذكره منفردة كما يجوز بيعها مع اصولها
ولا يدخل ثمره في العقد في بيع الاصل الا مع اشتراط قطعها وانقطاعها على البائع وما يجرى على اصولها المذكورة بعد الاشباع يكون المشتري **المقارن**
الرابع في اللواحق وفيه مسائل الاولى يجوز بيع ثمر البستان استثناء ثمره شجران ونخلان بشرط تعيين المشتري بغيره مع
الجهالة كثر الشجر الفلندة والعقد الفلندة منه لا فرق بين كون الاستثناء على وجه الاخراج بعد الخول وعلى وجه ايقاع العقد على اسواه ويجوز استثناء
حصة مشاعنا او اوطال معينة مشاعنا ومن شجرة او شجران خاصة ولو خاست ثمره لم يجرى فسدت سقط من الشئ بحسبه بما اذا كان المشتري
حصة مشاعنا لم يكن التغيير بغيره المشتري والا كان تفاوت حصته البائع مضمونا في المشتري ولا فرق فيما ذكر من جواز الاستثناء بين كون المشتري
او موكلا او معددا او بغير العلم بزيادة الثمر فانه حال العقد على الفلندة المشتري والا يصح البيع بغيره ثانيا عابدا صلاحها

البيع

في ثمار الاشجار

في البيع

قوله في بيع الثمار
الرابع
ما

وجاز بيعه بملك فاحسب المبيع قبل قبضه كان من مال بائعه فكانت له لا بد من بيع الله تعالى وهذا البيع من سبب البعض كل قبل القبض انفسح العقد فثبت
في التسليم بها باخذ المشتري بمجته من الثمن وثبت في صورته كون التلف باقيا وما يوجب البيع خيار بعض الصنفين ما اذا كانت الاصابة بفعله ولو اتلف
الثمرة للبيعة اجب قبل كان المشتري بالخيار بين فسخ البيع وبين مطالبته بالتلف بالمثل والعقد والافتراف ففسخ البيع هنا انفسح العقد في التلف له ما وبيع
المشتري على البايع بالثمن والبايع على المشتري بالتلف بالمثل ولو تلفت الثمرة للبائع قبل القبض اجب قبل القبض الذي مرته التحليل ما كان في زمان الخيار
المختص بالمشتري كان التلف من البايع على ما مر وان لم يكن في زمان الخيار المختص بالمشتري لم يبيع المشتري على البايع بشئ بل كان التلف باقيا وما يوجب
على احد وان كان بالتلف اجب بجمع عليه بالبدل من مثل اوقية ولا حول ولا على البايع بوجه ولو كان اتلف بفعل البايع فالأظهر عدم انفساخ العقد بل يجمع
عليه بالبدل ولو كان التلف المبيع من المشتري كان الأذوق كالتفخيض سواء كان القبض او بعده في قول لا يخلو من تأمل ثم عني المشتري الجارية التي اشترىها قبل
القبض كالأذوق في استيفاء العقد وسقوط الضمان عن البايع بذلك قبض ثمره السنة الأولى فكون ثمره السنة الثانية مقبوضا بالبيع وجهان **الثالث**
يجوز بيع الثمرة من الثقل وغيره من الاشجار وكذا الزرع والخضر ونحوها على اصولها بما لا يحايل البيع اياها ما كان من غير فرق بين ان يكون من الثمار والعروض او
للتأنيف والاعمال ومن الثمار غير الجارية للبيع ولا يجوز بيع ثمره الثقل على الاصول بغير ثمنها لكون ذلك متيقنا لا يذولج في بيع المزاينة التي اتفق المسلمون على
وفي جواز بيعها على الاصول بغير ثمنها اخرى عليها او بغير مبطوع من ذلك الثقل او غيرها مملوك للمشتري قولان احوطهما ان لم يكن اقرها هو المانع نعم الاظهر
مع ضم شئ الى الثمن المحلول ثمنها هو العقد وان كان التزكيا حوط وفي جريان حكم المزاينة في ثمرها لا يجوز بيعها بشئ معين من ثمنها الجاني او
شجرة اخرى قولان فمنها يجوز واحوطها التزك ولا يجوز بيع التسليم للمنفذ حبه بمقدار معين من حبه وان علم ان ثمنه العلوي يثنى اندا جاز في الحاق الثمرة
وفي جواز بيعه بمقدار معين من حبه بغير ثمنه لكونه تسليلا قولان احوطهما عدم ويجوز بيع التسليم قبل انعقاد الحب بكل ما يجوز حمله ثمنا حتى للمقدار والمعين
من الحنطة التي تحصيله ولا فرق فيما ذكر بين تسليم الحنطة وسنبل الشعير وهل يختص بالغائم منها بغيره والمحدد والكديس والبدل والسمو والحقن
الذين يمتزجون به من الكحل والموزون وجهان اظهرهما وان كان اشبه لكن الاحتياط بالثاني لا يرد ويختص حبه المزاينة والمطالبة بالبيع فلا بأس
بهما بالصلح والهبة ونحوهما **الرابع** يجوز بيع الثمر باجر صها ثمرها في المرة في الحنطة تكون لرجل في داره فيجوز ان يبيع ثمرها بغير صها ثمرها او بالحنطة في بيتها
غيره ضلي فرض صدق لمرته عليها فالأحوط ترك بيعها بغير ثمرها ان كان الاحوط قصر الجواز على ما اذا كان بايع الثمرة ما لكان الحنطة اية فلا يجوز بيع الثمر
التي ملكها على الحنطة في دار الثمر بغير ثمرها او بغير صها ثمرها مع عدم ملكه لمرته الحنطة ويختص الجواز باذا باع من مالك لدار او من ثمرها ما لا يجوز
بيع الثمر من اجب لا يثنى له في الدار على الاحوط ولا يمتد في جواز بيع الثمر للحنطة على صاحب الدار في دخول صاحب الحنطة واقتطاع ثمرها كالايجز عدم
زيادة الثمرة عن حمله وتسوق ولا يفرص صاحب الدار للمشتري للمعزى ولا يمتد الجواز بخصوص البيع بل يجوز النقل بغير عقود المعاوضات بغيره ولا بالحنطة
والدار للملوكين بل يجوز فيها ان كانت الحنطة والدار اوها وقصا خاصا او عاماتن اليه الامرين اليه لا مرد لا بما اذا اتحد مالك الحنطة او مالك الدار فيجوز بيعه
بغيره مالك كل منهما على الاشبه بغيره في بيع الثمر ان يكون بعد خرم ثمرها ليقع البيع على مقدارها فلا يجوز الشراء من غير خرم ولا زبدها من العقد
المخرم من وانفس منه وبعتبر في الحرص لا طمئنان العادي وهل يعتبر كون الثمرية فعل محجوب عن المتردين وكون البايع من غير اهل تلك الدار وعدم
استحافه الدخول من وجد اخر وعدم كونه محبوسا في تلك الدار وعدم شراكتها في الدار وعدم كونه على مالكها وعدم تقصير دخوله الدار لمصلحتها وعدم حمل
ثمرها عن حدود الملك بحيث يمكن قطعها من خارجة وكونه قريبا لمكان من محل الحنطة بحيث يحشى كثر فترده اليها وعدم منع شرعي له من دخولها ام
لا يعتبر شئ من ذلك وجهان اشبههما عدم اعتبار شئ من ذلك لعدم شراكتها في الدار فان الاقربا عبادا ولو ختم الى ثمره الثمرية شئ لم يندفع في بيع
اذا كان مع الثمر المحلول ثمنها ما يقابل الثمن في جواز بيع الثمرية بغير صها من خصوص ثمرها وجهان اظهرهما الفصل بين ما اذا باع ثمرها عام بغير صها ثمرها
على الارض حاصلا منها في السابق فيجوز وبين ما اذا باعها بغير صها من الثمر الموجود عليها فلا يجوز نعم لو اوصا العقد على الثمر الكلي ثم تراضيا بالوفاء من ثمر
تلك الحنطة بالخصوص جاز ويختص الجواز في بيع الثمرية بغير صها من واحد فلا يجوز بيع ازيد من واحد في دار واحدة بغير صها ثمرها لو كان ثمنه في كل دارا
جاز له بيع كل واحدة منها بغير صها ثمرها ولا يشترط التقاض قبل الفرق في بيع الثمرية بغير صها ثمرها ثمن فلا يجوز الاسلاف فيها وان جاز تأخير قبض الثمر بعد
انهاج العقد على العقد ولا يشترط على الاظهر التماثل في الحرص بين ثمرها عند الجفاف وثمنها فلا يعتبر ان يكون الرطب نادا بمقدار جفافه فيعتبر التماثل بين
الرطب بين الثمر حال العقد ولا عبرة في غير التخل من الاشجار ولو كان ثمنه في دار غير شجرة غير التخل لم يجر بيع ثمرها بغير صها من تلك الثمرة في بيع لو قال
بيك هذه الصبرة من التمر او الغلة او غيرها هذه الصبرة من جنسها سواء اباؤا فان كانا عارفين وقت الاشباع بفدا الصبرتين جمع العقد مع الشاوي
وا نكنا جاهلين بذلك حال العقد فالتقرب فشا بيع سواء اظهر الشاوي بعد الاعيان ام لا ولو كان تناسل من جنس كالتوال بعك هذه الصبرتين
التمر والغلة بما ائروهم سواء اباؤا او كانا جاهلين حال بيع بفدا الصبرة قبل بفدا العقد وقبل بيع العقد وبعتبر الصبرة فان تبين تشابهها فلا بأس
وان ظهر التفاوت فان لم يتبينها بان بذل صاحب الزيادة لوقوع صاحب النقصه والاضاع البيع والأول شبه الحاق الصبرة بالحنطة فيقول الزرع حال كونه

بذرا في الأرض غير خارج منها شيء من العفود القادح فيها العزير كالبيع والهبة ونحوهما وإن جاز نقله بالصلح ونحوه وأما بعد الظهور فيجوز نقل جميع التوابع
مع انتقال العزير سواء بلغ حد الحصة أو لم لا يشترط فيه الجذام لأن العوض من الثمن أو المروض حتى ما جانس ماله يؤد إلى المحافظة وسواها فاما ما
حسب العفود أو كذا ما مشغرا ومبيدا رابا فاعلى حاله ومدى ما مقصودا من الثمن ونحوها منصرفا في المعاملة ومضمنا إلى الأصول وغيرها بأركان
ونحوه أو مستورا كالحظ ونحوها وينتفع على ذلك ولو باع الزرع بشرط فصله وقطعه قبل أن حصاده ولم يقطع المشتري بعد العقد لم ينقض
ما لا ينفار ففصل بين العقد والفصل فإن اذن مالك الأرض في الأبقار جاز والأصغر ترك القطع وتغير الباع بين فسخ العقد وبين إبقاءه وقطع الزرع
للمشتري وبين إبقاءه والظن بالجزء أرضه وأرض نقصان توفا واستعدادها وحصل التقصير في الزرع فيها والأحوط عند القطع استئذان الحاكم في ذلك مطلقا
كل إذا كان الباع يملك الأرض واليادامها بوكالنا ولائنه خاصة كالأب والجد والقيم أو عاتمة كالحاكم والأقلاق له سوى فسخ العقد لتختلف الشرط
فهم لا يقطع فيما إذا باع خصوص الباد من الزرع وتبقى الأصل في ملكه وكان الجزء الأرض في صورة الأبقار على المشتري فكل خارج الأرض وذلك في الزرع
إن كان زكوا للمشتري مما لا إذا باع الباد فقط فإن التمام حقه لها جميعا مع ضمان المشتري للجزء فلهذا بالصلح على التمام وإن زكوة عليها بالنسبة
ومثل الزرع فيما ذكره التخل والشجر أذ باع ثقتي منها بشرط القطع **الفصل الثاني** في بيع ما ابتاعه أو نقصان قبل قبضه وبعد وقبل كراهته ذلك ولا
مستند له **الفصل الثالث** إذا كان بين اثنين نقل وشجر وزرع فقبل أحدهما حصته صاحبه ثقتي معلوم كان صحيحا وفي كون ذلك بيعا أو صلحا أو معاوضة
مستقلا تجابها الدليل وجوب لم يتحقق شيء من الأولين فلا بد من الثاني على التام لكونه العقد المتحقق ولازم لعدم جريان شيء من أحكام العقود الخاصة بغيره بل
الأحكام العامة في المعاوضة خاصة وبغيره في النقل المذكور اللفظ وبكفي كل ما يدل عليه صريح من صيغة التمليك ونحوها والظاهر من صحة
لفظ البيع أن إرادته بالبيع بالمعنى الخاص نعم أن إرادته بالبيع بمعنى مطلق التمليك لم يكن بيضا والظاهر لزوم هذه المعاوضة يجوز كون الثمن فيها من غير التمرة الشتر
بينهما يجوز أن يكون منها وفي اشتراط استيفاء هذه المعاملة بلا ملة التمر من الأقدام لم بشرطها وتروا ولا شبه لعدم بشرط خص التمرة أو الزرع قبل النقل
نعم لا يصير كون العوض بقدر الشخص فيجوز إدارته عن التمرة المحرصة ونحوها وجازة ونقصانها ويجوز القبال المذكورة مع كثرة الشكايا والبصا وهل
يجوز مع غير الثمن وبوجهها الجواز بعنوان الصلح ولا يصح على الشريك الأقدام على القبال المذكورة إذا كلفها شريكه سواء كلفه القبول معينا
أو غيرا بغيره وبين القبول **القائمة** الأولى في الجواز لما تعلق في ثمن النقل وشجر الفواكه والزرع إن باكل من التمرة بشرط أن لا يكون مروده على ذلك فيفسد
لأن التمرة مطبوخة ومنه إلى غيره والأحرم عليه الأكل كما هو عليه أخذه في معه وهل جاز الأكل مقبلا بعدم الفساد وعدم الأخذ بالبلع ولا جواز الأكل من منه يحل
الأكل وجهاً أظهرها الثاني ونظير التمرة في أنه على المخار لا يضمن ما أكله بخلافه على الشربة ولا فرق في جواز الأكل بين العلم به رضا المالك وعدمه
بل لا ظهر الجواز حتى مع العلم بكراهته وإن كان لا يحوط ح هو الاجتناب كان الاحوط لزوم ما نص الحكم على التمرة التي على الشربة وترك الأكل من المفظو
الجزء في الخطئة ونحوها وإن كان الجواز غير بعيد وبشرط في المار كونه مسلما أو كونه الشجر والنقل والزرع كافر في اشتراط كون النقل والشجر الزرع فما
لا سور لم تردوا لا قرب لعدم وإن كان الاجتناب مما في السور حوط كان الاحوط لزوم ما نص الجواز على ما أنالتم بكل إلى جنبه لك ثم مثله لم يكن جازلا
معه مثله ذلك لعدم على ما إذا كان التمر بالغا إلى حد فالبينة أو بكل عانة ولا يجوز للمالك أن يهب شيئا من التمرة المذكورة من ما رآه أو غيرها ولا استثناء
غير المار في الأكل ولا شتر المارة صلح ونحوه ولا جازة في الأكل على العناد وكل ما ياكله المار لفظ زكوة وخمس عن المالك ولا فرق فيما ذكره بين الثمن
الشغار ونحوها ولو لم يكن المار من الوصول إلى التمرة لم يلزم صاحبها حلها إليه ولا يجوز للمارح استئصاله إلا إذا أذن المالك وبشرط المار على الشجار
مواصلة في كل من إباحته ولو عين المالك شيئا في ثمنه ونظر لعدم شبه **الفصل الرابع** في بيع الحيوان **أول** الكلام فيه في مقامات
الأول فيما يصح ملكه منه يبيع ثلث جميع الحيوانات بلبان اليد عليها قبل ثبوت بداهة عليها وبشرط في خصوص الأناصير كالفراص والطيور ويجوز
استرقاق المسلم ابتداء نعم أن استرقاق الحمار يسري لوق في أعفائه وإن زال كغيره لم يضر شيء من الأسباب المحررة والمراد بالكره الأصلي هو الكفر الغير
المتبوق بالاسلام فلا يجوز استرقاق المرقم بقسمه والنقل للاسلام المختص بماذا لم يكن فداسترقاق هو واحد بالثبوت قبل الانحلال والأمن استرقاق أحد
أبائهم وأجدادهم قبل الاسلام جرى عليه وعلى ولادته وإن تزولوا إلى آخره حكم الرقبة من دون حاجة إلى استرقاق آخر إلا أن يرضى أحدا لأسباب
المحررة الأنثى ومن أسلم أحدا لها وأنها تملك الاسترقاق جرى عليه وعلى ولادته وإن تزولوا حكم المحررة ولو وجد مسلم وشك في رقبة أحدا بأنه كافر ثم
وكدان علم حرة أحدا بأنه وإن وجد مسلما وعلم رقبة أحدا بأنه من دون علم بلحق بسبب الحرية حكم برقبته وإن وجد كافرا وعلم عدم سبق الاسلام
منه حكم بقالبية الرقبة إلا أن علم رقبة أحدا بأنه وكل كافرا لم يكن معصما بذمتنا وعهلا ونحوها ولم يسبق منه اسلام فهو قابل للاسترقاق ويتوقف
ملكه على شفاؤه وبسبب لا يعتبر اسلام المشتري بل يملكه الكافر باسترقاقه وإذا استرقق كافر فبغيره دار بعاني ولادته الغير الباعين في الدخول في
ملك المشتري ولا يزيل رقبتهم بعروض سبب حرية بل يتوقف حريةهم على عرض أحد أسباب الحرية بالنسبة إليهم بالخصوص بملك لفظ دار
الحرب بالاسترقاق إذا لم يكن فيها مسلم يمكن إنسابه إليه ولو كان أسيرا ولا يملك لفظ دار الاسلام إلا أن العلم تولد من الحر ولو بلغ لفظ دار الاسلام

في البيع

من التمر زيادة على الثمن
من التمر زيادة على الثمن
من التمر زيادة على الثمن

في بيع الجوار

٢٤٢

اولهبط دار الحرب التي فيها مسلم يمكن تولده منه واقر بالرق فالأقرب نفوقا قراره عليه وبشتر ملكا لرجل على كل حد عدى الأباء والأمهات والأخوة
والجارات ون علوا والأولاد والأولادهم ذكرا واناثا وان سفلوا والأخوات والعات الحالات وبنات الأخ وبنات الأخشاف هؤلاء ينعقون عليه
في بيعهم بحدوث سبب ملكه أباهم ناكوا والنسبين وهل ينعقون عليه ناكوا نوارضا عيين قولان ولهامع كونا حوطا يظهر ولا ينعق عليه ميتا
من ذكر كالأخ والعمة والأولاد ذكورا واناثا وأخا وأولاده كل وأولاد العمة والأخا كل وغيرهم من الأقراب من كره لملكهم وأما الميراث فملك كل
احد من ذكورا وإناهم عدى أبائهم وأمهاتهم وان علوا وأولادها وان نزلوا نسبوا وكذا رضاء على الأقوى فانهم ينعقون عليها ولا ينعق عليها
غيرهم من إناهم بوقت فيما ذكر من الانفاق كون النسب صحيحا بعدا وملك يمين وتخطيل وشبهة ولو حصل الحد العناوين المذكورة بالزنا في سببته
لا انفاق قصر ترة والأحياء باجاء صفه العنق ثم تذب تابا المحر عليه لازم وهل ينعق عليه البلوغ ام لا فقولان اقربهما الاعتبار فلا ينعق
المثل في الصغير من هو لاء بالارث وبشراء الولي لرد ذلك على وجه لا ينافي الا ان ينافي كان باقيا في ملكه ما ولا فرق في انفاق من يترك
من ملكهم بين الملك الفهري والاختياري ولا اشكال في انفاق عودي الخشي اشكال عليه كالأشكال في انفاق من كان من العودين خشي مشكلا
على كل من الذكور والاخي وانما الاشكال في انفاق الخشي المشكلين باقيا الارحام على الاخي وعليها وعلى الذكر وفي انفاق باقيا الارحام على الخشي المشكل
والاشتباه عدم الانفاق ولكن الاحياط بالنعق الاختياري في موارد الاشكال لا ينبغي تركه وفي انفاق من استرق الكافر من اقراره بالملك كونه عليه ترة
ولو ملك احد الزوجين صاحبة مستقر الملك فذالت الزوجية وحرم على كل منهما مقاربة صاحبة فلو ضل كانا زانيين ولا فرق في ذلك بين ملك
جميع صاحبه وبعضه لا بين كون الزوجية دائمة او انقطاعا عنه وتخطيل لا بين الملك للأزوم والجار لسبب خبار ونحوه ولا يعود الزوجية بضيغ
الملك بعد ذلك فلا يوجب عقد البيع القضي ولا تناسخ التكااح الا بعد محو الاجارة ولو وقف مالك احد الزوجين أباه على الآخر انفق ترة
وفي انقاسها فيما لو اشترى احدهما من مال الزكاة او المال المشترك بين جميع المسلمين مع كون الآخر من مصاديق ترة ولو اسلم الكافر في ملك مثله
اجبر على بيعه من مسلم ولو لاء تمتد من فقر على نفسه بالرقبة الشخص حكم بريقته له وان لم يكن للمقر له بنته على الرقبة بشرط بلوغ المقر وشدة وعده
كونه حرا فلا يقبل اقرار التسليم بالرقبة ولا اقرار من علم بحريته وفي قول اقرار من يظهر تحريته وجهان اقرهما القبول ولا فرق في حق اقراره عليه بين ان يسند
اقراره الى نفسه من اخبار جمع ونحوه لا ولا في صورة الانسابين ان يسند اقراره الى ما يقبل وبين ان يسند الى ما لا يقبل وجبت حكم بريقته حتى يطلون
نصرة فانه لا تافقه على الاقرار بغير نيل المولى وصحتها والفرق بين ما لم يبق اثره وما بقي وجوه وفي اشتراط مضى اقراره عليه بعدم سبق دعوى الحرية
منه وعدمه وجهان ثانيهما اشبه الاقرار انما يعضو النسبة اليه نفسه فلا اثر له بالنسبة الى الغير ولو رجع المقر المذكور عن اقراره لم يلحق بالرجوع
ولو اقام بريقته على حريته ففي سماعها مظهر او اذا اقرت بفكر وجه محتمل واذا شهدت البيته ايضا بذلك لوجدوا وانعم اليها بيمينه وجوز ولا فرق
مضى اقراره بالرقبة عليه بين سكوت المقر له ودعوى الرقبة بل وبين انكاره رقبته غايته ما هناك ان يسند اقراره بعدم رقبته له وعنده ملكه أباه كما يفيد
اقرار صاحبه بالرقبة فلزم المقر بالرقبة ادخال نفسه في مال المقر بستر وعاد الفقر في نفسه لا يانز و يلزم المنكر للرقبة البتة من ملكه المقر ليس له
ج اخذ المقر واجراء حكم المملوك ما لكه عليه قهر كما نوهم ولو رجع المنكر للرقبة الى تصديق المقر في قبوله منه تردد والعقد اقرب كما ان لا
قرب عدم سماع دعوى الحر من المقر المذكور ولو رجع بعد اقراره وانكار المقر له الى دعوى الحرية لم يجمع دعوى احدهما في وجهه ولو ادعى الرقبة لغير
معتق ثم ادعى الحرية حتى قبول دعواه مظهر او بعد طلب الحاكم منه الى اليه وحلف على طين دعوى او عند القبول مظهر وجوه ولا فرق في سماع الاقرار
بالرقبة بين كون كل من المقر له مسلما او كافرا واحدهما مسلما والاخر كافرا غايته ما هناك ان في صورة اسلام المقر كقر له ببيع عليه قهر او لا
شخص عبد فادعى العبد الحرية لم يقبل منه الا اذا اقام على دعواه البيته فانها تقبل الا اذا سبقها اقراره بالرقبة فان فيه ما امر من الوجوه ولا فرق في قول
بيته بالحرية بين ثبوت رقبته بعد البائع المرتب عليها انار الملك وبالباطنية من الاثارة او بالبيته الا انه على الاخير يعتبر بيمينه
مدعى الحرية على بيته مدعى الحرية على بيته مدعى الرقبة والافهم قول مدعى الرقبة ولو ادعى رقبته صغيرا وثبت به عليه بلغة الصغير وادعى الحرية لم يسمع
دعواه الا ببيته مسقطا للبدن الاعتبار ولا فرق فيما ذكر كله بين العبد والامه المقامر الثاني في احكام الميراث
من قبل الله تعالى في الجوان المشتري عيب بعد العقد وقبل القبض كان المشتري بالخيار بين ردّه وبين مساكته وفي ثبوت الارش لو اختار الماشي
وجهان لا يخلوا وكما من قرينة لو قبض المشتري للجوان أباه ثم تلف بافء سماء وتجاوزت فيه حد كان في التلثة ولو حدث فيه عيب بعد القبض
غير هذه المشتري لم يمتنع ذلك من ردّه باصل الخيار مالم ينقض نعا نزلو بلع جوا ناعا ملا فالا فوى تان شرطا دخول الحمل في البيع صح ولم يقدح
جهان بعد انضمامه الى معلوم وهو الحامل وان شرط عدم الدخول صح ايضا وان طلقا فان كان من عادة عصر المشاهدين بمصيرهما دخول الحمل
عند الاطلاق في بيع الحامل بخل والا فلا والمنع عند الاشتراط هو مؤدى الشرط من وحدة وشدة وذكورة وانثى وذكورة وجواز اشتراطه مع
جهلها بوجودها وجهل احدهما با واشتراطه في سته منفصلة عن العقد واشتراطه على سوى الموجود وجهان اقرهما الجواز ولا بأس ببيع الحامل

انفاق من يترك من ملكهم بين الملك الفهري والاختياري ولا اشكال في انفاق عودي الخشي اشكال عليه كالأشكال في انفاق من كان من العودين خشي مشكلا على كل من الذكور والاخي وانما الاشكال في انفاق الخشي المشكلين باقيا الارحام على الاخي وعليها وعلى الذكر وفي انفاق باقيا الارحام على الخشي المشكل والاشتباه عدم الانفاق ولكن الاحياط بالنعق الاختياري في موارد الاشكال لا ينبغي تركه وفي انفاق من استرق الكافر من اقراره بالملك كونه عليه ترة ولو ملك احد الزوجين صاحبة مستقر الملك فذالت الزوجية وحرم على كل منهما مقاربة صاحبة فلو ضل كانا زانيين ولا فرق في ذلك بين ملك جميع صاحبه وبعضه لا بين كون الزوجية دائمة او انقطاعا عنه وتخطيل لا بين الملك للأزوم والجار لسبب خبار ونحوه ولا يعود الزوجية بضيغ الملك بعد ذلك فلا يوجب عقد البيع القضي ولا تناسخ التكااح الا بعد محو الاجارة ولو وقف مالك احد الزوجين أباه على الآخر انفق ترة وفي انقاسها فيما لو اشترى احدهما من مال الزكاة او المال المشترك بين جميع المسلمين مع كون الآخر من مصاديق ترة ولو اسلم الكافر في ملك مثله اجبر على بيعه من مسلم ولو لاء تمتد من فقر على نفسه بالرقبة الشخص حكم بريقته له وان لم يكن للمقر له بنته على الرقبة بشرط بلوغ المقر وشدة وعده كونه حرا فلا يقبل اقرار التسليم بالرقبة ولا اقرار من علم بحريته وفي قول اقرار من يظهر تحريته وجهان اقرهما القبول ولا فرق في حق اقراره عليه بين ان يسند اقراره الى نفسه من اخبار جمع ونحوه لا ولا في صورة الانسابين ان يسند اقراره الى ما يقبل وبين ان يسند الى ما لا يقبل وجبت حكم بريقته حتى يطلون نصرة فانه لا تافقه على الاقرار بغير نيل المولى وصحتها والفرق بين ما لم يبق اثره وما بقي وجوه وفي اشتراط مضى اقراره عليه بعدم سبق دعوى الحرية منه وعدمه وجهان ثانيهما اشبه الاقرار انما يعضو النسبة اليه نفسه فلا اثر له بالنسبة الى الغير ولو رجع المقر المذكور عن اقراره لم يلحق بالرجوع ولو اقام بريقته على حريته ففي سماعها مظهر او اذا اقرت بفكر وجه محتمل واذا شهدت البيته ايضا بذلك لوجدوا وانعم اليها بيمينه وجوز ولا فرق مضى اقراره بالرقبة عليه بين سكوت المقر له ودعوى الرقبة بل وبين انكاره رقبته غايته ما هناك ان يسند اقراره بعدم رقبته له وعنده ملكه أباه كما يفيد اقرار صاحبه بالرقبة فلزم المقر بالرقبة ادخال نفسه في مال المقر بستر وعاد الفقر في نفسه لا يانز و يلزم المنكر للرقبة البتة من ملكه المقر ليس له ج اخذ المقر واجراء حكم المملوك ما لكه عليه قهر كما نوهم ولو رجع المنكر للرقبة الى تصديق المقر في قبوله منه تردد والعقد اقرب كما ان لا قرب عدم سماع دعوى الحر من المقر المذكور ولو رجع بعد اقراره وانكار المقر له الى دعوى الحرية لم يجمع دعوى احدهما في وجهه ولو ادعى الرقبة لغير معتق ثم ادعى الحرية حتى قبول دعواه مظهر او بعد طلب الحاكم منه الى اليه وحلف على طين دعوى او عند القبول مظهر وجوه ولا فرق في سماع الاقرار بالرقبة بين كون كل من المقر له مسلما او كافرا واحدهما مسلما والاخر كافرا غايته ما هناك ان في صورة اسلام المقر كقر له ببيع عليه قهر او لا شخص عبد فادعى العبد الحرية لم يقبل منه الا اذا اقام على دعواه البيته فانها تقبل الا اذا سبقها اقراره بالرقبة فان فيه ما امر من الوجوه ولا فرق في قول بيته بالحرية بين ثبوت رقبته بعد البائع المرتب عليها انار الملك وبالباطنية من الاثارة او بالبيته الا انه على الاخير يعتبر بيمينه مدعى الحرية على بيته مدعى الحرية على بيته مدعى الرقبة والافهم قول مدعى الرقبة ولو ادعى رقبته صغيرا وثبت به عليه بلغة الصغير وادعى الحرية لم يسمع دعواه الا ببيته مسقطا للبدن الاعتبار ولا فرق فيما ذكر كله بين العبد والامه المقامر الثاني في احكام الميراث من قبل الله تعالى في الجوان المشتري عيب بعد العقد وقبل القبض كان المشتري بالخيار بين ردّه وبين مساكته وفي ثبوت الارش لو اختار الماشي وجهان لا يخلوا وكما من قرينة لو قبض المشتري للجوان أباه ثم تلف بافء سماء وتجاوزت فيه حد كان في التلثة ولو حدث فيه عيب بعد القبض غير هذه المشتري لم يمتنع ذلك من ردّه باصل الخيار مالم ينقض نعا نزلو بلع جوا ناعا ملا فالا فوى تان شرطا دخول الحمل في البيع صح ولم يقدح جهان بعد انضمامه الى معلوم وهو الحامل وان شرط عدم الدخول صح ايضا وان طلقا فان كان من عادة عصر المشاهدين بمصيرهما دخول الحمل عند الاطلاق في بيع الحامل بخل والا فلا والمنع عند الاشتراط هو مؤدى الشرط من وحدة وشدة وذكورة وانثى وذكورة وجواز اشتراطه مع جهلها بوجودها وجهل احدهما با واشتراطه في سته منفصلة عن العقد واشتراطه على سوى الموجود وجهان اقرهما الجواز ولا بأس ببيع الحامل

في بيع الجوار

بولد حر وحمدا وما يحدث من الحبل بعد البيع فهو للمشتري لا مع اشراطه للبايع ولو شك في زمان الحدوث عند الاطلاق ففي كونه للمشتري مطر
او مع جهل تاريخ كل من العقد والحبل والحمل خاصا او كونه للبايع مطر او كونه له او النعيبين بالفرقة وجوئها وان كان لا يخلو من قريب لان لا يخلو
بالصالح لا يترك في صدق الحبل على العرف ولو حدث الحبل بين العقد والقبول والاجارة فهو على المختار من الكسف يكون للمشتري ولو حدث
الحبل بعد العقد ثم نسخا للمشتري بنحو ان كان الحبل له كغيره من النماء ولو اشترى الحامل مع حملها ثم سقط الولد قبل القبض رجع للمشتري على البايع بحسنه
الولد من الثمن على نحو اخذ الارش هذا اذا اشترى الحبل مع الحامل واما لو اشترى الحامل واشترط معها الحبل ففي استحقاق الرجوع على البايع بالحسنه ترد
ولوتين موت الولد حين العقد ثبت للمشتري خيار تبعض الصفقة عند كون الحبل بعض المبيع وخيار تغلف الشرط عند اشراطه حتى يشاء الام ولو
وجد الحبل بعد الاقباض متافيا ففي كون التلف من البايع او من المشتري ومنهما جميعا او الرجوع الى الفرقة وجوه اربعة الاولى ولو شك في كون الموت قبل هذا
او بعد الاقباض بحيث علم عدم الخلو عنهما وعلم عدم الخلو عنهما وعلم عدم حصوله بين العقد والقباض ففي استحقاق البايع لما قبله من العوض اشكال
الاستحقاق غير بعيد ويجوز بيع جزء من الحيوان مع الاشاعة ومعلومه النسبة كالشيف والربع ونحوهما بما يعلم نسبة الى الجملة من غير فرق بين ما كول
الشم منه وغيره ولا بين ما يراد به جزء وغيره ولا بين الحي منه وما ينجح الا انما اندمج المذبح في الموزون فانه لا يجوز بيع المشاع منه الا بعد وزن المذبح
العلم بمقدار المبيع ولو باع الحيوان واستثنى منه الرأس والجملد صح واستثنى البايع عين الرأس والجملد ان يبيع وبسبب قبحها حين البيع الى الثمن ان يبيع
دون شرط الفرج ولم يذبح وكذا يجوز استثناء مقدار معين من لحم موضع معين من المذبح ومن الحي اذا ذبح ولو اشترك اثنان وجماعة في حيوان
وشرطوا لحدس الرأس والجملد كان شريكا بنسبة ماله الى الثمن هذا فيما اذا كان الثمن المدفوع من مشتري الرأس والجملد مساويا لقيمتها
وكذا ثمن ما عداهما واما لو اختلفا ففي كون الشراكة بنسبة الثمنين او بنسبة القيمتين وجهان ولو قال اشترى انا بشراكي صح وثبت البيع لهما مع
قصد العقد لشرا لهما وعلى كل منهما نصف الثمن ولو اذن احدهما صاحبه ان ينفذه عنه ما عليه من ثمن ما اشترى احدهما بشراكي الاخر جاز
ولو تلف الحيوان بعد ذلك كان التلف منهما وهرج الماذن بمثل ما نفذه من حصته شريكه لكان الثمن مثلها وبقية ان كان قهريا واذا اطلق الا بشراكي
بشراكي انصرف الى النصف الا ان اصرح بخلافه بما يوجب عليه او ينقص عنه ولو اختلفا في الثمن بعد ما يقضى الفارق الاطلاق قدم قول من اطلاق
الان يقيم الاخر البينة على النفيد ولو اختلفا على النفيد واختلفا في القيد اثنان لثالث مثلا او الربع ونحو ذلك فقدم قول الماذن ان عاد التبع الى قصد
عند البيع لا تعرف بنية وان لم يعد الى قصد غاها ولو امره بالشراء بشراكي ولم يامر بالقصد عند فقدا لأمور بالشراء الثمن ففي استحقاق الرجوع به
على شريكه وجوه اظهرها الاستحقاق الا ان قصد التبع ولو قال اشترى بشراكي والربع لانا لاخران عليك ففي حصة الشرط وشراكيهما في الربع
الخسران للماذن وفساده فلو ان اظهروا الاول ويجوز النظر في وجه الملوكة وحاسنها بغير ريب لمن يريد شراها كما ياله في كتاب النكاح ان شاء
الله تعالى ويستحب ان يشترى مملوكا ذكرا او اناثا بغير ريبه وان يطعمه شيئا من لحاوطن يفسد قبحه باربعين درهم ويكره ان يرى ثمنه في كفة الميزان
ويستحب بيع المملوك اذا طلب هو البيع وكره مولاه ويكره وطى المولود من الزنا بالملك والعقد وقبل عجم والاولا ظهر ويستحب لمن اراد شراء مملوك
ان ياخذ كفه من البايع ويثق من العهد المفقار الثالث في لو اشترى البايع في مسائل الاولى في الاقوى المملوك
ذكا كان او اناثا لا يملك شيئا حتى فاضل التصرف فيه وارش المجابة فلا يجوز ترتيب شيء من اثار الملك على ما يبدل العبد في ملكه عرفا الا باذن المولى
فلا يجوز قبول هبة ما اكتسبه منه ولا شراء شيء منه بغير اذن المولى ولا بايع عليه العبد المسلم والمعتق فله ان اذا كان كافرا مع اسلام مولاه ثم بشرط
منه وبطلان الى المولى بخلافه على القول بما كرهه فانه ما باع ان عليه ولو وطأ المجاورة التي يملكها فاعطاه بغير ريبه المولى جدي فله على القول
فانه لا يجلد بغير ريبه المولى وطى منه العبد على المختار ولا يجوز الا بالارادة على القول بالملك ولا يتحقق له الاستطاعة مادام قاعا على المختار ولا يجزى عليه
ذكا مالا الذي يبدل على مولاه على المختار الى غير ذلك من الاثار الثابتة من اشترى عبد الماله لم يعلم المولى علم به المشتري ام لا كان ماله مملوكه
الذي باعه ولو علم به واشترطه للمشتري لنفسه صح الشرط وكان ماله له ولو علم به ولم يشترطه للمشتري لنفسه ففي افعال ماله الى المشتري او
بقائه في ملك البايع وجهان وقيل ان تضمن العادة بافعال ماله العبد الى المشتري فهو له والا فاشكال وانفاد الله وان كان اقرب لان الاحاطة
بفصاح المشتري مع البايع لا يتم وبغير عند جعل ماله لغيره جميع شروط المبيع فيه من الملوكة والعاقبة ونحو ذلك وفي اعتبار
ما ذكره انما جعل ماله لغيره بغيره وجبه ولو جعل ماله لغيره في ضمن بيعه ففي اعتبار ما ذكره تردد والاشبه عدم الاعبار وان كان الاعبار لحيطة
ومثل البيع على المختار فيما ذكر من الفروع ما لو ملكه بساير عقود المعاوضات ولو اختلفا في الشرط وعده فقدم قول المسكر بمسبة وحكم شرا المملوك
حكم ساويا يبدل في وقت القول في بيع المملوك على التصبص وفضا العادة بالدخول ولو قال العبد لغيره مولاه اشترى من مولاي ولك على كذا
فاشترى المملوك للاستحقاق الجمل عليه وماله لغيره بعد العتق في وجه ليس له مطالبته قبله لعله ملكه على المختار انما اشترى اذا اشباع العبد وماله من
كل شيء من غير ريبه جاز ومط وكذا يجوز بيعه ان لم يكن ريبا ولو كان ريبا وبيع يحسنه اعتبار زيادة الثمن عن ماله كما يعتبر الفرض في المجلس ان كانا

في البيع

في البيع

جها من الغنمين لكن ذلك كله إنما هو لو جيل بالجزء مبيع أو خبيثة الله وما الوجه شرط بشرط الزيادة فيما إذا كانا رويين ولا بشرط التقاض في
المجلس فيما إذا كانا من الغنمين في وجه **الرابع** يجب على من أراد بيع منه الموطونة لدان بشرطها قبل البيع بجهنم وخمسة ربيعين بوان كان مثلها
تخص ولم تخص فلو باعها قبل ذلك ثم وقع البيع على الأظهر ولم يسقط الاستبراء وليس له حجبها للاستبراء الآباذن المشتري لأنه بغير رضائه
مع الامكان ولو يبدل مال فان لم يمكن أرضائه سقط عنه ويجب على المشتري ان يشترها حتى وكذا إذا جهل حالها ولا يجب ضمها عند عدل
أو فهدا البايع في مدة استبراء المشتري ثم كوشط البايع وضعها في يد عدل حتى وكانت تقضى تلك المدة على المشتري على الاقرب لو جامعها البايع بعد
العقد قبل القبض فيما يعتبر فيه القبض ثم وعليه الاستبراء قبل الاضاض ولو لم يكن قد وطئها البايع فالاستبراء عدم وجوب الاستبراء عليه من احتمال وطئ
الغني بأهائه يسقط الاستبراء عن المشتري عند اخبار البايع بالقبض بانه قد استبراء أو شترها بأهائه من امرئ أو كونه صغيرة عند الشراء أو بأشياء معلومة يعلم
كونها موطونة واحدا أو احباضاً لم لا يجوز وطئ الحايض لا بعد طهرها ولا وطئ الحامل إلا أنا مضطرب بعد شهر وعشرة أيام من حملها ولا حوط ذلك
الى وضع الحمل من غير فرق بين كون الحمل عن وطئ صحيح وشبهه أو زنا أو تحببه عند وطئ الحامل بعد أربعين شهراً وعشر الغزل عنها فلو لم يزل عنها حم عليه
ولدها الذي يحتمل به على الاقوى كما أن الاقوى وجوب ان يعقد ويجعل له قسطاً من **الخامس** التفرقة بين الاطفال وطئها بهم بالبيع نحوه
بعد استئذانهم عنهم جوارته وقبل الاستئذان محرم على الاقوى وهل يصح القتل الموجب للفرقة أم لا فوالان شبههما الصحة سيما كان أو غير وتبقي تلك
بالتفرقة الاختيارية فلو نقلها معا وظهر احداهما مستحماً للغير لم يمنع المستحق من تزاعده في جوارته احدهما بالعب تزداد المنع احوط كما أن الاحوط
ترك التفرقة بينهما بالرهن والوصية والتفرد لا بأس بعق احداهما دون الاخر على الاظهر ولا فرق في حرمة التفرقة بين رضاها بذلك وعدمه
وهل يلحق بالأم سائر الاحكام أم لا فوالان ثابتهما وان كان لا يخلو من قرب الا أن الاحتياط بآلها لا يترك ولا يلحق بالأم في ذلك اليها ثم يجوز التفرقة بينهما
وبين أطفالها في حد الاستئذان المعلق عليها نفع حرمة التفرقة في قول فقبل ان يولد سبع سنين مطلقاً وقبل التسبع في الاثبات والسنين في
الذكران وقبل ان لا يستغنى عن الرضاع وقبل الرجوع في ذلك الى العرف هو الاشبه **السادس** من اشترى جارية ثم ولدها ثم ظهر انها مستحقة الرضا
المالك وعلى الواطئ مهر مثلها مطلقاً وارش بكارها ان كانت بكر او الولد حر وعلى ابية قبضه يوم ولدتها ويرجع على البايع بما اغتره من قيمة الولد في
استحقاق الرجوع عليه بما اغتره من مهر وارش بكاره وجهان فزعمنا ذلك **السابع** يجوز وطئ الحرمة المستقرة في زمان الغيبة بعد سلامها وان
كان فيها حق للامام عليها **الثامن** اذا رفع الى ما دون مال البشري به نعمة وبهتوا وتحتج عنه بالباطل فاشترى باه وبيع اليه بقبضه المالك فخرج بغيره
مولاه ووثقه الام ومولى الاب فكل يقول فلا يشترى بما في فني وايد ابن اشبنم ان الحجة مضت بما فيها لا نرد وأما المعنى فهو رد في الرق لو الى ابية او الى الغير
اذا ما بعد ذلك البينة على ان اشترى باه من اموالهم كان له رد فانما عمل بها وان اناها كل منها فالمرج ما ينفذ في كتاب الفضاض حكم فاعاد
البنتين **الثامن** اذا اشترى عبداً في الذمة وقبض البايع الثمن ودفعه الى المشتري عبيد من مواضع الموصوف من جميع الجهات وقال اخراجهما شتر
رضوا المشتري باحصار حقه فيها فابق احدهما من عند رد الذي بقي عنه منها الى البايع واسترجع منه نصف الثمن ثم ذهب فطلب العلم فان جده
اخراجهما شتر واما استرجع منه نصف الثمن الى البايع وان لم يجده كان العبد الباقى بينهما نصفين ولو كان احدهما موصوفاً للموصوف ومن الاخر
وقبضهما المشتري جاهلاً بالواقعة والمخالفة فبصد اختيار الموافق وردت مخالفة كان له الموافق سواء كان هو الباقي والابق وكان المخالف للبائع أو
كان هو الباقي والثالث لو كانا معا عاقلين البايع الموصوف كان الثالف عن البايع والباقي له ايضا والمشتري مطالب به البايع بالبيع ولا ضمان على شتر
ما لم ينفذ ويقرط ويجري ما ذكر من الحكم فيما زاد عن العبد وفي ثلث احداً لعبد من دون باق وفي باقية ما جيبها او تلفها جميعاً وفي سائر
المبيعات غير الرق ولو اشترى عبداً من عبد لم يصح العقد وتحتل الصلح **العاشر** اذا وطأ احد الشريكين الامه المملوكة بينهما او احداً لشركاه
الامه المشتركة بينهما فان قامت هناك شبهة كمالو كانت للواطئ منه اخرى مختصة به فوطأ المشتركة بطن انها مختصة او نسوا الشريكة او جهلها او يوقهم
حل الامه المشتركة شرعاً لكل منهما فلا حد عليه مطلقاً ولا نفرت ان كانت شبهة في الموضوع او في الحكم وكان فاصراً او مالوكاً كانت شبهة في الحكم وكان
مقتصر افتر على الاظهر نفرت بترك السؤال لا نفرت وطئ الاجنبية وان لم تقم هناك شبهة لعلم بالموضوع والحكم جميعاً ثبت الحد بمقدار نصيب
ويسقط منه بنسبة حصته الواطئ حتى بالنسبة الى الجدة الواحدة وعليه فلا يثبت الا الجدة ولو سعى الاحصان لعدم امكان تقسيط الرجم ولو كان الواطئ
ابا الشريك سقط الحد من اصله ولو ادعى الواطئ زيادة نصيبه على سهم شريكه ولم يعلم كذبه ولا قامت بهتة بصدقه درء عنه الحد بالنسبة الى الزنا ولو
كان وطئ الامه قبل تمام ملكه عالمها كالموهوبة قبل القبض نحو ذلك حد ولو وطأ الامه التي باعها فصولاً انظرنا لاجازة فان لحقت حد وانجنى
الزنا لم يحد وجهما بحد الواطئ فحد الامه بقتة مع العلم بالموضوع والحكم جميعاً والمطاعة ثم ان الامه التي وطئها احد الشريكين ان حلت قومت على
الشريك ولزم الواطئ دفع ما يناسب حصته الشريك ليهوكون الامه ولده وهو نملك قهرى للواطئ بغير الغنمة وملكها جميعاً وان مات الواطئ على
الاقرب المداد على اكثر الامه من قيمة يوم الوطئ والتمن الذي اشترى به الجارية على الاحوط ان لم يكن اقوى ولا يكفى التقويم محرراً بل يعتبر نقل الشريك

الى شريكه الواطي بالعقد على الاحوط بل الامتن ولزم الواطي ايضا مضافا الى العلم من العقر وهو عشر قيمتها ان كانت بكرة ونصف ان كانت شيئا بنصفه
الشريك على الاظهر ولو كان وطى الشريك بعد نقل حصته الى شريكه بعد جازنا انا والاشراط الخيار لنفسه كان وطية فتح العقد في وجهه واما الولد للعقد
الوطي المكون فهو من شريكه في كون الواطي ايا الحكم والوضوح او جاهلا وهل يتوقف حريته على ثبوتها ودفع قيمتها الا انما لا يلزم بقدرها
من اشد وجهان او به الثاني وظهر الثمرة في موارد فقهنا استحصال الوصية على الثاني دون الاول وفهنا ان الوصية لا يجازى بها انما على الثالثة
دبر جنين حر لادب على الاب للشركاء دبر جنين امه الا قدر نصيبه وعلى الاول فعلى الجاهل دبر جنين لعن الاب الشركاء جميعا ولا شق على الاب وفهنا
دخوله تحت توقف نبي على الثاني دون الاول وفهنا ان ولحقه بجزءه على الثالثة الواطي وعلى الاول جميع الشركاء وفهنا ان نساء حصته من الارش قبل
ميلاد ولد على الثاني دون الاول الى خبر ذلك من فروع الوصايا والجنابات والتعفات والوارث احكام الاموات وغيرهما لا يخفى وحيت بحكم انفا
الولد حر فعلى الواطي ان ولد الولد حيا واحدا او ثمة اذ كانا وانثى وخفى دفع حصته للشريك من قيمته يوم الولاد دفع وجهه على فرض الرقبة بالتسليم
لو كان اولاد من محارم بعض الشركاء علق عليه ولا يجوز لغير الواطي شراء الامه المزبورة الا اذا تبين عدم الحمل بها فيجوز **الحاد عشرة** المملوك المانز
كل منهما من قبل مولاه في البيع والشراء والتجارة اذا ابتاع كل منهما صاحبه من مولاه فان تربى العبدان بان تم احدهما قبل الاخر صح السابق منهما واما
الاخر في بطلان اشتهار نفسه فلما بطل ان التعبد لا وان كان الشراء للمولى مع عدم كونه وكلا من مولاه في ذلك فالثاني فصوله وان كان مع وكالته عنه
فان فلما بطلان وكالته العبد يبيع مولاه اياه كان فصولها اليه وان فلما بطلانها مع العقد الثاني اليه ولزم ولو اشترى السابق لنفسه الثاني
لمولاه ضل الخيارات من عدم ملك العبد بطل السابق وصح الاخر ولو افترق العبدان ووفعا ان واحد ففصل وجهه اقربها ان الشراء ان كان من كل
منهما لنفسه بطل العقدان والاقران وان كان الشراء للوليين صح العقدان على الاشبه ولو علم سبق احدهما العقدين على الاخر واشتبه السابق لهما
بعد التبيين بالغرض والاحتياط صلح جدد لا يترك ولو وصلا حلهما صاحبه او وهبه مع الاذن صح عقد من سبق قبضه من الوتوق عليه اجم
الموهوب منه ووقف الاخر على الاجازة فيما يعتبر فيه ولو اشترى كل منهما صاحبه بالاذن صح عقد السابق وبطل الاخر في وجهه لا يخلو من **امل الثالثة**
عشرة من اشترى جارية سرقة من ارض الصلح فانوى الاثارة في الثاني المشتري كان عالما وجب عليه ردها الى المالك ان عرفه والا فالى الحاكم ثم
لما لكها وح فان كان الثمن ناقلا وجب له رد وان كان باقية بدلتا ببيع لم يبعد استحفا في الرجوع عليه وان كان جاهلا باقها سرقة ردها الى المالك
او الحاكم ورجع بالثمن الى البائع ومن عليه وفاء ديونه من وصية ووارثه وان كان ناقلا لا ترك له سقط الثمن ولا ينسحق الجارية ونفقة رد الجارية الى
مالكها على البائع ان كان المشتري جاهلا ومغروا او الاضلي المشتري والبائع جهلا او ناقضا ما دامت بيد الحاكم فعلى مالكها الا اذا ايسر الحاكم منه فصد
بها على الفقراء فانها من كسبها او من بيت المال ولو سرقة لا من ارض المحر مع عدم العلم بكونها مسلم او من ارض الاسلام مع العلم بكونها محرمة فوى
للسارق والبيع ماض الا مع عدم العلم بكفرها حين الشراء فان في كونهما السارق تردد **الفصل العاشر في السلف** ويسمى سلفا ايضا
وهو بيع مضمون في الذمة ضبوط الى اجل معلوم بمال معلوم مقبوض في المجلس بصيغة خاضعة مؤدية للمقبوض على وجه النكال والكلام في هذا الفصل
في مقامات **الاول** في امرين احدهما الصيغة بغير هذا السلم لفظا سلمت واسلمت واسلمت وبيع الاجاب من كل منهما فان بدأ
البائع قال سلمت واسلمت منك كذا ويسمى البيع الى كذا وكذا يوما او شهرا او كذا ويقول المشتري قبلت ورضيت واسلمت واسلمت ما اشترى
ذلك وان بدأ المشتري قال سلمت اليك واسلمت كذا وكذا ويسمى الثمن على كذا وكذا ويسمى البيع على ان تؤدبه في الاجل لكذا فيقول البائع قبلت
او رضيت واسلمت واسلمت في نحو ذلك وهل يقع بسلت من البائع وسلمت من المشتري ام لا فاولان اظهرها الوقوع ولو اوقعه بصيغة البيع
والشراء مع الصريح بمغلفات العقد من كون الثمن نقدا والبيع كتابا موصوفا في الذمة الى اجل معين صح ايضا ووقع سلما ولا ينعقد فصد السلم في بيع
صبر ودر سلما بعد ان كان متشككا في نفسه لا بعد عقد فخرج فصد بغير السلمية في تحقيق كونه سلما وحكم المعاطاة احكامها في مطلق البيع وفي
مطلق البيع بصيغة السلم تردد والعقد حطيان لم يكن اقوى **فرع** لو قال بعتك بلا ثمن او على ان لا ثمن عليك فقال قبلت واشتريت قبضة فظهر
الوجود انعقاد بيعا فاسلاما هبة **الثاني** يجوز اسلاف الاغراض في الاعراض ولا يجوز اسلاف الايمان ولو اخلف الا انما لم يستل
من الموفين ولا من العبد وان كذا اسلاف العرض في الايمان وكذا اسلاف الايمان في الاعراض ولا يجوز اسلاف الايمان ولو اخلف الا انما لم يستل
بطلان الصرف بل يصل عليه وهو التقاض في المجلس بسبب طول المجلس فصد مائة السلم فان الجواز غير بعيد **المقام الثاني**
شرائط وهي **ثلاثة** **الاول** في الثاني ذكر الجند الوصف على وجهه من ايجابها والفرقان صحة السلم مشروطان
والثاني ان كل ما يختلف جلا في الحال والمال من نوع او جنس او وصف اي وصف كان يلزم ذكره في العقد ولا يجب التماهي في الوصف على
وجهه وادى الى عرف الوجود بل يتبعه على ما بناه له الاسم ولو تاهى فيه فان ادعى له فصد بطل وان ادعى له نفسه لم يطل بل يلزم البائع قبضه و
يجوز اشتراط الجهد والردى لا يجب اشتراط شيء منها لانصراف المطلق الى الوسيط لم يوقف في الجاهل والغرض على الذكر لزم ولا يصح اشتراط

عنه الثاني في
بيع الدار
بالفان

في بيع الدار

الاجود لشدة نعمه لو ضبط بما لا يوجب التذرع كما في الكلام في اشتراط الارض. وبعتبر في العداية الى ان ياتي وصف كونه معلوما من المنافع
بحيث يفهمان معناها وادرج اعتبارا كونها ظاهرة في اللغة حتى يمكن استغناءها منها عند اختلافها وفي رددهم اعتبارا لها الحوط والمدار في الاول
على ما يتوقف على ذكرها ان التذرع والجهاد لا حاجتنا الى هذا او فصاحنا من الاعيان بعد الاصفاع والامصال في ذلك فرب وصف يتوقف
على بيان ارتفاع الغرض في مصرودن اخر وفي مصرودن عصر واذ كان الشئ مما لا يضبط عادة بالوصف لانه يقع الغرض عنه بل يصح السلم فيه فبعد
منه التعم والتجوه وهو على اطلاقه غير مسلم لا مكان رفع الغرض عن التعم بتعيين الثمن والهرال ومقدارهما وتعيين مقدار العظم وموضع القطع وغير ذلك على
نزول به لجهاد التذرع والجهاد وكذا الخيرة في الجوار اشبهت الاجماع بلزم الاحياط والاجتناب عن اسلافها وفي الاسلاف في الجدل فلو كان اوفى بها الجواز
مع الوصف لرفع الجهاد والفرع ويجوز السلف في عياد ان لنيل قبل غنها ونحوها وهل يجوز في التل المخوف قالوا لا ولا اشبه الجواز مع الوصف المنزلة
للغرض وكذا الكلام في المقار والارضين فانهم اتوا بعد جوار الاسلاف فيها ولا دليل عليه الا تشبه مع الوصف لرفع الجهاد التذرع والفرع واختلافوا في
الجواهر والثاني فانهم من اطلق المنع من الاسلاف فيها ومنهم من فصل بين كراهها فلم يجوز بين الصغار المختلة للذراع دون الذين يجوز الاسلاف
فيها ولو قبل بالجواز مطلقا مع رفع الغرض بالنوصيف كان حسنا ويجوز السلم في الخصم والفواكه وما ينبت الارض والبيض والجوز واللوز وفي الجوز
باسماه حتى لا يأسى في الابان الثمنون التميم والاطياب الاشربة والادوية ببطها ومكرها لم يشبه مقدار عقابها اشتباها مؤثر الى
الفرع والجهد التذرع كذا في اسام الاطعمة والحجوب الخلع والصفوف العظم والجور والحدك والوصا من الخامس والاواني والفرش والبسط
وغیرها مما يمكن ضبطه بالوصاف يجوز الاسلاف في جنس مختلفين صفته واحدة وكذا يجوز في شالون ولا يلزم عند حلول الاجل تسليم ما في غير
لبن حين التسليم بل يكفي تسليم شئ من شأها ذلك ويجوز في شأها وجارها او حوان اخر معها ولد هاد في بطنها حملها مع النوصيف لرفع الغرض في الامر
والولاء والحج جميعا وكذا الاسلاف في جواز التفرق على الاظهر **الشرط الثالث** قبض راس المال وهو الثمن قبل التفرق فلو افترقا قبل قبضه بطل
السلم على المشهور ولكن لا دليل عليه واما الثابت عدم جواز تأجيل الثمن في السلم ولو كان الاجل تسبلا لا يقوت بالقبض في المجلس لكونه من بيع الدين بالدين
وح فلو قبل قبضه فيما كان الثمن معجلا وكلما واخر الاقباض برضاها الى ان تفرقا لم يكن بعيدا لعدم كونه من بيع الدين بالدين ولكن الاحتياط باجتناب
لا يفي في تركه وظاهر العلامة حرمة التفرق قبل التقاض فضلا عن فساد التسليم ولا دليل عليه كالا دليل على ما يظهر من بعضهم من توقفه على
الاستقال على القبض والمرد بالتفرق هنا نظير ما مر في خبار المجلس والصرف **ورفع على القول المشهور** لو تعدد المسلف مع اسلاف
من قبض الثمن قبل التفرق دون صاحبه ولو كان الثمن خد من عبد كان اقباضها بتسليم العبد ولو كان عمل حراما شكل الامر ولو احواله بالثمن قبضه
البائع من الحال عليه في المجلس صح وان لم يقبض في المجلس فوجهان ولو قبض بعض الثمن صح في المقبوض وبطل في الباقية وثبت ح البائع خبار بعض فقهاء
ان لم يكن البطلان في الباقي بغير طهر ولو كان المشتري ببعض الثمن لم يجب على البائع قبوله ولو اسلم ما شئت في حظه ومثلها في شعبه في عقد واحد ثم دفعها قبل
التفرق ووجد بعضها زوفا من غير الجنس وزع بالنسبة وبطل من كل جنس بنسبة حصته من الزوفان تبين ذلك بعد التفرق ولو سبق قبله فان تغايرها
الصحة في المجلس صح ولا بطل ولو كان كل من الماهين معتبرا متميزا اخضر كل بما قاله ولو كان الثمن كلبا فذبح المذهب من غير الجنس ابدل بالمال ثم يفرق من
المجلس ولا بطل العقد ولو شرط ان يكون الثمن من دين على البائع فان كان قرضا لا اجل صح على الاظهر وان كان فاجل فحل الاجل في الصحة وتدد والاحياط
باجتناب لا يترك نعم لا بأس بحمل الثمن كليا في الذمة من دون اشتراط شئ في العقد ثم احتسبا بعد العقد قبل التفرق بما له عليه هذا اذا خالف الثمن ما قد
البائع ولو اتفقا جنسا ووصفا فانها بعد العقد قبل في وجه الاحتساح اقبض حوط ولو شرط تعجيل نصف الثمن مثلا وتأخير الباقية بطل الكل في وجه
الشرط الرابع نقد الباع المسلم فيه بالكل والوزن العامين فلا يجوز الاسلاف في شئ بغير تعيين كلفه ولا وزنه ولا الثوب في ذلك على غيره
مجهول او مكال مجهول وان كان معتبرا عندها وهذا الشرط بالنسبة الى البائع فدل جازا واضحا واما فيما ساع نقدا فغير كل ولا وزن مع فرض عدم
الفرق فلا دليل عليه ولا تشبه عدم اعتباره وان كان مرعا ثمهما يمكن احوط بالاحتياط لئلا الاسلاف فيما يباع جزا لا يترك ولو عيى مكال مجهول
او مبنية فبقي ويجوز الاسلاف في الثياب والارض والفرش ونحوها من المذروعات مع تعيين لا ذرع في جوار الاسلاف في المعدد وعددا
اقوال قومها الجواز مع الوصف القائم مقام المشاهدة في رفع الغرض والجهد التذرع الاقوى مع الوصف المذكور جازا الاسلاف في الفصا طنانا
في الخطب جزا وما في الجوز جزا وفي الماء قرا فضلا عما لو عيى مقدار وزن كل منها في العقد والمنع مما لا دليل عليه وبغيره في السلم ما يشبهه ساو اتسا
البيع من كون راس المال معلوما لا غرضه ما القدره بكل ووزن ولو زال الغرض عنه بالمشاهدة والمنع من كراهية المشاهدة حتى يتم بطلها عزمه تحكم
الشرط الخامس الاجل فاشتهر في صحة السلم من غير فرق بين ما شرط تسليمه في الحال وما لم يشتر فلو باع الموصوف المضمون تسليما
تسليمه في الحال من دون اجل لم يصح سلما وهل يصح بما ام لا الوجه الفصل بان ان تح الباع الحاقا بلسان التسليم فالحوط ان لم يكن فوى العقد وان
فصل التسليم بغيره داخل بالاجل لم ينفصل سلما ولا يباعا على الاظهر وبغيره في الاجل ان يكون معلوما فلو قال متى ردتا ذكر لا يجوز ولا يجهل

الزيادة والنقصان كقدوم الحاج ونزول المطر كان باطلا ولا نقدر للاجل في جانب النفس ولا الزيادة والنقصان يكون مختلفا بالنسبة لكونه قدوة
فلو قدره بنصف يوم او بعد او قبل واكثر من ذلك فان كان معلوما الاخر فاعين الاو راغى من جعل اقله لثلاثة ايام غلط كاعتبار مال كونه ايا ما ينتمى فيها
التسوية لا بد من اجل المسلم فيه مكنونه مضبوطا في نفسه بما لا يحتمل الزيادة والنقصان ان يكون معلوما للمعاذين على وجه يرتفع به الغرر والمكدر
في لفظ الاجل على ما ينهم منه في عرف المتعاملين باطلاق جمادى يجل على مضمونه عندهما وكذا الربيع والخميس ونحوها واطلاق الشهر يجل على ما
بين المتعاملين الا في النكاح يجل على الثلثين ان قضى في ملك عرفها وكذا الحال في السنة ولو قال الى شهر كذا او سنة كذا او يوم كذا حل عند تحقق ما ينصف
اليه اللفظ في عرفهم من ايامه واخره ولو قال الى شهرين وكان في اول الشهر عتق ثمران هلالان وان كان في وسطه حل بحصول مضمونه من الهلالين
او العددين او اعتدلا حدهما هلالا والاخر عدليا الشرط السادس من العلم العادي بحصول العقد للبايع على تسليم السلم فيه وتمكين
ذلك عند حلول الاجل ولو كان معددا وقت العقد واعتبر كثير من اصحاب غلبة وجود عادة عند حلول الاجل ولم يجزوا الهجرة الامكان ولو
مع غرر وجود ولم افهم على دليل الاصل يدفعه لا بشرط في صحة التسليم ذكر موضع التسليم ولو كان في حمله مؤنة على الاشياء فيجوز الاطلاق ويؤ
ثبت المطالبة حيث كانا حال حلول الاجل نعم لو عتبا موضوعا مخصوصا وانصف اليه الاطلاق نفى ولو اتفقا بعد ذلك على التسليم فغير ذلك لم
جاز المقام الثالث في احكام السلف هي مسائل لا ولي اذا سلف في شئ بالشهر وعدم جواز بيعه قبل حلوله على من هو
عليه وغيره حال او مؤجلا او مساويا لاجل الاول وانما عليه وانفاضا عند سؤا جمل ذلك ثمتا او ثمتا لا دليل فوبى عليه نعم هو لحوط
احيا طال انما يما كمال ووزن اذا اراد بيعه مائة ويوزن بعد حلول الاجل من غير المسلم اليه بعد قبضه من قبضه من سلف فيه بغير قبضه مثل
ثمنه واطل او اكثر وكذا قبل القبض لا مع كونه مكفلا او موزونا واراد بيعه مائة فان الاحوط ان يوزن ما تركه ويوزن ببيعته بعد حلول الاجل وقبضه من
المسلم اليه بقبضه في جواز بيعه منه بعد حلول قبل القبض فلا نفي في الجواز على كراهية باع بغير قبضه بثلثه او مثقاله وان لم يكن مكفلا
واراد بيعه مائة فاحوط الترتيب في حكم بيع جميعه ببيع بعضه ويجوز تولية السلم بعد حلول الاجل قبل قبضه وتولية بعضه كل من المسلم اليه غيره
وكذا بيعه بوضعية وتجوز الشراكة في السلم فيه بعد حلول الاجل قبل القبض على الاشياء الثمانية اذا دفع المسلم اليه عند حلول الاجل من جنس عليه
بمقداره على صفته الشرط عليه نعم المسلم قبضه ولو لم يزم ما بالقبول والبراءة المسلم اليه ولو امتنع منها ما جاز قبضه الحاكم اذا سأل المسلم اليه
وكان قبض الحاكم قبضه وليس للحاكم الا براء ولو تلف المال في يده من عليه حتى بعد عرضه على السلم واحضا ولده وامتناعه من قبضه من غيره فقد
ولا يفرط من السلم اليه كان من مال ذي النحر كما مر تطهر مع سائر فروعه في فصل التمسك ولو اتى المسلم اليه عند الاجل بجنس ما عليه بمقداره ولكن لا
على الصفقة المشروطة بل ادون منها ليجب على ذي النحر قبول ذلك موضوعا عن حقه ولا يجبر عليه وان كان احوط من وجب له ان يرضى او اخذ ذوا النحر ضا
لذلك عن حقه ومع برئ من عليه حتى ولو اتى بالجائز الوافي لما عليه قد راعى كونه فوق الصفقة المشروطة لمساويا لها فالشهر وجوب القبول
على ذي النحر وفيه تردد ولا شبهة عدم الوجوب لولئ بالجائز التناقص فدل على ما عليه فان لم يوافق الصفقة المشروطة بان كان ادون او اعلى لم يجب
القبول وان كان لو قبل جاز وان وافقها جاز لا اخذ والمطالبة بالباقي وهل لا امتناع من اخذها لا وجهان اظهرهما القدر ولو اتى بالجائز الا انه
على ما عليه قد رافا كان ادون في الوصف واعلى لم يجب القبول وان كان لو قبل جاز وان كان مساويا في الوصف جاز لا القبول وفي وجوبه توفيقا
اشبه لو اتى بغير جنس ما عليه لم يجب القبول وان جاز اخذه واسفاط ما عليه به الثالث عشر اذا اشترى مقيلا ما معينا من الطعام سلم بمقدار معين
واشترط باجل نصف الثمن فدل على ان الموقبل بالنسبة في بطلانها قبل التجلي بنسبة قولنا اشبهها بالصفة ولو باع مقدارا معينا من الطعام
سلم بمثل معين ودفع مقدارا منه فدل بشرط البذل من دين على المسلم اليه بطلانها قبل التجلي ومع هذا دفعه على الاظهر الى البعثة لو شرط في
العقد موعدا لتسليم البعثة ثم راضيا بقبضه في غير مجاز وان امتنع احدهما الا من التسليم في الموضع المشروط فيه لم يجبر على خلافه بل يجبر الاخر
عليه الخامس عشر اذا قبض عن حلوله لاجل العيب الموافق للسلم فيه جنسا وفدا او وصفا فقد نفى مشا ومساوية بالقبض وملاك المسلم في
السلم اليه من السلم فيه وان وجد به بعد القبض عيبا جاز له الرد كما يجوز له الرضا به تجانا او بعوض تراضيا به ولا يجبر على شيء من ذلك وليس ذلك
العوض الا تراضيا به او شئ على الاقوى فاذا اخذ الرد فله مطالبة المسلم اليه بالسلم اليه بثلثه او اقله او جاز له ان يرضى به براس المال قبل مقاضة
الشئ ولو بعد عيبا وكان جميعه من غير الجنس بطل العقد فيما لو وقع العقد على الشخص ولو وقع على الكلي بشرط التقيد في المجلس قبضه كان ثم وجد
العيب قبل التفرق في صح العقد وشقي اطلاق المقبوض بالسلم قبل التفرق وان وجد العيب بعد التفرق بطل البيع على المشهور ومع ذلك لم يبدل في
على التخاذ ولو وجد به من الثمن من غير الجنس وبعضه من الجنس جرى في كل بعض حكمه ولو وجد بالثمن عيبا من الجنس كشونه الجواهر واضطر الى البيع
ونحوها تعجز عن الرد والارش ان كان الثمن شخصا نعم فالارش عند ظهور العيب بعد التفرق وقد وان كان كل ما انفذ الزم الابدال ثم الرد اما هو
يتفرقا واما بطله فصح المعاملة والرضا بها وهل الابدال ام لا وجهان اشبههما الاول الثاني اذا اختلفا في اصل القبض قدم قول منكره بهينه

في البيع

و

ولو أنفق على حصوله واختلاف في أنه هل كان قبل التفريق وبعده فالقول قول من يبيع الصحة والوعد قبل التفريق ولو قال البائع
ثم رددته إلى المشتري قبل التفريق وأنكر المشتري ذلك قدم قول البائع بمسيرة لكن في خصوص القبض لا في الرد ولو اختلفا في اشتراط
الاجل وعدمه فالقول قول منكره ولو تساوى على ذكر الاجل واختلاف في مقداره فالقول قول منكر الزيادة ولو اختلفا في الحلول و
عدمه فالقول قول منكر الحلول هذا كله فيما لا يتبين فيه وإما معهما فالحكم لها ومع التعارض بالمرجع ما يأتي في بحث تعارض البينتين
من كتاب القضاة والشهادات إنشاء الله تعالى **الثامن** إذا حل أجل التسليم وتأخر التسليم لعارض كإقطاع المسلم فيه لا في نحوها
أو غيبة المسلم إليه أو نحو ذلك ثم طالبه به المسلم بعد زوال المانع وقد انقطع المسلم فيه لو تنفس العقد بنفسه ولو يكن المسلم الزامر
المسلم إليه بدفع قيمة المسلم فيه يوم حلول أجله بل يتخير بين الفسخ وبين الصبر إلى أن يتمكن المسلم إليه من تسليم المسلم فيه وبين بيعه
المسلم إليه ولا فرق بين كون التأخير لفرض البائع وعدمه ولا بين ما إذا تعذر المسلم فيه من الأصل وبين ما لو وجد عند وقت
الحلول غالباً ثم تأخر التسليم لعارض فاقطع بل يجري ما ذكر من الخيار فيما لو كان التأخير اقترافاً من البائع لا لعارض وهل يجري
ما ذكر من الخيار فيما لو كان التأخير فيه في المكان المتعبر تسليمه فيه شرعاً أو شرطاً مع عدم انقطاعه في غيره أم لا بل يلزم العقد صح
وليس للمسلم فسخه وجهان أو لهما أقرب وفي حكم انقطاع المسلم فيه وقت الحلول موت المسلم إليه قبل أجل حين تعذر المسلم فيه
وان أمكن حصوله وقت الحلول فإنه ثبت بالموت الخيار للمسلم بين الفسخ وبين الصبر ولو علم قبل حلول أجله بأن المسلم فيه ينقطع عنه
فثبت الخيار حين العلم بتردد والعقد أصبه وهل الخيار الزهر فوراً أم لا وجهان ومراعاة الاحتياط المختلف هنا باختلاف المقام
لازمة ولو قبض المسلم بعض المسلم فيه بعد حلول أجله وتأخر التسليم في الباقي لعارض كان له الخيار في الباقي فله الفسخ فيه خاصة
وفي الجميع إن شاء وان اختار الأول ثبت للبائع الفسخ في الباقي أن لم يكن التأخير بتفريطه ولا فلا خيار له وفي اختصاص الخيار بالزهر
بصورة عدم انقطاع الرجاء فيها بالنسبة إلى الوجود الخارجي تردد **التاسعة** إذا دفع إلى صاحب الدين عرضاً على إيفاء قضاة
عليه من الدين ولم يسأعه وقبله ذوالحق احتسب بغيره ما يوم القبض ولو كان الدين إضاعة وضاد دفع عنه عرضاً آخر من غير
مساعدة احتسب جميعاً بغيره ما يوم الدفع **العاشر** يجوز بيع الدين بعد حلوله على من هو عليه وكذا على الأقوى بيعه على
غيره من هو عليه ولا فرق في الحكمين بين كون الثمن شخصياً أو كلياً في الذمة حالاً أو مؤجلاً على الأظهر وفي بيعه قبل حلول أجله أو
أظهرها الجواز سواء بعهده بالحال أو بالمؤجل وإن كان ترك الثاني حوطاً لم لا يجوز بيع دين في الذمة بين إختراثة قبل العقد في
الذمة سواء كانا حالين ابتداءً أو بعداً نقضاً أو اجلها أو مختلفين قبل حلول أجله وبعده **الحادية عشرة** إذا سلف
في شيء وشرط مع السلف شيئاً معلوماً صح العقد والشرط جميعاً من غير فرق بين اشتراط السائغة حتى اشتراط القرض والبيع و
الاستسلاف والرهن والضمين ونحو ذلك ولو أسلف في غنم وشرط في ضمن العقد صواف نجات معينة فالأقوى الصحة سواء
الجزء فعلاً أو عند حلول أجل التسليم مع اشتراط دخول المتجدد دام لا على تردد في الأخير ولو شرط أن يكون الثوب المسلم فيه من
غزل مرة معينة أو الغنم من مزينة مخصوصة فالشهور عدم الصحة ولو قيل بالصحة مع إمكان تحصيله عادة لم يكن بعيداً ولتختص
كتاب التجارة بمبحثين **الأول** أنه لا شبهة في شرعية الأقالة بل وعظم فضلها حتى ورد أن أيما عبداً قال مسلماً في بيع
أن الله تعالى عشرته يوم القيمة وحقيقتهما فسخ العقد الذي يطلب الطرف الآخر فسخه وصيغتها قول كل منهما ما تقابلنا أو
تفاسخنا أو قولاً أحدهما أفتلتك وقبول الآخر ولا يكفي فيها الفعل على الأحوط ولا يعتبر فيها اللفظ خاص ولو تقابل بلا بلفظ
البيع وقصد الأقالة المحضة وأما على ذلك فربنية لم يحقه لو احتج البع وهو عند فسخ في حق المتعاقدين ومن يقوم مقامهما
من وراث وغيره وفي حق غيرهما كالشفيع سواء كان المبيع عقاراً أو غيره وسواء وقعت قبل القبض أو بعده وسواء كانت
بلفظ الأقالة أو الفسخ ولا يجوز الأقالة إلا على ما وقع عليه العقد فلا يجوز زيادة عن الثمن ولا نقصان عينية كانت الزيادة أو
حكمية بل بطل الأقالة باشتراط الزيادة أو النقصان أو اشتراط إبدال أحد العوضين أو كليهما مع وجودهما ولو بالمساوي و
نعم الأقالة في بعض العقد كما يجوز في جميعه سلماً كان أو غيره من اليسوع إلا إذا أتت قالة البعض إلى الجمالة فلا فسخ في
الأول لا تثبت الشفعة بالأقالة لما مر من عدم كونها بيعاً **الثاني** لا تسقط اجرة الدلال بالتقابل سبق استحقاقه **الثالث**
إذا تقابل ارجع كل عوض إلى مالكه فان كان موجوداً اخذه وان كان مفقوداً رجع بيد له وهو المثل في المثل والقيمة في القيمة و
المدار على قيمة يوم الأقالة على الأظهر لا يوم التلف ولا يوم القبض ولا يوم الدفع ولا الأعلى من اثنين منها ولا يبيع التماء المنفصل منها
فلا يخرج بالأقالة عن ملك من حدث في ملكه وكذا التماء المنفصل في وجهه ولو تصرف البائع في المبيع وهو في بد المشتري بعد الأقالة

فمن عليهما حرة الكيان الوزان

٢٥٤

فقد تصرف فيه ولو تلف قبل قبضه بآية بغير فعله ذهب على البائع ولو ضمنه المشتري لا يبعد أو تفرط ولو استعمل المشتري البيع بعد الفسخ فعليه الأجر ولو خرج المبيع عن ملك المشتري بسبب من الأسباب ثم عاد إليه ليس له الرجوع ولا يقر له ولو تلف قبل قبضه بآية التمس واختلاف في قدره قديم قول البائع بيمينه لكونه منكر الزيادة **المبحث الثاني** إن أجرة الكيال للمتع والوزان له على البائع عند الإطلاق وعند تعارف خلافه وأجرة ناقلا التمس ووزانه على المتاع مع القيد من واجبة الدال على من باعوا فاجرة البيع على البائع وأجرة الشراء على المشتري مع القيد من وأما مع الشرط فهو المبيع كان الإطلاق عند اعتياد شيء يحمل عليه يكفي في استحقاق من ذكر الأجرة بمجرد أن يذله في ذلك العمل مع عدم قصد التبرع بعمل ولا فرق بين تصدق الأجر وعلمه بمقدار الأجرة موكولا في العادة الأجمع الشرط فهو المبيع ومع الاختلاف في العادة يلزم التعيين ولا يستحق أحد هؤلاء مع نيته التبرع بعمله شيئا وإن أجاز من إليه الأمر عمله ويحقق التبرع بالأجر بقصد الجانية عند العمل ولو قصدا لأجرة ولو بالعمل غير ما رخصتها بالأجرة ممن إليه الأمر لعمله ولو كان ما ذنونا من أحد هاتين البيوع ومنع في الثراء فباع متاع الأول واشتره الثاني فاصلة لأجرة لعمله بكل منهما فاضل كل منهما ما يخصه من الأجرة في وجهه وقوله لا يتولاها الأول مشتبه المراد والمستند جميعا وإذا هلك المتاع في يد الدال لرضيعة الأجمع التمس أو التفرط ولو اختلفا في التفرط كان القول قول منكر يمينه الأجمع وضوح التفرط وقيام البينة عليه ولو ثبت التفرط بشئ من الموازين اختلفا في القيمة فالقول قول منكر الزيادة ولو ادعى الدال أنه ما في يده قبل قوله بيمينه ما لم يقر خصمه البينة على خلافه ولو تجاوز الدال لعماعين له فإن اختارا الأصل نفذ وإن اختار غير وفق على أجرة المال ولو اختلفا فيما عدا من لم يقر من البيوع فالقول قول من

المتاع بيمينه وإن اختلفا في المتاع عند من
يجوز وليس رد له شيء من العوضين
على الدال بالعلم ما لهما
والحكمة من العلمين

كتاب القرض

المبحث الأول وهو عطاء الغير لغيره قرضاً متى شئت الأقرب أنه يخص من الدين لثبوت الدين للثابت في المنفعة بغير قبض والاحتساب هنا في مقامات **الأول** أنه يعتبر فيه عقد مشتمل على الإيجاب والقبول والإيجاب قرض له وما يؤدى مفاده مثل تصرف فيه أو اتفق به عليك بدله أو بدعيه فحذرك والقبول قبلت ما أفاد معناه من الإلزام الدال على الرضا بالإيجاب في قيام الفعل القرض مقام اللقضاء من الجانبين وجهه بعيد ويعتبر في المتعاقدين هنا ما يعين في سائر العقود ثم إن أجر القرض عظيم وثوابه جسيم لما فيه من معونة المحتاج والمعاونته على البر وكشف كربة المسلم وقضاء حاجته وقد ورد عن الصادق عليه السلام أنه قال لأن أقرض قرضاً أحب إلي من أن أصدق بمثله وإن القرض يعطى ثواب الصدقة مثل مال القرض حتى يرجع إليه والصدقة بعشرة والقرض الواحد ثمانية عشر وعن رسول الله أن من قرض مؤمناً قرضاً ينظره ميسوراً كان ماله في زكوة وكان هو في صلوة من المملوك حتى يؤديه وإن من قرض لغيره المسلم كان له بكل درهم قرض وزن جبل أحد من جبال رضى وطور سيناء وإن رقبته في طلبه تعدى على الصراط كالبرق الخاطف الأجمع بغير جناح ولا عذاب من شكى إليه أخوه المسلم فلم يقضه حرم الله عز وجل عليه الجنة يوم يجزي المحسنين وأرسل في وجه فضيلة قراض شئ من الصدقة بر أن المستقرض لا يستقرض إلا من حاجته وقد تطلب الصدقة من غير حاجة إليها والظاهر أن مثل القرض في الثواب مطلق الدين ويختص بحر القرض ما إذا قصده القربة فلا أجر مع عدمها ويكره الاستدانة مع الغنى عنها وعقد القدة على قضاها وفقد ولو قاض للدين وقيل يحرمه الأول أظهر واستدانة المعصومين عليه السلام إنما هو لوجود الوفاء والصرف فيما يلزم ويحرم الاستقرض لحرمة وجوب النفقة واجبة عند الاضطرار ويحرم اشتراط النفع فيه يفسد به القرض ولا يملك المقرض النفع ويكون المال في يد المقرض أمانة شرعية مضمونة عليه فيجب المبادرة إلى رده إليه الأجمع العلم بزمان قبضه في يده ولا فرق في حرمة الزيادة المستترضة بين كون مال القرض ربوياً أم لا مثلاً لا قيمياً ولا بين كون الزيادة عينية أو حكيمية من صفة أو منفعة فلو شرط التصحيح بدل للكسرة أو الخالص بدل للغشوش أو الجيد بدل للردي حرم وفسد وأبطل المقرض عند الوفاء بزيادة عينية أو حكيمية جاز سواه علماً بذلك تجر بان فاقه ونحوها لا نؤاخذك بالمال لو بشرطها في العقد بل ظاهر جملة من الأخبار رجحان إعطاء المقرض الزيادة وأما الأخذ فقد اتفق جميع بكرهته ولم يوافق له على مستند وقاعدة التسامح جارية ثم إن كانت الزيادة حكيمية كالجيد بدل للردي أو التسامح بدل للكسرة فملك المقرض القرض بغير عوضا عن ماله وإن كانت عينية فملك على الاظهر وإن كان جعل المساوى وفاءً نقل الزيادة به أو صلحاً **المقام الثاني** فيما يقع قراضه وهو كل ما يمكن ضبطه قد ندره وضغه لا يتوقف قراضه على ما لا يلو قراضه لم يضبطه جاز على الأقوى كما أن الأقوى فيما يوصف لا يقدر بل يتعامل عليه بالمشاهدة هو جواز قراض قبل

فمن عليهما حرة الكيان الوزان

41

له وكان تلفض المديون ولا يجوز له شراء شيء بربوا المضاربة بسواء كان المضارب معه من المديون نفسا وغيره ولو بنى المضارب معه على هذه المضاربة الفاسدة والتجرب بذلك المال فان فهم من المضاربة ولو بقرينة حال ومقال توكيله في القبض والتجارة والجمالة على ما بطلان المضاربة صح القبض والتجارة واستحق الجعل وكان الرجح للموكل والخبر ان عليه سواء كان المضارب معه هو المديون او غيره وان فهم التوكيل في القبض دون التجار والجمالة كانت التجارة الواقعة بفضولية موقوفة على اجازة صاحب الحق ولا اجرة للعامل ولا لهم فهم التوكيل في القبض ايضا فان كان التجار هو المديون فالرجح له والخبر ان عليه وعلى فاء الدين وان كان اجنبيا فاصد منه فهو يقف على اجازة المديون ولا اجرة للعامل الخاضع استرا ذاباع الذي من مثله ما لا يصح للمسلم تملكه كالحجر والخزير وكان للمسلم عليه حتى جاز له ان ياخذ ثمن ذلك المبيع من الذي عوضا عن حصه الذي عليه سواء باعته بحضور المسلم او غيابه نعم يعتبر كون المشتري زنيا فلو كان حرميا او مسلما ففي جواز اخذ الثمن من البايع عوضا عن الحق الذي عليه تردد ولو كان البايع لما يملكه المسلم مسلما لم يجز لمن يستحق عليه شيئا ان ياخذ الثمن عوضا عن حقه ولو اسلم الذي قبل ان يبيع غره وخزيره ونحوهما ففي خروجها عن ملكه بالاسلام او بقائها فيه وجواز توقي غير ممن يجوز بيعه من اهل الذمة له وتسليم الثمن اليه توكلا ثانيا منها وان كان اقرب الا ان احتياط بالاولى كذا نعم لو اسلم بعد بيع الحجر ونحوها جاز له قبض الثمن بعد اسلامه ولو اقترض ذتي من مثله خيرا او نحوها واسلم احدهما سقط القرض في قول لا يخلو من تأمل السأ مسترا اذا كان لاثنين مال في ذم مشتر بينهما لاجل اتحاد سببه من بيع سلعة او ميراثا واثلا في او نحو ذلك ثم تقاسما بما في الذم بان تراصيا على ان ما في ذمة زيد يكون لاحدهما وما في ذمة عمر ولاخر لم يصح وكان كل واحد يحصل منه لهما وما يتوى ويتلف يكون منهما على الاقوى نعم لو اصلهما على اختصاص احدهما بما على زيد والاخر بما على عمر وصح تخالفا على المختار من كون الصلح عقدا براسه غير تابع للمبيع وكذا لو باع احدهما صاحبه سلعة بقدر حصته ثم ادى على عمر وقبض ايضا وكذا لو باع كل منهما حصته من الدين على صاحبه بالاعتين او دين حال تحيل به على الغريم الاخر وكذا لو احوال كل منهما صاحبه بخصته التي يريدها عطاها صاحبها بقبول الاخر في وجه السأ بعترا ذاباع مستحق الدين ذلك من ثالث باقل منه عينا او قيمة على وجه لا يحصل فيه الربا ولا الاخلال بشروط الصرف لو كان العوضان من التقدين فالاستحقاق للمشتري تمام ما كان يستحقه صاحب الدين على المديون وقيل لا يستحق الا ما بذله ثمنه من الدين والا فلا يظهر لو كان البيع فاسدا للزوم الربا وتختلف شروط الصرف لم يجز للمديون دفع شيء الى المشتري الا بامر صاحب الدين وتقديره المقام الرابع في لو احدث في مسائل الاولى يستحب الا رفاق بالمديون المؤثر في الانكاح والمساخرة معه في الحسب وعدم الاستقصاء وقد ورد ان من اقترض قرضا وضرب له اجارا فلم يوثق به عند ذلك لاجل ان كان لمن الثواب في كل يوم وان الدين يكون في صلوة المائكة حتى يؤدى المديون حقه وان من ارفق بالمديون يتعدى على الصراط كالبرق الخاطف اللامع بغير حساب لا عذاب وان من استقصى فقد اساء وان طرقي استفاء الدين اتيان المديون وطالة الجلوس عنده مع ملازمة السكوت ويستحب للمديون حسن الاداء وحسن العشرة مع الدين وقد ورد ان ليس من غريم ينطلق من عند غيرهما راضيا الاصلت عليه دواب الارض ونون البحر وليس من غريم ينطلق صاحبه غضبا ناو هو على الا كتب الله له بكل يوم يجلسه وليلة ظما ويستحب لصاحب الدين ابراء العسر وقد ورد ان له بكل درهم منه عشرة دراهم عند الله تعاويذ لصاحب الدين ان ينزل على المديون وياكل من طعامه وشربه وتشتد لكرهه بالبقاء بعد ثلثة ايام ويستحب الاشهاد على الدين والمخاطب بذلك الدين ويكره الاستقراض من مستحدث النعمة ويستحب اداء دين الابوين ويتأكد ذلك بعد موتهما فانه من البر بما المطيل للعمود الموسع للرزق الثانية في مطالبته المدين في حرم مكته زادها الله تعايشا اقوال والا قولى انه اذا اراد في غيره كره له المطالبة فيه سواء دخله ملجأ ام لا وان كانت الاستدانة فيه لم يكره المطالبة فيه الثالثة اذا مات مديون حلت ديونه الموجهة وفي حلوله بموت الغريم فلو ان اظهرها الحلول الرابعة اذا قتل المديون غيره عمدا ولا مال لفا لا قولى انه ليس له ولياء الدم القود لا بعد ان يضموا عند ديونه الخاضعة استرا اذا جحد المديون ما عليه فان اقام صاحب الحق بيته عليه فلا اشكال ولا كلف للمدعى عليه بالحلف على برائة ذمته فان حلف سقطت المطالبة عنه والا ردت اليه على المدعى وتثبت دعواه بالحلف لو اقام المدعى بيته بعد حلف منكر لم يسمع ولو اقرى بالخالف بالمال بعد ذلك وكذب نفسه جاز قوله السأ مسترا اذا ضمن احد من المديون دينه برضا الغريم برئت ذمة المديون بذلك وانقل المال الى ذمة الضامن سواء كان في مرض موت المديون او قبله او بعده السأ بعترا ذاحل الدين وطالبه صاحب الحق وجب عليه دفع ما يملكه الا اذا وسكاه وشياه وخادمه فريسه المربوب له وقوت يوم وليلة لولم ينجب نفقة عليه فان لم يكن شيء سوى ما ذكر وكان واعطاه ونفى من الدين شيء وجب عليه السعي في قضائه بكتب نحوه ان كان من اهله والا نظره الى ميسره الثالثة في حق الواجب التو

فيما عاين يد وقيل ان ذلك العمل امر بالمعروف والنهي عن المنكر

فيما عاين يد وقيل ان ذلك العمل امر بالمعروف والنهي عن المنكر

ويستحب اجتناب صاحب الدين ما يلهيه من الدين الذي له عليه

في أول الوقت تهاجم المديون قبل الاداء مع المطالبة والعكس من الاداء وكذا من عليه شيء من الحقوق الواجبة كالزوجة والخسران لم يبطنا بهما
الحاكم قولان اشبههما الصيغة والاحتياط لا ينبغي تركه التاسعة عشر بوفى دين المعسر المومن من سهم الغارمين اذا لم يصرف في مصيبة الله تعالى
ولو لم يوف حتى مات كان دينه على امام العصر عجل الله تعالى فرجه وجاز للحاكم وفاته من سهم الامام عليه افضل الصلوة والسلام وان كان غير هاشمي
حتى على المختار من اختصاص سهم الامام عليه السلام ببنو هاشم ولو لم يوفى الحاكم لم يعاقب للمديون بعد نيته القضا وموته قبل التمكن منه بل يعاقب
التأدي للقضا اذا لم يقض لعدم المطالبة الغريم سواء خلف ما يقضه بغيره او وصي به او لم يخلف شيئا وسواء قضوه او لم يقض العاشر ع لا
يسقط الحق حينما كان اوفى الذمة متباخيرا في الحق المطالبة وان طالت الذمة الحاديه عشر حتى متى قتل شخص لخرطه انقل ما في ذمة المقتول
من الحقوق الالهية الى ذمة القاتل وفي انتقالها في ذمة من المديون الى ذمة حتى لا يجبر على وصية واداء دينه ويطالب به القاتل قول لا يلزم
قويما عليه التاني عشر كشره يجوز اشتراط وفاء الدين في غير مكان الاستدانة في ضمن عقد لها وفي ضمن عقد لازم اخر يلزم على الاظهر الوفاء
به من غير فرق بين ان يكون في حمله الى ذلك المكان مؤتمرا عليه ام لا ولا بين ان تكون المصلحة في جانب المقتض او المقرض وفي جانبها ما لو تركن مصلحة
في شيء من الجانبين ولو لم يشترط ذلك بطالب المقرض بما في غير مكان الاقراض لزمه الاداء على الاقرب لو اشترط محلا فطالب به في محل ثالث لم
يجب له اداء الا في المكان المشروط اداؤه فيه التالث عشر كشره لو اقترض درهم او دنانير ثم اسقطها السلطان وجاب عنه هاتفيها يستحق
المقرض على المقرض عند القضا اقول فيها لزوم دفع مثلها وموازها من السكة الجديدة والحوط الصالح على ذلك التالث عشر كشره لا يسقط
الدين عن المديون المقول في سبيل الله تعالى من جهاد ونحوه الحاديه عشر كشره لو استدان لزوجة النفقة الواجبة لها على الزوج لزم الزوج
اداءه وهل يقضي الزوج عنها بدفعه الى الغريم وان التاديم عليه هو الدفع اليها وعليها الوفاء قولان اظهرهما الثاني نعم لاشهر في روا
بدفع الزوج آياه الى الغريم وفاء عنها التالث عشر كشره لو اقترض نصف دينار اصبحتا وقال نصفه قضا ونصفه مائة جاز القبول
ولم يجب التالث عشر كشره اذا دفع ما اقترضه ثمن من سلعة اشتراها من المقرض فخرج الثمن زيوفا فان كان المقرض عالما بكون ما دفع
اليه ثمن زيوفا وكان الشراء بالعين صح البيع وعلى المقرض عند الوفاء دفع مثل الزئوف ثم لو شرط في عقد القرض كونهما خالصا لغير حرفة
فسد القرض وان كان الشراء في الذمة كان للبايع المطالبة بالثمن سليما وللشراي احتسابا بدفعه اليه وفاء عن القرض التالث عشر كشره
اذا دفع المديون اعواضا على التفرق من غير مجلس الدين قضا عتمة تغيرت لاسما حسب كل قيمة يوم دفعها بالدخول في ملكه كرج بالفقر
سوا كان الدين مثليا او قيميا مسلفا فادفعه وسوا كان المدفوع عروضا او غيره التاسعة عشر كشره يجوز اشتراط رهن او كفيل في عقد
القرض وفي اشتراط رهن بدلين اخر في ضمن عقد هذا الدين وجهان افرهما الجواز والترا لحوط العشر من قدره في بيع نقد للزئوف
تجوز اشتراط تأخير الدين في ضمن عقد المعاملة المحاباة وتجوز بيع الشيء باقل من ثمن مثله بشرط ان يقرض المشتري البايع شيئا وبيع الشيء با
قيمة بشرط ان يقرض البايع المشتري شيئا وهل يجوز ان يقرضه بشرط في ضمنه معاملة محاباة تكون الزيادة فيها للمقرض والقيصة
على المقرض ام لا قولان قويهما عدم الجواز بخلاف ما لو كانت الزيادة للمقرض والقيصة على المقرض فان الاقوى فيه الجواز كما ان الاقوى
الجواز فيما لو سبقت المعاملة المحاباة على القرض سواء اشترط في ضمنه اقراض من له الزيادة من عليه القيصة شيئا او بشرط اجلا في قرض
او لم يشترط شيئا كما لو عامله معاملة محاباة ثم اقترض من له الزيادة من له القيصة شيئا من غير اشتراط ذلك في ضمن المعاملة وكذا لو سبق الاقراض
من غير اشتراط المعاملة المحاباة في ضمنه كما لو اقترضه شيئا واطلق ثم اشترى من المقرض شيئا باقل من ثمن المثل وابعده شيئا باكثر من ثمن المثل من
غير اشتراط ذلك في عقد القرض الحاديه عشر كشره لا باس عندنا بالعينة وهي ان يشتري السلعة بثمن مؤجل معلوم يبيعها
من ذلك البايع باقل من ذلك الثمن نقدا ليقع ثمنه فعلا في قضايين ونحوه وبقي عليه الثمن الاول الى راس اجل التاني عشر كشره
لو اشترى السلعة ودفع الى صاحبها شيئا واشترط في ضمن العقد احتسابه من الثمن ان مضى البيع ويكون المدفوع للبايع تحا نانا فصح المشتري البيع
صح الشرط ولم على الاظهر وكذا في الاجارة وليقضى ذلك المدفوع بالعربون المقام الحاديه عشر في دين المولى لا يجوز ان يقصر
في نفسه باجارة ولا استدانته ولا هبة ولا غير ذلك من العتق والاذان سده سابقا واجازته لاحقا فيما يقف على الاجارة ولو اذن السيد
لعبد في ان يشتري لنفسه لم ينع بعد ما بنينا عليه من حكم ملكه نعم لو لم يعلم تقيدا لاذن في شراء ودفع للمولى ولو كان ما اشتراه اقدم
يحل له بضعها صح الا باذن جديده من المولى وانفهام الاذن في وطئها من الاذن في شرائها لنفسه اذا اذن له المولى في الاستدانة لم ينع
كان الدين على المولى سواء استبقا او اخرجه بعد ذلك عن ملكه بعق او بيع او نحو ذلك وكذا لو استدان لنفسه الواجبة على السيد ولو مات المولى
كان الدين في تركته ولو كان له عتق كان غريم العبد كاحدهم ما لو استدان لساير مصلحة الخادجة عن نفقته الواجبة باذن المولى فان استبقا
او اباعه فالدين على المولى وان اعتقه فلا قرب استقر الدين صح في ذمة العتق ولو قال له المولى اقترض مني لا على ان يكون لي تكون ذمتك

في دفع الدين

في دفع الدين

كتاب القرض

٢٥٨

مشغولة بها ستقرض كل فسخ تحت وجهان وإذا كان المولى العبد في التجارة اقترض على مولا الاذن زمانا ومكانا وكيفما وجنسا ووصفا
فلو تعذر عن مولا الاذن من جهة من الجهات كان العقد فضوليا موقوفا على اجارة المولى ولو اطلق له الاذن من جميع الجهات لم يكن للاطلاق
منصرف عن جازله الاخذ بالاطلاق الى ان يرد منه فليس عن جهة منها والاذن للمولى التجارة اذن له في لوازمها العادية من حمل المتاع الى المحر
والرد بالعيب نشر الثوب طيبة والمخاصمة ونحو ذلك وليس اذنا في النكاح ولا في اجارة نفسه لا في الصدقة بالمال الا ان اقضى عنه فليس في ذلك
ولا يجوز لاحد المعاملة معه الا بعد ثبوت اذن المولى له في كل طريق الشرعية من اخبار المولى او قيام البيت واشياح علمي بذلك وحق الحاكم
به ولا يكفي في ذلك دعوى العبد ولا اخبا العدل الواحد بذلك على الاقوى ولو اخبر العبد الماذون في التجارة بمجر الحكم على مولا له
لم يجر معاملة ولو انكر السيد الحجر بعد ذلك ففي حوز معاملة عده الماذون وجهه وقيل اقرار العبد الماذون في التجارة بدون المعاملة في ذلك
ما اذن له ويجوز للمولى الحجر على عده ولا يشترط بالاشهاد على ذلك ولا اشاعته في سوقه ثم يجوز له التصرف بعد سبق الاذن الى حال بلوغ الحجر
ايامه كما يجوز للغير معاملة ما لم يعلم بالحجر وان كان لا اثر لمعاملة الغير لو ظهر له سبق الحجر المعاملة ولو اعتق السيد عده الماذون في التجارة ففي غير
بذلك وجهان لشبههما لعدم بخلاف ما لو اتى فان الحال تشهد بانقراله ولا يجوز للعبد الماذون ان يفوق على نفسه من حال التجارة الا مع
احراز رضا المولى بذلك وقضا ضرورة نفقته لا يعامل سيدا ولا شرا لانه وما يبيده له ولا يضم ما استفاده بغير التجارة من احتساب
او اضطيا دا ونحوهما الى مال التجارة الا باذن منه ولا يقبل اقرار غيره الماذون في التجارة بمال كما لا يقبل اقرار العبد لاذنوا كان ام لا بلجانية سواء
اوجبت قصاصا او دية ولا بما يوجب الحد والطلاق الاذن في الاتباع ان اضرب في عرقه الى التقديعين ولا تخير بينه وبين النسبة ولو كان
النسبة كان الثمن في ذمة المولى حينئذ فلو تلف الثمن قبل تسليمه الى اليايح وجب على المولى عوضه سواء كان التلف بتفريط العبد ام لا بشرط
ولو لم يكن ان السيد شامل للشر لو بالذمة فاشترى بها ثم تلف ما سلم المولى اليه ليدفعه ثمة فان تبرع السيد بدفع الثمن ثانيا صح العقد
له والا ففسخ العقد ورجع المبيع الى صاحبه لا فسخ العقد الفضولي بالرد والاذن في التجارة ليس ان المملوك الماذون في التجارة ولو اذن
المولى لعبد في التجارة دون الاستدانة فاستدان دين ليس هو من لوازم التجارة وتلف المملال كان لان الذمة للعبد يتبعه اذا اعتق والتفريط
باستسعائه فعلا بعيد ولو كان الدين المذكور من لوازم التجارة لم المولى الامع المنع من الاستدانة ولو لم يؤذن له في التجارة ولا في الاستدانة
واستدان فلتف كان لازما للذمة يتبعه **فرع ثان** اذا اقترض المملوك واشترى بغير اذن كان موقوفا على اجارة المولى فان الجنا
له عوضه ان رد بطل واستعيد منه عين المال فكانت موجودة ولو كانت تالفة لم يلزم المولى عوضه بل ينظر عتقه او يساره بغير حق نعم لو
اقترض الا اتفاق على نفسه بمقدار ما يلزم المولى لزم المولى قضائه الثاني اذا اقترض مالا بغير اذن المولى اخذه

اذا كان
المولى

المولى وتلف فيه كان المقرض بالخيار بين مطالبة المولى وبين الصبر واتباع المملوك اذا

اعتق وايسر فان رجع على المولى لم يرجع المولى على العبد وان اعتق ولو

كان الرجوع على المولى بعد اعتق العبد فلا يرجع له على العبد

ايضا مطلقا وجهه لو رجع المقرض على العبد بعد

عتقه ويساره كان له الرجوع به على مولا الا ان

يكون قد غفر العبد بان المال له فانه لا يرجع له به

الا اذا التقع بفاته فيضمنه على الاقرب لو كان

الاستقراض باذن المولى رجع بعليه

٧ المقرض والحرمه وحده

٧ وصلى الله على من اتبع الهدى

بعكدة

كتاب الرهن وفيه فصول الأول في أن الرهن اسم يجعل المال وثيقة لدين ثابت على الرهن ليستوفي منه المهر من حقه انا
تعدّد واستيفاء من هو غيبة لا شبهة في شرعية الاظهار عدم كراهة اخذ الرهن من المؤمن في زمان الغيبة نعم يكره ذلك بعد ظهور ومحل الله
تلك فحبه وجعلنا من كل مكره فلهذا يعتبر في الرهن بضاً الطرفين وكذا اللفظ الكاشف عن الرضا من كل منهما فلا يكف الفاعل على الاحتياط ويعتبر
الاجاب من طرف الرهن باللفظ الدال على الارهاق كرهنتك هذا وجعلت هذا والشئ الفلاني وثيقة عندك او وثقتك بالتضعيف
او هذا رهن عندك واخذته على مالك وبمالك وامسكه حتى اعطيتك مالك وما أدى لك المعنى والقبول لفظاً من الرهن بما يدل عليه كلفلت
ورضيت وارتميت فحوله ذلك فيقوم الاشارة الى التام التام في وقوع الرهن في ضمن عقد لازم لزم انشاء الرهن وقبوله بعد
ذلك نعم لو شرط في ضمن العقد للارز كونه الشئ الفلاني رهناً عنده على الدين الفلاني كان من شرط النتيجة الذي لا حاجة معه الى انشاء
اخران صحح والاظهار لزم الوفاء بكل شرط صحيح يذكر في ضمنه سواء كان من مقتضيات العقد كاشتراط ان يباع في الدين او يتقدم به على الغوا
وتكون منافعة للرهن ولا يبيعه الاذن الرهن او يكون في يده او يدعد لا وكان له يتعلق بمصلحة العقد كالاشهاد او غير ذلك نعم لو لم يتعلق
به غرض أصلاً او كان من منافيات العقد كاشتراط عدم بيعه في حقه او عدم فكه بعد اداء الحق ونحو ذلك ونحوها للكتاب السنة واحلال الحرام
او حرمها لحلال فسد لا باس باشتراط ان لا يبيعه الا بعد مدة معينة او كونه منافع الرهن للرهن اذا لم يكن الدين قرضاً مشروطاً بذلك ولا
يفسد الرهن بفساد شرطه على الاظهار ولو شرط عليه رهناً في بيع فاسد فظن صحة البيع فزهن ثم أدى بفك البيع لم يرجع في الرهن ولا تختص غيبة
الرهن عندنا بكونه في السفر فيصح في الحضر ايضا وعدم كيب شهادة بالدين ام لا والاظهار توقف صحة الرهن بمعنى فعلية التأثير وترتب لا ثار على قرض
الرهن العين الموهوبة كيفية القبض على نحو ما تقدم في البيع ولا سلطة للرهن على مطالبة الرهن بالاقباض على الاظهار لا اذا كان الرهن مشروطاً
في ضمن عقد لازم ويعتبر كون القبض اذن الرهن ولو اذناً ملزماً ولا رهان فلو قبضه مع منعه لم ينعقد الا اذا لم يكن الاذن فانه ينعقد له ادعياً
انصال القبض للعقد على الاظهار ولو اذن له في القبض ثم رجع قبل قبضه لم ينعقد ولو نطق بالعقد ثم جئ او غي عليه او مات لم يتم الا اذا قبضه
من يقوم مقامه من الولي او الوصي او الوارث وكذا في جانب الرهن يسلم من يقوم مقامه مع الغبلة قيم الرهن بذلك وليس استلامه القبض شرطاً
فلو ارجعه بعد القبض الى الرهن انصرف فيه الرهن باذن الرهن لم يخرج عن الرهانة لكن الاحتياط باستدامة القبض لا يترك نعم لا باس بايداعه
عند الرهن ولو رهن ما في يد الرهن صحح ولو لم يعتبر استعداده واما ضده جدياً سواء كان استيلاء للرهن عليه بايداع او اجارة او عارية
مضمونة وغير مضمونة ونحو ذلك بل الاظهر كفايته كونه في يده بقصد من القبض الجديد بل الاظهر سقوط الضمان بالحصول بالعصب بهذا الرهن
وامضاً القبض السابق ومثل العصب في ذلك القبض بالسوم وبالبيع الفاسد وبالعارية التي شرط فيها المستعير ونحو ذلك ولو تصرف في الرهن
قبل الاقباض تصرف يخرج له عن ملكه من بيع او عتق او وقف او صدق او ادهان اخرج مع القبض فسد الرهن الاول ولو رهن ما هو فاسد لم يصح
رهناً حتى يحضر الرهن او القائم مقامه الرهن عند الرهن ويقبضه منه او يوكل الرهن من يحضر الرهن فيقبض عنه ويكون الرهن حين العقد في قبض
الرهن والاظهار كفايته قبض الرهن الرهن عن الرهن وكذا لو اقر الرهن باقباض مال الرهن من الرهن قضى عليه ما لم يعلم كذبه بل مطلقاً وجب ولو جرح
الرهن بعد ذلك عن قراره بالاقباض لم يقبل رجوعه نعم لو ادعى الغلط في قراره واظهر ما لا يمكن كما لو قال اني اقبضته بالقول وزعمت كفايته
وامكن في حقه ذلك فقبضه مع ذلك منه جهان اشبههما العقد الا انهما على ذلك بينة ولو ادعى الوطاة مع الرهن على الاشهاد اقامه لرسم الوثيقة
فقبضه مع غير بينة وتكليف الرهن باليمين لو انكر ذلك تردد ولو سمعت فالتامت سمع ما لم يتم بينة على نفس الاقباض ولو يحكم الحاكم بمقتضى قراره بذلك
ولو كان الرهن بعض المال المشترك مشاعاً لم يجز تسليمه الا برضا الشريك سواء كان تاماً ينقل او تملاً لا ينقل ولو عصى وقبض ثم الرهن ولو وكل الرهن
الشريك في القبض عذراً اذن له الرهن بذلك فقبض صح **الفصل الثاني في شرائط الرهن وهي امور اربعة** ان يكون رهناً
فلا يقع رهن الدين على المشهور وان كانت الصحة فيما اذا كان الدين على الرهن نفسه واحالة لا يخلو من وجه وكذا الكلام في رهن المنفعة كسكنى
الدار وحديقة العبد ونحوها فان المعروف المنع منه الجواز قبضها بقبض العين لا يخلو من وجه ان كان الاحتياط في المقامين بالترك لا زمماً
كل يوم الاحتياط بترك رهن منافع المذموم بقاء رقبته على التدبير وفي رهن نفس رقبته اقوال اظهرها الجواز ان كان بقصد الرجوع في التدبير و
اما لو لم يقصد الرجوع فيه قصد توقيف الرهن الى حال الموت وفساده بعد ذلك مضى التدبير وانعاقبه بذلك فلا يبعد الجواز **الثاني**
ان يكون مملوكاً للرهن فلا يصح رهن ما هو قابل للملك ولا يملكه الرهن فعلاً ولو فعل فزهنه لا يفسد بل يقف على اجارة المالك على الاظهار
فان اجاز صح وان رد بطل ولو رهن ما له مع مال الغير فزهنه في مال الغير على اجارة ماله ولو تبرع غير المديون بالرهن على الدين
من غير اذن المديون صحح على الاظهار لم يكن له مع ذلك الرجوع فيه لا المنع من بيعه في الدين نعم لم يرجع على المديون ببدله فيما اذا رهن باذنه
وامره ولا يجوز رهن المسلم ما لا يملكه المسلم كالحجر والحجر من المسلم اذ لا يظهر عدم صحته رهن الحجر ونحوها عند مسلم وكان

الراهن ذمياً ووضعه عند ذمّي لبيع عند حلول وقته يدفع مقلداً رهن من ثمنه اليه لكن فستا الرهن لا ينافي برأته ذمة المدين من الدين بدفع المومن الذي مقدار حق الدين من ثمن الخمر ونحوها اليه يجوز رهن الخمر ونحوها فيما اذ كان الراهن بالمرهن جميعاً ذميين ولو كان المدينون مسلماً وذو الحق ذمياً فباعتد ذمّي خمر ونحوها عند الذمّي الذي على دين المسلم صح ولو مات الذمّي وانسل وكان مديوناً للمسلم ولم يكن عنده الا مالاً يملكه المسلم لم يتعلق به حق المسلم نعم لو بيع تعلق حقه بالثمن ان كان الثمن تملكه المسلم ولا يصح رهن نفس ارض المخرج ولا سائر المعول من ترابها العدم كونها ملكاً للراهن بالخصوص بل هي لقاطبة المسلمين نعم يصح رهن باها من شجر وخشب بناء غير معمول من ترابها الثالث ان يكون ثماً يمكن قبضه فلا يصح رهن ما لا يصح اقباضه كالطير في الهواء والتمل في ماء كثير وان سبق الملك علمهما نعم لو رهن شيئاً من ذلك حصل القبض قبل نوات وقته لم يبعد الصحة ولو رهن ما يمكن قبضه ثم تعذر قبضه قبل الاقباض وبقي على ذلك عند الراهن ولو عاد الا مكان قبل مضى وقته صح ولو رهن عند الكافر عبداً مسلماً او مصحفاً لم يصح الا اذا شرط عليه توكل مسلم في قبضه فان اظهره في الصحة وفي حكم المصحف ما ربحه عند الذمّي لا يجوز تسليمها الى الكافر كالتبرئة الشريفة ونحوها ولو كان عند الذمّي عبد مسلم او مصحفاً يقد واحد على انراعهما منه لم يقبض بذلك جواز رهن مسلم اخر او مصحفاً اخر عنده ولا بأس برهن السراح عنده واقباضه منه **الفرع الثاني** ان يكون ملك الراهن طلقاً يصح بيعه فلا يجوز رهن الوقف ولو كان خاصاً بل وان اجتمع فيه شروط جواز البيع لفقاً لا يستثنى لاحتمال الانتقال الى غيره قبل استيفاء الحق منه ولا رهن بالكتابة نعم لا يعتبر استقرار الملك فيجوز لمشتري العين رهنها في زمان الخيار سواء كان الخيار للبايع والمشتري او لهما ويجوز رهن الامه المرتبة ولو عن طرفة والعبد المرتبة عن ملة واما العبد المرتبة عن فطرة ففي جواز رهنه جو اظهرها التفصيل بين من يطعن بعقد قتلهم اياه الى زمان استيفاء الحق وبين غيره فيجوز في الاول مطلقاً دون الثاني الا على القول بقبول توحيته ويجوز رهن العبد المجاني خطاء على الاظهر ويلزم المولى بالفداء وكذا المجاني عند على الاقرب غاية ما هناك كونه مراعى بفداء المولى اياه فلا يختار في الذم قتل فسد ولا يقبل قرار العبد بالقتل لم ينضم اليه المولى الراهن والمرهن جميعاً ولو اقر الراهن وحده لم ينفذ قراره على المرهن بل يبقى الرهن بحاله وكذا لو اقر المرتهن وحده على الاشبه كما لا ينفذ قرار الراهن بجنابة العبد قبل الرهن او كونه مخصوماً وعقده على المرهن فيبقى الرهن بحاله ويلزم الراهن بالبراءة للمقر له المحبولة ولو ادعى الراهن على المرهن العلم بالحال حلف المرتهن على نفي العلم ولو نكل المرتهن اليمين ردت على الراهن على الاظهر ولو كان مدعى العلم على المرتهن هو المقر له ردت اليمين عليه ولو ادعى عليه جميعاً ردت الى احدهما بتعيين الحاكم في وجهه لا حوط الرذعليهما وحيث ترد على المقر له وحلف كان هو المجنى عليه صحق من العبد ما قابل الجنابة فان فضل منه شيء فمدها ولو كان المقر له هو المصوب منه ردت العبد اليه وفسد الرهن ولو نكل المقر له عن اليمين فنفي ضمان الراهن وعده جهان لعل اقرهما الاول ولو جنى العبد بعد الرهانة ففك الرهن على ان يكون له الرجوع على الراهن ويبقى العبد رهناً على الدين وما لالفك جميعاً مع رضا المولى بذلك نجاً ولو جنى العبد المرهون على مولا فان كانت خطاء لم تبطل الرهانة ولم يستحق مولا عليه شيئاً وان كانت عمداً لم تبطل الرهانة عجزاً الجنابة بل اذا قتله قصاصاً وفي جواز عفو مولا ترد ولو رهن باسرع اليه الفساق قبل الاجل ولا يمكن اصلاحه بالتخفيف ونحوه فان شرط بيعه قبل الفساق وكون ثمنه رهناً صح وان شرط ان لا يباع الى زمان الحلول فسد الشرط وصح الرهن وان اطلق فلا يظهر ايضاً صحة الرهن في مجرى الراهن في الصورتين على بيعه قبل الفساق وجعل ثمنه بدلاً عنه رهناً ويلزم المرتهن السعي في بيعه قبل فساد امره المالك والحاكم حفظ المال المسلم الذي تحت يده من التلف فلو قصر في ذلك ضمن الا ان ينه المالك عن البيع ولم يمكنه مراجعة الحاكم واستينافه في البيع ولو لم يعلم الراهن باشرافه على الفساق لزمه اعلام الراهن بالحال فان قصر في ذلك ضمن ولو لم يعلم الراهن ولا المرتهن بالحال ثم علما بعد عقد الرهانة والقبض انهما ليسا رهنين الا لاجل لم تبطل الرهانة بتبدل العين ويكون البديل رهناً ويكفي في الاطلاع على كونه ثماً يسرع اليه الفساق الا طمئنان العادي في جواز رهن الامه الحسناء عند الفاسق غاية ما هناك ان لا يتركها بعد القبض عنده وكذا يجوز رهن الصغير وفي رهن ام الولد او الال اظهرها الجواز فيما يجوز بيعها فيه عدا الجواز فيما لا يجوز بيعها فيه ويجوز للمرتهن جلسها بعد يسا المولى الى ان يؤدي حقه لا يشترط في رهن الامه القن رهن ولدها معها فان اقدم الراهن على بيع الام الموهونة ليفي من ثمنها الذي ضم اليها الولد في البيع وان لم يقدر على ذلك واجبر على البيع ففي لزوم ضمه اليها وجهان احوطهما القم بل لعله لا وجه عليه فلا يستحق المرتهن الا مقدار حقه من ثمنها ويكون الباقي من ثمن الولد للمولى وفي كيفية تقويمها وجوه **الشرط الخامس** ان يكون معلوماً العين بالمعول من جميع الوجوه او من بعضها على وجه لا يتوجه القصد اليه لا يصح رهنه كالنشا من القطيع وعبد من العبدين وما في الحق والفساد نعم لا يعتبر المعلومية من جميع الجهات ولا تقدر مجهولية الوصف والجنس بل والقدر مع العلم باشتهارها على اسباده في الحق فلو رهن الصبرة المجهولة قد زاد ووصفها مع تعيين عينها والعلم بمقابلتها الحق او زيادتها عليه صح على الاظهر **الفصل الثالث في الحق** وهو كل دين ثابت في الذمة كالقرض وثن المبيع ونحوها فلا يصح الرهن على العين سواء كانت مانتى في غير مضمونة كالوديعة والعارية غير المضمونة او

مضمونة كالقبوضة والمقبوضة بالسوم والمستعارة بشرط الضمان وعن المبيع والاجرة الشخصية الاجارة وعوض الخلع الشخص وعوض ذلك على الاظهر وكذا لا يجوز الرهن على المثلثة في الدقة حال عقد الرهن فلا يجوز الرهن على ما يستقر منه او على ثمن ما يستقر له لا على ما حصل سببه جوبه لم يثبت بعد في الدقة كالدقة قبل استقرار الجناية نعم لو كانت الدقة حاله او لا زمة للجاني كشبهة العمد جاز الرهن عليها بعد استقرار حاله وموجلة واقارية الخطأ الموجلة على العاقلة التي تجب في اسلح كل سنة ثلثها فلا يصح الرهن على قسط كل سنة قبل حلولها ويجوز له بعد حلولها ولا يصح الرهن على مال الجمالة قبل رد المجهول عليه اتمام العمل ويجوز بعده ويجوز الرهن على مال الكتابة المطلقة وكذا المشطرة على الاشبه امكن الترخاوط وبطل الرهن عند فسخ الكتابة المشطرة ولا يصح الرهن على ما لا يمكن استيفاءه من الرهن كالاجارة المتعلقة بين الموجه مثل خذ مئة ويضع فيها هو ثابت في الدقة كالعقد المطلق ولو رهن على مال رهنا ثم استدان آخر وجعل ذلك الرهن عليه ما جامع دقا قيمته مما ولو يلزم فسخ العقد الاول وتجديد عليه ما يلزم التاني بعقد جديد ولا فرق بين ان يكون قيمة كل من الرهين مساوية لقدر الدين وازيد ولا بين ان يكون الدين الثاني من الدين الاول والرهن عليه عنده ايضا وبين ان يكون الدين الثاني من غيره والرهن ايضا عند ذلك الاجنبى المدين ولو اطلق الرهن على الثاني من دون تعرض الاول ففي بطلان الرهانة الاولى وعدم جواز اشبهها العقد مطلقا ولو سفل المرتن الثاني حقه من المهرن ترتب حكم الرهن الاول على المختار ولو حل اجل حقه ما جعلا ولم يؤدى المدينون حقه ما واداد الاستيفاء من مال الرهانة قدم حق المهرن الاول ما دى حتى الثاني من الباقي ان وفي الباقي بحقه والا فاما وجد من حقه من الباقي نعم ولو التزم الاول في فسخ عقده زام ولو تبرا الثاني ومساواتهما اتبع ولو لم يعلم الاول بالرهانة الثانية حتى مات الراهن فان كان المال للمهرن مساويا للدين المهرن الاول ولم يجز هو الرهن الثاني اختص به الاول وان كان زائدا عليه ففي تخصيص المهرن الثاني بمقدار حقه من الباقي من دون العزما وجو اولها لا يخلو من قرب يجوز ان يرهن على الدين الواحد رهنا بعد اخر فصادا وان كانت قيمة الاول في بوفاته وتفصيل صور الرهن ان اتحاد الرهن والراهن والمهرن العقد فلا كلام وكذا ان اتحاد الرهن والمهرن العقد او هو مع العقد ان تعدد الرهن بالمهرن اختص كل منهما بحكم رهنة وكذا ان اتحاد العقد وتعدد المهرن والرهن اوهما مع الراهن وتعدد الراهن والرهن خاصة واتحاد العقد والرهن والمهرن جرى على كل رهن حكمه ولو اتحاد العقد والراهن والرهن وتعدد المهرن فان اشترط وجها خاصا لكون القدا لفلان رهنا عند احكامها المعين والمقدار الاخر عند اشترط وان اطلقا فان تساوى الدين لم يعد كون كل نصف من المال للمهرن رهنا عند احكامها واختلاف الدينان ففي كون كل نصف رهنا عند احكامها والتقسيم على مقدار الدين وجهان والتعدد في الاشياء كالومات للمهرن عن ذلك كالتعدد ابتداء في الاحكام **الفصل الرابع في الرهن** ويشترط فيه البلوغ وكما للعقل وجواز التصرف القصد والاختيار فلا يصح من الصبي وان راق ولا المجنون ولا السفية ولا المجبور عليه لفلس او ذق ولا من الغافل والسكون والساهى والتائم وللغنى عليه ولا من المكون ويجوز لولى الطفل رهن ماله اذا انقضى الاستدانة مع مراعاة الغبطة كما لو استهد عقارا لطفل فاراد لولى اصلاحها ولو يكن للطفل مال فاستدان لولى اصلاحها ورهنها على ذلك الدين وكان للطفل اموال محتاجة الى الانفاق من ماله فيك مراكز انعام و يكن له ما يصرف لولى في ذلك فاستدان للانفاق عليها وحفظها من تلف والصرف عليها بما لولاه لتقصت قيمتها بهزال ومرض او نحوها كل ذلك مع كون الاستدانة اصلح من بيعها بعضا او كلا ومثل ذلك في الطفل في سائر من ذكرهن القاصرين في جواز استدانتهم لرهنهم بالبيع الغبطة ويعتبر وضع الرهن في يد الميرجور ابداعه عنده نعم لو تعدد المامون وكان وضعه يدين لا يؤمن عليه اقل ضرر امن تزل الرهانة جاز مراعاة الاصلح فالاصح **الفصل الخامس في المهرن** ويشترط فيه ما يشترط في الراهن وحال اخذ لى القاصر الرهن لى ما ذكر من رهنة لماله من الجواز مع الغبطة كما لو باع زيدا عن الثمن الى اجل مع عدم مفسدة عليه في ذلك ولا يجوز مع عدم الغبطة كالايجوز اقراضه مال لولى عليه الا مع الغبطة كالوخشى على المال من غرق او حرق او نهبا ونحو ذلك فاقرضه اخذ الرهن عليه حفظا له وللعرضه الاخر الاقراض على اقراضه من الثقة والاشهاد عليه حكم بيع مال لولى عليه نسبة حكم اقراض ماله فلا يسوغ الا مع الغبطة الظاهرة كما ان حكم الولى حكم الاجانب فيجوز له الاستقراض من مال المولى عليه مع المصلحة للمولى عليه في ذلك مسائل **الاولى** اذا اشترط المهرن على الراهن في عقد الرهن لو كالتة لنفسه او لغيره في بيع الرهن عند حلول الاجل ووضع الرهن في يد عدل وفي امراخر من الشرط المحللة جاز وزم ولم يكن للراهن بعد ذلك الامتناع من الالتزام به لو مات من اشترط وكالتة في البيع من المهرن والاجنبى لم تزل الرهانة وانما تزل الوكالة ولا يجرى الى وارتب المشروط الا اذا اشترط ذلك في العقد ولو مات الراهن ففي زوال الوكالة المشروطة ترددوا البقاء اشبه الثانية ان مات من رهن عن غيره شيئا او من رهن عنده شيئا ولم يعلم لا تقصلا ولا اجمالا يكون شئ ما تحت يده مال لغيره هو غائبة او مال مرهونا عند الغير حكم ظاهر يكون تمام ما تحت يده له مطلقا من غير ان يكون لغيره حق الى ان يثبت خلافه ويجوز الاحتمال لا عبرة به ولو علم بكون شئ

ولو تعدد الراهن خاصة واتحاد العقد والرهن والرهن

تأنيده للغير رهنا عنده اوله رهنا عند الغير لزوم الحرج على مقتضى العلم ولو علم انه كان عند الملت رهن او شئ من ماله رهنا ولم يعلم بكونه في
تركة التي تحت يده ولا علمه كونه في يده بل علمه ان يملكه صا حرجي على التركة حكم اموالها ظاهر من دون
ترتيب اثر الرهن على شئ منها الى ان يثبت خلافه وفي لزوم الوارث بالخروج عن الهمة وجهان شبههما العقد ولو كان مال الغير عند رهنا
و علم بتلفه عند مع عدم العلم بتفريطه فيه لا شبهة عند ضمان الوارث ولو علم كونه المال لمهون عند لا الى ان مات انه لو تلف منه الا انه لم يوجد
في التركة جوى على التركة حكم ماله في ضمان الوارث لياه وجهان ظهما القيمان وكذا الوجهان فيما لو علم ان بعض التركة قد كان رهنا عند
ولم يعلم ببقائه على حاله او فسد ويحول في ملكه بشره ونحو الثالث تجوز للرهن عند حلول اجل الدين والبائع على بيع الرهن واداء حقه من
ثمنه ان يتناع هو العين الموهوبة بما تراضى هو والبائع عليه فيسقط من حقه الذي له على الراهن بمقداره وياخذ الباقي من الراهن المدينون ان
كان ثمن الرهن اقل من الدين ويؤدى ما زاد عن مقدار حقه الى الراهن بكان ثمن الرهن اكثر من الدين ولا فرق في ذلك بين ان يشتريه من الراهن
او ممن يقوم مقامه من وكيله او وصيه ووارثه او وليه اذا عرض له القبول وبين ان يشتريه من نفسه حيث يكون وكيله عن الراهن في البيع مع شئ
وكالته للبيع من نفسه **الرهن** اجتمعا اذا حكم بتقليص الراهن وهو حتى بالرهن احق باستيفاء حقه من الرهن من غيره من الغراء وكل الوات الراهن على
الاظهر وفي رواية انه وسائر غراء المبت سوا ولكنها بالضعف والشذوذ مردود ولو قصرت قيمة الرهن عن حقه الذي له على الراهن ضرب فيما
زاد من ثمنه على الراهن مع الغراء **الحق** المسكنة الرهن بيد المرهن مائة عنده لا يضمنه ان تلف او قبيح لا يسقط به شئ من حقه الا اذا
كان بتلفه منه او قبيح فيه يضمنه ببله ولو شرط في ضمن عقلا رهن كونه مضمونا على المرهن مطلقا لم يبعد الصحة والردم فيضمنه حتى مع عدم
التعدي والتفريط ولا يجوز للرهن المصروف في العين الموهوبة بوجه الا اذا كان بان الرهن خصوصا او عموما في ضمن العقد وبعد ولو تصرف
فيها بغير اذنه ضمن العين ويلزمه ادها فتنفذ مكان لثمة اجرة عادة كركوب الدابة فمستأجها وسكنى الدار وليس الرهن مقدور فحوز ذلك
كون اجارة الدار او الدابة ونحوهما من الراهن فضولا بعد ما وجب القيمان وتدد واذا جازا الراهن لاجارة فان كان المرهن قد قبض لاجرة
نفعها الى الراهن والا رجح الراهن بها على المستاجر وهل له الرجوع بها على المرهن ام لا وجهان اظهرهما العقد نعم لو لم يجز لاجارة تخيير بين
رجوعه باجرة المثل ورجوعه الى المستاجر والمرهن لا فرق في حرية تصرف المرهن في العين الموهوبة بغير اذنه بين ان ينفق عليها ام لا وقال الشيخ
بجواز التصرف لغيرها من غير اذنه اذا انفق عليها ولم يثبت تجوز للرهن الا اتفاقا عليها بقصد الرجوع حيث لا ينفق عليه الراهن ولا ياذن في الاثقال
عليه فان الاظهر في التجيز الحاكم على الاتفاق عليه فان لم يكن جبارا لغيره وقوة ونحوهما انفق المرهن عليه بان الحاكم ثم انفق بقصد التبرع فلا
رجوع له على الراهن وان انفق بقصد الرجوع استحق الرجوع عليه ما اتفق اذا كان بالملك والحاكم لا ما اذا كان بغير اذنه سواا شهد على ذلك
ام لا وما ذكرنا من حكم صور الانتفاع والاتفاق فانه اذا كان الانتفاع باذن تجانا والاتفاق بقصد التبرع فلا شئ لاحدهما على الاخر وان كان الاتفاق
بإذن بعض صور الاتفاق تبرعا استحق الراهن لاجرة المستأمن ان كانت لاجرة المثل ولا شئ عليه ان كان الانتفاع باذن تجانا فلا شئ عليه مع الاذن
فالحكم ظاهر **المسألة** رستم اذا مات الراهن وخاف المرهن جود الوارث حقه مع اعتذاره لم يكن له بد من مقبولة او كانت لم يكن له اثبات حقه و
استحجابه من جاز لا استيفاء حقه مما في يد من الرهن عيانا مع الموافقة بحقه وقيمة مع عدم الموافقة من غير فرق بين ان يكون قد وكله الراهن في بيع الرهن
عند حلول الاجل واستيفاء حقه منه ام لا ومثل خوف جود الوارث في تجيزه لاستيفاء خوف جود الراهن مع القيد المذكور على الاظهر ولو اعترف المرهن
بالرهن ادعى دينه في قبالة الرهن اخذ باقراره بالرهن وكلف البينة على دعوائه فان قامها والا لم يكن الا احواف الوارث **المسألة** اعتبار اوطا المتردد
الامة الموهوبة ولو يكن الوطى زائما من شئ من الطرفين بجهلها بالحكم والموضوع او بما اولم يكن زائما من طرف لامة بجهلها واذا رهاها الزم مع البكارة
عشر قيمتها ومع الثبوت نصف عشرها ولا يلزمه شئ غير ذلك حتى اثن البكارة ولو كان الوطى زائما من الطرفين فوثبوا لعشر ونصفه عليه فولا ان الثبوت
مراعاة حق المولى والتفلي للعموم **المسألة** رستم اذا اتفق الراهن والمرهن فوضعا العين الموهوبة على يد عدل كان عليه تسليمها اليهما والى من يوكلا منه
في القبض ولا يجوز له تسليمها الى احد بغير اذنها حتى احكام ولو سلم والحال هذه ضمن وليس للحاكم ايضا ان ياذن لى تسليمها بغير اذنها فلو اذن عدل
لانفرض عن الحكومة وفي ضمانه بذلك جواربها العقد بل القيمان على المباشرة للتسليم ولو سلم الى احد هما من دون اذن الاخر مع كون الايداع منها
ضمن حتى لو كان التسليم هو الراهن على الاظهر ولو ادعاه عند احد هما سلمها اليه ولم يشرط فيه اذن الاخر هذا كله مع امكان التسليم من الوجه
او من يبينه فلو لم يمكن ذلك فان كان عدم الامكان لاختفاء ثمة مثلا يستلما العين الموهوبة من موع طلبة للتسليم رجع الى الحاكم وسلمها اليه وان
لم يتعد لاختفاء ذلك بل اتفقت غيبتهما عند اذنه او لم يجز لرددها الى الحاكم والى عدل الا اذا ادعاه كاجرة الى ردها الى ذلك كمالو
عرضه عند من اقامه في يد من سفلو لم يرض بخلاف معه من تلها او تخوذا لى ولو سلمها اليه من غير ضرورة ضمن وغيبته احدها كغيبته ما في
التفصيل ولو تعدل الحاكم ايضا عند الاظهر الى الزاد دعاه عند ثقتا شهد على ذلك عدلين وسقط به القيمان ولو وجد احدهما وكان

في
الرهن

عجزه عن وفاء الدين فتباع وبين غيره فلا يتابع اقول اقربها الثالث ولا يخرج الامه الموهوبه بوطي الرهن باذن المتهن عن الرهن ولو كانت تجارية التي وطئها باذن المتهن بالولادة ونقصت قيمتها فلا شيء عليه ثم لو كان لوطي يميز اذن فعليه القيمة مع التلف الا درش مع النقص يكون ذلك رهنا مكافها ومعهما اقول على المتهن الامه الموهوبه فان كان باذن الرهن فلا بأس به ولا شيء عليه من مهر ولا حد ولا قيمة ولا يحق به الولدان حبلت يكون حرام لم ينسخ الرهن بولادتها ولم تمنع من بيعها ولو اشترها المتهن بعد ذلك ففي ميرورته اثم ولله وجهان وان كان وطئها بغير اذن الرهن فان كان لشبهة في موضوعها الزعم انها زوجة وامته اوفي الحكم فلا حد عليه عليه مهر المثل للولي والولد حر وعليه قيمته للرهن يوم سقط حيا وان كان لا لشبهة كان زانيا وعليه الحد وكذا المهران لم تطاوعه على الزنا لكونها مكروهة ومشتبهة في موضوعه اوحكم ولو طأته على الزنا ففي ثبوت المهر وجهان والولد ذق لعكس قوله شرعا ولو رجع الرهن عن اذنه في الوطئ بعد وقوعه لم ينفع الرجوع وجرى احكام الوطئ المأذون فيه ان رجع قبل الوطئ سقط انحر وحم الوطئ ولو لم يعلم المتهن بالرجوع او بالحكم فوطئها استعقب آثار الوطئ المأذون فيه ولو اذن الرهن للمتهن في بيع العين الموهوبه فباع بطل الرهن ولم يجب على الرهن جعل النش وهذا مكانة الا اذا اشترط المتهن ذلك عليه فلم يجزى عليه ج ولو اذن الرهن للمتهن في بيعه فيما فيه والملك من غير عوض كالعتق والوقف الهبة تجان ونحو ذلك مما لا عوض فيه للرهن لم يلزمه فاقته مثله فمما ولو ادعى الرهن بعد ايقاع المتهن باذنه فيه جوعه على اذنه قبل الايقاع وانكر المتهن جرت فيه قواعد الدعوى لو اذن المتهن للرهن في البيع بشرط ان يجعل له حقه المأذون من ثمن البيع صح وزعم الوفاء به ولو اختلف الرهن والمتهن فادعى الثاني لاذنه في البيع بشرط بهاته الثمن وانكر الرهن فاقول قول الرهن بمسئله ولو اتفقا على نسخ الرهن الاول وابقاعه على عين اخرى بعد ذلك صح ولو اتفقا على نقل الوشقة من غير نسخ وتجديد فاشكال لو باع المتهن الرهن قبل حلول الاجل باذن الرهن لم يجز له التصرف في الثمن ما لم يجعل الاجل ويجوز بعد حلوله التصرف فيما قبل حقه منه اذا استفيد من انما يبيع قبل الاجل رضا بالتصرف فيما قبل حقه في غير ذلك عند حلوله ولا يجوز مع عكس الاستفاده وكذا الحال لو اذن في البيع بعد حلول الاجل واذا حل اجل الدين اراد المتهن حقه طالب الرهن بذلك لزمه المبادر رجوع الى الوفاء ولو بيع الرهن فلو اذن عن ذلك ولم يمكنه ذلك بوجه ولم يمكن المتهن الوصول اليه لغيبة يضره لا ينظر الى ذوالها ونحوها فان كان المتهن دكيا لعنه في البيع واستيفاء حقه من الثمن ففعل ذلك مقصرا على ما كان فيه حاضر كان الرهن غائبا والا فان تمكن من ارجاءه وعلى البيع واداء حقه فعل والا رضع امره الى الحاكم ليلزمه بذلك فان لم يقهره على ذلك واكرهه عليه بما راه من جبر واضرب واهاته ونحو ذلك فان لم يتم ولم يتمكن من ذلك لقبض اليد باشر هو البيع والوفاء من الثمن ولو استلزم دفع امره الى الحاكم اثبات الحق عنده وعلم من حاله العجز عن ائدة البينة او غيبته او عدم كونهما مقبولة عند الحاكم استأذنه في عموم ما يرجع امره الى الحاكم وباشر هو البيع واخذ ما قبل حقه من ثمنه وهاله المباشرة فيما لو توقف ثبات حقه على البين لو اذن الرهن او غيبته وجهان فترها العدم بل يرفع امره الى الحاكم ويأبى باليمين الصادقة اذا كلفها ولو فقد الحاكم وتعدر مراجعته واجمع عدو المؤمنين باليستلزم ذهب حقه والا باشر هو البيع والاستيفاء والاحوط في صورة مباشرة البيع اقتضاه على بيع ما قبل الدين من الرهن الا اذا لم يمكن البيع فبقدر عليه ويأخذ من الثمن ما قبل حقه ويرد الباقي الى الرهن ومن يقوم مقامه يبقى في ذمته مع تعدد رايصالة اليد وكذا الاحوط حتى يحاكم عند مباشرة البيع ذلك ولو اراد الرهن ابوفي من ثمنه حتى المتهن لزم المتهن اجابته الى ذلك فان ابى الزم الحاكم بالاذن فان ابى ولو يمكن الزم باشر الحاكم الاذن عنه ولا يشترط في الرهن كون الدين مؤجلا ولا يلزم في الرهن على الدين التجمل الصبر مدة فلم تهن مطالبته الرهن بالبيع والوفاء في مجلس الرهن الا اذا اشترط عليه العقد اخير البيع الى مدة معلومة فليزما الوفاء في توكيل الرهن المتهن على البيع ليس توكيلا في الاستيفاء فيقف استيفاء حقه من ثمنه على العلم بوضايد ذلك لو ابى من اذنه في الاستيفاء بعد البيع باذنه في رفع امره الى الحاكم واستوفى باذنه على نحو ما مر في بيعة

لو اذن الرهن للمتهن في بيعه فيما فيه والملك من غير عوض كالعتق والوقف الهبة تجان ونحو ذلك مما لا عوض فيه للرهن لم يلزمه فاقته مثله فمما

لو اذن الرهن للمتهن في بيعه فيما فيه والملك من غير عوض كالعتق والوقف الهبة تجان ونحو ذلك مما لا عوض فيه للرهن لم يلزمه فاقته مثله فمما

ولا يملك الرهن على ما كان

الرهن او يتجدد بعد ذلك متصلة كانت ومنفصلة تم انكانا قد شرط صيرورة التمس الذي يحدث ايضارها اشيع وكذا لو قضت حاتما بدخوله وان اطلقا ولو تقضى العادة بالدخول لم يدخل في الرهن سواء كان منفصلا كالثمرة والزروع ونحوهما او متصلا كالنصف والوجهات بنفسه كما ذكرنا وتحصيل ككسب العبد وبحكم الشرع كعقر الدابة نعم ما كان من الفوائد متصلا لا يقبل الانفصال كالتمن والظن وتعلم الفتحة في الحيوانات والكبر والظافة والحلاوة والبلوغ الى مرتبة الكمال في الثمار والظن والغلظة في الاشجار ونحو ذلك يتبع الاصل فجزاين حكم الرهن عليه لو كان في يد المرهن وهناك بدنين متغايرين او متوافقين لداين واحد ثم ادى الرهن احد الدينين لم يجز للمرهن امساك الرهن الذي يخصه الدين المؤدى بسبب بقا الدين الاخر الذي لم يفرغ وانما بمسكه ما يخص الدين الباقي ولو كان هناك دينان وباحدهما رهن لم يجز للمرهن ان يجعله رهنا لهما ولا ان يجعله رهنا على الدين الذي لم يرهين به الا مع رضا صاحب المال بذلك يجوز رهن مال الغير على دين نفسه باذن صاحب المال فهل هو عارية او ضمان او عقد جديد مشروع وجوه وتفرع على ذلك ما هو مرفقها اما اذ ارهنه على دين هو فانه ليس للمالك جبار الرهن على الفلک على القول بالضمأن وله ذلك شاعلى كونها عارية ومنهها ما اذا باعه المرهن باقل من ثمن المثل ما يتغابن بمثله فعلى العارية يرجع بقيمة تامة وعلى الضمان يرجع بالمثل فعلى الضمان يرجع بالجميع وعلى العارية يرجع بقدر قيمته ومنهها ما اذا رجع عن الاذن بعد القبض الى غير ذلك واذا استاذن المالك في رهنه باله على دين فان غم الاذن رهنه على ما شاعلى الذين الى ما شاعلى الاجل عند من شاعلى الذين عند من شاعلى وان خص بصورة لم يجز التعدى عن مورد الاذن باتساعا ولو اطلقه لم يعم ولا خصص قصره على مورد الاذن بحسب عزمه ولو تعدى مورد الاذن نفذ في القدر المأذون فيه ووقف فيما سوى ذلك على اجازة المالك ويجوز للمالك الرجوع في الاذن قبل قبض الرهن والقبض وليس له الرجوع بعدهما على الاقوى له الزام المأذون بفك الرهن عند حلول اجل الدين وهله الزام بالفك قبل الحلول لا وجوه اربعة الثالث وهو ان ذلك مع رضا المرهن باخذ حقه ذلك الرهن وليس له ذلك مع عدم رضائه ان الرهن لمال الغير على دين نفسه ضمن ذلك المالك ان تلفا وتعدا رعايته اذا كان التلف بغير تعد من الرهن ولا نظر او كان الاذن مشروطا بالضمان ولا يضمن مع عدم التعدى ولا التفریط وكون الاذن تبرعا على الاظهر سواء كان التلف قبل الرهن او بعد قبل الفلک وبعده ولا ضمان على المرهن هنا بوجه الا مع التعكك والتفریط والضمان هنا حيثما ثبت فانما هو بالمثل في المثل وقيمة ثوابه في القيمي ودخول ثم التخل وزرع الارض شجرها وتخلها يتبع ظاهر لفظها ويجري عاداتها وعلى هذا لدخول كما هو الظاهر في عرفة اهل الرهن اجبارا للرهن على ازالته لا قولنا ان اظهرها عدم الا مع اشتراط ازالته او كون الزرع والغرس بفعله بعد الرهن بغير اذن المرهن فان له الزامه بوجبه ازالته ولا فرق في عدم تسلطه على الاجبارين بالمال لا ينظر في الزرع وغيره ولو رهن لقطعة مما يلقطها كالحار والبادجان ونحوهما او خرقة مما يخرط كورق التوت والعنب ونحوهما اجرة مما يجز كالنسيج والكرات ونحوهما فان كان الحق محل في او ان الالتقاط والخرط والجز او قبل او انها صح الرهن وان كان محل بعدا وانها انفصل زمان يلزم منه اختلاط الرهن بمال الرهن على وجه لا يتميز ففي صحته الرهن قولنا اقويها بالصحة فيلقط ويخرط ويحجز في اوانه ويساع ويجعل الثمن رهنا مكانها ولو جنى العبد المرهون عمدا تعلقت الجناية برقبته وكان حق الجنى عليه ولو جنى جنى فان كانت الجناية نفسا اوجب قصاصا كان امره الى رتبة الجنى عليه فان اقتصر بطل الرهن وكذا ان استرقوا وان عفوا عنه مجانا بقي رهنا وان عفوا عنه على مال فان بذل السيد بقي رهنا والاسع العبد بطل الرهن ولو كانت الجناية طرفا او شعبة اقتصر منه بقي رهنا وان كانت شعبة عمدا وخطا فان ذلله السيد بقي رهنا وان استرق مستحق الدية او بيع فان استوعبته الدية بطل الرهن وان فضل منه شيء كان الفضل رهنا ولو كان المال الواجب والقيمة وتعد ببيع بعضه وانقصت قيمته بذلك بيع الجميع وكان الفاضل من ثمنه عن الجناية رهنا من غير فرق في ذلك بل يعم كون الجناية من العبد ابتداء او بامر السيد او بامر جنى ثم لو كان العبد غير متميز او فاصلا زعم وجوب طاعة السيد حتى في الجناية على الغير فالجاني هو المولى لضعف المباشرة في العبد رهنه على المفروض ولو جنى على مولاة عمدا على النفس تخير ورثة المولى بين القصاص فيفسد الرهن وبين العفو فيبقى رهنا ولو كانت الجناية عمدا على غير النفس فان عفى المولى بقي رهنا وان اقتصر منه كان ما بقي بعد الاقتصار باقيا على الرهن ولو كانت الجناية خطأ او شبهة عمدا على النفس والطرف فلا شيء للمولى ويبقى رهنا ولو كانت الجناية على من يرثه المالك فان كانت الجناية على الطرف عمدا اقتصر منه كان الباقي رهنا وعفى على مال وان كانت خطا ثبت المال وان كانت على نفس عمدا او على طرف عمدا مات قبل الاذن فللسيد الوارث للجنى عليه قتله وله الرضا واخذ العبد عوضا عنها فيقتل الرهن صح وان كانت على النفس خطأ جرى ما مر من حكم الدية بعد انقضاء عوض العبد اليها بسبب العدول من القصاص اليها ولو جنى العبد المرهون على عبا خرم لواه وكان الجنى عليه طلقا غير مرهون فان كانت الجناية عمدا تخير السيد بين القصاص الا اذا كان المقتول بن القاتل فلا يقتل بالوالدين والعفو مجانا او بمال يتبعه بعد العفو واياها اختار فالرهن باق الا اذا كان القصاص قتلا لواه وان كانت الجناية خطأ فالرهن باق والمولى العفو والزامه باليتبع به بعد العفو ولو كان الجنى عليه مرهونا

عند شخص آخر فكمما مر النسبة الى الجاني واما المحمي عليه فان مات بالجناية زال الرهن وان بقي كان الباقي دهنًا ولو تلف الرهن متلفا لم يمتد
اقيمت مقامه في الرهنية من غير فرق بين كون المتلف هو الاجنبي والرهن او الراهن ولا بين انفراد احدهم به واشتركة مع غيره ولا بين تلف الكل
وتلف البعض عينا او عصفة كما في درس النقص لبعض الاجزاء او الصفات والرهن المطالب به ان كان المتلف غيره ولو كان هو وكذا في الاصل على
سبيل اوجارته ونحو ذلك لم يمتد نظير ذلك لو كالتفي القيمة لا بتفصيل الرهن ولو رهن عصبير فضاخر ارفع حكم الرهن ولو عاد بعد ذلك
خلاد عاد الى ملك الراهن وعاد حكم الرهن ولو رهن مسلم من مثله خرم البيع ولو انقلب في يد المرفق خذ لا قيل يكون له وفيه منع بل هو للرهن نعم لو جمع
خرامه ثم تحلل في يده كان له ولو غصب عصبير فضاخر في يد الغاصب خرم اتم عاد خلا لم يملكه الغاصب بل كان للغصب عنه ويلزم الغاصب لا يش
ان قصرت قيمة الخلع بعد العود اليه من الخمر تبين قيمته حال التصيب لو رهنه بصفة فاحضنها فصارت فخرها كان الملك والرهن باقيين وكذا لو
رهنه فخره واذا رهن اثنان عبدًا بينهما بدين عليهما كان حصته كل منهما دهنًا بدينه عند الاطلاق فاذا اذاه عادمه طلقا وان بقيت حصته
الاخر على الرهنية لان يشترط في ضمن عقد الرهن عدم انتكاد شيء منه الا باذنه او بالجمع فليزى المقصد الثالث في النزاع الوا
قع فيه فيه مسائل الاولى في بيان عدم جواز تسليم المال المشترك اذا رهن احدا لشريك سبه الا برضا الشريك ووجه فظ
نشاخ الشريك والرهن في امساك المشاع المرهون حصته احد صاحبيه بان اراد المرفق قبض العين مقدمة لقبض حصته الراهن ليم به الرهن ومنه
الشريك من ذلك واذا قبضها للاستئذان او اذاد وضعها على يد عدل الى ان يحل الاجل فابى الشريك من ذلك انتزعها الحاكم منها وقبضها
عن المرفق ثم اجرها ان كانت تمامه اجرة تمت الاجرة بين الشريكين على حسب حصته كل منهما وان لم تكن تمامه اجرة استامن عليها من ثنا قطع النزاع
ولا يعتبر رضا المتنازعين بمن يسامنه علمها بل يجوز استيمانه من يستصلح وان اتفقا على عدم ارادته يتم يعتبر رضاها في اجارته ولو فسخها عنها المالك
ولو نهى احدهما هايا في ذلك واجرها يومادون اخر ولو اتفقا على ما يرتفع به النزاع زالت ولا يترحم الحاكم ويزول هذا الاستيمان بموت الحاكم بقدر
احد شروط الولاية ويرجع الامر الى نظر حاكم اخر ويعتبر في الاجارة عدم زيادة مدتها عن اجل الحق المرهون فاذا زاد وقت في الزيادة على الاجارة
الثانية اذ مات المرفق انتقل حق الرهانة الى وارثه فان امتنع الراهن من استيمانه فالحكم كما مر في اخر الفصل الخامس الثالث في اقرار المرفق
في الرهن واعتدى في ضمانه عليه ان تلف مثله ان كان مثليا وقيمة ان كان قيميا وفي يوا القيمة اقوالا فريها اعتبار قيمة يوم الاداء ولكن الاحتياط
بدفع اعلى القيم من يوم التقرير الى يوم الاداء لا يترك ولو اختلفا في مقدار القيمة فالقول قول منكر الزيادة بيمينه الراهن لو اختلفا في مقدار
الدين المرهون عليه الشئ فالقول قول منكر الزيادة الخ امسرت لو اختلفا في متاع لاحدهما في يدا الاخر فقال المالك هو وديعة عند
وقال المسك هو رهن فالقول قول المالك بيمينه الساسر امسرت اذا اذن المرفق للرهن لراهن فبيع الراهن ثم رجع عن ذلك ثم اختلفا في وقت
الاخبار بالرجوع فقال المرفق اخبرتك بالرجوع قبل البيع فالباع فضولي رده وقال الراهن بل بعد فهو نافذ كان القول قول المرفق وان كان
نزعهما في اصل الرجوع وعنده كان القول قول منكره بيمينه وكذا لو تنازعا في الاخبار بالرجوع وعنده فان القول قول منكره بيمينه ولو قال
عند اخبار المرفق بانه بالرجوع اني قد بعته قبل رجوعك وانكر المرفق سبق البيع فالقول قول المرفق بيمينه لو تصادقا على وقوع كل من الرجوع
والبيع واعتز فاما بعد العلم بسبق ايمهما فالخبر بقاء الرهانة ولا يمين على احدهما ومثل البيع فيما ذكر من الفروع ساير العقود المحرجة للعين عن
ملك الراهن وهل الاطلاق بان كان البيع فيما ذكر ام لا بل يقتض قول الراهن وجهان الساسر اعترافا كان الراهن مجازا للحق موافقا له في
الاوصاف لم يكن للرهن الزام الراهن بالوفاء بسبب الرهن بل الزام المرفق باخذه له وفاء لكونه مصداقا للحق ولو لو كان الرهن موافقا للحق في
الجنس والاوصاف احدهما فان اتفقا على كون هذا الخالف للجنس والوصف بدلا عن الحق او على سبيل عناية او اضيقا به من قيمة كان لهما ذلك
وان لم يتفقا على ذلك بل اتفقا على البيع لوفاء الحق واختلفا فيما يباع به ولم يكونا قد اشترطا في عقد الرهن البيع بقيمة معينة ونقد معنوقا
كان اختلفا فيما يباع بالنقد لغالبية البلد فاراده احدهما دون الاخر فالشهور انه يباع باذن الحاكم بالنقد لغالبية البلد ويجوز المنع منها عليه
ولو قيل بتقديم اختيار المالك لان عليه ادعاء حق الرهن والمال ماله فانشاء باعه بمثل الحق ووفاه به وانشاء باع بخالف الحق ثم ابدى بخالف
الحق ثم وفي منه الحق لكان وجهها ولو اتفقا على البيع بغير النقد لغالبية طلب كل منهما مصداقا للحق تعاسرا فقد قالوا ويرد الحاكم الى الغالب
والوجه تقديم اختيار المالك هنا ايضا غايته الزامه بالوفاء بمجانس الحق ولو بالتبديل اليه كذا لو كان البلد نقدا غالبا وان اراد كل منهما
البيع باحدهما فان اقرب تقديم خيرة المالك ولا وجه لما ذكره جمع من ائمة ببيع باعلاهما فان تساويا فباو فريها حفظا فان تساويا فبا
هو من جنس الحق فان خالفاه فبما هو اسهل صرا الى المجانس فان تساويا في ذلك عمن الحاكم احدهما فان ذلك كله مبني على اعتبارات غير ثا
الحجة الثامنة اذا ادعى المرفق رهانة شئ وانكره الراهن ادعى رهانة غيره ولم تكن بيينة على شئ من ذلك بطلت رهانته ما ينكر المرفق وحلف
الراهن على عدم رهانته الاخر وخرجا عن الرهن الثاسعة لو كان عليه بينان احدهما رهن دون الاخر فذبح اليه والا موافقا لكل

منها وفاء لاحدهما تم اختلاف فقال الراهن اوفيت به ما برهن فقال المرهن بل لا برهن قدم قول الدافع بميمنة لا تبصر بيمينه واذا
اختلفا في رد الرهن فادعاه المرهن وانكره الراهن فالقول قول المنكر بميمنة الا ان يقيم المدعي البينة على الرد العاشر لو اختلفا في اجراء عقد
الرهن فالقول قول منكره بميمنة وكذا لو اختلفا في وقوع القبض
التم وعكس الى غير ذلك من الفروع المندرجة

تحت قواعد الدعوى

كتاب المفلس

بفتح اللام مع التضعيف هو المفلس الذي جعل مفلسا اي منع من التصرف في امواله والمفلس بكسر اللام مع التضعيف
هو الفقير الذي صار ذا فلول بعد ان كان ذا درهم ودنانير ويلزم حجر الحاكم على مفلس اذا اجتمع فيه شروط **الاول** ان يكون مديونا فلا حجر
على غير المدين وان بلغ في الفقر الغاية **الثاني** ان يثبت عند الحاكم بعلمه او بالبينة او بالشعاع العلمي او البين المرودة من ديونه بمقدار يزيل
امواله فلا حجر على من لم يثبت من ديونه بمقدار يزيل على امواله **الثالث** ان تكون امواله قاصرة عن ديونه فلا حجر على من عليه ديون ثابتة لا
تقص عنها امواله بل يزيل عليها ونسأ وبها سؤا ظهرت عليه امارات الافلاس **الاب** بل يطالب بالدون فان قضاهما والا فخير الحاكم مع طلب ايلها
بين حبس الى ان يقضوا لال وبين ان يبيع متاعا عليه يقضيه الدين ويحسب من جملة امواله معوضات لديون مثل ما اشتره استرة
نقي الثمن في ذمته فانه يحسب اشتراه من امواله ويحسب عليه من ديونه وكذا يحسب من جملة امواله ماله على الغير من الدين وان كان مؤجلا بل
ولو كان مديونه معسرا او غائبا وكذا امواله المقصوبة ولو عند الظالمين الذين لا يمكن من اتزاعها منهم عانة وفي عقد المستنيات كذا والسكنى
والحامد ونحوها من جملة امواله ترد والعدم اقرب في الحجر على من لم يكن له مال صلاحا كان معدا صرنا ترد والعدم اشبه **الرابع** ان يكون
ديونه ومقدار ما يزيل على امواله ولو بيسر حاله فلا حجر على من عليه ديون حاله ومؤجلة تفي امواله بالحالة منها وان لم يف بما يجتمع منها مع
المؤجلة ولو قصرت اموال الدين الحالية حجر عليه مع اجتماع باقي الشروط لا يؤخر شيء من امواله للمؤجل منها حتى اعواضا ولا يلد المجر عليه
كما لا حجر عليه لاجلها ابتداء ولا بعد حلولها ما لم يجتمع شرطه عند ذلك **الخامس** ان يلتزم الغراء او بعضهم الحاكم الحجر عليه فلا حجر عليه
من دون التماس احد منهم وهل له الحجر حصة عند كون ذي الحق الحال غائبا مع اجتماع ما عدى التماس من الشروط ليكون هو بمنزلة الملتزم فلا يتر
ام لا وجهان اولهما غير بعيد ولو كان ذو الحق قاصرا وله عليه لا يتر له الحجر حصة ويعتبر في الحجر عند التماس بعض الغراء قصور اموال الدين حقوقهم
فلو قصرت عن حقوق الجميع دون خصوص حق الملتزم منهم ففي الحجر عليه بذلك ترد والعقد اشبه لا يختص الحجر عند التماس البعض الذي تقصروا
المدينون عن حقه للمفلس بل يعم اثره جميع ذوي الحقوق **الحالة** لا يترع الحاكم بالحجر عليه بظهور امارات المفلس لم يلتزم الغراء مع حضورهم
وكالهم ولا يكفي التماس المدينون في الحجر عليه على الاقوى واذا اجتمعت الشروط المذكورة وحجر عليه الحاكم تعلق به اموال **احدها** منع التصرف
منذ في ماله لتعلق حق الغراء بانيها اختصاص كل غريم بعين ماله فالشهادته امواله بين غريمه وتسحب للحاكم الاعلان بالحجر والاشهاد عليه
والثناء على المفلس حتى لا يستفتر احد وتوضع الامور الاربعة يقع في مقامات **الاول** في منعه من التصرف يمنع المفلس بعد الحجر عليه من التصرف
في امواله تصرفا انشائيا موقوفات لما هو حاصل غير متعلق بالوثق كبيع عوض معين من ماله والاجارة كك والهبه والصلح والارادة والمساقاة
والوقف في الاقراض والرهن والعتق والكتابة ونحو ذلك فلو وقع شي من ذلك ففي بطلانه اقوال اظهرها الحكم مطلقا بل يوقف فان فضلت
العين المتصرف فيها عن الدين اما لا ارتفاع قيمة الاعيان ما بين زمان الحجر ودان القسمة ولا براه جملة من الديان له ولو لم يبره الغراء الذي
يوثر المفلس ونحو ذلك بحيث وفي غيرها من اموال الحقوق باقي الديان نفذا لتصرف الا فسد وفي وجوب تأخير ما تصرف فيه نصا للدين
من غيره حتى يبين امواله غيره فينفذ وتصور ما يلغى من قوة ولو تعدد التصرف صرف غير المتصرف فيه من امواله الى ديونه فان لم
تف بها قيل بطل من التصرفات الاضعف كالحا من الطرفين ثم ما يليه في الضعف هو الجائر من احلا الطرفين كالرهن وهكذا والظاهر ان
المتأخر وان كان اقوى ثم ما قبله وهكذا ولو باع المفلس ماله بعد الحجر عليه من الغراء ولا دين عليه لغيرهم لم يبعد الصحة ولو باع امواله من بعض
غريمه بدينه بغير دينه كان كالو باع من الاجنبى في الوقوف على فداء غيره بديونه والفساد مع عقد الوفاء ولو باع امواله من الغراء الموقوف
بحقوقهم ثم ظهر غريم اخر لم يبعد التقوى بالنسبة الى حصص المسترين والوقوف بالنسبة الى حصصه الباقي وفيه وجوه اخر مخرجة ولو باع الحاكم
اموال المفلس من غريمه بدين غير الدين ثم ظهر غريم صحيح البيع وشاركهم الغريم في الثمن ولو اشترى المفلس مالا في الذمة وقد اشترط عليه المتصرف
فيه بعتق او هبة او نحوها فالاظهر صحة بعهده بعتق ونحوها ما اشترط عليه ولو وهب شيئا من امواله واقض بعد الحجر عليه وقض على الجائر
او زيادة الوهب عن ديونه وان كان قبل الحجر عليه نفذ ولا يمنع الحجر على المفلس من تصرفاته الضمنية المتعلقة بامواله الموجودة حال الحجر
كان ماليا كالشراء بشئ في الذمة او النكاح بعلى او مهر في الذمة او تحصيل المال كالاحتطاب والاحتشاش والاصطيا وقبول الهبة المجانية

او المعوضة

ارالمعوضة بعوض في الذمة وقبول الوصية ولا قراض والحمل ونحو ذلك وغيرها كالطلاق واستيفاء القصاص والعفو عنه واستلحاق النسيء ونفيه باللعان والظهار والايلاء ونحو ذلك نعم يمنع من البراء ومن بدل عوض الحلع لو كانت امرأة ولا يضرب من باع منه بعد الحجر عليه شيئا بما في ذمته مع الغراء على الاظهر وانما تنفتح تصرفاته الواردة على ما في الذمة وتبقى في ذمته الى ان يوفى من غير امواله الموجودة حال الحجر ولو تصرف بتدبير او وصية فان كان متعلقا ما يتعلق به حقوق الغراء ولا يفي بها فسد وان تعلق بغير امواله الموجودة او بما يزيد بعد ذاء حقوق الغراء محدث زيادة قيمة امواله بعد الحجر عليه صح ولا يمتنع تصرفه النافع للغراء ايضا في الاموال التي تعلق بها حقهم على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو اقرب من سابق على الحجر صح اقراره وثبت المقر للمقر له وفي مشاركتة في ذلك مع الغراء قولان اظهرهما العدم فيصير المقر له فان فضل شيء من المفلس عن حقوق الغراء اخذ المقر به منه والا صبر الى ان يتمكن من الوفاء ولا فرق في ذلك بين كون المقر له او فاسقا مسلما او كافرا رجلا او امرأة ولو اقرت بعين الشخص في دفعها اليه او قبول اقراره ولو لم يوافقها فان في غيرهما حقوق الباقين فستلحق المقر له ولا انتمت بين الباقين وثبت مثلها او قيمتها المقر له في ذمته وجهان تباينهما اوجه لو كذب المقر له المقر له اقراره نعمت العين من الغراء ولو قال هذا المال مضاربة لغائب كان كالا وراي بعين شخص ولو اشترى بخيار ثم فسد الخيار باق كان لكل من اجارة البيع وفسخ العقد كونه ابتداء تصرف حتى يمنع منه الحجر ولا يعتبر رضا الغراء بما يختاره من الامضاء والفسخ ولا كون ما يختاره اعطاه له او لم يعطه له ومثل الشراء بخيار وكل انتقال الى مكان له فيه خيار فان الحجر لا يمنع من اعماله الخيارات ولو خرج المال عن ملكه قبل الحجر بعقد جائز كعقده ونحوها لم يلزم الرجوع فيه ولو كان له على غيره حق فرضي بعضه عفى عن الباقي كان المقر ما مضى لم يفر عفو ولو اقر قبض بعضه في المجلس وتسليم اليهم وتأخير الباقي الى وقت لا يفوت فيه غرض الغراء جاز ولم يكن لهم اجباره على قبض الجميع ولا يمنع المفلس من وطئ مستولته وفي جواز وطئها منه غير المستولدة وجهان يشبههما الجواز ولو تجدد استحقاق غير الغراء عليه فلا في ذمته بعد الحجر باقراض او بيع بما في ذمته ونحو ذلك فان كان من تجدد له الحق عالما بالبحر عليه لم يشاء له الغراء بل يبقى ذلك في ذمته الى ان يتمكن من وفاءه ولا يدخل عوضه ان كان ذلعوض كالشراء ونحوه في باقي امواله لم يكون له وكذا لو كان جاهلا بالحال على الاظهر وجع فان قابل المثلن الذين اؤذوا عليه الا نفع اجتماع غيره من شروط الحجر يجوز التماس المستحق للعوض من الحاكم الحجر عليه بالنسبة الى ذلك فيتعلق حقه بالعين المشتراة والمستقرضة ولو ائلف المفلس ما لا بعد الحجر عليه من ضرب صاحب الحال مع الغراء في قول مشهور لنافيه نظر بل الاشبه عدم مشاركة معهم بل يثبت للعوض في ذمته بطالبه به حيث يتمكن وكذا الحال في كل ما ثبت في ذمة المفلس بعد الحجر عليه بسبب غير راجع الى اختيار المستحق كالجناية على نفس او طرف ونحو ذلك ولو اقرت مال وجهل السبب لم يشار الى الغاء ولا تحل الديون المؤجلة بالحجر نعم تحل موعته من غير فرق في ذلك بين مال السلم والجناية المؤجلة عليه وبين غيرهما من الديون المقاضاة لها في اختصاص كل غريم بعين ماله من وجد من الغراء عين ماله في اموال المفلس كان له اخذها والاختصاص بها سواء كان بعد اخذ العين المذكورة ما يفي بآتي الديون لا وديار قيمة الاعيان بعد الحجر ام لا وسؤا زادت قيمة العين عن التي بعد الانتقال الى المشتري ام لا وهل لا يجوز غريمه او رخصة فهو بالخيار بين تركها والضرب بمقتضى النزاع وجهان فالشهور الاول وهو مع تمكن الغراء من ضربه معهم لا باس به واما الزامهم بالتمكن سيماع كون اخذها متاعا عود لهم من حيث تول قيمة العين بحيث لو اخذها صاحبها وفي الباقي تمام حقوق او اكثرها ولو ضرب معهم لنقص سهامهم عن حقوقهم بكثير فيما لم اقله على دليل وعلى الضرب معهم فانما يضرب بماله في ذمة المفلس لا بقيمة العين اليوم وعلى الشهور فخياله على التراخي على الاشبه وليس لصاحب العين الاختصاص بها الا بعد الحجر فليس له ذلك قبله وان قصرت امواله عن ديونهم ثم ان جواز رجوع العين واختصاصه بها مشروط بامور الاول تقدر استيفاء تمام الثمن الذي في ذمة الا من العين فلو كان في ماله وفاء تمامه اتموا المال ولحدوث امواله بعد الحجر عليه لم يجز لصاحب العين الاختصاص بها على الاظهر وهل يسقط الاختصاص برضا باقي الغراء باخذ صاحب العين تمام الثمن ام لا بل يخص سقوطه بما اذا فلت امواله بدونه وجهان اقربهما الثاني نعم لو دفع اليد عن العين برضا عند ذلهم لتمام حقه جازا الثاني كونه مفلسا محجورا عليه فلو لم يكن مفلسا او كان ما يحجر عليه لم يجز الرجوع بالعين بل يكون كغيره من اصحاب الديون الثالث كون عوض العين حال اخذ الحجر عليه فلو كان مؤجلا ومثلا فلا رجوع له بها ولو حل قبل ذلك الحجر ففي الرجوع وجهان الاول ارجع بقاء العين على صفة ملك المفلس بالسبب الذي شغل ذمته به بعوضها فلو خرجت عن ملكه ببيع ونحوه ثم عاد اليه بسبب لم يكن له الرجوع على العين على الاشبه الخامس انتقال العين الى المفلس قبل الحجر عليه شيء من حقوق المعاوضات المحضرة كالبيع والصلم والهبة والمعوضة والعرض ونحوها فلو انقلبت له بعد الحجر عليه لم يكن له الرجوع بها الا بمجر جديد متاخر بشرطه وكذا لو انتقل اليه قبل الحجر عليه بغير المعاوضة المحضرة كالنكاح والحمل والعفو عن القصاص على مال ونحو ذلك فانه ليس له الرجوع بالعين ولا يختص الرجوع بما اذا كان انتقالها اليه بخصوص البيع بل قيمة وسائر عقود

الحاوضات المحضة الستة ان يكون المفلس جيا فمراء الميت سواء في تركته ولا يختص احد منهم بعين ما يحد منه من مال المتقل اليه على الاظهر نعم ان ترك الميت نحو ما عليه من الدين جازل من وجد من ارباب الحق واخذ ما يحد منه من عين ما في تركته على الاقوى سواء سبق حجر على موته ام لا الستة اربع وجود العين فلو كانت تالفه لم يكن له الرجوع بيد لها من مثل اوقية بل بالثمن خاصة ولو كانت حين تعلق الخيار بها موجودة ثم تلفت قبل الفسخ ففي بقا الخيار يرجع صاحبها الى قيمتها وبعده وجهان اظهرهما الثاني الثامن ان لا يكون البائع قد خسر شيئا من الثمن والا فلو كان قد خسر بعضه قبل الحجر لم يكن له ان ياخذ تمامه بل من العين بنسبة ما بقى له عليه من الثمن على الاشبه ثم هل رجوعه واخذ العين عليها بقصد الفسخ او بقصد استيفاء ما عليه من الثمن وجهان اظهرهما الاول فلا يعتبر تقويمها ولا ارجاع الزائد من الثمن عن قيمتها الفعلية وليس له الضرب مع الغرماء فيما لو نقصت قيمتها الحالية عن الثمن ولا يشترط في الرجوع شروط البيع من العقرية والقدرة على التسليم ونحوها ويكفي في الرجوع كل ما يدل عليه صريح الحق الفعل اذا كان قطعي الكلالة ولا يشترط فيه اللفظ ولا اذن الحاكم على الاشبه ولو كان عين مائة صيد وكان الواحد له محرما فكان الصيد في الحرم لم يرجع بعينه وان كان في خارجة فكذلك في وجهه ولو وجد صاحب المتاع بعض متاعه سلما اخذ الموجود بحسنة من الثمن وضرب بالباقي مع الغرماء على الاظهر ومن قال بخبره عند وجدان العين بما بين اخذها وبين التردد والضرب مع الثمن يلزمه القول بنظره هنا ولا فرق بين كون تلف البعض قبل الحجر عليه وبعد ولا بين ان يكون تلفه باقية سماوية او باللاف للمشتري واجبتى ثم يعتبر ان يكون مما يتقسط عليه الثمن وهل له فسخ البيع واخذ الباقي تمام الثمن الظاهر نعم ولو وجد العين معيبة فان كان يعيب فلا يستحق المشتري اشره لكونه بخانية من اجبتى او من البائع اخذها وضرب مع الغرماء بخبر من الثمن بنسبة نقصان القيمة بان تنسب قيمته الناقصة الى القيمة الصحيحة ويضرب من الثمن الذي باعه بتلك النسبة فلا يرجع تمام ارضه بخانية على الا وجه وان كان بعيبا رث له لكونه الثيب من قبل الله تعالى وبخانية من مالك تخير بين اخذها بالثمن وبين تركها والضرب بالثمن مع الغرماء واذا اخذ العين ضرب بما نقص من قيمتها مع الغرماء

على الاقرب لو باع عبيدين متساويين في القيمة بمائة وبقض خسين وتلفا احدهما في يد المشتري ثم فليس المشتري فلا قرب جعل القبض في مقابلة التالف وتخيره بين الضرب بالباقي مع الغرماء وبين اخذ العبد بالباقي ولو وجد العين موجودا لها ثمن فاما ان كان الثمن منفصلا كالولد والثلث بالثمن ونحوها فالثمن للمشتري وكان له اخذ الاصل بالثمن وان كان الثمن مضمنا كالثمن في الطول ونحوه فزادت له القيمة فله ايضا الرجوع في العين لكن تكون الزيادة للمشتري على الا حوط بل الاقوى فيسار له البائع بنسبة زيادة القيمة ولو لم يكن للثمن المتصل قيمة لم يكن للمشتري شيء ولا للبائع الرجوع بارش النقصان لو نقصت قيمتها بتلك الزيادة كما في الثمن لما منع من الخدعة في الملوكة ولو وجد العين قد زادت قيمتها من دون زيادة في عينها اخذها من دون رد شيء الى المفلس وفي كون تعلم العلم والخبرة والكتابة ونحوها من الصفات الموجبة لزيادة القيمة بحكم الثمن تردد ولو باع غلاما ثمها قبل بلوغها ووجدها بعد التقليل قد بلغت كان بلوغها كالثمن ان زادت بغير قيمتها ولو اشترى جبارة عترة احصا وبضها فاضنها وصا منها فخرج ثم افلس لم يكن للبائع اخذ الزرع والفرج لعله كونه عين الحب والبيضته ولو اشترى غلاما لا فاطم في ملكه لمشتري ثم افلس المشتري وجعل عليه كان للبائع الرجوع في الغل سواء ابرأ له يؤبر ولكن ليس له الطلع بل هو للمشتري وليس للبائع فتح قطع الثمرة قبل اوائها نعم له اخذ الاجرة على الايقا وكذا لو اشترى الارض فزرعها ثم فرج البائع بها فانه لا يستحق قطع الزرع حتى لو بذل الارض على الاظهر بل له مطالبة الاجرة على الابقاء الى ان يصل الى كل حقه ولو بيع المجموع وتقسيم الثمن بينهما بالنسبة لكن لا يجزى بالارض على بيعها ان امتنع بل يباع مال المفلس على ما هو عليه مثل النخل الامة انا وجدها البائع حاملا فانه ياخذها دون حملها ولو باع شقصا مما تجب فيه الشفعة ثم حجر على المشتري كان الشريك الاخذ بالشفعة هو المقتضى حق الشفعين او حتى البائع قولان اظهرهما الاول واذا اخذها الشفعين بالشفعة لم يختص البائع بقدر الثمن بل كان حاله حال ساير الغرماء ولو فليس المستأجر المشهور ان المجر الخيارين الضرب بالاجرة مع الغرماء بين فسخ الاجارة مالم تنقض المدة وان مضى بعضها ولا يجب عليه مضائها ولو بذل الغرماء الاجرة والتمسوا تراد الفسخ ولو في المقام اشكال الاحتياط بترك الفسخ لازم وعلى المشهور فهل يختص ذلك بما اذا كان العرض عينا شخصية او ما يشبهها وما اذا كان في الذمة وجهان ولو فسخ المجر الاجارة لزم الحاكم حفظ النعمة من التلغف فوجر العين من غير ريب الاجرة الى الغرماء حيث يفسخ المجر بغيره تسليمه الى الحاكم وان لم يكن ذلك لزم نقل المتاع الى ما من باجوة المثل لذلك التقل من ذلك المكان ويقدر الاجرة على الغرماء ولو كانت الاجارة لركوب المفلس وحصل الفسخ في اثنا الطريق لزمه النقل الى المأمن باجوة مقبلة على حقوق الغرماء ولو كان الفسخ في طريق غير مخوف ففي سقوط الحمل عن المجر تردد ولو كان المأمن في جهة المقصد جاز الحق اليه هل للمجر تحميل الفسخ في ام لا بل يلزم الضرب الى المأمن وجهان لو كان النقل الى المأمن لا يحصل الا باجوة مساوية للمقصد واكثر لم يسقط النقل ولو تعدت مواضع الامن قدم الفسخ للمفلس ثم الاقرب مع التساوي تخير ولو افلس المجر مع كون الدابة معينة لم تنفسح الاجارة ولم يكن لاحد المتعاقدين فسخه الا ان يكون نائدا

اشتراط ذلك للغير النجاريين الصريح حتى تنقضي مدة الاجارة ثم يبيعونها وبين البيع في الحان فان تفقوا على شيء ولا نظر الحاكم الى الاصلح واركد ولو كانت الاجارة على الكلي انصحت بحجر الحاكم عليه للمستاجر الرجوع الى الاجارة ان كانت باقية بعينها والضرب مع الغرماء ان كانت بالقيمة ولو اشترى من غيره ما اوفى فيها بثأتم افلس وحجر عليه الحاكم ووجد البايع عين الارض كان احتج بها الحاكم ولو اشترى من اخر غرسا وغرسه في تلك الارض ثم اقبل حجر عليه جمع كل من ملك الارض والغرس بعين ماله وكان لكل منهما ما تخلص ماله من مال الاخر من غير ان يشاء الا ان يكون قد خرج الغرس عن صلاحية الارض فان في استحسان بايعه الارض على مالك الارض او على المفلس وجها ولو اشترى زينا او نحو من ذوات الامثال فخلطه بمثل لم يطل حتى البايع من العين وكذا لو خاطر باءد ومنه لا مكان استيفاء العين بالرضا بدون حقه واذا انفسح حصلت لشركه بين البايع وغرماء المفلس ولو طالب البايع الغرماء بالبيع لم تلزمهم الاجابة وكذلك العكس ولو خلطه باءد من لويطل حتى البايع من العين بل يتخير على الاظهر بين الفسخ وبين الضرب بالنقص مع الغرماء وطرق اتصال حقان يبلغ المجموع ويكون له بنسبة ما يخصه من القيمة ولو خلط المثل في غير جنس فان تغيرت حقيقة لم يكن البايع الرجوع في العين والا لم يبعد استحقاؤه الرجوع بالنسبة واذا اشترى عينا وعمل فيها عملا يزيد في صفتها دون ذاتها كطبخ الحنطة وخبز دقيق وقصارة الثوب خياطة بخيوط منه ونسج الغزل ونشر الخمر الواح او صنعها ابوابا ونحو ذلك ثم افلس وحجر عليه لم يسقط بذلك حتى رجوع البايع بل الفسخ والرجوع بالعين بعد رجوعه على المفلس الى الغرماء ان زادت قيمة بذلك ولو لم يزد لم يلزمه شيء بل ياخذ العين من غير رد ولو نقصت القيمة بذلك لم يرجع بالارض على ما افلس ولو عمل المشتري في العين بما يزيد العين ثارة والصفة اخرى كصبغ الثوب فان لم تزد قيمة العين بذلك ونقصت ربح البايع في العين ولا شيء في المفلس فيه ان زادت القيمة بذلك فان كانت الزيادة بقدر قيمة الصبغ كما لو كانت قيمة الثوب مائة وقيمة الصبغ عشرة وقيمة المجموع مائة وعشرون كان البايع والمفلس شريكين بالنسبة وان كانت الزيادة اقل من قيمة الصبغ كان البايع قد ربح قيمة الثوب من العين ودخل النقص على المفلس وان كانت الزيادة اكثر من قيمة الصبغ كانت الزيادة باجمعه للمفلس وكان البايع من العين بالنسبة ولو اسلم في ماع ثم افلس المسلم اليه فان جد راس ماله اخذه ولو وجد بالفارض بيع الغرماء بقيمة المتاع دون الثمن على الاظهر ولو اشترى جارية ولد لها ثم افلس وحجر عليه جاز للبايع ان يتردها منه ويبيعها ولو طالب بشئ منها جاز بيع ما يفي بشئ رقبتهما منها ولا يجوز بيع ولدها على حال واذا احتج احد على المفلس خطا فان كانت الجناية قبل الحجر عليه كانت الدية للغرماء وان كانت بعد الحجر عليه فلا حق للغرماء فيها على الاقوى ولو كانت الجناية عمدا قبل الحجر عليه كان بالنجاريين انقصاص بين اخذ الدية ان بدلت له ولا يتعين عليه قبول الدية نعم ان قبلها تعلق بها حقوق الغرماء ان كان القبول قبل الحجر عليه وكذا على القول بالنجاريين لو قبل الحجر عليه ثم رأت اموال المفلس على اقساما ففهمها ما هو قابل للبيع فعلا وهذا يلزم البدار الى بيعه قسمته بين الغرماء ومنها ما هو قابل للبيع لكن بعد زمان لعدم رغبة فيه فعلا وهذا يلزم اجارته الى ان يبيعه قسمته الاجرة على الغرماء بالخصص ويبيعه في اوانه وقسمته الثمن كك وفيها ما هو غير قابل للبيع على حال لكنه قابل لان يوجر كمال المال الموقوف مطلقا منفعته عليه دون خصوص سكناه او صرفه في مصرفه الخاص وهذا يلزم اجارته مدة يمكن اجارته فيه قسمته الاجرة بين الغرماء وفيها ما هو غير قابل للبيع فعلا لكن يمكن عرض حوازل البيع له بسبب من الاستباكات وله التي لم يبق عليه منها حيث لا يجوز بيعها فعلا نعم يجوز اجارتهام مدة يمكن اجارتهامها وقسمته الاجرة بين الغرماء ويجوز بعد موت ولدها ورجوع فان مات الولد كانت بعينها متعلق حتى الغرماء سوا مات قبل الحجر عليه او بعده ويجوز للمفلس ان يدعي على غيره شيئا اذا كان يعتقد فيما يدينه من الله تعالى بحقيقة ما ادعى ورجح فان ثبت له الحق باعتراف المدعي عليه وحكم الحاكم بذلك تعلق به حقوق الغرماء ان كان سبب حقا فمقدما على الحجر عليه ولو كان مؤخر اعلم لم يتعلق به حقوق الغرماء على الاقوى ولو لم يكن للمفلس عند انكار المدعي عليه لا شاهد واحد وتوقف ثبوت حقه على حلف المفلس فان حلف ثبت الحق وتعلق به حقوق الغرماء مع سبق سبب استحقا وان لم يجز على ذلك كان له امتناع منها وهل للغرماء ان يحلفوا ويثبت الحق خلفهم فيعتل به حقوقهم ام لا قولان اقول في الثاني نعم لو احتيل لذلك بنقل المفلس الحق الى الغرماء بعد شرعي باطلاع الشاهد ثم يشهد به لهم ويحلفون ثبت ذلك لهم واذا مات المفلس حل ما عليه من الدينون المؤجلة اي دين كان فيجوز للغرماء المستحقين لذلك الدين اخذه بعد موته محلا ولا يجب عليهم الصبر الى انقضاء الاجل وليس لورثة الامتناع من الاداء وحل بموته ماله على غيره من الدينون المؤجلة ام لا قولان اقول في الاول يجب نظار المعسر الذي لا يجد ازيد من قوت يومه ليلته وسائر مستندياته الى الميسرة ولا يجوز الزامه بالاداء ما لم يتمكن منه ولا مواجرتة ولا الزامه بالتكسب المقارن الثالث في بيع اموال المفلس وقسمتها بين الغرماء يجب ان يشارك كل متاع في سوقه عند احتمال ازيد القيمة بذلك ليستحب عند الوثوق بعد زيادة القيمة به نعم لو اتفق الغرماء والمفلس على البيع في غير سوقه جاز مطلقا وليستحب مبادء الحاكم الى بيع ماله بل يجب ذلك عند كون التأخير خلاف مصلحة والمباشر للبيع والقسمه هو المفلس فان ابي او ما حل باشر ذلك الحاكم من غير اعتبار ان يبيعه للمالكين الغرماء عند امواله وكذا احضار المفلس او وكيله وان يبيد ببيع ما يخشى تلفه كالغواكب بل يلزم عليه ذلك ولو اهل ضمن للتفريط ولا يسقط الوجوب عند رضا الغرماء والمفلس جميعا بالتأخير ولو قدم بيع ما حقه التأخير صح الا اذا خالف المصلحة فوقف على اجارة المفلس الغرماء

جميعاً وليستحب أن يبدء بعد ذلك ببيع الزهر والعبد الجاني بل يجب ذلك مع الصلحة اللازمة وليستحب أن يقول على مناد يرضى به المفلس الغرضاً
جميعاً وان اتفقوا على غير الثقة لم يكن للحاكم تعيين غيره على الأظهر لأخصاً الحق فيهم نعم ان تعاسر افاًر ادا حلهم غير ما يريده الاخر عيّن الحاكم مثلاً
يرتضيه سقطت اعتبار رضا اولئك سواء كان من عيّن الحاكم هو احد من تعاسر اعليه ام غيره ولو وجد متبرع بالبيع والاكالة والكيان والاد
لم يجز امر غير المتبرع بذلك ولا دفع اجرة من بيت المال ولا من مال المفلس لا مع قضاء المصلحة بغير اذنه وبمقتضى المتبرع فانه ان وجد
من بيت المال على راي فان لم يكن له بيت المال ما يصفوا في ذلك ما لفقده اولئك سعة ولو جؤ اتم منه لم يوجد من يتطوع بدفع الاجرة
الاجرة من مال المفلس ولا يجوز تسليم المفلس الى المشتري الا مع قبض الثمن او كون المشتري مأموناً بحيث جرت عادة بتسليم البيع الى المشتري قبل
الثمن ارضاء المفلس والغرض جميعاً بالتسليم قبل القبض ولو تعاسر انقباضاً ولا يباع اموال المفلس الا بقدر البلد حالاً الا مع قضاء المصلحة
ذلك واتفاق المفلس والغرض على غير ذلك ولو كان بخير تلك البلدة من يشتري ذلك المال بازيد مما يشتري براهلها ارسل الحاكم اليه من يخبر
بالحال ولو لم يوجد باذل الثمن المثل لم يجز اخيره طلباً للمصلحة المفلس الا مع رضا الغرض بذلك وما يقبضه الحاكم من الاثمان على التدرج تسليمه
الى الغريم من غير تأخير ان كان واحداً وامكن للقسمه بيسر ولو تعسرت القسمه لقلته وكثرتهم جازله التأخير مع الحفاظ الى ان يجمع ما يمكن قسمته
اذا امتنعوا من التأخير فانه يقسم بينهم الا تعسرت القسمه فلتسقط الى ان تمكن ولا يتوقف القسمه على العلم بعدد وجوه غريم غيرهم بل يقسم على
الموجودين منهم ولا يكلفون باقامه حجة على عدم ذى حق غيرهم ولو خالفوا ثمان اموال جنس حتى لزوم صرفها الى المجانس الا اذا ضرر
المجانس وحيتماً اؤخر القسمه فالحوط اختياراً لا صلح من جعله في ذمة ملى بالا قراض منه لا يجز المفلس على بيع داره ولا من حقه
اليه للخدمة من رقبته ولا ما يضر ابيه من اثاث البيت ولا شيء من ذلك من المستثنيات في الدين يتم ببيعها ما فضل عن قدر حاجته منها ولا يجوز
لن ان لم يكن اقوى هو الاقتصار على مقدار الضرورة من ذلك كله دون ما كان للشرف لوباع المفلس شيئاً من المستثنيات لوفاء حق الغرض
صح البيع ولو فقد شيئاً منها كالزمن مثلاً لم يشتر له من ماله ولا فرق في عديم المستثنيات بين كون الدين لطاعة او مباح او معصية ولو
كان قد اشترى شيئاً من المستثنيات لم ينف الثمن لم يبعد لصاحبه اخذ العين اذا وجده ولو وجد مال المفلس بعد بيع الحاكم او امينه
اياه طالب بزيادة عما بيع به لم ينف العقد ولو اتهم المشتري النسخ لم تلزمه الاجابة بل استجبت له ولو كان البيع جائزاً من جانب البائع
لخيار ونحوه وجب النسخ كما يجب الفسخ لو تبرع المشتري بالتكليف منه ويلزم دفع نفقة المفلس ومن يجب عليه نفقة وكذا كونهما بحسب
عادة امثالهم في ذلك الى يوم قسمه ماله ويعطى نفقة يوم القسمه له ولعياله ايضا ان لم يكن له كسب كاف بنفقة ونفقة عياله والا لم ينفع عليه
من ماله اصداء ولو مات بعض من ينفع عليه في اثناء انشاءها استرجع سهمه منها وقسم بين الغرضاء ولو مات المفلس قدم الفداء الواجب من كفته
ومصارف دفنه على حقوق الغرضاء **باب الاول** اذا قسم مال المفلس ثم ظهر لغريم وثبت حقه بالقسمه ولو سبق في ذمة الغرض
بل ينقض القسمه وتقسم الاموال بين الظاهر وغيره على المحصل على الاقوى ان لم يكن فالاموال عين مال الظاهر والا خفها وتقسّم الباقى بين
بقية الغرضاء ولو تصرف احد الغرضاء فيما انتقل اليه بالقسمه الاولى تصرفه فاستلحق العين لزمه تسليم بدلها من عين او قيمة ان قرطاً وتعكراً ولا فاسداً
ولو لم يكن متغالب بخير جالعين عن ملكه كان فضولاً موقوفاً على الاجارة ولو زادت قيمة ما اخذه احداهم عادت الزيادة الى جميع الغرضاء
وكذا لو حصل منه ثلثاً **باب الثاني** اذا كان على المفلس ديون حاله وموكله لم يدخر للموكله شيء بل قسمت امواله الحالة خاصة من غرض بين
الحال قبل الحجر عليه وبعده قبل القسمه على الاقوى ولا في الحلول قسميين بين الحال لانهما المدة وبين الحال لاسقاط الاجل صلح ونحوه على
صحة من المفلس وان كانت القصة محل تأمل ارضاء الغرضاء **باب الثالث** اذا جنى عبد المفلس الغير المحتاج اليه للخدمة على غير قبل القسمه خطاً او شبه
عدها كان الجنى عليه ولو من الغرضاء لم ينف شيء من قيمته عن الدية رد الفاضل الى الغرضاء ولو عاز عن الدية لم يثبت للجنى عليه غيره ولو اراد المفلس ان
العبد شيئاً في ذمته جاز ولو اراد نكته شيئاً مما يتعلق به حق الغرضاء لم يجز ارضاءهم وان كان فكله اصيل لهم لكونه كسبوا بشراً الى حين القسمه لا يزيد
من قيمته ولو كان الجاني هو المفلس كان غريمه سوا الغرضاء ولو كانت جناية العبد على فاضل المحر المفلس عن القصاص بالدية ففي مشاركة مستحقها
للغرضاء قولان مبنيان على ان القاتل في العمد هو القصاص والدية تخير بينهما من قول الامر وان القاتل هو الاول وانما بعد الثاني الثاني
بالصلح فعلى الاول يشاركهم دون الثاني حتماً لا يجوز حبس المدينون المعسر مفلساً كان او غيره صرفه في طاعة ومعصية اذا كانت
اعساره ظاهرة كما لا يجوز للغرضاء ملازمة ولا مطالبة ويثبت عسار وبكل من موافقة الغريم وتصدية لذلك قيام البينة بذلك ولو اختلف
المدينون والغريم في الاعسار والديان فان كان له مال ظاهر امره الحاكم بالتسليم عينا وافق الحق ورضوخه والحق بهابداً ولا انبعد بتدليله
وان امتنع تخير الحاكم بين جلسته حتى يوفى بين امواله وقسمتها بين غرضائه ولو لم يكن له مال ظاهر رادعى الاعسار فان اقام على ذلك بينة
بذلك وان فقدها وكان له مال سابقاً يدعى ان تلفه او كان سلب المدعى بالاحبس بوفى او يثبت اعساره ولا يظهر عدم توقف الحبس

القتل فيمضي السابق من تصرف كل منهما اذا لم يتضمن مفسدة من دون وقوف على اجازة الاخر ورضا ولو تقارن القتران من مفسدة واحدة
نفوذ تصرف الجحد وفساد تصرف الاب والعكس والرجوع الى القرعة الى تعيين الحاكم او بطلانها جميعا وجوا شبهها الاخير وان كان الاول
لا يتخلو من قرب الاحتياط لا ينبغي تركه ولا يشترط في ولايتهما العدل على الاقرب بل الاقرب عدم اعتبار الايمان وان كان الصبي والمجنون
يحكم المؤمن نعم يعتبر فيها الاسلام فلا ولاية للاب الجحد الكافين على الولد المحكوم باسلامه وهل يعتبر في تصرفاته وجود المصلحة او يكتفى بعدم
المفسدة او لا يعتبر شيء منها وجوا اظهرها الثاني وان كان الاول احوط واما من بلغ قاصلا ثم فسده عقله وجب في كون الولاية في ماله لهما والحاكم
قولان اقربهما الثاني ولكن الاحتياط باستيذان الحاكم احدهما في التصرفات وتوكيله احدهما لولاية له واما الادوارى فثبت الولاية عليه في
حال جنونه وتسقط في حال عقله ورشده ولو ادعى وقوع العقد منه في حال دور جنونه وادعى الشترى وقوعه في حال عقله وبالعكس
لم يبعد تقديم مدعى الصحة وانا السفيه فالولاية عليه في ماله للاب الجحد على الاظهر ان اقل سفهه بصرفه والحاكم ان تجل تبليغه ورشده على
الاقرب ان كان استيذانه الابوين احوط وكل للاب الجحد عليه ولاية فلو وصى احدهما عند فقدهما جميعا عليه ولاية بشرط التقيص في الوصية
بذلك والاثيان بما يتبعه مثل قوله انت وصي وناقب في جميع اموري واما ان كان من الشئون ونحو ذلك مما يشمله في عرفه ولا حكم لوصي احدهما
مع وجود الاخر على الاظهر وان كان الاحتياط حسنا ولو تعدا الوصي فالتسبب كيفية الايض ان كانا لوص واحد فان شرط الاجتماع لم يضر تصرفا
الا عند وان اوصى الى كل منهما منفردا مضى تصرفا سبقهما مع موافقة الغبطة ومع الاقتران بطلان الامع التلام كالموت تصرفا احدهما
بالاجازة والاخر لا وهان مثلا ولو اجتمع وصي الاب الجحد فوجوا وجههما كونهما وصي احدهما ووصي الوصى مع تصحيح الوصى
بالايضا الى من بعده والحاكم الولاية على من لا ولي شرعا له وولاية عاتمة على الاقوى لا نه تحجة الامام عليه السلام وهو من كان فقيهه اعدا
مامونا محالفا على هواه غير حريص على الدنيا ودياستها وله الخيار بين المباشرة وبين نصب عدل مامون ويكون مقدار ولايته تابعا لغيره
فلا يصح له الا عن نظره وامره ومورد ولاية الحاكم من فقد الاب الجحد وصيهما ووصي وصيهما من الصغيرين والمجنون والسفيه المنفصل
جنونه وسفهه عن البلوغ والمفلس ومن مات ولا وصي له والاوقاف التي لا موت لها خاصا او عاما لها والغائب المنع من اداء حق صاحبه
مالتا كان او غيره ومجهول المالك سهم الامام عليه السلام وغير ذلك مما يذكره على الابواب لو تصرف حاكم جامع في شيء مما يرجع الى الحاكم لم يجز
لحاكم اخر معارضة ولو عارضه لم يضر الا تصرف الاول الامع فساده بسبب من الاسباب يقوم عدول المؤمنين مقام الحاكم في التصرف في
اموال القاصرين على وجه الغبطة دون سوا ما ذكر على الاحوط ان لم يكن اقوى يعتبر في تصرفات الوصى والحاكم والعدول الغبطة فبطل بدونها
بل يلزمهم مراعاة الاصل مع وجود صالح واصح والمالك الولاية على مملوكه صغيرا كان المملوك او كبيرا عاقلا او مجنونا رشيدا او سفيهه في جميع
الامور المالتة والافعال والاقوال عدوى التطلاق الخاصة حكم السفيه في الاحكام الخمسة الالهية حكم الرشيد وليس مرفوع القلم
للمجنون ورجح فاذا استطاع الحج وجب عليه الاثيان به لزم ولية تمكنه من مصروفه على حسب شأنه من دون ان يسلم المصروف اليه بل يولى هو
مصروفه عليه ويؤكل من شئ في ذلك ولا يتوقف لحرمة على ان الولي ملوكا كان عليه حج منذ ورنكك بشرط كون لند في حال رشده والا لم
يصح لكونه ماليا ولو احرمت السفيه تحجة مندوبه فان ساوى مصروفه مصروف حضره او قصر عنه لم يكن للولي منعه منه ولو كان زائدا عليه كما هو
الغالب فان كان متمكنا من التكبس سفره بقدر ما به التفاوت لم يمنعه الولي ولو قصر عليه لا مقدار مصروف الحضرة ان لم يكن متمكنا من
التكبس فقيل بغيره من ذلك ولو قيل يصح تحجة في هذه الصورة ايضا كسابقتهما لزم دفع الولي جميع مصروفه على المتعارف لم يكن بعيدا
كما ان عليه بذل ما يتوقف على مذهبه عادة اتيانها بالبر انما البدنية كماء الوضوء والفسل ونحو ذلك السائل سمي بغيره لند
واليمين ونحوهما من السفيه سواء كان متعلقه غير مالي كالتركة والافعال الغير المتوقفة على بذل المال والعبادات البدنية ونحوها وبلغهم
الوفاء بما التزم به بذل المال ومن الاموال كالصدقة بما لا يعدل الصدقة بغيره وكذا مثلها مما يعد عقليا ولو حث لزمته الكفارة والا حتى
ان يكفر بالصوم عند كونه احد الخصم الخيرة وان كان جوار تكفيره بغيره ما يتوقف على المال اشبه السائل بجعل الوصية السفيه القصص
على من بنى عليه وعلى مودته جاز له العفو الى الابد وفي جوار عفوه عنه تجاوزه ولا يشبه العمد ولا يجوز له العفو عما يستحق من الية وهل
لولية استيفاء القصص عن اشكال الشا من غير الصبي قبل بلوغه حتى لا يكون تجورا عليه بعد رشده في الباطن ولا يصح البيع
الذي يجزبه وان كان موافقا للمصلحة الا باعضا الولي ولا يضمن الولي المال الذي يدعه لغيره لا مضيا واذا لم يمكن الاحتياط بغير ذلك والا

فلا حوط الضمان ولو لم يجز تبليغ اخبر بعده ولو سلم اليه ماله
الا بعد تبليغه ورشده ويصح منه ما وقع بعد البلوغ لا
خبا رانا كان على وجه الغبطة

بالمعنى الاشم الشامل للمحو والكفا للتعرف بانه عقد شرع بالتعهد بمال ونفس والتعهد بالمال يشمل التعهد
 بمن عليه الضمون عنه مال ومن لا مال عليه له ويعتبر فيه باقسامه الاحباب والقبول باللفظ الكاشف عن المراد صريحا الى لفظ كان مع مراعات
 اقبال القبول بالايجاب والتخيير المتوقف عليه لانتفاء وقوع اشارة الاخر من المعقمة مقام لفظ لا تقوم كناية نفي النطق مقام اللفظ على المحو
 ان لم يكن اقوى ويجوز اشتراط اختيارية لكل منهما مع تعيين المدة على الاظهر ولا شبهة في شرعية الضمان باقسامه الثلث التي يقع الكلام في
 كل منها في فصل الفصل الاول في الضمان بالمعنى الاختص الذي هو التعهد بالمال لمن ليس عليه الضمون عنه مال والكلام
 فيه في مقامات الاول في الضمان بان يكون جازا التصرف فاصدا واختارا فلا يصح ضمان الصبي ولا المجنون ولا المجور عليه
 لسفه الابدان الولي مع العبط ولا المفلس الامع رضا المضمون له بان يبيع به بعد فكاك الحجز عنه ولا المملوك الا باذن مولاه ولا المغني عليه ولا
 العاقل ولا الغافل ولا الهازل ولا المبرسم ولا السكران ولا المكروه وان اجازوا بعد زوال المانع الا المكروه فان اجازته بعد زوال المانع لا كراهية
 مصححة له ولا يعتبر الذكورة ولا الاسلام ولا الصحة فيصح من الرثة خلية كانت وذات بعول اذن لها الزوج ام لا وكذا يصح من الفاسق والكافر و
 المريض مع اجتماع شعوره ولتوازع الضمان من المضمون له في وقوعه في حال يبيع منه الضمان وعدمه لم يثبت احدهما علما او بالبينه ونحوهما
 قدم قول مدعي الصحة يمينه نعم لو تنازع في اصل وقوع الضمان قدم قول منكره يمينه ولو ضمن المملوك باذن مولاه ثبت ما ضمنه عند اطلاق
 في ذمته يبيع به بعد عقده لاني كسبه الا ان يشترط ذلك في الضمان ويرضى به المولى والمتبع في الوفاء من مال معين من ماله ومن مطلق ماله
 او خصوص كسبه لعبد هو الشرط ولو اعق العبد في صورة اشتراط كون الوفاء في كسبه العبد قبل مكان تجدد شيء من الكسب وبعده
 وقبل مضى زمان قابل لاستيفائه من الكسب فيه فالوجه بقاء العلق بكسبه لو مات العبد قبل المكان الاداء لم يثبت شيء على المولى المعتق ولو ادرك
 العبد مال الضمان حال الرق فحق الرجوع به على المضمون عنه المولى ان ادرك بعد ائتمن بغيره لا لغيره كان حق الرجوع له دون المولى ولو تلف
 المال المشرط وفاء مال الضمان من غير تعدد ولا تفریط لم يسقط الحق عن الضامن بل عليه الاداء من غيره في وجهه غير بعيد ولو تلف بقتل وبغيره
 تعلق بدل له من مثل القيمة كما في تلف الرهن ونحوه من غير فرق بين تلافى الاجنبى والضامن والمضمون عنه مفرط او مكرما مطلقا مياشرا وبها
 ولا يشترط في المضمون عنه الكمال بل والحجة فيصح الضمان عن الصبي المجنون والسفيه المفلس والمملوك والتام والسكران والميت كذلك لا يشترط
 علم الضامن بالمضمون له ولا الضمون عنه نعم يعتبر عدا باهام كل منهما بالكلية كاحداهل البلد الفلاني واحد هذين ليكني التميز في الجملة ولو
 بتعيين كونه من سمي في الورقة المعينة ويشترط رضا المضمون له في صحة الضمان ولا يعتبر رضا المضمون عنه لو ضمن مترع من غير مشقة المضمون
 عنه ثم انكر المضمون عنه الضمان ومنع منه بعد وقوع عقده لم يطل وحيثما وقع عقد الضمان صحها انتقل به المال الى ذمة الضامن وكان هو المظا
 به وسقطت المطالبة عن المضمون عنه بخر الضمان عندا حيا كان او ميتا ويترع عليه مو قمتها برأية الضامن والمضمون له جميعا وسقوط
 مطالبته عنهما ببراءة ذي الحق الضامن وعقد برأية الضامن ببراءة المضمون عنه الا اذا هم من ابراءة للضامن ومنها تعلق المضمون بركة
 الضامن ان مات وضيا عنه لم تكن له تركه ومنها انه لو ضمن بغير سؤاله وادعى سؤاله لم يرجع به عليه على حال ومنها انه لو كان له بمقدار
 مؤنة سنة وكان المال المضمون بذلك المقدار استحق حقوق الفقراء ومنها انه لو حرج على الضامن شار المضمون له الغراء ولو حرج على الضامن
 عنه لم يشار له غرامه ومنها ما تحت اخذه الرهن من الضامن دون المضمون عنه ومنها قبول شهادة المضمون عنه بوفاء الضامن بالمال المضمون
 الامع التامة بجهله بالحال او كونه احد غرما الضامن او نحو ذلك يصح ضمان المصلحة اعني المتمكن من اداء المال المضمون كما يصح ضمان المعسر مع علم
 المضمون له بعساره وفي اشتراط لزوم الضمان باحدهما على سبيل منع الخلو حتى لا يصح ضمان المعسر مع علم المضمون له بعساره فومعه
 لم ينقل على دليل قوي الاشبه بان كان عدم الاشتراط الا ان الاحتياط بمرأته لا يترك ولو كان الضامن مليا حال لعقد ثم اعسر لم يكن المضمون
 له في الضمان فيصح ضمان الدين حال عدا مؤجلا كما يصح ضمان المؤجل حال مؤجلا باجل الدين او بما يزيد عليه من الاجل او ما ينقص
 وفي صحة ضمان الدين المؤجل حال اقولان اوجه الصحة والحلول بذلك حيثما يؤجل الضمان لا يكون الذي الحق مطالبة قبل الاجل نعم يحل حق
 الضامن ويستحق اخذه من تركه ولا يحل عتوت لمضمون عنه بترك الضمان ان كان باذن المضمون عنه كان للضامن الرجوع اليه بما اداه سواء كان
 الاداء ايضا باذنه او لا وسواء اشترط الرجوع اليه عند الضمان ام لا وان كان تبرعا بغير سؤاله ولا اذنه لم يكن له الرجوع اليه سواء كان الاداء باذنه
 او لا باذنه وهل له الرجوع فعلا في صورة الضمان بانن فيما الوض من المؤجل حال الام لا وجوا وجهها استحقاق الرجوع حاله مع علمه عند الاند بوج
 الضمان حال اذنه او لا ولم يعلم المقام الثاني في الحق للمضمون وهو كل مال ثابت في الذمة سواء كان شوتا مستقر اكثن البيع
 بعدا نقضا الخيار والاجرة بعد لزوم الاجارة والمهر بعد الدخول والقرض بعد قبضه حال الجعالة بعد الايتان بالعمل ونحو ذلك ومثل ذلك
 كالشئ في زمان الخيار مع قبضه سواء كان متعلقه فرضا او سلا او غير ذلك فلا يصح ضمان ما ليس بالملك كالحقوق والخصائص ونحوها او

المال المضمون

المسألة في تسليم خاصة بالخروج والخبر والكتاب لمراسم ولا ما هو والغير ثابت في الذمة لكونه شخصياً ولو بعد فلا يصح ضمان ما تعطى فلا نأ
ولا ضمان الثمن عن ايباع في مائة الخيار قبل قبض البايع آياه وفي ضمان ما ليس بالذم ولكن يؤلى الزم كمال الجعالة قبل فعل ما شرط عليه
من العمل افعال اظهرها عند العقد وطرفا قبل المشرع في العمل وجده وفي مال السبق والى اية قبل العمل قولان مبنيان على ثبوت ذمة من عليه
بنفس العقد وعدمه يصح ضمان ارض الجعالة بعد ثبوت نقد كان او حيوانا او غيرها وكذا الدابة التي على العاقلة قبل تمام الشتر وكذا مال
الكتابة على الاظهر مشترط كانت او مطلقة ويجوز ضمان ما تستحقه الزوجة من النفقة الماضية والحاضرة والرجعة حكمها حكم الام لا معلومة
الجنس والوصف كانت ام لا نفقة موصرة كانت ومعهسرة لا يصح ضمان ما ورثت منها في الذمة بعد كنفقتها المستقبل ولا ضمان ما مضت
من نفقة الا ما رثت في الحاضرة منها ترد وفي ضمان الاعيان المضمونة بغصب قبض بيع فاسدا وبسوا وبقرط في الوديعة والعارية
قولان والوجه عند النفقة سواء ارضان وقالا عيان المذكورة وضمن قيمتها ان تلفت عند من كانت مضمونة عليه وضمن وجوب الرد
الثابت عليه لا يصح ضمان ما هو امانة في يد المضمون عنه كمال المضاربة ومال الاجارة والوديعه والعارية والوهن ومال الشتر وما في يد
الصانع والوكيل والوصي والحاكم وامينة نحو ذلك سواء ضمنها مطلقا وعلى تقدير التلف وعلى تقدير العتق او التقرب لعم لا بأس بضمنها بعد
التلف كذا بعد العقد او التقرب في وجه خفي يصح تراخي الضمان بان يضمن ضامن ثم يضمن عنه آخر ثم عن الثاني ثالث وهكذا ويستمر الضمان
في ذمة المتأخر عن الآخر ويرجع كل من امن له من ضمن عنه لانه الاصيل ولا يعتبر في رجوع كل من قبله الا اذن من قبله دون الاصيل وفي ذمة الضمان
بان يضمن الاصيل عن الضامن الاخير قولان اشبههما النفقة ويصح ضمان ما يحمل الضامن المضمون عنه وهما كعم مع امكان استعلاء مبعده
مثل ضمان ما في ذمة لولم يمكن استعلاء مبعده لوجه لوجه ضمانه ولو ضمن في حال المكان استعلاء ثم انقلب الى غيره المكان الاستعلاء فلا
بقاء الضمان ولو لم تصالحهما على شيء ومثل الجمل بالكم فيما ذكر الجمل بالكيلف من الجنس والوصف لا فرق فيما ذكر بين الضمان الذي يرجع بالضمنا
الى المضمون عنه وغيره وحيث يضمن الجمل بلزهر اداء ما ثبت شرعا ثبوت ذمة المضمون عند وقت الضمان لا يكفي مجرد وجدانه في ذمة الا
المضمون عنه بعد الضمان على الاقوى وهل يكفي في الثبوت حلف المضمون له اليمين التي ردها عليه المضمون عنه فليضمن الضامن اداء ما حلف
براه لا وجهان اتتهما الكفاية ولو ضمن ما شهد به اليمة عليه فلا ظهور كونه ذميا فان قامت على ثبوت المال في ذمة المضمون عند قبل العقد
ورثت عليه ثره وان قامت على مطلق الثبوت او الثبوت بعد الضمان لم يصح المقام الثالث في الواجب وغير مسائل

الاولى اذا ضمن عهدة الثمن ودركه عن ايباع بعد قبض آياه واخر اجه عن ملكه صح ولو لم يخرج عن العهدة في كل موضع يثبت بطلان
البيع من راس بسبب ظهور استحقاك الغير للبيع مع عدم اجازة المالك للبيع ولا القبض ويقتضي شرط العقد او غير ذلك ولو خرج منه
مستحقا لغيره رجع بما فاق ذلك البعض وكان في الباقي بالخيار بين الامضاء لا رجوع وبين الفسخ والرجوع بما فاقه خاصة على البايع نفسه ومن
الضامن هل يصح ضمان العهدة قبل خروج عين الثمن عن ايباع تردوا الاوطان لم يكن اقوى عدم الصحة لما مر من عدم صحة ضمان الاعيان
ومثل ضمان عهدة الثمن للمشتري ضمان عهدة البايع فيصح ان كان في ذمة المشتري لا يصح ان كان عينا الثانية اذا ضمن عهدة الثمن
على وجه صحيح لم يظهر بطلان البيع من راس بل تجدد الفسخ بالتقابل وتلف البيع قبل القبض او عيب سابق على العقد لم يلزم الضامن شيء بل يرجع
المشتري بالثمن على البايع نفسه لفقده الثبوت في الذمة حال الضمان الذي هو ميزان صحة ولو ظهر عيب سابق على العقد فلم يفسخ بل للمشتري بل
طالب بالارش لم يكن له الرجوع الى الضامن على الاظهر **الثالثة** اذا ضمن ضامن للمشتري عن البايع ردك ما يحدث في الارض المتأشترها من بناء
او غير من لو ظهرت الارض مستحقة وقطع المالك البناء والعرض لم يصح على الاقوى ولو ضمن ذلك البايع ففي صحة تردا **الرابعة** اذا كان لعلى اثنين
مال يضمن كل واحد منهما ما على صاحبه صح الضمان مع اجتماع شرطه وتحول ما كان على كل واحد منهما الى صاحبه كان هو المطالب سواء كان
المالان متساويين تداروا ووصفا وحلولا او تاجيلا ام مختلفين سواء كان كل منهما بسؤال صاحبه ولم يكن شيء منهما بسؤال صاحبه وكان
احدهما بالسؤال دون الآخر وسبق على ذلك امور فمنها انه لو قضى احدهما على صاحبه برئ من ذلك بقي على الآخر ما ضمنه عندئذ يقع
ما على صاحبه بتبرع عاقب ما عليه وفيها انه لو ابره الغريم احدهما برئ ما ضمنه عندئذ صاحبه ومنها انك اذا ماعلى الدينين واحدهما بعض
ما عليه لبرئ المضمون لغير الباقي لم يرجع على المضمون عنه الا بما الذي وفيها انه لو اختلف الدينان قد راو وصفا وحلولا او تاجيلا او المذوق
اعسارا وديارا انكس بالضمان ما كان تابيا قبله وفيها انه لو كان ضمان احدهما بسؤال صاحبه ضمان الآخر تبرع عارجه المسؤول منه بما اداه
الى صاحبه اليه الى غير ذلك من الفروع ولو ضمن كل منهما ما على الآخر فردا احدا الضمانين اجتمع لما لا بد على الآخر ورجع فاذا ادى شيئا فاحسب انما
عليه بالضمان او بما عليه اصله يتبع التخصيص او قصد الدافع ومع عدم قصد احدهما يكلف بالتعيين ويصرف الى ما عينه على اقربا لو جرد
ما لوبره المضمون لغير الباقي لم يرجع على المضمون عنه ابراء المضمون له ذمة الضامن من المال الذي ضمنه اقام على

في التلف

في التلف

في التلف

وكان الموضع
بأنه سابق
الثاني بالثاني
بأنه لاحق

ذلك بينه وبين الضمان الرجوع به على المضمون عنه والأصل في الضمان على عقد رجوع به إلى ثلث المانع في دفع ابراهيم
المضمون له واختلافاً في كل منهما وقوع الأبراء مما كان عليه ولا نفى في المبرق والضمان من جهان اقربهما الأول فيقوم قوله بينه
الخامس يجوز وحده الضمان في ثمة المضمون عنه وهو يجوز العكس لا الوجه التفصيل بأنه ان كان الضمانان فما زاد على سبيل التدرج
فان وقع الأول ونحوه رضا المضمون له ثم الثاني ثم الرضا به هكذا صح الأول وبطل ما أخر عنه وكذا لو وقع الأول في المتعددة دفعة ووقع
اصل الضمان متدرجاً وان كان الضمانان فما زاد دفعة فكان الأول في الجميع والرضا للآخر بالجميع متدرجاً صح السابق ان كان الأول
الرضا للآخر أيضاً دفعة لم يعد بطران الجميع وفيه جهة بختاره المضمون له منها المستأد يستمر ارضى المضمون له من الضمان بعد
الضمان ببعض المال او ابراءه من البعض لم يرجع الضمان على المضمون عنه إلا بما آتاه ولا يرجع بما دفعه زائد على المال المضمون زياً وعقيدته كما
او صفة ولو دفع عرضاً عوضاً عن الضمان رجوعاً بالأم من من قيمته من الذين سوارضى المضمون له به عن ريند وغيره عقداً وصالحه
عنه نعم لو كان دفع العرض باذن المضمون عنه بامره بدفعه عوضاً عن الدين كان له الرجوع عليه ببل ما دفعه من العرض من ثلث اوقية ولو
باع العرض من المضمون له بمائتين واطلق ثم تقاضاه لجهة رجوعه بالمائتين اذا لم يكن الدين انقل منه ولو قبض المضمون له المال المضمون من الضمان
ثم وهبه اياه رجوع به على المضمون عنه اذا كان باذنه ولم يسقط رجوعه بالهبة المتأخرة وكذا لو احتسبه المضمون له على الضمان من زكاة ونحوها
من الحقوق الست البعثة كما يجوز للضمان الرجوع على المضمون عنه ببدل ما آتاه عنه بامره فكذا يجوز له اذا دفع اليه المضمون عنه بدلاً او اذا
باذنه ان يصرف فيه بآتي نحو شراؤه ليحرق الضمان الرجوع على المضمون عنه بما ضمنه بامره قبل ان يؤديه الى المضمون عنه ولو دفع المضمون
عنه اليه ما ضمنه عنه قبل ان يؤديه عنه فهل يملك الضمان من جهة ضمانه لا وجهان ظاهرهما الثاني كما ان الاظهر كون المدفوع حجاً ما نفي به
الضمان لا ضمنه الا بقتل او قرض واذا دفع الضمان ذلك الى المضمون عنه برئت ذمته كل من الضمان المضمون عنه ولو دفع المضمون عنه
مئال الضمان الى المضمون له من غير ارضاء من برئت ذمته الضمان المضمون عنه جميعاً الثالث من انا ضمن باذن المضمون عنه ثم ادنى
المال المضمون انكر المضمون عنه القبض كان القول قوله يمينه لو شهد المضمون عنه للضمان بالقبض قبلت شهادته مع انتهاء التهمة
كما لو ردت شهادته ما للتمهة ولتقدمه بعض شروط قبول الشهادة فحلف المضمون له لزم الضمان بالاداء مرة ثانية ولا يرجع هو على
المضمون عنه إلا بما آتاه أو لا ولو لم يشهد له المضمون عنه بالقبض الأول رجوع عليه بما آتاه ثانياً خاصةً التاسع من ارضاء المضمون
المستجمع لشأه في مرضه مات فلا توى خروج ما ضمنه من اصل تركته دون الثلث العاشرة لو قال صنت من واحد الى عشرة صح
وفيما يلزم الضمان من جوه اظهرها الروم عشرة الا اذا اقتصر عرفاً بما عدا دخول الابتداء والغاية فلتزهر تسعة وعقد دخولها جميعاً فلتزهر
ثمانية الحادية عشرة لو اطلق الضمان لم يشترط الاداء من اليمين ثم مات معسر لم يكن للمضمون له الرجوع الى المضمون عنه على الا
الثانية عشرة ليس للضمان مطالبة المضمون عنه بالمال المضمون باذنه تجرد مطالبة المضمون ياناً بما آتاه المطالبة به بعد الاداء على الا
قوى الثالثة عشرة من ادى دين غيره من غير ضمان فان آتاه باذنه بشرط الرجوع كان له الرجوع به عليه ان ادى غير ان كان لا اشتراط الرجوع
لم يكن له الرجوع به عليه ان ادى باذنه من غير شرط الرجوع فوجوز رجوعه به عليه جهان وجهها الأول ولو صالح المادون في الاداء لم يشرط
له الرجوع رتباً الذين عنه على ما لا يجانس له يسقط الرجوع بالصالح المذكور في البعثة عشرة لو ادعى احد على غيره ضمانه وانكر المدعى عليه
الضمان فاقام المدعى يمينه اثبت ضمانه واخذ منه الحق لم يرجع هو على الاصيل شئ لان لزم انكاره عند استحقاق الرجوع الفصل
الثاني في الحوالة التي هي عقد شرع لتحويل المال من ذمة الخرى في الكلام في اعتبار اللفظية في شروط المتعاقبين ضرورة على اثر
في الضمان ويشترط في صحة الحوالة رضا المحيل والمحال بلا شبهة وفي اعتبار رضا المحال عليه اذا كان المحال قولان اشهرهما
الا اعتبارواشبههما العلم سواء اتفق المحققان جنساً ووصفاً واختلاف مع رضا المحال بالحق حقيقة نعم لا شبهة في اعتبار رضا المحال عليه
اذا كان بين ابناءه على جوازها كما ياتي انشاء الله تعالى لو تبرع المحال عليه بالوفاء بقرعاً وكان بريئاً بان قال المحال احلت بالدين الذي كان على
فلان على نفسي فقال قبلت صح وسقط اعتبار رضا المحيل على الاظهر ومتى تحققت الحوالة على الوجه الشرعي اقتضت تحويل المال من ذمة المحيل الى ذمة
المحال عليه برائة ذمة المحيل من حق المحال سواء ابرأه المحال ام لا ولم يكن للمحال بعد ذلك رجوع على المحيل اصلاً مطلقاً وهو يعتبر في صحة الحوالة ثقل
ذمة المحال عليه بالمحال بهام لا يعتبر ذلك قولان اقويهما الثاني فتصح الحوالة على المبرق لا اظهر كون حوالة لا ضماناً ولا يجب على المحال قول الحوالة
وان كان المحال عليه ملتزماً على الاداء مشغولاً للذمة المحيل مثل الحق ثم سيجب لكن لو قبل لزم ولو لم يكن له الفسخ ولا الرجوع الى المحيل وان اعسر
عليه بعد ذلك وبعد استيفاء الحق من جهة اخرى لا فرق بين احد المحال شيئاً من المال وعدل به لو كان المحال عليه من الحوالة معسر وجعل
المحال باعساره ثم بان له ذلك كان له الخيار في فسخ الحوالة والرجوع بالمال الى المحيل فالحوالة كالضمان في توقف لزومها على ملكة المحال

عليه وعلم المحتال بفقره والخيار المذكور على التراخي على الاشبه لو كان الحال عليه معسر اخبر المحوالة ثم السبق قبل علم المحتال باعساره فحق ثبوت الخيارات المذكور له وجهان اشبههما العدم ويصح دور الحوالة بان يحيل ما عليه ثم يحيل الحال عليه بذلك الذين على المحيل وكذا يصح تراها على النحو المزبور في الثمن ولو نفى المحيل بعد الحوالة الذين الحال فان كان بمسئلة الحال عليه جمع به عليه ان كان الحال عليه مشغولا لذمة ولا ملا رجوع وان يتبع به لم يرجع ويرى الحال عليه كما كان عليه ان كان مشغولا لذمة ويشترط في المال الحال بان يكون معلوما كما وكيفا عندهم على الاحوط ثابتا في ذمة المحيل للمحتال فلا يصح الحوالة بمثل ما يقضه في المستقبل ويضمن ما يبيعه منه فيما بعد والمراد بالثبوت في الذمة هنا على نحو ما مر في الصمان من الاثم من الثبوت مستقرا وقدره لا لا ذمة في صحة الحوالة بما ثبت في الذمة بين كونه مثليا كالطعام او قيميا كالسبد على الاظهر وفي اشتراط تساوي المالين جنسا ووصفا في صحة الحوالة قولان اشبههما العدم كما لا يشترط اتقانها في سبب الثبوت فلو كان ما على المحيل ثمنا وما على الحال عليه جرة فصحت الحوالة ولا اتقانها في الحول والتأجيل يجوز ان يحيل بالموجل على الحال وكذا الحال على المؤجل ان رضى الحال عليه بالدفع حالا بالصبر الى الحول ولكن لا بالمؤجل على المؤجل سواء التحل لا جلازا واختلافا ولا يشترط في صحة الحوالة كون الحوالة المحال له بتملحور المعاضة عليه فصحت الحوالة بالمسلم فيه على ولو احال عليه شيء تقبل وادى ثم رجع عليه فادعى المحيل انه كان مشغولا لذمة تمثل المال الحال فلا رجوع له وادعى الحال عليه البرائة فلا رجوع كان القول قول الحال عليه في انكار الاشتغال بيمينه فيرجع بالمال على الحال عليه سواء كان العقد الواقع بينهما بلفظ الحوالة او الصمان فيصح الحوالة بمال ككتابة بعد حلول النجم قبل قبلة ايضا على الاظهر وارباع السيد سلعة من مكاتبه جاز للمكاتب ان يحيل ثمن السلعة على ثالث ولو كان للمكاتب على اجنبى مال فاحال عليه بمال ككتابة صح المقام الثاني في الواحق وهي مسائل الاولى اذا احال عليك عليه ثم قبض ثم اختلفا فقال المحيل قصدت لو كالتة وقال المحتال تما احدثني على عليك فاقول قول المحتال بيمينه قيل القول قول المحيل لانه اعرف بيمينه والاول وفقه عليه يكون ما في يده لم يكن له مطالبته المحيل ولا للمحيل مطالبته الحال عليه بما كان له عليه من الدين سواء صدق الحال عليه المحيل او المحيل ولم يصدق احدهما وكذا الكلام فيما لو كان اختلافا في ذلك قبل القبض للمال لو انعكس الفرض بان ادعى المحيل الحوالة والمحتال كان القول قول المحيل بيمينه على الاظهر ولو تيقنا ان جريان لفظ الحوالة في صيغة ما بين قال المدينون وكنتك في استنفاد حق من فدان قال المحتال بل احدثني عليه بمالك عليه فاقول قول مدعى الوكالة بيمينه كذلك في العكس ويفرقان في جوابه قبضه على الاول للمال بعد ذلك بعنوان الوكالة بخلافه على العكس ولو لم يكن لفظ العقد ظاهرا في احد الامرين من الحوالة والوكالة وادعى كل منهما اقامة القرائن على احدهما وانكروا كلاهما تخالفا وبقي المال على ما كان قبل العقد وجه لوقال المحيل وكنتك قال المحتال لا حق لك عندك فاقول قول المحتال بيمينه الثانية اذا كان له دين على اثنين وكل منهما افضل للاخر وعليه خرمثل ذلك فاحال عليه ما صح على الاظهر وانتقل حق الكالة الى المحتال بما للمال في وجه الثالثة اذا احال المشتري البايع ثمن ما اشتراه منه ثم رد المشتري المبيع بسبب سابق على عقد البيع ففسخ البيع لذلك فهل تنفسح الحوالة ايضا ام لا قولان اشبههما وان كان عكس الانفساخ الا ان الاحتياط لا يترك ولا فرق بين كون الرد بالعيب بعد قبض المبيع او قبله ولا بين ان يتفق اللزوم بقبض المحتال مال الحوالة او قبله ولا بين الفسخ باحد خياراته وبالا فالتا وادى بالتخالف ونحو ذلك ثم على بقاء الحوالة فان كان البايع قد قبض المال قبل طرد الفسخ بوقت ذمة الحال عليه يرجع المشتري على البايع بمثل الثمن ولو لم يكن البايع قد قبض المال كان له القبض بعد ذلك فكان للمشتري الرجوع عليه قبل القبض وبعده بمثل الثمن ولو احال البايع اجنبيا بالثمن على المشتري ثم فسخ المشتري بالعيب السابق او بامر حادث لم تبطل الحوالة من غير فرق بين ان يكون المحتال قد قبض المال ام لا ولو ظهر بطلان البيع من راس من غير وقوع عطلت الحوالة سواء احال المشتري البايع بالثمن او احال البايع به اجنبيا على المشتري المسمى الباع من اخر عبدا واهال البايع اجنبيا بالثمن على المشتري ثم ادعى العبد المحررة وصدة المحيل والمحتال والمحال جميعا بطلت الحوالة راسا كذا لو تصادقوا على الحرثية من غير ان يدعيهما العبد ثم ان كان قد اخذ المحتال من الحال عليه شيئا رده اليه ولو صدق العبد في الفرض المحيل والمحال عليه كذبه المحتال فان اقام العبد بيمينته على حرثية بطلت الحوالة راسا وان قلنا لبيمة لم يسقط حق المحتال بطلان نعم لها احوال المحتال على عكس العلم بالحرثية فان حلف بيمينته في حقه وان نكل حلف لمشتري حيث يحلف ياخذ بمال من المحال عليه فحق الرجوع المشتري على البايع وجهان الخامسة لو شرط المحتال الرجوع على المحيل مع تعدد راسيته المالح من الحال عليه كما بطلان الشرط وفي بطلان اصل الحوالة بذلك وجهان اقرهما العدم **الفصل الثالث في الكالة** المعقولة التي هي عقد شرع للتعهد بالنفس له عليه حتى ما ايا كان او غير مالى وقد قيل انها مكرهة ولم يثبت الكلام في عقدها وشرائطه من اللفظ واوصافه والتجيز ونحو ذلك شرطا للمعاقدين على نحو ما مر في الصمان فان ايجابها يصح بكل ما يدى عليه صرحا مثل كلفت لك بدن فلان اوصافها او التزمته باحضاره وانا كفيل لنفسه بدنه او ما شابه ذلك لا يصح كالة الابحاض وانما مستلقها تمام البدن نعم يصح التعبير عنه في العقد بما تعارف من الاجزاء التعبير عن مجموع البدن مع القرينة مثل الرأس والبطن ونحوهما وهذا العقد كعقدى الحوالة والصمان من العقود اللازمة

فيلزم ما يذكر في ضمنه من الشرط الصحيح ألا يشترط الخيار فيه على قول غير مروي في جواز الكفالة بالصبي المجنون تردد ولا يصح الكفالة بغير الإنسان ولا بالإنسان الذي لا حق للمكفول له عليه على الأظهر ولا بالذي عليه جن غير مروي على الأقرب كذا لا يصح الكفالة بالذئب أو البغ أو غيره وبشرط صحة الكفالة رضا الكفيل والمكفول له دون المكفول على الأظهر لا يشترط ولو أراد المكفول لسفر البعيد لم يكن للكفيل منعه منه في وجهه تصح الكفالة مؤجلة بلا شبهة ومكانة على الأشبه مع الإطلاق تكون مؤجلة ولا فرق في التأجيل بين كون تمام الأجل ظرفاً للأحضاض متى نشأ الكفيل أو متى نشأ المكفول له وكون تمام الأجل وقتاً للأحضاض ويعتبر في الأجل كونه معلوماً مضبوطاً على الأحوط فيبطل العقد عند جها الأجل والمكفول له مطالبته الكفيل بالمكفول عاجلاً إن كانت مطلقة ومؤجلة وبعد الأجل إن كانت غاية الأجل وقتاً للأحضاض وله ترك المطالبة بالأحضاض وحيث يطالبه بالأحضاض فإن سلم تسليمه أو أماناً فقد خرج من الهدية وبرئ من الكفالة سواء سلمه المكفول أو عند تسليمه له أو المراد بالتسليم التام هو التسليم في بلد الكفالة عند الإطلاق وفي الوقت المكان الشرطين في العقد إذا عتق مع عدم مانع للمكفول له من التسليم ولو امتنع الكفيل من إحضار المكفول له وقتة جلس الحاكم حتى يحضره أو يؤدي ما عليه مع رضا المكفول لباخذ ما على المكفول من رفع اليد من إحضار شخصه ولو لم يرض إلا بأحضاض شخص كان له ذلك وحسن الكفيل إلى أن يحضره على الأقوى شريطة حيث أدى الكفيل ما على المكفول من المال بلا عجز أحضاضاً فكانت الكفالة والأداء جميعاً والأداء خاصة بإذن المكفول جاز له الرجوع بما أدى إلى المكفول ولو كانت الكفالة والأداء جميعاً بغير إذن المكفول فلا رجوع له ولو كانت الكفالة بإذن دون الأداء فإن قصد بالأداء التبرع فلا رجوع له سواء تمكن من إحضاره أم لا وإن قصد به الرجوع فإمكان مع تمكنه من إحضاره فلا رجوع له وإن كان لعدم تمكنه من إحضاره لم يسعد استحقاق الرجوع والأحوط تحصيله عنه ولو لم يكف الحبس في الزام الكفيل بالمكفول كان للحاكم العقوبة بما رآه مؤدياً إلى إحضاره مرتين في مرتبة فلو قال الكفيل عند الكفالة إن لم أحضره كان على كذا لم يلزمه إلا إحضاراً دون المال ولو قال على كذا وكذا إن لم أحضره وجب عليه ما شرط من المال إن لم يحضره والفارق للنقص من أطلق غيرها من يد صاحب الحق أو يد كفيله فله الرجوع في الكفالة من وجوب إحضاره وأداء ما عليه سواء كان المطلق كاملاً أو قاصراً ولا رجوع للمطلق بالكسر على المطلق بالتصح بما أخذ منه ولو اختار المطلق إحضار المكفول لم يكن لذي الحق إلزامه بأداء ما له على العزم ولو اختار الأداء ففي سلطنة ذي الحق على الزام بالأحضاض تردد والعقد أشبه لو كان المطلق بالتصح فالتأزم المطلق إحضاره أو دفع الدية إن رضوا بها سواء كان القتل عمداً أو شبهة عمد ولو كان خطأ لم يكلف بدفع الدية لأنها على العاقل ولو لم يرض وذو الحق بالدية وإراد الإحضاض لم يكن المطلق امتناع منه إلا مع تعدد ذمة القتل إلى الدية فله الرجوع لا قصاص من المطلق في صورة كون القتل عمداً ولو تمكن من الدية من القاتل بعد أخذ الدية من المطلق ردتها إليه ولا رجوع للمطلق بما آتاه بسبب إطلاقه إلى المطلق ولا دأته على الأقرب ولو كان الحق الذي على المطلق بالتصح دعوى قصاص أو مال الزم المطلق بالمدة على ما أثبت عند الحاكم وبشرط في صحة الكفالة أن يكون المكفول معيئاً على الأقوى فلو قال كفلت أحد هذين لم يصح وكذا لو قال كفلت زيداً وعمراً وقال كفلت زيداً فإن لم أرث به فعمرو ومن لواحق باب مسائل الأرواح إذا حضر الكفيل كفاً مؤجلة المكفول قبل الأجل لم يجب على المكفول له تسليمه على الأقوى وكذا لو سلم في غير المكان الذي شرط التسليم فيه لأن يكون الأجل والمكان حقاً مشروطاً للكفيل فحسب تأخره يلزم المكفول له الرجوع بالتسليم متى حضره ولو سلم الكفيل المكفول له في زمان أو مكان لا يمكن للمكفول له تسليمه فله رجوعاً عنه من ذلك لم يبرأ الكفيل وكذا لو كان هناك ما يمنع من استيفاء حقه من جسر جائز ونحوه **الثانية** لو كان المكفول غائباً الزم الكفيل إتياءه إن عرف مكانه ولو كانت الكفالة حالة انظر بمقدار ما يمكن الذهاب إليه العود به سواء كان غائباً حين الكفالة أو تجدد غيبته بعدها وسواء كان قد تجاوز مسافة القصر أم لا ولو كانت الكفالة مؤجلة آخر بعدة لول الأجل بالمقدار المذكور ولو كانت غيبته منقطعة لم يكلف الكفيل بالأحضاض وقت سقوط حق المكفول له من الإحضاض وأداء المال جميعاً راساً والزام الكفيل بالمال فعلاً أو يلزمه الصبر عليه إلى أن يتمكن من إحضار فيلزمه الإحضاض والأداء وجوباً لا يجلو الأخير منها من قرب أقرب منه أخيراً ذلك فيما إذا لم يكن هرباً للمكفول بتفريط الكفيل والزامه بالمال ضلاً وإن كان هرباً بتفريط الكفيل **الثالث** لو اتفقا على الكفالة وقال الكفيل لا حق لك عليهما لقول قول المكفول له بميمنه دعوا صحة الكفالة فإذا لم تولم الزم الكفيل إحضار المكفول مع الإمكان ولو تعدد ذلك فحق الزم الكفيل بأداء المال قبل إقامه المكفول له البيتة على حقه تردد وعلى الزام فلا رجوع له على المكفول مطلقاً ولو ادعى الكفيل أداء المكفول للمال وأبرأ ذي الحق ذمته منه ونحو ذلك أنكر المكفول له قبل انكاره بميمنه وحيث يسكن المكفول له عما يكلف به من اليمين أو جبر اليمين إلى الكفيل فإن حلف سقط عنه حق الكفالة ولو نكل ثبت عليه الحق **الرابع** لو جرت إذا كفل رجلان رجل سلمه أحدهما برئ الآخر على الأظهر سواء اتفقا على الكفالة أو تعدد وسواء اقترنا العقدان أو ترتبا وسواء قصد المسلم التسليم عن نفسه عن الكفيل أو أحرماً ولو كفل رجلين رجل سلمه الكفيل إلى أحدهما لم يبرأ من الآخر **الخامس** إذا مات المكفول برئ الكفيل من غير فرق بين وقوعها بأي لفظ من ألفاظها لكن ذلك إذا كان الإحضاض استيفاء الحق وإن كان للشهادة على عينية

منه لك لا غيرها

مقرر

حقه البيع والاجارة ونحوهما وما لا يضر ولا يبين جهالة المصالح عليه المصالح عنه عدمها نعم لا يصح الصلح على التملك المباح من جميع الجهات كما لا يصح
على المشتريات اللفظية من اعلام الشخصية والجنسية واسماء الاجناس من غير معرفتها ولو كان احدا من صاحبين عالما بما يريد ان الصلح عليه دون
الاخر ففي توقف صحة الصلح على اعلام العالم الجاهل بذلك جهان والاظهر انه ان كان الصلح باقل من الحق وكان رضا من له الحق الجاهل به لزعم
مساواة حقه صحة الصلح ظاهر وبطلان لا يسقط في الواقع شيء من الحق ولا يبره عليه الا عن مقدار ما اعطى ان كان مساويا للحق فيما
ان كان دينيا ولو جوب الصلح تملكيا لو كان الحق عينا بالمالك بعد ان كشاف الواقع اخذ لتفاوت نكاح دينيا وكان المقبوض مجانسا ودينا
قبض واستيفاء حقه ان كان دينيا ولو يكن المقبوض مساويا او كان عينا وان كان الصلح باقل من الحق ولكن مع رضا الجاهل بالصلح ظاهر وبطلان
وان كان الصلح بازيد من الحق ومساويا لم يرض من له الحق الجاهل به بالصلح الاعلى نعم المساواة صحة الصلح وان كان المستحق عالما بقدر الحق الذي
جاهل به ويريد التخلص منه فان كان الصلح على مقدار الحق او دونه صح وان كان على ازيد منه فمع رضا الغريم بالصلح مطلقا يصح ومع تقيد
رضا بغير عدم الزيادة يصح ظاهر وبطلان شرط الصلح فيما يقع بشرط يلزم من الطرفين جميعا ويلزم ما يذكر في ضمنه من الشرط
السابعة ولا يجوز لاحدهما الفسخ الا ان يشترط الخيار فيه لهما او لاحدهما الى امد او يتفقا على فسخه بعد ايقاعه من غير شرط والكل في عقد
الصلح وشرطه شرط التعاقد بين العوضين على التفصيل المتقدم في البيع حواجز في الاثر من احدهما اعتقار الجهالة رضا على ما
عرفت الثاني عدم اعتبار كون العوضين عينا بل هو صالح لنقل الاعيان والمنافع وبراء الذمة ولجبر قطع المنازعة بعين او منفعة او
حق ونحو ذلك ولو اطلق الشرط في بيع والشركة على ان يكون الرجوع والخسران على احدهما وللآخر اس ما لم يصح ان لم يشترط في ضمن العقد
ولو اشترط كون الرجوع والخسران على احدهما وللآخر اس ما لم يشترط في ضمن العقد لازم اخراجه من الشركة فلا توى الصحة ولو شرط في ضمن عقد الشركة ان
ان لم يكن توى نشأ الشرط والعقد جميعا ولو لم يشترط شيئا من ذلك بل اطلقا على ذلك عند ابدانها فسخ الشركة صح بلا شبهة ولو اطلقا
على ذلك عند ابدانها ابقاء الشركة من غير شرط شيء عند نشأ الشركة فالظاهر صحة الصلح سواء اعلما واحدهما بالرجوع والخسران او بلحدهما
جهلا بهما او احدهما بهما او باحدهما على الاظهر سواء كان بعض المال دينيا وبعضه عينا او جميعه عينا او دينيا وقيل الصلح المذكور الصلح
على ان يكون الرجوع والخسران على احدهما والخسران على احدهما والرجوع لهما ولو كان معهما درهما فادعاهما وادعى الاخر احدهما كان ذلك
درهم ونصف لمدعى احدهما ما بقي ولا يعتبر في استحقاق مدعيهما للدرهم التام حلفه على عدم استحقاق صاحبه منه شيئا نعم يعتبر في استحقاق
كل منهما على نفي استحقاق الاخر لدرهمه سواء رجع دعوى بهما الى دعوى كل منهما نصف الدرهمين معينا او مشاعا تمام تخصيص احدهما باو احد
وقسمه الاخر بينهما نصفين انما هو حيث كان مدعى احدهما الدرهمين بيمينه لا على الاشاعة فلو ادعى على الاشاعة استحقاق ربع مجموع الدرهمين
على الاقر بيشترط في تقصيف احدهما بينهما ان لا تكون لهما بينة وتساوى بينهما من وجوه التراجع فلو كان لاحدهما بينة دون الاخر او كانت
بينة احدهما ارجح من بينة الاخر فتم قوله وكذا يشترط كون الدرهمين بيدهما جميعا واما ان كان بيد احدهما او يد ثالث فالظاهر التفصيل بينهما
ان كانا في يد مدعى الدرهمين كان القول قوله يمينه لان يقيم الاخر البينة فمقدم وان كانا في يد مدعى احدهما فان اقام مدعيهما على استحقاق لهما
البينة والا حلف مدعى احدهما على عدم استحقاق صاحبه ذلك ملك احدهما وادعى الاخر الى صاحبه ان كان في يد ثالث فان كذبها حلف لهما
واقرا في يدها ولو ان صدق احدهما فتم قوله من صدقة يمينه ومثل الدرهمين فيما ذكر الدرهم والديناران والدينارين والمالان من سائر الاموال
كان مثل المدعيين المدعون المعتدون ولو ادعى انسان دينارين او دينارا وامتنع الجميع ثم تلف دينارا فان كان شيء من المرج والتلف
الودعي او تعديه ضمنه ودنا الى كل منهما تمام ما ادعى عنده في وجهه ان لم يكن شيء من المرج والتلف بفريط منه لا تعدى فان علم ستيته واقر او ادعى
كون التالف من احد المودعين معينا كان التالف منه خاصة وان لم يعلم كونه من احدهما معينا اعطى صاحب الدينارين دينارا وقسم الاخر بينهما
نصفين والكل في شرط ذلك وفرضه على ما ذكر في الفرع السابق فلو كان يد الدينارين مالان امتنع جاعلى وجه لا يميز احدهما عن الاخر
كان التالف عليهما على نسبة المالبين ولو كان لاحدهما ثوب بعشرين درهما وللآخر ثوب بثلاثين درهما ثم اشتبهاهما فان خير صاحب الثلاثين خيرا
العشرين في اخذ ما يحتاجه منهما فقد ان تقاسر بيع الثوبان جميعا واعطى صاحب الثلاثين ثلثة اخماس الثمن وصاحب العشرين خسا
الثمن ويجرى نظير هذا الحكم في الاثواب غير جنس الثوب من الامتعة المعتدة وغير الثلاثين والعشرين ثوبان بعد وقوع عقد الصلح احدهما
مستحقا للغير وقف الصلح ان كان العوض شخصا على اجارة المالك فان اجاز صح وان رتب بطلان المالك او كان كليا ودفع شيئا مصادقا لانه يبطل
بل يلزمه بذلك الى مالكة الرجوع على المصالح مصادقا لخل الكل ولو تبين احد العوضين معينا فان كان شخصا تخير مستحقه بين الارش والفسخ
وان كان كليا رده وطالب بالتخيير ولو ظهر في الصلح غيب لا يتسامح به ففي ثبوت الخيار به تردد ولو صالح عن نقصان بعد شخصي مثلا فظهر
حوا او مستحقا للغير مع رد المالك ففي عود النقصان بذلك جهان ويصح الصلح مع كون كل من العوضين عينا او منفعة او حقا او نقرا

كما ترى لا يعتبر في الصلح على الحقوق العلم من العقد تحققها فلم يعلم بها وكانت محققة في الواقع حين الصلح فتح نعم يعتبر في الحق أن لا يكون بما يعلم من دليله اعتبار وقوعه كحق الحد والتعزير أو اعتبار المباشرة فيه كحق القسم لو صالحه على دأهم بدنا يبرأ بدراهم صلح ولم يكن ذرا للبيع ولا ذرا فيه ما يستحق الصلح على الأقرب نعم يجري فيه حكم الربا على الاحوط بل الاقوى لهذا ألف على جعل ثوبا قيمته درهم فصالحه عنه على درهمين لم يصح على الاظهر ولو ادعى دارا فأنكر من هي في يد كوفها لم صالحه المنكر من حق دعوى المدعى على سكاها اى المدعى سنة صلح ولو يكن لاحدهما فخير وكذا لو صالح المدعى عن الدار بناء على دعوا على سكنى المدعى عليه سنة او صالح المدعى المدعى عليه المقر عن اصل الدار بسكاها اى المدعى سنة اما لو صالح المنكر المدعى على سكنى المدعى سنة او صالح المدعى عليه المقر على سكنى المقر سنة فيها فبني صلح فيها على جواز الصلح بغير عوض وعقد جواز الرجوع فيها على كون الصلح اصلا براسة المبني الثاني ثابت في الاول تردد وان كانت الصلح بغير عينة ولو ادعى اثنان عينا في يد ثالث بانها لهما بالمناصفة وصرحا مع ذلك بالسبب الموجب للملكية اياها فاصدق المدعى عليه احدهما دون الاخر فان كان السبب المصريح بينهما موجبا لشركتهما اشتركا في النصف المقر لهما فاصدق المدعى عليه اياه وحيث فان صالح المدعى عليه المقر له على النصف المقر به بعوض فقد قالوا انه ان كان الصلح باذن الشريك الاخر صح الصلح في النصف اجمع وكان البعض بينهما بالسوية وان كان الصلح بغير اذن الشريك صح في حقهم وهو الربع وبطل في حصته الشريك هو الربع الاخر وهذا الذي ذكره متين فيما اذا وقع الصلح على النصف لمعين دأما لو وقع على النصف المشاع فلا يبعد عنك صحة الصلح مطلقا واختصاص المقر له بالعوض لا فرق في حكم هذه الصور بين كون الصلح قبل القبض او بعد ولو كان السبب المصريح به من غير مستلزم للشركة كما اذا ادعى احدهما النصف بسبب الارث وادعى الاخر النصف لاسباب ببيع مثلا صح الصلح في حصته اجمع ولو يشاركه صاحبه ولو ادعى اثنان دارا في يد لغيره فتراحدهما اجمعها فان كان قد وجد من المقر له في الدعوى ما يضمن اقرا لصاحبه شاركه صاحبه فيها وكذا ان سبق منه الاقرار بالنصف لصاحبه قبل الدعوى فان لم يصد منه قرار بوجبه بالحق على دعوى النصف نظرا فان قال بعد اقرار المدعى عليه بالكل ان الكل سلم الجميع اليه وكان هو الآخر خصيصا في النصف الذي ادعاه الاخر ويكون القول قول مدعى الكل بيمينه وعلى الاخر البيعة ولو قال النصف لآخر لصاحبه سلم اليه ولو لم يقل شيئا ولا اثبت للنصف الاخر لنصفه ولا لصاحبه لانفا فالظاهر انه يحلف مدعى النصف لآخر البيعة فان قامها سلم اليه النصف ان عجز كلف المنكر البيعة فاحلف سقط حق المدعى ثم يسئل المقر له التمام فان قال لنصف لآخر في خذ منك من هو في يدي وسلم اليه ان قال لك لصاحبه فالأقرب انه يؤخذ النصف ممن هو في يدي وسلم الى المقر له التمام ثم يؤخذ ذلك منه ويسلم الى صاحبه الذي قرره ولو قال المقر له التمام ان النصف الاخر ليس لباقي النصف الاخر في يدي هو في يدي ولو ادعى اثنان دينا في ذمتك فان قبض احدهما حصته فقبل بشاركه الاخر فيها فقبضه ولو قيل يختص به اذ قبضه بعنوان انه سهمه كان وجبه لو صالح عن حصته بعوض لو يشاركه صاحبه لو فسقت الركبتين لو رثته ثم ظهر من علمت واستمع بعضهم من قصته في انحصار الدين فيما في يدي لم يتنع منها وجهان اقولهما العدم ولو ادعى اثنان على غيره شيئا فأنكر المدعى عليه صحته على سقي ذرعه او شجرة مماثلة فالظاهر صحة الصلح اقاله صالحه على اجراء الماء على سطحه او ساحة صلح بعد العلم بمقدار الموضع الذي يجري منه الماء طولا وعرضا لا يعتبر تقدير الحق من غير فرق بين جعله عوضا بعد المنازعة وبين ايقاعه ابتداء ولو احتاج بعد ذلك الى اصلاح وجب على المالك ولو لم يلزم المصالح مساعدا ولو طلب المدعى عليه بعد الانكار من المدعى الصلح لو يكن طلبه الصلح اقرا بالمدعى ولو طلب منه بعد او تملكه منه كان ذلك اقرارا بالمدعى يكون المدعى به ملكا له ومن لو اقر بالحق **الباب احكام من النزع في الاملاك وهي مسئلة الاولى** يجوز اخراج الرذائس والنجاسة والميازيب السوايط ونحوها الى الطرق النافذة اذا كانت عالية لا تنضو بالمائة وان عارض فيها مسلم فانه لا ارتداد ضرة على الاصح ولا يشترط في الاخراج المذكور اذن الحاكم والمرجع في الضرر المانع من الاخراج هو العرف يختلف في ذلك باختلاف الطرق ويعتبر في جواز الاخراج المذكور مضافا الى عقد الاضرار بالمائة عند الاضرار بالجوار بالاشراف عليه على الاحوط ان لو يكن اقوى ولا فرق في المنع مع الاضرار بالمائة بين كونهم مسلمين او كفارا ولا يعتبر تضمر الجميع فلو تضمر به بعض المائة دون بعض بالاحوط بل الاقوى عند جواز الاخراج الاقوى عند الجواز فيما لو اضر الاخراج المائة من جهة ونفهم من جهة اخرى كدفع اذى الحرة والبرد والمطر ونحو ذلك مثل اخراج الرذائس حضرها تحت الطريق فانه لا يجوز مع الاضرار بالمائة والجوار ويجوز مع عقد الاضرار واحكام التسقف لا اختصاص للجوارح بصاحب الدار اقولها ان ذلك الطريق بل لكل احد ذلك وان كان من غير اصل ذلك الطريق ولو اضر بالمائة زمان الحفر والبناء ثم زالت المراحة فعلى جوارها ملك ما احده من الرذائس مثل الشراب الساكنة تحت الطريق وحفر البالوعة وغرس الشجر في بيت الدكان والذئبة فيه متصلة ببابه او حايطه او منفصلة فيجوز مع عقد الاضرار بالمائة والجوار ولا يجوز مع الاضرار باحدهما ومن هنا لا يجوز بناء الساتح الحايطه اذا كان مستحلا لا يمكن المشي عليه كالاجور زمانه اوله هذه البلدة الطيبة من بل الطين في الطرق الضيقة للسطوح ويجوز دفن الميت في الشوارع اذ لا يضر بالمائة

وكذا أخذت باب الطريق وصرفت في التعمير ويجوز لكل أحد الاستطراق في الطريق لنا فاذة على أي نحو شاء من سرقة بطون وركوب رجل مسلح كان
او كافرا على وجه لا يضر غيره من المارة ولو سلك الطريق لنا فاذة انسان كان لكل أحد ذلك السد ولو جعل الطريق لمقطوع مسلوكا بان جعل الأعمدة
في ملكه ورفع الحاجز فان لم يستسلمه مؤثما كان كالعادية ويجوز له الرجوع فيه ان يستسلمه مؤثما وسلك فيه حذو لم يكن له بعد ذلك قطعه على الاخوان
كان لا يوقى جواز الرجوع مالم يخرج من ملكه بوقف نحو من العقود اللازمة ولا يجزى على الشوارع العامة ملك أحد ولا يختص بها أحد من الناس فيها
شرح سوا ويجوز الجلوس في الطريق اذا لم يضر المارة ولو جلس أحد في الطريق نافذ ثم قام عنه معوضا زال حق من الجلوس وجاز لغيره الجلوس في
ذلك المكان ولو لم يكن للأول زمامه ولو كان قيام الأول عنه بغير عراض او قهر ففيه بقا حقه تردد والاشبه الزوال ولا يجوز ادخال الطريق لنا فاذة
في ملكه وان لم يتحج إليه المارة بل وان عوضه بمقدار ما لا يضر منه من ملكه على الأقوى في جواز صلح الحاكم عن ذلك مع الاعودته للمارة وترد
تربته لتلف على أحداث الجناح ونحو حيث يجوز ففي ضمان المحدث للثالث نفسا كان او مالا وجوه اشبهها العقد ويجوز للجار اخراج الروس
ونحو في قبال ما أحدثه جاره او فوقه وتحت مع عدا الأضرار بالمادة ولا يجوز مع الأضرار باحدهما ومن أحدث شيئا من الروس ونحو
مضرا بالمارة كان يحكم النصب وجب على المحدث ذاته وفي وجوب ذاته على غيره تولا ان اشبهها العقد نعم يجوز ذلك له ويجوز فتح الابواب
المستجورة في الطريق لنا فاذة سوا كانت تلك الابواب اخرى الى ذلك الطريق او غيره ام لا نعم لو كانت الباب الاخرى في المرفوعة واستلزم إحداث
باب في النافذة صيرورة المرفوعة نافذة بسبب جعل دارة او طرفه لا يحوط تركه واما الطريق المرفوعة لغير النافذة فالشهور على جواز أحداث
شيء فيها من باب وسر باب وروشن واجناح او بالوعة او سباطا ونحو ذلك الا بان جميع اربابها صريحا ونحوى وبشاهد الحال فان لم يكن
المحدث مضرا بهم بل وان كانت الباب لغير الاستطراق وهو مبني على كون الطريق المرفوعة ملكا لاربابها مطلقا وفي اطلاق ذلك تأمل وانما
يسلم حيث تكون المرفوعة ملكا لهم جميعا بجمازة او شراء او نحو ذلك فاما اذا كانت باقية على الاباحة فلا ولو كانت مملوكة لبعض اهلها فقد
التصرف على اذنه خاصة نعم مع الجهل بالحال يحكم بملك الجميع لها ولو كانت مملوكة لبعض اهلها مثل المتأخرين الباب الاخرى فيجوز له التصرف فيها
كيف شاء ولا يجوز لغيره التصرف الا باذنه وحيث تكون المرفوعة ملكا لاربابها يجوز لهم سد ها عن السكة اذ لم يكن فيها مسجد ورواة ومجوز
موقوفة على العموم والا لم يجز لهم كل ما يوجب منع الناس من المرور اليها ونصرتهم بذلك فيجوز فتح الرواذن والشبابيك الى الطريق المرفوعة
المرفوعة بغير اذن اربابها اذا كان من حايطة ولو يضر اهلها باشراف نحو كما يجوز ذلك فيها اذا كان خلف ذلك الحايطة والالغيه مع الشرطين ولو
صالح احد من اهل الطريق المرفوعة او غيره هم هؤلاء على أحداث روشن واجناح او نحو ذلك جاز على الاظهر سوا عين له ملك ام لا وسوا كان بعض
ام لا ولو كان لانسان داران باب كل واحدة الى حاق غير نافذ جاز ان يرضع الحائل الذي بينهما كما يجوز له ان يفتح بينهما بابا بحيث يدخل من الباب
فتجانبين اللذين الدورات المتعددة وسائر الاملاك كالحامين والخاصين ونحو ذلك لو أحدث في الطريق المرفوعة روشن ونحوه بغير اذن اربابها حيث يضر
اذنهم الزموه بالاذن فان ابي باشر ولا ذلة مع استئذان الحاكم على الاحوط ويلزمهم رد اعيان المحدث الى صاحبها ثم ان الطريق لنا فاذة
يعلم كونه ملكا لبعض اهلها وللجميع على السواء او على الاختلاف وكونه باقيا على الاباحة اتبع والا حكم في الظاهر بشرتهم فيه لكن شركة كل منهم تسببه
ما بين بابيه وصدد الطريق فلا حق له فيما كان من بابيه الى اخر الطريق فلا يدخل يشاء الذي الى جهة صدد الطريق في مجازه ويفر وهو ما كان من
بابه الى ذيل الطريق فلا يجوز لكل احد منهم أحداث باب مما يلي صدد الطريق فلا يجوز له أحداثها مما يلي ذيله من غير فرق بين سدا لباب الا على عهد
ولو سدا بابه التي الى جهة ذيل الطريق لم يسقط بذلك حقه بل جاز له بعد ذلك فتحها الا ان يتقل حقه ذلك الى غيره فيسقط ويثبت للغير ولو اخرج
بعض اهل الطريق الثاخذ روشن لم يكن لاهل الطريق منعه لو استوعب من الطريق الا اذا استلزم الاضرار بهم او التصرف في حايطة احد منهم فانه
يجوز منعه من ذلك ولو سقط ذلك للروشن فسقط جازه الى أحداث روشن توقف جوازه على ان لا يكون له اعراض عن حقه على الاخوان لو
يكن اقوى الثاني لا يجوز التصرف في الجدار المختص بشخص بطرح راس الخشب عليه نحو ذلك الا باذنه ولا تجب عليه اجابة التماسه الوضع
نعم تسحب اجابته واذا اذن له في وضع الخشب على حايطة جاز للذات الرجوع في اذنه قبل وضع الماذون وبناءه وفي جواز رجوعه بعد الوضع
والثاني قولان اظهرهما الجواز لكن مع دفع الارش الى الماذون على الاظهر ولا يشترط ما صاب الوضوع من كسر الا لا تفسادها بالهكس
البنا والهدم ونحو ذلك لا تفاوت ما بين قيمته عامر وخابا ولو تراصيا على الايقاع جاز الوضوع جاز ولو اهدم الموضوع بنفسه لم يجز
الوضوع الا بان جدي صريحا ونحوى وبشاهد الحال ولو صالحه على الوضع ابتداء او بعد الوضوع جاز ولزم ولو لم يكن له بعد ذلك الرجوع فيه
والاحوط في الصلح قبل الوضع تعيين مقدار الموضوع ووزنه وطوله والمشاهدة له ولو كان الموضوع عليه قفعا فاما لا يظهر جواز الوضع
عليه باذن المولى مع الغبطة للوقف لكن الاحوط تركه ولو كان قفعا خاصا جاز الصلح على الوضع مع المولى الثالث لا يشترط اذنا عا جدا
تستونسبها اليه من جميع الجهات ولا يختص احد بها بما يقضى بكونه له فمن اقام منها ما يثبت حكمه لغيره وان فقدها حلف كل منهما بالصاحبه

في الصلح

في الصلح

وضايفهما نصفين هكذا لو نكلا عن اليمين ولو نكل احدهما رديع إلى المحالف فيجلف مرة أخرى فيأخذ الجميع ولا أساس يتبع الحايض في ذلك
المدار في تميز لخصاص احدهما به وعدمه بقوله هل الخبوة فقد يقضون بسبب لا يقال بينا احدهما او بناه على جلع داخل طرفه في بناء احدهما
ونحو ذلك بالاختصاص به فنتبع وقد لا يقضون بشئ من ذلك بالاختصاص فيجزي ما ذكر من البيت واليمين ومثل الجدار في ما ذكر البيت الذي
يعمل من القصب ما ورد من القضاء بل من اليه معاقدا القط بيان لمحجرى العادة فلا عقبه مع قضاء العادة في بلد الجلالة التي لا بعثرة لا يجوز
لشريك في الجدار والنصف فيم يبتأ وتسقيف اذ خال خشبة ونحوها الا بان شريكه صريحاً او فحواً وبشاهد الحال سواء كان النصف من
ام لا ومثل البناء الذي اخذوا به لتزيب المكتوب نحو ذلك ان كان شاهداً حالاً فالباقي باضيا بالجواز الا ان الثمرة تظهر فيما اذا كان لشريك
لصفر وجنون او نحو ذلك يجوز لكل منهما ان ينفى المحض جداراً لا يقع ثقله على الحايض المشترك ولو كان يقع ثقله عليه لم يجز الا بالاذن
ولو اهدم الحايض المشترك حايضاً ذكر كان او حايض بستان او خان او حمام او نحو ذلك لم يجز اجباره على عمارته بل يتخير بين المشاركة في تعمير
وبين البناء واستئثار سهمه من الاثلاث سواء كان الاضلاع بنفسه او بفعل الغير يانته ولا فمته الحاد تم لو تصرف الشريك بسبب امتناع
من كل من البناشرك والاذن في بناء الشريك وحدد دفع امره الى المحاكم واجبه على احدهما ويوقف بئس كل منهما على اذن شريكه في الاستئثار
البنا النصف في ملكه ولو ان كان الذي عليه اساس الجدار ولو كان الاساس لاحدهما والجدار فقط مشترك بينهما لم يعتبر اذن الاخر في بناء
للبناء ولو بنى احداً لشريكه الجدار بغير استئذان صاحبه مع استئزام البنا النصف في ملكه فعل حراما وكان للاخر نقضه مع دفع الارش
ان كان الاساس او بعض الاثلاث له دون ما لا يمكن له شئ من ذلك فيجري جميع ما ذكره الجدار في سائر الاملاك المشتركة من الدواب والتمير
والبئر ونحوها واذا اشرف حايض على الاضلاع اجبر صاحبه على نقضه اذا علم اذ اثره في ضرر المارة على تردد لو كان على البنا الشخص فلا
لاخر لم يجز صاحب السفل ولا العلو على بناء الجدار الذي يحل العلو الا اذا كان احدهما ملزوماً بالاشتراف في ضمن عقد لازم ولو كان احدهما
سابقاً استحق وضعه على جدار غيره فانهم لم يجز احدهما على عمارته ولو هدم احداً الشريكين الجدار المشترك بينهما بغير اذن شريكه وجب
عليه اعادته كما كان وكذا لو هدمه باذنه وشرط في ضمن عقد لازم اعادته ومثله كسر الخاتم بشرط صياغة وفق الثوب بشرط خياطته
وامثال ذلك ولو اصطلح الشريكان في الحايض المشترك بينهما على ان يبنيا ويكون لاحدهما اكثر مما كان له قبل ذلك صح الصلح ان كان للآخر
عوض من الشروط ولو العمل واشترط الرأية لاحدهما في ضمن عقد لازم من غير صلح ولو طلب كل من الشريكين في الجدار قسمة طولاً او عرضاً
جاز والزم الاخر بذلك الخاصية اذا تنازع صاحب السفل والعلو في جدار البيت لم يكن لاحدهما بيته فتم قول صاحب البيت
ببيته ولو كان زاعماً في جداره كان القول قول صاحب العزبة يمينه الا اذا اقام صاحب السفل البيعة على الخصام به او مشاركة
معه فيها ولو تنازعا في السقف الذي بين العلو والسفل حلفا وقضى به لهما ما لو تكن بيته لوعادة قطعية باختصاص احدهما به او ما سقف
العزبة فالقول فيه قول صاحب العزبة يمينه السائل سكتاً اذا خرجت اغصان الشجرة الى ملك الجار لم يجب على الجار بقائها نعم ان رضى ببقائها
في هو اثر فلا اعتراض بان لا يكون له ذلك في كلف مالك الاغصان بعطفها الى ملكه او قطعها من جذعها ووجب عليه اختيار احدهما لان الاغصان
حج تصرف محرم فان ابي راجع المحاكم فيجوز على القطع او العطف باشر هو ما يراه صلاحه من العطف والقطع ان لم يمكنه اجباره فان تعدد
المحكم باشر مالك الهواء عطفها الى ملك صاحبها ان امكن ولا قطعها نعم لو كان صاحب الاغصان صغيراً او مجنوناً او غائباً فلا حوطان لم
يكن اقوى عند مباشرة القطع حتى بعد تعدد الحاكم الا ان يتصرف بقاءها ولا يمكنه العطف فلا يجعل جواز القطع له حج ولو قطع مع امكان
العطف ضمنه لافترق في الاغصان فيما ذكره ياتي بين الكثيرة والقليلة ولا بين الرطبة واليابسة ولا بين اغصان الشجر وسعف النخل ولا بين هو
الجار وارضه لا بين الدار والبنا وغيرهما ولا غير ذلك لو مضت مدة والاغصان في هو الحار فان كان بقاءها يرضى الجار بترعاً فلا شئ عليه
استحق على مالكها اجرة مثل بقاءها في تلك المدة في هو اثره وفي حكم الاغصان الحايض المائل الى هو الجار ويصح الصلح مع الجار على انهما الاغصان
والجار في هو اثره او طرحها على حائطه والاحوط تقدير المدة ومقدار الزيادة ولو كان الجواز مدام موجوداً بغير بعيد ولو اباح كل من حصا
الاغصان صاحب الهواء حقها حبة تجار ولو يلزم بل الكل منهما الا شفاع بما ايج له ما لم يرجع صاحب السائل بعتره اذا كان لانيان
اليوت السفل من الجان والدار ونحوهما والاخر بيوت العلية وتل عيا الدرجة فان كان لاحدهما بيته وقضت عادة قطعية بكونها لاحدهما
لو اشتركا فيها ولا فان كان ظاهراً عادتاً كونه لصاحب العلو قضى به اليه يمينه الا تخالفوا وحكم به اليه سواء كانت الدرجة موضوعة
على ارض صاحب السفل ام لا ومثل الدرجة في ذلك السلم في محل الصلح مربوطاً به وانخر ان خرما والصلح ونحو ذلك في مثل هذه المسئلة
لو تنازع ركب للآلة وقابض لهما او تنازع راعي ثوب في لاهدهما اكثر او عبد لاهدهما عليه ثياباً وجلا ولا حدهما عليه حمل او غزاة على
بيت احدهما وبها الى غزاة الاخر وما شبة ذلك فانته مع البيعة والعادة القطعية يحكم به المان قامت له ومع عدم ما يحكم به من قضى ظاهر

في الصلح

الحال بكونه لم يمينه مع فقد ايضا يتحلفان ويقسم بينهما **الثامن** يجوز لصاحب العلو الجلوس على السقف الحائل بينه وبين السفلى وان كان مشتركا بينه وبين صاحب السفلى بالنصقات المتعارفة الغير المضرة بالسقف أما المضر كضرب الوند ونحوه فلا يجوز إلا باذن الشريك **التاسعة** انما صالح اجنبي عن النكاح وح فان كان الصلح باذن المنكر كان توكيلا ولا كان تبرعا وبرجع بما ادى في صورة الاذن ولو صالح الاجنبي المدعى لنفسه لتكون الدعوى المطالبة صحح دينا كان المدعى او عينه اعترف المدعى عليه بالحق قبل الصلح ام لا عالم كان الاجنبي بثبوت الحق في ذمة المدعى عليه **العاشر** اذا اثارا ممتنا بين فخر احدهما وارضا الاخر او بين ارضيهما او فخر بهما فالحال كان بينهما التامع البيعة لاحدهما او قضا العادة القطعية بهما ومع العادة الظاهرة لاحدهما يكون هو منكر يقبل قوله فيها يمينه

كتاب الشركة والكلام فيه في فصول **الاول** ان الشركة هي اجتماع حقوق مالكين فصاعدا في الشيء الواحد بالشخص على سبيل الاشاعة والحق اعم من الاعيان والمنافع والحقوق كحق القصاص وحق الولاء والحيازة وغيرها وسبيل اجتماع امام مزج او عقد اورث وحيازة منهما بفعل منهما دفعة كفلداع شجرة او غراف ما دفعة ونصب سكة ككنا وبيعة كل منهما الاصالته في نصف عمله والوكالة في النصف الاخر في قبال وكالاته صاحب عنه وكل ما ليس من الاثمان والعروض مزج احدهما في الاخر بحيث لا يتميزان تحققت فيهما الشركة بين مالكيهما اختيارا كان المزج او قهرا والمدار على تعدد التميز سواء كان منشأ تماثل المالكين جنسا ووصفا ام لا فتحقق الشركة حيث ما تعدد التميز من اى وجه حصل حتى لو كانا مختلفين جنسيا كما مزج الدابس بالذهن وما الورديا بالعسل ونحو ذلك سواء كان عند التميز في نفس الامر او في الظاهر بعد حصول المزج وفي ثبوت الشركة في امزج القيمات كالثوب الخشب العبد ونحوها على وجه لا يتميز ولو اقيم الثبوت ورجح فان علت قيمة المالك منهما كانت الشركة على نسبة القيمتين والا لزم الصلح على الاقوى ولا فرق بين كثرة المالكين قلها وقلة احدها وكثرة الاخر **والثاني** في الشركة العقلية فعلى اقسام اربعة **الاول** شركة الايدان وتسمى شركة الاعمال ايضا كاشتراك اثنين في خطا او بيعا او بينا وتكون الاجرة لهما وهذا القسم باطل عند غير الاسكا في مناسوا اتفاق عملهما او اختلافهما او وصفا او قد راو سوا اشتراك في عمل في مال مملوك كالحياطة ونحوها او عمل اعتيادا كالاجرة عليه كخلق الرأس ونحوه او في تحصيل مباح كالاصطياد والاحتطاب الاحتشاش ونحوها لا على الوجه المزبور الى حوازا الاشارة في فاسد باقسامها ولا يستحق كل منهما الا ما حصله من اجرة عمله ورجح فان تميزت الاجرتان اخذ كل منهما ما يخصه وان لم يتميز لزمهما الاصطلاح على الاحوط نعم لو عملوا واحدا كل منهما باجرة معينة وبيع اليهما شيئا واحدا عن اجرتهم تحققت الشركة في ذلك الشيء سواء اتفق عملهما او اختلفا علما بنسبة اجرتيهما او عملهما او جهلا وبذلك غاية ما هنالك انه مع الجهل يلزمهما الاصطلاح **القسم الثاني** شركة الوجوه وهي ايضا باطله وفي نفسها اقوال فالا شهر ايضا ان يشترك اثنان وجهان عند الناس لا مال لهما بعقد لفظي على ان يبتاعا في الذمة الى اجل على ان يكون ما يبتاعه كل واحد منهما يكون بينهما فينبعان ويؤديان الاثمان وما فضل هو بينهما وقيل هي ان يبتاعا وجية الذمة ويقوض بيعا على حامل ويشترط ان يكون البيع بينهما وقيل هي ان يشترك وجية مال له وحامل له وما لى يكون العمل من الوجية المال من الحامل ويكون المالى به لا يسهل الى الوجية بل يبيع بينهما وقيل هي ان يبيع الوجية مال له وحامل له ويكون بعض البيع له وبعضه في بطلانها بالتقاسير الثلث الاول عقد فصل كل منهما عند الشراء الاستقلال بالنسبة الى نصف ما يشترى والوكالة بالنسبة الى النصف الاخر والا لزم فصل ذلك صح وحيث تبطل بيع البيع ويشترط المباشرة في العمل ولا شيء الى البيع ويعتبر في بطلانها بالتفسير الاخير عند نداج ذلك في عنوان الاجارة والجمالة والالم يكن مانع من ذلك القسم **الثالث** شركة المفاوضة وهي باطله عندنا وحقيقها ان يشترك اثنان فصاعدا بعقد لفظي على ان يكون بينهما ما يكتسبا ويربحا ويلزما بان على كل منهما ما يلزمه الاخر من غرامة لضمان وكفالة او ادرش جناية او ضمان غصب قيمة متلف على ان يقاسمه فيما يحصل له من ميراث او يحده من ركا او لقطعة او يكتسبه في تجارته بما له المختص به مع استثنائهما اجنبية على كل منهما الترتوت يومه وثياب بدو وجارية يتسرى بها ولا فرق في بطلان هذه الشركة بين كون المتشاركين مسلمين ام لا ولا بين اخرجهما جميع ما يملكانه من جنس مال لشركة كالدراهم والدنانير ام لا ولا بين ان يستويا في قدراس المال ام لا ولا بين ان يستعملوا لفظ المفاوضة في عقد هاهما ام لا **القسم الرابع** شركة العتبات وهي شركة الاموال ولا اشكال في صحتها وحقيقتها ان يخرج كل من شخصين فصاعدا مالا ويمنجاها من جارية ترفع معه التميز وهل يرفع المزج او يرفع معه الاجابة القبول القوليان فلو ان اظهرها الثاني لمع المزج من دون عقد وان كانا يشتركان في العين بالتاء والمزج والتحصن بنسبة لهما الا انه يستحق كل منهما اجرة عمله ان لم يرفع به ومع تبرع احدهما دون الاخر يستحق غير المتبرع ولا يستحق المتبرع وكذا في شركة الحاصل بهما

ارثهما شيئا من ثالث بل وكذا لو اشترى ما لا واحد الواسع او اقربا بعوض في نفعهما وفي مالهما الشخصي فان كلا منهما يستحق اجرة عمله ويشترى
في العبري النماء والربح والخسران بالنسبة الا اذا اشترط في ضمن العقد اختصاص احدهما بالربح والخسران او تمام الربح
الخسران وهذا بخلاف الشراكة العقدية فان استحقاق كل منهما لاجرة عمله وعلمه يتبع الشرط في ضمن العقد وهذا وان كان يحري نظيره في غير العقد
لذا انما بعد احتساب اجرة لاعمالهما حديثا يعلان حجة الاتان الفرق بينهما ان لو قصد احدهما او كلاهما في العقدية اجرة عمله لم يستحقها بوجه
على الاظهر بخلاف المراجعة المقررة بالانضمام بعد اجرة لعلمهما او عمل احدهما فان للثمر والتخلف قصد اجرة واخذها شرا ان عدم استحقاق
الاجرة على العمل في العقدية انما هو مع اشتراط ذلك في ضمن عقدها او اطلاق واسترط الاستحقاق انما حدث في الاثر مع الرجعية بشرط في ضمن
العقدية كون المتعاقدين متاهلين للتوكيل والتوكيل يكونان بالعين عاقلين بشدين مختارين قاصدين ويكون في عقد هاكل لفظ يكون تصليق انشاء
الشركة والتساوي في الاصل والنماء والتلف والربح والخسران وعقد الاجرة للعمل ولا يشترط في الشركة الصحيحة باقسامها تساوي المالكين قد حصل
مع اختلافهما في ذلك ايضا ويكون الربح والخسران والنماء والتوى بالنسبة وهل يشترط كون كل منهما ما معلوم القدر عندهما حال العقد او لا
غيره من اسباب الشركة ام لا قولان شبههما المذهب بل الاشبه عدم اعتبار اماكن معرفة مقدار كل منهما ما بعد ذلك لا مكان البراءة بالاصل ولا يشترط
كون مال الشركة حاضرا ولا كونه عينا في وجه لو شرط في العقدية مع تساوي المالكين زيادة الربح لاحدهما او زيادة العمل من احدهما او زيادة الخسران
على احدهما واخذ احدهما او كليهما اجرة عمله او شرط مع اختلاف المالكين تساويهما في الربح خاصة وفي الخسران خاصة وفيهما جميعا او في
صحة الشرط والشرك جميعا على الاظهر سواء كان العقد قبل المزمع او بعده وسواء كان المزمع اختيارا او قهرا ولا يجوز لاحد التصرف في المال المشترك
بينه وبين غيره الا باذن الشريك صريحا او غوى وشاهدا محال من غير فرق بين اقسام الشركة ولا بين ان يكون التصرف للاسترباح ام لا فم
لما التصرف باذن الشريك كما يجوز له التصرف في نصيبه الشائع ببيع ونحوه من غير استئذان الشريك وحكم كل من الوكيل والولي حكم الاصيل في
توقف تصرفه في المال المشترك على ان صاحب بله الاقتضا في التصرف على مورد الاذن اطلاقا وتقييدا وعموما وخصوصا حسب ما يفهم من
لفظه بموجب عرف ومع الشك في شمول الاذن لشيء يلزم اجتنابه لا يتوقف جواز التصرف لما دون فيه على كونه صلاحا واذا عير احدهما
لصاحب جهة كالسفر الفلاني او التجارة الفلانية او بقاء الاجتماع او نحو ذلك لم يجز له العقد ولا ضمن الخسران ونزول القيمة على الاظهر فضلا
عن التلف لو تبطل الشركة بذلك ووقف تصرفه ذلك على اجازة صاحبه فان اجاز انزال الصمان ثمر الشركة باقسامها لاذقه على الاظهر الا ان لكل
منهما الرجوع والزمام صاحب الفسخ والقسمة متى شاء واثار الزمام انما هو لزوم الشرط في ضمنه وعدم تاثير فسخ احدهما وان كان الاحتياط
بفسخه عند فسخ الاخر لا ينبغي تركه وحيث يتقاسمان لا يكون لاحدهما الزمام الا خروفا مقداس المال بل يقتسمان العين الموجود حال الفسخ
ان كانت قابلة للقسمة الا ان يتقاسما على بيعها فاذا اتفقا عليه كان ذلك منهما تائبا على ترك القسمة وان كان لهما العدل ما لم يبيعا ولو شرط
ناجيل الشركة لاف في ضمن عقد وفي ضمن عقد جاز كالو كالة ونحوها لم يلزم ولو شرط ذلك في ضمن عقد الشركة او ضمن عقد كالة او ضمن عقد
والشريك الذي بيده المال المشترك عليه لا يضمنه الا بعدا وتفريطا وقيل قوله فيه يمين في التلف غيره سواء ادعى سببا ظاهرا او خفيا
كما قيل قوله يمين في نكار الخيانة او التفريط لو ادعى عليه شريك احدهما وبطل الاذن في التصرف من الشريك لشريكه مجنون الاذن
موت ولا يعود بعو العقل ولا تبطل الشركة لشيء منها على الاشبه **الفصل الثاني في القسمة** وهي تميز بعض الحقوق عن بعض
ولست بيباع ولا صلحا ولا هبة معوضة ولا غيرها فتمت الزمام لابل هي اصل براسها لا يعتبر فيها الصيغة ولا تصح الا باتفاق الشركاء او
من يقوم مقامهم من الاولياء والوكيل وكل ما اضر في قسمة انا طلب احدا لشركاء القسمة وجب على الباقي اجابته الى ذلك فان امتنع احداهم
عنها اجره الحاكم عليها وتكون القسمة بتعديل السهام اما بالاجزاء كما في متساويها كالا او وزنا او عددا او ذراعا او بالقيمة كما في مختلف الاجزاء
كالارض والحوان ونحوهما وفي اعتبار القرعة بعد تعديلها في القسمة الاجبارية قوله ان اشبهها على الاعتبار ويجوز القسمة مع تراها
على التخيير لاحدهما او على تعيين كل حصته معينة لواحد منهما بدون القرعة وكل ما فيه ضم فان كان الضرر على من يطلب لقسمة خاصة بها
قيمة واجبر المتع عنها عليها وان كان الضرر على من يتبع من القسمة خاصة لم يجز المتع على الا حوط الا اذا امكن دفع الضرر بالبيع وقيمة الثمن
وتصح مع تراخي الشركاء جميعا بها وكذا الحكم لو كان الضرر عليها جميعا وفي الضرر لما منع من الاجبار اقوال ولا يجوز رجوع الا مالى العرف
ونفي الضرر عند الشك من اهل العرف في صدقه بالاصل وليس مجرد نقص القيمة ونقص المنفعة من الضرر للزومها للقسمة غالبا وانما متع
منفعة مال الشريك المتع بالقسمة بالكلية ونقص قيمة نقصا فاحشيا مع عدم استلام قسمة ذلك المال مثل ذلك لنقص عارة ولو طلب احد
الشركاء قسمة المنفعة بالاجزاء او بالزمان لوجب اجابته على الاخر ولو اتفقا على ذلك جاز وكان لكل منهما الرجوع بعد ذلك فاذا رجع
وقد استوفى صاحب المنفعة في الزمان العتيق لم كان على المستوفى نصف اجرة ما استوفاه والضرر لما منع من اجبار الشريك على القسمة

كتاب الشراكة

٢٨٧

هو الذي يحصل من نفس التسمية لا ما يعمه الضم المعلوم وتثبت عليها من غير ان يحصل منها ولا يجوز قسمة المال الموقوف على بعض مشاع منه على شخص من بعد من الطبقات بين الموقوف عليهم بعد انحصار الحق في التقاسيم واما مع تعدد الواقف والموقوف عليه كالوقوف نصف شخص على شخص وذاتية والنصف الاخر على غيره كان في جواز القسمة قولان والاحتياط بتركها الا ان لم يرد توقف على كل واحد من الاثنين فكانت الجواز في جواز قسمة ولو اشرف الوقف على الهدية وتوقف حفظه على التسمية لم يبعد جوارها ويجوز تسمية التوقف لا مع تقييده الواقف الضم على الاشتراك في المدة ولو كان المال الواحد تقاطعا صحقت قسمة وتغير الوقف عن غيره ويسوق ذلك الملك مع ولياء الوقف الموجودين وولي المعتبرين وليس الا الحاكم في ولاية من نصبه الواقف في ضمن انعقد وليا للعدد ومن وجهان فلو قسم المال بين الموجودين من الموقوف عليهم لم تنقض القسمة على المعتبرين اذا تجددوا ولو اشتملت قسمة الوقف مع التوقف على رد فان كان الرضى من قبل الوقف عليه وردت حصته القسمة فان كان الرضى من قبل الملك لم يقع القسمة ولا سئلوا عن نقل بعض الوقف **الفصل الثالث في اللواحق** وهي مسائل **الاولى** لو دفع انسان دابة واخر رواية الى سقاء على الاشتراك في الحاصل لم يقع الشراكة وكان ما يحصل للسقاء كان عليه اجرة مثل الدابة في تلك المدة لصاحبها واجرة مثل الرواية في تلك المدة لذاتها الا اذا كان كلاه في حيازة المأوى حيازة عن نفسه وعنهما جميعا فان خرج بيته اجرة السقاء والرواية والدابة ثلاثا ولا يسقط عن كل منهم ثلث الاجرة للنسبة اليه ويرجع على كل واحد ثلث ولو دفع دابة الى غيره ليجل عليه او يكون الحاصل بينهما لم يقع بل الحاصل له وعليه اجرة مثل الدابة في الكفا في وجهه ولو دفع انسان دكانا واخر رجلا وثالث بغلا وكان العمل من الرابع على ان يكون الحاصل بينهم لم يقع وكان الحاصل للسام وعليه اجرة مثل الدكان والرجل والبغل نعم لو اوجر على ذلك عقدا لشراكة بعد تقويمها لم يبعد الصحة **الثانية** لو اصابا دميلا واحطبا واحش بنيتة امله واغبر لو توثرت تلك البنية وكان باجمعه له خاصة الا ان يكون وكلا عن الغير بالنسبة الى نصف عمل فعمل بنية الاصالته في النصف الوكالة في النصف الاخر فالتجوز ويكون بينهما والاحوط ان لم يكن اقوى توقف حصول الملك بالحيازة على بنية **الثالثة** لو كان بينهما مال بالسوية فان احدهما صاحبه انصرف فيعمل ان يكون الثلج بينهما نصفين لو يكن فراضا ولا شركا ولو اخرج ابل يكون بضاعة وفيه تردد على كل حال فالرجح بينهما على نسبة المالين واما العمل فان وقع تبرعا لم يستحق اجرة ولو وقع بقصد اجرة استحقتا الا مع اشتراط صاحب عليه التبرع في العمل **الرابعة** اذا اشترى احد الشريكين ما لا فادعى الاخر عليه انه اشتراه له فانكره لقول قول المشتري بمسئلة ان ادعى عليه انه اشتراه له ما انكره المشتري ولو ادعى صاحبه كراهة الشراكة في عقدا اشتراه وانكره المشتري كان القول قوله ايضا بمسئلة ولو قال احد الشركاء ان ما اشتراه كان بمال الشراكة الا انه ادعى خلاص مقداره من الماله بالقسمة وانكره الباقي كان القول قول المنكر بمسئلة **الخامسة** لو باع احد الشريكين سلعة بينهما وهو وكيل فالحقض وادعى المشتري تسليم الثمن اليه صدقة الشريك فان اقام بيته على القبض برئ من حق كل منهما ولو كان الشريك المصدق للمشتري على مقبول الشهادة كان احد الشاهدين في اداء المشتري الثمن الى البايع اذا شهد بحصة البايع خاصة ومطلقا على تردد وان لم تكن له بيته برئت منه من حصته كان القول قول المباشر للبيع بمسئلة في نصيبه خاصة ولو كان النزاع في الفرض المذكور بين الشريكين بان طالب الشريك الذي شهد باقباض المشتري الثمن من الشريك البايع بحق فان اثبت المشتري ادعاء جميع الثمن الى البايع بشهادة رجلين او رجل واحد كان الشريك المصدق للمشتري اخذ حصته من البايع ولو حجج الى تحديد الخصومة وان كان اثبات المشتري ادعاء جميع الثمن الى البايع بشاهدين او باليمين المردودة كان القول قول البايع في نكار استحقات شريكه شيء اعليه بمسئلة وكان لشريكه احدا على عدم قبض نصيبه فان حلف القطع الدعوى عنده وان ردّها على الشريك حلف هو واخذ من البايع حصته ولو يكن البايع حج الرجوع بذلك على المشتري ولو سبقت دعوى البايع مع الشريك وتأخرت دعوى المشتري فكأمر الا انه لا يقبل شهادة الشريك للمقر على البايع لسبق خصومته ولو كان النزاع بين الشريك الاذن وبين المشتري فان كان الشريك المدعى عليه ما دون اقل قبض برئ المشتري من حصته البايع والا لم يبرء كما لا يبرء ذمته من حصته الشريك المدعى عليه فيقصد قول الشريك المدعى عليه بمسئلة ولو طالب البايع المشتري بحصته شراكة الشريك ان شاء وله ان يترك المشاركة ويرجع على المشتري بنصيبه ثم ان شارك البايع في حصته التي قبضها من المشتري سلم البايع ربع الثمن خاصة ولو يكن البايع مطالبة المشتري بعوض ما اخذه شريكه منه لا عتاقه براءة ذمته للمشتري واما الشريك فيستكمل حصته من المشتري على تقدير مشاركة البايع معه في قبول شهادة البايع في المقام **السادسة** لو باع اثنتان متاعين كل واحد منهما لواحد بقره صفقة بثلث واحد فتح البيع سؤا ساويا قيمة وتفاوتا على الاظهر ووزع الثمن عليهما بنسبة قيمتهما **السابعة** اذا باع الشريكان شيئا صفقة ثم استوفى احدهما منه شيئا ساوكة الاخر فيه خلافا لما باع كل واحد نصيبه بعقد كما مر ذلك في كتاب القرض **الثامنة** اذا استوجر انسان للاحتطاب والاحتشاش ونحو ذلك مدة معينة معجنت الاجارة ويملك المستاجر ما يحصل من ذلك في تلك المدة ولو يكن للاجر الا اجرة ولو اشارك في عين الحاصل ولو استاجره لصيد شئ بعينه

ع
ن

لم يقع لهذا الوثوق بحصوله غالباً باسم لو حصل الوثوق جازاً **الثاسعة** يكره للمسلم ان يشارك الذي وان يبضعه بضاعة ويودعه و
ديعة او بضاعة المودة وتحقق لك اهتدائك كانت تجاز حاضراً لا يفتقر عنها المسلم **العاشر** يستحب مشاركة من اقبل عليه الرزق فانه خلف
للفنى واجد بلقبال الخط **الحادي عشر** لو خان احد الشريكين صاحب خان علم مقدر ما خان به جازاً لصاحبه اخذ مثله والا اخذ
القدر الذي علم باخذ الخائن ذلك المقلد

الثانية عشر اذا شرط

الشريكة الاجتماع في التصرف

لزمه

المضاربة

كتاب

وبمعناها القراض وهي ان يدفع انسان الى غيره مالا ليكتسب على ان ما حصل من ربح يكون بينهما على الشتر طانه فلو لم يشترط ذلك بل اشترط ان
للعامل خاصة كان قرضاً ولو اشترط المالك خاصة كان بضاعة ولا شبهة في شرعية المضاربة وبيعها احكام عقود عديدة انما العامل مع
مقتضى العقد عدم ظهور الربح ودعى بين ومع ظهور شريك ومع التعدي غاصب في تصرفه وكيل ومع فساد العقد كالاجرة والكلام
فيها يستدعى وضع مقامات **الاول في العقد** ويعتبر فيه الاجاب القبول للفظيان على الاحوط بل الاظهر ويكفي فيها كل افظ
صريح كقارضتك وضاربتك وعاملتك وما اشبه ذلك في الاجاب قبلت ورضيت التزمت وتعارضتك فيما ذكرت تضاربتك و
نحو ذلك في القبول وفي اعتبار العهدة والمضاربة وجهان اشبههما وانما العقد الا ان الاحتياط برعايتهما لا يترك ويعتبر اتصال القبول
بالاجابة عرفاً والتشيز يشترط هنا في المتعاقدين ما يشترط في سائر العقود من البلوغ والعقل والقصد والاختيار وعدم الحجر ولو قارض
المرضى في مرض موته صح وكان للعامل ما شرط له وان اخرجته من عمله ولا يحسب ذلك من ذلك بل من الاصل ويجوز تعدد كل من المالك
والعامل مع اتحاد الاخر وتعدده مع تساوي المتعلق من كل طرف في المحصة والاختلاف مع استقلال كل من العاملين عند التعدد في التصرف
وعدمه ويجوز لو لم يوافقا جازاً كان ام لا ان يقارض على مال الموتى عليه مع الغبطة ويعتبر كون دافع المال مالكا او وكلاً او ولياً فلو دفع
الاجنبي ضمنه الربح لصاحب المال وعلى الدافع اجرة مثل عمل العامل مع جهله بالجمال ولا شيء له مع العلم وليس للعامل في القراض ان يقارض
غيره الا باذن المالك فان فعل وسلم المال بلا اذن ضمن والقراض عقد جائز من الطرفين بمعنى ان لكل منهما فسخ حيث شاء ولو ساء كان
المال جميعه نقداً او كان به عرض وبفسخ العقد يموت كل منهما ويكفي في الفسخ كل ما دل عليه صريحاً اثم الفسخ ان كان هو العامل ولم يكن قد
ظهر في المال ربح فلا يملكه وان كان هو المالك فلا يقرب ان عليه اجرة مثل عمل العامل الى ذلك الوقت ولا يعتبر في المضاربة ذكر الاجل و
لو اشترط في عقده لم يوجب لزوم العقد مدة الاجل بل يصح الفسخ من كل منهما متى اراد في قوله شهود لا يخلو من تأمل نعم بشرط ان لا
جواز تصرف العامل بعد الاجل الا بان جديد ولو ذكر اجلاً وقال فاقربك لاجل فلا تشترعه ربح صح العقد والشرط معا ولو هاه
عن كل من البيع والشراء بعد انقضاء الاجل فالأظهر صحة العقد والشرط جميعاً ولو اشترط في ضمن عقد المضاربة عقد سلطنة المالك على
منع العامل عن التصرف بفسخ القرض لو يصح لما فانه لما هو المشهور من جواز عقد القراض ولو قيل يلزم الشرط في ضمنه لم يكن بذلك الجديد
وعليه صح اشتراط المالك على العامل المضاربة في مال اخر واخذ بضاعة منه وان يخلد به شئاً والعامل على المالك ان يفرضه شيئاً ونحو
ذلك من الشروط الغير المنافية لمقتضى العقد ولا المخالفة للكتاب السنة وفي كون اشتراط ضمان العامل المال لوتلفاً وضمانه سماً
من الخسران وحده او عتد ببيع المالك المالك واقل من المنافي لمقتضى العقد تردد واما اشتراط ان لا يشتري الا من فلان ولا يبيع الا على
فلان ولا يشتري الا المتاع فلان او بنحو ذلك فيصح ويلزم العامل الوفاء به عاماً كان ما شاء واليه وان ادعى حتى على القول بجواز عقد المضاربة
ولو شرط ان يشتري ام لا يشتركان في ثمانية كاشجار والغنم ثم ان اطلاق عقد القراض يوجب على العامل جوبه في التصرف على ما يتركبه المالك
في ذلك المالك عند التجار به من عرض البيع على المشتري وشتره وطيرة وحرازة وتسليمه قبضاً لمن وادعاءه التصديق وغيره مما جرت العادة
على حفظ المال به في عصره ومصره ونحو ذلك مما تعارف به ركب العامل في المعاملة التي بني عليها وله الاستيجار على ما جرت العادة على الا
عليه في تلك التجارة ولا يستاجر لما تجر العاقبة بالاستيجار عليه بل كان مما يباشره العامل ولو استاجر في مثل ذلك كانت الاجرة على العامل
خاصة ولو لم يكن شئ منها على المالك ولو باشر على ما جرت العادة بالاستيجار عليه لم يستحق اجرة ان قصد المجانية ولو قصد الاجرة فالأقرب
الاستحقاق ومع اذن المالك في مباشرته بنفسه العمل باجرة لا شبهة في استحقاقه لها ونفقة العامل في الخسران عليه نفسه وان استقر العمل
اوقاتاً مع اشتراط خلاف ذلك وانما نفقة سفره من مأكول وملبوس ومشروب مركوب الات كالقنطرة والحوائج والكرادى له وطن سفره
سفره على مصاجبة بحاله في السفر المحتاج اليه في التجارة مع اطلاق القراض في اصل المال مع عدم حصول الربح ومن الربح مع حصول

لا من خصوص سهم من الربح من غير فرق بين الكثرة ومصارف نفسه لا في السفر من الشرع منه الموجب للقصر وغيره ولا من حصول الربح لذلك المال من ذلك التفرغ من غيره أو عكس حصول الربح أصلاً مع اشتراط خذ في ذلك وجريان العادة على الخلاف فإن المتبع مع هو الشرط ويجري العادة كل أو بعضاً ولو أقام في طريقه مدة لجباية المال ولا انتظار الوقت أو لغير ذلك من الصالح لما لا يفرض نفقته من مال القرض ولو أقام المصلحة مال القرض كالنقح وخصيل مال نفسه لا يربط له بمال القرض كانت نفقته على نفسه ولو أقام المصلحة مال القرض في جهة أخرى بحيث كان كل منهما علة نامة في الملك لم يبعد كون نفقته من مال القرض يتم لو كانت العلة النامة الجهة الأخرى في كانت مصلحة مال القرض ضمنية كانت لنفقة عليه نفسه ولو تعرض في سفر تجارة القرض أو مات كانت مؤنة المرض أو الموت من مال القرض ما جازت يتم ولو لم يتغير المرض من العمل كان غذاً في حاله من مال القرض دون قيمة الداء ويعتبر في السفر الذي تثبت نفقته في مال كونه ما دون قيمة من قبل الملك خصوصاً وعموماً ولا تثبت نفقته في المال ولو كان معه ما غير مال القرض والتجربة أيضاً في سفره ذلك فسقط نفقته على المالكين بالنسبة سواء كان المال لأخر لنفسه أو لغيره وسواء كان مال لغيره مضاربة أم لا لكن يتقيد ذلك بما إذا كان الداعي إلى سفره كلا المالكين وأما إذا كان المال للقرض الأول والثاني تبعاً فلا تظهر نفقته باجمعهما على صاحب المال الأول ويكون ما زاد بسبب الاتجار بالتالي على مالك الثاني فهل السقوط عندئذ على نسبة المالكين أو على نسبة العملين وجهان لعل ثانياًهما أقرب لشرط خلاف ما يقتضيه الإطلاق فغذاً ولو اتفق صاحب المال مسافراً فترجع المال منه أو من غيره سابق فنفقة عوده من جازته ألا إذا اشترط عليه كونهما عليه إلى وطنه على كل حال ولعامل القرض ما فيه الغبطة من شراء المعيب الردي العيب أخذ لا رش ولو منع المالك ثمانية العبطة من الرد وأخذ أكثر لم يبعد عن نفوذ منعه مراعاة الحق العامل ولو سافر في شراء الصحيح والمعيب في الغبطة تحريم العامل بينهما ما أطلق القرض يقتضي البيع بما فيه مصلحة من النقد والنسيئة وثنى المثل في غيره يتم لو كان الإطلاق في عرفهما منصرفاً تبع كما يتبع تعيين المالك إذا عين نوعاً وجنساً من التصرف ولو خالف العامل ما دل عليه لفظاً خصوصاً وعموماً وأطلقاً كان فضولاً موقوفاً على إجازة المالك فان جاز له العقد ولم يضمن العامل شيئاً وان رد بطل واستحق العامل ما كان يملكه ولو اختلف في الإطلاق والتقييد ففي تقديم قول المالك في دعواه إلا أن في الخاص لكونه المتقرباً وقول العامل بكونه سائداً وثانياًهما غير بعيد ويلزم العامل إذا اشترى شيئاً أن يشتري بعين المال لا في ذمة المالك إلا مع أنه ولو اشترى في ذمة نفسه صح وكان البيع له ولو دفع الثمن من مال القرض ثم ولو زل ملكه وزل لا ثم خاصة فيما إذا كان الدفع برضا صاحب المال ولو شاهد الحال ولو اشترى فنفقه المالك وصريح بذلك في العقد وقع فضولاً ولو قصد المالك أن ينيق بذلك ثبت البيع له في ظاهره وعليه الباطن لم يقصد ولو اهل التعيين ظاهره وأما فساد البيع في وجه قوى ولو خالف العامل المالك فيما عتير له من السفر وجنس البيع والمال وشخص البائع والمشتري وجنسهما أو مقدار الثمن وجنسهما أو التلف النقص ولا يفسد به القرض ولا يقطع به حق من الثمن ان حصل على ما وردت به النصوص المعبرة وبطل المضاربة بموت كل من المضاربين على المشهور بل المعروف ان كان لا يخلو من تأمل وعليه فلا فرق بين حصول الموت قبل التصرف وبعد حصوله أم لا ثم ان كان الميت للمالك وكان المال ناضداً ولا يقع فيه أخذه الوارث ان كان في ربح افتداهما وتقدم حصة العامل على جميع العرفا وان كان المانع رضاء فان لم يربح العامل فيه بجامح لم يجز له بيعه قطعاً وان رجحاً لا يشبهه كالحجاز نعم لا يبعد سلطنة على الزام الوارث بالانقضاء وليس للوارث الزام العامل بالانقضاء صح ولو كان الميت العامل فان كان المال ناضداً ولا ربح فيه أخذه المالك وان كان في ربح دفع سهم العامل إلى ورثته وان لم يكن ناضداً يبيع باذن المالك لاستبانة الحال فان ظهر ربح دفع سهم العامل إلى ورثته وأسلم الجميع إلى المالك ثم على المشهور لو اراد المالك نابة وارث العامل مناهة فهل يكفي لفظ التفرغ بان يقول تركك أو فرتك على ما كان عليه موثراً أم لا يصح ألا بعد جديد قولان شبههما الثاني ولو مات المالك وهو في سفر التجارة سقط على المشهور حقه من النفقة من حين موت المالك ظهر ربح أم لا وجه فان وجد العامل الوارث وكذا لاسم المال إليه ان لم يجد في الحال كان تعدد ربحي عدل المؤمنين والمسلمين والسفك كالموت في بطلان القرض به من أي جانب حصل على المشهور والتأمل التأمل المقام الثاني في مال القرض ويعتبر فيه أمور أحدها أن يكون من الداهم والثاني أن يبيع القرض فيما عداها من العرض والفلوس والتفقر والورق المتشوش سواء كان النسيئة أو أكثر ويجوز ذلك على المشهور وان كان لا يخلو من تأمل بل أظهر في الفلوس والسياسة في المعاملة وكذا المتشوش المتعامل به الجواز في اشتراط كون الداهم والثاني مسكوكه بسكة المعاملة وجهان شبههما العهد ومثل غير المسكوك عنهما المسكوك بسكة قديمة مبهجة حين المضاربة لا يشترط كون راس المال جميعه من جنس واحد فلو كان بعضه دراهم وبعضه نايبر وبعضه مسكوكا بسكة والبعض الآخر بسكة أخرى تحت مضاربة ولا يشترط في الذهب النقصة المسكوكين كونهما بوزن الدينار والدرهم فلو كان أقل وأكثر ثم لم يقدح ولو دفع الداهم القصد في الصيارف اصطاد كان ما اصطاده وعليه جوه مثل الآلة إذا وكثر في الاصطاف دفنوا له ونفسه بالناسفة فان القصد يكون بينهما

أقوة القطعة
الملازمة من الربح
والنفقة
وامثلة

وعليه نصف الجارة الاثر ويصح القراض بالمال المشاع كما يجوز بالعقدين **ثانيها** ان يكون معلوم المقدار ولا تكفي المشاهدة على الاحوط ان يكون
 شبه **ثالثها** ان يكون معينا فلو احضر مالين وقال قارضك يا هذا واشتيت لربني عقد بذلك قراض ولا يستبركونه عقداً يمكنه تطبيقه في التجارة
 فلو زاد عن ذلك لم يطل القراض نعم مع جهل المالك بزيادة عن مقدار قدرته على تقليبه ضمن العامل الزائد خاصة على الاظهر ولو قبض بمقدار
 قدرته ثم تجدد العجز عن الجميع لم يردده الى صاحبه ولو توفي فيه ضمن وفي رد الالعقد بذلك تردد الاشبه لبقائهما مع عدم اليأس
 عن عود القدره ولو كان في يد غاصب مال فقارضه المالك عليه صح وفي سقوط الضمان عنه بالعقد قولان اولهما لا يخلو من قريب على
 عدم السقوط فيسقط بدفعه المال لغصوب ثمنه الما ليشتر به المضاربة **سابعها** ان يكون عينا فلا يجوز المضاربة على الدين حق مع الغير
 الا بعد قبضه لا يجوز ما ذنبه للعامل في قبضه من الغريم ما لم يجز له العقد بعد قبضه اياه ولو اقرضه مقدرا الى مدة على ان يكون بعد القبض
 صح القرض في صحة القراض تردد ولو قال بيع هذه السلعة فاذا نضجتها فهو قراض لم يصح ولو مات رب المال وبالمال مناع فاقتره الوارث
 لم يصح بناء على القول المعروف من عدم صحة القراض بالعرض ولو اختلف رب المال والعامل في قدر راس المال فالقول قول العامل بهينه
 وكذا لو اختلفا في جنس مال القراض ولو خلط العامل مال القراض بماله بغير ان المالك خلط الا بغيره ضمن وفي اشتراط كون مال القراض
 مسلما في يد العامل قولان اظهرهما عند الاشتراط فلو اشترط المالك كون راس المال كله او بعضا في يد صح وكذا لو شرط كونه مشاركا في
 اليد بان يكون الما في يدهما جميعا وان يراجعه العامل في كل من التصرفات وان يعجل معه عبد المالك سواء اشترط اجتماعهما في التصرف
 او انفاردهما ولا بين ان يشترط لعبد شيئا من الربح **المقام الثالث في الربح** متى باظهر ربح المضاربة استحق العامل منه
 ما شرط له من المحصة دون اجرة عمله ولا بد ان يكون الربح **مشاهدا** فلو شرط احداهما شيئا معينا كعشرة دنانير مثلا فيكون الباقي للآخر بطل
 وكذا لو اشترط شيئا معينا لاحدهما والباقي بينهما وكذا لو قال المالك للعامل خذ راضا والربح لي الا ان يقصد بذلك البضاعة او قال
 خذ راضا والربح لك الا ان يقصد قرضا ولو حذف لفظ القراض فقال خذ واتجر به والربح لي كان بضاعة ولو قال والربح لك كان
 قرضا ولو قال خذ واتجر به والربح لي ولا اجرة لك كان توكيلا في الاسترباح من غير رجوع عليه باجرة العمل وان قال لك اجرة كذا فان
 عين عمل مضبوطا بالمدة او العمل كانت اجرة وان لم يعين فجاءه الزمان سكنت فكان لذلك العمل اجرة في العادة استحقها ويلزم في
 القراض تعيين ما لكل منهما من الربح بما لا يحتمل الزيادة والنقصان من نصف الربح او ثلثه او نحو ذلك ولو قال خذ واتجر به على النصف من
 الربح فان كان ظاهرا في غرضه في كون كل نصف منه لاحدهما صح وان كان ظاهرا في كون الجميع لما للنصف بالبقية للمال ان النصف الآخر بالشرط
 لم يصح ولو قال على ان الربح بيننا صح وكان الربح بينهما منصفين الا مع الظهور في خلاف ذلك ولو قال خذ واتجر به على انك نصف ما شرط فلا
 ولو يعلم احدهما بطل ثم لو تلقى على معين بجهل بالان كسبع الاف مثلا مع جهلها بالنسبة صح ولو قال على ان لك الثلث والى النصف
 وسكت عن السدس صح وكان السدس للمالك ولو رد دفعا على النصف والثلث ففي الصحة اشكال ولو قال على ان لك ثلث الربح وثلث الباقي
 صح وكان للعامل خمسة اشباع الربح ولو قال على ان لك ثلث الربح وثلثا ما بقي كان لسبعة اشباع الربح علما بالنسبة حال العقد لا ولو قال
 على ان لك ثلث الربح وربع ما بقى صح وكان له النصف لو قال لك الربح وربع ما بقى كان لثلاثة اثمان ونصف ثمن ولو عين لنفسه ما كان النصف
 واثلث وسكت عن سهم العامل فان كان كلامه ظاهرا في كون الباقي للعامل صح والا بطل ولو شرط لعبد او عبدا لعامل او عبدا محصتهما
 صح عمل الغلام ولو يعمل ولو شرط لثالث سهمهما فان كان عليه شيء من عمل الاسترباح صح والا فقولان والصحة غير بعيدة ولو قال لك ربح نصف
 فان اراد به ما يريد بقوله لك نصف بجهل صح وان اراد به ان لربح نصف معين المحتمل معه حصول الربح من النصف الاخر فسد ولو تعدد العا
 فقال لهما على ان لك نصف الربح صح وكانا فيه سواء ولو فضل احدهما في التمام صح سواء تساوا باعمالهم لا وسواء اشترطوا ان لا يكثر عملا او
 لا يقل ولو اختص احد العاملين بالتجارة ببعض المال الموضوع في يدهما للقراض والاخر بالتجارة ببعض الآخر من اتفاق لربح احدهما رجحا
 كثيرا دون الآخر سواء خسر لم يربح اصلا او ربح رجحا قليلا فان كان قد اشترط المالك في عقد القراض جريان حكم العامل المتعدد عليها حكم
 العامل الواحد فيقسم الربح بينهما وبين المالك لو اتفق ان احدهما عمل ورجح والاخر لم يعمل بعد وانفسخت المضاربة بفاسخ فعمل واحد
 ففي استحقاق من لم يعمل المحصة المتماثلة من الربح وجهان اشبههما العقد ولو قارض اثنان واحدا بعقد واحد وحصة مشاعة منهما الا ان مال
 كل منهما متميز ففي صحة القراض وجهان اولهما غير بعيد وعليه فلو اتفق ان يعمل احدهما ورجح ولم يعمل الاخر او عمل ولم يربح واتفق انفسا المتضا
 ففي استحقاق من لم يربح ماله ربح الاخر وجهان واختلف العامل والمالك في نصيب العامل فالقول قول العامل بهينه ثم لو اتفقا على ذكر
 النصف ادعى العامل عطف الثمن عليه انكره المالك كان القول قول المالك بهينه ولو دفع قرضا في مرض الموت واشترط بجهل صح وملك
 العامل المحصة سواء كانت المحصة لشرطه للعامل بقدر راجحة المثل واذا كان هناك من يعمل الاقل من تلك المحصة لا ولو اقل العا

ولا بد ان يكون العمل على وجهه

ان يربح الربح

بالربح ثم انكر داعي الغلط في اقراره اخذ باقراره ولم يقبل انكاره بعد ولو قال بعد الاقرار اني اخبرت بظان ان المال باع بايديه ما اشترى به
لاخبار العارفين بذلك وكان الواقع كك ثم تغير السعر ففهم ذلك نامل والوجه التماس مع امكان ذلك في حقه وقيام البينة به والعدم
مع العقد ولو اقرن اقراره الاول بقرائن تزيل الظن بمطابقة اللواحق سقوط اقراره نامل وكذا داعي العامل ان يربح في تجارتهم ادعى المحسنان وتلف
بعد ذلك صدق بميسرة يملك العامل سهمه من الربح بغير ظهور ولا يتوقف على وجود ناص على الاظهر من احوال اصحابنا فله المطالبة باخراج
سهمه من الربح نعم يعتبر في استقرار ملكه من نقص راس المال بعد الانضاض فيرفع على الملك بغير ظهور او من قيمته انفق على العامل
بغير ظهور الربح من غير توقف على انضاض ولا غير ذلك ومنها ان لو انفق المال على العامل قبل انضاض الربح قبل الانضاض والفسخ والقسم
تمام العرض او هبة او صدق بضمن للعامل مقدرا حصته من الربح ومنها ان لو مات العامل قبل انضاض الربح بعد ظهور الربح استحق وارثه
سهمه ومنها ان لو وجع على المالك للفلس قبل انضاض الربح بعد ظهور الربح قدم على العامل على حقوقه المقتضية للمقامر الربح في اللوا
حق وفيه مسائل **الاولى** العامل امين على مال القراض لا يضمن ما يهلك الا اذا خان وفرط ولو ادعى تلف كلاً او بعضاً
او تحسراً قبل قوله فيميسره ما لم يثبت عليه العقد او التقريط كما يقبل قوله لو ادعى ايقاع الشراء لنفسه او للمضاربة وكذا يقبل قوله في عقد
الربح وغير ذلك هل يقبل قوله في دعواه مال القراض الى ملكه كلاً او بعضاً وتندد القبول غير بعيد **الثانية** اذا اشترى من يفتق على ربة
المال فان كان بائنه صحيح وانفق عليه سوا ثم ان لم تكن في العبد زيادة قيمة عما اشترى به لم يستحق العامل شيئاً لفقد الربح حتى يستحقه وفي استحقاقه احوال
عمله قولان شبههما الاستحقاق وان كانت في العبد زيادة قيمة لم يستحق شيئاً من الزيادة بل يستحق الاجرة ان قصد لها ولو كان اشتراؤه المذكور
غير ان ربه المال بعين المال مع ذكر المالك لفظاً او نية وقف على اجازته فان اجازها جاز وانفق عليه وان رد بطل اذا كان العامل جليل الشراء
عالم بالنسبة الحكم جميعاً وكذا اذا كان جاهلاً بالنسبة الحكم جميعاً او جاهلاً باحدهما هذا اذا كان الشراء بعين المال ولو كان في ذلك
وقع الشراء للعامل الا ان يذكر ربه المال فيقع فضولاً موقوفاً على اجازته ولو اشترى العامل من نذر المالك عتقه فلا يظهر ان حكمه حكم
شراء من يفتق عليه **الثالثة** لو كان المال لامرأة اشترى العامل زوجها فان كان بائنه صحيح الشراء وبطل به النكاح بينها وبين زوجها
وان كان بائنه غير صحيح فبطلت النكاح على الزوجين **الرابعة** لو اشترى العامل مملوكاً عليه ربه المال مال فان كان بائنه صحيح الشراء وسقط ملكه
وكذا ان كان بائنه غير صحيح على الاظهر **الخامسة** اذا اشترى العامل اباً او غيره ممن يفتق عليه لملكه فان لم يكن فيه ربح حين الشراء ولم يرتفع
بعد ذلك بل بيع براس المال صحيح الشراء والبيع جميعاً سوا علم العامل بكون العبد ممن يفتق عليه لملكه ام لا وان كان فيه ربح حين الشراء صحيح
الشراء وانفق نصيب العامل من الربح وسعى العبد في باقي القيمة للمالك موسراً كان العامل ومعهراً ولو لم يكن فيه ربح حين الشراء لكن حصل
الربح بعد ذلك بارتفاع السوق قبل بيعه فلا شراء صحيح ويفتق مقدار حصته العامل منه على الاظهر وفي سران العتق على العامل في الباقي
ان كان موسراً وجهان ولو اشترى العامل زوجته فان لم يظهر فيها ربح كان كما لو اشترى الا جنبية وان ظهر فيها ربح ملك حصته بفسخ
النكاح بينهما وكذا لو اشترى العاملة زوجها ولو لم يكن فيها اشتراه ممن ذكر ربح الا انه ظهر الربح في سائر ما اشتراه بما لا يقارض له بعد انقضاء عقد
سهمه من ربح غيره من المملوك ولو زادت قيمة ما اشتراه ونقصت قيمة باقي عيانه المضاربة بمقدار تلك الزيادة او اكثر منها لم يفتق منه شيء ولو كان
في العبد ربح وفي باقي اموال القراض ايضا ربح انفق من العبد بمقدار سهم العامل من جميع ربح مال القراض ولو لم يكن في العبد ربح فعلاً
واحتمل حصوله فيه بعد ذلك اذا راد المالك الانضاض لم يكن للعامل الا امتناع من ذلك **الخامسة** اذا اشاء المالك فسخ عقداً لقراض
جاز له ذلك وانفسخ بفسخه سوا كان الفسخ قبل العمل وبعده قبل انضاض المال وبعده وحيث يفسخ فان كان بعد ظهور الربح استحق العامل
حصته منه وان كان قبله قوم المال فان ساءى راس المال فلا شيء له وان زاد عليه استحق من الزائد سهمه وان نقص عنه فلا شيء له ولا عليه هل
للعامل لو كان عند فسخ المالك عرض بالمال ان يبيعه مع منع المالك منه ام لا فلو كان كالتقليد في وجوب ان يبيعه فيما لو زعم المالك البذل
وعقد الوجوب في ثلثي شبه كان الجواز في الاول قريب ولو باع العامل باللقراض سلفاً او نسيئة باذن المالك عموماً او خصوصاً كان
على العامل جبايته من غير فرق بين ان يكون قد فسخ القراض احدهما او انفسخ بموت او جنون او لو يفسخ اصلاً ولو مات ربه المال المال
عرض كان له البيع وان منع الوارث ولو فسخ العقد وكان راس المال ذهباً والحاصل فضة وبالعكس فله لزوم التبدل الى محاسن راس
المال على العامل تردد وكذا لو كان راس المال صحاحاً والحاصل مكسوراً او راس المال نسيئة من التدها او الدنانير والحاصل نسيئة اخرى
السادسة اذا فرض العامل غيره بائنه في جميع المال وبعضه بعد الشروع في العمل وقبله بشرط ان يكون الربح بين العامل والثاني

والملك فتح وكان من المال قد لا أول بالذمة إلى ما نارض فيه مع الثاني ولو شرط كونه شيء من الربح لنفسه قبل الرجوع إلى ما شرط كونه الثاني
شريكاً في العمل والأظهر أن الجواز مطلقاً ولو كان القرض المذكور غير أن صاحب المال لم يفتح بل وقف على الجارة رتباً لما كان جازاً وأبطل
وحيث يبطل فإن كان رأس المال باقياً بعينه لم يتلف منه شيء ولو يرجع رده إلى رتباً لما ولا شيء له ولا عليه لما كان مطالبته العامل الأول
باسترداده من الثاني وتسليمه إليه إن كان تالفاً في يد الثاني كان للمالك مطالبته الأول وهل له مطالبته الثاني أم لا قولان أظهرهما أن لذلك
فإن رجع على الثاني وكان عالماً بالمحال لو رجع على الأول ورجع إن كان جاهلاً وإن رجع على الأول لم يرجع صواباً على الثاني إن كان الثاني جاهلاً وقد
ان كان عالماً وإن ظهر ربح في ذلك المال فإن كان للمالك قبله إذا القرض استحق كل من المال العامل الثاني ما شرط له من الربح وإن رده فأن كان
الشراء بالعين تفريقاً على الجارة للمالك فإن جازاً للمالك له خاصة ولا شيء من الربح لأحد العاملين وإنما الثاني مع جهله بالحال وظهور الربح
على الأول جرة عمله وإن كان الشراء في الذمة ونوى لصاحب المال نكاحاً وإن نوى للعامل الأول وقع الشراء له وعليه مع جهله الثاني بالمحال وظهور
الربح أجرة مثل عمله وإن لم ينو شيئاً أو نوى العقد لنفسه كان له وعليه ضمان المال **السابع** إذا ادعى عليه دفع مال إليه قرضاً فأنكره فأنكره
عليه فأنكره المدعي وعوا بطريق شرعي من بينة أو اقرا المدعي عليه وبالبين المرد وقد تم بعد مدة ادعى المدعي عليه تلفاً للمال من غير تفریط لم يمتنع
قوله في نفى التفریط بل قضى عليه بالضمان للبطل مثلاً أو قيمة ولو أقام بينة على التلف بغير تعدك ولا تفریط ففي قولها وجه ولو شهدت على
التلف بغير تعدك ولا تفریط قبل نكاحه لم يبعد القبول ولو أجاب المدعي عليه بعد استحقاق المدعي شيئاً عليه سكت عن أصل القرض لم
يحكم بضمانه بعد ثبوت القرض **الثامن** إذا تلف مال القرض أو بعضه بعد ورانه في التجارة احتسب التالف من الربح ويتصور تلف جميعه
بأن يشتري برأس المال متاعاً يزيد قيمته على أصل المال السبب بحجمه فيتلف مقدار رأس المال ولو تلف جميع رأس المال وبعضه قبل ورانه
في التجارة ففي احتساب التالف من الربح قولان ويتصور تلف جميعه قبل ذلك ودان فيما إذا ذن المال للعامل إن يشتري في الذمة فأنشأ
متاعاً للقراض في الذمة مد مال القرض وتلف للمال بغير تفریط قبل الدفع ولو كان رأس المال نقداً وأسعر خاص فادى السلطان بعد ذلك
عليه بزيادة أو نقصته أو زاد سعره من قبل نفسه ونقصه لم يحسب الزيادة وما حقه يستحق العامل منه شيئاً ولو بعد نقصه خسارته تجبر من الربح ولو شترى
برأس المال أصولاً مثيرة أو حيوانات منتجة أو نحو ذلك فأنفقها أنفقت واستوجرت وحصل نحو ذلك من المنافع أو الغرامات فالثمرة والنتائج
والمنافع محسوبة من الربح ولو تلف رأس المال من يلزمه البطل قبل تصرفه للعامل فيه انتقل القرض إلى البطل **التاسعة** إذا نارض اثنتان
واحدة وشرطاً للتعريف بينهما وتفاضلا في النصف الآخر مع التساوي في المالك العمل وتساوي في النصف الآخر مع تفاوت المالكين والعاملين بشرط
الفاضل بينهما أقل المال وعليه العمل القليل ففي صحة ذلك قولان أقويهما الصحة في الجميع **العاشر** إذا اشترى عبداً للقراض فأنفق الثمن قبل
القبض فلا تقوى أن يقع العقد على عين رأس المال فتلف الثمن قبل قبضه البائع بطل البيع وإن وقع العقد على الذمة فإن نوى العامل نفسه
لزمه الثمن ولا شيء على المالك وبطل القرض ولا ضمان على العامل مع عكس تعدك من العامل ولا تفریط لزم المالك دفع الثمن وإن لم يكن قد أنفق له في ذلك
كان قد أنفق له رتباً لما في ذلك من غير ما لو خصوصاً وكان التلف بغير تعدك من العامل ولا تفریط لزم المالك دفع الثمن وإن لم يكن قد أنفق له في ذلك
وقف على اجازته فإن جازاً وأبطل **الحادي عشر** إذا نرض قد رأس المال فطلب المالك والعامل القسمة فإن رضيها الآخر وأبقاها
على القسمة صح وإن امتنع المالك لم يجز عليها وكذلك لو امتنع العامل خاصة على الأظهر ولو تواضعا على القسمة وانقسم التناض من المال بقدر الربح ففيه
رأس المال عند العامل فخر بعد ذلك لزم العامل وقيل الأمر من تناو صل إليه من الربح وما يصبه من الخسران **الثاني عشر** لا يصح أن يشتري
رتباً لما من العامل شيئاً من مال القرض كما لا يصح شراء الإنسان من عبده القسمة ولا أن يأخذ من عامله بالشفعة في مال القرض نعم يجوز لغيره
مقدار حصته العامل من بعد ظهور الربح وليس أخذ ذلك بالشفعة ويجوز للعامل أن يشتري لنفسه من مال المضاربة مع عكس ظهور الربح ولو
يجوز بعد ظهور **الثالث عشر** كذا إذا دفع بالقرض شرط أن يأخذ له مضاربة بالأظهر صحة القرض بشرط جميعاً ولو خلف العامل بالشرط لم
يجز له أن يعمل بمال القرض ولو عمل كان فضولاً ولو اشتراط العامل على المالك أن يأخذ له مضاربة بالأظهر صحة ولو لم يف له بالشرط كان للعامل الفسخ
فإذا صح كانت جرة المثل على المالك **الرابع عشر** إذا كان مال القرض مائة مثلاً فخر عشر وأخذ المالك عشراً ثم عمل العامل بالباقي في بيعه
رأس المال تعثر ثمانين لا تسعاً لا نفساخ المضاربة في المأخوذ فيقسم الخسران على ما عده ففقد ذلك **الخامس عشر** لا يجوز للمضارب أن يطأ
الجارية التي اشتراها بمال القرض سواء أذن له المالك في الشراء للوطى أم لا ولو أحلها المالك له بعد الشراء جازاً وطيبها بذكره لزمه ربح ولا
لم يجز على الأظهر كما أن ليس للمالك وطبها بعد ظهور الربح وإن أذن له العامل وأحلها بالنسبة إلى سهمه من غيرها وأما مع عكس ظهور الربح فلا ظهر الجواز له
وحيث يطأ أحدهما في حال عدم الجواز يكون ذائماً مع العلم بالوضع والحكم ويحسد ويسقط من الحكم بقدر حصته وعليه من المهر بنسبة نصيبه إلى
المجموع وإن ظهر ولد من العامل فأن كان قبل ظهور الربح كان رقاً ولو كان بعد كان حرّاً بنسبة سهم العامل من الربح وكانت الأم أم ولد وعليه ذلك إقامتها

بالقيمة ولو كان الولد من المالك كان حراً ولا فراه ولد له وعليه فيه مقدار سهم العامل من الزرع **الكتاب الثاني** في المزارعة
كون ما خلفه كلاً أو بعضاً أموالاً مضافاً مع العلم بمال كل من أرباب الأموال معناه الزرع تسليم كل منها بصيغته والكدر يقوم مقام العلم بالقيمة مع العلم بالمالك
استظهاره أو الإقرار منه بذلك مع علم المعارض ولو علم أو ثبت كونه كلاً أو بعضاً أموالاً مضافاً مع العلم بمال كل من أرباب الأموال معناه الزرع تسليم كل منها بصيغته والكدر يقوم مقام العلم بالقيمة مع العلم بالمالك
تلك الأموال بينهم على نسبة واسبق إليه ولو ترد ما في يد بين زيد وعمر وقسم بينهما بالتسوية ولو جهل كون ما تركه الميت من أموال القرض أم المالك العلم
بأصل القرض ولعل العلم بوجوه ما في القرض في التركة كان ما خلفه من أوقاف ضمان الميت لما لا ينظر
في صورة العلم بأصل القرض والجمل يكون ماله
التركه وجهان شبههما

كتاب المزارعة والمسا فاما المزارعة فيها مقامات **الاول** انهما عاملا على الارض محصة مشاعة معينة من حاصلها الاجل
معلوم وهي مشاعة معينة كانت الارض ذات نخيل وأشجار ويعتبر فيها الأعيان القبول الغضبان والألفاظ الأعيان ذات عنك وسلبها اليك
وقيلت بالتشديد الأرض بزرعتها وعاملها على ان تردعها ونحو ذلك من الألفاظ التي تخرج في ذلك وليست المحصة ذاتها من حاصلها والمدة و
الفاظ القبول كلما يكسفر عنه صريح من قبله ورضيت فثبتت الأرض وتسليمها ونحو ذلك وفي جريان المعاطاة فيها وجهان شبههما العقد
وفي صحة الأعيان بلفظ الأمر قولان اظهرهما العقد والآخر في صحتها تقديم الأعيان على القبول ويعتبر كالشعاعين بالبلوغ والعقل
والرشد والخبرة فلا يصح من الصغير وان كان مرافقاً له المحض وان كان دوارياً في حال بدوه ولا السفية الآب من ولاية ولا الرق الآب من مولاة
وعقد هالارم ويلزم الشرط السابق في ضمنه ولا ينفخ بفسخ أحدهما من دون فائدة الآخر ولا يموت أحدهما ولا جونه ولا يبيع المالك الأرض ولا
يجري فيها خيار المجلس ونحوها ثم يجري فيها خيار الشرط ولا شرطاً والعين على الظاهر حيث يموت أحدهما فان كان مالك الأرض كان على العمل
القيام بتمام العمل وتسليم حق المالك في نصيبه أو ولدته ان كان والآل في الحاكم وان كان العامل فام وصية أو طارئة مقامه في تمام العمل ودفع حصته
الأرض إلى المالك ومع نقد الوارث والوصي يستأجر الحاكم من تركه من يقوم بالعمل نعم لو كان قد شرط على العامل العمل بنفسه ثبت للمالك الأرض
بموت العامل خياراً بخلاف الشرط فان فسخ والآل الوصي والوارث والحاكم مقامه على ما ذكر **المقام الثاني في شروطها وهي**
خمس **الاول** ان يكون التماثل باجمعه مشاعاً بين الزارع والمالك الأرض تساوياً بانيه وتفاضلاً فلو شرط أحدهما اختصاص الجميع به
لم يصح وكذا لو شرط اختصاص كل واحد منهما بنوع من الزرع كان يشترط أحدهما المهر في التمسك الآخر الآل وهو المأخوذ وأحدهما ما يؤجر
على الجداول والآخر ما يزرع في غيرها وكذا لو شرط أحدهما قد راعى ما من الجاهل عشرة أخفرة والباقي لأخفرة لا يصح كالأصحح ما لو شرط
أحدهما قد راعى ما من الجاهل وما زاد عليه يثبت على المشهور سواء كان العقد المشروط هو مقدار البذر أو مقدار الخراج وغيره كذا لا يجوز على
الظاهر اشتراط مقدار معين من الجاهل البذر ومقدار للزرع ومقدار للبذر ولو شرط أحدهما على صاحبه ضمان شيء لم يغير الجاهل مقداراً في
الحصة تقع على الأقوى على كراهية على ما قبل ولا يكون قرار الضمان مشروطاً بالسلامة كذا لا بعضاً على الظاهر لا ان كان ظاهر الشرط هو التقيد بصورة
حصول الثمرة فشر أن المزارعة ليست اجارة للأرض وان جاز ان يقع عقدها بلفظ الاجارة مع قصد المزارعة في وجهه يجوز اجارة الأرض للزراعة
بما يصح ان يكون عوضاً في الأجاق من الإثمان والعروض المعينة ما سواها كولات كحاصلة الزراعة والعرض في اجارتها بالخطأ والشعر ونحوها
ما يحصل من الأرض اقول اظهرها الجواز على كراهية سواء اطلق أو قيد بكونه من حاصل تلك الأرض وأرض أخرى وسواها كانت الاجرة مجانسة لما في
فيها وغيره مجانسة بشرط ان يجعل الاجرة في الثمرة ويكون الاداء من حاصل تلك الأرض شرطاً فلو جعلها عين ما يحصل من تلك الأرض لم يصح على الأصح
الثاني ان تكون المحصة المشروطة لكل منهما معينة المقدار فلو شرط أحدهما جرة أو شيئاً أو بعضاً أو ضياعاً ولم يبين المقدار لم يصح **الثالث**
تعيين المدة بالاشهر والأيام والأعوام فلا يكتفى بتعيين الزرع عن ذلك على الاحوط ان لم يكن أقوى ولا فتر بين العام الواحد والأعوام المتعددة ويعتبر
في المدة ان تكون ما يزرع فيها قطعاً أو فترتاً معتقده عند العقد ولو مضت تلك المدة والزرع قائم لم يبلغ كلف المالك الزرع بالآلة ان شأ
فان ابرأه الحاكم عليها فان لم يمكن ايجاده باشر الحاكم القطع وبأخذ المالك عن المأخوذ سهمه العتير لم ولا يستحق العامل اجرة القطع على المالك هذا اذا كان
انقضاء المدة قبل ادراك الثمرة بسبب تفرط الزارع بالتأخير طالما لو كان من قبل الله تعالى كنعته هوية وتأخر المأخوذ في القطع ولزم الابقاء الى اوان
الادراك وجهان ولو طلب المالك من الزارع ابقاء الزرع باجوة عند التأخر الادراك لم يكن له الزامه على ذلك ولكن في العكس نعم لو تراخى المالك عن ادراك الثمرة
كان الابقاء باجوة لكن يلزم في التلخيص تعيين الاجرة والمدة جميعاً حتى تكون اجارة لازمة فلوركا تعيين جاز الابقاء ولو لم يلزم بل كان للمالك مطالبة
بالقطع متى شاء ولو شرط العامل على المالك في ضمن عقد المزارعة الابقاء ان تأخر الادراك فان عين مقدار آخر من المدة فنصرت تأخر الادراك صح ولا يند

العقد ولو لم يعلما بعد العقد زراعة الأرض اختياراً حتى انقضت المدة لزمت له المثل واختص بها المالك لو كان قد استأجرها لزمته الاجرة ولو كان تركه للزراعة في المزارعة لاعتبر اختياراً وفي ضمانه لاجرة مثل الأرض تردداً ولا شبهة العقد نعم ثبت بتركه اضطرار المالك خياراً في العقد ولو كان المانع من الزراعة من قبل المالك لم يضمن العامل شيئاً وأما المستأجر للأرض فيلزمه دفع العوض للسمي لكن على المالك ح دفع اجرة مثل الأرض في المستأجر لنفسه عليه المنفعة ولو نقصت الأرض بترك زراعتها انعم العامل والمستأجر مضافاً إلى الاجرة الأرض وهل ثبت للمالك عند ترك الزراعة الزرع احتياطاً خياراً في العقد أم لا وجهان اشبههما العقد نعم لان بلج الحاكم فيجوز الحاكم على الزرع ولا يشترط اتصال مدة المزارعة بالعقد فلوزراعة لان على الأرض على ان يزودها بعد شهر حتى الرابع ان تكون الأرض مملوكة عينا ومنفعة فقط باستيجار ونحوه فلو لم يملكها بوجدهم تقع المزارعة عليها ولا يظهر كفاية الأولوية في الأراضي المحررة والارضى لمباحة التجهيز والاحتيا وان كان الا حوط حتى دفع صاحب الأرض مقدراً من البذر ولو كانت الأرض عند عارية او مباحة له من العادل والجائر ففي صحة المزارعة عليها ترد الخا مفسر ان تكون الأرض بما يمكن الاشفاق بها بالزرع بان يكون لها من فله وبها وعين او مصنع او عين معتادة عادة قطعاً ونحو ذلك فلا اوقه بان يملكه كرى فله وحضره وبها وبركة او نحو ذلك فلو خلت الأرض عن ذلك كله لم تقع المزارعة عليها حتى لو اتفق تجدد قابليتها للزراع بعد العقد على الاقرب ان لا تكون محجزة صماء لا بنيت عليها شيء في العادة ولا لم تصح ولو كان للأرض ما زاد الحصول ففي الصحة تأمل ما لم يطبق عادة محصوله في وقت الحاجة اليه ولو كانت الأرض حين العقد قابلة للاشفاق بها تم طرهما عدم الغالبية بانقطع ماؤها في ثلث المدة او نحو ذلك فان لم يمكن العلاج نسد العقد ان امكن صحح وثبت الخيار للزراع من غير فرق بين ان يكون قد زرع عليها او استأجرها للزراعة ولو استأجرها على الاطلاق فلا مشأ ولا خياراً الا ان لم تكن قابلة للاشفاق بها في غير الزراعة وعلى المستأجر اذا استأجر للزراعة وانقطع ماؤها اجرة ماسلف من المدة ويرجع هو على الموجه بما قبل المدة المتخلفة من الاجرة السماة وليس كذلك الحال في انقطاع ما الأرض الزراع عليها بل للمالك حصته من القصيل ان كان والا فلا شيء له ولا يشترط تعيين ما يزرع في الأرض وللعامل عند الاطلاق ان يزرع مما كان للمالك عند الاطلاق مع كون البذر وعليه ان يدفع اي بد رشاً ولا يجوز لاحدهما التعدي مع التعيين فلو تعدد العامل عامتين له وزرع ما هو اضطر على الأرض كان للمالك الأرض الخيار بين فتح العقد ومطالبة اجرة مثل الأرض فذلك المدة وبين الامضاء واخذاً بقدر المستطاع له من الحصة وفيه ترد ولو قيل باستحقاق الحصة ان كان المزرع ارضه من المشرط والحصة مع التفات ان كان لم يكن بعيداً ولو خالف لزراع وزرع ما هو اقل ضرراً على الارض من المعين في العقد بخير المالك بين الضم ومطالبة اجرة التل وبين الامضاء واخذاً بالحصة السماة ولو تعدد النوع والشخص المعين للزراع فان كان موزداً للزراعة انقضت العقد القدره على متعلقها وان كان شرط فيها لم تنسخ بل للمالك الخيار فان فتح تسلم الأرض ولا شيء على العامل وان اختار الامضاء ضل العامل ان يزودها بما هو الاقرب الى المعين المتعدي وجب لا خياراً للعامل الا ان يكون لشروط من قبله ولو زرع على الأرض فليست استأجرها للزراعة ولا ماؤها ضل ولا قوة بطلت للزراعة عالم كان بالحال وجاهلاً وان كانت غير ذات ماض ولا كانت ذات ما قوة فتح العقد لم ان كان العامل المزرع حالاً بالحال وثبت الخيار له ان كان جاهلاً بذلك حين العقد ولما كان الأرض اجرة مثل الأرض عند ترك الزراعة لعدم التأمل للوجر الاجرة السماة ولو زرع الأرض غير ذات لما اجارة مطلقاً غير مقيدة بكونها للزراعة فتح ولا خياراً للمستأجر عالم كان بالحال وجاهلاً الا اذا انقضى انصراف الاطلاق الى الزراعة فانه مع الجهل بالخيار ولو استأجر الأرض التي تسقيها الغيوت غالباً للزراعة فاتفق الخلف في تلك السنة انكشف بطلان الاجارة وانكشف انقضاء مورد الماء وكذا المزارعة عليها وان كانت شرطاً فيها ثبت الخيار للمستأجر بتخلفها ولو استأجر للزراعة ارضاً فاداسولى عليها الماء لا ينحسر ولا ينكشف عنها وقت الحاجة عادة لم تقع الاجارة الا اذا زرع بها المستأجر مع علمه بالحال فمصلحة الأرض ولو اطلق الاجارة صححت مع المنفع العقلائي فيها ولو كان الماء ينكشف عنها وقت الحاجة اليها في العادة صححت الاجارة للزراعة ارضاً ولو تخلف ولو ينحسر كان كخلف الغيث لو كان الماء قليلاً لم يكن معه بعض الزرع صححت الاجارة نعم لو جهل بذلك المستأجر تسلط على الضم بالغيث لو كان الماء ينحسر عن الأرض المستأجر للزراعة تدريجاً بها وقت الاشفاق بطل ولو استأجر الأرض شرطاً للزراع مع اقتضى تعيين مقدار كل من الغرض والزرع فلو لم يعين بطلت الاجارة الا مع انصراف الاطلاق الى معين فتح وكذا لو استأجرها الزرع او غرسه بخلفي الضرر ومع تساويهما لا يبعد عن لزوم التعيين ان كان احوط ولو استأجر الأرض ليتفق بها بما تضافها فتح وتخبر بين افراد الاشفاقات المتعارفة فمنع لو استأجر ارضاً مقيمة لغرض فيها ما يبق بعد المدة غالباً وكان لغرض عقلائي في تلك الاجارة فتح العقد وكان للمالك بعد المدة القلع من دون لزوم الارش عليه على الاظهر ومثله ما لو استأجر للزراع مقيمة وفيها غالباً لكن قصر في الزرع الى ان مضى بعض المدة فزرع ثم انقضت الزرع غير مدرك نعم لو كان التأخير لا يقصر بل أكثر الامطار او تغير الاهوية او شدة البرد ونحو ذلك لزم الصبر الى بلوغه بالاجرة المفاد الثالث في احكامها وهي مسائل

الاولى يعتبر في صحة المزارعة كون شيء من البذر والأرض والعمل والعوامل من احدهما وشئ منها من الاخر سواء كان من احدهما احدهما اي واحد كان منها ومن الاخر الباقي او من احدهما اثنان ومن الاخر الاخران او من احدهما بعض احدها وبعض كل منها ومن الاخر الباقي فلو كان

الجميع من احدهما لا شيء من الآخر لم تنجح المزارعة ولا يشترط انحصار المتعاقدين في اثنين فلو جعلاهما ثالثا وشرط عليه بعض الاربعة او اربعة او باعنا
عليه بعضها وهكذا صحت المزارعة على الاقوى ولا تنجح الاجارة على النحو الذي تنجح به المزارعة ككون شيء من الارض والبذر والعمل والعوامل من
احدهما ومن الآخر الباقي على ان يكون الربح بينهما وانما يصح ان ياجر الارض بمال معلوم مضمين في الدفعة او معين في الخارج مع تعيين المدة
واجتماع باقي شرائط الاجارة **الثانية** ان تنازع في مقدار المدة ولا يثبت قدم قول منكر الزيادة يمينه بل تبين ان المدان مفهوما بعد
مصدقا فالسنة والعشرة شهر نعم لو تبيننا حقيقة كانه ادعى احدهما كون المدة من هلال رجل الى سطح شوال والآخر كونها من هلال
الحجة الى سطح ربيع الثاني اتجه التحالف ولو اختلفا في الحصة فالقول قول صاحب البذر ولو اقام كل منهما بينة قدمت بينة من قدم قول صاحبه
عدمها وهو غير صاحب البذر في الثاني وعدنى الزيادة في الاول **الثالثة** لو ادعى من يده ارض زيد الطرقات اليه للزراعة وانكر
ذلك زيد المالك وادعى انه سلمها اليه مزارعة واجارة فان اقام الزارع البينة على كونه عارية وعلمنا استحقات مالك الارض عليه شيئا والا فقدم
قول صاحب الارض في نفى العارية يمينه على الاقوى **الرابعة** لا يثبت ما يدعيه من الحصة والاجرة الا بينة فان اقامها والاحلف الزارع على نفى المزارعة
والاجارة ولم يمت اجرة مثل ملك الارض في تلك المدة اذا زادت اجرة المثل عما يدعيه المالك من الحصة والاجرة فانه لا يثبت له شيء الا ما يدعيه
الزارع في بقية الزرع الى وان اخذه ام لا وجهان اشبههما العمد ولو كان التراجع قبل الزرع حلف الزارع عنده البينة على قيمتها يدعيه المالك
وانتفى العارية والمزارعة والاجارة جميعا ولو استحق المالك شيئا على صاحبه ولا لصاحبه ان يزرع الاصل لا بسبب سقوط جديد ولا يمين
على المالك في انكاره للعارية بمنزلة الرجوع فيها ولو ادعى الزارع الاعارة وادعى مالك الارض كون الزرع في الارض غصبا حلف المالك
لزام الزارع بازالة الزرع ومطالبة اجرة المثل وارض الارض ان عابت وطم الحفرة وفي جواز مباشرة المالك زالة الزرع وجه قوي ولو تواضعا
باقعاء الزرع باجرة جاز **الخامسة** للزارع ان يشارك غيره وان يزرع غيره من غير توقف على استئذان المالك سواء كان البذر من العامل ام لا
الا ان اشترط المالك عليه الزرع بنفسه فانه لا يجوز له مشاركة غيره ولا مزارعة الا بان المالك تنص في المشاركة في الزرع بان يعقده عقد الشركة
على ما ملكه بعقد الزراعة من السلطنة على زرع الارض بان يقول شركتكم مع نفسي في الارض الغلانية التي ملكت الزرع فيها على ان يكون العمل
عليها والحاصل بعد اداء حق مالك الارض بيننا ولا فرق في جواز مزارعة الزارع غيره عند تقسيم المزارعة الاولى بمباشرة الزرع بنفسه
ان يكون ما يحصل للزارع الثاني من الحصة نصف شرطه نفسه مع مالك الارض او زيد منه او اقل ولا يمين ان يكون قد عمل قبل ذلك شيئا في الارض
ام لا ولو اشترط المالك على الزارع اختصاصه بالحصة بان لا ينقلها الى غيره ولا كل ولا يبيعها مع على الاظهر **الخاصة** خرج الزارع
عليها عند طلاق العقد على صاحب الارض وكذا ما تعارف كونه على المالك من مؤنتها ولو اشترط في عقد المزارعة او عقد ايجار اخر كوس
الخراج او المؤنة او كليهما او بعض كل منهما او جميع احدهما مع بعض الآخر على العامل يوم الشرط في اعتبار تعيين مقدار كل من الخراج والمؤنة
قولان اشبههما العمل والتقدير احوط **السادسة** كل موضع ظهر فساد المزارعة بعد الزراعة فان كان البذر للعامل كان الزرع له
وعليه ملك الارض اجرة مثلها في تلك المدة وان كان البذر للمالك الارض كان الزرع له وعليه للعامل اجرة مثل عمله وان كان البذر لثالث
له وعليه اجرة مثل الارض للمالك اجرة مثل العمل للعامل والعوامل والالات كالارض في ثبوت اجرتها على مالك البذر ولو كان البذر منهما
والعمل كل كان لكل منهما من الزرع بنسبة حقه من البذر وعلى كل منهما صاحبه اجرة مثل عمله في حصة صاحبه لصاحب الارض والعوامل
اجرة مثلها ولا فرق في ثبوت اجرة المثل في هذه الفروض بين علمها بالانفا او جهلها به او علم احدهما به وجهل الآخر مالم يوجب العلم العمل
المسقط للحق وكذا لا فرق في ثبوت اجرة المثل بين وجود حاصل له عليه الاجرة ام لا نعم انما ثبتت الاجرة مع الضرف المثل للغير لا مع
السابعة يجوز للمالك الارض ان يخرج من الزرع الزراعة بعد انعقاد الحب وبيع حقه من الزرع على ما خرصه العامل ثم يحو
كما تقدم مع جملته من فزوعه في السابعة من المسائل المحققة بفصل بيع الثمار **الثامنة** يلزم تعيين من عليه كل من البذر والعمل والعوامل
فلو هدا انما انصرف الى المعارف مع عدم الانصراف بطل العقد **التاسعة** ما يقع من الحاصل في الارض وينبت في التلال
ان كان لاحدهما خاصة كان النماء له وعليه ان كان غير مالك الارض اجرة الارض وان كان من المزارعة فهو بينهما على حسب النسبة ونحو
العامل من الاجرة مقدار رضيه منه **العاشر** يجوز تقسيم الارض لشيء معلوم سنين معينة وعليه خراجها وعمارتها **الحادي عشر**
حيث يستحق مالك الارض قلع الزرع لا يضمن بكونه لمستهها على الاظهر **الثانية عشر** يجوز مزارعة ارض واحدة على نزع انواع مختلفة
مع التساوي في الجميع في الحصة والاختلاف مع تعيين **الثالثة عشر** لو كان في الارض شجر او غل وبينها بياض فساق على الشجر وذا
على البياض جاز سواء كان البياض قليلا او كثيرا وسواء اختلف العقد وتعدد وسواء قدم المسافة او المزارعة وفي جواز انشاء المزارعة والمسافة
جميعا بصيغة المسافة ترددوا والترابط الى **البارعة** مستحبة وفيها فضل كثير وقد روي ان زارعون كانوا لله تعالى في

في المزارعة

٢٩٤

المزارعة

العقد ولو لم يعمل بعد العقد ذراعة الأرض اختياراً حتى انقضت المدة لزمت أجره مثل ما ينصقن بها المالك لو كان قد استأجرها الزمة المأجورة
 ولو كان تركه للزراعة في المزارعة لاعتبر اختياره في ضمانه لاجرة مثل الأرض تردد والأشبه العدم نعم ثبت بتركه اضطرار المالك خياراً فسخ العقد ولو كان
 المانع من الزراعة من قبل المالك لم يضمن العامل شيئاً وأما المستأجر للأرض فيلزم دفع العوض السمتي لكن على المالك دفع أجره مثل الأرض في المستأجر
 لغويته عليه المنفعة ولو نقصت الأرض بترك زراعتها التزم العامل والمستأجر مضافاً إلى لاجرة الأرض وهل ثبت للمالك عند تركه الزراعة اختياراً
 خياراً فسخ أم لا وجهان أشبههما العدم نعم لأن يلزم الحاكم في غير الحاكم على الزرع ولا يشترط اتصال مدة المزارعة بالعقد ولو زرع على الأرض على
 أن يزرعها بعد شهر حتى الرابع أن تكون الأرض ملوكة عينا ومنفعة فقط باستيجار ونحوه فلم يملكها بوجه لم يفتح المزارعة عليها ولا ظهر
 كفاية الأولوية في الأراضي الجيرة والأراضي لمباحة بالجمع والاحتياوان كان الاحوط جمع دفع صاحب الأرض مقداراً من البذر ولو كانت الأرض
 عنه عارية ومباحة له من العادلاً والجائز في صحة المزارعة عليها تتردد **الخامس** أن تكون الأرض مما يمكن الانتفاع بها بالزرع بأن يكون لها ثامن
 لها بذر أو عين أو مصنع أو غيث معتاد عادة قطعيتها ونحو ذلك فضلاً وقوة بأن يمكن كرى فها وحضر بذر أو بركة أو نحو ذلك فلو خلت الأرض عن
 ذلك كله لم يفتح المزارعة عليها حتى لو اتفق تجدد قابليتها للزرع بعد العقد على الأقرب أن لا تكون محقرة تماماً لا يثبت عليها شيء في العادة ولا يفتح ولو
 كان للأرض ثمار أو محصول ففي الصحة تأمل ما لم يطمئن عادة بمحصوله في وقت الحاجة إليه لو كانت الأرض حين العقد قابلة للانتفاع بها ثم طرأ عذر
 الغالبية بانقطع ماؤها في أثناء المدة أو نحو ذلك فإن لم يمكن العلاج نسد العقد فإن أمكن فتحه وثبتت الخيارات للزرع من غير فرق بين أن يكون قد نزع
 عليها أو استأجرها للزراعة ولو استأجرها على الإطلاق فلا فساد ولا خياراً إلا أن لم تكن قابلة للانتفاع بها في غير الزرع وعلى المستأجر إذا استأجرها
 للزراعة وانقطع ماؤها لاجرة ما سلف من المدة ويرجع هو على الموجب ما قبل المدة المتخلفة من لاجرة السماء وليس كذلك الحال في انقطاع ما الأرض
 المزروع عليها بل للمالك حصته من القصيل النكان والأفلاش شيء ولا يشترط تعيين ما يزرع في الأرض للمعامل عند الإطلاق أن يزرع ما شاء كان
 للمالك عند الإطلاق مع كون البذر عليه أن يدفع أي بد رشاً ولا يجوز لأحدهما التعدي مع التعيين فلو تعهد العامل عما عين له وزرع ما هو
 أصغر على الأرض كان للمالك الأرض بخيار بين فسخ العقد ومطالبة لاجرة مثل الأرض فذلك المدة وبين الأمضا واخذ القدر السمتي له من الحصة وفيه تردد
 ولو قيل باستحقاق الحصة النكان للزرع أن يذيقه من الشروط والحصة مع التفاوت النكان أقل لم يكن بعيداً ولو خالف للزرع وزرع ما هو أقل ضرراً على الأول
 من العين في العقد تخير المالك بين الفسخ ومطالبة لاجرة الثلث وبين الأمضا واخذ الحصة السماء ولو تعذر النوع أو الشخص العين للزرع فأن كان موطناً
 للمزارعة انقضت لعدم القدرة على متعتها وان كان شرط فيها لم يفسخ بل للمالك الخياراً ما فسخ تسلم الأرض ولا شيء على العامل وإن اختار الأمضا
 ضل العامل أن يزرعها بما هو الأقرب إلى المعين المتعذر في وجه لا خياراً للعامل لأن يكون لشرط من قبله ولو زرع على الأرض ولم يستأجرها للزراعة
 ولا ماؤها ضل ولا قوة بطلت المزارعة عالمًا كان بالحال وجاهلاً وان كانت غير ذات ماضٍ ولا كانت ذات مآقوة صح العقد لم يكن انكان العامل شيئاً
 عالمًا بالحال وثبتت الخيار له انكان جاهلاً بذلك حين العقد ولما لك الأرض أجره مثل الأرض عند تركه الزراعة لعلماً بالموجر لاجرة السماء ولو كان
 الأرض غير ذات لئلا اجارة مطلق غير مقيدة بكونها للزراعة صح ولا خياراً للمستأجر عالمًا كان بالحال وجاهلاً إلا إذا انفتح انصراف الإطلاق إلى
 الزراعة فإن لم يفتح الجمل الخيار ولو استأجر الأرض التي تسقيها الغيوت غالباً للزراعة فاتفق الخلف في تلك السنة انكشف بطلان الاجارة وان كان الخلف
 مورد لها وكذا المزارعة عليها وان كانت شرطاً فيها ثبت الخيار للمستأجر يتخلف ولو استأجر للزراعة أرضاً فاداسولى عليها المأ ولا ينحسر ولا ينكشف
 عنها وقت الحاجة عادة لم يفتح الاجارة إلا إذا زرع بها المستأجر مع علمه بالاشياء المستعمية الأرض ولو أطلق الاجارة صححت مع النفع العقلاني
 فيها ولو كان الماء ينكشف عنها وقت الحاجة إليها في العادة صححت الاجارة للزراعة ضل ولو تخلف ولم ينحسر كان كخلف الغيث لو كان الماء قليلاً لم يكن
 مصدر الزرع صححت الاجارة نعم لو جهل بذلك المستأجر تسلط على الفسخ بالعييب لو كان الماء ينحسر عن الأرض المستأجر للزراعة مد رجحانها
 وقت الانتفاع بطل ولو استأجر الأرض وشرط الغرس في الزرع مما اقتضى تعيين مقدار كل من الغرس في الزرع فلو لم يعين بطلت الاجارة إلا مع
 انصراف الإطلاق إلى معين ففتح وكذا استأجرها الزرع من أغرسه من مخلفي الضرر ومع تساويهما لا يبعد عن لزوم التعيين انكان احوط ولو
 استأجر الأرض ليتفتح بها بما شاء منها صح وتخير بين أفراد الانفعالات المتعارفة في حق لو استأجر أرضاً مدة معينة لغرس فيها ما يبيع بعد المدة
 غالباً وكان لغرض عقلائي في تلك الاجارة صح العقد وكان للمالك بعد المدة القلع من دون لزوم الأرض عليه على الأظهر مثله ما لو استأجرها
 للزرع موقتاً وفيها غالباً لكن قصر في الزرع إلى أن مضى بعض المدة فزرع ثم انقضت الزرع غير مذكور نعم لو كان التأخير لا يقصر بل أكثر
 الأمطار وتغير الأهوية أو شدة البرد ونحو ذلك لزم الصبر إلى بلوغه بالاجرة **المفام الثالث في أحكامها وهي مسائل**
الأولى يعتبر في صحة المزارعة كون شيء من البذر والأرض والعمل والعوامل من أحدهما وشئ منهما من الآخر سواء كان من أحدهما أحدهما
 أي واحد كان منها ومن الآخر الباقي أو من أحدهما اثنين ومن الآخر الاخران أو من أحدهما بعض أحدها وبعض كل منهما ومن الآخر الباقي فلو كان

الجميع من احدهما لا شيء من الآخر لم تنجح المزارعة ولا يشترط انحصار المتعاقدين في اثنين فلو جعلاهما ثالثا وشرط عليه بعض الاربعة او اربعة او اضعافا
عليه بعضها وهكذا تحت المزارعة على الاقوى ولا تنجح الاجارة على النحو الذي تنجح به المزارعة ككون شيء من الارض والبذر والعمل والعوامل من
احدهما ومن الآخر الباقي على ان يكون الربح بينهما وانما يصح ان ياجر الارض بمال معلوم مضمون في المدة او معين في الخارج مع تعيين المدة
واجتماع هاتين شرائط الاجارة الثانية فان تنازعا في مقدار المدة ولا يثبت قدم قول منكر الزيادة يمينه وان تبليت المدة ان غفروا بعد ذلك
مصدقا فالسنة والعشرة شهر نعم لو تباينا حقيقة كما انادى احدهما كون المدة من هلال رجب الى سلخ شوال والآخر كونها من هلال رجب
الى سلخ ربيع الثاني اتجه التحالف ولو اختلفا في الحصة فالقول قول صاحب البذر ولو اقام كل منهما بينة قدمت بيته من قدم قول صاحبه
عدهما وهو غير صاحب البذر في الثاني وعدنى الزيادة في الاول **الثالث** لو ادعى من يده ارض زيد الطرقات اليه للزراعة وانكر
ذلك زيد المالك وادعى انه سلمها اليه مزارعة واجارة فان اقام الزارع البينة على كونه عارية وعرضا استحق مالك الارض عليه شيئا والا فمقدم
قول صاحبه الارض في نفي العارية يمينه على الاقوى **الرابع** لا يثبت ما يدعيه من الحصة والاجرة الا بينة فان اقامها والاحلف الزارع على نفي المزارعة
والاجارة ولم يمت اجرة مثل ملك الارض في تلك المدة اذا زادت اجرة المثل عما يدعيه المالك من الحصة والاجرة فانه لا يثبت لهج الا ما يدعيه من
الزراع في بقية الزرع الى وان اخذه ام لا وجهان اشبهما العدم ولو كان النزاع قبل الزرع حلف الزارع عنده البينة على نفي ما يدعيه المالك
وانتفى العارية والمزارعة والاجارة جميعا ولو استحق المالك شيئا على صاحبه ولا لصاحبه ان يزرع الاصل الا بسبب سقوط جديد ولا يمين
على المالك في انكاره للعارية بمنزلة الرجوع فيها ولو ادعى الزارع الاعادة وادعى مالك الارض كون الزرع في الارض غصبا حلف المالك كانه
له الزرع الزارع باذنه الزرع ومطالبة اجرة المثل وارض الارض ان عابت وطم الحفرة وفي جواز مباشرة المالك زالة الزرع وجه قوي ولو تواضعا
ببقاء الزرع باجرة جاز **الخامس** للزراع ان يشارك غيره وان يزرع غيره من غير توقف على استئذان المالك سواء كان البذر من العامل ام لا
الا ان اشترط المالك عليه الزرع بنفسه فانه لا يجوز له مشاركة غيره ولا مزارعة الا بان المالك يتصور المشاركة في الزرع بان يعقد عقدا شريكا
على ما ملكه بعد الزراعة من السلطنة على ذرع الارض بان يقول شريكك مع نفسي في الارض الغلانية التي ملكتك في الزرع بها على ان يكون العمل
علينا والحاصل بعد اداء حق مالك الارض بيننا ولا فرق في جواز مزارعة الزارع غيره عند تعقيد المزارعة الاولى بمباشرة الزرع بنفسه بين
ان يكون ما يحصل للزراع الثاني من الحصة نصف شرطه نفسه مع مالك الارض او زيد منه او اقل ولا يمين ان يكون قد عمل قبل ذلك شيئا في الارض
ام لا ولو اشترط المالك على الزارع اختصاصه بالحصة بان لا ينقلها الى غيره ولا كذا ولا بعضا صح على الاظهر **الخاصة** خراج الارض للزراع
عليها عند اطلاق العقد على صاحب الارض وكذا ما عارف كونه على المالك من مؤنتها ولو اشترط في عقد المزارعة او عقد الارض اخروس
الخراج والمؤنة وكلهما او بعض كل منهما اوجبهما احدهما مع بعض الآخر على العامل يوم الشرط في اعتبار تعيين مقدار كل من الخراج والمؤنة
قولان اشبههما العمل والتقدير احوط **السادس** متى كل موضع ظهر فساد المزارعة بعد الزراعة فان كان البذر للعامل كان الزرع له
وعليه ملك الارض اجرة مثلها في تلك المدة وان كان البذر للمالك الارض كان الزرع له وعليه للعامل اجرة مثل عمله وان كان البذر لثالث كان
له وعليه اجرة مثل الارض للمالك اجرة مثل العمل للعامل والعوامل والالات كالارض في ثبوت اجرتها على مالك البذر ولو كان البذر منهما
والعمل كل كان لكل منهما من الزرع بنسبة حقه من البذر وعلى كل منهما صاحبه اجرة مثل عمله في حصة صاحبه لصاحب الارض والعوامل
اجرة مثلها ولا فرق في ثبوت اجرة المثل في هذه الفروض بين علمها بالافساد او جهلها به او علم احدهما به وجهل الآخر مال بموجب العلم المثل
المسقط للحق وكذا لا فرق في ثبوت اجرة المثل بين وجود حاصل له عليه الاجرة ام لا نعم انما ثبتت الاجرة مع الضرب المثلث للعوض لا مع
السابع يجوز للمالك الارض ان يحجز على الزارع الزراعة بعد انعقاد الحب وبيع حصته من الزرع على اخره من العامل ثم يعلق
كما تقدم مع جلته من فزوعه في التسابعة من المسائل المحققة بفصل بيع الثمار **الثامن** يلزم تعيين من عليه كل من البذر والعمل والعوامل
فلو هلك ان انصرف لاطلاق المتعارف مع عدم الانصراف يبطل العقد **التاسعة** ما يقع من الحاصل في الارض وينبت في المستلقة
ان كان لاحدهما خاصة كان النماء له وعليه ان كان غير المالك الارض اجرة الارض وان كان من مال المزارعة فهو بينهما على حسب النسبة ونحو
العامل من الاجرة مقدار نصيبه منه **العاشر** يجوز تقسيم الارض لشيء معلوم سنين معينة وعليه خراجها وعمارتها **الحادي عشر**
حيث يستحق مالك الارض قلع الزرع لا يضمن بكونه لمستحقا على الاظهر **الثاني عشر** يجوز مزارعة ارض طححة على ذرع انواع مختلفة
مع التساوي في الجميع في الحصة والاختلاف مع التعيين **الثالث عشر** لو كان في الارض شجر او نخل وبينها بياض فساق على الشجر وذا
على البياض جاز سواء كان البياض قليلا او كثيرا سواء ائخذ العقد وتعدت سواء قدم المسافة او المزارعة وفي جواز انشاء المزارعة والمسافة
جميعا بصيغة المسافة ترددوا والترابا حوط **الرابع عشر** الزراعة مستحبة وفيها فضل كثير وقد رتبوا الزارعون كنوز الله تعالى في

الأرض وما في الأعمال حتى أحب إلى الله تعالى من الزكاة وما بعث الله تعالى نبياً إلا أولاه عا إلا دريس فأنكر كان خياطاً وسحب للزراع ان يقبل البعده
 الزرع ويقول ثلث مرات وهو سفل القلة أو أربع ما يجوزون ثم يزرعون أو خمس الزرعون ثم يقول اللهم اجعله شباركاً وازدقنا فيه التسليم
 ثم ينثر البضه في الفراج ثم يقول ومثل كل طيبة كثرته طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء توفي أطعمنا وكل حين باذن ربها وما المساقاة
 فهي معاملة على أصول ثابتة بخصته وعلوقه مشاعرة من مائها ولا شبهة في شرعها عندنا في البحث فيها يقع في فصول الأول في العقدة والنجاة
 عاملاً على ان تسته هذه الأصول وتصلحها حتى تترفع إلى تلك النصف والربع ونحو ذلك منها ومثله ساقين على كذا وسكتا ليك على
 وقبلك علمها وصالحك عن سقمها واصلحها على انك كذا من مائها ونحو ذلك والقبول كلما كان صريحاً في قبوله لا يجلب كقبولت مرضيت
 ونحو ذلك ويعتبر في الصيغة الماضية في كيفية المستقبل بل ولا صيغة الأخرى على الاظهر وفي جواز الانشاء بلفظ الاجاب بان يقول العامل اجرتك في
 مدة كذا للعهد بخلك بكذا من الثمرة أو يقول المالك سأجرتك لتعقد فخل بكذا من ثمارها قولان اقرهما الجواز مع الصراحة في ارادة المساقاة
 والأحوط اعتبار العريضة في عقد ها والأظهر عدم كفاية الاجاب القبول الفعليين فيها ويعتبر في المعافدين هنا ما يصير في سائر العقود من البلوغ
 والعقل والحرية والاختيار والرشد فشر ان عقد المساقاة كالزاد عتق للزوم واثاره المنفعة من عند المالك بالموت وتجران بعض النجاة
 فيردون بعض ونحو ذلك ولا شبهة في صحة المساقاة على الأصول الثابتة قبل ظهور الثمرة وفي صحة ما بعد الظهور وجوب القول والذي يقتضيه النظر
 ان الثمرة ان كانت وبلغت النهاية بحيث لا تحتاج بعد ذلك إلى عمل أصلي حتى يجزى والتمسك ونحو ذلك لم تقع المساقاة عليها وان كانت قد
 ظهرت لكن لم تستغن عن الخدمة بل كان قد بقي للعامل عمل يزيد الثمرة من الاعمال لكن احتاجت الى جدد ونقل وحفظ وتسمين ونحو ذلك فالمشهور
 عدم صحة المساقاة ولو قبل التحمل لم يكن بعيداً قليلاً كان العمل كثيراً الثاني فيما يساقى عليه وهو كل أصل ثابت له مما ينتفع به مع قبلي
 فلا تقع المساقاة على المحوطان لم يكن أقوى فيما له سلع ثابت سنين أو ثلاثة كالزروع من الحنطة والشعير والسم والماش والابل والبطيخ والفاكهة
 وقصب السكر والعطن والمخزوات ونحو ذلك مما لا يثبات لاصله وان تعددت القلطات وبقي سنة أو سنين كالعطن والبانجان وأما الأصل الثاني
 الذي لا ثمر له كالحلوى والصفصاف الفحول من اشجار النخل وما لا يثمره فالمشهور عدم صحة المساقاة عليه وهو محوط وان كانت الصحة ظاهره
 الأصل الثابت الذي لا ثمر له لا ينفذ بها فافاً لا يظهر صحة المساقاة عليه ان كان مما له نفع بوجه أو باعضاء والعقد مع عدم النفع بوجه أو الأصل الثاني
 الذي لا ثمر له ولا يد ولا غصن كثير وانما ينتفع به بعد الكمال والقطع صحة المساقاة عليه غير بعيدة الا ان الاحياط يلزم لا يبرأ وتقع المساقاة
 على النخل والكرم وشجر الفواكه كالنوت الأثني واللوز والجوز والتاجيل والفسق والبندق وغيرها وكذا شجر القل والكندر ونحوها كما تقع
 على الاظهر المساقاة على الاثمة لمر من اشجار اذا كان له ورق له نفع معتد به كالنوت الفحل والحناء ونحوها وكان له ورياد ونوراً ومنع ينتفع
 به ولا تقع المساقاة على الشجر والودى الغلوعين من الارض الا بعد غرسها ولو ساقاه على ودى من راس الى مده فخل مثل ذلك فيها غالباً صحة
 الثالث في المدة يشترط في صحة المساقاة تعيين مدة لها ويعتبر فيها شرطان أحدهما ان تكون مقدرة بما لا يحتمل الزيادة والنقصان
 كالسنة والشهر ونحو ذلك طويلاً كانت وقصيرة فلو اطلق العقد ولم يذكر مدة او ذكر مدة محتملة للزيادة والنقصان او كليهما كقوله ابيع لك
 الفلانة وكانت هي الغلة العامل عليها بطل على الاظهر نعم لو كان الاطلاق منصرفاً عن المعاملين جري مجرى التعيين بانهما ان
 تكون مما تنقضي العادة بحصول الثمرة فيها ولو ساقاه على ما لا يحصل ثمره في المدة المشروطة له لم تقع ويكون جريان العادة بحصول الثمرة في بعض المدة
 ولو ساقاه عشرين سنة وكانت الثمرة لا تقع الا في العاشرة وفي بعض العشرة دون بعض صحة المساقاة نعم لو ساقاه عشرين سنة مثلاً وشرط له ثمره
 سنة بعينها ولا شجر تماماً ثم كل سنة لم يقع ثم العامل ان علم فساد المساقاة لم يستحق شيئاً وان كان جاهلاً استحق بجله اجرة المثل ولو كان مما تنقضي
 العادة بحصول الثمرة فانتفع بحصولها الى انقضت المدة باجمعه لم يستحق العامل شيئاً ولو لم يتم المدة ولو ظهرت الثمرة قبل انقضاء المدة ولم تنحل
 الثمرة بعد كان العامل شريكاً مع المالك في تلك الثمرة الغير الكاملة بالحقصة المشترطة التي ابيع في العمل ان اشترط في العقد على العامل عملاً
 مخصوصاً لم يرد ذلك سواء كان من اعمال المالك ومن اعمال العامل ولو اطلق المساقاة اتقيا الاطلاق قيام العامل بما فيه عادة صلاح الثمرة وزيادتها
 وقيام المالك بما يفترق الى بدل المال وما بعد صلاحه في الأصول فمن الأول في الغالب الرق اعنى اصلاح الارض عمرها وحضرها تحت الشجر
 واصلاح طرف السقي والاجابين ولذا لا التحليل المضرة بالأصول وتهديب الجرب اذ اذ لا بفتح راس الساقية عند السقي وسدها
 عند الفراغ منها والتلقيح في النخل وتعديل الثمرة بازالما يضرها من الاغصان والورق ليصل اليها الهواء والشمس وليست قطعها عند الاذابة
 ووضع الحشيش ونحوه فوق العنايد صوناً لها عن الشمس المضرة بها ورضها عن الارض حيث يضرها والنفط الثمر مجرى العادة بحسب عرفها
 ووقتها واصلاح موضع التسمين فيما يثبت عادة ونقلها الى موضع التسمين وحفظها وتقليمها من وجدها من الثاق في الغالب
 بناء الخياط وانشاء العين والبئر ونحوها مما يتوقف عليها الاستقفا عادة والانتاخرت كالبقرة للحرب والسقي والخشبة والحديد والمساحي و

فان كان ثمره في كل سنة يبين ما يربط الثمرة

في المساقاة على ذلك

مع الاجابة و
 حفرة السقي تقبل
 بها الماء في اصول
 الشجر تحت جبه
 له يلقى
 مكنه

فحذركم من الاتساق والاستقام في الدلو واللاية والرشا والنواضح والبقر ونحو ذلك وعمل التواضع وتيقنه لا باروا الألفار والعيون ونسب
الميازيب ثم التمهيد ووضع العوسج على الجدار والالات التي يرقى بها العمل كالكتش والتسبيح ونحوه وتسميد الأرض حيث يحتاج اليه ونقل الثمرة من
فلك تاجرت العادة غالباً على كونه على المالك ولو تعارف في صقع كونه شيء من الأول على المالك أو شيء من الثاني على العامل على وجه انظر الأطلا
في ذلك الصقع اليه كان بمنزلة الاشتراط كما أنه لو اشترط على الآخر ما يلزم نفسه في العادة صح بعد ان يكون معلوماً إذا اشترط العامل على المالك
على نفسه تماماً فانه يوجب بطلان المساقاة نعم لو شرط بعضه على المالك وابقى بعضاً على نفسه في حال الحصة المشروطة له صح كما يصح اشتراط المالك
جميع ما يلزم عليه ما يلزم العامل ولو فعل العامل ما يجب على المالك من غير شرط ولا اذن لم يستحق بعمله شيئاً ولو كان بائناً استحق اجرة المثل في
اخلل العامل بشيء مما اشترط عليه واقصا الأطلاق بخير المالك بين نسخ العقد وبين الامضاء والزام العامل باجزة العمل في وجه غير ثابت
الوجه لو شرط العامل ان يعمل عام المالك معه جازع تعيينه سواء جعل العبد املاً بالتسبيح او بالشركة ولو شرط ان يعمل العام في المالك
المختص بالعام والى العمل المختص به الخارج عن مال المساقاة صح على الاظهر ونفقته على مولاه الا اذا اشترطها على العامل ولو شرط العامل على المالك
اجرة الأجراء او خروج اجرتهم منها صح ان يبقى له على بشاره والا ففي القصة اشكال الخامس في الفائد لا يشترط في حصة المساقاة
حصة كل منهما منها على الاشاعة كالنصف الثلث الرابع ونحو ذلك من غير فرق بين التساوي والتفاضل فلو اضرب عن ذكر الحصة بطلت المساقاة
وكذا لو شرط احدهما الا نفرد بالثمة او شرط لنفسه شيئاً معيناً لا على الاشاعة كالرطل مثلاً وما زاد لصاحب خاصة ابيه ما وكل الوشوطا
ثمة غلات واشجار معينة لاحدهما والاخر ما عداها ويجوز ان يفر كل نوع بحصة مخالفة للحصة من النوع الاخر مع تعيين النصف من الثمر
والربع من الشمس والثلث من الزمان وهكذا ولو عيّن النصف للعامل وسكت عن حصة نفسه صح وكان لنفسه النصف الاخر ولو عيّن النصف
لنفسه سكت عن حصة العامل فان قصوعه يكون النصف الاخر للعامل بتعيين النصف لنفسه كان متبعا وان قصي بعد منه كون الكل للغير
والنصف الاخر بتعيينه الاصل ندمت المساقاة ولو قال ساقيتك على كذا على ان الثمرة بيننا فان ظهر في عرفهما في النصف صح ولو ساقى على
بساتين في عقد واحد بالنصف من احدها والثلث من الاخر وهكذا فان عيّن ما منه النصف وما منه الثلث صح والابطال ولو ساقى على
بستان واحد بالنصف في نصفه الثلث في النصف الاخر فان كان انجم متساوية في الأثمار ومجرى العادة صح وكان للعامل في حاصل المجموع
الثلث ونصف السدس وان اختلف فان اراد النصف المشاع صح ايضا وان اراد النصف المعين فوجهان والقصة اشبه لو ساقاه على ارضين
سنة وفات الحصة بين السنين جازان عيّن حصة كل سنة والابطال ولو ساقى في احد التريكين صاحبان عيّن لزيادة على ما كان ياخذ قبل
المساقاة صح ولا بطلت ولو شرط مع الحصة من ثماء حصة من الاصل الثابت قيل لا تنفع وقيل تنفع وهو الاقوى ولو ساقاه بالنصف ان
سقى بالنواضح وبالثلث ان سقى بالساح قيل لا تنفع ولو قيل بالنصف لم يكن بعيداً هذا اذا لم يكن في البستان نوعان نوع يسقى بالنواضح ونوع يسقى
والاصح المساقاة بلا شبهة ويكره اشتراط رب الأرض على العامل مع الحصة شيئاً من ذهب ونفضه ولو شرط صحقت المساقاة ولزم الوفاء بالقر
مع حصول الثمرة دون ما اذا تلفت ولو خرج اصلاً ولو حصل للعامل شيء فقد قيل انه لا يلزم الوفاء به بالشرط ولا يملك رب الاصول ما شرط
لنفسه من ذهب ونفضه وهو حسن ان علم بقيد الشرط بصورة حصول الثمرة والا فليزوم الوفاء به حتى مع عدم حصول الثمرة اظهر ولو تلف بعض
الثمره او لم يخرج بعضها فان كان ظاهر شرطها عند استحقاق المالك شيء او استحقاقه ما قبل البعض بالنسبة كان ظاهر شرطها هو المتبع
والا لم يعد الزام العامل بتمام ما شرطه عليه فيجوز اشتراط غير الذهب الفضة من العروض والامتنعة ونحو ذلك على العامل من غير كراهية
وقيل بغير كراهية ولو شرط العامل على رب الاصول مع الحصة شيئاً من ذهب ونفضه او عرض او نحوها جاز في الوفاء به ياتي هناك ما ذكره
صورة تلف الثمرة كلاً او بعضاً وعقد خروجها اصلاً كل السائل في احكامها وهي مسائل الاولى في كل موضع
نفسه في المساقاة فالثمره لصاحب الاصل وللعامل اجرة المثل ان كان جاهلاً بالفساد وقصد الاجرة مع علمه بالحال ولا شيء لمع العلم بالفساد
وقصد التمتع بعلمه ولا فرق في ذلك بين اسباب الفساد وقيل يختص بما اذا كان مفلساً الفساحصة الثمرة في نفسه دون العامل والاطلاق
اظهر الثاني ترا اذا ساقا جيرة للمل في بستانه بحصة من ثمة الاشجار او كانت اجارة قبل ظهور الثمرة بطلت الاجارة وان كانت بعد ظهور
الرجوع وبدد والفساد صححت ان كان وجه الاجارة حصة معينة مقدرة بالكل او الوزن علم اشتغال الثمرة عليها او بالنصف الثلث ونحوها مع العلم
بمقدار مجموع الثمرة وتعيين العمل والاجرة او عينها بالنصف والثلث ونحوها مع علم بمقدار ما على الشجر فلا يظهر البطلان ان كانت
الاجارة بعد ظهور الثمرة قبل بدو صلاحها فان كانت الاجارة بجميع الثمرة مع شرط القطع صححت كذا ولو لم يشترط القطع مع تعيين مدة
بقائها على الشجرة وان كانت الاجارة ببعض الثمرة مع شرط القطع وتعيين مدة بقائها فوجهان اشبه مما احصاه مع عدم الغرض من جهة الاخر
الثالثة اذا مال ساقيتك هذا البستان بكذا على ان اساقيك على الاخر بكذا فلا يظهر القصة السر الهجرت لو كانت الاصول لاثنين

أفلا لو اُخذ ساقيناك على أن لك من حصته فلان النصف من حصته فلان الثلث تحت المساقاة بشرط العلم بمقدار نصيب كل واحد منهما من الأصل والثمرة أو مع الجهل بالمقدار فالمساقاة باطلة على المعروف من مذهب الأصحاب هذا إذا اُفتقر إلى المال كان في جعل الحصته للعامل فلا ما إذا اُتفق على المقدار بان جعل له من حصته كل منهما النصف والثلث وغو ذلك مثلا فالمساقاة صحيحة علم بحصته كل منهما أم لا لعلم الغرض ولو انعكس فأنحل للمالك وتعدت للعامل تحت المساقاة مع تساوي الحقتين واختلافهما **الخامسة** إذا هرب العامل فأن كان قد شرط على العا العمل بنفسه ثبت له الخيار هربه وفوت بعض وقت العمل به وان لم يشترط لوبطلت المساقاة بمجرد هربه بل إن بذل العمل عنه باذلك وضع إليه الحاكم قرضا على العامل واحتسابا عليه فلا خيار للمساقي وان فقد البازل عنه من حاكم أو غيره فأن كان هربه بعد ظهور الثمرة باع من سهمه بال الحاكم أو عدول المؤمنين بمقدار ما يستأجر عنه على العمل وأن كان قبل ظهور الثمرة ولم يكن بيع شيء من سهمه فلا الفسخ بفوت بعض وقت العمل على رأى مشهور وعليه فلم يفسخ وتعدت الوصول إلى الحاكم كان لمن يستأجر من يعمل عنه ويرجع عليه بعد ذلك بما أنفق للعمل زاد على حصته العالم أم لا ما لم ينو التبرع والاولى أن يشهد على الاستجارة وقصد الرجوع عليه بالأجرة ولو عمل المالك بنفسه فان كان مع امكان مراجعة الحاكم فهو مستبرع لأشئ له وان كان مع تعدده فان قصد الأجرة استحقها والآفل وحيت يفسخ تكون الثمرة له ولا شئ للعامل أن كان هرب قبل العمل وأن كان بعده فلا جرة علمه في الأجود **السادس** متى إذا ادعى رب الاصول أن العامل قد خان أو أسرف أو تلف أو قرق فللف وانكر العامل فالقول قول العامل بيمينه ألا ان يقيم رب الاصول بيته على دعواه فتسمع وإذا ثبتت خيانة العامل بيمينه أو إقراره أو نحوها لم يكن لرب الاصول رفع يده عن حصته من الثمرة نعم لرفع يده عما عداها من الثمرة الرجعة إلى نفسه للعامل ان يستأجر من حصته تغذوكون مع بعض الثمرة كما أن للمالك ان يستأجر امينا ليكون عيناً عليه ليس له احتساب أجرته على العامل ولو لم يكن حفظ حصته المالك حتى مع الأمين فحق تسلط المالك على رفع يده عن حصته والزامه بأجرة عامل تردد **السابع** إذا ظهر بعد عقد المساقاة كون الاصول غير المساقى قبل بطل المساقاة ولو قيل تقف على اجازة المالك لم يكن بعيدا وعلى البطلان فجميع الثمرة للمالك كانت جرة مثل عمل العامل مع جهله بالحال على المساقى ان ظهرت الثمرة ألا ان تكون الحصته اقل منها فلا يستحق الا مثل الحصته وقيمتها ولو قبل باستحقاقه ذلك مطلقا لم يكن بمستكر وكذا الحال على القول بالوقوف رد المالك ولو اجاز للعامل الحصته من الثمرة وأما مع علم العامل بالحال فلا شئ له مطلقا كما لا شئ له في صورة الجهل ان لم تظهر الثمرة او ظهرت تلفت ولو اقسم المساقى والعامل الثمرة ثم ظهر ان الاصول للغير فكانت الثمرة باقية له ردها إلى المالك وان كانت تالفه كان المالك بخير ايهن الرجوع على المساقى العاصب بذلك الجميع وبين الرجوع على كل من المساقى والخا بما قبض وبين الرجوع على العامل بالجميع في وجه لا يخلو من قرب المساقى عند الرجوع عليه بالجميع ان يرجع على العامل بما زاد عن حقه لئلا ولو تلفت الثمرة باجمعهما في يد العامل فثمان حصته عليه وكذلك حصته المساقى ان كان التلف عن تقريط العامل وتعدية على تردد التأخير المشهور ان ليس للعامل ان يساقى غيره لأن المساقاة لا تنجح الا على أصل مملوك ولو قيل بالجواز عند ذن رب الاصول لم يكن بعيدا وترك الخط التأسيعة خارج الارض على المالك ألا ان يشترطه كلاً أو بعضاً على العامل **الثامن** يملك كل من العامل والمالك الحصته المحبولة له من الثمرة بمجرد ظهورها من غير وقوف على يد الصلاح ولا القسمة ونحو الزكاة فيها على كل منهما بشرط بلوغ نصيبه نصا باطلو بلغت الحصا النصاب ون حصته كل منهما لم يكن على احدهما زكاة ولو بلغت حصته احدهما النصاب ون الآخر وجبت الزكاة على صاحب الباقي دون الآخر **الحادي عشر** إذا دفع ارضاً مملوكة نعيماً او منفعة إلى اخر لغير سها على ان الغرض بينهما كانت المغارسة باطلة سواء كان المغرض للمالك او للعامل وكان الغرض لصاحب ارض عند كون الغرض للعامل مطابقة العا من باذلته مع ضمان لا رش نقصان بالقلع فان ابي اجبره الحاكم على ذلك فان عجز ازال الحاكم مباشرة واحرم من بزيه نيابة عنه على العا من قلع العروق وطم الحفر الحاصل بسبب القلع وارش الارض ان نقصت بالقابو لصاحب الارض اجرتها مدة شغلها بالغرض مطلقا وقيل يختص ذلك بما اذا كان جاهلا بنقص المغارسة وأما مع علمه فلا جرة لارضه كما لا يستحق العا من عند العلم بالحال رش الغرض المقلوع ولا جرة الغرض مع علمه بالحال وقصد التبرع بعلمه والا قرب عدم الفرق في ذلك كله بين صورة العلم والجهل نعم تختص استحقاق الأجرة بما اذا هربوا العامل التبرع بعلمه وصاحب الارض التبرع برفع ارضه ولو دفع صاحب الارض قيمة الغرض لم يكن له الرجوع على العا من على ذلك كما لا يجبر المالك الارض على تقيية الغرض بالأجرة انا دفعها العا من **الثانية عشر** لو ضعف للعامل عن العمل ضم غيره اليه لو عجز بالكلية اقيم مقامه من يعمل علمه اذا شرط المالك عليه العمل بنفسه فيثبت للمالك خيار التام **الثالث عشر** كسره لو اختلف في قد حصته العامل بالقول قول منكر الزيادة بيمينه ولو اختلفا فيما وقعت المساقاة عليه فعلى التسليم على فقلا والاختلاف في الزايد يقبل قول منكر الزيادة بيمينه وأما مع الاختلاف في حينه فيحكم هو الخالف ولو تعدد المالك في اخذ العامل ووقع الاختلاف في قدر الحصته او فيما وقعت المساقاة عليه فصدق احد المالكين العامل فيما اتفاه نفذ في حقه فهو خذ من نصيبه ما أتفاه

العامل وقبلت شهادته على المنكر ان كان جامعاً لشرائط الشهادة وكان معه غيره وانضم اليه من العامل في مورد سماع الشاهد مع اليمين ولو كان العامل اثنين والمالك واحد فشهادتهما على صاحبه قبلت شهادته مع وجود شرطها **الرابعة عشر** لا تصح المسافة على

البل من الشجر وهو ما لا يستقي كما

تصح على ما لا يفتقر الى التق

ولحمد لله رب العالمين

كتاب الوديع والبحث في مقامات **الاول** ان حقيقتها الاستنباط في الحفظ وهي مشروعة ولا يجب على احد قبول الوديع من اخر مؤمن كان المودع او مخالفا او كافرا بل الا حوط ترك القبول مع العجز عن حفظها او عذر الوثوق من النفس بالامانة او تضمين القبول ضررا في نفسه او ماله او على بعض المؤمنين وليست يجب القبول مع عذر شئ من ذلك نعم قد يجب كفاية اذا توقف حفظ مال المسلم المودع على القبول واما عيننا فلا حتى في صورة التوقف ان بذل الأجرة وحيت يجب كفاية لا يحرم اخذ الأجرة عليه ولو توقف الأمان بواجب مطلق على القبول وجب على الا حوط ويعتبر فيها الايجاب القبول ويقع بكل عبارة دلت على معناها كاستودعتك في هذا المال واودعتك اياه واستحفظتك وانبتك عني فحفظه واستنبطك فيه واحفظه وهو وديعة عندك وما يشبه ذلك ولا يعتبر العربية ولا الماضوية ولا عدم اللحن ولا توافق الايجاب القبول لغز ولا عذر الجوز على الاشبه يتم بعين الصراحة على الا حوط بل الاظهر والمشهور انه يكفي في القبول خاصة الفعل لئلا عليه صريح الا حوط ان لم يكن أقوى هو اعتبار اللفظ فيه ايضاً ولا تكفي الكتابة ولا الاشارة المفهمة الا من اخبر عن الا حوط اعتبار المقارن بين الايجاب القبول كما يعتبر التحيز ولو طرح غير الا حوط من الوديع عنه من غير ايجاب لوجب القبول ولا الحفظ وان كان الظن على الايداع ولو اوجب طرح فان قبل وجب الحفظ مادامها عنده والا فلا وان كان الا حوط عند لالة الطرح على الايجاب هو الحفظ الى ان يوصلها اليه بل هو الأقوى فيما لو قبضها من غير ايجاب لاقبول بل الاظهر في ضمانها ان تلف لكونه امانة شرعية ويعتبر فيها ما ذكر في سائر العقود من بلوغ المتعاقدين عقلهما ورشدتهما واختيارهما وقصدهما فلو اكره المستودع على قبول الوديع قبلها ملزمها لم تصح الوديع ولو لم يلزمه حفظها ولا الضمان مع اهلها لايها بشرط ان لا يضع يده على العين بعد زوال الاكره مختاراً او الا لزمه الحفظ باليد الا لا حقه وضمنها ان تلفت ولو لا تفرطه على الا حوط يجب على المستودع بعد قبول الوديع وقبضها وحفظها الى ان يردها الى المودع سواء قبلها وجوبا او ندبا والوجوب توسل لا يتبدى فلا يعتبر فيه القرينة ولو تركه الحفظ ولو تلف لم يفسد في وجوب الحفظ بعد القبول قبل القبض وجهان ولا يتوقف القبض على ان جديد ولو لم لا يداع ثم تركه المستودع والمالك حاضر عند هافع ثبته المالك لذلك يكون ذلك من المستودع رد الوديع ولا يضمنها ومع عذر ثبته لا يزول الضمان ولو تركها والمالك لا يحضرها كان ذلك تفرطاً مضمناً والوديع امانة لا يضمنها المستودع لو تلفت من غير تعد منه ولا تفرط ولو اراد الظالم اخذها منه فان لم يتمكن من دفعه فلا ضمان عليه سواء اتزعه الظالم منه قهراً واجبره على الدفع بنفسه اليه على الاظهر نعم ان كان اخذ الظالم لها عن تفرطه او تعديه كاخراجها من الموضع الذي عتبه المودع او اعلامه الظالم بوجودها على وجهه عداً مفراطاً ضمن ولو تمكن المستودع من دفع الظالم وجب عليه دفعه ولو هل ضمن ولو امكن حفظ بعضها بيد البعض الاخر وجب لو اهل ضمن البعض المكن حفظه دون الجميع على الاظهر ولو توقف حفظ الوديع على بذل شئ من ماله جاز له الدفع بقصد الرجوع على المودع فيه رجوع اليه بذلك وهل يجب عليه نك في ردده والعداً شبهة ولو توقف حفظه على بيع البعض لدفع ثمنه الى الظالم او على بيع الكل ودفع بعض الثمن اليه جاز باذن الحاكم مع امكانه ومطلقاً مع تعدد استيذان الحاكم وقبضه ولو توقف دفع الظالم عنها على تحمل ضررها كالجرح وتلف الماله ونحوها لم يجب الدفع ولو طالبه الظالم بها فانكرها عنده فطالبه الظالم باليمين على ذلك جاز له بل وجب الحلف على عدم كونها عنده مودعاً بما يحرمه عن الكذب كان يتلف على انه ما استودع من فلان ويخصه في قصده بوقية وجنس او مكان ونحوها مغاير لما استودعه او يحلف على عدم كونها عنده وينوي عدم كونها في غير المكان الذي هو فيه ولو ترك الحلف كاذباً لم ياتم مع العجز عنها بل ومع المكنة منها ايضا على الاظهر ولا كفارة عليه لو ترك الحلف عند اندفاع الظالم بها فان ضمنها ولو اكره الظالم على الحلف والتسليم فسلم ضمن ولا يجوز ارتكاب غير الكذب من المحرمات كشرب الخمر والزنا وترك الصلوة ونحوها لاجل حفظ الوديع على الاظهر ولو اراد الامر من حفظ وديعة لشخص وبين حفظ وديعة اخرى لاخر قد تم حفظ ارجحها ولو تساوى واختار بينهما فشررت الوديع من العقود الجائزة فلكل من المتعاقدين فسحما متى شئ من دون مراجعة الاخر وبطل موت كل منهما او جوبه او اغتائه او غوذلك مما تنقطع به لا يبره عن ماله وموتاً انشخت صارت العين الوديع امانة شرعية في يد المستودع ان كان الانفساخ من طرف المودع وفي يد المودع والمستودع والقائم مقامه ان كان الانفساخ من جانبه الا امانة شرعية كل عين حصلت في هذا الغيلا باستيذان



المالك ولا يعلو من وقت فم يده وتشارك المالك في وجوب حفظها وعلم الثمن فيها الى ان يوصلها الى ذهاب الأبعثان وتغيب وتقلها
فما صور فمها وجوب المبادرة بردها في أول وقت لا مكان على الفور الى مالكا او من يقوم مقامه من دون توقف على طلب المالك فان آخر
ذلك مع القدره كان مفترضا منا ولو تعدد الا يصل الى المالك ووكيله او وليه الخاص سلمها الى الحاكم والآفالي العدل في سقوط القوت
عند علم المالك بالحال وسكوته وجهان والا قرب عند السقوط الا اذا كشف عادة عن بضائبا بقاعه ولو آخر الزا الواجب المكن ضمن ولو لم
يمكن لم يضمن من العدل بالمنع من الرد عند ثبوت حق مدعى الانتقال ليعبارت بنحو او عند ثبوت انحصار الوارث فيه وجوب منها ان زوم اعدا
من المال فعلا بكونه عنده فان تركه لا يعدل ثم ضمن ومنها عدم سماع قوله حتى يمينه في رد هالي مالكا وانكره المالك ومنها وجوب
نقلها الى حرز امثلها من الحرز الذي روى عن المودع بغير انفسا خها ولا يجوز تسليمها الى من دكك المودع في قبضها بعد موت المودع وشتر
ان الوديعه كسائر الامانات تحفظ بما جرت العادة بحفظها به على اختلافها بحسب الاجناس والاشخاص والامكنة والافضة واليه يرجع ما
لم يجز به القدام لزوم حفظها مثل ما يحفظ ماله الغير المتساح به ولو علم المودع بفقد المستودع حرز مثل تلك الوديعه ونحوه عن تحصيله
فان كشف يدا عمرا ياها عنده عن الرضا بوضعه غير حرز مثله والآثم المستودع بالقبول ومنها ما يعكف لولوسا في الوديعه بامتنان
بمف والمه كان ساطع عليها من ساطع على ماله مساحدا ووضعه في موضع يضع ماله فيه مساحدا ضمن ويلزم مستودع الدابة ونحوها من ذوات
الارواح الحرة سقيها وعلفها بما يحفظها عن التلف من المودع بذلك ولو يراه بل وان فاه عن ذلك لكن قيمة ما ينقل عليها ليست عليه بل
ان سلمها اليه المودع والآفان امر بالاتفاق فعل ورجع بالمصرف عليه ان اطلق الايداع فمع حضور او من يقوم مقامه بغيره بين الاسترجاع
وبين دفع النفعه بين الاذن في الاتفاق مع الرجوع ان اطلق بعد فوات ما ينفعه عليه والاخيره بين الاولين فان ادى المودع عن ذلك كله
كان حكمه حكم عند حضوره ولا يقوم مقامه هو وضع الامر الى الحاكم وانفاق الحاكم عليها من مال المودع ان وجد والأفضل الا صلح في نظره من
اجادها والاتفاق عليها من الاجرة والاستدانة عليه من بيت المال ومن المستودع وغيره والاتفاق عليها منه ببيع بعضها والاتفاق على الباقي
من الثمن ببيع الجميع ورد الثمن الى المودع وعلى الاتفاق يفعل ما هو الا صلح من دفع المال الى المستودع لياشرا اتفاقا وقصين غيره من الامناء
ليتفق عليها ولا يلزم ان يقد الحاكم النفعه بل ان يوكلاها الى نظره من يستامن ولو اختلف المالك والمستودع في قدر المدة التي اتفق فيها ثم قول
المالك في وجهه ولو اختلفا في قدر النفعه قدم قول المستودع بيمينه ولو اتفق عليها من غير مراجعة الحاكم فمع القدره على المراجعة لا شئ له ومع
الجزء عنه ومن العدل يشهد ويرجع فان ترك الاشهاد كان متبرعا على راي لا عند تعدد الاشهاد فيرجع مع تصد الرجوع وقيل قوله في
مقدار حاج بيمينه ولو ترك الاتفاق ومراجعة الحاكم عند اللزوم فان ماتت لذلك ضمنها وان لم تمت فقد مضت مدة يموت مثلها منها خرجت
عن كونها امانة ودخلت في ضمان نيلها وقصا وتختلف المدة باختلاف الحيوانات اجناسا بل واخر اذ في حكم نفعه الحيوان ما يقدر اية من اللزوم
والعلم كان في حكم الحيوان الزرع والشجر وغيرها مما يحتاج الى سقي وخدمه ونحوها والمرجع في مقدار النفعه ونحوها العرف ولو احضر المستودع
الماء والعلف فامتنعت من الشرب الاكل فلا شئ عليه نعم عليه مراجعة النجيم والمعاينة ان كشف ذلك عن مرض فيها ويجوز ان يسقيها بنفسه
الموثق بفعله وامانة من عبده وخادمه فلا يجوز اخراج الدابة المودعة من المنزل للسقي والعلف الا مع الضرورة كعدم امكان السقي والعلف في
المنزل ونحو ذلك من الاعذار ولو قيل بجواز اخراج المعتاد الغير المعتد بتفريط الوقت ياحق مع عدم الضرورة لم يكن جبيلا ولو نفى المالك المستودع
عن السقي والعلف صرحا لم يجز له القبول بل يجب عليه السقي والعلف على المعتاد ويرجع به عليه على الاظهر ان قصد الرجوع ولو ترك السقي والعلف
لحق اثم ولو يضمن ولو شرط المودع ترك السقي والعلف ضمن العقد بطل الشرط وصحت الوديعه على الاقرب ليس غرض الروح كالشجر ونحو ذلك
الروح فلو شرط المودع عن السقي والعلف جاز له القبول ولا يضمن ولو سقي لم يكن له الرجوع بالاجرة عليه شتر ان اطلق الايداع يقتضى
بغير المستودع في طريق الحفظ المعتاد ولو عتب المودع موضعا معينيا لحفظها ولم ينه عن غيره فان كان المكان للمودع عينا او منفعة
لم يجز نقلها الى موضع اخر من غير فرق بين الادنى والا حفظ والمساوى فان كان للمستودع لم يجز النقل الى الادنى بل ولا المساوى الا مع العلم
بالرضا وكذا الى الا حفظ على الاظهر حيث يجوز النقل والضممان وانما الضمان مع النقل الحرز ويجوز بل يجب نقل الوديعه الى موضع اخر عند شتر
التلف والتقصير على العين مع بقائها في حرزها الاول بشرط ان يكون النقل ليعا حرزا ومساويا لا لاول ولو نقلها مع الخوف عليها كان مقظا
ضامنا ولو سلم المودع المستودع عن النقل من الموضع الذي عتبه لونه الامتثال ولم يجز لها النقل حتى الى الاخطا الا برضا جديلا ونقل من دون
ذلك اثم وضمن الا ان اخاف من ابقاء الوديعه تلفها او نقصها فانه لا اثم ولا ضمان في نقلها الا ان يضمن من نقل في صورة الخوف عليها ايضا فان كان
عند عدم جواز النقل وعدم الاثم ولا الضمان بترك النقل بل لو نقل ضمن ولو امكنه مراجعة المالك عند الخوف عليها مع التمسك بمراجعة
والا فمراجعة الحاكم لو عدل ولو لم يضمن في وجهه لو انكر المالك وجود الخوف المستوع نقله في بعض الفرز من الزبوة جرت قواعد الدعوى ولو توقف

التفعل في صورة وجوبه على جازلة الرجوع بها عليه مع قصد ولا تنقح وديعة القاصرين بطلانها كان أو مجنوناً أو سفيفاً أو عبداً ويضمن نفاض المال
ولا يبرأ براءة إلى من سلمه إليه بل إلى وليه نعم لو خاف على المال مع عكس القبض التلّف قبضه للحفظ والإيصال إلى الولي فلا ضمان عليه وكذلك لا يصح
استداع القاصر فلو استودع وأهمل في الحفظ ما أشبهه عند الثمن الأمع تصوّر المستودع القاصر إذا انزلت سليطة حتى يرفع الثمن فيجب حفظ
الوديعة على مجرى العادة فلا يبرأ عند ظهور أمارات الموت لأبصار إلى من لا يبرأ من ردّها إلى المالك مع تميزها واشهاد عدلين عليها ولو كفى أيضاً
في العادة لم يجب لأشهاد بخلاف ما لو لم يحصل الحفظ جازاً إلى المالك وجباً مطلقاً ولو ترك ما وجب عليه من الأيصال والتعيين
والأشهاد كذلك أو بعضا ضمنه لو مات المستودع فجأة من غير ظهور أمارات الموت فلا الأيصال ولا الأشهاد ففي ضمانه ذلك قولان والأشبه عند
الثمن ألا إذا عد ذلك في مجرى عادة عصره ومصره فخطا ولو أنكر الوارث الوديعة فأن كان هناك شاهد أو أقوال قول الوارث من غير غيره
إذا ادعى المودع عليه العلم بالحال فله حجج أحداً على عكس العلم وجب رد الوديعة إلى المودع مع المطالبة منه ومن يقوم مقامه من كمال دقّة
وعكس المانع من ردّها عند كان المودع أو فاسقاً فاجر مسلماً كان أو كافراً ذمياً كان أو حريّاً إذا كانت الوديعة له أو واجب من الرد هو النخبة
ورفع اليد عنها بحضور المودع أو من يقوم مقامه إذا لم يكن من جانب المانع من قبض المودع ولا يجب عليه تحلّ ثمنه إلا قاض وجوب
الوديعة في أن طالبها المالك فوراً نعم يعتبر في وجوب الرد فوراً إذا كان مكانه عادة فلو كان هناك مانع عطف أو شرع منه لم يبرأ بالناظر إلى أن رد
المانع والمستودع مطالبته بالأشهاد على الرد والتأخير إلى مكان الأشهاد عادة على الأقران يجب الرد فوراً بعد نوال العذر ولو أخر الرد بعذر ضمن
ومع العذر لا يضمن لو أودع إنسان عنده ما لا يتم علمه بكونه مغسوباً من آخر ثم استرده المودع أو من يقوم مقامه من ولد أو وصو أو نفق لم يجز
لنه تسليمه إلى المودع الغاصب إلا من يقوم مقامه إلا إذا خاف على نفسه أو عرضه أو ماله الذي يضر بحاله وحيث يتمنع من التسليم عند مكان الامتناع
يلزمه دفعها إلى مالكها إن عرفه أو آخره سنة فإن لم يجد تحييراً بعد التسترين حفظها وبين التصديق لها عن مالكها وبين الدفع إلى الحاكم لم يولى هو
التصدق لها عنه فإن حفظها فلا كلام وإن سلمها إلى الحاكم فتصدق بها فلا ضمان عليه إلا على الحاكم وإن باشر هو التصديق ثم ظهر المالك تحييراً
بين امضاء التصديق فيكون له الجواب بين تقيّم المصدق بالمثيل والقيمة فيكون لأجر للعادم ولو حوّل المالك حقه بعد موت المصدق فلا شيء على
وارثه ولا فرق فيما ذكر بين كون الوديعة بمقدار الذم أو أقل وأكثر ولو كان الغاصب من مخرج الغصوب بماله ثم أودع الجميع فإن امكن المستودع غير
المالين لزومه التمييز بحد ذاته وحفظ الغصوب إن لم يمكن التمييز فالمستودع وجوب ضمها إلى الغاصب المودع ودليله ما صرحه والاقوى عند كونه
لزوم مراجعة الحاكم ليعزل حق كل من الغاصب المغصوب منه بالقسمه أو الصلح مع عكس معلومته مقدراً للغصوب بسلامتهم الغاصب إليه
يعمل في نصيب المغصوب منه بما يراه من الحفظ والتفريق في التصديق المقام الثاني في ضمان الوديعة أتى بوجوب ختم المستودع
الوديعة أمران أحدهما التفريط وهو ترك ما يلزمه فعله بسبب شرط سائغ في ضمن العقد وبسبب قضاء العادة به في كل دبيعة وبسبب
حكم الشرع به كترك حفظها فيما هو حرّ لا مثاله وترك سقيها وعلفها وترك نشر التوبّ المحتاج إلى النشر والكتاب المتوقف عند حدث الشيء
فيه على تحريكه وترك ضبطها عند إبداها من غير غير إذن ولا ضرورة داعية إليه وأما مع الإذن أو دعاء الضرر وفليس الإبداع تفريطاً ومثل الآية
وضمها في محل مشترك بينه وبين الغير والمسافرة بها سفر أشعر أو عرفاً من غير إذن ولا ضرورة داعية إلى ذلك وهل نفس السفر مع عكس الإذن لا
الضرر إليها محرّم أم لا بل حكم الثمن خاصته وجهان أحوطهما الأول ولو أصرط إلى السفر مصطحباً أياً ما فقد من يسلمها إليه من مودع أو من يثبو
مقامه فلا ضمان وكذا لو أذن فيه المودع صريحاً أو بالتفريق كذا الوديعة عنده في حال كونه مسافراً وإن لا يطلب الكلاء ولا فرق في الثمن عند
التفريط بين كون تفريطه عمداً اختياراً أو عن جهل أو نسيان أو غفلة أو إكراه وقيل لا يضمن إذا كان عن جهل أو نسيان أو غفلة أو إكراه هذا
أشبه ولكن الأحوط أن لا يبرأ إلا من جهل أو نسيان أو غفلة أو إكراه وقيل لا يضمن إذا كان عن جهل أو نسيان أو غفلة أو إكراه هذا
أو اشتناع أو نحوها بغير إذن المالك من دون دعائه لمحله الوديعة إليه وأما مع قضائها بالتصرف لصا ديمه فلا تعدى ولا ضمان والحال في
التعدى جهلاً أو نسياناً أو غفلة أو إكراه كالتفريط عن أحدها وليست نية التفريط بالاستئلاع بها من التعدى ما لم يلحقها الفعل نعم من التعدى
الآباء من ردّها إلى المستحق عند ظالمية وأما مكان الرد كما أن منه جوداً أيها إذا كانت لبيته بعد ذلك وأعترف لكن يقيّد كون الجود تعدياً
بأمر أحدّها أن يكون بعد طلب المالك أيها فلو جحد بها ابتداءً أو عند سؤال الغير فلا ضمان إلا إذا قصده ألا نكاراً أو استخفافاً على الناس
ويكره عند مطالبة المالك لو لم يطلبها منه المالك بل سئله عنها فأنكر ضمنه إلا إذا ظهر غرضاً صحيحاً في نكاره تأنيهاً أن لا يظهر الجود غرضاً صحيحاً
من غلط أو نسيان أو نحوها ولا فلا ضمان مع تصديق المالك بآه بل وكذا مع عكس تصديقه مع إمكان ذلك لعذر في حقه تأنيهاً أن لا يكون
الجود لمصلحة الوديعة كقصد دفع ظالم أو متغلب على المالك عنها أو نحو ذلك ولا لم يضمن بجمع الشك في كون الجود عدواً أو برحمة فأنكر
الأصل لتأني للعدوان ومن التعدى أيضاً خلط الوديعة بماله بحيث لا يميز بينهما من ولاه من الشارح سوا خلطها بمثلها أو باجتماعها

ادون وكذا الخطط بمال المالك بغير إذن منه ولا من الشارع او بمال لا يجنبوك ولو امتزج المالك بغير اختياره فلا ضمان عليه كما لا ضمان عند الخطط باذن ومن التعتد ايضاً فتحتم الكيس الوديع عند خنوها سواء اخذ منه شيئاً بعد فتحه ام لا ولا يمين كونه مشتتاً على علمه لئلا يلزمه اللعاب لا الا اذا علم عادة بعد المنع من فك ما لا علم عليه ورضاً بذلك - مثل ختم الكيس بقفل الصدوق نحو كمان مثل فتح الختم وفك القفل خرو الكيس تحت الختم وكسر الصدوق ونشر المدفون ولو كان الختم من المستودع لم يكن فتحه تقديراً الا اذا كان ختمه بامر المالك ولا يضمن الكيس الصدوق نحو بفتح الختم وفك القفل بل فيهها خاصة على انه ظهر ولو امر الوديع المستودع بلبارة الوديعة لحمل شيء فاجرها حمل اشق منه كالقفل والحديد والحمل مقدراً فاجرها حمل ازيد منه كان متعتداً بامانها سواء تلف به او بافاده سماً او بهل يضمن بحرق التعتد اذا فسخ بعد ذلك ام لا وجهان شبههما القطن وحيث يضمن خهل يضمن تمام الدائرة ونسبته على الاثقل والاشق وجهان اقويهما الاول ولو جعل الوديع الوديعة في حوز مقفل ثم اودعها ففتح المستودع الحوز واخذ بعضها ضمن الجميع وكذا لو كانت في حوز للمستودع مثلاً بامر المالك ثم فتحه بغير اذنه ولو لم تكن مودعة في حوز او كانت مودعة في حوز المستودع لم يستد به امر المالك فاخذ بعضها ضمن ما اخذ دون الجميع ولا فرق في الضمان بين صرفه في حاجته عده ولو نوى عند اخذ الوديعة من الوديع التصرف كانت يده عادية وضمنها بذلك بخلاف ما لو نوى عند اخذ الحفظ ثم نوى بعد ذلك الحيثانية فان نيتته حرة لا توجب الضمان وانما يضمن بطريق التعتد متى ما تفتد في الوديعة كلاً او بعضاً وتلف لم يسقط الضمان عنه بوضع بدلها من مثل اقيمة مكالمها ولو اعد البعض الذي اخذه بعينه من جهة بالباقي لم يضمن الا ما اخذه ولو تلف البعض الذي اخذه واعاد بدله من جهة بالباقي على وجه لا يمتنع ضمن الجميع ولو اخذ من الوديعة بقصد القرض من غير ان الوديع لا يصري بما ولا يحوي ضمن ما اخذ والقسم الناطق يجوز الاخذ قرضاً محمول على صورته ان شاهد الحال المقامر

الثالث في الواجب فيه مسائل

اذا توقف حفظ الوديعة على المسافرة بها بان خاف تلفها انظر اذا ابقاها جاز من غير ضمان سواء كان السفر لاداعي حفظ الوديعة ولاداعي من قبل نفسه من حج او زيارة او تجارة ولو خاف عليها الوسايفها خوفاً الطريق لم يجز له استصحابها فان صاحبها ضمن ولو نزل ضمانه بردها الى مكائها سالمة ولو لم يخف عليها في المسافرة بها الامن الطريق ولا في مكائها فان كان مضطراً الى السفر لم يمكن تسليمها الى الحاكم والعدل جازان يسافر بها وان لم يضطر واضطرر امكنه التسليم الى ذي الغائب لم يجز التسليم الا باذن الوديع فلو سافر والحال هذه ضمنها كالمرة الثانية لا يبرء المستودع الا برء الوديعة الى مالكها او وكيله ووصيه او وليه سواء كان قد فسخ الوديعة ام لا ولو فقد المالك ومن يقوم مقامه جميعاً عند اعادة الرد وقضت الحاجة الى الرد ردها الى القفص العادل وانما عليه ولو لم تقضى الحاجة الى الرد وقضت ما يمكن الرد الى المالك ومن يقوم مقامه لم يرددها الى الحاكم والثالث المرجع في الاحتياط العرفي هل للحاكم عند اقتضا تكليف المستودع الرد اليه ان يمتنع من كل من القبول ولو كل من يقبضها عنه ام لا وجهان اقويهما العمدة ولو تفتد والحاكم في مورد اقتضا تكليفه ردها اليه حتى تلفها جازاً يذاعها من بقية مامون من الحيل الشرعية ولو تلفت ح لو يضمن المستودع الاول ولا الثاني الا مع تفریطه او تفتد ولو قدر على الحاكم فلفها الى الثقة ضمن الثالثة اذا اراد المستودع المسافرة وتلزمها الى المالك ومن يقوم مقامه ولا الى الحاكم ولا الثقة بل ذهبا مع امكان شيء من افراد الرد المذكورة ضمنها سواء التعتد عليه بعض افراد الرد مع امكان الباقي ولم يفتد شيء منها وسواء دفعها في حوز ام غير اعلم الثقة والفاقد بذلك ولم يعلم احداً وسواء كان الثقة الذي اخبر في منزل الدار او خارجاً عنه وسواء كان مضطراً الى السفر ام لا وسواء كان الذين فلفها ام لا نعم لو تفتد وايصالها الى من ذكر ما خوفاً من التلف ولمعاجة رفته على وجه لا يمكنه التأخير الى الايصال جازله الذين في حوز مرعياً التفتد من لا يمكنه التفتد ولو اعد الوديعة بعد التفریط الى الحوز او ترك التعتد بعد تقديره لم يبرء بذلك بل كان الضمان باقياً الى ان يسلمها الى مالكها فلو تلفت بعد رد الى التفریط والتعتد قبل التسليم لم يبرء بها من مثل اقيمة نعم يزول ضمانه بالتسليم الى المالك ويجوز للمالك له الاستيذان من دون قبضه ايها او بواحدة اياه من الضمان الحاد بعتد او تفریطه ولو اكرهه من يخاف منه على دفعها الى غير المالك فلفها فلا اثم ولا ضمان على الاقوي الحجة **الاربع** المستودع المستودع الوديعة من اصلها او اعترف بها وادعى التلف والرد الى الوديع او من يقوم مقامه فاقول قوله يمينه على الاقوي ولو اعترف بها وادعى الرد الى الوالي لم يقبل قوله بل كان القول في ذلك قول الوارث يمينه لو دفعها الى غير المالك وادعى ان المالك لشيء ذلك فانكره فاقول قول المالك يمينه ومع فان انكر المدفع اليه القبض فاقول قوله يمينه على المستودع ضمان المال فان صدق في ذلك واعترف بالقبض استرد المال منه مع بقائه ماماً مع تلفه فخير المالك بين الرجوع عليه وعلى الوديع فان رجع على الوديع رجع هو على المدفع اليه ان كان المال باقياً او ان القابض اذ تفریطه وان كان نالفاً بغير تفتد ولا تفریطه فلا رجوع له على المدفع اليه لا عن ان يظلم الوديع في الرجوع عليه لو صدق الوديع الا ان للمستودع في الدفع الى المالك وادعى المستودع الدفع ولم يصدقه الثالث لا الوديع ولم يكن قد شهد على المدفع فاقول قول المستودع يمينه الا اذا كان الاذن في الدفع مقيداً بالاشهاد وقد تركه فانه يضمنه **السادس** اذا قام المالك لبيتته على الوديعة بعد ان كان المستودع اياه ضاماً ثم ادعى التلف قبل

الإنكار ففي سماع دعواه أقوال فيها السماع وقبول البينة لو أضافها على التلف لأن يكون إنكاره السابق على وجه يكذب بينة اللاحقة فلا
تسمع منه **السابعة** إذا عيّن المودع للودعي حرزاً بعيداً عن حفظ الوديعة لزمته المبادأة إلى إيصالها إليه حفظها فيه بمجرّد لعادة
عليه من طرق المبادأة ولو أقر المبادر مع امكانها ضمن لا يضمن إن كان التأخير لما عيّن عقلياً أو شرعياً ولو كان المعين له الدار ولها يوم معتد
فوضعها في أحد هاجز لنقلها إلى الآخر أن لو يكن بينهما فاصل يعدّ خارجاً عنها وإن كان من توابع الدار ولو كثر الفصل لم يجرّ الأمر مع الحاجة
إلى النقل نحو لو سلم الوديعة إلى زوجته ونحوها لم يضرها ضمن إلا إذا كان برضا المالك **الثامنة** إذا علم باعترافه وبالبينة بعد
رد الوديعة إلى أن مات جهلت عيّن غيرها أخرجت من أصل المركة وكان المودع بمنزلة الشريك فيقدم على الغرماء ويستخرج حقه بالصحة أو القهر
أو القسمة أو نحو ذلك مما مرّ في كتاب المركة وإن علم تلفها بسريق أو تعدّي فهو أسوأ الغرماء ولو لم يعلم التعدي ولا التفريط فلا ضمان عليه
أصل **التاسعة** إذا كانت في يده وديعته فدعاها أنسان فإن أقرها لأحدهما خاصة قبل قوله وحكم هالده وكلف المستودع بالحلف لنفي
دعوى الآخر فإن حلف له أن دفع الغرم عنه بقيت منازعة الآخر مع المقرّ فله أحداً فأيضاً فإن حلف سقطت دعواه عنه أيضاً ولو نكل
عن اليمين أحلف المدعي على استحقاتها وأغرم الودعي له المثل والقيمة ولو أقر المستودع بها لهما جميعاً قسم بينهما وبقي النزاع من كل منهما
في النصف الآخر فإن حلفا أو نكلا سقطت الدعوى وإن حلف أحدهما خاصة قضى به وله لأخصومة للناكل مع المستودع ولو أقرها لأحدهما
لأبعية فإن صدقاه على عهد العلم بالتعيين فلا خصومة لهما معه تبقى لأخصومة بينهما وجرى على كل منهما حكم ذي اليد إن كذبا في إنكار
العلم بالتعيين لو يكن لهما إلا أحداً فعند العلم وتكفي عين واحد لهما فإذا حلف سقطت الدعوى عنه وبقيت بينهما وجرى فان عجز عن
إثبات البينة حلفا وقسم المال بينهما ولو نكل الودعي عن اليمين أغرم البديل ووضع مع الأصل في أيديهما وقسم بينهما وبينهما ولو لم يقر
أحدهما بل كذبهما جميعاً حلف لهما وسقطت دعواه عنهما عنه ولو نكل ردت عليهما فإن حلفا أو نكلا قسمت بينهما وإن حلف أحدهما
خاصة ونكل الآخر قضى هو الحالف ولو لم يقر لهما ولا أنكرهما بل كذبا لا أدركها لهما ولا أحداً ولا غيرهما فإن حلف على عهد العلم تركت الكهين
العين في يده إلى أن تقوم البينة بكونها لأحدهما أو لهما أو لثالث ليس لأحدهما أحلاف الآخر وإن نكل عن اليمين فكما لو حلف على أقرب
العاشر إذا اختلف المودع والمستودع في قيمة الوديعة القيمة بعد بثوت ضمانها على المستودع باقراره بالتعدّي أو التفريط أو قيام
البينة على ذلك فالقول قول المستودع في إنكاره الزيادة يمينه **الحادية عشر** إذا مات المودع سلت الوديعة إلى من ثبت كونه وارثاً
له من مناسب مسابح حتى العتق والضمان إلا ما مام عليه وجرى فان كان واحداً سلم البينة إلى من يقوم مقامه إن كانوا جماعة سلت إلى
ليقتسموها إلى من يقوم مقامهم ولو سلمها إلى البعض بغير رضا الباقيين ضمن حصته من ليستأن منه **تكملة** في فتن مسائل الوديعة
لو تصرف المستودع في الوديعة وتجرّجها بغير إذن المالك ضمنها ثم ألا قوى أنه إن وقعت المعاملة على العين الوديعة كانت موقوفة على إجازة
المودع فإن أجاز صحّت المعاملة وكان الرجوع كماله لا شيء منه للمستودع وإن ردّها لباع وإن اشترى في الذمة ودفع الوديعة فأ
صحّت المعاملة وكان الرجوع كماله للمستودع وعليه بدل الوديعة من بدل اذ قيمة وهو اثم ولا فرق في ذلك كذب بين كون الوديعة كاملة وقاصر
الثانية لو ألتف بعض المتصل من الوديعة كالقطع يد العبد المودع عنه أو أحرق بعض الثوب ضمن الجميع نعم لو صد ذلك منه خطأ
ضمن ما ألتف خاصة ولو ألتف البعض المنفصل منها كما لو ألتف ردها من صرة ضمن ما ألتف خاصة دون الباقي إلا أن يكون قد فرط في
الباقي أيضاً أو تعدّي فانه يضمنه لذلك ولا يزول ضمانه للبعض بأعادة آياه بل يحدث ضمانه لكل إن مزجه به على وجه لا يميزه كالمزج **الثالثة**
لو أقر المستودع بكون الشيء الفلاني وديعته عند فلان ثم مات لم يوجد ذلك الشيء في تركته أصلاً فلا يظهر عند ضمانه له **الرابعة** لو مات
ووجد في تركته شيء مكتوب عليه أنه وديعته فلان أو وجد في دستوره أن الشيء وديعته فلان وكان الشيء موجوداً فإن أفاضت الكتابة العلم
للموصي بكونها وديعته لمن سمي سلم إليه إلا لم يدفعه إليه إلا بعد اثبات الشرع لأن الكتابة لا حجة فيها على الإطلاق **الخامسة** لو نقل
الوديعة على الموضع الذي عيّن المالك بسبب الخوف عليها ثم تلفت ادعى المستودع النقل بسبب الخوف عليها من حرق أو غرق أو سرقة أو نحو
النقل لا بسبب النقل قول المستودع يمينه على الأظهر **السادس** لو وكل المودع من يتسلم الوديعة من المستودع فطالبه الوكيل
امتنع هو من تسليمها إليه فان كان أقرها ضمن وإن كان لعده ثبوت كانه لم يضمن ولو لم يطالبه الوكيل لم يلزمه حملها إليه نعم يلزمه إعلانه الوكيل
بكونها عنده إذا كان هو جاهلاً بذلك لا يلزمه إلا شهادته عند التسليم على الأظهر ولو أقر التسليم لأن يتمكن من الاستظهار ضمن وجه **السابعة**
إذا تمكّن في الوديعة أو فرط ويقع بعد ذلك في يده مدة لزمته جرة مثلاً في ذلك المدة **الثامنة** لو دخل الخان فجعل حماره في صحن الخان
وقال لصاحب الخان احفظه حتى لا يخرج فخرج في بعض غفلة ضمن وكذا الحمامي بالنسبة إلى الثياب إذا مره الدخول بالحفظ **التاسعة**
لو خاف على ما تحت يده الفرقاء والحرق والسرقة والتسلب فبادر إلى نقله معتقداً قبل الوديعة ففرقت الوديعة وأخترقت وسرقت وسلبت



منه فنفى عنه وجهان والاشبه العمد اذ لا يلزمه خلاف حفظ اللودية والضمان حوط العارضة انما دفع الى جعل خاتما ونحوه ليس في
وكيله ويريه علامه ويقبض منه شيئا طال اذا قبضته رد الحاتم على تقبض ولو رد الحاتم ضمن الحارثية كمنع لو ادعى قباله عند غيره فمطابق
حفظها او تعكس ضمن قيمتها وهل يضمن ما في القبال وجهان اشبههما العمد الثانية كمنع لو اختلف المودع والمستودع في التعدي او تعكس
وعدم ما تقدم قول المستودع بيمينه الثالثة كمنع لو قبض من غيره ما لا يملك من غير تعدي منه ولا يفرط فادعى القابض انه كان ربيعة وادعى
المالك انه كان قرضا فان قول المالك بيمينه نعم مع وجوب العين لرددها اليه لو انعكس الفرض فادعى المالك الايداع وادعى القابض الاستعراض

فقبل يقدم قول المالك لو قلنا بتقديم قول القابض لا قرأ بلزوم
البدل عليه عند اختلف من غير تفریط ولا
تعد كان احسن

كتاب العارية وهي من العقود المشروعة وعقد هاكل لفظ دل على تسوية المالك لعين الاستنفاع بالعين مع بقائها مطلقا او مضمونة
تسوية غير لازم تبرعا ولا شبهة في رجحانها لورود البحث عليها ولا تجب عندها وبعبارة غيرها اللفظ الصريح في طرفه الايجاب القبول فلا تكفي الاشياء
حتى المقننة الا من لا خسر ولا سائر الاضال الدالة على الاذن في الاستنفاع بمعنى عقد لحوق احكام العارية العقدية وان جاز انصرف باي نحو حصل
الاذن ولو بالفعل نعم لا يعتبر لفظ خاص بل يكفي كل لفظ حصل به انشاء الاذن في الاستنفاع صريحا وانشا قبوله وليس عقدها بل لازم من شئ من الطرفين
فكل منهما منحة وينقسم بموت احدهما وجنونه ونحوهما مطلقا كانت عارية ومقيدة بزمان خاص والكلام في اطرانها يقع في مقامات **الاول**
في المعين يعتبر كونه جازا لتصرف محتارا افاضلا ما لا خلاف فيه عارة الصبي عن نفسه ولا عن غيره ولا المجنون كمن مطبقا كان اذاد وارتاف
حال وروى العبد الابان مولودا ولا المفلس بعد الحجر عليه الا فيما لا حق للغرماء فيه ولا السفينة لا المكره ولا مسلوب القصد كالنائم والسكان
والغني عليه اشباههم ولا من لا يملك العين المعارة نعم يكفي تلك المنفعة بشرط عقد تقيدها بالاستنفاع مباشرة ويجوز اعادة الاصل مال الغاصب من مع
القبضة لهم في ذلك **الثاني** المستعير ولا بد من كونه بالغاعا فلا معينا اهلا للبرع عليه فلا تصح استعارة الطفل ولا المجنون ولا السفينة
ولا العبد الابان **المولى** كما لا تصح العارية مع عقد تعين المستعير كاذان لا عرت احد هذين الشخصين واهل البلد وان جاز لكل منهما الاستئصال
لكنه اباحة عارية وكذا لا تصح الاعارة مع عقد اهلية المستعير كاعارة الصحف في العبد المسلم والا فله المسلمة من الكافرا اذا حصلت العارية الصحيحة
كان للمستعير الاستنفاع بما جرت العادة بالاستنفاع به في العاروة عاردا وكذا يفارق قد راد زمانا ومكانا وحضرا وسفرا نحو ذلك لا مع قصر الاعارة على
اقل من المعارف فلا يجوز التعدي عن مود الاذن التعيين توضيح ذلك ان المعارف لم يكن الا اذا منعت واحدة جاز استيفائها وان لم يصح بها
المع في ضمن العقد فكانت له منافع عديدة فان عزم الاعارة جاز الاستنفاع به بجميع وجوه الاستنفاع المتعارفة ولو اطلق الاعارة جاز الاستنفاع
بالشائع المعارف من وجوه منافع ون التادد الخارج عن منصرف الاطلاق وان خص فائدة بالذكر لم يردم القصر على استيفائها ولم يحجز التعدي الى
غيرها وان كان الغير متعارفا ولو خص جهة غير معينة ولم تتعين تلك الجهة بانصراف نحو ايضا لم يحجز الاستنفاع بوجهه صلا ويعتبر في صحة العارية
زيادة على ما تركزون المنفعة مباشرة فلا يجوز استعارة الات لله ولا استعارة شئ للاستنفاع المحرم من ثمره لا الحجر من استعارة الصيد المحرم
ولا الاكله للوطى ولو خالف استعارة الصيد فعليه القتل لله تعالى ان رده الى المالك سليم ابرئ من حق المالك ان تلف في يده من غير تعدي به ولا
تفریط فنفى ضمان بدله للغير فولا ان اشبههما العمد وان كان الضمان حوط وهل عليه اذ قبض الصيد عارية ارساله وضمان القيمة للمالك ام لا وجهان
اشبههما العمد ولو كان الصيد في يد محرم فاستعارة المحل جاز له التصرف فيه وان كان في كونه عارية شرعية ناقلا بل منع ولو اعار العاصب تلفها
في يد المستعير غير تعدي ولا تفریط فان لم يعلم هو بالعصبة وتعلقه بالمستعير ايضا اقوال اظهرها التعلق بهما جميعا مضمونة بالذات كانت العارة
كمارية التقدين وبالعرض بشرط ونحوه مضمونة في حكم العين ما استوفاه من المنفعة فان المالك الرجوع على كل منهما بالبدل فشران رجع
المالك على المستعير ببدل العين والمنفعة رجع هو على المير بشرطين احدهما عدم التلفاة بعد القبض كونهما مغصوبة او التلفاة بعد اهل في المير
ثانيهما عدم كون العارية من التقدين والا فلا رجوع له على المستعير الا فادامه على الضمان بالقبض ولو كان المستعير عارا بالبا بالعصبة ضمن لم يرجع
بما عزم على المير بل لو اوعز المير رجع هو على المستعير بقرار الضمان عليه ثم لو تصد المستعير باستعارة استقلاله من المالك فلف
في يده من غير تعدي ولا تفریط فلا ضمان عليه **الثالث في العين المعارة** وهي كل ما يصح الاستنفاع به مع بقائه منفعة محالة فلا يصح
اعارة ما لا منفعة فيه محالة ولا يوجب الاستنفاع به فوات عينه وان جاز الاستنفاع المذكور للمير بالعين بعنوان الاباحة ولا يعتبر كون المنفعة لكبا
التي اعيرت لغير اجلها شايعة مقصود من تلك العين فلو اعار الخبز للاستخدام صححت الاعارة ونصح اعارة الدراهم والديانير لمنفعة غير مريضة
لاعيانها كالقرين بها والتصرف على طبعها واظهار الاعتبار عند الغير بها ونحو ذلك كما تصح اعارة الارض للزراعة والفرس والبنا والتوب

استعارة
في بعض
منها
بالذات
بالعصبة

للرب والدالة للركوب الحمل عليها ويلزمها الاستعارة في الاستفاد على مورد الاذن كما مر ويجوز له الاقتصار على اقل من القلدا الماندين فيه مع اتحاد المصلحة
اليه مع الماندين فيجنسا كحمل من على الدالة التي اعيرت لحمل متين هل له العدول الى الميا من الحالف الماندين فيه انا كان اقل ضررا ومساويا كان
من غير ان الارض المعارة له الى نذرها قولان اظهرهما العهد الا اذا حصل له ان النقص في مورد الاذن الى غير كان عاصيا ضامنا
هل يضمن عند الضرر بالماندين فيه زيادة مقدار اجرة الزيادة خاصة واجرة الجميع او يفصل بين صورتي التمتع عن الزيادة والاطلاق قولان
الأول وان كان الثاني احوط ويجوز استعارة كل حيوان لم ينع محلل كحمل النضرب بالكلاب الأربعة والسور لصيد الغارة والعبد للخدمة وكذا
الامة لها وان كان المستعير اجنبيا عنها وان كره اعادها وتشتد الشائبة بل قد تجرد اذا دلت الى الزباها ويكره استعارة الابوين للخدمة ولتستجر
استعارتها للترفة ويجوز استعارة الشاة للحلب وهي المحقر والظاهر عندنا انها باحة وليست بعارية حقيقة ومن هنا يجري الحكم في نساء الانبيا
وفي غير اللبن من الثمائن كالصوف الثالث في النور والروث ونحوها ولا يجوز اعارة الامة للوطي ولا يستباح فرجها بذلك في استباحتها بلفظ الابا
وجها والاحوط العكس وتحمي الاعارة مطلقة ومقدرة بحد معين ولا تلزم بذلك للمالك الرجوع فيها قبل انقضاء المدة ولو اذن المستعير
في لبثا والغرس والزرع في الارض التي اعارها صحت امره بالاعارة فاشتهر وجوب الاجابة ولو قبل ادراك الثمرة والزرع لكن مع التزامه بالارض
كما ان المشهور انه ليس له المطالبة بالاعارة من غير ارض في المحكين جميعا انا لم على الشهور فطريق استعمال الارض هو تقويم الغرس والزرع مشبها
بجناها ومشبها باجرة المثل ومقلوعا واما ما قلناه من ان مقتضى المدة في الموقفة من ارضه هو ارضه الزرع او لغيره ام لا وسواء كان عند الادراك تقصير
او لا لذلك لو امره بالقطع قبل انقضاء المدة بعد بلوغ الزرع والتفرق لارض ولو شرط عند الارض عليه اذا طلب القطع فان كان في ضمن عقله لزم
وان كان في ضمن عقله لعارية لم يلزم ولو اشترط في ضمن عقد لازم عند فسخ المعير قبل انقضاء مدة العارية لزمه الوفاء ولو لم يفسخ قبل انقضاء
نفذ فسخه وثبت للشرط له الخيار ولو بدل المعيرة الغرس بالزرع المستعير املك ذلك لم يلزم المستعير القبول للمستعير قطع الغرس في البناء متى اراد
وعليه تسوية الارض وطم الحفر ويجوز اعارة الارض لمن ائتمنت بها ولو الرجوع قبل طم الزرع عليه كان له الرجوع بعد صيرورة الميت بمياوس
له الرجوع بعد الدفن قبل البلاء على الاحوط ان لم يكن اتوى ان كان الميت محترما فلو كان كافرا لم يمنع من الرجوع ولو اتفق النش من ياش لم يمنع المعين
الرجوع ومطالبة المستعير بوضع الميت ان كان محترما والارض التي استعيرت للغرس والزرع فخرسا ودرعت يجوز للمستعير دخولها الاصل الفرس
وما يتعلق بهما ولا يجوز له الدخول للترفة والاستغلال بالاشجار ونحو ذلك الا اذا اذنهم من الاعارة الاذن في ذلك ويجوز للمعير دخول تلك الارض
ما لم يفتقر للغرس والزرع ويلزمه بارش الضرر ولا يجوز له الاستفاد بشئ من الشجر والثمار والورق والزرع ولا الضرع فيها الا مع الاذن ويجوز له
شجر الغير وجداره والاستصبا بغيره والاستطلاع بغيره اربابها ما لم يستلزم شئ من ذلك المتصرف في ملك الغير بغير اذنه ولا يضمن
دون استطلاع له ونحوه فلو ملك الغير بغير اذنه غصباً واستطلع شجر ثالث واستصبا بغيره واستطلع بغيره غصباً بغير اذنه غصباً بغير اذنه غصباً بغير اذنه غصباً
ونحوه ولو اعاد حياط الطرح عليه خشبة ثم طالبه بعد الوضوع بالارز كان له ذلك حتى اذا دعي رجوعه الى حراب ملك المستعير بسبب كون راس
الخشب مبيتا في ملكه واستلزم ازالته ما خراب ملك المستعير على اظهر غاية ثبوت الارض على المعير ولو اعادته الارض للغرس والزرع والبناء والدفن
او الحياط لوضع الخشب او ما يمكن دهنه للرهن ففعل المستعير ما استعار العين لاجلها ثم انقلعت الشجرة او فسدت لزرع او اهدى البناء او بلى الميت والنش
قبه نابش وانقلع الرهون عن الرهن لم يكن له اعارة الفعل الا بان جديد لا يجوز اعارة العين المستعارة الا بان المالك المعير فان فعل بغير
اذنه غصباً واستحق المالك اجرة ما استوفاه الثاني من المنفعة وتخمين الرجوع على من شأنها ويستقر الضمان على الثاني مع علمه فلا يرجع بها على
الأول وهل يستقر عليه مع جهله وجهان اقربهما العكس وكذا ضمان العين ولا يجوز اجارة العين المستعارة الا باذن المالك فان فعل بغير اذنه غصباً
وكان العقد فضولاً والعين بتسليمها الى المستاجر مضمونة الرابع في بقیة احكامها وهي تذكر في ضمن مسائل الروا في الثاني
من الامانات لا يضمنها المستعير الا اذا اعتدى وفرط واشترط الضمان في ضمن عقد ها او كانت ذهباً او فضة وان لم يشترط الضمان نعم لو اشترط عدم
الضمان في عارية الذهب والفضة لم يضمن الا اذا اعتدى وفرط واشترط الضمان لعارية يقضي الضمان بالمثل في المنفعة والقيمة في القيمة ولو اشترط
الضمان بالقيمة في المثل وبازيد من القيمة السوفية في القيمة في نفوز وجهان ظاهرهما النفوز ولو اشترط سقوط الضمان عند المعك والفرط ففي لزوم
الوفاء وجهان اشبههما العكس نعم لو اشترط في ضمن عقد لازم اخرازم الوقابة ونعامة من اسباب ضمان العارية كونه عارية من غير المالك
وعارية التصدي من الحرم وعارية الحيوان عند الاسكافي والا وزن قد عرّض وجهان على عارية موضوعا والاخير لا دليل عليه الا ان يشترط الضمان بحيث
يشترط الضمان وكان حاملا فهل يضمن الحمل ايضا ام لا وجهان والاخرية كمال مدار الشرط ومع الاطلاق لا يشمل الضمان الحمل الثاني في تادد
العارية الى المالك او وكيله او وليه برئ ولوردها الى المالك من غير ان يعلم او من يقوم مقامها المبرء ولو استعار الدابة الى صانف فحارها
ضمن اجرة مقدرا ما تجاوز بهل يضمن اجرة المقدرا الماندين فيه ام لا وجهان اظهرهما العهد ولو كانت العارية مضمونة من اصلها ضمنها من حين

اخذها

أخذها إلى أن يخلصه في التجار من المقدار المأذون فيه ضمان العارية وهو ضمان العين دون المنافع وبعد التجار ضمان الغصب إلى أن يوصلها إلى المالك على الأقرب لا يبرء من الضمان بإعادتها إلى المكان المأذون فيه فيقول برفع بذلك ضمان المنفعة دون العين فلا يضمن أجره الرجوع من الجدة المأذون فيه إلى أن يوصلها إلى المالك ولو ثبتت **الثالثة** يجوز للمستعير بيع غرضه زرعه أو بنيه في الأرض المستعارة من المعيرة لا يشبهه ومن الأجانب على الأقوى كما يجوز للمعير بيع الأرض من المستعير ولو كان المشتري جاهلاً بالحال ثبت له الخيار ولو اتفق المعير والمستعير معاً على بيع ملكهما أعني الأرض وما فيها من البنا والغرس والزرع بشئ واحد صح وورع الثمن عليهما بالنسبة بان تقوم الأرض مشغولة بها على وجه إعادة مستحقة القلع بالأرض التي بعتهما إذا حلت الأهوية أو السيول جبا إلى ملك إنسان فثبت أن كان المحب تماماً عرض عنه المالك ولو يملك الأرض ملكه ملكه وإن لم يعرض عنه المالك فان كان معلوماً كان للمالك الأرض من رجعة وطالبه بالقلع من غير إرشاد فإن طلع والأراجيح الحاكم حتى يحجوه فان لم يمكن الحاكم إجباره بأمر هو القلع ولا يبرء ولو لم يمكن شئ من ذلك بقي في الأرض ثبت لصاحبها الأجرة وإن كان مشتبهاً في محصور أجمعهم إن شأوا طالبهم بالقلع فان لم يقلعوا أراجيح الحاكم ويجب عليهم في أنفسهم القلع والتخلص في المقلوع بالصلح وإن كان مشتبهاً في قوم محصورين راجع الحاكم لقلعه فيصدق بالقلع عن مالكه ولو بقي ملك الأرض المحب لم يقلعه على أن يكون للمالك ولو رجع حتى ثبت ثم طالبه بالقلع كان له ذلك **الخامسة** إذا شرط ضمان العارية عينا خاصة وعيناً أخرى ونقصان صفة وما عدا المنفعة المستعارة لاجلها أو منفعة خاصة لأعيان أو أجزاء خاصة لا كلاً ولا منفعة لزوم الشرط ولو شرط في شئ منها ضمان جميع المنافع حتى المستعارة لاجلها انسدت لعارية لا اعتبار بالتبعية في حقيقتها ولو اشترط الضمان واطلق ولم يعين شيئاً من العين والأجزاء والمنفعة ونقص الصفة فنقصت العارية بالاستعمال ثم تلفت فهل يضمن قيمتها يوم التلف حتى لا يضمن النقص أو يوم القبض قولان والأقوى إذا أراد الأمر مدارعاً فما كان نصرف الضمان إلى ضمان العين خاصة دون نقص الصفة ضمن قيمة يوم التلف فإن نصرف إلى ضمان العين نقص الصفة ضمن قيمة يوم القبض وهذا بخلاف ما لو اشترط الضمان وكان سبب الضمان التعدي والتفريط فانه لا يضمن إلا قيمة يوم التلف مطلقاً ولو تلفت العين المعادة من غير اشتراط الضمان بالاستعمال المأذون فيه من غير قصد ولا تفريط كسوء النحى باللبس لم يضمنها المستعير على أنه ظهر **المسألة السادسة** إذا اختلف راكب الدابة وما أكلها فادعى راكب الدابة عارها إياه وادعى المالك أنه أجرها منه فلا ظهر له القول قول المالك في نفي العارية بيمينه فإذا حلف سقطت دعوى راكب الدابة ثبت عليه للمالك أن لا يبرأ من مآذنه غير من أجره المثل سواء كان التزاع مع بقاء العين أو تلفها غائبة بطلان الإجارة فيما بعد لتلفان تلف قبل انقضاء مدتها ولو كان الاختلاف عقيب العقد من غير انقضاء كان القول قول راكب الدابة بيمينه ولو انعكس فرض المسئلة فادعى المالك إعادة وادعى راكب الإجارة كان القول قول المالك مطلقاً سواء كان قبل الانقضاء أو بعده **السابعة** إذا استعارة شيئاً للتعرف به في شئ فاستعير به في غير ضمنه عيناً أو منفعة للتعدي **الثامنة** إذا أحجج العارية بطل استيمانه ولم يبرأ الضمان مع ثبوت الإجارة على القبول المبرورة في محو الوديعة **التاسعة** إذا ادعى المستعير تلف العين المعارة كان القول قوله بيمينه وكذا لو ادعى المالك على العار أن تلفها إذا شرط في العارية أو تعدد كان عليه بدلهما من المثل في المثل في القيمة وهل المدار على قيمة يوم التلف أو يوم التفريط أو يوم القبض أو أعلى القيم من حين التفريط إلى حين التلف وغير ذلك جوازاً ولها غير بعيد ولو اتفقا على مضمونية العارية بشئ من أسبابها واختلفا في مقدار القيمة كان القول قول المستعير على الأقوى **الحادية عشر** لو قال عزتك حماري لتغير في فرسك صحت العارية ولو لم يبرأ الشرط ولا جاز لا حدهما على الآخر مع إعادة الثاني وأما مع تركه إعادة فان دلل الأستراط على تقييد الرضا به ثبتت إجارة المثل على الأول بالانقضاء والأول بيمينه ولو قال عزتك للدابة بعلفها أو بكذا بطلت العارية ولو تكن إجارة فاسدة أيضاً وإن كان ثبت عليه مع التصرف إجارة المثل **الثانية عشر** يجب ذالعين المعارة إلى صاحبها متى طلبها وأمكن الرد ولو أهمل ضمن على ما حقه في الوديعة وموته الرد هنا على المستعير لا يبرأ منها المصلحة تقسم **الثالثة عشر** لو أمر رسولاً باستعارة شئ إلى قرية كذا بغير ضمان فكذب الرسول وأخبر المعير بطلب المستعير العارية إلى أخرى فأعاد المالك فلما أتى الرسول بها إلى المستعير خرج بها إلى ما ذكره الرسول فتلقت لم يضمنها المستعير ولو أخرجها إلى القرية التي أراد أخذها إليها فتلقت فقبل يضمن وهو حسيب إن علم بما صدر من الرسول وأقامع الجهل به فلا إلى **الرابعة عشر** لو ادعى المالك كون العين المملوكة له بيد غيره غصباً وادعى القابض أنها عارية كان القول قول المالك بيمينه **الخامسة عشر** لو سأل المالك على تلف الذهب والفضة في يد الأجنبي فادعى أنها كونه عارية وادعى الأجنبي كونهها وبيعت فالقول قول الأجنبي في وجهه بيمينه لنفيه الضمان ويحمل التحالف لو ادعى الأجنبي كونهها مستأجرة فان اتفقت الأجرة والقيمة أخذها المالك بغير يمين وإن ظلت القيمة أخذها باليمين وإن كانت العين موجودة ردت إلى المالك من غير عوض للمنفعة المستوفاة لا اعتراف المالك بالعارية وإن لم تمت الأجنبي إجارة المثل لا قراره **السادس عشر** لو ادعى المعير على المستعير التقصير أو التفريط وأنكر المستعير ذلك كان القول قول المستعير بيمينه

كتاب الأجرة وهي عقد تملك منفعة معلومة بعوض معلوف مدة عضوية ولا شهرة في شرعها وان كان يكون انجاز الاشياء
 نفسه الكلام في هذا الكتاب في فصول ربعة **الاول في العقد بعينه** حصول الاجارة المؤثرة شرعا على وجه الزم الايجاب القبول
 التصريحان والكلام في مسئلة المعاوضة والمأثورية في الصيغة كنعريته والمقارنتين بين الايجاب القبول تقديم الثاني على الاول نحوها على امر
 في البيع والعبارة الصريحة عن الايجاب اجريك فكذلك اكرهت على الاظهر ولا يفي كذا لا عند الافتراض والمنفعة والمدة بان يقول ملكك منفعة
 هذه المدة كذا وكذا وان عرفت ان قرن بالمنفعة والمدة على الاظهر ولا يملك مع قصد الاجارة وان عقيبها بالمنفعة على الاحوط ان لم يكن
 اظهر وصيغة القبول قبلت رضى وامضيت فانفذت واستأجرت نحو ذلك **ثمن** ان عقدا كاجارة لا يفسخ الا بالتقابل وابطاح
 الاسباب المقنضية للفسخ ولا تبطل باخراج المور العين عن ملكه ببيع ونحوه لم ينعين على المشتري الصبر لانقضاء مدة الاجارة ولا خياره في
 الفسخ في صورته حين البيع يكونها مستأجرة ولا يستحق فخر البيع قبل انقضاء المدة بل يملك العين مساوية لمنفعة العين انقضاء مدة الاجارة
 وليس له تأخير تسليم الثمن الى انقضاء المدة نعم لو جهل المشتري يكونها موجهة ثبت له الخيار بين الفسخ والا مضاجا ناسلوبة بالمنفعة الى
 المدة وهل اظان يكونها مستأجرة كالعالم حكما او كالجاهل وجهان لا يبعد اولهما التركة الفسخ ولو علم الحال وزعم قصر المدة ثم ظهر طولها
 لم يبعد ثبوت الخيار ولو كانت العين موجهة مدة لا يتصل اجرائها كليا الى السنة خاصة او ايامها خاصة استحق المشتري قبض العين في الاوقات
 الفارقة ولو فتح المستأجر الاجارة لوقته بالمنفعة الى المشتري بل الى بايع ويبيع العين الموجهة من المستأجر نفسه لا تبطل الاجارة بذلك على
 الاشهر الاظهر فيستحق المور اجرة باقى المدة ولا تقوت بالمنفعة على المستأجر بانفساخ البيع بعد ذلك ولو تقارن البيع والاجارة فاشكال ولا
 تبطل الاجارة بمجرد عذر المستأجر مانع من تمام الاستفاد المقصود بالاجارة بل الاظهر عدم انفساخها وان وحده عذر منعه من الاستفاد
 بالمرء اذا كان مانع من قبل المستأجر كما لا تبطل بموت المور والمستأجر على الاقوى الا اذا اشترط على المستأجر استيفاء المنفعة بنفسه فانها تبطل بموته
 واستأجر شخص العمل بشرط المباشرة فان الاجارة تبطل بموته كما تبطل بموت المور اذ كان هو المورح له بالمنفعة مدة حيوته والوقوف عليه ما دام
 حيا وكلما صح اعارته بالاعارة الحقيقية صح اجارته ولا عكس لصحة اجارة المور بعد صحته اعارته واجارة المشاع جائزة كالمقسوسوا اجرة من الشريك
 او من اجنبي وسواء استأجر غير الشريك جميع حصص الشركاء او بعضا دون بعض ويوقف تسليم العين للمستأجر على اذن الشريك ولو جهل الشريك
 بالاشاعة علم بها بعد الاجارة لم يبعد ثبوت الخيار والعين المستأجرة اما تنفي بالمستأجر لا يضمنها في ضمن المدة الا بعد عتق عينه المالك
 له او تفرط في حفظها واما بعد انقضاء المدة فكذلك على الاقوى غايته ان من التفرط الموجب للضمان عند الرد فور بعد انقضاء المدة في صورته
 المورح بالاقتضاء والقبوض بالاجارة الفاسدة يحكم بالقبوض بالصححة في عهد الضمان لا بعدد وتفرط كما ان نقص العين وحده لا يعيب
 فيها في يد المستأجر يحكم بالتلف في الضمان مع التعكك والتفرط عند الضمان مع عدمهما ومتى ضمن المستأجر العين بعدد وتفرط لم يزل ضمما
 بزوال وصف التعكك والتفرط منه ولو اشترط المورح على المستأجر ضمان العين ان تلفت وغابت حتى عند عهد التعكك والتفرط فالاقوى
 الصحة وليس في الاجارة خيار المجلس ولا الحيوان ولا لتأخير لا خصصا بها بالبيع وليس به وفي اشترط خيار المجلس في ضمن عقد الاجارة
 مع تعيين مدة المجلس وجه جيه ليس ذلك بخيار المجلس بل هو خيار الشرط الذي هو مشروع في الاجارة سواء اشترط للمور والمستأجر ولهما
 من غير فرق بين اجارة المعين كان يستأجر هذا العبد وهذه الدار وبين الدائم كان يستأجره لينبئ له حياطة **الفصل الثاني في شرطها**
وهي سبعة الاولى ان يكون المتعاقدان كاملين جازي القتر فاصدين مختارين فلا تقع اجارة الصبي ولا استجاره وكذا المجنون مطبقا
 او ادوارا في حال جنونه وكذا السفيرة الابان والولى وكذا العبد الابان مولودا وكذا الفليس مع تعلق العقد بالعين المتعلق بها حقوق القوا الا اذا كان
 وكذا التكران والتائم والغبي عليه المأذول وكذا المكره ولو استأجر الفليس بعوض في ذمته تحت الاجارة **الثاني** ان تكون الاخر معلومة بالولد
 او الكيل والعقد مما يقتضي شئ منها او المشاهدة او الوصف الراجع للجها لزم غير كبل ولا وزن ولا عدا فيما يكفي في بعض ذلك وهل تكون المشاهدة
 وحدها فيما لا يباع الا كذا او وزنا وعدد الام لا قولان شبههما وان كانت الكفاية الا ان الاحتياط باجتناب ذلك لا ينبغي تركه بل لا يترتب ملك
 الاجرة في الاجارة بنفس العقد كما يملك المستأجر بالمنفعة بذلك ان حاله فحال وان مؤجلة فعند الاجل من غير فرق بين اجرة العين منفعتها وبين
 اجرة العالم ومنفعة نعم لا يجب على المستأجر دفع الاجرة قبل تسليم المور العين اليه في الواقعة على العين قبل تمام العمل في الواقعة على العمل يجب
 بعدهما وان لم يسلم الاجر العمل الى المستأجر بعد ان يكون قد فرغ منه بل لولا شهية الاجماع لا يمكن القول بوجوب بذل العمل على الاجر ووجوب بذل
 الاجرة على المستأجر حتى قبل الاخذ في العمل ثم التما الحاصل بعد العقد للاجرة يكون للاجير والمور دون المستأجر وان حصل قبل تسليم العمل والعين
 واطلاق الاجرة يضرر الى المجلة فضلا عن صورة اشترط التعجيل ولو شرط تأجيلها صح بشرط ضبط المدة بما لا يحتمل الزيادة والنقصان سواء شرط
 او انها جميعا بعد انقضاء المدة واشترطها نحو ما ولو عثر المور في الاجرة المدفوعة اليه مصادا فالكلي على عيب سابق على القبض كان له ردها و

ع
 اجرة المور
 نحو المجرة التي
 فدرعت اها
 واجرة وليست
 حارة حقيقة
 من زمان
 ظله

مطالبة مصادق سالم وليس له فتح العقد على الاظهر ولو تعدد المصداق الآخر قيل بتجيز بين الفسخ والرضا مع الارش ولو قبل رجوع المدين لم يرد له ما دفعه
كان وجهه لو امكن الابدال امتنع منه المستاجر راجع الموجر لما لم يجز على ذلك فان تعددت المرحلة او الاجارة جرى ما عرفت من حكم تعدد الاكابر
ولو اطلع الموجر في الاجرة الشخصية على عيب سابق على العقد كان بالخيار بين رد العقد وبين مضائه مع اخذ ارض العيب على شكل ولو اقل من
بالاجرة فسخ الموجر ان شاء واذا استأجر ارضا او ثوبا او دابة او سفينة او حيا او نحو ذلك فنجح جواز اجارتها باكثر مما استأجرها به من جنس الاجرة من
دون احدث شي فيها فلو ان اظهرهما الجواز على كراهية ولو استأجر بيتا او حانوتا او اجارا فلاحوطان لم يكن اقوى على جواز اجارتها باكثر مما
استأجرها به من جنس الاجرة من دون احدث حدث فيها بل الاحوط في الارض ونحوها ايضا الاجتناب من قول المحرر والكرهية باحداث حدث
في العين المستأجرة وكذا باختلاف جنس الاجرة الثانية للاولى ولو يكون احدهما ارضا والاخرى دينا او لا فرق في كل من المحرر والكرهية بين
كون مال الاجارة ربويا او غير ربوي ولا بين كونه من احد التقدير او من غيرهما ولا بين كون الاجرة مقبوضة ام لا وفي جريان الحكم المذكور في اجارة
الارض التي تزرع عليها بما يزيد عن حصته العامل او من رعاة الارض التي استأجرها بما يزيد قطعاً على الاجرة تردد والمحرم من الاجارات المذكورة محكوم
بالفسخ ولو استأجر دارا لو سكن هو في بعضها واجرا الباقي بازيد من الاجرة التي استأجرها به من غير احدث شي فيها فلاحوطان لم يكن اظهر على جواز
ولو اجرا الباقي بتلك الاجرة التي استأجر المجموع بها فلاحوطان ولو اجرا الباقي باقل من تلك الاجرة ولو بغيره فلا شبهة في الجواز في جريان المنع في العين
الاول في غير الدار من العقار كالحان والبستان اشكال ولا شبهة للعقد ولو استأجر اجيرا الجبل له متاعا من موضع معين باجرة معينة في وقت معين
بشرط ان ان قصر عنه يعق ان لم يوصله اليه في راس المدة بل بعدها نقص من اجرة قد راعينا جاز على الاشهر الاقوى في الاكثر جريان الحكم فيما يشابه
الفرض ولو استأجر اجيرا الجبل له متاعا من موضع معين باجرة معينة في وقت معين بشرط ان ان قصر عنه في راس المدة لم يستحق اجرة اصله فالتشبه
بطلان الشرط بل للعقد والذي يترجح في النظر هو صحة العقد بشرط جميعا ولزوم ترتيب الاثر عليهما العود للشرط مع الى اشتراط كونهما في
غير ذلك الوقت متبرعا به نعم لو استأجره للنقل في المدة بكذا وبعد هابلا اجرة انحلت الى اجارة بين صحته الا في فسدت لثانية ولو استأجره
للحمل في الوقت المعين الى الموضع المعين بالاجرة المعينة وسكت عن حال النقل في غير ذلك الوقت الى غير ذلك الموضع صحته الاجارة واستحق المسمى
مع الاتيان بما اراد منه ولو استحق حتى اجرة المثل لو اتى غيره ولو لم يحمل الحمل في الوقت المعين جزء للعقد بل شرطه مع السكوت عن حال الحمل في
غيره صح العقد واستحق مع الاتيان بالشرط عليه الاجرة المستأجرة ومع الاتيان بغيره خارج الوقت يثبت الخيار للمستاجر بين الرضا بالقول للشرط
بتمام الاجرة وبين الفسخ ولو شرط الخيار في الفرض ان يفي خارج المدة كان مؤكدا ولو شرط عدم استحقاقه شيئا لواتى به في خارج الوقت لزم
الشرط ولو استأجر دارا مثلا كل شهر بكذا من غير تعيين الاشهر فلا يظهر بطلان الاجارة وثبوت اجرة المثل للمدة التي يسكنها ولو استأجرها مشرا
بدرهم فان زاد فحسابه فالاقوى صحة العقد بثبوت المسمى بالنسبة الى الشهر مع انقضاء المستأجرها او قد بدت من الانقضاء وبطلان العقد بالنسبة
الى ما بعد الشهر وثبوت اجرة المثل عليه على فرض استيفاء المنفعة بعد ومحملة في غير المسمى بالنسبة الى الشهر ولو ادرج ذلك في عنوان
الجملة او الا باحة بموضع معلوم صحته ثبوت المسمى بالنسبة تفرعان الاول لو قال ان خطته فارسيما وهو ما كان بدرز واحد
فلك درهم وان خطته روميا وهو ما كان بدرزين فلك درهمان صح على الاقرب سواء قصد الاجارة او الجملة الثاني لو قال ان عمله هذا
العمل في هذا اليوم فلك درهمان وان علمته في غد فلك درهم صح على الاظهر وكل موضع يبطل فيه عقدا لاجارة تجب فيه اجرة المثل مع استيفاء
المنفعة وبعضها سواء زادت عن المسمى او نقصت من غير فرق بين كون فساد الاجارة لترك ذكر الاجرة او لغير ذلك نعم لو علم ارادة الموجر ترك
المنفعة تجازا لم يثبت شي على المنفعة وكذا لا فرق في ثبوت اجرة المثل بين جعلها بنفس الاجارة او علمها بذلك واقرتها على الاقرب نعم لو علم قصد
العامل بعمله التبرع وقصد صاحب العين التبرع بالمنفعة لم يثبت شي على المستأجر ولا يجوز للعالم بنفس الاجارة التصرف في العين المستأجرة
الا برضا الموجر صريحا او نحوى او تشاهدا لخال وهل العين الموجرة بالاجارة الفاسدة مضمونة على المستأجر ام لا فلو ان اشبهها بالعقد
ويكون ان يستعمل المثل لنفسه للعمل باجرة كالحال نحو قبل ان يقاطع على الاجرة كراهية شديدة سواء كانت الاجرة مجهولة للاجير مطلقا او معلومة
بحسب العادة ويمكن الحاق استعانة الاعيان قبل تعيين اجرتها بذلك في الكراهية واذا استحق الاجير الاجرة فعلا وطالب بها وجب فيها
اليه فوراً ولا يجب التسليم قبل مطالبة وان كانت الاجرة مشحونة موجودة عند المستأجر نعم مع نسيان الاجير يلزمه اداء ما سبق ما وجد
ضمن المستأجر للعين المستأجرة بالتلفا وتقريرا او تعاد مع التلف فان كان صدق التسليم من عدم مبالاة جاز تضييمه من غير كراهية
وان لم يكن من عدم مبالاة تركه تضييمه بالقول بكراهية تضييمه مع مطلق التهمة لا دليل عليه ان كان الاجتناب لانه الشرط الثالث
ان تكون المنفعة في اجارة الاعيان مملوكة للموجر ومن يقوم مقامه كالوكيل والوصي واوليا القاصرين اما تبع الملك للعين ومنقرها المنفعة
الموصى بها والمنفعة المملوكة بالاجارة ومنفعة العين الوافقة وانما اجارة الاعمال فلا يعتبر فيها الملكية بل تكفي السلطنة على ذلك العمل ولو علم

للك العين والأجارة أو بواسطة كونهما منفعة لنفسه من استأجر عينا جازله ان يوجرها من غيره بغير ان المجران لم يكن شرط في ضمن العقد مباشرة في الانتفاع ولا فرق بين ان يوجرها من المجر نفسه او من اجنبي ولا بين كون العين دابة او دارا او ارضا او غير ذلك نعم قد عرفنا المنع من حصول الأجارة بازدياد ما استأجرها من جنس الأجوة من غير احداث حدث في خصوص البيت والحائوت والأجيرة وكذا لا فرق بين اجارة الكل والبعض نعم يعتبر ان يوجرها على الانتفاع المملوك له والاخف مندوب الاثقل بما ملكه بالأجارة وكذا يجوز الأجارة للمستأجر الثاني والثالث وهكذا ما لم يشترط مباشرة المستأجر الانتفاع والا لم يجر الأجارة الا بان ان المجر واسقاطه للشرط وحيث استأجر العين في صورة اطلاق الأجارة من قبل له تسليم العين منه بغير ان المجران لا ام بقرتين ثبوت ما تقرر وعده جوا في الثالث لو استأجر بشرط مباشرة الانتفاع وخالف الشرط فاجر العين من اخو بطلت الأجارة الثانية وضمن العين بتسليمها الى المستأجر الثاني لان بشرط على مستأجره ان يكون هو وكلا عندي استيفاء المنفعة له فانه يجوز له ان يمنع نعم لو قيد مباشرة بنفسه يكون المنفعة لنفسه لم يجر اجارتهما من اخر مع شرط الوكالة في الاستيفاء ايضا وكذا لو اشترط عليه ان لا يوجرها من غيره وحيثما نفس الأجارة الثانية لو استوفى المستأجر الثاني المنفعة لزمت اجرة المثل ولو اوجرها من غير مالك بغير ان المالك تفتت على اجارة المالك فان اجازت ان ردت بطلت على نحو ما ترى في **البيع الشرط الرابع** ان تكون المنفعة متمولة بمعنى عدم خلو المنفعة عن المالكية عند اهل العرف فلو خلت عن ذلك بحيث تعدل المعاملة سفها مائة فسد الأجارة والمرجع في تميز ذلك العرف هل يجوز استيجار الحايطة المزينة بالثورة ام لا قولان اقربهما الجواز ان لم يكن التزيين في خارج الحايطة بحيث كان الثروة بكالاته بنور الغير الشرط الخامس ان تكون المنفعة الواقع عليها العقد معلومة بما لا يحتمل الزيادة والنقصان فلو لم تكن معلومة فسد الأجارة سواء كان عقد معلومتها العقد تعيين العين المستأجر كما اذا قال اجرتك شيئا او اجرتك دارا ونحو ذلك ولقد تعيين خصوص منفعتهما كما لو قال اجرتك الدابة وهل تعيين كون الأجارة للركوب وللحمل او للمطبخ ونحو ذلك ولقد تعيين المدة كما اذا قال اجرتك الدابة للركوب والدار للسكنى ونحو ذلك فكل ما يمكن ضبط منفعته بكل من العمل والزمان يكفي تقديرها بما كان ذلك كاستيجار الأدمى والدابة حيث يمكن استيجار كل منهما بالزمان كحياطة شهر وركوب شهر والعمل كحياطة هذا الشهر وركوبها من كذا الى كذا وما لا يمكن ضبطه الا بالزمان كالعقارات والأرض اع فلا بد من تقديره بما لا يمكن تقديره الا بالعمل بلزم ضبطه به المرجع في ذلك كله هو العرف فلا بأس بأجارة كل مع تعيينه بما يزول به العرف على نحو سيج الكلى سلا كما لا بأس بأجارة العين لجميع المنافع القابلة لها وان كانت متضادة عادة فيخبر المستأجر في استيفائها سواء لو كانت ذات منفعة واحدة كفي اطلاق العقد في حملها ولو تعددت المنافع واستحورت العين بعضها وجب التعيين ولو اطلق فان كان من المنافع شائع ينصرف في اطلاق اجارة العين اليه تعيينه ولو تساووت وجبت التسمية واشكل بدورها ولو ذكر منافعها الظاهر ثم عطف عليها بقية المنافع للعين لم يبعد الصحة ثم التعيين بالعمل قد يكون على وجه الكلية كما لو استأجره ثوبا وصفه كذا وكذا وقد يكون على وجه الشخصية كما لو استأجره ثوبا لمشاهد ويلزم في الأول تعيين العمل على وجهه وترفع الجاهل للعين والتعيين بالمدة ايضا قد يكون على وجه الكلية وقد يكون على وجه الشخصية ويلزم في الأول الضبط بما لا يحتمل الزيادة والنقصان عادة كالسنة والشهر واليوم فلو عده على الايام كاسدك الثمرة وقد دم الحاج لم يصح ويلزم تعيين السنة والشهر واليوم ايضا لاختلاف الفرض باختلافها ولو جمع بين تقديرها بالمدة والعمل مثل ان يستأجره ليحيط هذا الثوب في هذا اليوم قيل يصح وقيل بطل والا توى هو التفصيل بان كان نظرها الى وقوع ذلك العمل في تلك المدة سواء تم العمل قبل تمامها او تقارنا في تمام وعلم البسعة الوقت عادة لذلك العمل صح وحيث ان العمل قبل مضي المدة والاثبت للمستأجر خيار تخلف الشرط وتخبر بين نسخ العقد ودفع اجرة المثل وبين الامضاء ودفع المستمى من غير ارض وكذا لو زعمنا سعة الوقت للعمل ثم تخلف وكان نظرها الى تطبيق العمل على المدة مع امكان ذلك عادة واقالو علما بعد سعة الوقت للعمل او علما بالسعة وكان نظرها الى تطبيق العمل على الوقت مع عدم امكانه عادة فان كشفنا قدامها على العقد مع العلم المذكور عن انما التوقيت تحت الأجارة والا فلا ولو امكن عندها كل من سعة الوقت للعمل ودفع السعة فوجهان والصحة اشبه غايته ثبوت الخيار للشرط طالع عند تخلف يجوز استيجار الأدمى للعمل ويسمى اجرا وهو قسمان خاص وهو الذي يستأجر للعمل بنفسه مدة معينة من دون تقدير ومقدار العمل له ومشتريه وهو الذي يستأجر لعمل محدد من المدة وعن تعيين وقت الشروع فيه او تعيين له مدة زائدة على العمل ويشترط وقوع ذلك العمل في ظرف تلك المدة وقد يسمى الأول بالمقيد والثاني بالطلق والعام **اما الاول** فلا يجوز له ان يعمل الغير المستأجر قبل الفراغ من اجارته بغير اذنه ويجوز اذنه كما يجوز له العمل للغير بغير ان المستأجر في الزمان الخارج من الأجارة كالتكليف لمن استوجر العمل بالأيام خاصة وكذا يجوز له ان يعمل للغير بغير ان المستأجر عملا لا ينافي في حقه كما لو استأجر للحياطة تمام النهار مثلا فانه يجوز له ان يوجر نفسه لحفظ زرع من ابطور يجلسه في جانب الزرع واشتغال بالحياطة الا اذا اشترط عليه عدم العمل للغير في اثناء المدة حتى يما لا ينافي في حق المستأجر او كونه اجيرا لجميع مناصره عدم كون ما يزيد الأجارة له ثانيا خارجا عن منصرف المنفعة ثم ان عمل الاجير الخاص للغير فان كانت جميع مناصره للمستأجر وكان عمله للغير اجرة وكان قبل ان يعمل المستأجر شيئا او بعد قبل تخير المستأجر بين فتح عقدا جارية وبين الامضاء بالمستحق على ان يعمل بعد ذلك

ذلك في غير تردد والوجه ثبوت اختياره في فتح العقد الثاني وامضاءه فان رده بطل وكان هو الذي يطالب المستأجر الثاني بالاجرة ان لم يكن قبضها الا
والا فلا يطالب به من شأنا الاجير والمستأجر ان كانت الاجرة شخصية وان كانت كلية فان اجاز القبض ايضا لم يكن له حق الاستأجر بل يطالب الاجير بها وان
لم يجز القبض بل المستأجر ورجع هو على الاجير ولو عمل الاجير الخاص الذي جميع منافعه للمستأجر لاخر تبرعاً فان لم يكن عمله بما لاجرة في العاقل فلا شيء
للمستأجر الاول على الاجير ولا على من عمل له تبرعاً نعم لم يفتح عقد نفسه ان كانت لذلك نعل اجرة في العاقل فان كان الممول لم يتبرعاً لما يكون منافعه
للمستأجر ثبتت لاجرة عليه لو يجد قصد العامل التبرع ثم لو تبرع الاجير لم يكن قرار ضمان الاجرة على الممول بل على العامل نفسه ولو عمل الاجير الخاص
لنفسه كما لو احتطب واحتش فان قصد العمل المستأجر كان له ان يفسد نفسه ليرى عوض ما فوته على المستأجر من المنفعة في وجهه ولو عمل للغير باذن
المستأجر بعوض فان تلك جميع منافعه للمستأجر كان العوض للمستأجر والا كان لنفسه **والثاني** هو الاجر المشترك فله العمل بالمشاء
باجرة او تجانباً لما لا ياتي حق مستأجره ولا يجزى ما رزق الاجر الخاص وهل يقضي طلاق الاجارة بتحويل العمل حتى يجزى عليه حكم الاجر الخاص قبل نعم
وهو مشكل كالاشكال في لزوم الاجابة فيما لو طالب المستأجر بالاجارة المشتركة العمل له فوراً **الثالث** المشترك ان قد اشترط مباشرة بنفسه وكان
اجارته موقتة جاز لان يوجز نفسه للغير مطلقاً او مقيداً بمدة مع قيداً مباشرة وبدونها فطالب المستأجر الاول بما استأجر اياه بنفسه او
بغيره ولو عصى حتى مضت المدة ثبت له خيار ففتح عقد نفسه ون غيره ولو لم يفتح حق طالبه باجرة المثل عما يستحق في تلك المدة ولو فقد المشترك
المدى وكانت اجارته مقيمة بالمباشرة جاز له ان يوجز نفسه من غيره اجارة مطلقاً جزئياً او خاصة على الاظهر لا مكان ان يعمل الاول بعد الفراغ من الثاني
ولو فقد المدة وقيداً لمباشرة جميعاً جاز لان يوجز نفسه من غيره اجارة مطلقاً وخاصة ولكل منهما ما يطالب به بالعمل وتلك منفعة الاجير ينقل العقد
كما يملك هو الاجرة للمستأجر ينقل المنفعة التي استحقها بعد الاجارة الى غيره بعقد لازم قبل وجودها ولا يشترط على الاقوى في صحة الاجارة انما
مدتها انما اعتد لوعين مدة منفصلة عن العقد تحت الاجارة ولو اطلق الاجارة فان انقضت الى المدة المنقولة تحتها كان ان اختلفت الاوقات
في ماليتها المنفعة لا حوط التعيين واذا سلم المور العين من المستأجر فستوفيها المنفعة لزمته الاجرة وذلك لو مضت مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة
الواقع عليها عقد الاجارة ولم يستوف ولا يسقط بذلك شيء من الاجرة سواء ترك الاستيفاء بالرة او اسنوى بعضها وترك الباقي وسواء كان عليه
الاستيفاء عند مانع للمستأجر او اقبل احاداً وسواء كانت الاجارة واقعة على العين الشخصية وعلى الكل مع كون العين المدفوعة مصادراً له وسواء كان
العين جواً او غير دار او غيرها وسواء كانت المنفعة مقدرة بالمدة والعمل او بهما نعم يشترط في الوقت كون التسليم في المدة فلو تسلمها قبلها لم
تستقر الاجرة الا بمضي المدة والمرد بالتسليم هنا ما رزق تحت القبض من البيع من القويض يدفع موانع الاستيلاء من جانب المور وسواء قبضها
ام لا فلورفع المور الوانع ولو تسلمها المستأجر وانقضت المدة على ذلك لزمته الاجرة وهل الاجارة الفاسدة كالصححة في ضمان المستأجر لاخر
المدة مع تسليم العين عند استيفاء المنفعة ام لا وجو الاشبه الضمان لاجرة المثل ولو قيل بضمها لاجرة المثل مع علمها بالفساد والمستحق مع حملها لم
يكن بعيداً نعم تفارق الصححة الفاسدة في انه في الصححة تضمن الاجرة بمجرد دفع المور الوانع من جانب مضي المدة وان لم يقبضها المستأجر اختلاطاً
الفاسدة فانه لا يضمن الاجرة فيها الا اذا سلم العين وحدها ولو كانت الاجارة على كل بذل المور مصداقاً ولو يقبضه المستأجر لم يستقر لقبضها
به مع مضي المدة بل يلزم المور الرجعة الحاكماً ليلزمه بالقبض ان يمكن وببشر هو القبض عنه مع عكس ما كان ومع عكس الحاكماً يرجع عدل المؤمنين ولو كان
الاجارة على عمل في عين فدخل المستأجر العين الى الاجر لياتي بالعمل فان كانت مقررته بمدة ولو يات بالعمل فيها فطالب المالك بالعين فلم يدفعها اليه
كان غاصباً ولو لقي بالعمل بعد ذلك كان متبرعاً لا يستحق عليه اجرة حتى لو لم يطالبها المستأجر سنة ان لم تكن الاجارة مقررته بمدة كان له الاجر بالعمل
اى وقت ان يهر ولو بعد مطالبة المالك العين واستاء من فيها اليه لو استأجر عبد القلع ضرورة فمضت المدة التي يمكن ايجاع القلع فيها والاجير
يمكن ولم يامر المستأجر بالعمل استقرت الاجرة عليه مع بقاء مقضى القلع وهو الا لم ونحوه واقام مع زوال المقضى بعد العقد قبل مضي المدة يمكن فيها
الاستيفاء فالظاهر الاستيفاء مع امكان الاستيفاء عقلاً وشرعاً وعدلاً لا استقرار مع زوال الامكان ولو شرعاً كما اذا حرم القلع بعد زوال الا
ولو كان الاجير على القلع في ما ذكر من الفروض جزاً فكل العبد في ما ذكرنا كان العمل جزئياً معيناً ولو كان كلياً فلا يخلو من تأمل ولو تلفت الشخصية
المستأجرة قبل قبض المستأجر اياها بطلت الاجارة من راس وكذا لو تلفت بعد قبضها باها قبل مضي زمان يمكن فيها الاستيفاء ولو انقضت بعض المدة
ثم تلفت وتجدد ففتح الاجارة تحت فيما مضى وبطلت في الباقي ويرجع من الاجرة ما قبل التخلّف من المدة ثم ان كانت اجزاء المنفعة متساوية الا
عبرت لاجرة مثل تمام المدة ثم اجرة مثل التخلّف منها واسترجعت من المسمى بتلك النسبة ولو تلفت بعض العين فالحكم في التالف خاصة ما ذكر
وتجيز في الباقي بين الضخ ببعض الصنفه وبين الماسك بالقسط من لاجرة ولو كانت الاجارة واقعة على الكل وسلم المور بعض مصاديقه فخلّف
قبل مضي المدة يمكن فيها استيفاء المنفعة لم يفسخ الاجارة بل يفسخ التعيين ويسلم عينا اخرى من مصاديق الكل على الاشبه في كون ظهور العين
الشخصية الموجهة مستحقة للغير كلفها قول غير مرضي بل لعقد فصولي موقوف على اجارة المالك فان اجاز جاز ولا بطل ويعبر في اجارة الذي

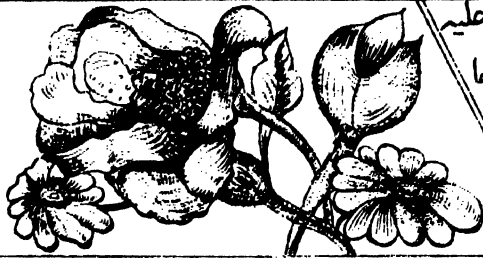
الحمل تعيين بلحمله بالكيل فيما يكال بالوزن فيما يوزن او الوصف لرفع الجاهلة او المشاهدة فيما تكفي فيه المشاهدة ولو اهل بالتعيين فسدت
الاجارة اذ ان كان لا لاطلاق منصرف وشايع ولو استأجر دابة لوضع الحمل عليها لم يكف مجرد ذكر الحمل بل يلزم تعيين الحمل طولاً وعرضاً او ذناً او
مشاهدة كما انه في المستأجر للركوب يعتبر تعيين الركوب خفة وثقله ومشاهدته ولا يكفي في المستأجر للحمل ذكر الا لالات المحمولة ما لم يعين دابة
بالوزن او المشاهدة او يكون منصرف عن التعيين وكذا الحال في الزاد المستأجر لحمل الدابة ولو في الزاد تدريجاً لم يكن له حمل بدله الا مع اشتراط
الابدال عند النقصان غير فرق في الحكمين بين الغنم بالاكل المعتاد او غيره وبقائه اخرى من سرفه ونحوها نعم مع قضاء العادة بشئ في تحذرك هو المتبع واذ
استأجر دابة تعيينها اما بالمشاهدة او الوصف لرفع الجاهلة حتى لو اختلف الغرض المذكورة والا توثق لم تقيد هادياً ولم يرد وجوب الدابة كل ما جرت
العادة في صقع المتعاقدين على كونه في مثل تلك الاجارة على الوجهين الا لالات المحتاج اليها في الركوب الحمل كالرجل والفتية الحرام والذئب والركاب
ونحوها الا ان يشترط على المستأجر ولا يلزم له تحرير العادة بكونه عليه الا اذا اشترط عليه كذا المرجح في لزوم اعانة الموجه في الركوب النزول عند
هو عارة صقعها فلزمه الاعانة مع العادة افعه اشتراط عدمها ولا يلزم مع عدمها الا مع اشتراطها عليه كذا الحال في رفع الحمل وشده وحمله
وتنزيله وكذا في التحميل والتنزيل ولو استأجر الدابة لادارة الدواب والحراث ونحو ذلك اعتبر تعيينها بما يربل الجاهلة اما بالمشاهدة اذا الوصف
في رفع الغرض ويعتبر تعيين الارض عند استيجارها للمحرث بما يربل به الجاهلة وتعيين المسافة والوقت من ليل او نهار عند استيجارها للسراة ويجوز
ان يستأجر اشان دابة من حمل وغيره ليكنها على التناوب والتعاقب ثم انكنت هناك عارة مضبوطة في القسمة اما بالزمان بان يركب كل ساعة
وينزل ساعة او بالمسافة بان يركب في سحرها وفي سحرها خارجاً عنها لا يثبت على كل منهما من الاجرة المسماة بنسبة انقضاء لم تفسد الاجارة نعم
لو كان الاستيجار لاشئ من كل منهما مستقلاً لم يمتنع من كل منهما في عقد اجارته ولو اكثرت دابة فسار عليها زيادة من العادة
في السرعة وضررها كل او كلها بالجمام من غير ضرورة ضمنها ولو ضررها او اسرع عليها بقدر العادة ولم يرد لم يضمنها على الاظهر ولا تنقح اجارة
العقار الا مع التعيين بالمشاهدة او الاشارة الى موضع معين موصوف بما يرفع الجاهلة ولا تنقح اجارته في الدابة الا مع الوصف لرفع الجاهلة
على الاظهر ولم يمتنع من جنس المنفعة من الزرع والغرس والبساتين والركب منها في اجارة الارض الا اذا تعينت لبعضها بمقتضى العادة وفي جواز
اجارتها لما استأجر من المنافع وجهان اظهرهما الجواز وواجرها للزرع والغرس وبهاهم قبل بطلان الاجارة ولو قبل بالصح كان وجهها ولو
اجرها للزرع ما شأ صح ولو عين له زرع شئ مخصوص اقتصر عليه لم يجز له العدول الى الاضره بل العدول الى الاقل والمساوي وجهان
اظهرهما لعدم الامع العلم بعدم تعلق غرض المتعاقدين بذلك التعيين بخصوصه انه من باب المثال وجو شاهدة الحال والفحوى في العدول
ويجوز استيجار الارض ذات المأصل او عند الحاجة عادة ولو ما غيث للزرع ولا يجوز استيجار الارض غير ذات المأصل للزراعة الا بعد حصول
الماء او مع اعلام المستأجر بانها الماء لها وكذا الارض التي لا يحسرها الماء غالباً للزراعة ويجوز استيجار النجم مع المشاهدة او الوصف لرفع الجاهلة
ويجوز الاستيجار للعمل كلياً كاستيجار الخياط للحياطة والنساج للنساج والكاتب للكتابة ونحو ذلك مع تعيين كل من العمل والمدة والعامل على وجه
تؤلف به الجاهلة ولو استأجر لحفر البئر لم يمتنع من تعيين الارض وقد رزقها وسعتها ويؤد في النهر اعتبار تعيين طولها وهل تقبل التراب عن المحفور على الوجه
او على المستأجر وجهان والاظهر دارته مذكر الشرط ومع عدمه فدار العادة ولو حفر البئر فاهارت وبعضها لم يلزم الاجرة ان كانت وكان
ذلك على المال الا مع اشتراط خلافه ولو جاز ان العادة على خلافه ولو حفر بعض ما قطع عليه ثم تعذر حفر الباقي فالصعوبة الارض او مرض الجاهل
او غير ذلك قوم حفرها وما حفرها ويرجع عليه بنسبة من الاجرة ويجوز استيجار المرأة للرضاع مدة معينة بان الزوج انكنت ذات زوج
كايحجز استيجارها للحضنة ولها ما سوا كان المستأجر اجنبياً وكذا الطفل وزوجا والطفل ولد منها او من غيرها وسواء منع ذلك بعض
حقوقه التي له عليها ام لا ولو استوجرت للرضاع والحضنة بغير ان الزوج فالأظهر الصحة مع عدم فوت حقوقه وامام مع استلزام نوات بعض حقوقه
فالعقد منضو على موقوف على اجازته ورده ولو سبقت الاجارة النكاح فلا اعتراض للزوج بوجهه والامة كالحرة في ما ذكرنا كان المولى او وكيله
يعتبر في الاجارة للرضاع تعيين المدة كما يجب تعيين الصبي اما بالمشاهدة او الوصف لرفع الجاهلة او تعميم منافعها على وجه يستحق المستأجر جميعها
في وجه قوي وكذا يعتبر تعيين المدة بالمشاهدة او الوصف كذا موضع الارضاع ان توقف ارتفاع الجاهلة عليه لو اتفق قبل انقضاء
مدة الارضاع موت الصبي طلعت الاجارة من حين موته ولو ماتت المرضعة فالأظهر ان على وليها ان يستأجر من تركتها من يقوم مقامها في الارضاع
ولو لم توجد المرضعة كان المستأجر فسخ الاجارة في وجه لا يخلو من تأمل ثم ان استيجار المرأة للرضاع ان اضرت في عرف المتعاقدين الى المباشرة
والا لزم التعيين ولو ادعت الارضاع وانكره المستأجر ولا يثبت بالقول قولها بينهما ويجوز للمولى ان يوجر امته للرضاع فتة كانت ومدة او ام
ولد في المكاتبه قولان اقربهما لعدم اذا استأجر شيئاً مدة معينة لم يلزم تقسيط الاجرة على اجزاء المدة في لعقد سواء كانت لمدة قصيرة او
طويلة ولو قسطن جاز ويجوز استيجار الارض لتعمل مسجد وفي جريان احكام المسجد عليها وجهان اشبههما لعدم ويجوز استيجار الداهم

والنهر

والدائري لما بعد لها منفعة عقلية كالتنبيه وإظهار الاعتبارات بها والطبع عليها والوزن بها وغوئك من المقاصد العقلية مع تعيين ذلك الأمر في العقد **تفريع** لو استأجره لجل مقدار معين من جنس فاعبده وحمله ثم بين أكثر من المقدار المستأجر بما لا يتسامح بمثله عادة فالتكليف المستأجر لزمته مع الأجرة المتناهية المثل بالنسبة إلى الزيادة وضمن تمام الدائريان تلفت سواء بشر التحميل المستأجر أو الموجه مع الحمل بالزيادة على الأظهر نعم لو كان المستأجر مع كلمة زائد قد ذهب في بعض أغراضه غير قصد تحمله الموجه في غيابه فلا شيء على المستأجر إلا إذا قصد بدلهما به قصر الموجه لتحمل الزائد فانه جاز أيضا بضم الدائري واجرة الزيادة ولو حمل الموجه طامنا بالزيادة فلا ضمان على المستأجر وهل عليه جرة الزيادة أم لا وجهان أحدهما الثبوت لأن الدائري الموجه يحل الزائد ولو لم يستأجر اجنبيا لم يكن المأمور عالميا بالزيادة الغير المستحقة كانت خسارة أجر الزائد والضمن عليه من المستأجر لأن يكون عاجزا عن الدفع بحيث يستدل الفعل على الأمر فيكون الضمان على الأمر ولو كان المأمور جاهلا بالزيادة ففي كون الخسارة والضمان على الأمر مع المأمور وعليهما معا وجه أو سطهما الأوسط ولو كان المعتبر للمجمل هو الموجه نفسه مع مباشر التحميل لم يضمن المستأجر شيئا من جرة الزيادة وقيمة الدائري سواء زاعل أو جهلا أو نسيانا أو سوا جهل المستأجر بالتحال وعلم وسكوته مع علمه وجهل الموجه ليس بغير راحة حتى يوجب الضمان والمستأجر هنا مطالب بالموجه بالزيادة إلى مكافئاته ولا يلزم للموجه ردّها بغير إذن ولو عصى ردّها بغير استئذنه فهل المستأجر مطالب بالزيادة أم لا وجهان أحدهما لا وجه له لأن الموجه ليس له ردّها بغير إذن فزاد وبأش المستأجر التحميل فكان عالميا بالزيادة كان كالموالبس الاعتبار أيضا في ضمان أجره الزيادة وقيمة الدائري وان كان جاهلا فالتكليف عليه بآه بامر الموجه فلا ضمان عليه على الموجه رد الزيادة إن طالبه به إن لم يكن الحمل بآه ولو بآه ولكن بضم أجره الزيادة وقيمة الدائري في وجه التحملون قوة ولو بالبرهان اعتبار الحمل اجنبى في الزائد من غير أن الموجه ولا المستأجر ضمن لصاحب الدائري رتبة أجره الزيادة ولصاحب الطعام طعامه ويكلف برد الزيادة إلى الموضع الأول سواء عند الاعتداء أو جهلا أو نسيانا أو ولو بالبرهان اجنبى الاعتبار خاصة وفاد فيكون الحمل كان الضمان على حامل الموجه كان أو مستأجر أو غيره مع علمه بالتحال على ما مر فامنع جهله بالزيادة فتعد إلى غير ذلك من القواعد المنطقية على قواعد الضمان **الشرط السادس** أن تكون المنفعة المطلوبة بالأجرة مباحة فلو أجرة مسكنا لجز في غير موضعها فيه أو دكانا ليبيع بها أو يبيع فيه أو تسليما فيه أو فاسا ليحل له مسكنا وغير ذلك من الثباتات المحترمة فسد الأجرة على الأقوى **الشرط السابع** أن تكون المنفعة مقدرة على تسليمها فلا يصح إجارة العبد لأبوق فالدائري الشارة لا مع الأطيان بالعود عند مبدء مدة الإجارة أو ضم شيء اليد في الإجارة فانها تصح على ظاهره ولو استأجر عينا ثم منع الموجه المستأجر قبل إقباض العين المستأجرة من التصرف فيها على الوجه المستأجر عليه تحريم المستأجر من فتح العقد المطالبة بالسليم وبين الأمضاء والمطالبة بأجرة المثل على الأظهر سواء استوفى الموجه المنفعة أم لا ولو منع الموجه من بعض المنفعة ثم منع من سيقاها في منافع أخرى فإذ كرم الخيار فان اختار شيئا من الأمضاء والفسخ بالنسبة إلى الجميع فلا كلام وإن أراد الفسخ بالنسبة إلى الفات خاصة فهل له ذلك أم لا وجهان أحدهما لا وجه له عليه فان فسخ فهل للموجه الفسخ في المناخر يتعطل الصفقة أم لا وجهان أحدهما الثاني ولو كان المانع للمستأجر من الانتفاع طامنا غير الموجه تحريم المستأجر من فتح العقد بين أمضاءه والرجوع على الظالم بأجرة مثل تلك المنفعة على الأظهر وعليه فهل يسقط الخيار بعين العين اليد في أثناء المدة أم لا بل الفسخ في الجميع وإنما ماض خاصة وجوبها لا يخلو من وجهه غايته ثبوت الخيار للموجه بالنسبة إلى الباقي ولو كان منع الظالم بآه من سيقا المنفعة بعد حصول التسليم المعتبر من جانب الموجه لم يكن المستأجر باقيا بل يتعين حقه في الرجوع إلى الظالم وإذا استأجر عينا ثم زالت منفعتها بانعدام سائر ما ونحوه قبل انقضاء المدة لم تنفخ الأجرة على الأظهر بل كان للمستأجر دفع الأجرة أثناء وجوده فان اختار الأمضاء جيع على الموجه مثل تلك المنفعة ان كان لها مثل وبأجرة المثل إن لم يكن وان اختار الفسخ رجع على الموجه بما سلمه من الأجرة ولا فرق فيما ذكر بين تلف العين على وجه لا يمكن سيقا المنفعة منها بعد ذلك ما تلفت العين كونه العبد الدائم واخر القوت نحو ذلك ولتعد الأنتفاع بها كغير العين ونحوه وكأهلام الدائم مع تعدد عادة البثاني مدة الإجارة وتعد الأنتفاع بها بغير السكنى وبين إمكان الأنتفاع بها بعض الوجوه وإمكان إعادة البثان فوراً وهل يثبت الخيار عند عادة الموجه البثان قبل فوات شيء من المنفعة أم لا قولان أظهرهما الثاني ولو كان الفسخ بالخيار المزبور بعد سيقا شيء من منفعة العين سقط من المسمى بتلك النسبة ورجع على الموجه البثان ولو وقت الأجرة على عمل فذته الموجه كخياطة ثوب نحو دفع الموجه عبد إلى المستأجر لذلك فغصب العبد من غير تهريط منه ولا تعدد قبل الخياطة لم يطل الأجرة ولا خياره في فسخها بل يطالب الموجه بالعمل ولو استأجر داراً أحدث خوف عام يمنع من الإقامة بسلكه لبلدا واستأجر الخج فأنقطعت لافاقته لم يبعد ثبوت الخيار للمستأجر في فتح العقد والرجوع بما سلمه ولو استأجر لصيد شيء بعينه ففي الفسخ مع عدا الوثوق بصورت رد **الفصل الثالث في أحكامها وفيه مسائل الأولى** لو استأجر عينا شخصية ثم وجد بها عيبا سابقا على العقد ثبت الخيار بين الفسخ والأمضاء فان فسخ استمر بما سلمه من الأجرة وإن مضى في استحقاته أدرش التقصان قولاً واشبههما

العقد ولا فرق في كل من ثبوت الخيار وعكس ثبوت الأرض بين كون غرور المستاجر على العيب قبل التصرف واستيفاء شيء من المنفعة أو بعد غايته شيئاً
الموجر في صورة الانقضاء من الأجرة السمتة بنسبة المنفعة المستوفاة وكذا لا فرق في ثبوت الخيار بين كون الفاشته جزءاً من المنفعة أو وصف كمال
بل قيل أنه لا فرق بين كون العيب مما يفوت به بعض المنفعة أم لا ولا يخلو من تأمل بل لعل الأشبه بثبوت الخيار من راس في صورة عكس ثبوت
شيء من المنفعة بالعيب لو كان العيب حادثاً بعد العقد والقبض فهو ثبوت الخيار ترد ولو كانت الأجرة على كمال لم يثبت الخيار بطله ونقص
أو عيب العين الموجهة نعم لم الخيار في رد المدفوع وأخذ مصادق صحيح ولو امتنع الموجر من الإبدال أجبر الحاكم عليه إن تعدد واجباؤه أو
عجز الموجر من الإبدال ثبت الخيار للمستاجر ولو اتفق نصح المستاجر بعد بيع الموجر العين مسلوطة بالمنفعة مدة الأجرة كانت المنفعة للبائع وإن
المشتري كما مر سابقاً **الثاني** من أن العقد للمستاجر في العين المستأجرة أو في شيء من مثلها النكاح مثلية والقيمة النكاح قيمة وفي وقت
القيمة خلاف يأتي بيانه في كتاب الغصب إن شاء الله تعالى وضمن مع البذل الأجرة أيضاً ولا فرق في ما ذكر بين حضور المالك مع العين وغيبها
ولو اختلفا في الفرض في القيمة كان القول قول المستاجر وإن كانت العين الموجهة أو غيرها على الأظهر **الثالث** من أن قبل علم المالك في
أنه لا يجوز أن يقبله غير بنقصته من الأجرة التي قبلها قبل أن يحدث فيه ما يستلزم به الفضل وهذا حوط وإن كان القول بالجواز على كراهية
أشبهه ألا عند اشتراط المباشرة بنفسه عليه فلا يجوز حتى تلك الأجرة ولو أحدث فيه ما يقع في قبالة التقاوت فحاش من غير كراهية ولو كان العمل
قليلاً وحديث قبل في صورة الجواز جاز له تسليم العين إلى من قبله منه باذن المالك لو أمانته المستقبل منه **الرابع** من أن استاجر دابة فبقيت
في اعتبار كون الموجر معها وعكس ومباشرة الحفظ والسقي والعلف ومباشرة المستاجر لذلك كذا في قيمة الماء والعلف فحاش من هو غير
أن كان ومع عكس الشرط فالمتبع عادة صقعها ومع اختلاف العادة فالعقد فسد للجهالة ومتى لم يحضر الموجر فأن كان عكس الشرط
أو لقصاً العادة بعد حضوره لزم المستاجر حفظها وسقيها وعلفها والرجوع على الموجر بعوضها بذلك واجبة الخدمة مع عكس كونها كلاً
ولا بعضاً عليه بشرط أو قضاء عادة ولو ترك الحفظ والسقي والعلف ضمن وكذا مع فساد الأجرة لترك العين عند اختلاف العادة
وإن كان عكس حضور الموجر عصياناً مع لزومه عليه للحفظ والسقي والعلف لزمه حفظها كفاية ولو قصر عن بعضه في ضمانه ح رد الأجرة
إذا فسد الصانع بمباشرة أو تسبب أقوى من المباشرة موجباً لفساد التالف ليعرف ضمن ولو كان حادثاً ما هراً واحتاط واجتهد صنعت
كالقصد ويجوز أن يجزى في حجامته والتخائن بخن فليسبق موصفاً إلى الخسفة ويجوز حد التحنن والبيطار بحيف على الحافز أو
يفسد فيقتل ويجزى ما يضرب الدابة لكن ذلك إنما هو فيما لو لم يكن الأفساد بالفعل لكن أمر الموجر به بخصوصياته والأحكام لو قدر له الفعل
بقعوده فأتى به على تلك القيود ففسد ما يعمل فيه لم يضمن على الأشبه لا فرق في ضمانه حديث يضمن بين كون الأجير خاصاً ومشتراكاً وبين
كون الأفساد واقعاً في أرضه وأرض المستاجر ولا بين حضوره لئلا يكون الأفساد من غير طمأ ولا بين أن يكون فاعلاً واحداً
ولو ألتف الصانع العين المسلمة إليه من يضع فيها بعد عمله فيها تخير المالك بين تضمينه أياً ما هراً غير معمول فيها ولا أجرة عليه بين تضمينه أياً ما هراً معمول فيها
ويضع اليد الأجرة ولو قيل يتعين عليه تضمينه بالتالي كان أوجه لو كانت قيمة العين بعد العمل فيها أقل من قيمتها قبله فلتفت بعد ما عمل الأجير فيها كذا
يفصله الحياط ويحيطه ثم يتلف فلما ك قيمة العين بعد العمل عليها أجرة العمل ولو ألتف الحمال ما استوجر لم يضمن قيمة المحمول في موضع تلفه على كذا
وعلى المستاجر أجرة الحمل ولو استوجر لحما كتم مقدار معين طولا وعرضاً فزاد في الطول والعرض أو فيها ما فلا أجور له عن الزيادة وعليه ضمان نقص
الزائد من المنسوج ولو أتى بالتوب فقال للحياط إن كان يكفي فيصا فاطعه فقطعه فلم يكفه لم يضمن إلا إذا غره ولو أتى بالاطعه فقص رجل فقطعه
فقص امرئاً ضمن ما بينه صحيحاً ومقطوعاً على الأقرب ولو تلفت العين في يد الصانع لا يسببه من غير تعدد ولا تقريط لم يضمن على الأقوى وكذا الكاردي
والملاح لا يضمنان إلا ما يتلف بتعددهما أو تقريطهما كما لا يضمن الصانع ما يتلف بجهالة به بغير تعدد ولا تقريط إذا كان قد اشترط في ضمن العقد عكس
ضمن ذلك والصانع في ما ذكر يشمل الحمال أيضاً **المسألة السادسة** من استاجر أجير ليفعله في حوائجهم كانت نفقته على الأجير نفسه ومن المستاجر
على الأظهر ألتف مع اشتراطها على المستاجر وقضاء العادة بذلك لو اختلفا في صورة كونها على المستاجر أو قد رها رجلاً إلى العادة ومع اختلاف لا
يجب إلا الأقل ولو استغنى الأجير للشرط نفقته على المستاجر عنها المرض ونحوه لم يسقط حقه إلا باسقاطه أو اشتراط سقوطه عند الاستغناء في ضمن
العقد وحكم دواء مرضه كنفقته في كونه على نفسه ألتف مع اشتراطه على المستاجر ولو أحب الأجير أن يستفضل بما دفع المستاجر إليه لياكله شيئاً كان
للمستاجر منه من ذلك وأخشي عليه الضعف عن العمل **المسألة السابعة** إذا جرم ملوكاً ففسد في صنعتهم كان ضمانهم فلا على مولاه لكن كذا سائر
أموالهم في خصوص كسب العبد **الثامنة** من صاحب الحمام لا يضمن إلا ما قبل كونه ودعيته عند وفرة في حفظه وبعده **التاسعة** إذا سقط
الموجر الأجرة الكلية بعد ثبوتها في ذمة المستاجر صح ولو أسقط المنفعة معينة لم تسقط كما لا يسقط الأجرة الشخصية باسقاطها **العاشر** في
إذا جرم عكس ثم اعتقه قبل انقضاء مدة الأجرة لم تبطل الأجرة بل يستوفى في المستاجر المنفعة التي تنازلها العقد ولا يكون للصدح الرجوع على

مع علم العبد



اوالمين لم يستحق الحياطة اجرة عمله وعليه
 ارشها صد منه هو تفاوت ما
 بين قيمة الثوب غير مفصول
 وبين قيمة مفصول
 قاء



كتاب الوكالة

وهي استنابة الغير في التصرف لاشبهته في شرعيتها والبحث فيها في مقامات **الاول** في العقد لا بد في تحقيقه من ايجاب قبول كاشفين عما في الضمير ويعتبر في الايجاب للفظ الدال عليه صريحا فلا يكفي الفعل وان كان صريحا في تحقيق العقد ثم يقيد الفعل بالاشياء والكتابة لاذن وهو اعم من الوكالة المصطلحة ومن اللفظ الصريح وكلت في استنبطك وتوختك عليك وانت لك في نحو ذلك بقصد الاشارة في كفاية نعم في جواب قول السائل وكلتني تردد والاشبه العمد كما ان الاشبه عك كفاية الامر بالعمل في تحقيق الوكالة وانما هو انذ في الايمان بالعمل والاشياء والجملة الاسمية كانت في كل نحو كالامر في عك الكفاية والقبول قبلت ورضيت وتوكت في ما اشبه ذلك في كفاية الايمان بما وكل فيه من قبول اللفظي وجهان اقربهما العمد وان كان لواني بما وكل فيه كان عقدا لم يقع فضوليا للاذن الحاصل بالاجاب حمل والمعروف عك اعتبار مقارنه القول للايجاب الاعتراف احوط وان كان الفعل لك وكل في جميعا ان وقع من الوكيل للموكل والاذن وعلى القول المعروف هل يبدع ربه الوكيل نعم من قوله للايجاب بعد ذلك لا وجهان والظاهر التفصيل بان لم يعلم الموكل بالرد كان الموكل الايمان بتعلق الوكالة بمقتضى الاذن رد الوكالة وان علم الموكل بذلك فالاشبه عك جواز اتيانه بعد الرد بتعلق الوكالة له لعدم ثبوت الاذن ويشترط في صحة العقد النجيز فلو علم ما على شرط متوق او صفة لم يصح الوكالة وان جاز الايمان بتعلقها حيث ما يستكشف بالعقد لمعلق الاذن ويجوز تاخير التصرف مع تجيز الوكالة كان يقول وكلت في كذا ولا تصرف الا بعد شهر مثلا ولو قرن الوكالة بشرط لا يقتضي التعليق وكلت في كذا بشرط طليك كذا لم يفسد العقد ان لم يلزم الشرط ويجوز توقيت الوكالة كان يقول له وكلت في شهر فلا يكون بعد وكذا انتم انتم عتق متعلق الوكالة تفصيل كان يصف ما وكل فيه على وجه يزول الا بهام فلا يشبهه في صحة الوكالة وان عتق متعلق الوكالة لا يطلق ولم يبق هابز مان ولا مكان ولا وصف خاص فلا يوجب الصحة وان لم يعين المتعلق اصل بل بهم الوكالة فقال وكلت في ما وكل فيه فان كان هناك منصرف بقرينة حال ومقال وسبوع استعما عرفا صحت والا فحق الصحة اشكال والعقد احوط ان لم يكن اقرب لوعزم الوكالة فوكالة على كل قليل وكثير فنية خلاف ياتي وهل يصح مع احوال متعلقها كان ولو كلفه في شراء دار مع ارادة الخصوصية وفي شراء قنبر مع كون المستمي بغيره في البلدتين وهكذا وجهان احوطهما العمد ولو كان متعلق الوكالة موجودا خارجيا كدار معلومة ودابة معينة ونحوها فلا يشترط علم الموكل ولا الوكيل بارضا ما وكل فيه حال نشأ الوكالة ولو وكله في محاصرة غزاة جاز وان لم يعينهم ولو وكله في ابراء مديونة ماله عليه فان كان الموكل مالم يقدره صحح ان جهل الوكيل بالقدر وكذا ان لم يكن الموكل مالم يقدر على الاظهر ولو وكله في ابراء المديون من شيء واطلق لم يكن للوكيل التعيين بل برئه من شيءهم ومحمل على اقل ما يقول الا ان يكون الشيء منصرف في عرفهما ولو عزم فقال وكلت في ان تبرئه مما شئت وما شئت له ابراء تماشا في الاول وما شئت المديون في الثاني فمتر ان عقدا لو كان الجاز من طرفيه اما جازه من طرف الوكيل فمعنى ان لم يعزل نفسه متى شأوا كان الموكل حاضرا او غائبا اعلم بذلك ام كانت الوكالة مجانية وبمحمل ولو شرط احدهما على الآخر في ضمن عقد لازم عك الفسخ لزم الوفاء به ولكن لو فسخ اثم وانفسخت الوكالة وثبت للمشرط له خيار تخلفا للشرط ولا يمنع احدهما من الفسخ بصرف الآخر فيفسخه على الاظهر وفي جواز اقدام الوكيل على ما وكل فيه بعد الفسخ قبل بلوغ الخبر الموكل وكذا اشبهها الجواز لاذن التذكان في ضمن التوكيل اقا بعد بلوغ الخبر فلا يجوز له ذلك الا اذا احرز رضا الموكل من طريق آخر فيعتبر في فسخ الوكالة لفظ دال عليه صريحا في حصوله بانكار الوكالة تردد والا قرب العمد الا ان انصم الى ذلك فرائق تفيد الصراحة في العزل اما جواز العقد من جاز الموكل بمعنى ان له عزل وكيله متى تشا احضر كان الوكيل او غائبا رضي بالعزل ام لا مجانية كانت الوكالة او بعوض لكن بشرط في ما يبرع له وانزل في الواقع اعلامه بالعزل مشاهة او بما يفيد له العلم عادة ولا يكفي الاشهاد على العزل عند تعدد الاعلام فلا يبرع على الاقوى تجر دعواه من غير علم بل تكون تصرفاته نافذة عليه ان يعلم بذلك وان وقعت بعد العزل الاشهاد عليه هل تشاهد العزل عند تعدد الاعلام شراء مال الموكل من الوكيل ام لا وجهان اقربهما الجواز ولو اختلف الوكيل والموكل في الاعلام فالقول قول الوكيل بيمينه فيضي ما فعله على الموكل في ما وكل فيه في حصول الاعلام بالعزل المانع من تصرف الوكيل بالاعخبار مشاهة وبالاخبار متواترا ومخوفا بابقرائه مفيد العلم العاد وكذا الاخبار بتوسط علي على الاقوى شهدا عند الحاكم ام لا على الاظهر في كفاية الاخبار بتوسط عدل واحد قولان وانما طاهر صحيح هشام وتباد حصول العلم العادي

في اواخر
 المقام الثاني
 من كلام

३३३

حج ما دفعنا مثلاً أو قيمة ان لم يصدق الوكيل في الوكالة بالبيع بذلك الثمن أو ما لو صدق فخرج باقل الامرين من الثمن وقيمة المبيع لو كانت العين مقلعة وكان التلف في يد الوكيل من غير تعدد ولا تفرط فلا ضمان عليه يستعيد المشتري الثمن منه ان كان اتلف بتعديله او تفرط ضمنه بل للمالك الاستعانة بالمشتري الثمن ولو تلفت العين في يد المشتري فان كان معترفاً بوكالة الوكيل كان للمالك الرجوع على من شأ من المشتري الوكيل ولو انكر المشتري وكالة الوكيل لم يكن للمالك الرجوع بها عليه ولو ادعى المالك حج عليه العلم بالوكالة لحلف على نفا العلم وسقط حق المالك من الرجوع عليه ولو نكل ردت اليه على الوكيل فاذا حلف استحق الرجوع على المشتري ايضاً ثم ان المالك حيث يستحق الرجوع بالبدل الى كل من المشتري الوكيل ان رجع على المشتري فان كان هو مصدقاً للوكيل فيما يدينه لم يرجع المشتري على الوكيل شيئاً ان لم يكن قد قبض الوكيل الثمن منه ولا فاشكال ان لم يكن هو مصدقاً للوكيل فيما يدينه رجع المشتري على الوكيل بجميع ما غرمه من رجع المالك على الوكيل رجع هو على المشتري باقل الامرين من ثمنه وما غرمه ولو لم يرد الوكيل الثمن في القاروت في مال الموكل ثم اتهم قالوا ان اطلاق الوكالة في البيع يقتضي الاذن في تسليم المبيع كما ان اطلاق الوكالة في الشراء يقتضي الاذن في قبض الثمن وذلك على الاطلاق غير مسلم وانما هو اذا قامت القرائن على ذلك وعليه فالمبيع في وقت التسليم هو ما اقامته القرائن من التسليم قبل تسليم ما يقتضيه بضمه او بعده ولا يقتضي اطلاق الوكالة في البيع الاذن في قبض الثمن نعم لو قامت القرائن على الاذن في ذلك جاز حبس ما قامت عليه ولو ترك قبض ما وكل في قبضه من الثمن عند البيع والمبيع عند الشراء فلف لذلك ضمن الا ان يكون عند قبضه لزمه نفسه فانه لا يضمن ان كان قد علم الموكل بغير نفسه الا ضمن للغير وليس للوكيل في البيع ابراء المشتري من الثمن وله رد العيب عن الثمن والمبيع العيب اخذ لا يشتمل التوكيل له ولو ضم القرائن ولو منع الموكل عن رد العيب ونحوه مما حكموا بافاده الاطلاق الاذن فيه لم يميزه المحالفة ولو استعمل البائع حتى يحضر الموكل في صورة تسلط الوكيل على الفسخ لم يلزم الوكيل اجابته الا اذا انقضت المصلحة ولو ادعى البائع على الوكيل المسلط على الفسخ رضا الموكل بالعيب ان الوكيل عالم بذلك كان له عليه اليقين على نفي العلم بذلك نعم لو حضر الموكل بعد رده وظهر الرضا للعيب صدقة البائع بذلك تكشف فساد فسخه على ما قيل وفيه ما قيل لا لا مقتضى الفسخ ما لا يجزى بالعرف وينكر شمول التوكيل لذلك يحلف للورضي الوكيل المسلط على الرد والقبول فحضر الموكل في رد فكسافة لورد المقام

الثاني في متعلق الوكالة ويعتبر فيه ان يكون معلوماً في الجملة ولو بالتعظيم وان يكون مما يبدل الموكل ولو بالقوة وان يكون قبلاً للثبابة راجح ملى ميان ملك خلد لثبابة وما لا تدخله **فقول** اقاماً لا تدخل الثبابة فضا بطر ما علم من طريقه الشرع عند قبولها الوكالة وعدم ترقب انارها الا على العمل الصادر من الغور مباشرة كالظهارات لثلاث حاجية كانت ومنه دية دافعة كانت ومصلحة تصديها الايمان بخاتمة لنفسه او عن غيرهم يجوز الاستنباه الغيرة الضرورة وليس ذلك من الاستنباه وكالصلاوات الواجبة يومية وغيرها اداء وقضاء والقيام بالواجب الواجب بالحج الواجب كل ذلك فيما اذا كان المنوب عنه حياً وكالايمان والا لزام بالنذر دون صبغته فانه يجوز الاستنباه فيها والغصب والقسم بين الزوجات الظهار واللعان والا لزام وقضاء العدة واستبراء الرحم والرضاع والاستيلاء والحماية قلاً او قطعاً او شجاً جوار والميراث اقامة الشهادة وادائها الا على وجه الشهادة على الشهادة ورد السلام وكذا في قول الا لتمام والاحطاب والاحتشاش والاصطيا وسقي الماء من البئر المباح وحيازة الماء من البئر وحياء الاراضى الموات لكن هذا القول ليس بخصاً ولا ظهر في قول ذلك كله للثبابة واما ما تدخل الثبابة فضا بطر امر احد هما ما علم جل الشائع اياه وسيلة الى غرض لا يختص بالباشرة والندوب انما وضعية وتكليفية على محر بوقوع الفعل في الخارج بنبغ او تسبب كانشاء العقود من البيع والنكاح والصلح والرهن والاجارة ونحوها وانشاء ما لا يعتد فيه بالباشرة من الايقاعات كالطلاق واخوة والعقود واقرانه والا لزام والاخذ بالشفقة وكاستيفاء القصاص وقبض الديارات وقسم الصدقات وفرض الصداق وبيتا المساجد وتعظيم الشعائر ونحوها وكفيل الثوب البدن وكاستيفاء الحدود وبعد شوقها في كل مورد الهية كانت وادمية حضر المستحق ام غاب كاثبات حد الادمية وفي جواز الوكالة في اجراء حد والله تعالى عز وجل وكالدعوى اثبات الحج والحقوق عاشا كان الموكل احاضراً صحيحاً او مريضاً كان المدعى او حقا رضي الخصم بالوكيل ام لا مدعيها كان الموكل او مدعى عليه **ثانيها** ما خرج عن الاستنباه موضوعاً كاستعانة العاجز بالغني في غسل اعضا الطهارة ومسحها او فم الدليل على جواز الاستنباه فيه ككعتي الطواف الواجب عن الحج العاجز واداء الزكاة والخمس الحج المندوب في الحج الصالحا في الحج ونحوها وما خرج عن تحت لضا بطين فالمرجع فيه عومات وكالة بعد نفي اعتبار الباشرة بالأصل ويجوز اطلاق الوكالة وتعيينها كما مر وهل يجوز تعيها بان يوكل في كل قليل وكثير قابل للاستنباه فيه ام لا قولان اظهرهما الصحة سواء اضافها الى نفسه لفظاً او علم ذلك من القرائن ولو غم التوكيل واداء الوكالة في صنف خاص ونوع خاص وقامت القرائن على ذلك تحت الوكالة وقصرت على ما قامت القرائن عليه **المقام الثالث في الموكل** ويعتبر فيه جواز التصرف فيما وكل فيه بما تقتضيه الثبابة فيه القصد والاخيار فلا يصح التوكيل من الصغيلة الا ان يبلغ عشرين عاماً له التصرف فيه لامن المجنون مطبقاً كان او ادوارياً في حال دونه بل قد عرفت انفساخ الوكالة الصادرة منه في حال العقل بمرض المجنون عليه ولا من السفيف في المالبات لامن العقلين فيما عداك المستثنات من امواله بعد مجر الحاكم عليه لامن العبد لا باذن مولاه فانا كان ومدة اوائه ولد

البيع

في الوكالات

٣١٩

البيع للموكل ليربح له الزام الموكل بلوازم الانتقال اليه على المشتري عند التصرف حتى في البيع الا بعد جديده لنفسه لو اشترى الوكيل بعين مال الموكل لم يقع للوكيل بل يقف على اجازة الموكل ان يملك صحة البيع له ولا يطل ولو اشترى الوكيل في صورة مخالفة الموكل في قديم قيو الوكالات ثبت في الدقة وقصد العقد للموكل من دون ان يسميه في اللفظ ثم علم الموكل بالحال واجاز وقوع العقد له على اقرب حيثما يبيع الوكيل في طائفة الناس موتوف على الاذن فيها صريح او ضمنيا حيث يدل التوكيل في البيع على الاذن في المطالبة والقبض ومن ما يشترى الوكيل بما في الدقة ثبت في ذمة الموكل دون توكيل ولو اشترى الوكيل ثبت كالاتمة في ذلك ما له دعوى المخالفة او انكار اصل الوكالة فان اشترى بعين للموكل كان فضوليا في الظاهر سواء ذكر الموكل لفظا او قصدا ام لا ودين في الواقع بلوازم ان اشترى في الدقة فان ذكر الموكل لفظا وقف على اجازة في الظاهر وان لم يذكر الزم الوكيل في الظاهر بلوازم كون الشراء لنفسه دين كل في الباطن بما يقتضيه ولو باع الموكل ج العيين كانت له من الوكيل بقوله ان كان هذا في قد بعينه منك قبل الوكيل ذلك صح وصادرت العين له واقعدا لو اشترى الموكل من بايع هذا العقد لم يلزم عليه التوكيل في صورة وكالة اقلع ان يستوفي عوضا اذاه الى البايع من عين البيع فيقومها ويأخذها مقاصدة بعد ما اذاه ويرد الى الموكل ما يفضل منها ولو بالنقد في ماله ورجع عليه بالتأخير ولو بالآخذ من ماله مقاصدة ويجوز توكيل اثنين فما زاد في امر واحد سواء اشترى عليهم الاجتماع او الانفصال وطلق ان شرط الاجتماع لم يضر تصرف المنفرد عنهم الا اذا كان ينظر الآخر ومعنى الاجتماع في العقود الاجتماع في النظر وان اطلق الوكالة انصرف الى الاجتماع ولو مات احد الوكيلين المشتري في الاجتماع بطلت الوكالة ولو لم يكن للحاكم ان يقيم مقام الميت امين الا اذا كان الموكل غائبا ولو غابا احدهما لم يضر تصرف الآخر وكذا لو اقر احد الوكيلين بغير نفسه فخر احد الوكيلين ولو حضر احد الوكيلين في بيع الوكيل لهما وامام البيعة لها فحكم الحاكم بوكالاتهما لم يملك الحاضر الاقرار بالانفراد بالتصرف فاذا حضر آخر تصرفا معا ولا يحتاج الى عادة البيعة ولو وكل اثنين في حفظ ماله حفظا جميعا فلا يفر احداهما بحفظه ولا يجوز تسميتهما بالرجوع وحفظ كل منهما مقدارا الا اذا ثبت القرائن على الاذن في ذلك اما لو اشترط الحاكم فلكل منهما التصرف غير مستصحب لراي الآخر بل لو شرط عقد الاجتماع لم يضر تصرف المستصحب منهما لراي الآخر ويجوز وكالة واحد من اثنين من غير فترتين اقسام ما يقبل النيابة حتى الخاصة والعقد فيجوز ان يوكل الشخصان جميعا واحدا في حق احدى وكذا المتعاملان واحدا في اجراء العقد منهما ويجوز ان يوكل عن غيره على نفسه استيفاء حق الغير عليه من قصاص او دية او نحو ذلك ولو وكل زوجة او عبد غير ياذن لم يطل الوكالة بطلاق الزوجة ولا بعتو العبد بل ولا يبيع على الاظهر غاية لزوم امضاء المشتري للوكالة ولو وكل مملوك في التصرف في ماله فان كان على وجه التوكيل الحقيقي لم ينزل الوكالة بعقده كتابة بل ولا يبيع مع امضاء المشتري الوكالة الا اذا فهم من القرائن قصد هاتين الرق وان كان على وجه الامر والاستخدام زال الاذن بكل من العقد وانكأ والبيع ولو وكل غيره في الحكومة لم يكن ذلك اذنا في قبض الحق كان الاذن في قبض الحق ليس اذنا في محالته مع من عليه الحق وانكر ولو قال وكلتك في قبض حق من فلان فمات من عليه الحق لم يكن للوكيل مطالبة الوارث الا بان آخر ولو قال وكلتك في قبض حق فلان فمات فلان له مطالبة من قام مقامه من وصي او وارث ولو وكل غيره في معاملة فاسدة كشرائه الخمر مثلا لم يكن للوكيل الاقدام عليها فلو فعل مع جهل الموكل بالفتا ضمن الثمن ولا ضمنا مع علمه على الاقرب لا يدل التوكيل في الفاسدة على التوكيل في الصالحة الا اذا قامت على ذلك قرينة ظاهرة ولا فترتين علمه بالفتا وضمنه لهما ومن علم احدهما وجهل الآخر ولو وكله في شراء معيبة تحت الوكالة لم يكن للوكيل شراء الصالحة الا مع القرائن الدالة على الاذن فيه ولو وكل المدين شراء متاع له بماله عليه فاشترى بغير تسليمه لم ينفذ البايع بعد العقد المقام الخامس في تثبيت الوكالة بحكم الوكالة بخبر دعوى شخص الوكالة عن غيره في شئ من الامور القابلة للنيابة ولا بصديق الغريم اياه فلو ادعى الوكالة عن فلان في قبض ماله عينا او دينيا ممن عند المال غير كان او ورعا او صدق هو مدعى الوكالة لانه لا بالنسبة الى صاحبه مال ولا بالنسبة الى الحاكم نعم اقر المصدق بان ماله عليه فليس له استرجاع ما قبضه مدعى الوكالة وان رجع صاحب المال عليه اخذ منه في قبول قول مدعى الوكالة عند العارض ترد منشأه التردد في عموم فاعل سماع قول المدعي بلا معارض ولا شبه العقد ومثبت الوكالة باقاسمها ببيته شرعية اعني شهادة شاهدين ذكرين عدلين سواء اجمعها حكم الحاكم ام لا على الاطلاق وكذا ثبت بالاستقاضة النفقة للعلم العادي بتصدق الموكل ولا تثبت بشهادة النساء منفردات ولا منظمات ولا بشاهدين من الاذافا في شهادتهن ككثرتهن العلم العادي فثبت بذلك لو اشتملت دعوى الوكالة على مال كالاودعي شخص على آخر وكالة لم يجعل في سماع شاهدين امرين وشاهد من بالنسبة الى المال وان لم يسمع بالنسبة الى التوكيل في روعه السماع مطلقا وجهان اولهما لا يخلو من قرب لا تثبت الوكالة بالاستقاضة الظنية ولا بشهادة العدل الواحد يعتبر بحارصه على شهادة احد العدلين سواء تعرضا للقبول والوقت المكان والتعلق في ذلك وشهدا بالوكالة واطلغا ولم يذكر ما يقتضي اختلافهما او اطلق احدهما وقيد الآخر بل الاظهر كفاية الاتحاد في المعنى كان يشهدا احدهما مفيد ليقيد يشهدا الآخر مفيد ليقيد اخر اذا لم يكن على وجه يختلفان فيما يشهدان به كما اذا شهدا احدهما بانكأ الوكالة في تاريخ والآخر في تاريخ اخر فانه يقبل شهادتهما مع امكان تعدد الانشاء واتحاد المنشأ وكذا لو شهدا احدهما بانه وكه بالفرنسية والآخر بانه وكه بالفرنسية وكذا لو شهدا احدهما بانه وكه في المكان العادي والآخر بانكأ الشهادة في المكان الآخر وكذا لو شهدا احدهما بان الموكل اشهد به في تاريخ كذا والاخر بانه اشهد به في تاريخ اخر ثبتت الوكالة بذلك نعم لو فهم منهما

الاختلاف

ويجوز ان يوكل المكاتب فيما يرجع الى اكتسابه كما يجوز للفقير فيما كان سيد من طلاق زوجته ولا من السكن واللاعي والناظم والمأهل والامن الكره
وليس للوكيل ان يوكل غيره فيما يتعلق بما وكل هو فيه الا اذا اذن للموكل في ذلك فانه يجوز له ان يوكل من ارعاه مقلداً لاذن المدا على فهم الاذن منه سواء
حصل من لفظه بمؤنه فهم العرف او قيام القرينة القطعية على ذلك كما اذا وكله فيما يترفع الوكيل عن مباشرته مع علم الموكل بتفرضه عن ذلك وما اذا كان متعلق
الوكالة اعملا كثيرة يعلم الموكل بعد قدره الوكيل عقلا او عادة على مباشرتها باجمعها او غيرها عن ذلك لا بمساعفات التوكيل في مثل ذلك بقضيه الاذن
في التوكيل في متعلق الوكالة كالا او بعضا فيوكل بمقدار ما حصل له الاذن في التوكيل في لا يوكل فيه ولا يوكل فيما شاك الاذن في التوكيل فيه بحيث كل الوكيل
علما باذن الموكل بالتوكيل وكان مستند علمه ما يفيد عادة فان واقعة التوكيل على ذلك فلا ضمان عليه بمضي على الموكل ما فعله وكيل الوكيل وان خطا الموكل
في علمه نفى ضمان الوكيل وجهان وحيث يوكل الوكيل لا يوكل الا امينا الا مع رضا الموكل بتوكيل غيره ويجوز للموكل المأذون في التجارة ان يوكل فيما جرت
العادة بتوكيل مثله غيره فيه ولا يجوز في غير ذلك الا مع الاذن والنجور عليه ان يوكل فيما له التصرف فيه من طلاق وخلع وغيرها وليس للمحرمان يوكل عما
او محلا في عقد النكاح له ولا له ولا يترفع عليه ولا في بيع الصيد وان امر بتأخير الشراء الى ان يحل الموكل كالا يجوز للمحرمان يوكل فيما هو هل بشرط
في صحة الوكالة ان يكون التصرف مملوكا للموكل وقت صدق التوكيل منه لا رجحان اظهرهما العما اذا كان مالا سلطنة فيه انما يمنع مانع من اعمال
سلطنة كطلاق الحايض ونحوه فانه يجوز ان يوكله في الاثني عشر بعدد روال المانع والاما لا سلطنة له فيه راسا كطلاق من له تزوج به بعد كتاب
عند صحة التوكيل فيه للاب والجد وغيرها من اولياء القاصرين التوكيل في امور المولى عليهم ولا فرق بين ان يوكلوا عن انفسهم او عن المولى عليه تصح
الوكالة في الطلاق للغايب اجماعا وللحاضر على الاقوى في لالة التوكيل فيما شانه الوكيل على الاذن في ان يوكل غيره وجهان والا حواذلة ذلك
مدار ما يفهم منه عرفا الموكل ولا يشترط في صحة الوكالة ان يكون الوكيل تام البصرة فيما وكل فيه عارفا باللفظ التي يحتاج الى تجاوزه بها نعم كونه كالا جود
ويبغى للمالك ان يوكل عن نفسه ما لا يوكل الحكومة عنهم ويستتر في حقوقهم ويبيع عنهم بشرى لهم ويكره لذوي المرات ان يتولوا المنازعة بانفسهم
الا مع قضا الصلحة بذلك لاحكام التوكيل المتبرع فلو تبرع بتوكيل شخص عن اخلا ولا يترفع عليه لم يترتب عليه اثر المقام الرابع في الوكيل يعتبر
فيه كونه جازا التصرف محتا فافصح وكالا الصبي حتى في ماله مباشرة ولا المجنون ولا النعمي عليه ولا السكران ولا الكره ولا العبد الا باذن مولا ويجوز
وكالته في شراؤه نفسه من مولا ولا يشترط ان لا يوكل ولا ايمانه ولا عدالته فيجوز ان يكون كافرا او مرتدا او فاسقا الا فيما يعتبر فيه الاسلام كشره
السيد المسلم فيعتبر كون الوكيل فيه مسلما كما يشترط ايمانه فيما اذا كان كالا عن الولي في امر القاصير بل قبل اشتراط العدا له فيه في وكيل الحاكم في اخراج
سهم الا امام عليه افضل السلام وايصاله في ضبط الاوقاف علاقتها ونحو ذلك لو قيل بكفاية الاطمينان بعد الانساد وعكسها لانه لم يكن بعيدا وان
كان من امة عادلة متحوظ وكذا الحال في وكيل الوكيل الا اذا فاهم من الموكل قصر الاذن على توكيل العدل ولو اذن له الوكيل المسلم لم يطل وكالته بارتداده سواء
كان مليا او فطرا وكما لو وكيل ان يلبه بنفسه ما يقع النيابة فيه يصح ان يكون وكالا فيه تصح وكالا المحجور عليه لتبذير او فليس ولا تصح نيابة المحرم فيما لا
يجوز له من بيع الصيد وامساكه وعقد النكاح ويجوز للمرأة ان تتوكل في طلاق غيرها وكذا على الاظهر في طلاق نفسها كما تصح وكالته في عقد غيرها
ونفسها ويجوز وكالته العبد بان مولا ولا يجوز تغييره حتى فيما لم يمنع من شيء من حقوق المولى ولم يوجب قصره ولو وقع عقدا بغير اذن السيد
الغيره وقف على اجازة سيده على الاظهر ولو امره المولى بقبول الوكالة وجب عليه القبول فان ابي كان للسيد ان يقهره او يقبل عنه كما انه ليس له
ان يتوكل بغير اذن المولى فكذلك ليس له بعد ما توكل باذنه ان يبر لنفسه الا باذنه ويجوز ان يوكله مولا في عتق نفسه الا حوط على توكيل المسلم الذي
والا حرقي على المسلم كان الا حوط منع الذي وكذا الحر من توكيل مثله على المسلم من غير فرق في المسلم بين العدل والفاسق والذكر والانثى والحر والعبد
والاظهر جواز ان يتوكل المسلم الذي على المسلم وان كره في قول ويجوز ان يتوكل الكافر على الكافر المسلم او كافرا بلزم الوكيل الاقتصار في التصرف على
مورد اذن الموكل الحاصل بصرح لفظ او قرائن حاله ومقاله بقضاء العادة بالاذن فيه لا يتصرف بما يشك في اذنه فيه فضلا عما علم من اذنه
فيه فيترفع على ما ذكره لو امره ببيع سلعة بدينار نسيته فباعها بدينارين او دينار نفقا تصح لانفهام الاذن في ذلك بالفحوى الا فيما منع من الفحوى
مانع كما ان كان هناك غرض صحيح يتعلق بالتأجيل او ما لو امره ببيع حلة فباعه مؤجلا لم يصح ولو كان باكر الا مع العلم باذنه ولو امره بالبيع في
في سوق مخصوص فباع في غيرها بالتشاكس عتق لما ومع الاطلاق بشئ المثل توقفت صحة على العلم بالرضا وكذا لو عتق له البيع من شخص خاص وعين
لوجه من جهات البيع والشراء فان التعلق لا يجوز الا اذا علم برضا بالفحوى والقرائن العادية واذا ابتاع الوكيل من امة اجتهت وكالته وقع الشراء
عن الموكل ودخل المالك في ملكه دون ملك الوكيل ولذا لا ينعق على الوكيل ما اشتراه الموكل من ينعق على الوكيل من العودين غيرهما وينعق ما اشتراه
من ينعق على الموكل ولو وكل ذميا في ابتاع ما لا يملكه من خمر او خنزير لم يصح وان كان الوكيل كافرا وكل موضع منع من صحة الشراء عن الموكل مانع
فان كان الوكيل تاما في العقد لم يقع عن احدهما وان لم يكن ستمه واشترى في الذمة فقصو به على الوكيل في الظاهر بل يحقه جميع احكام المشتري
يؤخذ بلوازم ذلك فيطالب البايع بالثمن ويثبت له النجاء ويكلف كل من البايع والمشتري في الباطن بما يعلمه فاذا علم البايع بقصد المشتري

البيع للوكيل ليربح له الزام الوكيل بلوازم الاستقلال البير على المشتري عند التصرف في البيع الا بعد جدديد لنفسه لو اشترى الوكيل بعين مال الموكل
لم يقع للوكيل بل يقف على اجازة الموكل ان يمكن صحة البيع له ولا بطل ولو اشترى الوكيل في صورة مخالفة الموكل في قبضه فيؤا الوكالة بشئ في الذمة وقصد
العقد للوكيل من دون ان يسميه في اللفظ ثم علم الوكيل بالحال واجاز وقبض العقار على الاقرب حيثما يبيع الوكيل في طائفة للشئ موقوف على الاذن فيها صحتها
او ضمنا حيث يدل التوكيل في البيع على الاذن في المطالبة والقبض ومن ما يشترى الوكيل بما في الذمة ثبتت ذمة الموكل دون توكيل ولو اشترى الوكيل
ثبتت كالاتي ذلك ماله عوى المخالفة ولا نكاح اصل الوكالة فان اشترى بعين للوكيل كان فضوليا في اظا هر سوا ذكر الموكل لفظا او قصدا ام لا ويرى في
الواقع بلوازم ان اشترى في الذمة فان ذكر الموكل لفظا وقبض على اجازة في الظاهر وان لم يذكره الزم الوكيل في الظاهر بلوازم كون الشراء لنفسه من كل
في الباطن بما يقتضيه لوباع الموكل في العينة ان كانت له من الوكيل بقوله ان كان هذا في فقد بعنه منك قبل الوكيل ذلك صحيح وصارت العينة له واعتاد لوصف
الوكيل من ايقاع هذا العقد لم يلزم عليه التوكيل في صورة وكالة اقلع ان يستوفي عوض ما اذا به الى البايع من عين البيع فيقومها ويأخذها مقاصدة
بقصد ما اذا به ويرد الى الوكيل ما يفضل منها ولو بالذمة في ماله ورجع عليه بالتأخير ولو بالاذن من ماله المقاصدة ويجوز توكيل اثنين فما زاد في امر وامور
سواء اشترط عليهم الاجتماع او لا فلو ان شرط الاجتماع لم يرض تصرف المنفرد عنهم الا اذا كان ينظر في معنى الاجتماع في العقود والاجتماع
في النظر وان اطلق الوكالة انصرف الى الاجتماع ولو مات احد الوكيلين انصرفت اليها الاجتماع بطلت الوكالة ولو يكن للمعاكم ان يقيم مقام الميت اعينها الا
اذا كان الموكل غائبا ولو غابا احدهما لم يرض تصرف الاخر وكذا لو نزل احدهما بجحاة ونحو او على نفسه فتراحا لو حضر احد الوكيلين في الاخر غائبا
الوكالة لهما واوام البينة بها تحكم الحاكم وكالاتهما لم يملك احدهما التصرف في الاخر فتراحا لو حضر الاخر تصرفا معا ولا يحتاج الى عادة البينة ولو وكل اثنين في
حفظ ماله حفظا جميعا فلا يفرح احدهما بحفظه ولا يجوز قسمتهما الم وحفظ كل منهما مقدارا الا اذا كانت القران على الاذن في ذلك اما لو اشترط الا
فلكل منهما التصرف غير مستصحب لراي الاخر بل لو شرط عقد الاجتماع لم يرض تصرف المستصحب منها لراي الاخر ويجوز وكالة واحد من اثنين من غير تعيين
اقسام ما قبل التباينة حتى الخاصة والعقد فيجوز ان يوكل المتخاصمان جميعا واحدا في احقاق الحق وكذا المتعاملان واحدا في اجراء العقد منهما ويجوز
ان يتوكل عن غيره على نفسه استيفاء حق الغير عليه من قصاص او دية او نحو ذلك ولو وكل زوجة او عبدا غير ياذنه لم يطل الوكالة بطلاق الزوجة ولا عبث
العبد ولا يبيع على اظهر غايته لزوم امضاء المشتري للوكالة ولو وكل مملوك في التصرف في ماله فان كان على وجه التوكيل الحقيقي لم يزل الوكالة بعقده
كتابة بل ولا يبيع مع امضاء المشتري للوكالة الا اذا فهم من القران بقيد هاتين الرق وان كان على وجه الامر والاستخدام زال الاذن بكل من العقب والكتابة
والبيع ولو وكل غيره في الحكومة لم يكن ذلك اذنا في قبض الحق كان الاذن في قبض الحق ليس اذنا في محاكمته مع من عليه الحق لو انكر ولو قال وكلتك في قبض
حق من فلان فمات من عليه الحق لم يكن للوكيل مطالبة الوارث الا بان آخر ولو قال وكلتك في قبض حق فلان فمات فلان كان له مطالبة من قام
مقامه من يرضى وادارت ولو وكل غيره في معاملة فاسدة كشرائه خمر مثلا لم يكن للوكيل الاقدام عليها فلو فعل مع جهل الموكل بالفساد ضمن الثمن ولا ضمنا
مع علمه على الاقرب لا يدل توكيل في الفاسدة على التوكيل في الصحيحة الا اذا تمت على ذلك قرينة ظاهرة ولا قرينة على ما لفتا وبين جهلها وبين
علم احدهما وجهل الاخر ولو وكل في شراء معيبة تحت الوكالة ولم يكن للوكيل شراء الصحيحة لا مع القران الدالة على الاذن فيه ولو وكل المديون بشراء متاع
له بماله عليه فاشترى بغير تسليمه في نفسه الى البايع بعد العقد المقامر الخاسر فيما ثبتت بها الوكالة لا يحكم بالوكالة فيجوز دعوى
شخص الوكالة عن غيره في شئ من الامور القابلة للتباينة ولا بصديق الغريم اياه فلو ادعى الوكالة عن فلان في قبض ماله عينا او دينا تم عند المال غير كان
او دينا وصدق هو مدعى الوكالة بذلك لا بالنسبة الى صاحبه مال ولا بالنسبة الى الحاكم نعم اقرار المصدق بانه عليه فليس له استرجاع ما قبضه
مدعى الوكالة وان رجع صاحبه الى مال عليه اخذ منه في قبول قول مدعى الوكالة عند عدم العارض بترده منشأ التردد في عموم قاعد سماع قول
المدعى بلا معارض والاشبه العقد ومثلت الوكالة باقسامها بينة شرعية اعني شهادة شاهدين ذكرين عدلين سواء اختلفا حكم الحاكم ام لا على الا
وكذا ثبت بالاستفاضة النفقة للعلم العادي بتصدق الوكيل ولا تثبت بشهادة النساء منفورات ولا منقذات ولا بشاهدتين الا اذا كانت
شهادتهن كثر من العلم العادي فثبت بذلك لو اشتملت دعوى الوكالة على مال كالأدعي شخص على آخر وكذا لا يجعل في سماع شاهد امرئين
وشاهدتين بالنسبة الى المال وان لم يسمع بالنسبة الى الوكيل لزم عدم السماع مطلقا وجهان اولهما لا يخلو من قرب لا تثبت الوكالة بالاستفاضة
الظنية ولا بشهادة العدل الواحد يعتبر اتحاد مدعى شهادة العدلين سواء اقرضا للقبول والوقت المكان وانفق في ذلك وشهدا بالوكالة واطلغا
ولم يذكر ما يقتضي باختلافهما واطلغا احدهما وقيدا لآخر لا يظهر كناية الاتحاد في المعنى كان يشهدا احدهما مقيدا لغيره يشهدا الاخر مقيدا لغيره
اخر اذ لم يكن على وجه مختلفان فيما يشهدان به كما اذا شهدا احدهما بانشاء الوكالة في تاريخ والاخر في تاريخ اخر فانه تقبل شهادة تمام مع مكان تعدد
الانشاء والاتحاد المنشأ وكذا لو شهدا احدهما بانه وكه بالعمية والاخر بانه وكه بالفارسية وكذا لو شهدا احدهما بانه وكه في المكان الفلاني والاخر
بانه شهد في المكان الاخر وكذا لو شهدا احدهما ان الموكل اشهد في تاريخ كذا والاخر بانه اشهد في تاريخ اخر ثبتت الوكالة بذلك نعم لو فهم منهما

الاختلاف في متعلق الشهادة بحيث سلمت صدق أحدهما كذب الآخر ردت أحدهما بان الموكل قال وكنتك شهدا آخر بانتهما المتأني فان تنافيا
عزاهم فبطل كل ما اعترى كل منهما وقتا لما شهد به غير ما عينة الآخر لم يعدل القبول ولو لم يتغيرض اللفظ الموكل واقصر على ايراد المعنى فبطلت شهادتهما والاختلاف
تغيرها كما اذا شهد أحدهما بانته وكلمة في كذا وشهد الآخر بانته استنابه في ذلك واذا لم يكن ذلك لا يجزى عنهما الشهادتان الفحص عن لفظ الموكل
ورقة التوكيل ومكانه ونحو ذلك من مشخصاته الامع التهمة الغير المنافية لعدالة الفحص ويجوز الفحص عند التهمة وان لم يجب ليس لمن
سمع اقرار الموكل بالوكالة ان يشهد بنفس الوكالة بل باقرار الموكل وح فلو شهد أحدهما بالتوكيل والآخر بالافترار بشكل القبول لاختلاف المتعلق كما لا
تقبل لو شهد أحدهما بالوكالة في الخصومة عند القاضي الفلاني وشهد الآخر بوكالته في الخصومة عند القاضي الآخر وكذا لو شهد أحدهما بانته وكلمة
في الأمر الفلاني وشهد الآخر بانته وكلمة مع زيد في ذلك الأمر نعم لو كان القرض الوكالة في الجملة ثبت بذلك ولو شهد أحدهما بانته وكلمة في بيع الشيء الفلاني
وشهد الآخر بانته وكلمة في بيعه مع سبي آخر فان قامت قرينة اطمينية على عدم خيانة الانضمام ثبتت الوكالة بالنسبة الى اتفاقا عليه الا لم تثبت الوكالة
في شيء منهما ولو شهد أحدهما بانته وكلمة في بيعه من زيد والآخر بانته وكلمة في بيعه من او من عمر وان شأنت ثبتت الوكالة بالنسبة الى البيع من زيد ولو شهد
أحدهما بانته وكلمة في البيع والآخر بانته لا يبيع حتى يستأمر زيد لم تثبت الوكالة وبالجمل فكل اتفاقا الشاهدان ثبت ذلك بشهادتهما ولا يثبت عند
اختلافهما وتغير الاختلاف في عدمه بيد العرف لو شهدا بالوكالة ثم شهد أحدهما قبل الحكم ان عزله لم تثبت الوكالة بذلك لو كان شاهدا للعزل
ثانئا واحدا ثبتت الوكالة دون العزل وكذا لو شهد أحدهما بالعزل بعد حكم الحاكم بالوكالة ولو شهد مالك الاثنيان زوجها وكل هذا في طائفتها
لم تثبت الوكالة بذلك بجرهما التفع بشهادتهما للحاكم ان يحكم بالوكالة بعلمه من دون اتفاقا الى البيعة ويكون حكمه تحية تفرج بيع لو ادعى الوكالة عن
عائف في قبض ماله من غير له وانكر الغريم كون مال الموكل عنده وعجز الوكيل عن اثبات كون المالك عنده لم يكن له ان يطالب الغريم على عقد كون مال الموكل
عنده ولو صدق الغريم في دعوى الوكالة واقرت كون عين مال الموكل عنده لم يؤمر بتسليمها الى الوكيل بل لم يجز له الا مع علمه بصدقه في تصديق الوكالة
ولو دفع اليه ثم حضر المالك فان اعترف بالوكالة برئت ذمة الغريم وان انكر الوكالة قبل قوله في ذلك يمينه فاذا حلف فان كان المالك موجودا اخذه
ولم مطالبته من شأنها بردها وان كان نالها فاحتج في الرجوع على ايها شأنا للعدوان منها في ظاهر الشرع وعلى ايها رجع لم يكن له الرجوع على حصة
نعم لو تلف يد الوكيل بتفريطه ورجع المالك بالبدل على الغريم كان الرجوع بالبدل الى الوكيل ولو كان المالك في صورة تصديق الغريم انكر
في دعوى الوكالة دينا في ذمته الزم بدفع مصلده الى الوكيل على الاظهر فاذا حضر المستحق فان صدق الوكيل فلا شيء له على الغريم وان كذب طالب
الغريم بما له عليه لم يكن له حق مطالبته الوكيل بشيء نعم للغريم الرجوع بعين ما دفعه الى الوكيل ان كانت باقية وتلفت بتفريط الوكيل او بغيره وما لو تلفت
بغير تفريط ولا تعدى فلا رجوع له به عليه وكل موضع يلزم الغريم تسليم المالك الى الوكيل او اقراره بالوكالة يلزمه الحلف على العكس وانكرها المقام
السائل في الواجب فيه مسائل الاول الوكيل امين لا يضمن ما تلفت يده من مال الموكل الا اذا اعتد او فرط او با
الاكلاف ولو اقر عن عدسوا كان كلاما مطلقا او مقيدا تجانا ويجعل الثانية انما اند لو كلف في التوكيل عنه ضم وكان الوكيل الثاني كالاول في الرتبة
وبطلت وكالهما جميعا بموت الموكل ولا يبطل وكالة أحدهما بموت الآخر سواء كان الميت الوكيل الاول والثاني ولو وكلف في ان يوكّل نفسه ضم وكان
الوكيل الثاني وكلاهما الاول وبطلت الوكالة لثان ايضا بموت الموكل وكذا وكالة الثاني بموت الاول ولا يبطل وكالة الاول بموت الثاني ومثل الموت
فيما ذكر سابقا بطلات الوكالة ولو وكلف في توكيل واطلق فان كان للاطلاق منصرف في لو سبب لقراين كان هو المتبع والا لزم الوكيل القصر في التوكيل
على القدر المتفق وهو التوكيل عن الموكل غالبا **الثالث** يجب على الوكيل تسليم ما في يده الى الموكل قبل طلبه الامع الحاجة الى بقائه عند ولا يبرأ
بالاخير ولو طالب به بزم التسليم مطلقا وضمن بالتأخير لا عدو ولا يضمن مع العذر العقلي والشرعي الا اذا اخر التسليم بعد نوال العذر ولو
ادعى بعد الا متناع من الرد تلف المالك ورتبه الى الموكل قبل زمان المطالبة لم يقبل قوله واخذ منه بدله سواء كان امتناعا من الرد عند المطالبة
لمطل مع الوعد بالوفاء او نحو ذلك عليه فضلا او نحو داصل القبض ولو اقام البيعة على التلف في سماعها مع الوعد بالوفاء اشكال ولو ادعى
التلف بعد الا متناع قبل قوله يمينه في حجة لا يخلو من تأمل **الرابع** كل من بيده او في ذمته مال الشخص خاص له ان يمتنع من التسليم حتى
الا شهدا على رد المال الى صاحبه سيما فيما لا يقبل قوله فيه الا بيعة على الاظهر وفي وجوب تميزه بركة الوثيقة ودفعها الى من بيده المال على ذلك
الحق بعد الا شهدا وجهان **الخامس** الوكيل في الابداع اذا ادع ولويشهد عدلين على الودعي لرضي وكذا لو وكلف في رد الودعية الى وكيله
في القبض فندفعها اليه من غير اشهاد ولو انكر المالك بعد ذلك الدفع كان القول قول الوكيل يمينه ولو وكلف في قضائينه فقط من غير اشهاد ثم
انكر القابض في ضمان الوكيل حج وجهان اشبهما العدم **السادس** تعدد الوكيل في مال الموكل بوج ضمانه ولا يبطل وكالة على الاظهر
ولو باع ما عتق فيه حسب كالتة وسلمه الى المشتري برئ من ضمانه ولو يكن ما قبضه من ثمنه مضمونا عليه لورد المشتري العين بعيب نحو من اسبب
الخيار ففي عود الضمان وجهان اشبهما العدم **السابع** اجتر اذا اذن الموكل لوكيله في بيع مال الموكل من نفسه فباع ثم البيع على الاظهر الا شهر

سواء تولى هو طرف في العقد أو وكل غيره في القبول عنه ولو وكله في البيع وصرح بالمنع من بيعه من نفسه فاشترى لنفسه لم يلزم له وقف على إجازة المالك
على الأظهر ولو أطلق الأذن في البيع فإن دل على الشمول للشراء لنفسه جاز أن يشتريه لنفسه فلا يلزم وقف عقد على الإجازة ومثل البيع فيما ذكر سابق
العقود المقام السابغ في التنازع وفيه مسائل الأولى إذا اختلفا في أصل الوكالة فالقول قول منكرها يمينه
سواء كان المنكر هو الموكل أو الوكيل ولو اختلفا في تلف بعد التمسك على الوكالة فالقول قول الوكيل يمينه سواء ادعى التلف بامر ظاهر من غيره
أو سرق وخفي كالسرقه ونحوها ومثل الوكيل فيما ذكر الأول ولو اختلفا في التقريط والتعدي فالقول قول منكره يمينه الثانية يمتري لو سلم الوكيل
ما وكل فيه ادعى بفعل الموكل بعد ذلك فالأظهر تقديم قول الوكيل إن كانت الوكالة تجا ناول قول الموكل إن كانت يجعل وليس كذلك وأما الفاصرين فإن
قولهم في الاتفاق سمع مع اليمين الثالثة إذا ادعى الوكيل التصرف بالوكالة مثلاً يقول بعث ما وكلتني في بيعه إنكر الموكل ففي تقديم قول
الوكيل مطلقاً وإذا كان النزاع قبل عزل الوكيل أو تقديم قول الموكل وجو لعل ألا ولأقرب التمسك بغير شخص سلعة وادعى أنه وكيل
عن آخر وإنكر الآخر التوكيل أخذ بانكاره يمينه قضى على المشتري بالتمسك سواء اشتراها بعين أو في الذمة إلا إذا صرح حال العقد بالشراء وكالذمة فإنه
يقع فضولاً ويبطل بالرد ولا يكلف هو يدفع التمسك ولو تنازع وكيل شخص معه فادعى الوكيل الشراء لنفسه ادعى الموكل الشراء له وبالعكس فالقول في
ذلك قول الوكيل في الأخبا رعي تصد يمينه لو كان زاعماً في التسمية دون محض قصد لم يعد أيضاً تقديم قول الوكيل ولو عقد لغيره أمره ببيع
الوكالة عنه فانكر العقوده التوكيل فإن أدام العاقل البينة على ذلك صح العقد لزوم الموكل ترتيب آثاره عليه ألا كان القول قول منكر الوكيل يمينه
والزم العاقل للمثمن نصف المهر على الأظهر عقوبة وحكم في الظاهر بفك العقد وعقد ترتب آثاره من التوارث والعدة ونحوها عليه جاز لها في
الظاهر أن تزوج وعليها مع العلم بالوكالة ألا امتناع من أن تزوج حتى يطلقها المعقولة كما يلزم المعقولة بما بينه وبين الله تعالى علم بصدق
الوكيل في دعوى الوكالة أن يفيها أو يطلق وإن يسوق المهر إلى المهر كل أن يطلقها وبضمان طلقها ولو أداها لطلاق مع عدم التزام بغير
النكاح أدخل نصف المهر في مال الوكيل عوضاً عما غرم للمهر ولو لم يعلم المعقولة بصدق الوكيل لم يلزمه الطلاق وإن كان يطلبه في صورة احتمال
صدق مدعى الوكالة ونسبائه هو أحوط ولو امتنع المعقولة المنكر للوكالة من الطلاق لم يجز عليه يلزم المهر في صورة علمها بصدق الوكيل أن
تخاطب بالصبر حتى يفرض الله القهار عنها بموت المعقولة ورضا بالطلاق الخا صة أنا وكلمة في ابتاع شيئاً له ولم يعين التمسك فاشتره
بما يسويها وخرجه بالتسليم على الموكل على الوكيل أنه اشتراه بأقل من ذلك فالقول قول الوكيل في ذلك على الأظهر سواء اشتراه بعين مال الموكل أو
في ذمته السابغ استمر إذا اشترى لو كلفه ثمن في الذمة وسمك في العقد فإن شرط كون المطالب بالتمسك هو الوكيل والموكل اتبع الشرط ولو
لو كانت هناك عادة مستمرة فاضية بمطالبة أحدهما وإن أطلق ولا عادة فقبل تخير في مطالبته من شأنها به قيل باختصاص المطالبة بالوكيل
مع العلم بالوكالة واختصاصها بالوكيل مع الجمل والمسئلة عند محل تأمل ولو كان التمسك معينا كان المطالب به من وجده فحينئذ منهما السابغ
لو طالب الوكيل بالثابت كانه من عليه الحق بما وكل فيه فقال من عليه الحق لا تستحق مطالبته المال متى لم يلتفت إلى قوله وأجر على تسليم المال من
الوكيل ولو ادعى عزل الموكل إياه لم يكن له اليمين عليه إلا أن يدعى علم الوكيل بالغرر فإن أدام البينة على الغرر وعلى علمه بالغرر ولا فله مطالبته بالخلف
على عدم العلم ولو ادعى من عليه الحق أبرام الموكل إياه فإن أثبت ذلك وألا أجبر على دفع المال إلى الوكيل من دون تكليفه باليمين إلا أن يدعى من عليه الحق
عليه العلم بأبرام الموكل إياه فله أحلافه على نفى العلم الثامنة تقبل شهادة الوكيل لو كلفه في غير ما وكل فيه لا تقبل فيما وكل فيه إلا بعد عزله قبل
المنازعة ولا تقبل إذا كان عزله بعد الشهادة وقبلها بعد الشروع في المنازعة السابغ استمر لو وكله في قبض دين لم يفرغ من غير لم فافر الوكيل القبض
وأتمه تلف بغيره وان بعد وصدة الغريم على ذلك وإنكر الموكل أصل القبض فالقول قول الموكل يمينه على الأظهر ولو أمره ببيع سلعة وتسلمها
وقبض منها فافر الوكيل بالقبض وذكر أنه تلف بغيره وان صدقة المشتري إنكر الموكل أصل القبض فقبل أن القول قول الوكيل ولو قيل في
أيضا بأن القول قول الوكيل لم يكن بعيداً ولو ظهر بعد هذا النزاع في المبيع عيب وجب الخيار فنسخ رده على الموكل على الأظهر والمطالب بالتمسك أن
ثبت تسليم الوكيل إياه منه إلا طالب الوكيل به ولو ظهر المبيع في الفرض مستحقاً للغير ولم يجز المالك لواقعي العقد رجوع بالتمسك على الوكيل خاصة على
أقرب المقام الثامن في لوا خروجه في مسائل متفرقة الأولى يجوز للمالك أن يتوكل بجمل مطلقاً وبغير
جعل بأذن السيد ولا يجوز رجاء بغيره على الأظهر إلا في تصيب الحرية الثانية إذا أذن المولى لبعده في التجارة لم يكن له أن يوجر نفسه إلا إذا
القرار على شمول الأذن لذلك الثالثة لو وكله في شراء شيء لم يبال الوكيل لم يبيع إلا أن يكون غرضه قبض مقدار التمسك من بالوكالة وقضاه
والشراء به إلى أجرة لا يجوز التوكيل في الأقرار عنه ولم يرض عليه في الأقرار الوكيل وإن ثبت توكيله في الأقرار كان ذلك قراراً نافذاً عليه في
وجه الخامسة لو وكله في أن يزوجه كان له أن يعقد له بئنه إلا إذا خرجت عن مضرب لفظ الموكل السابغ استمر التوكيل في
الخصومة ليس إنفاذاً بل بالصلح ولا بالصلح ولا ببراءة فيوقف باق الوكيل شيئاً منها على أن آخر السابغ استمر لو وكله في الصلح عن الدم أنه لا عليه

كتاب الوقف

٣٧٢

غيره على خرف فعل حصل العفوع من القصاص والدية جميعا في وجهه لو خالفه وصالحه على خرف لم يبعد حصول العفوع عنها بذلك **الثامنة**
لو وكل عبده في عتق عبده او غيره في ابراء غرامة او حبسهم او زوجته في طلاق نسائه ففي دخول الوكيل فيهم وجهان والاولى اذ اذارة ذلك مدار العرف
في انوار المحرقة **التاسعة** لو وكله في قبض مقدار من مال له مودع فقبض ازيد من ذلك فان كان قبض الماذون فيه اقل من قبض الزايد صح
الاول ولو ضمن تلفه اذ التفرط وكان الثاني مضمونا عليه مطلقا وان قبض الجميع بغير تفرط كان المقدار الماذون فيه غير مضمون والمقدار
الزائد مضمونا عليه للمالك الرجوع على من شتم الوكيل والمستودع ويستقر القيمان على الوكيل تلفه في يده فان رجع عليه فلا رجوع له على المستودع
وان رجع على المستودع كان له الرجوع على الوكيل ولو كان المال دينا على غيره كان المقدار الماذون فيه ماقبضه للوكيل والباقي للمدينين يلزم ما يصله
البيروني ضمنه ولو تلف لان يكون دفع الزايد عالما بعد وكالاته في قبضه فانه لا ضمان رجع على الباقي **العاشرة** لو وكل في الشراء والقبض فاشترى
وقبض ثم تلف في يده بغير تفرط لم يظلم المالك مستحقا للغير بخبر المالك في مطالبة من شتم من البايع والوكيل والموكل بالبدل ويكون قرا القيمان
على البايع ولو كان الوكيل جاهلا بما

لغصب سقط حتى رجوع

المالك على الموكل

كتاب الوقف والصدقات اقا الوقف

والدالة ان اقامات ابن ادم انقطع عملة الا على ثلاثة ولد صالح يدعوله وعلم ينتفع به بعد موته وصلة جارية واليحي هنا في فصول **الاول** الوقف
في اللغة الحبس بالمنع وفي لسان اهل الشرع عقد ثمره تحبيل الاصل واطلاق المنفعة على وجه مخصوص فيعتبر فيه اللفظ الصريح فلا يكتفى بالصدق
وكلاهما المقصد ولا هو مع الفعل على الاظهر والاحكام تفت وكذا الوقف على الظاهر ولا يكفي حرمة لا تصدقات ولا ابدت مع التجرع عن القرينة
اضاف ذلك الى جهة عامة كالمساكين او الى جهة خاصة كزيد والا ولا بد من انضمام الى ذلك ان اذ انشأه صرحا عن اذارة الوقف لم يبعد لكهاية
ومن القرين قوله بحيث لا يباع ولا يورث ولا يرهق وقوله صدقة جارية مؤبدة ونحو ذلك هل يلزم في الواقع ترتيبا انا الوقف فيما اذا انشأه
من الصيغ في الثلث من غير تسمية اذارة الوقف ام لا وجهان اولهما احوط وهو ان العقد محبست سبقت عند التجرع عن القرينة ام لا وجهان اظهرهما
العقد نعم لو احدث بقرينة موجبة لصراحة انشأ الوقف صح ويعتبه في القبول على الاظهر بقبول رضى من ذلك من الوقف عليه ولو رد
انكار خاصا ومن المتولى ان كان عاما ويقوم مقامه القبول الفعلي وهو القبض ولا يعتبر الا قبول لبطن الاول فلا توقف صحته على قول المتأخر ولو رد
الاول فساد لا يحجب لرفع القبول بعد الرد بل يعتبر بجدي لا يحجب يشترط في تمامية القبض وهو شرط في اصل صحته فضلا عن لزوم اذارة التمام
الحاصل بعد العقد قبل القبض للوقف يجوز للوقف الرجوع فيه قبل حصول القبض والمراد بالقبض هنا هو ما مر في كتاب البيع ولا فرق في توقف صحته
الوقف على القبض من العام منه والخاص ولا يبين ما كان منه على الجهة او الاشخاص ولا يبين كون المتولى هو الوقف او غيره ولا يبين كون الوقف هو
المالك نفسه او وصيه ويعتبر عند كون الوقف على الاشخاص من قبض جميع اهل الطبقة الاولى لا يكفي قبض البعض كما يستحب قبض جميع المال الموقوف لا
يجزى قبض بعضه ولا يعتبر فوردي القبض اذا تم الوقف بل هو قبض لزم ولم يجز الرجوع فيه حتى مع رضا الموقوف عليه بقبضه ولو وقع في مرض الموت
صح ولزم بعد القبض في حيوة من فسد من الاصل على الاقوى كذلك الحال في سائر تصرفات المريض المجردة وقفا لشاة يشمل الموقوف حال القبض من
صونها على ظهرها ولبنها في ذرعها الا مع قضاء ذمة بجرهما واستثناء ذلك في العقد وهل الثمرة على الشجرة وحمل الدابة والالة كان قبلا والوجه
الاذارة مدار ما يفهم من اطلاق لفظ الوقف في غير تدخل الاغصان في العرف العال بجرى حكم الوقف على الثمار والحمل ونحوهما اذا حدث القبض
الامع الاستثناء في العقد **الفصل الثاني في شرائط وهي اربعة** قساما **الاول** في شرائط الوقف
وهي اربعة احدها ان يكون عينا معينة فلا يصح وقف المنفعة سواء ملكها باجارة او وصية او بعل العين ولا الذين ولا المبهمة كما
هذين واحدها هذه ما للربيعين بوصف واسارة ثاينها ان يكون مملوكا فلا يصح وقف ماله ملكه اصلا كالحمار والحمير والخنزير او فعلا كالحمار والحمير
والمباحات قبل حيازتها ثاها ان يكون تاما يمكن الانسحاق به مع بقائه وان كانت متوقفة غير فعلية فيصح وقف لعبدة الحيوان الصغيرين
والمملوك الزمن الكثير حتى زوال زمنه ويعتبر كون المنفعة محللة طويلة فلا يصح الوقف على المنفعة المحرمة ولا على المنفعة العزمية المتدرة كوقف على
لثمة والورد للثمة مراعيهما ان يكون تاما يصح اقتباضه فلا يصح وقف ماله كك كالعبد الا بقر حتى مع الذميمة والطير في الهواء والسمك في الماء
وان كانا مملوكين لم يسبب بقر الحيوان فاذا جمع شرائط الاربعة المذكورة صح وقفه سواء كان تاما ينقل ويحول ام لا ولا يبين الحيوان والكتب الثياب
وغيرها وفي وقف ام الولد قولان والمنع احوط ان لم يكن اقوى ويصح وقف الكلب المملوك والستور كما يصح على الظاهر وقف الدنانير والدرهم
لنفع مقصود كالقرب على سكتها واظهار الغنى مادضا للثمانية والذين بهما ونحو ذلك اذا عين تلك المنفعة في العقد ولو اطلق الوقف صح

امه ذل

في الشرع
وهي اربعة
قوامها
الاول في
شرائط الوقف

في الوقف

ففي الصحيح ترد بل منع ويعتبر العلم بترتب تلك المنفعة على وقفها ولا يصح وقفها إلا بغيرها في الخيرات مثلها الغلوس ولا يجري الغلوس في الوقف على الأوقاف
ويصح وقف المشاع وقبضة قبضة فالباع **القسم الثاني في شرائط الوقف** يعتبر فيه الكمال بالبلوغ والعقل وجواز التصرف في القصد
والاختيار والمغايرة للوقوف عليه فلا يصح وقف الصبي وإن بلغ عشرين وموقعه على الأظهر ولا وقف المجنون وإن كان أدوارياً أو في حال فاقته ولا وقف
السفيرة المملوك وكذا الفاسق بالنسبة إلى غير المستثنيات ولا وقف الغافل والساهي والقاتم والسكران والعاث والمهاذل والمغف عليه ولا وقف الموكول
الوقف على نفسه نعم لا بأس بشرط التولية والنظر في الوقف نفسه فممن العقد على ألا ظهر كما يجوز اشتراطه الغير سواء كان ذلك الغير من الموقوف عليهم
أو اجنبياً ولا يشترط عدل الواقف في صحة اشتراط التولية لنفسه هل يشترط عدل غيره أم لا شرطه التولية أم لا فلو كان الظاهرهما العقد فلو جعل الوقف
لفاسق مع علمه بفسقه كانت التولية له ولم يمكن لأحد حتى الوقف بغيره بعد القبض الأجنبي أنه محققه أو فقد شرطه على التولية في ضمن العقد ولو جعل
التولية لعدول بوصف عدلته ثم فسق ضم إليه الحاكم أميناً وكذا الواسع طها الفاسق بنعم عدلته ثم بار بفسقه ويعتبر كون الشروط له النظر بشيئاً والوقف
المشروط في العقد لا يرد ولا يجوز أن التها حتى من المالك إلا إذا اشترط في ضمن العقد الخيار لنفسه في تغيير التولية متى شاء وأحيان يحصل الأمر الفلاني فلا يجوز على
المشروط قبول التولية فلوردها لم يقبل فإذا قبل لزمته إن كان من الموقوف عليهم ولا جاز له الرد متى شاء على ألا يشبه يجوز اشتراط شيء من الواقف
للمتولي ويكون ذلك اجرة عمله ولا يكون لغيره وإن كان أقل من اجرة المتول ولو شرط له شيئاً وأطلق قد رجع إلى اجرة المتول ولو لم يشترط له شيئاً فحق استحقاق
الاجرة تردد ولا يشبه العقد إلا مع تعارفه حتى تتولية عند الإطلاق أيضاً في بلد الواقف على وجه ينصرف إطلاقه إلى ذلك فيجوز جعل النظر
لمعدن أو قاصر بشرط وجوده وكما لا يجوز تعدد الناظر والتبع في أفراد كل منها بالنظر واستراكمها واختصاص واحد منهما ببعض الموقوفين الآخر بالبق هو شرط
الواقف لو أطلق نظره متعدداً انصرف إلى الاشتراك ووظيفة الناظر هو التعبير والإيجار ونحوه في التمام وقسمته على المستحق وحفظ الأصول ونحو ذلك
من مصالح الوقف لو أهمل الواقف تعيين المتولي وأسا كانت التولية فيما يرجع إلى أهل كل بطن في الوقف الخاص إليهم وفيما يرجع إلى البطون العامة
ومطلقاً في الأوقاف العامة للحاكم **القسم الثالث في شرائط الوقف عليه** هي أربعة أحدها أن يكون
موجوداً فلو وقف على معدن ابتداء لم يصح كالوقف على من لم يحل أمه بغيره يقع الوقف عليه بغيره بالوجود بشرط إمكان وجوده عادة وقابلية للوقف
عليه كالوقف على الموجود من أولاده ومن تجدد بعد ذلك من أولاده وأولاده فنانا لا ولو وقف على موجود ومعدن غير ممكن الوقف كالتولية
لم يصح ولو وقف على المعدن ثم بعد على الموجود لم يصح حتى بالنسبة إلى الموجود على الأظهر **ثانيها** أن يكون ممن يصح أن يملك فلا يصح الوقف على الحيوان
الصامت ولا المملوك ولا الجن ولا الشياطين ولا غيرها ممن لا يملك حتى يتجلى على الأظهر إذا كان ممن عروضة قابلية الملك له قبل زوال المتبوع ولو
وقف على من لا يملك ثم من بعده على من يملك لم يصح حتى بالنسبة إلى من يملك وقد جعل ممن لا يصح أن يملك الحمل قبل أن ينفصل والمولود بناء على ملكه ولو
ينها نظر لقابلية الحمل لأن يملك فعلا على الأظهر مراعى لزوم ملكه بولده حياً ولا دليل على اعتبار قابلية الموقوف عليه الملك للأزواج المستمرة والمملوك
فالممنوع منه إنما هو ملكه العيني وأما ملك الاستعانة فلا مانع منه ولا فرق في المملوك بين الذكر والأنثى ولا بين القن والمذنب والمكاتب أم الولد ولا بأس
بالوقف على حصه الحر من المملوك ويصح الوقف على المصلح كالغناط والمساجد والمقابر والمراقد والمطهرة والمدارس والتكايا وكسب العلو والعز
المجيد ونحو ذلك ما يرجع عند التحليل إلى الوقف على المسلمين **ثالثها** أن يكون معينا فلا يصح الوقف على ما فقد ذكر المصروف لا الوقف على إلههم
والجمل كأحد هذين وأحد الشهادين لفرق بين رجل غير معين وأمره كك ونحو ذلك من الفروض **رابعها** أن يكون ممن يصح التفريط بوقف عليه
كالوقف على من لا زناه والآطمين وشاربين الخمر وقطاع الطرق وغيرهم من الفساق حتى إذا كان الموقوف عليه ممن لا يحسب مذهب حل علمه ولو
وقف على هؤلاء لا يلحظ انصافهم بذلك بل يلحظ اسلامهم ونفرتهم مع العلم بصرفهم المنفعة في الحرم فلا حوطان لم يكن أقوى على الجواز وكذا لا يجوز
الوقف على البيع والكائس وما يسمي لأن توريته وانجيله وغيرهما من كتب الكفار المحرفة إلا إذا قصد بالعرض الصحيح وهو ألا مساك للنقض والاحتجاج بها
على الكفار وفي وقف المسلم على الكافر لم يجز إقوال أنها الجواز للرحم دون غيره والمنع مطلقاً الحوطان لم يكن أقوى كذلك التواصب لم يرد الفطري بل لا
على الأحوط ويجوز الوقف على الذي على الأظهر وإن لم يكن أباً الواقف لا أمه بل وإن لم يكن رحمه وفي وقف الكافر على ما يجوز للمسلم الوقف عليه كالفطري
ونحوها وعلى ما لا يجوز الوقف عليه كالبيع والكائس وسائر العابد لبا طلة وما يسمي لأن توريته وانجيله قولاً لا يجوز مشهور وهو على ما شيا من
اعتبار قصد القرينة في صحة الوقف محل تأمل تدليلاً إذا أطلق المسلم الوقف على الفقراء انصرف إلى فقراء المسلمين بل خصوص فقراء أهل مذهبه
دون غيرهم كما يصفى طلاق وقف الكافر في فقراء مملكتهم وقضى عرفاً لواقف بحسب مانه ومكانه بخلاف ذلك كان هو المتبع وكذا الوقف على
فقراء بلده أو فقراء أهل العلم والوقف على المسلمين ينصرف إلى أهل القبلة إلا إذا قضى عرفاً لواقف بخلاف ذلك فليدفع محققاً كان الواقف ملاحه
ويدخل في المسلمين صغارهم ومجانينهم الأمع فقراء واقف محرمهم وطلاق الوقف على المؤمنين ينصرف إلى أكثر من ثلثي عشرين وقيل إلى مجتنب الكافرين
خاصة والأولى طرده الأمر هذا ما يفهم من لفظ الواقف مجسمة وكذا الحال في الإمامية والشيعة ونحوها من أهل النسب والنسب إلى أب كاهن

والعلو

والعلوي نحوها تشمل لفظة المنتسب كل من الأب والأم على الأقران الذكر والأنثى على الأقوى والملاذ على عرف الوقف في ذلك ان خالف للغة كان الوقف
عرفه بالوقف على الجيران وكون ميزان لزوم الاحترام والاعانة الى رعين ذراعا واربعين دارا يعين ذلك هنا ولو وقف على مصلحة فبطل رسمه من
الى الاقرب الى المصلحة الاولى من وجوه البر بشرط عدم فساد الوقف باقطاع الاخر ويصور صحة فيما اذا عين هو المصروف بعد المصلحة الاولى في جهلنا به
نحو ولو عادت المصلحة الاولى بعد ذلك عادت على الصرف اليها ولو وقف على وجه البر واطلق صرفه الى الفقراء والمساكين وكل مصلحة تقرب بها الى الله
وجل ويجوز صرفه الى الغنى ايضا وان كان الصرف الى الفقير اولى واحوط بل لا يترك الاحتياط بالقصر عليهم مع انهم كان ولو وقف على قبيلة جاز صرف
الى من وجد منهم ولزم الفحص عنهم مع الجهل بهم فاذا تعدوا العلم بهم صرف الى الاقرب اليهم من المصارف فاذا وقف على اولاده او على اخواته او على ندى
قرايته انقصى الاطلاق اشراك الذكور والاناث والادنى والابعد واليساوي في القسمة الا اذا اشترط ترتيبا واختصاصا وتفضيلا فيبيع شرط
او قضى عنه شيء من ذلك فيبيع عنه وكذا اذا وقف على احوال واعماله واذا وقف على اقرب الناس اليه اعطى الاخوان والاخوان دون سفول ولا يكون المهر
من اثاره شيء مادام المذكورون احياء الا انقصى عنه بدخول غيرهم معهم في الاستحقاق فيلحق ثم اذا عد المذكورون اعطى الاجلاد دون علوا والاخوان
واولادهم وان نزلوا ويتساوون في الاستحقاق الا ان يعين الفضل ويقصر بذلك عنه ولا يستحق غيرهم معهم شيئا الا مع انتفاء عنه ذلك فيلحق ثم
اذا عدوا على الاعمال والاحوال على ترتيب الارث لكن على التساوي لا مع اشتراط خلافه وقضاء في ذلك والحاصل ان المستعني بعين الوقف عليه
هو لفظ الوقف تعيينه وعند الاطلاق هو مستقر عنه وعند عرف العام القسم الثاني في شرائط الوقف هي

حسنها الدوام فلو قرنه بمدة لم يصح وقفا بل ان قصد الحبس صح حبسا ولا يبطل راسا ومثل اقرانه بمدة وقفه بغيره باجمع
عند بيان المصروف بعد الانقراض وعدم ارادة الصرف في وجوه البر بعد ذلك كان يقصر على زيد ويقصر او يسوق الى بطون تنقضي غالبا او يطلق
في عقبه ولا يذكر المصروف بعد الانقراض ولا يربط الصرف بعد ذلك في وجوه البر فانه في ذلك كله يكون حبسا ان قصد ولا يبطل راسا الا اذا كان
قراين لفظه او شواهد حاله ومستقر عنه وعادته على ارادة الصرف بعد ذلك في وجوه البر فان الصحة صح وقفا وقوى وحسب يبطل وقفا وصح
حبسا فالظاهر انتقال العين بعد انقضاء المدة او انقراض المستمين الى ودة الوقف حال الوقف وحال الانقضاء والاقراض على راي ولا يحكم
الوقف على من يقرض غالبا حبسا ان قصد وباطلا ان لم ينو الا اذا تحقق الانقراض فاذا وقف على من يقرض غالبا لم انكشف عند الانقراض صح وقفا
في وجوه لا يخلو من قرب لو اقبل الوقف على احد التقديرين دون الاخر كما لو وقف على اولاده ونسلم ما ناسلوا وعلى اخوته ان مات الاولاد بغيره
وعلى الفقراء ان انقرض النسل ولا نسل لهم فان علم بالقراين كون المصروف عند قصد الاخوة ايضا الفقراء او سلمهم صح وقفا والا فان انكشف وجوه
النسل بعد الاولاد كان وقفا وان انتقل الى الاخوة كان حبسا على الشك في ذلك ولو وقف على حر ثم عبد ثم على الفقراء كان من منقطع الوسط
وبطل وقفا وصح في الحر حبسا ان قصد وانتقل بعد موته الى رثة ولو وقف على ابنه ثم على الفقراء فمات احد الابنين فالرثة في كون نصيب الابن
او الفقراء او من منقطع الوسط هو ما يفهم من لفظه ويستفاد من مجرى عادة عنه وكذا لو وقف على اولاده ثم على الفقراء ولو شئت ومدة حيوة على
اولاده ثم على الفقراء صح كما يصح لو شرط في ذلك كون التمام في اول سنة لبعض ولده وفي الثانية لبعض الآخر وهكذا فاذا انقضى الوقف السنة الاولى العلم
الفقراء وفي الثانية رثا ردهم وهكذا **التالي التجيز** فلو عقل على شرط او صفة لم يصح خاصا كان الوقفا وعاما ولا يكون حبسا ايضا ولو قال
ان مات فهو وقف فان قصد لا يجاب بذلك بطل وان نوى به الوصية بالوقف تحت فيما تجمل الثلث ووقف على اجارة الورثة في الزايد ولو قال و
انما جاز اسما او اقدم زيد لم يصح **الثالث** قبض المتوفى او المتوفى عليه فلو وقف مات قبل قبض المتوفى او المتوفى عليه بطل الوقف وكما المال
مرايا خاصا كان الوقف وعاما وهل يعتبر كون القبض بان الوقف ويكفي المطلقة وجهان قبل القبض وجه لا يخلو من متانته وكون موت
المتوفى عليه قبل القبض كونه لواقف بطلان الوقف بعد ذلك كفي قبض البطن الاخر وجهان ثانيهما اشبه الاحتياط لا ينبغي تكرار الوقف على
اولاده الا صاغر صح الوقف لكون قبضة قبضتهم وكذا الجحد لا بد من الحال في النعيم والحاكم وعدل المؤمنين على الاظهر كانه الحال في الجنون التفسير
وغيرهما في قيام قبض الولي مقام قبضهم وهل يعتبر قصد كون القبض الموجود بعد الوقف عن المولى عليه ام لا بل يكفي نفس كونه مقبوضا له وان تجزى عن
وجهان اولهما احوط غالبا ولو كانت عين قبض الوقف عليه صح الوقف ان قصد كونه عن الوقف الا فظا لكفاية وجهان وكذا الحال فيما لو وقف على
على المولى عليه كان المال المتوفى في قبض المولى **الرابع** قصد القرينة بالوقف فلا يصح الوقف بدونه على اقوى **الخامس** اخراج الوقف
الوقوف عن نفسه فلو وقف على نفسه لم يصح وكذا لو وقف على نفسه ثم على موهو او على من لا يملك كونه من منقطع الاول
الحكوم فسادا ولو وقف على نفسه على غيره عا طفا بالواو وبطل بالنسبة الى نفسه في صحته بالنسبة الى غيره في النصف والجميع وبطلان في الجميع وجوه
وقف على غيره وشروط ادم مؤنثة مدة عمره ومدة معينة او قضاء بونه منه ويصح وكذا لو اشترط الانتفاع بمدة حيوة ومدة معلومة وكذا لو وقف
المسكن وشرط لنفسه السكنى نعم لو شرط على المتوفى عليهم تضاد بونه الغيبة او الاتفاق عليه مدة معلومة من عند انفسهم لا من مال الوقف فالقرب

في

الوقف وانما يكون الوقف على المتوفى عليه او على من لا يملك كونه من منقطع الاول

في

الصحة ولو شرط اكل اهل و عيال من ثمة ما يوقفه من البستان فتح وكذا لو شرط اكل الناظر و طاعة من له ولو وقف على اهل عنوان كالفقراء و الفقهاء و نحوهما ثم صار منهم صح و جاز لم يشارك اهل ذلك العنوان على الاظهر ولو شرط الواقف عود الموتوف اليه عند حاجته في صحة الشرط و بطلان الوقف و صيرورة حبسا ان قصده و عوده طلقا بعد حاجته و بطلان الشرط و صحة الوقف فولا يظهرهما الثاني ولو شرط النجاة في الرجوع في الوقف متى شأ بطل الشرط وكذا لو شرط اخراج من يريد بطل ذلك و اسقاط حقته و بيع اصل الوقف ح على الاظهر ولو شرط ادخال من يولد له او يرثه الواقف بعد ذلك مع الموقوف عليهم جاز على الاظهر من غير فرق بين كون الوقف على اولاده او غيرهم و بشرط نقله عن الموقوف عليهم الى من سيولد له او يوجد له و بطل الشرط على الاظهر و صح الوقف على اتوى اهل يجوز ان يشترك مع اولاده الموقوف عليهم بعدا لوقف غيرهم من دون ان يكون قد شرط ذلك في الوقف ام لا فولا يظهرهما الثالث ولو تغيرت صفة الموقوف عليه بكفر و نحو ذلك لا يجوز الوقف على صاحب ابتداء و لم يكن عنوان في الوقف لم يرجع الوقف الى غيره على الاشبه الا اذا كان قد شرط في ضمن العقد تقيدا استحقاق الموقوف عليهم بمقتضى وصف فانه يزول استحقاق من زال وصفه و صح ان كان قد جعل لما بعد زوال الوصف مصرفا و الا صار حبسا عاد بعد زوال الوصف طلقا ولو شرط في الوقف بيعه متى شأ و هبته او الرجوع فيه بطل الوقف و صح الوقف على الاظهر ولا يشترط القبض من الطبقات المتأخرة في صحة الوقف على الاشخاص بل يجوز عنه قبض الطبقة الاولى و اما الوقف على الجهة كالفقراء و الفقهاء و نحوهما فيلزم نصب قيم في العقد لقبضة لا يكفي قبض بعضهم من غير ان يكون منصوبا للقبض ولا يكفي قبض الواقف نفسه ما لم يشترط التولية لنفسه يعتبر كون نصب القيم في ضمن العقد ولو نصب قبله او بعد لم يكتف لو كان الوقف على مصلحة من المصلح العامة كالنظار و المساجد و المدارس و نحوها كفي القبض من الناظر في تلك المصلحة في صحة ولا عبرة مع وجود قبض الحاكم الا اذا غاب هو فتاب للحاكم عنه في القبض ولا ينعى الغائب لو احدث مسجدا و صلى فيه مسلم و لما ينشئ صيغة الوقف لم يكن وقفا و لو انشأ الصيغة كلفه الابتناء بصلو واحد من واحد فيه بقصد القبض باذن الواقف قبضا له كما يصح و يلزم وقف المقبرة بدفن واحد فيه و اوقف المسجد قبل ان يصل فيه واحد و اوقف المقبرة قبل ان يدفن فيه واحد على الوقف عاد ميراثا و هل يعتبر في كون الصلوة قبضا للمسجد محتجها ام بعمها و الفاسد جهان نعم لا فرق بين الواجبة منها ^{والتفصيل} ولا بين اليومية و غيرها كما لا فرق في المدفون بين الصغير و الكبير ولا بين العاقل و المجنون **الفصل الثالث في الواجبات** هي **مسائل الاولى** اذا تم الوقف بشرائطه زال ملك الواقف على العين الموقوفة و انتقل ملكها الى الموقوف عليهم ملكا على نحو خاص و يتفرع على ذلك انه لو وقف حصته من عديم اعقلم لم ينعى الحق بخروجها بالوقف عن ملكه كما لا يصح عتق الموقوف عليه اياه لتعلق حق البطون به ولو اعتزل الشريك حصته منه مضى الحق بغيرها و لو يقوم عليه على الاظهر **الثانية** اذا وقف علو كات نفقة و مؤنة تيميزه و دنفه على الموقوف عليهم و لم يجعل نفقته في كسبه و لو عجز عن الاكتساب بان سار مقعدا انتفى و سقطت عنه النفقة و عن الموقوف عليهم النفقة و عمارة العقار على حسب ما يشترطه الواقف فان اطلق ففقه عليهما فان قصرت لم يجز الا كمال بخلاف ما لو قصرت منفعة الحيوان المملوك فانه يجب اكمال حفظه **الثالثة** لو جنى العبد الموقوف عمدا لزمه القصاص فان كانت من النفس اقتص منه ذلك بقية الباقي و قفا وان كانت نفسا اقتص منه بطل الوقف بقتله قصاصا و ليس للرجعي عليه استرقاق العبد الجاني عمدا على النفس وان كانت الجناية خطأ تعلقت الذمة بما للموقوف عليه قيل يكسبه وهو الاظهر ولو جنى احد على العبد الموقوف كانت الجناية موجبة للارش ما لم يكو خطأ او لكون الجاني حرا كان الارش المأخوذ من الجاني ولو من الموقوف عليهم وان كانت الجناية موجبة بالقصاص كان القصاص له الموجودين منهم و لهم العفو عنه على الاقرب كما يجوز ان يمان يصالحوا عنه الذمة وان كانت الجناية موجبة للذمة اخذت منه فيما يصنع بها قولان ولاولى ان يشترط اجماعا و اشقص عبث بقاء مقام الفاتح باجراء صيغة الوقف عليه فلو لم يكن لهم العفو عن الذمة على الاحوط و لو عفو لم يسقط وكان للبطون المتأخرة الاستيفاء في وجه غيرهم و لا يحوط مراعاة مطابقة البناء بالذمة للموقوف المتلف في الذمورة و الاثنية **الاربعة** اذا وقف في سبيل الله عز وجل صرفا الى يكون وصلة الى الثواب كالجهاد و الحج و العمرة و بناء المساجد و المناظر و نحوها مقدا الا فضل على المأخوذ الا انهم من لفظه بحسب عرفه من خاص منها فيعتين و كذا لو قال في سبيل الثواب و سبيل الخير و لو جمع بين الثلث فقال نفقة في سبيل الله تعالى و سبيل الثواب سبيل الخير كان واحدا ولا تجزئ قسمة فائتوا الا اذا قضى عرفه بالاعتد فيقسم على ما قضى عرفه **الخامسة** اذا كان له مولى من اعدوهم المعتقون له و مولى من اسفل و هم الذين اعظم ثم وقف على مولى فان علم بالقرينة المعتبرة و لسبب تمام عرفه و اداته احدهما او كليهما كانت ارادة هي المتبعة كعتق من كان من احد الجانبين خاصة من المولى وان لم تعلم ارادته من ذلك كان هو المرجع في تفسيره فان تعذر الرجوع اليه لم يبعد تعيين الموقوف عليه بالقرينة و لو علم عند قصده احدهما معينا ولا كليهما جميعا بطل الوقف **السادسة** اذا وقف على اولاده او لاداه اشتركا ولا البنين و البنات كورهم و انما هم من غير تفصيل الا ان تقوم قرينة او تشهد عرف بارادة الذكور من اولاد البنين خاصة و لوهم مع انثى و لا البنين و على التفصيل اولاد البنين على اولاد البنات و تفصيل الذكور منهم على انثاهم فانيق و لو وقف على من ينسب اليه لم يدخل اولاد البنات الا مع القرينة على دخولهم او قصدا العرف بذلك فيدخلون فيدخل

المختص تحت اسم الأولاد الأمع قضاء القرينة والعرف بالذوق ولو وقف على ولاده
فالتبع في شمول اللفظ الأولاد الأمع وجوز الأولاد قرائن حاله في مستقره وكذا الحال فيما لو وقف على ولاده وأولاد ولاده وكذا لو قال وقف
على أولادي فإذا انقرضوا وانقرض أولادي على الفقراء فان استحقاق أولاد ولاده عند انقراض أولاد ولد له جمع إلى الفقراء يتبع قرائن مقابلة
وحاله ومستقره في **السابع** إذا وقف مسجداً غرباً وخربت القرية والبلدة أو المحلة لم يعد إلى ملك الوقف لم يخرج العرصه بذلك عن
الأحكام لأرض من مفتوحة العنق فان الأرض في تعديها والكل آثاراً مباحة للمسلمين إلى ان يظهر حجة الله تعالى على الله تعالى جعلنا
من كل مكره فداءه وفي جواز اجارة ارض المسجد الباقية على الوقفية للزراعة ونحوها مع المحافظة على آداب المسجد وأحكام التجارات التي تغلب اليد
عليها وصرف الأجرة فيما يملكها من الأوقاف مقدماً للقرب الأجر والأفضل وفيما لا يملكها مع تعذر المائل وجبة أما الأوقاف المنقولة كالآلات
والفرش والحجوانات ونحوها إذا لم يمكن الانقضاء بها فيما وقفت له فتصرف فيما نزل مصرفها **الثامن** لو أهدت الدار الموقوفة من
من البنا فكانت لأرض مفتوحة عنوة ولم يبق من البنا أثر في الأساس عادت العرصه مباحة للمسلمين وإن كانت من غير المفتوحة عنوة لم يخرج العرصه
نحو البنا عن الوقف لئلا يصل فيه على جواز بيعه لا نقله شيء من نواتل العيص كالصلح والهبة والصدقة والرهن ونحوها ولا ينقل بموت الواقف
أو الموقوف عليه عند الحرب إلى الورثة نعم يجوز بيع الوقف فيما إذا خرب بحيث لا يمكن الانقضاء به مع بقا عينه بوجه الحيوان المذبوح والجذع البالي
والحصير المحلوق والقدر المكسور لا يمكن إرفاعه وكذا الدار الحماج والحان ونحوها إذا أهدت لم يمكن عمارتها بوجه حتى لا يجاب مدة ولا إلا
يجز لها بوجه حتى لا يجاز لو وضع شيء حرره فيه إذا بيع حج فالأقوى لزوم ان يشتري بالتمن ما يجانس ذلك ويقرّب منه وقد يعقد جديد على الوقف
عليهم على حسب الوقف الأول لأن بيع بعض يمكن الانقضاء بهام مع بقا عينه فانه لا يبعد حج جواز ان توقف هي عليهم من دون ابدال بمجانس المبيع
والمباشر للمبيع هو المصلحة مع الحكم جميعاً إلا إذا اشترط الواقف لآية البيع عند الحرب المذكور في ضمن عقد الوقف لشخص فانه حج يستقل بالبيع ولو لم يحد
مشي للعين المذكورة إلا بما يتفق وقفه ولا يمكن شراء ما يكون بدلها عنها بيع ووضع الثمن عند ما يمكن ان يمكن شراء البديل به وحكم بعض الوقف إذا خرب
على الوجه المتقدم حكم الكل ولو نقص الثمن عن تحصيل البديل على وجه الاستقلال وإمكن شراء جزء مشاع يكون بدله جاز شراؤه وقفه بل يعين ولو لم
تحصل عين مساوية للثمن وداراً لم يبرهن شراء ما يعوز الثمن عن دين شراء ما يفضل عليه تعين شراء الثاني في حفظ باقي الثمن ليمكن شراء شيء به إلا إذا كان
بيع ما به النقاوت منه فيشتري ما يعوز عنه الثمن ويوقف مقدار الثمن وبيع الزائد ويوفي ثمنه ببقية حتى البايع وحيثما يجوز بيع الوقف لا يخرج العين
عن الوقفية إلا تمام البيع ولزومه ولو بيع بخيار ثم انفسخ فالعين وقف لو خرب الوقف بحيث لو يبق له رفع أصله بحيث سقط نفعه المعتد به
بحيث يصدق عايناً لا منفعته فصارت عرصه توجب الانقضاء بها بوجه لا تبلغ شيئاً معتد به بالنسبة إلى تلك العين فان كان ثمنه على تقدير البيع لا يعطيه إلا
ما كانت منفعة العرصه لو يخرجه بلا شبهة وان كان يعطيه ثمنه ما يكون منفعة أكثر من منفعة العرصه بل يقرب من منفعة الأصل في جواز البيع حج قول
أقويهما المنع ومن هذا الباب النحلة المملوغة من لبان وقف أنكسها الجذع من الشجرة والنحلة وزمانه الدابة ونحو ذلك ومثل هذه الصورة في جواز البيع على
خرب الوقف على وجه يقل نفعه لكن لا إلى حد يلحق بالمعدوم وكذا لو كان بيع الوقف لنفع وعود واصل وأدلى الموقوف عليه ونحقت الموقوف عليهم ضرورة
شديدة أو أدى بقاء الوقف إلى خرابه علماً أو ظناً فإن الأحوط ان لو كان أقوى في الصور التثنية جواز البيع نعم لو وقع بين الموقوف عليهم اختلاف في ثمن
معد لئلا ينفذ ولو يمكن رفع ذلك لا خلاف ولا سطر حتى مفسد لم يبعد جواز بيعه مع الأبدال على النحو المتقدم وليس كن اختلاف الموقوف
إلى ضرر عظيم غير تلف المال والنفس فان التشبه في جواز البيع وفي جواز البيع عند استلزام عقد فساداً استباح منه أن ينفس ترد ولو اشترط الواقف
في عقد الوقف بيعه عند الحاجة وإذا كان فيه صلاح البطل الموجود أو جميع البطون وعند مصلحة خاصة على حسب ما يشترط في جواز البيع حج قولان
والجواز وان كان أشبه لأن الاحتياط بالترك لا ينبغي تركه ولا يجوز بيع الوقف فيما إذا أحدث الموقوف عليهم ما يمنع الشرع من عونهم ولا
ما تعلق الوقف به على وجه القرينة فانه لا يجوز بيعه لعامة الأصل ويجوز جواز البيع فيما ذكر من الفروض بالوقف الخاص أما الأوقاف العامة كالساجد
والمدارس والربط والسقايات والقناطر والمقبرات لعامة الكتب الموقوفة على عموم المشغولين والعبد الموقوف على خدمة الكعبة والأشجار الموقوفة على
المارة ونحوها فلا يجوز بيعها بحال وكل اجزاؤها كما ان الموقوف بالوقف المنقطع بقصد الجلب لا يجوز الجلب عليه بيعه على حال على الأظهر **الثاني**
إذا جاز أحد البطون لوقف مدة ثم مات المورث قبل انقضاء المدة نقل حج الانقضاء من حين موته إلى البطل الذي بعده ووقفت لأجارة بالنسبة إلى
المختلف من المدة على اجارة البطل الذي بعده فان رد بطلت ربيع المسأجر بما قبل المدة المتخلفة من الأجر على دية المورث وإن أجاز صححت كان ما قبل
المدة المتخلفة من الأجر للبطل المتأخر حج فان كان قد قبض المورث ثم أجرة تخير البطل المتأخر بين اجارة القبض والرجوع بذلك على دية الأول بين
رد القبض والرجوع بذلك على المسأجر فيرجع المسأجر به على دية الأول هذا كله ان لم تكن لأجارة من موقوف الوقف لمصلحة ولا لأجل بطلان
ولا وقوف إنما البطل المتأخر أخذاً بما قبل المدة المتخلفة من الأجر خاصة ولو فرض تركه الأجرة بعد اجارة الموقوف لم ينطل اجارته بعد كونها حالاً

٣٢٧
 ايقاعها على دفع المصلحة **العاشرة** اذا وقف على الفقراء واطلق انصرف الى فقراء البلد ومن يحضره ولا يجب تتبع من لم يحضره من الفقراء الا مع قيام القرينة
 او قضاء غيره بخلاف ذلك ولو وقف على فقراء بلد لم يحمل التمام الى ذلك البلد ونسأوى فيه فقراء البلدة الموقوف على فقراءها ولم يخص من كان من فقراء أهل
 بلدا لوقف ساكنا في البلدة الموقوف على فقراءها ولو وقف على العلويين بان فهم من اقطعه ولو قرينة عاقبة العموم لزوم التتبع والاستقراء والادفع الى الوقف
 في البلد لم يجب التتبع نعم يجوز التتبع ما لم يستلزم تاخير حق الموحدين ولو فقد لمصرف في البلد كما لو كان موقوفاً على الفقهاء ولا فقيه في البلد لم يمتنع
 والنقل الى اقرب مكان يوحده فيه المصروف يجوز النقل الى ابعد مع الأمن من التلف عند اسنار امه تعطيل الحق والتتبع في استحقاق حاضري البلد انكا
 من أهل بلداً آخر وكذا في لزوم استيعاب من في البلد وعند العدد المدفوع اليهم عند كل لزوم الاستيعاب لزوم التسوية بين أفراد المصدايق وعند
 واعتبار كون سهم كل منهم كما يتوكل وعده نحو ذلك هو ما شهد به القرائن اعراف الوقف مع علماء القرينة ولا العرف فالمرء للموتى ولو كان الموقوف
 عليه منحصراً في أفراد لم يمتنع عنهم واستيعابهم مع الأماكن **الحادية عشرة** لا يجوز لاحد الموقوف عليهم وطى الا أنه الموقوفون عليهم ولو اتحد
 الموقوف عليهما جعل الوقف في العقد من جملة ما ينفع به الموقوف عليه وطىها جاز له وطىها في وجهه كذا لو وقفها بجميع منافعها عليه لكن الاحتياط
 بالاجتناب لا يترك ولو وطى الموقوف عليه الا أنه الموقوفون التي لا يجوز له وطىها فحلت منه كان الولد حرار لم تحجب بمته على والده الواطى الا اذا كان له في
 طبقة شريك فان عليه قيمة حصته الشريك من الولد وكذا الحال في ميراث لها فلا يجب عليه الا ان كان له شريك في الطبقة فان عليه له من الميراث نسبة حصته
 الشريك ولا حد عليه مع الاقرار ولو كان له فيها شريك كان حده بنسبة حصته الشريك غير بعيد هل تفسير الا أنه المذكورة بالوطى المذكور أم ولد تولد
 اقربها ذلك هل تنعق عليه بموته ويؤخذ من تركته ما يشري به مثلهما وتوقف لا وجهان والاظهر عند الانعقاد ان لو يكن الولد من اهل الطبقة الا أنه
 وفي الانعقاد في صورة كون الولد من اهل الطبقة الا أنه تردد الاشياء **الثانية عشرة** يجوز تزويج الموتى الا أنه الموقوفون من غير الموقوف عليهم يكون
 مهرها للوجودين من ابواب الوقف لو ولدت كان الواطى يملوكا او اينا فالولد كما لم يفيكون لاهل البطن الذي ولد في زمانهم ولو كان الولد
 حر يوطى صحيح كان حرار واشترط عليه دقته لم يعض على الاظهر ولو وطىها الحرثية كان الولد حرار وعلى الواطى قيمة مثله الموقوف عليهم ولو وطىها الواطى
 جرى عليه حكم وطى الاجنبي **تذييل** يتضمن ذمة عاتقة **الاولى** يصح للمالك العين الموحدة وقفها قبل انقضائها الا جاز على الاقوى
 نعم لا يستحق الموقوف عليه من الاجرة شيئاً ولا يصح وقف لعباد الموصى بخدمة بعد لزوم الوصية ويصح قبله ويكون رجوعاً عن الوصية **الثاني**
 لو جعل علو داره مسجداً دون السفلى وبالعكس وجعل الوسط مسجداً دون العلو والسفل ولم يذكر الاستطراق صح الوقف جرى حكمه على ما وقفه
 ربه ماسواه في ملكه وجاز له الاستطراق من الوقف الى الملك **الثالث** يملك الموقوف عليه جميع منافع العين الموقوفة ملكاً تاماً من غير فرق بين
 التصرف في اللبن والنتاج والثمار وعوض البضع واجرة العقار والحجوانات الرقيق الا اذا خص منفعة خاصة بالتسبيل فان ما عداها للوقوف
الرابع لو وقف مسجد على قوم باعيانهم كالفقهاء او الشيعة او نحو ذلك صح ولزم الشرط ولم يجر لغيرهم الصلوة فيه كما لا يجوز التصرف في الموقوف
 على جهة خاصة بافضل منها كطلب علم الفقرة في مدرسة موقوفة على طلب علم الطب مثلاً **الخامس** لو وقف على اولاده واولادها ما عاقبوا على
 ان مات منهم عن ولد فولد نصيبه الرقيب بين الادنى والابن والتشريك بين الولد وعمه ولو قال وقف على اولادى ثم على اولادها ولا
 واولادهم ما عاقبوا اخص في الطبقة الاولى بالاولاد وشارك في الطبقة الثانية والاولاد لا يدمع الاولاد في اخذ ابن الاخ مع عمه ولو قال وقفه
 على اولادى واولاد اولادى وعلى اولادهم ما عاقبوا الا على فالاعلى شاركان ابن الابن في الطبقة الاولى ولغيره شاركان ابن الاخ مع عمه في الطبقة الثانية
 ولو قال وقف على اولادى الثلثة ومن مات منهم عن ولد نصيبه لولده وان مات بغير ولد فلهما لاهل الوقف جاز ولو قال وقف على اولادى على ان يكون
 للبنات الباقي للذكور لم يستحق شيئا حتى تسوفي البنات **السادس** لو وقف على مستحق الزكوة كان مصرفه الا صناف الثمانية الا ان تقوم
 قرينة او يكون عرف الوقف على خلافه **السابع** ليس لاحد غرض في المسجد لنفسه لو غرس احد كان للحاكم قلعها من غير ضمان ويجوز غرسها المنفعة المسجد
 والمصلين كصرف قيمة حاصلها في تعميره وصيرورة النوى باوقاف المصلين ولطافة الهواء لاجلها ونحو ذلك وامره يكون بيد الحاكم ان لم يكن له
 موتى خاص وفي جواز اكل الدخا من الثمرة وجهان اقربهما المنع ولو وقف ارضاً فيها شجرة مسجد اثمرت فبان وقفها مع المسجد وعين لها المصروف
 والا صح وقف المسجد وبقيت هي في ملكه **الثامن** الاظهر جواز وقف المملوك
 على من ينعق عليه لو ملكه ولم ينعق عليه يملك بالبرقة وقفا
التاسع يجوز وقف القن والمذبر دون
 المكاتب وكذا ام الولد على الاظهر كما مر
العاش في جواز وقف
 العين الموهبة ترد ومثلاً ساير الاعيان التي ان بها حق الغير للملك

وَأَمَّا الصَّدَقَةُ

بالمعنى المأخوذ من التطوع بتبليك العين بغير عوض دينوي وهي الهبة والهدية بمعنى وأما تفرق في أن الأولى ما كان بقصد الثواب القربة والأخيرة ما كان للواصل دون القربة ولا شهية في شرعية الصدقة ومحاسنها والأخبار في فضلها كثيرة فقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الصدقة تدفع ميتة السوء وأن صدقة المؤمن تظله يوم القيمة وأنها تزيد في المال كثرة وأنها خير من الماء والخبز وأنها دواء للمرضى وعن أمير المؤمنين صلوات الله عليه أنها جنة من آثاره وعن الأئمة عليهم السلام أن البر والصدقة ينفيان الفقر ويريدان في العز يدفعان عن صاحبهما سبعين ميتة السوء وأنها تدفع سبعين بابا من أسوأها الكذب والبخل والحقن والعزق والهدم والجحون وأن الله عز وجل يعطى بصدقة واحدة عشرة إلى مائة ألف ألقاها مفتاح الرزق وأنها تنضي الدين وتخلص بالبركة **شهرتها** أعقد يقدر إلى إيجاب قبولها لا إيجاب تصديقها لله والقبول قبلت ومثلها ما أتى مؤديهما وفي كتابنا الفعليين منها ما وجد غير بعيد ويعتبر في صحته القبض على الأحوط ويعتبر كون القبض باذن المأذون المصدق ورضا تلو قبضها من غير رضا لم ينفع ولا تنفع الصدقة إلا أنا قصد به وجه الله تعالى وعقد ها لازم فلا يجوز الرجوع فيها بعد القبض مع قصد القربة سواء عوض عنها الم لا رح كانت ولا جنبي وورثا لمصدق ما صدق به على موثبه كما ملكه بالشراء بمن تصدق عليه ثم شره مكره والصدقة المفروضة محرمة على من عاينها لم تكن الصدقة لا عند كون المصدق أيضا هاشميا ويضطر الهاشمي المصدق غير ولا بأس بالصدقة المندوبة عليهم كما مر في كتاب الزكاة ويجوز التصديق بالصدقة المندوبة من المسلم على الذمي وإن كان اجنبيا ولا يجوز على أن تصب الصدقة المندوبة سراجا من الجهر وقد ورد عن النبي صلى الله عليه واله أن صدقة السر تطفئ غضب الرب سبارك وتعالى ومعنى السر أن لا يعلم بها ثالث أفضل منها أن لا يعرف المصدق عليه الصدقة وأما الواجبة فظاهرها أفضل بل الأقربا فضلية الإعلان بالمندوبة أيضا عند اداء الأسرارها إلى أهله عند مواساة الفقراء ويستحب أن يعول الإنسان أهل بيته من المسلمين بل يختار على الحج والعقود وقد ورد أن الحج أحب من عتق سبعين قبة وأن الأمانة لأهل بيت من المسلمين بأشباع جوعهم واكساء عورتهم وكف وجوههم من الناس أحب من سبعين حج واستحب المبادرة بالصدقة في الصحة قبل المرض ومداواة المريض بالصدقة والأفضل أن يعطى المريض السائل يده ويأمره بأن يدعوله وكذا الطفل ولا فرق في فضل الصدقة المندوبة بين أن يكون المصدق به كثير أو قليلا والمصدق عليه فقيرا أو غنيا وإن كان المصدق بالكثير أفضل وعلى الفقير أفضل ويستحب الصدقة كل بكرة وعشية بشئ يوقى الله تعالى ما ينزل من السماء إلى الأرض فذلك اليوم وتلك العشية ويستحب الصدقة بشئ من المال لكنا على غير لحفظ البلق مع عدم السحق بعزل المقدار ويقصد به الصدقة وينبغي أن يكون المصدق عليه قنوعا وإن جهل الله تعالى إذا أخذ يدعول عطا وينبغي تغيير القانع والأزادة للقانع وينا كذا استحباب الصدقة في الأوقات الشريفة أي يوم الجمعة ويوم عرفة وشهر رمضان ونحوها ويستحب الصدقة على الحيوانات أيضا والصدق على الأرحام أفضل من الصدقة على الأجانب يكره رد السائل ولوطن غنا بل يطيره شيئا ولو ليس له بعده فإن لم يجد رده رد أجلا ولا يكره رد السائل الرابع أن تصدق على ثلثة ويستحب للناس السائل الدعاء فقد ورد أنه يستجاب دعاؤه فيكم وإن لم يستجب في نفسه كذب ويستحب المساعدة على إيصال الصدقة إلى السحق فقد ورد أنه لو دعا لها أربعون ألفا إنسان ماتت وصلت إلى المسكين كل لهم أجر كامل بمعنى أنه يوجب كلهم من غير أن ينقص من أجر صاحبه شئ ويكره أن يعاد الصدقة وقد ورد أن الله تعالى حرم الجنة على جمع منهم المنان بفعل الخير أناعله ويستحب تقبيل المصدق يد بعد الأعتا لأن الله تعالى يأخذ الصدقة قبل أن تقع في يد المصدق عليه يكره لوم المصدق في كثرة الصدقة ويستحب الابتداء بالعطا قبل السؤال والاستئذان من الأخذ بحجاب وظلمة لئلا يعرض للذل ويستحب لصدقة باحبة لأشياء التي يحرم الصدقة بالمال المحرم إلا بقصد الصدقة عن صاحب المحمول ويستحب الطعام وسقيا ولو عند الماء فإنه يعدل عن رقبته وأما السقيا فلا يوجد الماء فأكحيا النفس ويستحب

البر بالآخوان والسعي في حاجتهم وصلة

فقرهوا الشيعة ويستحب الصدقة

في حيا الزكوة ويكره

الصدق بجميع

المال فيبقى لا مال له ثمه

كتاب السكَنِ والعُمَرَى والرَّقْبَى والحَبْسَى
 العين في ملك مالكها وتختلف في تقييد الأول بالخصوص لا تنفع بالسكنى فلا يجري في غير ما يسكن من الأعيان والثانية بالأقتران بالعمى والثالثة بالاقتران
 بالرقبة والرابع بالاقتران بالمدَّة وتجمع السكنى مع العمى فيما إذا باح سكنى الدار مدة عمره ومع الرقبة فيما إذا باح سكنى دارها مادامت رقبتهما موجودين
 العمى عن السكنى فيما إذا كان المباح مدة العمر غير السكنى والرقبة عن السكنى فيما إذا باح له غير المسكن مدة وأما العمى والرقبة فبيدهما بيان وأما الحبس فظاهر
 أنه يشمل الثلاثة وغيرها ولا ريب في مشروعية كل من الأربعة ويقتصر كل منها إلى الإيجاب لقول للفظين لكاشفين عما في الضمير كصا صريحاً كما تقتضيه
 كل منهما إلى القبض قصد التفرقة لا انتقال العين إلى المباح لشيء من العقوق المذكورة وأما يسلط بها على استيفاء المنفعة والعبارة عن عقدان يقول في
 السكنى اسكنك هذه الدار أو الحان والمسكن ويخونك ويدك مدة وفي العمى عمتك هذه الدار ونحوها وهذه العين عمتك وعمرك في الرقبة
 ارتبكت هذه مدة كذا وفي الحبس حبست عليك كذا وهذه العقود لازمة بعد القبض غير جائزة سواء عين أو أجل في غير العمى لا ولو فالملك سكنى
 هذه الدار ما بقيت أنت وحييت جاز وعادت العين بعد موت الساكن إلى المالك ومن يقوم مقامه سواء اشتراط العود إليه بموت الساكن أم لا
 ولو نال في العمى عمتك هذه الدار لك أنت حبستك كانت عمرك لم يرجع إلى المالك إدام عقبك لعمرك لم يوجد فإذا انقضت عادت العين إلى وارث المالك
 في ذلك الوقت لا يجوز الرجوع في السكنى والرقبة والحبس الموقوفات بمدة قبل انقضاءها ولو قرن العمى بغير المالك تنقل حق الاستفاد من المباح له
 بموته إلى وارثه إلى أن يموت المالك فإذا مات زال الحق وارتد المباح له ولو قرن السكنى بغير المباح لم تمت المالك لو سقط حق المباح لم يرد ذلك
 ولو يكن لو رثته منعه من الاستفاد على الأظهر ولو مات مع المباح لم يكن لو رثته الاستفاد وعادت المنفعة إلى المالك ولو أطلق المدة ولو بعثها كما
 لم الرجوع متى نشأ فإذ مات كان حق الرجوع لو ارثته ثم السكنى تخص ما يسكن بخلاف العمى والرقبة والحبس فإن كلاً يصح وقته بغير إعماله وإقراره
 وحلبه من دار أو عقار أو مملوك أو أمانة أو حيوان أو نحو ذلك ولا يحل المباح له وطى الجارية الممتدة والرقبة والخبوسة وأما الاستفاد بما عدى
 ذلك ويجوز أن يجعل خدماً مذهباً أو ممتدة بغير مدة ثم هو حر وجب فعله المملوك الخدمة في تلك المدة فإما مضت المدة صار حراً ولو أبق حتى انقضت
 المدة أثم ولو يكن للمباح له سبيل عليه بعد المدة ولا يسلط في من العقوق الأربعة يخرج العين عن ملك المبيع ويباع ونحوه من التوافل كما لا يمنع وقوع
 شيء من تلك العقود على عين من بيع مالكها أياها من غير فرق بين أن يردت بمدة معلومة وبين المفرد بغير أحدهما أو ثالث على الأقوى ولا بين
 كون المشتري هو المباح له أو غيره غاية تحريم المشتري الجاهل بالحال من التسليم انقضاء المدة محالاً وبين الفسخ ولا خيار للعالم بالحال وليس له بيعت
 له المنفعة باحداً للعقوق المذكورة بيع العين المباح منعها له ولا الثاني بوجوه العمى بعد المدة المباح فيها المنفعة إذا كانت المدة معلومة ولو
 كانت المدة العمر لم يحرم الأجرة إلا إذا جعل مبدئها زمان لا يبقى المعلق على غيره الاستفاد إلى ذلك وعقد السكنى يقتضي جواز استفاد المسكن بالفتح
 بالعين بالسكنى مادامت المدة باقية ويجوز له أن يسيح به عند طلاق العقد زوجته وأولاده وخلفه ودابته وامتنعه إذا مات
 القرائن وقضت العادة بعد استحبابه شيئاً من ذلك كل أو بعضاً لا يجوز ولا يجوز تصرفاً حده هو لا في الدار بغير رضائه إباح له ولو شرط
 المالك على الساكن أن لا يستحب من تقضي العادة باستحبابه لزوم الوفاء به كأنه لو شرط الساكن على المالك أن يسكن من لا يجوز استحبابه بطلان
 الأسكان جاز له استحبابه ولا يجوز للمسكن بالفتح أن يوجر المكان ولا أن يسكن غيره إلا باذن المالك لا يجب على المالك تغيير المباح منفعته
 شيء من تلك العقوق إلا التعديل الموقوف عليه انتفاع المباح له فإن لزومه عليه غير بعيد ولو أراد المباح له التغيير الغير المضر بالمالك لم يكن للمالك
 أن كان التغيير مما يوقف عليه انتفاع المباح له ولا يجوز لأحد من التعديل المتغير بالآخر إلا بانه ويجوز تقييد الاستفاد في العمى بغير المالك ولو
 المباح له وحده ومع إضافة عقبه إليه كذا التقييد بغير جنتي على الأظهر ولو جعل السكنى له وبعض معين من عقبه جاز وكذا لو جعل له مدعى
 ولعقبه مدة مخصوصة لا يعتبر ذكر المدة في السكنى والحبس بل يجوز إطلاق عقدهما كما يجوز التقييد بمدة وأما العمى والرقبة فهما يصح عقدهما
 عند الإطلاق وعقد ذكر المدة أو يصح عقد الرقبة دون العمى ولا يصح شيء منهما أو جوازهما الأول قسمان أحدهما إن كان مقرراً بغير مدة
 فغيره مادامت المدة باقية سواء كان عاماً حبس شيئاً على الفقراء أو الفقهاء من غير تقييد بمدة وحبس فرسة سبيل الله تعالى كذا وحبس خادماً على
 المساجد والمساكن المستقرة كذا وفي حكمه حبس خادماً على الكعبة أو مسجد مخصوص أو مرقم مخصوص من نحو ذلك وكان خاصاً بالحبس عن من
 أهله على شخص معين من رحم أو جنتي إذا انقضت المدة زال الحبس وعادت العين إلى مالكه الفعلي من حابس أو وارث إن لم يكن مقرراً بمدة
 فالعام منه لازم على الأظهر لا يجوز تغيير وجهه مادامت العين باقية وأما الخاص فكان ألا أنه بموت الحابس يزول الحبس تعود العين إلى وراثته
 وقيل نفقة الحيوان الحبس في الثروات العامة من كسبه فإن لم يكفه من بيت المال لم يقل بان نفقته على الحابس أسمع أشراطها على المحبوس كالحبس
 لم يكن بعيداً وكذا نفقة الحيوان المحبوس العمى والرقبة بغيره على جوارحه وكذا نفقة
 على المالك إلا أن يشترطها على المحبوس عليه

كتاب الهبات الهبة هي العقد المقتضى انضمام القبض اليه لتملك العين من امر غير عوض او بعوض فليكن كسائر الحجرات عن القرية او غيرها
وتسمى بالهبة والعطية ايضا ولا يشبه في شرعيتها بل بحمايتها وقد ورد انها تذهب بالضمين لا يشترط في هبتها قصد القرية وان اشترط المبرر
عليها به ويعتبر فيها الإيجاب القبول والقبض ويعتبر في الإيجاب القبول ان يكونا باللفظ الكاشف عما في الضمير ولا يكفي الفعل على الاظهر الامس
الاخر فان اشارته المفهمة تقوم مقام لفظه وفي اعتبار العربية والمأذونة تردد واليجاب كل لفظ دل على التملك المذكور كوصفك ملكك
واهديتك وعلقتك واعطيتك ونحو ذلك من الالفاظ الكاشفة عن إنشاء التملك بالصراحة وكذا القبول كقبليت ورضيت فاعتدت
واهبته وتملكت ونحو ذلك ولو وهبه شيئا فقبل المبرر في البعض ففي الصحة تردد والعقد اقرب يعتبر في عقد المولات والتبخر والهدية قسم
من الهبة يجري عليها احكامها وموردها المنقولات وفضل الهدية عظيم وقد ورد انها تذهب لعل ويستحب قبولها بل يكره رد هبتها اذا
كانت لله تعالى الا اذا ادت الى محرم فيجوز ما قبله ومكره فيكره ولذا ورد ان هدايا العمال غلول وان الهدية تعور عن الحكم فينبغي الحيل
والقاضي ترك قبولها ويعتبر في المتعاقدين بعقد الهبة والهدية الكمال بالبلوغ والعقل والاختيار والقصد يعتبر في الموجب مضاعفا
ذلك كونه جائز المصروف في هبة ما في ذمة شخص منه نفسا فانتهت فائدة الا براء الا ان الفرق بينهما اشتراط القبول هنا وعقد اشتراطه
في الابرام على الاشهر الاظهر ولا يقع هبته من غيره الا اذا تحقق انقضاء بعد العقد بقبض الواهب مصادق ما في الذمة وقباضه من ذمه
عنه وكالعادة على الاظهر ولا حكم للهبة ما لم يقبض العين الموهوبة بمعنى ان القبض شرط في صحتها وقيل هو شرط في لزومها والاول لعله الاظهر لانه
يعتبر كون القبض باذن المالك لا التلقض بغير اذنه ولا للقبض للهبة على الاقرب تطل عوت احدهما قبل القبض وتعود العين ان كان المتوفى
هو الواهب ميراثا وتما قبل القبض للواهب فظن الملوك الموهوب قبل الهلال على الواهب ان يخرق بضعه في الهلال ولا فرق في شرطية
القبض في الهبة بين كون الموهوب من النكاح والموزون او من غيرهما ولو اقر المالك بالهبة والا قباض جميعا حكم عليه باقراره بكون العين
للمتبرع سواء كانت العين حين الاقرار في يد المتبرع او في يد الواهب لو انكر الفرق بعد ذلك ما اقر به لم يقبل منه ولو يكلف المبرر الرجوع باليمين الا اذا
ادعى المبرر كون الاقرار كذبا بما هو طائفة فان له اخلاله على عكس موافقا وعلى وقوع القبض ولو علم بكذب المبرر قبل ان يرضى فانه عليه لو قبل بالقبض
كان اجود وليس كذلك مطلقون الكذب لا يعتبر في صحة هبة المقبوض بتجديدا القبض ولا ان الواهب في القبض حديثا ولا مضى زمان يمكن فيه تجديد
القبض على الاقوى الا اذا انكشف عند رضا الواهب القبض السابق المنتهى الى ان كان فان فيه تردد وان كان عند اعتبار رضا غيره بعيدا لا فرق
في كفاية القبض السابق عن الجديد بين كونه باذنا وغصبا على الاقرب ان كان مراعا تجديد القبض برضا في الثاني احوط ولو وهبه ثوبا شيئا
تحت يد لم يملكه الا بغيره بالقبض لا قبضة قبض المولى عليه نعم الا حوط ان لم يكن اظهر لزوم قصد كون قبضة فعلا كونه في يد عن الضمير ولو
لم تكن العين في يد توفى صحة الهبة على القبض عن المولى عليه بعد ذلك ولو وهبه غير المولى من القاصر شيئا توقفت على قبض المولى عنه ولا يذو يكتفي
القصد بكانت العين في يد المولى وهبة المشاع صحيحة وقبضة كقبضة السبع ولو قبض المتبرع العين باذن الواهب من دون اذن الشريك ففي
صحة الهبة بذلك وجهان ويشترط في الهبة مضافا الى ما مر امور فمقتضاها ان يقبض الموهوب فلا يصح هبة المحلول كشاءه من طبعه نعم لا يعتبر
على الاشبه العلم بقدر الموهوب وصفه بعد معلومية شخصه كذه الصبرة المجهولة والصوف على ظهر هذا الحيوان واللبس في ضرعة نحو ذلك في
منها كون الموهوب وجودا حين العقد فلا تقع هبة المعلوم كثره السنة الفلاينية وما عمل الدابة في المستقبل ومنها كون العين الموهوبة
ملكا للواهب حال العقد فلا يجوز هبة ما لا يغير ولا الطير قبل اصطياده ولا الشاة قبل حيازة نعم الاظهر عند اعتبار العقد على تسليم العين
حين العقد فتجوز هبة افعال والاخرى والعين المنصوبة يراد بها التامة والصحة بالقبض ويجوز هبة العين استأجرة من المستأجر وغيره ونعم
ان كان المتبرع المستأجر واما المستأجر فيقبض الموجود وكذا الكلام في العين استأجرة والموهوبه ويصح هبة النكاح للملوك ولا يدخل المحل في هبة
الحامل الامع النصيص عليه يدخل الاجزاء المتصلة غير المحل كالصوف والشعر والوبر والوبر نحوها في هبة الحيوان الامع الاستثناء ولو وهبه لثوبين
شيئا وقبض كل واحد منهما ما وهبه له وقبضة لوقبل احدهما وقبض وردا لا ينسب اليه بالنسبة الى المتبرع وصحة على الاقوى بالنسبة الى الغالب
بالقبض كذا لو وهبه ثوبان بعقد واحد من واحد شيئا فقبل من احدهما وقبض لم يقبل ملكا فقبل ما قبله لم يملك ما رده ويجوز تفصيل بعض الاول ولا يلزم
بعض في العطية وفان جمع بكرهته ولم تثبت نعم بكرة ذلك عند الاداء الى العداوة والشحناء الحسد المقتضى لقطع الرحم وغيره مصلحة جارية كما يكره
من المعسر فشر العين الموهوبة اذا قبضت فان كان المتبرع حيا لماء وان علوا والاولاد وان نزلوا ذكورا واناثا لثوبت الهبة وثوبت للواهب المبرر
وان كانت غير موهوبة والعين باقية وكذا لو كان المتبرع من ذوى الارحام غير الابوين والرحم هو القريب المعروف بالنسبة ان بعدت المحنة ونحوها ان كان
ولو كان المتبرع اجنبيا للواهب الرجوع في الهبة اذا كانت غير موهوبة وكانت العين في بقط الرجوع بامور فهمها لثوبت العين سواء كان التلف
من جانب الله تعالى او من المتبرع ومن اجبى هبة لثوبت البعض نعم من الرجوع في الباقي ام لا وجهان اظهرهما الثاني سيما فيما اذا كان المتبرع مالا

يعتق من لا جزاء والكان الا حوط ترك الرجوع في الباقي سيما اذا كان مما يعتق من الاجزاء والابصار ومنها كون الهبة معوضة لشيء ولو كسر
 في ضمن العقد فانه لا رجوع فيها وفي حكم التعويض في العقد اشتراط التعويض في ضمنه الوفاء بعد ذلك بالشرط ولو عوض عن الهبة بعد القبض
 وقبل الواهب سقط به رجوعه ولا يسقط لواخذة لا بعنوان العوضيته ولا يعتبر كون العوض من غير جنس العوض يتم بغيره كونه بعضه ومنها
 قصد القرينة والتواب بغير العوض منها فانه لا رجوع فيها ومنها كون الموهوب يباين الباقي في ذاته المتبها فانه يبره ذمته بالهبة ولا يبقى للرجوع محل
 ومنها اشتراط اسقاط حق الرجوع في ضمن عقد لان اخر واسقاطه بعد ذلك فكذلك لو شرط ذلك في ضمن عقد الهبة في وجه لا يخلو من نظرها ومنها
 موت المتبها الموجب لثقال العين الى وارثه فاسقط الرجوع عليه الا في نوى ومنها موت الواهب فانه مسقط لرجوعه فلا ينقل الرجوع الى وارثه على
 ما قل في ذلك ولا يسقط بمجونه بل يقوم ولتير في ذلك مقامه ومنها الحجر الحاكم على المتبها لعلس مع بقا العين فانه مسقط للرجوع في وجه لا يخلو من
 قرب ومنها اجازية الهبة فانها تسقط الرجوع في قول غير بعيد ومنها كون الواهب وجا وزوجه فانه مسقط للرجوع في قول غير رضى
 ومنها انصرف المتبها في العين فان اسقط الرجوع افوا لا ولا يظهر عند التفصيل بين انصرف المتبها للعين اصادق معه على بقا الموهوب
 بعينه من غير من الة برب بسقوط الرجوع باكله دون الثاني وفي كون ادخال الحشبة البثا من انصرف المسقط تردد ولا شبهة العقد فاذا
 بيع تخير بين البقا باجره وبين البيع والاستيلاء للامنة مسقط للرجوع فيها وكذا ازالة البكارة بالوطى واما وطى اثيب من غير استيلاء فلا يسقط
 للرجوع على الاشبهه لواجر المتبها العين جاز للواهب الرجوع فضلا ولكن يلزمه ان يتطرق في اخذ العين الى نقضا الاجارة ولو ردها ردعي
 انفكاكه في صحة الرجوع ولو كانت الهبة الموهوب منه روى الفسخ في وجه فان حصل ثبوت صحة الرجوع والا فلا ومنها انقل العين بغير اذناها
 اسقاطه للرجوع غير بعيد ولو عادت اليه بعد ذلك بسبب اخر لم يكن له الرجوع وليس كان لنقل الجائر ثم الرجوع قد يكون بالقول كرجعت الهبة
 وان تجتهد بطلت لرددت ونجحت نقضت استرددت ونحوها من الا لفاظ الدالة على الرجوع جزا ولها انضمام الفرائض المعبرة وقد يكون بالفعل
 مثال ان يبيع الواهب لعين او يهبها من غيره او يعقب المملوك الموهوب وطا الجارية الموهوبة بغير عقد ولا تحليل او ينزع العين منه مع الفرضية لا
 على كون ذلك بقصد الرجوع ولا يشترط في الرجوع عندنا حكم الحاكم ولا يشترط العطفية للدعى الرجم وان لم يكن بحاجا لاجازتها من اصله التي تنسب
 الاجل وتهون الحساب تعصم من الذنوب تناكده الا بوبن ويكره الرجوع فيما تمهله الزوجت لزوجها والزوج لزوجه ولا يجريان مجرى الرجوع
 على الاقوى واما كان النكاح او متعة مدخولة بها كانت الزوجة ام لا والمطلقة الرجعية زوجة دون البائن ومن لوائح الباب
مسائل الاولى لو هب لعين الهبة التي لا رجوع فيها شيء من الاسباب المزورة واقضها من المتبها ثم باعها من اخر لم يلزم البيع بل
 وقف على اجازة المتبها فان اجازها زوطك الثمن وان ردته لودها هبها بالهبة التي لم يهبها الرجوع واقضها منه ثم باعها من اخر ففي صحة كونه
 فسخا قولان ولا يظهر ان فاسد قرينة على الفسخ غير البيع انفسخت الهبة ولم البيع وكان الثمن للبايع وان فاسد قرينة على كون البيع فاسحا صح الفسخ
 ولم يفسخ البيع وان لم يتم قرينة اصلا في حصول الفسخ بالبيع تردد ولو كانت الهبة فاسدة صح البيع على الاحوال سواء كانت الهبة معوضة او غير معوضة
 لكسرح او اجنبي عالما كان الواهب حين البيع بنفسا الهبة ام جاهلا وكذا يحكم بصحة البيع اذا باع مال مورثة معقدا حيوة ثم بان موته قبل البيع كذا
 لو اوصى بمقبرة رقبته معينة من رقبته لاحد وقد كان اعقبها قبل الوصية ونسب العقب ثم ظهر فسا عقبه لها فانه تصح الوصية الثانية ثم انفسخ في
 الهبة ليس فور بافول فصل بينه وبين العقد زمان لم يتطل على الاظهر وجع فاذا اترخى القبض عن العقد ثم اقبض حكم بانقال المال الى المتبها من حين
 حق العقد ثم اقبض حكم بانقال المال الى المتبها من حين القبض لا من حين العقد على الاظهر **الثالث** ان افر بالهبة وانكر القبض كان القول قوله في النكاح
 الا قباضا لم يكن افراره بالهبة مانعا من قبول قوله في انكار القبض يتم للمفكر اعداها الواهب بعد حصول القبض الصحيح للهبة لا فرق بين كون الموهوب
 في يد الواهب او يد المتبها ويد غيرها ولو قال وهبته اياه وخرجت به اليه ولكن لم اقبضه فقول قوله ايضا يمينه ولو قال وهبته ملكته ثم انكر القبض
 ففي القول تردد الى اعتبار اذ رجع في الهبة التي لم يجرع فيها وجدها فادعيات لم يكن له مطالبة المتبها بالارش ولو وجدها قد نادت بزيادة
 متصلة كالشتم وتعلم الضعفة كانت الزيادة لنواهب كذا الزيادة المنفصلة مثل الحمل واللبن اذا كانت موجبة حين الهبة واما الزيادة المنفصلة
 بعد العقد والافاض كاولد واللبن ونحوها مما يجتهد بعد القبض في الهبة سواء كان منفصلا عنها عند انشا الفسخ ام لا ولو وجد بعد الفسخ
 العين بمنزلة شيء اخر على وجه لا يتميز ثبتا الشك بين الواهب من امرج ماله بالعين الموهوبة **الحا** صسكرا اذ هب اطلق لم تكن الهبة معوضة
 ولو اراد المتبها بعد القبض ان يعوض عنها فان قبله الواهب سقط به رجوعه وان امتنع من ذلك لم يلزم ولم يحج على القول الا اذا التزم في ضمن العقد
 قبول العوض بعد فسخه على القبول ان امتنع ولو دفع اليه المتبها بعد القبض شيئا لا بعنوان العوضيته لم يسقط بذلك رجوعه لا فرق في جواز اشتراط القبول
 بعد ذلك في الهبة بين تعيين العوض وبين اطلاقه غير المتبها عند الاطلاق بين القليل والكثير والعوض عنها المتبها للرجوع ثابت لم فانا
 عوض عنها وقضه الواهب سقط رجوعه بذلك ولا يسقط قبل قبضه ان دفعه للمتبها على الاظهر وهو الجبر المشروط عليه التعويض بدفع العوض

كتاب السبق والرماية

٣٣٢

أم لا يتخير بين دفعه وبين إلباء منه تمكين الواهب من الرجوع وجهان ولو وجد الواهب العوض الذي قبضه من المتهب عيبا فأن كان العوض معينا
 في العقد استحق الرجوع بأرضه على المتهب أن كان مطلقا لم يستحق الأرض هل عند استحقاق الأرض الرجوع في الهبة ما لم يقبض الأرض أو أرضا بالحيث
 أم لا وجهان لعل أولهما أقرب لو خرج العوض المعين المدفوع مستحقا للغير لزم المتهب دفع البديل فان لم يدفع ثبت الرجوع للواهب ولو خرج العوض
 مستحقا لزم المتهب بدفع البديل واجبر عليه أن امتنع ولم يثبت للواهب الرجوع بذلك لبقاء البعض الآخر سليما له ولو ظهر نصف العين الموهبة
 مستحقا للغير بعد دفع المتهب العوض تخير المتهب بين الرجوع بنصف العوض على الواهب بين رد النصف الباقي من العين واسترجاع تمام العوض
 ولو ظهرت كلاً مستحقاً للغير بعد تلفها في يد المتهب غرم المستحق بدال العين رجوع على الواهب بالعوض عينا إن كانت موجودة وبديلا إن كانت
 ناقصة كما يرجع عليه بما غرم المستحق أن لم يكن التلف بفعله ولو كان التلف بفعله في الرجوع عليه بما غرم تردد ولو وهب عينا فصارها ثم عاد
 خلا في عود الرجوع بصير رده خلا وجهان أقربهما العدم ولو تلفت العين الموهبة بشرط التعويض أو عابت في يد المتهب قبل دفع العوض
 وقبل الرجوع بفعل المتهب ولا يفعله فحق ضمان المتهب الأصل والأرض إذا رجع الواهب الهبة أو عكس ضمانه شيئا قولان والأشبه الأخير

السادس عشر الأظهر أن يصنع الثوب الموهوب بلا عوض ليس من المقتضى المسقطه

رجوع الواهب الهبة السابعة تفتح هبة المريض

المستسمر كما تفتح هبة الصحيح ونخرج

في المريض أيضا إذا لم تكن

والرماية

الأصل

كتاب السبق

وهما عقدان فائدتهما بحث النفس على الاستعداد للقتال وللدعاية لممارسة القتال فحرب الكافرين والدفاع عن النفس والدين والحرم وللا لافد
 كما في الجاهلية وورد الشريعة بنوعيهما والأمهما ووردان الرمي سهم من سهام الأسلام وإن المثلثة تحضر عندهما وإنه من التمتع وفي هبة
 الكتاب فصول **الأول** في بيان معاني الألفاظ المستعملة فيه في السنة الفقهاء رضوان الله عليهم فالسابق من الخيل على الأشهر هو الذي يتقدم
 بالفتى والكذا في مجتمع الكفنيين ويسمى المحل أيضا ثم المصلي هو الذي يحاذي براسه صلوبي السابق أعني العظيمين السابقين عن بين الذئب شماله
 ثم التالي هو الذي يتلو المصلي ثم البارع هو الذي يلح التالي ثم المراح هو الذي يلح البارع ثم الخطي هو الذي يلح المراح ثم العاطف هو الذي
 يلح الخطي ثم المؤمل هو الذي يلح العاطف ثم اللطم هو الذي يلح المؤمل ثم السكتة هو الذي يلح اللطم يسمى بالسكتة أيضا وقيل الفسك هو الذي يلح
 السكتة سبق يكون الثبات التقدّم والتحريل على العوض ويجوز عنه بالخطر والتدب بالتحريك بالزهن والقرع بكسر القاف الوجه المحلل هو الذي
 يدخل بين المراهقين لا يبذل معهما عوضا بل يجري فرسه بينهما أو على أحدهما جانبين على وجهه يتناول العقد فان سبق أحدهما العوض المبدل والنسأ
 وإن سبق لم يبرهن شيئا والغاية من السباق المناضلة السابقة والمراد يقال سبق بشد يد الثابت إذا أخرج السبق وميزه وإذا أحرزه واستحق
 والرشق بكسر الراء وسكون الشين عدد ما يرى من السهام ويطلق على نفس الرمي أيضا ويقال رشق وجهه ويد وراية الرمي على ولا حتى يفرغ
 الرشق وأغراق السهم هو أن يزيد في مد القوس لفضل قوته حتى تستغرق السهم فيخرج من جانب لوتر المعهود إلى الجانب الآخر ويوصف السهم
 بالحابي والخاصر والخازق والخاسق والمارق والخارم والطامح والعاضد والطائش والعاير والحاطف والحاصل والبارع فالخابي ما زل على
 الأرض ثم أصاب الغرض ويقال له المزدلف أيضا والخاضر ما أصاب أحد جانبي الغرض والخازق ما خدشه ثم وقع بين يديه والخاسق ما فسدته
 فيه المارق ما نفذ الغرض ووقع من وراءه والخارم هو الذي يخرج حاشية الغرض والطامح هو الذي يارب الأصابة ولو يصيب يكون مخطئا
 والعاضد هو الواقع من أحد جانبي الغرض والطائش هو الذي لا يعرف مكان وقوعه العاير ما لا يعرف بأمية الحاطف هو المرتفع في الهواء
 يخطف أركا والحاصل هو المصيب للغرض كيف كان والبارع ما أصاب لسن ولم يؤثر فيه الغرض هو ما يقصد أصابته ويسمى بالرفعة والحد
 ما يحصل فيه الغرض من تراب وغيره والمبادرة هي أن يبادر أحدهما إلى الأصابة مع التساوي في الرشق والمخاطة هي إسقاط ما شأوا فيه
 من الأصابة والجواب هو إسقاط الأقرب من الغرض ما هو **الأبعد الفصل الثاني** فيما يسابق بهما يجوز المسابقة مع
 العوض في الفصل والخف الحافر خاصة دون ما عداها ويدخل تحت الفصل السهم والنشاب والحراب السيف يشمل الخف إلا بل الفيلة
 كما يشمل الحافر الفرس والحمار والبغل ولا يجوز المسابقة مع العوض بغير الثلاثة كالطيور والقند والسفن والحجارة والطيار والزرب المصار
 ورفع الشيء الثقيل ونحوها وفي جواز المسابقة على غير الثلاثة بغير عوض قولان والأحوط الترتيب **الفصل الثالث** في عقد المناشأ
 والإهامة فانهما عقدان مستقلان غير مندرجين في الأجارة ولا الجعالة ويفتقر كل منهما إلى إيجاب قبول الفظيين ولا يبعد كفاية الفعل
 في القبول والأشبه لزومهما فلا يجوز لأحدهما فسخه بغير رضا صاحبه لا يعتبر في العوض أن يكون عينا بل يجوز أن يكون دينارا أو نحو ذلك

كرجل

في السبق الرقائبة

سواء سبق الذين العقدان حصل له ولو بذل السبق غير المتسابقين حتى بلا شبهة وكذا لو بذل أحدهما أو هما وان لم يدخل بينهما محتل ولو بذل الأمام عليه
السبق من بيت المال جازاً لم يكن أصله من المصارف ولو بذل له أحدهما يكون ذلك لصاحبه من سبق ولا يكون للمبادل أن سبق شيء على صاحبه
ولو بذل كلاهما أخذ السباق منهما المالكين جميعاً ولو جعل السبق للمحلل بانفاده جازاً أيضاً وكذلك لو اشترط أن يكون السبق لمن سبق منهما صاحب
الفصل الرابع في الشروط تقتضي السابقة في شرط أحدهما تقدماً للمساواة بتعيين الأبداء والانهاء أي تعيين الوقت
الذي يبتدئان بالجرى منه الغاية التي يجران إليها تأنيهاً تقدير العوض جنساً وقد راوا مشاهدة على ألا حوطاً لهما أن يجازي
بالفريق للسابق منهما أو للمحلل ولو جعل لغيرهم لم يجز كما يجوز لو جعل السبق كلمة أو لغيره للسبق لا بأس بأن يجعل للسبق شيء إذا كان
للسابق أكثر من ذلك **مراجعتها** تعيين ما يسبق عليه من المراكب بالشهادة **خامسها** تساوي ما به السابق من المراكب في احتمال السبق ولو
كان أحدهما يقطع السبق الآخر معلوماً للآخر عادة لم ينح السبق عليه **سادسها** تساوي اللابئين في الجنس في قول غير مرضي والأظهر
الجواز إذا اختلف جنساً كالفرس مع الأبل كما يجوز مع اختلاف النصف كالفرس والعرة مع البرزون والعقيق مع الهجين والعرة مع الأبل مع الخنا
سابعها إرسال اللابئين دفعة فلو اشترط إرسال أحدهما قبل الآخر مع اشتراط تقدم السابق في الانتهاء لم ينع في وجه لا يخلو من تأمل
ثامنها أن يجعل المسابقة بحيث يحتمل المراكب قطعها ولا يعلم بانقطاعها قبل طمها على تردد في ذلك أيضاً **ثامنها** تعيين المبادي والمآلات
الأمع إلا نضاف إلى أحدهما في عادة عصرهما **الفصل الخامس في أحكام النضال** الشامل السابقة والمرافعة
مسائل الأولى إذا قال جنبي خمسة من سبق فله خمسة فلتساووا في بلوغ الغاية فلا شيء لأحدهم ولو سبق أحدهم كانت الخمسة له ولو سبق
اثنان كانت لهما دون الباقيين وكذا لو سبق ثلثة أو أربعة هذا إذا لم يعرف لمتناضلين على ذلك واقتضا ولو اقتضى خلاف ذلك عومل
بمقتضى عرفهما ولو نال من سبق فله درهمان ومن صلى فله درهم كان الذي درهمان للسابق واحد لكان واكثر ولو سبق واحد وصلى ثلثة وآخر
واحد كان للسابق درهمان وثلثة درهم ولا شيء للآخر مع مساواة عرفهما على ذلك **الثانية** لو كانا اثنين خارج لكل واحد سقوا
ادخل أحدهما ولا أتى الثلثة سبق فله السبقان فان سبق أحدهما المستبقين كان له السبقان ان قضى العرب به وكذا لو سبق المحلل فانه يأخذ السبق
ولو سبق المستبقان كان لكل واحد ما لنفسه لا شيء للمحلل ولو سبق أحدهما والمحلل للمستبق ما لنفسه نصف ما للسبق المحلل نصفه
ولو سبق أحدهما وصلى المحلل كان لكل للسابق مع قضاء العرف بذلك كذا لو سبق أحدهما المستبقين تأخر الآخر مع المحلل وأسبق أحدهما وصلى
الآخر وتأخر المحلل **الثالثة** إذا اشترط المباداة ورشق عشرون الأصابع خمسة فرمى كل منهما نصف الرشق فأصاب نصفه فامرى فقد
تساووا في الأصابع والرمي لا يلزم أن يكال الرشق ولو رمى كل منهما نصف الرشق فأصاب أحدهما خمسة والآخر أربعة فقد فضله صاحب
الخمسة ولو سئل كمال الرشق لم يجب الإجابة ما لو شرط المحل طرفة كل واحد منهما نصف الرشق فأصاب بعدهم طاراً ربع بالربع وكال الرشق ولو
أصاب أحدهما من العشرة تسعة والآخر خمسة فخطأ خمسة بخمسة وكال الرشق ولو خطأ فبادر أحدهما إلى كمال العدة فإمكان مع انتهاء الرشق
فقد فضله صاحبها ان كان قبل انتهاءه وأراد صاحب الآخر كمال الرشق فإمكان لذلك فإذ أجبر صاحب الآخر على تمكن صاحب الآخر من كمال
ويتصور وجوب الفائدة له في موارد **فصلها** رجاء السبق لو كان على السابق كما إذا كان الرشق عشرين والشروط المقر بخمسة فرمى كل منهما
عشرة فأصابها أحدهما جميعاً فأصاب الآخر خمسة رجمي صاحب خمسة ان بخطأ صاحب العشرة لباقية ويصيب هو أيها فيفضل له خمسة
ويأخذ العوض **ومنها** رجاء السبق مساواة السابق المانعة من سبق الآخر كما لو أصاب أحدهما في المثل عشرة وأخطأ الآخر عشرة
ورجمي أصابعه في جميع العشرة الباقية وخطأ صاحبها جميعاً **ومنها** رجاء السبق منعه السابق من التقرب بأصابعه العدة المشروط كما
لو رمى في المثل عشرة ففأصاب أحدهما عشرة والآخر أربعة ورجمي أصابعه خمسة فخطأ صاحبها جميعاً فيمنعه من التقرب بالخمسة
وان لم يكن لصاحب الآخر فائدة في كماله بوجهه لم يجز صاحبها عليه كما إذا رمى أحدهما خمسة عشر فأصابها ورجمي الآخر فأصاب منها خمسة فخطأ
خمس خمسة فاذا اكمل ما بلغ ما يصيب صاحب الخمسة ما خلفه خمسة ويخطئها صاحب الآخر فيجتمع لصاحب الخمسة عشرة فيخطأان عشرة
عشرة ويفضل لصاحب الآخر خمسة فلا يظهر لك كمال فائدة **الرابعة** إذا تم النضال ملك لتناضل تمامه على الظاهر بالعقد العوض وكان
لله القصر فيه قصره في سائر أملاكه ولو اشترط في العقد أنه متى سبق أحدهما وصار ناضلاً وملك العوض بطمحه لم ينع ولم يوفاء به على
الأقوى الخامسة إذا فسد عقد النضال لم يجب بالعمل بالجزء المثل ويسقط المستحق لا يبدل على الظاهر ولو صح العقد ثم خرج السبق
مستحقاً للغير وجب على المبادل بدله من المثل في المثل والقيمة في القيمي **السادسة** إذا نضل أحدهما الآخر في الأصابع فقال له المخرج الفضل
بكذا فلا ظهر له أنه لهذا المخرج **السابعة** لا بأس بالتناضل على التبعاد بان يرمي من موضع معين على أن من بعدهم ممن عن الآخر فلا شيء
الثامنة يجوز المسابقة والمرامات بغير تحف الحافر والنضال بغير عوض على الظاهر **التاسعة** يجوز عقد النضال بين حزينين على أن يكون

سواء سبق الذين العقدان حصل له ولو بذل السبق غير المتسابقين حتى بلا شبهة وكذا لو بذل أحدهما أو هما وان لم يدخل بينهما محتل ولو بذل الأمام عليه
السبق من بيت المال جازاً لم يكن أصله من المصارف ولو بذل له أحدهما يكون ذلك لصاحبه من سبق ولا يكون للمبادل أن سبق شيء على صاحبه
ولو بذل كلاهما أخذ السباق منهما المالكين جميعاً ولو جعل السبق للمحلل بانفاده جازاً أيضاً وكذلك لو اشترط أن يكون السبق لمن سبق منهما صاحب
الفصل الرابع في الشروط تقتضي السابقة في شرط أحدهما تقدماً للمساواة بتعيين الأبداء والانهاء أي تعيين الوقت الذي يبتدئان بالجرى منه
الغاية التي يجران إليها تأنيهاً تقدير العوض جنساً وقد راوا مشاهدة على ألا حوطاً لهما أن يجازي بالفريق للسابق منهما أو للمحلل
ولو جعل لغيرهم لم يجز كما يجوز لو جعل السبق كلمة أو لغيره للسبق لا بأس بأن يجعل للسبق شيء إذا كان للسابق أكثر من ذلك
مراجعتها تعيين ما يسبق عليه من المراكب بالشهادة خامسها تساوي ما به السابق من المراكب في احتمال السبق ولو كان أحدهما يقطع
السبق الآخر معلوماً للآخر عادة لم ينح السبق عليه سادسها تساوي اللابئين في الجنس في قول غير مرضي والأظهر الجواز إذا اختلف
جنساً كالفرس مع الأبل كما يجوز مع اختلاف النصف كالفرس والعرة مع البرزون والعقيق مع الهجين والعرة مع الأبل مع الخنا سابعها إرسال
اللابئين دفعة فلو اشترط إرسال أحدهما قبل الآخر مع اشتراط تقدم السابق في الانتهاء لم ينع في وجه لا يخلو من تأمل ثامنها أن يجعل
المسابقة بحيث يحتمل المراكب قطعها ولا يعلم بانقطاعها قبل طمها على تردد في ذلك أيضاً ثامنها تعيين المبادي والمآلات الأمع إلا
نضاف إلى أحدهما في عادة عصرهما الفصل الخامس في أحكام النضال الشامل السابقة والمرافعة مسائل الأولى إذا قال جنبي خمسة من سبق
فله خمسة فلتساووا في بلوغ الغاية فلا شيء لأحدهم ولو سبق أحدهم كانت الخمسة له ولو سبق اثنان كانت لهما دون الباقيين وكذا لو سبق
ثلثة أو أربعة هذا إذا لم يعرف لمتناضلين على ذلك واقتضا ولو اقتضى خلاف ذلك عومل بمقتضى عرفهما ولو نال من سبق فله درهمان
ومن صلى فله درهم كان الذي درهمان للسابق واحد لكان واكثر ولو سبق واحد وصلى ثلثة وآخر واحد كان للسابق درهمان وثلثة درهم
ولا شيء للآخر مع مساواة عرفهما على ذلك الثانية لو كانا اثنين خارج لكل واحد سقوا ادخل أحدهما ولا أتى الثلثة سبق فله السبقان
فان سبق أحدهما المستبقين كان له السبقان ان قضى العرب به وكذا لو سبق المحلل فانه يأخذ السبق ولو سبق المستبقان كان لكل واحد ما
لنفسه لا شيء للمحلل ولو سبق أحدهما والمحلل للمستبق ما لنفسه نصف ما للسبق المحلل نصفه ولو سبق أحدهما وصلى المحلل كان لكل
السابق مع قضاء العرف بذلك كذا لو سبق أحدهما المستبقين تأخر الآخر مع المحلل وأسبق أحدهما وصلى الآخر وتأخر المحلل الثالثة إذا
اشترط المباداة ورشق عشرون الأصابع خمسة فرمى كل منهما نصف الرشق فأصاب نصفه فامرى فقد تساووا في الأصابع والرمي لا يلزم أن
يكال الرشق ولو رمى كل منهما نصف الرشق فأصاب أحدهما خمسة والآخر أربعة فقد فضله صاحب الخامسة ولو سئل كمال الرشق لم يجب
الإجابة ما لو شرط المحل طرفة كل واحد منهما نصف الرشق فأصاب بعدهم طاراً ربع بالربع وكال الرشق ولو أصاب أحدهما من العشرة
تسعة والآخر خمسة فخطأ خمسة بخمسة وكال الرشق ولو خطأ فبادر أحدهما إلى كمال العدة فإمكان مع انتهاء الرشق فقد فضله صاحبها
ان كان قبل انتهاءه وأراد صاحب الآخر كمال الرشق فإمكان لذلك فإذ أجبر صاحب الآخر على تمكن صاحب الآخر من كمال ويتصور وجوب
الفائدة له في موارد فصلها رجاء السبق لو كان على السابق كما إذا كان الرشق عشرين والشروط المقر بخمسة فرمى كل منهما عشرة فأصابها
أحدهما جميعاً فأصاب الآخر خمسة رجمي صاحب خمسة ان بخطأ صاحب العشرة لباقية ويصيب هو أيها فيفضل له خمسة ويأخذ العوض
ومنها رجاء السبق مساواة السابق المانعة من سبق الآخر كما لو أصاب أحدهما في المثل عشرة وأخطأ الآخر عشرة ورجمي أصابعه في جميع
العشرة الباقية وخطأ صاحبها جميعاً ومنها رجاء السبق منعه السابق من التقرب بأصابعه العدة المشروط كما لو رمى في المثل عشرة ففأصاب
أحدهما عشرة والآخر أربعة ورجمي أصابعه خمسة فخطأ صاحبها جميعاً فيمنعه من التقرب بالخمسة وان لم يكن لصاحب الآخر فائدة في كماله
بوجهه لم يجز صاحبها عليه كما إذا رمى أحدهما خمسة عشر فأصابها ورجمي الآخر فأصاب منها خمسة فخطأ خمسة خمسة فاذا اكمل ما بلغ
ما يصيب صاحب الخمسة ما خلفه خمسة ويخطئها صاحب الآخر فيجتمع لصاحب الخمسة عشرة فيخطأان عشرة عشرة ويفضل لصاحب الآخر
خمس فلا يظهر لك كمال فائدة الرابعة إذا تم النضال ملك لتناضل تمامه على الظاهر بالعقد العوض وكان لله القصر فيه قصره في سائر
أملاكه ولو اشترط في العقد أنه متى سبق أحدهما وصار ناضلاً وملك العوض بطمحه لم ينع ولم يوفاء به على الأقوى الخامسة إذا فسد عقد
النضال لم يجب بالعمل بالجزء المثل ويسقط المستحق لا يبدل على الظاهر ولو صح العقد ثم خرج السبق مستحقاً للغير وجب على المبادل بدله من
المثل في المثل والقيمة في القيمي السادسة إذا نضل أحدهما الآخر في الأصابع فقال له المخرج الفضل بكذا فلا ظهر له أنه لهذا المخرج
السابعة لا بأس بالتناضل على التبعاد بان يرمي من موضع معين على أن من بعدهم ممن عن الآخر فلا شيء الثامنة يجوز المسابقة والمرامات
بغير تحف الحافر والنضال بغير عوض على الظاهر التاسعة يجوز عقد النضال بين حزينين على أن يكون

١٢
١٣

كل حزب فيما اتفق لهم من الإصاغة والخطا كشخص الواحد لا يشترط تساوي عدد الحزبين على الأظهر كما أن الأظهر عند اشتراط تعيين كل واحد من الحزبين في قتال واحد من الحزبين لا يخل بكيفية نصبه ليس بموجب شرط الكل من الحزبين على أن يكون الاختيار في تعيين ذلك بيده ولا يشترط كون العاقد مطلق بينهم مقد ما عليهم في الرمي بل يكفي اشتراط رياسة في ضمن ذلك العقد ان كان في نفس المرشحين يجوز اشتراط السبق في الفرض من الرمي خاصة او من اجنبي او من احد الحزبين ومنهما ويقسط العوض على الحزبين بالتسوية غراما واخذاً الا مع اشتراط التفاوت فيعتبر قسمه الرشق بين الحزبين بغير كسر فيذكر عدد له ثلث نكانوا ثلثه وربع انكانوا اربعة وهكذا ولو كان

في احد الحزبين من لا يحسن الرمي بطل العقد فيه وفي مقابله

وفي تخير كل من الحزبين حينئذ في دفع

العقد بالنسبة الى الباقي

كتاب الوصايا والبحث فيه في فصول الاول في الوصية هي في اللغة بمعنى العهد وفي لسان المسترعة تملك عين

او منفعة او تسلط على تصرف بعد الوفاة ولا شبهة في شرعية ما بل وحقها وقد ورد انها حق على كل مسلم وان من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية وان من لم يحسن وصيته عند موته كان نقصا في عمرته ولو ملك الشفاعة بل هو واجبة على من كان مشغولا لذمة بواجب من دين او عيال مالية او بدنية او نذر او نحو ذلك عند ظن الموت فانه يجب المبادرة الى بيانها حتى مع الامكان والوصية بهام مع عدم سؤا فانت لعذر ولا تعد ويستحب ان يوصي عند ظن الموت في حضور الناس بقوله اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب الشهادة الرحمن الرحيم اللهم اني اعهد اليك في دار الدنيا اني اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمدا عبدك ورسولك وان الجنة حق وان النار حق وان البعث حق والحساب حق والنصر احق والميزان حق وان الدين كما وصفت في الاسلام كما شرعت ان القول كما حدثت ان القرآن كما انزلت انك انت الله الحق المبين جزى الله محمد صلى الله عليه واله خير الجزاء وحيا محمدا والمحمد بالسلم اللهم يا عدلي عندك ربي صاحبني عند شدتي ويا ولي نعمتي الهي واليه ابائي لا تكلفني في نفسي طرق عين ابدا فانت ان تكلفني في نفسي اقرب من اشر وأبعد من الخير فانس من القبر حشني واجعل لي عهدا يوم القاءك مشورا ثم يوم محابته فمهر الوصية كما تصح مطلقا فكذلك تصح مقيدة بما اذا مات في مرضه ذلك وستة تلك وسفوف ذلك ونحو ذلك وهو عقد يقتصر الى ايجاب وقبول من غير فرق بين ما كان منها تملك او تسلط على التصرف غايته قيام موت الموصي قبل الرد من الوصية في التسليطة مقام قبول الوصية تقبلا وتصح الوصية العهدية للفقراء وسائر الجهات العامة بمباشرة الموصي الايجاب مع التعليق على الموت والا حوطان لو يكن اظها اعتبار القبول في التملكية على الجهات العامة من الحاكم والوالي الوصية بحرية العبد بعد وفاته فيكفي فيها قبول الوصية او موت الموصي قبل رد الوصية والايجاب كل لفظ دل على ذلك لقصد صريحاً كقوله وصيت لفلان بكذا واعطوه بعد وفاتي كذا او له بعد وفاتي كذا ونحو ذلك وفي كفاية الفعل الكاشف عما في ضمير كشافينا قولان احوطهما العدا لا من العاجز عن النطق واقرهما الكفاية مطلقا ولا يكفي قوله هو له نعم هو قول في الحال الا اذا قرنه بما يفسد قرارا كالقوله هو من مالي له بعد فاتي فكون وصية وكذا لا يكفي قوله عيت له كذا بنية الوصية الا انا انضم الى ذلك فرائن مقيدة للوصية ويكفي في طرف القبول كما يدل عليه من لفظ او فعل صريح في الكشف عن الرضا بالايجاب لا يعبر في رد القبول هناك ولا عبرة بالايجاب يكفي من العاجز عن النطق ونحو الاشارة المفهومة والكتابة مع الاقران بالحال لاشاهدة بارادة الانشاء ولو وجد الوارث والوصي مكتوب بخط الميت في نذر او رد او نحو ذلك لم يجب عليه العمل به الا اذا مات بنية على ارادة الميت بذلك انشاء الوصية واطمن بذلك بسبب ان لا يشك في صحة وفاء للشهود اشهد واعلى بما في هذه الورقة فان هذه وصيتي فاشهد واعلى بها ولو لم يطلعهم على ما فيها وان شهدوا على ان الكتاب خطه وما فيه وصيتي ولم يطلعهم على ما فيه لم يعمل به على الوصية مع الاطمينان بعد الاشهاد والعلل على الاقرب ينقل المال الموصي به في التملكية الى الموصي له بمجرد موت الموصي انتقالا فله بالادما ان كان قد قبلها الموصي له في حيوة الموصي وان لم يكن قد قبلها فانتقلا من ثلث لا يتوقف استقراره على حقوق القبول من الموصي له ويبطل لمجرد الرجوع للمال الى مدته الموصي به جاز القبول ملزم للوصية وقيل ان القبول جزء السبب لانتقاله وشرط في الانتقال نفسه قبل هو كاشف عن حصوله والا فلا يظهر وتظهر التمرة في موارد فهمها ان ثما الموصي به بين الموت لحق القبول والرد للموصي له على المختار ومنها ان فطره العبد الموصي به الذي باكل من كسبه ان هل شؤال بين الموت لحق القبول على الموصي له على المختار ومنها انه لو تزوج امته من جر او وصي له بها ثم مات فعلى المختار ينفسخ النكاح من حين الموت ان قبل وان لم يطلت فانفسخ النكاح من حين الموت ومنها انه لو تزوج امته من جر او وصي له بها ثم مات فعلى المختار ينفسخ النكاح من حين الموت ان قبل وان لم يطلت فعلى المختار ينفسخ النكاح من حين الموت الى غير ذلك من الموارد ولا فرق في القبول بين ان يقع في حيوة الموصي او بعد موته وان كان بعد الوفاة اكد ولكن ان وقع في حيوة لم يحجج الى قبول اخر بعد الموت بل يحصل الانتقال للام

بقس

بنفس الموت ولا يشترط اتصال القبول بالموت ولو رد الموصي له الوصية التملكية في حياة الموصي جازان يقبل بعد وفاته وان ردها بعد الموت قبل القبول بطلت كذا لو ردّها بعد القبض لا بصحان القبول وقبل القبول ولو منع القبول بعد ذلك صار الموصي به من جملة تركه الموصي وليس للورثة التصرف في العين الموصي بها قبل ان يختار الموصي له احداً من بين من القبول والرد وليس لهم اجباره على اختيار احدهما معجلاً الا اذا وجب القبول عليهم فيجب الحاكم على اختيار احدهما ويحصل الرد للوصية بقول رددت الوصية ولا اقبلها وما أدى ذلك لا تكفي نية الرد وحدها ولو كانت الوصية لاشئ قبل احدهما وردت الاخر صححت بالنسبة الى القابل وبطلت بالنسبة الى الراد ورجع نصيبه الى الورثة ولو رد الموصي له الوصية بعد القبول بالموت قبل القبض لم يؤثر الرد على الاظهر كما لا يؤثر الرد بعد القبول والموت والقبض ولو رد بعض الوصية وقبل بعضها الاخر صححت فيما قبله وبطلت فيما ردها ان كان القبول مستقلاً عن المردود ولم يترتب عليه غرض الموصي بالايضا بالجميع بوصف الاجتماع والا فمع قيام القرينة المذكورة لا يضي قول البعض ويكون رد البعض الاخر رداً للجميع واما في صورة عقد استة لال البعض المقبول كبعض العبد ففي صحة القبول بالنسبة الى البعض شكال ولو مات الموصي قبل القبول قام وارثه مقامه في قبول الوصية سواء كان مواتاً في حياة الموصي او بعد موته ولا يبين علم الموصي بموته ومصلحه ولو مات الوارث ايضا قبل القبول قام وارثه مقامه وهكذا على الاظهر ولو قبل بعض الورثة رد البعض الاخر فوجوا اظهار الصحة بالنسبة اليهم القابل خاصة والبطالان بالنسبة اليهم انهم انهم الاقرب لبطالان فيما اذا علم ارادة الموصي بملك الجميع المال بوصف الاجتماع والا رجحنا نقول ان المال من الموصي له الوصية له بالقبول نقلاً ابتداءً لا انه ينتقل الى الموصي له بقبول الوارث ثم منه الى وارثه والاقرب ان المال على الوارث حين موت الموصي له اذا كان قبل موت الموصي ولو اوصى له بارض فمات قبل القبول فالاقرب ان رثته وجته منها بالقبول ولو كان الموصي به من الاعيان التي يحجب بها الاكبر لم يحجب في ذاء ديون الموصي له وانفاذ وصاياه المال الموصي بقبول الوارث وجهان اشبههما العمد ولكن الاحتمال بادهم لا يترك ولو كان الموصي به ممن ينفق على الموصي له دون وارثه لم ينفق بقبول الوارث على الاظهر ولو مات الموصي له ولو خلف ارثاً غير الامام عليه فضل السلام للملك الموصي له في وجهه فخرج الوارث بحرية وحملها لزوجها وهي حامل منه فمات الزوج بعد موت الموصي وقبل القبول كان القبول للوارث فاذا قبل الوارث ثم انقال الوارث الى والده على المختار من حصول الملك بموت الموصي فانفق عليه ورثته في وجهه لا تصح الوصية في معصية كعونه مرتكبين اباؤهم وتعمير البيع والكنايس ونسخ ما يمتنع الا ان توريته لغيره لا للرد به على اهله ونحو ذلك وقد ورد ان من ظلم نفسه في وصيته المنكر ردت الى المعروف ترك المال له الميراث من الوصية في معصية الوصية بالدفن في مكان مستلزم لبش قبر مسلم او اثار من مكان الذي هو احق به الى ان يضل او على وضع ميتة على اخر شتم الوصية عقداً من طرف الموصي ما دام حياً سواء كانت بمال ولا يبر وسواها حتى قبول الموصي له ام لا فيحقق الرجوع فيها باللفظ الصريح كرجعت عن الوصية الغلانية او غيرها او ضمنها او رفعها او غيرها او تزلتها او تملوها او اوصيت به لفلان فهو لفلان وهو لو رثني او نحو ذلك بما يدل على الرجوع في غير ذلك وكذا في الفعل الدال عليه صراحة مثل نقل الموصي به الى غير الموصي ليشق من العقوق او افلاذوا احوال تجارية او نحو ذلك مما كشف عادة عن جوهرها في كل عرضة على البيع ونحو من التوافل والقرض ونحو من موانع التصرف ابطال اسم الموصي به كالحق المحطوع وعجن الدقيق وغزل القطن ونسخ الغزل وخلط الموصي به بغيره ونسخه وذرعه الارض الموصي بها ونحو ذلك رجوعاً وجهان والاظهر اذ اثاره مدار الكشف المعاد عن الرجوع ومع الشك في الرجوع والظن الغير الواضح الى حد الاطمينان فاستصحاب الوصية حكم وكما يصح الرجوع عن جميع الوصية فكذلك يجوز الرجوع عن بعضها وبقي البعض الاخر على حاله سواء كانت تولاية او بمال ومنفعة ولو اوصى له بالف ثم اوصى له بالفهما واحدة الامع قيام القرينة على التعدد وكذا لو اوصى بالف معصيته ثم بالف مطلقه وبالعكس

الفصل الثاني في الموصي يعتبر فيه امور احدها كمال العقل فلا تمضي وصية المجنون مطبقاً كان اذ وارثاً في حال ذنوبه ولا شكراً ولا المعنى عليه لم لا تبطل بعض شئ منها بعد وقوعها ثانياً جواز التصرف فلا تمضي وصية المفلن بالنسبة الى ما عدا المستثنيات بعد الحجر عليه ولا الرق كذا كان وان شئ على المختار من عدم ملكه ولو اوصى ثم اعترق ثم مات قبل الرجوع ففيه فونها قولان والاظهر ان اوصى اذن المولى وعلى الوصية على الانعاق وكان الموصي به عينا اذن المولى في التصرف فيها حتى على وجه التملك نفذت والا فان فهم من اذنه بالوصية اذنه في التملك صححت ايضا والا تبطل الامع لحوق الاجارة من المولى وكذا تبطل الامع الاجارة لو كانت الوصية بغير اذنه ولو اوصى معلقاً على الانعاق وملك شئ بعد الانعاق والموت بعد صحته على الاظهر ولو اوصى وهو رقب في مكان معين او بان يصلي عليه شخص معين او نحو ذلك مما لا يحتاج الى صرف مال فوجهان والا فنانا حوط ثانياً بلوغ الشربة او بلوغه عشر مع كونه بصيراً وكون وصيته في وجوه البر لا فانية فلا تمضي وصيته من لم يبلغ عشرة ولا وصيته البالغ عشر مع عدم رده او كونه وصيته في غير وجوه البر لا فانية على الاظهر وتمضي وصية البالغ باحداً من الثلث مطلقاً هذا كله في الذكر واما الانثى فلا تمضي وصيتها ما لم تبلغ تسعاً وتسببت في عانتها وان كانت رشيقة وكانت الوصية في معروف فارها والقول في نفي وصيتها بلوغ التسع في المعروف شاذ وفي وصية التسع قول الاظهرها النقود ان كانت عملاً ثبوتاً وعكس النقود ان لم تكن كذلك **اربعتها الاختيار فلا ترقى المكرة في وصيته خامسها الحرية فلا تصح وصية العبد بالمال على المختار من عدم ملكه وان اجاز المال للمالك وتمضي وصيته بما لا يرجع الى المال الا**

وإذا ردّها الموصي له

في وصيته

في مكان كذا ان اجاز المولى ولو علق العبد الوصية على حرية فاعتق ثم مات لم يبعد النفوذ ولا يشترط اسلام الموصي في نفوذها فتصح وصية الكافر
للمسلم الا بما لا يملكه المسلم والكافر مطلقا ولو اوصى الكافر الذي يخرج وخير لم يبعد النفوذ **سأرى سبها** ان لا يكون قائل نفسه فلو جرح الموصي نفسه
عصيانا بما فيه هلاكها ثم اوصى بمال لم يقبل وصيته على الاظهر ولو برئ من ذلك ثم اوصى بنقدت وصيته على الاقوى ولو كانت الجناية خطا لم
تمنع من نفوذ وصيته على الاقرب كما لا يمنع الجرح المأذون فيه شرعا ومثل الجرح شرب السم والطرفة من مكان عال ونحوهما من سبب الهلاك على الاظهر
واقبل وصية الجراح نفسه عصيانا في غير المال ولا تنفع اجازة الوارث في نفوذ وصية الجراح المذكور على الاظهر وليس بمنجزاته وصيته بل هي ان ذلت
على الثلث وحسبت من الاصل على الاقوى ولو كان الجرح الفاعل عصيانا بعد الوصية بنفسها وان كان عازا حين الوصية على الجراح سبب الهلاك
على الاقوى فتصح الوصية بالولاية على الاطفال المعبر عنها بالقبوثة من الاب الجدل لاب مع فقد الاخر ولا تصح مع وجوب الاخر كما لا تصح من غيرها كما
كان اوصيا الا اذا كان وصيا من قبل احدهما في الاصلها فانه تضي وصيته بها صح ولا ولاية للام على القاصرين ولا تصح الوصية منهما عليهم ولو
اوصت لهم بمال ونصبت وصيا صح وصيتهما في ثلث تركتها واخراج ما عليها من حقوق لم ترض وصيتهما على الاولاد في اعيانهم والوصية
التليكية مع قبول الوصي عنهم ونحو ذلك من احوالهم ويرجع ولاية ما تنقل اليهم بايصانها الى بلتهم الخاص والعام ورفضت صيتهما فيما زاد عن الثلث
على اجازة الوارث ولو اوصت بثلثها واخرجته من التركة وجعلته امانة عند وصيتهما الى ان يبلغ الاطفال فيدفعه اليهم ويملكها منهم صح الوصية
وتصح الوصية بالنظر في تصرفات الوصي ولو اوصى بشخص بالنصرف الى اخر بالنظر في تصرفات الوصي لزم اتباعها ولو جرح الوصي المنصرف بغير اخطار
النظر **الفصل الثالث في الموصي به** فيه مقامات **الاول** في متعلق الوصية تصح الوصية بكل ما فيه غرض عقلائي محل من
العين والمنفعة والحقوق القابلة للنقل ويعبر في الجميع ملك الموصي لها من غير فرق في العين بين ما يصح بيعه وغيره ولا بين ما له منفعة مقصودة للخلع
وغيره كحبة حنطة والحنافس والزبل والخمر المحترمة التي يرجى نقلها خلاه والخمر باطل تعليم الصيد ولا في المنفعة بين كونها مملوكة بالتبعية
او بالاستقلال ولا بين تسميتها ما لا عرفنا وعدها ولا بين كونها مقصودة للعقداء ام لا نعم لا تصح الوصية بما يملك ككتاب الهرة والخمر الغير المحترمة
والخنزير ويعبر في الموصي به على كون مصرفه معصية فلو اوصى بالمعصية لم تنفذ كما ترك الوصية بكتابة التوراة والانجيل والوصية بالان لله والحق
واللعب هياكل العبادة وقوس البندق والسلاح لا عداء الدين والعبد المسلم والمصحف للكافر واشبه ذلك فلا يشترط في الموصي به ان يكون
معلوم القدر والجنس ولا كونه مقدرا على تسليمه فلو اوصى بالمجحول قدما او جنسا او وصفا ومن جميع الجهات مثل ما في الصدق والمغفرة
او بالابق وبالطير المملوك في الهواء والسمك المملوك في الماء او بالمال في يد العاصي صح الوصية بنصيب الموصي من المال المشترك وبانصافها
الحق وبالمال الموصي به الغير ويجوز الكتابة وان لم تكن مستقرة وبرقية الكاتبان عارفا بسبب العجز وتضي الوصية في مقدار ثلث التركة
ولا يعبر قصد كونها ممنة ولو اوصى بما يزيد على الثلث علم بالزيادة او لم يعلم نفذت الوصية في مقدار الثلث ووقفت بالنسبة الى الزائد على ان
الورثة بعد الوفاة فان اجازت واجازت ولا بطلت كما نواحق الزايد من غير فرق بين الوصية بالحصصة المشاعة وبين معين ولا بين كون الوارث
غير الامام او هو عليه افضل الصلوة والسلام وروى نفوذ الوصية في تمام التركة اذا انحصر الوارث في عياله وفيه ما مل ولو اجاز بعض الورثة
المعتدين الوصية في الزايد عن الثلث ردّها البعض الاخر نفذت في قدر حصصة الجرح من الزيادة في قدر حصصة الزايد منها وفي تأثير اجازة الوارث
الوصية بالنسبة الى الزايد اذا وقعت في حال حيوة الموصي فلو ان اظهرها التأثير فلا نفوذ برتهم لها بعد الموت مع اجازتهم في حال حيوة من غير
فرق بين كون الوصية في حال الصحة او حال المرض ولا بين كون المجهز حال الاجازة غنيا او فقيرا ولا بين كون الاجازة باستدعاء الموصي له او غيرها
او ابتداء ولا بين كونها قد صدقت منه حيا ام لا ما لم يسلب الحيا قصدا واختياره والا فلا اثر لها ولو رد الوارث الوصية بالنسبة الى الزايد جازا
حيوة الموصي واجاز بعده موتة نفذت الوصية ويعبر في المجهز ان يكون حال الاجازة جازا بالنصرف بالبلوغ والعقل والحرية والاسلام انكالم الوارث
مسما او عدل السقم وهل الاجازة من الوارث للزائد تنفيذ لفعل الموصي او ابتداء هبة وجهان والمشهور المنصور هو الاول من غير فرق بين
ما كانت في حيوة الموصي او بعده موتة ونسفر على ذلك مورد **فمنها** نفوذ اجازة المفلس **فمنها** كفاية اجرت وعدم اعتبار ايجاب الهبة
فمنها على اعتبار قبول الموصي له بعد الاجازة لو كان قد سبق منه القبول للوصية **فمنها** انه ليس للمجهز الرجوع في الاجازة وان لم يحصل
القبض من الموصي **فمنها** على اعتبار علمه بعد الزيادة ولا بقدر التركة في نفوذ اجازته **فمنها** انه لو اوصى بعق مملوك ولا مال له شوا
فاجاز الورثة الوصية فان ولا جميعه يكون للموصي بنقل مئة الى من يرث لولاه **فمنها** انه لو كان المجهز مريضا من الموت لم يتوقفه
نفوذ الوصية على كونها بقدر ثلث تركته الجرح حتى يجل الخيرات من الثلث **فمنها** ان التاء ما بين زمان الموت زمان الاجازة ولو
ونفقة المملوك الموصي به فطره عليه ويجب العمل بالوصية المشروعة وتنفيذها ومجرم تركها واخيرها من غير عند والمدار في الثلث المذكور
الوصية بالنسبة اليه من غير وقوف على اجازة الوارث هو ثلث ما تركه الميت حين فاته لانه حال الوصية فلو اوصى بشيء وكان موسرا حال

كتاب الوصايا

٣٣٨

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وسلم الى الموصي وان لم تكن له منفعة الا المحرمة ولم يمكن ازالة تلك المنفعة عنه بطلت الوصية وكذا في المزار والطلب والذوق نحوهما من الاموال
وتصح الوصية بالكلاب الاربعه كلب الصيد الماشية والحايط والربع وان لم يجز بيع غير الاول وكذا الحجر والقبال للتعليم ولا تصح الوصية بالعتق
ثم ان كان في ماله ما وصى به من الكلاب الا لزم الوصي تحصيله بشراءه فيما يجوز شراؤه وبغير البيع فيما لا يشتري **المقام الثاني في الوصية**
صيتها المبهمة والمرجع فيها ما فهم من لفظ الوصي بسبب القرائن الحالية والمقابلة والعرف الخاص ومع ذلك الجميع على ما فسرته في النص
وهي الفاظ فمنها الجزء من المال فقد وردت فيه وايات بانه العشر ودوايات اربانة السبع ومنها السهم فان اشهره انهم قد
استفاضت لروايتهم وقيل السدس ودوي ثلثه العشر ولا فائدة في ذلك ومنها الشيء وقد وردت في السدس ومنها ما سلكه الاول
لو وصى بوجوه معلومة فنسى الوصي وجه الزمة التزوي والترص والفحص فان ايسر عادة فالقوى انه يصرف لك الوجه في وجوه البر والثواب عطا
الفقر والمساكين وبناء المساجد والقناطر وصلاح الطرقات ونحو ذلك ولو ذكر المصروف بعلايا من الصرف في وجوه البر والاشبه بغيره
لزم التدارك عليه من ماله الا مع التفرط وان كان التدارك معطو حوط ومثل الدنيا سائر الا عذرا لما نفع من العمل الوصية ولا فرق بين كونها
نفسا من الهمة مشتبهها بمحصول او غير محصور وان كان تعيين المحصور بالقرعة احوط **الثانية** لو وصى بسيف معين وهو جنس المشهور
دخل الجفن والحلية في الوصية والا ظهر ان قضى عرف الوصي والعرف لعامة الدخول وفامت على ذلك قرائن حالته ومقالاته والا لم يدخل
ومثل السيف الخنجر والسكين ذات القرب الحلية ومثلها الكلام في الوصية بالصندوق اذا كان فيه ثياب بالتسوية فيها ممتنع وبالحجر فيه شيء فان
المتبع في دخول ما فيها في الوصية بها هو ما فهم من لفظ الوصي مؤثرا عنه وقرائن حاله ومقالة **الثالثة** لو وصى باخراج بعض دله من تركته فخرج
من الميراث فالقوى انه لا منفعة وصيته بالنسبة الى الثلثين الا اذا اجاز الوصي محرمانه الوصية واما بالنسبة الى الثلث فالظاهر نفوذ وصيته فيقسم بين
غيره من الورثة من غير حاجة الى اجازته **الرابعة** لو وصى بلفظ مجمل لم يفسر الشرع كما اذا قال اعطوه حظا من مالي او قسطا او نصيبا او قليلا او كثر
او جليلا او جزيلا فان انكشف مراده ولو بانضمام القرائن او مراجعة عرفه وعادته على به والا فتقبل بالرجوع في تفسيره الى الوارث وفيه تردد ولو قبل بوجوه
التعيين الى الوصي بالمرتين ما يزيد على الثلث لم يكن بعيدا ولو قال اعطو كثير اقل يعطى ثمانين درهما والا فظهر كون الحال فيه كافي للخط والعسوط ونحوهما
الخامسة الوصية بمادون ثلثا افضل حتى يرد انها بالربع افضل من الثلث وبالحمس افضل من الربع ولا فرق بين كون الوارث غنيا او فقيرا
السادسة اذا عين الموصي شيئا في تفسير اللفظ المجمل وادعى ان الوصية قصدت له من ثلث نوارث لا عرف ليساعد قول الموصي ولا قرينة
قورث الاطمينان بذلك فالقول قول الوارث عليه الحلف على نفى العلم بذلك ان ادعى عليه الموصي له العلم **المقام الثالث** في احكام الوصية اذا
وصى بوصيته ثم وصى بالخرى فان كانت الثانية صادرة الاولى مع ذكر الاول لم يثبت انكشف عدله عن الاولى على الاخرى وان لم يكن بينهما مضادة
ولم ينكشف الرجوع على ما مع الا مكان والا بدى بالاول فالاول على حسب طر ولو وصى بمثل مملوك له معين ثم جاءت به لاقبل من سنة اشهر معين
الوصية تحت الوصية بكونه الموصي ولو جاءت به لستة اشهر فما زاد من حين الوصية بطلت الوصية الا اذا لم يشر الى حمل موجود ولو وصى بما
يوجد بعد ذلك فانه تصح الوصية ولو اشار الى الموجودات بملء يمين في الحمل وادناه وكانت حاله من زوج ومولى حين الوصية بياحط بها
حكم بالولد للموصي له ولو اتت به من المدة كانت حين الوصية وبعد هاتان زوج او مولى وطى لم يكن الولد للموصي له هذا كله في الاثمة واما في
الحيوانات فالمدار في صحة الوصية بمثلها المعين على العلم بوجوده حين الوصية بمقتضى العادة في ذلك الجنس ولو قال الموصي كان في بطن هذه ذكر فلان
وان كان اثني فلها درهم فخرج ذكر واثني فان علم من القرائن ومن عرفه بثبوت الذكر رهي للذكر بشرط عدم الاثني ودرهم للاثني بشرط عدم الذكر كان هو المتبع
والا فلهما الثلث ودرهم اثنان للذكر واحد للاثني ولو قال ان كان الذئب بطنها ذكر فله درهمان وان كان اثني فلها درهم فخرج ذكر واثني فان فهم منه
القرائن او مستقر في الوصية بذكر رهي للذكر وان كان معه اثني ودرهم للاثني وان كان معه ذكر اثنان ولا يمكن لهما شي ولو اتت في الفضل الاول بدلت
ففي تحريم الوصي في دفع الدهين الى من شأنها او التعيين بالقرعة والشرط بينهما الاستحقاق كل منهما درهمان او ايقاف الدهين حتى يكبر او
يصطلم او جؤ والاخير احوط ولو اتت مع نختي مشكل ففي استحقاق الدهرم وعد استحقاقه شيئا وجهان تصح الوصية بالحمل وبما تحمله المملوكة
والحيوان والشجرة كما تصح الوصية بسكنى الدار مدة مستقبله ولا فرق بين ضبط ما تحل بالدار كالمتجر في هذه السنة وعشرين سنين وبين ضبط
بالعدد كاربعة اولاد وعشر اقطاعات مثلا ولا بين المطلق والعام الشامل لجميع ما يتجدد منها كما يتجدد لهذه الدار والا مائة والشجرة من الاولاد
ولا في المضبوط بمدة بين المتصلة بالموت والمنفصلة عنه ومع الشك في العموم والخصوص عند قرينة معينة يقتصر على دفع العذر للمعلوم
وكذا الكلام في دخول الحمل الموجود في قوله ما تحمله فانه مع فهم الحمل من لفظه ولو بانضمام القرائن يحكم به دفع الشك يحكم بعد الدخول ولو وصى
بخدمته عبدا وثمره بستان او سكنى دارا وغير ذلك من المنافع على التأييد ومدة معينة قومت بالمنفعة ولو حطت فان وفي الثلث بجميعها والا كان الوجه
لما يحمله الثلث منها منجزا واذا زيد موقوف على حارة الورثة وفي كيفية التقويم والاحتساب في الوصي بها ابدل من المنفعة وجو اقرها ان العين لو

بمنافعها

تتضمنها الباء ان يكون لها ثمة ما عدا هذا قوله من العين

بمناصها وروعي خروج تلك القيمة من الثلث ما كانت لها قيمة عادة قومت العين بمناصها نارة ومسلوبة المنافع اخرى براعي خروج التفاوت والفاك
 ولو اوصى ببعض المنافع على التابيد صح وتومت لعين جميع منافعها نارة ومسلوبة تلك المنفعة الموصى بها اخرى واخرج التفاوت بينهما من الثلث على
 التكميل من غير فرق في ذلك بين اقسام التفاضل ونفقة المملوك الموصى بخدمته مدة معينة على من يملك رقبته من الورثة لا مع اشتراطها على الموصى له في
 قبالة لا تنفع فيلزمه الا نفاق عليه تسقط بذلك عن مالك الرقبه ومثل المملوك ساير الحيوانات اما المملوك الموصى بخدمته ابدا فيكون نفقته على مالك
 الرقبه او على الموصى له بالمنفعة وعليهما جميعا وفي كسب العبد وفي بيت المال وجو رابعها احوط واذا لها اوق بالفاضة ولو اعقده مالك الرقبه سقطت
 عنه نفقته وكانت في كسبه لو اسقط الموصى له ربحا لخدمته حقه من خدمته ففي سقوطه بذلك صيرورة المنفعة للوارث تردد ولو اعققت الوارث للمملوك
 الموصى بخدمته ثم اسقط الموصى له حقه من الخدمة ففي ملك الوارث في اللحظة تردد والعلم اشبه ولا يبعد لزوم صرف خدمته في وجو التبرك
 اوصى لشخص بمنفعة نخل او دار ونحوهما فاحتاج الموصى بمنفعة الى التقيد بالتعريف فان تراضى الوارث والموصى له على التقيد والتعريف وطوع احدهما
 بذلك فذلك وليس للاخر منع الا اذا كان على وجه يضرب مروان تنازعا لم يجز احدهما على ذلك بخلاف نفقة الحيوان فانه يجزى مالك عليها ولو اوصى
 اخذت الدار والموصى بمنافعها فاعادها الوارث بالها ففي بقا حق الموصى له وجهان اشبههما البقا ولو اوصى له اعادة الدار بعد الخراب لم
 تجز له الا باذن الوارث ولو اوصى بحت زرع لاحدهما وبينه للاخر تحت الوصية وكانت النفقة عليهما بالنسبة ولو اوصى احداهما في جبر على ذلك
 وجهان ولو اوصى لاحدهما بنفس الخاتم والاخر بنفسه لم يجز لاحدهما التصرف بما اوصى به الا باذن صاحبه لو طلب احدهما الفصل بينهما
 اجزى الاخر عليه بالمشيطة الموصى عك الفصل ويضرب به الاخر على تردد في الاخير وكل عين اوصى بمنفعتهما الشخص يجوز للموصى له التصرف في الخمر
 بجميع الانحاء التي تشملها لفظ الموصى لو بانضما القرائن من غير فرق بين الشائعة من المنافع والنادرة ما لم توجب للندرة انصراف لفظ الوصية
 الى غيره ولا بين السفر والحضر مع التامول لهما وللورثة التصرف في رقبته للملك الموصى بمنفعتهما او هبة او عتق ونحوها اما لا ينافي حتى الموصى له
 ان كانت المنفعة الموصى بها مؤبدية على الاظهر سواء كان البيع من الموصى له او غيره وكذا لهم مكانة العبد الموصى بخدمته على الاظهر وكذا ان يبرهم
 اياه والوصية برقبته له ولا خلاف بطلان حق الموصى له بشي من تصرفات الورثة في الرقبه ولا يشترط في استيفاء الموصى له بالمنفعة الموصى بها اذا لم يرد
 لعك الشكر والوصية بالمنفعة تملك وليست بعارية وفي دخول حمل الجارية في منافعها اذا اوصى لشخص بالمنافع وجو الا في اعادة الامر ملك
 فهم الا اذا راج من لفظ الموصى مع الشك يبنى على العك وكذا الحال في وطئها بل المنع منه مطلقا احوط ان لم يكن اتوى حيث لا يكون له ذلك
 فهل للوارث وطئها اذا لم يناف حق الموصى له ادم واجهان اقرهما المجاوز وللوارث عتق المملوك الموصى بخدمته سواء كانت مؤبدية او مؤقتة مجهولة
 او معلومة وليس للمملوك الموصى بخدمته او منافعها ان يترجح الا باذن الوارث والموصى له جميعا اذا نافي في حقهما ولو لم يناف اعتراف الوارث
 دون الموصى له ولو وطئت الامه الموصى بمنافعها شهية فانت بولد كان الولد حر وعلى الواطئ قيمة وتكون القيمة ان كانت تكون له الرقبه لو كان
 الولد رقيا ولو قتل شخص الموصى بخدمته ابدا عمد ثابت لقصاص ان كان القاتل عبدا وبطلت الوصية وكان الوارث هو المطالب بالقصاص
 الدية ولو كان القاتل حرا او كانت الجناية خطأ او شبهة عمد ثبتت القيمة على الجاني وفي كون القيمة مع باجمعهما للوارث ونفسيها عليه على الموصى
 له بالنسبة او شراء مملوكا مكانة تكون عينه للوارث وخدمته للموصى له او كونها باجمعهما للموصى له وجو ابعدها الاخير ذرها الاول والمتوسطا
 متوسطان وان كان ثانياهما احوط ولقطع طرفه فكذلك ان نقصت الخدمه بذلك والا فالارش للوارث خاصة على الاقوى ولو جنى المملوك الموت
 بخدمته على غيره بما يوجب لقصاص نفسا او طرفا نقص من رضاء اع به حتى المالك الموصى له جميعا وجنى ما يوجب المال يتعلق برقبته مقدما على
 حقهما فان فذاه باجمعهما اذ لا يبيع في الجناية وسقط حقهما ولو ولى البعض بالارش نقص على سبعة يبقى الباقي بينهما للوارث عينه للموصى له
 ولو لم يمكن بيع البعض بيع الجميع واتى فيما زاد من الثمن على الارش الوجو السابقه ولو افتداه معا بتي الحقان كذا لو فذاه مالك الرقبه الا ان يقتل
 حصته خاصة وهي الرقبه المسلوية منفعتها ولو فذاه مالك الخدمه فهل للوارث منعه لا لا يجزى على ذلك وجهان اولهما اقرب لو كانت الوصية بخدمة
 والمنفعة مطلقة غير عامة ولا مؤقتة فتعيين المقدار الى الوصى قيل في الوارث والا في اقرب يجوز الوصية لشخص بالقوس من غير فرق بين العتق
 والغارسية وقوس الحبان وقوس الجلا هو وقوس السلف لو اطلق لم يعين احدهما فالرجع في تعيينه الى ما ينهم من لفظ الموصى لسبب عرفه الخاص
 والقرائن والعرف العام فان لم يعين شي منها تخير الوصى بين دفع ما شاء منها وكذا الكلام في ورتها ولو قال اعطو مالي شي قوسا تخير الوصى
 بينها الا انا انصرف في عرف عصره ومصر الى احدهما ولو قال اعطو قوسي ولا قوس الا واحدة انصرفت الوصية اليهما ولو قال اعطو قوسا من قوس
 ولقسما من القوس فان انصرف الى احدهما بقرينة او شيوع استعمل تعينت ولا تخير الوصى مثل لقوس ساير الا لفظ الصادقة على منعه
 وبالجملة نكل لفظ يدل على اتياء صدقا متساويا ولهم من لفظ الموصى لو ضم القرائن وعرفه الخاص رادة واحدهما تعينتا تخير الوصى في
 تعيين ما شاء منها مشتركا كان ومتساويا والفرقة في المشتري لحوط وليست بواجبة ومن هنا الوصى براس من مما ليك جازد دفع احدهما من

غير

غير فرق بين الصحيح والمعيب الصغير والكبير والذكر والأنثى والنخشي والمسلم والكافر إلا إذا تعين واحد منهما بقرينة لفظية أو حالية أو عرفية خاصة ولو لم يوجد له مملوك بطلت الوصية ولو لم يكن له إلا واحد تعين للإعطاء وكذا لو كان له معتقد وهلك ما عدى واحد منهم ولو قتل جميع ما ملكه لم يطل الوصية بل للورثة أن يعيتوا الموصي لما شاؤوا ويدينوا القيمة لليعين إن صارت إليهم وأما أخذهما من الجاني ولو قتلوا في حال حيوان الوصية فالأقرب بطلان الوصية ومثل المملوك في جميع ما ذكر سائر الأعيان كالشاة والبقر والثور والدابة ونحوها وثبتت الوصية لبشاهدين ذكرين عند ومع الضرورة وعند عدول المسلمين حين الوصية تقبل شهادة أهل الذمة خاصة في سفر كان وحضر على الأظهر بشرط في قبول شهادة الذين عند الرتبة أن يحلفا على مؤدى شهادتهما على ألا يحوط أن لم يكن أقوى وفي الحاق غير أهل الذمة من الكفار بهم في ذلك تردد والأقرب العدم نعم يلحق بهم الجوس حتى على القول بعدم كونهم من أهل الذمة ولا تقبل شهادة أهل الذمة في غير الوصية ولا فيها مع التمكن حين الوصية من المسلمين العدلين ولا فرق في قبولها في الوصية بين الوصية بالمال والوصية بالولاية ويعتبر في الذميين كونهم أعدلين في دينهم مرضيين عند أهل ملتهم أو عند وجدان مسلمين مجهولين العدل والوفاسقين بغير الكذب إلا لا تقبل شهادة أهل الذمة وفي قبول شهادة الفاسقين بغير الكذب وجه ولو أمكن إثبات الوصية بشهادة عدل واحد مع اليمين إيجاب أربع نسق أو بثلاث بالنسبة إلى ثلثة أرباع الموصي لو تقبل شهادة الذميين على الأقوى ولو وجد مسلم عدل وذمى مرضى في دينه ففي ثبوت الوصية بشهادتهما تردد والأظهر العدم فيضم إلى العدل اليمين في ثبوت الوصية بشهادة غير المؤمن من فرق المسلمين إذا كان عدلا في مذهبه معتدرا للمؤمن وجه أقوى تقبل في الوصية بالمال شهادة واحد مع اليمين كما تقبل شهادة ذكر أو امرئين عدل وفي ثبوتها بشهادة امرئين مع اليمين وجه غير بعيد تقبل شهادة امرئ واحد في ربيع ما شهدت به من المال شهادة اثنين في النصف شهادة ثلثة الأرباع والأربع في الجميع ولا حاجة إلى ضم اليمين إليها في شيء منها نعم لا بأس بضمها إلى الاثنين لإثبات الكل ولا يلحق بالمرئ فيما ذكر الرجل فلا تقبل شهادة العدل الواحد في نصف الموصي من المال بل ولا ربعه إنما تقبل شهادته في لكل عند ضم اليمين إليها والنخاشي الأربع بحكم النساء الأربع في ثبوت الوصية بالمال بشهادتهن كما ثبت بشهادة اثنين فمنهن النصف بشهادة الثلثة فمنهن ثلثة الأرباع وفي ثبوت ربع بشهادة واحد فمنهن تردد والأظهر العدم ويعتبر في النساء العدل لا غير بشهادة الفاسقات ولا مجهولات حال منهن ولا العدل في دينهن الذميات ولا يشترط في قبول شهادة المسلمات لعادلات تعدد الرجال ولو علمت المرئ العادلة الشهادة بأنه لا شريك لها في الشهادة فاضعت المقدار الموصي به أربع مرات وشهدت بذلك فقط بذلك لكن مع جهل الموصي له بذلك يباح له في الظاهر ما قضت شهادتها بها لها ولا تثبت الوصية بالولاية وإن تضمنت التصرف في المال لبشاهدين ذكرين عدلين فلا تقبل شهادة النساء فيها وجه لا تقبل شهادة العدل الواحد مع اليمين أيضا ولا شهادة أهل الذمة فيها ولو أشهدا لسان عبد لم يعل على أن حمل منه ثم مات فاعتقها الوارث ثم شهد بكون ولد الأم من المولى قبلت شهادتهما وقضى بحرية الولد وورثه من أبيه هل لسان ليسرهما عند كونه أقرب من الورثة الذين اعتقوا في الطبقة أم لا وجهان والأحوط الترك والشهور عند قبول شهادة وصي العدل فيما هو وصي فيه ولا فيما يجزئه نفعا لليت كالشهادة بالمال لليت الموجه لزيادة ثلث الليت لا فيما يستفيد منه ولا يملكه إذا شهد للصغير لموصي له بالولاية عليه بمال والقول بالقبول أظهر الاحتياط لا ينبغي تركه وتقبل شهادته في غير تلك الموارد وعلى المشهور فلا تردد شهادة العدل للمتعين الوصاية دعوى غير ثابتة حتى في الموارد المذكورة ولو كان وصيا في أخرج ما يعتز لشخص بقصر الثلث عنه فشهد لليت بمال ففي ثلث الترك بضم ثلث الشهود به إليه بالمال الموصي به لم تقبل شهادة على المشهور وتقبل على المختار

مسائل ربيع الأولى إذا وصى بعتق عبيد وليس له سواهم فإن اجاز الوصية لزم عتق الجميع وألا لزم عتق ثلثهم واستخرج الثلث بالقرعة بان يعدل لعبد ثلاثا ثم يقرع بينهم ويعتق الثلث الذي أخرجته القرعة ولو استلزم التعديل التجربة في عبد بأدخال جزء منه مع أحد الأثلاث وأخرجت القرعة الثلث الذي معه الجزء اعتق ذلك الجزء واستسعى في الباقي لموصيهم الموصي في الوصية اعتق الأول فالأول حتى يمتثل الثلث ويقف لثلاثان على اجازة الوصية فإن اجاز لزم عتق الباقي وألا بطلت الوصية فمن بقي ولو وصى بعتق عدد مخصوص من عبيد تجزئ الوصية في التعيين ولو استخرج ذلك العدل بالقرعة كان أفضل **الثانية** لو اعتق مملوكه عند وفاته متجرا وليس له سوا مضى عنه في الجميع على الأقوى ولو اعتق ثلث عبيد سري في الباقي على الأظهر **الثالثة** إذا وصى بعتق رقبة وطلق ولهن كن ثم قرينة على إرادة ذي وصف معين جزء كل ما يسمي رقبة ذكر كان وأنثى وخنثى صغير أو كبير مسلما أو كافرا صحيحا أو معيبا عاقلًا أو مجنونًا ولو قبل الرقبة بوصف من الأوصاف تعين عتق المقيد ولو كان العبد هو الأيمان فان كان للموصي في ذلك مصطلح خاص حل عليه تقطع وتعين الأيمان به ألا كان المراد بالإيمان الأيمان بالعرفان كذا هو الاعتقاد بالأصول الخمسة فامة لا شيء وعصمتهم صلوات الله عليهم أجمعين ولو لم يجد الوصى مؤمنا لم يجز غيره وإن لم يعرف بنصب على الأقرب ألا مع اليأس من القدر وعلى المؤمن أن عتق غيره أحوط أن لم يكن معينا ولو ظن الرقبة مؤمنة فاعتقها ثم بان خلاف ذلك أجزئت على الأقوى **الرابعة** لو وصى بعتق رقبة فمن معين فلم يجد الرقبة بذلك القيمة بل وجدها باكرة لم يجب شرها بالانزاد بل يتوقع وجدها باكرة

مكرر

بجاء

بجاء

او يرضى البايع بذلك ولو تعدد شرهوا الرتبة بالقيمة المعينة فان مكن شراء البعضها لزم وان تعدد ذلك ايضا وابس من يحصل الموصي به من الوصية القيمة في وجهه البر ولو وجد الرتبة في الفرض اقل من القيمة المعينة اشتراها واعطتها ودفع الفاضل اليه هل يختص ذلك بصورة تعدد الشراء بالقيمة المعينة ويجوز مطلقا قولان اظهرها الثاني **الحاشية** اذا اوصى بشراء عبيد بثلاثة وعشرون وكان ثلثه لا يفي بالثالث بل يدور امره بين اثنين وبعض ثالث بين شراء تيسين تعين الاول ولو في الثالث دار الامر بين شراء ثلث نفائس واربع خسايس فخير الوصى بينهما الا اذا فهم من لفظ لطلب القران او عرفه الخاص تعين احدهما فيتم **الفصل الرابع في الوصى له** ويشترط فيه الوجود فلو كان معدوما صفا لم يصح الوصية له من غير فرق بين غير الترتيب في جود كالميت ما يولد للخصي بين الترتيب في جود مثل ما تحل فلائذ او يولد لفلان بعد سنة ولا بين صفة الى موجودا لا نعم لا باس بخصوص الوصية العهدية غير التملكية بالنسبة الى المعدوم الترتيب في جود بان يعهد الى وصية باعطا لكل من يولد له بعد سنة او وقف شيء عليه نحو ذلك ولو اوصى لمن ظنه حيا فنتبين موته قبل الوصية بطلت تصح الوصية للجنبي والقرىب لوارث وغيره ولا يعتبر عدنا في الوصية للوارث مع علم الزيادة على الثلث جازة ساير الوثيرة وكذا تصح للذاتى رحا كان ام لا على الاقوى في الوصية للحرة اقوال ثالثا الجواز ان كان حيا والافان مع الجواز ان تصح الوصية للمملوك القن للاجنبي كان وللوارث على الاظهر كما لا تجوز لادم ولد الغير في جواز الوصية لمن يتره غير الوصى ولا ان اظهرها المنع وكذا مكاتب الغير بشرط ان كان او مطلقا الا بالنسبة الى نصيب الحر فبان الاظهر جواز الوصية له ولا فرق في ذلك بين صحة الوصية لمن ذكر من ماله لغيره من اجازة المولى بغيرها وتصح الوصية بخير مشاع من تركه لعبد موصى نفسه بمدبر ومكاتبه اثم وذلك في صحة الوصية بخير معين كدوره الفلانية مثلا لمن ذكر من ماله لغيره قولان اظهرها الصحيح ثم اذا اوصى بشيء لعبد فان كان الوصى به بعد ثلث تركه اقل بقدر الوثيرة وان كان اكثر منه مضت في مقدار الثلث ووقفت في الزيادة على اجازة الوثيرة فان اجازت الا بطلت في الزيادة ثم ان ساوى الوصى للمملوك قيمة اعتق لزوما ولا شيء له وان زاد عنها اعتق لزوما ودفع الزيادة له وان نقص عنها فاجازة الوثيرة مقدار الزيادة اعتق ايضا والا فان دفع الوصى بربا يزيد من نصف قيمته ولو بغيره اعتق لزوما ودفع الزيادة له وان نقص عنها فاجازة الوثيرة مقدار الزيادة اعتق ايضا والا فان دفع الوصى بربا من نصف قيمته ولو بغيره اعتق لزوما وسعى في الباقي وان كان بقدر نصف قيمته اقل منه قيل يعتق منه بمقدار ذلك لزوما ويسعى في الباقي وقيل لا الوصية صح والا لا اظهر هذا في القن واما ام الولد والمدبر والمكاتب فلا حاجة الى اعتاقهم لانعتاق الاول بموت الوصى من نصيب له هاتوا بموت المدبر والثالث بالمكاتبه واداء مال الكاتبة والا حوط ان لو يكن اقوى هي الحاجة في القن الى اجراء الوصى صيغة العتق عليه ولو اوصى لمملوكه بربقة ففي صحته وصيرورته لغيره وجهان ولو اوصى بعتق مملوكه ولو يكن عنده سواه وعليه برضا نكانت قيمة العبد بقدر الدين مرتين واذا زيد اعتق ثلث المقدار الذي يزود منه على الدين وسعى العتق في الباقي وسعى للدين والورثة بمقدار حق كل منهم وان كانت قيمة اقل من ضعف الدين ففي بطلان الوصية وصحتها واعتق ثلث ما يزيد على الدين وسعيه في الباقى والا سنعنا قولان اظهرها الاول وكذا الحال فيما تجره في مرضه وموت عتق عبده الذي ليس له غير على الاقوى لو كان له مع العبد غيره فله قول وفاء الدين منه واعتق من العبد بمقدار ثلث تركه وسعى في الباقي ولو اوصى المكاتب بغيره المطلق وقدره بعض مال الكاتبة كان له من الوصية بمقدار ما اذاه وتحرر منه ان نصفه فصف ان ثلثا ثلثه وهكذا وبطلت الوصية فيما سوى ذلك ولو اوصى لام ولد وصحة الوصية وهل تعتق من الوصية ومن مال ولدها ويدفع اليها الوصى بينهما اقوال اظهرها الاول والطلاق الوصية لخاصة يقتضى التسوية بينهم من غير فرق بين الذكر والانثى والصغير والكبير والقرىب البعيد وغيرهم الا مع قرينة دالة على التفرقة فتنتج هذا اذا كانت الجماعة محصورين لو كانت غير محصورين فقبل بعد لزوم استقصائهم بل يفرق بينهم وهو مع عدم القرينة على ارادة الاستقصاء منين واذا اوصى لاولادهم ذكورا واناث فم سواء وكذا احواله وخالائه واعمامه وعماته واجدادهم وحجراتهم ونحو ذلك الا اذا فهم من لفظه بسبب عرف خاص من مقتضى ارادة التفاضل فيعمل ما بينهم من لفظه وكذا الوصى على الفاضل ولو اوصى بشيء لذى قرابة تحت الوصية وقسم الوصى بين المعروفين بنسبتين بالقرىب في عرفة عادته ويلزم التسوية بينهم ذكورا واناثهم صغارهم وكبارهم اغنيائهم وفقرائهم مسلمهم وكافرهم قريبهم وبعيدهم الا اذا فهم من لفظه التفاضل فيبيع وتصرف الوصية الى الموجود منهم ويلزم الفحص بها امكن ولو اوصى لقومه فقبل هو لا هل لغيره قيل لرجال عشيرة والا قولى لغيره من قصد فان لم يعرف قصد عمل يعرف قومه الجارى على طبق لفظه الكاشف عما في ضميره ولو اوصى لاهل بيته كان المدا على ما بينهم من لفظه ولو بسبب القران وكذا الحال في الال والعرة والاصهار والذرية والعشيرة والجيران وتصح الوصية للحم للوجوه وان لم تلج الروح ولكنها لا تستقر الا بانفصاله حيا فلو ولد ميتا بطلت الوصية ولو انفصل حيا ثم مات استقرت الوصية وكان الوصى به لورثته هل يعتبر العلم حين الوصية بوجوه وكفى وجوده واقعا حينها ولو بانكشف ذلك بعد ها وجهان اظهرها الثاني والا حوط قبول والى الحمل الوصية ولا يتبعه فيما لو كان حيا وقبول ولارثه فيما لو مات بعد الا انفصال حيا ولو اوصى الوصية لمصلحة الطفل بعد موت الوصى بطلت ولو قبل موت الوصى لم تبطل وكان له القبول بعد موت الوصى ولو اوصى المسلم للفقراء انصرف الى فقراء ملته ولو ماتت قرينة على التمول للفقراء الكفار اخذ بها ولو اوصى لاهل قرينته فالذات في العصر على المسلمين منهم

منهم والتميم للكفار ما يستفاد من لفظه وشواهد احواله ومجرى عادته وذلك الحال فيما لو كان الموصي كافر او اوصى للفقراء او لاهل قريته وقد ورد فيه
صرف ما وصى به المجوسى للفقراء الى فقراء المسلمين الحكم يلزم اخراجه مقدار ذلك المال من مال الصدقة ورده الى فقراء المجوس مع ملائمة الجوهر
لفقراء المسلمين ولو قال اعطوا فلانا كذا ولم يستبرأ المصنف ارجح صفة اليه يصنع به ما شاء ولو اوصى في سبيل الله تعالى ما فيه اجر وثواب خيري
افزاه الامع قيام القرينة او قضا عرفه الخاص بارادة مصاديق خاص من مصاديقه فيعتق ويستحب الوصية لذكرى القرابة وارثا كان او غيره وبتاكيد
في غير الوارث حتى ورد ان من لم يوص عند موته لم يورث قريته ممن لا يورثه فقد ختم علمه بمعصيته واذا اوصى قريبا للناس الاثر لا قريبا فاربعة ما يفهم
من لفظه بحسب عرفه ومجرى عادته عصر ومصر وقيل مع عدم القرينة ولا العرف الخاص ينزل ذلك على ترتيب الارث ولو اوصى للدة ونحوها من غير
فان قصد التملك بطلت الوصية وان اراد الصرف الى علمها ونحوه فلا يظهر الصحة ويعبر بحقول ماليتها ولو اوصى للعصبة فالمتبع فصله للكشف
بلفظه المقرن بشواهد تجري عادته ولو اوصى لوالديه لم يورثا لظن من حصر فيهم ولا يصرف الى موالى ابيه الا مع القرينة على دخولهم
ولو اوصى لمن جرحه سرت الجرح الى نفسه فقلته لم تبطل الوصية بذلك ولو اوصى لاهل الزكاة او المستحقين ما صرف في الاصناف الثمانية والا حوط
صرف كل ثمن منه في صنف ولو اوصى للفقراء كان المتبع في تدريج المساكين فيهم وبالعكس ما يفهم من لفظه بحسب عرفه ولو اوصى للفقراء بعشر
وللمساكين بخمس يجب التميز ولو اوصى بحل مرة من زوجاتها فقهاء الزوج باللعان ففي بطلان الوصية تردد ولو اوصى لولد فلان وشار الى معين
فكذبت النسبة ففي صحة الوصية وجهان والاظهر ان علم تعلق غرضه بالنسبة بطلت الوصية بظهور كذا بها وان علم تعلقه بالشخص ان ذكر النسبة
للتميز لم تبطل الوصية بظهور كذا بالنسبة وان جهل الحال فاشكال ولو اوصى بعين محبة ميت فان علم حين الوصية بالموت تبع صحة الوصية
للميت كان ذلك قربة على الوصية بالمحبة للمحيي وان لم يعلم ذلك اعطى المحبة نصف الوصية ولو اوصى لاهل بيتك من فلان وفلان كذا فان موت احدهما
اعطى الاخر ما وصى به دون صاحبه ولو اوصى بشيئين زيد وللساكنين ففي كون نصفه لزيد او بعينه مقدار سهم احد المساكين جود الوجود
ادارة الامر مدار ما يفهم من لفظه بحسب عرفه وعادته وتصح الوصية للمساجد والمشاهد والمرقد والمدارس والربط ونحوها بقصد الصنف
في مصالحها لا بعنوان التملك منها العدم امكانه والا حوط ان لم يكن اقوى لزوم تعيين الموصى له في الجمل ولو اوصى لثلاثة لرجل من بدل اي اجل كان
واحد هذين من بدل اكون كل منهما موصى له على طريق البديل لم يبعد الصحة وتخبر الوصية في الدفع ولو اوصى لمن يتعدى حمل لفظه على الحقيقة
حمل على اقرب المجازات اليه الا ان تقوم قرينة على ابدته المجاز ولو اوصى لما في بطن الحمل فولدت حيا وميتا لم يبعد كون جميع الموصى بهيئة واحدة
ادارة الامر مدار ما يستكشف من قصد بمعونة لفظه بحسب عرفه وعادته **الفصل الخامس في الاوصياء والوصي هو من**
له الولاية على اخراج حق واستيفاءه او على طفل ومجنون من قبل الموصي الذي يملك ذلك بالاصالة باقوة او جدوة او بالعرض كالوصي
في الايتام او على قضا الدين وردا لودائع واسترجاعها والنظر في اموال الميت وجمعها واستيفائها ممن عليه وتفريق الحقوق الواجبة
بها وقسمة التركة بين الورثة ونحو ذلك مما كان للميت نفسه يعبر عن جعل هذه الولاية بالوصاية وصيغتها او صيتك ليك بكذا او قوصتك
او جعلتك وصيا او اقمك مقامى بعد موتى في امور كلها او في خصوص كذا وكذا او وليتك على كذا وكذا او جعلتك وليا ونحو ذلك من
الفاظ الدالة صريحا على توليته على ما يريد عموما او خصوصا وفي كفاية وكنيت بعد موتى في جهان والكفاية مع الصراحة بسبب القرين
المنظمة اليه غير بعيد ولا بد من ذكر ما يريد او تعميمه ولو اطلق انصرف الى ما يراد بلفظه في عرفه ويكفي في ايجابها من الاخرس معتقل اللسان الا شاذ
ويلزم الوصى الاقتصار على ما صدر من الموصي بوليته فيلزم لا يجوز له التعبد الى غير ما يعبر في الوصى امور **حلها العقل فلا تصح الوصية**
للمجنون مطبقا كان او اواريا في حال وروى الوصى الى عاقل فرفضه المجنون بطلت وصايته ورجح فان كان الموصي قد عين من يباشر امر الوصاية
فرض عرض لم يطل كان المعين هو الوصى والا فلا امر له الحاكم يلزمه انفاذا الوصايا ولو عاد عقل الوصى المذكور ففي عو الولاية من الحاكم اليه جهان
والاحتياط بالجمع بينه وبين الحاكم لا يترك وهل تصح الوصية الى كذا وارى في نحل على اوقات فاته وتنفذ تصرفاته فيها ام لا وجهان ولها غير بعيد
ثانيها الاسلام فيما اذا كان الموصي مسلما فلا تصح الا ايضا الى الكافر حرييا كان او ذميا اجنبيا كان او رجما ولا باس رايا ايضا الكافر في مثله كما يصح
ايضا له الى المسلم ثلثها العدالة على المشهور ولكن ذلك مما لا يرقم عليه دليل والاظهر كفاية الا لطيان بعد مقتضى عدل خيائته وان كان فاسقا
بالجوارح بلا اظهر عند اعتبار الاسلام فيه بعد الاطيان بامانته وحسن الاحتياط بمراعاة الاسلام والعدالة غير حتى بل الاحتياط بذلك سيما
بمراعاة الاسلام لا يترك مهما امكن هذا فيما يتعلق بما للصغير حقوق الناس والحقوق الواجبة الا لغيره لعل الوصية تصرفا في الحقوق الغير
الواجبة من جوار التبر لا اظهر عند اشتراط الاطيان بالامانة ايضا فيها فيجوز الا ايضا بذلك الى الخائن ايضا ولو اوصى الى عدل ففسق وان لم يعتبر
العدالة في الوصية بطله على الاظهر سواء كان الموضوع في الايضادات الوصى المركب مع وصفه وذاته مع علية وصفه او الوصى اليه من غير
نظر الى عدله لم ينزل على الاقوى ولو كانت لعدله باعثة على الوصاية فان علم من عرف الموصي عادته تقييد مثل هذا الداعي لهذا السبب حكم

بذل الوصية بفسق الحاكم بغيرها ولو لم يعلم كون الوصف غلطاً لمحوطاً بأبي عنوان من العناوين الأربعة حكم ظاهر بانزاله ولو فسق في حق الوصي
فان علم الوصي بذلك ولم يغزله كانت الوصية باقية وان جهل بحريته ذكر من الصور وحيت تول الوصية بنفس الوصي فالظاهر انزاله من غير توقف على
عزل الحاكم ولو غزله كان احوط وحيت وصي له فاسق ما مومن فخان بطل تصرفه ذلك ولم يغزله بالنسبة الى ما جرى فيه على طبق الوصية **رابعها**
الحريته فلا يجوز الوصية الى المملوك الا باذن مولاة ويتوقف نفوذ الوصية الى مملوك نفسه على اذن من يملكه بعد وفاته على الاحوط وان كان المحرر يقصد
التصرف في منافع بعد الموت بما يعود الى نفسه غير بعيد ولكن الاحتياط لا يترك ومثل القرنينما ذكر مدبر الغير وام ولد الا ان يموت ماله قبل موت
الوصي فانه تكشف بذلك صحة الوصية ويجوز لادن يوصي الى مدبر نفسه الا ما التي اسوله ما ولد اذن مولى المملوك للغير الا بصفا اليه وصي حازه
الرجوع في الاذن ما لم يمت الوصي لا اثر الرجوع بعد موته ولا قبله مع عدم بلوغ الرجوع اليه **خامسها** البلوغ فلا تنفع الوصية في التصبيح
الا معلقا على بلوغه ويجوز الوصية اليه مضماً الى البالغ ولكن لا يتصرف الا بعد بلوغه ولا فرق في التصبيح بين المميز وغيره ولا بين افراد المميز ولو وصي الى
صغير وكبير تصرفا كبير منفردا بمقدار ما اذن فيه الوصي حتى يبلغ الصغير فاذا بلغ لم يحرمه التفرغ بغير نظر الكبير الا اذا صرح الوصي بسقوط ولاية الكبير
عند بلوغ الصغير ولو اشترط على الكبير عند التصرف الى ان يبلغ الصغير فيستمر في التصرف لمن العمل به ولو لم يحرك التكبير التصرف قبل بلوغ الصغير ولو
مات الصغير وبلغ فاسد العقل فالظاهر استقلال الكبير في التصرف الى انفسه اذ ان صغيرا من صغير التصرف ان مات وجب فاذا انفسه ذلك ختم الحاكم اليه من نفوذ
مقام الصغير على الاحوط ان لم يكن قوياً الا اذا اذنهم من الوصي بعبودية لفظه المقتضى بالفرائز اذ ارادة استقلال الكبير عند عرض الموت والجحون ونحو
للصغير ولو كان موت الصغير بعد بلوغه مضى مده ضم الحاكم الى الكبير من يوجب الصغير الا اذا اذنهم من الوصي استقلال الكبير وحيت يجوز تفرغه
بالتصرف في زمان صغير الصغير يتصرف ثم ينع الصغير لم يكن له نقض تصرفه الا اذا خالف مقتضى الوصية فانه يكون باطلا من غير حاجة الى نقض فيه
الى ما وافق مقتضى الوصية ولو مات كبير قبل بلوغ الصغير يجمع الحكم الى الحاكم بمقدار الحاجة الى ان يبلغ الصغير فاذا بلغ انتم الى الحاكم الا اذا علم من
الوصي افراد الصغير بالتصرف اذ مات الكبير فينفرد به بعد بلوغه وتزول الولاية الحاكم ولا يشترط في الوصية الذكورية ولا انصر ولا عند كون وارثا من
الوصي فيجوز الايضاً الى المرأة اذا جمعت الشرائط وقيل ان ذلك مكره وكذا يجوز الايضاً الى الامم على الجماع للشرائط وكذا الى الوارث يجوز الوصية الى
من لا كفائته عنده ولا يفتدي الى التصرف لسفر او هجره ويقدم من تصرفاته ما وافق الوصية وصلحها ويرد ما خالفها الى ما وافقها ولو وصي لثنتين
فان اطلق شرط اجتماعهما لم يجز لاحدهما الا ان يرضى عن صاحبه شيء من التصرف ان جرد لكل منهما انفرادا انصرف لاطلاق بحسب عهده وعادته الى ذلك
جاز لكل منهما انفرادا ولو نشأ في صورة عدم مضى ما ينفرد به احدهما لم يضر التفرغ به كل منهما من صاحبه حتى في الضروريات على اظهر كنفقة اليتيم
والزيتى والد وبخوها بل يرضى اعلام الحاكم ليجريها على الاجتماع وامضاً الوصية بجميعين فان تعاسر استبدل الحاكم باحدهما مقدماً لا نفاذ
الوصية فان لم يمكن الا باستبدالها جاز وليس له قسمة المال والتصريف بينهما بالتولي كل على النصف الا اذا ساعد على ذلك لفظ الوصي ولو بانضمام الفرائز
ولو مرض احد الوصيتين وكل على يقوم مقامه فان لم يمكن ذلك لاغناء ونحوه ضم الحاكم الى الاخر من يقوم مقام المريض الا اذا قضت الفرائز بجواز التفرغ
منهما عند مرض الاخر ولو مات احد الوصيتين فان علم من الفرائز كون التعدد قيداً في الايضاً في نظر الوصي عند مكانه لا مطلقاً انفراداً الاخر بالتصرف ان
احتمل كون التعدد قيداً مطلقاً ضم الحاكم الى الباقي من الوصيتين من يوجب عن الميت منهما وليس له مع تفويض الامر له الاخر على اظهر كانه ليس له عزل
الاخر حتى يلد داع ومثل الموت الفسق المانع من بقا الوصية ولو اذن الوصي للوصيتين في الاجتماع والا نفردا كان تصرف كل منهما ما فيه اذا انفرد ولو
جعل لاحدهما العيين الانفراد دون صاحبه مضى تصرفه منفردا لم يجز بعض تصرفه منفردا ولو بعض تصرفه الاخر الامع الاجتماع ولو شرط في نفوذ تصرف
كل منهما الانفراد لم يضر ما اجتماعا عليه من التصرف وهما عند تسوية الوصي لكل منهما الانفراد ان يقسم المال والولاية بتصرف كل منهما فيما
يصيبه قبل يتم ولا بأس بان علم رضا الوصي بذلك مطلقاً ويجوز نصباً طرفاً امر الوصي ببيع فانظراً مقكاً جعل الوصي من عدا التصرف لا ينظر الى جواز
كون التصرف باطلاً من خاصته وان لم يوافق نظره ما لم يخالفه او يكون باطلاً من اطلاقه وان خالف نظره ونحو ذلك من الدورات يكون التصرف للوصي والنظر
عمق وجعل الوصي للتأطير لا يكون للتأطير ان يتصرف لجعل التصرف كان عينا اخر للوصي اليه ان رد الوصية مادام الوصي حياً بشرط ان يبلغ
الرد سواء كان الوصي بالوصي او غيرا بانحصر الامر فيه ولا ابداً منحصراً فيه لان كان عدل رد فيما اذا كان بااراً منصرفاً مرفياً احوط وليس له بعد ذلك
وابلاغ الوصي الرذان يقبلها الا بعد انشاء جديد من الوصي على اظهر وفي شرط امكن نصب الوصي وصياً اخر بعد بلوغ الرذان في حيوة في اثير
الرد تردد ولا شبهة عند ولوانشاء الوصي الايضاً مرة اخرى بعد بلوغ الرذان في اخفى ذلك عن نوصي حتى مات في لزوم العمل به على الوصي وعدا تثير
رده وجهان اقربهما العقد والمرد في جواز الرد هو ابلاغ الوصي من غير مدخلية بحضور وغيبة ويعتبر في الرد لفظ الكاشف عن صريحه ولا يكفي
عدم الرضا الباطني ولا اثر الرد الوصي الوصية بعد موت الوصي وقبل الرد والابلاغ ان يكون الوصية قسماً لازمة للوصي اليسواء قبلها في حيوة وتا بعد موته
اوله قبل ولم يرد اذ رد ولم يبلغ الرد والتاظر فيما ذكر الوصي فله الرد في حق الوصي مع ابلاغ الرد اليه وليس له الرد بعد القبول ولا قبله بعد الموت

مطلقاً

مطلقا على الاظهر ولو ترد الوصي في قبول الوصية ردّها حتى مات لموصي لم يجز له الرد بعد ذلك ولو اقر الورثة بوصاية شخص فان حصل العلم بذلك او قامت البينة على ذلك لزم الوصي القيام بامر الوصية واكفالة الاثيان بما يضر الورثة اخلا بمقتضى اقرارهم وليس غير ذلك والا حوط له ان يباشر امر الوصية باذن الحاكم ان لم يكن وصي اخر ثابت الوصاية ولو حصل من اتمام الوصي على انفاذ الوصاية ضرر ديني وديني ومشفقة لا تتجمل عا اول من يتجملها عليه ما لا يبلق بحاله من يتم ونحوه جاز له ترك الوصية بمقدار ما تندفع به الضرورة ولو جرح له التركة بالتكليف ولو ظهر من الوصي الكبر او هجر او مرض او نحو ذلك عجز في انفاذ الوصية ولو مع الاستيجار والتوكيل لم ينعزل بذلك بل يضم الحاكم اليه من يساعده في ذلك ولا يشاركه المساعد في الوصية ولو زال عجزه بعد ذلك استقل في التصرف على الاظهر ولو امكنه الاستقلال بمعاونه من اجبره او وكيل لم يسرع الفهم اليه الا اذا كانت الاجرة من مال التيم وكان من يقيم الحاكم متبرعا في علمه فانه يلزم الحاكم المنع من الاستيجار وضم المتبرع اليه ولو حصل عجزه في زمان الموصي علم به ولم يضم هو اليه احدا ولو يعزل لم يبعد عن لزوم الفهم اليه بعد موته ولو ظهر من الوصي خيانة انزل ولزم الحاكم رفع يده ونصب اخر مقامه ان كانت خيانتة فيما يتعلق باموال القاصدين او الواجبات ونصب الوصي لمحاظ الامانة واما لو خان فيما يتعلق بالتبرعات لموصي بهامع علم الوصي بعلم امانته ففي غير له رد الوصية او امين لا يضمن ما يفتل في يده الا بتفريط او تعدا او مخالفة لما عينه الوصي ومن التفريط التهاون في انفاذ الوصية من غير عذر عقلي او شرعي ولو تعدا في التفريط ونحوه فسقط ذلك وجري عليه ما من حكمه ولو كان للوصي دين على الموصي جاز ان يستوفيه مما في يده من غير ان الحاكم سواء كان قادرا على اثباته او عاجزا اذا كان واحدا او متعددا مع الاذن في الانفراد واما مع التعدد بشرط الاجتماع فيلزمه العرض على صاحبه ولا فان ابي جاز له بعد ذلك اخذ مقدار حقه بعنوان المقاصلة باذن الحاكم بشرط عدم تمكنه من اثبات حقه عند الحاكم اذ مع الامكان يتفق شرط المقاصلة لانه ثبت مكنه شريكه في الوصاية في استيفاء حقه ولو كان الوصي عالما بدين غيره على الموصي لزمه الاداء مما في يده ان كان وصيا في اداء الدين ايضا وتوقف برأيه ذمة الميت على ائتمانه العجز الذي من اثبات ونحوه حيث لا يجز عليه الاداء لا يجوز له ذلك كما لا يجوز تمكينه الذي من استيفائه بنفسه على الاظهر وفي جواز شر الوصي مال الوصي لنفسه جهان الا ظهر الجواز اذا اخذ بغيره جاز له لا داعب فيه باريد منها الا مع قيام القرينة بعقد رضا الموصي لغيره على حال فلا يجوز مطلقا الا لغير جواز استقراض الوصي على مال لطفل من ماله نفسه اذا قضت به مصلحة الطفل مليا كان او فقيرا على الاظهر وتقوم المصلحة في ذلك مع عدم ملائمة فيما لو استقرض في محل لولا الاستقراض لئلا يلف مال الصبي بغير تفريطه وفي غير ذلك من الفرض ويجوز اكل مال التيم ظاهرا وعدا وانا وهو من الكبار المتوعد عليها النار في الكتاب صريح بان يجوز اكل من طعام التيم باذن الولي مع المصلحة للطفل في ذلك ولو تبعض اكرضه ويجوز خلط الطعام بطعام التيم ومواكلته من المخطوط بشرط العلم بعدم زيادة حصة التيم عما ياكله ويجوز مع احتمال الزيادة فضلا عن العلم فاذا اذن الوصي للموصي في ان يوصي لغيره ليقوم مقامه بعد موته جاز له ايضا بل وجب كان الثاني وصيا عنه لا عن الوصي ولو منع من ذلك لم يجز ولو لم ياذن ولم يمنعه منه ففي جواز ايصائه قولان اظهرهما العهد ولولو يعلم الثاني بان الاول الذي وصي اليه كان ماذون في الايصاء لا لزم انفاذها ولو مات الوصي اقل عدم كونه ماذون في ذلك ولما جاز الموت ياه قبل ان يوصي مع كونه ماذون فيه رجوع امره الى الحاكم الا ما يرجع الى الصغار مع وجود الاب والجد فان المرجع في اموره من كان موجودا منهما وكل الوصايا لسان قبل ان يوصي فان امور صغاره ترجع الى الاب والجد لكان وسائر امور وكذا امور صغاره مع عدم الاب والجد يرجع الى الحاكم ومع فقد الحاكم نابع عنه عدد المومنين الا فيما يضطر اليه التيم من المؤن وصايا ماله المشرع على التلف فان ذلك واجب كفاية على جميع المسلمين واذا وصي بالنظر في مال ولد الى اجبي لئلا يوصي الوصية وكانت لولاية محمد التيم دون الوصي على الاقوى ولو اوصي الى شخص بالنظر في امر معين من امور اختصت لابنته لم يجز له مداخلة غيره بل يكون المرجع فيما عداها هو الحاكم

مسائل اولى الصفات المعبرة في الوصية بغير وجودها من جن الوفاة الى جيل منها امور الوصية وتفضيها ولا يعتبر وجودها حين الوصاية على الاقوى فلو اوصي الى صبي ثم مات الموصي بعد بلوغه صح الوصية وكذا الحال في سائر الشروط ولو فقد شرط بعد موته تم وجد عات الوصاية بغير الشرط كاتر **الثانية** لا تصح الوصية بالولاية لاعلم بالوصية فلو اوصي على اولاده الكاملين بالبلوغ والعقل وعلى احد الوصيين او اقراره لم تصح الوصية ولو اوصي بالثلث اخرجهم جاز له نصبه في عليه تصح الوصية في اخراج الحقوق من الموصي كالدين العبادية والا من غير فرق بين ان يعين شيئا من تركته للتصرف فيها او يطلق فان عين لم يكن للوارث منع الوصي من صرف تلك العين بمخصوصها فان كان ثمة العين الى ان تصرف في الحقوق في حكم مال الميت وليس للوارث الزام الوصي ببيع العين منه وقبض الثمن وصرفه في تلك الحقوق حتى لو كان امتناع الوصي من بيعها منه تشهيدا وليس له ان يوفي الحقوق في ارجاع الوصي ببدل ما وري ولو اطلق فان جعل ولاية التعيين ببدل الوصية تعين من الاعيان ما عينه الوصي لم يكن للوارث معارضة وان لم يجعل ولاية التعيين لتعلق المقدار الموصي به للتصرف في الحقوق بالاعيان البقاء ذلك المقدار منها على حكم مال الميت على الاظهر فيلزم الوصي والوارث على التراضي بالقسمة عينا وان راي الوصي الصلاح في بيع ما يعا بل الحقوق من الاعيان من الوارث جاز له ذلك وان ابي الوارث من الشراء لزمه استخراج ذلك المقدار من الاعيان بالقسمة الشرعية وضر فيها

أوصى إليه الموصي كما أثنان إلى الوصي من بيع ذلك القدر من الأعيان لم يكن الموارث لزاماً بالبيع ومع إباء الورثة من تمكين الوصي من أبقا الوصايا
بإجماع الحاكم ليجريهم على التمكين ومع عقد الحاكم أو عقد بسط يد يجوز الاستعانة بالظالم في إنفاذ في وجه **الثالث** يجوز للقائم بأمر المقل
والمتكفل بجمع أمواله وحفظها وإصلاحها وصيها كان أو حاكماً أو منصوباً له عند عقد قصد التبرع بعملان يأخذ من مال اليتيم بقدر أجره مثل
عمله الذي له أجره عادة كثيراً كان المال قليلاً ولا حوط أخذ أقل من غيرها ومن قدر كفايته عند كثرة المال وأحوط منه عند أخذ شيء
مع الغنى وأحوط منه عند أخذ شيء مطلقاً ولو نوى التبرع بعمله ليجري له أخذ شيء أصلاً وفي جريان ما ذكر في حق الوصي في قضاء الديون وصرف
الثالث في مصارف وجه غير بعيد التوقف أحوط ويجوز للوصي بل يتجوز له أن يوصي شيء من ثلثه للوصي وحده لا يجوز له أخذ شيء غير ما عينه الوص
ويجوز للقيم أن يستقرض من مال اليتيم مع المصلحة للطفل في يملكه بالاستفراض ويلزمه رد بدله **الفصل السادس** في الوصايا
وفيه مقامان **الأول** في مسائل متعلقة بالثبوتات المتعلقة على الموت **الأول** إذا وصى لاجنبي مثل نصيب ابنه ليس له اصطلاح خاص
ولا قرينة على إرادة خلاف الظاهر وليس له إلا ابن واحد فقد شركت بينهما في جميع تركته ورجح فلم يوصى له ثلث تركته على كل حال وتقف الوصية
فيما به تفاوت الثلث النصف هو السدس على إجازة الوارث فإن إجازة الوارث في السدس ولو كان له ابان كانت الوصية
للموصي له ثلث تركته وإلا أخذت من دون حاجة إلى إجازة الورثة ولو كان له ثلثة أبناء كان للموصي له الربع وهكذا والضابطان بضافتهما
إلى الوارث ويجعل كاحدهما أن تساووا حصصاً ومثل الضعف بم نصيباً أن تختلف سهامهم إلا أن يقوله مثل أكثرهم نصيباً فيتبع مقال ولا فرق
فيما ذكر بين أن يكون الموصي لاجنبي أو وارثاً ولا بين الوصية بنصيب معين من المنعقد وبين الوصية بمثل نصيب أحد منهم ولو كان له ابن بنت
وأوصى بمثل نصيب الابن كان له خمساً تركته مع إجازة الورثة وثلثها مع عقد إجازة ولو قال له مثل نصيب بنتي فعندنا الثلث النصف إذا لم يكن له
وارث سواها وورد إلى الثلث إذا لم يكن له بنتان كان له الثلث على مذهبنا من عقد التعصيب فيكون الموصي له كالثلة ولو كانت له ثلث
أخوات من أم وأخوة من أب فأوصى لاجنبي مثل نصيب أحد ورثته كان كواحد من الأخوات قسمت تركته عشرة أسهم فلم يوصى له منها واحد ولا
ثلث ولا أخوة ستة ولو كانت له زوجة وبنت فأوصى بمثل نصيب ابنته فمع إجازة الورثة يكون للموصي له سبعة أسهم وللبنت مثلها وللزوجة
سهم واحد ولو لم يجز ذلك فلم يوصى له أربعة وللزوجة سهم وللبنت سبعة أسهم ولو كانت لاربع زوجات وبنت فأوصى بمثل نصيب أحد بناتها
للموصي له واحدة من ثلثة وثلثين حصته ولكل من الزوجات واحدة والباقي للبنت **الثانية** لو أوصى لاجنبي نصيب لده فإن أراد عدم
ارث لولد وكون سهمه للموصي لم يطل الوصية وإن أراد جعله بمنزلة ولد آخر وأعطاه نصف تركته صححت الوصية وإن جهل لده لم يبعد
كلامه على إرادة الثاني ولو كان له ابن قاتل فأوصى بمثل نصيبه فإن فهم من لفظه ولو بافترام الفرائض إرادته قيامه مقام المقتل المحروم من الإرث
صححت في كان المال جميعه لم يرده فإن علم بكونه قاتلاً وإن القاتل لا يرث لم يبعد حمل على الوصية بتمام المال وإن جهل بذلك فاشكال
الثالث إذا وصى بضعف نصيب فلن فلم يوصى له مثلاً نصيبه وقال ضعفاً لده أربعة أمثال نصيبه وجه **الرابع** إذا وصى بثلثه
للفقراء وله أموال منفردة فإن فهم منه إرادة صرف الجميع إلى فقراء بوجه أو صرف ما في كل بلدة إلى فقراء لم يجز على إرادته وإن لم يفهم شيء
من ذلك تجزى الوصية بين صرف في كل بلدة إلى فقراءها وبين نفل الجميع إلى بلدة الموصي صرفها إلى فقراءها إلا إذا خيف من النقل التلّف فانتعاه
صرف ما في كل بلدة إلى فقراءها والتسليم في لزوم استيعاب الفقراء وعدها بجاهها ما ينهم من لفظه ولو بضميمة القرآن ومع الأطلاق لا يجب استيعاب
على ألا ظهر وكذا الكلام في لزوم الدفع إلى أقل الجمع وعده بجاه على عده تبعاً مع عده تبين مراده فالرفع إلى الثلثة أحوط ولو أوصى بعق
رقاب فالأحوط عتق ثلثة فما زاد ومع عقد وفاء الثلث بها وعقد إجازة الورثة يعتق ما يفوق الثلث من الاثنين ولو أحدهم والتقص على أحوط
الخامس إذا وصى لاجنبي لا يبعد معين ولا حريقة الثلث صححت الوصية إن كان العبد بقدر ثلث تركته وإن الموصي أعطى مائة
وبطلت الوصية الثانية وإن كان أكثر من الثلث أعطى ما يفوق الثلث منه وثبت ما بقيه على إجازة الورثة فإن إجازة الوارث كان ما زاد على الثلث منه
للورثة وإن كان العبد أقل من الثلث أعطى الأول العبد وأعطى الثاني بقيته الثالث لو حدث بالعبد بعد موت الموصي قبل تسليمه إلى الموصي له
عيب ففهم من الوصية إرادة إعطاء الثاني ما يزيد من الثلث على قيمة العبد الصحيح فضرر من العيب من الثلث إلى الأول وأعطى الثاني ما بقي وإن لم
يفهم ذلك فلا ظهر أنه يعطى الأول العبد ويعطى الثاني ما يزيد من الثلث على قيمة العبد بثلث النصف ولو مات العبد قبل الموصي بطلت الوصية و
أعطى الثاني ما زاد من الثلث عن قيمة مثل العبد الموصي به ولو لم يزد الثلث عن قيمته بطلت الوصية للثاني أيضاً **السادس** لو كان الموصي
يملك بأشخاص فأوصى له بأبيه فقيل الوصية وهو مريض فبات الوصية ملكة وقدر عليه من أصل المال **السابع** إذا وصى له بدار ونحوها ف
وصارت مرأته مات الموصي فلا ظهر أنه بطلان إلا إذا فهم من المود إرادة الدار بوصف العمران **الثامنة** لو وصى بشيء لزيد والفقراء
ففي مقدار استحقاق زيد وجوه والخار ما تقدم في الوصية لزيد والمساكين من إتياع ما يفهم بحسب الشواهد من قصد الموصي المقام **الثاني**

في الوصايا

عمر ٣

في تصرفات المريض وهي نوعان معلقة على الموت وحكمها حكم تصرفات الصحيح المعلقة في جريان أحكام الوصية عليها وتوقف نفوذها فيما زاد عن الثلث على
 اجازة الورثة ومجبرة وهي قسمان **الأول** ما لا يستلزم نفويت مال على الوارث لنقل بيع ونحوه بمن المثل واعطأ بعض تركته بما يقابل قيمته من الدين
 الذي عليه ودفع اجرة من استاجره لعل يصل اليه نفعه في الحال ونحو ذلك ولا شبهة في نفوذ هذا القسم من غير مدخلية رضا الوارث فيه **الثاني**
 ما استلزم نفويت مال على الوارث من هبة او وقف او عتق او صدقة او بيع ونحوه باقل من ثمن المعبر عنه بالمعاملة المحابسة والحكم بهذا القسم ان يرضى
 من المرض المذكور في ذلك التصرف فيه نفذ تصرفه من اصل تركته بلا شبهة فان مات بذلك المرض ففي احتساب ذلك من اصل تركته او ثلثها قولان **الأول**
 اقوى وفي ميزان المرض بين اهل القول الثاني خلاف اضطراب الوجود اذ ادارة الامر مدار حضور الموت ايتا انه مع عدم النجس وان بقي اياما او اكثر
مسائل الأولى اذا هب حابي على المختار بمضيان جميعا وعلى القول بالثلث فان وسعها الثلث فكل ذلك لا بدع بالأول ودخل النقص
 على الأخير **الثانية** اذا جمع بين عطية متجرة ومعلقة فعلى المختار تمضي المتجرة من الأصل والمعلقة تماما من الثلث مع وثاقتها وامضاء الورثة والآ
 مضت بقدر الثلث بطلت في الزايد **الثالثة** اذا انحصرت تركته في بوي فبانه في مرضه بردي يمانه في الجنس رينا صفة في القيمة ثم مات فعلى
 المختار بيع البيع من غير شهرة وعلى القول بالثلث فان اجاز الوارثه صح ايضا واذا لوجه الصحيح في سيقا الورثة حقهم ان يردوا على المشتري ثلث الثمن و
 يسترجعوا منه ثلث الثمن **الرابعة** لو باع المريض شيئا بنصف قيمته السوقية ومات قبل البع فعلى المختار ان ينفذ البيع وكذا على القول بالثلث مع
 وفاء الثلث بالتصف الذي جاب فيه واجازة الورثة واما مع عدم الوارثه وعلم الاجازة فتبطل المعاملة في القدر الزايد من المحاباة عن الثلث ثبت
 للمشتري لذلك خيار تبعض الصفة اذا كان جاهلا بالحال **الخامسة** اذا اعتوا منه في مرض الموت وتزوج ودخل بها صح العتق والشرع ويجوز
 على المختار مطلقا ما على القول بالثلث فكل ان وفي الثلث بها واجاز الوارث والآ عتق مقدار ثلث تركته منها واستسعت في الباقي بطل النكاح و
 تزهر الساعي يستر لو اعتق منه وقيمة ما بقدر ثلث تركته ثم تزوجها واصلتها الثلث الآخر ودخل بها ثم مات فعلى المختار بيع العتق والنكاح
 والآ مهار وورثته وكذا على القول بالثلث ان اجاز الوارث والآ صح العتق والنكاح وبطل المستمى واستحق مهر المثل من اصل تركته

كتاب النكاح

الذي هو ستة سنين من سنن المرسلين ومن عدوا لله تعا حصن حصين فيه فضل كبير لا ينفك عن طريق التواصل وباب النكاح
 وسبب لافته والمعونة على العفة وقد حث الله تعالى عليه ودعا لعباده اليه فقال عز من قائل **وَاَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ**
فَقَرَأَ يُنْهَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَسِعَ عِلْمُهُ وقال النبي صلى الله عليه وآله **عليه الزوجة اوفى مكانكم** **الأم يوم القيمة حتى ان السقط يحجي بمجنطاه على**
باب الجنة فيقال ادخل فيقول لا حتى يدخل ابواي الجنة قبل وقال صلى الله عليه وآله **واله من احب ان يتبع سني فان من سني التزوج** وقال صلى الله عليه وآله **من**
احب ان يلقى الله طاهرا مظهر افضله بزوجته قال صلوات الله عليه من تزوج احرز نصف دينه فليتق الله في النصف الآخر الباقى وقال صلوات الله
عليه ركعتان يصليهما من اجل اعزب يقوم ليله ويصوم نهاره وفي خبر اخر افضل من سبعين ركعة يصليها اعزب قال الصادق عليه السلام
ما اظن رجلا يزاد في الايمان خيرا الا اذا دحبا للنساء وقال عليه السلام ما نلنا الناس في الدنيا والآخرة بلذة اكثر لهم من لذة النساء ومن فضا
النكاح فضل الشفاعة والسعي فيه فعلى المؤمن عليه السلام افضل شفاعات ان يشفع بين اثنين في نكاح حتى يجمع الله بينهما وعن النبي صلى
من عمل في تزويج بين مؤمنين حتى يجمع بينهما زوجة الله تعالى الف امرأة من الجوار العين كل امرأة في قصر من دروا باتون وكان له بكل خطوة خطاهار
بكل كلمة تكلم بها في ذلك عمل سنة قيام ليلها ومساهاها ومن عمل في تزويج بين امرته وزوجها كان عليه غضب الله ولعنته في الدنيا والآخرة وكان
حقا على الله ان يرجمه بالفصحى من بار ومشي في فساد ما بينهما ولم يعرف في كان في سخط الله ولعنته في الدنيا والآخرة وحرم الله عليه النظر الى د
وعن الصادق عليه السلام من زوج اعزبا كان بمن ينظر الله اليه يوم القيمة وعن موسى بن جعفر عليه السلام ثلثة يستظلون بظل عرش الله يوم لا
ظلل الا ظله رجل زوج اعزبا المسلم او حد مراكم لم يستر شتم ان معانا لاية الشريعة هو استحباب النكاح حتى مع الفقر والاحتياج وبه نص
اخر عن النبي صلى الله عليه وآله ان من ترك التزوج محقة العيلة فقد اساء الظن بالله وعن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل فليست عفتا لئن
لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله ومقتضى طلاق الاخبار هو استحبابه حتى لمن لا ثوق نفسه اليه بل هو واجب عينا على من خاف من
تركه الوقوع في الزنا وكذا ما يقدري به نوع الانسان ولا يزول الا استحباب بواحدة بل المتعد مستحب كما لا يخفى استحباب النكاح الدائم
بل يشمل المنقطع بل والتسري فليجب بالنذر وشبهه بكونه مقدرة لواجب مطلق وباستلزام تركه الضرر والوقوع في الزنا وقد جرحوا كذا انما
الى الاخلال بواجب كانه زيادة على اربع دأئيات وقد يكره نكاح القابلة المرتبة ونحوها شتم الكلام في اقسام النكاح واحكامه مرقع في مقاصد
المفصل الاول في النكاح الدائم وفيه فصول في الفصل الاول مقامات **الأول في اداب التزوج والعقد والزنا فليست مستحب لمن**

عمر
 عمر
 عمر
 عمر

الزم
 الزم
 الزم
 الزم

الزم
 الزم
 الزم
 الزم

الولى

الولد منا فقاما رابعا مبدا ومستقبلا للتمس الامع سا ترخوفا من فقر الولد وبؤس حتى يموت فقاما والاخرج الولد بوالا في الفرس تحت
الاشجار المثرة فان فعل خرج الولد جلا دافئا لا وبين الاذان والا فانه خوافا من جرس الولد على امران الماء وعلى غير وضو خوافا من جمل الولد وعلى القلب
ولبسة غير اميرة والاخرج الولد تحتنا وعلى الاملاء وفي مكان لا يوجد فيه الماء الا للضرورة والجماع وعليه خاتم فيه ذكر الله وشي من القرآن والجماع
وفي البيت حتى اوصيته واخادم يرى وليسمع خوافا من كونه زانيا وكون الولد شهرة علما في الفسق والفجور وجماع الحرة عند الحرة ولا باس بجماع الكفيرة
يدى الاماء والتمس بجزية واحد خوافا من قوع العداوة والنظر في فحش المرتحل الجماع خوافا من عي الولد وابن حرة على تحريره ولا باس به في غير الجماع
ولا بالنظر اليها وهي عريانة وعن الصادق عليه السلام حين سئل عن ذلك قال انه هل للذة الا ذاك وليست بجماع ليلة الاثنين ليكون الولد حائطا لان
راضيا بالمقسو ليلة الثلاثاء ليكون شهيدا بعد شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا صلى الله عليه واله رسول الله ويكون جيم القلب على اليد
طبا لثمة والقلم طاهر اللسان من الغيبة والكذب البهتان وليلة الخميس يكون حاكما واعلاما ويوم عند الزوال لا يقرب الشيطان الولد الى
الشيء يكون فيها سالما في الدين يوم الجمعة يكون خطيبا فوالا فمعهها وبعد عصرها يكون مشهورا علما وليلة السبت بعد صلوة العشاء الرجاء
كونه من الابدال **المقام الثالث في جملته من احكام عشرة الزوجين** يستحب جالس المرتبة في البيت فلا يخرج لغير حاجة
ولا يدخل عليها احد من الرجال وتجب الغيرة على الرجال وعن النبي صلى الله عليه واله الغيرة من الايمان وان الجحنة ليوحد بها من مسيرة
خمسائة عام ولا يجدها عاق ولا ديوت قيل يا رسول الله صلى الله عليه واله وما الديوت قال الدخول في امرئته وهو يعلم بها ولا يجوز الغيرة فتنشأ
فعل الصادق عليه السلام انه قال غيرة النساء الحسد الحسد هو اصل الكفران النساء اذا غرن غضبن اذا غضبن كفرن الا السلمات منهن ويحب عليا
تمكين الزوج من نفسها حيثما شا ولا يجوز التأخير ولو باطالة الصلوة عمدا ولا يجوز للرضعة منع زوجها من الوطى خوفا من الحمل ومن حقها ان يطهر
ولا تعصيه ولا تصدق من بيتة الا باذنه ولا تصوم تطوعا الا باذنه ولا تنمعه نفسها وان كانت على ظهر قنبر لا يخرج من بيتها الا باذنه وان خرجت فغير
اذنه لعنهما ملكة السم والملكة الارض ولا تملك الغضب ملائكة التهمة حتى ترجع الى بيتها ولا يجوز لها ان تسخط زوجها ولا ان تطيب تزني بغير
فان فعلت وجب عليها ان التمس من الصادق عليه السلام ايما امرئة بان زوجهما عليها سا خفي حتى لو تقبل منها صلوات حتى يرضى عنها واما ان
تطيبت لغير زوجها لو قبل الله منها صلوات حتى تغسل من طيبها لنفسها من جنباتها ويحرم على كل من الزوجين ابداء الاخر من غير حق يستحب
لذكرها ما والا حشا اليها والعفو عن ذنبها كما يستحب لها خدمته فعن النبي صلى الله عليه واله انما امرته خدمت زوجها سبعة ايام اعلق الله عنها
سبعة ابواب لتار وفتح لها ثمانية ابواب الجنة فدخل من ابوابها سائر ما من امرته تسقى زوجها شربة من ماء الا كان خيرا لها من عبادة سنة صيامها
وقيام ليها وبني الله لها بكل شربة تسقى زوجها مدينتي الجنة وغفر لها ستين خطيئة ويكره انزال النساء الغرف ركوبهن السروج وكذا تعليمهن
الكآبة وسورة يوسف يستحب تعليمهن الغزل وسورة النور ويجوز لاهل بالمعروف ففهم عن المنكر ويكره طاعتهم واستئذانهم الا بقصد
الحاجة فعن النبي صلى الله عليه واله من اطاع امرته اكره الله على وجهه في النار قيل وما تلك الطاعة قال تطلب اليها الذهاب الى الحمامات والعراك العبد
والنساء والشباب لرفاق ويكره مشيهم وسط الطريق بل تمشي الى جانب الحائط وكذا يكره تكشفهن بين يدي اليهودية والنصارية لا تمن بصفن ذلك
الا زواجهن وكذا التسامع ويكره النظر في اديار النساء الا جانب من وراء الثياب من دون ريش يحرم معها وكذا يكره للرجل ابتداء النساء السلام
ودعاؤهن الى الطعام وسأكل لكرهته في الشابة ويكره خروج النساء واخر اطهر الرجال وخروجهن في الجمعة والعبدان الا العجائز ويكره حمل
الرجل في مجلس المرتبة اذا قامت عنه حتى يرد **المقام الرابع في جملته من احكام** اذا اراد تزويج امرته جاز له النظر الى وجهها وكفيها
استاذنها ولو ليسأذها بغير اذن هل يستحب ذلك قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه في جواز النظر الى ما عدا ذلك من عتقها وقدمها واذنيها واما
ذلك مما يطلع عليه موضع الزينة فاحلاف والجواز اقرب ان كان الاجتناب اولى بشرط في جواز النظر كونها صالحة لذلك فلو كانت معتدة
او ذات بعل او محرمة عليه عرضا لم يجوز يعتبر كون النظر بغير ريبه وتلذذ والاحرم كما يعتبر فيه مباشرة المرء بنفسه فلا يجوز الاستئذان حتى لو كان
وان يحمل طلاءه بالنظر على ما يطلع عليه بدونه فلو كان عالما بحالها لم يجوز نعم لا يعتبر فقه من يخبره باوصافها على الاظهر وكذا يعتبر تعيين من يريد
نكاحها وان لا يخاف الفتنة ولا لم يجوز ثم ان ان لم يطلع على حقيقة الحال بالنظر الا على جازله التكرار ولا فلا ولا يجوز ان ينظر الى وجهه بريد
شرائها وكفيها بل شعرها وحاسنها على الاظهر واما قبل الجواز الى ما عدا العورة وليس بعيدا ان كان الاجتناب الا باذن مولاهما وهل يجوز
النظر اليها لغير الشراء من دون تحليل المولى قولان تساعدا ولهما السيرة وثانيهما اطلاق حرمه النظر الى الاجنبية وصريح جمع يجوز النظر الى شو
اصل الذمة وجوههم وايديهم من دون تلذذ ودبره وبروايته ويحرم منظر كل من الرجل والمرأة الى عورة مثله وهي القلب والذمور وما يظهر من
بعض الاخبار عدم حرمه نظر المسلم الى عورة الكفار والا قوى خلافه ويجوز من كل منهما النظر الى غير العورة من مجانسون دون ريبه ولا تلذذ
ولا خوف فتنة من دون فرق بين الشيخ والشاب فيقيم الوجه وحسنه والمثني والامر نعم وما يظهر من بعض الاخبار كراهة النظر الى امر الحرس

كتاب النكاح

كتاب النكاح

٣٤٩

الوجه ليس بعيد لما فيه من احتمال الأداء إلى الرتبة ويجوز نظر كل من الزوجين إلى جسد الآخر وعورته ظاهره باطنه على كراهية في نظره إلى وجهها حال الجماع كما هو الأقوى ومطلقا كما هو ظاهر رواية ويجوز نظر الرجل إلى ماعد العورة من محارمه بلا رتبة وكذا المرأة تنظر إلى ماعد عوارضها من محارم ولا يجوز النظر إلى ماعد الوجه الكففين والقدمين من الأجنبية وهي من ليست مملوكة ولا زوجة ولا محرما بلا اشكال لا عند الضرورة وهل يجوز النظر إلى الوجه الكففين والقدميين منها قولان أحوطهما العمد وإن كان أظهر الجواز على كراهية إذا لم يكن عن رتبة فلا تزد من دون معاودة وهذا الخلاف إنما هو في النظر العمدى دون الاتفاقية منه فإنه لا يوجب العقاب لو علم قبل النظر حصول التلذذ وانظر حرم النظر وجب لكف عنه ولو لم يعلم بحصوله لكن اتفق حصوله حين النظر وجب لكف لا يحرم النظر إلى الصغيرة التي ليست مظنة الشهوة إذا لم يكن نظر برتبة وتلذذ ولا حرم حتى لو كانت طفلة وقد وردت في عدة أختبا عن تقبيل الصغيرة التي جازت ست سنين ضمنها إليه ربحا حمل على الكراهية ويجوز للجوزة التي يئست من النكاح كبرها وليست مظنة الشهوة وضع الحمار والجلباب عن رأسها وكشف وجهها ورأسها وزادها نعم يجب عليه ستر الزينة من الحلي والثياب الجرد إذا لبستها ولا يجب ستر المراءى عن غير البالغ الغير المميز وكذا المميز الذي لا يرتب على نظره ثوران شهوة وتشقوق فعلا وأما الذي يرتب على نظره ثوران شهوة وتشقوق فعلا وأما الذي يرتب على نظره ثوران شهوة فيجب الستر منه وعلى المولى منعه من النظر كما يجب ستر العورة عن المميز وإن لم يرتب على نظره ثوران الشهوة وأما غير المميز فلا دليل على وجوب ستر العورة منه وإن كان أحوط وهل يحرم على المرأة النظر إلى الرجل في جميع ما كان يحرم على الرجل النظر إليه منها حتى ماعد العورة مع عدم الرتبة أم لا قولان لم أجدهما يدل على الأول أن غنى نظرها إلى ماعد العورة منه من دون رتبة ولا شهوة ولا خوف فتنة لكن الاحتياط لا يترك شتم أن جميع ما ذكرنا يتعلق بالاختيار وأما عند الضرورة فيجوز النظر إلى ما كان يحرم النظر إليه قبله حتى العورة كالطبيب ينظر للعلاج والمنفذ لها من العرق ونحوه والشاهد نظر الشهادة فيما لا قبل فيه شهادة النساء لكن يلزم أنه نصار في ذلك على ما تدفع به الضرورة ولذا يشترط في جواز مباشرة الطبيب بنفسه عدم إمكان استنابة أمره أو محرمه أو الزوج في لمس الموضع ووضع الدواء عليه فطاع الضرورة بذلك نعم لا يشترط في نظر الطبيب خوف فوات الضرر بل يكفي الشك بتركه أو بطؤ البرء وينبغي أن يكون معالجته الطبيب بحصور محرم وكذا يجوز النظر إلى وجه الأجنبية لتحمل الشهادة فيما لا قبل فيه شهادة النساء وفي جواز النظر إلى فرج الزانية للشهادة قولان أقويهما العمد وكذا النظر إلى فرج المرأة للشهادة على الولادة والى ثديها لقبول شهادة المرأة في ذلك وحكم الرقيق في جميع ما ذكرنا حكم الحر حتى بالنسبة إلى المولى فلا يجوز للسيد النظر إلى مولاه وفي جواز نظر الخصم إلى مالكته وغيرها قولان أقويهما العمد ويجوز للمولى النظر إلى فرج أمته ما لم يكن لها زوج فرج لو اشبه من يجوز النظر إليه من يجوز بالشبهة المحصورة لزم اجتناب الجميع وكذا إذا إلى من يجب الستر عنه ومن لا يجب لو كانت الشبهة غير محصورة وأبدية فإن شك في كونه مائلا ولا أو شك في كونه من المحارم النسبية فلا يظهر وجوب الاجتناب لو شك في كونه زوجة ولا أو شك في المحرمية من باب الرضاع نعم لو شك في كونه المنظور إليه حيوانا أو إنسانا لم يجب الاجتناب لو كان الشك في كونه بالغا أو صبيا أو طفلا ميمرا أو غير ميمر فإن كان هذا أصل شرعي عليه والألزام الاجتناب ثم إن المحرم من النظر إنما هو ما كان على وجه يتمكن الناظر من التمييز بين الرجل والمرأة وأنه العضو الفلاني فلورأى الأجنبية من بعيد على وجه لا يمكن تمييزها وتميز أعضائها ولا يمكن تمييز كونها رجلا أو امرأة ولا يمكنه تمييز كونها إنسانا أو حيوانا أو جادا أو لا ظهر عدا حرمته وإن كان الاجتناب إلى مسائل الأولى يحرم استماع الأجنبية صوت الأجنبية وبالْعكس إذا كان برتبة وتلذذ مبصر كان المستمع أعمى دون محرم السماع وفي حرمته مع فساد الرتبة قولان أشبههما العمد وإن كان الاحتياط فيما عدا مورد الضرورة من استماع صوتها دون العكس لا ينبغي تركه وربما قيل الكراهية وقال العلامة رة في كرهه ينبغي أن تجيب المخاطب لها أو قارع الباب بصوت خفيض ولا نغم صوتها **الثانية** ذهب بعض الأصحاب إلى جواز النظر في المراءة والماء إلى ما لا يجوز النظر إليه بضعفه ظاهره عند الجواز هو الأقوى وأما الصور والأنعكاسية فحرم النظر إليها مع الرتبة وأما مع عدمها فلا حوط الاجتناب عن النظر إليها وجوبا إن تعين ذلك والعكس عند الناظر واستحبابا إن لم يتعين **الثالث** يحرم من كل ما يحرم النظر إليه من المرأة للرجل ومن الرجل للمرأة ومن كل منهما المائله ومنهما الغيرهما ويحرم من وجه الأجنبية وإن جاز لنا النظر إليه لأعند الضرورة أو لو اعتبرت بحجب مصافحة الرجل للرجل والمرأة والمرأة وكذا معانته كل منهما مع مائله مع عدم الشهوة ومن الفتنة وأما مصافحة الرجل للمرأة فإن كانت محرما أو زوجة جازت بل استحبت وإن كانت الأجنبية لم تحرم إلا من وراء الثياب مع أمن أن تثنان وعده شهوة ولا رتبة **الخامسة** الأجزاء المفصلة كانت بحيث بقيت معها الصورة النوعية كان حكمها حكم المتصل من حيث النظر والافتق جواز النظر إلى ما يحرم النظر إليه متصل منها وعدة أقوال أشبهها الجواز **السادسة** الخشخاش علة كونه رتبة أو ثوبية والآبان كان مشكلا فلا يهل بجوز لكل من الرجل والمرأة النظر إليها أم لا قولان أقويهما ذلك ما كان الاحتياط لا ينبغي وأما ما يجب عليها الغض عن كل من الرجل والمرأة على الأقوى فلا نظر إلى شيء من المرأة ولا إلى ما يحرم الرجال والنساء النظر إليه من الرجل **السابعة** في الوطئ في دبر الزوجية خلاف فتوى واختلاف رواية وأشهرها الجواز على كراهية شديدة والأخرى الحرمة والأول وإن كان أظهر في النظر إلا أن الاحتياط في مقام العمل لا يترك وعلى القول بالجواز فالأقوى عدم حصول التلذذ

في جواز النظر إلى وجه الأجنبية

تميم
بما لا ينافي

كتاب النكاح

٣٥٠

النشوز بامتناعها من ذلك **الثامن** العزل عن المحرم إذا لم يشترط في ضمن العقد لم يرض به مكرره وقيل هو محرم ولا ولا نوى وحصل الاحتياط
خفي بجواز العزل عن المحرم والمتنع بها من دون كراهته وكذا عن المحرم بانه لا يكره العزل في الدبر بناء على الجواز ولو
عن زوجة ثم انت بولد محرم من دون فرق في ذلك بين الذممة والمنقطعة والمتنع بها وانما تنقرك الأولى عن الأخيرة في أنه لو نكح لم ينف في الأولى بغير إجماع
بخلاف الأخيرة فإنه ينفى بمجرد نفيه بان حرم عليه النفي **التاسعة** يحرم على الرجل ترك وطئ امرأته أكثر من أربعة أشهر من دون رضاها ولا ضرورة
داعية إلى ذلك فلو كان برضاها ولا ضرورة لم يحرم وهل يفرق في الحكم بين الذممة والمنقطعة والأمة المعقودة أم لا وجهان أحوطهما العقد **العاشر**
يحرم الدخول بالمرأة زوجة كانت وغيرها دأمة أو منقطعة بكرا أو وليتا حرة أو مملوكة قبل أن تبلغ تسعاً فان فعل والحال هذه لم يخرج عن حبانته مطلقاً
جري عليها النكاح معقوداً بجميع أحكام الزوجية من حرمة الخامسة واختها واعتبار الأذن في نكاح بنت أخيها واختها واجب عليها الاتفاق عليها مادام
حيتة وفجرهما بذلك عليها إجماعاً أقوال ثالثاً التفصيل بين الأفضاء وعدمه فخر في الأول دون الثاني والأختان مطلقاً وترك الوطئ أحوطان لم
يكن أقوى وأحوط من إطلاقهما وعلى القول بالحرمه ابتداء فلا فرق بين الأبد مال وعدمه يتم بتخص ذلك بما إذا كان الأفضاء بالوطئ فلو أفضأ بالأنثى
لم يوجب التحريم والمشكوك أكملها التبع بحكم المعلوم عدم أكملها لها في حرمة الدخول بها **الحادي عشر** يحرم على المرأة المسافرة أن يترك أهلها ليل أو ليل
الأعلام المقام الخامس في خصائص النبي صلى الله عليه وآله وهي قسمان أحدهما أمور يختص بالنكاح والثاني مؤخره
عنه ومن الأول حل أكثر من أربع حرائر دأميات له **ومنها** جواز العقد له بلفظ المحبة وعدل لم يهرأ بالمثل حينئذ عليه بذلك ابتداء ولا
انتهاء **ومنها** وجوب التحريم عليه من النساء بين إرادته ومفارقة الطلاق لمن اختارت لمفارقة منهن **ومنها** تحريم نكاح الأماء بالعقد عليه
على نفوى جماعة نعم له وطهر بالملك **ومنها** حرمة زواجه صلى الله عليه وآله على غيره فاذ اتوفى عن مدخول به لم يحل لأحد جماعاً وكذا غير الله
بها على الأظهر وكذا لو فارقتها بفسخ أو طلاق على الأقرب من الثانية وجوب المسوك والورث والأصحية والتجدي في الليل عليه **ومنها** حرمة
الصدقة الواجبة عليه حتى من الهاشمي وكذا المندوبة على راي **ومنها** حرمة خاشئة المؤمنين وهو الغرض بها عليه في زوجه **ومنها** اباحتها لغيره
له **ومنها** أنه تنام عنده ولا ينام قلبه ولا يرضه عند اشتغاف وضوئه بالنوم **ومنها** أنه يبرأ رائه كما يبرأ من غيره ذلك بما ليس من أجل النكاح
وقد نهاها في كراهة إلى ثقب سبعين **الفصل الثاني في الصيغ وما يتعلق بها وفيه مطالب الأول** انما جمع
علماء الإسلام كافة على توقف حل الوطئ على إيجاب قبول لفظيتين بالين صريحاً على المراد وهو قصد إيقاع الزوجية بها المقبر عنه بقصد الانشاء
ووجب أن يكون الإيجاب من الزوج والقبول من الزوج ولا خلاف في عدم كفاية ما عدى النكح **زوجت** متع من الألفاظ كعبت وهبت أجز
ونحوها كما لا خلاف في كفاية كل من نكحت **زوجت** في متع قولان أشهرهما عدم وهو الأظهر ولا يلزم التقييد مع شيء من اللفظين بقيد الدوام
ولزم قصده أظهر ولا يلزم بل يجوز إضافة الصلوات إلى المجهول صدقاً والأصح في كل من الصيغتين التقدير في المفعول الثاني بنفسهما مع تقديم الفا
في المعنى وهو الزوج وان قدم المفعول في المعنى فليعد الفاعل في المعنى من دليق **زوجت** فاطمة من علي عليه الصلوة والسلام وينبغي أن يفصل عن علي
كل لفوات الجرم مع التعدد نعم لا بأس بالآتيان بالمعتد على وجه لا ينافي في الجرم بالأنشاء ويجوز مباشرة المرأة لعقد نفسها كما يجوز توكيدها غيرها
فان عقدت هي قالت **زوجتك** نفسي وان عقد وكلمها قال **زوجتك** موكلتي من دون إضافة النفس ولا يلزم الوكيل التصريح بالوكالة ولو قال **زوجتك**
زيتب صح والأولى في صور كون اسم أحد الزوجين مركباً تركيب مزج هو التعبير عنها بالموكل والوكلة ونحوها ولو كان مركباً تركيباً إضافياً أعرب لفظاً
بحسب العوامل وجر المضاف إليه فينصب لفظ العبد في قولك **زوجت** عبد الله فاطمة مثلاً ويجب أن يسم كل من المتعاقدين بالمول للصيغة ولو بالقلم
ولو لم يكن أحدهما نكاحاً صح ان كان غير المعنى والآتيان ان كان في نفس لفظ الإيجاب والقبول وفي الصلوات ان كان متعاً وان كان في سائر ما يذكر في
العقد من الشروط ونحوها لم يطل على الأصح وكذا إذا كان في الصلوة مع دوام العقد وان كان لا حوط الأمانة ولفظ القبول قبلت النكاح أو نكحت
الزوج أو رضيت بالنكاح أو التزوج أو ما أشبه ذلك تمام دل من يحال على الرضا بالإيجاب سواء وافق لفظ الإيجاب أم خالفه مع الاتفاق مع
فلو قال نكحت نفسي فقال قبلت التزوج صح ولو أقصر على قبلت ما شأله من دون إضافة إلى النكاح والتزوج صح عندنا وبعبارة المولات العزيرين
الإيجاب والقبول ولا يضرب الفصل بما يصدق مع هذا قبول لذلك **الإيجاب** كالإيضاح الفصل بمتعلقات العقد من القيود والشروط وغيرها وان
كثرت وكذا يصح التخيير كما في سائر العقود فلو علق على شرط أو محيى زمان بطل نعم لو علق على أمر محقق معلوم كان يقول نكاح هذا يوم الجمعة فقد
فلان نعم علمه بانه يوم الجمعة صح لاعم عدم علمه وهل يجبر الماضي في كل من الإيجاب والقبول أم لا قولان أشهرهما إجماعاً فلا يقع الإيجاب
بلفظ الأمر مقيداً ولا بلفظ المستقبل كإن ويشترط تقديم الإيجاب على القبول فلو عكس بطل على الأنوى خلافاً لكثير الأصحاب يعتبر وقوعه في
بالمرتب مع الأمكان ولو لم يجرها فان تمكن من التعلم لم يرد ذلك والآتيان تمكن من الوكيل لزم على الأحوط والآتيان كفي الترجع قطعاً لكن مع
موافقته للمرتبة في المؤدى بحيث لا يخل بشيء منه وهل تعتبر المرتبة في نفس الصيغة الدالة على إنشاء الإيجاب والقبول وحدها فيكون ذكر المهر المأثر

ام تعتبر تلك في الجميع فلا يكفي نحو قوله زوجتك بكه قران الا يظهر الا قول لعدم كون المهر ركنا في العقد الدائم ولو عجز احد المتعاقدين عن المهرية والعلم والتوكيل وقد اختلفت في الترجمة والاخر بالعربية بشرط فهم كل منهما ما راد الاخر ولو مترجمين عدلين وفيه الاكفاء بالواحد لشدة وجبه قوتى نعم لو قطع بالمراد بقوله كفى قطعاً ويخرج كل من الاشارة والكتابة لا خرس ومن يحكم اذا كانت فهمته المراد والى على القصد الا لم يعتد بها قطعاً ولا يلزم التوكيل في الطلاق الدليل وهو نحوى كفايتها في طلاقه ولو كان احدهما كذلك تكلم الا خرج مقتضى وظيفة الاصلية واقصر العاجز على الاشارة ولا ينعقد النكاح بلفظ البيع ولا الهبة ولا التملك ولا الاجارة اجماعاً سواء ذكر فيه المهر او حرمه وكذا لا يقع باكاً باحرة ولا العارية سواء علفت نفسها او بضعها او منافعها بذلك لثاني اعتبار في المتعاقدين البلوغ والعقل والحريه بلا ريب في الاولين وعلى الاحوط في الاخير ولو عقلا الصبي لم يصبلا كان ام وكلا ميمراً او غير ميمراً وكذا المجنون مطبقاً كان ام ادوارياً في حال جنونه وكذا السكران ان بلغ به السكر الى حد زوال العقل وعدم امکان القصد المعبر فلو لم يبلغ الى تلك الحالة وقصد على الوجه المعنى صحيح ولا يشترط الذكورة في العاقد فيجوز للمرأة الوكالة عن الغير في اجراء الصيغة كما يجوز اجرائها لنفسها ويعتبر ثبوت المتعاقدين على الاهلية الى تمام الصيغة ولو وجب ثم حن او اغنى عليه قبل الحق القبول لم يصح وكذا لو اوجب ثم نام او غفل عن العقد المرأة **الثالث** لو اوجب ثم حن او اغنى عليه بطل حكم الايجاب لم يبق مورد القبول سواء كان ايجاب النكاح او البيع وغيرهما من العقود اللازمة وسواء كان القبول في حال جنون الموجب او غماؤه او بعد افاقة وصحته تخلف فصل طويل محل بالمواالات لا ولا تلك النظم فانه لا يسلط حكم الايجاب لو استيقظ في الاذن وقبل الاخر من دون تخلف محل بالمواالات نعم لو قبل الاخر في حال نومه الموجب وبعده مع فوات المواالات لم يصح **الرابع** لو تضاف رجل وامرأة على الزوجية حكم بها ظاهر وترتب عليها آثارها من وجوب نفقة عليها وتمكينها منه وتوارثها وغير ذلك من الاحكام من دون فرق عندنا بين كونها غريبين او بلدين فليس لاحدهما من احتمها اسم الوادعي ثالث حسبة حرمة احدهما على الآخر لرضاع بينهما او نكاح في عدة او جماع حين ذنوبه لغيره ونحو ذلك سمعت دعواه ان كانت له بيته والا فلا ولا يمين على المنكر هنا لعدم كون ذلك حقاً للمدعى فيجمل ثبوت اليمين لان جواز الدعوى حسبة بل الزمها ثبتت له حقاً حسبياً وعلى كل حال فليعلم ما بينهما وبين الله تعالى في الصوة المذكورة والاشية مراعات الحكم في نفس الامر والعمل بمقتضاها ولو اعترف احدهما بالزوجية وانكرها الاخر طولب المدعى بالبيته فان اقامها قضي بالنكاح ظاهر والا فان حلف المنكر انشغى عنه النكاح ظاهر واذا لم يدر المدعى احكام الزوجية كذلك الا بان نكل المنكر اليمين فان حلف المدعى اليمين المردودة قضى بالنكاح ظاهر والا لنحو كل حكمه ولو اوقع الرجل المنكر الطلاق ولو وقع ترده في نفسه لم يكن من دون تعليق لفظا انتفت عنها الزوجية **الخامس** ان يشترط في صحة النكاح تعيين الزوجين بما يرفع الجهالة من اشارة او تسمية او وصف يميز فلوزجه احد بناتيه وهذا الحمل لا يصح العقد ولو جمع بين الاسم والصفة وبينهما وبينه صح بلا خلاف ان تطابق الميزان وان تخالف كان فل زوجت بنتي هذه فاطمة ولا بنت لسوى واحدة مسماة بزيد ففي صحة العقد وعدمه وجهان اظهرهما الصحيح كون بنتيهما بنته ولو كان له بنت اسمها فاطمة فقال زوجتك فاطمة ولم يقل بنتي فاطمة لكن قصدها بالنية صح والاحوط فيه في الصوة وسابقتهما تجد يد العقد لو كانت له عدة بنات فزوج واحدة منهم ولم يسم التي زوج عند العقد بطل سولو قصد معيته ولم يقصد فصله الا ب قصد لا ب دون الزوج او بالعكس ولو قصد الزوج قبول نكاح من قصدها الا بان لم يبرها بعينها بطلا ايضا واختار العلامة في ذكره **السادس** وهو الاشبه ولا يشترط علم كل من الزوجين باوصاف الاخر المختلف بها الزوجات المهور **السابع** ان لا يوادعي زوجية امرئة او ادعى ختمها زوجية واقام كل من الاخت المدعية بيته فان لم يكن قد دخل بالمدعية قد مدت بيته سواء كانت البيتان مطلقتين او مؤرختين بتاريخ واحد او مختلف مع سبق سبوت تاريخ الرجل والمرأة او كانت بيته الرجل مؤرخة دون بيته المرأة وبالعكس ولو كان قد دخل بالمدعية قد مدت بيتهها سواء كانتا مطلقتين او مؤرختين بتاريخ واحد او مختلف مع سبق تاريخ بيته الرجل او تاريخ بيته المرأة او كانت بيته الرجل مؤرخة دون بيته المرأة او بالعكس وكذا تقدم بيتهها لو سبق تاريخ بيتهها عند الدخول بها ولو لم يكن لشئ منها بيته وكان قد دخل بالمدعية لم يسجد كون القول فوطها بيمينها فحلف على ان الرجل زوجها وان كان زب في دعوى زوجية الاخت **لو لم يدخل بالمدعية** في القول قوله بيمينه ولو اقام الرجل بيته دون المرأة فان لم يدخل بها قبلت بيته وان كان قد دخل بها ففي قول بيته تردد ولو اقامت المرأة بيته دون الرجل قبلت بيتهما دخل بها ام لا هذا كله اذا كانت المدعى عليها منكورة لزوجيته كان قد دخل بها ام لا وهل يلحق بذلك ما اذا اقرت بذلك مع دخوله بها او عند دخوله ام لا يلحق وجهان اولهما غير بعيد والاظهر عدم الحاجة الى ضم اليمين الى البيته المقدمة لقيامها من احد الطرفين خاصة اذا عاينها على معارضتها عند قيامها للظن والا فربح بيان جميع ما ذكرناه لو كانت المدعية اقامت عليها او بنتا **السابع** ان لا يوادعي زوجية امرئة ثم ادعى اخواتها زوجية وانكرت ذلك فان قام المدعى البيته على ما ادعاه قبلت والا ففى توقف سقوط دعواه على حلفها على عدم زوجية المدعى قولان اشبههما عدمه ولو اقرت المرأة لزوجية المدعى بقيته وجبة العاقل الى ان يقدم المدعى البيته ولزمها ان لا طالب العاقد بنفقة ولا قسم ولا مهلة الا ان تدعى الشبهة الممكنة ولو مات العاقد في الفرض او طلقها حكم بزوجية المدعى **الثامن** لو تزوج العبد باذن مولاه امه الغيبة انتم ان لم المولى في ابتاعها من مولاهما اشتراها

معاون

صورة الوكالة الخاصة ولا عمل بها وأقوى كفاية المأيرة الاعتبارية في المتعاقدين في جميع العقود وعقد لزوم المأيرة الحقيقية وجواز نوا
طرفة العقد والذمة والولاية فيها كما لو تزوج الجدة بنت بن من ابن ابنه الآخر أو حاكم الشرع بنته من مجنون أو سفية أو كاذب في أحدهما ولاية
في الآخر كما لو تزوج الأب بنته من موكله أو كاذب في أحدهما أو كاذب في الآخر كما لو تزوج في طرفي العقد ولا ينافي في أحدهما
وأصالة في الآخر كما لو تزوج الحاكم الصغيرة القيمة والكبيرة السقيمة من نفسه هكذا **السؤال** يستتر لزوجها الولي من كفوفهم المثل مع المصلحة
صح ولو لم تكن هناك مصلحة وقف على إجازتها الاعتبار المصلحة في عقد الأب الجدة أيضا على الظاهر ولو زوجها من كفوفهم المثل على
المصلحة كان كان هذا الزوج بهذا التقدير لكل وانسب من البذل للمثل صح ومع عدم المصلحة ثبت لها الاعتراض في المستحق والرجوع
إلى المثل لها الاعتراض في العقد يصلح على رأي **السؤال** بعتر عبارة المرتبة الباعنة معتبرة في العقد فيجوز لها أن تزوج نفسها مع الرشد
اليقونة وقد هالها الأب الجدة اتفاقا ومع ابتكاره وجود أحدهما أو كليهما على ما هو الظاهر من عدم ولا ينافي عليها بعد البلوغ والرشد وكذا
للباعنة تزوج غيرها وكذا الإيجاب وقبولها وامتثالها ولاية **الثامن** عقد النكاح المصطلح عليه بالقبول الصادق من الكمال بالبلوغ والعقل
الغير المالك للأيجاب القبول وغير الماندين من المال لهما واحد هما يقف على إجازة من إله العقد على أشهر الظاهر من غير فرق بين الزوجين
ووليتهم أو كليهما ولا يعتبر فيه قصد كونه فضوليا ويكفي في إجازة البكر سكوتها كما تكفي في إزها الأبتدائي إلا أن يعلم من القرائن كراهتهما ويستتبع للزجر
النطق إلا أن تقوم القرائن المؤثرة للأطمينان العقلاني بدلالة سكوتها على الرضا ولو قيل بدوران الحكم مدار الدلالة على الرضا نحيث علم من السكون
الرضا كفي بمركانت وثبنا رحيث لم يعلم ذلك فلا كذلك كاحسب أو لا يجوز الولي كالوكيل الباع العقد فضولا فيه الاختيار بان يقصد اتفاقا
من جانب المعقود عليه بحيث أن شأنا إجازة وان شأرا قبل عليه ان يوقع العقد ولا ينافي وكذا **السؤال** سعتن نسط الولاية بالكفر والصغر والجحون
فلا ولاية للأب على ابنه ولا ابنته الصغيرة من المسلمين يتصور إسلامهما مع كفره بإسلام الأم والأجدد وكذا الولاية لغيره على ابنة الصغار المسلمين
نعم لا يشترط الإسلام في الولي إذا كان المولى عليه كافر ولا يشترط الكفر في ثبوت لايته إذا كان المولى عليه كافر فالمسلم أيضا ولاية على المولى عليه الكافر
ولو كان الأب والجدة كافر اختصت لولاية بالآخر المسلم منهما إذا كان المولى عليه مسلما وكذا الولاية للصغير ولا المجنون ولا المغني عليه ماداموا
أذلك يتصور صغر الولي في الحاكم ومالك الرقيق ولو أنصف الأب والجدة بالمجنون أو الأغما اختصت لولاية بالآخر مادام المجنون أو الأغما أيا
ومجنون الولي القريب تنتقل الولاية إلى الولي البعيد فيجنون الأب الجدة واحدهما مع موت الآخر وسفهم تنتقل الولاية إلى الحاكم الشرعي ويجنون
مالك العبد والأمة جنونا متصلا بالصغر والصغر تنتقل إلى الأب الجدة ومع فقدتهما إلى وصيتهما ومع فقد الوصي إلى الحاكم الشرعي فيجنون جنونا
منفصلا عن الصغر تنتقل إلى الحاكم الشرع وبإغما الولي تنتقل الولاية إلى من بعده من الأولياء من غير فرق بين طول الزمان وقصره على الظاهر وصلح
المطبق الأداري فانه تنتقل الولاية منه إلى من بعده مطلقا وتعود بجو العقل وكذا ان بلغ التكريم إلى حد عدم التميز على رد في ذلك ومثله
المرض الهرم الرافغان للتمييز وكل موضع تنتقل الولاية فيه من ولي إلى من بعده لعارض يعود بزوال العارض لا في الحاكم فانها لا تعود بزواله منه
وإنما تعود إليه الأهلية العامة لا الخاصة نعم لو لم يوجد بعد زوال العارض من حاكم آخر فتوقى عدول المسلمين لذلك كالحسبة عادت لولاية الأبي
العارض وجنما عادت لولاية بزوال العارض فليس له الاعتراض فيما فعله المولى لأمر المولى عليه في حال بقاء الولي القريب بالعارض المسقط لولاية ولا
تسقط ولاية لأعي ولا الأصم ولا المريض وإن كان مرضه شديدا لم يشغل عن مقصود الولاية وأما الآخر ففي كونه وغيرها إن كانت كانت مفهومة
صح ان يكون وليا وتقوم إشارته مقام نظره وان لم تكن مفهومة سقطت لايته وأقوى ثبوت لايته في المفاهيم لكن يلزم وكيل الغيبة في اجراء العقد
خاصة فيلزمه الفحص والبحث وملاحظة المصلحة ثم توكيل الغير في اجراء الصيغة وكذا تسقط الولاية بالغيبة منقطع كانت وغير منقطعة بمقدار
مسافة تقصر فيها الصلوات كانت أو دل نعم لو عرضت ضرورة إلى التزوج وادى التأخير إلى الضرر كان الحاكم المباشرة حسبة **العاشرة** إذا تزوج
الأب والجدة من لهما عليه الولاية بمن براحدا لعيوب الموجبة للفسخ في الرجل كالمجنون والخصاء والعن والجذامان ان يكون الولي عالما بالعيوب
التزوج أو جاهلا به على الأول فاما ان يلاحظ في ذلك لغبطة أم لا فاما في صورة علمه بالحال وملاحظة المصلحة كالوكانت مثلاً رقاء أو قرناء تزوجها
من عتق أو خصي أو تشغل بمصاحبتها فلا يصيبها الكدر فاماها وكان عتونه فزوجها من مجنون لمصلحة مع عدم حصول غير هو لا ولا الحال فانه يبدل
ملا يبدل لغيرهم فلا إشكال في صحة العقد من غير خيار للمولى عليها بعد الحال بالبلوغ والعقل واما في صورة علمه بالحال وعدم ملاحظة المصلحة فلا فرق
كون العقد فضوليا موقوفاً على إجازتها بعد الحال لا ناعتبر في عقد الأب الجدة أيضا المصلحة واما في صورة جهله بالحال فيصح العقد له الخيار إذا
بلغت بغير إشكال ان لم تكن معيوبة مثله واما لو كانت مثله بان كانت قرناء أو رقاء في صورة كونه خصيا أو مجنونا ففي ثبوت الخيار لها بعد البلوغ
والعقل وجهان الظاهرهما عدم الاحتياط بأرضائها لا ينبغي تركه وحيث ثبت لها الخيار فهل للمولى أيضا الخيار أم لا وجهان اقربهما العقد كحل
تزوج الصغير من الميؤوب تزوج الصغير بالمعوية بالقرن أو الرقيق ونحوها في احكام الصور المذكورة بناء على خيارنا من عدم ثبوت الخيار للصغير

بعد البلوغ وأما باطل ثبوته فكذلك لا في الخيار في الصورة الأولى فإنه ثبت في الصغير بالأصل أنه إذا كان الولي هو الأب والمجد وأما لو كان هو الحاكم فكذلك بناء على عدم الخيار للصغيرين في تزويج بعد الكمال كما هو الظاهر وأما بناء على ثبوته فلها الخيار بالأصل في جميع الصور ومثل الحاكم المولى إذا تزوج مملوكاً ومملوكة وموضع خيارها إنما هو بعد الانعقاد لا بعد الكمال بالبلوغ وكذلك مثل الحاكم الوصي بناء على مذهب من أثبت له الولاية في النكاح ولو تزوج أحداً أو كليهما الصغيرين من مملوك لم يكن لها الخيار إذا بلغت أن لا حظ الولي في ذلك المصلحة والآثار العقد فضولياً موقوفاً على إجازتها بعد الكمال **الحادية عشرة** لا يجوز نكاح ألفة الأب: إن ما لكها دائماً كان العقد ومنقطعاً صغيراً كان كفاً أو كبيراً ذكر كان المالك وأنشئ **الثانية عشرة** إذا تزوج الأبوان الصغيرين صح العقد ترتب عليه آثاره التي منها ارث كل منهما من الآخر واستحقاقها المهر عليه ولو عقد عليها غير بويها كان فضولياً موقوفاً على إجازتها بعد الكمال وإجازة الولي وله من حيث الإجازة والرخص والوصى **الأولى** أن يحجز الوليان الأجباريان بعد الأطلاق ويحجز الصغيران بعد البلوغ ويصح العقد ويرتّب عليه آثاره من المهر والميراث **الثانية** أن يبلغها **الثالث** أن يرزأ الوليان العقد ويصح فهل يبطل العقد من راس وينفع إجازتهما بعد الكمال وجهان أشبههما الثاني أن يبلغها وبهذا أو يبلغا ويرزأ أحدهما ويحجز الآخر ثم يموت أحدهما سواء المحجز وغيره ويصح بطلان العقد من راس ويسقط المهر والميراث وكذلك لو بلغا والآخر أحدهما وسكت الآخر ثم ماتت ساكت قبل الإجازة والرد والبولغ أحدهما وإجازة ثم مات الذي لم يحجز ورزأ والومات أحدهما قبل بولغ الآخر ولو بلغا معاً قبل البلوغ **الرابع** أن يبلغ أحدهما ويحجز الآخر ثم يبلغ الآخر ويصح فيعزل نصيب الآخر الغير البالغ من تركه المحجز بعد موته ولا ينظر إلى أن يبلغ الآخر فيبلغ الآخر وإجازة أحدهما قبل الآخر وان حلفا أعطى ذلك وان نكل لم يورث بل يرزأ المهر والى فدية الميت يلزمه المهر لو كان هو الزوج وكذلك لو مات قبل الحلف لو حلف أو غي عليه بعد الإجازة قبل الحلف فنظر به زمان فاقته فإن مات وحلف ورث وان نكل لم يورث وان نكل قبل الحلف وقبل الأقامة رد المال إلى باقي الورثة وان لم يبق بل حصل لياس منه وان حبس أخيل المال ضمن على الوارث وعلى المال فقيل يدفع إلى باقي الورثة ويقر بالحال معهم ضمانهم له على تقدير ظهور استحقاق المحجز له بالبرء والحلف لا يخلو من وجه **تشر** أن الحلف حيثما وجب إنما هو إذا كانت هناك تهمة فلو لم تكن هناك تهمة الطمع في الميراث ولو لم تكن قطعية ند على عدمها كما إذا أجاز أحد قبل الأطلاق على موت الآخر وإجازة منعه فقد التزك لصاحبه ثم ظهر له مال وإذا كان الحي زوجاً وكان ملجج عليه من المهر ضعاف ما يأخذ من الميراث مع علمه بالحال واتحاد جنس المهر والميراث الموجب بقاء نكاحه باعياً التزك فلا يظهر عدم الحاجة إلى البمين صح وكذلك الحاجة إليها فيما لو كانت التزك بيده ولم يعلم به غيره فإنه لا حاجة في توريثه إلى حلفه بل فيه ما بينه وبين الله تعالى أخذ الميراثان علم بخصوص نيته **فرو** **أحدها** أنه لو تولى الفضولي أحد طرفي العقد وبأشتر الطرفين الآخر بنفسه أو وليه أو وكيله أو باشر الفضوليان طرفي العقد فإجازة ولي أحدهما أو ببلغ أحدهما وإجازة ترتب عليه آثاره التي منها تحريم المصاهرة في حق المباشر والمجيز على الفرضين إلى أن يتبين فسخ الآخر فالفسخ الآخر يحرم على المجيز والمباشر الخامسة والأخت جمعاً وآلام والبدت عينا النكاح زوجاً ونكاح غير المعقود هي لها كانت وجهه ثم إن إجازة الآخر بعد الكمال تجزئ تحريم المصاهرة في حق كليهما وإن فسخ اشتمل الأفع من كلا الطرفين فلا يوجب تجزئ الفضولي من أحدهما طرفين مع حقوق الفسخ من الطرفين لا حرمة تزويج الرجل المجيز لاها بعد فسخها العقد ولا حرمة تزويج المرأة المزوجة نفسها من أبيها وابنه بعد فسخ العقد **ثانيها** أنه لو أجازت المرأة العقد الواقع طرفاه فضولاً ثم وقع الرجل الطلاق قبل الإجازة كان ذلك منه إجازة للعقد فتفارق الزوجة وتحرم بذلك على أبيه وابنه لكونها معقودة ولو طلق بعد إجازة قبل إجازة المرأة لم يرتب على طلاقه ولو يوجب بطلان العقد ولا حل لأخت وآلام والبدت والخامسة نكاحه هي **ثالثها** أنه لو زوج أحدهما ثم فسخه فضولاً ولم يرض به المرأة وتزوجت بغيره عقداً زاهماً عقدتها وبطل العقد الفضولي ليس لها بعد ذلك فسخ عقدها وإجازة الفضولي **الثالثة عشرة** إذا أذن المولى لبعده في إيقاع العقد صح وكان المهر والنفقة على المولى فان عين المرأة ومقدار المهر رقيقاً وكان العقد بسبب العقدى عنها أو عن أحدهما فضولياً موقوفاً على إجازة وأن أطلها منها فان تزوج بمن يلق بحاله وحال مولاها بمهر لا يوجب لها ما صح والآثار فضولياً موقوفاً على إجازة المولى لأن الأطلاق ينصرف إلى الأطلاق المهرين فلا يدخل غيرهما تحتها لأن من حيث قلنا بالوقوف فهل يبطل العقد برده من أصله ويصح ويتعلق الزايد بدمية العقد يتبع بها إذا تحرر وكان أظهرهما الأول **الرابع** عشر في تزويج بعضه ليس لولا إجازة على النكاح ولا الاستقلال فيه بل يتوقف نكاحه على رضا المولى مع رضا **الخامسة عشرة** إذا كانت ألفة المولى عليه كان نكاحها بيد وليه فان زوجها المولى صح ولزم ولو يكن للمولى عليه فسخ بعد الكمال من دون فرق في ذلك بين الأب والمجد والحاكم والوصي فأنه لو لم ينفذ بولاية الوصي في النكاح لكن مرجع الفرض له ولاية المال التي لا إشكال في ثبوته **السادس عشرة** في تزويج المرأة تزويجاً أكثر من إحداهما أو ثنتين أو ثلثاً ان تستأذن أباهما في العقد وان توكل أحدها إذا لم يكن لها أب ولا جد وان توكل إلى الأكبر وتزوج نفسها من خياره إن كانا أكثر من إحداهما واختار كل غير اختاره الآخر والآخر والآخر عقد ثبوت الاستحباب الشرعي في شيء من ذلك نعم الحسن العقول لا تمنعه **السادس عشرة**

لو وكلت أخوها وأشبه غيرهما في تزويجها فزوجها كل من أوكيلين من رجل لكن سبق أحدهما للعقدين لاخر تعين تقديم السابق منهما وحكم للعقد الأول
 بالزوجية من غير فرق بين كون السابق في صورة كونهما أخوين هو الأكبر أو الأصغر ويصح فان لم يكن يدخلها المتأخر سلكا إلى السابق بان دخل بها فاما
 ان يكون مع علمها بالحال والمحرمه وجهلها او علم احدهما وجهل الآخر اما في صورة علمها بالحال والحكم فاما في صورة جهلها بالحال والحكم فلا يلحق به الولد وترد إلى السا
 من غير علة الا على مذهب من وجب لعدة من الزنا وتحرمه على الملاحق ابدًا واما في صورة جهلها بالحال والمحرمه فلها على الواطئ مهر المثل ويلحق به
 الولد ويفرق بينهما ثم تعد عدة الطلاق ثم ترد إلى الأول وتستحق منه المسمى واما في صورة علمها بالحال والحكم وجهلها بهما او باحدهما فلا يلحق به الولد
 ان حصل لها المهر عليه عليه الحد ثم تعد إلى السابق وتستحق المسمى وهل يلزم عدة فيه وجهان مبدئيان على لزومها في الوطئ الواقع شبهة من طرف
 المرأة خاصة واما في صورة علمها وجهلها فلا يلحق به الولد وتعد عدة من عدة الطلاق ثم ترد إلى السابق وتستحق منه المسمى وجهان آخر
 العدة فان لفتة في العدة على الواطئ لا على من هي زوجته واما **الثامنة عشر** انا انفق العقدان من الوكيلين في حالة واحدة فان لم يكونا
 اخوين بطل العقدان بلا خلاف وان كانا اخوين كذلك على الاظهر لو تزوجها الأخوان غير الوكيلين والأجنبيان غير الوكيلين اجازت عقدة بينهما
 اقترن العقدان ام اختلفا ولاولى لها في صورة كونهما اخوين اجازة عقدا كبرهما ولو دخلت في المفرض على احدهما قبل الاجازة ومكنت نفسها منه
 كان العقدان لا تافى الا جازات لو تزوجها وكيل وضولى سواء كانا هما الأخوان او غيرهما فان سبق عقدا لوكيل صح عقده وبطل العقد الآخر من
 وان سبق الفضولى فان علمت بذلك قبل عقد الوكيل فاجازت صح وعليها اعلام الوكيل بالعزل وان ردت ولم تعلم بالحال حتى عقد الوكيل بعد ذلك صح
 عقدا لوكيل وبطل عقد الفضولى وكذا لو اقترن العقدان **الثاسعة عشر** قد قلنا ان لا ولاية للمرأة على الولد ويصح فان زوجته فان اجاز
 حين يصح اجازة لزم العقدان وان ردت بطل المهر ولزمها نصف المهر لو تزوجته بدعوى الوكالة وشئ عليها مع عدتها **العشرون** لو زوجها
 الأجنبي ثم تنازع الزوجان فقال الزوج زوجك الباعث من غير ان منك وادعت هي سبقا لذن على العقد وصدقت بالوكالة لمنها قدم قولها
 مع اليمين لا دعائها **الفصل الرابع في اسباب التحريم هي ستة السبب الاول النسب** النسب
 النسبة اصناف **احدها** كل شئ ينتمى اليها نسب بالولادة بغير واسطة وهي الام وبواسطة وهي الجدة الشاملة لام الام وجدتها لا يها لها
 وجدات جدتها وام الأب جدته وجدات جدتها لاب ام **الثاني** كل شئ ولدتها وولدت من ولدها ذكر كان ام انثى بغير واسطة وهي بنت
 للصلب وبواسطة وهي بنات البنات بنات بنات البنات وهكذا فنانا لا وبالجملة كل شئ ينتمى اليك نسبها وبواسطة وبغير
 واسطة **الثالث** كل شئ ينتمى اليك بغير واسطة وبواسطة كبنات الابن وان نزل **الرابع** كل شئ ولدتها ابواك واحدهما بغير واسطة وهو زوج
 الاب كن اولادهم اولهما وبواسطة وهن بنات الاخوات بنات اولادهم **الخامس** كل انثى هي اخت كزوجة بغير واسطة كالعمات سواء كن
 اخوات بغير واسطة ولا مملوكلهما وبواسطة كعمة الاب اخت جد وعمه الام وعمه الجدة وعمه جد الاب وعمه جد الام وعمه
 ابى جد الام وعمه ام جد الام وهكذا الام وعمه العمة وعمه العمة وهكذا لانها قد تكون محرمه وقد لا تكون كذلك فافرض كونها محرمه فمثل بالوكلات
 لزيدة هي اخت بيرة من الاب الام ومن الاب فقط فان عمه تلك العمة تكون اخت جد هي عمه ابية عمه الاب بحر من واما فرض عدم كونها محرمه فمثل بالوكلا
 لزيدة هي اخت بيرة من امه فان عمه تلك العمة تكون اخت زوج الام لا عمه فاخت زوج الجدة بالطريق الاول **السادس**
 كل شئ هي اخت انثى ولدتها لا يها ولا تمها ولها بغير واسطة وهي الخالة ابواسطة كخالة الاب الام وخالة الاب وامه واب الام واما خالة جد
 الاب جدته وجد الام وجدتها وهكذا فصاعدا خالة الخالة وخالة خالة الخالة لانها قد تكون محرمه كالوكلات الخالة القرينة خالة الاب ام
 اولاد خاصة بمعنى انها اخت امه من الابوين ومن الام فخالها صح تحريم عليه لانها اخت جد لامه وقد لا تكون محرمه كالوكلات خالة الاب خاصة بمعنى
 انها اخت امه من الاب خاصة فانها لا تحرم عليه لان ام خالته القرينة تكون امه فاختها تكون اختا مرثية الجدة واختا مرثية الجد لا تحرم
السابع بنات الاخ سواء كن بنات للصلب وبنات بئنا وبنات بئنا سواء كان الاخ للاب ولللام اولهما وكذا بناتهن وان سفل هذا هي اخوات
 السبعة بالنسبة الى الذكور ويحرم مقابلهن من الذكور على ان انما يحرم عليهن الاباء وان علوا والاولاد وان سفلوا والاخ والاولاد فنانا وبنات الاخ
 وان سفلوا والعم وان علوا وكذا الحال على التفصيل المزبور **مسائل اولى** انه لا فرق في حرمة الاصناف المزبورة بين حصول النسب بالنكاح
 الصحيح والشبهة والزنا وقد صرح الأصحاب بعد ثبوت النسب بالزنا وبالحمل دليلا ولا أقوى اتحادا ولذا لا خلاف في جميع احكام النسب كعدة
 الارث فانه لا ارث بين ولد الزنا واما ربه للنسب الخاص واما فيما عداه فالمرجع اطلاق الآية لصديق ابن والاخ ونحوهما لغة وعرفا **الثانية** لو طلق
 زوجته ثم وطئها اخر شبهة ثم بعد ذلك ان انت بولد فلا يخلو من صور اربع **احدها** ان لا يمكن لحوق الولد بالابا ولا بالام ولد ولا من ستة اشهر
 من وطئ الثاني ولا حتى الحمل فامتنع من وطئ الاول فان الولد المطلق قطعا الثانية ان لا يمكن لحوق الولد بالثاني كالاولد لستة اشهر وقصا
 الى اقصى الحمل من وطئ الاول فان الولد لم يلحق بالثاني قطعا الثالثة ان يعلم اشفاة عنهما معا كالاولد لا من ستة اشهر من وطئ الثاني ولا اكثر من

في الاولاد

في الاخوات

وان عرفت
 عرفت عن
 العنوان
 ولد انثى
 امها
 امها
 من غير واسطة
 العلة

كتاب النكاح

من وطئ المرأة فله بها مهر المثل

١٣

اقصى مدة الحمل من وطئ الأول فان الولد من متنفذها شرعا والابعد ان يمكن لحوته بكل منهما كما لو ولدته ثلثة اشهر فصاعدا الى ما دون اقصى
 الحمل فمادون من وطئ الأول فان لم يمكن لحوته بكل منهما والحكم هو التعيين بالقرعة على الاظهر ولا فرق في احكام الصور الأربعة بين مالوكا
 وطئ الثاني شبهة في العدة او بعد انقضائها الا انه على الأول ان تحرم المراءة على الثاني لدخوله في العدة بخلافه على الثاني **الثالث** لو انكر الولد
 عن انفق عن صاحب الفرش وكان اللبن تابعا له بنجره المولود ان كان نثي على الملاعن لو كان قد دخل بالمراءة لكونها ربيبة ولو عاد بعد ذلك عن
 الانكار واقتراب الولد بعد نسبة تبعه اللبن وورثه المولود ولو يرث هو الولد **السبب الثاني الرضاع** والكلام فيه في مقامين
الأول في شروطه وهي امور **أحد** ها أن يكون اللبن وكذا حاصلة لا مئة موطوءة وطيا صحيحا شرعا خاصا لا عاما بعد التام او
 متعة او ملك ميم او تحليل او شبهة فلا عبرة باللبن الا من غير دلالة سواء كان من بكرة وثيب ذات بعل او خلية صغيرة او كبيرة وهل يعتبر انفصال
 الولد ام لا بل ينشأ لبن الحمل ايضا فلو كان اقربهما الأول والأختياط لا ينبغي تركه ولو سبق مائة في رحمها فحلت نسلها ولا عبرة بلبن البهيمة ولا الأول
 ولا الخثى المشكل كما لا عبرة باللبن الحاصل من الزنا وان كان الاحتياط في الأخير لازم المراعات لو طلق الرجل زوجته او مات عنها وهي حامل منه
 او مرضع فارضعت ولدا بهذا اللبن الموجود ان كانت مرضعا او الحاصل بعد الوضع ان كانت حاملا لنشأ الحرمة مع اجتماع باقي شرائط من غير فرق
 بين الرضاع في العدة او بعد ها ولا بين طول المدة وقصرها ولا بين ان ينقطع اللبن ثم يعود وعكس كونه في الحولين لان يؤدى طول المدة
 الى العلم بدروء بنفسه لو تزوجت بعد الطلاق والموت بغيره ودخل بها الزوج الثاني وحملت ثم ارضعت لدا قبل وضع الحمل بلبن الأول والحرمة
 بالنسبة اليها الى الزوج الأول ولو انقطع اللبن عن الأول انقطاعا عينيا ثم عاد في وقت الانقطاع بحيث يوجب صدق لبن الثاني عليه عرفا
 دون الأول كان الثاني ولو انقص اللبن من دون انقطاع حتى تضع الحمل من الثاني كان ما قبل الوضع الأول وما بعد للثاني وانفقه الصداق
 والازم الاحتياط **الشرط الثاني الكمية** وهي ما ثبت اللحم وشدة العظم او رضاع يوم وليلة او بلوغ خمس عشرة رضعة واما هذه
 الثلثة حصل كفى في الشرع ثم لو ثبت نبات اللحم وشدة العظم بعشر رضعات فالاحوط ان لم يكن أقوى عند الاعتداد به لا طلاق ما دل على عدم كفا
 العشر ويثبت نبات اللحم وشدة العظم بشها رة طيبين عارفين عادلين في كفاية العلم الحاصل باخبار واحد وجتر يعتبر في رضاع يوم وليلة وكذا
 كمال الاحتياج الرضيع اليه عادة او طلبه لا يعتبر فيه كمال الرضعة بل او ارضعته رضعة ناقصة ثم اكملها مرة اخرى لم يقيح ولو اطعمه في اثنا طعاما
 فان كان مما يعتد به بدها من اللبن كان قادحا على الأقوى نعم لو شرب لها في اثنا على المتعارف لم يبعد عند قديم في قدح ما يؤكل ارضعها واه
 تردا شهره القراح ولا فرق بين اليوم الطويل وغيره لا بخبارها بالليله بل وهل يعتبر ابتداء من ابتداء اليوم والليله والا تهافتا في اخرى وكفى
 الملقق لو ابتداء في اثنا احدهما وجهان اقومهما الثاني في هل المتعبر حال متعارف واساط الاطفال وحال شخص ذلك الطفل الرضيع ترد في الاحتياط
 لازم ويعتبر في الرضعات العددية كمال الرضعة فلا عبرة بالنقص والرجع في ذلك العرف كما يعتبر في الرضعات الزمانية والا ترى التوالى في ثلثها
 رضعة امرة اخرى لم ينشأ ويعتبر حصول تمام العدد والزمان والاثر من المراءة الواحدة فلو ارضعت من احد زوجتي الرجل بعض العدد والزمان ثم
 وضع من زوجته الاخرى بطل حكم الأول ولم ينشأ لم يكمل واحدا تمام العدد والزمان والاثر من غير فصل وكذا يعتبر في كل من التقديمات لثلاثة
 الا رضاع من الثدي فلو وجع في حلقه او وصل الى جوفه بحفنة وسعوط او تقطير اللبن في احليله او في ثقبه نحوها لم ينشأ وان بلغ المعدل واستقر
 فيها وكذا لو جبن فاكله جيبا وكذا يعتبر في كل منها كون اللبن بحال فلو مزج بشي لم ينشأ من غير فرق بين كون اللبن غالبا او مغلوبا ومساويا ولا بين
 المزج بما مد كالسويق والدقيق ونحو ذلك وبما يع كالماء ولبن اخر ونحوها ولا بين ان يكون المزج مستهلكا ام لا نعم ينبغي الاحتياط فيما لو قل
 المزج بحيث لو مزج اللبن عن كونه لبنا وكذا يعتبر في الجمع حيوا والمضعة المرتضع فلو ارضعت من ثدي المينة او رضعت بعض الرضعات وبعض الزمان
 في حال حيوتها ثم اكملها ميتة لم ينشأ **الثالث** ان يكون المرتضع في الحولين فلو حصل الرضاع كل او بعضه بعد الحولين لم ينشأ سواء كان قبل
 الفطام او بعده قليلا كان او كثيرا ولو تمت الرضعة تمام الحولين نشأ الماد في الحولين على اهله ولو انكسر الشهر الأول اعتبر ثلثة وعشرون بالا
 واكمل انكسر بالعدد من اشهر الحامين العشرين وفي شرط كون ولدا لمضعة ايضا في الحولين فلو ان اقربهما العدم والاحتياط المختلف باختلاف
 الموارد لا ينبغي تركه **الشرط الرابع** حصول تمام الرضاع بالعدا والا تراو الزمان من لبن فحل واحد فلو حصل ذلك من لبن فحل لم ينشأ
 حرمة اصلا لا بواسطة او مودة ولا بواسطة الابوة ولا ما ينفرع عليها كما لو يكن ينشأ لو حصل ذلك من امرئين لو انحلت النحل وبصور اتحاد الرضعة
 مع تعدد الفحل فلو طلقها زوجها فنزجت بعد العدة وحلت لم ينقطع لبنها فانها لو ارضعت بعض العد قبل الوضع وبعضها بعد لم
 ينشأ با على ما عرفت سابقا من كون لبن ما قبل الوضع الأول وما بعد للثاني بشر ان الشروط الأربعة المنهوبة ما يتوقف عليه حصول اصل
 الرضاع وهذا امر آخر يتوقف عليه حرمة احدا المرتضعين على الآخر وهو كون رضاع كليهما العد المعتبر من لبن فحل واحد وان تعددت الرضعات
 فلو ارضعت ذكرا نثي من لبن فحل واحد سواء الرضعا في زمان واحد او زمانين وسواء ارضعا بلبن فحل واحد او ولدين متباعدين حرم كل منهما على

الأخر وكذلك لو ارضعت امرأة واحدة بلبن رجل واحد ما حرم كل منهن على الباقي ولو كمل الفحل عشر أو أكثر وارضعت كل واحد واحدا أو أكثر العكس للمعتبر
حرم النكاح بينهما جميعا وليست اختيار المسلمة العاقلة العفيفة الكريمة لأصل الوجهة للرضاع وبكره استرضاع الكافر في حال الاختيار ذميمة
كانت وغيره أو تناكده في المحوسبة واشتهى بها الحرية ولا بأس مع الاضطراب روح يلزم منعها من شرب الخمر واكل لحم الخنزير وبكره تسليم الولد لهما لتجملها الى
منزلها وبكره استرضاع ولد الزنا وكذا من حملت من الزنا وان لم تكن هي ولد الزنا تانعم طبيب لبن من حملت من الزنا ان كانت امه باحلال مولاها فاعلمها
المقارن الثاني في أحكام الرضاع وبياها الله قدواتهم عليهم السلام انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب المراتبة الله العالم
انه يحرم من الرضاع نظير كل عنوان من العنوانات التي تحرم من جهة النسب فكل عنوان ووصف علاقه له اسم في الانساب حمل عليه الشارع التحريم
من حيث هو فاجعل في اثاره ما يضاهاه من الوصف كالحاصل من الرضاع ورتب التحريم عليه من جهة الرضاع وبالجمله فهو لو لم يكن مع ضم اسم الرضاع على
اسم المحرم مبدونه فالرسم من النسب كما عرفت سابقا هي كل امرأة ولدت وانتهى نسبك ليهما من العلو بالولادة لاب كان ولا ثم رجع نهي من الرضاع
كل امرئ ما رضعته او ولدت مرضعتك وولدت من ولدها او ولدت من ارضعها ولو بوسائط وكذا الحال في غيرها من المحرمات بالنسبة بالجمله
عنوان يحرم في النسب من حيث هو ذلك العنوان يحرم به في الرضاع والعنوان الذي يحرم من جهة النسب ليس الا احدا للعناوين المتعلقة بالتحريم في
لسان الشارع كالام والبنات والاخت وغيرهن واما العنوان المستلزم لاحد هذه كام الاخ للابوين المستلزم لكونها اما وكأخت الاخ من ابوين
المستلزم لكونها اختا وامثال ذلك فليس شيء منهم يحرم من جهة النسب لانه لا نسب بينهم من حيث هذا العنوان بين المحرم عليه فان ام اخ الانسان من
حيث انها ام اخ ليست نسبتها الاخيرة النسب كالحاصل بين الشخص وبين نسيبه لو ثبتت كونه جهة للتحريم ثم ان المصاهرة الحقيقية تقتضي حرمة من
تقرب باحد الزوجين من حيث الرضاع تقربا وجب مثله المحرم في النسب على الآخر فكما انه يحرم على الرجل ام زوجته بمنزلة ما مع الدخول بها عينا او
اختها جميعا وبنت اختها واختها بغير رضاها اذا كان من جهة النسب فكذلك يحرم على من جهة الرضاع تحريم عليه اتمها واختها وبنتها الرضاعيات ايضا
فكما تحرم عليه زوجة الاب والابن النسبيين وكذلك تحرم زوجة الاب الأم الرضاعيتين واما المصاهرة المجازية فلا تنشر والضابط للنشر ان كانت اقرب
رضاعية والمصاهرة الحقيقية وعند النشر اذا كانتا معارضاعيتين والمصاهرة خاصة رضاعية فالأم الرضاعية للزوجة الحقيقية محرمة والاب
الحقيقية للابن الرضاعي محرمة والام الحقيقية للزوجة الرضاعية اعني ام مرضعة الولد غير محرمة والام الرضاعية للزوجة الرضاعية اعني مرضعة
الولد غير محرمة وان عرفت ذلك كله فهنا مسائل **الاولى** اذا حصل الرضاع المعتبر حرم الرضاع على الفحل الذي هو صاحب اللبن على المرضعة
وعلى ابائهما واجدادهما واخوانهما واخواتهما لاب كانوا اولادهم او على اعمامهم وعماتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم
اتما وجداتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم
ذلك كله من النسبية والرضاعية الا في حرمة على فروع المرضعة فانه يختص بفروعها النسبية فلا تحرم عليه ولا ذواتها الرضاعية وكذلك يحرم فروع
المرضع واولاده النسبية والرضاعية وان نزلوا على الفحل وفروع النسبية الرضاعية التي هي في المرتبة الاولى وكذلك تحرم فروع المرضع نسبيا ورضا
على المرضعة وفروعها النسبية التي هي في المرتبة الاولى وكذلك الرضاعية ان تحل الفحل وكذلك يحرم فروع المرضع نسبيا ورضا على اعمام واخوال
وعتات خالات الفحل والمرضعة على اصولها **الثانية** لا تحرم ام المرضع على الفحل وهل يحرم عليه جد المرضع النسبية لا يبرأ ولا امه لا تكون
اشبهها **الثاني** الاول حوط وفي حكم جد المرضع عمته خالته وعمته خالته واخواته واخواته واخواته واخواته واخواته واخواته واخواته واخواته واخواته
على المرضعة كما لا يحرم اصوله على اصول الفحل فيجوز لاباء المرضع ان يتزوجوا باتمات الفحل وكذلك اباء الفحل ان يتزوجوا باتمات المرضع وكذلك لا يحرم
اصول المرضع على اصول المرضعة وكذلك لا يحرم من في حاشية نسب المرضع اعني اخوته واخواته على اصول الفحل فيجوز لجد الفحل ان يتزوج باخواته
كما يجوز لام الفحل تزويج نفسها من اخ المرضع وكذلك لا يحرم اصول المرضع على اخوة الفحل واخواته ولا على اخوة المرضعة واخواتها وكذلك لا يحرم اخوة المرضع
واخواته على اخوة الفحل واخواته ولا على اخوة المرضعة واخواتها **الثالثة** لا تحرم المرأة على زوجها بارضاعها ولداختها او اختها بلبن زوجها وكذلك
لا تحرم عليه بارضاعها ولداختها ولا بارضاعها واخواتها ولا بولدها ولا بارضاعها اعمها وعمتها وكذلك لا تحرم زوجة الفحل عليه
بارضاع احديها من لبنه لانه من زوجته الاخرى لا بارضاع احديها ولد ولدا اخرى وكذلك لا تحرم زوجة الرجل عليه بارضاعها خاله او
خالته من جهة ابوي اتمها او من جهة اجدتها ولا بارضاعها من لبنه لانه من جهة زوجها ولا بارضاعها اعم زوجها او
عمته واخواته ولا بارضاعها ولد ولدا اخرى لا بارضاع احديها ولد ولدا اخرى لا بارضاع احديها ولد ولدا اخرى لا بارضاع احديها ولد ولدا اخرى لا بارضاع احديها ولد ولدا اخرى
ايراث المحرمه هو المتبن لا تحرم المرأة على زوجها بارضاعها ولداختها فاما اللامد فانه خلا فالبعض اهل عموم المنزل **الرابعة** يحرم على اب المهر
واقربا ابائهم واجدادهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم واخواتهم
قلنا انه لو ارضعت لولدها لامة بلبن جده او غيره حرمتا على ابية لان امه من ولادة المرضعة فحرم على ابية لا يحرم على اخوة المرضع واخواتها

لم يرتضعوا من لبن أبيه الرضاعي أو لأمه وابيه الرضاعيين على الأظهر ولوارضعت أمه ابنا لقوم وبنتا لأخرين جازان ينكح أخوة كل منهما في حق
الأخر **الخامسة** من الرضاع كما يؤثر في ابتداء النكاح يؤثر في استدامته فكل رضاع يمنع من النكاح يؤثر في استدامته فكل رضاع يمنع من النكاح
إذا سبقه بطله إذا حققه فلو تزوج بمن لم دون الحولين فارتضعتا من لبنه نكاح الصغير بارتضاعها كما في جلدته وأخته زوجة الأب الأخ إذا كان
لبن المرصعة منهما فسند النكاح **فشران** ارتضاع الزوجة الصغيرة ممن يحرم على الزوج بئذ إن كان بسبب تحريم الرضعة كان سعتا إلى الرضعة
نائمة فامتصت من ثديها من غير شعورها سقط مهرها ولم تستحق شيئا منه وإن كان بمباشرة الكيفية فعلها بان تولت لأرضع نفسها احتادة من دون
ضرورة داعية إلى ذلك فقليل يسقوط تمام المهر وقيل يسقوط نصفه قبل بعد سقوط شيء أو لا وإن كان أشبه إلا أن لزوم نصف المهر على الرضعة
إن كانت عالمة بإيجاب رضاءها التحريم أظهر والأختياط بالصلح لازم وكذا لو كان ارتضاع الصغير بفعلها مع عقد التفات الكبيرة وعقد منعها
ولا عاينها ولو كانت له زوجتان صغيرتان دون الحولين وكيفية راضعت الكبيرة الصغيرة لنفس نكاحهما مطلقا وحرمتا معا جمعا وعينا ابدا إن كان
اللبن الزوج على الأظهر وكذا لو كان اللبن لغيره وكان قد دخل بالكبيرة وحرم كان لها مهرها ولو كان اللبن لغيره لم يكن دخول الكبيرة حرمت الكبيرة فحسب ولو
ارضعت لكبيرة زوجتين صغيرتين حرمت الكبيرة والمرصعتان إن كان دخول الكبيرة والأخرى حرمت الكبيرة فحسب وانفسخ عقد الصغيرتين إن كان اللبن لغيره
وارضعتها دضعة وكان له تجديد للعقد على من يشاء من الأخنتين ولوارضعتها متعاقبتين عقد الكبيرة والرضعة الأولى خاصة وبقي نكاح الأخيرة
وحرمت الأولى وعليه ما دامت الأخيرة زوجة وحلت له بعد مفارقتها ولو كانت له زوجتان كبيرتان زوجة راضعتا أحدهما الزوجتين أو كانت
ارضعتا الأخرى حرمت المرصعة الأولى ودخلها أم لا وحرمت الصغيرة إن كان قد دخل بأحد الكبيرتين كذا لو لم يكن دخولهما ولكن كان لبن أحدهما
له وأما لو لم يدخلها وكان لبنها لغيره فلا تحرم الصغيرة وإن انفسخ عقد هاهنا واهل تحرم الكبيرة الأخرى أم لا قولان أظهرهما العقد ولو كانت له زوجتان كبيرتان
ورضعة وطلق الكبيرة فارتضعت هي الرضعة حرمت المرصعة مطلقا والرضعة إن كان قد دخل بالمرصعة لم يدخلها ولكن كان الرضاع بلبنه ولما لو كان
اللبن لغيره ولو لم يكن دخول الكبيرة فلا تحرم الرضعة **السادسة** إذا كانت له معقود رضعة ولا خرد زوجة كبيرة فطلق كل منهما زوجة تزوج بغير
الأخر المطلقه ثم ارضعت الكبيرة الرضعة حرمت الكبيرة عليه ما وحرمت الرضعة على من دخل بالكبيرة دون من لم يدخل بها **السابعة** إذا دعي
الزوج حرمة زوجته عليه بسبب الرضاع فإن لم يمكن قبول دعواه بان كانت عوا بحيث يكذبها الحس ويحكم بنسب الزوجان فلا عبرة لها وإن أمكن فإن
كانت للدعوى قبل الدخول وصلة الزوجة صدق في دعواه وبطل العقد حرم كل منهما على الآخر وكذا لو كان بعد الدخول مع تصديقها للنكاح
قبل الدخول مع تكذيبها إياه حرمت عليه ظاهر مطلقا ولو يلزم شيء من المهران فام بنسبته على دعواه ولو لم يثبت ثبوت لها عليه المهر من دون انصاف على
الأقوى وإن كانت بعد الدخول مع تكذيبها إياه حرمت عليه ظاهر ولو لم يثبت ثبوتها له من قبل الزوج أو من غيره فام بنسبته على دعواه ولو لم يثبت ثبوتها له من قبل الزوج أو من غيره فام بنسبته على دعواه
نفسه بعد ذلك أظهر لدعواه ولا يحتمل أن قال في اعتمده في الاعتراف على قول من خبره ثم تبين له أن مثل ذلك لا يثبت الرضاع وأمكن في حقه
فان حلف على صدق ما قاله لا يحق قبل قوله ولا فلا هذا إذا دعي حرمتها عليه بالرضاع ومثله الكلام في دعواه حرمتها عليها بالنسب **الثامنة** تجزئ
في الشهادة بالرضاع التعرض لفاصيله كان يشهد على أن فلانا رضع من لبن فلانة المستدلى النكاح الصحيح خمس عشرة رضعة ماتت في
الحولين من غير أن يفصل بينهما رضاع أمه أخرى ولو اختلفا في بعض الشروط كونه في الحولين مخوفان كان الحاكم ممن يرى عقد اشترط ذلك الشرط حكم بالحرمة
والأحكام بعدهما الحاصل أنه يعتبر ذكر الشاهدين الكمية والكيفية التي هي مناط الاختلاف في جعل الحاكم باجتهاده ولا يكفي إطلاق الشهادة بأن يقولان تبين فلان
وفلان رضاء محرمان فلا نارضع من فلانة رضاعا محرمانا أن يشاهد بما استدلوا به يعتقد موحبا للحرمة وهو عند الحاكم غير محرمة نعم لو علم أن الشاهد
لا يجزئ عن هذا الحكم بان يكونا قاصيين مؤتمنين موافقين في جميع أحكام الرضاع ويكونا من جلدته مقلدا للموثوق بهما عاتما مذهب مع كونهما عاترا
بكنى **التاسعة** إذا تزوجت البالغة الرشيقة بصغير ثم فضح ببياض لكونها مملوكة فاعتقت ونحو ذلك ثم تزوجت بأخر وارضعت وجهها الأول الصغير
بلبن الثاني لكبر حرمت عليها ابدا أما على الكبيرة فلا كانت حليلة ابنه وأما على الصغير فلو كان منكوحة أبيه **العاشر** لو تزوج ابنه الصغيرة بابنة أخيه الصغير
ثم ارضعت جلدتهما لا يلزم أحدهما انفسخ نكاحهما لأن المرصعة إن كان ذكر فقد صاتم زوجته إن كانت لرضعة جلدته لا يبيته حالها إن كانت جلدته
لامه وإن كان أنثى فقد صارت تحت زوجها إن كانت المرصعة الحقة للأب وإن كانها إن كانت جلدتهما **الحادي عشر** لو امرأت خاتمة خذ رضاع أو
بأهل قرية جازان ينكح وأخته منهن وإن اشتبهت بحصوة حرم الجميع **الثاني عشر** كل موضع ثبت المحرمية بالنسب ثبت المحرمية بمثل تلك القرابة
من الرضاع **الثالث عشر** لا خلاف في عدا شوث التوارث ولا النفقة ولا الولاية ولا الحضنة ولا تحمل العقل ولا سقوط القود ولا المنع من الشهادة
ولا الحبس بالدين بالرضاع **السبب الثالث المصاهر** وهو علاقتهم بين أحد الطرفين مع اقرباء الآخر تحدث بالزوجة أو الملك عينا أو
انتفاعا بالتحليل والوطى شبهة وزنا والنظر واللس في صورة مخصوصة وفيه مسائل **الأولى** من وطأ أمه حرمتها كذا أو عبيدا أو مختلفين في حال
اليقظة أو التوم اختيارا أو جبراً منها والعقد الصحيح بسمية الذم والمنقطع أو بالملك والتحليل حرم على الوطى حرمة مؤبقة أم الموطوءة وإن

٧٠

ولا تحرم اختها عليها انما تحرم جمعها لا عينا ومن لم يقل بالشرب الزنا السابق من قال بالشرب فخصوص بنت الخال والنوا القمة اذا زنى بامها ولو شئت في تحقق الزنا وعقد بني على العمد ولو شئت في كونه سابقا ولا حقا بقوله الحق في وجبه لو علم انه زنى باحد الامرتين لو يد رايتهما هي لزما الاحتياط اذا كان لكل منهما ام وبنت اما اذا لم يكن لاحد منهما ام ولا بنت لم يبعد جواز نكاح الام او البنت من الاخرى هل يختص الحكم المزبور بالزنا المحرم ويشمل غيره كالزنا جبراً ومكرها وجهان ثانيهما الحوط وفي التمول للزنا في حال التوم تأمل ان لا يفسر الزنا والحكم قد علق عليه لم يعتبر وقوعه في حال البلوغ ولو لم يكن الزنا ثم طلقها وراجع في العقد لم يجر عليه حكم الزنا السابق انما يجر عليه حكمه لو عقد عليها بعد نقض العقد الرجعية وكانت لعدته بائنة ولو زنى بالعقد لم يفسخ ولا يفسخه ثم اجاز له ينشر المحرمه على المختار من كون الاجازة كاشفة واما الوطى بالشبهه فينشر السابق منه ليرى صدور الاحتياط فانظر الى الكا لاجسد امته لمسه وتقبيلها لا يشبهه فاشبهه ان كان عقداً بجاهل حرمها على امته ابنه لكن الاحتياط مع ذلك لازم المراهة والامساك وتقبيلها بشبهه والنظر الى ما يحرم على غير المال كالتزويج الكفري ما يبد منها غالياً لا تقوى بجاهل حرمها على امته ابنه عقداً بجاهل حرم بنوها ولا تمها عليه حكم الرضاع في جميع ذلك حكم النسب **ومسائل التحريم** مطلبان الاول في مسائل من تحرم الجمع هي اربعة **الاولى** لو تزوج اخصين فان العقد باطل وان تعاقبا بطل العقد للاحق رجع السابق من غير فرق بين التخلول بالثانية قبل الاولى وفي عقد وقع فلو دخل بالثانية جاهلاً لم يفسخ العقد ولا يفسخه بالاولى في الحال ولا يتوقف على خروج الثانية من لعدة على الاولى ان تقارن العقدان بطلان جميعا على الاولى لو علم بسبق احد العقدين اشتبه عليه السابق منهما وجب الاجتناب عنهما وعليه ان يطلقهما جميعاً ثم العقد على من شأمنهما فان امتنع اجبر انما حكم على ذلك **الثانية** لو ملك اخصاً واخصتين فوطئهما ثم عقد على اخصتهما فوطئها حرمته لثانية عليه ان يخرج الاولى من ملكه لبطلان عقدها ولو ملك اخصتين فوطئ احداهما حرم عليه طلي الاخرى حتى يخرج الاولى من ملكه فان طئها قبل ذلك فعل حرام ولا حد عليه للملك لكن يعز على فعله في حق طئ حرم عليه الثانية والاوى ويفضل اقوال وجهها التفصيل بين صورتي العلم بالحال المحرمه والجهل بحرمته كليهما الى ان تموت احداهما او يخرج من ملكه ببيع او هبة غير مقصود بهما الغوى الى الاخرى في صورتي العلم وحرمته الثانية فقط دون الاولى الى ان يخرج الاولى من ملكه في صورتي الجهل **الثالثة** لا حوطان لم يكن اقوى ترك العقد على الامتداد اما ومقتضى العقد الطول هو المهر وخوف العنت هي المشقة الشديدة من الترك كالوقوع في الزنا ولو تزوجها عند اجتماع الشرطين ثم زالا واحدهما بطل ولم يجب الطلاق **الرابعة** لا يجوز نكاح الامه حتى المبعضة على الاظهر على المحرمه بغير انهما من غير فرق بين اللثام والمتعلا بينهما كون الزوج حراً او عبداً فان باءد وعقد من غير ان كان العقد باطلا ولو اذنت جاز ولا يوجب موتاً بخلافه بعد عقدها لا بغير انهما عوداً صحيحاً ويجوز تزويج الامه بغير ان المحرمه بعد طلاقها بائناً في الجواز بعد طلاقها رجعيّاً وجهها احوطهما بل اقربهما العقد ولو تزوج المحرمه على الامه لم يكن للامه اعتراض في كماله وكذا الحرة ان كانت عالمة بالحال ولو لم تعلم المحرمه بذلك كان لها فسخ عقد نفسها لا غير ولو جمع بين المحرمه وبين الامه في عقد احد مع عقدان الحرة بطل عقدها لا بطلت ومضى عقد المحرمه الامه مع اجازتها وكذا الحال لو تزوجها بعقدين في زمان واحد على الاقوى ولو شرط في عقد المحرمه ان ياتى في نكاح الامه عليها صح ولو لم ياتى فالوجه ان الحكم اجبارها على ذلك ولو شرط عليها ان يكون له نكاح الامه ففي صحة الشرط اشكال **المطلب الثاني في مسائل من يحرم العيب هي ستة الاولى** يحرم العقد دائماً ومنقطعاً على المعتدة رجعية كانت او في عدة انوفاة او نحوها من نكاح دائم كانت او معتدة ولو تزوجها في زمان يكونا عاليتين في الموضوع معاً لا ضل ولا يحرم كل منهما على الآخر ابداً وعلى الثاني فان دخل بها العقد حرم كل منهما على الآخر ابداً ولا يبطل العقد لم تحرم عليه ابداً بل اذمت معتدة فاذا خرجت من العقد حل العقد عليها وكما حرم كل منهما على الاخرى في الفرضين فكذلك تحرم على امته ابنه هو على امها وبنتها ولو اخص احداهما بالعلم دون الاخر اخص كل منهما بحكمه **فروع** الاولى ان تزويج المعتدة في عدة رجعية من غير عقد لم يوجب له حرمته عليه ابداً **الثاني** انه اذا تزوج المعتدة عالماً بالحكم والموضوع وزوجه الوكيل في التزويج بدون تعيين الزوجة كذلك لم يوجب له الحرمه الا بدئيه مع جهل الزوج بالحال بل لو كان كلاً في تزويج امر معتنة وهي في عدة وكان للموكل جاهلاً بالحال فالظاهر على المحرمه المؤبد **الثالث** انه يجوز تزويج المعتدة من نفسها لو كانت لعدة عن طلاق وضع او الوطى شبهة او عدة المتعة والفسخ باحد الزوجين او المحورات له العقد في جميع ذلك صحيح الا في عدة الرجعية والطلاق الثالث الذي يحتاج الى محمل فانه باطل ولكنه لا يوجب الحرمه المؤبد ولا في عدة الطلاق لتاسع الوجوب حرمته عليها ابداً ويشترط في جواز تزويج المعتدة من نفسها ان تكون زوجة الغير فلو وطأ زوجة الغير شبهة فاعتدت منه لم يجر له العقد عليها لكونها ذات بعل وكذلك في عدة الوطى العدة شبهة اذا حملت منها فلها اذا اعتدت من وطئ شبهة في اثنا تلك العدة لم يجر له تزويجها في حد وطئ شبهة الا بطل في ايجابه المحرمه المؤبد وجهان **الرابع** اذا علم ان التزويج كان في عدة جاهلاً وشك في انه دخلها ام لا يجرى على العقد ولو تحرم عليه ابداً وكذا اذا علم بعد التخلول وشك في وقوع العقد حال العلم **الخامس** لو شك في انه في عدة ام لا مع عقد العلم سابقاً لجهل التزويج خصوصاً اذا اخبرت بالعقد وكذا اذا علم كونه في العقد وشك في بقاءها اذا اخبرت بالانقضاء واما مع عقد خبارها بالانقضاء لا يجوز له تزويجها وان تزوجها لم يفسخ العقد **السادس** من اعلم ان

في النكاح

٣٤١

الميثاقية في العدة ولويداتها في عدة نفسها وفي عدة الغير حازله تزيحها على المشبه ان كان الاجتناب حوط السابح انه لو تزوج آخر قبل
 بها بعد وفاة زوجها قبل وصول الخبر اليها الموجب لاعتدائها فهل لحقتها حكم العدة في الحرمة المؤبدة أم لا وجهان شبههما وان كان هو الثاني لكن
 الاحتياط لازم **الثامن** يعتبر في النكاح يقع في العدة فلو عقد عليها في العدة جاهلا بالحال لم يدخلها الا بعد انقضاء العدة وانعاشم
 علم بالحال لم تحرم عليه بل لفقد موجبيه هما العقد عالما او الدخول في العدة **الثانية** اذا تزوج في عدة ودخلها فخلت كان جاهلا بحال
 الولدان وضعت لستة اشهر فصاعدا من يؤدخوله بها وقرينيهما ولزمه المسمى وتم العدة الاولى في تسانف عدة اخرى للثانية على الاظهر **الثاني**
 من زنى بامرئ حرم عليه نكاحها على الاظهر الى ان يعلم منها التوبة لقراءة التي من جعلتها دعاؤها الى ما كانت عليه عند مطاوعها اياه وفي نكاح
 المشهور بالزنا قبل التوبة قولان احوطهما بل اقويهما لزوم الاجتناب لان توبته اما لو زنتا حرمتها فلا يفسخ العقد لا تحرم عليه بذلك وان اصررت
 ولا يلزم ان يطلقها وان كان حسن الاحتياط بالاجتناب منها الى ان توب غير خفي ولو زنى الرجل بذات بعل بدائم او منقطع او تحليل وناث عدة
 رجعية حرمت عليه ابدا على الاحوط فلا يجوز له نكاحها بعد موت زوجها او طلاقها وانقضت مدتها انا كانت متعة ولا فرق بين كون حال الزنا
 عالما بانها ذات بعل او لا كما لا فرق بين كونها حرة او امته وزوجها حرا او عبدا كبيرا وصغيرا ولا بين كونها مدخولا بها من زوجها ام لا ولا بين ان يكون
 ذلك باجراء العقد عليها وعند بعد فرض العلم بعد صحة العقد لا بين ان تكون الزوجة مشبهة وزانية ومكرهة نعم لو كانت هي الزانية وكان الواطئ
 مشتبها فاقوى عدم الحرمة المؤبدة ولا يلحق بذات بعل الا في المستفسرة ولا المحللة نعم لو كانت امة من زوجه فوطئها سيدها لم يعدل الحرمة الابدية ولو
 كان الواطئ مكرها على الزنا فحق ايراثه الحرمة المؤبدة تردد ولو زنا في غير العدة الرجعية كعدة البائنة وعدة الوفاة وعدة المتعة والوطئ بالثبته الفسخ لم
 يوجب الحرمة الابدية ولو شك في كونها في العدة او في كون عدتها رجعية لم يثبت الحرمة الابدية نعم لو علم كونها في عدة رجعية وشك في انقضائها وعده
 فاطاها الحرمة سيما اذا اخبرته بعد انقضائها **الرابع** اذا زنى بغيره فاحرم على الفاجر العقد على ام الغلام واخوته وبنته النسب والرضاعا
 ولا فرق بين كون الواطئ العا او صغيرا على المشبه كذا الموطأ ولا بين كون عن عمد او اختيارا واشتباها كما اذا تحلله امرئها وكان مكرها وكان المباشر
 للفعل هو المفعول في جريان الحكم في موطئ الميت جهان اشبهما العمد ولو شك في تحقق الايقاب فمخ على العمد ولا تحرم عليه غير المذكورات كبذل الخ
 نعم تحرم المجذبات بنات الاولاد على الاحوط وفي حرمة المذكورات على ابن الواطئ وجهان شبههما وان كان العمد لكن الاحتياط مع ذلك لا يترك ان كان الاولاد
 الحاق الموطئ الميت بالحى ولا يحرم على الموطئ من اثاره لواطئ احد لا فرق في حرمة من ذكر من سبق عقدته واثاره فلو وطأ اخا امرئها وابنها واباها
 حرمت زوجته عليه بذلك على الاحوط ان لم يكن اقوى **الخامس** اذا عقد المهر على امرئها عالما بالتحريم حرمت عليه ابدا ولو كان جاهلا ففسد
 عقد ولم تحرم عليه ابدا ولا فرق في الحكم بين احرام الحج والعمرة ولا بين الفرض منها والنفق ولا بين كونه عن نفسه وعن غيره ولا بين كون المعقود عليها حرة او
 ومحللة ولا بين الدخول بها وعمل ولا بين النكاح الدائم والمنقطع ولو تزوج في حال الاحرام مع العلم بالحكم والموضوع لكن كان غافلا عن كونه محرما او
 ناسيا فلا اشكال في بطلانه لكن في الحرمة الابدية بذلك جه موافق للاحتياط اللازم ولا يلحق بالعقد في حال الاحرام وطئ الزوجة الدائمة والمنقطعة
 حال الاحرام فانه لا يوجب الحرمة المؤبدة وان كان مع العلم بالحرمة والعقد في ايجاب العقد للبطلان من غير جهة الاحرام كالعقد على اخت الزوجة واخت
 الحرمة المؤبدة وجهان اشبهما العمد واحوطهما ايجابها ولو شك في ان تزويجها كان في حال الاحرام او قبله فمخ على العمد ولو شك في انه كان حاله وبعد
 فوجهان اشبهما ما لو اختلف الزوجان في قوعه حاله وحال الاحرام سابقا ولا حقا قدم قول من يتبع الصحة ولو كان محرما وشك في انه حل من احرام
 ام لا استصحى حرام ولو تزوج حال الاحرام علما ثم انكشف فشا احرام صح العقد لم يوجب حرمة المؤبدة ولو كان صحيحا فاسد ثم تزوج فوجهان
 اوجههما الحرمة ابدا وكذا لو تزوج ثم اسد لا باس بالرجوع في الاحرام في العدة الرجعية ولا يملك الاثما ولا يترك محل ليرزجه بعد اطلاقها ولا يحل له
 بعد اطلاقها ولا يجوز بعد الاطلاق الجارة عقدا لنكاح الفضولي الواقع من محل في حال احرام الزوج **السادس** لا تخل ذات بعل حر كانت
 او امته حرمة دائما او منقطعة الغير الا بعد مفارقة انقضت العدة ان كانت ذات عدة ولو عقد على ذات بعل عالما بالحكم والموضوع ودخلها حرمت
 عليه ابدا وكذا لو لم يدخلها ولو كان جاهلا بالحال فان لم يدخلها لم تحرم عليه ابدا وان دخلها فقولان اظهرهما عند ايراثه الحرمة المؤبدة وان كان حسن
 الاحتياط فغير خفي بل لا يترك **السبب الرابع** استيقا العمد يجوز للرجل التحريم بين اربع حواشي العقد الدائم ولا يجوز الزيادة على
 ذلك وكذا يجوز له الجمع بين امتين بالعقد الدائم دون ما زاد مع اجتماع الشرطين بحسبهما من اربع فلا يجوز له عند حواشي امان او امه وثلاث حواشي
 بالعقد الدائم ان يعقد على خامسة بالعقد الدائم لا حرة ولا امه ولو كانت عند اربع وشك في كون جميعهن بالدوام او ان بعضهن متعة فالاحوط ان لا
 يتزوج بغيرهن واما العبد فيحل له العقد على اربع ابا بالعقد الدائم ولا يجوز له ما زاد عنها كما يجوز له العقد دائما على حرتين دون ملاذ ويجوز له العقد
 على حرة وامتين على الاظهر ولا حصر في المتعة وفي التسمية في التحليل لا بالنسبة الاحرار ولا العبيد سواء قلنا بملك العبد ام لم يقل ولو اعقق وتحت ايد
 من امتين اختار اثنين منهما **مسائل الاولى** من كانت عند اربع نسا بالعقد الدائم فطلق احدا منهن حرم عليه العقد على غيرهن مالم تنقض عدا المطلقة

ان كان الطلاق رجسيا ولو كان باشا حازله العقد على اخرى في الحال كذا لم يجر على من طلق احدا الاختين طلاقا رجسيا العقد على الاخرى لم يخرج المطلقون
العدة ويجوز بعد خروجها كما ذكرنا ذلك فيما سبق **الثاني** اذا طلق احدا اربع باشا وتزوج اثنتين فان سبق عقدا احدهما كان العقد لها وان
انفتحا في حال طلاق لعدنان جميعا **الثالث** تحرر المرأة المطلقة ثلثا على المطلق اذا كان او بعدا حتى تكف زوجا غيره وتحرر المرأة المطلقة حرة على زوجها
كان حرا كان او عبدا وتحرر المطلقة تسعا للعدة ينكحها بعد كل ثلث تطليقات جلا على المطلق ابدا كما ياتي تفصيله في كتاب طلاقنا شاء الله تعالى

السبب الخامس للعان هو سبب تحريم الملاعة تحرما مؤبدا وكذا قد انزل الله الصماء والنحرشا بما يوجب العان ولو لم يكن على تفصيل لانه
في بابه انشاء الله تعالى **السبب السادس من الكفر** والكلام فيه يقع في مقامات **الاول** لا يجوز للزوجة المسلمة ان تتزوج بالكافر من ابي اصناف الالهة
كان مطلقا داما ومتعة ذلك يمين اختيارا واضطرارا لا خلافا لا يجوز للمسلم نكاح احرته كافر غير كتابية بخلاف في تزويج الكتابية من اليهودية
والنصرانية اقول الا في ذلك ان كان جواز التمتع بها الا ان الاحتياط بالاجتناب لا يترك ولا في حرمته تزويجها بالنكاح الدائم في حال الاحتياط كوجود
مسلمة او فقد هاهنا فقد خوف العنت اما في حال الضرر وخوف الوقوع في الحرام مع فقد المسلمة فلا ظهر الجواز وفي المجوسية قولان اقرها الجاهل النقيع
بها على كراهية والمنع من تزويجها داما والاحتياط بترك التمتع عند عقد الضرر وحسن بلا يترك ولا يجوز وطى امته الكافرة غير الكتابية بالمك في النكاح
من اليهود والنصارى والمجوس قولان اظهرهما الجواز ولو اردنا احد الزوجين فان كان لا يرد قبل الدخول عن طاعة وقع الفسخ في الحال بخلاف لانهما
ان كان لا يرد من الزوجة لكون الفسخ حرم قبلها وان كان لا يرد من الزوج فالاشبه لزوم المهر وان كان الاحتياط بالصالح حسنا ولو كان لا يرد
عن طاعة بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة من ايها كان لا يرد لانهما كالأحرار رجعية ولا يسقط من المهر شيء لاستقرار الدخول ولو اردنا الزوج عني
انفسه النكاح في الحال قبل الدخول بعد ولو اسلم زوج الكتابية كان النكاح باقيا قبل الدخول وبعد خلاف لو اسلمت وجه الكتابية فان كان قبل
الدخول انفسه العقد في الحال لا مهرها وان كان بعد وقف الفسخ على انقضاء العدة داما ام لا احد الزوجين من غيرهما الكتاب من الكفار فان كان قبل الدخول
او جبا انفسا العقد في الحال ان كان بعد وقف لا نفسا على انقضاء العدة ولو كان مسلم زوجته ذمية دائمة على القول بالجواز ومتعة ثم انتقلت الى
دين اخر فان كان للدين من اديان اهل الذمة كما اذا انتقلت من اليهود الى النصران العقد باقيا على القول بقبول الدين الاخر غير الاسلام كالكافر با
على القول بعدم قبوله وان كان للدين الاخر غير اديان اهل الذمة بطل داسا اذ ليس للمسلم نكاح غير الذمية ابدا ولا اسلامته واداسلم الذي على العقد المحلل
من الزوجات كاربعة حرائر وامتنين حرتين او حرة وامتنين كان عبدان كن ذميات ثبت عقدهن من غير فرق بين خولهن او
بعضهن بعد ولو كان بعضهن ذمية ثبت عقد ها خاصة وان كن غير ذميات انفسه نكاح غير المدخول هاهنا في الحال وقف انفسه نكاح المدخول
هن على انقضاء العدة فمن اسلم منهن قبل انقضاءها كان عقد ها ثابتا ومن لم تسلم حتى انقضت العدة انفسه نكاحها ولو اسلم الذي على ايد من العدة
المحلل فان كن ذميات لزوم اختيار العدة المحلل في اختيارها منهن ثبت نكاحها وانفسه عقد من عدلها وان لم يكن ذميات فمن لم يدخلها منهن ينفسخ
عقد ها في الحال يقف نكاح المدخول بها منهن على انقضاء العدة فمن اسلمت منهن قبل الانقضاء كان عقد ها ثابتا ومن لم تسلم حتى انقضت عدها
ينفسخ نكاحها وتصح فان كانت المسلمة منهن قبل الانقضاء مقرا بما تحمل لثبت العقد لو كانت زيدا منها اختيار المقدر المحلل له وانفسه عقد ها زادت
فرسخ لو كانت في العدة متروقة ختيا ونكاحها على الطول خشية العنت كما في العقد على الامه ابدا وليس للمسلم اجبار زوجته الذمية على
غسل الجنابة والحوض والتفاسر والاستحاضة لا الاستمتاع ممكن من ذمة الفسول لا يصح منها فيكون اغوا والاحوط والا في عقد مقاربتها قبل تغسل
من الدماء القليلة ولو انصفت بما يمنع الاستمتاع كالنقي الغالب الوسخ الكثير وطول الاظفار وشعر الابط والعانة وشرب الخمر واكل لحم الخنزير واستعمال
الجماسات مما يوجب فرة النفس كان له الزاها بازاله ذلك لما منع ولم منها من الخروج الى الكايس البيع بل عن مطلق الخروج عن المنزل **المقاهر الثاني**
في كفة الاختيار وهو يحصل بالقول تارة وبالفعل اخرى **اما القول** فهو ما دل على الامساك كقولها خرتك وامسكتك واثبتك
اخترت نكاحك وامسكتك واثبتك واخترت تقرير نكاحك واخترت حبسك على النكاح او ابقيتك على الزوجية وما جرى هذا المجري ولو ثبت الاختيار
ثبت عقدا اربع وان دعت لباقيات لوقال لمن زلت عن اربع اخترت فلو كن انفسه بذلك نكاحهن ثبت نكاح البواقي لم يخرج من جباله الا بالطلاق
ولو قال لواحد طلقك صح نكاحها وطلقت مع استجماع الشرايط وكانت من اربع لان طلاقها دليل على اختيارها ولو طلق اربع انقض نكاحهن
عدلهن واحسبت المطلقات من اربع التي لها اختيارها وفي حصول الاختيار بالظهار والابلاء قولان احوطهما بل اظهرهما الحصول فيلزم عدلها
والولي بهما من اربع ورد الباقيات اما الفعل فهو كل ما لا يحل لغير الزوج كالوطى والقبلة واللمس شهوة والخوابي ونحو ذلك فلو طار اربعها ما
قبل اربعها منها وهكذا كان ذلك اختيارا ولم يحل له بعد ذلك اختيار ما عدا هن بوجه **المقاهر الثالث** في خروج مرتبة على اختلاف الذين
الاول انما تزوج احرته وينتهي في حال كفرة ثم اسلم بعد الدخول بها حرمات جميعا عليه كذا لو دخلها اثم وحدها ولو دخلها بالبت خاصة حرم
الام عليه كونه اثم العقود ولا غير البت عليه بعد دخوله بها وكذا لو لم يكن يدخلها اثم والبت لو اسلم عن متوبتها فان كان قد و

توضيح

وإذا تزوجها

حرمنا عليه نكاح طأ أحديهما حرمت الأخرى ان لم يكن وطأ واحد منهما تخير بينهما ما يطأ بعد ذلك حرمت الأخرى هذا اذا سلمت امرأة لأخرى
 جميعا عليه لعقد جاز وطأ الكافر بالمك لو أسلم عن اختيارين تخير بينهما ما شاء ولا فرق بين ان يكون قد طأهما قبل الإسلام او طأ أحدهما او لم يطأ واحد
 منهما وكذلك الحال بالنسبة إلى إسلام من تزوجتهما او خالها ولم تجز القمه والحالة الجمع ولو أسلم من حرمة واحدة كان نكاح الحرمة ثابتا وكان عقد الطول
 خوف لعنت موجودين صحيح وأبطل ويحتمل تقييد لبطال بما اذا كان عقد على الحرمة سابقا فلو كان سبق لعقد لامة لم يعد صحيحا عقدا لامة ايضا
 مطلقا حتى مع عقد رضا الحرمة وعقد رجوا الشرطين الآخرين والله العالم **الثاني** اذا سلم المشرقة وعند حرة وثلاثا بالعقد فاسلم معه تخير مع
 الحرمة امين اذا رضيت الحرمة وكان الشيطان الاخران التزويج لامة موجودين الاحتمال المذكور في صورة عقد رضا الحرمة مع سبق عقد الامانات هنا
 ايضا ولو اسلم المشرقة وعند أربع اما بالعقد فاسلم قبل انقضائها العقد تخير امين لو اسلم على أربع حرائر ثبت عقد عليهن ان اسلم قبل انقضائها العقد ولو اسلم
 المشرقة على أكثر من أربع مشركات فاسلم بعضهن تخير بين اختيار المسلمات بين الترتيب في انقضائها زمان لعقد من اسلام من لم تلحق البواقي وبعضهن في آخر
 انزل عنهن وثبت عقد على المسلمات المنيح ووزن الأربع والتخيار بعابا منهن وان لحقت البواقي وبعضهن في الإسلام ولم يزدن عن أربع ثبت عقد
 عليهن وان زدن عن أربع تخير أربعاً لم يصبر إلى سلام البواقي واختار اربعاً من المسلمات معه لم يكن له خيار في الباقيات اذا سلم قبل انقضائها العقد
الثالث لو اسلم العبد عند أربع حرائر مشركات فاسلمت معه ثلثان فوطئها ثم تخير من بقي منهن قبل انقضائها العقد لم يجز له وطئ من لم يثبت عقد
 قد اختار انصافا على الحرين نعم ان اعتق بعد ذلك جاز له وطئ اثنين من اللاحقات لو اسلم ثم اعتق ثم اسلم واسلم بعد اسلامه عنقه قبل انقضائه
 عدته ثبت نكاح عليهن ان كن اربعاً فاقص وان زدن على أربع اختار اربعاً منهن **الرابع** ان اخلاف الدين فسخ وليس بطلاق كما ان ترك ما زاد
 عن العقد المحلل ليس بطلاق صحيح فالاسلام الموجب في نكاح العقد بين الزوجين ان كان قبل الدخول وكان من الزوجة سقط بجميع المهر وان كان بعد
 الدخول لم يسقط منه شيء ولو اسلم الزوج فان كان قبل الدخول لزم تمام المهر على الظاهر وان كان بعد الدخول قبل قباض المهر وكان المهر فاسدا باخلال
 شرط من شروط صحته كالعلومية لامة من حيث تخير في شرع الاسلام كالحرم والخنزير وجعل عليه مهر المثل مع عقد الدخول فلا شيء عليه نكاح الفسخ من
 قبل الزوجة وعليه تمام المهر على الظاهر ان كان الفسخ من قبله ولو لم يكن سمي لها مهر ولو يكن قد دخل بها بل كانت مفوضة غير مدخول بها لم يلزم شيء حتى اذا كان
 الفسخ من قبله على الظاهر ولو اسلم الذي بعد الدخول كان المهر خيرا وخيرا ولو يكن قبضه اياها الزمة قيمة عند استحالة قيل يسقط المهر وقيل ثبت
 المثل **والاولا ظهر الخامس** ان اذا ارتد المسلم بعد الدخول منع من وطئ زوجته المسلمة وحرمت عليها التمكن وقف نكاحها على انقضائها فان
 انقضت لما يتب بانت منه ان تاب قبلت منه قبل انقضائها عادت ليد لو وطئها في العدة قبل النوبة تشبهه وبقى على كفره الى انقضائها العقد فقال الشيخ
 رحمه الله عليه مهران الاصل في العقد الاخر للوطئ بالشبهة الاظهر ان ليس عليه **السادس** ان اذا سلم وعند أربع وثلاث مدخول بهن لم
 يجز له العقد على اخرى حتى تنقض العقد فان انقضت لم يسلم فارقهن وتزوج باربع فادون ان اسلمت بعضهن فارق الباقية على الكفر وجاز له ان يتزوج
 بمن بهائم الأربع وان اسلم جميعا لم يجز له التزوج بالخامسة ولو اسلم وعند وثنية لم يجز له التزوج باخها حتى تنقض العقد فان اسلمت قبل انقضائها
 بقيت حرمة الاخت ان انقضت العقد ولو لم يسلم فارق الكافر وجاز له ان يتزوج باخها ان كانت مسلمة ولو لم يكن عند أربع ولو تزوج بالاخت المسلمة
 قبل انقضائها العقد واسلام الاخت السابقة ثم انقضت العقد ولم يسلم السابقة ففي حرة عقد الاخت المسلمة وجهان اظهرهما الصحة ولكن الاحتياط
 العقد عليها الى ولو اسلمت لوثنية بعد الدخول فتزوج زوجها باخها قبل اسلامه فانقضت العقد وهو على كفر صح عقد الثانية ولو اسلم انقضت العقد
 الاول فان اسلمت معه الاخت الثانية تخير بينهما وان تسلم تخير بين اختيار المسلمة وبين الترتيب لان تنقض العقد قبل اسلامها فيعتين نكاح المسلمة
 الثانية بالاسلام قبل انقضائها العقد فيخير بينهما ما وج ان كان دخل بالثانية هذا اذا كانت الثانية مدخولة بها والا فارتفع نكاحها بالاسلام قبلها **السابع**
 ان اذا اسلم الوثنى ثم ارتد فان كان اسلامه قبل الدخول انفس النكاح في الحال فان كان بعد الدخول فان بقيت زوجته الى انقضائها العقد بانت منه وان سلمت
 في العدة فان عاد الزوج من الارتداد الى الاسلام قبل انقضائها العقد كانت زوجته ان خرجت العقد وهي مرتدة بانت منه ان كان ارتد الزوج بعد اسلامها
 ضربت عدة اخرى لها من حين ردت فان عاد الى الاسلام فيها ثبت نكاح وان استمر على الارتداد الى ان انقضت العقد بطل **الثامن** ان لو اسلم وتكا
 عند اربعين اسلم قبل انقضائها العقد ثم ماتت احداهن لم يبطل اختيارها فان جعل الموقية احتكاكاً لا ربع في مقام الاختيار صح وورث نصيبه
 منها وكذا لو متن كلهن كان له الخيار فان اختار اربعاً منهن ورهن ولو كان هناك منه في ترجيح بعضهم على بعض في الاختيار كالاختار الغنية من
 واحتمل كون الاختيار لداعي الغنى احتمل ان يكون لباقي الورثة تخريف على عقد كون الداعي الى الترجيح هو جلب النفع كما في مضاعفة العقود لغيره في حال
 اذا ماتت ثم يبلغ وامضى العقد لومات ثم متن بعد اسلامه قبل اختياره لاربعة منهن بطل اختياره واوقف حصته الزوج من تركته حتى يصططع
 على ان يقتسموا بينهم ذلك بالتساوي والنفاء قيل يستخرج الأربع بالقهر ويسلم الثمن والرابع الى ورثته خاصة ولو مات الزوج في صورة اسلام
 من اربعين اسلم قبل انقضائها العقد واختار الأربع منهن كان عليهن جميعاً الأعداء منه **التاسع** ان اذا اسلم واسلم فان كان اربعاً فكل واحد وان

زنت عن أربع لزمته نفقة المهر حتى يختار أربعا فإذا اختارهن سقطت نفقة البواقي ولو أسلمن وبعضهن هو على الكفر فكان ذلك قبل الدخول بمن بطل
 عقد من في الحال فلا نفقة عليه إن كان بعد الدخول فقد ألغى على انقضائها العقد ولزمته نفقة من له انقضائها العقد فإن أسلم قبل انقضائها واختار أربعا
 منهن فلا كلام وإن انقضت العقد لما أسلم سقطت النفقة وهي رجع عليهم بما انفق عليهم في صورة انقضائها العقد قبل أسلامهم لا وجهان أشبههما إن
 له الرجوع ولو أسلم الزوج دون زوجاته لم يلزمه شيء من النفقة في العقد لنشورهن بالمنع من الاستمتاع بترك الإسلام نعم لو كن كتابيات ثبتت النفقة
 انفسا نكاح الكاتبة بإسلام الزوج وإن بقيت على دينها إلى أن انقضت العقد ولومات الزوج بعد أسلامها من قبل اختيار الزوج عزل نصيب
 الزوجة وأوقف حتى يصطلي ويحتمل تعيين الأربع بالقرعة ولومات الزوج في العقد قبل أسلامهن فإن أسلمن كلاً أو بعضاً قبل قسمته لتركته ورثت المسلمة
 نصيب الزوج ولو لم يسلم إلى أن قسمت لتركته فلا شيء لهن لأن كافر لا يرث المسلم العاشر إن روى عمار بن الموثق قال سمعت عن أبي عبد الله عليه السلام
 أن العبد لأقرب من المولى ليس لامرئته على مولى العبد نفقة قد بانت عصمتها منه بالأباق لأن أباقه طلاق امرئته هو بمنزلة المرد عن الإسلام وإن رجع
 بعد انقضائه عقدتها منه تزوجها زوجاً غيره فلا سبيل لعلها وإن كانت لم تزوج فهي على نكاحه الأول وقد عمل بالرواية جماعة منهم الشيخ والصادق
 وابن حمزة وغيرهم رهم ولا بأس بها **الفصل الخامس في مسائل من لو أحق العقد الأول** إن النكاح بمعنى التمسك
 في الإسلام شرط في النكاح فلا يجوز تزويج المسلمة من كافر بلا خلاف يجوز تزويج المؤمن للمخالفة غير الناصبة وإن كان التمسك أفضل وفي جواز تزويج
 المؤمنة للمخالفة غير الناصبة خلافه وأبو ذؤيب لا يسلط بالترك لازم وأما الناصبة والعلاقة لأهل البيت عليهم السلام فلا يجوز تزويج مؤمن
 منها كالأب ولا يجوز تزويج المؤمن الناصبة وفي اشتراط التمسك من النفقة في الكفارة المعبرة في صحة النكاح والذي يقتضيه النظر أن يقال ما الكفارة المعبرة
 في جواز تزويج المؤمنة بالمؤمن فليس التمسك من النفقة شرطاً فيها فيجوز تزويجها من المؤمن الغير القادر على النفقة وإنما يظهر أثر العقد على النفقة في
 موضعين أحدهما في تزويج المولى للمولى عليها فانه لا يجوز التزويج من غير القادر على النفقة ثانياً ما عكس وجوب الجانب مع عقد العقد على النفقة
 وجوبها مع العقد كما يليق أنشا الله تعالى والمدار في القدرة على النفقة على كونه ما كفا بالفعل وبالقوة القريبة منه بأن يقدر على تحصيلها بجاهة أو
 أو نحوها والأظهر عند تسلط الزوجية على نسخ النكاح بتجديد العزم من الاتفاق للزوج وعقد تسلط الحاكم على طلاقها بل هي مبتلاة بغيرها الصريح
 عندنا نكاح الحرمة العبد العريثة العبي والهاشمية غير الهاشمي وبالعكس وكذا أرباب الصنائع الدينية كالحجاب والجماعة والحراصة ونحوها بذكرها
 والبيوات بالعكس وكذا الفاسق والعفيفة الدينية وبالعكس لو خطب المؤمن القادر على النفقة فقد فسخ جمع وجوب الجانب وأنه لو امتنع المولى كان
 عاصياً ولو في ذلك تأمل فانه إن كان تركه لا جابراً للعقد إلى الأصل كان جائزاً بل قد حدث على ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله النكاح رقي
 فإذا نكح أحدكم ولية فقد ارتكبها فليظن أحدكم لمن يرقى كريمة ولو انتسب الزوج إلى قبيلة فإن من غيرها كان للزوجة الفسخ على الأظهر ويكره تزويج
 المرثية نفسها المولى للمولى عليها من الفاسق وتأكد كراهة في شارب الحمر للمؤمن من اجابته إذا خطب ودان من رجع ابنته شارب خمر فكأنما
 فادها إلى النار ومن جوز تزويج المؤمنة المخالف فقد ذكره ذلك في نفى الباس عن المستضعف الذي لا يعرف بعناد الثأنيته إن تزويج امرئته
 علم بأنها كانت قد نبتت على قبل أن يتزوج بها فالشهور أنه لا يوجب لك ساطنة على نسخ النكاح ولا الرجوع على المولى بالمهر وقال الشيخ أنه لا يجوز
 على ولها بالمهر ولها الصداق بما استحل من فرجها استناداً إلى خبر عبد الرحمن بن بصير وروى الشافعي **الثالث** لا يجوز التعريض بالنصر من إلا
 بالخطبة لذات البعل وكذا ذات العقد الرجعية لأنها بحكم الزوجية وكذا لا يجوز النصريح ولا التعريض من الزوج للحرمة عليه إبداء بسبب مع تطليقها
 بين كل نكاح اجنبى أو بسبب اللعان أو لعقد عليها في عدة مع العلم بها أو الدخول أمثال ذلك يجوز التعريض دون النصريح من الزوج وغيره
 للطلقة ثلاثاً وكذا للعدة البائنة بخلع أو فسخ وكذا المطلقة نسعاً من غير الزوج في عدة ويجوز كل من التعريض والنصر من الزوج للمعتد البائنة من
 الأجنبى إلا جنيته الخاليه المانع من بعل وعدة بل السحب بكل موضع يجوز التعريض من الرجل يجوز من المرثية متى حرم منعها وكذا النصريح المأثراً
 بالنصر من هو إلاشارة بلفظ يحتمل الرجعية في النكاح وغيرها وإن كان في النكاح أغلب صورته أن يقول رب اغبنيك وحرص عليك ما أشبه ذلك
 والنصر من يحاط بها بما لا يحتمل نحو النكاح مثل أن يقول إذا انقضت عدتك تزوجتك النصريح حينما يحجر لا يوجب حرمة ما عليه فلو صرح
 بالخطبة في موضع المنع ثم انقضت لعدتها فكأنما لم يحرم عليه بذلك **الرابع** إذا خطب من محل خطبتها ما جابت فحجته خطبة غيرها لاها قول الشيخ
 أنه لم تقفل على دليل معتمد نعم التمسك أحوط وعلى الحرمة ولو تزوج الثاني بها صح عقد وان فعل محرماً على قول الشيخ **الخامس** إذا تزوجت
 المطلقة ثلاثاً من آخر محل للزوج الأول بعد مفارقتها الثاني واشترطت في العقد أنه متى ما حلها الأول بالوطئ فلا نكاح بينهما فلا إشكال في فساق الشرط
 وفي فساق العقد قولان ظاهرهما وإن كان عدل الفساق إلا أن الاحتياط بطلاقها حسن ولا يترك ولو شرطت لطلاقها بعد الوطئ لم يسعد لزوم
 الشرط فيلزم أن يطلق ولو خالف ثم وهي زوجة للحاكم حج أجباره على الطلاق ليس لها فسخ النكاح نعم لو لم يشترط عدل النكاح بعد التحليل
 في عقد النكاح لكن ذلك من نية لونية الزوج والمولى لو فسد كل موضع صحح العقد فمع الدخول محل للطلاق الأول بعد طلاق الثاني ولنفقاً

العدة وكل موضع افسدنا العقد لم يحل بالوطى الواقع بعد من زنا وشبهه لان الوطى المحلل انما هو ما كان عن عقد صحيح **السادس** نكاح الشغار باطل في شرعنا وهو نكاح كان في الجاهلية ومعناه ان تزوج امرئ ابن رجلين فيجعل مهر كل واحدة منهما نكاح الاخرى مثل ان يقول زوجك بنتي تزوج بنتك على ان يكون مهر بنتك تزوج بنتي منك **اقوال** تزوج الوليان كل منهما صاحبة شرط اكل منهما مهر معلوما كما اذا قال احدهما زوجتك بنتي ثم تزوج بنتك بما تفتح العقدان فزوج احدهما الاخر وشرطان يزوجه الاخرى بمهر معلوم فتح العقدان والشرط على الاصح وكذا لو تزوجه شرط ان يحل زوج فلانة ولو يذكر مهرها ولو قال زوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك على ان يكون نكاح بنتي من هذا البنت قيل فتح نكاح بنته بطل نكاح بنت الحاطب لو قال على ان يكون نكاح بنتك مهر البنت بطل نكاح بنته فتح نكاح بنت الحاطب في في الموضعين تردد **السابع** يجوز ان يتزوج الرجل بمالته الغير المربية وينتها على كراهية شديدة وفي القابلة المربية وينتها قولان والمشهور الجواز على كراهية ووردت نصوص بالحرمة فيها ولو لم يعمل بها الا الصنف رة واعراض اصحابنا موهين لما والمسئلة محل تردد والاحتياط بالترك لا لازم ويكره ان يزوجه ابنته وجنته من غيرها اذا ولد بها بعد مفارقتها لا كراهية فيما ولدته قبل نكاح الابن بكونه ان يتزوج بمن كانت خترة لا مفضل لاسيما بعد ويكره تزويج الزانية قبل ان تتوب كما قيل والا حوطا لوما الاجتناب منها الا ان تنوب **المفصل الثاني في النكاح المنقطع** والبحث فيه يقع في مقامات **الاول** ان النكاح المنقطع صاحب في شرعنا سابقا لاحقا وضروفا ههنا فاضية بذلك اخبارا فامته اثرة على ذلك بل مؤسختة مؤكدة بحكم نصوص هل البيت صلوات الله عليهم اجمعين حتى ان الصادق عليه السلام اعطى بعض ولاته تدبيراً واقسم عليهم ان يفعل ذلك بل ربما يظهر من بعض الاخبار كراهية ترك المرأة فعن الصادق عليه السلام انما قال في الرجل المسلم ان يخرج من الدنيا وقد بقيت عليه خلة من خلل رسول الله صلى الله عليه واله لم يقضها بل في عاقبة من الاخبار دلالة على استحبابه حتى مع العهد او التذرع على تركه والخلف عليه وفصله عظيم فعن الصادق عليه السلام قال ما من رجل تشبع ثم اغتسل الا خلق الله تعالى من كل قطرة قطرة من سبعين ملكاً يستغفرون له الى يوم القيمة ويلعنون متبعيها الى ان تقوم الساعة وفي خبر اخر قال قلت لابي جعفر عليه السلام للتمتع قارياً قال ان كان يريد بذلك حمد الله تعالى خلا على من انكرها لم يكلمها الا كتب الله له بها حسنة ولم يمد يده اليها الا كتب الله له حسنة فاذا زنى بها غفر الله له ولبيده الا كتب الله له حسنة فاذا اغتسل غفر الله له ليقول ما سر من الماء على شرفة قلت بعد الشعر بعد الشعر وعن النبي صلى الله عليه واله الرقي لما اسرى الى الشام حتى جربئيل عليه فقال يا محمد ان الله تبارك وتعالى يقول في من غفرت للمتع من منك من النساء واستحبابه لا يختص بالفادين للثائمة والغائبين عنها بل يتم لجميع نكاحين كان عندنا ربيع دائماً ان يتمتع باخريات الا اذا استلزم اكثار الشبهة والحق العارفان الاجتناب **افضل الثاني** ان نكاح المتعة يتوقف على ايجاب قول لفظتين فالفاظ الايجاب التخت وزوجت ومتعت فالفاظ القبول قبلت ورضيت تمتعت تزوجت ونحوها واحكام العقد هنا مثل النكاح الدائم على الاظهر **الثالث في المحلل** الاشكال في جواز التمتع بالمؤمنة وكذا الكاتبة وكذا العامية الغير الناصبية اذا اعتقدت بجواز التمتع والافقير لشكال لفقد فصله انشا في الواقع عند الاعتقاد بالحرمية فلذا قال الصادق عليه السلام اعرض عليها فان قبلت فزوجه وان ابست ان ترضي قولك فاعها حيث تشاء بالكاتبه خازله منها من شرباً ونحوه اكل ثم التحريم ولا يجوز التمتع بغير الكاتبة من صنف الكفار وليستحبان تكون مؤمنة ضعيفة الا حوط ترك التمتع بالزانية المعروفة بذلك ويجوز التمتع بالابكار والافضل تركه انفضاضهن ولا يجوز على الاقوى هل يجوز العقد متعة على الصغيرة للصغير والكبير او بالعكس لم يرد في الحديث الا جوه اقويها الجواز ان طال الزمان بحيث شتمت على زمان مما بعد بلوغها او بلوغ الصغيرة منها ايسع الاستمتاع وكان نظر المتعافدين في باحة الاستمتاعات جميعاً او ما عدا الوطى منها مع شرط عدم في العقد **الرابع في المهر** وهو ركن في عقد المتعة بطل بالاخلال به حتى نسياناً ولو شتم في غير ذلك لم يملك للعاقدة معيتها معلوماً بالكل والوزن او المشاهدة ويقعد بالرافضاً قال وكذا لو كفا من طمأنينة وقوى وتم في جوب فعلة بالعقد عدم اللزوم الا بمقدار تمكينا فولا ان اولها احوط وثانيها اشبه بجواز للزوج هبة جميع المدة وبعضها من التمتع بها لا غير هابل للدخول بعد ولو كان قبله المهر لا ما لو كان بعد ولا فرق في جواز هبة البعض بين اتصاله بزمان الهبة وانفصاله كما لو عقد عليها متعة ثلثين يوماً ثم بعد مضي عشرة ايام وهبها له الا واخرون بقي العشر الا وسط وهبها لزوج هبة عاجل وابعاء الاجل ام لا وجهان ثانيهما مع كونه احوط واظهر والا حوط ترك الوطى هبة مدة منقطعة عليه ان كان الجواز مع المصلحة غير بعيد لو اخلت التمتع بها بشئ من المدة كان للتمتع ان يضع من المهر بنسبتها سواء كان الاخلال قبل الدخول وبعد ثم لا يسقط شئ من المهر باخلالها بشئ من الاجل للحيض ومن غيره من الاعتدال من المرض والخوف من ظالم ونحو ذلك ولو انقضى الاجل لم يمكنه ولو وقع دخول ففي انصاف المهر بطلت وجهان احوطهما بل شبههما العقد ولو عقد على امرئة متعة ثم تبت من ساد العقد بظهور كونه ذات زوج او كونها اخت زوجة او انها ونحو ذلك من المعومات فلا مهر لها ولا استعانة بها كان اقضها ولو تبت نفسها بعد الدخول بان كانت عالمة بالحال لم تنحس شيئاً ولا في استحقاقها ما اخذت بما كان او المستمي او مهر المثل او الاقل منها اقول لا يخلو الثالث منها من وجه لكن الاحتياط لازم **الخامس في الاجل** وهو شرط في صحة عقد المتعة فلا يخل بطل المظن على الاظهر وقد يراد بالاجل اليها طال وقصر تبع احوط ترك الزمان الذي لا يسع شيئاً من التمتع ولا الذي طال بحيث يعلم عارة عند بقائها مثلاً لا بد من ان يكون الاجل معيناً محرم سامن الزيادة والنقصان فلا يجوز ان يكون طلياً يوم من الأيام

في النكاح

٣٤

وجعل من الجماعات شهر من الشهور وسنة من السنين كما لا يجوز ان يكون معيناً غير محرم كهدوم الحاج واداء النقرة ولا نوى على جواز تعيين شهر
منفصل عن العقد متأخر منه كالوفات في شهر شعبان متعلق بنفسه من قبل شهر رمضان الى اخره ولو اخلوا ففقدوا الاطلاق لا اتصال بالعقد **السابع**
التجوز بشرط اثباتها لاداءها وان يشترط المدة والرتبة مع ضبط اصل الاجل وان لا يطاقها في الشرح نعم يعتبر لزوم الشرط انما انما بالاجل والقبول
ولا حكم لما ذكر قبل العقد ولا لما ذكر بعده **السابع** اتلا يقع بها طلاق بل تبين بانقضاء المدة او هبتها اياها وكن لا يقع بها ابدان نعم لو حلف على
زاد الوطى ترتب عليه حكم السنين المطلق دون الايداء وكذا لا يقع بها لعان لا تنفي الولد ولا للفنف في وقوع الظهار بها وجهاً او لها اقرب **الثلث**
ان لا يثبت بهذا العقد ميراث بين الزوجين شرط اسقوطه واطلاقاً نعم لو شرط التوارث لهما ولا حدهما الزم الوفاء به على الاظهر واما اثبات كراهة شرط
لهم من الزوجين فلا منافاة بين ارشاش شرط لوجهه ارشاش **التاسع** انما انما انقضى جليها او هبتها اياها فان كانت يائساً او كان لا نفقضا او لهبة قبل الد
فلا علة عليها وان لم تكن يائساً او كان بعد الدخول فان كانت ممن تجبض فلا علة بجهضين وان كانت ممن لا تجبض بافعال بل بالقوة فيجوز ان يجبر بولهن
غير فرق في ذلك كله بين الحرمة والامانة المتمتع بها وتعد المنقطة ان كانت حالاً باربعة اشهر وعشرة ايام من وفاة زوجها في مدة المنقعة ولو كانت حامل فابا العدة
من الوضع واربعة اشهر وعشرة ايام **مسائل الاولى** لا يقع فيها عدد بل يجوز الجمع بين ما شاء منها ولو الفا **التاسعة** يجوز تجديد الزوج العقد
على المنقطة دوماً ومتعة بعد انقضاء المدة او هبتها اياها واهل يجوز قبلها ام لا وجهاً اظهرها الثاني فاذا اراد ذلك هبها ما اختلف من المدة وجدد
العقد **الثانية** يجوز ان يتمع بامرأة واحدة مراراً عديداً من دون تحلل تزويج غيره ولا تحرم عليه في الثالثة والسادسة **السادسة** يجوز التمتع
بالقربة لها شريطة كاجوز بغيرهن **الحامسة** ان اراد التمتع بامرأة نفسها العقد حتى وافعه فلا حرج عليها **السادسة** اذا انقضى الاجل في
المنقعة او هبتها اياها بانته منة لو يكن الرجوع في العدة **السابعة** لو اختلف الزوجان بعد نفاها على وقوع العقد في كونه دائماً او منقطعاً
فادعى احدهما الدوام والاخر الانقطاع تحالفوا وانفسخ النكاح والا حوط هبة المدة **الثامنة** لا نفقة للمنقعة على زوجها الا مع الاستمرار
فنجوز عقد ما شرطت كما وكيفا ولو وهبها الزوج المدة ففي سقوط النفقة وجهاً او جهماً التقوط **المقصد الثالث في نكاح**
الاماء اعني طهرتها وهما ما بالعقد والمالك وبالحليل فها مباح ثلثة **المبحث الاول** في العقد هو ضربان دائم ومنقطع وقد مضى كثير
احكامها واما المهم هنا فذكر مسائل **الاولى** لا يجوز للعبد الا للاثمان بعقد لانفسه ما كانا حالاً باذن المالك ذكر كان وانما كان العقد منقطعاً
كبره كانا او صغيره فان عفا احدهما من غير ان المالك فف على اجازته فان رد بطل وان جازاز وكان عليه مذبذبة مملوكة ونفقة ما ولد له مملوكة ولو كان
كل منهما المالك واكثر لم يصح الا برضا الجميع واجازتهم ولا اقل رضا البعض الم لم تحذف اجازة الباقين **الثانية** اذا كان الاخوان رقاً كان الولد رقاً فان
كان المالك واحداً ملك الولد لجميعه ان كانا المالكين او اكثر اشركوا فيه على حسب سهامهم من الاخوان الا ان يشترط احدهم على غيره استحقاقاً لزيادة عن نصيبه
فان ذلك يعضى مع التعيين ولو كان احداً الزوجين حر المحل الولد له سواء كان الحر هو الاب او الام وسواء اطلق مولى الامنة او شرط رقية الولد قيل بل هو
الشرط وشرط الاول اظهره فلو شرط بطل الشرط دون العقد على الاظهر **الثالثة** اذا تزوج الحر امة من غير ان المالك ثم وطئها قبل المحل او الاجازة فان كانا
عالمين بالموضوع والحرية كانا نائيهن وعليهما الحد وفي سقوطه برضا المولى بعد ذلك شكال وعليه مهر المثل للمولى على الاحوط ان لو يكن اظهره وكذا ارش البكارة
والولد رقاً لمولى الامنة وان كانا جاهلين بالحرية فلا حد وعليه مهر المثل وارش البكارة والولد حر وعلى ابيه قيمته يوم سقوطه حياً للمولى وان كان احدهما
عالمًا والاخر جاهلاً لم يلحق كلاهما **الرابعة** اذا تزوج عبده امتة فالاحوط ان لم يكن اظهر ان يعطيه شيئاً من مال من قبله ومن قبل مملوكة ولو مداماً من ماله
او دهما او نحو ذلك لموات المولى تجبر الورثة بين فسخ عقدها والامضاء ولا خيار لهما **الحامسة** اذا تزوج العبد بخرقة من دون اذن مولاه ساقطاً
على العقد لا الاحقاق بل الوطى فان علت الحرمة برقية الحر من من دون اذن المولى لو تسحق شيئاً وعليها الحد وكان تولد رقاً والاخيار طالاً من دون جهل
الرقية والحرية جميعاً او الثاني فقط فلا حد عليها والولد حر ولا يجب عليها قيمته للمولى على العبد مهر المثل لها يتبع به بعد العتق **السادسة** انما تزويج
العبد بامته لغیر موهلة مع اذن المولى بل لو لم ياذن او اذن احد المولى بل دون الاخر ففقد ان الولد لمن لم ياذن ولكن لا اختياراً بالتصالح
لازم ولو زوى العبد بامته موهلة كان الولد لمولى الامنة ولو زوى في حرمة فالولد حر **السابعة** لو تزوج امرأته بين شركيين ثم اشترى حصنة احدهما توقف
حل وطية لها على ملك جميعها فلا يحل تحليل الشربة لا غير ذلك على الاحوط ان لم يكن اظهره كذا لو ملك نصفها وكان الباقي حران حلها له بنوقف على العقد
بعد حرية جميعها نعم لو هاباها على الزمان حل له العقد عليها منعة في اليوم الذي تملك فيه نفسها على الاظهر للنص الصحيح التام عن المعارض بانكاره
الاختياراً بترك ذلك ايضا حسناً **الثامنة** اذا اعتقت جميع الامنة المترجمة لا بعضها تجزئة ففسخ نكاح نفسها وامضائه من غير فرق على الاظهر بين
كون زوجها رقاً ام مبعوضاً ام مكاناً ام مدبراً ولا بين كونها مدخولة لهما ام لا ولا يفسد المهر فسخها قبل الدخول بل هو للمولى ولو كانت صغيرة
او مجنوناً حراً عتق كان لها الخيار بعد اكمال البلوغ والعقل وليس للمولى ان يباعها في ذلك ثم ان المعتقة اما ان يكون عتقها قبل الدخول وبعد وعلى العقد
فاما ان يبخار الفسخ والمقام وعلى التقادير فاما ان يكون لها مهر او يكون مقوضاً فان كانت مستقلاً المهر واغتقت قبل الدخول واخارت الفسخ فقبل

يسقط

فقبل يسقط المهر فيه تأمل بل أظهر له ومعه للمولى لو اختارت لبقا للمهر للمولى ايضا وان كان العتق بعد الدخول فلم يلزم ايضا في صورتي اختيار
 واختيار المقام للمولى عليه ان كانت مفوضة البضع فان دخل الزوج بها قبل العتق او فوضها للمهر قبله فالمهر للسيد وان كان لم يدخلها الا بعد العتق واختيارها
 المقام فالمهر لها على الاوجه ولو طلق الأمة طلاقا رجعيًا ثم اعتقت فهي في العدة الرجعية فان اختارت الفسخ انفسخ في الحال وانقطعت سلطة الزوج على الزوج
 واجلته عدة الحرة وان اختارت المقام لم يورث ذلك شيئا لانفسها الطلاق بالبينة فلا عتق الزوجية اذ رجوع الزوج لا رجوعها ولا يتجدد له الخيار بعد رجوع
 الزوج على الاظهر وان سكت لم يطل خيارها ولو كان الطلاق باينا فاعتقت لم يكن محلا للفسخ ولا للبقاء ولا فرق في ثبوت الخيار للمعتقة بين كونها زوجة
 دائما ومنقطعة ان لم لو كانت منقطعة كان الفسخ قبل انقضاء المدة استر الزوج من اخرج بمقدار ما بقي من الاجل ولا يفسخ الفسخ حينما ارادته الى الرجوع
 الى الحاكم والخيار للمعتقة على الفور عند الاصحاب لكن لم اجد مقيدا لطلاق النص ولعله اجماع وانصر لما عرفت على اني حال فلو اختارت الفسخ جهلا
 بالعتق والخيار او غورثته ونسيان احدهما لم يسقط الخيار على الاشبه لو اعتق العبد لم يكن له خيار في فسخ عقد زوجته ولا لولمولا ولا لزوجته حرة كانت
 او امه ولو تزوج عبدا امته ثم اعتقها واعتقها ما دفعه او على التعاقب كان لها الخيار وكذا لو كانا مالكاين فاعتقاد فسخ يجوز لما لاك الأمة تزويج امته جعل
 عتقها صاها وانما لا يشترط التلفظ بلفظ العتق ولا تقديم العتق على التزوج ولا العكس على الاظهر بل يكفي كل من قوله تزوجتك فجعلت عتقك مهره وقوله
 تزوجتك اعفوك فجعلت عتقك مهره وقوله اعفوك تزوجتك فجعلت عتقك مهره لان الكلام اتما بتم باخوه وكذا لا يعتبر التلفظ بصيغة القبول
 منها على الاظهر وان كان احوط ويجوز له اشتراط ترك القسم لها في العقد كذا اشترط نفيل حرة الاصل عليها ولو طلقها في الفرض قبل الدخول فهل يجوز فيها
 رقام لا بل عليها نصف قيمتها على المولى تسع فيه قوله ان اقرها الثاني في الدار على قيمة او الطلاق لا العقد على الاظهر وهل يختص الحكم بعتق الجميع وجعله
 مهر ام يجري في ذلك في عتق بعضها ايضا فلو كان اولها مع انه احوط اظهر ومثله الحال فيما لو كان بعضها حرا وبعضها مملوكا فاعتق حرة منها وفيما لو اعتق
 جميعها وجعل عتق بعضها مهره ولو اشترى امه نسوة ثم تزوجها وجعل عتقها مهرها ثم اولدها وانفس منها ومات فهل تباع الأمة مع كونها امه ولد في ذمة
 من حيث قيمتها ام لا بل يقع العتق صحيحا وهي مع ولدها حرة اقولان ثابتهما الاشبه **التاسعة** ان المالك للامه التي تزوجها دائما او منقطعة من حرة
 او عبدا باعها كان للمشتري الخيار في افضا العقد بينهما وبين زوجها من غير حاجة الى عقد اخر في فسخ العقد تفريقهما من غير طلاق سواء كان البيع قبل
 الدخول وبعده وسواء اتحد المالك وتعدد والكلام في فورية الخيار هنا كما حرم في الأمة المعتقة والاحتياط في مثال المقام لازم نعم يسقط خياره بالاجابة
 بلا اشكال وكذا لو علم ولم يعترض مورا النص للثبوت للخيار انما هو البيع وقيل بالعتق اجمع التوافر ذلك محل تأمل وفي حكم الأمة المباعة في ثبوت الخيار
 لمشتريها حكم العبد اذا كانت تحت امه وفيما اذا كانت تحت حرة اشكال الخيار في كل من العبد الأمة انما هو المشتري خاصة فليس للمولى الاخر من الزوجين
 الذي لم يبيع خياره على الاظهر ولو كان الزوج المالك ذبا عنهما من اثنين ثبت الخيار لكل واحد من المشتريين ولو اشترى بها شخص واحد كان له الخيار ولو باع
 احدهما ثبت الخيار للمشتري دون البايع على الاصح **العاشرة** اذا تزوج امته تلك المهر فان باعها بعد ذلك قبل الدخول لم يسقط استحقاق المهر على الاظهر
الحادية عشر اذا تزوج العبد باذن مولاه حرة او امه لغير مولاه كان الطلاق بيد العبد لم يكن له اجباره على الطلاق ولا منعه لو تزوج بامه
 مولاه كان للمولى تفريقهما من غير طلاق ولو طلق زوج الأمة طلقا ثم باعها المالك لم يملكها اتمام العدة ولم يحل للمولى الا بعد ذلك سواء كان الزوج حرا او عبدا
 لا لكن كانا اولوا عدلا لا يجب على المشتري الاستبراء بعد العدة على الاظهر **المبحث الثاني في الوطى بالملك** يجوز للرجل وطى امته الخالصة
 من المانع بملك ليمين من غير حصره على ولا طريق للمرأة الى حل وطى غلامها لها بوجه يجوز اجمع بين الاثنين في الملك ون الوطى فلو ملكها ثم وطىها
 حرمت الاخرى جمعا الى ما لم يزل الاولى ولم يزوجها الا عينا فيجوز له وطىها بعد اعتزال الاولى ونزويجها كما حرم في نواحي المصاهرة ويجوز لكل من الاثنين
 ان يملك مملوكة الاخرى بظاهرها وعمر على كل منهما وطى موصوثة الاخر عينا كما حرم وان تزوج الرجل مملوكة من احر حرم عليه جميع انواع الاستمتاع بالمرأة
 لغير المالك من الوطى والنظر بشهو والنظر الى باجرم على غير المالك للنظر الىه لو بعبرية الى ان يحصل الفوق بطلاق او موت او فسخ بعيلة انقضاء مدة النكاح
 منقطعة وتنقض عدتها ان كانت ذات عدة بائن كانت ورجعية وليس للمولى المدكور فسخ العقد الا ان يبيعها فيكون للمشتري الخيار ولا يجوز وطى امته
 مشتركة بينه وبين غيره وان حل لها الشريك سهمه كل من ملأ امته بسبب من اسباب الملك من البيع والارث والهبة والقرض والصلم والاستفاق نحو ذلك
 حرم عليه الوطى قبل استبراءها واقا غير الوطى من انواع الاستمتاع فالا شبيهة عند حرمتها وان كان حسن الاحتياط غير خفي وعلى ما قلنا فلو وطئها كان اثما
 ولكن الولد يلحق به مع امكان الحق كونه افراسه هل يسقط الاستبراء بعصيان الوطى ام لا وجهان اقويهما الثالث ومدة الاستبراء في الحائض الفعلية
 على الاحوط وفي الحائض بالقوة اعني من هي في سن من تحيض ولا تحيض خمسة اربعون يوما بليلتها ويسقط الاستبراء بشرائها من ثقتها خيرا واستبراء لها وملكها
 لها وهي حائض فيكون اتمام تلك الحيضة اذا كانت مقطوعة الحيضة او ذات علامة شرعية على الحيض وكذا يسقط كونها منقطعة عن امرتها او كونها
 صغيرة لم يبلغ التسع عند الشراء او ايا شئ من الحيض اذ برك او غير موطوءة للبايع ان قطع بذلك ككونها صغيرة يمكن في حقه ذلك مثلا او كونها حاملا
 فانه لا استبراء على شئ منها لا تنقأ الموضوع نعم يحرم عليه طؤها قبل ادبر الى اربعة اشهر وعشر ايام على الاقوى والى وضع الحمل على الاحوط من غير

فرق بين كون الحمل من وطئ صحيح أو شبهة وزنا ولو ملك أمته فاعتقها كان له العقد عليها ووطئها من غير استبراء والاستبراء أفضل ولو وطئها بعد الملك والاستبراء ثم اعتقها لم يكن لغیره العقد عليها إلا بعد العدة وعدتها ثلثا أشهر ان كانت من سن من تحيض **المبحث الثالث في ملك المنفعية** المعبر عنه بالتخليل يجوز لما لا أمته بالعدة الاستمتاع بامتناع جميع اقسامه وبعضها من غير حتى يملوك على الاظهر بشرط اربعة الصيغ وكون المحلل بالكلية وكونه جازيا منصرفا كونهما مباحا باصل الشرع لمن يراى تحليلها منه الصيغة حللت لك طيها والاستمتاع بها على الوجه الغلاني ما أدى ذلك لا يعتبر الما صوب على الاشبه لالفاظ القبول من المحلل له والاحتياط باعتبار الجميع لا ينبغي تركه بل لا يترك ولا يستباح بلفظ العارية وفي لفظ الا باختياره والاحوط العمد والحق ان التحليل قسم ثالث خارج عن كل من العقد الملك لا يشترط في التحليل تعيين مدة فاذا اطلق التحليل حللت الى ان يرجع التحليل وفي حل الأمه المشتركة تحليل كل شريك سهمه على حدة ناقلا من تحل نوكيله احدهما والثالثا ونشأ التحليل عنها ويجوز تحليل المدبرة وام الولد دون المكاتبه بقيتها المطلقة والمشرطه ويجوز الاقتصار في الاستمتاع على ما ناوله اللفظ ودل عليه باحد الدلائل فاذا احل له النظر اقصر عليه ولو احل له اللبس فكذلك لو احل له القبلة حل له ذلك اللبس المتوقف عليه ذلك لو احل له الوطئ حل له اللبس وباقي المقدمات لو احل له الخدمة اقصر عليه ولو احل له الوطئ لم يستحد ولو احل له مادون الوطئ فوطئها كان عاصيا زانيا يلزمه الحد مع عكس الجمل بالموضوع او الحكم وعليه عوض البضع والولد يرقى وهما يجوز تحليل ما عدا الوطئ لمتعديين في زمان واحد كما لو احل النظر لشخص واللسن لآخر ونظر الوجه لشخص والبطن لآخر او احل له النظر مطلقا فجاء ام لا وجهان ثانيهما انبى بمذاق الشرع ولذا المحلل ان يخرجه من اشتراطه وكذا مع الاطلاق بل ومع اشتراط الرقية على الاظهر **خاتمة من نكاح الماله** يجوز وطئ الأمه في بيت غيرها والتومين امتين فيكره ذلك في الحرة ويكره وطئ الفاجرة وكذا المولدة من الزنا بالعقد والملك والتحليل ولو تزوج السيد امته فقال جمع منهم العدة مرة لا يلزم تسليمها الى الزوج لئلا يلهو بالاحتياط ولما اريد الاستحداد بها اولا ويسلمها الى الزوج لئلا يلهو بالعقد واذن الزوج بذلك متين مع عكس الا اشتراط وعكس اذن الزوج محل ناقلا لان الزوج يستحق الاستمتاع بزوجه متى شئت وتزوج المولى امته من دون الشرط المذكور التزام بلوازم التي منها اخلاصها متى ادا الزوج الاستمتاع بها فعند اداء الزوج ذلك ليس للمولى فيها اليد الا كان انهارا ولو قال السيد لا اخرجها من دار علي افردي كما بينا التخلوا فيه فابى الزوج الام من اخراجها اليد في تقديم احتيا السيد والزوج في صورة اطلاق العقد بينهما اظهرهما الاول نال من اذ الاستمتاع ولو كانت الجارية ذات حرمة وامكنها عمل تلك الحرمة في هذا الزوج فقال عوها تحرف السيد في يد وفي حجب تسليمها اليه عند اداء الاستمتاع نظرا لا يظهر عكس وجوب التسليم لا عند اداء الاستمتاع فانه يحل التسليم مع الاعضاء شرط العقد في ضمن العقد فيلزم الوفاة وهل للسيد ان يسافر بها مع منع الزوج ام لا وجهان اظهرهما العقد لان التزويج من المولى التزام بتسليمها اليه للاستمتاع فلا يجوز له تفويت الاستمتاع الا باذنه وفيمن يجب عليه نفقة الأمه المترجعة بالعقد الدائم المطلق الغير المشروط فيه النفقة على احدهما من السيد والزوج اوها بالتقييد نظرا للاحتياط باشتراطها على احدهما او كليهما مفصلا لا يترك ومع عكس الا اشتراط فالاحتياط بالصالح لازم ولو قتل السيد امته المترجعة قبل وطئ الزوج اياها ففي سقوط المهر فلا يظهر عكس السقوط وليس للسيد ان ينكح امته بالعقد الا للمرة المتكبر من عدها ليطأها ولو طر ملك لزوجته بطل العقد حلته بملك المهر ولو طر للمهر ملك زوجها العبد بطل العقد ولم يحل لها بالالعقد بعدة والملكها عنه بعقود وسبق نحوها ولو ملك المكاتبه وحرة سيده فانفساخ نكاح السيد يبي على ان ملك المكاتبه صورة او حقيقى فعلى الاول ينفسخ لكونها في الحقيقة ملك المولى والثاني **المقصد الرابع في لواحق النكاح** وفيه فصول خمس **الاول** فيما يرد به النكاح وفيه مقامات **الاول** في الصواب وهي على قسمين **الاول** عيوب الجمل وهي ثلثة احدها الجحون وهو فيما اذا كان في الرجل قبل العقد سبب لتسلط الزوجة على فسخ العقد طبقا كان ادا وارتا واما التجرد بعد العقد ففي سببته لتسلطها على فسخ العقد قالوا لاشبهها عكس السببية وهو الاحوط ايضا غايبا والمدا في صدق الجحون على العرف ثانيا **الحصا** اعنى سئل الانثيين باخراجها على كيفية خاصة معروفة غير رافعة من الوطئ وهو مع سبقه على العقد سبب لتسلط الزوجة على فسخ العقد في التجرد منه خلاف عكس سببته لتسلطه على الفسخ مع كونه احوط اشبه قبل ومثل سئل الانثيين بضمها على وجه بطل قوتها وليس بعد ثانيا **العين** وهو مرض مخصوص تضعف معه القوة عن نشر العضو بحيث يعجز عن الايلاج وهو مع سبقه العقد سبب لتسلط الزوجة على فسخ عقد ها وفي حكمه من عجز عن الادخال لسحر وفي ايجاب العين التجرد بعد العقد قبل الوطئ الحيا لها قول مشهور قوي واما التجرد بعد العقد الوطئ ففيه قولان اشهرهما وقولهما العقد ويعتبر في العين العجز عن الوطئ مطلقا فلو تمكن من وطئ غيرها ولو في الدبر وعجز عنها فلا احتياط لها وفي سببته التجرد لا على العقد وهو قطع ذكره اذا لم يبق منه بمقدار الحشفة او بقي كثر شل سبب قطع بعضه قول مشهور لا يخلو من قوة نعم لو بقي منه بمقدار الحشفة ولم يشل وامكنه الايلاج به لم يكن لها خيار واما التجرد التجرد بعد العقد الوطئ وبعد العقد قبل الوطئ ففيه قولان اظهرهما العمد واما الجمل والبر والعجز والعرج والزنا في الزوج فالشهور المنصور عكس سببته شئ منها خيارها وكذا ظهور الزوج خفي غير مشكل واما المشكل فبالعقد عليه من اصله وجها ثبت لها الخيار فانما ثبتت ذالمة تكن عالمة بالحل من العقد لم يكن العيب جازيا بفعالها والا لم يكن لها خيار على الاظهر وجها

نفسه بخيار ينفسخ العقد ينزل من دون حاجة الى الطلاق **الثاني** عيوب المرء هي سبعة **أحدها** الجنون هو في المرء مع سبق للعقد ٩٤٣
بوجوب سلطة الزوج على فسخ العقد المشهور المنصور عند إيجاب المتحد منه بعد العقد الخيار سواء كان بعد العقد الخيار سواء كان في سائر
عيوبها الثانية والمدار هنا كما في جنون الرجل على صدق الجنون عليه عفا فلا عبرة بالسفه السريع زواله ولا الإغناء العارض لمرض كغلبة المرء ونحوها
وان طال الى ان يؤدى الى ما يصدق معه الجنون فيثبت الخيار **ثانيها** الجنان وهو مرض يورث صعب تحمض منه العضو ثم يسود ثم ينقطع
يوجب بفسخ الأعضاء وناثر اللحم وهو اعنى الجنان في الزوجة بوجوب عند سبق العقد سلطة الزوج على فسخ العقد ان شاء والمدار على القطع
بوجود المرض وتصادقهما او حكم اهل الخبرة على وجه يفيد الاطمينان ولا عبرة بظهور بعض اماراته كقوة اخراق العضو واسوداده وضيق النفس
الوجه ضخامة وصيرورة ذاعقد استدارة العين وتغيرها الى حمرة ونحو الصوت من العرق تساقط الشعر لها فانه عرض من غير **ثالثها**
البرص وهو البياض الذي يظهر على صفحة الجسد لغلبة البلغم وقيل ان من السواد الذي يظهر على صفحة البدن لغلبة السوداء والمدار على صدق البرص
عند اهل الخبرة فتوما ثبت سبق البرص في الزوجة على العقد وجب الخيار للزوج في فسخ العقد لا عبرة باليهود الفرق بينهما على ما قيل ان البرص يكون
برافا امس غائضا في الجلد واللحم ويكون الشعر الثابت فيه ابيض جلده انزل من جلد سائر البدن وان غرزت فيه لآبرة لم يخرج منه دم بل يطوي
والبهق خلافه في الأكثر يكون مسند الشكل **رابعا** القرن وهو عظم ينبت في الفرج يمنع من الوطى والسابق منه على العقد الزوجة بوجوب
سلطنة الزوج على فسخ العقد مثله العقلان جعلنا غير القرن وقلنا ان اللحم الثابت في قبلها المانع من طيها كما هو خيرة جمع من اهل الفتوى
امكن مع القرن والعقل الوطى بحسب سببتيه للخيا وجها ان اظهر هما ذلك في امكن الا حوط عند الفسخ وعدا لفظة الا بالطلاق **خامسها**
الافضاض وهو جعل صير مسلكي البول والمخيض احدا والسابق منه العقد بوجوب سلطة الزوج على فسخ العقد **سادسها** العرج البين
وهو مع سبق العقد سبب لشبوت الخيار للزوج في فسخ عقد ها والمدار في صدق العرج مثل العرج الاضداد والزمانة **سابعها** العمى
والسابق منه في المرء العقد بسبب لسلطنة زوجها على فسخ العقد واما الزوج وهو القام الفرج على وجه لا يبق للذكر مدخل فذلك ايجاب الخيار
جمع وليس بعيد الا اظهر عند شوبت الخيار بشي غير ما ذكر مثل كون المرء متحد في الزنا وازناها بعد العقد قبل الدخول وبعد **المقاهر الثاني**
في احكام العيوب وهي مسائل الاولى ثبوت الخيار بما مر من عيوب الزوج والمرء موقوف على جهل ذي الخيار بالعيب حال العقد
وسبق العيب العقد فلا خيار في صورة الجهل ولا في صورة ما حدث العيب عن العقد **الثانية** من المشهور ان خيار الفسخ على الفور وان لم يعلم
الرجل والمرء بالعيب فلم يبادر بالفسخ لزم العقد هذا لكونه احوط يتعين الالتزام به الا فالاشبه التراضي على الفور فلا يسقط بالتأخير **الثالثة**
باصل الخيار او فورتيه مانع بقضائه او تخوفه او نحو ذلك ثم ان كان العيب ظاهرا لا نزاع فيه بينهما فالفوري يثبت الفسخ وان توقف ثبوت على
المراجعة الى الحاكم فالفوري يثبت في المراجعة اليه فاذا ثبت صا الفسخ فوريا ومثل خيار العيب فيما ذكر خيا التذليل **الثالثة** الفسخ بالعيوب المزبورة
من جانب كل من الزوجين ليس بطلاق فلا يفتقر الى صيغة الطلاق ولا شرط من طهر غير المواضع ونحو ولا بعد في الثلث المحرم ولا يظهر معتصفا
المهر قبل الدخول على القول بعد الانصاف في الفراق ينفسخ ثم ورد النص بانفساخ العنة ولكن لا يبعد مود النص **الرابعة** فسخ كل من الرجل
والمرء بشي من العيوب المذكورة من دون مراجعة الحاكم اصلا جازا في العن فانه بعد ثبوتيه بلزم المرء الصبر الى ان يرجع الى الحاكم لضيق الاجل
وافضاضه فاذا انقضت الاجل وتعدا الوطى استقلت بالفسخ **الخامسة** متى طى الزوج زوجته المعقولة جهلا منه بالعيب لا يوجب سقوط
خياره كما لا يسقط خيار الزوج جهلا بالتمكين من طى الزوج المعيوب لها مع جهلها بالعيب انما يسقط خيارها بالعلم بالعيب قبل العقد بالرضا
بالعقد ترك فسخه بعد العلم به بعد العقد بالدخول والتمكين الواضحين بعد العلم بالعيب حج فاذا فسخ الزوج باحد عيوب زوجته فكان قبل الد
لم يستحق الزوجة شيئا من المهر وان كان بعد الدخول جهلا بالعيب الحكم فلها المهر المستحق استحل من فرجها **ثمة** ان لم يكن هناك مدلس كان لا تكن
المرء ولا ولها ما نقتضي الى العيب اصلا او غيرها لمن يكونه عيبا شرعا فلا رجوع وان كان هناك ندليس رجوع من المهر على المدلس اجنبيا كان
او ليا او الزوجة حرة نفسها ولو ادعى الزوج علم الولي بالعيب جودا وحكما وانكره الولي فان لم يكن في حقه الجهل رجوع الزوج عليه ان امكن في حقه ذلك
كلنا الزوج البينة ولو فقد هانف على الولي اليمين فان نكل رجوع الزوج عليه بالمهر وان حلف جميع الزوج على المرء ان كانت عالمة بالعيب موضوعا وحكما
وان ادعت جهلا بذلك امكن في حقه ذلك كلنا الزوج البينة فان هانف عليها اليمين ان نكلت ثبت حقه عليها وكان له الرجوع عليها بالمهر وان
ادعت المرء رجوع اعلام الولي بلحال فان اقامت على ذلك البينة والا كان لها على الولي اليمين لم تكف اليمين الا في المدة اخرج فلان نكل بعد اليمين
حلفت ثبت لها الرجوع عليه هذا كله اذا فسخ الزوج واما لو فسخت الزوجة عيب في الزوج فان كان قبل الدخول بها لم تستحق شيئا من المهر الا في العن
على ما ياتي وان كان بعد الدخول فان كان يتمكينا بعد علمها بالعيب الخيارها وان كان لا يتمكينا او يتمكينا مع جهلها بالعيب الحكم
استحققت تمام المستحق **السادس** ثبت كل من العيوب المزبورة باقرار المعيوب البينة باقراره والبينة على نفس العيب مع كون الشاهد من

من اهل الخيرة بما يعتبر فيه الخيرة وهما ثبت بنكوله عن النبي التي يكلفها مدعى العيب بعد العجز عن البتة لئلا يوقف على رده اليه من المدعى وحلف
المدعى بعد ذلك قولان ظاهرهما الثاني ذهب جمع الثبوت لعين ثبوت الخيرة ما ذكر وهو ان يبعد الرجل في ماء بارد فان استرخى ذكره فهو عقيم وان
تشق فليس يعتبر لادليل معتمد عليه ولو ثبت لعين ثم ادعى الوطى فان كانت بكر اخبرتها اربع نكاحات فبعضها شاهداتهم وان كانت ثلثا فبعضها
بعض من جهة الخلق بحيث لا يعلم به الزوج ويدخل عليها فان خرج وعلى ذكره الخلق كذب صدق ولا صدق كذب لكن لا وثوق بذلك لان خروجها
خال من الخلق وانما يشهد بعد وطئها في ذلك المجلس وذلك لا يدل على عدم صدق الوطى منه قبل ذلك ثم عند مكان استعلام الحال في صور كونها
بكر او ثيبا فدل على ان القول بيمينه في فيه نظر لان الغرض بثبوت العين كون النزاع في وقوع الوطى منه فهو في ثبوت الوطى مدعى وهي منكرة فالنكاح هو
كون القول قولها يمينها على عدم وقوع الوطى منه لان في ذلك بين عواوئطها او وطئ غيرها في القبل والدبر **السابع** اذا ثبت لعين عند الحاكم
فان صبرت فلا اجبار وان فصل امرها الى الحاكم وادارت الفسخ اجلها الحاكم سنة من حين الترافع فان واقعتها او واقع غيرها فلا خيار لها والا كان لها الفسخ
فاذا فسخت استحققت نصف المهر المستحق **الثامن** لو كان بكل من الزوجين عيب ثبت لكل منهما الخيار فان اخارا احدهما كان للاخر الفسخ **التاسع**
لو طلق الزوج ذات العيب هو لا يعلم بالعيب ثم علم به بعد الطلاق لم يسقط ما وجب بالطلاق من نصف المهر بائنا كان الطلاق رجعيًا او عائشًا
اذا فسح احدا الزوجين بعيب صاحبه بعد النكاح وجب العدة على الزوج ولا نفقة له ما مع عدم الحمل واقامع الحمل فلها النفقة بشا على كون نفقة الحمل
للحمل واقامع الحمل من كونها للحامل فلا **الحادي عشر** اذا كان بزوجة المولى عليه او بزوجة المولى عليها عيب من العيوب الموجبة للفسخ قبل الاقامة
الخيار ولا يلا اذا ظهر لم العيب كان الفسخ صلاح المولى عليه ولا وجهان اشبههما العدم والله العالم **المقام الثالث في التدليس**
وهو يتحقق باخبار احد الزوجين او وليه عقبه بالاستعلام منه او بدعيه بالسلا من ان يتواضع او بوجوه صفة من صفات النكاح فيجري العقد على ذلك
ويكتشف بعد ذلك بخلاف ما هل يتحقق التدليس باخبار السفيه وهو الواسط بين الزوجين من غير كماله لا وجهان اقرهما الاول ولا يتحقق الاختيار بالحق
او الكمال للزوج **ثاني** في هذا المقام يقع في مسائل **الاولى** لو تزوج امرأته على انها حرة فبان انه مملوك فان كان ممن يجوز له تزويج الامه لم
اجتماع الشرطين فيه انكشف بطلان العقد سواء اشترط في ضمن العقد حريةها او ذكرت قبل العقد وتزوجها على الاطلاق وسواء كان الزوج باذن المولى
ام لا وان كان ممن يجوز له تزويج الامه واشترط عليها الحرية كان الزوج باذن المولى فاستهوى العقد ثبوت تخياله وقيل بطل من راس ولا يجوز مضعف
ولو كان ممن يجوز له تزويج الامه ولم يشترط عليها الحرية في ضمن العقد بل وصفت نفسها او وصفها المولى بالحرية وكان الزوج باذن المولى صح العقد
له الخيار وان اشترط في ضمن العقد بطلان العقد ايضا بل زوجها مولاها مطلقا وتزوجها هو معتقدا حريةها صح العقد في ثبوت الخيار وحلها وحل
الاشبه العدم ولو كان ممن يجوز له تزويج الامه واشترط الحرية في ضمن العقد وسبق الوصيف بالحرية العقد كان الزوج باذن المولى فحل الخيار
وتوفى فصولي المالك على اجازة المولى ان رده المولى فسد العقد المذكور وان اجاز له بعد صحة العقد كذا لو لم يشترط الحرية ولم يسبق الوصيف بالحرية بل
تزوجها معتقدا حريةها ولا فرق في ثبوت الخيار رجما فلنا به من القرض الموقوفين كون ظهور رقبتهما قبل الدخول بها او بعد ولا بين ظهور رقبتهما
او بضعها ولا بين كون الزوج حرا او عبدا غايته ما هنا لانه لو كان عبدا فان تزويج باذن مولا كان بحكم الحر والا وقف عقد على اجازة المولى على الخيار
من وقوف عقد المالك ثم حيث يفسخ الزوج بخيار التدليس فان كان فسح قبل الدخول لم يكن عليه شيء من المهر وكذا ان كان بعد الدخول كانت المهر تكون بمن
لا يجوز له تزويج الامه وانما ان كانت جاهلة بذلك ولو لم يكن تزويج الامه عليه حرية وكان الزوج باذن المولى في فرضه المذكور استحققت مهر المثل وان كان لا
بأن المولى لم تستحق شيئا وحينما يفر من الزوج شيئا في صورة الفسخ يرجع على المدلس سواء كان مولاها او اجنبيا غيره وهي بنفسها غايته ما هنا لانه في
الصورة الاخيرة يرجع عليها اذا اعتقت ان دفعه اليها استعاد ما وجد منه فيبيع بما تلفعت عن ثوبها **الثانية** اذا تزوجت امرأته رجل على انه حر فبان
له بعد ذلك انه رقيق فهي ملك بنفسها ان شئت فقلت معتقدا ان مولاها ان كان العقد بان مولاها اجازته للاحقه وان شئت فارقته فان فارقته لم يكن بعد ذلك
فلها الصداق بما استحل من فرجها وان كان قبل الدخول بها فليس لها شيء وان هو دخل بها بعد ما علمت انه مملوك واقرت بذلك فهو ملك بها مع اذن
المولى واجازته للاحقه والا لم يجز لها تمكين نفسها لنفسه ما لم تلحق الاجازة من المولى **الثالثة** لو كان له بنتا احدى ما بنت مهوراى حرة والاخرى
بنتا من تزويج بنت المهر من رجل ادخل عليه مكانها بنت الامه لم يرددها على ابها واخذت المهر وان كان قد دخل ببنت الامه فلها مهر نكاحات
جاهلة بالحال يفر من يرجع به على من ساقها اليه وان كانت عالمة لم تستحق شيئا وكذا كل من ادخل عليه غير زوجة فظن انها زوجته سواء كانت رقيقا او
او مساوية الرأبعين اذا تزوج امرأته من دون شرط البكارة لم يكن له خيار بظهورها ثيبا ولو اشترط بكارتها في ضمن العقد وقبله فوجدها ثيبا
فان ثبت بطريق شرعي ما قررها او البينة او بقرائن الاحوال المفيدة للعالم الحاكم بسبق الثبوتية العقد كان له الخيار في فسخ العقد الا فلا لامكان
تجده بسبب خفي وكان لمن ينقص من مهرها ما بين مهور البكر والثيب عادة مع ما لاحظته الصفات قيل ينقص السدس وقيل النصف قيل الثلث
الحاكم وكل ذلك **الخامسة** اذا استمتع امرأته فبان كتابية لم يكن له الفسخ ولا لاسقاط شيء من المهر بل ان يفارها بهتة المدة ولو تزوجها

لا يملك

في النكاح

٣٧١

دائماً فظهر كونها كاتبة تزول الزوجة لعقد جواز تزويجها بالعقد الدائم وسجل ح المسمى في نسخة مهر المثل ان كان قد دخل بها ولو شرط اسماً للمتنعها فبانت كاتبة كان له الفسخ ولو تزوجها على أنها كاتبة فظهرت مسلمة فان لم يكن شرط ذلك في العقد فلا خيار وان شرطه ففي غيره قولان اقرهما الثبوت

السادس اذا تزوج رجلان بامرئين ما دخلت امرئته كل منهما على الآخر فوطئها فأنكح كل من الرجلين والمرئتين جاهلين بالحال كان لكل من المرئتين على اطعام مهر المثل وتزويج كل واحد منهما على زوجها المسمى وليس له وطئها حتى يقضى عدتها من طلاق ولو طأها في العدة او مات الزوجان ثبت التوارث بين كل معقود وزوجها ولكن ينصف المهر لما ياتي من ايجاب موت احد الزوجين قبل الوطئ الا تنصاف على الاقوى هذا اذا كان جميعا جاهلين بالحال اما لو كانا جميعا عالين فعلى كل منهما حد الزنا ولا تستحق المرئتان بالوطئ شيئاً البغيم ما ولا عدة عليهما بل ترد كل منهما الى الزوج وتستحق منه المسمى لو كان الرجلان جاهلين بالمرئتين بالحال فلا حد على الرجلين بل على المرئتين لاشئ لهما في قبالة الوطئ وعليهما العدة من ما والحكم في الرد واستحقاق المسمى التوارث كما مر ولو انعكس الفرض حد الزوجان دون المرئتين ولهما مهر المثل بما استحل من فرجيهما والرد والتوارث على ما مر وهل عليهما العدة من الوطئ وجهان احوطهما الثبوت بل العدة اظهرهما **السابع** كل موضع حكمنا فيه بطلان العقد فلا تستحق المهر مع عقد الدخول شيئا وله امع الدخول مهر المثل لا المسمى في كل موضع حكنا فيه بفسخ العقد فلها مع الوطئ المسمى سواء لم يلحقه الفسخ او لم يلحقه دسؤا كان الفسخ بسبب سابق على الوطئ والاخر له والله العالم **المقصود الثاني في المهور** جمع مهر وهو مال يجب بوطئ غيره زانها ولا ملك بين او بعد النكاح او تعويتا لبضع فله على بعض الوجوه كارضاع ورجوع وشهود والكلام في هذا المقصد يقع في مقامات **المقام الاول** في المهر الصحيح الذي تستحقه المهر وتملكه وهو كل ما يصح ان يملك من غيره عينا كان او منفعة فلا يصح جعل الخمر والخنزير وما اشبههما مهر للمسلمة ولا جعل مال لغريم غير زانه مهر ولا ما يملك ولا يصح تملكه ويصح العقد على منفعة محرر تعليم الصغرة والسوق من الفلز وكل عمل محال وكذا اجارة الانسان مدة معينة قبل المنع في خصوص الاخير مستند فاصو الصغرة اقوى بالجحالة فالمدار في المهر على المالية التي تصح ان تكون عوضا من غير فرق بين العين والمرض والمناقص والأعمال ونحوها ولو عقدا لكافران على خمر او خنزير صح لانها يملكانه ولو اسلم او اسلم احدهما بعد القبض فهناك صكوكه ان اسلم الزوج قبل الدخول وبعد وكانت زوجته متهمة كان النكاح باقيا والمهر المقبوض مضمي وان اسلم قبل الدخول وكانت زوجته كافرا فافسخ النكاح في الحال واسترد منها قيمة المهر المذكور ولو اسلمت زوجته الذمية او الغير الذمية قبل الدخول انفسح العقد واسترد منها المهر بعينه للملكه ايا بسبب كفره ولو اسلم الزوج الذي والزوج الذمية او الغير الذمية بعد الدخول فبطل العقد على انفساخ العدة فان اسلم الاخر والا فانفسخ النكاح ولا رد للمهر ولو اسلم الزوجان واحدهما قبل قبض المهر المذكور لزم الزوج قيمة عند مستحقة على الاظهر ولو عقدا للمسلم او المسلم على خمر او خنزير فالقول بفسخ العقد فسد المهر واستحقاقها قيمة ذلك عند مستحقة غير بعيد **مسائل الاولى** لا تقدر في المهر بل يصح العقد على كل ما اتفق عليه الزوجان وان قل ما لم يقصر عن النجوم كحبة من خنطرة ودرى كرهة ان يكون اقل من عشرة دراهم وكذا لا حد له في الكثرة نعم بكرة الزيادة على مهر السنة وهو خمسة ائنة درهم جيا **الثانية** يكفي في المهر مشاهدة ان كان حاضرا ولا يقدح جهالة الكيلة ودفعة او عدة وذرعة كصبرة مشاهد من الطعام وقطعة من الذهب زنبيل من الحبوب وقطعة من الثوب الا في المعروف جواز تزويج امرئين بعقد واحد مهر واحد في قبالة على الصغرة ففي مهر فساد وجهان احدهما القسيط على عدد رؤسهن بالتسوية والاخر القسيط على مهر امثالهن وعلى الفساق ثبت عوضه مهر المثل ولو تزوجها على خادم او بيت غير مشاهد ولا موصوف لا اظهر صحة العقد واستحقاقها الوسط من الخادم والبيت وكذا الحال في الثوب الخنطرة ونحوها على الاقرب لو تزوجها على كاهل الله تعالى سنة نبية صلى الله عليه واله لم يسم مهر اصح العقد كان لها خمسة ائنة درهم ان قصدا بكونه على كتاب الله وسنة نبية العمومي بحيث يثل المهر فلوارا بذلك ان نكاح غير سفاح ولم يقصد المهر ثبت لها مهر المثل ولو سمى للمهر مهر لا يها او غير من الاوكا والاخر شيئا معينا لزم ما سمى لها وسقط ما سماه غيرها ان كان ثبوته مستدلا بعقد النكاح انا اذا اشترط شيئا على جهة التبرع خارجا عن المهر فلا يعد لزوم الوفاء به ولو امرها شيئا وشرط ان يعطيها او غير منه شيئا صح العقد لزم الشرط على الاشبه **الثالثة** انهم قد اعتبروا تعيين المهر برفع الجهل والرد وعوا على ذلك انه لو اصدقتها تعين سوف وجب تعيينها وان لم يسم فسد المهر وكان لها مع الدخول مهر المثل في لزوم تعيين القرينة وجهان لو اصدقتها تعليم سوف او صغرة فادت تعليم غير ما يلزم ذلك بل ان شاء علمها ما ارادت عوضا تعين وان شاء ابى الا عن تعليم المعين ولا يعتبر في صدق تعليم سوف او صغرة كونها عالما بها فلو اصدقتها تعليم سوف او صغرة لا يحسنها صح لا مكان تعلم وتعليم ثبوت لاخر في مته على تقدير غيره من ذلك ولو علمت ما اشترط تعليمها مع بدل الزوج التعليم واستناد التقصير اليها ترك التعلم ففي عدلنا عليها لاخر وفي نظر لا نفاه فبانت ما كان بيد له لو عقد على غير ما نفقها ولو خرج في تعليمها الى مشقة عظيمة وطول زمان زائد على النعارف كثير ففي الحاجة بالنقد في الاشكال الى كجوة احتمال لو اصدقتها على ان يدخل بها فخر او على عبد قبل حرا او مملوكا للغير فثبت ثبوت مثل ذلك من المحل والرق وقيمة ما مهر المثل وجواؤها لا يخلو من جهاذه والصالح لازم ولو تزوج بها واصل مهرها سوا اخره فلا يميزه كان لها **الاول** **الرابعة** المهر مضمون على الزوج الى ان يسلم الى الزوجة عينا كان او دينا او منفعة او عملا فلو تلف قبل القبض

مهر

وهو وزن اليوم
الصغير في ما شان و
اثنان وسبعمائة
ونصفاً في خمسة
سكوك كرونة
دام ظلهم

في المهر

۲۷۲

۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲
 ۵۰۳
 ۵۰۴
 ۵۰۵
 ۵۰۶
 ۵۰۷
 ۵۰۸
 ۵۰۹
 ۵۱۰
 ۵۱۱
 ۵۱۲
 ۵۱۳
 ۵۱۴
 ۵۱۵
 ۵۱۶
 ۵۱۷
 ۵۱۸
 ۵۱۹
 ۵۲۰
 ۵۲۱
 ۵۲۲
 ۵۲۳
 ۵۲۴
 ۵۲۵
 ۵۲۶
 ۵۲۷
 ۵۲۸
 ۵۲۹
 ۵۳۰
 ۵۳۱
 ۵۳۲
 ۵۳۳
 ۵۳۴
 ۵۳۵
 ۵۳۶
 ۵۳۷
 ۵۳۸
 ۵۳۹
 ۵۴۰
 ۵۴۱
 ۵۴۲

حكم الثاني لو كان الحكم إلى الزوج فاستنع من ذلك اجرة الحكم فان لم يمكن اجباره لم يسعد قيام الحكم مقامه في التقدير مع مطالبة الزوجة **الثالث** لو جاز من اليد الحكم فام ولية الشرع مقامه في جده فو في **المقار الثالث في الاحكام وفيه مسائل** **الاول** اذا دخل الزوج قبل تسليم المهر كان ديناً على المهر يسقط بالتخول عاجلاً كان جميعاً وبعضاً واجلاً طالته مدة ولو قصرت طالبت بما ولو طالب الروايات لنا طهنة يسقط بالتخول بالدخول مطرحة للتخول لا وجب استقرار ملك جميع المهر المهر هو الوطى قبل اوطيا موجباً للفصل والنحو به الوطى برأيه ترد بعد ما هو الحق من عند كفا الحلو بهما وارتخا الشرع الاستقرار ولو اختلفا بعد الخلق بها في الوطى كان القول قول منكره بهينه **الثاني** اذا لم يتم مهرها ولم لها شيئا ثم دخل بها فاشتهر وان ذلك يكون مهرها ولا يكون لها مطالبة بعد الدخول لان نشا طه قبل الدخول ان المهر غير ولو قيل بعد كون ذلك مهرها واستحقاقها بالوطى مهر المثل لان يشارطها ان لا مهر لها غير كان حسناً **الثالث** اذا طلقها قبل الدخول فان كان المهر ديناً كان عليه نصفه بحيث تقسم من النصف الاخر وان كان عينا غير مسلمة اليها فان كانت باقية المهرين الطلاق بغير زيادة ولا نقصاً استحق نصفها وسلم اليها النصف الاخر وان كانت الزيادة لها وان نقصت كان نصف النقص مضموناً على النكاح فان لم يكن بنظر طه او تعدى نصف النقص الا فلا ولو كان قد ابتضها بالجميع استحق نصفه نكاحاً باقياً ولو كان قد تلف استعاد نصف مثله ان كان مثلياً ونصف قيمته لو ابتاضها ان كان قيمياً ولو زال ملكها عنه قبل الطلاق ذوا لا ذماً ما كان لبيع اللزوم والعقود الهبة للزوم كالكال في لزوم نصف مثله ونصف قيمته لو عاد الى ملكها بعد الدفع للمثل والقيمة لم يكن له اخذ النصف من العين ولو عاد قبل الدفع رجع في العين على الاظهر ولو حق بالمهر حتى لا زعم من غير انتقال كالزهر لا اجارة تخير الزوج بين ان يقبل المهر انقصا المدة وبين قبول نصف المثل والقيمة في وجه لو زال ملكها عنه لا يجبه لانه كان باعته بخيارها او هبته من غير ذي الرحم فجاءا لو ردت المملوك فله الزامها باسرها بنصف العين وتسليمه اليه على الاقرب لو نقصت عين المهر او صفت من عود الدار او عرجها او نسي الفضة فضيلته بتخيير بين اخذ نصف القيمة وبين اخذ نصف العين من غير شرط وقيل بتعين اخذ نصف القيمة وقيل بتعين اخذ نصف العين مع الاشر والاجور الاخير ولو قيل لزوم نصف قيمته يوم القبض لا طلاق النقص لم يكن بعيداً ولو نقصت قيمة المهر لغاها واستمر نكاحاً لنصف العين كذا لو زال قيمة الزيادة لسقوط الاخر بالتسويق وجوز العين ولو اذكر اسمي نكاحاً لنصف قيمته من دون الزيادة ولا تخير المهر في دفع العين قيل ان النصف مع الزيادة وقيل بتخييرها بين دفع النصف مع الزيادة وبين نصف القيمة بتخير دفع الزيادة وقيل بتعين اخذ النصف بقيمة يوم القبض لم يكن بعيداً ولو حصل للمهر ما كالتبر والنول كان للزوجة خاصة وكان له بالطلاق نصف ما وقع عليه العقد ولو اصدقاها حيواناً حاملاً كان له النصف منها ولو اصدقاها نعلاً فاعلمت ونحوها ثم طلقها قبل الدخول والتعلم كان لها نصف اجرة التعليم ولو كان قد علمها قبل الطلاق رجع نصف اجرة **الثاني** لعن لو ابرئ من اصدقها فيما اذا كان ديناً او هبة اياه فيما اذا كان عينا ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصف مثله عليها ان كان مثلياً ونصف قيمته ان كان قيمياً وكذا لو خلعها به قبل الدخول **الثالث** اذا اعطاها عوضاً عن المهر عداها او شيئاً اخر ثم طلقها قبل الدخول كان له الرجوع بنصف مثل المستحق وقيمة دون العوض وكذا لو اعطاها عوضاً متاعاً او عقاراً فانه ليس له الرجوع الا بنصف مثل المستحق وقيمة **الرابع** اذا امرها بمدبرة فضيل بطل النكاح وتكون الزينة لها ويرجع نصفها الى الزوج بالطلاق وقيل ان التدبير باق يوصفها بالطلاق قبل الدخول الى الزوج وتخرجه عترة **الاول** اشبهتم لو امرها خادمة المدبر لم يبطل التدبير ويرجع الى الزوج بالطلاق قبل الدخول نصف اجرة ما مضى من خدمته مع نصف ما بقي من خدمته **الثاني** بعن اذا شرط في العقد ما يخالف الشرع بطل شرط وصح العقد بالمهر على الاظهر ومحل القول في الشرط انها على انفسها ما يحل بمقتضى النكاح مثل اشتراط ان يطلقها بعد حصول الزوجية وهذا قد قيل بطلانه نظر لان النكاح يقتضي ثبوت الشرط وثبوت الشرط يقتضي نزع النكاح وهو فاسد لو قيل بالتحقق كان حسناً لان النكاح يقتضي سلطتها على المطالبة بالطلاق ولزوم ايقاعه من الزوج وذلك يقتضي دفع النكاح وانما يقتضيه نفس الطلاق بعد ايقاعه ومنها ما يقتضيه عقد النكاح مثل ان يشترط ان يقسم لها او ينفق عليها ولا يخرج الا اذن او تمكن من نفسها حيث شاءوا في شأن ذلك هذا لا يربح جوازه ومنها ما لا يربح بغيره من العقلاء لا ذماً ولا شخصاً وهذا لا يربح في فسادها ومنها ما لا يكون فيه شيء من الاوصاف المزبورة وهو على قسمين لا نأمن ان يكون مخالفاً للشرع او غير مخالف **الاول** في الثاني فلا يربح في صحته واما **الاول** فلا يربح في نشا وصحة اشتراط ان تزوج عليها او تسري فوطا او شرط ان لا يكون له منعهما من الخروج حيث شاءت واشترط ان لا يقسم لغيرها واشترط تسليم المهر في اجل فان لم يسلم كان العقد باطلاً ونحو ذلك من الشرط الصحيح اشتراط ان تزوج عليها او تسري فعليها كذا واما اشتراط ان لا يزوج عليها ولا يسري فقيل بقبحه وقيل بفساده ولو شرطت عليه ان يتبعها بما شاءت الا الوطى صح ولزم دائماً كان النكاح او فسخه ولو امنت بعد ذلك في الوطى جاز لا نه حقها ولو شرط ان لا يخرجها من بلدها او البلد الغالي لزوم على الاظهر ولو امنت لا يخرجها بعد العقد فلا ظهر الجواز ولو تزوجها على مهر على ان يخرج معها الى بلادها فان لم يخرج معها فان مهرها نصفه وثلثه مثلاً فان كانت بلادها من بلاد الشرك لم تجب اجابته لم يقص من المهر شيء وان كانت من بلاد الاسلام لزم الشرط وجبت عليها الاجابة فان لم تجب كانت عاصية نقص من مهرها العقد والمشرط **الثاني** لو طلقها بائناً ثم تزوجها في عترة ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف المهر **الثالث** لو هبت نصف مهرها مشاعاً ثم طلقها قبل الدخول فله الباقي ولو رجع عليها بشئ شوا كان المهر ديناً او عينا صرفاً للهبة الى حقه ما منه **الرابع** لو تزوجها واصدقها شيئاً ففلسها رجع عليها بنصف المهر ولو ففلسها رجع عليها بنصف المهر ولو ففلسها رجع عليها بنصف المهر ولو ففلسها رجع عليها بنصف المهر

كتاب النكاح

٣٧٤

ان كان مثليا وقيمة نصفه ان كان قيميا **الحادي عشر** النكاح لا يدخل فيه المجلس ولا يصح اشتراط الحياف فيه للزوج ولا للزوجة ويصح اشتراط الخيارات
الصداق كان يقول زوجته نفسى على مهر مبلغة كذا بشرط الخياط او ذلك فيه الى مدة كذا فاذا فسخ ذوالخيار ومقدار المهر كان لها بالدخول من المثل
الثاني عشر تملك المرأة الصداق جميعه بالعقدان توقفا مستمرا فباعتك النصف على الدخول قبل تملك نصفه خاصة وملكه للنصف الاخر توقفا على
الدخول هو ضعيف نظرا لثمة في مواضع فمنها التمسك بدين العقد الطلاق فعلى الاول لها وعلى الثلث له ومنها ما لو كان المهر نصا او قبضه
ثم طلقها قبل الدخول بعد مضى الحول فعلى الاول عليها ذكوتين دون الثلث ومنها ما لو كان المهر عينا خارجة فلتعجز عنها الضرف فيعجز عنه على الاول
دون الثلث للمشاركة المانعة من الضرف غير اذن الشريك ومنها ما لو كان المهر عينا غير مقبوضة وعجز الزوج فليس فاته على الاول لا يتعلق به الحجر ويتعلق على
الثاني غير ذلك فلها الضرف في المهر قبل القبض ينقل لادم او جازر على الاظهر والطلاق قبل الدخول يوجب انصافا وعوضا نصفه الى الزوج كما تركه لو كان
احدا لزوجين قبل الدخول فانه يتوهم النصف الى الزوج على الاقوى يجوز لها اعفاء الزوج عن بعض المهر او جميعه ابراء الزوج منه وهبتها اياه منه وقد
ان اتم امرته فصلت على زوجها قبل ان يدخل بها كتب الله تعالىها بكل دينار عقر رتبة وورد ان ثلثا من النشأ رفع الله عنهم عذاب القبر يكون
محشرهم مع فاطمة عليها السلام بنت محمد صلى الله عليه واله امرته صبر على غير زوجها وامرته صبر على شو خلق زوجها وامرته وهبت صداقها الزوجها
يعطى الله كل واحدة منهم ثوبا لفشهيد يكتب لكل واحدة منهم عباداة سنة وثم فلو عفت قبل الدخول عما لها كان الجمع له وكذا الوعد الذي يبدعه
النكاح وهو الولي يجوز للاب الجد العفو عن بعض المهر وليس لها العفو عن الكل ولا يجوز لولي الزوج ان يعفو عن حقه ان حصل الطلاق لانه منصوب
لصاحبه ولا غبطة له في العفو واذا عفت عن النصف لكان لها ارفع عن النصف الذي لم فان اندرج في عنوان ابراءها اذا كان العفو في ذلك العفو
عنه لم وان اندرج في عنوان الهبة كان اذ اكل عينا توقف لزومها على القبض **الثالث عشر** لو اصدقها قطعة من فضة فصاعها انتم ثم طلقها قبل
الدخول كانت بالخيار في تسليم نصف العين ونصف القيمة لانه لا يجب عليها ذلك للضعف لو كان المهر ثوبا فاطنة فبالم يلزم الزوج اخذها وكان له
الزاهم بنصف مثله ان كان مثليا ونصف قيمته ان كان قيميا بخروج وجهه بالخياط عما كان ثابلا بخلاف العنقه **الرابع عشر** لو اصدقها تعليم سورة
كان حده ان تستقل بالتلاوة ولا يكفي تتبعها النطق لو استقلت بالتلاوة الآية ثم لقنها غيرها فنسبت الاول لم يجب عليها عادة التعليم ولو تعلمت ذلك
غيره قيل ان لها اجرة التعليم كما لو امرها شيئا وتعذر عليه تسليمه ولو قيل بان ليس لها الاجرة لانه لا تلاها ذلك على نفسها لم يكن بعيدا **الخامس عشر**
كشتر يجوز ان يجمع بين نكاح وسبع في عقد واحد مع تعيين المهر الا ان لم يولد عقد النكاح والبيع بعوض واحد قبل سبع ويقسط العوض على الثمن
ومهر المثل ولو كان معاهدين ارفقت زوجته نفسى وبعثك هذا الدينار بدينار بطل البيع لا تدرى باقيل فيفسد المهر ويصح النكاح وتكون مقبوضة بخلاف
ما اختلفا لجنس فانه يصح في الجميع وعنتك في ذلك نظرا من وجهين احدهما انه يلزم نسيب البطلان بما اذا قصدت جعل الدينار عوضا للبيع ومهر النكاح واما لو
نوت البيع بالدينار وكون النكاح مقبوضة فاللزم صحة البيع ايضا فعقد الزيادة بائنه ما ان فسد المهر وجده بل للزوم كون المهر ما يقضي به التقسيط من
الدينار وفش البيع وحده **السادس عشر** لو اصدقها عبدا فاعقته ثم طلقها قبل الدخول فعليها نصف قيمته لو دبرته ثم طلقها قبل الدخول
فالاظهر ان لمطالبتها بنصف العين فيلزمها في الرجوع في التبرير وتسليم حقه **السابع عشر** لو تزوجها على مال مشاء لغيره معلوم الوزن فنزل
قبل قبضه فبرئ منه صحيح وكذا لو تزوجها بمهر فاسد فاستقر لها المهر المثل فبرئ منه ومن بعضه لو لم تعلم مقداره ولو ابرئته من مهر المثل قبل الدخول
لعد الاستحقاق بعد لو اذنت براءته من قد معين من مهر المثل بعد الدخول فالأظهر ان اعتبار علمها باشتغال مهر المثل لذلك **الثامن عشر**
اذا تزوج الوالد له الصغرى فان كان للولد مال كان المهر على الولد ان كان فقيرا كان المهر في عهدة الوالد من غير فرق بين كون المهر حالا او مؤجلا ولا بين
عقد الأب بنفسه او وكيله وكذا لو عقد غيره ففصولا فاجازه نعم لو لم يعلم به الأب حتى بلغ الولد فليعلم به اذ اجاز هو لم يكن المهر على والده ولو كان الضيق الكالبعض
المهر معسر للبعض الآخر لم ينسب ما يملكه ولزم الأب الباقي على قول لا يخلو من تأمل والا فربا لانه لا فرق في حال الولد لموجب لكون المهر عليه بين ما عدى
مستثنيات الذين يبينها ثم لو مات الأب فخرج المهر من اصل تركته مؤبلا على الولد ايسر لم لا يولد فليعلم به اذ اجاز هو لم يكن المهر على والده ولو كان الضيق الكالبعض
من دون الوالد ان ذلك يجري مجرى الهبة ولم يكن دفعه لأب جمع بالطلاق بالنصف على الأب ان كان عينا بل وكذا لو كان دينيا عليه وجه من الطلاق
ملك للنصف لا فاسخ فيه لا يجري ما ذكر حكم الأب على المحل لا اختصا صر النص لأب فسر لو ادعى الأب المهر عند الكبر بتر عائته طلق الولد قبل الدخول
رجع بنصف المهر عليها ولم يكن للأب ان يزوج **التاسع عشر** لا شبهة في ثبوت مهر المثل على الواطى شبهة للموطوءة اذا كانت مشبهة ايضا اما اذا
كانت عالمة لانها في نية حرة كانت وامر على الأقرب في حمل ثبوت المهر في الأمه لانه حق السيد لا يتعد المهر بقدره وطى الشهية مع استمرار الاشتباه ثم لو
تعدت الاشتباه تعدد المفاخر **الرابع عشر** وفي مسائل **الاول** اذا اختلفا في اصل المهر مع اعترافهما بعقد الدخول فادعت عليهما
وانكر هو استحقا المهر فاقول قول الزوج مع يمينه ولو كان اختلفا في ذلك مع تسامهما على الدخول فان احتمل كون الزوج رقا حين العقد وصغيرا معسر فالقول
قوله وان لم يحتمل ذلك بل كانت حرة معلومة ولم تزوج المهر المدعيه براءه وهو بالغ وامرته بوقيل ان يتزوج بها فلا شبهة لانه لا يقبل انكاره بل يطا

بشرط

جواب

في النكاح

٥٧٥

يجوز اخراجه اصل النكاح فان صار على النكاح حكم عليه بالانكاح وحكم عليه بالانكاح وحكم عليه بالانكاح
فالقول قول يمينه استحسن باقي الشهودين رها التحالف في ثبوتهم المثل ليس بشئ ولو اعترف الزوج بالمرثمة ادعى تسليمه لا يمينه فالقول قول المرثمة مع
سواء كان قبل الدخول وبعده ولو دفع قدامها اليها ثم اختلفا فقلت نعمت هبة وقال بل صدقانا فالقول قوله لا ترابصر يمينته **الثاني** لو ادعت بعد
الخلو التامرة الخالصة من موانع الوقوع الدخول قبلها وكانت بكر او انكر الزوج فقيل انه لا اشكال في مكانه لا طلاق ولا طلاق على حقيقة الحال باطلاع الثقات من
النساء عليها وشهادتهن ببقائها البكارة او زوالها وهذا فيما اذا شهدا بالبقاء وقلنا بعد كون الدخول دبر ادخول حسن ليس بين عن الدخول دبرا او اثباتا على هذا
الدخول ورافضه بان عن الدخول قبل اعم من عند الدخول دبرا وبان ذلك بكارها في صورة شهادتهن بان زوال اعم من كونه بدخول او دفن دون بغيره
فلا ظهر في الصور بين كون القول قوله يمينه لكونه منكر او كذا لو تنازعا في الدخول هي **الثالث** لو اصدقها تعليم سوقا وصناعة فقلت علمني
غيره فقيل ان القول قوله يمينه وفيه ما قل **الرابع** اذا قامت المرثمة بيمينته تزوجها في وقتين بمقدور يدعى الزوج نكرا العقد الواحد زعت المرثمة
انها عقدان لزم استفسارها عن سبب لفرقة من العقد الاول فان بنيت ما لا يوجب الفرقة شرعا تيقن فساد دعواها واثباتها على نكاح اجماع الفرقة
بينها يوجب الفرقة شرعا من طلاق او فسخ بعيب انكر الزوج كان القول قوله يمينه قيل يقدم قولها ويلزمه من ان وليس **المقصد الثالث**
في القسم والنسوة والشقاق فهنا مقامات **الاولى** في القسم وبيان ان لكل من الزوجين حق بحج على صاحبه القياس فحقه عليها
ان تطيعه ولا تغصيه تمكث من الاستمتاع بها وتجب فقرة عنها ولا تصدق من بيته الا باذنه ولا تخرج من بيته الا باذنه
وان خرجت بغير اذنه لعنفها ملكة السماء والارض فلا تملكه الغضب ملائكة الرحمن حتى ترجع الى بيتها وعن النبي صلى الله عليه واله لا يصلح لبشر ان يسجد لبشر ولو
صلح لامرئان لم يردان من حقوق عليهما ان لا تبين ليلته وهو عليها ساخط وان كان ظالما وعد صلوات الله عليه من حقوق عليهما ان تطيعه لا تطيعها الا في
احسن ثيابها وتزين بحسن زينتها وتعرض نفسها عليه غدقة وعشيرة واملأها عليه فانفق من الماكن والمشرق والكسوة والاسكان وكذا القسمين من الزوجات من
غير فرق بين كون الزوج حرا وعبد او اذنا على الجماع او عتقا او مسوحا من لزوجته واحدا فلهما ليلة من اربع ليل لا تملك بيعها حيث يشاء ومن عدا ثلثا فلكل
منهما ليلة من اربع ففضل اليلتان من عند ثلث فلكل منها ليلة وله ليلة ومن كانت عند اربع فلكل واحد واحد ولا يحل له الاخلال بالبيت الا مع العذر
العقل والشرع والزوج على اداء حقها المسقط لرائه والسفر او اذنه او اذنه بعضهن فيما يخص الا ذنيرة لم يجز اذن البعض الاخلال بحق من سواها ولا يجوز
ان يجعل القسم ازيد من ليلة لكل واحدة بان يبيت عند واحد ليلتين فما زاد ثم يبيت مثل ذلك عند كل من الثلث الباقيات يتم لورضين بذلك جاز ولو زود
اربعا دفعة كان محيرا في الترتيب ان كان التبعين بالفرقة احوط فاذا رتب جبر عليه الجري بعد ذلك على ذلك الترتيب **قسم** الواجب في القسم هي الضما
لا المواقعة والمدار في الضما جعة على صدق لم يبت عندها عرفا وقيل انها تحقق بان ينام معها على الفراش فربما منها عادة معطيها لها وجه دائما
او اكثر لم يجز لا بعد ما جاز ان لو سلاصق المحنما ويخص وجوب القسم بالليل ولو قلنا باختصاص بها رجسا حبة الليلة بمعن الكون عندا
غير لازم ولكن ان اراد الاستراحة والنكاح او القبول او نحو ذلك كان عليه تخصيص صاحب الليلة بذلك لا غيرها كان حسنا ولا يلزم ان يكون معها في جميع
الليل بل باجتماعه من كان يحصل معاشه بالليل كالوقاد والحارس نحوها يقيم بالثأر واذا كانت الامنة مع الحرة والحارز فلهما ليلتان ولا تملك ليلة النكاح
كالامنة في القسم فلو كانت عند مسلم وكاتبة او امه كانت للسنة من كل اربع ليل ليلة وللكاتبة او امه من كل ثمان ليل ليلة ولو كانت عند امه مسلمة
ذمية كانتا سوا في القسم وهل للامة الكاتبة ليلة من ثمان ليل كالامة المسلمة والحرة الكاتبة او امه ليلة من ست عشر ليلة وجهان **فروع** لو طهر
على الامنة في ثمان ليلتين او فاما ان يكون فلا بد من الحرة او بها على الاول فاما ان تغرق الامنة في نوبة الحرة او في نوبة نفسها ان اعتقت في نوبة الحرة نظر فان اعتقت
في العدة المشتركة بين الحرة بان اعتقت في الليلة الاولى في قسم الليلة اربا ليلية الاخرى عند المعتقة وساو بينهما وان اعتقت في الليلة الثانية ليلتين من الحرة
بل بكل اليلة عند الحرة ثم يبيت عند المعتقة ليلتين ايضا وعلى الثاني فان اعتقت في ليلتها اصابته الحرة وساو بينهما وان اعتقت بعد تمام ليلتها لم يكن لها ليلة
اخرى وليس للموطنة بالملك قسم واحدة كانت واكثر الموطنة بالملك كذا المنقطع واذا ابرف الزوج بمسكن وداعلمت في مساكنه فذلك وان افرز
بمسكنه فغير بين الحق اليه وبين ان يدعوهم الى مسكنه في نوبة من الامه والفضل وله ان يدعو بعضهم ويمنع بعضهم ويجوز النكاح موجب للفضل
الحديقة بزيادة مبيت عند هاء عند الزفاف فان كانت بكر افضلها بسبع ليل مواليات ان كانت ثيبا بنثلث مواليات ولا يقصو ذلك في حق البوابة بل يفتأ
القسم بعد ذلك ولا فرق في الثيب بين من ذهب بكارها الجماع او غيره ولا بين كون الجماع محلا ومحرما وفي جريان ذلك في الكاتبة او امه وعلى وجوب ثالها
تخصيص بكر كل منهما ثلث ليل ان نصف الاحتياط بالاسترخاء لازم ولو في محي الجدي ثم طلقها ثم راجعها لم يعد حتى الزفاف ثم لو طلقها وتزوجها
بعد انقضائها سنة حلت لها الحق وتسقط القسم في السفر ولو اراد السفر وحل لم يكن لها منعة لا يلامه قضاء ما فاتهن بسبب السفر ولو اراد اخرجهن معه
كلا او بعضا وجبت الاجابة عليهن الا لعذر شرعي او عتلى ولو اراد استصحاب بعضهن جاز ولا نقضا للخلفات عري من حجة المسافرة معه وليست شتم

نكاح

الفرقة



كتاب النكاح

٣٧٤

الفرع بين نسائه اذا اراد استصحاب بعضهم دون بعض منهم فمن اخرجته الفرع استحب اخذها ولم يجب لا يتوقف هذا الامر على اذن مالها المستحب النسوة
بين الزوجات في المبيت غير انما الى القسم وفي الاتفاق مطلق الوجه الجماع وقيل يستحب ان ياذن لها في حضور موتها وامثالها وانما لها وحدها مایل
ولزيارة مرضاهم ولما فيهم لذلك وجهها نعم فاعادة السامح في الليلة التي تنقض بالرحمان ولا يجوز لها الخروج مطلقا حتى لا يزاره ابوها ونحوها
وعيادة ما وصله الرحم الا بالضرورة وله منعها من ذلك كله **والا لو احق فمسائل اولى** القسم حتى مشترك بين الزوجين فلا سقطت حقها
كان للزوج استيفاؤه بل لا المطالبة بالمضا جع في كل وقت حتى الليلة التي ليست من حقها ولها ان تهب ليلتها الزوجها او لبعض من انهما مع رضاهما
للزوج وضعها حيث شاء وان ذهبتا الهن برضا وجب قمنها عليهن وان وهبها البعض اختصت بالوهبة ولو وهبت ثلث منهن ليلتهن ليلتهن برضا
لزم المبيت عندها من غير اخلال وعند الواهبة دون غيرها **الثاني** اذا وهبت ليلتها للزوج او للزوجة ورضي الزوج صح وان لم يرض له صح وعند
لها الرجوع في الهبة لكن لا لما مضى حتى يوجب الفضل بالنسبة الى المستقبل وان ارجعت ثبت حقها بالرجوع في ذمة الزوج من حين علمه برجوعها لا من وقت
الرجوع فلو رجعت في الهبة لم يعلم برجات عند غيرها لم يكن عليه الفضل **الثالث** لو التمت من الزوج عوضا عن ليلتها فبذل للزوج او عوضا عن بعض
ضرتها باذنه عن ليلتها ليلية اخرى او عوضا عن غيرها على الاشبه **الرابع** لا تسمه للصغير ولا للجوذة المطبقة ولا للتاشرة ولا للمسافرة سفر غير واجب
ضروري غير ان ينعقوا لا يقضون ما سلف هل عليه فضا ما فات على المسافر للرجوع الواجب ونحو المسافر باذنه ورحمان اشبهها بالعد **الخامس**
فالوا يجوز للزوج ان يزور غير صاحبة الليلية من زوجاته الا باذنها ولم اقف لهم على اطلاقه بدليل ولا اشبه الجواز في ذلك ليل على وجهه لا زام صد عنوا
المبيت عند صاحبة الليلية وان يعود للمريضة في ليلة غيرها وان استوعبت الليلية في العيادة فالأقرب لزوم القضاء في ليلة المريضة واللييلة الخالصة عن استحقاق
ولو دخل على غير صاحبة الليلية في وقت لا يفوت حقها فوطا المودة وعاد الى صاحبة الليلية لوقض المواعظ حتى صاحب الليلية ولا غيرها العدة دخول الوتة
في القسم ولا هي من لوازم **السادس** لو جار في القسم عمدا ونسائا او جهلا بالموضوع والحكم او اضطر اراضى لمن اخل ليلتها فببيت عند صاحبة الليلية
بات عند هان في غير ليلتها او في ليلة ليست حقها لا حد نكاحات **السابع** لو كانت لمارج زوجات ففترت واحدة منهن سقط حقها من القسم ورجبت
عليه القسم للثلاث الباقيات على الطاعة ويضع ليلة التاشرة حيث شاء وليس له ان يجعل القسم اكثر من ليلة الا برضا الجميع فلو جعل القسم برضا الثلثة من
عشرة ليل فبات عند اثنين كذلك ثم اطاعت الرابعة فان رضيت بالمبيت عند اثنتين عشر ليلة والعوا اليها بعد ما فصل كذلك الا بات عند اثنتين
ليالي وعند الرابعة فكون للرابعة ربع ليالي لان لها الى استيفاؤها ثلثا من كل اربع ليال ليلة فلتسحق الرابعة والاثامنة والثانية عشر والسادسة عشر
وبعد ذلك يرجع فيستأنف للثنتين جميع **الثامن** لو كان عند اربع نساء طاف على ثلثه طلق الرابعة عند ذلك دخول ليلتها ثم تزوجها فيجب
لها قضاء تلك الليلة وهو بعيد لان الطلاق قد فوت موضوع الاداء الذي يلعبه القضاء او بعد منه القول بحجره طلاقها بعد دخول ليلتها **التاسع**
لو كانت له زوجتان في بلد من فقام عند واحدة عشر اقبل كان عليه الاخرى مثلها ولا وجه له ان ليس لكل واحد على الاظهر ليلية من اربع فعليه لوقا بذلك
اداء قضاء وايضا فالقسم يسقط عن المسافر بالمقدار الذي بقي عند احداهما باقيا في السفر الذي لا قسم فيه لان لا يكون بين البلدين مسافة السفر الا قد رد
العاشر لو تزوج امرئ ولم يدخلها فافرج للسفر فعينها الفرعة واخذها معه امته السفر ثلث ليال **الحادي عشر** لو كان عند كونهما
بكر ثم عاد فهل يحسب ليالي السفر ليالي التحصيل ام لا وجهان اظهرهما الاحتساب **القول في النشور** وهو الخروج عن الطاعة واصله الاشارة
وسمى خروج احد الزوجين عن طاعة الآخر نشورا لانه يخرج وجار رفع واستعلى عما اوجب الله تعالى عليه النشور يكون من كل واحد من الزوجين حتى ظهرت
من الزوج ما ارادته مثل ان تقطع في وجهه وتبتر بجوارحه وتغير عادتها مع في الاداء يخرج من منزلهما غير ان الزوج وعظماها لم يفد جاز له هجرها في
المضيح بان يحول ظهريها في الفراش فان لم يفد لم يخرج منها بذلك بل يتوقف جواز التبرع على تحقق النشور وهو الامتناع عن طاعة فيما يجب عليهها
تحقق ذلك جاز له ضربها ولو بالامرة ويلزمه الاقتصار في الضرب على ما يؤمل رجوعها ما لم يكن مالهيا ولا مبرجا اي شاقا ولو ظهر النشور من الزوج منع
حقوقها من النفقة والكسوة والسكنى والقسم نحو ذلك واباسا للخلق معها وضربها من غير سبب صحيح وعظمت فان لم ينجم لم يخرجها هجره ولا ضرورة ان رجعت
بها عوده الى التحول لرفع امرها الى الحاكم فاذا رعتان عرف الحال باطلاع او اقرارا وشهادة عدلين ولا نصب عليهما اثنتين في جوارهما بخبر ان عا
هما عليه يحكم بما بين له فان ثبت تعدد الزوج لها عن فعل ما يحجره وامر بفعله ما يجب فان عاد اليه عزه بما يراه ولو امتنع من الاتفاق عليها مع قد نكاح
لحاكم ان ينفق عليها من مال الزوج ولو بيع شيء من اموال الزوج لرجعة ترك بعض حقوقه قسمها من قمنه ونفقة بطبيعتها واستمالا لغيره نشوره ويجوز
للزوج قبول ذلك لا يجب **القول في الشقاق** هو فعال من الشق بمعنى الجانك كان كلام الزوجين في شق اي جانب اذا تحقق النشور من
الزوجين جميعا وخشوا شقاقا بحاكم الشرع وجوب اعلی الاظهر حكيم احدهما من اهله والاخر من اهلها ومع فقد اهلها بعثا جنبين يستفيح في الكفر
البلوغ والعقل والاسلام بل العدل والاهل الى ما هو المقصود من بعضهما ولا يعتبر خروجهما على الاظهر وليس يتوكل ثم احكاما يمتنان في بعض اصحاب
الزوجين ويستكشفا التبع الباعث على وقوع الشقاق بينهما وليعيان في التأليف بينهما ما يمكن مع مراعاة المصلحة في الاصلاح ضلله من غير

النشور

الشقاق



في النكاح

٣٧٧

الزوجه من الزم الحاكم الزوجين بما يصلح بينهما من رايها التفرقة بينهما اصلح فهل صح الطلاق من غير رضا الزوج والبدل من غير رضا الزوجه لا وجه له
العقد ولو اختلف المحكم بان راي احدهما الاصلح اصلح ورأي الآخر التفرقة اصلح لم يصح لها حكم ولو لم يثبتا اخرين بجهتان على امر ديني ان يحلوا حكم الرجل
بالرجل وحكم المرأة بالمرأة ولو غير مترد فيعرفان ما عدها وما فيه غيبها وانا اجتمعا لربنا احدهما على الآخر ما علم به لينا كما من راي القضاة ديني الحكم
اخلاص التينة في السعي وقصد الاصلاح في حدثت فيما يتراءه اصلح الله تعالى مسعا وكان ذلك سببا لحصول مبتغاها **المقالة الاولى** لو بيعت
المحكم ضايبا الزوجان او احدهما قبل لم يجز الحكم ولو قبل بالجواز مع امكان الاصلاح من دون مواجهة المالكين به باس **الثانية** اذا اشترط المحكم ان
نظر فيه فان كان مما يصلح لزومه شرعا لم يرد الزوجان كما لو شرط عليه ان يسكنها في البلد الفلاني او المسكن المخصوص او لا يسكن معها في الدار الفلانية
شرط عليها ان تزول بالمال الحال الى اجل او ترتد عليه ما قبضته منه فضا ونحو ذلك وان كان الشرط غير مشروع كما لو شرط عليها ترك بعض حقها من القسم او
التفقة والمهر او عليه ان تزوج عليها في طالق او انة لا يسافر بها ونحو ذلك لم يلزم بل ان كان مما لا يجوز من التصرف فيه كترك بعض الحق ثبت للحكم عليه
التحايين الا التزام والتقص وان كان غير مشروع اصلحا مثل كونها مطلقة بتزوجه عليها تعين التقص **الثالثة** لو منعها شيئا من حقوقها الواجبة او
المستدبة او اغارها فبذلك لم يملكها انما بمنع الحق الواجب دار تحتها الخلع وعدمها مدلتها في ذلك عدم الطيب **المقصد الرابع**
في احكام الاولاد وهي قسم الاولى في الحاق الاولاد والنظر في اولاد الزوج والموطونات بالملك والموطونات بالشبهة فهنا
الاول في احكام ولد للموطونات بالعقد لانهم وهم يلحقون بالزوج بشرط ثلثة احدها الذخول فلا يلحق الولد من غير دخول في كفاية الاولاد
في الفرج من غير دخول جنة فلو لم يدر جاهد الا ان المشهور العقد ويحقق الذخول بغيره الحشفة او فدها من مقطوعها في قبلها ولو لم يدر في
كفاية الوطى في الذكر في ذلك جبهه ثانيا مضى اقل مدة الحمل وهي ستة اشهر هلالية ولو ملقته من حين الوطى فلو جاءت به لاف من ستة اشهر كما لا حيا لم
يلحق به الولد لم ينفع اعترافه بالولد مع اتفاقها على عدم مضى ستة اشهر فضا على **ثالثها** ان لا يتجاوز من الوطى قصيدة الحمل وهي تسعة اشهر على الظاهر
الا شهر وقيل عشرة اشهر ولا نص في قول سننوه موثقة فوجب لزوم الاحتياط ولو اتفقا على انفسا ما زاد عن قصيدة الحمل او ثبتت ذلك بغيره معلوم من زيد
على اقصى الحمل لم يلحق به الولد ولا يجوز له الحاقه بنفسه الحال هذه ولو وطئها واطح فورا كان الولد لها صاحب الظاهر ولا ينفى عنه الا باللعان لان الزنا لا يولد
له ولا فرق في ذلك بين شبهة الولد خلعا وخلعا صاحب الفرس او بالزنا وعدمها ولا بين سبق وطى الزاني على الزوج وناخه عنه ولو لم يكن الوطى
من الاجنبى فورا بل شبهة هناك صور اربع تقدم حكمها عند الكلام في المحرمات بالنسبة لو اختلف الوطيان في تحقق الذخول وفي دلالة كان القول قول
الزوج بيمينه متى لم يتحقق اجتماع شرط اللحق الثلثة حرم عليه نفى الولد بمجرد اقراره بالتقوى بل ومع يمين الفجور ولو ارتكب المحرم ونفاه ينفى الا باللعان
ولو طلقها فاعتدت ثم جاءت بولد ما بين الفراق الى اقصى مدة الحمل حتى به الولدان لو تكن قد طشت بعقد لا بالشبهة فان طشت كذلك فهناك صور اربع
فلا شرنا الى مضى احكامها عند الكلام في النسب لوزن بامرته فاجلها ثم تزوج بها لم يجز الحاقه به كذا لوزن بامته فحلت ثم اتساعها ولو اختلف الزوجان
في المدة مع اتفاقها على الوطى كما لو ادعى هو ولا تد له من ستة اشهر وادعت هي ولادته لسته اشهر فزاد او ادعى هو الولادة لا زيد من اقصى مدة الحمل
وادعت هي الولادة لا قصي الحمل فما نقص او ادعى هو وقوع الوطى في وقت لا يلحق به الولد وادعت هي وقوعه في وقت يلحق به كان القول في الصور الثلثة قولها
وسبقت عليها اليمين على الاحوط ولو طلق امرته فاعتدت تزوجت وبيع امته فوطئها المشري ثم جاءت بولد فهناك صور تقدم احكامها في المسئلة
الثانية عند الكلام في محرم النسب **المقار الثاني** في احكام ولد للموطنة بالملك اذا وطأ المولى امته فانت بولد بعد مضى اقل
مدة الحمل قبل مضى اكثر مدة الحمل حتى المولى ولزومه الاقرار به فلو نفاه والحال هذه فعلى جرمه لا على امره بل على شقي به لعمري لو اعترف به بعد التوثيق بترتب
عليه احكامه في حكم ولد للموطنة ولد للموطنة ولو وطأ امته المولى في زمانها اجنبى حكم بالولد للمولى ان امكن لم يرد ان لم يمكن لم يرد في حق
به ولا بالزنا وكان ملكا للمولى وان كان الاجنبى وطأها شبهة انت هناك الصور المشار اليها النافي وطى المشري الا من المبيعة بعد طى الاول لها ولو
الا من المولى الى وطأها كل من هم ولدت عند اخير امكان الحاقه بالاجنبى لم يرد مع عدم امكان يلحق من قبله مع امكان هكذا الى المولى الاول ولو
كانت منه مشتركة بين جمع لم يجز لاحد منهم وطئها واحدهم كان زانيا وحدها الزاني لا مقلد نصيبه حتى به الولد يقوم عليه بوسقط حيا وحر
حصص الباقي منه من امته ولو وطئها الشتر كما عجبوا فاعلوا وجرما وجلد كل منهم ما عدا مقدر نصيبه من حد الزاني ان ت بولد فان علم تولده من واحد
منهم لكونه لانا بين اقل الحمل واكثره من طية لاف من مدة اقل الحمل ولا اكثر من مدة اكثر الحمل من وطى الباقي حتى الولد لانا الذي علم ولا نة منه شر لانا
قيمة حصصهم منه من امته ولو لم يبعين لواحد منهم وامكن لم يرد في حق كل منهم وادعوا جميعا لم ينف عنهم بل اقرع بينهم والحج من خرج اسمه اخر حصص البنا
من قيمته وقيمة اولاده واولادهم ونفاه الباقون حتى الولد بالمقرع اخر حصص الباقي من قيمته وقيمة امته واولادها واحدهم وسكت الباقون فلم يقرعوا
ولم ينفوا اقرع بينهم على ما ذكر ولا يجوز نفى الولد لكان العزل ولو وطأ المولى امته وطئها اخر فورا حتى الولد للمولى وان حصلت هناك امارة يغلب معها
انه ليس منه فقيل انه لا يجوز له الحاق بنفسه ولا التفرقة بيني ان يوصله شيء ولا يورث ميراثا ولا ذل وقيل ان له الحاقه بنفسه ترتيبا لاولاد عليه المسئلة



كتاب التكاثر

٧٨
من التكاثر
في التكاثر

على أشكال الاحتياط فيها لازم المقام الثالث في ذكر الشبه هذا الوطى بالشبه لطحيه النسب المراد بالشبهان يكون الوطى حين الوطى على
بالنوع عنه أما بجملة يكونها الجنية وزعم أنها حليلته ونحو ذلك فلو اشتبهت عليه جنية وظن أنها زوجته وعلو كونه فوطئها لم يجرى الولد بالنسب إلى جري
عليهما الأحكام الأبوة والبنوة وكذلك لو وطأ أمه الغير باعتقاد كونها مملوكة لكن في الأمل بكونه مملوكة يوم سقط حيا ولو ترتب من شأنه كان حكمها حكم
الفراس الصحيح في الحكم بالولد لاخير مع الأم مكانه وسابقه وهكذا وفي القرعة وحرمه النفي وجوبه لا قرار ونحو ذلك مما روي في حقه ومطلقة
موقوف عنها زوجها مع انقضاء العدة فإن ابن لها زوجا لم يمت لم يوطئ وقتل في الأول بعد ان نعت من هذا الثاني ان كان وطئها وكان ما ولد من الثاني له حقه
القسم الثاني في أحكام الولادة ولو أحقها أم الأول فالواجب منها هو الحضور عند من تريد وضع الحمل عند خشية تلفها
على التشاخصه دون الرجال لا سلازم حضورهم إطلاقا على الحرمان الأم مع عدم التشاخص لا بأس بالزوج انا حضر مع امكان التشاخص ولو لم يحضر ثلثها
لم يحجب الحضور على احل الوجوب كذا في ثبت في حق المطلقة ويسقط بحضور من بها الكفاية وانما انحصرت في غير الزوج من الرجال تعين حضورهم محرم عليهم
ذانا منهم ومع عدم الحرمان يلزم جعل الأجنبي محرم مع الأم مكانه بعدد بينهما وارتباطها بالسر مع الأم مكانه وخشية التلف يحضر الأجنبي الصوفى مقصرا على
ترقيم به الصوفى وزيل به خوف التلف **والمندوب جبر الولادة أم واحد** غسل المولود بغسل الجنابة ترتيبا وارتما على الأظهر
ثانيها الأذن في أذن النبي والأفام في اليسر عند الولادة قبل قطع سرة فاتها عصم من الشيطان ولا يفرج ولا يصيد **ثالثها تحنكها** ثلث الفرات
وبترية سيد الشهدا عليه الصلوة والسلام بالفرات في السمت أو قيل ان له يوجدا لا فاما جبر فيه شيء من التمر والفسل من رابعها تسمية
المولود قبل الولادة وتسمية التقط حتى يسمي باسمه أو القيمه ويستحب التسمية بعد الولادة أيضا إلى المولود السابع وأفضل الأسماء أو صدفها ما ينضم إلى الحق
لله سبحانه كعبد الله وعبد الرحمن ويليهما اسم الأنبياء والأئمة عليهم الصلوة والسلام وعن النبي صلى الله عليه وآله ما من أهل بيت فيهم اسم نبي الله بعثه الله عز
وجل إليهم ملكا بقائه بهم بالغة والعشوة عنه صلى الله عليه وآله المرنى لى لى بنين أو لم يسميهم محمد فقد جحشا وعن أبي المحسن عليه السلام انتقال إلى رجل
الفقر بيتا فيه اسم محمد واحمد وعليه الحسين وجعفر وطالب وعبد الله وفاطمة من النساء خاتمتها ان يكنى المولود بخاتمة الفرات لم يجرى
ويكره ان يكتب له بالقاسم اذا كان اسم محمد وان يسمي حكاما وحكاما او خالدا او حارثا او مالكا او ضرا او مرقا او حريا او ظالم او ضرا وكذلك التسمية بثلاثة
احدها اهل البيت **ثانيها لو أحق في ثلث الأولى** في سنن أبي الساج وهي بعد الحلق والحنان وثقب في ذن العقيقة **ثالثها**
الحلق فيستحب ان يحلق رأس المولود ذكر كان او انثى في السابع قبل العقيقة ويصدق بوزن شعر ذهبا او فضة وروي انه اذا مضى أبو الساج فليس عليه حلق
ويكون ان يحلق من راسه موضع ويترك موضع **رابعها الحنن** فيستحب في السابع حنن كان او بردا وقد ورد ان الأرض لنضج إلى الله تعالى من بول أو علف أو لها
تجس من سبعين صباحا ويحرق زلخرا الحنن إلى ان يبلغ فاذ بلغ غير محنن جبر عليه ان يحنن نفسه كذا لو اسلم الكافر كذا في يستحب خفض الجوارى وليس ذلك
بواجب الذكر ان لا ولد نحو ما سقط الفرض عنه واستحبابه راى الموسى لم يولد له ولد قبل البلوغ سقط خنانه ولو نبتت لغلغلة بعد قطعه له وجبت عادة الحنن
لعدم حصول الغرض ويستحب الذن عند الحنن بان يقال اللهم هذه ستاة من نبيك صلى الله عليه وآله واتبع ممالكك لى بنك بمشيتك يارادك لا مردته
وقضا حتمته وامرافته فاذ قتر الحنن وحجامة لا مران تعرف معنى اللهم فظهره من الذنوب زد في عمره وارفع الأفت عن بدنه ولا وجامع عرجيه
وزده من الغنى وارفعه عن الفقر فانك تعلم ولا تعلم والحنن في الذكر ورجب خننا وكذا النكاح مشكلا على الأقرب لو اتى بالأنثى ففى يوم خنن ذكرها
أحوطها الأول **وأما العقيقة** فيستحب استحبابا مؤكدا على الذكر والأنثى ويستحب ان يعق عن الذكر ذكر وعن الأنثى أنثى ولو صدقت بثبها لم يجرى في القيا
بالسنة ولو عجز عنها آخرها حتى يتمكن ولا يسقط الاستحباب بالآخر قد مر الصادق عليه السلام شيخا كبيرا فق عن نفسه يستحب ان يجمع فيها شرط الأختين
كونها اثنتا اثنتا معز ووجدنا النكاح ضاانا واثمة غير عوراء ولا عرجا بين عرجها ولا مريضتين مرضها ولا مكسوة القرن الداخل ولا مقطوعة الأذن ولا
خصيبا من الفحول ولا مهنز ولا يستحب ان تحض القابلة منهار بها ولو لم تكن فابله اعطى الأم حتى تصدقته وروى اعطا القابلة ثلثها وروى جعلها وروى
والسنة تادى بكل منها وروى ان القابلة ان كانت ذمية لا تسقط ذبايحها اعطيت ثمن حصنها ولو لم يعق الوالد عن الولد استحباب ان يعق عن نفسه اذ بلغ ولوما
الضيق في السابع فان مات قبل الزوال سقطت عقيقته وان مات بعد الظهر عرق عنه ويكره للوالدين ان يأكلا منها وان يكسرى من عظامها بل يفصل اعضاها
ولا يشرع لطح راس المولود المعق عنه بك العقيقة وقد ورد انه شرك وسأنا ول من دفن عظامها بل ولقها في خربة ليس به مستند يستحب طيح العقيقة وقد عارط
من المسلمين عليها وفي تجربتها نطمع عشر من المسلمين فان زاد فهو افضل وقيل كره ان تشوى بالنار ولوا فله على مستند يستحب الذن عند العقيقة بالانوار وروى
مختلفة وجعلها ان يقال يا قوم انى برى مما شركون انى وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا مسلما وما انا من المشركين ان يسلو في نسكي
وحياي وحياي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك لنا من اننا اول المسلمين اللهم منك ذاك بسم الله وبالله والحمد لله والله أكبر ايماننا لله وشأنا على رسول الله
صلى الله عليه وآله والعصمة امه والشكر لزيه والعرفه بفضلها على أهل البيت اللهم هذه عقيقة عن فلان بن فلان لمحمد وآل محمد وبها بده عظامها بظهر اللهم
اجعلها وقاية لآل محمد صلى الله عليه وآله اللهم منك ذاك ما وهبت انما اعطيت اللهم فقبله منا على سنة نبيك في نستعيد بالله من الشيطان الرجيم وان كان

ذكر



في النكاح

٣٧٩

ذكرنا زاد قوله اللهم أنت هبت لنا ذكرا وانت علم بما وهبت منك ما أعطيت كلما صنعنا فقننا متاعا على سنتك سنة بنيك صلواتك عليه والدا حشا
 عت الشيطان الرجيم لك سفكت الدماء لا شريك لك ما محمد لله رب العالمين **وما الرضاع** فلا تجب على الأم الرضاع من غير ذيق لبن التلبا وغيره ولا
 يجوز للزوج الزامها بذلك شريطة كانت ووضيعة غنية أو فقيرة مسلمة أو ذمية معتادة لارضاع ولدها أم لا نعم لو توقف جوف المولود على رضاعها تجاننا
 وجب عليها ذلك حيث لم يجز عليها ذلك يجوز لها المطالبة بلجوة الرضاع ويجوز استيجارها لارضاع ولدها على الأقوى ويجب على الأب بذل الجرة الرضاع من
 ماله إذا لم يكن للمولود مال وأما إذا كان للمولود مال فلا يجب على الأب بذل الجرة من مال نفسه معسرا كان أو موسرا ولو لم يكن للمولود لبن لأم من جبت أجره
 على من تجب عليه نفقة من الأثارب لو استأجر الرجل زوجته لارضاع طفله منها فان صرح بإرادة تحصيل رضاعه ثم من أن يكون بنفسها أو غيرها جاز
 الأم من أن فعلت فلا جرة لها وإن أطلق بان استأجرها لا رضاع جاز لها الرضاع بنفسها وبغيرها ولها الأجرة وللولى إجبار أمته على الرضاع ذكر
 كان المالك وانفى ذات ولد كانت الأم ذمها لا ولد المولى كان الطفل أو ولد غيره ولد منها أو من غيرها مدة الرضاع حولان كاملين فيجوز القضاء على أحد
 وعشرين شهرا ويجوز القضاء على أقل منه على الأربعة أشهر إن كان عدا نقص منها أو حوط ويجوز الزيادة على الثلاثين شهرا بشرط أن لا يظفر بالأحوط ترك
 ذلك فلا يلزم الأب وغيره من طلبة جوة رضاع الولد جرة ما زاد عن الثلاثين شهرا أو أكثر الرضاع الطفل إذا طلبت ما يطلب غيرها وليس للأب جرة ترعرع منها ولو
 طلبت زيادة على ما يطلب غيرها كان للأب نفقة تسليمه إلى من يطلب ثلها ولو عصت لم تسلم إليه حتى ينهل به قط حقها من الأجرة أصلا وبالنسبة إلى المنة
 من المصلحة من الزيادة خاصة وجهان لا يخلو ثابتهما من وجه الاحتياط بالصلح لازم ولونهما من اجنبية بارضاعه فرضيت الأم بالتبرع فهو حق به ولو لم
 ترض الأجرة كان للأب تسليمه إلى المنزلة ولو ادعى الأب جوة متبرعة وانكرت الأم فالقول قولها بينهما وليستحب أن يرضع الطفل لبن أمه وعن مير المؤمنين
 أنه ما من لبن يرضع به الصبي أعظم بركة عليه من لبن أمه ويستحب تبرع الأم بالارضاع ولدها وكذلك يستحب للرضعة رضاع الطفل من اللبن **وما**
الحضانة فلا يشترطها جمع بانها تعهد الولد بفعل راسية بدنه وثيابه خرقته وتطهيره ونحو ذلك من خدمته وصحته الذي يظهر من قوله ذلك
 كله في النفقة الواجبة على الأب فلا يجب على الأم إلا ما كان بها تجاننا في زمان حضانتها بل لها أخذ الأجرة على ذلك لا استيجار غيرها لذلك ذلك لأن غاية ما يمكن
 من الأخبار هي الأحقية في أصان الولد واستصحابه الحضانة المعنى ثابتة للأم الحرة المسلمة العاقله مدة الرضاع ذكرنا كان واقعيا لا حضانة قاطبة أو
 مبعضة أو مدبرة أو مكاتبه أو أم ولد بل إن كان الولد حرا فحضانته لمن له الحضانة بعد الأم من الأب وغيره وإن كان رقا فحضانته للسيدة وكذلك الحضانة للكارفة
 ولا المجنون وأما بعد الفطام فالأشهر أن الأب يحق بالذكر وأما الأم في الأم حقها إلى أن تبلغ سبع سنين ثم الأب يحق بها وبذلك وإبيرة نفقة السند
 ولا الذل لا بعد تفصيلها بين الذكر والأنثى ما طلقها الحقيقة الأم بالولد إلى سبع سنين صحيحه داود بن الحصين دل على أن الأب يحق بالولد بعد الفطام من
 الأم ولا أدى بالعمل بها بأسا ولو تزوجت الأم في زمان الأحقية بغيب الولد فالمرء سقوط أحقيتها وشبهه الأب فيه ما قل ولوماء الأب في حال كونه
 أحم بالولد كانت الأم أحم من وصي الأب غير ومن الأثارب حتى الجدة والجدة ولا فرق في ذلك بين كون الأم منزوجة بغير أم لا والأم الحرة أحم بالولد
 من الأب المملوك وإن تزوجت بغيره وكذلك المسلمة أحم بالأم لا كافرة وإن تزوجت نعم أن اعتوا الأب لرق أو أسلم الكافرة ذات الأحقية لو كان مفطوما
 ولو فقد الأب وان فقيل يكون أبوا الأب حق به وليس بعيد مع فقد فقيل أن حضانة الباقي للأثارب على ترتيب ذيق فيه تأمل والذي يظهر أن حضانة
 حق للوصي الخاص للتأخر من الأبوين ومع فقد فللمحاکم ومع فقد فللمؤمنين والله العالم **مسائل الأولى** إذا طلبت الأم أجره للرضاع غدا
 على غيرها فلا يلزم تسليمه إلى الأجنبية المذكورة كما ترى أنه وعليه في سقوط حضانة الأم قولان الاحتياط بالجمع بين حقها وبين رضاع الأجنبية لا زمن
 لم يستلزم ذلك زيادة أجره وكفلة على الأب **الثانية** تسقط حضانة الأبوين ببلوغ الولد ورشد له وكان له الانضمام إلى من شأ **الثالثة** لا إشكال
 في عدم عود حضانة الأم المنزوجة بطلاق زوجها الثاني أياها طلاقا رجعيا وفي عودها بالطلاق إيانا وجهان أشبههما العقد والله العالم
المقصد الخامس في النفقات تثبت النفقة بثبوت الزوجية والعقار والمالك لا تثبت بغیرها **القول** في نفقة الزوجة
 وذلك في مقامات ثلث **الأول** أن النفقة تثبت بالعقد شرطها إدام العقد فلا نفقة للعقد مع الاشتراط فتثبت بمقدار ما اشتراطها وكيفا
 وإذا جمع شرطها وهو التمكين التام والحق أن النشوز ما منع لآل التمكين شرط والمراد بالتمكين التام هو تغليبها بين نفسها وبين الزوج في كل مكان وزمان
 إرادته الزوج مما يصلح للاستمتاع بحسب جاهها ولا تختص تمكينها بمكان ولا زمان فلو بدلت في بلدة دون أخرى وفي أريدون أخرى وزمان دون
 أخرى ما يمكن معه الاستمتاع شرعا وعادة لم يحصل التمكين ولم تستحق النفقة ولا يعتبر في التمكين اللفظ بل يكفي الفعل الكاشف عن ذلك وفي اعتبارها
 في استحقاقها النفقة قولان أشهرها الاعتبار بظاهر العقد فلو استحققت الصغيرة النفقة أن لم تمنع ماسو الوطى من الاستمتاعات المحلولة وكذلك لا
 يعتبر فيها بلوغ الزوج فتجب على الصغيرة نفقة زوجته وبكف المولى بأدائها من ماله ولو كانت الزوجة مرضية أو رقاً أو رقاً لم تسقط نفقتها ولو انفق الزوج
 عظيم إلا أنه لا وهو ضعيف لا تنحل من وطئها ولم تسقط لذلك نفقتها وكانت كالزوجة ولو سافر في زمن الزوج لم تسقط نفقتها سواء كان في واجب منه
 أو مباح وكذا لو سافر في واجب غير أن كالح الواجب نحو ولو سافر في مندوبك مباح بغیر أنه سقط نفقتها وكل واجب مضيوق في واجب لا يوجب

سقوط

كتاب النكاح

٣٨٠

سقوط نفقتها وان لم ياذن هو فيه كذا لو اتى بالموت مع ما ذكرنا من دون منع في سقوطها بالاثبات بالموت مع منع تردد ولا تسقط النفقة بشروطها في المندرج
 من المقتضى وتنعى والأحكام لا مكان الضيق ولو أصر الزوج من النفقة لم يثبت لها خيار ولو لم يكن لها كمال راجع من بطلانها على الظاهر بل هو مبتدأ يلزمها القصر
 الى ان يفرض الله تعالى ما وثبتت النفقة للمطلقة بالطلاق الرجوع حرة كانت وامر حايلا كانت وحاملا ولا تسقط نفقتها الا بما سقطت به نفقة الرجوع ولو طهرت
 بها مارات محل بعد الطلاق فعلى الزوج الاتفاق عليها الى ان تضع ايتها بين المحال فان نفقته ثم بان انه لم يكن محل فله استرداد المدفوع اليها فيما بعد انقضاء العدة
 وتسا عن فرد الا قراء ان اتفق فان عيئت فله رصفت باليمن ان كذبها الزوج ولا يمين ان صدقها ولا نفقة للبارئ سواء بان بطلان او دفع اذا كانت
 البائنة حاملة فانه يجب الاتفاق عليها حتى تضع حملها وذلك في البائنة بطلان لا شبهة فيه في البائنة فيفسخ وانقضاء مدة النفقة او هبتها هو الاقرب الله العالم
 وهل النفقة للحمل او الحامل وجهان لا يخلو ثانيهما من وجاهة وتظهر اثره في مواضع فمنها ما اذا تزوج حرة بامر وشروط مولاها رق اولاد وجوزناه فظلتها
 باينا وهي حامل فعلى الاول لا يجب على والده بل على سيدته وعلى القول الاخر فعلى الزوج ويحمل وجوبها عليه مطلقا ومنها ما اذا تزوج عبد بامر فبأنها
 فعلى الاول تكون النفقة على سيد الولد منقرا او مشركا دون والده لا لا لا تجب عليه نفقة انا به وعلى الثاني فالتنفقة عليه كسيرة وعلى سيد ومنها
 ما اذا تزوج عبد بامر فان شرط مولاها رقية الولد وجوزناه فعلى الاول فهو على المولى جزا مولا على الثاني فهو على المولى في كسيرة على الخلاف وان لم يشترط رقية فلا
 نفقة على المولى على الاول عليه في كسيرة العبد على الخلاف على الثاني ومنها ما لو لم ينقذ عليها حتى مضت مدة او مجموع العدة فعلى الاول لا يجب قضاؤها الا
 نفقة انا به لا تقضى على الثاني فالتنفقة لازم ومنها ما لو كانت ناشرا حال الطلاق فعلى الاول لا تسقط النفقة وعلى الثاني تسقط ومنها ما اذا مات
 الزوج وهو حامل فعلى الاول تسقط بالموت على الثاني فيقولان يانان ومنها ما لو سلم اليها نفقة اليوم فخرج الولد ميتا بعد الفهر بعد ان مات في اول فلعلى
 الاول يستبرأها الزوج دون الثاني ويحمل الاستبراد على القولين ومنها ما لو تلفت بعد قبضها اياها من دون تفرطها فعلى الاول لا يجب عليه بد لها بد
 الثاني ومنها ما اذا كان الولد ولدا لشبهة فانه على الاول لا يجب على الوالد الاتفاق على الموطونة شبهة دون الثاني لعدم كون الموطونة بالشبهة كغير ذلك
 من الترات واختلقت الاخبار في استحقات الحمل المذكورة النفقة بعد وفاة المطلق تفصيل النفقة لها وقيل ينقذ عليها من نصيب لدها والا فلا نفقة
 بعضهم الاتفاق عليها من نصيب الحمل عند فقرها من باب نفقة الاقارب فيرد من مشائير التردد في ثبوت نفقة الاقارب على الحمل لئلا يزل ملكه ولا نفقة للمقطعة في
 العدة سواء بان بطلان النفقة المدة او هبتها بقبولها كانت حائلا واما ان كانت حاملا فغالبها لا يلزم الاتفاق عليها للحمل من باب نفقة الاقارب هو
 ساطع من وجهين نعم لزوم مصرف تولد حيا وبقائه من مصارف الولادة على الاب غير بعيد لما اشترط في ضمن عقد النفقة الاتفاق عليها في العدة صح و
 الوفاة ثم لا فرق في استحقات الزوجة الدائمة النفقة بين المسلمة والدائمة ولا بين الحرة والامة نعم يشترط في الامة ما اشترط في الحرة من التمكن التام فلو منعه
 المولى من ذلك ولو في بعض اوقات لا يستمتع كان له ذلك لكن سقطت به لك نفقة ولو لا شوز عند ثبوت على مولاها المقامر الثاني في قد
 النفقة والضابط في ذلك ان يلزم الزوج القيا بما يحتاج اليه زوجته من طعام وادام وشراب الا انها وكسوا وسكان فخر واشرا وادام والذات هان و
 في جنس الطعام من البر والشعير والتمر والزبيب الذرة وغيرها وفي مقدارها وصفه عادة امثالها واذا افرانها حسابا ونسبا شرفا وضعت فخر وغنا من اهل البلد
 وصنعها وكذا في الادام الذي يؤتمد به من اللحوم والاثمار ونحوها وكذا في الشراب الا في طعام والادام والشراب كذا في الكسوة من القميص والسرور
 والنعل ونحوها وفي عددها بحسب الشئ والصفى جنبها من الحر والقطن والكتان وكذا في الاسكان في دار او بيت لا يقيم بها لها وفي القدر قد اوجرها
 ووصفا وكذا في الاخداع عليها ووصفا من الاستحار والابتيا وكذا في الاذهان التي نهن ببر شعرها وترجل من زيتا وشيرح مطلقا ومطيب بالورد
 ونحو ذلك مما يعتاد لامثالها والمشط وما يغسل به الرأس من السند والطين والصابون على حسب عادة البلد ونحو ذلك مما يحتاج اليه ثم الاخداع اما هو انا
 كانت من ذوى الاخداع والاخذت نفسها وحببت في اخلاد قيل الزوج ان يجد ما يغسل به لئلا يفسد له الخيار ولا بأس به الا اذا استلزم خلاف العشر بل لعل
 بسبب احتشامها اياه في بعض الخدمت كصب الماء على يديها وغسل خرق الطين ونحو ذلك فلو تزوجت من لا عادة لها بالاخداع لزمه القيا بخدمتها ما شق
 او باحضار من يجد لها باجرة او حنانا المقامر الثالث في لواحق الباب هي مسائل الاول في لو فالت المستحقة للخادم انا اخذ
 نفسي في نفقة الخادم لم تجب جالبها ولو يادرت بالخدمة من غير ان لم يكن لها المطالبة الثانية فالوا ان الزوجة تملك نفقة يومها مع التمكن وان لم
 منعها وانقضى اليوم استمرت نفقة ذلك اليوم وكذا نفقة الايام وان لم يقدرها الحاكم ولم يحكم بها وكفى لم اقف على دليل معتدل لذلك غاية ثابت هو استحقاتها
 على الزوج نفقتها وما يتعيش به لا يحتاج الى غير ذلك اعلم من ملكها ذلك بحيث اتما الونفعت ببعض ما سلم اليها الزوج ليومها مثلا فملك الزايد وانها
 ان قضت نهارها بصواب صير على الجوع او اكل عند الغيرة كان لها المطالبة بنفقة ذلك الاصل ثانيا الزايد في ملك الزوج ويراثة ذمته من نفقة اليوم الما
 نعم ان استقرضت وارتفعت به بقصد الرجوع الى الزوج امكن القول بان لها الرجوع وهذا ولكن الاحتياط بالصالح لازم لان مخالفة الاصحاب فيما اتوا به من
 ملكها للنفقة جريئا واخلعوا في ان الكسوة والفرش والادام والطعام والشراب النظيف نحوها تملك وامتناع وقال بكل فائل والظاهر هو الثاني وقد ذكرنا
 للتراع ثمرات فمنها ما لو دفع اليها شيئا من ذلك لمدة جرت لعادة بقائها اليها وتلفت في يدها من غير تفصيلها فعلى الاول لا يجب عليه ابدالها وعلى

في الاصل حوطان ان يكون الزوج نفقة عليها

التالي

في النكاح

٣٨١

الثاني عليه الأبدان لو تلفتها بنفسها تعد يا وتقر بطلانها بدل على القولين ومنها ما لو انقضت المدة العتاة والمدفوع اليها من الكسوف ونحوها باقية
 بها فعلى الأول عليه كسوف آخر وعلى الثاني لا يلزم حتى على الأول ويستعد على المتعارف ومنها ما لو ما نثت اشياء المدة التي تصلح لها الكسوف ونحوها اشياء الزوج
 او طلقها فعلى الثاني لا يترد مطلقا وعلى الأول فوجها ومنها ما انما يكسها مدة على الأول تكون الكسوف ونحوها دينا عليه بخلافها على الثاني فوجها
 انه يجوز ان ياخذ المدفوع اليها ويعطيها غير على الثاني ومنها ان لا يصح لها بيع المأخوذة الصرة فيه بغير اللبس غير على الثاني ويصح على الأول فوجها
 جواز اعطائها اياها الكسوف ونحوها على وجه الجارة والاستعارة على الثاني دون الأول وهذا الثريا تخلو من نظرنا حتى ان كل من الطعنا والكسوف ونحوها على
 وجه الاستعارة فله استرداد ما دفع اليها اليه فطلقها باينا قبله او مات كذلك الثالث اذا دخل بها واستمرت تاكل معه تشرب على العادة لم يكن لها مطالبة
 بمدة موكلت ولو تزوجها ويطالبها بالوفاء لم تمنع هي منه ولا عشت نفسها ومضت على ذلك مدة فلا ظهر وجوب نفقة عليها لم تكن تدين النشوز المانع منها
 تشرب غاب عنها زوجها ثم عادت الى الطاعة وهو غائب لا ظهر استحقاتها للنفقة من حين ارتقاء النشوز وكذا لو ارتدت ثم اسلمت بعد ان غلب عنها الزوج فانها
 تستحق النفقة من حين الاسلام **البر** بعمر المطلقين بالطلاق البائن الحامل بنفق عليها كما تركه لا يكفي في الحل دعواها على اظهر بل يتوقف لزوم الاتفاق عليها على
 ظهور الحل وشهادة اربع ثقات من القوابل بانها حاملة ولو اتفق عليها ثم بان الخلاف استعادها منها وهل الحامل البائن بغير الطلاق تستحق النفقة ام لا فوجها اظهر
 الأول نعم ولا عنتها نفق الولد فلا نفقة لها بالشبوت عند كون الحمل منتهيا وكذا لو طلقها باينا ثم ظهر بها حمل فانكره ولا عنتها نعم لو اكدب نفسه بعد اللعان واستحق الولد
 زمة الاتفاق عليها **الخامس** اذا حملت زوجة ثم طلقها طلاقا رجعتيا ووضع ثم اختلفا فاضال الزوج طلقك قبل الوضع وانقضت عدتك بالزوج
 فلا نفقة لك لان حالت الزوج قبل طلقك بعد الوضع في النفقة فان ظهر راي كل من الطلاق والوضع ولو بالبينه فلا شبهة ولا فاقول قولنا في دعوى ماخر
 الطلاق بينهما فاستحق النفقة ويؤخذ كل منهما بما لا يلزم اقراره فويل لها الا عند ادمن الوقت الذي تزعم انه طلقها فيه بل من عند استحقات الرجوع عليها او
 لو فرض ان الزوج اصابها قبل الوضع في الوقت الذي يزعم انها مطلقه فيه لم يلزمه مهر مثل اخلها باقرارها المستلزم لوقوع الوطى قبل الطلاق لكن لا يلزم اقراره
 بتحقيق الرجوع به ولو انعكس حال الزوج طلقك بعد الولادة وانت في المدة في الرجعة وفات بل قبلها وليتبين الحال كان لقول قول الزوج في بقية العدة يمينه
 وتلزم باقرارها وبحكم بان لا نفقة لها **السادس** لو ان نفقة الزوجية من نفقة نفسه مقدرة على نفقة الاقارب فما فضل عن قوته يصرف لهما لا يرفع
 الى الاقارب ولا يفضل عن واجبات الزوجة **القول في نفقة الاقارب فيه مقامان الأول** فمن ينفق عليه يجب له نفق على الابوين والاولاد
 اجماعا ونفوى **والثاني** اباء الابوين اياهما فاما المعروف جوبه لنفاق عليهم وهو الحق المنصور وكذا الاولاد مع عدل ابوين لهم او عدل لهما ولا يجب
 الاتفاق على غير العمودين من الاقارب كالاحوة والاخوان الاعمام والعمات والاخوان والحالات صغيرهم لكن يستحب بيا كذا الوارث منهم بمقتضى الترتيب
 بشرط في وجوب الاتفاق على العمودين الفقير لا يجب له نفاق على الغني منهم وان كان الاتفاق على الغني منهم ايضا حوط ومن العتاة العترة على الاكساب لا بشرط
 نقصان الخلق ولا نفق الحكم مع الفقر والعجز لا بشرط العدا الزولا الاسلام فيجب له نفاق على الفاسق والكافر منهم ايضا نعم بشرط الحرية فلا يجب له نفاق
 على الرق من العمودين ويحب نفقة على مولا وبشرط في جوبه لنفاق العترة فلو لم يتمكن الا من مقدار كفاية نفسه صرفها على نفسه فان فضل شي فلزوجته فان
 فضل للعمودين ويحب في القدر والنكسب الا لا يوجب حاله ولا تقدير في النفقة بل الواجب الكفاية من الطعام والكسوف والسكن وسائر ما يحتاج اليه على حسب حال النفق
 عليه المختلف باختلاف البلدان والازمان والاخصاص لا يجزى عفاف من يجب له نفاق عليه بان يزوجه ويعطيه مهر للترجوع به او بملكه جارية محلة او ثمن جارية
 صالحة ليعرفا نعم يستحب ذلك كما لا يجب له اعفاف لا يجب له اتفاق على زوجاته واولاد الاولاد من الاولاد فيجب له نفاق عليهم ولا يجب له اتفاق على اولاد الابوين
 عند الاب من اولاد الجدة لانهم اخوة اعمامه لو مضى يوم فماتوا ولو ينفق على العمودين ليجب قضاءها ولو يستر في ذمتهم بدوها وان فسد الحاكم مقدر النفقة
 ولو امر الحاكم العمودين بالاستئذان على قس في حال غيبته او امتناعه استدان بهذا النفقة استقر في ذمته بذلك وجب عليه قضاؤها **المقام الثاني**
في الواحق وهي مسائل الأول يجب نفقة الولد على ابيه مع عدل او عجزه عن الاتفاق فعلى الاب امدادان علوا الاقرب الاقرب مع فقد
 الاب اباؤه وامهاته او فقرهم فعلى اُمهم مع عدلها وعجزها فعلى ابيها وامها وان علوا الاقرب الاقرب على احوط احتياطا لازما **الثانية** اذا كان له ابوان
 وفضل اليهم نفقة نفسه عياله الواجب النفقة كانا في عياله وكذا لو كانا اباه وابنه ولو كانا اباه وجده وامه فجدته كان لفاضل الاقرب على قول معروف وفي
الثالث لو كان له ابان جد موثران فقد فاقوا ان نفقة على ابيهم وبن جده ولو كان له ابان جد موثران كانت نفقة عليهم بابا السوية **الرابعة** لو كان له
 من العمودين مفسرا وجبناها على الابعد فانفق ثم ايسر الاقرب تلقى به الزوج بيشا ولا يرجع الا بعد عليه بالنفق **الخامسة** لو كان له ابان لم ينفق
 الا على نفقة احدهما ولو لم ينفق على ابين نفقة الاخوان اختلف فدل نفقةهما وكان مال الاب يسع احدهما بعينه كالا فلنفقة اخضره وجب نفقة الا
 على جدته ولو نساوا في النفقة واتفقا على الاتفاق بالشركة او على ان يختص كل واحد منهما باحد الا على قبول من يدعي الى الشركة والعمل بالقرعة وجبه
 ومثل الفرض ما لو كان للابوين المحتاجين ابن لا ينفق على نفقة احدهما والابن ابن فان على ابن الابن باقى نفقة **السادس** من قصر في دفع النفقة
 الواجبة مع قدرته يجرى الحاكم ان امتنع تخير الحاكم بين حبسه ناديه لينفق بنفسه بين ان يدفع من ماله بمقدار النفقة ان كان له مال ظاهر ولو توقف على

دون

فصل في النفقة

فصل في النفقة



كتاب النكاح

٣٨٢

في نفقة المملوك

في نفقة المملوك

بيع شيء من عقاره أو عروضة أو متاعه جاز له بيعه مع نفقة المولى المملوك عليه البيع وحكم الغائب حكم الحاضر المتنع في وجوب الاتفاق من ماله أو أكل من النفق عليه الاستدانة
والأفناق ليستقر في نفقة المولى المملوك عليه النفقة القول في نفقة المملوك يجب على الإنسان الاتفاق على ما يملك من رقيق وحيوانات فنجنفقه لربها على
المولى من غير فرق فيما لو في المولى به الذكر أو الأنثى والصغير والكبير لأنها بين الصحيح والأعشى والزمن والمهون المستأجر والرق المدبر وأم الولد والكسوب غيره نعم في
الكسوب يتخير المولى بين الاتفاق عليه من ماله وإخذه حاصل كسبه بين يكال نفقة المولى كسبان لم ينفق على السيد ولا نفقة المملوك لربها على قدر الحاجة من
طعام وأدام وكسوة ويصح في جنس ذلك إلى عادة مالك مثل السيد شرفاً وضعة غنى وفقر من أهل زمانه ومكانه ولو كان السيد ينتقم في الطعام والشراب
والأدام والكسوة ما يزيد على عادة أماله لم يجب عليه أن يدفع إلى العبد مثل ما ينتقم به من استحقاق لو كان السيد يطعم ويلبس ورون المعتا بخلا أو رياضة لزمه ما لا يجوز
لرقيقه وأولى التسوية بين المالك مع اتفاقهم في الجنس ويجوز له تفضيل بعضهم على البعض زيادة على الواجب ليستحب أن يجلس رقيقه مع العائلة ويطعم سائرهم
كان هو الذي يجالط طعامه فان لم يفعل فيه نفي لم أن يطعمه من نفقة المولى ولو امتنع المولى من الاتفاق على مملوكه أجبر الحاكم أو عدل المؤمنين حسبه على الاتفاق
عليه ويبيع كلاً أو بعضاً ولو يوماً أو يوماً بعداً ونفقة المملوك في كسبه تجوز للمولى أن يجعل على نفسه ضريبة يكون الفاضل من كسبه ماله ورجح فان كان
الفاضل بقدر كفايته للملك والآكلان على المولى الأتمام ولا يجوز له أن يضرب عليه ما يقصر كسبه عن ولا لا يفضل معتد ونفقة الأنا فام بها المولى ولا يجوز للمولى
أن يكلف مملوكه ألا ما يطيقه ويعتاد مثله ولا يكلفه إلا أعمال الشاقة إلا في بعض الأوقات المعتادة لها ولا ما إذا فام هو ما أو يومين ضعف بعدها شهر أو شهرين
وإذا عمل في النهار وأحضر بالليل بالعكس وما نفقة البهائم فواجبة سواء كانت ما كولة أم لا والواجب لقياً بما تحتاج اليد من علف ما ويقوم مقام
السقي والعلف تخليتها التري وتروا النكات تمارى وتجترى به الحصى رض ولم يكن مانع من تلج ونحوه وان أجبرت الأرض وكانت لا تجترى بمارى فعليه أن
يضيف عليه من العلف ما يكفيها ويظرد ذلك في كل حيوان محرم فان امتنع من ذلك أجبره الحاكم على بيعها أو صبايتها بالعلف والتخليتها أو زجها النكات ما قصد
بالذبح اللحم أولئك كذا جلد وان لم ينفع بها الذبح أجبره على الأفناق والبيع وان لم يفعل ناب عنه الحاكم في ذلك على ما يراه أو بقضيه الحال بما يتخير به من مذكر
مع إمكان فعل كل واحد من الأفراد أو واجب للملك حتى لو انحصرت فرد تعين لا يجوز تكليف الدابة ما لا تطيقه من تقيل الحمل وأدامه السير ولو كان للدابة
ولد وقدر عليه من لبها فله رعايته ولو أجتره

بغيره من رعي وعلف جاز أخذ

اللبس ولا يجوز الحلب

إذا كان يضرب

البهيمة

لفظة العلفان لم يضرب ولدها وقد بلغ آخرها السور إلى الباض إليها

قبيل النجس من لبلة النجس سابع عشر شهر شوال

سنة الف وثلاثمائة وسبع وثمانين

على يد مصطفى الفاني

عنه

عفي عنه بهابن الشيخ قدس سره وطبع في شهر ٢٤٤٣





كتاب الطلاق

٣٨٤

ففي الوفاق

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نتقني

الحمد لله على نعمه والصلوة والسلام على أشرف سله محمد وآله سيما ابن عمه وخليفته والرحمة والرضوان على فقهاءنا واحاديثنا الحافظين لطريقه
ويعجل فيقول الفقير إلى رحمة ربه الفقيه عبد الله الما مقاني هذا هو المحل الثالث من مناهج المتقين في فعل الخير واليقين في فعل الله تعالى أما متنعنا
واخواننا بآثاره لطيف بعباده فادري على انذاره **القسم الثالث في ايقاعات** هو احد عشر كتابا **كتاب الطلاق** وقد اجمع المشايخ
على ثمرته ولكنه مكره فكل من شئ انقض الله عز وجل من الطلاق في آخر من بيت يخرج في الاسلام بالفرقة يعني الطلاق وان الطلاق يهتر منه العرش
فمكره ذلك عندنا لانم الاخلاق والنظر في هذا الكتاب يقع في مقاصد **الاول** في ان كان الطلاق في ابنة **الاول** في المطلق ويعتبر فيه شروط
الاول البلوغ فلا يمضو طلاق غير البالغ وقد وردت اخبا بمضو طلاق من بلغ عشا ولكن اخبار عن المضو ارجح ولو طلق ولي عنه لم ينعن لخصاصة ذلك
البضع وفي صحة طلاق الولي زوجة من بلغ فاسد العقل مع الغبطة قولنا لشهرها **الاول** وحاطها **الثاني** ان لم يكن اقوى على **الاول** فلو طلق الولي زوجة الغير
ثم بلغ معنوها ليكشف بلوغه فاسد العقل من صحة الطلاق **الثاني** العقل فلا يصح طلاق المجنون ولا من زك عقله باعما او تناول دواء اثره ذلك كالسكران
ولا يمضو طلاق الولي عن هؤلاء وفي مضية عن المجنون مع الغبطة قولنا سمعنا ما وعلى المضو في مضو من الفقيه ايضا وصح من الادوار في حال الفاقة **الثالث**
الاحتياط فلا يصح طلاق نكوه والمرجع في موبوع الاكره وهو العرف قد ذكر جمع آراء في حق الا اذا كان المكره بالكسر الباء فادرا على ما يهده به بركة تدفع
وكان المكره بالفح مغلو باحراز عن الدفع بقراره مقلوته واستثنا باليزر وعلم او غلب طقة انتموا منع تاما يطلبه من وقع به المكره وكان ما يوقع به مضو بالمكره
في خاصة نفسه من مجرى مجرى نفسه من يبرئ ولده وغيرهما من قبل الضرب شديدا وحسبوا شتم او اهانته واستخفاف او اخذ مال او يختلف انضرب الشتم وغيرها
باختلاف طبقات الناس لحوالهم والاحوط ان لا يقصد المكره الطلاق عندنا انما الصيغة ويوردى بما يخرج من ذلك لان الاكره على القصد لا يقصو **الرابع**
القصد فلا تر لصيغة الطلاق الصريح من دون قصد من الملقط بها كما في السامعي والتائم والغالط والسكران **الثاني** لاصدله والمعتبر هو القصد في اللفظ
والعنى جميعا فلو تخلف احدهما كفى في فساده ولذا لا يقع فرقة فيما لو نسي ان لزوجه ولحق بالطلاق وكذا لو قال لزوجه قد فلتها زوجة العيزنت طاق هاذك
او و كانه من اوفال زوجتي طاق وقد ظن خلوة من الزوجة فبان ان ذكيلة زوجة في خبر ذلك من فروض تخلف القصد لو وقع صيغة الطلاق ثم ادعى على القصد
المضو فها تليل قوله ظاهره وعليه فيما بين الله تعالى العمل بمعتقد الواقع في خلافه في ذلك بين كون العدة رجعية وابائة ولا بين بصدى المهر على ذلك
عدمه نعم يعتبر من خرجها عن العدة والام يقبل قوله ويجوز توكل الزوج غيره في طلاق زوجة اجماعا اذا كان غاشيا على البلاد وعلى الاقوى اذا كان حاضرا في
البلاد وفي المجلس **الاقوى** حوازن توكله اياها في طلاق نفسها ولو وكلها في طلاق نفسها لثلاثا فطلقت **احد** قبل بطل وقيل يقع الواحد وكذا لو كان الوكيل في طلاق
غيرها وكذا قولنا فيما لو قال طلقى واحدا فطلقت ثلاثا في القولين اظهرهما في الفرض لاخير ولا يشترط في المطلق الحرية في بيع طلاق العبد بغير اذن مولاه
الركن الثاني في الملقط وشروطها خمسة **الاول** ان تكون زوجة لا يقع الطلاق بالوطنة بالملك لا بالاجنبية وان تزوجه بعد ذلك ولو علق
الطلاق على التزوج لم يصح سواء اطلق الزوج بان قال كل من تزوجه انى طاق او غيرها كما لو قال ان تزوجه فلا تزوجى طاق **الثاني** ان يكون
العقد ثامنا لا يقع الطلاق بالمرأة المتمتع بها حرة كانت او امته ولا بالامة المحللة **الثالث** ان تكون طاهرا من الحيض والتفاس وبيانا غير
طلاق الحائل الحاضر وزوجهما مع وصول اليها اذا كانت حايضا او نفشا ولو وقع بطل وفي حكم الحيض والتفاس هنا الزمان المحكوم شرعا بكونه حيضا او
نفسا وانما يشترط الطهارة منها بالنسبة الى المدخول بها الحائل الحاضر وزوجهما فلا بأس بطلاق غير المدخول بها والغائب وزوجهما والحامل في حال الحيض
نعم يعتبر في طلاق الغائب من دون احراز طهرها مضو شهر من ابتداء غيبته على الاقوى وان كان الاحوط اعتبار مضو ثلثة اشهر ثم حيث يطلق الغائب بعد المدة
فان بان وقوعه في طهر غير الواقعة صح وكذا لو بان وقوعه في طهرها حيضا بل وكذا لو بان وقوعه في طهرها الواقعة على الاظهر ولو لم يعلم الحال اما لو طلقها
قبل مضو شهر ثم بان وقوعه في طهر لم يواقعها فالاظهر صحته ولو بان وقوعه في طهر الواقعة بطل ثم ان جواز طلاق الغائب بعد شهر انما هو حيث لا يقوم حجة
شرعية على بقائها على طهر الواقعة او غيرها ايضا ولا نفى صحة الطلاق اشكال الاشبه العدم واعتبا مضو شهر انما هو حيث لم تكن في حال عفاقة اياها طهر
غير طهر الواقعة ولا اجاز طلاقها قبل المدة عند اكثر وان كان لنا في طلاقه نظر وانما نسلمه فيما لو تبين وقوع الطلاق في حال الطهر او ما لو تبين وقوعه في حال
الحيض ففي صحته فيما اذا كان قبل المدة منع ظاهر وكذا لو شك لم يعلم وقوعه في حال الطهر او الحيض على الاشبه لو كان الزوج حاضرا في البلاد لكنه لا يصل اليها
فالمشهور حكمه حكم الغائب عن زوجة ولا بأس بالرواية الصحيحة **الشرط الرابع** ان يكون مستبرئا من الواقعة الواقعة بينهما بما يجعله الشارع طهرا الى ان ينفك
من الحيضة والمدة في الغائب المستبرئة فلو طلقها في طهرها فانه لم يصح الطلاق بختم هذا الشرط بالبالغة التي تحيض بالفعل غير الجاه من فلا يشترط ذلك في
طلاق الصغيرة ولا اليائسة ولا الحامل ولا المستبرئة اذا مضت عليها ثلثة اشهر لم تر فيها ما معتبر للاحكام من جبرن الواقعة ولو طلقها في وقت ثلثة اشهر لم يصح طلاقه في
بلحق المستبرئة من قضاء الحيض في كل مدة ترين ثلثة اشهر فان تلك الغات عادة يجابسة اليها بحيضة ولو اتفقت المستبرئة رتبة لدم قبل مضو المدة صح طلاقها بعد
طهرها من تلك الحيضة وان لم تنص المدة **الشرط الخامس** تعيين الملقط لفظا باسمها المميز لها من غير ها او انشارة اليها الواقعة للاستبراء وقيل

ففي الملقط

زوجتي

فِي الطَّلَاقِ

4A 0

زوجتي حيث لا تكون لما ذكره من جملتها فلو لم يثبتها بطل وهل يكفي التعيين بنية كالوكالت لمزوجته وقال زوجتي دوني واحدة معينة تام خروجها بشبهه العلم
لنوقف مع فقه الشاهدين بها الذي اعتبره هاهنا صحة الطلاق على التعيين لفظا وعلى القول بعكس اعتبار من الشاهدين بها معينة ينبغي سماع قوله في تعيينها
نواه ولو كان لمزيد من واحدة فقال زوجتي طالق ولم ينفذ بطل الطلاق من راس ويصح ويرجع إلى تعيينه ويبرع بين زوجاته وجوزها في الأول ولو قال هاهنا
طالق وههنا فقال الشيخة يصح وتختار في تعيين من شاعنها أو أظهر بطلان لو قال هذه طالق وههنا فالأقرب بطلان بالنسبة إلى الجميع للمزيد من الشاهدين
للتعيين فيونظر المذوونة واجبة فقال أحدا كما طالق ثم قال ردت لأجنبية قبل لم يقع طلاق ولو كانت لمزوجته وجازة كل منهما ازب فقال ينبغي
ثم قال ردت لجازة قبل يقع الطلاق بزوجه لأننا يقع الطلاق على الاسم إلى زوجته ولو طلق أجنبية زوجته فقال أنت طالق لم تطلق زوجته لأن قصد
الخطابة ولو كانت لمزوجته فإدى أحدهما إلى الآخر بالطلاق فاجبة غير المأداة فواجهها بالطلاق فاما ان يقصد بالخطبة مع علم بانها غير المأداة
أو لا مع عدم يقصد بالمأداة من غير قصد إلى الخطبة مع علم بانها غير المأداة لا مع عدم يقصد بالطلاق للخطبة مقيدة بكونها المأداة لفظا أي هي على الأول يقع الطلاق
بالخطبة بغير اشتكال كذا على الثاني في الثالث يقع بالمأداة وكذا على الرابع وفي الخامس اشكال والأشبه بطلان **الترك الثالث** في الصيغة لا اشكال
في توقفه والتركاح وتحقق الفراق بين الزوجين على اللفظ وعدم وقوعه بالفعل الآتي الآخر على ما يأتي والصيغة المتلقاة من الشرع لا الزائدة
هي كلمة طالق المحمودة على لفظه قال على شخص الزوجة من اسمها ولقبها أو كنيها أو كلمة الخطابة اسم الإشارة أو نحو ذلك فلو قال أنت الطلاق أو طلاقى أو
المطلقات لم يكن شيئا وكذا لو قال أنت مطلقة على أظهر ولو قيل هل طلقت زوجتك فلا تطلق نعم فالأظهر عدم وقوع الطلاق في ذلك لو قال طلقت فلا تطلق
ولا يقع الطلاق بغير كلمة طالق صريحا كان الغير وكايرة ولا تكفي الزوجة حتى من لا يعرف العربية على أظهر كما لا تكفي الإشارة إلى المعنى عن النطق فكيف في
طلاق الآخر من الإشارة الدالة على ذلك من أفراد الإشارة القاصرة للعناصير عليها إذا فادارة إنشاء الطلاق ولا يكفي من إغارة على النطق بالفعل حتى الكتابة
حاضر كان أو غائبا على أن يحيطان لم يكن أقوى نعم لو عجز عن النطق فكتب ناديا بها الطلاق صح ولو قال أنت خلية وبرية أو يا بن أو حرام ارتدت بئله أو حليل
على خاربك أو بحق باهلك أو أنا منك ومعتدا ونحو ذلك لم يعد أو أن نوى بها الطلاق كذا على أظهر ولو قال اعتدت ونوى به الطلاق والرواية الناطقة بها
من تركه به أصحابه لو خبر زوجته وقصد الطلاق فإن اختارته أو سكت لم يخطأ ولو خبرته بوجبة باقية بلا خلاف فإن اختارت نفسها في الحال في وقوع الفرية بآية
أو رجعية أو عدم وقوع الفرية أصلا وجوز أظهرها الآخر والقائل بالوقوع يشترط في اختيارها جميع شروط الطلاق وليسقط اختيارها رجوع الزوج عن
قبل ان يخار ولو قيل للزوج هل فارقت فلا تطلق خلتها أو ابنتها فقال نعم لم يوثق شيئا وكذا على أظهر كما مره لو قيل هل طلقت فلا تطلق نعم ثم إن يشترط في صحة
غير ذلك من الشروط والصيغة فلو قال أنا خرجت من الدار فانت طالق وإذا طلعت الشمس فانت طالق لم يصح نعم ولو قلته على ما لم يعلم بوقوعه مثل قوله بعد علم بطلوع
الشمس إن كانت الشمس طالعته فانت طالق لم يقع ولا خلاف بيننا في بطلان أن يدين بطلاقه بلفظ واحد من دون فصل الرجعية فلو قال أنت طالق طلقين أو
ثلاث تطلقين بطلها عكس الواحد بل لا ريب في بطلان الواحد قولان والأشهر روايته أن أظهر وقوع واحدة مع اجتماع الشروط لأن لغوية قوله تطلقين أو
ثلاث لا يوجب لغوية قوله أنت طالق ولو كان المطلق مخالفا معتقدا صحة الثلث من غير تخلف رجعة لرزمة ولو قال أنا مري زوجة فظهر غير الوعدت طالق للشيخ
وكان طلاقا واحدا ولو قال أنت طالق للبدعة قيل صحة واحدة والأقرب لعدم بطلان البدعة عندنا ولو قال أنت طالق لأن انكان الطلاق يقع بك فان كان عالما
باجتماع شروط وقوع الطلاق بها فالأظهر الصحة لعدم التعليق في الحقيقة وان كان جاهلا ببلد كذا فالأظهر عدم الوقوع للتعليق المفوض به نعم لو كان شاكرا في وقوع
الطلاق بها ولو بالصيغة من غير تعليق وصادقت محلا فلا يصح ولم يقدح تردد في الباطن ولو قال أنت طالق لكل طلاق وأكبر طلاق وأقبحا واحدا وقصرا
أطول وأعرضا وادعوا ملاه البلدة الفلانية وملا الدنيا ونحو ذلك من الضمايم صح ووقعت واحدة ولم يضر الضمايم ولو قال أنت طالق لرضا فلان فإن
عنى الشرط بطلان عني الغرض صح ويؤخذ في الظاهر بظاهرهما من لفظه بحسب غيره ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار بكسرة كلمة لم يصح ولو فتحها وكان قال
بالفريق فاصلا المعنى صح ولو قال أنت طالق نصف طلقه أو ربع طلقه أو نحو ذلك لم يصح لعدم قصد الطلقة الواحدة التامة التي هي في ما يقع ولو قال أنت طالق
ثم قال ردت ان قول طاهر نسبوا لي في قلبه من ظاهره وبين في الباطن بما نواه ولو عمل الطلاق على يدها أو رجلها أو راسها أو صدرها أو وجهها أو ثلثها أو
ربعها أو نحو ذلك فإن قال بذلك طالق وهكذا لم يصح ولو قال أنت طالق طلقه قبل طلقه أو بعد ها أو عليها أو معها أو قبلها أو بعدها طلقه ونحو ذلك فإن
راد إنشاء واحدة صحته كان قوله بعد طلقه أو قبلها طلقه أو على طلقه كذا أو قوله قبل طلقه أو بعدها طلقه ونحو ذلك لغوا وان أراد إنشاء التعدد خاصا
التعدد لفظا فسد لم يقع حتى واحدة الآتي قوله قبل طلقه أو بعدها طلقه أو عليها أو معها طلقه فانه يقع واحد على أظهر ولو قال أنت طالق نصف طلقه أو
لثلاث طلقه أو أربعة أو ربع طلقه أو خمسة طلقه ونحو ذلك فالجود وقوع طلقه واحد ولغوية الصيغة ولو قال أنت طالق نصف طلقين أو قبل
لا يقع ولو قيل بوقوع واحدة إذا قصد هالم يكن بعيدا ولو قال لا ربع أو نصف يمكن أربع طلاقات فقال الشيخ ردة تقع بكل واحد طلقه والأظهر عدم الوقوع
فقد الصيغة المنصرفة في الطلاق أعني كلمة طالق ولو قال أنت طالق لك الأثنا قيل تقع واحدة وبلغوا الاستسناة وقيل اشكال لو قال أنت طالق غير طالق
فمن نوى الرجعة بقوله غير طالق صح وان أراد النقص حكم بالطلقة ولو قال أنت طالق أو طلقته قبل لي أو استسناة وحكم بالطلقة بقوله طالق ولا يخلو من نظر

و

15

اذا طلق الغائب اراد العقد على ابنة او على اخت الزوجة فان كان الطلاق باينا لجاز ذلك وان كان رجعيان علم بعد كونهما لا كما اذا مضى من زمان مفارقتها
 آياها اكثر من اقصى مدة الحمل وانقضت العدة ايضا لجاز لان يتزوج باخنها او بالخامسة فان حمل كونها حاملا لا زمة الصبر سبعة اشهر ولا يحوط احتساب السبعة حين
 الطلاق من حين مفارقتها آياها ولو تزوج قبل انقضائها كان انما وضع نكاحا من تبيد وقوعه بعد تمام العدة ففسدان بان وقوعه اثباتا واشتباها لحوال ولو
 تزوج بعد المدة المذكورة ثم بان بقا المطلقة العدة لاستراية ونحوها فالظاهر في العقد **المقصد الثالث في الواجب فيه مقامات**
الاول في طلاق المريض بذكر المريض بطلق في مرضه سواء ائتمت الاطلاق ام لا وسواء كان غرضه رجوعا منها من الاثم ام لا ولو ارتكب المكره وطلق صحيح
 طلاقه ويبرئها ان كان الطلاق رجعيما ما لم تنقض العدة ولا يبرئها ان كان باينا او رجعيما والعدة منقضية على الاظهر وانما المطلقة تترتب عليها الطلاق بين سنة ما
 في ذلك المرض رجعيما كان الطلاق او باينا انقضت العدة ام لا اذا تزوجت فان ارتبها يسقط بذلك بعد العدة ولو اختلفنا ادعى الزوج وقوع الطلاق في الصحة
 وادعت هي وقوعه في المرض فالقول قولها لا يجري حكم الاثر في غير الطلاق من افساد الفراق فلو قد فها وهو مرض فلا عتبار بانها باللعان لم تترتب كما لا يجري
 حكم المرض على غير ما يشهد من الاحوال المختلفة ثم هل التوارث لمكان التهمة فالشيخ وجهه نعم الوجه يتعلق بالحكم بالطلاق في المرض فترث ان انتفى التهمة
 وفي ثبوت الاثر مع سؤلها الطلاق وجهان اظهرهما الحكم وكذا الوجه العدة وبارئته لو طلق احك زوجته في مرضه ثم مرض مرض الموت فعين في مرضه المطلقة
 قبل منه لم ترث لوقوع الطلاق قبل المرض **فروع الاول** لو طلق الامراة الكاتبة في مرضه طلاقا رجعيما فاعتقت كافرا واسلمت الكاتبة في العدة
 وماتت الزوج في مرضه لم ترث في العدة ولم ترث بعد هاء عن اثار الاثر ملأ التهمة واما على وجهه من دونه من مدار الطلاق في المرض وان انتفى التهمة
 فوجهان من حصول الطلاق في المرض من لزوم الانقضاء في مخالفة الأصل على مورد النص وليس في النصوص ما يشمل الفرض والأشبه الثاني في حكم ما بعد
 العدة في الرجعية المطلقة باينا **الثاني** اذا ادعت المطلقة ان الميت طلقها في المرض وانكر الوارث زعم ان الطلاق في حال الصحة فالقول قولها بين من غير فرق
 بين العلم بالتاريخ وعدمه لان ثبت صدقها **الثالث** لو طلق رجعا في مرضه فانقضت عده فترث بارجح ارجحيات دخل بها ثم مات في المرض كان سهم
 الزوجة وهو الربع مع عدا لولدها التي معه شتر كابن الثمان بالسوية ويحمل كون سهم الزوجة بين الجدليات ثبوت مثل المطاعاة في ترك الزوج كسابها
 بجوعه في ماله **الرابع** لو طلق في مرضه ثم قل في مرضه في العدة الرجعية ولم ترث في البتة ولا بعد العدة في الرجعية على الاظهر **المقام الثاني** فيها
 ينزل به تحريم المطلقة لثباتها وادعت المطلقات الثلث بشرطها حرمته المطلقة على المطلق حتى تنكح زوجا غير المطلق فاذا تزوج بها الغريم طلقها او مات عنها او
 انتقضت عدها حلت للزوج اقول كما ترشروط **احدها** كون الحمل بالغا في الماهو قولان اظهرهما عدم كفايته ولا يشترط فيه الحيوة ولا العقل بانها
 ان يطأها في قبلها وطيا موجبا للغسل فلو تزوج بها وطلقها او مات عنها قبل الوطى ولو بعد الخلق او وطئها في الذر فقط او في القبل وطيا غير موجب للغسل لعدم
 غيبوبة الحشفة لمحل الاول بعد العدة ولا يشترط الا انزال على قولنا لا يحوط اعتباره **ثالثها** ان يكون ذلك بالعقد الدائم لا بالمنقطع ولا بالملك ولا بالباحة ولا
 بالزولا ولا بالشبهة ورجع فلو عقد عليها دائما ثم ارتد ووطئها بعد الردة لم يؤثر الحمل كون وطئها بعد دسنا وصحى يستكمل الشرط زال تحريم الثلث هل يهك ما
 دون الثلث ام لا وبيان اظهرها انه يهك فلو طلق مرة او مرتين فترثت المطلقة بشرط طئها الثلث فترثت بالاول بعد العدة بقيت مع على ثلث مستأق
 ويصل حكم السابقة ولا يشترط في الحمل الاسلام فلو طلق الذي ميثنا فاعتدت ثم تزوجت فيه ثم ماتت من قبل حملت للاول بعقد مسانعة كذا كل مشر
 هذا كله في الصحة واما الاثم فحرم على زوجها بطليقتين حتى تنكح زوجا غيره على الشرط المتقدم سواء كانت محررا وعبد لا محل للاول ووطئ المولى لا يملك المولى
 آياها من المطلق لسبق التحريم على الملك فوطئها مرة ثم اعفقت ثم تزوجها او رجعا بقيت مع على واحدة للنصوص المعينة فوطئها مرة ثانية حرمت عليه حتى تنكح
 زوجا اخر وهي تحصل التحليل ووطئ الخصوم مع شرائط المزوجة ام لا وجهان اظهرهما التحصيل وان كان لا يحوط على ومثله الموجب والمجرب الذي بقي منه عقد الزوجة
فروع الاول لو انتقضت مدة فادعت بها تزوجت فارقتها وانقضت العدة وكان ذلك ممكنا في تلك المدة عادة فقبل فقبل فوطئها مطلقا ولا يظهر
 ما في الرواية من قبول قولها اذا كانت ثمة لا مطلقا **الثاني** ان اخل بها المحلل ثم ادعت لوطي للوجبالغسل فان صدقها حلت للاول وان كذبها فقبل بصدق
 مطلقا وقبل بهل الاول بما يغلب على ظنه من صدقها او صدق المحلل ولا يظهر ما هو الا حوط من عدا لقبول رجع مطلقا الى ان يثبت للزوج المحلل **الثالث** لو عد
 المحلل على الحرمة المطلقة ثلثا او الاثم المطلقة مرتين عقدا ثم صحح نكحها وطئها كالموطئ في الحضي والنفاس او الصواب الواجب بعدا حرمت عليه بالطهارا وفي العدة
 عن وطئ شهنة وقع في زمان كونه في جباله او في احوال او نحو ذلك ففي ابراث ذلك حملها الاول بعد مفارقتها الثلث فلو كان حوطها بالقرعما العدم والله اعلم
المقام الثالث في الرجعة لا خلاف في شرعية الرجوع بها للزوج بعد الطلاق الرجعي ففتح المراجعة نطقا كقولها راجعتك ورجعت فيك او
 راجعتك ونحو ذلك مما يفيد ذلك مثل ذلك الى نكاح او امسكت على الزوجية او اعدت الى النكاح او نحو ذلك كل ذلك مع قصد انشاء الرجوع بما يلفظ
 به منها وكذا اتفق المراجعة فضلا كالوطي والتقبيل والتمس شهوة وشروطه عدا هو لعن كونها مطلقه طلاقا رجعيما وكذا انكاره للطلاق حيث سئل منه فان الاظهر
 تحقق الرجوع به بصحة الخط ولا يجزئ شهاده في الرجعة المستحب لو قال راجعتك واشتت وان شئت لم يقع الرجوع ولو قبل بوقوعه قال بعد ذلك شئت
 بكن بعيدا ولو طلقها رجعيما فارتدت فراجع لم يصح الرجوع كما لا يصح تزويج المرأة ابتداء ثم لو اسلمت بعد ذلك سافلت رجعتا وشاؤا فقال صحة الرجعة قبل سلا



كتاب الطلاق

٣٨٨

مرعاة بلحوق الإسلام فاذا سلمت حلت لهما الرجوع السابق وفيه تأمل ولو كانت عده ذميمة فطلعت رجعياً ثم راجعها في العدة فالأظهر الصحة ولو طلق وراجع فأنكرت
الدخول بها أو لا حتى تكون معتدة ويكون للرجوع محل وادعى هو الدخول فالقول قولها بينهما والبيتة بينة الزوج ان افامها فان لم يقمها وحلفت بطلت رجعت
ولم يكن عليها عدة بل لها ان تترج فعلا ولا تسحق من المطلق بغيره ولا سكتي بجميع الزوج بمقتضى قراره من يكاح اخنها والراية غيرهما الى ان يوقع طلاقاً جديداً
ورجعت الاخرى لاشارة الدلالة على الرجعة ومن الاشارات نفع المضاع عنها حيث يكشف عن ارادة الرجوع وان اختلفا في بقا العدة وانقضائها فادعت
بالحيض في زمان محتمل وانكرها فقولها بينهما وان اعتل الانقضاض في زمان غير محتمل لم يسمع قولها كما لا يسمع قولها لو ادعت الانقضاض بالاشهر بل القويح
قول الزوج في بقا العدة وفيه تأمل يتم القول قولها في انكار انقضاض العدة لو ادعى هو وانقضاضها لو كانت عاملاً فادعت لوضع وانقضاض العدة قبل قولها
بينهما وان لم تحضر الولد لان لا يكون الوضع مكاناً عاداً ولو ادعت الحمل وانكره الزوج كان القول قولها بينة ولو احضرت لدا وانكره ولا تها قبل اياها وبينه
ولو اتفقا على حصول الرجعة واختلفا في وقوعها في العدة او بعدها فادعى وقوعها فيها وانكرت لم يزدك راعية انقضائها قبل الرجعة فالقول قول الزوج بينه
بقدم قول مدعى الصحة على مدعى الفساق ولو ادعى انه راجع زوجته الامنة في العدة فصدقه فانكر المولى ودعى خروجها قبل الرجعة كان القول قول الزوج بينه
المقام الرابع في اتمام جواز استعمال الحبل المباحرة دون المحرم والنوصل بها في اسقاط ما لولا الحيلة لثبت اما النوصل الحبل المحرم فمحرّم ومن هنا
ان امرته ان حملت له على الزنا ما لم يمتنع اباه من العقد عليها او بامره يربط بان يشترى به فقد بطلت حراماً ولكن حصل مقصودها على القول بشر حرمة الكفا
بالزنا كما هو المختار اما لو وصلت للحمل كما لو امرته له فانسق اباه في العقد على الزنا المذكورة فلا ثم عليها ولو ادعى عليه من يذرى منه باسقاط واستليم فخاف
من دعوى الاسقاط انغلايا ليعين الى المدعى احد البيتين فانكر الاستدانة وحلفا يتجوز بشرط ان يورى بالحيض عن الكذب كذا لو خشي الحبل من بين مدعى
عليه فانكر النية ببلدية المدعى ان كان محققاً وفيه الحالف اذا كان مظلوماً في الدعوى فالدعي اذا كان محققاً فانكر المدعى عليه حلفه موقياً بالحيض عن الكذب لم
ينفع ذلك بل وقعت اليه على طبق ما يريد المدعى ويرتب على المنكر الوعيد الوارد في حلفه بالله تعالى كاذباً بخلافه اذا كان مظلوماً كما فيما ذكره لو اكره على ان
على زلوشى محتمل خلفت نوى بالحيض عن الكذب فادعى عليه في الدعوى فالدعي اذا كان مظلوماً في الدعوى فالدعي اذا كان محققاً فانكر المدعى عليه حلفه موقياً بالحيض عن الكذب لم
طالق ونوى طلاقاً فادعى عليه في الدعوى فالدعي اذا كان مظلوماً في الدعوى فالدعي اذا كان محققاً فانكر المدعى عليه حلفه موقياً بالحيض عن الكذب لم
الى الجانبين فادعى عليه في الدعوى فالدعي اذا كان مظلوماً في الدعوى فالدعي اذا كان محققاً فانكر المدعى عليه حلفه موقياً بالحيض عن الكذب لم
وبالتور القطعة الكبيرة من الاقطار العشرة كذا في بحثنا في غير ذلك من الحبل الشرعية التي ينبغي تركها وارجوزها **المقام الخامس في العدة**
والنظر في ذلك يستدعي **الفصل الاول** لا اشكال في وجوب العدة عقيب الفراق باسما مبطران تكون مدخولة بها فلهذا دعى غير
المدخول بها سواء بات بطلاق او فسخ او هبة مدة المتعة وانقضائها فاعتك المعقود المؤقت عنهما زوجه فان العدة عليها واجبة مع الوفاة ولم يدخل بها
بحق الدخول لوجب العدة باي ارج الحشفة او قد رها من مقطوعاً في قلمها ولا يكون ذلك من ذلك وهل يكفى في رها في وجوب العدة ام لا المهور الكفا
وهو الا حوط ولا يعتبر الا في تحقق الدخول كما لا يعتبر كون الواطى صحيحاً انثيين فلو وطأ سليم الذكر مقطوع الانثيين وجبت العدة وكذا لا يعتبر قصد الوطى
طوطاً وهوناً ثم لو اهل زممت العدة وهل ثبت بوطى الصغير قبل اتم ولا بأس به لو كان الزوج مقطوع الذكر سليم الانثيين وساحتها دخلها ما شق فزوجه فان
بان بها حمل زممت العدة ومع كل الحمل فقبل بوجوب العدة للصحيح ابن مسلم وليس بعيداً لا تجب العدة بالخلق منفردة عن الوطى ولو خلاها ثم اختلفا في ايا ارج
فاذعت وانكره الزوج كان القول قولها بينه **الفصل الثاني** في ذوات الاغراء وهي المستقيمة الحوض ومعتدة وقتاً وعدداً ومعتدة وقتاً خاصة وهي
مع عك زيادة طهرها عن ثلثة اشهر وكوفاة تحت حرا وعبد معتدة ثلثة افرام والمزابها الاطهار ولا فرق في ذلك بين المطلقة والفسوخ نكاحها بسبب
قبله او قبلها والموطنة بالشبهة ولا بين حتى الحيض الموجب لانقضاض العدة طبعياً وهو الذي يهوب كل شهرها في مرة غالباً بين غير ذلك وبعد طهر الطلاق
الاطهار وان بقيت منها حطة كما لو حاضت بعد الطلاق ونحوه لم يخط فانيها تحسب الحطة ولو اطلها فاذا اكملت بعدها قريناً خريون رات الدم الثالث فحقت
عدتها ان كانت عادية مستمرة بالزمان واختلفت صيرتها الى انقضاض اقل مدة الحيض من الدم الثالث فاذا انقضاض اقل مدة الحيض وتحقق كونها حيضاً انقضاضاً
العدة بروية الدم الثالث لا يكون ما صيرت الى مضية من اقل مدة الحيض بخلاف العدة واما وجوب الصبر اليه مقدمه لا احتياطاً وامل مدة يمكن انقضاض العدة
بمضتها هي سنة وعشرون يوماً محظتان محظتان بعد الفراق حيضتان سنة ايام وطلهن بينهما عشرون يوماً وعظمه من الحيضة الثالثة لكن هذه الخطأ
البيت من العدة على الاظهر واما هي كاشفة عن انقضاضها ولا يصح الطلاق الواقع في ثلثة الحيض ولو وقع في الطهر فاجابها الحيض فلا فصل بحيث لم يحتمل الطلاق
والحيض الخطأ المعدية اول الاطهار صحح الطلاق لوقوعه في الطهر لا في العدة بل في الطهر بل عليها الاعداد بثلثة اطهار بعد ذلك الحيضة فصح لو اختلفا
فاذعت بها جاز من الطهر بعد الطلاق يكون اول الاطهار ثلثة وانكره هو كان القول قولها كون امر الطهر والحيض **الفصل الثالث في كذا**
السؤال في الحيض وهي في سن من حيض وهي تعد من الطلاق والفسخ والوطى الشبهة مع الدخول ثلثة اشهر ان كانت مرة من غير فرق بين كون انقطاع
حيضها بطبيعة او لعارض من حمل او رضاع او مرض او نحوها او اما **الياسنة** والصغيرة فقبل ثلثان ثلثة اشهر وقبل العدة عليها من غير فرق بين سبب

وانت كذا
بغيره كذا

في كذا

الفرق

الطلاق من طلاق واضح ونحو ذلك هو الأشهر لا يظهر مشكوكه الياس تلحق المعتدات كما أن مشكوكه البلوغ تلحق بالصغرى العدة وحملها في الفرسية بلوغ
خمسين المدد في الفرسية على النسابة إلى قرش بالأب المشكوك كونها فريسية المحتمل قويا كونها كذلك يلزمها الاحتياط فيما بين الخمسين والستين بالاعتداد ولو
كان مثلها تحيض اعتدت بثلاثة أشهر فالو رابعي هذه الشهرة والحض من سبقت لأطهار فقل خرجت من العدة وكذا ان سبقت الشهرة ونحو فحرماتها ان
بعد الفراق ثلث حيض ليس بين كل حيضتين منها ازديت بثلاثة أشهر اعتدت بالأطهار وان لم تحيض بعد الطلاق إلى ان مضت ثلثة أشهر بعض نفقت عدتها
بذلك سواء كانت ممن لا تحيض أصلا أو كانت ممن يفصل بين حيضتها ازديت بثلاثة أشهر وطلقت أول الظهور ومضت الثلثة أشهر وهي طاهرة ولو طلقت في وقت لم
يفصل بين طلاقها وحيضتها الأول وثلاثة أشهر بعض من فصل بين الحيضة الأولى والثانية ازديت بثلاثة أشهر ففي اعتداد مثلها بالاعتداد بالاعتداد وان طالت سنين وان
يفصل سنة بين الحيضة الأولى والثانية وبالأشهر الثلث البيض وبالثلث ان فصلها الحيض وجاؤها الحوط ثم الثلث في الثلث والاحتياط بالأول والأخير
ولو لم تستقيم الحيض بعد الطلاق إلى ثلثة أشهر لأحيضة واحدة ثم لم تحض فليحتمل ان تترقب تسعة أشهر من حين الطلاق ثم تعتد بعد ذلك ثلثة أشهر ثم تحل
للزواج وقد وردت رواية في الحيض في كل شهرين وثلاثة أشهر حيضة واحدة فطابقا فليحتمل ان تترقب ثلثة أشهر الفسوى على الأول نعم الثانية وثالثة
ويخص الحكم المذكور بالحرة دون الأندولورات المطلقة الدم مرة ثم يستعمل الحيض بلوغ الخمسين في غير الهاشمية والستين فيما اكملت العدة بشهرين ولو
بثنت بعد رؤية الدم مرتين فالأحوط اكملها العدة بشهر ولو ثبت بعد الطلاق قبل الحيض فالأشبه سقوط العدة عنها والأحوط اكمل العدة ثلثة أشهر من
حين الطلاق ولو استمر الدم بالعدة مشتها ونجاسته العشرة رجعت إلى عاداتها المقررة لها في زمان الاستقامة وجعلها حيضا وما عليها الاحتياط في الحيض
يحكم به حضنا في العادة حكم الحيض هنا وجعلت الباقي طهرا إلى وقت إعادة من الشهر الآخر واعتدت بذلك المستقيمة ولو لم يكن لها عادة سابقة مستقيمة اعتبر
صفة الدم وجعلت ما كان بصفة الحيض حيا بشهر والباقي طهرا واعتدت بثلاثة أشهر وأطهار ولو نفقت التميز رجعت إلى عادة نسائها واعتدت بذلك
ان كانت مبتدئة وأما ان كانت مضطربة فاعتدت بالأشهر وكذا المبتدئة اذا اختلفت نسائها أو نفقت ولو كانت لا تحيض إلا في سنة أشهر أو خمسة فاعتدت بالأشهر
وإذا كان طلق في أول الهلال اعتدت بثلاثة أشهر هلالية وان طلقت في ثلثها الشهر اعتدت بهالين واخذت من الثلث بقدر ما يحل مع ما فاتها من الشهر الأول
ثلثون يوما أو كمال تسعين نفسا لو اعتدت ثم تزوجت بعد انقضائها فارتأت بعد ذلك بالحمل لم يورث الرتبة بطلان النكاح مالم يتحقق الحمل ولو حدثت
بعد العدة قبل النكاح لم يجرى تزويجها ولو ارتأت به قبل انقضاء العدة فزوجها تزويجا بعد انقضائها قبل ذلك الرتبة فكلان اظهرها الجواز وأحوطها المنع
ولو ظهر الحمل بعد النكاح في الصور الثلثة علم كونه من الزوج الأول بطل النكاح لا نكبا في موضع في العدة لأنها في الحامل وضع الحمل وهذا بخلافه ولو احتمل
كون الزوج الثاني فان أشبه بقا نكاحا كان الفرسية ربع الفصل الرابع في الحامل وهي تعتد في الطلاق بوضع الحمل ولو بعد الطلاق
بلا فصل سواء خفي الزوج أم لا ثم تصور أم لا وهل تنقض عدة الحامل عضو الأطهار أو الأشهر قبل الوضع أم لا قولان اظهرهما الثاني ولا فرق في انحصار
عدة الحامل في الوضع بين المطلقة والمفسوخ نكاحها من قبلها والموطونة بشبهة والمعدة المنقضة اجلا والمبدلة لها بقية اجلا وكذا لا فرق بين الحر والأمة
ولا بين انفصال الولد حيا وميتا ولا تنقض العدة بغيره بعض الحمل منفصلا او متصلا ويعتبر العلم بكون الموضوع حمل فلا يكفي رضع النطفة قبل استقرارها
وكذا بعد الاستقرار على الظاهر نعم يكفي وضع العلقه اذا تحقق كونها حملا وبشرط كون الحمل منسوباً شرعا إلى من العدة منه فلو تنوعت شرعا بان ولدت لها ولد من
شهر من حين طلاقه الأول لزعموا الاعتداد بالأفراء من حاضته أو بالأشهر ولو طلقت المرأة فادعت الحمل عليها فقصمده الحمل فان ظهر بها حمل ولا اعتدت بعدها
ثلثة أشهر ثم قد بانته عنه لو كان حملها الشهر او ازيد فلا اشكال في توقف جوارز تزويجها على وضع الجميع وهل يتبين منه بوضع الحمل أم لا قولان اظهرهما الأول فظهر
لغيره في انه بوضع الأول يسقط الرتبة ويلتقي التوارث يسقط عنه نفقتها ويجوز تزويج اخوها والحامسة ولا يقع بها من طهار ولا إيلاء ولا حمل ولا يجتمع
بأنه في المسافر وكذا في الصور المذكورة بنفي ذلك انحصارهما وكذا احصان لم تكن له زوجة أخرى لا غير ذلك من الأندولورات زوج المطلقة والعدة فان كان
لطلاق بابنا انقضت على تمام تلك العدة ويصور كون الطلاق بايما مع لزوم العدة عليها فيما لو كان الطلاق ثالثا أو سادسا أو ساعا أو خلتا او نحو ذلك
ان كان الطلاق رجعيا اهلته ماضى من العدة واستأنفت عدة الوفاة ان كانت عدة الوفاة ازديت ما بقي عليها من تمام عدة الطلاق وأما لو كانت بقية عدة الوفاة
ازديت من عدة الوفاة كالموت كانت مستربة فان عدها في الطلاق اقصى الحمل ثم ثلثة أشهر بعد ذلك ذلك ازديت من عدة الوفاة فيها لم يجرى اظهرها اجزئها بعد الوفاة
في اربعة أشهر وعشر أيام وأحوطها اعتدادها بعادة الوفاة بعدة بقية من مدة المسربة وهي مدة الحمل وثلثة أشهر بعدها **فصل الرابع في الأول** لو حلت من الزمان
للها الزوج اعتدت بالأفراء وان وجدوا بأشهر ان لم تهر او انزلت فسلت ثلثة أشهر فزاد بين الذين لا تعتد بالوضع لما مر من اشتراط الاعتداد بالوضع
كون الحمل من العدة من دج فاذا اعتدت بالأفراء أو الأشهر جاز لها ان تزوج وان لم تضع وليس عليها الاعتداد من الزنا ولو قبل توقف تزويج الزاني باباها على اعتداد
بأن الزنا لا يفسد كالجسنا ولو وطئت شبهة ونحو الولد شرعا بالوطئ بعد الزنا عدها ثم طلقها الزوج اعتدت بالوضع من الوطئ ثم استأنفت عدة الطلاق بعد
وضع **الثاني** اذا اتفق الزوجان على وقوع وضع منها وطلاق منه ثم اختلفا فاضل الزوج طلقك بعد الوفاة فان عدة الوفاة رجعية وفات المرءة قبل
الولادة وانقضت عدتها بالوضع وانكسر الفرج فقال طلقك قبل الولادة وانقضت عدتك فلا تنفك لك على ذلك بل يبدؤها بالعدة باقية ولا تنفك فلا

کونہا

في العدة

٣٩٠

في العدة

وَقَفَّيْنَا عَلَى الْكُفَّارِ الْقَوْلَ

كونها متدعين ويجعل الأخذ بمقتضى أصل العقد في الجميع والاحتياط هنا لأن **الثالث** لو أقرت بانقضاء العدة الباشئة ثم جاءت بولد لست أشهر فصاعدا لا
أقصى من الحمل من حين الطلاق ففي حق الولد ما لم يجاوز أقصى الحمل فلو كان أظهرها الأول وكذا الحال في الأقرار بانقضاء العدة الرجعية إلا أنه محسب من نفي الولد
حين انقضاء العدة لأن الرجعية بمنزلة الزوجية وحيث يلحق بالولد يحكم بقاء عدها إلى حين وضعه من حكم البيونة ظاهرة أو لوات المظنة بولد دون أقصى مدة الحمل
ولما تزوج بغير المطلق ولم يجز بانقضاء العدة نحو الولد بالمطلق ولو ولدت له لا يزيد من أقصى مدة الحمل انتهى عنه لأن نفي ما لو جاز الحجة بها إذا كان الطلاق رجسيا
فادعته رجسة أياها أو تجديك نكاحها أو طيها أياها شبهة فانه يحظر نظر فان صدقها الزم بموجب قراره فعليه النفقة والكسوة مع الرجعة والمهر مما مع النكاح بد
ولحق بالولد وانقضت العدة بوضع وانكر استحسان الفاش كان القول قوله بيمينه انقضاء العدة بوضع لعده كون الحمل من العدة منه لم يكن
هي ولو ازم ما دعت من كون الولد منه كانقضت العدة بوضع فلا يجوز لها مطالبة بنفقة العدة بعد اوضاع وان بكل الزوج العين المذكور فخلعت ثبت
النسب آثارها إلا أن يفيد بالعان وان ادعت على الوارث بعد موت الزوج ان الزوج كان قد راجعها أو جدد نكاحها فان كان واحدا فالحكم كما ادعت على
الزوج إلا أن الوارث يحلف على نفي العلم ولا يكون له نفي الولد بالعان ان ثبت للنسب اختصاص اللعان بالزوج فتفسيره لو تعدد الوارث فان صدقها أو
كذبها أو بكل فخلعت كما مر وان صدقها واحدة وكذبها أخرى وحلف ثبت المهر النفقة بنسبة حصص الصلوة ولا يثبت النسب في حق المصدق إلا أن
يكون المصدق عدلين فإنه لا يبعد ثبوته في حق المتكزيا **الفصل الخامس في عدة الوفاة** الأجوبة على الزوجات باقسامهن اعتمادا من وقت
ازواجهن بغير خلاف فتخرج بقيد الزوجية من عقد عليه الرض ومات قبل الدخول بها حيث لا عدة عليها على الأظهر لبطان العقد بموت قبل الدخول ثم إن عدة
الحرة الحامل منهن أربعة أشهر وعشرة أيام صغيرة كانت أو كبيرة أو بالسة مسلمة كانت أو ذمية دائمة كانت أو منقطعة على الأشهر الأظهر مدخلها كانت أو غير مد
بها حاضرت فيها ثلثة أشهر أو لم تحض الفاع كان الزوج أو صغيرا كان أو عبدا وتبين خبره الشمس من اليوم العاشر بعد الأشهر الأربعة كانت أو غير المدخل
الصبر إلى مضي مقدار من الليل كان فدمي مثله من ليلة الطلاق ان كان قد وقع في الليل ونحوه الأشهر الأربعة كانت أو غير المدخل
شهر الوفاة بمقدار ما مضى منه من الشهر الأخير **وقا الحال** فتعد بابعاد لأجلين من وضع الحمل ومضي أربعة أشهر وعشرة أشهر على الموتى عنها زوجها
الحمد وهو ترك ما يصنع للترين به من الشارب الأدهان المقصود بها الزينة والطيب الكحل الزينة ولو احتاجت إلى الكحل بالسواد كحلته ببلاد
نهارا إلا أن لا تدفع ضررها إلا بالبقاء في النهار أيضا ولا يحرم عليها التنظيف لادخول الحمام ولا تسرج الشعر ولا السواك ولا فلم الأظفار ولا التكو في
المساكن العالية ولا استعمال الفرش والأواني الفاخرة ولا الامتناع ولا زينة ولا دها وحدها إلا أن يعدل من ذلك لها زينة عرفا فحرم وقا خروجها
من منزلها فله عرف ظاهر الجواز لكن الأجانب في ذلك مختلفون كاعتراض عنها غير ثابت بالاحتياط بالعمل بها لأن ما والذى يقتضي الجمع بينهما على وجه وضحا
في المنهي هو المنع من مبيتها في غير بيتها من الخروج ليلا إلا حاجته بعد نصف الليل مع الرجوع عشيا والمنع من الخروج نهارا إلا حاجته بعد زوال الشمس مع
العود مساء ولو احتلت بالحمل عشت في انقضاء عدها بالمدة الحالية من الحمار فلو كان أظهرها الأنفضا وأحوطها العمد ولا يجوز للحمل على غير الزوجين
أقارب ليت بسانه ولا أماته وان كن موطونات وأمهات ولا د ولا يحرم على الزوجة الحمار أكثر من ثلثة أيام في موت غير الزوج ولا فرق في وجوب الحمار على
الموتى عنها زوجها بين كون الزوج كبير أو صغيرا عاقل أو مجنون ولا بين كونها مدخولة بها أم لا حاملا أو حائلا أو بالسة أو منقطعة كبيرة أو صغيرة عاقل
أو مجنون مسلمة أو ذمية غايمة كون التكليف في المجنون والصغيرة على الولي على الأحوط وفي وجوب الحمار على الأمهات الموتى عنها زوجها فلو كان أظهرها العمد وأحوط
الثبوت لا يلزم الحمار المطلقة رائحة كانت ورجعية ولو وطئت لم ترث بعد الشهرة ثم ماتت الوألى اعتدت عدة الطلاق حاملا كانت وحاملا ولا حاد عليها
أو حار ورجعة نفس **يع** لو كان لا أكثر من زوجة فطلق واحدة لا يبعثها فاما أن لا يبعث أصلا لا نظرا ولا نية لو بعثت نية لا نظرا أصلا الختان من لزوم التعيين
لفظا ولا نية بطل الطلاق في صورتين يتعين على الجميع الحمار ولا تعدل بعده الوفاة على القول بكهانة التعيين بنية بطل الطلاق في الصورة الأولى فتعد الجميع
عدة الوفاة وعلى القول بعدم لزوم التعيين لفظا ولا نية بطل الطلاق وتعين المطلقة بغيره ولو مات الزوج قبل التعيين لم تعدل كل منهن بعد الوفاة مع الحمل
لا للاحتياط بل لا يستصحب وان عين احديهن قبل الموت انضخت إلى المعينة واعتدت مرجع الطلاق لامرجهن الوفاة ولو كان الطلاق رجسيا اعتدت عددا
من حين الوفاة **في بطل** عدة الوفاة الغاشية عن زوجة ان لم ينقطع خبره وكان مائ كاذبا لا يعلم مكانه ولكن يعلم حيوته ولو بالنية على مجرد الجوف فالزوج
حال زوجة الحاضر في استمرار نكاحه لم ينقض الحاكم عليها من ماله ان كان له مال يصل الحاكم إليه لا كتب إلى الحاكم بله ليطالبه بحقه فان تعدد ذلك انفق عليها من بيت المال
ان لم يكن من ينفق عليها ولو علمت هي حاضرة بوفاة زوجها الغاشية عنها حالها التزوج وان لم يحكم به الحاكم لكن لا يجوز ان يتزوج بها الا من ثبت عنه موافق لا
يعلم بحالها فانه يجوز على اخبارها بعد الزوج او وفاته بتزوجها وان جهل خبر الزوج الغاشية فان كان هناك من ينفق عليها لم يجز لها ان تتزوج وان نفذ المنفق
فان ميت فلا تعرض لاحد عليها وان لم تصبر جانها ان تزوج بشرط **احد** ها ان ترفع امرها إلى الحاكم العادل فلا يجوز لها ان تتزوج من دون ذلك ان
مضى ثلثتها ضرها الحاكم لها اجلا اربع سنين مبدئها من خبره لا جلا من حين انقطاع خبره **ثالثها** احص الحاكم عدة ضمن الأربعة سنين المضي وتبين وقت
امرها اليه بجرا انقطاع خبره وبعدها ان راجعته بعد مضي اربع سنين **رابعها** عدة معرفة بخبره بعد الفحص أو أنه ميتة يلزمها الفحص خاصتها

فقد



في حكمه وجن الففوقية

٣٩١

فقد من يفوق عليها من ولي الرجل بعد المدة ولا يجوز لها ان تترج بحال سائر من ان يطلقها الولي بعد ذلك كذا والحكم مع عدم ذلك فاحصل له سائر
 اعتد لها بعد الطلاق عدة الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام ولا خلاف عليها على الظاهر وان كان الا حوطان تحت ولا فرق في المفقوفين من انفق فنفذ في جوف البلاد او في سفر
 او في القتال وما اذا انكسرت سفينة ولم يعلم حاله ولا كيف ولا لغيره انفق على موته من دون بحث الا ان يحصل الاطمان العادي بموته فانها حية تترج بعد ان تعتد
 وان لم يحكم الحاكم بموته فاما فتر حكم الحاكم جواز ان تترج بكل احد بخلاف ما قبل الحكم فانه لا يترج بها الا من ثبت موته عند ثم الفحص المزبور انا هو في الصقع الذي
 فنفذ فيه ولو فقد في بلد مخصوص او جهة مخصوصة دلت الفرائض المعتبرة على انتقالها الى غيرها كفي البحث عنه في تلك البلاد او الجهة فان لم يظهر خبر حرى طرد
 كذا لو كان فقد في جهتين او ثلث او بلدان كل ما قصير على البحث عنه فيما حصل في الاشب لو فرض عدم وفاء الاجل المزبور باستقصا البحث فجميع المحتملات ففي كل
 بالبحث فيما هو في الاجل وجهان ظاهريهما الكفاية بغير الحاكم بين ارسال رسول الى الجهة التي تعتبر البحث عنها من ارباب البحث الى حاكم تلك الجهة للبحث عنها وبغير
 ان يكون الرسول ممن يطمئن بغيره ولو اختارت بعد امر اجتهاد الحاكم وضرب الاجل بخصصة مضى الاجل فبصرته بعد مدة او ارضا الطلاق لم ينجح الى ما جيل اخر بل هو
 الوالى مع الولي الطلاق لو كان للمفقوف زوجات فزعت احد من امرها الى الحاكم وطلقت بعد حصول لشرائط المزبور فبطلت سائر زوجات بعد
 عدم المنفق عليها ثم يتوقف طلاق كل منهن على الرجعة وما بعدهما من المرتبة جهان او لهما غير بعيد ثانياً الحوط ولو انفق عليها الولي والحاكم من مال الزوج ثم
 تقدم موته على زمن الاتفاق وبعضه فلا ضمان عليها ولا على المنفق ولا فرق فيما ذكر كانه من كون الزوج حراً او عبداً ولا من كون الزوج حراً او امراً ولو اوجها الزوج
 وقد طلقت انقضت عدتها ونكح فلا يسبب له عليها وان تجاوز في عدة فهو ملك بها وان تجاوزا لفضا عدة قبل التزوج ففي الوصية بها وسلطتها عليها
 عدتها فولان اظهرها العد ولا فرق في عوان زوجية بالرجوع قبل انقضاء العدة بين كونها مدخولاً بها ام لا ولا بين كونها صغيرة او بالعدو او بالسنه نعم يعتبر ان
 لا تكون قد طلقت قبل ذلك مرتين ولا لم عمل الا بعد توسط المحلل **فريق الثاني** لو تزوجت بعد الطلاق عدة ثم ظهر بجهن موت الزوج كان
 العقد الثاني صحيحاً ولا عدة عليها من موت الاول سواء كان موته قبل العدة او معها او بعدها سقوط عدة الاول في نظر الشارع عن كونها لا يوجب موتاً وثانياً
 العدة عدة اخرى عليها من الوفاة **الثاني** لو ظهر الزوج في اثناء العدة فان رجعتا فلا خلاف في وجوب نفقة ما عليه ولو لم يراجعا نهل ستمحق النفقة ما راجعت
 في العدة ام لا وجهان اقرهما الا استحقاق ولو لم يظهر اصلاً ففي استحقاق النفقة تردد **الثالث** لو طلقت الزوج او طاهرها او نفق في زمان العدة صح لهما طهر
 ولو انفق بعد العدة لم يقع لانقطاع العصمة شرها **الرابع** اذا تزوجت بعد الاعتد وانت بولد في زمان يمكن ان يكون من الثاني ثم حضر المفقوف ولو بلغ الو
 فهو الثاني وان ادعاه سئل عن جهته وعائته فان قال انه ولدي كان زوجتي ولدت على فراشي تبين بطلان هذه الجهة لان الولي لا يبقى في الرحم هذه المدة وان
 قال قدمت عليه في خلال هذه المدة واصبها وكما يقول بمكافاة الشجره يفرع بيده بين الثاني فيما لا هو في حوزة الثاني في الزوال فرائش الاول **الخامس**
 لومات للمفقوف او زوجته بعد انقضاء عدتها لم يرث من ثمنها الميت ان لو كان تزوجت بعد لومات احد هما او لما انقضت العدة ففي ثبوت التوارث قولان فيهما
الفصل السادس في عدل الاماء والاستبراء عدة الام في الطلاق مع الدخول عند الحمل قرآن وهل المراد بهما الظاهر
 او المحضتان اشكال ولا احتياط هنا لازم ولا فرق في الحكم بين كون الزوج حراً او عبداً وبين كونها حرة او مملوكة او مكاتبه او ام ولد او ذوات زوجهما مولاها فانطلقها
 الزوج ولو وطئت امته بنكاح فاسد بجهل او بشبهة اعتدت بمهرين المبعضة كالحرة وحكم الفصح عيب حكم الطلاق واقل زمان تنقض به عدة الامم هو الطلاق
 والفصح اتمها القول بكون عدتها طهرين ثلثة عشر يوماً ومخطنان واما على القول بكونها حيضتين فستة عشر يوماً ومخطنان والكلام في كون الحقة الاخرها
 من العدة لو كانت شاعراً انقضت بها كافي الحقة الاخر من عدة الحرة والامة التي لا تحيض وهي ففس من حيض فحسب واربعون يوماً سواء كانت تحت حراً او عبداً
 ولو اعتقت الا انه لم تترج عدتها عدة الحرة ولو طلقت ثم اعتقت بعد انقضاء العدة فلا فصل ليرزها الا ما اعتدت به من عدة الامه من غير فرق بين كون
 الطلاق رجعيّاً او بائناً ولو اعتقت قبل انقضاء العدة فان كان الطلاق رجعيّاً اتمت عدة الحرة وان كان بائناً اتمت عدة الامه وعدة الدقية كالحرة في الطلاق
 والوفاء على المشهور وفي رواية من عدة الامه واما عدة الامه من وفاء زوجها اذ كانت حائضاً فاربعة اشهر وعشرة ايام او ولد من زوجة كانت ام لا
 على الظاهر وقبل شهرين وخمسة ايام وهو ضعيف لا فرق بين الدائمة والمنقطعة ولو كانت حاملاً اعتدت بابعد الاجلين ولا عدة على ام الولد من زوجة الام
 موت زوجها فلو لم تزل مولاها هي تحت غير عدة عليها ولو كان تحت المولى اعتدت منه عدة الحرة ولو في عناء زوجها فلا يكره استبرائها في حالها من انتقال
 اليه ولو طلق الامه زوجها مات وهي في العدة استأنفت عدة الحرة ام ولد كانت ام لا على المحذور من مسوات ام الولد اغبرها في عدة الوفاة وله كما من
 الطلاق بائناً اتمت عدة الطلاق حسب لو كان المولى يطأ امته ثم تزوجت ثم توفي اعتدت من وفاته اربعة اشهر وعشرة ايام ولو اعتقد في حيضتين او شهرين
 اعتدت بثلثة اقراء من على المولى ثم تزوجت من شاة ولو توفي المولى في اثناء عدة المعتدة ففي انقلاب عدتها الى عدة الوفاة او اتمامها عدة بها واحتياطاً
 الا اعتد بعدة الوفاة من موت المولى بالمدة فولان ثانياً اقرب كل من يجابستل بها من الاماء اذا ملكت بالبيع على ما تقدم انحصار في نكاح كذا هو
 استبرائها لو ملكت بغيره من استغنام او صلح او ميراث وشبه ذلك من يسقط استبرائها هناك ليسقط هنا ولو كان الاستبراء من غير ذلك فاما
 بالشراء وحل لدولتها بالملك من غير استبراء ولو اشترى المملوك امراً واستبرها كذا في ذلك في حل واما امه او غيرها من النساء المستبريات فليس لها

في حكمه وجن الففوقية



في عدد الاماء

في المثلث

في المثلث

ولو انقضى الكتاب جرت له غير استبراء وكذا لو انك لمولي والمملوك ثم عاد المنة فانتبهوا الحل من غير استبراء ولو طلق لا مرد زوجها بعد التحول لم يجر المولى وطبها
 الا بعد الاعتدال وتكون العدة حرة من استبراء ولا يشترط في صحة الاستبراء كون الامنة محللة للمولى ولا الاستبراء بل يكفي وان كانت عترة عليه عند الاستبراء بسبب
 وعلى هذا فلا يباع حرة بنية فاستبراءها سلت لم يجر استبراءها ثانيا وكذا لو شترى سلة واستبراءها عترة بالتحج فالتة لا ينفق وطبها بعد تمام الحج على استبراءها
الفصل السابع في الواجبات وفي مسائل الأولى لا خلاف في استحقاق المطلقة طلاقا رجعا السكنى ولا يجوز ان يخرج من مسكنها ولا
 لخراجها ولو تراضيا على خروجها جاز في الاظهر ولو اتت بفاحشة مبينة جاز لخراجها من بيتة وفي المراءى بالفاحشة اقوال الفقيه الزنا وقيل طلاقا بوجوب
 الحد وقبل ان تؤذي به ولو قتل كل معصية فهو فاحشة وهل الاخراج كافا في الحد وان حقها من السكنى ليطبقا بانيان الفاحشة قولان منها الظاهر ولا
 تحقق السكنى من لا تحقق النفقة كالصغير والناشرة ونحوها ويخرج عليها الخروج ما لم تضطر ولو اضطررت خرجت بمقدار دفع الضرر وخصص جمع بالخروج بعد
 انصاف الليل والعود قبل الفجر والاشبه الجواز مع الضرر ليل او نهار بمقدار دفعها وعكس الجواز من دونها منها ايضا ولا يخرج في عترة مندوبه الا باذن المطلقين
 في الواجب لمضيق مع نهيه ايضا وكذا فيما تضطر اليه فلا وصلها الا بالخروج من حفظ نفس او مال ونحوها كما لو لم تكن الدار حصينة وكانت تخاف من اللصوص او
 كانت بين قوم فسقة تخاف على نفسها او عرضها منهم او كانت تناذى بمن معها اذنية لا تتحمل ونحو ذلك واما المطلقة طلاقا بانيا فتخرج ابن ثابث بنيت حيث ارادت
الثانية نفقة الرجعية وكسوتها ومسكنها على المطلق الى ان تنقض عدتها مسلمة كانت او ذقية واما الامنة المطلقة رجعية فنفقة على من كانت عليه نفقة
 في حال الزوجية وقد عرفت بيان في اخر بحث نكاح الاماء ولا نفقة للباين ولا سكنى الا ان تكون حاملا فان لها النفقة والسكنى حتى تضع وتثبت العدة مع الوطى
 وفي ثبوت النفقة لها لو كانت حاملا وجها لا يخلو ولا مما من جاهل ما مر في بحث نفقات من وجاهل كون نفقة الحامل لها دون الحمل **فروع** في سكنى المطلقة
الأولى لو انهدم السكنى او كان مستعارا رجع المعير فيها او مسنأ جارا وانقضت مدة الاجارة جاز لخراجها وحاز لها الخروج بشرط علم امكان تملك
 الرضا ولو ببدل مالا يضر بحال ولا يجرى قبل التبرؤ الا في ذلك المسكن فالا فرب في وجوبه نامل ومتى نقلها ثم بدلت المنزل الاول ماله نفق جواز ردها ايضا
 عن وجوب نظر ولو طلقت في مسكن بدون ما تستحقه من المنازل ففي جواز مطالبتها بالاجرة عدا الطلاق الى مسكن يناسبها وجهه كالوجه في جواز اجرائها اليها
 يناسبها ان كان فلا سكنها قبل ذلك فيما يزيد على قدرها والمدار في الايقاع لها ما سبق فمسكن الزوجية ويؤيد هنا اعتبار انفرادها عن الزوج لو كان اطلاقا
 بانيا الحرة الحلو بالجنسية على الاحوط نعم لا يعتبر ذلك فيما اذا كان الطلاق رجعا على الاظهر **الثاني** لو طلقها رجعا ثم باع المنزل بشرط سكنها فيها فان
 اشترط سكنى مدة تنقض عدتها فاعلى كل حال فلا اشكال في صحة البيع وتكون المدة المتخلفة عن زمان العدة المطلق وان اشترط سكنها زمان عدتها بغير
 حالها فاضد قبل ان تاتى ان كانت معتدة بالاشهر صح البيع بعد الجماع وان كانت معتدة بالافرا صح البيع بجماع المبيع بسبب جهالة الزمان الذي لا تحقق سكنى في
اشكال والاحتياط سبيل النجاة **الثالث** لو طلقها وهي في مسكن مملوك لغيره فليس له حجر عليه في مكان ما سكنه مما استثنى في الدين فلا اعتراض عليها وان كان
 فاضلا عن الدين فلها السكنى فيه مدة على حتى الغر والقول بانها تنصرف مع الغرابة بالاشهر من اجرة مثل السكنى الا ان يهاضعف لو حجر عليه ولا يتم طلقها بغير
 باجرة مثل السكنى مع الغر ان كان الطلاق قبل القسم ولا فلا حتى لم ينص الا لراجع الى الحق النجدة حقها بعد الحجر عليه **الرابع** لو طلقها وهي في مسكن لغيرها
 منها او تبرع بها او كان السكنى لها المستحق السكنى في ذمة ولو كان محجورا عليه كان لغرها ضمن مع الغر باجرة مثل سكنها الا لا نفقة بها ان كان الطلاق
 قبل القسم ولا يفيق حقها في ذمة حيث تضرب مع الغر فان كانت معتدة بالاشهر فله معلوم وان كانت معتدة بالافرا او بالاجل من بيت معهم باجرة
 سكنى اقل الجمل واقل زمان الافرا فان انقضت اخذت نصيبا لزيد بعد ذلك كما انه لو فسد الجمل قبل اقل المدة رجع الغر عليها بالقوات **الخامس** انما
 الزوج في خلاصة الطلاق الرجعي في سقوط نفقتها من مال الزوج اقول ثانيا السقوط ان كانت حاملة او عدتها السقوط ان كانت حاملة وليس ذلك بعيد
 وعلى هذا السقوط فلا يجوز للزوجة قسمه الدار التي تسكنها اذا كانت بعد مسكنها حتى تنقض عدتها الا ان تاذن في القسم قبل ذلك على السقوط بجواز القسم
 مطلقا وعلى التفصيل يجوز ان كانت حاملة ولا تجوز ان كانت حاملة يمكن القول بجواز القسم مطلقا وان قلنا بعبء السقوط **السادس** لو امرها بالاشهر
 عن مفرها الى مسكن اخر فقلت دحلها وعليها ثم طلقت وهي في المسكن الاول اعتدت فيه ولو انتقلت بيدنا ثم طلقت عدت في رحلها وحياتها في المنزل الاول
 اعتدت في الثاني ولو انتقلت الى الثاني رجعت الى الاول لنقل مناعها ثم طلقت اعتدت في الثاني وكذا لو خرجت من الاول وطلقت قبل الوصول الى الثاني
 ولو قيل في جميع الصور بانها تعتد في المنزل الذي يسكنه المطلق كان حسنا **السابع** بيت البدوية منها فليزها الا اعتبارا في البيت الذي طلقت فيه
 وان ارتحل الى الناحية بل كان جميعا ارتحل معهم للضرورة وان ارتحل بعضهم نظرت فان كان اهلها من لم يرتحل فيهم قوة فليس لها الا رجوع طلت
 كان اهلها من ارتحل لكن في الباقيين قولا لا شبهة بانها تتبع المطلق فان انتقل وان بقيت معه **الثامن** لو طلقها وهي السفينة فان كانت منزلتها
 اعتدت فيها ولا لزمه ساكنها امكانا ليلقوها **التاسع** لو طلقها وكانت في منزل فخرجت من ذلك مسكنها بغير اذنه لم تسحق عليه اجرة السكنى بوث الرجوع
 ولو لم تنو ان كانت ساكنة من قبل في مسكنها مساعده حال الزوجية او غير مساعده فطلعت بها واستمرت في مسكنها فان نوت التبرع فلا رجوع وان نوت الرجوع
 ولم تنو شيئا في مفر رجعت في السكنى في ذمة وجوز رجوعها عليه باجرة السكنى وجهان اثنى الجواز **المسئلة** **الثالثة** نفقة اللزوم عنها زوجها



في احكام العدة

٣٩٣

حائل كانت او حاملا على الاظهر كما مر في محققات من كتاب النكاح ولما ان ثبت حيث شئت **المرأى** العدة على المرتبة في عدها فاسد ولا ينقطع به
 عدة الاكول بل يتوقف على الوطى من الثاني في عدة الاول لكن لا تحسب ما بين العدة لثاني من العلم بالحال من العدة على الاحوط ولو وطئها الثاني فكان الوطى
 منه عالما بالحرمة كان كالوطى يدخل بها حلت منه لم لا يكون يعلمه زانيا وان كان الوطى جاهلا ولم يحل تمت عدة الاول ثم استأنفت عدة اخرى للثاني على الاظهر
 ولو حلت من الثاني الوطى بها فلا كان هناك ما يدل على انه لا يرد العدة بوضع له للثاني بثلاثة اقرء بعد عدة ان كان هناك ما يدل على انه لا يرد الثاني بكونه
 بوضع له وحلت عدة الاول بعد الوطى وان كان هناك ما يدل على انه لا يرد العدة بوضع له للثاني بثلاثة اقرء بعد عدة ان كان هناك ما يدل على انه لا يرد الثاني بكونه
 الثاني لم ينقض بالوضع شيء من العدتين بل يتم بعد الوطى عدة الاول وتسايف عدة اخرى للثاني ولما احتمل كونه من كل منهما كما لو وضعت له زيد من شهر من وطئ
 ولا فلا عدة الحمل من كل من الوطين في التبعين بالقرعة لنعقد بالوضع ثم اخرجته والحقوق الولد الثاني من غير قرعة واعدا بها بالوضع منه واستينافها
 عدة اخرى الاول وجهان اظهرها الاول كما لو تقدم في كتاب النكاح في فروع السبب الاول من اسباب التحريم **فمن** حيث تكون عدة الاول رجعية نحو
 له الرجوع في عدة نسوا انصلت بالطلاق وانفصلت عنه ولا يمنع كون الحمل من الثاني من رجوعه على الاظهر ولو مات المطلق او المطلق قبل انقضائها
 ورثته اخرج على الاظهر ولو كان النكاح الزوج انقضت العدة عدة الوفاة فنعقد لها بعد وضع الولد المحلح الوطى **الحائض** بعد عدة زوجها الحاضر
 عدة كل من الطلاق والوفاء من حين وقوعه واما زوجة الغائب فتجب العدة من الطلاق من حين وقوعه ومن الوفاة من حين بلوغ الخبر اليها على الاظهر ولا فرق في ذلك
 بين الحرة والامة ولا بين الدائمة والمنفطرة ولا بين الصغيرة والكبيرة الا ان المدة في الصغيرة وكذا المجنونة على بلوغ الخبر اليها ولو لم يبلغ خبر فوت زوجها الى ثبوتها
 الى ان كبرت الصغيرة وافاقت المجنونة فالوقوع احسب بعد تمام من حين الوفاة وتعداها الولد من حين موت سيدها ولا فرق في جواز الاعداد بعدة الوفاة مع
 بلوغ خبر موته اليها من كون الخبر ثبت بحجة الوفاة كما اذا كانا عديلين ام لا ولا يبين كونه من غير تقييد قوله لظن الموت ام لا فاذا مضت عدة العدة من حين بلوغ الخبر
 اتى خبر كان فعدا نفقت عدتها لكونها لا يجوز لها ان تتزوج بعد ذلك الى ان يثبت شرعا موته وهل لها ان تعدد بالامانة الظنية غير المجنونة ام لا وجهان اظهر
 العدان ان لم يكن هو الاظهر ولو علمت بوقوع الطلاق ولم تعلم الوقت اعتدت من حين بلوغ الخبر الا مع العلم ببقائه من بلوغ الحرة فان كل وقت يعلم تقدم
 الطلاق عليه يحسب من العدة **السائر** اذا طلقها رجعية ثم راجعها في العدة ثم طلقها ثانيا لا يجوز لها ان تتزوج بها فاعلمها استيناف لعدة على الاحوط ولو طلقها
 بعد الرجعة استأنفت العدة ايضا وكذا الرخا لها بعد الدخول وتزوجها في العدة وطلقتها قبل الدخول فانه يلزمها العدة على المشبهة **السائر** بعد اخذ
 مع الشبهة في الوطى ونحو العدة اذا كانت الشبهة من الطرفين او من طرف الرجل خاصة ولو كانت الشبهة من طرف المرأة خاصة ففي ثبوت لعدة وجهان احوطهما
 الثبوت بل العدة الاظهر ويجوز العالم من المجامعين بالحال دون الجاهل ولا مهر ان كانت هي الصالحة ولو كانت الموطونة انزح الوطى مع جهله وعليه
 قيمة الولد لمؤاهة حين سقوطه حيا كما ان عليه من المثل وارش البكارة واما مع علم الوطى بالحرمة فالولد للموالة وان اجتمعت عدة وطى الشبهة مع الترويج او لا
 وعدة الطلاق او الوفاة او نحوهما فالأقوى عندنا داخل العدتين فيقتد ما تعدد سببا اذا كانت حلالا لعدتين بوضع الحمل فقطم وان كان بينهما ما خلا
 لعدا امكان التأخير ولو كانت المنفذة من عدة وطى الشبهة والناخلة عدة وطى الطلاق الرجعي فهل يجوز الرجوع قبل مجي زمان عدته وهل يرتد الزوج اذا
 مات قبله في زمان عدة وطى الشبهة ام لا وجهان بل قولان اولهما لا يجوز عن قوة ولو كانت لنا خرة عدة الطلاق البائن ففي جواز الرجوع المطلق في زمان عدة
 الوطى قبل مجي زمان عدة الطلاق وجهان اولهما غير بعيد عما على ان **العدة** المنوع في عدة وطى الشبهة وطى الزوج لها لا سائر الاستماعات بها كما هو الاشهر
 القول بعد الجواز في ايجاب الحرمة الا بدية نامل والا حيا طأزم ولو كانت العدتان لشخص واحد كما اذا طلق زوجة بئنا ثم وطئها شبهة في ثلثا العدة فلا ريب
 وان كان هو المداخل الا ان الاحياط بعدة بترك ومبدأ العدة في وطى الشبهة المجزئ فعل الترويج حين الفراغ من الفراغ من الوطى واما اذا كان مع الترويج
 فهل هو كمن او من حين ثبوت الحال وجهان احوطهما الثاني ان لم يكن اقوى **الثامن** تعدد الموطونة في العدة الرجعية جاهلا بالحائض بالوضع وحل
 بعد ذلك عدة الطلاق كان للاول الرجوع في زمان تحريم العدة دون زمان الحمل الذي هو زمان عدة الثاني ولو قبل مجاز الرجوع في زمان الحال ايضا
 كان ممكنا لان الاحياط بتركه لازم والله العالم **كتاب الخلع والمبارات وفيه فصول الاول في صيغة الخلع**
 وهي ان يقول خلعك على كذا او خالعك على كذا او انتا وهذه او نذرتة تخلف على كذا بفتح اللام لا الكسر وهل يعتبر سبق سؤال منها مقصلا بصيغة او نذر
 قبولها منها عند السبق ام لا قولان احوطهما الاول ان لم يكن اظهر بل العدة اظهر بمعنى لزوم صدد ما يكشف عن رضاها بذلك جهة مقصلا بصيغة
 سابقا ولا حقا والاحوط القصر على صورة السبق لا يجبر في ذلك لفظا خاص ولا يضرب التعليق كقولها ان طلقني فلك على كذا وهل يقع باتيان صيغة الخلع
 من غير ضم صيغة الطلاق ام لا بل يحتاج الى تعقبها بصيغة الطلاق كقوله بعد لك فوطى قولان اقربها الاول لكن الاحياط باتيان لا يترك ولا يقع
 الخلع بفاديتك مجردا عن لفظ الطلاق ولا فاسحا ولا ابتداء لا تنكح الا بالاقبال ثم على القول بعلة اعتبار الايمان بلفظ الطلاق فهل الخلع صحيح او
 طلاق قولان اظهرهما الثاني يكون محسوبا من المطلقات لثبوت الحرمة قبل المحلل والتمس الحرمة ابد والمعرف نوع الخلع المهم هو بلفظ الطلاق مع ضرورة
 قسما من الخلع لا قسما له ونقد الشهيد الثاني رضى عن قبله بالقول كونه تيسرا للوصحة مع فساد شرط الخلع والمبارات لا وجبه **فروع الاول**

في احكام العدة

FAF

فصل فی فضائل

في الشرايط



في الخلع والمبارات

٣٩٥

ولو ادعى الاكره لم يقبل منه الا مع البينة وتكفي البينة العتد عليها عند العقلاء وكذا لا يقع من لا قصد له كالأذن والسكران الغضب والسامح ونحوهم ولو حثا
 ولي الطفل بعوض فصحة مبني على كون الخلع فسخا لا طلاقا وقد قرآن الاظهر خلافه واشترط في المخلعة جميع شروط الطلاق من كونها طاهرة اظهر المجامعها
 فيه اذا كانت مدخولا بها غير البينة وكان حاضر معها او كانت حالها غير مسترثة بثلاثة اشهر وكونها زوجة وكون العقد دائما وان يعين المخلعة بالاسم والوصف
 او الاشارة ثم لا يصح الخلع الا مع الكراهة فلو خالها او اخلاف ملثمة لم يصح الخلع ويعتبر اختصاص الكراهة بالزوجة ولو كانت من الزوج وحده لم يصح الخلع
 ولو كانت من الطرفين كان مبارات سهل يعتبر بكلمات المحرمة عليها مثل قولها لا اترك قسما ولا اقيم حدة والله فيك ولا اغتسل لك من جنابك ولا طيق
 فراشك ولا دخل بيتك من تكره من غير ان تعلم ونحو ذلك لا يعتبر ذلك وجهان ظاهر جملته من الاخبار المعتمدة الا اعتبارا ولا عذر في ترك العمل بها ان لم يستبرأ
 خصوص تلك الاقوال بالنقوه بما لا يشترط لها وهل يشترط كون الكراهة دائمة او بعضها والعرضية مثل الكراهة الحاصلة من مضارة الزوج يمنع الفسخ او
 حصول التزوج عليها ونحو ذلك من موجبات التفور العارضة وجهان ظاهر اكثر الثاني في الاول غير خال من الوجه الاحتياط برعاية الكراهة الدائمة
 لا يترك في جواز خلع الصغير والمجنونة المدخول بهما مع بذل الولي العوض للخلع قول لا اعتمد عليه لفقد الكراهة المعتمدة فيها وعدها ان لها ولو كانت ولو
 انتفت الكراهة منها ولو كانت لا تقم حدة والله تعالى لضعف بها ونحوه في جواز خلعها وانظر وهل الخلع عند تكلمها بالكلمات المحرمة المنزوعة واجب او
 مستحب ومباح وجوهر الاخر في الباحنة المطلقة مع الرجحان التسامح ويصح خلع الحامل مع رؤبة الدم في حال الدم ايضا وان قلت يكونه ايضا كما يصح
 طلاقها وكذا يجوز خلع الياسنة مطلقا ويعتبر في صحة صيغة الخلع حضور شاهدين يسمعاها دفعة كالطلاق فلو انقضى نفقته لم يقع وكذا يعتبر بغيرها بشرط
 لا نفقضية يصح الخلع من المفلس والذمي والمحرمة وان كان العوض فخلع الاخير بنحو او ختم او اسلم الزوجان واحدهما قبل اقباض الفدية ضمنها القيمة
 عند مستحلية او مثل ذلك خلا ولو كان الاسلام بعد قبض البعض قبض البعض الاخر نحو كل جزء حكمه ولو خال المحجور عليه لسفه على وجه الغبطة صح
 اعتبار جمع كون العوض بقدره للمثل الاقل وفيه نظر حيث خال فلا تسلم المخلعة الفداء اليه بل له ولديه فلو سلمته اليه نفسه لم يبرؤ منه الا ان يكون باقيا و
 يقبضه ولو انلفه التسفيه كان للولي مطالبة اليه او ببدله لغيره المثل ليس لها الرجوع على التسفيه بعد دفع الحجر عنه لا تها سلطنة على ان لا يتسليمها ذلك لغيره ولو كان
 لها الولي في الدفع الى التسفيه برئت منها بالدفع اليه ان لم يخالف المصلحة ولا ضمنه رجعت على الولي على الاظهر ولا يبرؤها ولو دعت الى التسفيه غير اذن
 الولي ثم علم الولي وتركه في يده حتى تلف تمكن من قبضه لا يعود عند ضمان الولي بل الضمان عليها وهل ياتم الا وجهان اشبههما العقد سيما فيما كان حوز الخلع
 كلي او في الذمة وحل الاحتياط ظاهر ولو كانت المخلعة سفيهة فسد لها بد من اذن الولي وكذا المفلسان بذلت فاعلوه برحق الغرامة لو بذلت شيئا في ذمتها
 صح وتعلق الصيغة على شرط انما يفسدها اذا لم يكن الشرط ما يقضي العقد اذ لم يقدح كالموفاة فان رجعت رجعت واشترطت هي الرجوع في الفدية جميعا
 اما لو قال خالعك ان شئت فلا يصح وان شئت فكذا لو قال ان شئت لم اعطيك او ما شئت بذلك كذا في ادعاءهما ادعى وقتا وادى حين نحو ذلك كل
 ذلك لمنافاة التعليق للغير بالانشاء **الفصل الرابع في الاحكام من فيه مسائل** الاولى لو اكرهها على الفدية ففعلها ما وفى الخلع
 ولم يملك الفدية عوفى في دفع الطلاق الرجعي اذ احوالها هو النقصان من الثقات الخالع الى فساد البذل والخلع وبهرجته وقوع الطلاق الرجعي
 على الاول دون الثاني **الثانية** لو خالها او اخلاف ملثمة لم يصح ولم يملك العوض ولو طلقها والحال هذه بعوض لم يستحق العوض وفوقه ان
 رجعت ما ذكر **الثالثة** اذا كانت باحشة مبينة جاز عضلها نقد نفسها والقول يكون الاية الدالة على ذلك منسوخة غير ثابتة في تفسير الفاحشة
 اقوال شرا اليها في دل الفصل السابع من كتاب الطلاق والتصحيح انها كل تقع من قول وفعل والمزاب العضل النصيب عليها ومضارها وسوا العشر فمها
 يقيده جواز العضل ببدل فله خصوص مثل ما وصل اليها ويجوز العضل ان تبدل ان تبدل من ذلك وجهان **الاول** بعزم متى ما وقع الخلع على وجهه
 بينونهما فلا رجعة للزوج فيها قبل ان رجعت هي في البذل نعم لها ان رجعت في الفدية ما دامت العدة باقية وحيث رجعت فيها جاز ان الرجوع في الخلع سوله
 اشترطت هي الرجوع في ضمن صيغة الخلع وهو الرجوع ان رجعت هي او لا وسوا اخبار كل منهما صاحب بارادة الرجوع ام لا رضي صاحب رجوعه ام لا وهل
 يشترط في جواز رجوعها امكان رجوعه بعد رجوعها بان لا تكون صغيرة ولا ياشد ولا غير مدخول بها ولا مطلقه لثالثا لا يشترط ذلك بلها الرجوع وان لم
 يمكن الرجوع بعد رجوعها فلو كان اولها اقرب لورجعت هي ولم تخبر حتى انقضت عدتها صح ولا رجوع لولوا انشاء الزوج الرجوع جاهلا بوجوعها
 فساد فسبق رجوعها لم يبعد صحته ولو رجعت هي لم يعلم به الخالع ثم علم به في العدة كان له الرجوع وهل يملك العوض من حين رجوعها به او من حين علم
 بذلك وجهان وهل الخالع ان يزوج باحث المخلعة او بالخامسة قبل انقضائها وحصول الرجعة منها ام لا وجهان اظهرهما الجواز وليسقط بذلك جوا
 على وجهه بعد ذلك هل العدة رجوعها نصبر رجعة يترتب عليها احكامها مثل استحقاقها النفقة والسكنى وتجديد عدة الوفاة لو مات فيها وانما ثبت في
 الاخذ الخامسة ونحو ذلك لا قولان اظهرهما الاول ولا فرق في صبره ورجوعه او في حكم الرجعة بين فرائها بصيغة الخلع او طلاقا في جواز رجوعها
 في بعض الفدية واستحقاقه لذلك الرجوع في الخلع اقوال ثلثا لهما الفرق بجواز رجوعها دون رجوعه والمنع مطلقا مع كونه حوطا شبه **الخامسة**
 لو خالها او طلقها بعوض شرط المراجعة بطل الشرط والعقد جميعا **السادس** لا يقع طلاق اخر المخلعة قبل رجوعها ورجوعه ويقع بعدها

السابعة

فيلسوف

في الضيق

۲۹۷

ت



في الظهار

٣٩٨

نشد على كظهم حتى انشأ بدخا لذي شئت ففوق الظهار وتدخل منع واولي المنع ما لو ان انشأ الله تعالى السائر من لوطا من ارض من وجه
واحد صح ولزمه عداودة وطى كل واحد كفارة مستقلة ولو ظاهر من واحد مرافان تحللها التكفير بان ظاهر وعاد ففكر ثم ظاهر فلا
في تعدد الكفارة وان لم يخلها التكفير بان ظاهر را معتدة من دون ان يكفر بيطا لزمه عن كل مرة كفارة على الظاهر السائر الجهر اذا اطلق الظاهر
ان على كظهم حتى حرم عليه لوط حتى يكفر ولو علفه على شرط وقتنا بصحة جواز لوط قبل حصول الشرط من دون تكفير لا يعم ولو كان الشرط هو لوط ثبتت الكفارة
بعد قومه من لا تستقر حتى يعزى وقبل تجب نفس لوطي واذا كان الظاهر الثاني من غير توقف حل وطى المظاهر على التكفير وجع فلو كفر ووطا في خلال
عدها اسنانف لزمته كفارتان والقول بعدم بطلان التتابع هنا بالوطي ليلاشاد من دون ووطا اسنانا لم يقدر ولو وطا في خلال لا طعنا لم يلزمه سنت
بل موقوف في كفارة اخرى عفوية لوطي قبل الفراق من الكفارة وهل يجرى على المظاهر ما دون لوطي من الاستماعات كالفيلة والملازمة المعاقبة لا قوة
اشبهها الثاني ان السائر اذا عجز المظاهر عن الكفارة وتمايقوم مقامها عند الاستعانة بالاحوط لزوما لا يجمعها حتى يتمكن من التكفير العاقل
ان صبر المظاهر على عكس وطى وجهها اياها ولم يرفع امرها الى المحاكم لا اعراض عليها وان رفعت امرها الى المحاكم خيره بين التكفير والرجعة وبين الطلاق
وانظر ثلثة اشهر حين لم رفعة فاذا انقضت لمدة ولم يجز احد هما اضيق عليهما المطعم والمشر حتى يجز احداهما ولا يجوز على الطلاق تعيينا ولا طلق عند
لو امنع لا تبسده من اخذ بالساق والجو هذا الكتاب لتظهر الكفارات وقد عرفت بانها طاعيم مخصوصة مسطرة للعقوبة وانخفضة غالبا وفي كون وجوب الكفارة
فورا بخلاف ما لا يشبه عدما والظاهر سقوط العقاب بها والا حوط ان تفرد بالاسقفار ثم ان هناك مفاصل **الاولى** ضبط جملة من الكفارات غير
كفارات الاحرام المذكورة في كتاب الحج وجملة من كفارات الصوم المذكورة في كتابه وهي مرتبة وعجزة وما يحصل في الامران وكفارة الجمع اما المتبعية فارجع كفارات
الاولى كفارة الظهار وهي العتة فان عجز فوضو شهرين متتابعين فان عجز فطعام ستين مسكينا **الثانية** كفارة قتل الخطا على المشهور المنصوص وهي
كفارة الظهار **الثالثة** كفارة من فطر يوم من رمضان قضاء شهر رمضان بعد الزوال لا بعد زوال الطعام عشرة مساكين فان عجز فصيا ثلثة ايام متتابعة
الاولى كفارة الجرح على ما انشأ الله تعالى **والثانية** كفارة قتل الخطا على المشهور المنصوص وهي كفارة من فطر يوم من شهر رمضان وجوبه باحد الاشيا
الغير المحرم من الوجبة للتكفير فانها العتة او طعام ستين مسكينا او عدل ذلك صيا ما **الثانية** كفارة من فطر يوم من شهر رمضان وجوبه باحد الاشيا
على الظاهر **الثالثة** كفارة الحنث في العهد فانها عترة كالاولى على الاقوى واما ما يحصل فيه الامران **الاولى** كفارة الحنث في اليمين فانها عترة
وقتها او طعام عشرة مساكين او كسوتهم فان عجز فصيا ثلثة ايام **الثانية** كفارة الحنث في النذر فانها كفارة حنث اليمين على الظاهر من اقول اصحابنا
الثالثة كفارة النذر نحوها كما انشأ الله تعالى **والثانية** كفارة قتل المؤمن عدلا ظاهرا فانها عترة بقدر
صوم شهرين متتابعين اطعام ستين مسكينا **الثانية** كفارة من فطر يوم من شهر رمضان من غير هذا الجرح وانما الجرح والزنا ونحو ذلك فانها
كفارة القتل عدلا ظاهرا على الاقوى **المقصد الثاني** في جملة اخرى من الكفارات وفيه مسائل **الاولى** الحلف بالبرائة من اهل بيت العصمة
الله عليهم تحريم ولا ينقل اليمين بها ولا يجز العمل بمقتضاها وتجبها الكفارة خالفها ام لا فلا بد رها اطعام عشرة مساكين اكل مسكين مدة تحريم
الله تعالى **الثانية** جرح المرتد شرعا في المصاب حرام ويجب عليه الكفارة على الظاهر هو كفارة كبرى عترة ولا فرق بين مصاب الفريضة البعيد في جوبها
في غير المصاب كوجوبها في الاحراق والحلق في المصا نردوا الاشبه العمد والمدار على الجرح بما شق فلو تسببت له فالاشبه عدا الا لحاق به ولا يعتبر جرح الجميع بل يكفي
جرح البعض العترة **الثالثة** نفل المرتد شرعا في المصاب خدش وجهها وشق الرجل ثوبه في موثله او زوجه حرام وتجب على من ماع المباشرة كفا
اليمين والمرد بالشرع الراس بها الوجه بعضه جميعه يعتبر لادعاء على الاشيا لا على الجرح غير من سائر جسد اولا لا يعتبر حكم الجرح والنذر في الحد منها
الى الرجل في الكفارة وان كانت الجرح غير بعيد والشق مختص بالتوب فيعتك الحكم الشق العما نردو ويعتبر في التوب سماء عرفا ولا فرق بين استعانة
وعلمه وفي ثبوت الكفارة بشقة من عدا وشق غير الملبوس من التوب نردوا الاشبه العمد وحسن الاحتياط غير خفي ولا فرق في الولد الذي يشق عليه بين ولد
ولد اولد ولد نزل ذكر او انثى لذكر او لا تشقها حقيقة في كمال الجسم من كون اولاد البنت ولا حقيقة وان لم يستحق من امة فطها شمية الحمل للنسب ولا فرق
في الزوجة التي يشق عليها بين الدائمة والمفطرة الحرة والامنة المطلقة رجعية لا يشمل الحكم الشق على المطلقة الباسطة لعقد كونها زوجة ولا كفارة على الا
بشقة على غير الولد في الزوجة ولا يشق المرتد على اميت كان ان حرم الفعل في الجميع اتفق الشق على الاكذب الاخ والزوج فان الوجه جواز ولا احتياط تركه
ظاهر الحسن **السر** بعن كفارة لوط في الحيض مع النعد والعلم بالحرم والتمكن من التكفير وجوبا واستحبابا قولنا ان ظاهرها الثاني وان كان الاحتياط
لا ينبغي تركه قد رها في اوله يسند وفي سطره نصف يسند وفي اخره ريع يسند على الاحوط وان لم يجد فليصتدق على مسكين واحد لا استغفر الله
فلا ولا يهود ولا فرق بين كون كل من الواطي بالموطوء حرا او مملوكا قيل ان كفارة وطى اسنة في الحيض ثلثة امدار من الطعام على ثلثة مساكين لا مستدله
الحق مسن من تزوج امرته في عداها فاعل حراما وفي وجوب الكفارة به قولنا اشبهها العمد نعم ورفيعين تزوج بذات البعل عالما ان كفارتان لم يقدر الى الكفا
عليه السلام الحد الصدق بخمسة اصوع ديقا وفي سندها ضعف لا عامل بها في مورد اهل العلم المذكورة وفي ثبوت الوجوب بذلك ناقلا نعم الاحتياط لذلك

في الكفارة



في الكفارَات

٣٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

بذلك حسن السادة من نام عن صلوة العشاء لم يقظ الا بعد انصاف الليل فضاها راصح صائما وجوبا على الاحوط ان لم يكن انوى ولو استيقظ
 الفجر قبل الزوال ففي وجوب الصلوة عليه جرح لو انظر ذلك اليوم عصي في وجوب الفضا عليه جهان والوجوب حوط بل قريتم انوى انما كفارة فاعطوا في
 فرق بين النوم عمد ونسيانا وفي الحاق السكران بالنائم قول ضعيف فكذلك من تعد تركها ونسيها من غير نوم فاق الاظهر عند الكفار كما ان الاظهر عند الحاق غير
 صلوة العشاء بها ولو تعد رصود ذلك اليوم بسفر واجراء غير واجب مرض واحدا من المرات او صادف العيد او ايام التبرق لم يكن بخلافه وجوبه فضا ترد
 والعقد اشبه كذا لو صادف صوما متعبا **السابع** من كان عليه ضياء يؤخذ نذره صوم متعبا فنج عنه فان يمكن بعد ذلك من قضاء قضاء احتياطا لا يفلح
 استمر به العجز لم يجز عليه شيء على الاشبه قبل يتصدق بمدين على مسكينين فان عجز فيما استطاع فان عجز استغفر الله تعالى وفي وجوبه ما تقدم حسن الاحتياط به غير خفي
 فائدة لا نذكر ذلك كفارة عمل السلطان قضاء حوائج الاخوان وكفارة التحول قول الله لا تمتنعوا وكفارة الظيرة التوكل وكفارة الجالس ان يقول عند قيامه
 سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين **المقصود الثالث** في صصال الكفارة وهي العتق والصلوات والصلوات
 والكسوة **القول في العتق** يتبع على القاتل الواحد العتق في الكفارات لثبته وتحقق القدر والوجود بملك الرقبة مع عدم كونها من مستثنيات الكفارة
 وبملك النفس مع امكان الاضبايع وعند المجازفة المضرة بما لو يعتبر في الرقبة واصناف ثلث **الاول** بالامان واعتباره في الرقبة التي تعوق في كفارة قتل الخطاء
 وفي غيرها خلافا في الاعتناء احوط لو مان لم يكن اظهر والمرد بالامان هنا عتقا اتم اعني الاكسلا حقيقة وحكما يكون ابوية واحدهما مسلما في حال كونهما
 تابعا للمسلم ضمنه ما ليس في الاجزاء والمغفر والكبير والشاب الهرم وما بينهما والذكر والأنثى والصحيح والستقيم نعم الاثر في كفارة القتل خطأ هو اعتبار بلوغه
 ولا يكفي صغره من لا حيولة مستقرة ولا من قد يقتل على الاحوط منهما ولا يجزى عن القتل ولو كان بحكم اسلام ابوية واحدهما او اذ بلغ المملوك اخر من ابوا كافرا
 فاسلم بالاشارة حكمه بالسلامة اجز عتقه ولو كان المملوك نارا للصلوة فان تركها مستحلا كفر ولم يجز عتقه ولو كان لا للاستحلال اجز عتقه ويجزى في اسلام
 الاقرار بالشهادتين وان لم يصرح بالثبتي مما عتق الاكسلا نعم لو صدق منه انكار ضروري ونحو مما وجب كفره لم يكف عتقه والمسوق من طفل الكفار حكم
 الكافر سواء كفر به الساتر المسلم او كان مع ابويه الكافرين ولا عبرة بسلام غير البالغ وان كان مرهقا نعم قيل يفرق بين ابويه ضياء له من ان يستزله ابواه
الوصف الثاني السلامة من العيوب الموجبة لانعاقه فلا يجزى الا عتق ولا اجدد ولا المقعد ولا المشكل به لان انعاقه هو لا يحصل هذه الاشياء
 بصبرهم حر او حر لا يعق ناسا ويجزى مع عتق ذلك من العيوب كالاصم والخرس من يقطع حكا يد يار جلية الاعرج والاعور ولو قطعت جلا قبل الجرح
 لنقص الاضواء فيه نامل لان المقعد من يمس رجله وعجز عن المشي او اقامت مقطوع الرجلين فيندرج تحت اطلاق الاقطع الذي رد النص اجزائه ويجزى في ذلك انما
 اذ بلغ واظهر الشهادتين اما قبل البلوغ فلا احوط عند الاجزاء ان كان له ثمة كقوة ان كان الزاني بها مسلما وكذا لو كانت له سلة **الوصف الثالث**
 كونه تام الملك فلا يجزى عتق المدبر قبل ان يرضى عليه على الاحوط ان لم يكن اظهر نعم لو نفع ندي اجز عتقه في الكفار وكذا لا يجزى لكتاب المملوك اذا ادى من
 كانه شيئا ولو لم يؤد او كان مشروطا في اجزائه فلو كان احوطها العتق ان لم يقر بها ويجزى عتق الابن اذ لم يعلم موته نعم لو انكشف بعد ذلك وقوع صفة
 بعد موته لم يجز ويجزى ام الولد المحقق رقبته نعم يعتبر ان يكون العتق من مولاها في كفارة ضرورية عتق جوارحه الا ان يكون ببعض احد الموار المستثناة من عتق
 صحبة ام الولد ولو كان له نصفان من عبد بن مشركين بينه وبين غيره لم يجز عتق نصيبه كذا لو كان له ثلثة اثلثة من ثلثة واربعة رابع من رابعة وهكذا بل
 يعتبر ان يعق رقبة واحدا بما احوط ولو اعق شفعصا من عبد مشرك بينه وبين غيره نفذ العتق في نصيبه ثم ان لم يؤد لك الكفارة فلا كلام وان نوبها وكان موسرا
 فالانوى عتق اجزائه مطلقا سواء قلنا بحصول الشراء بنفس عتق الشقص او باداء قيمته او بكشف اداء القيمة عن حصول عتق الجميع عند عتق الشقص وسواء حذر
 العتق للجميع الرقبة او الى نصيبه منها خاصة وقبل يجزى مطلقا وقبل بالاجزاء ان قلنا بحصول الشراء بنفس عتق الشقص او بالنو في عتق الاجزاء قلنا
 بحصول العتق باداء القيمة وفصل اخر بقصر الاجزاء على الأولين على ما اذا وجه العتق للجميع والاول بان لم يجز به فانك لا غير لا سكا في ظاهر كلامه الا ان يجمع
 كونه احوط اظهر هذا كله اذا كان موسرا فادرا على اداء قيمة نصيب الشريك اما مع اعساره فلا اشكال في عتق اجزائه ولا يجزى عتق العبد الموهون الا باذن
 والفول يقتصر مع بساوه وبكلف داء المال اذا كان حاة او دهن بالبلد ان كان مؤجلا كع الشجر بعيد ولا يجوز عتق العبد لغانل عبد على الاقرب في الغائل
 خطا فلو ان اشبهها المحواز والاجزاء ولو اعق عنه معتق بالماس فقال لمن يملك رقبة اعقوك عبدك عتق فقال هو حر لوجه الله تعا عتقك فاعرف عتق العتق
 عن المقتس ولا يثبت في ذمة عوض لما لك لرقبة مع عتق شرطه وفي ذلك كله نامل ولو قال له اعق عبدك عتقني وعلى كذا او على قيمته مع ولزمه عوض لكن
 الزم بايقاع العتق والا حوط عتق الاجزاء بل ذلك عن الكفارة الواجبة لو تبرع مالك لرقبة بالعنق عنه من غير سبق سؤال منه يقع عن العتق عن جانا
 او ميتا وقبل الوقوع عنه اذا كان ميتا والمتبرع وارثا او مطلقا فيه نامل ثم انه يشترط في الاعنق شرط **الاول** النية الا لا عمل الا بها وقصد الفدية ولو
 العتق عبادة فلا يصح العتق ممن لا يصح منه قصد الفدية كالكافر ذميا كان او حريا او مريئا ويجزى بنية النية ان اجتمع عليه جناح من مختلفه لكفارة الظاهر
 وكفارة الفل خطأ مثالا بل وكذا ان انحلت جنسا كما اذا كانت عليه كفارة ناهيا او كفارة انظاره وقبل يجزى في صورة الا انها سببة للكفر مع الفدية وكذا
 يقتصر على النية في هذا القول غير بعيد الصوك العتق في ذلك وقيل بالفرق بينهما باعشا والتعبي فيهم مع اتحاد الجنس ايضا وهو عتق فرج على القول

بعدم

المعروف في الضميمة

القول في الإطعام

المذبح
الخفايوم ربحا
او قند نصف نبح و
ثمان مثاقيل الا
يسر منه
ناعم

٣٠١

من الكفارة الواحدة مع التمكن من تمام العدة ولو في أيام متعديّة ويجوز ذلك مع تعدد تمام العدة فيعطى كل من المكن منهم كل يوم إلى أن يتم وأما الكفارة
 المتعددة فيجوز دفعها إلى العدة فيسلم إلى كل من السنين مائة من باب الكفارة الغلانية ومائة من باب الكفارة الأخرى ومائة من باب الكفارة الثالثة وهكذا حتى انته
 يجوز دفع اهلدا أيام آخر قضائها على السنة الأولى له واحد ويجزى في جنسه كل ما يصدق طعام عليه من الحنطة والشعير والذيق والتمر والجزر والارز والعدس
 والمخض والتمر والزبيب والذرة والقمح والأقط وغير ذلك هل يعتبر كون الطعام من وسط ما يطعم أم يكفي إعطائ ما يغلب على قوت البلد ولو لم يكن بما يطعم اهلدا فولا
 قربةما الشاق ولتجبت ضم ادم إلى الطعام مما جرت له عادة باكلهم من الخبز كاللبس والخبز الذي في ذلك في الخبز ان رضع الاطعم الخبز والقمح والوسط الاوسط الخ
 والزيت في خبر اخر ادناه الملح والوسط الخ والزيت والقمح ويجوز اعطاء العدة مجتمعين في منفرة من طعاما وتسليما وما في الدروس من استحباب اتخاذ مجلس
 الاطعام خال عن السند ولا يجزى اطعام الصفا منفردين مع عدد واحد من السنين نعم يجوز تسليم مائة من كل منهم ويجزى اطعام الصفا منفردين في الكفا
 بحسب اباهم من العدة ولو احسن في اطعام الصفا منفردين كل اثنين منهم بواحد جزء والا حوط والا على احسن اثنين من الصفا في صورة الانضمام الى الكفا
 ايضا بواحد لا فرق في صورة الانضمام بين كون الكفا من الصفا عدا او اقل ما لم يندد ولا يستحب الاضفا على اطعام المؤمنين من هو بحكمهم كالاطفال ويجزى
 اطعام المسلم غير المؤمن على اظهرها المكن ناصبا فانه يحكم الكافر ولا يجزى اطعام الكافر ولا يجزى اطعام الغنى **مسائل الأولى**
 فذكر ان كفارة المحنة في العهد اليميني محنة مرتبة وان من اطراف الخيرة فيها كسوة سبتين مسكينا فاذا اخذ الكسوة كفى اعطاء كل مسكين ثوبا واحدا رجلا كان
 او امرئة موسرا كان المكفر او مسكرا يستحب عطا ثوبين قيل يجب الا لا يظهر ويعتبر في الكسوة كونها بقلة المكسوف او اعطى الكبير ما يورى الصغير ولا يورى
 لم يجز المدار على ما يصدق عليه الكسوة فالا يغني كونه لا يفي في المجلس لخال المكسوف ويعتبر كون الكسوة سارة لغزو المكسوف ولا يجزى الخف والغلسوف والمظفنة
 والفعال والثوب الغصير ولا يعتبر فيها كونها من جنس خاص بل المدار على صدق اسم الكسوة والثوب لا فرق بين كونها من قطن او كان او صوف او زبر او حر او دق
 او كبدون او ذرا او جلد او قنب او شعر مع الاعبياد ولا يجزى من ليف الا مع اعبياد لبسة هل يشترط كونه ثائما الضلوفير المكسوم لا وجهان او لهما احوط لكن
 ثابتهما اظهر والحال في اكسا الصفا منفردين منفردين على نحو ما مر في اطعامهم على اظهر ولا يعتبر كون المدفوع كسوة حديدا بل يكفي ولو غسلا ما لم يكن باليا او احيا
 او مرضا فيجزي الاستعمال سرعانهم الا فضل كونها جديدة ولا يجزى اعطاء القيمة بل اللازم دفع العين كما في الطعام ولو تعدد عشوة مساكن فهل يجب انظار الى
 كال لعددا ويدفع الى الموجه وينظر الباقي او يكر على الموجودين في جو اجودها الوسطا اضعفها الاول العدة الدليل على اعتبار اتحاد مجلس الاكسا والاخر ليس
 بذلك البعيد **الثانية** كفارة الأيلاء مثل كفارة اليمين **الثالثة** من ضرب مملوكه فوق الحد كانت كفارته ان يعنفه استحبها بالناسخا في اذلة السن
المفصل الرابع في الاحكام المتعلقة بهذا الباب هي مسائل **الأولى** من وجب عليه شهران لو ابتدأ اول الهلال ومثله من هلاقتين كفا
 سواء تم الشهران جميعا ام لا بل ينص احدهما او كلاهما ولو ابتدأ قبل الهلال او بعده فهو فاذ ان صا واحدا وتلثن يوما وافرقتين الباقي هو تسع عشر
 يوما فلا كلام ولن نابع من الايام فالاحوط بل الاقرب سقوط الاعتب بالاهلة ولزوم الاعتبار بعد السنين يوما **الثانية** العتق في المرتبة بجال الاداء دون
 لوجوب فلو كان فادرا حال لوجوب على العتق عاجزا عنه حال الاداء كاه الصوم ولم يكلف بالعتق مع العجز عنه ولو كان من الوجوب عاجزا عن العتق فيمكنه
 حال الاداء لم يجزه الصوم ويتفرع على ذلك انه لو وجب على العتق الكفارة المرتبة الصوم لم يجز من العتق ثم اعنى قبل ان يصوم وتكمن من العتق فانه يلزم ذلك **الثا**
 اذ ان لم يصل اليه بعد مدة غالبا لم ينقل فرضه بل يجب عليه الصبر الى حصول المال فيه في غير الظهار واقا في الظهار فالظاهر ان لم ينقل الى القضا وبكفر
 ويطلق **الابحار** اذا عدا المكفر لرقبة فدخل في الصوم ثم قد على الرقبة لم يلزم ترك الصوم والعتق الى الرقبة نعم يستحب له ذلك ان يعرض له ما يقطع تنابع صومه
 ويلزم الاستيفاء يتمكن من العتق فان تكليفه هو العتق كذا والعجز عن اتيان فدخل في الاطعام زال عجزه عن الصيا ويحقق شروع في الصوم بدخول حرج
 اليوم ولو لحظ في الاطعام بشرع المسكين في الاكل ان كثر به تسليم مائة من التسلية **الخامسة** هو وقف التكفير عن الظهار على ارادة العتق ولو كثر الظهار
 وعجزه قبل تبة العتق لم يجزه ذلك ولم يحل له ذلك العتق الى الوطى قبل التكفير بل يلزمه التكفير بعد تبة العتق على اظهره الشهر الساسي عشر فلعجزه جواز عدد
 الصغبر من السنين في الاطعام والكسوة وهي صورة الاطعام لا شهيرة في اتيان في صورة تسليم الطعام والكسوة فلا يسلم اليه لعدا اعبياد في الشرع بل يدفع
 في وليه يصرفه اليه **السادس** بعجزه لا كفارة الى من تجب نفقته على المكفر كالاباء والاهات والا ولا زال وجب الا جبر الشرط اكله كل ذلك لغناهم
 شرعا ولا يعطى الكفا الا المساكين كما لا يجوز للمكفر صرف كفارته اليهم فكذا العتق ايضا فرض غناهم ويجوز صرف الكفارة من المكفر وغيره الى المسكين المسلم الذي
 لا تجب نفقته على احد وان استحب له تقا عليه للقرابة **الثامنة** اذا وجبت عليه كفارة محنة كقبح من واحد لا يجزى الا نيان بخضف من جنس كان من
 نصف قبة ويصوم ثلثين يوما ويصوم ثلثين يطعم ثلثين **التاسعة** لا يجزى دفع قيمة الطعام واللباس لان الما مور به نفس الشخص لا قيمتها **العاشر**
الفان في شهر الحرم عدا الذي عليه كفارة فاجمع يلزم كون صومته شهرين متتابعين من شهر الحرم وان دخل فيها العيد ايام التشرع على الاظهر **الحادي عشر**
 مكسرة كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فجز عن ذلك فان كان في كفارته مرتبة استقل له ما بعد من المرتبة وان كان في كفارة محنة فجز عن جميع خصاله
 او عجز في المرتبة عن تحصيله الا حقه للصوم ايضا صا بل الشهرين ثمانية عشر يوما فان لم يقدر قيل يصدق عن كل يوم بمدن طعاما ولم ينقله على دليل وكل من عجز

كتاب الكفارة والأبلاء

عن الكفارة التي تجزئ عليه فلهذا ان الاستغفار كفارة لخلل الظاهر من الجهر من كفارة لا يرفع حرمة وطى المظاهر عليه قبل الكفارة كتاب الابلاء وهو حلف الوطى على ترك وطى زوجة المدخول بها ابدا او مطلقا او زيادة على اربعة اشهر لا ضرر بها وقد كان ذلك طلاقا في الجاهلية كالظن افعير الشريعة حكمه وجعل له احكاما خاصته والابلاء الغير المستمع لشروطه اقية يقع بينهما مع استجماعه لشروط اليمين والفرق بين الابلاء واليمين مع اشتراكهما في اصل الحلف والكفارة الخاصة في موطنها وجوب الحلف في الابلاء على وجه الكفارة دون اليمين المطلقة وهنما اشترط اليمين يكون متعلقا رجحا او مباحا بخلاف الابلاء وهنما اشترط الابلاء بفصل الضرر دون اليمين المطلقة وهنما اشترط اليمين بدوام العقد على المشهور دون اليمين التي يغير ذلك من الفرق والنظر هنا في امور اربعة الاول في الصيغة لا ينعقد الابلاء الا بحلف باسم من اسم الله سبحانه مع التلفظ فلا ينعقد بالحلف بالطلاق والعنا في القصد والتأني والكثرة والفرق ونحو ذلك فيكون فيه الترتيب بل يقع بكل لسان مع الفصل الية اللفظ الصريح فيمن يقول والله لا ادخل فرجتي فرجك يقوم مقامه كل لفظ مختص بهذا الفعل او اذا عليه صرحا او ظاهرا ظهورا اعتلايا معناه ان لا يكون في المحتمل وقد عدته قوله لا جامعك ولا وطأتك هو محل نظر لظهورهما في غرضنا في الجمع والوطى المعنى المعهود وهل يكفي الايمان بالصيغة المحتملة مع قصد الابلاء به وجوبه بعيدا لوقال لا اجمع راسي وراسك على جملة او في بيتك ولا ساقنك في وقوع الابلاء بذلك لادارة عدم الوطى فلو كان اسمهما الوقوع وكذلك لو قال لا باشرتك ولا مسكتك ولا واضعتك ولو قال لا جامعك في ذلك ولا وطأتك في حيز او في اوفى بهاد مضافا ونحو ذلك لم يكن مولى في اشراط تجريده عن الشرط ونساقا بتعليقه على شرط او زمان متوقع فلو ان اقرهما العقد ولو حلف بالعنا والطلاق او الخرم والصدقة لا يطأها لم يقع وان قصد به الابلاء كما يقع لو قال ان اصبحت فعلى كذا ولو الى احك وجبة ثم قال لا احرى شركك معهم لم يقع ابدا بالطلاق ولو نوى الابلاء على ما مر من اعتبار النطق في صيغة باسم الله تعالى وشروط الابلاء كون الحلف بعد الوطى لا ضرر بها فلو حلف لا يقر بوجبه وحرمة وضع خواتم من اجل منقطع لهما ويقتصر لذلك ولديهما لم يكن مولى **الثاني** في المولى ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل والاختيار والفضل فلا يعبر ببلاده الصغير ولا المجنون حتى لا يدارى في حال ذره ولا الذكوة ولا من لا يفصله من السكران والمخمي عليه والناثم والغضب لا يشترط فيه الحرية فصحة ابلاء المملوك حرة كاشته او امنه وكذلك يصح من الذي به طلق الكافر المرأة بالله تعالى من الحيض وهل يصح من المجهوب وهو مقطوع الذكر لا قولان افرهما الثاني وانما لا يصح اذ الريق من المرأة ما يحقق منه الجماع فلو وقع منها بمقدار ربا في الحشفة فما زاد فلا كلام في صحته ابلاء ولا غسل ومن بقي عن ذكره اقل من الحشفة بحكم المجبوب ولو عرض المجتهد الابلاء واجبة **الثالث** في المولى منها ويشترط كونها زوجة منكوحة بها لتمام مدخول بها فلا يقع بالاجنية حال الابلاء ولا الموطونة بالملك او النخل ولا غير المدخول بها ولا المستمع بها على الظاهر ولا في دين الحرة ولا في المدة المعقوفة بعقد الدوام ولا بين المسلمة والذمية والمرافعة الى المدة نصيب المدة ولها بعد انقضائها المطالبة بالنفقة ولو كانت امه ولا اعراض للمولى بوجه **الرابع** في احكامه هي مسائل **الاولى** لا ينعقد الابلاء حتى يكون الخرم مطلقا ومقيدا بالدوام او مقروبا بمدة تزيد عن اربعة اشهر ومضافا الى فعل لا يحصل الا بعد مضي اربعة اشهر يقينا او غالبا او محتملا على التسواء ولو علقه على فعل يمكن فعله من دون تكفير لا حث مثل قوله والله لا وطأتك حتى ادخل هذه الدار واخرج وكان دخول الدار ممكالا لم يكن ابلاء لا مكان التخص من الكفر مع الوطى الذي وهو مناف لما اخذ في حقيقة الابلاء **الثانية** انا وقع الابلاء على الوجه المعتبر شرعا فليرجع هله بعد انعقاد مده هي حق للزوج ليس لغيره من زوجة وغيرهما مطالب بها بشئ من فته او طلاق في ذلك المدة اربعة اشهر حرا كان الزوج او عبدا مسلما او ذميا وحره كانت الزوجة او امه مسلمة او ذميت وان انقضت المدة ولم يطأها لم تغار عجره وانقضت ابدا لم يكن للحاكم ان يطأها بل ان صبر على ذلك فلا كلام وان بان رافضة خبر الحاكم الزوج بين العترة والطلاق فان كان يفي بنحو الزوجية او يطلق فترفع ولو اخطا والطلاق فاقترع كان رجعا لولا ما وجب كونه بايضا من بابها او كون الطلاق ثالثا او سادسا او ناسعا او كونه خلعتا ولو امتنع من كل الفتي والطلاق بعد تحريمه ما حصر ضيق عليه الطعام والشر حتى يفي ويطلق واجبا لا ينافي صحة طلاقه بعد كون الاجبا محققا وشئت العدة على هذه المطلقه ان كانت ان عده ولو وجع منها في العدة التي جعية عار حكم الابلاء ويعتبر كون الاجبار من الحاكم ولو الى المدة معينة ودفع بعدا لم يفرج حتى انقضت المدة سقط حكم الابلاء ولا يلزم الكفارة مع الوطى مع بعد المدة ولو اسقطت حقها من المطالبة لم تسقط لعدم جواز استظامها لم يجز المحن تجدد شيئا شيئا فروع **الاول** لو اختلفا في انقضاء المدة فالقول قول من ينكر الانقضاء بيمينه لو اختلفا في مان لا يقع فصيل بقدر من يدعى آخره وهو غير بعيد للاستصحاب **الثاني** لو انقضت هذه الترتيب وهناك ما يمنع من الوطى وكان المانع من قبلها من حيض او نفاس او مرض او صوم او اداء تكاف اجبين او نحو ذلك لم يكن لها المطالبة بالنفقة فعلا كونه معد وراي الخلف الا في وفي ذلك الحق قوله ان لها المطالبة بنفقة العاقر عن الوطى ولو وجد العذر في ثلث المدة فان كان حيا لم يقطع اسد المدة بلا شبهة وان كان غير مرض ونحوه لا يظهر عند انقطاعه ايضا ولا يقطع باعذار الرجل ابتداء ولا اعذارا في الاثنا عشر كان العذر كالصوم الواجب الاحرام او غيره كالمرض ونحوه وكذا لا يمنع عده من المرافعة **الثالث** لا يقطع جنون الزوج ولا سائر اعذار المدة الترتيب فعلى المدة حاكمون غير ضار ولو انقضت الجنون باق ترتب حتى يقبوا اذ لم يلزم **الرابع** اذا انقضت المدة وهو محرما وصانها صوما لا يجوز انفاطه الزم بنفقة المعدر ولو وقع والحال هذه ثم وكان ذلك منه فتر وكذا الوطى في الحيض ونحوه لا يوجب له ثم فان الحرمة كانت حصول النفقة **الخامس** يجوزظهار المولى عنها والابلاء بالمظاهرة فاذا انقضت مدة احدهما ينظر انهما الباقي بل يؤثر السابق منهما اثره فيلزم النفقة او الطلاق

ولا ينفذ بالحلف على ان الوطى لا يشترط غار منى ولا ينعقد بغير فعل يتحقق قبل هذا المدة بغيرها



في الكفارات والآيات

٣٠٣

والطلاق بانتهاء مدة إيمانهما كان فان طلق فقد وفي الحشو وان ابي واختار الفضة فوطئها لزمت كفارة قبل اداء الوطئ للظهار واخرى بعد الوطئ تحت الأيلاء وما
 ورد باتحاد الكفارة محمول على غير ذلك وعلى النقية **السار** من ان اتيتم احدى من غير فطرة فان انقضت للعدة ولما يسلم بطلت الزوجة وفسد النكاح وان
 قبل انقضائها عادتا الزوجة ولو تفعد بعد مدة النكاح فخير بين الفسوخ والطلاق احتسب ما نزل من مدة النكاح على الظاهر **المسئلة الثالثة**
 اذا وطأ المولى زوجته المولى منها في مدة النكاح لم يفسد النكاح ولو وطأ بعد مدة النكاح فخير بين الفسوخ والطلاق احتسب ما نزل من مدة النكاح على الظاهر
 على الظاهر **الرابعة** اذا وطأ المولى ساهيا من الأيلاء او محمونا او طائفا او غائرا من جلالته لم يلزم الكفارة ولم يفسد النكاح ولا يلزم حكم الأيلاء على الظاهر لان يكون
 قصد الحالف الحلف على ذلك الوطئ عمد وسهو الكفر في صحة الحلف على ترك الوطئ وهو انما قل **الحامس** اذا ادعى الأصابة فانك نهاها فقول بيمينه
 لكونه هو المنكر في الحقيقة ولا يخلو من اقل **السادس** يحسب مدة النكاح من بعد المرافعة لا من حين الأيلاء على الظاهر **السابع** اذا نزع النكاح
 تخبر الحاكم بين الحكم بينهما بما يقضي شرعا وبين المعارض عنها ما ورد في اهل نكاحها وما ليس ذلك ردا الى الباطل **الثامن** فتنه المولى المقادير من الوطئ الحالى
 من الموانع الشرعية والعقلية بعد مضي مدة النكاح هي غيبوبة الحشفة في الثيب البكر وقبل ان ينفك البكر اذا ازاله البكارة بالوطئ ويشكل بعد تحريم الأيلاء البكارة
 لا شرط صحة الأيلاء يكون المولى منها مدخولا بها كما ذكره في النكاح والوطئ في حصول الفضة واما العاجز عن الوطئ فاما العاجز عن الوطئ فاما العاجز عن الوطئ فاما العاجز عن الوطئ
 اظها العجز عن الوطئ حيثما تمكن ولو استعمل العاجز اهل ما جرت العادة به فيملا الصائم الى ان يفطر والمصلحة للان يفطر والشك الى ان يخفف عنه **العاشر**
 والمهر الى ان يحل ومن خلب عليه النعاس والكسل الى ان يزيل عنه ذلك والجايح الى ان ياكل ما ينهاه به لئلا يفسد لا يمكن من ان يشيع بفضيحه ليهلها اخرى
 يمهل ما يحصل به النكاح ولا ينفذ ربوعه ولا يثبته أيام عندنا **الحاشية** كل ما يزيل الزوجة من طلاق ويشترط او عن يقطع حكم الأيلاء فطوى من الأيلاء
 اشراها واعفها وتزوجها لم يعد الأيلاء وكذا الوالى المملوك من النكاح ثم اشترته واعتقته وتزوج بها **الحاشية** اذا كانت تحت أربع نسوة فقال الله
 لا وطئكم من بعد احد وطئ المجموع لم يكن مولى باوطئ واحدة ولا اثنين ولا ثلث وانما يتبعن محرم الرابطة لحصول وطئ الجميع بوطئ الرابطة فوطئها وطأها انتهت
 الأيلاء وكان لها المرافعة ونصير لها المدة ويكلف بعد انقضائها الفضة او الطلاق ولو ماتت واحدة منهم قبل الوطئ انحل الأيلاء للعدول وطئ الجميع
 بموت واحدة ولا كذا لو طلق واحدة او اثنين او ثلثا منهم فانه يقطع حكم الأيلاء لا مكان وطئ المطلقات بعقد وشبهه ولو قال للاربع والله لا وطأت
 واحدة منكم مردا الا مناع من كل واحدة منهم بغير الأيلاء بكل واحدة منهم وضربت المدة فمن عاحل ولو ساء واحدة منهم حتى زال الأيلاء
 ولم يركبها ولو قال ذلك مردا الا مناع من واحدة منها لا غير فان راد واحدة معينة فهو مولى عنها ويؤمر بالبيان فاذا عين واحدة فان صدقته الباقية
 فذلك وان ادعت غيرها انك عنها وانكر فهو المصدق بيمينه وان نكل حلفت المدة غير حكم بكونه مولى عنها وان اقر في جواب الثانية فبأنه عنها اخذناه
 بموجب اقراره وطالبنا بالفضة او الطلاق ولا يقبل رجوعه عن قول وادأوطأها في صورة اقراره تعدل لكفارة طن وطئها في صورة كونه مولى عنها بعد
 لان يمينها لا تصلح لازمة الكفارة ولو ادعت واحدة او اثنتان عنها فانكر ذلك بمثل ذلك انكر بقصد الثانية والثالثة تعينت الرابطة للأيلاء وان نوى في صورة
 ارادة الا مناع من واحدة منهم واحد غير معينة ففي صحة الأيلاء وتعيينها بتعيينه تردد **الحاشية** المعروف جواز ايلاء المطلق من المطلقة الرجعية ولو
 بحكم الزوجية ويحسب باقى من زمان العدة من مدة النكاح ولا يخلو من اشكال الاضراف ليل الأيلاء الى الزوجة الحقيقية التي هي غير المطلقة رجعتا ولو اوى من
 زوجته ثم طلقها رجعتا وراجع لم يقطع المدة ولم يزل حكم الأيلاء على حسب ما نزل من العدة من المدة فان رجع طولب باحد الا من بعد انقضائها **الثانية**
كشتر قيل لا تنكر الكفارة بنكر اليمين مع اتحاد المحلوف عليه الزمان كان يقول والله لا وطئتك خمسة اشهر ابدا والله لا وطئتك خمسة اشهر ابدا من
 غير فرق بين فصل لتأكيد الثانية والتأسيس الى ذلك فاما في الاحياط بكنه الكفارة مع لا يترك ولو اختلف زمان المحلوف عليه كالقول والله لا
 وطئتك خمسة اشهر والله لا وطئتك سنة فقد ادى بيمينه ووقع ايلاءين يترتب على كل منهما حكمه من حينه ولهذا المرافعة لضرب مدة النكاح عقبا ليمين
 ولو ما حل حتى انقضت المدة الاولى المحلوف على ترك الوطئ فيها فقد انحلت اليمين ودخل وقت الأيلاء الثاني ولو علق الثاني على صفة بان قال والله لا وطئتك
 خمسة اشهر فاذا انقضت فوالله لا وطئتك سنة ففي صحة الثاني اشكال لمنافاة التعليق **الثالث** **كشتر** لو حلف على ترك وطئها سنة الا مرة لم
 يكن مولى في الحال يجوز وطئها مرة واحدة في سنة واحدة ولو حلف على ترك وطئها سنة الا مرة واحدة في سنة واحدة ولو حلف على ترك وطئها سنة الا مرة واحدة في سنة واحدة
 وترتب عليه حكمه وان كان ذلك بطل حكم الأيلاء ولو ابطأها في السنة اصلا ففي لزوم الكفارة علمه جهان اظهرها للزوم ولو اوجها ونزع ثم ابطأها
 لزمت الكفارة على اقرب **كتاب اللعان** الكلام في اركانها واحكامها وادراكها **الركن الاول** في السبب هو شيان **الركن الثاني** في السبب هو شيان **الركن الثالث** في السبب هو شيان
 العدة والرمح والزنا وبيان ذلك ان الزوج بالنسبة الى زوجته كالاجنبي في حرمة فدية زنا وشبوت الحد عليه به الا انه يفتى في اجنبي فانه قد يباح له القذف
 وقد يجوز ان يتخلص الاجنبي عن الحد الابدية على زنا العدة فزنا او اقرارها بخلاف الزوج فان له طريقا ثانيا الى الخلاص وهو اللعان **السبب** في هذه الاقسام
 انها اذا طعن في اشد اشتد غيظها وعظمت عداوتها واحتاج الى الاقسام ولا يكاد يسأل البينة فافهم له القذف شرع له طريقا الى الخلاص وبغض العقوبة عن
 نفسه باللعان ثم ان جواز فدية زنا وترتب اللعان عليه شرط بكون المرمية بالزنا زوجة محصنة لا حرة ولا يكون الزوج موقرا ولا يدعو المشاهير مع عدم

وهو ما به اهل الفقه بين الزوجين جعل تحت الفصل في نكاح او فدية من الطلاق في شهود في الخارج او لا في ذلك

اليمين



كتاب اللعان

٢٤

البينة فلوروى الأجنبية يعني الحمل ولم يرتفع باللعان وكذا لو كانت منقطعة أو دأمة فغيره من قول بها ولم ينع المشاهدة أو كانت مشهورة بالزنا أو كان المزوج الغاذية
بينة فانه يلزم ما فيها من إسقاط الحد عنه ولا فرق بين الزنى والزنا قبله أو بعده أو فترعوا على اعتبار المشاهدة سقوط اللعان فحق الإجماع على إبطال المشاهدة في غير
وإنما سبقت في حق اللعان بنفي الولد خاصة ولو قد فترع الزوج وجبه بنفي ضامته إلى ما قبل النكاح فله وجب الحد ولا ظهر عند سقوط طهر باللعان إذا طلق رجساً
ثم قد ثبت عليه الحد وكان له إسقاط طهر باللعان مع اجتماع شرائطه بخلاف المطلقة بإسقاط الحد بقدرها لا يسقط باللعان من غير فرق في الحكم بين أضواء الزنا إلى
زمان الزوجية وما بعدها ولو قد فترعها ثم أبانها كان له اللعان ولو اختلفا بعد ذلك في زمان الفذف فقال فترع قبل أن تترج بوضعية الحد وقال بل بعد
فلى اللعان كان القول قوله ولو قالت قد فترعني بعد ما بنت منك فقال بل في زمان الزوجية فهو تقديم قوله لكون الفذف فعله ودر الحد بالشبهة أو قوله لا شيء
عند الفذف لولم بعد الطلاق وجهان ولا يثبت لللعان بالفذف بالمسحق ولو ادعى المشاهدة بل يثبت عليه الحد ولو قد فترع وجه الجنون فإن أضاف الزنا
زمان جنونها لم يكن ذلك فذا لم يكن كونه زانية لا في جنونها سلباً من الفعل الدائم مداهما صدقاً والزنا أو انطلق وأضاف الزنا إلى زمان إقامتها بثلث
عليه لا يقيم عليه إلا بعد المطالبة فإن أضافت لللعان وليس لوليها المطالبة بالحد كما لا يثبت للولي مطالبة بزوج أمته بالنزاع في قد فترع في ثبوت المطالبة بعد
موتها قول ليس بمعتد ولو نسب وجهه إلى زنا هي مستكره عليه ومثبهنا وإنما لم يكن قد فترع في بطلان سترها وإدخالها لعار عليها وإن لم يجر ضلها
ولو قد فترع بلفظ واحد تعدد اللعان فإن راضين من يبيد لبعانها أو أقرع أو بدله الحاكم بمن يشاء **السبب الثاني** انكار الولد لا يثبت لللعان بانكاره
إذا كانت في الدية النفي موطوءاً بعد الدائم واجتماع شرائط الحقوق فلو كانت موطوءة بالملك والمعتد لم يعضل الحمل وطهر مع كون الولد تاماً ومضى أكثر
من أضفى الحمل مع عدم إمكان تولده منه بوطئ محتمل لم يوصف انشأ الولد على اللعان ولو اختلفا بعد الدخول في زمان الحمل فلا يعتد من شرائط حقوق الولد وثبوت
اللعان لنفيه إمكان الوطئ وفدرة الزوج عليه فلو كان عتيداً أو مرضياً غير فاسد على الجماع ودخل القبول دون تسع فولدت لم يلحق به ولو كان عتسرين فما زاد لم يلحق
لا مكان البلوغ في حقه إن ندر ويكفي في الحقوق الاحتمال ولو أنكر الولد والحال هذه لم يلحق باللعان لا بشرطه بالبلوغ فهو غير لعانته إلى أن يبلغ ويرشد وينكر ولو مات قبل البلوغ
شرعاً أو بعد قبل أن ينكر يحوز به الولد وورثته الزوج والولد ولو وطئ الزوجية بغير الحمل لم يلحق به لا مكان استرسال النفي في الفرج وان كان الوطئ فغيره ولا يلحق من بلدته
زوجته فائدة الذكر والأشبهين جميعاً بالخص المجهوب بالولد في الحكم بل ينفى عن من غير لعان وأما من ولدته زوجة المحض المجهوب فلا ينفى إلا باللعان لكفاية
الاحتمال في حقوق الولد وهل استحقاق الزوج لنفي الولد على الفور حتى يسقط حقه ولا يسمع نفيه فيما إذا كان حاضراً حال الولادة ولم ينكر مع ارتفاع الاعتذار إلا أن
يؤخر ما جرت العادة به كالسعي إلى الحاكم أو على التراخي فلو كان أظهرها الثاني فلا نكراه ما لم يضر فيه ولو علم بانفصال زوجته عنه بغيره لعان قبل أن تضع
ولو أخر النفي واللعان إلى أن تضع فجاء ولم يسقط بذلك حقه من الزنا والولد صريحاً في النفي كما لو بشر بها فجاب بما يقتضي الرضا كان يقال المبارك الله في مولودك
فيقول أمين وإن شاء الله تعالى سقط بذلك حقه ولم ينفى بغيره بعد ذلك لا لعان ولو قيل له برك الله عليك في مولودك فقال برك الله عليك واحسن الله إليك
لم يكن إفراغاً والدلالة على صدق الاعتراف في عرف الزوج ولو أقر بالولد ثم ظهر عند اجتماع شرائط الحقوق بغير لعان ولو طلق زوجته فادعت كونها حاملاً منه فلا
أقامت البينة على ارتعائها والترواؤه لم يعلم عند الوطئ بسبب قصر المدة أو بقاها كارتها حتى الولد لم ينفى عنه إلا باللعان واستحقت نصف المهر ولو لم تنف البينة
على الخطأ كان عليه نصف المهر وإن نفي الولد بغيره من غير لعان وقيل أن عليها الحد ما تيسر وهو خالف المستند ولو قد فترعته ونفى الولد فدل على مجموع
فإن كلفها بما سقط عنه الحد وإن نفي الولد وإن كلفها سقط عنه الحد ولم ينفى الولد وإن كلفها سقط عنه الحد وإن نفي الولد فدل على مجموع
للذف في قيم بينة بزناها وهل يعز في صورة فامة البينة لا إذا لم يجد بذكر الفاحشة لا وجهاً لثبتهما العمد ولو ظنهما بإسافات بولدهن في الظاهر وهو
انفائراً عنه على اللعان ولو تزوجت فانت بولدهن ستم أشهر من دخول الثاني فلا نفي من الحمل فادون من فرق الأول حتى الأول ولم ينفى عنه إلا باللعان **الركن**
الثاني في الملاءمة ويعبر عنه بالعناء فلا عبرة بلعان الصبي ولا الجنون المطبق خوفاً ولا كراهية في حاله وهو شرط في الاستلزام الظاهر
عن الاستلزام في لعان الكافر وكذا لا يشترط الحرية فيقع لعان المملوك على الظاهر ولا يصح لعان الأخرس الذي لا إشارة معقولة وأما الذي له إشارة معقولة
فله لعان بغيره ما قبل ولو نفي الرجل ولده وجهه المجهون ينفى إلا باللعان وكان التسبب الزوجية ثابتين إلى أن تفريق الأخرس ونفي ولد الشبه بغير النفي من دون
لعان ويوجب على الرجل انكار الولد الذي يعلم بانتمائه عنه لا خلال شروط الحقوق بركلاً أو بعضاً ويجوز عليه أن يلعن بغيره حفظ الانساب من الإخلال ويحرم انكار
الولد للشبهة واللعن واللعن القصر صفات الولد صفات الوطئ والموافقة صفات لعان أبيهما بجمع اجتماع شروط الحقوق **الركن الثالث في الملاءمة**
سكنه ويعبر عنها بالبلوغ وكما لعقل والسلامة من الخرس كونها مكسورة بعد الدائم فلا يقع اللعان بالصغيرة ولا بالجنونة طبقاً لإدوار ياتي حال الدود ولا
بالخرش أصلياً كان خرسها أو عارضياً وفي شروط السلامة من القمم أيضاً فلو لم يشهروا لعاناً عليه لا فرق في عدم حصة لعان الخرش بين لعان الفذف لعان النفي
وحيث لم يقع لعان الخرش فترع بينهما وبين زوجها بالفذف لم يلحق باللعان سواء أقام بينة على زناها أو لم يبق ادعى المشاهدة كما لا يشبه مدحولاً بها كانت أم لا
الحاق فلذا تسليماً لأخوس بعد ذلك تسليم الخرش في إرث الخرش المؤبد تردوداً لثبته العمد ولو قد فترع الخرش لم يتمكن من إثبات قد فترع أباهم ولم يصدق الزوج
في نفي فترع أباهم في الظاهر والزوجة بينهما ولا أنهم عليها لأن عجزها عن إقامة البينة بعد زناها لا يقع اللعان بالمنطقة على الظاهر وفي نفي فترع الأب لا يغير

في الزنا

في الملاءمة



في اللعان

٤٠٥

المذخور بها افعالها عند وقوع لعان الفذف لا شرط الذحول فيه ووقع لعان في الولد ثبتت اللعان بين المحرمين والمملوكين والمملوكات المحررة والمحررات المملوكات
الاظهر ذلك بمنع الحمل من اللعان فاذا فذنت وجبة الحمل وانقضى لدها صح اللعان بينهما وهي حامل لكن لو نكحت من اللعان لم تحل ما دامت حاملا بل تحل اللعان تصنع
كغيرها ممن ثبتت عليها الحد والامتناع من زناها بالملك محرم غير وطى وفي صريح در فها من ابا الوطى فولان اقربهما الصبر وذو فطحي ولد هاب من دون توقف على اثر
ببر بل يتوقف اتفاقا ومعنى على نفيه كاللعان **الركن الرابع في كيفية اللعان** لا يقع عند الامام عليه السلام او نائبه الفقيه او نائبه المنصوب للحكم عموما او
اللعان بالخصوص وانما في من نائبه في ما ان الغيبة هو الفقيه لعدله الخالف حكمها وهل يصح اللعان عند غير الامام عليه السلام ونائبه الفقيه اذا نازعا عليه الام لا فوله
اظهرها الثاني وثبتت حكم اللعان بنفس الحكم ولا يقف على رضاها بعد الحكم على اظهر وصورة **اللعان** ان يشهد الرجل بالله تعالى اربع مرات ثم يلعن الشاهد
فيما رواه هاب ثم يقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين مبدل فخصم الغائب بغير المتكلم ثم تشهد المرء بالله اربع مرات ثم يلعن الكاذبين فيما رواه هاب ثم يقول ان غضب
الله تعالى عليهما ان كان من الصادقين مبدل فخصم المحرم على المتكلم ويشتمل اللعان على واجب مندوب فالواجب هو احدى اللعنة بالشهادات على
ذكر ولابد ان يصنع المذكور بغيرها كقولها شهدت بالله وانا شاهد او انا شاهد بالله واقسم ونحو ذلك وابدل لفظ الجلالة بالرحمن ونحو من اسمائها للرفع
وكذا لو ابدل كلمة الصدق والكذب بغيرها وان كان بمعناها كقوله ان صادقا ومن الصادقين بغير كلام التاكيد او لبعض المضامين وانما انما انما كانت المرء ان
لكاذب كان ابدل هو اللعن باليمين او الطرد او بالغيبة هي لفظ الغيبة بالخط واللعن بآتيها ايامها جميعا عند التلخيص في الحكم على الاحكام
ثالثها ان يبدل الرجل ولا التلغظ بعد المرء على الترتيب المذكور فلو بدلت هي بالتلغظ بطل عندنا من اربعها ان يبينها بآتيها الاحكام على اسم او
وصف ميمتها عن غيرها او اشارة الى شخصها عند حضورها ولو اكد التسمية بالاشارة لكان احوط ولا يترك الا حياطة بالاشارة خالصها ان يكون
الخطوب بالبرية مع الفذف ويجوز بغيرها عند وقوعها وان كان الحاكم عارفا بذلك للغة فلا كلام والا فنظر الحضور عدلين عارفين بلغتها ما وقع الحكم
ليزجها ما يلفظان بآتيها لا يكفي لعدله الواحد **اسمها** البدن بالشهادات ثم اللعن من الغضب منها ساسا بغيرها المولات بين الصبيغ العشر فلو
نخل فصل طويل يخرج آياتها عن الاتحاد لم يثبتها وزاد العلامة في عدة ما ناهوا تيان كل منها بالتابع بعد الحكم لعدله فلو باد ربه قبل الغاء لم يقع فهو
خال عن مستند معتد به نعم راعاه احوط **ولم يندك** جلوس الحاكم مسند بالقبلة ووقوف الرجل عن يمينه والمرئ عن يمين اللعن وحضور من يبيع اللعان
يعطه الحاكم ونحوه بعد الشهادات قبل ذكر اللعن وكذا في المرء قبل ذكر الغضب قد يغفل اللعان بالقول في المكان والزمان وقد افق غير واحد باستحبابه
في القول هو ذكر ما ياسب اسم الله المؤذنة بالانقسام مثل قوله المذنب انما المستقم ونحو ذلك التلغيط بالمكان هو اجرا في شرف ما كان البلد من المشاهد
المشرفة والساجد المعظم ونحو ذلك بالزمان هو اجرا في شرف الايام من جمعة وعيد ونحو ذلك ولو كانت المرء حايضا لم يدخل المسجد بل يوقع اللعان في
غير المسجد ويقف الحاكم في عتبة المسجد ويقف الرجل عن يمينه ونقف في خارج المسجد قبل يوقع في المسجد ويبعث الحاكم اليهما من يستوفى منها شهادتهما
وفيه نظر وكذا لو كانت غير هذه واستصعبت الخروج الى المسجد والحضور في مجامع الرجال ان الاحوط طرح ذهاب الحاكم والشاهد من الزوج البهادر والقول
بان يبعث الحاكم اليهما من يستوفى منها الشهادات غير نفقة من الشبهة لكون الفرق بينهما خلاف المأثور وهل اللعان ايمان او شهادات فولان اظهرها الاول
اقا احكام اللعان فمسائل **الاولى** اذا فذنت رجل زوجته ثبتت عليه الفذف بلعانه يسقط الحد عنه ويثبت عليها حد الزنا ويسقط عنها الحد بلعانها
ويترتب على لجانها احكام سقوط حد الفذف عنه وسقوط حد الزنا عنها واشتاق الولد عنه وبنها وذا لافراش وحرمتها عليه لا يفرق بينهما ما خلاهما
وباطنا سواء كان الزوج صادقا او اذنا وكذا لو لا يتوقف عندنا على نفقة الحاكم بينهما هذا اذا كان لعان النفي اما لعان الفذف من دون نفي الولد فلا
يزرب على لجانها الا سقوط الحد من زوال الفراش والتحريم الموبد ولو كان الزوج عبدا وشرط مولا ذقيد الولد من وجه التحرة واجزنا الشرط فاذ فذنت
لو كان من الزوج نفقة لو انعكس ان كان الزوج حرا والزوجة امه فاولد محكوم بالرقية بعد نفقة ابيه اياه باللعان ولو كذب للمراص نفقة اثنا اللعان او نكل
عن اللعان ثبتت عليه الحد ولم تترتب الاحكام المذكورة ولو نكحت هي او افرقت بالزنا ثبت الحد عليها وسقط عنه ولم يزل الفراش ولم يثبت التحريم ولو نكحتا واكد
نفسه بعد اللعان نكح به الولد ودته الولد لم يرث هو ولا ابا له الولد وان عرفت به بعد موته وقبضت الام ومن يتقرب بها منكم لولا يكذب نفسه في المسجد
بالكذب بنفسه الفراش ولم يرث التحريم وهل عليه الحد ام لا فولان اظهرها الثاني ولو اعترف هي بعد اللعان لم يجز عليه الحد بالكذب بانفسها نعم لو افرقت اربع
مرات فقبل وجوب الحد عليها وفيه ايضا ما لم ينع **الثانية** اذا اعتقل لسانه ولفظ فذنت قبل اللعان فان لم يرج زوال ما به فهو
كالاحسن وان كان يرجي زواله فلا ضرب لزوم الصبر الى ان يبرأ ويحصل الياس من برئه **الثالثة** اذا فذنت المرء على زوجها انما قد فذنتها بما يوجب اللعان
فان سكت الزم بالجواب فان قال لا يلزم مني الحد فقامت لينة على الفذف فله اللعان وان انكر الفذف فقامت على فذنته لم يثبت اللعان تعيين الحد
بلعانه بكن بنفسه انكار الفذف لا ان يكون ظاهرا بكاره انكار الفذف فقط دون زناها وادعى ذلك وكان محتملا في حقه فانه لا بعد شوب للعاصي ولو
لم يقصر في الجواب على انكار الفذف بل قال ما فذنت ما فذنت حد ولم يثبت اللعان قطعا **الرابعة** اذا فذنت زوجته رجل معتد به انما فذنته
على ذلك سقط عنه حد الفذف ثبتت عليه ما حد الزنا والا فان جأ كل من المذنوب والمذنوبة من غير متفرق عن اخر تعدد الحد وثبت عليه لكل منها حدان

مستقلا

في حكم اللعان

مستقل اوله اسقاط احد هابا للعان دون حد وان جازا بجمع من فلان لا على الزوجة سقط حد هار وحد حد القذف للرجل وان لم يلاعنها وحدها فاعل الحدان
الخامسة ان اذنت زوجته فافترت قبل اللعان فبالاقرار الاول يسقط عنه حد القذف ثم ان اتبعت باقرار ثلثة اخرين ثبت عليها حد الزنا وان اقتصرت على الاقرار الاول
لم يجز عليها شيء ثم ان ولد منها ولد لغير الزوج وضاد الزوج جبن على الزنا لا ينفى النسب بعد وجود القرائن الستة اذ اذنتها فان عرفت ثم انكرت فانام سكتا
باعزافها لم يثبت الحد عليها بذلك هل يسقط به حد القذف عنهم كابل بغير شهادة اربع بذكر قولان اولهما هو حتى المتين الستة البعير اذ اذنتها فاما شقيل
اللعان فالزوجة باقية ويرثها وليحيي الولد ولم يسقط حد القذف عنه في جواز اسقاط الحد عن نفسه باللعان تردد ولا شبهة لعدم الستة البعير اذ اذنتها مرتين
فما زاد فان لم يفصل بينهما حد ثبت حد واحد وان فصل بينهما الحد الاقوى لزوم الحد للحد لا يفرغ الحد لو تذفنها ولا عنها فان ثبت باللعان ثم تذفنها بغيرها
الى ما قبل اللعان لم يحد ولو تذفنها به الا جنى حد سواء كان قبل لاعنها او بعد ولو تذفنها فافترت ثم تذفنها الزوج او الاجنبي لم يحد للحد الثاني لم يحد جها بالاكفر
منه عن الخصا الذي هو من شروط وجوب الحد ولو تذفنها ولا عنها فانككت ثم تذفنها الاجنبي ففسقوا الحد عن الغايف كما لو اقام بينة فولان ثابتهما غير بعيد
الستة البعير لو شهدا بعد الزوج احدهم فهل يزوج المهر اثم لا يحد الشهادة الزوج فانه يمنع الحد عن نفسه باللعان روايان العاشر اذ اذنتها احداهما
يثق من افاظ اللعان الزهوي لم يصح حكم الحاكم بالفرقة بينهما **الحادي عشر** الفرقة الحاصلة باللعان فصح وليست طلاقا فلا يجري عليها احكام
الطلاق ولا تعتبر فيها شروط **الثانية عشر** لو دلت نوا من ستة اشهر فصاعدا وكان بينهما اقل من ستة اشهر فاستلحق احدهما حتى يبرأ الاخر ولا يقبل بغيره اياه
ولو توفى احدهما وسكن عن الآخر سكونا كاشفا عن استلحاقه حتى يبرأ المتوفى ولو دلت اول فغابا باللعان ثم ولدت حولا فلان ستة اشهر فافترقا فاعاوه الى العاشر على
ان لم يكن اقوى **كتاب العتق** الذي هو نك رتبة العبد من الرتبة وجعلوا اخلا باللفظ وفضلوا معلومتهن على القصور من موازنة حقوقه فان
من اعتق مؤمنا اعتق الله العتق انما يجرى بكل عضو من عضوا من النار ولا فرق بين المملوك بالاسرفاق والمملوك بالشراء وانما يملك بالاسرفاق كل كافر من اهل
الحرب في حكمه كان من اهل الذمة من اليهود والنصارى والمجوس غير ما يشرائط الذمة واما الغائبون بها فلا يجوز اسرافاتهم ولا يملكهم المسلم بذلك ولا فرق في
اهل الحرب بين ان يفسوا الحرب المسلمين ويستقلوا بايدهم او يكونوا تحت حكم الاسلام وقهره مثل من كان بين المسلمين من عبدة الاوثان والبرهان وغيرهم الا اذا
كانوا مهادنين للمسلمين بالشرايط المتقدمة في كافي الجهاد كما تقدم هناك كيفية الاسرفاق وشرايطه واذا اسرفق المحرر في عتقه المجدد بعد الاسرفاق
وقبل التحرر بشرط عكس حربه الاخر من ابويه فلا يحكم برقه من لدن قبل الاسرفاق ولا من يولد له بعد التحرر بل الحرية تسري في عقب التحرر المتولد بعد تحرره وكذا الا
يحكم برقيه من لدن مع حربه زوجة او ولد لها مع حربه زوجها الا عندا شرايط رقبته على قول غير مروي ولا فرق فيما ذكر بين كون المباشرة للاسرفاق مؤمنا او
مخالف او مسلما اميدعا او كافرا ذميا او حربيا غائبا ملك من اسرقه المحرر باسرفاقه اياه وكل بالغ رشيد اقر على نفسه بالرق مع جهل الحر حربه ولو ولد له دعاهما
سابقا على الاقرار بحكم برقه ولا عبرة بالاقرار المذكور من المصنف ولا المجنون وفي نفوذ من السفيه ترددوا القذف ارب كل من سمع منه الاقرار بالحربه لا يسمع منه انكاره
بعد ذلك حتى لو اقام بينة على الحرية الا ان يظهر لا فراه ناويلا يرفع مناقضة الاقرار لبينة مثل قوله لم اعلم بالرق ولدت بعد اعان احد الاثبات فافترت بالرق ثم ظهر
الى تحفة شرعية سبق العتق على الاقرار فان سماع بينة بحد اوجه لو انكر المقر رقبته المقر لا يزيل بذلك الاقرار بل يوجب على الرقبة ويكون من مجهول الملك لم ينفع انكار
المقر بعد ذلك لما اقر على الاقرار بغيره لو انكر المقر رقبته بل اثباته اعترفه نفاذ اقراره وحكم بحرر المقر اذا باع العبد الا سواء لم يقبل دعوى الحرز الا بحجته
من بينة او شيا على اقراره لا يكفي مجرد ايداعه عليه الملك مع انكاره الرقبة ولقبط دار الحرب للملفظ على التفصيل الا في كتاب اللفظة انشتم واذا اشترى انسان
من حرره له او زوجة او احد ذوى رحمة كان حرا او ملكا لم يقدح كونه ممن يعتق على البايع وهل هو شرع ببيعة احكام من الخيارات ونحوه واستنفاد قولان
الثاني واذا حصل الرق بشي من الاسرفاق والشراء ونحوها توقف والد على حصول شيء من اربعة المباشرة والشراء والملك العوارض فهنا مقامان **الاول**
في المباشرة وهي على اقسام العتق والتحرير والكتابة وبيان الاخيران في بابهما **اما الاول** فمباشرة الصريحية التحرير بان يقول انت اهو او قالان او ما يقوم مقامها
في تعيينه حر وفي حصوله بما يشق من الاعان او مثل ان تصعقوا واعتقوا واعفقتوا واعتقت فلانا ونحو ذلك فجهل احوطها العتق كان الا حوط عكس كفاية
حررتك ولا قوله لباقر ولها احره ولا يجزى ما عكس التحرير صرحا كان او كاية قصد به العتق ام لا فلا يكفي ذلك رقبك اوارك فيدا الملك عندك وانت ساء ولا
سبيل في عليك ولا سلطان في عليك ونحو ذلك لكن الاحياط باننا العتق بان حررتي حتى كل ممن ذكر لا ينبغي تركه ولو كان اسم امته حره فقال لها انت حره فان
خضعت له اخبار لم تنعق وان قصدك الانشاء انصف فان جهل الاثران فالمرجع قوله ومع إمكان اسغلامه لو تخفى بيني على الحر في الظاهر وبغير الثلث لفظا لا يصح
فلا يكفي الاشارة في حق الغادر على النطق ولا الكتابة بغيره كفي الاشارة الفهم من الاخر من بغير تحرر بالصبغة عن الشرط ولو علو الاشارة على شرط مترقبه صفه معلو
الوقوف غير الموت لم يصح وان وقع الشرط بعد ذلك ولو قال انت حر متى سئت فالاشبهه كما لو وقع ولان بادر الى المشية ولو قال ان ملكك فان حرمت فاعتق عند ملكه
فلم يوجبه نذا او عهدا او يمينا لم يثبت العتق بعد الملك ولو جعل العتق يمينا بان قال انت حر ان كان كذا او ان فعلت كذا او ان فعلت كذا ونحو ذلك بفصل البعث على
الفعل ان كان طاعة وبفصل الى جبر عنه ان كان معصية لم يقع وبغيره في الحقيقة حمل التحرير على المملوك جميعه ولو قال بك حر او قال براك حر او قال براك حر
ووجهك حر لم ينفى الموالاة الجزئية حقيقة ولو اراد به تمام الذات في الوقوع بتردد العتق اوجه والاحياط لا ينبغي تركه ولو قال بك ارجو جسدك حر صح

كتاب العتق

ألا إذا اعتقد أن الإنسان خلاف ذلك إذ عني قصد شيء غير ما أراد بالاسم وكلمة الخطاب فيرجع فيه إليه إذا احتمل في حقه ذلك وأحكم بالحري والأحوط والأولى تعيين
 في الصيغة ولو انشأ من غير تعيين بان قال أحدهما ليكي أو عبيك أو أبا في حقه فلا حوط لزوماً إطلاقاً أحدهم ويكون التعيين إلى من قصد ومع عدم فصل العتق بمقتضى
 بالقرع وأجرى عليه صيغة أخرى بقوله أنت وفلان حريته يعتق لم يقبل منه المذهب وتوابع قبل التعيين بين القرعة والأحوط أمضاها الوارث من آخر حصة القرعة
 ولو اعتق معتقاً ثم اشتبه عليه بغيره حتى يذكر ما يثبت من قوله ولم يقبل بعد لك عدل عنه فإن لم يذكر حتى يات عتق المعتق بالقرع ولو ادعى بعض مالكيه
 أنه هو المرد بالعتق فأنكر المولى ذلك فالقول قول المولى بهينه ولو نكل عن اليمين ردت إلى المدعى فإن حلف بعتق حقه وان ردت سقطت عواه ولا يعتبر في العتق بالقرع
 البلوغ والعقل ولا الرشد ولا الصبر ولا طيب المولد لا إيمان بل ولا الإسلام يصح عتق المملوك الصغير المجنون والتفكير المريض ولد الزنا على الأقوى
 الخالف بل والكافر على الظاهر وأما المعتق بالقرع فبغيره البلوغ والعقل والرشد والأخيار والقصد إلى العتق والتعريف إلى الله تعالى وكونه غير محجور عليه فلا
 عبرة بعنقه المقتضى نعم وردت رواية بنحو عتق من بلغ عشر أو لساناً نعمت عليه ما وكل الأعراب بعنق المجنون مطبقاً كان أو دارياً في حال ذره ولا يعتق السفينة
 المكره ولا الغافل ولا الساهي والمهازل والأغني والنائم والمغمى عليه استكران ولا يعتق من لم يقصد به القرع بل الزنا أو السهمزة ونحو ذلك ولا يعتق الكافر لعدم
 ثبوت القرع منه ولا يعتق المحجور عليه لفساد ما دام محجوراً عليه إلا إذا اعتق خادماً المستثنى لخدمته فإن أظهر صحته ولا يشترط اللفظ بالقرع منه بل يكفي صدقها
 بشرط إسلام العتق ولو أن أظهرها الأثر لا يشترط فيشكل صحته عتق الكافر بشرط في العتق مضافاً إلى ما ذكرنا يكون الكافر لو اعتق غير المالك لم يفتد عنه ولو
 أجاز المالك فيه جبراً بالتوقف التمامية لمجوزاً لأجازه لكنه موهون لو اعتق مملوك ولد الصغير أو البالغ غير رشيد عنه مع المصلحة له فيه صح في صحته مع عدم
 المصلحة أشكال لو اعتق عن نفسه بعد تقويمه أرحاله في ملكه مع اقتضاها مصلحة الصغير ذلك ثم اعتقه صح ولو اعتق عن نفسه من غير تقويم على نفسه وكان الولد
 بالغاً رشيداً لم يصح إلا إذا أجاز بعد الكمال على القول بالتوقف العتق الفصو ولو شرط في ضمن صيغة العتق شرطاً سائفاً على العتق لزوم الوفاة ما كان الشرط
 أو عملاً أو غيرهما والأولى في المال تقديم شرطه كان الأول بل الأحوط اعتبار رضا العبد بالشرط في لزومه عليه ولو شرط رده في الرق متى شام أصبح الشرط على
 الظاهر صح العتق وروى فيهما الواعفة وذبحه بدينه وأشرط عليه أن يرد في الرق في ضمن عقد النكاح بعد إطلاق العتق وهو غير مستقيم فترك الرواية وأوجب
 شرط عليه العتق خدمة المولى أو غيره مدة معينة صح ولو شرط خدمته مدة حيواته وأوجب المولى له بعد الصحة وفي وجوب نفقة المشرط خدمته أيامها على
 أو من يدين المال واستثنى أفراداً من كل يوم في كسبه فيه فوتر وجواز وسطها وأشبهاها الأول ولو قضى الشرط عليه الخدمة المدة أبعالم بعد في الرق حتى لو
 لو أراد المولى إعادته وفي تخلفه وأورثه بآخرة خدمته مثله الأبا في قولنا لأن أوفى بما ألتفتحان ولو وجد وارث المعتق قبل انقضاء المدة كان له استيفاء ما رآه
 أن يكون الشرط خاتمة نفس العتق بقيد الخصوصية فإن كان مسقط حقه بموته فلا ينقل إلى وارثه ومن وجب عليه عتق في كفاة أو غيرها المجرى التامير وإن
 واد إلى على المملوك المؤمن عند ولا سبع سنين من حين انتقاله إليه استحب له عتقه بل يستحب عتق المؤمن مطلقاً وإن تأكد بعد مضي السبع وبكر عتق المؤمن عند
 الخالف إلا إذا نفذ رغبة ولا بأس بعنق المستضعف كذا بكرة عتق من لا ينفذ على الكسباب فإن اعتق استحب له إعادته ولحق بهذا المقام مسائل **الأول**
 لو نذر عتق أول مملوك بملكه صح التذرع فإذ ملكه أحداً بشرعاً أو دارياً ونحوهما اعتقه من غير انتظار الملك أخيراً ولو ملك جماعة دفعته ففي لزوم عتق
 أحدهم بالقرع أو اختيار أحدهم وعتقه أو عتق لزوم عتق أحدهم من أول لزوم عتق الجميع وجوازها الأول **الثاني** لو نذر عتق أول ماله اهتد فلو نذر
 توأمين فإن ولدتهما دفعة عتق جميعاً إن أراد بكلهما الموصولة وإن أراد بها الموصوفة بمعنى أول مولود ولدته جرى فيه الوجوه الموزونة في المسئلة الأولى
 ترتب في الولادة عتق الأول منها ولو ولدتها **الأول** ميتاً انحل التذرع على الظاهر يتم الأحوط أن يعتق حتى المولود بعد ولو ولدت الأول ميتاً للعتق كالقعد
 كفى عتقه ولم يعتق الصحيح الذي ولد بعد **الثالث** لو كان له مال على عتق فاعتق بعضهم ثم قبل له هل عتقت ماله قال نعم لم يعتق بذلك الباقي بل
 انصرف الجواب إلى من باشر عتقهم خاصة بشرط كون من عتقه مصلداً للجمع لصدق عليهم المالك **الأول** كان واحداً أو اثنين أحدهما الظاهر يعتق قبل عتق
 الجميع وإن كان فيما بينهما بين الله تعالى لم يلزمه إلا ما باشر عتقه **الثاني** لو نذر عتق أمته أن طها صح ولو أخرجها بعد ذلك عن ملكه ثم أعادها بملك متنا
 ووطئها لم يلزمه عتقها **الأول** لا يخلو التذرع وجهاً عن ملكه إلا إذا قصد التذرع من وطئها بالملك الموقوف والعائد فأنه لا يخلو التذرع ويلزمه عتقها إذا
 وطئها بعد العتق أيضاً بلحى بالوطئ سائر الأفعال وبالأدغرها وبالعتق غيرها بشرط ظهور لفظه في الفعل مادام في ملكه **الأول** لو أراد التذرع أو كان لفظ ظاهر
 فيه لزوم بعد العتق أيضاً **الثاني** لو نذر عتق كل مملوك قد لم يركن له عرف مستقر وقصد بالصدق قد أصعباً من الزمان كان هو المتبع **الأول**
 بان نظره قصد مصلداً للقديم في نفس الأمر لعنق منه من مضى عليه ملكه شتمه فضاء عتق مجرى مثل ذلك في هذا الصدقة بالقديم **الأول** لا يخلو بالقديم
 من ماله بكرة أو منعة فيه ولو قصر من ملكه للجمع عن شتمه بطل التذرع **الثاني** إن كان الأحوط عتق أولهم بملكها التذرع بعد ولو كان له مال على عتق
 على كل منهم شتمه بطل التذرع للجمع لم يكف عتق الأول **الثالث** لو نذر عتق المملوك وفداً كان ماله لو سأل علم بل المولى لا إلا إذا
 فهم من سكوته عنه مع علمه باحتياطه فأنه لا يبعد ملك المملوك له بنية التملك له بعد الحرية **الثاني** لو نذر عتق أو وصى بعتق عتقاً سخرج التملك
 بالقرع بان يقتضيه إلا ما يعلم كل ثلث بعلانه وتكتب تلك العلامة في رقعته من غير تعرض فيها للحرية والرقية ثم نشر الرقاع وتخرج على الحرية والرقية فإن جاز

على الحرية كذا لو اُخذ وان خرجت على الرقية استرق من فيها وافترق الى اخرج اثنين اخرين فان خرج على الرقية ايضا العتق الباقى والا استرق وان كتب في الوفاق الحرة
والرقية من ان يكتب اسم العبد فليكتبه رقة الحرته وفي رقتين الرقية على نسب المملوك في العتق والكتابة ثم يخرج باسم احدهما لاجزاء الثلثة الذين رتبوا سابقا على
الكيفية المزبورة ويجوز ان يكتبه بعد العبد املان يكتب اسم كل واحد رقة ثم يخرج على الحرته او الرقية كما مر الى ان يستوفى المملوك يكتبه في ثلاث دفعات الحرته
وفي ثلثها الرقية ثم يخرج على واحد واحد الى ان يستوفى الطريق الاول هو الرقية هذا كله اذا اشاء العبد عددا وقيمة وامكن تحريرهم ان اذنا كما في الثلثة
والسنة والعتق وهكذا المساوية قيمة وكذا اذا اختلفت القيمة مع امكان التعديل عددا كما اذا كانوا تسعة ثلث منها قيمة كل واحد مائة وستة مائة لكل واحد
خسون فان واحدا من الثلثة واثنين من السنة ثلث المجموع واذا لم يمكن التعديل عددا كما لو كان قيمة واحد من السنة مائتين وقيمة اثنين مائتين وقيمة ثلثة مائتين
فيخرج اعتبار العتق ويخرج ثلثهم قيمة ولو الواحد ولو امكن التعديل عددا خاصة كسنة قيمة اثنين منها مائة واثنين مائة وخمسين واثنين ثلثا مائة اخرج
واحد بعد واحد بالفرقة الى ان يستوفى الثلث ولو جاز من اخر وليست وجب فاضل الحرته فيما بقى منها وقيل بقيم ثلثة بالعتق ويخرج بينهم فان خرج اثنان
يساويان الثلث قيمة فلا بحث فان خرجا ناقصين عتقا وكل الثلث من الباقيين بالفرقة وان خرجا زائدين اعيدت الفرقة بينهما وعق من يخرج على الحرته من
الاخر قيمة الثلث ولو تعدل التعديل عددا وقيمة كسنة قيمة واحد منها مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة اثنين ثلثا مائة اخرج على الحرته حتى يستوفى الثلث قيمة ولو
قيمة المخرج اكلنا الثلث بجزء من اخر وليست هو في الباقي الثلثا من مائة مائة لم يبق بعد ثلثها فاعتقها وتزوجها وحل عتقها مائة فاني في العتق
سواها ففي رواية بطل عتق نكاحه زرد على الباع رقا وكذا ولد لها الوصل لكن الرواية لم يغلبها ولا اشارة صحة النكاح والعتق بقاءها على الحرته ان
اذا وصى بعتق عبد فخرج من الثلث لزم الوصي اعنائه فان لم يكن له وصى لزم ذلك الحاكم لا نرد وصى ولا يصح بجزء من جين الاعنائه لا من جين موت
الموصى ويجري على ضمة الماتة التي بين الفوت العتق حكم بضمها لرق ويكون ما اكتسبته منها للوارث على الاقرب العتق اذا عتق مملوك غير بائنه
العتق من الامر لا يخلو من اقل الحاد في كسرة العتق في مرض الموت يمضي من الاصل وقبل من الثلث الاول او في نفر نجان الاول اذا
اعتق ثلاثا ما في مرض الموت لا مال له سواهن فعلى المخرج ان ينفق في الجميع وعلى القول الاخر ينفق في واحدة اكانت بقية الثلث فيما قبل الثلث زادت
على الثلث ونقصت وقف فيما عدا ذلك على الجازة الورثة فان جاز وانفذ العتق في ذلك ان رد دارج الباقي في اقلهم الثاني اذا عتق ثلثة عبيد
مثلا في مرض الموت ولا يملك غيرهم ثم ملك احدهم قبل موت السيد وبعد قبل الوارث فعلى المخرج ان ينفق عتق الجميع وعلى القول الاخر لا ينفق الا عتق الثلث
ودفع الباقي على امضاء الوارث فان مضى لا اقرع بين الميت والمحيين فان خرجت الحرته لم يان حكم له بالحرية وكانت مؤنة تجهيزه على داره وفي بيت المال
وان خرجت على احد الحيين حكم على الميت بالموت رقا ومؤنة تجهيزه على سيد ولا يحسب على الوارث من ثلثي التركة على ترد في ذلك سيماني صورة مؤنة بعد
قبض الوارث ياه ثم يقرع بين الحيين ويخرج بعد ثلث من اخرجت الفرقة للشر ولو قصر عن ثلث اكل من الاخر ولو فضل على الثلث كان الفاضل رقا المقام
الثاني في العتق بالسر اي من عتق حرة اشعاعا من مملوكه ولو كان يسير سري العتق في كله اذا جاع هو المملوك شرط صحة العتق المزبورة سواء
ملك جميعه وذلك البعث خاصة ثم ان كان المملوك كله لا يعتق عليه من دون اعتبار سري المملوك في الباقي وان كان له فيه شرك مسلم او كاف فان قصد
بعثه لا اعتبار بالشرك لزمه فكم بدفع قيمة حصه الشريك كان موسرا وبطل عتقه امكن معسر وان قصد الفرقة عتق حصه سعى الارب حصه
الشريك في الاصول لزم ما في صورة عتقه مضارة مع اعساره رضا الشريك بسعي العبد له وفكره في قتاله وفي صورة قصد الفرقة وبسار ان يدفع هو قيمة
الباقي وبفكره ولو عجز العبد صور لزم السعي عليه لم يكن في دين المال ما يملكه بالرقاب كان وكان لزم منه كان له من نفسه عتق وللشريك سهمه كما
كسبه بينه وبين الشريك بالنسبة فنقد السهم الرق منه فطره على الشريك بنفقة السهم الحر فطره على العبيقة قبل مثل ذلك فيما اذا فدا العبد على
واضع منه وهو با على عك وجوب السعي عليه حتى يجر عليه مع الاستماع وليس بذلك البعيد لو هياها الشريك في نفسه صح ان يرضى بذلك وكان ذلك
صالحا وان ابا احدهما من المهابة عند طلبه اباها لم يجر المتسع بل يقع على الشريك في ضامته حيث تقع المهابة يملك هو ما اكتسبه في نوبة يملك مالك
شقة الاخر ما اكتسبه في نوبة يجره في الكسب بين المعتاد والتادد لا يكون ما حصله بالكسب التادد في احد النوبتين مشركا بينهما بل غنما
النوبة ولو كان المملوك بين ثلاث مثلا فاعتق اثنان نصيبه لوضعه فومت حصه الثالث لهما بالنوبة تساوت حصتهما المملوك فدا واختلف لا نفوم
عليهما بالنسبة حصتهما على الاظهر ولو اختلفا بالاعتق واليتاجري على كل منهما حكمه في نصف حصه الثالث فيل يقوم جميع سهم الثالث على السابق
منهما على الاظهر والاولا في الغرضين لهما على فدا العتق ولو وكل احد الشريكين في المملوك صاحبه عتق نصيبه فادرا الوكيل العتق ملكه قوم عليه نصيبه
على التجهيل وان عتق نصيب الوكيل قبل النفوم نفذ ولا شيء عليه وان باءدرا على عتق ما وكل فيه قوم على الموكل الا ان يعتق الوكيل نصيبه قبل النفوم وان
الوكيل مجموع التصديدين دفعة فلا نفوم ولو اعتق نصفهما من كل السهمين مشاعا قوم الباقي عليهما بالنوبة ولو اعتق نصفهما مشاعا ولم يهتسما
والا حوطصتهما للجميع والدار حيث يقوم على قيمة دفعت لعق من غير فريين التزام العتقها والعبد هل ينعتق حصه الشريك باءا القيمة
بعق النقص الاول ان اداء كاشف عن انشغال الصيغة الاولى في جوازها اظهر وقد ذكره التتبع فترت فتمت مسائل عتق الاثنين من الشريك

في العتق

في العتق

في العتق

الثلاثة من بين فائز على الأول يقوم عليهما لم يكن الأول فداوى على الثاني يقوم على أول من عتق وعلى الثالث فوجهاً ولوقيل بالقوم على الأول على الأول لم يكن بعيداً ومنهم ما لو مات العتق قبل أداء القيمة فعلى الأول يجري على سهم الشريك حكم موت لرق وعلى الثاني يجري عليه حكم موت المحرر وعلى الثالث يقف على أدائه القيمة ومنها ما لو عتق الشريك لأخيه سهمه قبل قبض القيمة فانه على الأول ينفذ على الثاني لا ينفذ وعلى الثالث يقف على أدائه ومنها ما لو وطأ الشريك بها قبل أداء القيمة فعلى الأول يفعل جرمها ولو لم يمسسها لم يمسسها الحرة وإن لم يوطأه على الثاني يلزم حكم وطئ الحرة وعلى الثالث فوجهاً ومنها ما لو وطأه لم يوطأه على الأول يجري على سهم الشريك حكم البعض إلى أن يحصل الأدله وعلى الثاني يجري عليه حكم المحرر وعلى الثالث يوقف الأمر على حصول الكاشف ومنها ما لو أعتق أحد الشريكين على صاحبه عتق نصيبه موسراً فأنكر حلفه فانه على الثاني يكون نصيب المتدعي حراً وأما بخلافه على القولين الآخرين ومنها ما لو ادعى كلاً من الشريكين الموسرين على صاحبه عتق نصيبه فانه يكون على كل منهما اليمين لصاحبه ثم يستقر نصيبهما بعد حلفهما على المخار وقيل على القول الثالث إلى غير ذلك من الثمرات ولو كان معتق نصيبه معسر حين الاعتاق فليس بعد سعي العبد في سهم الشريك لم يكن للعبد جوع عليه ولو أيسر قبل التسعي قوم عليه وجهه بخلافه نظر ولو اختلف العتق وشريكه في قيمة حصته الشريك لا طريق إلى معرفتها لموت العبد وهو في ذلك فالقول قول منكر الزيادة يمينه ولو ادعى المعتق فيه نقص لقيمته ونعذر الاستعلام فالقول قول الشريك ولو ادعى الشريك فيه صفة تزيد بها قيمته ونعذر الاستعلام فالقول قول المنكر يمينه والمدار في البيت الموجب لأدائه القيمة على ملكه لما يوافق فيه حصته الشريك فاضلاً عن ثوب يوم وليلة له ولعلها الواجب النقصه مضاً إلى مستنات الذين من الدار والخدم ونحوهما والمقابل يومه الحائل بل الموقبل ان كان مدينوا وان كان لا يحوط أداء القيمة من الدار والخدم ولو ورث شغصاً من يمتنع عليه عتق الشقص وفي السراية والعتق عليه في الباقي فلو كان استثنى الشقص وانتهى بقوم عليه الباقي ولو ورث بعض ثم استثنى الباقي وانتهى بعتق الشقص بالملك الأول وأباً بالملك الآخر ولو ادعى عتق بعض عبداً وعتق جميعه ليس له غيره ولم يخر الورثة وصيته فيما زاد عن الثلث لم يقوم الباقي على الورثة والمدار في القيمة في الموصى بعتقه على حال لو فاته فتمضي وصيته في ثلثه ولو اعتق بعض عبده في مرضه ثم في الباقي وان زاد عن الثلث على الأقوى وإذا عتق المحامل بخر حمله الحادث ليعتق وكذا الحادث قبله مع علم العتق بالحمل وعقد استثناء آياه وأما الوجهل بيا وعلم واستثناء فهو ورق على الظاهر ويشترط في العتق السراية ما من شرط العتق بالصيغة لكن لا يعتبر هنا الفصل إلى عتق البعض لأخر بل يكفي تصدلي عتق البعض وزاد بعضهم اشتراط كون العتق موسراً وعقد تعلق حتى لازم كالتوقف الكاثر والاستيلاء ونحوها محل السراية وفي الأول منع لما من السراية عند اعسار أيضاً ولزم استثناء العبد فيه في الثاني تردد وإذا دفع العتق فيه نصيبه بركه فالأقرب أن تقرر أن العتق بالدفع ولو دفع بعض القيمة اندفع ما قبله خاصة وكذا لو عسر عن الجميع فانه يمتنع عليه بالسراية يكلف العبد بالسعي في الباقي ولا يوقف انفاق الحجر الذي في اليد العتق على صفة أخرى على الأمانة لو شهد بعض الورثة على موتهم بعتق مملوك لهم مضى العتق في نصيبه لغيره فاشهد آخره كإنا مقبولي الشهادتين العتق فيه ككله أو النقص في نصيبه ما خاصة ولا يكلف أحد ما بشرائه الباقي بل يستثنى المملوك في صور كون الشاهد من الورثة مضياً المقام الثالث في زوال لرق بالملك إذا ملك الرجل شيئاً من الأباء وان علوا أو أكتهات من علون والأولاد والأولاد هم ذكر وإنا نأولان سفلوا وأنثى من العتقات والعتقات من الخلات بنات الأخ ومن الأخ اخت عتق عليه بخر حمله فاشهد بملكه إياهم ان كانوا نسبيين وكذا على الحوط بل الظاهر ان كانوا نسبيين ولا يمتنع عليه من ذكر كما لا يخفى والاعمام والأولاد لهم ذكر وإنا نأولان سفلوا والأولاد هم ذكر وإنا نأولان سفلوا والأولاد هم ذكر وإنا نأولان سفلوا وأما المرأة فلا يمتنع عليها أحد من ذكر وإنا نأولان سفلوا والأولاد هم ذكر وإنا نأولان سفلوا والأولاد هم ذكر وإنا نأولان سفلوا وإياهم كما مر في فروع الفصل التاسع من كتاب البيع ومن يمتنع كلاً بالملك يمتنع بعضه بملك ذلك البعض ولو ملك أخيراً اشقصاً من يمتنع عليه ليقوم عليه العتق معسر ولو ملك غير اختياره أو لو ملكه اختياراً وكان موسراً فنفذهم الباقي عليه جهان تقدم المختار منها فروع الأول لو ادعى بعض ولد مات بعد موت الموصى قبل القبول قبله أخوه لملكه وعتق عليه في سراية العتق في الباقي على الميت مع وفاة الثلث فوجهاً الثاني لو اشترى هو واجبي منقعه قريبه لملكه يمتنع عليه عن كرم مع يساً وضمن قيمة حصته شريكه الثالث لو اشترى الزوج والولادة صفة وهي حامل ببيت سر على الولد الأم ثم فوتت حصته الزوجية على الأب وعققت البنت عليها معاً وليس لأحد ما على آخر شيء من قبيلها وكذا لو وهبت الأم لها قبلها ما دفعه ولو قبل الأب أن لا عتقت عليه وحملها في قيمة الأم حاملها للواهب ون الزوج ولو قبل الزوج أو لا عتق عليه الحمل كله وعليه قيمة نصفه للواهب إذا قبل الأب عتقت عليه الأم كلها وبغير نصف قيمتها للزوج الرابع إذا وصى لصاً ومجنوناً يمتنع عليه فلو أن يقبل ذلك مع العتقة ولهم ذلك إذا أدى إلى الضرر المولى عليه بإتفاق وبغيره الخامس إذا وصى ببعض من يمتنع عليه كان معسر حراً القبول لو كان المولى عليه موسراً فوجز القبول للمولى وجهان المقام الرابع في بيع فيما يزول بغير الرق من العوارض وهي من قبيلها العتق والجذام والأعداء فند عرض كل منها بالملك موجب محرمية زوال ملكه ولا عنه ونحوه ومنها اليسان فانه حرمته كما ترى في كتاب الجهاد ومنها دفع قيمة الوارث الذي لا وارث لغيره فوجز حرمته على ما في كتابه لا ورث إنشاء الله تعالى ومنها مثله المولى لملكه فانها زوجة والملك عنه وصبر ربه حراً وبغيره على ذلك انعتاق المحصنات إلى ما هو الهم الذين يفعلون بهم ذلك فلا يصح شرائهم لمن يعلم بالحال ثم لا يباين مع اشتبا الحال واحتمال كون خلقها كالأبليس الشرا في مؤثر الشك في كون الحاصل مصلحاً للشئكل ولو شك في ملك بعضه يمتنع عليه البعض في سراية إلى الأبد ومنها

هذا هو المقام الرابع في العتق

فمن عتقك

أي عتق الموصى
 من قبيلها العتق والجذام والأعداء فند عرض كل منها بالملك موجب محرمية زوال ملكه ولا عنه ونحوه ومنها اليسان فانه حرمته كما ترى في كتاب الجهاد ومنها دفع قيمة الوارث الذي لا وارث لغيره فوجز حرمته على ما في كتابه لا ورث إنشاء الله تعالى ومنها مثله المولى لملكه فانها زوجة والملك عنه وصبر ربه حراً وبغيره على ذلك انعتاق المحصنات إلى ما هو الهم الذين يفعلون بهم ذلك فلا يصح شرائهم لمن يعلم بالحال ثم لا يباين مع اشتبا الحال واحتمال كون خلقها كالأبليس الشرا في مؤثر الشك في كون الحاصل مصلحاً للشئكل ولو شك في ملك بعضه يمتنع عليه البعض في سراية إلى الأبد ومنها

كتاب التدبير في المكاتب الاستيلاد

كتاب التدبير في المكاتب الاستيلاد وفيه فصول **الاول في التدبير** الذي هو من التدبير والمولد عتق المملوك معلقا على

ما بعد وفاة المولى وكشبهه في شريته بفتح العتق معلقا على وفاة زوج المملوك ووفاه من يجمل الخدمة وينتق بوفاه الزوج والحصول له الخدمة وفي التدبير الى

غيرها كاندراج التعليق على موت من عتق المولى في عنوان التدبير تأمل والجمع في التدبير يقع في مقامات **الاول** في ايقاع بعبارة الصريح في ذلك ان جرد

وفائق واذا مات فانت حرة عتق او معتق ولا عتق باخلاف دوات الشرط كان واذا مات في وقت ما حي حين ونحوها ولا باختلاف الالفاظ التي يعبر بها عن ذلك

كانت وهو هذا وفلان ونحو ذلك في التدبير فمان مطلق مثل ما ذكر مقيد بشرط او بشرط ما تقول واذا مات في سفرى هذا وفي مرضى هذا وفي سني هذا وشهر

هذا وفي شهر كذا وفي مكان كذا او حقا اني اوقلت ونحو ذلك من مقيد الموت لوفال انت مدبر وانصر على ذلك لم ينقد ولو قسم الى ذلك قوله فان مات

فانت حرة صح وكان الاثر للقيمة دون المنضم اليه لو كان المملوك لشربك بالسترة او بالتفارت فغالا دفعنا وترتبا اذا مات فانت حرة واطلقا لفظا ونية انصر

لفظ كل منهما الى نصيبه صح التدبير ولو قصد كل منهما ان يرضيه خاصة لكان محل واكد وح فيعتق بموتها فانت حرة في ذلك ترك كل منهما بانصيبه من ولو

وفي ذلك احدهما خاصة ليهما فخره بفتحهم الاخر كذا وبعضه قاولومات احداهما فخره بفتحهم من ثلثة وبقية نصيب الاخر فحق بموت الكسب التخليل بين الرتبين

مشرك بين المدبر والمالك الحي بنسبة الملك ويشترط في تصبغه امور **الاول** فلا حكم لعبارة الساهي ولا الداعي ولا التكرار ولا الفاظ ولا التام ولا التام

وهل يشترط مع ذلك قصد الفرية ام لا وجهان احوطهما ان لم يكن اظهرها هو الاشرط **الثاني** الاختيار فلا حكم لتدبير المذكور **الثالث** تجزئها من

الشرط والصفة فلو قال ان قدم المسافر فانت حرة بعد وفائق واذا هلك شهر مضاملا لم ينقد كذا لو قال فانت حرة بعد وفائق او شهر او سنة او قال ان

اتي اولي ذلك كذا فانت حرة بعد وفائق فان شيئا من ذلك لا يكون تدبير ولا مكاتبة تم ان لا يخرج المملوك بالتدبير عن الملك مادام المولى المدبر حيا فلا نصيب

خير باستحلام ووطى بالنسبة الى الامه المدبرة ولا يبطل تدبيرها بالحمل بل ينتق بموت المولى من ثلثة ومع قصو الثلث عن بعضها يفتق باق منها من نصيب ولو

ولم يف نصيب الولد بالباقي عتق منها سهم واستسعت في الباقي من ذلك لو حملت المدبرة بمملوك لولاه كان الحمل مدبر تابعه لا مدبر سواء كان الحمل عن عقله

شبهه او زنا او بغيره فلو رجع المولى في تدبيرها فهل الرجوع في تدبير الحمل ايضا الحاصل بالتبعية ام لا قولان اشبههما وان كان هو المحوز ان الا حيا طاب اثر

لا يترك وكذا الحال فيما لو ولد للعبد المدبر ولد مملوك لمولد لا فتركون مدبرا كابية لودبره كذا تم رجوع في تدبيرها فانت حرة لثمة شهر فصاعدا من حين

رجوعه لم يكن الحمل مدبرا ولو كان لدون سنة اشهر كان مدبرا ولو دبر الحمل ولم يترخص في بطلانها فانت حرة لان الحمل مدبرة ولو ولد في الا اذا ماتت لفرط على

ادارة تدبيرها بغير الام فانت حرة اجبعا مدبران ويجوز تدبير الحامل مع حملها وبدونه كما يجوز تدبير الحمل من دون الام ولا يفسر تدبير الام ولا الرجوع

في تدبيرها ايضا **المقام الثاني** في المباشرة بفتح التدبير الامن بالغ عاقل فاصد مختار جابر التصرف فلا يصح تدبير الصغير وان بلغ عشر على الاظهر ولا

المجنون وان كان اعلا في حال ذوقه ولا من قصده كما مره المكروه المحجور عليه لرق وسفلو فلس لانها يستحق خدمته فلن للفكر تدبير وفي اشتراط الكسوة

في المباشرة حتى لا يقع تدبير الكافر وجهان في الاشرط لا يخلو من فريب لودبره المسلم ثم ان تدبره يبطل ولو مات في حال ذوقه عتق المدبر من ثلثة ان كان اردنا

عن ماله ولو كان عن فظلم بفتح التدبير في وجهه فوي لودبره بعد الرد لم يقع وان كان ارداه عن ماله على الاخر فريب لودبره الكافر فاسلم المدبر مع عليه

تدبير

والا حلال

في التدبير المكاشفة

١١٤

في التدبير المكاشفة
في التدبير المكاشفة
في التدبير المكاشفة

الذي يطل التدبير ويصير المدبرون فيه لولم يسوعب مع منهم بقدر الذين بالقرعة لوقبل بيع الماشتر تدبيره فاقبل لم يكن بعيدا وحيت يخرج للدين بالقرعة يخرج
ثلاث من بقى سواء كان الذين سابقا على التدبير ولا حضا على الاقوى **الثالث** الشتر اذا تدبر بعض بدم ينفق عليه الباقي لو كان له شريك لم يكلف شراء حصته ولو
دبر جميعه لم يمنع من الرجوع في بعضه ولو تدبر الشريك ثم اعتق احدهما لاقرب تقوم حصته الاخر عليه ولو تدبر احدهما خاصة ثم اعتق لزم من ذلك سهم صاحبه ولو اعتق
صاحب الحصه المدبرة على الاقرب **الرابع** بعترا ذابوا المدبر بطل تدبيره وعاد هو قوا يكون من يولد له بعد الا باقى قال ولد له من مولا او غيره واما الكلا ده
المولود من بعد التدبير قبل الا باقى فلا يبطل تدبيرهم باقيا بهم وهى يبطل باقيا بهم ام لا وجهان اظهرهما ذلك ولا يبطل تدبير المملوك بارتداده نعم والحق يداو
الحرب بطل تدبيره لا يكون اياها ولو كانت المولى قبل فراه تحرر ولو باقى الجصول خدمته للغير مدة حق الحدوث ثم هو حر بعد موت ذلك الغير لم يبطل ذلك البا
وانفق بموت ذلك الغير **الخامس** المدبر ق ما دام مولا او من على تحرره على موته من زوج او محرم حيا وما يكسبه مولا ولو اختلف الوارث والمدبر فيما
في يد بعد موت المولى فادعى المدبر ان كسبه بعد وفاة المولى ادعى الوارث ان كسبه قبله فالقول قول المدبر مع امكانه بيمينه ولو اقام كل منهما بيمينه فالبينة
الوارث **السادس** اذا جنى على المدبر جانيان بما دون القس كان الفضايل والارث للمولى ولا يبطل التدبير بذلك لان بموت تلك الجانيات فانتهت
الحمل وتكون قيمته والفضايل للمولى ويقوم مدبرا **السابع** اذا جنى المدبر على ارش الجانيه فوجب له ان يبيد فكمه ولا يبيد فكمه كلا او بعضها فان فكره
على يد غيره الا ان يرجع المولى وان باعها كانت الجانيه تستغفره فالقيمة مستحق الارش وان لم تستغفره جاز للمولى بيع فدا الجانيه منه باقيا الباقي على التدبير
والمولى ان يبيع خدمته منفردة او مع رقبته الى حين موته وينقلها بعد صلح واجارة مدة فداه وان يرجع في تدبيره ان لم يكن واجبا عليه ثم يبيد فكمه
ان يبيع رقبته واو با الرجوع في التدبير ولو مات المدبر الجاني قبل فنكاه واسترقا فاعتق ولم يثبت ارش جانيته في تركه المولى **الثامن** اذا اشتقا
المدبر مالا بعد موت مولا فان خرج المدبر من الثلث فاكل له ولا فله مما استفاده بنسبة ما تحرر منه الباقي لو رثه مولا واما المعلق عقده على وفاة المحرم
المولى وورثته ما لم يثبت المحرم اذا كان المولى مال على غائب قبل قيمته من بين وكان قد برع بانه مات تحرر ثلث العبد المحرر ومجلا وقف
الثلثان وكل ما حصل من المال شي تحرر من باقى المدبر بنسبة وان تلف المالا استقر في ثلثه خاصة **العاشرة** اذا كوتب المملوك ثم دبر بوجه ورجع فان ادى مال
الكتابة قبل موت المولى غنى به اوان تأخر حتى مات المولى غنى عن التدبير ان وفي الثلث الا اعتق منه الثلث مسقط من مال الكتابة بنسبة وكان الباقي مكانا بؤدى
الى الوارثه لو رثه مالا عليه لو تدبر ثم كاتبه فان صرح بعد كون الكتابة منه رجوعا في التدبير الا حتى انقضى التدبير بالكتابة وجهان والعقد اشبه لو تدبر
موت ثم فاطمة على البطل له العفو لم يكن ابطالا للتدبير **الفصل الثاني في المكاشفة في مقامات الاول** الكتابة مستحقة ابتداء
مع ديانة المملوك وفدته على الكسب ينادى عند سؤال المملوك ذلك مع وجوب الشرطين وليست اجابته عند فقد المالا بضا من غير تأكيد وليست الكتابة عقفا بصفة
ولا بيعا للعبد من نفسه بل هي معاملة مستقلة مخصوصة مشروعة بعين عن شبه البيع ولذا لو ابدلها ببيعة لنفسه ثم مؤجل لم يصح ولا ثبت مع ما خيرا للمجلى ولا
نقض من غير ناجل ثم انه يعتبر في ثبوت احكامها الايجاب القبول للفظيان والايجاب قول المولى كانه بك مع تعيين الاجل والعوض والقبول قول المملوك قبل ان
رضيت ونحو ذلك وهل يعتبر ان يضم الى الايجاب قوله فاذا اذيت فانت حر مع نية ذلك لا بل يكفي اذيت وجهان اشبهما الثاني واحوطهما **الاول** **الثاني**
الكتابة على قسمين مطلقة والمطلقة ان يقتصر على العقد المنضم على ذكر الاجل والعوض مع النية والمشرط ان يضم الى ذلك قوله فان عجزت فاستغفرت ردي في
اما المطلقة فان عجز عن النجم الاول رجع وقا وان كان عجزه بعد اداء النجم الاول ردى في الرق بمقدار ما عجز منه بقوا انفق منه في كل نجم من مقابل مقدار ما ادى بالنسبة
على الجزية واما الشرطية فمحرر كان للمولى رده باجمعه في الرق من دون ان يعيد عليه ما اخذ وحل العجزان هو خروجنا عن محل على الاظهر لكن الاحوط الصبر عليه و
رده في الرق الى ان يجل النجم الثاني وينأخر دفع النجم السابق ليرى يستحق عند عجزه صبر للمولى وعده في الرق الى عامين ثم الكتابة عقد لازم من الطرفين مطلقة
كاننا ومشرطه والقول يكون مشروطا جازة من جهة العبد نظر الى ان العبدان يعجز نفسه مرد وبالنسبة من ان لرد ذلك بل يلزم التسوية بحسب عليه ولو تسامح نعم
لها الفسخ بالتقابل كما ان لردان بينه من بالكتابة فباعتق بالبراءة ولا يبطل الكتابة بموت المولى بل يقوم الوارث مقامه في المطالبة بالمال **الثالث**
شروط الكتابة وهي احوط كون المولى الموجب بالاعا فلا فاصلا محلا جازا الضرف فلا عجز بكتابة الصغرة ولا المجنون ولا الغافل
والهازل والسكران والناموس ولا المكره ولا السفه ولا المقتل الا في مملوك المستثنى لخدمته وفي اعتبار اسلام المولى قول قولى موافق للاصحاب اطلاق
كتابة الكافر وان كان ذميا واو لم يزل المذمة فان منع من صحته كتابة اذا كان اذنا دنا عن فطرا وكان عن ملة وكان العبد مسلما من صحته كتابة الكافر ولو كتب
الذمى مملوكا على غير ارضاء او نحوهما اما كان حلالا في مذهبهما وتقا بضا وها ذميا وذاضا اليان الزمانا بالزمانية ولو اسلم الميطل ذلك وان لم يتقابضا
واسلمه انتقل العوض الحر على المسلم الى القيمة ولو اسلمه بعد تقابض البعض مضى في المقبوض لو منه القيمة للباقي ويجوز لولى الصغير المجنون ان يكتب مملوكا
مع وجود العظمى للمولى عليه ومنها كون المملوك بالاعا فلا فاصلا محلا فلا يصح من فقد شيئا من ذلك من المالك كالا يصح مع كراهة المولى على الاطمان
يكن اقوى ومنها ذكر الاجل للعوض فان شرط في صحة الكتابة على الاظهر ويكفي في اجل واحد على الاشبه لاحد له فجانب الكثرة اذا كانت معلومة بغير
تخصيص وقت اداء فلو قال كانه بك على ان تؤدى له كذا في سنة على ان يكون السنة ظرفا للاداء لم يصح ويجوز تساوى النجوم واختلافها عند عقد هادى
اعتبار

في التدبير المكاشفة

في التدبير المكاشفة

فَالنَّبِيُّ وَالْمَكَاتِبَةُ

و

ولو كثرها بالحق والاطعام لم يجزها الا اذن المولى لفي ذلك فان في الاجزاء حج وجبر يخلو من قوة السائر سائرنا ملك المكاتب بعض نفسه كان كسبيته بين مولا
بالنسبة ولو طلب احدها المهايأة ففي الجبا المتع عليه شيئا اشبهها العمد السائر بعن لو كاتب مملوك ثم مات وخلفه رثته فموا مقاصد في انهم اذا اعتقوا وارثا
من التجرم واسنوفوا الما لعتق ولو فسخوا الكتابة المشروطة لغيره عن المال رد في الرق ولو لم يرد بعض الورثة من نصيب مال الكتابة واسنوفه باذن شركائه واعتق نصيبه
وانعق من المكاتب المطلق مقدار ذلك لا يقوم عليه الباقي في صورة الاداء او الابراء **الثامن** ينبغي ان كاتب مملوك مطلقا او مشروطا قبل ان يتجرم جميعا بينه
من الرقوة الواجبة عليه لاحد لا عانة فلا كلفة وان لم تجب عليه كوة عانة تترعا وهل تجب له عانة باحد الوجهين ام لا وجوب ثلثها وجوب كوة عانة من الرقوة الواجبة
واستحبابها تترع مع عك وجوب الرقوة عليه لوجوب مطلقا الحوط كما ان الاحوط للمكاتب القبول **التاسع** لو كان له مكانان فاذى احدهما ماله من مال
الكاتب دون الآخر واشتبه المولى بغيره صبر عليه ادام النكاح موقوف اذ الراجح بموت المولى ففسخ المولى في الفقه ولو اعترف احداهما بعد الاكاد و اخذت شيئا
بالآخر ففي لزوم المولى بذلك جهان اشبهها العمد ولو ادعى على المولى العلم كان القول في ذلك في العلم بهيئة ثم اذا زال رجاء النكاح ففسخ بالفرقة **العاشر**
يجوز نقل مال الكتابة المطلقة والمشروطة بعد الحل ونحو باحد التوافق من البيع وغيره كغيره من الديون بشرطه ككون العوض ديناً للمكاتب فع مال الكتابة في
المشترى فان اذاه عنق وان عجز وكان مشروطا ففسخ المولى وعاد رقا وفي انفساخ البيع حج وجهان لو كان مطلقا ففسخ المولى وما اعطى وجع بفسخ المولى في تقدير
ما هو عليه يجوز للمولى بيع المشروط بعد فسخ كاتبة كما يجوز له بيع مقدار الرق من المطلق بعد عجزه عن الباقي وعوده **الحادية عشر** اذا زوج المولى بنته من مكان
المشروط او المطلق المؤدى بعض ماله عليه وغير المؤدى شيئا من ماله السيد فملكه كلا وبعضا باثر انفساخ النكاح بينهما ولو لم تكن دارته لفلان ونحو النكاح بحاله **الثانية عشر**
كشركا لو اختلف السيد والمكاتب في فدية مال الكتابة وفي قد المدة فالقول قول منكر الزيادة بهيئة ولو اختلفا في التجرم بان قال السيد مثل جعلنا السنة لوجه العمل
عليه ثلثة نجوم كل نجم اربعة اشهر بحيث يجل في كل نجم ثلث المال وقال المكاتب بل جعلناها بخمسين مجل في كل سنة اشهر نصفه قبل فدية قول السيد هيئة فيه اشكال كون
باب الداعي محتمل **الثالثة عشر** اذا دفع مال الكتابة وحكم بغيره ثم بان العوض مستحقا للغير ومعيبا بغيره لم يفسخ على حكم من لم يرد وتبين في الحكم بحرية وان بان
كونه معيبا جنيات فان ضل المولى فلا بحث وان رده بطل العتق المحكوم به في وجهه يخلو من رجاءه ولو لم يخل في العوض عيبه يد المولى قبل الميعين من الرق الصلي على
بعد ضم ارض لحادث ليد قبل منع وتعين عليه اخذ الارش وهو غير بعيد **الرابعة عشر** اذا اجتمع على المكاتب مع مال الكتابة ديون اخرى ولو لا غير اهلها فان
وفي يجل الجميع فلا كلام مشروطا كان او مطلقا وان تصرف فيه عن الجميع وكان الدين للمولى وكان المكاتب مشروطا وراضى هو المولى على تقديم احد الدينين فلا
كلام والا كان السيدان باخذ ما في يد المكاتبين من المعاملة ونحوها بغيره عن مال الكتابة ويرجعه لذلك في الرق وشاؤا واخذت المكاتبه فع مال الكتابة كان للمولى
منع من ذلك في سلطنة المولى على تجزئه قبل اخذ ما في وجهان لو حرج على المكاتب لتصور ما في يد ديونه وكان مطلقا خاص الدين والمولى فيما يبد على قدر
ديونه من دون تقديم احدها ومحتمل تقديم دين المعاملة ثم ارض الجناية فيدخل النقص على مال الكتابة ولو كان المكاتب مشروطا فقديم الدين على مال الكتابة عك
وجهان اشبهها العمد ولو مات قبل ان يقيم ما في يد وكان مشروطا بطلت الكتابة وسقط التجرم وصرف في يد الدين خاصة ولو قصر عنها فاقبضت الدين بالخصص
ولا يضمن المولى النقص **الخامسة عشر** يجوز ان يكتب بعض عبد اذ كان الباقي حرا وكذا على الاظهر اذا كان الباقي لولا غيره فليت عند كون الباقي لغيره نصيبا
اذنه لكونه تصرفا في المال المشترك الذي لا يجوز الا برضا الشريك **المقام الخامس في الواجبات فيه مقاصد الاول** في الواجبات فيه مقاصد
فدعوت على جواز تصرف المكاتب فيما في يده من المال بغيره لاكتسابه باذن المولى بل يجرى مسائل **الاولى** للمكاتب انواع التصرفات الموقوف عليها اكتساب
المال بشرط موافقة ما ياتي به لغيره وعك كونه اذ لا للمال بغيره وعرض ولا يرضى له على التلف كالبيع نفسه من غير رهن والشراء سلما كن ولا فدية لاكتسابه بهيئة
كونها مع المولى او غير فيصح لان بيعه من مولا ومن غير **الثانية** اذا كان للمكاتب مشروطا او مطلقا على مولا لا محل تخم من مخومه كان حكمه كالاجنبي مع
الاجنبي بالنسبة الى التقاض فان كان المالا من مملوك او وصفا لها من اهلها سو كانا فقديم او عرضين مثليتي لوفضل لاحدهما شئ رجح بصاحب
الفضل وان كانا مختلفين جنسا او وصفا ولو بالحل والناجيل واختلاف الاجل وكا فقديمين لم يحصل التقاض الا برضاها فاذا ارضاها كفي ذلك لم يوقوف
على قبض الذي له واعدته اليه عوضا سو كان المالا انما ادعروضا **الثالثة** اذا اشترى اياه بغيره من مولا لم يصح اذ لم يكن له مدخلية في التكتسب وقف
على اجازة المولى فان اذن ففسخ الا بطل فان اذن لم يصح وان لم يكن له مدخلية في التكتسب لو اوصى احد بغيره لم يكن في قبوله ضرر جاز له القول بغيره ان المولى ثم انا
قبله فان اذى مال الكتابة عتق المكاتب عتق ابو بعتق وان عجز ففسخ المولى استرثما على الاظهر **الرابعة عشر** اذا جنى عبد المكاتب لم يكن له ان يفكر بالارش
الا ان يكون له فيه لغيره ولو نقصوا الارش عن قيمته فيفضل له ما ينتفع به او لا شئنا له على منفعته نحو ان المكاتب في ماله لكتب غير ولو كان المملوك المجاني يا
المكاتب في جواز انكاره لجهان والاولى اذ ارضه الجواز ماله في الغبطة **المقصد الثاني** في جناية المكاتب الجناية عليه الكلام فيه في موضعين
الاول فيما يتعلق بالمكاتب المشروط وفيه مسائل **الاولى** اذا جنى المكاتب على مولا عمدا فان كانت نفسا ثبتت القصاص لو ارث فان قصص منه كان
كالوفاة في بطلان الكتابة وان شال ما في يده واوداه الى الوارث ان كان قبل تسليم تمام مال الكتابة وان كانت طرفا فان قصص المولى فان قصص في الكتابة حالها وان عجز
عنه على مال صح وقيمت كاتبة كما لو كانت الجناية فوجب ما لا ريب فان وفي ما في يده مال الكتابة والمال لك عتق المولى عن الجناية عليه في الحقيقة وعتق وان قصص

في
الكتاب

وان كان
مملوكا



في المكاتبة

١٤٤

وروي مال الكاتبة ورضوا السيد بالثناء عنه بقاء الأثرش والكان المولى اخذ ما في يد ارشاد فخره عن مال الكاتبة وارجاعه رقا وبصحة ولو لم يكن بيد مال صلا
 عجزه المولى انشا واستقره وسقط عنه الأثرش فعلا ولا يتبع به بعد العتقان حصل وان كانت الجناية خطأ تعلقت بالجناية برقبته ولان بعد نفسه بالأثرش بهجره في
 وثاما سيد عن المحققين وصوره عنها ما ذكره **الثاني** اذا جنى المكتبة على الجاني عدا فان كانت طرفا واقض منه وعفى على مال ولا عليه فالكاتبة الجا
 وان كانت نفسها اقض الوارث كان كالومات في بطلان الكاتبة ون عفى على مال الوكانت الجناية موجبة لجواز دفع الأثرش كما انه لو كانت الجناية خطأ كان له
 فك نفسه بالأثرش الجناية ولو لم يكن له مال فلولي الجناية بهجره وان استغفرت للزينة تمام قيمته فان لم تستغفر بيع منه بقدر الأثرش نعم للسيد ان يفديه فان فلا
 ملكا به الجاهل وعلى الجاني عليه قبول الفداء ان كانت الجناية خطأ وشبهه عددا ان كانت عمدا لم يلزم احدهما بالفداء **الثالث** لو جنى عبد المكتبة على غيره
 عددا في النفس والعرف فاقض منه فلا بحث ان عفى على مال الوكانت الجناية موجبة له او كانت خطأ كان للمكتبة فكذا الأثرش ان اقتضه المصلحة كما اذا كان
 الأثرش دون قيمة العبد مساوية وان كان اكثر لم يكن له الفلك الا باذن المولى وقضا المصلحة الفلك لكونه كسوبا ولو كان عبدا له ولد ودفى فكذا الأثرش
 ما حرر ولو كانت جناية عليه بما وجب الفضا ص اقض منه من غير حاجة الى اذن المولى **الرابع** اذا جنى المكتبة على جماعة فان كانت عمدا وكانت
 الجناية عليهم دفعه بلان قتلهم بضربة واحدة والقي عليهم جلد اربعة كان لهم الفضا ص جميعا وان كانت خطأ او شبهه عددا كان لهم الأثرش وحق فان ما بيد
 بالأثرش فله اشكال دقبته وان لم يكن له مال تساوى في قيمة بالخصص **الخامس** اذا كان المكتبة اب هورق له في جلد عبده فقتل ابنا له او عبدا
 لم يكن له الفضا ص منه لو جنى غير ابيه من عبده على عبده **السادس** اذا خرج اذ لا تقصص من دون اشتراط ان السيد عفى على الأثرش لو كانت الجناية خطأ او شبهه عددا
 لم يثبت له شيء سواء كان الجاني اياه او غيره من عبده **السابع** اذا قاتل المكتبة لشروط ما ظلت كاتبة وكان السيد مالط ولا دة ثم ان كان الفاعل المولى في
 شيء عليه سكو الكفارة وان كان اجنبيا حر او فدا فضا ص عليه القيمة ولو كان القتل اسيرة المرح فان كان قبل ان يعق وقد ادى ارش المرح الى المكتبة على القيمة
 وان دفع اليه تمام القيمة وان كان الجاني المولى سقط عنه الضمان واخذ كسبه الله منه ارش المرح الذي دفعه اليه ان كانت لشره بعد ما عتق اياه بنحوه فعلى الجاني
 تمام الدية اجنبيا كليا والمولى على الأثرش لو جنى على طرف المكتبة كان الجاني هو المولى فلا فضا ص عليه الأثرش وكذا لو كان اجنبيا حر او مبعثا وان كان
 مملوكا ثبت له القصاص وليس للسيد منه من دة اجباره على العفو على مال له العفو كما وان ليس السيد منه من دة كذا يثبت الأثرش على المولى واجنبى فهو المكتبة
 يجري عليه حكم ما يكتسبه من اموال **السادس** اذا جنى عبد المولى على كاتبة فان كانت الجناية موجبة للأثرش لم يكن للمولى مع الكاتبة من امواله ولا منه
 من الايراد وان كانت موجبة للقصاص ففي سلطنة على القصاص مع منع المولى وجهان **الموضع الثاني فيما يتعلق بالمكتبة المطلق**
 وبما تارة ان لم يكن ادى من مال الكاتبة شيئا فحكمه حكم الشرط في جميع ما ذكره المسائل السبع وان ادى تمام مال الكاتبة فحكمه حكم الحر وان ادى بعض مال الكاتبة
 دون بعض جنى فان كانت جناية عمدا على حر القصاص منه لو كانت على حر لم يقصص منه عليه الأثرش بقدر ما فيه من الحرية ويغلق الباقي برقبته ولو جنى على
 مسا ولا اذ بهجره ناقض منه وان كانت على اقل منه حر لم يقصص منه لو كانت الجناية خطأ تعلقت بقدر الحرية بالعاقلة وبقد الرقبة برقبته ولو لولي ان يعق
 نصيب الرقبة بنصيبها من ارش الجناية سواء كان الجاني على عبد او على حر ولو جنى على حر او اذ بهجره من غير ان يعق فضا ص عليه الأثرش لو كان رقبا او اقل حر او اذ
 مسا ولا اقض منه **العقد المفصل الثالث** في احكام المكتبة الوصايا وذكر في مسائل **الاولى** لا تقع الوصية التملكية برقبته المكتبة
 وان كان مشروطا وعجز ودفى الرق بعد الوصية كما لا يقع بغيره شيء من التوفيل كالبيع والهبة ونحوها ولو تم بيعه عليه نعم لو اضاف الوصية الى عود في الرق
 جاز كالوفال ان عجز ونسخ المكتبة فضا وصيت له كتم ان عجز فاد الوارثا مالها فهو تسلط الموصل على تجزئه ونسخ الكاتبة تأمل الى العقد شبه تجزئه السيد ان
 الكاتبة ورجع فان اذاه فهو للموول وان عجز عنه فللوارث تجزئه ونسخ الكاتبة وان نظره الموصل يتم له الوصية ابرار من تجزئه ورجع بين الوصيتين لو اخلوا
 بان قال مال الكاتبة لم يبعد موول ان عجز ونسخ فضا بعد موول له او لعمره جاز ولو كان ادى مال بطلت الوصية الثانية وان استقر بطلت الوصية الاولى
 نعم ان قصصه شيئا فهو له **الثاني** لو كانت مكتبة فاسدة ثم اوصى به جاز ولو اوصى به ما في منه لم يصح من غير فرق بين صورة العلم بالفساد والجمل به
 نعم لو قال فان قصصت منه شيئا فضا وصيت لك به صح ان كان المنصوص من كس العبد لو صحح بالوصية بما يقصص من مال الكاتبة لو صحح في وجه **الثالث**
 اذا اوصى ان يوضع عن مكتبة فضا معين فضا عليه صح وخرج من الثلث ولو اجل فضا لصواعنه اكثر ما بقى عليه واكثر ما عليه كان وصية بالصف زيادة فضا
 به الاكثر تعزفا والشيء في تعيين الزيادة صح للوزن وبكى في الزيادة في وجهه جريد كونهما متوالتا بضمها الى النصف ان لم تكن متوالتا بضمها ولو قال فضا
 عنه اكثر ما بقى عليه زيادة كان وصية بجميع ما عليه زيادة فضا فضا عليه تبطل في الزيادة ولو قال فضا لصواعنه ما شاء او شامر مال الكاتبة فان شامرا او اذ
 شيئا وان لم يقول صح وان شامر الجهم لم يصح ما بقى منه شيء **الرابع** اذا اوصى بفاصل ضوا عنه بعد موول وسط تجزئه وفيها عدة خاصة كما اذا كانت ثلث تجزئه
 مثلا كل تجزئه دينار في شهر او فدا خاصة كذا اذا كانت اربعة مثلا اثنان منها دينار الى شهر والثالث ثلاثة الى شهر والرابع اربعة كل فان الثالث هو
 في المقدار واجلا خاصة كذا اذا كانت اربعة مثلا اثنان منها دينار الى شهر والرابع اربعة الى شهر والرابع اربعة الى شهر فان الثالث هو
 الوسط في الاصل لا تصرف الا في ذلك ولو اجتمع الاوسطية من جهتين او ثلث استخرج بالقرعة على الاكثر ولو لم يكن فيها اوسط لا فدا

في المكاتبة
 في المكاتبة

مجلس سنیہ

تاریخ

وَفِيهَا إِذَا تَكَانَ عَلُوْنَا بَعْدَ نَزْدِ جَعَلْنَا صَدْرَهُمَا كَالَّذِي تَكَانَ النَّارُ مَسْمُوحٌ طَائِفَتُهُمْ أَجْمَعُونَ قَبْلَ الْوُطَى ثُمَّ تَحْصُلُ أَعْدَادُ عَلَى شَتَاكُلٍ ::

ولو قال غصبته فربها عليها سرج او لحاف ولفظها او دابة مستحبة ونحو ذلك لم يكن الا اقرا بالقرن والداية ونحوها دون السرج والحاف الزمام ونحوها ثم لو قال
 دابة سرجها او بفرشها ونحو ذلك دخل السرج والفرش ونحوها ولو قال غصبته فضا في حاتم كان اقرا بالقرن لولا لفظا في قص فني كونه اقرا بالقرن ايضا وجها
 اشبهها العبد ولو قال غصبته عبد عليه عامه فني كونه اقرا بالقرن ايضا فاقول لا مانع من دخول لفظا في اليد كذا بالقرن ولو قال له على قفزة خطر بل قفزة شعير
 هذا الثوب بل هذا الثوب وقال هذا الذرهم بل هذا الذرهم ونحو ذلك ففعل بل من الغصير ان الثوبان والذرهمان ولو قبل بل من مابعد كلمة بل خاصة اذا كان
 القرينة على ان ارادته اسد رات لم يكن بذلك البعيد ولو قال له عتقتك ففعل بل ففعل ان لزمه الففيران خاصة وكذا لو قال له ففيران بل ففيران ففيران خاصة ولو
 قال له دينار بل ديناران بل ثلثة لزمه الثلثة ولو قال له على قفزة بل ففيران ولو قال له على دينار وديناران بل ففيران
 ففيران لزمه ثلثة دينار وثلثة اقفر ولو قال له على درهم بل درهم لزمه واحد ووجه لو اقر بليت بمال صح ولزمه درهم او دابة ولو قال له وارث لزمه بل لزمه
 اليه سواء كان القرينة دينارا او عينا غايته ان ظهر وارثا لو لم يظهر فان بقيت العين رجع القرينة عليها ولا يخرج في مطالبته من شأنها بالمثل او القيمة ولو قال
 له على الف دينار اس الشمر لزمه كلف كذا على كذا علم لو قدم الشرط فقال انما جازا اس الشمر فله على الف ولو قال مالك العبد بل المملوك فكيف يصحك ابالغافكر لو
 اصل الشراء كان القول قول الولد بيمينه فاذا حلف سقطت عنه دعوى المالك وحكم بحرية المملوك بمقتضى اقرا بالقرن ولا دابة له عليه ولو قال ملكك هذا الدار من
 فلان او غصبها منها او قبضتها منها كان اقرا بالدار ولو قال ملكها على فلان فني كونه اقرا بالدار واما لو قال كان لفلان على الف درهم فله ففيران او لم
 منه دعوى سقوط الآ مع اليمين المقصود الثاني في الافراز بل الميم من وفيها مسائل الاول في شبهة في حصة الاقرا بل ليلهم
 ولو لفظ شئ فانما له على مال صح والزعم التفسير فان منعه مع قدرته عليه حصة الحاكم وقال له ان لم تقدر جعلك ناكلا فان احترلفا لمقر لومات قبل التفسير
 فتر الوارث وطول به ان خلف ليت ما يوفي به ذلك ولو قال لا اعلم مراده قبل قوله بيمينه ولو قدره الوارثا والمقر نفسه شئ فادعى المقر له عليه ان اراد بالمال
 خلافا فتره بوجه اليمين غايته ان بين المقر على نفي العلم بشئ من كلفا بالتفسير يقبل التفسير ضدا كان بما يؤول ولو كان قليلا ولو قدره بما تجر العاد فتره
 كقشر الحوزة او اللوزة ونحوها لم يقبل وكذا لو قدر المسلم الثلث بما يملكه ولا يتنفع به كالحجر التي ليست بحجرية والخجر بوجدها الميتة والسرج النجس والكلب العفور
 اما لو قدر بكيبل الصيد فقبل منه وكذا كلب الماشية والزرع مثله على قوله لهما ولو قدره برة السلام لم يقبل الثاني في لو اقرت له عليه الحال فيه كالمو
 اقرت له بالقرن بيمينه ما يقبل نفسه الشئ بمجلة الميتة والسرج النجس ونحوها وفيه ما مل ولو قال له على مال عظيم او خطير او حرجي او نفيس ونحوها قبل فتره
 ولو بالقليل وفيه ما مل والا فوتر الزم ما بعدة غيره ما لا يتصف بالصفة التي ذكرها وكل الوصف للمال بالكثر او بالاعظم جاز ولو قال له اكثر من مال فلان لزم
 بغد موزيادة ويرجع اليه نفسه تلك الزيادة ولو قال كنت اظن واعتقدت ماله عشرة مثاقيل ما بين عليه اقراره بيمينه وان ثبت ان مال فلان لم يدين ذلك الا
 ان يعلم كذا اذا كان لفلان مال ظاهر ازيد مما اعتقده لا يقبل دعوى او لو قال غصبك شيئا ثم قال ردت نفسك لم يقبل منه الثالث في الجمع المتكرر
 على ثلثة كقول له على درهم او دابة مع تعدد التفسير الا لزم به ان اقر بيمينه على ثلثة الاف اقصر الزم بيتا المجلس والوصف قبل تفسيره
 بما يؤول ولو قدره بقطعة واحدة لم يقبل تفسيره وان كانت القطعة قابلة للخبرة الى ثلثة الاف التي بعثت لو قال له على الف درهم كان اقرا بالذره وبالف
 مبهم يرجع في نفسه اليه ومثله ما لو قال الف درهم او مائة درهم او عشرة دراهم ولو قال على مائة وخمسون درهما والالف ثلثة دراهم والالف ثلث مائة
 درهم والالف ثلثة وثلاثون درهما كان الكل دراهم ولو قال له على درهم الف ثبتت له درهم وكان هو المجمع في نفسه الا الف الخامس لو قال له على كذا كلف
 بالتفسير في الشئ وكذا لو كثر كذا وكذا واهما ما يبتنى على قواعد لغوية فلا يستحضرها المقر والاولى بالادارة الامور ارفعها ان لا يعلم من غيره خلافه
 السادس لو اقرت له المقر له فقال هذه الدراهم لاحد هذين صح وكلفه تفسيره فان عثر احدهما قبل وسلم المقرية اليه وجع فلما عادها الاخر كانا حصين
 وكان من عينة داخلوا والاخر خارجا وجري عليها حكم نزاع الداخل والخارج ولو ادعى الخارج على المقر العلم لم يكن له الا حلفا على نفي العلم الا ان يدعي عليه
 الغصب فله احلافه على البت على عدا الغصب منه ولو نكل اليمين حلف المدعي اعزم التاكل ولو اقرت له المقر له في ضمان الثلث في الشئ والقيمة في القيعي
 الا ان يصدق المقر له كقول فانه يرجع المالك الى الثاني ولا عزمه على المقر ولو قال المقر عند كليفه بتعيين من له المقرية منها لا علم بعين المستحق منها فصر
 اليها برضاها الى وكلها ما رتخصا فيما بينهما وعلا بما يقضيه الشرع ولو ادعى معا واحد عليها عليه علمه بالمعتن كان القول قوله في نفي العلم بيمينه ولو قال
 هذا المال لزيد وللحاط فلان او لزيد نصف المال السادس لو عثر المقر له في ضمان المقرية بين امرين كما لو قال فلان
 هذا الثوب وهذه الدابة لزيد فحاز في المسئلة السابقة من تكليفه بالتعيين قبول التعيين منه ولو انكر المقر له ذلك كان القول قول المقر بيمينه ولكن لا يسجد
 المقر الى المقر بل يسجد الى الحاكم ليحفظه الى ان يظهر له الياس فحري عليه حكم مجهول المالك لو اقرت له الحاكم في المقر الى ان يظهر له الكجاذ الثالث
 لو اقرت بالف مثلا لشخص كما لو قال فلان على الف ثم دفع الالف اليه فله هذه التي كانت ديعه عنده فان صدقه المقر له فلا بحث وان كذب قال
 هذه هي الوديعه على الف اخرى دينا وهي التي ارادتها باقرت كان القول قول المقر بيمينه لا مكان كون التعيين على دخوله في ضمانه بغير طر وتعد
 ولو قال له ذمتي الف فجاها وقال هي التي اقرت بها وكان ديعه وهذا مبدلها اشكل الامر ولو قال له على الف دفعها وقال كانت الالف التي اقرت

في الإفراز

على

فصل فی بیان

ف

فایض

بالمالك بهما و جدار مثلاً لم يقبل نعم لو قال على كذا بسببها صح وكان قراره للمالك على دأى لو أقر لم يملك صح وكان المقر بهما المذكور لو أقر لم يملك جدار والزم بسببها
 المطلقا وبين سببها من ارثا ونداء وصيته ونحوها ولو نسبته لأقر بذلك إلى السبب لباطل كالجنازة عليه المعاملة مع نحوها فالأشبه بالطلاق وبملك
 المحل ما أقر به بعد جوار حيا ولو سقط ميتا كلف بالبيان فان قسره بالارث والوصية بطلان السبب رجع المال في الأول إلى بقية الورثة وفي الثاني إلى
 ونداء الموصى ثم لأقر المحل إنما يصح ان كان موجودا حال الأقرار كما لو ولد له ون سته اشهر ولو بان من حين الأقرار المنقوب لو طوى ولو لا كثر من نصي مدة
 المحل بطل الأقرار بلا شبهة وأما لو ولد فيها من أقل مدة المحل والأكثر من انصاف الحكم بالمال له بذلك الأقرار مطلقا والحكم به اذا لم يكن للرئيس من يمكن وطيه لها
 بعد ذلك وملك وتخلل عند الحكم به اذا كان لها نزع يمكن وطيه لها او مالك ملكه او عند الحكم بالمال المارصلا لعدم وجود حيا الأقرار وجوا شبهها
 الاخير ثم حيث يستحق المحل لما أقر له به ان اتحد كان الجميع له وذكر ان كان وانفي بوصيته او ميراثا ونحوها وان كانا ذكرين وانفسيين مثلا شادا بينهما اقراره وان كان
 ذكر او انثى شادا وفي الوصية ونفاوان في الارث الا ان يكونا من برثان على السواء كما لا يخفى من ثم ولو وضع احدهما ميتا في الميت كان لو يكن في بطنه في جنه
 استحقاق الحق ولو كانت الوصية مفصلة على وجه تكون كلا او بعضا لاحدهما لو مات الآخر وكان وارثا بغيره لا نوجب انتقاله الآخر بانها كما اخبركم ثم لا
 ثالث لها من جهتها فحيوها بما وجب له ما التمس ولا حدها خاصه السدس لم يكن سهم الميت الاخر اذا أقر له ولد لم يكن اقراره وصيته اقراره ولو كانت مشهورة بالحرية
 والعفاف على لزوم اقراره بهما مثل ام لا وجهان اقرارهما بذلك **الركن الرابع في الواو فيه مقامات الأول** في تعقيب قرار
 بالأقرار اذا كان في يد دار ونحوها على نحو المالك فقال مقره هذه لفلان بالفلان اخذنا قراره ونقض بها للأول وغرم قيمتها الثاني الا ان يصدقه الآخر فسلم
 العين الى الثاني وكذا لو اقر بانه خصها من فلان بل من فلان ولو قال لغصبها من فلان وهي لفلان وقال هذه لفلان وغصبها من فلان لزم تسليمها الى الغاصب
 ولم يضمن لمن اقر له بملكها ولم يثبت باقراره كون المقر به ملكا للمقر له نعم يكون قوله شهادة فيكون حجة لذلك اذا انضم اليه عدل ومن من المقر له بالملك ولو اقر به
 ونحوه كانه انسان فانكر المقر له فحق الحكم بانعاده قوله غير مرضي والوجه بقاءه على التوقيع وجريان حكمه بطلان مالك عليه لو اقر بان هو لم يصدقه وانكر المولى ذلك
 ثم ان المقر اشترى لعبد من مولا فتح الشراء وكان في الواو استنفاد اذ حكم بكونه عتقا ولو بان السيد بعد ذلك كان للشيء من تركه فلا يضره فافاض
 ويكون الفاضل موقفا كجهول المالك **المقام الثالث في تعقيب الإفراء بما يقضي بظاهره الابطال وفيه**
مسائل الأول لو قال له عتقا وديعه فذه هلكا وردتها واخذها متى قبل قراره ولم يقبل دعواه الهلاك والرد ونحوه ولو قال كان له عتقا
 وديعه فذه هلكا وردتها فاعتقل بيمينه ولو قال سلم مشرا الى مسلم اخر على مال من ثمن خر غير حر من ذوا خنزير لم يملك **الثاني** لو قال له على الف قطع
 كلامي ثم قال من مبيع لم يقض قبل الرم بالالف كلف باثبات كونه من ثمن مبيع لم يقضه ولو قال له على الف من ثمن مبيع وقطع ثم قال لم يقضه ففي القول وجهان
الثالث لو قال بعت بخيار او هكت بخيار او وضعت بخيار فاشتهر قبول قراره بالعقد وكلفه باثبات بخيار والقول بقبول كونه بخيار لان الكلام
 يتم باخذه وجه **الرابع** لو قال له على درهم فاقصه ومغشوشه فاشتهر كلفه انقضال الوصف بالتقصير او الاغشاش بالقرار وطول بينا فاشتهر بالتقصير
 والغش ولو قسره المغشوش بما لا يقضيه لم يقبل **الخامس** لو قال له على عشرة ابل تسعهم بقبول منه الا ضرب الزم بالشق بخلاف لو قال له على عشرة اكلوا
 فانه لا يلزم الا تسعة **السادس** لو اشهد على نفسه اقرارا بالبيع وقبض الثمن ثم انكر القرض وادعى كون الاشهاد تبعا للعاقبة فيقول دعوا قولنا والقول
 اشبه الا ان يقم الشيء للبتن على الاضمار **المقام الثالث في الإفراء بالنسب فيه مسائل الأول** في تعقيب قبول الأقرار
 بالنسب امور احدها امكان التحريم فلو انشئ في الامكان قال كون الإفراء ببنوة من هو اكبر من مستاو مما لا واصغر منه بام جبر العاد بولادة مثله ببنوة
 ولد امرئ له لم يصل اليها في عصر اصلا ولا فعلا حد شرط التحريم في كتاب النكاح بطل الأقرار تأنيها ان لا يكون خلاف ما اقر به من النسب معلوما ولو اقر
 ببنوة معلوم انكناش شرعا الى غير ذلك لم يقبل اقراره **ثانيها** ان لا ينافى فيه منافع ولا لم يثبت له ببنوة ولا بعين في قول الأقرار بالنسب تصديق من اقر ان انسان
 ببنوة اذا كان غير بالغ وان كان مرهقا وهل يعتبر تصديقه اذا كان كبيرا لا فلا ن اظهرها الاعتبار فلا يثبت النسب مع انكار الكبير وسكوت الغير الكاشف عن
 تصديقه وان كان يؤخذ المقر باقراره واذ انكبت للنسب بين اثنين بالأقرار ثبتت التوارث بينهما ان لم يكن لكل منهما وارث غير الآخر والا فم كان منهما له ورثة مشهور
 لم يقبل اقراره بالنسب مع صدق الورثة حيث ثبتت التوارث بينهما بالأقرار لا بعدد اقرها ولو رجع للتصديقان على النسب فان كان النسب ببنوة لم
 يقبل الرجوع وان كان غيرها فوجهان والأشبه عند القول فيه اقراره ولو قال هذا ولدي من الزنا لم يثبت به النسب قبل بقاء الدليل كلامه الأول اظهر ولو
 اقر الشخص بالاخوة ثم قال ردت اخوة الدين والرضاع ففي القول وجهان ولو اقر باخ ونحوه فكذلك المقر به ثم صدقه بعد موت المقر له من غير وجهان
 لعدم ذلك لو اقر ببنوته كبر فكذلك المقر به ثم صدقه بعد موت بل وكذا على الأقرب لو اقر بان ابنه ببنوة رجل فكذلك المقر به ثم صدقه بعد موت المقر له **الثاني** في اقراره
 اقرار ببنوة صغير ثبتت نسبته ببلغ الولد وانكر النسب لم يثبت له انكاره بل لا يمين له عليه لو طلبها منه وفيه وجه اخر **الثالث** اذا اقر انسان مات بعده
 بولد اخر له لم يثبت ثم اقر هو والمقر به بولد ثالث لهما كان المقران عليهن ثبت النسب بشهادتهما ولا نقلا قرارهما عليهما فلزم ما نؤيد به كاحدهما ولو انكر الثاني
 الثاني لم يثبت نسب الثاني الذي كانت بنوته باقراره الأول لكن باخذ الثالث نصفه لتركه واخذ الأول ثلث تركته وباحذ الثالث السدس وفيه وجهان اخران

کتابخانه



في الأيمان

٢١

وجعل عليه الجمل مع اثنتان بالعمل وان لم يعد نفع اليد ولا يلزم المالك ح شئ للعامل ولا للبذل يستحق العامل الجمل بالاثنتان بالعمل كالسليم الى المالك في رد العبد مع النسخ بالجمل على ذلك واطلاق الرد فلو جاب الى المالك الرد فلو قبضه المالك فمقر يستحق الجمل ان يكون الجمل على الاصل الى البلد خاصة ولو مات العبد لمرد وقيل يصل الى المالك في استحقاق الجمل وجهان ولو قيل بالاستحقاق بالنسبة لم يكن بعيد وعقد جابر اذا تلبس بالعمل لم يزد بالنسبة الى ما مضى فعلى الجمل من الجمل بنسبة الى مجموع العمل ان كان النسخ من طرف الجاعل ولا شئ له ان كان من طرفه ولو نسخ العامل ثم اراد العمل بالجمل ففيها اثر العقد وجهان ولو عقب الجمل على عمل معتن باخرى وذا في العمل ونقص على الاخرى مع سماع المجعالتين قبل التلبس بالعمل ولو لم يبيع الا احدهما فالعبر بما سمعه منهما ما سوا كانت الاولى والثانية في وجه مسائل **الاولى** لا يستحق العامل الجمل اذا بذل لها الجاعل ولا يتم حصول العمل من العامل ولا فلو حصل الفضا له مثلاً في يد شخص قبل الجعالة لم يسلمه الى المالك ولا اجرة له وكذا الوسخ في التحصيل بغيره **الثانية** اذا بذل جمل على عمل من غير تسليم عند اثبات الجعولة بالعمل وان لم يعبه بان فالنفع على اجرة او عوض او نحو ذلك ثم مع اثباتان بالعمل الحق المثل الا في خصوص ما يتوجب جعل النبي صلى الله عليه واله ردنا اذا اخذ في مصر ودعته فانها ان اخذ في غير مصر ولا في ارضه قبل العبد ولا في ارضه من القصر والكبر والسلم والكافر في التعصيم والمعيبة فيصير قيمة المملوك من ذلك وسواها وزادت عليه في الحان العبر في ذلك ترددوا استدعى الرد ونحوه من الاعمال ولم يصح ببدل شئ لم يكن للادى بالعمل شئ **الثالثة** لو قال من رد عبيد او خاطوني ادخو ذلك فله كذا فزده او خاطه جمع كان الجمل لهم جميعاً بالسوية ولو قال من دخل يدي فله كذا فدخلها جمع كان لكل منهم ثلثا الجمل ولو جعل لكل واحد من الجماعة جعلاً ازيد من الآخر على عمل لا يوجب استحقاق كل منهم جعلاً على حدة فان اتي به واحد منهم فلو جعله وان اؤثر جميعاً كان لكل منهم ثلثا الجمل ان كانوا ثلثة ودعاه ان كانوا اربعة وهكذا وكذا لو ساءى بينهم في الجمل ولو جعل لبعض الجماعة جعلاً معلوماً مثلاً او مختلفاً وجعل لغيره لا يجهل ولا يمنع من التسليم به فاجاب جميعاً كان لصاحب المعلوم ثلثا الجمل ان كانوا ثلثة ودعاه اربعة وهكذا ولصاحب المجهول ثلثا اجرة مثله ان كانوا ثلثة ودعاه اربعة وهكذا ولو جعل لواحد معتن جعلاً على عمل نشأه اخرى في العمل على وجه التضييق فان قصد مساعاة المجهول لمرد وكان نحو ذلك شمولاً للجعالة استحق المجهول له تمام الجمل وان لم يقصد ذلك بل قصد التبرع بالعمل للمالك او فصد اجرة او فصد اعانة المجهول ولم تشمل الجعالة مثله لم يستحق هو شيئاً واستحق المجهول نصف الجمل وكذا في كل مورد اتي المجهول ببعض العمل مع مطلوبة البعض للجاعل كالوجع جعلاً معينا على رد العبد من مساة معينة فزده من بعضهما فان لم يجل بنسبة المساة **الرابعة** لو اختلف لادى بالعمل ومن له العمل كونه عن امره وجعله وعلمه فالقول قول منكر الامر والجعل يمينه ولو جاب احد الاثنتين وادعى كونه مطلوباً للجاعل وانكره هو فالقول قول المنكر يمينه ولو اختلف في قدر الجمل فالقول قول منكر الزيادة يمينه ولو اختلفا

٦ جنة فادعى كل منهما اجسداً مخالفاً لغيره لم يعد الخالف ولو اختلفا

في السعي وعد مفاذعي المالك حصول الايق في يده

قبل الجمل وادعى العامل تأخره عن الجمل

لم يعد نقول قول المالك يمينه

كتاب الأيمان
في

النسبة بالتحريك
الذين
منه

كتاب الأيمان جمع يمين وهي على اقسام قسمها يمين القنوع وهي اليمين التي لا يؤخذ الانسان بها كالحلف على ما ضاروا وسبقوا لك الى العمل من غير قصد تاييم وقسمها يمين القنوع وهي تحلف على الماضي والحال مع نفي الكذب وهي من الكفاية فيها وتجب التوبة عنها وقسمها يمين التمسك وهو الحلف على الغير ليعمل او يترك وقسمها يمين العقد وهو الحلف على الفعل والترك في المستقبل وهي التي يقع بها الحنث وتجب بها الكفاية والكلام فيها في جهات **الاولى** فيما بينه وبين نفسه لا ينعقد اليمين بالله او سائر اسماء الخاصة به التي لا يشترك فيها غيره او ينصرف اطلاق الاسم اليه من الحلف ان يقسم بانه من منة ذاته المقدسة بذكر ما يختص به من الافعال صالحة او غير نحو قوله ومقلب القلوب الابصاء والذى نفسي بيده والذى فلق الحجاب وبرقى السموات والحلف باسمائه الخاصة بقلنا والله والرحمن والرحيم والاول الذي ليس قبله شئ وورد لعالمين ووما لك هو الدين ووخالق الخلق ووالحي الذي لا يموت والواحد الذي ليس كمثل شئ ونحو ذلك ومن الحلف بما ينصرف من الاسماء المشتركة بينه وبين غيره اليه قولنا والرب الخالق والبارئ والرازق ونحو ذلك وتنعقد اليمين بكل من الاقسام الثلاثة على الاقوى وان كان لا يقتضاه الحلف بلفظ الجلالة دون غيره من المذكورات ولو احوط ولا ينعقد بالانصراف اطلاق اسمه اليه تعالى كالوجود والحي والبصر والسمع ونحوها وان نوى بها الحلف على الاحوط وان كان لا ينعقد بغيره بعيدا التكفير مع الحنث احوط ولو قال قد والله اودع الله فان قصد المعاقبة الموجبة للحال الزاكمة على الذات كما يقول الاشعري والمفتدود والمعلوم لم ينعقد اليمين وان قصد كونه فارداً واعتبار كونها عيناً فان انعقد اليمين بهما واما مقام الحلف بالله الفادى العالم ولكن ينعقد اليمين بجلال الله وعظمة الله وكبرياء الله ان قصد انه المقدسة التصفية بالجلال والكمال والكبرياء ولو قال قسم بالله او احلف بالله منشأه اليمين انعقدت به وكذا لو قال قسم بالله وحلفت بالله بفصلا لا تشامع القرينة على ذلك ولو ادعى بعد ذلك ارادة الاخبار عن يمين ما ضربه او وعد يمينه في قول قوله ترددوا ولم ينطق بلفظ الجلالة في الصيغة لا يرجع لم ينعقد يمينه وان نواه واضحه وكذا لو قال اشهد بخبر داعي لفظ الجلالة وهل ينعقد بقوله اشهد بالله ناوياً اليمين ام لا فلو ان اولهما لا يخلو من وجه ولا ينعقد باعتراف الله وعزمت بالله وان نوى اليمين

بل ذلك

مشتبہ بالکلام

بشرية ناشأ ولو حلفان لا يأكل اللبن لم يحنث بكل الجبن التمس والزيادة ان يريد ما يشاء ذلك من اللبن السائب يحنث ولو حلفان لا يأكل من جنبة معينة فحنثها
 دقيفا او سويفا واكلا ولو حلفان لا يأكل الدقيق فحنثه واكلا لم يحنث الا ان يريد بعد الاكل عدا كل ما يصنع منها ايضا ولو حلفان لا يأكل اللحم فاكل البز او كبد او قلبا
 لم يحنث الا ان ياتي واشملها من اللحم **الثامن** لو حلفان لا يأكل لسانه لم يحنث باكل الرطب الا اذا اراد باللسان ما يتم الرطب كذا في العكس ولو اكل من حلفان لا يأكل
 البسر والرطب منصف حنث الا ان يفصل كل من البسر والرطب عن النصف **التاسع** لو حلفان لا يأكل الفاكهة حنث باكلها لا يكون مقصودا بالقوت
 كالنخاع والرمان والعنب نحوها ما بقي فاكهة في عذرة الكاشف عن قصد ولو حلفان لا يأكل الا دام حنث باكل كل ما يؤكل من برى ايضا ان الحنث يوجب كل ما
 كالمز واللحم والجبن واللبس ونحوها حتى الملح **العاشر** لو حلفان لا يشرب ماء هذا الكوز قيل لم يحنث الا يشرب الجميع وهو حسن ان لا يشرب الكوز
 جميعه الا لم يحنث ولو حلفان لا يشرب ماء هذا البئر وهذا التمه حنث بالشر من الا ان يريد قد شرب جميعه **الحادي عشر** لو اشار الى طعامين يحلف
 ان لا يأكلهما او عطف احدهما الاخر بالواو وحلفان لا يأكلهما لم يحنث باكلهما جميعا الا ان يريد بعد اكلهما عدا كل شيء منهما ايضا يحنث باكل شيء منهما
 وكذا الكلام فيما لو حلفان لا يكلم زيدا وعمر واشار اليهما وحلفان لا يكلمهما **الثاني عشر** لو حلفان لا يأكل خلا حنث باكله مع الحنث ونحوه ولم
 يحنث باكله مستهلا كما مر مع غيره الا ان ياتي عدا كل شيء من وجا كذا ايضا ولو حلفان لا يشرب ماء من عطف فانه لا يحنث باكل الطعام المطبوخ به الا ان ياتي عدا
 ادخل مثل ذلك في حنث **المطلب الثالث في المسائل المختصرة بالبيت الدار** لو حلف على ان يبيت الدار فحنث بالشرع فيه ان
 حصل به مصداقه ولا يحنث باسناد مزاره فلو حلفان لا ياجروا لا يبيع ولا يهب لم يحنث باسناد الا حنث بالبيع الساكن والهيبة الساكنة والبيع الساكنة والهيبة
 جديف او بيع جديف لم يحنث من الافعال تساوي نسبة الى البناء والاسناد من السكنى والاسكان حنث بكل من البناء والاسناد ولو حلفان لا يسكن
 دارا هو فيها من غير ان يبيع فيها فحنث بالعود لفضل رحله لا بقصد السكنى ولو حلفان لا يركب اية هو عليها بر التزول فحنث بالانحصر
 الا ان يقصد بالركوب ابتداء ولو حلفان لا يتطيب لم يحنث باسناد من كان عليه حال الحلف من التطيب ولو حلفان لا يدخل الدار لم يحنث بالوقوف على حالها
 وحنث باسناد الدار التخلو دون البقاع بسبب دخوله اليها اليهم ولو حلفان لا يدخل دارا هو حال الحلف خارج عنها حنث بدخولها ودخول ما تشمله الدار في
 عرفة من العرف الدار لم يحنث بالباب نحوها كما يحنث بالزوال اليها من سطحها الا ان قصد عند دخولها من بابها خاصة وهل يحنث بالتزول الى سطحها خاصة ام لا
 والاولى اذ لا امر به الدار لفظه وقصد ولو حلفان لا يدخل بيتا معينا لم يحنث بدخول عرفة ونحوها كما لا يدخل تحت اسم البيت والمدار في الدخول على ما قصد عليه
 عرفا ويتحقق بدخول بدنه فلا تكفي بدنه وحده في تحقيره ولو حلف الحصري ان لا يدخل بيتا حنث بدخول بيت الحضر المتخذ من الطين والاجر والمدد والحجر والخشب لا
 يحنث بدخول بيت من شعر ونحوه من بيت البادية الا ان قصد ما يشمل ذلك يحنث البدن وقد من عدا سكا بدخوله ولو حلفان لا يدخل دار زيدا لا يكلمه فيه
 ولا يستخدم مملوكه حنث بالدخول والمكالمه والاستخدام في حال بقا الدار والملوك في ملك زيد والزوجة في جبالته ولا يحنث بالدخول والمكالمه والاستخدام بعد
 زوال الملك والزوجة الا ان يقصد ما يشمل ما بعد الزوال فيحنث ايضا ولو حلفان لا يدخل دارا لم يحنث بدخول الجراح ولو حلفان لا يدخل الدار لاف في فانه مدت
 وصارت بر الجراح بعد حنث بدخوله الا ان ينوي ما يشمل ذلك ولو حلفان لا يدخل الدار من الباب نحو البيت من مكانها حنث بالدخول من مكانها الا ان
 الا ان ينوي عدا الدخول مادام الخشب موضوعا بالدخول من المستحقة الا ان ينوي عدا الدخول من الخشب ولو حلفان لا يدخل هذا الدار من بابها فحنث
 لها باب اخرى حنث بدخولها من الباب المسانق ولو حلف على ترك الهبة كما لو قال والله لا دخلت لدا ولا اكلت ولا لبست ثغني الا ان ينوي عدا معينة فيقبل
 فولي في عوى نية ذلك ولو حلفان لا يدخل على زيد يبيتا فدخل عليه وعليه وناسيا اليه من وجاها لا يكون فيه فلا حنث ولو دخل على ما يكون فيه ذكر اليه حنث وان
 نوى الدخول على غيره وخاصة الا ان لا تشمل عينة لذلك لو دخل على زيد مسجدا وكعبة او نحوها دار الحنث مدار ما قصد فيحنث ان اراد بالدخول ما يشمل ذلك ولا
 يحنث مع عدا الشمول وكذا الكلام فيما لو حلفان لا يكلم زيد فسلم جميعه من زيد على ما يشاء من الباب فانه يحنث بالشمول لذلك دون المولم بالشمول والمدار في
 فرض اليه على ما قصد الحالف كشف عنه لفظه بحسب عرفة **المطلب الرابع في مسائل العفو وهي خمس الاولى** العفو عن عرفة
 اسم لا يجازي القبول فلو حلفان لا يعفوا العفو فلا في الحنث لانها اسم القبول الا اذا جرى عرفة على خلافه او نوى خلا من غير عرفة بين بيع والهبة والوصية
 نعم لا يبعد الحنث بغيره ولا يجازي الوصية **الثانية** اطلاق العفو بغيره في القويم من دون الفساد فلا يبر الحالف بالبيع بالبيع السائل الا ان يكون نوى
 بخله او عزم من الصقيح والفساد ونوى ما ياتي عطفه في عرفة وصدا للفظ في عرفة عليها **الثالثة** لو حلفان لا يهب حنث بالهبة والهدية وفي الحنث بالهبة
 والوقف والصدقة ونحوها وجهان والاولى اذ لا امر به الدار لفظه وقصد ما يشملها حنث بكل منها والا فلا ولو قصد ما ياتي هبة عفا كان المدار على
 بهن من لفظه او قصد ما ياتي هبة عفا لفظها رقة فيكون المدار على العطية المتبرع **الرابعة** لو حلفان لا يفعل حنث بما يشاء من لم يحنث بالوكيل في اذ
 قصد ما يشمل ذلك نحو الكلام في الحلف على ان لا يفعل ولو حلفان لا يبيع بيتا فابتا البشامروا واستنجوا دار الحنث به مدار قصد وما فهم في عرفة من لفظه وكذا
 الكلام فيما لو حلفان لا يضر غيرهم بالقراب حلفان لا يستعمل زيدا لخدمته زيدا بغير اذنه او حلفان لا يبيع ولا يشري في بيع واشترى لغيره وكذا **الخامسة**
 لو حلفان لا يبيع الخمر والخمر ولا الغيرة فحنث بما عدا ذلك على الظاهر ولو حلفان لا يبيع الخمر والخمر لم تنفذ له حنثه **المطلب الخامس**

في المسائل المختصرة

في المسائل المختصرة

في مسائل منفردة الأولى إذا حلف على فعل ولم يعين له وقتاً فأنصرف إلى وقت حث بالآخر عنه ألا كان وقته العزم لم يتحقق الحث بالترك المأخذ
غلبة الظن بعد التمكن من بعد هذا الوقت لظن الوقت لا وفاء وغيره فانه يعين عليه الأيمان به قبل ذلك الوقت بقوله ايفاعه فان لم يفعل ثم بالآخر ثم ان مان قبل فعله وكان ما
بعضه عن وقت لا فان لم يمتد كذب ظنه بقي حكم اليقين ولم بحث وان ثم بالآخر ولو عتق وقتاً للحلف عليه وكان واسع منه كان كالواجب الموسع في وقت
الآخر إلى ما قبل آخر الوقت بعد الأيمان به فيلزمه حج الأيمان به ولو ظن الصيق قبل انتهاء الوقت فلم يفعل وبان كذب ظنه بقي حكم التوسعة ما لم يبق من الوقت
مقدار الأيمان به فيقتضي الثاني لو حلف بغير من بعد مثلاً مائة سوطاً حداً ونحوه الزم الضرب بالأمانة المعتادة ولم يكف الضرب مرة واحدة بضغطة عن
شما يخبر ما شؤك الضرب بما سوطاً مجتمعة إلا مع الخوف على نفس المضروب فيجزي بضره لا بضعته الذي فيه مرة واحدة على وجهه بسبب كل شتم أخ جسد ولو حلف
ان بضره بغيره إلا بالخاف نادياً بالافضل العفو ولا كفارة عليه الثاني أكثر إذا حلف ان لا يركب أمة العبد ولا ينصرف في مالها فان اراد الحقيقة وكان ممن يصح
الحث من عدل ملكه شيئاً لم يثبت بركوب أتمته والنصرف في ماله في حال كونه رفاً وان اراد المجازحت بذلك وكذا لو اعتقله اجنهاباً او نقيلاً ملك العبد ولو حلف
ان لا يركب دابة المكاتبة حث بالركوب الثالث لو حلف ان يعطي من ثوبه بالامر بالخلافه المرقب شيئاً معيناً فآخيه جماعة بذلك فان آخيه ودفعه استحقوا
بالسنة وان آخيه متابعاً كان له عطية الاول لكونه البشري ولو حلف ان يعطي من ثوبه بذلك كانت العطية للجميع حتى اذا تابعوا في الأخبار الحاشية لو
حلف ان يعطي اول من يدخل داره شيئاً لزمه اعطاؤه لاول داخل واحداً كان او متعدداً ولو قال اخر من يدخل لزمه الاعطاء الاخر داخل قبل موته الا ان يعين الثاني
وقتا لم يزمه اعطاء اخر داخل انقضاء الوقت السادس لو حلف ان لا يشرب الماء ولا يكلم الناس حث بشرب أي فرد كان من افراد الماء عداً كان او واحداً
بمكلمة أي فرد كان من افراد الناس وكان لو حلف ان لا يشرب الماء ولا يكلم الناس لو حلف ان لا يكلم الناس لو حلف ان لا يكلم الناس لو حلف ان لا يكلم الناس لو حلف ان لا يكلم الناس
منه والذين المحال منه والمؤجل عند المال على الجميع الثامن لو حلف ان لا يكلم احداً من الناس لو حلف ان لا يكلم احداً من الناس لو حلف ان لا يكلم احداً من الناس لو حلف ان لا يكلم احداً من الناس
كلام الاكلامين وحث ان فصلاً عنهم ومن كلام الله تعالى والذين الحاشية لو حلف ان لا يكلم احداً من الناس لو حلف ان لا يكلم احداً من الناس لو حلف ان لا يكلم احداً من الناس
الحاشية لو حلف ان لا يكلم احداً من الناس لو حلف ان لا يكلم احداً من الناس لو حلف ان لا يكلم احداً من الناس لو حلف ان لا يكلم احداً من الناس لو حلف ان لا يكلم احداً من الناس
كشرك لو حلف ان يقضي دين فلان إلى شهر لزمه القضاء قبل انقضاء شهر من حين اليقين ولو حلف ان يقضي دينه الى حين او فلان فان كان له مصرف في غيره
او مقدار فصل لزم القضاء قبل انقضاء اقل من الايام او لا يؤخره عن ستة اشهر فيما لو قال الى حين ومن خمسة اشهر فيما لو قال الى زمان الثاني عشر لو حلف
بمحقق حث اليقين بخالفه ما حلف عليه عداً اختياراً او سواً كان بفعله او بفعل غيره ولا يثبت بالخالفه كرها او نسياناً لليقين او جهلاً بالوضع الجهر
الثلث بعثر في اللواحق وفيها مسائل الأولى الأيمان الصادقة كلها مكرهة وتأكيد كراهية اليقين الصادقة على المأخوذ على السبب من المال كالدين
والدين والدين الى ثلثين درهما ولا نكوه على العظيم من المال وان كان الا عطاؤه ترك الحلف على العظيم من المال بفصل العظيم والجلال ولو كان لا نكوه اليقين
مطلفاً على دفع المظلمة عن نفسه عن غيره من اخوانه وتما وجبت ولو كان باحتمال استيفاد نفسه من غيره من الفضل ولا ثم عليه حج ولا كفارة ولو امكنه التوريت في موته
الحلف كاذباً اختياراً افضل وفي وجوبها نظر الثاني عشر لا ينعقد لليقين بالبرائة من الله جل شأنه او من رسوله الا كراهية صلى الله عليه وسلم او من
الايمنة عليهم السلام ولا تحجب بخالفه الكفارة نعم هو اثم في البرائة وان كان صادراً بلزوم التكفير عن نفس البرائة باطعام عشراً ما كين لكل مسكين مثلاً فيخرج
الله تعالى وقد ورد ان من حلف بالبرائة صادفاً او كاذباً فصد بريء ولو قال انا بريء او نصراني او مشرك لكان كذا لم يكن يميناً وكافراً لغيره الثاني عشر لا ينجب
كفارة الحث الا بعد الحث بخالفه مقتضى اليقين بنقضها ولو كفر قبل الحث لم يجر عنه اذا حث الال بعثر لو اعطى الكفارة كافراً او من يجب عليه نفقة
لم تجزه مع العلم بذلك ولو كان جاهلاً فاشهره عند لزوم الاعادة عليه بعد تبين المحال الا حوط لزوم ان لم يكن افوى هي الاعادة وكذا لو اعطى غطون
النفر بيان خيراً الحاشية لو حلف في التكفير بالقسوة الا ما يمتي ثوباً فلو اعطاه خافاً او قلساً ونحوها مما لا يمتي كسوة وثوباً لم يجر نعم بكفى جنس الثوب
وان كان مغسولاً ما لم يأكل امرئاً السادس عشر اذا مات عليه كفارة مرتبة ولم يوص بها جازاً اجها من تركه فعد ما على الميراث كغيرها من المحفون
لما لله واقض على اقل مجزي من الرقبة جمعاً بين الحصين ولو اوصى بقيمة الرقبة زيد على اقل المجزي ولم يجر الوارث كانت قيمة المجزي من الاصل والزيادة من الثلث
وفي رواية الا بطلت الزيادة لو كانت عليه كفارة محجرة ولم يوص احد من محجرة مع الاقتصار على اقل الحاصل قيمة واذل اقل ذلك الحصلة ما لم يبيع الوارث ولو
وصى بها هو على من الاقل ولم يجر الوارث فان خرج الثقات من الثلث نفدت الوصية والا اخرج مقدار قيمة اقل الحاصل من الاصل والباقي من الثلث ان لم
يفل الثلث بالزيادة بطلت الوصية في الزائد وانقص على اقل المجزي السادس عشر اذا حث لعبد في حال الرق يمينه المتعقد تعين عليه التكفير بالصوم
لو كفره بغيره من عتق او اطعام او كسوة فان كان بغيره من موته لم يجر وان كان باذنه اجزء على الاظهر الثامن عشر اذا حلف لعبد ان كان بغيره من موته لم يجر
يمينه ولم يلزمه الكفارة بالحث ان كان حثه باذن المولى ولو كان الحلف باذنه انعقدت يمينه ولو حث باذن المولى وكفر بالصوم لم يكن المولى منعاً ولو
حث بغيره لم يكن له منع من التكفير بالصوم على الاظهر الا من باب المنع من المبادر من حيث توسعته الوجوب وجهه التاسع عشر كفارة حث اليقين
متن قبلوا اطعام عشراً مساكين فان عجز فثلاثة ايام كما قره بان ذلك في مجي الكفارات والمجد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطاهر

فی الزمان خوف

في التذکر

۴۷۵

والصالحين

مجلس

مع
تلك
السنة

[illegible]

الصوم

كتاب التذكرة

٢٤٤

الصوم زمانا وحيثا فان قصد مفدا راعيتا تعين وكل لو كان منصرف في غيره والزم نذر الصوم زمانا ان يصوم خمسة اشهر فنانا الصوم حينان يصوم ستة اشهر
الثاني ان نذر الصلوات من عتق صلو معينة لفظا او قصدا تعينت والآ فان نوى ما يتم صلوة الجنازة اجزئها لا يان بصلوات الجنازة والآ انضرا اطلاقها الى
 الصلوات ذوات الركوع والتجويد ويجزئ حج ان باقى بذات الركعتين بل لا بعد اجزاء ذات ركعة مشروعة كالنذر مع الانضرا الى غيرها والمدا في جوارها
 او تعين القيا وجوارها ما شيا الى غير القبلة وراكبا على الراجل على قصد ومنصرف لفظه ولو نذر هبة غير مشروعة من الصلوات لذات ركوعين واربع سجودات في
 واحدة بطل نذره وكل لو نذر هبة لا في وقتها كهبة صلوة الايات عند سجود السبب لو نذر ان يفعل قرينة غير من الصلوات والصدقة ونحوها مما يتقرب
 به ولو نذر الصلوة في مكان معين او زمان معين يعين وان لم يكن نفس المكان والزمان ذلك من غير علمي الا ظهر ولو يجزئ العذر عن المنذر الى غيره وان كان افضل
 من المنذر فضلا عن المساوئ والافل ثوابا **القول** اجمعا اذا نذر عتق مملوك مسلم لزمه الوفاء به وكذا لو نذر عتق مملوك كافر على الكفر ولو نذر عتق رجل غير
 بين الصغير والكبير والذكر والانثى في التخيير والمعينة عيبا لا بوجبا لغنا فلا ان كان منصرف اطلاقه شيئا من ذلك ونوى شيئا معينتا فيتعين ولو نذر ان يبيع
 مملوكا لزم الوفاء به الا عند الضرورة الموجبة لوجوب حصة البيع فبطل نذره ويجوز له بيعه ولو نذر عتق كل مملوك له فليمنه فان قصد معينتا تعين والآ لزمه عتقا
 من مضي عليه في ملكه ستة اشهر في وجه **الخامس** لو نذر الصدقة فن عتق فدان معينتا ولو بالقصدين عتق والآ اجزئها الصدقة باقل البسيطة ولو نذر
 النصف بالكثر فان قصد مفدا او قصدا فله ان يصدق في غيره لزمه ذلك والآ ان صدق بشا من درهم ولو نذر الصدقة بدنيا ركنا ولو نذر
 اكثر لا فرق كون حاله حال النذر بالمال اكثر من تعين الثمانين فماند واما الحظير والجليل فلم يرد فيها تشهير فارجع فيما فصل ومنصرف غير مع الاستباه
 بل لزمه الاحتياط ولو عتق للصدقة في مكانا او زمانا تعين وان لم تكن من نذر نفس المكان والزمان ولو صدق في غير ما عتق لم يجز لزمه الا عند الضرورة ولو نذر صرف كوة
 او خمس الى مصرف معين لزمه الوفاء به ما لم يسئل المأخوذ من النذر عن وجهه ولو خرج المعين عن الاستحقاق انحلت نذره ومن نذر ان يصدق بجميع ما يملكه لزم الوفاء به ولو
 خاف الضرر فقوم ماله ويصدق والآ لا الى ان يبلغ ما يصدق به مقدار ما يملكه حين لزوم الوفاء بالتذكرة على الوجه الصحيح متعلقا بالقول ومن نذر ان يخرج شيئا
 من ماله في سبيل الخير فان قصد معينتا من سبيل الخير انضرا في اللفظ يعين والآ تخير بين اقل سبيل الخير من الصدقة على الفقراء والتج والزيارة ونحوها **السادس**
 اذا نذر ان يهدى بكذا فان عتق شيئا من ماله او موق لفظا او قصدا تعين والآ انضرا الى الكعبة والآ حوط يفرق ما نذر هديا او نحو ولو نذر الهدى الى مكان
 معين غير مكة المعظمة وموق بطل الآ اذا نوى الصدقة والآ هذا للمؤمنين ولو عتق ما يهدى به لفظا او قصدا تعين بان اطلق انضرا الى النعم وكان لزم ان يهدى اقل ما يهدى من
 النعم هديا ولم يجز هذا غير النعم والآ حوط اعتبار شرط الاضحية فيه ولو نذر شيئا من عبد وجارية او متاعا او قماش او نحو ذلك لمكان شريف كبيت الله الحرام واسائر
 المساجد والشاهد المسترفة والامكنة المباركة فان عتق جهة خاصة كالترج والطيبة نحوها لزم ذلك المكان تعين ذلك والآ بيع ذلك وصرف ثمنه في مصالح
 ذلك المكان من سراج وطيب ونحوها مما يرجع الى تخديم ذلك المكان وفي معونة الوافدين اليه الغاصدين له واما المنذر فلا باب للشاهد المسترفة من الكثرة
 الميامين عليهم السلام والاوليا المرضين رضوان الله عليهم فمع قصد جهة معينة من المصارف يعين مع الاطلاق لا يجزئ من الصدقة في مصالح ذلك المراد من
 الصدقة سائر وجوه الخير التي يرجع ثوابها الى صاحب المراد منها الصدقة على الزاوين المجاورين وغيرهم من المساكين ولو نذر زيارة احد المراد المظهر بعد
 وكفاه الحضور في تخطي الزيادة منه والآ حوط التسليم بعد الحضور بل يعين ذلك عند انصراف الزيادة الى ذلك لو نذر ان يهدى بكذا فان عتق كوفها من اقل
 لفظا او قصدا يعين اختيار ذلك والآ لا حوط اختيار البعير لذلك فان لم يجد فالبقر فان لم يجد فبغيره **المطلب الرابع** في الواح الباي هو
مائل الاول من خالف نذرا المنعقد لزمته الكفارة وهي على الاقوى كفارة خلف اليدين عتق رقبة او طعنا عشر مساكين فان عجز صا لثلاثة ايام **الثاني**
 اذا نذر صوم سنة معينة من دون اشراط التتابع لم يصحها اجمع لكنه يفطر العيدين وآيام الشريق ان كان بمضى ولا قضاء عليه ولو كان بعينه في صا ايام الشريق ايضا
 على الاقوى ولو افطر عامدا شيئا من الآيام غير يوم العيدين وآيام الشريق فان كان لعينه عذبة عليه وكفر ونقض ما افطره بعد قضاء السنة ولو شرط التتابع في نذر
 لزمه الاستيفاء مع اطلاق السنة وانما مع تعيينها فلا حوط فضا ما افطره التكفير خلف التذكرة ولو كان اطفالا بعد من مرضا وجبض او فاقس على ما مضى ولا كفارة
 عليه سوا اشراط التتابع في نذره ام لا ولو نذر صوم الدهر انعقد لزمه الوفاء لكنه يفطر يوم العيدين مطلقا وآيام الشريق حيث يكون بمضى وآيام سائر الاسفار الصلوات
 وآيام الجحش والنفس ولا قضاء عليه شيء من ذلك ولا يجوز له انشا السفر لغير الضرورة ولو نذر صوم سنة معينة فان اشراط التتابع لفظا او قصدا تعين والآ صا
 ثلثا من شهرين او ما ولو متفرقة ولو صام اثني عشر شهرا هلالية ولو بغيره في الاشهر اجزاء ولو صام سنة متتابعة بعد ذلك شهر بدل شهر رمضان ويومين
 بدل العيدين وحصل بذلك التتابع ولو نذر صوم شهر متتابع لزمه اضرار شهرين ثم لزم ذلك واكل ما يحصل به متتابع صوم الشهران يصوم خمسة عشر يوما متتابعة فلو
 اراد الشرع في عزة ذي الحجة لم يجز لا نطق التتابع بعيدا **الخامس** **الثالث** اذا ظهر متخذا لانيان بالواجب منه نذر صوم اول يوم من شهر رمضان
 ثم نذر جواز سفر في ذلك اليوم الا بعد الزوال **القول** اجمعا فله عتق مملوكا نذر كان متعلقا بخبر ما او مكرها او مباحا ومن المحرم من نذر عبادا على غير
 الجهة التي ورد النذير بها **الخامس** اذا نذر عن الوفاء بالتذكرة سقطت عنه ضرورة لو تجدد له القدر ولم يفتقنه لزم الوفاء به **السادس**
 اذا ظهر متخذا للتتابع كذا صبره المال مبيعا او موجرا او صدقة والحجوان اضحية ونحو ذلك من نتائج العفو والايغاان في مستبائنا لكان يعتبر بعد
 ذلك

في كل سنة
 من كل سنة

۲۲۷

[illegible]



في الصيد

٤٢٨

في الصيد

ونحوها من الآلات المجاريّة تصقروا البراة ونحوها من سباع الوحوش والطيور لكن لو مات شيء مما صيد بالآلات المذكورة لم يجعل نعمان ادركه ولو كان مستقرا
حيوته حل وكذا التسمم الذي لم ينتم إلى جلد محدد ولم يكن محمدا خارقا للحجوان ولا محررا في الصيد ما هو اكل منه والفقول بحرمته فاصروا هذه الآلات بأسرها
من باب الساعفة في ذلك الكراهة **المقام الثاني في أحكام الاصطياد** لو ارسل كل من المسلم والكافر الذئبة فقتلته الا لثان لم يجعل سوء التقفد
الا لثان مثال ان يرسل كل كلبين او سمينين واختلفا كان يرسل احدهما كلبا وبريحا اخرهما سواهما او اصابتا في ان واحدا وبغافنا واخر قنا في كلاهما لا تقفد
ما هو مناط الحل من استئذان هوى ودعه الى سبب محلل خالص عن شوب السبب المحرم ولو ائتمنت الذئبة المسلم بالبحر ارجح على وجه سلب عنه استئذان الحقو ثم حذر عليه
الذئبة كحل لا استنادا لقتل الفعل المسلم ولو انعكس الغرض حرم ولو ائتمنت الذئبة الكافر غلب الحرام على الحلال ومثله الحال فيما لو ارسل المسلم كلبا ويرى سمينين
مع احدهما دون الآخر وارسل كلبا واسرسل كلبا الاخر فانه مع استئذانه الاستئذان جوده الى المرسل المتقي عند رسله الجبل ومع استئذانه الى الآخر غير متقي
استئذانه الجبل يغلب الحرام للحلال ولو روي صاب التسمم القديم اعانة الترح وكان يقصر عنه لولا الترح حل وكذا لو اصابه لارض وانصدم بجبان ثم اندلق منه
واصابه لصيد وقتله والعرفي حل الصيد بالمرسل لا بالمعلم فلو كان المرسل مسلما فقتل حل ولو كان المعلم كافرا كان المرسل كافرا لم يجعل ولو كان المعلم
مسلمًا ولو ارسل كلبه وسمي فقتل غيره حل لما مر من كفاية القصد الى جنس الصيد ولو ارسله على صهوة كبار فمترقت عن صفاد فقتلها حلت فان كانت مستغلة فاقول
لو سلم من دون ان يشاهد صيدا فالتقوا صابا الصيد لم يجعل وان سمي سوا كانت الا لثان كلبا او سلاحا فقتل يفتد الصيد فجرى مجرى سائر سائر الكلب
وقد عرفت ان عيار القصد الى الصيد فحل ولا لو ارسل كلبا ادى سمي ما لا يفتد اصطياد حيوان بل يقصد العشب ويقتد حيوان غير ما كولا ويقتد
حجر او شجر او خنجر او قوة او نحو ذلك فاعترض صيدا مباحا وقتله من غير قصد لم يجعل وان كان قد سمي عند رسله لوروى سمي او ارسل الكلب مع علمه
الصيد فالتقوا صابا الصيد لم يجعل وان كان قد سمي حين الارسال ويعبر في الصيد الذي جعل يقتل الكلب لمعلم الا لثان ذلك الحد بل والحالية المحلدة ويكون قتل
شيء منها ذكوة لان يكون ممنعا فلا للتدبير وحشيا كان وانسيا منوحشا كالبهايم الا لثان القاتلة بالعرض كالبعير الصائل والشاة العاصية والبقرة
الموشة على وجهها يمكن اثباتا ليد عليها الا بالصيد المدار على الامتناع بالفعل فلو كان حشيا بالاصل غير مشع فعلا كالبهايم والطيور التي عابت رجلا كسر
ونحوه فتعبر عن الشتر الا امتناع وكا طفال الحيوانات الوحشية الغير الفادرة على العدو والفرار والفاصر على الظهران والوحوش اللسانة بالعارض كالظبي
والظهير الغير المشع بيب سكنى البلاد والا نراها هلها لم يجعل الصيد مالم يذبح بالذبح واولى بعد الحلال مع التذكية الحيوانات الاهلية بالذبح والعارض للموت
من المنع وغير المشع بيب الامم ولو روي حيوان من الاهلية القابلة للتذكية في جزئها ونحوها ونحوه ان كان ذكوة بالذبح ونحوه ان كان ابل كفي فحل عتري في
اي موضع من جسد امكن مع التسمية ولا يقوم عتق الكلب اياه مقام عتقه على الاظهر ولو روي طائرا او فرسا لم يصر بعدا بل لا امتناع فقتل ما حل الطائر ولو لم يصر
نعم لو ادرك الفرج مستقر الحقو فذبح حل ولو تقاطعت الكلاب لصيد قبل ادراك الصايله لم يجر من غير ذبح في بن تقاطعهم اياه وحيث مستقر وعمل بجلا
ما لو تقاطعت الصائدون فانه لو كان قبل خروج روي صيدا فذبح في المفاصل لم يجعل الا ان يكون قد صبر الترح غير مستقر الحقو
ولم يسند موته الى سقوطه وفوقه لو قطعت الا لثان من الصيد شيئا كان ما قطعه ميتة واما البليق فان لم يكن فيه حقو مستقرة ومات بسبب لاله حل وان كانت
لحقو مستقرة لزم تذكيت بالذبح ان زال امتناعه بالصيد مع ثبات امتناعه لوقته الا لثان قطعته فما زاد وخرج الدم فان لم يكن شيء من القطع حقو مستقرة
حل الجميع ففاوت في المقدار واتسدت من غير ذبح في مافية الرأس وعينه والا كبر والا صغر وان كان في الجمع حقو مستقرة فان سعى الزمان للذبح نزع مافية الرأس
وحل وحرم غير ذلك كان في بعض حقو مستقرة دون البعض الاخر حل مافية الحقو بعد الذبح ان وسعد الزمان وبدن السبع وحرم الاخر والاحتياط صلح
المقام الثالث في مسائل الاولى في صطياد الآلة المغصوبة ولكن غصبيته الا لثان لا يوجب حرمة الصيد ويملكه الصائد دون مالك
الا لثان كلبا كان ما صا له او سلاحا عليه مثلا لاله الا لثان انما اذا عض الكلب صيدا كان موضع العضة نجسا يجنب غسله ولن لم يخرج الدم من
موضع العضة على الاظهر **الثاني** اذا ارسل الصائد كلبا للمعلم او روي التسمم ففي وجوب المساعدة عليه الى الصيد على الوجه المعتاد فلو ان اظهرها الحقو
وحسن الاحتياط غير حقو ثم ان وجد وليس فيه حقو مستقرة فهو بحكم المذبح جعل اكله ان كان ما كولا وان وجد وفيه حقو مستقرة واتسع الزمان لذبحه لو
جعل اكله حتى يذبح سوا كان الصيد بالكل بالآلة وان وجد وفيه حقو مستقرة ولم يسع الزمان لذبحه حل من دون تذكية وكذا لو وسع الزمان ولو
يكن عند ما يذبح فانه يترك حتى يقتله الكلب لم يجعل بذلك على الاقوى ولو استعمل تحديدا لم يذبح حتى مات فان كان عن ساهل حرم ذكوه حل والقدرة على الذكوة
المغصوبة كفدها **الثاني** بملك الحيوان المشع بامور فتمها ان يصا باليد بقصد التملك ومنها جرحه جرحا مدققة او مية ما يشبه
وهي من كسر جناح الطائر بحيث يجرى عن الظهران والعدو بقصد التملك ومنها وقوفه في الشبكة المنصوبة له ومنها ارسل كلبا يثبته او سبيح
يعرفه مع اثبات اليد عليه ببلدك ومنها اجماعه الى مضيق لا يبعد على الاطلاق منه ومثله ما لو حفر جفيرا في طريقه فوقع فيها واجرى ماء على ارض
تؤكل ويقف فيها الصيد ومنها اثنان او ثلثين الطيور منها الى غير ذلك مما يوجب طلال امتناع الحيوان واثبات اليد عليه **واما الذبيحة**
فان يبحث فيها في مقامات ترجع الى الذبح وبشرطه الاسلام او حكمه فلا تحل ذبيحة الحربي ولا المذبذب ولا الكاذب

في الصيد

في الذبيحة

عقبة
البيضة من القنطرة
المرودة من القنطرة
الحجر او الحجر الذي
يفتح به منه
مدخله

رنگین

الحركة بعد الذبح فاتها شرط في حل الذبيحة وطهارتها وهل يعتبر معها أو يجري عنها خروج الدم المعدل أو لا يظهرها على أنها ذبيحة أو لا يخرج منها دم أصلاً
لم يخل ولا فرق في اعتبار الحركة بين ما علم اتصال حيوتها بالذبح وبين مشكوك الحرف حال الذبح على الأحوط أن لم يكن أقوى ويكفي في الحركة شيء من طرف العين وحركة الكبد
والرجل والذنب لا يكفي الظلم على الأظهر يستحب في ذبح الغنم أن تربط يده ورجل واحدة وتطلق الأخرى ويسكت صوته أو شئ آخر حتى يرد في البقر تعقل يده وحده
ويطلق ذنبه في الأبل أن تربط يده وما بين الخف إلى الركبة وتطلق رجلاه وفي الظبي ترسل بعد الذبح وبكره الذبح ليلاً مع الضروء ونهايو الجمعة إلى الزوال وما
نصح الذبيحة وهو بلوغ السكران إلى أن يتجاوز منهي الذبح فيصيد التجمع فكمز الأبعد موئها على الأظهر وكذلك ذبح حيوان حيوان آخر ينظر إليه يستحب تحذيره
وسرعة القطع واستقبال الذابح نفسه أن لا يجزئ الذبيحة ولا يجزئها قبل خروج رجزها أن يساير إلى الذبح رفقة ويضم رفقاً ولا يرمي من عليه ثم لا قبل الذبح وإن
يعبر السكران ذهاباً أو ببقوة وشغل وبكره أن يذبح بيده ما رآه من النعم **المقام الرابع في الواجبات في الذبائح** الأولى يجوز نطأ
ما باع في أسواق المسلمين ما في بلد المسلم من اللحوم وسائر ما يوقف حله على النكاح من جزاء الحيوان من دون تخص عن جميعها بشرط الحل سواء كان لتعاطي
بالشراء أو لا تأبى الصلح أو نحو ذلك المدا في سوق المسلمين على إسلام سكانه وإن كان ملكاً لغيره لا يبيعون المسلمين التاكس فيمنع من الاستيلاء
أهل الكتاب يمتنعون من بيعه إذا كانوا مسلمين لأن بائعهم والمرجع في صدق سوق المسلمين على العرب **الثانية** كلما ينعذر ذبحه أو غير من الحيوان ما لا ينعذر
خصوله في موضع لا يتمكن المذبح من الوصول إلى موضع الذكاة وخيف فونه يجوز عقره بالسيف نحو مما يخرج في أي موضع من مكان وإن لم يكن موضع الذكاة
أو استقبل البض مع تعدد رومع تعدد بعض الشرط وأما مكان البعض الآخر يلزم الأمان بالممكن منها ولو تمكن من قطع بعض أعضاء الذبح دون بعض فلا حوطان
لم يكن أقوى بعد على مطلق العفر **الثالثة** إذا قطعت رقبته الذبيحة وأغفها التسع وبقيت بعض الأجزاء فكانت حيوتها مستقرة ذبحت وحلت بالذبح
شبهه وإن ذبحت لم تحرك بعد الذبح أصلاً حرمته لا يشبهه وإن تحرك فحلها قولان مبتدآن على أنه بشرط في حل الذبيحة استقرار حيوتها قبل الذبح أم لا
والأظهر على أن لا يشترط في الذبيحة ولا في الصيد فحل كل منها بأبجد السبع أشرف الحيوان على الموت بعد شئنا خروج روحه فلا إلى ذلك لسبب **القول**
الرابعة إذا نذرت ذبيحة أو حيواناً ضحية أو صدقة فمعه نذره وخرج المذبح ورض ملكه ولو تلف أو فترق في حفظه ضمن يده وهو قسمة والأحوط أن يشترط في
أو ما يقر بهما أن يمكن بشرط محارمة يقره على أهل الذبيحة مع عدم إمكان شراء الحيوان ويصدق بالقيمة مع تعدد ذلك كله ولو نذرت الحيوان ضحية في حال
سلامته ثم عاب عليه ما عاين الضحية ذبحها ونحرها على ما بها ولا شئ عليه لو ضل أو عابت وضاعت من غير نظيره لم يضمن ولم يجز عليه يده ولو كان عن نظر
ضمن القيمة في صورة التلف أو أدرش في صورة العيب **الخامسة** لو نذرت ضحية حيواناً معين فصل ثم وجد غيره وذبحه لم يضمن صاحبها لم يضمنه غيره
صاحبه لو نواه عن صاحبه جزئته وإن لم يأمه بذلك لا ضمان على المذبح إذا لم يكن مفترطاً وفيه الزابج إذا نواه عن نفسه من مافض الذبح وهو يضمن إذا
نواه عن صاحبه الم لا وجوباً لها التفصيل بين ذبحها عند سعة الوقت فضمن ثم أدرش وعند ضيق الوقت لا يضمن الذبح فلا يضمن عليه وهل الأدرش للضحي والمساكين
وجهاً ومورداً ودرشاً إذا ذبحها الواحد للتم في الجاهل وإذا أدرش في التيمم فضمن من ريش الذبح قيمة التيمم على الأدرش **السادسة** إذا نذرت ضحية وصارت
واجبة لم يسقط استحبابها لكل منها بذلك **السابعة** زكوة التملك أخرجه من المأخيات وموت في خارج المأفومات في المأفيل أخرجه من أكله وكذلك الواح
منه ثم عاد إليه فإن فيه هل يخص زكوة التملك في أخرجه من المأخيات باليد وبه مطلق الأخذ لتأمل أخذه بعد ثوبه أو صيده بالشبكة والحظير فبشرط
عند موته في المأفومات أو غيرها التملك لا بشرط التسمية والاستقبال عند أخرجه وبغير الفض في الزكوة فلو خرج من دون قبض كالموت منه إلى الخراج
أو انضاب عنه المأفومات إلى أن يات في الخارج ففي حله بذلك قولان أظهرهما العدم ولا بشرط الإسلام في صائلا التملك فلو صاده الكافر وفي
في يده من دون قبض المسلم لم يخل بشرط العلم بموته بعد أخرجه من المأخيات فلا يخل كل ما يوجد ميتاً في الكافر من دون علم بموته بعد أخرجه من المأفومات ولو وثباني
التأخلف فاحل محقق قبل موته ثم مات بعد حل ولو أخرجه من المأفومات بعد موته ثم مات بعد موته فحل ولو كان تأخلفاً لم يخل من قرب لكن الاحتياط
باجتناب لا يترك وفي جواز شوى التملك حياً وأكله إذا خرج من المأفول موته فحل ظاهرها الجواز بل الأظهر جواز ابتلاع السمك حياً من دون شؤ ولو قطع من قطعة
وعلا الباقي إلى المأفول القطعة وإن مات الباقي في المأفول بعد موته لم يضمن ولو قطع منه شئ وهو في المأفول القطعة ولو نصب شبكة ونحوها فمات بعض ما حصل فيها
واشبهه لم يضمن الميت فلا حوطان وما اجتناب الجميع ولا يعتبر في حل السمكة قطع رأسها وهي حية عندنا والسمكة التي توجع جوف السمكة المخرج من المأفول حية فلا
كل في حلها وكذلك لو كانت ميتة ولكن علم بموتها بعد أخرجه وأما لو تعلم ذلك فان علم بموتها قبل بلع الأخرى لم يضمن ولا حلت على الأظهر وإن كان لا ضمان بها
أحوط ولا بشرط البلوغ في صاها التملك فلو صاده الصغير حل إذا علم أخرجه من المأخيات ولا يسمع قوله في أخرجه من حيا **الثامنة** زكوة الجراد أخذ حياً
فلا يخل ما يوجد ميتاً والمدار في حله على مطلق إثبات اليد عليه حال حيونه ولو لم يبعه أو أكله ولو خرج من اليد بعد أخذه فمات قبل إثبات اليد عليه فالأظهر أن كان
حله لأن الاحتياط بالأجناس منه لا يترك ولا بشرط في حله إسلام الأخذ ولا يلوغ ولا استقبال ولا تسمية عند الأخذ فم يضمن في حل أخذه الكافر والظن
لغيره مشاهدة البالغ المسلم أخذه الراعي باليد عليه يجوز شوى الجراد وطير حياً وأكله إذا أخذ قبل موته ولو أخذ الجراد ووضع في المأفومات فيه حل كله على
ولو أخرج ناراً في حية فيها جراد فشتوها النار لم يخل ما بينهما الجرادان قصد باجتماع النار وشوىها ولا يخل كل ما لم يستقل الظن من الجراد ولو أخذ بعد ذلك ولو

في الذباجية

قبض جملته جراد فيها ميتة متشبعة لزم اجتناب الجميع وفي حل ما يقبضه المجنون المحبون من الجراد والسمك ترد وان كان الحل في صورة مشاهدته فقبضه ما في يده خارجا عما
 وجهها **الثاني** انما نكتي جملته وخرج من طينه جنبه فان لم يتم خلقه حرم اكبر وان كان قد تمت خلقه ولم تلمح الروح حل كله يكون كونه الجنب ذكوة أمه وان
 لكمة الروح وذهبت روحه بنده كذا فانه لا يظهر حله وان خرج من بطن أمه وهو حي فان وسع الزمان لتدكيته فوقف حله في ذلك كونه وان لم يسع الزمان لذلك
 فالأظهر موت ولو خرج من بطن أمه ميتا فان علم وقوع موته بعد نزع أمه فقد عرف حله وان علم سبق موته على نزع أمه حرم من غير شهيد وان شئت أمه حرم بحله على
 المشبه والحوط لا اجتناب منه ولو خرج الجنب من حيوان ما حنط انفا ومن الحيية فان كان حيا أو قد حله على نزع أمه وان كان ميتا حرم كله وكذلك خرج
 قبل ولوج الروح فيه **خاتمة تشتمل على مطالب الأول** في مسائل ثلاث من أحكام الذباجية **الأول** المراجع في الذباجية والتحرر على وجه
 المتعارفين المباشرين له ما فان استوفى جميع الاحتياطات بما رآه لا علمها من واحد فهو من اجود فاسد الذباج وان كان قطعها بامر رها عليها فترتب فصاعدا
 اتصال بعضها ببعض عرف بحيث بعد مشاغلا بغير الحيوان الخاص كغيره ولو قطع بعض الأعضاء بالشرط ثم نزعها عنه ثم قطع الباقي بشرط ولم يعد الحل ولكن
 الاحتياط بالاجتناب عنه لا يترك ولو غلب الذباج وقطع كل منهم عضوا بعد قطع الآخر بلا فصل او معده مع اجتماع الشرائط فلا ضربا للحل فيما اذا قطعوا دفنه
 عرقية **الثاني** من استبان هوى روح المذبوح الى الذباج فلو اخذ الذباج في الذباج وانزع الآخر خشوته واستند خرج روحه الى فعلها معا كان ميتة
الثالث انما يتبين بقا الحيوان بعد الذباج واستناد الموت الى الذباج حل وان يتبين خروج روحه قبل الذباج كان ميتة ولو اشتبه الحال ولم يعلم ان كان حيوان الذباج
 حيا او ميتا فان تحرك بعد الذباج فلا شبهة في حله ولا نفوذ حله ما قبل الا يظهر الحية **المطلب الثاني** في بيان ما تقع عليه الذكوة وما لا تقع وذلك ان الأصل
 الثاني على أنه ظاهر هو وقوع الذكوة على كل حيوان لم يجر جملته فخرج الدليل بحكم وقوع الذكوة عليه ما لم يخرج به باق تحت الأصل وقوع فاعلم ان الحيوانا
 على اقتضا أحدهما ما خلا في وقوع الذكوة عليه كالحياوات الظاهرة المأكولة **ثانيها** ما خلا في وقوعها عليه كونه يخرج الروح على اقل
 وجهه كان ميتة كالدمى ويخرج العين مثل الكلبة الخنزيرة فانه لا تقع الذكوة على شيء منها **ثالثها** ما اختلف فيه كالفيل والذئب والفرد ونحوها من السوخ والآ
 والنمر والفهد والثعلب ونحوها وكافة السباع والا فوى وقوع الذكوة عليها فظهر بها وينتفع بجملتها وان لم يحل اكل لحمها فذلك **رابعها** ما اختلف في حكمها
 في تعدد السوخ والمحصل منها ثلثون الصب الفارة والفرد والخنزير والفيل والذئب والاربعة الطول والطول والجرب والعقرب والوزغ والزبور الطائر
 والمخاش والزهر والمارماهي والوبر والورس والتمور والعنكبوت في الضيق وسهل وزهر والكلبة الحية والعظاينة والبعض من الفمل والعنقا
 والخفصا والجرب والورث والذئب العفاء **المطلب الثالث** في مسائل من حكم الصيد **الأول** ما يشبه في المصايد كالحياوات
 والشبكة ونحوها من الاذن المعادة للاصطيانا بملكها صيبتها بنبوت الحيوان فيها وكذا اكل ما يعتاد الاصطياد من كلب وصفر ونحو ذلك ولو اقلعت الصيد
 بعد شوبه في الاذن لم يخرج بذلك عن ملكه سواء التقى بعد الاذن بالوحوش ام لا بعد الوصول الى ادم لا ولو ثبت الحيوان المنسحق في رضة الموحلة او غش الطير
 في دارة او ثبت السمكة وقعت في سفينة لم يملك بل لم يثبت له الاخصاص بحيث لم يقصد الحياطة فلو دخل احد رضة او دارة او سفينة وقبض الحيوان والطير
 ملكه سواء كان دخولا حلا باذن او حراما ولو اتخذ الموحلة والذئب والسفينة للصيد والحياطة ملك ما يكون فيها على الاقوى وكذا ملك ما اغلق عليه بابا لا يمكن
 الفرار منه او جعله مكان يمكن قبضه منه ولو اطلق الصيد الذي ملكه باثبات اليد عليه فان لم ينو اطلاقه وضع اليد عنه لم يخرج عن ملكه وان نوى وضع اليد
 عنه فقطع علقته منه فخر زال ملكه عنه بذلك ليملكه غيره بالاصطيانا لكان ما وعده فلو ان اظهرهما الثاني **الثاني** ان ملك الصيد لا يصير له تحريم
 وبطلان امتناعه سهوله اخذه فلو امكن الصيد الخلاص منه بطيران او عدو بحيث لا يعيد عليه الا بائناع النضج لا سراجه لم يملك بل يكون لمن امسك به
الثالث ان ملك الصيد لا يملك من اهل اهل امتناعه فاذا ربح شخص صيدا فاشبهه بغيره في حكم المذبوح ثم قل له غيره كان للراي ولا شيء على الفاعل لان يكون فدا فسد
 المحرور منه ولو رماه الاول ولم يشبهه ولا صبر في حكم المذبوح فقله الثاني كان الفاعل دون الراي وليس على الاول ضمان شيء مما جثا الوقوع الجناية عليه فليس على ذلك
 الثاني ولو اشتهر الاول ولم يصبر في حكم المذبوح فقله الثاني كان الفاعل دون الراي وليس على الاول ضمان شيء مما جثا الوقوع الجناية عليه فليس على ذلك
 وميتا وان كان على وجه حله فان لم تكن الميتة قيمة فعلية ثميمة وان كان شبيهة بغيره فعليه فقله ما بين قيمة حيا وميتة الاول ولو اشتهر الاول ثم جرحه فقله
 ولم يقتله وادركه الاول ذكوة ملكه الاول ولو لم يدركه ذلك كان ميتة ومن الثاني الاول قيمته الحيوان المذكور معيبا بالعيب الذي يصاحبه الجرح الاول فلو كان
 قيمته غير من عشره من ثمانية كان على الثاني تسعة الا ان تكون قيمته مذبوحا نقص من قيمته مائة والاربع النقص عليه ما فلو كانت قيمته في الفرض مذبوحا
 ثمانية كان على الثاني ثمانية ونصف ان لم يدر ذلك ما اشتهر واهل في الذكوة حتى مات وصا ميتة كان على الثاني نصف قيمة الحيوان معيبا على الاقرب
الرابع اذا كان الصيد بمنع باهرن كالدرج والقيج ونحوها مما يمنع بالطيران والعدو جميعا فكسر شخص جناحه وكسر رجله فالأقوى انه الثاني ولا
 ضمان على الاول **الخامس** لو ربح الصيد اثنان فعقره فلان اصابا دفعة عرقية ومات بذلك حل وان اصابا في الاصابة فان كان الثاني هو الذي ابتلي
 فلا شبهة في حله وان كان الاول هو الذي ابتلي فان ادرك ذلك بعد جرح الاول فلا شبهة في حله ولو مات بالجرع الثاني او بهما من دون ذبح فلا عرقية ولو اشتهر
 بان لم يعلم ان امتناعه هل بالاول او بالثاني ولا يورث جرح الثاني ولا يورث جرح الاول فان لم تضاد احد الاثنين مذبوحا وان صادفته فطعت عضوا الذي جرح

في الذباجية

في الذباجية

في الذباجية



كتاب الأطعمة والأشربة

٤٣٢

أنه جعل في فيه نامل يمنع السائر من كل ما يقتله الكلب بالعقر مع اجتماع شرائطه المقدمة ولا يحمل ما يقتله بصدده أو غيره أو ناعبه ولو اشتبهه غيره فلم يعلم أنه مات بعقره أو صدمه لم يحمل السائر بعقره إذا صيد الطير مقصود من الجناح لم يملكه الصائد لكشف الغص عن سؤده عليه والأصل بقا الملك وفي كلامه وكذا كل ما صيد وعليه يفتى من أماران سبق اليد فيمري عليه ما ياتي انتم قهري في كتاب اللفظة من حكم ضالته المحبوان ولو كان الطائر ما لكنا حاصره فهو نصابه ما لم يعلم كونه ملكا للغير وعلى هذا فالطير لا يخرج عن ملك مالكه بأكالة تنقل من رجه إلى ربح الغير ولو استقل له رجه طائر لا يعلم له ملكا ملكه ان قصد بيثا البروج صيد الطيور والآ فلا ولو اخطأ حمار بمجام الغير لم اجتناب الجميع إلى ان يصالح ذلك الغير أو يفسد سمه لو اخطأ طائر لم يملك من الحمام بمجام مباح فان كان الجميع محصورا لم يجز لغيره الاكل منه وان كان غير محصورا لم يخطأ المالك بمجام ناحيه جازا الا صطيافا في لنا حية على الاشبه ولو حصل للطير بضر أو فرخ وكان الذكر لشخص والآ نسي لا حركان البضر والفرخ لصاحب النسي **الثامن** ما يقطع من السمك بعد اخراجه من الماء حتى لا يجلد سواء مات بعد ذلك أو عاد الباقى إلى الماء مستقر الحولا لانه مقطوع منه بعد نذكيه **الثاسع** اذا اصاب شاة صيدا دفعة فابثناه بحيث تستدشونه إلى مجموع فعلها فهو لهما ولو كان احدهما جارا والآخر ميتا فاضيد للثب ولا ضمان على الجارح ولو اشتبه للثب بالجراح فأكثر من الثب بالفرعة ولو شك في اصل اختصاص احدهما بالاثبات وكون الاثبات بهما فوجهان احدهما الفرعة والاخر قسم بينهما بالتصديق

والا ولا شبهة لوعلمنا ان احدهما مدفع اى مجرد قاتلة

وشككا في ان الآخر هل له اثر في

الا زمان فصيل مجربان او لا

فيه الاظهر كونه الاول

كتاب الأطعمة والأشربة

يجب على المكلف معرفة ما يحمل منها وما لم يحرر حتى يجنب المحرم ولا يثبت له لحم من جرم حتى يكون التاراضى به وان الله تبارك وتعالى لم يحرر شيئا على عبدا الا لفسده فيه عظمه والمرجع فيما يحمل اكله في نفسه جرم او يحمل شريف في نفسه جرم هو الشرع ولا مجال للعقل في ذلك لعدم خبرته بخواص الاشياء من منافع ومضار فتم الشكوك حاله من حيث الحلال والحرم فحكم عطلا وشرعا بجعله ظاهر او البعث في هذا الكتاب ليستدعى رسم مقامات سنة **الاول** في جوارح البحر وهو ما لا يعيش الا في الماء فليس منه طيور الماء بل حكمها حكم سائر الطيور ولا يؤكل من حيوان البحر الا ما كان سمكا كاله فليس وقشره كالحورن ولا كالثا زالعنه بالعارض كاللغث ولم يزل كالشبوط واليتي والبياج ونحوها مما ليس سمك من حيوان البحر محرم وكذا ما لا فليس له من السمك وفي الجوز والماراهي والزهور والتمار فولا ان فوهما الحرمة ويؤكل الثياب والادبيان والظفر والطبرنى والا يلقى في قتل كراهته الريثا ولو شئت لا يبعد كون المراد بالبحر المانع المنع من ضرب من فليس له ولا يؤكل السمك والصفادع ولا السرطان ولا سائر اقسام حيوان البحر غير السمك ذى الفليس نعم ما كان منها ذى النفس فينته طاهر وما كان منها ذى النفس فأكثر قبوله النذكيه بالذبح وطهارته بذلك وان حرم اكله ولو وجد في جوف سمكة سمكة اخرى حلت فكانت من جنس ما يحمل سواء كانت باقية على الحيوة او علم حيونها حين اخراجها من الماء ولو يعلم لا طلاق للنفس المؤقتة بالعمى والاستصحاب نعم لم يعلم موتها قبل بلع الاخرى طاهر منة ولو وجد سمكة ما كوله في جوف حية مخبره من الماء غل على الاظهر الا ان تطرحها الحية وفيها الروح واخذت فانها تحل ولا يؤكل من السمك ما مات في الماء من غير فرق عنه بآبين ان يموت بسبب من لد حيوان او حرارة الماء او غير سبب لا يبين ان يموت في الشبكة او الحظيرة او في حاديهما ولا يبين ما طفي منه على الماء او الفاء البحر ميتا ولا عقر في غيره ما مات في الماء حيا في خارجة بما قبل من الفاء في الماء فان طوى على الماء مستلقيا على ظهره فهو ميت وان طوى متكبعا على وجهه فهو ذى ولا يؤكل السمك الجلال الا بعد استبراءه بان يحمل في الماء وما وليه وطعم علفا طاهرا على الاحوط ويضرب السمك ناصع لذي الحلق والحرمه فبعض الجلال من حلال وبعض المحرم حرام من غير فرق بينهما بالجنس والا فليس ولو اشبه بعض الجلال ببعض المحرم فلا حوطان لم يكن اقوى لزوم اجتناب الجميع ولا يكفي الظن بكون احدهما بعض الجلال في حكمه تنكح البيه في ذلك **المقام الثاني في البهايم** يؤكل من كل ما لا يستبرأ منها الا بالوبر منه الجاموس والغنم ومنه المعز ويكره لحم الجاموس ولا يجز لحم الخيل والبغال والحمير الا هلية نعم يكره لحمها والكلأ هذ في لحم الخيل اخف هل الاشد كراهته لحم البغال والحمير قولان مبنيان على وجوه اعتبارية وقد عرفت المحرم للحمل شئ من سبب احدهما الجلال وهو موجب لمزجهم الجلال حتى يسير ويحقق الجلال بان يندى بعدد الانسان محضه رطبة كانت وباسنة فلا يتحقق الا عندئذ بالعددة المخلوطه بغيرها ولا بالاعتناء بغير العددة من التجاشا والشجشا ولا بالاعتناء بفضلة غير الانسان من الفضلات النجسة والمدار على الاعتناء الى ان يصدف عليه الجلال عن اعراضه على الاظهر ولا يجب الجلال عند قبول الذكبة فلو ترك قبل استبراءه كان نجسا طاهرا وان حرم لحمه ولا يجز استبراءه الجلال في الركوب والحمل عليه ونحوها والتمى من كونه محمول على الكراهة او على الارشاد الى الضم من عرق ومدة الاستبراء في الابال يعون بوعول في البقر عشرين يوما وفي الغنم عشرة ايام من غير فرق في ذلك كله بين الذكر منها والآثى والكب منها والقصور والمدار في استبراءه غير المذكور ان من الحيوانات على مضى ما ينفذ اسم الجلال عرفا وعادة وكهنية الاستبراء من ربط الحيوان في المدف وطعم علفا طاهرا كانها اشرب بالبحر المأكول بين خنزيرة حتى يشد لحمه وعظمه من ذلك فان ذلك يوجب حرمه وحرمه تسلسلا سواء ارتضع منه او شرب لبنه المخلوط منه ولو ارتضع بسبب غير شرب لا يشد لحمه وعظمه كره اكله الا بعد استبراءه سبعة ايام ولا يلحق بلحم الخنزيرة بلغمها من الحيوانات النجسة عينا كالكلبة والكارفة ولو اشتبه لحمه بالجلال لم اجتناب

في الجاهات



في الأطعمة المشربة

المجموع ان كانت الشبهة محصورة في اللحم او في الانسان حيوانا ما كولا فلا توجب حرمة ذلك الحيوان ونسله ذكر كان وانثى فان لبن او غيره من لبن الغنم كان الوطى والدبر كبير كان الوطى وصغيرا فلا كان ويجوز نحره اكان او عبدا لعالم بالحكم كان واجاهل او مخار كان او مكرها لكان للحيوان واجبا من ذلك لغوايم الا وبيع كان الحيوان او من غيره على الاقرب لو اشتبه الموطوء بغيره وكانت الشبهة محصورة في لحمه فبيعه باقعه عليه مرة بعد اخرى حتى يتحصن في واحدة فترك ويجعل الباقى ولو كانت الشبهة محصورة لم يجز الاجتناب لو تعدت الموطوء واشتبه بغيره على وجه التحصر فبأن الفرع وهل تسقط الفرعة عند تلف بعض اطراف الشبهة ام لا وجعلها الحواشي القليل ولو شرب شئ من الحيوانات المأكولة غير اللحم لم يجز بل يغسل بعد الذبح على رواية دبوكل والاحوط تركه اكل ما في جوفه من الكبد والقلب والكبد متخوها وان غسل ولو شرب الحيوان المأكول ولا يجزى بل يغسل بعد الذبح على رواية دبوكل ولا يجزى غسل اللحم الا اذا نجس بمجرم كالمكب السوراء هلبكا او وحشيا وبوكل من الحيوانات لو حشيت البقرة والكباش جملية والحمر والغزلان واليحماء وكذا النحل والابل والغنم لو حشيت ومجرم منها ما كان سباعا وهو ما كان لظفره اناب يقتصر برقوبه اكان كالاسد والتمر والفهد والذئب وضعيفا كالغلب الضبع وابن اوى ومجرم الاربع القتب غيرها من السيوخ وجميع الحشرات كالحمية والقارعة والعقرب الجردان والخنافس والصراصير بنات وودان والبرغوث والبق ومجرم البرغوث والبق والخنزير والخنزير والسمكة والسحلية والتمسك وهي دويبة مخصوصة في الزمل تشبه اصابع العذري المظلم الثالث في الطبر والمجرم من اصناف ثلث احدها ما كان ذا غلاب قوي يشد به على الطائر كالباري الصفرة والشاهين العقاب الباشا وضعيفا كالسرا والزخمة والبغاة ولا يعتبر في ظهوره كونه صيدا ابا الفعل ومجرم الغراب باضا على الاحوط بل الاظهر الا يقع منه الكبر لا سود الذي يسكن الجبال والخراب وباكل الجيف والزاغ الذي هو صخر اسود والعلف وهو اصغر منه اغبر اللون كالزمام ولا فرق بين صغارها وكبارها والمسفل منها بالظن وغيره فانها ما كان صنفه اكثر من دفيقة فانه مجرم من غير فرق بين ظهوره والخراب لو كان دفيقة اكثر من صغره حل ولو شارب الزم الرجوع الى العلامة الاخرى ان حصلت فيه علامة محل اكل ولا اجتناب والماء بالتصنيف بطحا حياحي حال الظاهر من دون تحريكها بالذئف ضربه على دفة حال الظن وهذه العلامة لا ترجع اليها الا فيما شئت في حالة الاما علم حاله كالغراب نحوه ثالثها ما ليس له فائضة ولا حوصلة ولا بصينة فانه حرام بخلافه حكم الثلث فانه محل ما لم يكن مما ورد النص فخرجه ولو عارضت محلا للمحل والخرقة في الطبر المجهول حكمه فالاقرب تقديم الاول والا حوط طرا عا لثانية اذا كان من السباع او السيوخ فانه مجرم وان وجد فيه علامة المحل ولا يمنع من جعل الطبر ابتداء لصغار السمك ونحوه من ارجعها ما ناوله الخمر عينا ورد النص بمجرمته كالخشاف الطاوس وبكره الهدهد ولا مجرمه وكذا الخفاف على الاظهر والفاخرة الغيرة واما الحبارى فقد قبل بكونها ايضا وبره قول ابي الحسن عليهما السلام لا ارى باكل الحبارى ساسا وان جرد للبواسير وجع الظهر وهو مما يعين على كثرة الجماع وبكره ايضا الصرود والشفرا فيجل من غير كراهة الفاري والرباسي والورشان وغيرها من السحائم التي هي من الطبر ما عدا الماء بلا مقصد وكل ذي طول من الطيور وكذا النحل والذباب والقيح والقطيع والطيح والكرمان والكركة والصغوفانها محل من غير كراهة وهذا النعام فانه قوي حل لهما اما اللؤلؤ فانه لا يظهر منه بصيرة طبر الماء ما بصيرة طبر البر من العلامة المذكورة للمحل من غير فرق بين ما اكل السمك وغيره ونقضى المحرمات المحللة بسبب الجمل ولا محل حتى تسير ومدة الاستبراء في البطر خمسة ايام وفي الاجنة ثلثة ايام وفي غيرها الى ان يزول الحمل عرقا ونحوه الزايم والذباب البق والفيل والقمل والسلايم والديدان حتى المتكون منها في القواكر يبيض الطير نابع لبيض المحل حل لا يبيض المحرم حرام محرم ما لا يصلح ان او لعادى الجمل ونحوه وما اشتبه بالبوكل ما اختلف طرؤه ويجنبه النفاق لان تقوم البينة على ذلك فتنبع ومجرم الخمر وهو ما يحل من الحيوان غضا ويومى بالتشابه حتى يكون كذا المصوب وهو ما يخرج من الحيوان ويجلس حتى يموت كونها من نفس الميتة المظلم الرابع في الجمادات ولا حصر للمحل منها فلابد من ضبط المحرم حتى يبنى على حل غيره وقد نقل شطر من المحرم في كتاب المكاسب نذكر هنا انواعا خمسة اولها الميتات وهي عمرتها اجا عارضة ورواية لا يبيح منها احدا لا ضعيفا ولا مغل حسمه ذهبت قوته وانقطع نسله ولا يموت كل الميتة الا بقاءه ولا يابس ببيض الميتة الا بقاءه كذلك الفسرة على ذلك الا تفقد اللبن منها فلو ان اشبه ما الحرمة للنفس ملافة الميتة واذا اخلط اللبن بالميتة فان كانت الشبهة محصورة لم يجز اجتناب الجميع حتى يعلم الذي منه بعينه وان كانت غير محصورة حل عمل الابل منها وكل ما ليس من حي فهو ميتة مجرم اكله وكذا ما يقطع من الياقوت الغنم فانه ميتة النوع الثاني الميتات من الذبيحة الموطوءة وهو جمع الدم الفاسد بالقرث وهو ما في كرش من لترجين القصيد الانثيان والدم وكذا على الاظهر اذ انه وهو جمع البول والمرارة التي هي جمع الصفراء والاشبه وهو الكيس الذي يكون في الولد يخرج معرلا وكذا على الاحوط ان لم يكن اظهر الفرج والتفاح الذي هو الخط الابيض في وسط الفقا والعلبان وهما العقبان المدودان من الرقبة الى عجز الذئب الفقد وحزة التفاح والحذوة وهي واد العين الاعظم وبكره ان لا شاجع وهو العصب المدودا من الرسغ الى صول الاصابع التي تنصل بعصب ظاهرا لكف تركه الكليان فان القلب العروق ولا تخفى ومحل ما عدا ذلك اللحم النسم والقلب اكثر من سائر اجزاء الجسم التي لها حتى الخ والحذوة على الاظهر وان كره وكذا لا يجرم اكل الدرة على الاظهر ولا في هذا كره ما ينجح وما ينجح الصغرى والكبر الذرة والافق ولو شوى الطحال مع اللحم اى لحم من اللحم المأكول كان فان لم يكن مشقوقا ولا مشقوقا لم يجرم اكل اللحم وكذا لو كان مشقوقا ومتقوبا وكان اللحم فومر واما اللحم الذي نحت وهو مشقوقا ومتقوبا فلا يؤكل الا مع العلم بعد سبلان شئ من الطحال علف فان الاظهر جواز اكله وان كان الاجتناب منه

أحيط وهذا التفصيل يجري في كل ما كان مثل الطحال من اجزاء النجاسة الناشئة مع اللحم الحلال على الاظهر ولو امكن ان اذنا وصل اللحم من الطحال ونحو ذلك الملع النجس
الثالث الاعيان النجسة كالعدسات النجسة فانها محرمة وفي حكم الاعيان النجسة في كل النجس كالمشيمة كالمشيمة التي تقع في الرحم من النجس وان قل وكذا ما باشره
 الكافر والكلب والخنزير وطوبى من غمى في الكافر بين الحربة والذي على الاظهر النوع الرابع **الطبخ** فانما باشره محرمة وكل وفرد من كل فقه
 شريف دم نفسه انه من مصائد الشيطان الكبار وابواب العظا وان اكله يورث الحكة في الجسد والبواسير ويهيج التورثا ويذهب بالقوة من ساقير وقدمية مانفص
 علمه فيما بينه وبين محرمه من قبل ان اكله حوسب عليه عذاب بل على النبي صلى الله عليه واله لعن اكل الطبخ ولا فرق في الحرمة بين اليابس ومنه والماء في الحرمة على
 صدق الطبخ عرفا وفي نحو المحض والنورة والاحمر والخرف والسبعة والزجاج مقلتا كان كالثانويات والفرد وزج والقد والعقيق ونحوها او غير معد كالحجر
 بر وجهان اظهرهما العمد وحسن الاحتياط بحرق ولا يجوز اكل ما اسهل في الطبخ من المايعات والحاملات ولا فرق في الحرمة بين اكل والبيع على الاثر ولا بين
 والشا والخنا ولا بين كثير وقليل الا ما اسهل منه في المايعات والحاملات فان ذلك لا بأس به ولا فرق في الحرمة بين اكله والصدقة وعده والمشوك كونه طبيا يحكم
 بالحل ومن اكل الطبخ ونحوه او سهوا فاحوط استرجاعه وان بلغ المعد وفي وجوب منع الولد الصغير من اكل الطبخ ترد ولا شبه العمد وفي
 كونه من الكبار يفسق من تركه في اول مرة تأمل والا وجه العمد ويجوز اكل طين الامام سيدا للتمهيد او ارواحا فانه لا يستشف من المرض فان فيه شفا من كل داء وامنا
 من كل خوف لا يختص الاستشفاء بمرض خاص بل بجميع الامراض والآلام والآوجع وغيرها نحوها كان المرض لا سهل العلاج كان اذ عسر او غير
 ممكن العلاج امكن من اجرة الطبيب لم يمكن والتم والتم والتعب الكسل ونحوها من الامام النفسانية حكم المرض اذ بلغت الى حد صدق معها المرض وطريعا
 حتى في الامراض الخارجية هو الاستشفاء بالاكل دون اللطخ وان كان اللطخ على العين ونحوه الا ان يبسا او اظهر اختصاصا جواز اكله بصوره الاستشفاء فلا يجوز
 للصحح اكل بقصد السلام عن المرض نعم لا بأس باستصحاب الاحتياط والتيقن منه ما يؤخذ من القبر والبلية الى عشرين ذراعا من كل جانب في جوار الاستشفاء بما يؤخذ
 بعد ذلك اخبار لا مانع من العمل بها وهي مختلفة في بعضها التقدير بخمسة وعشرين ذراعا من كل جانب في بعضها التقدير بسبعين ذراعا وفي بعضها يصرح في
 من اربع جوانب القبر الشريف في بعضها باربعة اميال من كل جانب في بعضها بشتر اميال وفي بعضها الخمس فراجع من الجوانب الاربع وهذا الاختلاف محمول
 على بيان مراتب الفضل مع الاشتراك في اصل جواز الاستشفاء وان كان الاقتصار على خمسة وعشرين ذراعا المحوط واحوط منه العشرين ذراعا ولو اية بطين من
 خارج الحد من ارض كبرياء فوضع على القبر الشريف ثم اخذ لم يتبدل حكمه بالوضع المذكور والاحوط ترك بيع التربة المقدسة وبثت كون الطين طين قبره
 بالبينه وهل يثبت بقوله ذي اليلد الشعي وجهان اظهرهما ذلك وفي جواز الاستشفاء باكل المطبوخ منه وجهان اشبههما الجواز ولا مانع من الاستشفاء به اخبار
 الطبيب الحاذق بعد برئه من ذلك المرض ولا فرق في كيفية الاستشفاء بين اكله وحده وبين خلطه بما ونحوه وفرد خلطه بعسل وزعفران وقا المطر ونقره على
 الشيعة ليستشفون به ولا يجوز لعن الشعي اكله وهل يجزى في الاستشفاء دعاء عمل مخصوص ام لا وجهان اظهرهما العمد ويجوز التبرك بترية وغيره من المعصو
 صلوات الله عليهم اجمعين بغير اكل من الاستصحاب الاحتياط والطمع على العين والرأس ونحوها واما الاستشفاء بالاكل فلا يجوز بزينة غيره من التبرك والنجاسة
 عليهم الصلوات والسلام على الاظهر ويجزى النجاسة في اكله في كل مرة عن نذر المحصنة والاحوط مراعاة نذر العدة فلا يتجاوزها ولا يفدي طرف الفكة بل يحيط
 رأس الآخرة والمدا على فردا المحصنة صورة لا وزنا فلا يفرق بين الباسنة والمنقوعة وكل من اخذ والاكل اداك باس بالاشارة اليها من اداك اكله لا غسل في
 او اخر الليل بالماء الفرج ولبس اطهر اثياب الطيب بعد نحو والتحول والوقوف عند الرأس وصلوات اربع ركعات بقية في اكله المحرمه واحك عشرة خراف
 كما في رواية ابن الكافون كافي رواية اخرى في الثانية الحمد مرة واحك مرة الفداء ويقف ويقول لا اله الا الله فحاشا له الا الله عبودته ورفا لاله
 الا الله وحده وحده انجز عدل وهو المأخر في حله سبحانه الله مالك السموات السبع والارضين السبع وما بينهما سبحان الله رب العرش
 العظيم صلى الله على محمد والوسلم على المرسلين والحمد لله رب العالمين ثم يركع ويسجد ويتم الصلوة ثم يبتدئ الثانية ويقرأ فيها الحمد مرة والا خلاص
 احك عشرة مرة وفي الثانية الحمد مرة واذبحا نصر الله احك عشرة مرة ويقف كما في رواية شتم يتم الصلوة ويسجد الشكر ويقول فيها الف مرة شكر شتم
 برفع راسه بتعلق بالذرية الشريفة ويقول يا مولاي يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ من ثوبك باذنك اللهم فاجعلها شفا من كل داء وعزا من كل ذل وامنا من
 كل خوف وغنى من كل فقره وجميع المؤمنين المؤمنين وبأخذ تلك صابرة ثلاث مرات ويجعلها في خزانة نظيفة او في روث ذجاج ونحوها بما فضله
 عبق نفسه ماشاء الله لا قوة الا بالله استغفر الله فاعلم الله من نية الصدقة لم يصعد معه في تلك قبضات الا سبعه مائة لا تزيد ولا تنقص وفي خبر
 الثمالي عن الصادق ع انه قال اذا اردت حمل الطين طين قبر الحسين عليه السلام فافهم فاتحه الكتاب المعوذتين وقل هو الله احد انا انزلنا في ليلة القدر وليس فاية
 انكرسى ويقول اللهم بحق محمد عبدك وجيبك وبتك ورسولك واسمك سمع وبخبري امير المؤمنين علي بن ابي طالب عبدك واخى رسولك وبحق ما طهرت بهت
 نبيك وذو جنة ولك وبحق الحسين والحسين وبحق الائمة الراشدين وبحق هذه الزهرة وبحق الملك الموكل بها وبحق الوصي الذي هو فيها وبحق الجسد الذي
 وبحق السبط الذي ضمنه وبحق جميع ملائكتك ورسلك صلى الله عليه وسلم والروح جعل هذا الطين شفا على من يستشفى به من كل داء وسقم ومرض وامان الطين
 كل خوف اللهم بحق محمد واهل بيته اجعلها علما ناصرا وزنا واسعا وشفا من كل داء وسقم وافر وعاهة وجميع الاوجاع كلها انك على كل شئ قدير وقول

في جوار الاستشفاء



في الأظعمة والأشربة

٤٣٥

اللهم رب هذه الزينة المباركة المهيبة والملك الذي يسطرها الوحي الذي هو بهما صل على محمد وعلى آل محمد وسلم وانفعني بها انك على كل شيء قدير وفي فروع محمد بن
 ان الختم على طين قبر الحسين ان يقر عليه ان الزينة في الجنة الفردوس من ادب الاكل كونه على طهارة وان يقول عند وضعها في فيه اللهم اني اسئلك بحق هذه الزينة وهو الملك
 الذي قبضها النبي الذي حبسها والامام الذي جعلها ان نصل على محمد وعلى آل محمد وان تجعل في فيها شفا نافعاً ودر فلو اسعاً وامانا من كل خوف واء فانه اذا قال
 ذلك وهب الله تعالى العافية وشفا واما الطبيب الا رفو فالا كثر على جواز اكل اللنداري وهو الاظهر ولا يجوز اكل الغبر اللنداري والفرق بين طين الغبر الشريف وبين
 الاكر من يظهر في جوار شتاول الاول للاستشفاء وان منع منه الطبيب الحاذق بخلاف الثالث فانه لا يحمل الا اذا وصفه الطبيب في ان الاول لا يجوز منها عن فله المحضنة
 بخلاف الثاني فانه يجوز كل بعد الحاجة وان زاد في ان الاول محرم دون الثاني والحق بضمهم بالارض الطين المحبوس وفيه نظر لعم النص فلا يجوز اللنداري ولا
 عند حكم الطبيب الحاذق بالخصا العلاج فيه في وجده لا يخلو من بعد النوع الخامس السهم القتل الزكبرها وقليلها اما الغند الذي لا يقتل
 منها القتل كالفراط والقبر اطين من الاقنون والتقوية مع مراعاة الهواء والمزاج في الاسهال ونحوه من غير الطبيب الحاذق فلا بأس به ولا يجوز النسخة الاكل
 من السهم الى المقدار النصف النسخة كالمشغال من السقمونيا والكثير من شحم الحنظل والشوكران ومثل السهم في الحكم كل ما ينظر المزاج المقام الثاني في المايعة
 والحمر منها خمسة احدها المسكرات المايعة كالحمر وهو المتخذ من العنب البتيد وهو المتخذ من العسل والفضيح وهو المتخذ من البسر المكسب والتقيع هو
 المتخذ من الزبيب المر وهو المتخذ من اللذة وقبل من الحنظل والشعر ونحوهما من الحبوب الفقاع فانها محرمة بانسانها حتى القليل منها الذي لا يسكر بالفعل وقد
 ورد ان مد من الحمر كخايد وثمن بوردته ادرعاش ويذهب بوردته ويهزم رتبه ويحمله على ان يحسر على المحارم من سفك الدماء وكوب الرنا ولا يؤمن اذا سكر ان يثب
 على حرمة وهو لا يفعل ذلك والحمر لا يزداد صاحبها الاكل شرباً من شرب عذ من خمر لعنه الله ولا كنه ودرسله والمؤمنون وان شربها حتى يسكر منها يخرج
 روح الامان من جسده وكتب فيه روح خفيفة خبيثة ملعونة ومن شربها لم تقبل منه صلوات اربعين صباحاً وان شرب الحمر شرباً من ذلك الصلوات انه اكبر الكبائر ومن استعمله
 فذلك وكفائه ان التقية في كل شيء عند ثلثة احوالها شرب الحمر وبجر عسير العنب ايضا اذا خلا من عذوقه بين كون غليانه بالثنا وادب التمس او من قبل نفسه يحمل اذا
 ذهب ثلثا ونحوه ثلثا وانقلب خلا ولا يجر وما لم يغل منه ولا يصير في حرمة الا شرباً ولا فلف الزبد ولا صبر رتبه مسكر ولو لم ينجح في حرقه في ماء وحر في نحوها
 من دون ان تنفق فيخرج ما فيها من الحمر بعد صدق العصر على ذلك وكذا لو غلت حبات العنب بالشمس في ان تصير زبد او ما منج العصر بعد الغليان بشيء
 لم يملك العصر فيخرج الجميع وكذا ان اسهك وقلنا انجاسته واما اسهك وقلنا بطلانه فلا شبهة للحل ولو امتنع قبل الغليان ثم على المجموع حرماً اذا
 اسهك العصر في الحنظل فانه لا يجر بالغلليان ولو غلى جانب من الاناء الذي فيه العصر على القول بنجاسته يخرج الجميع ويحرم على القول بالطهارة بجر النجاسة
 الغالي دون الجانب الاخر الا ان يتجرأ ولم يملك الغليان في الباقي فلهذا والشك في غليانه من العصر يحكم بحله وطهارة وفي حل ما ذهب ثلثا بالشمس والحوار
 وردد وهو خط الاجتناب منه ولا فرق في حل ما ذهب ثلثا بين كون الاطراف على ذهابها بالاوزان والكيل ولا يحمل العصر الغليان الصبر رتبه وباقيل ذهاب
 ثلثه ولو خرج العصر لكان ذهاب ثلثا بالذي غلا ولم يذهب ثلثا كان قابلاً للحل بذهاب الثلثين لا يجرى ذهاب ثلث مجموعها بل بعين ذهاب ثلث كل منهما
 على الوجه فلو غلى تسعة ارطال الى ان بقيت منها ستة ثم صببت عليها تسعة ارطال الاخر اعتبر غليان المجموع حتى تبقى خمسة ارطال ثلث الخمسة عشر رطال هي وزن
 مجموع المنزج من لو منج الغالي العالي ارم اغلاها جميعا الى ان يذهب ثلثا ما كان غليانه اقل من ان يجر فلو كان احدهما تاما ذهب ثلثه والاخر قد ذهب نصفه
 لزم بعد المزج اذهاب ثلث المجموع ولو طرح في العصر قبل ذهاب ثلثيه شيء فان كان صلباً لا يجذب شيئاً كالحديد لا يجرى من حصول الحلي الغليان وان
 كان دخوا جازاً بالعصر كالحز ونحوه جازاً بامر بطوبه فقط كالحنظل المنقعة في العصر على القول بنجاسته العصر الغالي يمنع من طهارة بذهاب ثلثيه وعلى
 القول بطهارة تبرمج ما في باطن الحنظل المنقعة في العصر يحرم بعد ذهاب ثلثيه في ما عصره في ثلثه لا يجرى من طهارة بذهاب ثلثيه وحل الحنظل
 غير حق نعم لو صاير الغليان مسكراً كذلك كذا الحال في عصر التبريد الحنظل طهارة ان الحل في العصر في البسري اجلي من التري وكل ما يجز منج تجز فان
 كان الحمر من النجاسات او النجاسات من الجميع وكذا لو اصابه من دون منج وان كان من الحمر غير النجس حرم ما خرج به من اجزائه دون غيرها تامة الله
 من الحمر الذي له دم مسفوح فانه محرماً الاكل وقد ورد ان اكل الدم يورث الماء الاصفر يورث الريح ويسبى الحنظل وبورث الكلب القسوة في القلب فلهذا
 والرحمة حتى لا يؤمن ان يميل ولله ولا لله ولا يؤمن على جسمه ولا يؤمن على من يحرمه اقدم المحبوان الذي ليس بنفسه كذا الضفادع والسماك ونحوها ففي
 حرمة قولان اقرهما بذلك فلن كان طاهراً او لا يذهب المحبوان المذبح ويستخلف في اللحم ليس بغير ولا يحرم ويحرم العلفه وان كانت من الحيوان المأكول في
 الدم الذي يوجئ البيض تردد الطهارة كالحل وان كان اظهر الا ان الاجتناب منه لا يترك وهل يحمل ما يتخلف من الدم في الغلبه الكبد ونحوها لا وجهاً
 احوطها الثاني واشبهها الاول وما يتخلف في بطن حرام ولا فرق في حل ما يتخلف في خلال اللحم بين خروج الدم المغارف من الذبح بعد ولين
 المتخلف في نضاعيف اللحم ما يورث من الدم في المحبوان قبل ذبحه فانه محرر ولو وقع قلبه من الدم في قد وهو يغلي على النار وذهب الدم بالغليان واستهلك
 قبل حمل الرق وقبل جرحه ولو قتل من الدم النجس فوجبه الرق والطاهر فلا يوجب اسهلاً كذا كذا في الحنظل كان حسناً واما في الرق من الجوامد
 كاللحم والنوازل فلا بأس باكلها اذا غسل ان لم يتقل الى باطنه بطوبه الرق الا ان نجففة وضعه في الكز حتى يصل الى الظاهر الحار حيث وصل الى النجس

فانها

كتاب الطهارة الشريعة

٤٣٤

فصل في

فصل في الطهارة الشريعة فان ما اصابه نجاسة كان ما يباح نجس ومحرولاً بطريق الى طهر وهو على حاله ولا فرق بين القليل والكثير الا اذا كان مائعاً مطلقاً فبكره
وان كان لرجو كاللبس والتمسك والعسل في الشفا فوقت فيه نجاسة جامدة او مائعاً فيجوز ان لنفس سائلة القيت نجاسة وكشط ما يكتفها وحل الباقي وتدر
في بحث المكاسب بيان حكم الاستصحاب بالدهن النجس وبغيره ارجح ولومات في المايح الطاهر ما لنفس سائلة كالذباب الخفسا ونحوها لم نجس بموته هو لا
ما وقع فيه وقت ميتة ذى النفس في قد نجس ما فيها واربع المايح وغسل الجملد كاللحم ونحوه على النحو المزبور واكل ولا يطهر النار النجس المتنجس اذا خبز من رايها البول
تأكل كل لحم نجس كان الحيوان كالكلب الخنزير واطهارها كاسد والتمزق ما بالحيوانات لما كوله اللحم ففي حل تهرها وجواز طهرها الحرم مطلقاً حتى بول الكلب لا لقنا
خاصة بها البان المحبوانا الغبر لما كوله كلب اللواتي كاسد الذئبة والفرقة والمزقة ونحوها فاتها حرة الابن المزقة للطل في الحولين وشهر وشهرين بعدها ولا مال
بلين الحيوان المأكول واما الخبثان المذكورين كالايس والبقلة والفرس لبنه محلل وافق اصحاب كراهية الاستئثار في السجود والمكروهات تحل في جمر
الصابون والغمر والتخا بعد جرح وجهها من الفم وكذا الفم والوسخ والعز يسار واستحب من فضلات الحيوانات التي تغسلها سائلة ولا بأس بدفع العين
المفامر لتأديس في اللواحق وفيه مسائل **الاولى** فدر في بحث المكاسب جواز استعمال الاعيان النجسة فيما لا يشترط فيه الطهارة
كالشيد بالميتة والعدو والاسقاجل الميتة للزروع ونحو ذلك **الثانية** اذا وجد لحم ولا يذكي هو ام ميتة فان كانت هناك اماه على الحل اذا كانا
التوفيق للمسلمين او كانت الارض ارض الاسلام والا فان شك في كون من مأكول اللحم حكم بحرمته فان علم كونه من المأكول وشك في مجرد التذكية فقد وقفاً
على التأديس فان تغبض فهو ذكي وان تبسط فهو ميتة والاحوط الاجتناب منه ولو كان اللحم قطعاً عديداً لم اخبار كل قطعة قطعة الا مع العلم بكونها من حيوان
واحد وانفصال القطع منها دفعة ولو كان مع اللحم المذكور جلد لم اجتناب على الاحوط ولو انبسط بعض القطع لم يمنع من اكل البعض الاخر المتبعض **الثانية**
بحرم الضرف في مال الغبر باكل وغيره من دون اذنه وضاد فدر في خصوص مع عذ الا ذك الاكل من بيوت الالباء والامهات والاكخوان والاكوات والاعمام والعقارب
الاخوان والحالات ملك مفاتحه ويثبت الصديق من غير فرق بين كون الاكل صحيحاً او به احد الاعذار المذكورة في الاية من العج والحرج والمرض وكذا الحال في
بيوت الاولاد والازواج والزوجات ونسب الالباء والامهات الاحلاد والجدات للام والامهات في الاخوان وكذا الاعمام والعقارب والاكخوان
والاخالات بين كونها من قبل الابوين جميعاً او من قبل الاب خاصة والام خاصة ولا بعد الحكم الى الاولاد والاخوان والاكوات والاكولات والاعمام والعقارب والاكخوان
والاخالات الا مع العلم بالرضا ولا بعد الحكم الى الرضا عية من اهل العنادر المذكور بل يختص بالنسبة وفي المراء بما ملك مفاتحه البيت الذي جعل صاحبها
مفاتها سبلاً مينة لغيبه ونحوها يقول لرخدا شئت وكل ما شئت المرجع في الصديق هو العرف لا فرق في جواز الاكل بين حضوره او غيابه لبيوت المذكورة
وعينهم ولا في المأكول بين ما نجس فساداً بالقاذور وغيره ولا بين ما شاع اكله وغيره ولا بين نفاث الاطعمة التي تخر غالباً ولا تكل شايها وغيرها وان كان الاحوط
احياطاً لا ينبغي تركه بل لا يترك هو الفضر على المادوم والتمر وهل يختص الحكم بما في البيوت ويقع سائر اموالهم وان لم تكن في بيوتهم وجهان اظهرهما الاول
ان الاظهر هو الفضر على الاكل في البيت عدا اخر اجبر منه والتشريك الاكل فيما ذكره ولو وجد الانسان في داره شيئاً يشك كونه له جازله الضرف فيه بعضه في
جواز الاكل والتشرب من البيوت المذكورة كون التخلول باذن اربابها صريحاً او بشاهد الحال والفقوى عدا كراهة اربابها الاكل منها والام يجوز وهل يمنع من ذلك
انضمام الاكل الى ما ينجس بوضو العلم بها وجهان احوطهما منع مثل الاكل من البيوت المزورة اكل الما على محل وشرا وزرع منه على ما تقدم تفصيله في فصل بيع النجس
من كتاب البيع **الثاني** العجم من شرب جمر او شيئاً اخر نجساً او منجساً فصاد الغبر المتلون بظاهره وكذا من كحل يداه ونجس من كحل يداه ونجس من كحل يداه ونجس من كحل يداه
والاحوط اجتنابها واما المتلون به من البضا والدمع فنجس ومشكوك التلون محكوم بالطهارة **الثالثة** مسكر اذا بلغ الكافر خمر او خمر ثم اسلم قبل قبض
اشن فله فدية لا يمنع منه اسلامه بشرط ان يكون المشتري حين البيع كافراً او مسلماً ولو قبض الكافر من الخمر والخمر في حال كفره جاز للسلم اخذها لكان التمسك
عوضاً عن حوله عليه بخلافه اذا كان البائع مسلماً كما ترى في بحث الفرض **الرابعة** اذا اقبل الخمر خلاصاً هل ذلك سواء كان انقلاباً من قبل نفسه او بعداً
وسواء كان ما يباح به مستهلكاً فيه او باقياً والاحوط الاجتناب من الاخير وقبل بكرة التحليل بعلمه ولا مستند له ولو اتى في الخمر خلاصاً حتى استهلكها او اطلق
في محل اخر اسبغها فاستهلكه فيه لم يحل ولو يكره طاهر حتى اذا ترك حتى في الخمر خلاصاً على الاحوط بل اظهر **السادس** بعثه يجر استعماله او اتى الخمر بعد طهرها على
الوجه الشرعي **الثامنة** لا يجوز شئ من الرتوبات الا شربة التي لا تشكر وان شتم منها راحة السكر كرت الرقن ورتب التفاح ورتب السمقجل ورتب التوت والجلد
والسكنجين ونحوها ولو اتى ذوى الرائحة الى التهمة فدا في بعض الاواخر بحرمته وفيه ما قل على فرض وجوب تقاضاها وارتبها فلا يجوز العيب بل الفعل كما
يؤثر التهمة ويكره اكلها باشر النجس المحايض اذا كانا غيراً مؤمنين واكلها باجره من لا يوقى النجاسات وان يفي الدواب شيئاً من المسكرات من بسلف في عجم
العيب وان يسلم على طهره من يستحل شربه قبل ذهاب التهمة اذا كان مسلماً وقبل لا يجوز ذلك مطلقاً وهو مع كونه احوطاً اظهر ويكره التذادى بمشايخ الجبال النجا
التي يشتم منها راحة الكبرية بالمال **الثانية** مسكر كل شئ يمنع من تناولها فهو مع الاختيار واما عند الضرورة فيجوز تناولها اذا ما من شئ حرم الله تعالى
الا فلا حيلة الا بغيره وبين ذلك لست على البحث عن المضطر وعن كيفية الاستباحة اما المضطر فهو محتاج الى تلف وحديثاً ارض وطوله او عسر شربه
التناول وكذا لو خشي السائر الضعف لم يرضى الى التخلف عن الرفقة فلهما مضراً بالانفس او مالا او اعتباراً الى ضعف الزكوب الموتى الى خوف التلف ونحو ذلك مما
تحقق

في الاطعمة والاشربة

٢٣٧

تتحقق فيه الضرر عرفا فانتج بحوزة شاول المحرم من الضرر المسبوقه الخوف على بصر غيره المحرمه كالحامل ثخان على الحين الرضع على الطفل ومنها البقر الكراهه
والنهي الحاصلة بالخوف على نفسا ونفس محرمه اخرى او عرضه عرض محرمه اخر او مالها مال محرمه يحجب عليه حفظه او غير ذلك من الضرر الذي لا يحل عاده ولا ينعى
بغير وقوع ذلك بل يكفي غلبه الظن ولا يختص الحل في حال الضرر ونوع من المحرمات بل يشمل الجميع عند ما ياتي مراعي اركانها حفظها حرمة عند اللذان بين نوعين ولا
فرق في حل الميتة عند الضرر وبين نجس العبيد كالكلب والخنزير والكافر وبين غيره ولا ينعى عليه الذكاه وغيره نعم مع اللذان بفقد طاهر العين على نجس ميتة
الماكل على ميتة غير الماكل والكلب الخنزير على الكافر والكلب على الخنزير ولا يترخص الباغي ولا العاقر نفسا ولا يتردد بالباغي هو باغي الصيد بطرا وهو
وبالعاق فاطع الطير وقيل الباغي هو الخارج على الامام عليه السلام والعادى فاطع الطير وقيل الباغي هو الخارج على الحق احل له والعادى هو الفصير وقيل الباغي
غير المضطر والعادى من بعد سد الرق وقيل الباغي هو الذي يبغي الميتة ببلد بها والعادى من بعد شعبة والظاهر ما ذكرناه اوله **اما كيفية الاستئذان**
فلزم الاقتصار على ما يندفع الضرر ويحرم الجواز عن ذلك ولا بأس بحل مقدار منه مع الاحتفال الاضطرار اليه فيما بعد وهل جواز الشاؤل عند الضرر وغيره
لحرم عليه الشتر منه او خصه لانه بشره منه عند الاضطرار ولان ما اظهر التفصيل بين ما اذا كان الخوف على نفسه فيجب عليه الشاؤل وبين غيره فيجوز له الشتر على
ولو اضطر الى طعام الغريب وكان فائدا للثمن ولو كان صاحب الطعام مضطرا الى حبل على صاحب الطعام دفعه اليه اذا توقف حفظ نفسه عليه بقدر ما وجب حفظه ولم
يجب عندئذ التوقف كما لا يجب عند توقف حيوان صاحب الطعام الى طاعنه بل يجوز له ان يحفظ الغنم فانه يلف نفسه حيث يدفع الطعام الى الغنم عند حوز
يجوز لانه يطالب بشراء الطعام لنفسه ولو دفعه من دون شراءه للغنم او لعل بعد ذلك لصيق الوقت ولغلبة الجوع عليه بحيث يفتي عليه ان دفعه تجانا فلا كراهه
وان دفعه بقصد الرجوع كان له مطالبه المضطر عند تمكنه من العوض لم يسقط مطالبته بوجوب الدفع عليه ولا يظهر اختصاص بوجوب الدفع في الفرض المبرور
بما اذا كان المضطر مسلما والا لم يجب ان كان ذميا او مسلمانا ولو امتنع من دفعه جاز للمضطر اخذ منه فله ان لو كان في دفعه منه وجب على المضطر تسليمها ولو
في المجانبة وعدمها على الميتة البذل فيستحق العوض مع قصد وان باشر دخاله في حوزة كونه مغي عليه في وجوب بدل المال لحفظ الهيبة المحرمه من التلف ناقلا والعلم
استبر وان كان البذل حوطا ولو تمكن من الثمن وطلب للمالك ثمن المثل وجب عليه دفعه ولو امتنع من دفع ثمن المثل سقط على صاحب المال وجوب الدفع وكذا لو طلب
من ثمن المثل وامتنع المضطر من دفعه مع تمكنه ولو امتنع صاحب الطعام من دفعه الى المضطر مع عدم حاجته اليه بنفسه تمكن المضطر من بدل الثمن فقد قبل بحوز
للمضطر قبل رد فعل الضرر وفيه نامل العكس جاز قبل الغنم لحفظ النفس نعم يجوز له اخذ منه قهرا ولو ضرب نحو تماردون الفحل ولو دار امر بين شاول الميتة وطعام
الغريب فان بدل له الغنم طعاما مغيرة عوضا وعوض يتمكن منه من دون ضرر ولا يتحمل بل للميتة والابان لم يبدل الغنم وبذل بعوض لا يتمكن منه لكن بلغ في الزيادة
الحل الضرر الغنم المحل عاده حصلت له الميتة ولو كان صاحب الطعام غائبا فني تعين اكل الميتة وتعين اكل طعام الغنم غير ان ذنوبه بينهما ما وجب اوجهها الاول
ولو توقف حيوانه على اكل مال الغير خاصة ولم يتمكن استئذانه ففي اعتبار اذن الحاكم والعدل مع امكانهما الا وجهان اظهرهما الاعتبار ولو كان صاحب المال صاعدا
غير فاردا على المنع لضعفه لكنه غلبت النفس بالاكل فقد تقدم اكله على اكل الميتة والعكس وجهان اولهما الا بخل من قرب اذا لم يجد المضطر الميتة اذ لم يوقف
حيوانه على اكلها جاز لسد الرق بها الا ان يكون ميتة حتى ادعوى على الفرض البعده الا حوط الفرض على اكلها وعكس طبعه ولا شبهة لو كان الميت مسلما والمضطر
ذميا فالاحوط المنع من سدد مقر لمجده ولو دار الامر بين ميتة الانسان وميتة الحيوان تعين تقديم الثانية وكذا لو دار الامر بين ميتة الانسان بين
السد لم يصح الفرض فانتعيت الثاني ولو دار امر بين ميتة الحيوان وبين لحم الصيد فنعى جرمه وكوقف كتاب الحج ولو دار الامر بين ميتة الماكل وميتة غير الماكل
تقديم الثاني ولو دار بين اكل الماكل الميت بين الماكل الذي ذبحه الذبح وبين غير الماكل الذي ذبحه الكافر فنعى تقديم الثاني وفيه نامل
يجوز سد الرق لم لا نأكل الحيوان من لو كان مباح الدم كالحرب والمرتد ونحوهما جاز سد الرق عند الضرر ولو لم يجد المضطر ما يمسك به رقه من
نفسه قبل اكل من المواضع التي لا يذبح فيها وفيه تردد ولو دار امر المضطر بين اللحم والبول تعين عليه تقديم البول الطاهر على البول النجس واعتدما مكانهما والفرق في البول
النجس بين بول نفسه وغيره نعم اكله تقديم بول المسلم على بول الكافر وتقديم البول النجس على البول ولو لم يوجد الا لحم فوجز سد الرق بها ولو كان اظهرهما الجواز وهذا
انما هو في صورة الضرر ذلها المجموع او عطش واما النداء بها وبار الحرامات لمسكرو غير هاندا يجوز حتى عند الضرر وبذل العلم بالخصا العلاج فيها وحكم هذا
الاطعام بذلك على أشهر الأقوى من هنا ظهر عند جواز النداء بما عارف لتأديب الخنازير وامراض الصد من دهن السمك المحلوب من بلاد الافرنك لا من ارجن
باحل من يوقن من اهل الخنزير يكون دهن سمك محلل ولا يكفي شره من بدل المسلمة انما يثبت طهارته لا كونه دهن ذي الفلح كاهوطا ولا يجوز الاحتقان بالمسكرا
للعلاج على الاظهر بل ولا الاكحال بها حتى عند الضرر ولا بأس بسقي الدواب المسكرا اطعاما لسائر الحرامات على كراهية ولا اجتناب حوطا ولا يجوز اطعام
الحرام والنجاسات والنجس الاطعام والجانبين الجاهلين بالموضوع ولا سقيم المسكران في فطر ورددان من سقى جليبا صغيرا سقا الله تعالى هو القيم وقيل
ما سقا من الجهم معتدا بالمغفرة **الخاتمة في الاداب فيها فصول الاول** في اداب الصائفة والصيف والدعوى والاجابة وفقد
ان اطعام الطعام ايمان وان يحسب لله تعالى وان من النجاسات ومن افضل الاعمال وان يوجب هذه الزكاة ليرددان من الحقوق الواجبة اجابة دعوة المسلم
المؤمن ولو على خسة اميال دون الكافر والمنافق بل والفاسق وبكره اجابة الدعوى خفض الجوارح ويستحب اذا قدم المؤمن على اخيه عرض الطعام عليه فان

الضرر

الضرر

الضرر



كتاب الطهارة والأشربة

٤٣٨

لم ياكلوا الشرايفان لم يشربوا لوضو ولا يجوز اطعام الكافر اذا أدى الى اعانته على التمسك الى المودة معه وليستحبت ان لا يحتمس المؤمن من اخيه ولا يتكلم له وان يتخذه
وقبل تحفه وبكره كراهة شديدة استقلال صاحب المنزل ما يفد منه الى الضيف احتفاره بآه واستفلال الضيف له واحترافه بل اخي الشيخ المحرق له بحمته وهو
وجبه لوجع الكثرة الى الاستغفار بالتعذر ومن دعى الى طعام لم يجز له ان يستبوع ولله وابنا عمه مع العلم بالرضا وليستحب للضيف ان لا يكلف صاحب المنزل شيئا
ليس فيه ان يمنع من الاثيان بشئ من الخارج وليستحب لصاحب المنزل ان اذا دعا اخا ان يتكلم له وان لا يذخر عنه شيئا مما في بيته وليستحب ان لا الضيف هو الا حشا
اليد وفد مدانة لا يفري الضيف الا مؤمن تقوى وليستحب للضيف لاجدة الاكل في منزل المؤمن ولا ان يسطو في الاكل كما ركنه ولو بعد الاكل من ذلك التفتير الحشمة
وليستحب تغذير الطعام بعد سعة المال وذلك لاجدة الطعام واكثره مع الاكل مكان وليستحب اتخاذ الطعام ودعا الناس اليه وبكره الفضة على غا الاغنى
وفد ودان اشباع مؤمنين خير من غنى ضيفه وان من اطعم مؤمنا مؤسرا كان له بعدل وقبيل من ولدا سما عيل ببقعة من الدين ومن اطعم مؤمنا محنا جاك كان له بعد
مائه وقبيل من ولدا سما عيل ببقعة من الدين ومن اطعم مؤمنا محنا جاك كان له بعدل وقبيل من ولدا سما عيل ببقعة من الدين ومن اطعم مؤمنا محنا جاك كان له بعد
اطعم ثلثة نفر من المسلمين اطعم الله ثلثا من ثلثة جنات في ملكوت السموات الفردوس وجنة عدن وطوبى دان من اطعم مؤمنا جاليا اطعم الله من ثلثة جنات
ومن سقى مؤمنا من ثلثة سقا الله من ارحم الخلق وليستحب الوليمة واجابة الدعوى في العرس والعقيقة والحنان والا يلبس حج او زيارة وشرء الدار والقرى
من البنا وبكره الا طعاما با وسبعة وفد وردان من اطعم طعاما با وسبعة طعم الله مثل من صد بجهنم وجعل لك الطعام اثارا في بطنه حتى يقضي بين الناس
وليستحب لاهل البلد ضيفان من بر عليهم من اخوانهم في الدين حتى يرسل عنهم وليستحب للتطهير ليلتين فاذا كانت الليلة الثالثة فهو من اهل البيت اكل ما وجد
وبكره استعمال الضيف في كل تمكيد من ان يجد وليستحب اعاشة على التزول والكرامة فوقيه وزك اعاشة على الاكل والاحالة واجدة زاده **الفصل الثاني في**
اداب الاكل والشرب مفدا ما هموا وموخرهم ما يستحب غسل اليدين جميعا قبل اكل الطعام وبعد ان لم ياكل الا باحدهما وقد
وردت في هذا الباب الفقرة ويزيدان اوله بنى الفقر واخره بنى الهم وان من غسل يد قبل الطعام وبعد عاشر في سعة وعوفى من بلوى جسده انه
زيادة في العروا فاطمة للفر ويجلو البصر ولا فرق في ذلك بين كون الطعام ما يباعا كالخروف وغيره ما يبيع كالخروف وغيره ولا بين كونه بياشربا وبالذالك المعقعة وليستحب
ان يمسح الوجه بالراش والحاجبين بعد غسل اليدين من الطعام بقول الحمد لله الحسن المحل المنعم المفضل اللهم اجعلني ممن لا يرهق وجهه قرة ولا ذلة اللهم اني
اسألك المحبة واعونيك من القن والبغضة وليستحب ان يمسح اليدين بالمندبل من اثار الغسل بعد الطعام لا قبله فانه لا زال لوكرة في الطعام ما دام على ذلك
من الغسل قبل الطعام في اليد وان يلحق اصابعه في يمينه ما قبل الغسل الا خيرا وان يطلع طرف الطعام فان من اطعم قسعة فكما تصدق بها ما يدرك مع البذر
بالمندبل فيها شئ من الطعام واواء مندبل العرق في البيت فانه من فضل الشيطا وليستحب غسل داخل القدم بعد الطعام بالتحديق لا تصيد علة في فيه وغسل خارج
بالاشنان وليستحب التسمية عند الشروع في الاكل والشرب التحميد عند الفراغ منها فان من سمي بعد عنه الشيطا ولم يرسل عن نعم ذلك ومن لم يرسل اكل الشيطان
معه فانه ورد التحميد مع البسملة في اول الطعام ايضا وان يوجه الغفرة ولو نسي التسمية في الاثناء استحب له ذلك حينما ذكر بقول بسم الله على اوله واخره فانه اذا
متى عند المذكر قن الشيطان ما اكل وليستحب ان يقول لا وضعت لما نأكل بين يديه اللهم هذا منك وفضلك وعطائك فبارك لنا فيه وسوغنا وارزقنا خلافا
اذا اكلنا فترتحتاج اليه رزق فاحسنت اللهم اجعلنا من الشاكرين ونحو من الاذعية الماثورة وان يقول نارضعت لما نأكل الحمد لله الذي جعلنا في البر والبحر
من الطيبات وفضلنا على كثير ممن خلقنا تفضيلا الحمد لله الذي جعلنا سقانا وكهانا وايتنا واوانا وانعم علينا وفضل الحمد لله الذي يطعمنا ولا يطعم ولا يتحون
بشيء عند اكل كل لون على انفراد وعلى كل لغة واعادة التسمية عند قطعها بالكلام ولوال بسم الله على اوله واخره قبل اكله وليستحب الاكل باليمين مع الاخذ باليد
الشمال انهم وردت في ثنتين يوكلان باليدين جميعا العنب الرمان وليستحب ان يمسح صاحب الطعام في الغسل قبل الاكل بغسل يدهم من على عينيه ثم يدهو عليهم الا
وفي الغسل الاخير يمسح يدهم على يمينه صاحب المنزل او صاحب المجلس ويكون صاحب الطعام اخر من يغسل وان يمسح صاحب الطعام بالاكل قبل الجميع يكون اخر من
يمنع من الاكل وكذا رئيس المجلس الذي يجلسه اهل المجلس وان تجمع عسالة الاكل في انا واحد فانه دعى للجنة ويجعل الاكل في وان يستلقي الاكل بعد الغسل ويجعل
رجله اليمنى على اليسرى وان ياكل اكل العبد ويجلس جلستهم من حيث التواضع وبكره الاكل من مطبخا ومتكا على الظفر واحد الشقين كما يصنع الملوك والملكوت
ولا يابس الا عنما دعى الى البدر وبكره التمل من الماكل لان الله تعالى بغض كثرة الاكل وفد رد الاكل يجعل لك البطن للطعام ذلك للشراب ثلث للنفس ولو
وصل التمل الى حد لا يفرط المضيق للضرر وبكره الاكل على الشبع وهو البلوغ في الاكل له حكمة لا يشتهي فندودان الاكل على الشبع يورث البرص ويحرم
حضور ما نأكل بشره عليها الخرافة هاهنا المسكران سواء اكل من محال ذلك لما نأكل ام لم ياكل وان اكل كان عاصيا ولم يكن في بطنه حجر وان جوى المسكر في
اشاء المائدة رجل القيا منها واما الاكل على ما نأكله بعض عليها بغشرب المسكر لا يجزى لان بنوقه لم يمت عن المنكر مع اجتماع شرائطه على القيا او تركها
فانه يجب لذلك وليستحب تصغير اللقمة واجادة المضغ وفلة النظر في وجوه الناس عند الاكل الاكل الا مع الجوع وخلع الغسل عند الاكل وبكره الاكل على التبر والثر
عند الاكل بوضع احد الرجلين على الاخرى والاكل ما شيا الا عند الضرر وكذا الاكل في السوف والاكل مع الام محافرة سبوا البنا الى ما سبقت عنها النبي
وليستحب الاجتماع على اكل الطعام واكل الرجل مع عباده وماله وبكره خد سخي السودان وكرة الاكل على الطعام بل بكره عزل مائة للسودان والخدم وقلة

فان كان
الشراب

في الأكل والشرب

أن من غزل ملعون وبكره أكل أو شرب أو أكل مع المرء في ناء واحد فانه يورث الذنوب ويستحب طول الجلوس على المائدة والحذر في الأكل ورفع الصوت ولا
 وزاد استحب اللفظ باكل وإن كان عبداً وكذا إذا شرب وبكره أكل من رأس الشربة ويستحب الأكل من جوانبه عما يليه كما في قدام غيره ولا كل شئ صايع وأفضل من
 ذلك الأكل بالجمع بل بالكفة وبكره الأكل بأصبع فانه أكل الشيطان ومن غزا الكهنة قبل استغفارهم وضع منديل على الشربة ولا كل من يستحب من الأكل المومن
 اللقمة والماء والمخلو ولا يستحب إحضار الخمر ولا ينظر به غيره وأكل من أحضره في اللحم والأدام وبكره وضعه تحت الفصعة وشبهه وقطعه بالسكر ويستحب أن يلبس وبكره
 أكل الطعام الحار جداً ويستحب تركه حتى يبرد لكن لا يلمسه بل يستحب كفه في إن نذهب حرارته بالكيفية وذكر النار عند إحساس حرارة الطعام وبكره التفرغ في الطعام والنظر
 سيما إذا كان مع غيره يخاف أن يعاينوا ويستحب الأكل في المالح أو الخمر لشيء منها أو ما لا ينداء بالمخ والمخل وقد ورد أن من أضحى طعامه
 بالمخ وخمر عرف في من شرب سبعين نوعاً من أنواع البلاء منه الجحيم والجدام والبرص ووجع الحلق والأضرار ووجع البطن وقد ورد أن ابتداء الخمر لا يشد الذنوب
 وبزينة العفراء وعند أنهم عليهم السلام كانوا يبدون بالمخ ويختمون بالخمر ويستحب تخيل الإنسان بعد الأكل وبكره تركه لأذى الملك من دج ما بين الشرب
 ويجوز الخلال بكل عود وبكره العود إلى الخمر والرماء فانهما يجعان عرفاً الجذام وبالنقص في الأكل فانهما يجعان عرفاً الأكل وبكره الطرفا فانه يورث الفقر وقد كان من
 تخال الفصيح لم يقض له حاجة ستة أيام ويستحب كل ما دار عليه الناس من بقية الطعام وأخرجه روي ما أخرجه الخلال وما كان في الأضرار ويستحب شرب الماء بعد
 الطعام ويكون شربه مصاد وبكره شربه عاباً وبكره كثره شرباً لما سبما بعد الأكل فانه يمد كل داء ويستحب الشرب قدامها وبكره ليلها فانه يورث من قدامها إذا دلت العروق
 أو إلى البدن وليلا يورث الماء الأصفر وبكره الشرب بنفس واحدة ويستحب شربة الأضراس بين كل شربة منها تحميد وان يدعو بالماء أو من أن يقول عند الشرب الحمد
 لله أو سبحاناً عذراً لا لا لربنا سبحاناً ما أحاطوا به وأخذوا بآثاره وبكره الشرب من ثلثة أيام ومن موضع عروته ومن أن يشر من سفينة الواسطي
 ويستحب الشرب باليد وبكره الشرب من إهواه أو سقيته أو التفرغ في الطبخ ويستحب ذكر الحسب على شرب أهل بيته ولعن فانه عند شربه لما فاته من فعل ذلك كذب الله
 عز وجل له مائة الف حسنة يحط عنه مائة الف سيئة ورفع له مائة الف درجة وكان كما تأمنا الحق الفاسد وحسنه الله تعالى أبو القينة طبع الفؤاد ويستحب شربه ماء
 زمزم والأكل شقاً به من كل داء وبكره الشرب من ثابرهو لا كذا يحضر موت ويستحب تركه إذا كان من الأضراس المعقوتين سبعين مرة على السماء قبل أن يوصل إلى
 الأرض والأكل شقاً به من سوء المومن شقاً به سبعين داء ويستحب شرب الماء الفاني والأكل شقاً به من سوء المومن شقاً به سبعين داء ويستحب شرب الماء الفاني والأكل شقاً به من سوء المومن شقاً به سبعين داء
 وما يلح فانهما كافران **الفصل الثالث في بقية أحكام الأكل والشرب** لا ينعى الأفضا في الأكل على العذاء والعشاء ولقمة الصبيح
 وعلا الأكل بينهما وبكره ترك العشاء ولو لم يمتها بل إلى التبتة أحد من النيس فان من تركه فانه هبته قوة لا ترجع إليه أربعين يوماً ويستحب كون العشاء
 بعد صلوة العشاء ويستحب أكل شئ ولو خبزاً ومخافيل الخرج من المنزل ويستحب أن يترقى الأرضان برفع ذلك ويأكله فانه لا يستقر في جوفه حتى يغفر
 الله تعالى له وتجبه الجنة ويستحب أكل طعاماً حباً الحبيبة وإرسال الطعام إليه ثلثة أيام وبكره رد السائل بعد حضور الطعام ويستحب ترك ما يسقط من الطعام من سفر
 في الصحراء ولو كان فخذ شاة وناول ما سقط منه في المنزل تتبع ما سقط منه في الحوان في البيت ولو مثل السمسم وأكله فانه شقاً به من كل داء وبكره الففر عنه وعن وللا
 السابع وبكره الولد وأنه مهور العبد يلزم الأكرام المأكولة سبها الخبز وعملها شاة بن يداس بالزهر ويستحب التواضع لله بترك أكل الطيبات حتى ترك نخل الخبز
 والأفراط في النعم بالحكمة ونحوها وبكره ترك الأكل بغير عطفان الشيطان يهز في فية يأخذ منه ما شاء ويستحب تحمير الخبز وتصغير الرفهان لأن مع كل رقيق بركة
 ويستحب عند الخوف من كل شئ أن يقول بسم الله خير أسمائهم الله ملا الأرض والسماء الرحمن الرحيم الذي لا يصترع اسم شئ ولا داء ويأكل فانه لا يصترع مع هذا الدعاء
 شئ وبكره نهك العظام فان لم يجد بها نصيباً فافعل ذلك ذهب من البيت ما هو خير من ذلك وبكره قطع اللحم على المائدة بالسكين أي النبي صلى الله عليه وآله ويستحب
 أكل العنب جبين جبين لا أكثر ولا أقل ولا الشبع الكبير والطفل الصغير حبة ويستحب أكل أحد وعشرين زينة حراء في كل يوم على الخوف فانه لا يمرض ولا
 الموت ويستحب أكل الزمان فانه يبرق القلب بطرب الشيطان والوسوسة أربعين صباحاً وأكل شئ فانه يبدع المعده ويريد في الدهن والأفضل الأكل في كل يوم وبكره
 الأكل في الزمان أو أحد حواء من فواتها بهام حبة الجنة ولا يستحب استيعاب حبات الزمان وتنبع ما سقط منها ويستحب كفه على البرق سبها هو الجحيم لها
 ويستحب حضور البغل والحضر على المائدة والأكل منها وبكره خلوها من ذلك ويستحب أن تذاقوا نعمة أو تفرحوا بغير حلوب المنزل وأخيراً الشجر على خبر الحطة ضد رد
 أنه ما دخل جوفاً أو أخرج كل داء فيه هو فؤاد الدنيا وطعام الأبرار وأخيراً خبر الأرز سبها المسلمون المبطلون فانه يبدع المعده ويسبب الداء سلا وأخيراً السوفين
 على فوه ضد داء شرب اللحم ويشد العظم وأن شربه بالزيت يرقى البصر ويريد في البقا وأن يجرى المرءة بالبلغم من المعده جرداً يدفع سبعين نوعاً من أنواع البلاء ومن
 أربعين صباحاً مثلاً كفاً قوة وأنه إذا غسل سبع غسلان بالغليب من أن الماء ثم شرب ذهب الحصى ونزل القوة للشاقيين والغد من دكره شرب الرجل له
 بالسكر ويستحب أكل سويين المعدس فانه يقطع العطش ويقوى المعدة فيه شقاً من سبعين داء وبطن الحارة والصفراء وبكره الجوف يسكن هيجان الدم ويستحب أخيراً
 اللحم على جميع الأدم فانه يسد أدم الجنة ولا يأس ما دانه كل يوم وليلا وما ورد من المنع منه إلا في كل ثلثة أيام مرة محمول على التقية ومن ترك اللحم أبافسد عقله ومن
 تركه أربعين يوماً خلفه وذن في ذنبه ويستحب له الأكل ولو بالفرس ويستحب أخيراً اللحم الضأن على لحم الماعز وغيره ولحم البقر بالسلف فانه يذهب البياض وبكره لحم الغنم
 وحمل وبكره أخيراً لحم الدجاج على الطير ويستحب أخيراً الفريخ الفريخ من الطير ويستحب لحم الغنم فانه يقوى الساقين ويطر الحصى ولحم الدجاج فانه يقلل الغبظ ولا

ع ٤٠

زيتان

بل من أكل الغديده وهو اللحم يقعد ويدخل عليه الملح ويخفف في الظلم من دون ملح ويحب اختيار الذريع والكفف على سائر أعفان الذبيحة ويكره اختيار الولد ويستحب
 أكل التريدين من اللحم المطبوخ والكباب فوى منه وهو اللحم المشوى بالنار ويستحب أكل الرأس من الشاة إذا طبخ فانه بعد من أكله ذى وأكل الحرسية التي تطبخ من الحنطة
 واللحم فانه نفوى الظفر والباو أكل الحلو والفا لوزج وأكل السمك والتمر والعسل وشبهه لما بعد ذلك ويكره أكل السمك من دون تمر وعسل وأكل السمك الطري إلا
 على أن لا يحجمه فيؤكل كبابه ويكره أكل السمك إذا كانا ومنه فانه يذى به الجسد ويستحب أكل البيض وحده مع اللحم ومع البصل فانه يكثر النفس ويستحب أكل الخلل
 وحده مع الزيت فانه طعام أنبياء ولا يفتقر أهل بيت عندهم الخلل وهو كبر المرة ويطبخ الصغفر ويحب القلب وورد أن أهل الحرم قد أكلوا السمك وقيل دواب البطن
 ويشاء العقل ويستحب كل العسل إلا سلقه وأكل السكر والتدوى في أكله عند النوم واختيار السليم من الطير والخبز والبصل للأكل والتدوى ويستحب
 أكل التمر خصوصا من البقرة وهو في الصيف خير منه في الشتاء ويكره أكله بالليل لئلا يجاوز عمره خمسين سنة ويستحب شرب اللبن خصوصا لبن الشاة السوداء والتمر
 المحمر ومن أراد أكل الماست فليصب عليه التناخيه ويستحب أكل الجوز والجوز معاد وورد أن كل من أكل منه صنفه أو أكله أو أكله في الحين بالعتق يذهب في ماله
 وأن اللوز من يمين تعذب لعم وتطبخ المنكهة وورد أن من أكله رأس الشهر وشك أن لا يذوقه حاجته وورد أن أكل الجوز في شدة الحر يذهب الحر في الجوف ويذهب الفرج على الجسد
 وأكله في الشتاء يذهب الكليتين ويدفع البرد ويستحب أكل الأرز فانه توسع الأمعاء ويقطع البواسير وأكله مطبوخا مع السماق ينفع وجع البطن ويستحب أكل الخبز المطبوخ
 قبل الطعام وبعد أكل الحديس فانه يرق القلب يسرع الدم ويكثرها وأكل الباذل فانه يفتح الساقين ويذهب في الدماغ ويولد الدم الطري مع فتره فانه يذهب المعده
 وأكل اللوبيا فانه ينظروا رواج المسبطين الماش فانه ينفع البهق وأكل التمر من أكله على شهو رسول الله صلى الله عليه وآله وآله يضر سمي البهق فانه يذهب بالداء لا
 داع فيه يذهب الأعيان ويستحب ويذهب بالبلغم ويطيب المنكهة والمعده ويضم الطعام ويذهب في السمع والبصر ويقوى الظاهر ويذهب في الحماض ويحل الشيطان في
 يقرب من الله ويباعد من الشيطان ومع كل ثمرة حسنة ويستحب اختيار الرمان المالح والقيح الشيقان والسفرجل والعنب الرازق والزيت المضاف للسكر
 على سائر الفواكه ويكره أكل التفاح الحامض فانه يورث النقرس أكل التفاح الحامض لا كثره والجوز وسور الفاروق فانه كاذب القبول والنقى
 بهن امرئيين طرح القمل والجحاش في النفوس والبول في الماء الزاكر ويستحب غسل الفاكهة قبل أكلها لأن كل ثمرة سماوي يكثر نقشر الثمرة ويستحب أكل العنب سيما اللغوم
 فانه يذهب بالغم وأكل الزبد فانه يشد العصب يذهب بالتصب يطيب النفس ويحسن الخلق ويذهب بالغم وأكل السفرجل فانه يفتح القوار ويحل الخيل ويشجع الجملة
 ويذهب بالغم ويحسن الوجه من أكل سفرجله انظر الله الحكمة على الشاة أربعين صباحا ومن أكلها ثلثة أيام على الريق صفاء هذو املا أجوف حلما وعلما ووقى من كبد
 البليس وجوز وأكل اللبن فانه يذهب بالخر ويشد العظم وينبت الشعر ويذهب بالداء ولا يحتاج معه إلى دواء وأكل الكشمش فانه يملأ القلب يسكن أوجاع الخوي
 وأكل الأجاج فانه يطبخ الحرارة ويسكن الصفراء وأكل الأرنج وأكل البطيخ على غير الريق فانه على الريق يورث الفالج وأكل الهند فانه سيدا يقول وشفا من لفة دواء
 ستران من أكله يكثر ماله وولد الذكور من أكل سبع ووردت هذو اليوم الجمعة قبل الزوال دخل الجنة ويكره فعضها عند أكله لأن عليها قطر من الجنة ويستحب أكل الباذل
 وهو الحوكة الذي فيه ثمان خصال يبرئ ويذهب السدد ويطيب الجشا ويطيب المنكهة ويشتم الطعام ويسهل الداء وهو امن من الجذام وإذا استقر في جوف الأنثى
 فتح الداء كله ويستحب أكل الكراث بعد غسله فانه يطييب المنكهة ويطرد الرياح ويقطع البواسير وهو امن من الجذام وأكل الكرفس فانه يقبله الأنبياء والفرخ فانه
 يقبله فاطمة صلوات الله وسلامه عليها وقد ستمتروا مية قبله الحقاء ولا دواء لها وأكل الخس فانه يصفى الدم وأكل النخاع فانه يصفى الدم وأكل النخاع فانه يصفى الدم وأكل النخاع فانه يصفى الدم
 النبي صلى الله عليه وآله وآله من أكل النخاع وما يشاء للعبيد وأكل النخاع فانه يصفى الدم وأكل النخاع فانه يصفى الدم وأكل النخاع فانه يصفى الدم وأكل النخاع فانه يصفى الدم
 من الفوج واللباسير ويحسن الكليتين ويقوى الذكر وأكل السلم فانه يذهب بجم الجذام وأكل الباذل يجان سيماعند داء الرطب فانه يذهب بالداء ولا داء له حار في قفا
 الحرارة باردة في وقت البرد معدلة في الأوقات كلها صالح للطبيعية جيد المرة السوداء وأكل البصل فانه يذهب بالتصب يشد العصب يذهب في الخطا ويذهب
 بالحمى ويطيب الغم ويشد الظاهر ويرق البشر ويذهب بالبلغم ويذهب في الجماع وقال النبي صلى الله عليه وآله إذا دخلتم بلادا فكلوا من بصلها يطرد عنكم وبها يجرى
 جعل المسك العبر وغيرهما من الطيب في الطعام إلى غير ذلك من أدباء أكل والشرب المأكول والمشارب التي لا يبعثها وضع هذا الكتاب من شأن العنور على

الباقي فله راجع بحا ولا نوار وغيره ونحسنا للجملة
 منها فلا تكون اجنبيا عن أطب
 بالمره والمحمد لله رب
 العالمين

كتاب الغصب في فصوله الأولى

الغصب هو الاستيلاء على حق الغير بغير حق ولا يكتفى فيه بغير يد المالك ما لم يسئل الغاصب لم تثبت يد
عليه فلو منع المالك من وضع اليد على ماله كما سلكنا بآثاره والقوة على ساطره وانقاد المالك لشرع على الغرض ونحو ذلك فلفظا ومنع من بيع ماله فلفظ
عينا ونقص قيمة لم يضمن ولو اسئل على ما لا يغيره كونه استرا وجلس على ساطره وقبض بالغير رضا ضمن تلفه ونقصه وتضمن العقار والاستيلاء عليه ولما
باتى نحو من انما الاستيلاء العرفي كان ولو دخل العقار بغير إذن ولا حق لا يقصد الاستيلاء فلفظا ونقص من ذلك لم يبعد انضمام ولو اسكن غيره في داره لم يبعد
المالك ضمنها هو بيع جهل الساكن وضمن كل منهما مع علمه بالجار ولو سكن الذراع مع ما كلفها فخر ضمن من البيع ما اسئل عليه كذا وبعضا من العين ومنها ما احتق
ما لم يسئل منها نعم ما اسئل منها لا يضمنها الغاصب لو كان الساكن مع المالك بغير إذن ضعيفا عر بمقاومة المالك على وجهه يصدق معه الاستيلاء لم يضمن
الا اذا كان المالك غائبا فانه يصدق معه استيلاء الساكن فيضمن ماله مقورا لذاته من دون يد المالك عليها غصب لانه لم لو كانت يد المالك عليها فلا ضمان الا
مع ضعف المالك عن مقاومته الغاصب فان الغاصب يضمنها كايضا ضمنها لو اسئل تلفها الى فوزه لها وكذا ضمن ما فات على المالك بقوم ومنفعةها وغصبها
امذ كانت وجوها غصب لجهلها وفي ضمان حمل المسبب بالبيع الفلس وجها وكذا ضمان السجدة والرباط والمد رسته ونحوها نعم لا يشترط في ثم عاصيها ولو تلفت
الا بدى الغاصب على المالك لم يضمنه الضمان على الجميع على سبيل البدل لما لم يضمنه والجار اهل ويخرج من له الحق في الزمان من شئ منهم او الزام الجميع الجهد لبدل واحد
على حد سواء ومختلفا لكن قرار الضمان على من تلف لم يضمنه يضمنهم فلورجع الى غير رجوع الرجوع اليه من تلفه يده ولا تضمن قيمة عين الحر بالغصب لا عوض
منفعة كبر ان كان اوصغر العدة كونه مالا وضمان يسهل ليس من ضمان القيمة وقع فلو جسد فانت بسببه منفعته لم يضمن اجزائه وان ثم بجسده فم لو استعمل او منع
بغير فعله اجزائه كان عليه اجزائه لو اسئل لعل في زمان معين فحبسه في ذلك الزمان ولم يستعمله واما لو اسئل لجهل على فحبسه مدة يمكن فيها استيفاء العمل ولم
يسئل فلو بدل لا يجبر نفسه للعمل كذا ولم يسئل منه فلو استقر الضمان عليه بذلك وجهان اشبههما العدة بخلاف الذاب فان حبسها بقدمه مدة الاستيفاء وجب
استقرار الاجرة عليه والحر الغير المحرمه المعصومة من مسلم كالحرة بغير رضوخة سواء كان الغاصب مسلما او كافرا واما المتخلة للتحلل فضمنها لانهما لا يجلو من حره ضمن غيا
الحر والخبر اذا كان المعصوب منه ذميا ملزما بشرائط الذمة مسلما كان الغاصب ذميا اما حر الذي انار له بعض الشرائط وخبره فلا يضمن بالغصب ان كان
الغاصب كافرا وحيث يضمن الحر تمام الضمان بقيمتها عند استحلالها لا بالمثل وان كان التلف ذميا على ذمى يضمن بالغصب ايجاب الضمان لمن احلها ما
الا خلاف فانها لو جسد ضمان المباشرة لم يكن استيلاء على العين عينا كان المتلف كقتل المحبوس المملوك واحرق التوبة الخشب ونحوها وكسرها ما يفسد ككسره
داو الغيرة وكوبه استيلاء واستعماله ماله من الاعيان بغير اذنه وتأمينه ما التسبب هو ايجاد ما يتوقف عليه حصول التلف اما وجوب التسبب
الضمان مع فساد المباشرة وضعفه على وجهه ايضا فلا خلاف عرفا الى موجب التسبب كما لو كان المباشرة لا تلف المالك مكها فان الضمان على من كسرها فلا يضمن
بغير اليد ونصب لتسكين والفاخر ونحوها وشرح ذلك بلبيا صور التسبب صور بعض التسبب المباشرة في كتاب لياتنا الله تعالى نعم هنا مسائل
الأولى لو القى حيوانا او انسانا كبيرا او صغيرا لا يمكنه الفرار في مسبعة فقتله التسبب ضمن الملقى قيمة الحيوان والمملوك ودية الحر ولو امكن الكبير الهائل والقبي
المتميز الفرار ولم يفر فانه تسبب الاستيلاء الضمان على الملقى ولو وضع الضبي والمجنون في مكان لا يسع فيه بقصد لا فناء فقتله التسبب من دون جري العاد على
مثل ذلك فلا يشترط الضمان على الواضع الثاني ولو غصب حيوانا مملوكا مرضعا فقاتلها جوعا او حبس حارس الماشية فاتفق تلفها او غصب بغير فضاءها
الولد لم يبعد الضمان الثالث لو نكح القيد من الذبابة او بالة او صطل ففتردت وعن العبد المجنون فاقرب باب قصص الطائر فطار واهاج الدابة ففتردت والطائر
فطار واهل وكاء الظرف المتوقف حفظ ما فيه على عقد فسال ما فيه بالحق ضمنها ولو وقع با على مال فسر قوا زال قيدا عن عبد عاقل فاقرب لود السارق على المال فسرقة
لم يضمن تقدم المباشرة على لو فتح راس الظرف فقتله التبع او الزوال له ونحوها واداب بالتسبب فسال ما فيه في الضمان وجهان والضمان مع استيلاء التلف لغيره اقرب
ومن اسباب الضمان القبض الفاسد والقبض السوء واستيفاء النعمة بالأجرة الفاسدة الفصل الثاني في احكام الغصب الغصب
عقد او نظرا ويجوز المصروف ايام باقيا ولو كان منعتهم كما لو توفقت لود على هك بشا او حزاب سفينة اسلخ في ماله الوبح فان الهك والخرب لجل الرد لازم كل يوم
التميز والرد فيها لو مزج الغصب بغيره فخرج يمكن معه التميز ولو مع المشقة ولا يكفل المالك ما خذ لبدل الا عند تعدد رد العين او اسئل امره محرما اخرج كما لو اسئل مزج الكو
من السفينة غرق ففسد محرما او مال كذا ولو خا ط الثوب بنحو مغطى ففسد فان امكن نزعها على وجهه فضل المالكها على حالها انتم الغاصب يملك ان اسئل من فساد الثوب
وضمن ما يحدث فيها من نقص ولو لم يمكن ذلك بان قضا لعدة بتلفها بالترع الزم باداء بدلها من المثل مع امكانه والقيمة مع التعدد ولو خا ط بها حر حيوان محزم
لم يكلف بالترع الا مع الامس من تلفه وشيئا حيث لا ينزع بلزله البدل ولو كان غير محزم لم يضمن ولو كان المحبوس الذي خطبه جرحه فان كان غير لدمى نزع منه خططان وان
كان ادميا فوجز الترع وجهها ولو حدث في المعصوب عيب مستمر لا ينزع بلزله البدل ولو كان غير محزم لم يضمن ولو كان المحبوس الذي خطبه جرحه فان كان غير لدمى نزع منه خططان وان
او غيره وسواء زال معه كاسم ام لا وسواء كان المعصوب ابناء او غيرها ولا فرق بين دابة الغاصب وغيرها الا في نزع العيب في شئ من اعضائها لا يظفر ولو كان
العيب غير مستمر بل سارا بالانزال رد كلفه ففيل ينقل الى البدل الا في نزع العيب مع ارش العيب لو كان المعصوب باقيا بعينه لكن نزلت قيمته
السوقية ردتها ولم يضمن تفاوت القيمة وموتها تلف المعصوب ضمن الغاصب بدله وهو المثل في المثل اليسوداء مثله والقيمة في القيمة والمثل المتعددا والمنعقد

مثله المالك المثل ما يمكن لأهل العرف الحكم بمثل له من حيث ما يثبت من صفاته لا العرفية كالمكان الزمان على وجه يكون غالباً صنفه والبر
 من غير أن يثبت ما يشاء من أجزاء وماعده فبقي وأظهر أن الذهب الغصبة من المثل والمثل في قيمة المثل إذا غصب مثله على قيمته أو قبضها فلو حكم الحاكم عدلاً عوازم المثل القيمة
 ولم ينفذها المحكوم عليه برضى من خصمه أو غيره رضى ثم زادت القيمة وانقصت لم تلزم من قيمته بل قيمة وقت التسليم وفي قيمة القيمة على قيمته يوم التلّف مكانه على الألف
 لكن الألف باءاء على القيمة من يوم التلّف إلى يوم الألف ومن مكان التلّف إلى مكان الألف لا يترك هذا إذا كان تفاوت القيمة تفاوت السوف ولو كان التفاوت لزيادة
 في العين وانقص منها الزيادة على القيمة من يوم التلّف إلى يوم الألف ومن مكان التلّف إلى مكان الألف وفي حكم تلف العين في الألف لا بد من تعدد الوصول إليه وإن لم
 كما لو سرق أو غرق أو ضلّ أو أتى أو نحو ذلك فبما رزق تعدد الوصول إليه التلّف في المالك في صورة تعدد الوصول إليه لا مشاع من أخذ البديل وبصير في ذلك العبد
 بخلاف صورة التلف فانه ليس له لا مشاع من أخذ البديل حيث يؤدى الغاصب لو كان الغصبوب لمثل صنعة فكانت محرمات كافيته الذهب الفضة والصلب الصنم
 ونحوها لم يضمن الغاصب عند التلف إلا الأصل سواء تلفها خاصة أو مع الأصل وان كانت محظرة لها في إعادة لزوم الغاصب ومثل الأصل مع قيمة الصنعة وان كان
 الغصبوب يوتى ولو غصب عبداً أو امرأة ففقدته الغاصب اجنبي ضمن قيمة الألف بغيره في الحر والحرّة فاذا تجاوزت ثمنها لم يضمن الزائد والأحوط في صورة الغصب
 هو دفع الزيادة أيضاً ولو كان الغالب هو الأجنبي أخذ منه في الفرض مقدار الدية ومن الغاصب مقدار الزيادة وكل جناية لها دية مقددة في الحر فحق المملوك بحسب
 من قيمته وما لا تغد برله في الحر فحق العبد لا رش والأحوط دفع أكثر الأمرين من المقدّر والأرش ولو كانت الجناية عليه مثلاً في انصافه وثبوت قيمة على الجاني قول
 عن المسند ولو استغرق الجناية على أعضاء المملوك قيمته كما لو قطع يده أو ذكره فان كانت الجناية من غير غصب كان المالك مخيراً بين تسليمه وأخذ القيمة وبين مساكم
 ولا شيء له وان كانت مع الغصب لا يحوط دفع القيمة مع المملوك سواء كانت الجناية من الغاصب من غيره بعد غصبه كمنه لا يرجع إلى الجاني شيء ولو انقص قيمة المملوك
 كما إذا خضع أو قطع منه الأصبع الزائدة أخذ الرش بقصص الجناية على الأذن لا فرق فيما ذكره من أفساد المملوك من الفلّ والمدبر والمكان بقسميه تام الولد ثم انصاف
 فروعا الأولى انما تعدد إعادة تسليم الغصبوب رضى المالك بأخذ البديل فاخذ مملكه لكن في ببال ماله بل للحيولة بينه وبين ماله ولا يملك الغاصب بالزائد
 المغصوبة ولو عادت لعين سلمها الغاصب إلى المالك كان له استرداد البديل الثاني لو كانت العين المغصوبة مما لا رجوع فيه الغاصب حراً مثلاً من جن الغصب إلى
 حين التبدل على أنه لو كان دفع أجره ما بين الغصب إعادة الغصبوب لحوط الثالث لو غصب شيئين قيمة كل منهما عند التفرّد أقل من نصف قيمة المجموع كما تجوز
 ومصرعي الباب فلتأخذها الزيادة الفرة الباقية وقيمة التالف مع ما يقابل وصفه لا جماع فلو كانا مجتمعين بعشرة وكل منهما منفرداً بأربعة لزمه رد الباقي وفي
 ستر ذلك لا شوق ثواب نصيبين فنقصت قيمة كل منهما ما ينقصه بأواسط الشق وان لم ينقص مجموعهما ثم تلف أحدهما رد الباقي وعز قيمة التالف مع أرش النقص
 الحاصل لا انفرد ولو غصب أحداً لشيئين للذين ينقص قيمة كل منهما بالانفراد وبقي المفرد الآخر عندهما لكتمة تلف الغصبوب بقوله لا خسر عند المالك ناقصا عن
 قيمة محتملها لا انفرد لزمه قيمة التالف لو كان منضمّاً إلى صاحبه في ضمان ما ينقص من قيمة المفرد الآخر بالانفراد وجهاً أحوطهما ان لم يكن أو بهما هو
 الضمان الرابع لا يملك الغاصب العين المغصوبة بتغيرها وخرجها عن التمسك والمنفعة سواء كان التغير بفعل الغاصب اجنبي ومن جانب الله سبحانه
 وذلك كطحن المحطون وغزل الغزل والصوف المكان ونسجها وصبره والحج بنائها ونحو ذلك الخا أصس لو غصب ما كولا فقد مر إلى المالك بعنوان الهدية أو
 القضاة فاكل المالك أو شافه أو ساند فما فذبحه المالك لم يزل بذلك ضمان الغاصب لكان أكل المالك وذبحه جهلاً منه بالحال وكذا لو أودع العين وأجرها
 آياه أو أعارها آياه عارياً غير مضمون أو أقرها عنده نعم لو وهبها المالك هبة لا زمره أو فرضه آياه كان تسليمها مسقط للضمان ولو أطمع الغاصب بطناً غلباً
 ظمناً لا يجرم إيهاماً فان لغرم الغاصب لم يرجع به على الأكل وان اعزمه الأكل يرجع هو على الغاصب لغزو السار من لو غصب غلاماً فآذاه على أنفق كان
 الولد لصاحباً له ولو كانت للغاصب على الغاصب ركن ان نفس الفعل بالقرار بالوعاب كما عليه حرة الضارب عبداً وكذا للزمره آجره وآذاه شريفاً في
 كل مغصوبه آجره ويقع فيه حق نقص أو غاب سواء كان النقص بسبب الاستعمال أو لا ولو أعلى الزيت ونحوه فنقصه ونقص النقص وان لم ينقص القيمة
 وكذا الحال فيما لو أعلى العصب على أنه ظهر أو خلل العصب أو رطّب تمر والعنب يبيد واللبن جيباً أو سمناً أو زيتاً الفصل الثالث في بقية حرجها
 وفيه مسائل الأولى إذا صنع الغاصب في العين المغصوبة صنعة أو جبت زيادة قيمتها فان كانت تلك الصنعة تراعى لأغراض تعليم المملوك أو
 والكاتب خطاً أو الثوب بنحوه المالك وطحن الحبوب وغزل الغزل والصوف نسج الغزل ونسج الثوب ونحوها رد العين لا شيء له في مال الصنعة ولو أوجبت
 الصنعة نقص قيمتها لم يرجع رد العين دفع الأرش ولو كانت الصنعة عينا محضه كالقوس في أرض المغصوبة والبنا فيها كان للغاصب أخذ العين رد المغصوب
 إلى مالكه ويلزم دفع أرشه ونقص القطع ونحوه ولو كانت عينا غير محضه كالوصف الثوب بصنع يملكه الغاصب فان كان الحاصل بالصنع محمّراً بموياً لا يحصل
 منه عين لوزن فملك الجبا الغاصب على التزاع وليس للغاصب التزاع مع منع المالك وان كان الحاصل بالصنع عينا لا محمّراً بموياً فان كان يمكن فصله كان للغاصب
 ذلك وعليه ضمان الأرش ان نفس الثوب بذلك ولو علم بأنه ينقص بالتزاع لم يكن له التزاع إلا برضا المالك بالأرش والأحوط اعتبار رضا المالك حتى مع عدل العلم
 بالنقص ولما لا الثوب بنحوه إذا لم يصنع بغير إذن الغاصب لو طلب أحدهما من الآخر ما لصاحبه قيمته لم يلزم الآخر إلا جابته كما لا يجزى القبول على من ذهب
 له صاحبه حرمه ثم ان مع عدل مكان الفصل وامكانه رد ما رضى الغاصب للصانع والمالك بالشر كذا اشترى في الثوب للغصوب فان لم ينقص قيمة المالك أو كان

في غير ذلك

الثوب بعشره والصبغ بعشره فبيع المجموع بعشرين فالتن بينهما بالمناصفه وكذا ان زادت القيمة لزيادتهما معا فبيع بثلاثين وزادت القيمة بسبب العمل خاصه وآملو
زادت قيمته احداهما خاصه فالزيادة لصاحبها ولو نقصت قيمة الثوب بالصبغ لزم الغاصب ان يرضى ان كان النقصان في جانب الثوب لا يلزم الغاصب منه شيء ان
كان النقصان في جانب الصبغ ولو بيع المصبوغ بنصفه من قيمة الصبغ استوفى مالك الثوب قيمة ثوبه على الكمال فان زاد منها شيء كان الزايد للغاصب في الصبغ
والآمل ولا ليس له قبل استيفاء صاحب الثوب بحقه شيء ولو بيع مصبوغا باقل من قيمة الثوب لزم الغاصب تمام قيمته ولو كانت قيمته اكثر من ثوبه فباعه بغيره
المصبوغ بعشره لكن لا يرفع قيمته الثوب في السور الى سبعة ومخطاط قيمته الصبغ في ثوبه ثلثه كان للمالك سبعة وللغاصب ثلثه ولو انعكس الامر انعكس الحكم هذا
كله اذا كان الصبغ ملك نفسه الغاصب اما اذا كان مغبوبا من اخر فان لم يحدث بفعل الغاصب نقصا في شيء من الثوب في الصبغ لم يضر شيئا وكانا شريكين في الثوب
المصبوغ ويجب على الغاصب لفصل بينهما مع امكانه ومطالبتها اياه واحدهما وان حدث النقص في احدهما او فيهما فخر من الارش على الغاصب لم يحصل
النقص في حقه ولو كان الصبغ مغبوبا من صاحبه الثوب فان لم يحدث بفعله نقصا فيهما فالحجم للمالك ولا غرم على الغاصب لا شيء لئلا يزداد لقيمة بفعله
وللمالك اجباره على الفصل مع امكانه ونضمنه النقصان حصل وليس للغاصب الفصل الا برضا المالك **التاليف** انما اذا غصب هاتين من يديته وبروز من اد
نحوها فخلطه بمثلها وانا وصفا كان المجموع مشتركا بين صاحبي الذمتين بنسبه وزنه سواء كان المربيع بفعل الغاصب او غيرا اتفاقا ولو خلطه بوجوه
او دون فالوجه ايضا الاكثر في العين بنسبه وزنها ويلزم الغاصب ان يرضى في صورة الخطأ بالكدون ولو خلطه بغيره على وجه الاستهلاك قيل يضمن لثلث
ولو قبل بشر كان في ثمنه على حسب نسبة قيمة المال لم يكن بعيدا **التاليف** ثروا ثلثا للغاصب بملوكه للمغصوب منه ضمنها الغاصب كما يضمن عينه وان تجدد حلتها
فيها للغاصب عينا كانت كالصوف والشعر واللبن والولد والاعمار وما مضى كركوب الدابة وحملها وسكنى الدار ونحوها استوفاهما الغاصب م لا وكذا الحال
في منفعة كل ما له اجرة عادة ولا يضمن منفعة ما لا اجرة له في العادة كنشر الثوب على الشجر وربط الدابة باصله نعم لو كان فلاحه لذلك كانت الاجرة للمغصوب منه
بعد الاجارة ولو تعدت منافع المغصوب ان امكن فعلها جله او فعل اكثر من واحد في زمان واحد وجبت اجرا مما يمكن والا كانها طرية والحي اكره والكا برفضه
اعلاها اجرة على الاحوط ان لم يكن اقوى لو زادت العين المغصوبة في يد الغاصب عينا او حكما كما لا يضمن تعلم الصنعة ونحوها دخلت الزيادة في ضمان الغاصب
كما لو كانت حال الغصب فلزالت قبل رد العين الى المغصوب منه بان هزلت الدابة او نسى المملوك الصنعة فنقصت القيمة لذلك فعلى الغاصب ان يرضى بالنقص ولو
تلفت العين قبل ردها الى المالك ضمن قيمة الاصل والزيادة جميعا ولو زادت القيمة لزيادة صفة كانت في يد المالك وبطلت عند الغاصب ثم زالت تلك الصفة
ثم عادت بعينها وعادت القيمة بعد ردها لم يضمن قيمة الزيادة الناقصة لم تنقصت لثانية عن قيمة الاول ضمن التفاوت ولو لم يعد تلك الصفة بل تجددت صفة
مثل ما لو سمنت ثم هزلت فنقصت قيمتها ثم تعلت صفة فزادت قيمتها الزم رددها وادفع ارش ما نقص فهو الاول بل لو تكررت النقصا وكان في كل مرة مغايرا للآخر
للتاخر في المرة الاخرى ضمن الكل حتى لو غصب جارية قيمتها مائة فسمنت بثلث بلغت القيمة الفاقوت وتعلت صفة فبطلت الفين ثم هزلت ونسبت الصفة فبطلت قيمتها
الى مائة ردها وغرم الفاقوت ضمن لو كانت الصفة محترمة لم يضمنها الغاصب بل فوات كما لو تعلت الجارية العشاء والشجر ونحوها فزادت قيمتها ثم تسببت
يضمن الغاصب من الزيادة المتصلة الا ما زاد به القيمة فلو سمن المملوك ونحوه مما مفرطه منقصا للقيمة ثم زال القيمة على حالها او زادت فلا ضمان عليه **البيع**
المبيع بالبيع الفاسد لا يملكه المشتري فيضمنه مع منافع المتحددة كما يضمن الزيادة في قيمة التاشي من زيادة صفة فيه لو كانت حادثة في يد فلوزالت الزيادة ونقصت
قيمه لذلك لم يردده مع الارش ولو تلفت العين في يد ضمنها بالمثل ان كان مثليا وبقيمة يوم التلف لو اؤا داء ان كان قيمييا في وجهه ولو قبل ضمنها بالمتقى
للاقدام منه ما عليه كاجسا ولو اشترى من غاصب فان اجاز المالك لبيع صح على الاقوى وان رد ضمن المشتري لما في يده من العين منافعها والمالك الرجوع عليه
من ثمن المشتري الغاصب ان رجع على الغاصب كان له الرجوع على المشتري كذلك استقر الضمان عليه بالتلف فيه وان رجع على المشتري كان له الرجوع على
الغاصب بعينها بسلم الدين الثمن ان كان باقيا ولو كان نالها لم يرجع هو على الغاصب شيء الا ان يكون جاهلا بالحال فان له الرجوع على الغاصب ببدله
كما ان له الرجوع على بغيره مما لم يحصل له في ثمنه كالنقعة والعمارة انا نفضاها المالك هزل الرجوع بالتفاوت فيما اذا كانت القيمة ازيد من الثمن المستحق
ام لا وجهان فترجم الرجوع واقام حاصل المشتري في قبالة رفع كسكنى الدار وثمر الشجرة والصوف الكبر فافضاض الجارية ونحوها فلا ضمان
على المشتري فلا رجوع له على الغاصب لرجوع المالك ليدبره الغاصب الرجوع به على المشتري او رجع المالك به عليه لو كان المغصوب المبيع جارية فاولدها
جاهلا بالحال فالولد حر وعليه قيمة المالك له الرجوع بها على الغاصب **الحيا** مسكر لو غصب مملوكه فوطئها فان كانا معا جاهلين بالحرمة والجهل
محرم الزنا ولو لم يمتدحوا ولو وطئها بعد ذلك لم يمتدحوا لانهم لم يكونا جاهلين بالحرمة وان كانا معا جاهلين بالحرمة والجهل بالحرمة والجهل بالحرمة
وارش البكارة ولو اذها بغير الوطئ لم يمتدحوا ولو وطئها بعد ذلك لم يمتدحوا لانهم لم يكونا جاهلين بالحرمة وان كانا معا جاهلين بالحرمة والجهل بالحرمة
يسقط حيا وارش ما ينقص منها بالولادة ولو سقط ميتا فان كان السقوط من غير جناية ففي ضمان الغاصب اياه تاملا ولو سقط باجناية فان كانت الجناية من الجاني
ضحية للغاصب يضمن امثوان كانت الجناية من الغاصب ضمن للمالك ويضمن امزون كان مقدار التفاوت بينهما وبين الجاني الضحية لغير الاموين من ردة الجاني
هذا كله فيما اذا كان الغاصب الا انه جميعا جاهلا بهن بالحكم والوضع ولو كانا عالين بهما كانا زانيين في عليهما المحرم والولد في مولاها وعلى الغاصب ان يرضى

التلف والعيان في يوم التلف لا يضمن

وان كان الصبر في غير ذلك

فصلها بالولاية بل وكذا عليه مهر المثل وارثا لمكانه المولى على الاحوط ان لم يكن اظهر ويضمن القاصب ح الولد ومات قبل تسليمه الى مالكها ولو اختلفا في العلم والجهل في كل حكمه **السابع عشر** اذا غصب خباز زرعاً او بعضاً فاستخرج منه الفوى ان الزرع والفرخ للغصون منه لو غصب عيراً فاستخرجتم صافي يد خلا في لزوم رده الى المالك مع ثبوت الاثر على القاصب لو نصبت قيمة الخلل عن قيمة العير او كون الخلل للغاصب ثبوت مثل العصير في ذمته وجهان واكثر اظهر ولو طلب المالك اخذها خيراً قبل الاقلال بغير خلا مع اخذ البديل للحيلولة لم بعد لزوم الاجابة الا اذا علم من حاله انه يتخذها للشرب فلا يمكن منها ولو عادت بعد ذلك خلا رد البديل **السابع عشر** اذا غصب رضيعاً او غرسها بالزرع والشجر وما شاكلها او عليها الزمها للغاصب كانا او غيره وعلى الغاصب اجرة الارض وكذا ارشها ان نقصت بالزرع والغرس او بالقطع كانت عليه حفر ولو بذل صاحب الزرع والغرس اجرة الارض وقيمة ما تم تحصيله صاحب الارض الاجابة كما لا يخفى على صاحب الزرع والغرس بما صاحب كان او غيره الى قبول قيمته بما اذا بذلها مالك الارض ولو حفر الغاصب في الارض المخصوصة بغير الزم طمها مع عدم منع هل الزم مع منع من اظهرها العبد وحيث يمنع المالك من الظم رضا بالبقا يقطع عن الغاصب فيما بين يديه في وجب لا يخلو من قرب **الثامن** اذا صار الحيوان في مكان مملوك لغير صاحبه على وجه لا يمكن تحصيله منه الا بهلكا وحفر فابكت صبر وانه عليه بسبب صاحب المكان الزم باخراجه ما يوقف عليه من الهلك والحفر والاضمان على صاحب الدابة الزم بالخراج وضمان ما يصيب المكان من نقصان بسبب الهلك او الحفر وكذا لو كانت الصبرة ولا يفعل احد ولا بعد اختصاصه ولا ذكرها اذا رضى صاحب المكان بالهلك والحفر للاخراج واما مع منع من ذلك كون كونه الحيوان هنا لا يفعل صاحبه ففي الزامه بالاداء بانه ونجها ونفريخ المكان يتما مع كون الصبرة منه عد وانا وجهه اقامه كون صبر وانه لا يفعل احد ولا بعد ترجيح الاعظم منها اضراً على الاخر والمصلحة بغيره عنها غير متعين من شوب الاشكال ولو ادخلت دابة في سها في القدر ونحوه ونوق اخراجه منه على كسر الطريق في قيل انه يكره ويضمن صاحب الدابة في صورة كون يده عليها او يفرط في حفظها قيمة القدر ان لم يكن لمكسوف قيمة الارش ان كان لمكسوف قيمة ولا ضمان عليه ان لم يكن يده عليها ولم يفرط في حفظها بل كان التقرب من صاحب القدر بوضعه في يده في الطريق ولو لم يكن من احدهما يفرط ضمن ايضا صاحب الدابة القيمة وذلك كله مع رضا صاحب القدر والكسر رضا صاحب الدابة في الصورة الاولى والاخرى الا ضمان متين واما مع عدم رضا صاحب القدر والكسر فالزام بالكسر مع تقرب يفرط واما مع عدم فشكل ستم مع كون الحيوان مأكولا ينتفع بالحمل اذا نجا فان الزم صاحبه بالبيع عند عدم رضا صاحب القدر بالكسر ستم مع تقرب صاحب الحيوان في حفظه واجبه **الثامن عشر** لو نوق حفظ نفس محزنة على المنصر في ملك الغير بغير اذنه كاسن الحيايط الى جلع العير من تحت جازا اذا لم يمكن اسن ان المالك ولو لصيق الوقت عن ذلك لكن على المنصر ضمان ذلك لما لعيان ومنفعة **العاشرون** اذا غصب مملوكا فنجى عمدا فقتل قصاصا ضمن ولو لا قيمة يوم قتله على الاقوى وعلى القيم من يوم قتله الى الوالداء على الاحوط سواء كانت المجنانية من العبد بقرط الغاصب لا بقرطه وسواء اقتض من بعد رده الى سيد او قبله ومثله الحال فيما لو اراد في يد الغاصب فقتل لردته في يده او بد السيد بعد رده اليه او سرت في يده قطعت يد قبل رده الى مواعيد نعم لو غصب مملوكا او ساردا فقتل او قطع في يد الغاصب لم يضمنه الا مستحق القتل والقطع ولو اراد في يد الغاصب ثم مات في يد المالك من غير قتل ضمن الا درش خاصة ولو طلب في الدار في صورة جناية العبد المخصوص على الدابة لزم الغاصب فللأمر من قيمته ودية الجناية نعم لو اخرج الولي يطلب اضعاف قيمة على العفو عن القصاص لزم الغاصب بذله ولو مات العبد لم يزور بعد الجناية لزم الغاصب قيمة يوم الموت وعلى القيم من يوم الاداء للمالك غير ما دفعه الى يد المالك ولو ارجعت جنايته العبد المخصوص قصاصا في غير النفس فاقصر من فعل الغاصب شبه المولى ولو عفى المحض عليه على مال ضمن الغاصب فللأمر من على نحو ما ذكر في النفس ولو جنى العبد في يد سيد له بما يحيط برقبته ثم غصب فنجى في يد الغاصب ايضا بما يحيط برقبته جاز الاول سرفا فان لم يفعل اشتركا فيه جاز بيعه في يد المالك على الغاصب قيمة نصف عبد مستحق عليه الجناية في جبر لو مات العبد لم يزور في يد الغاصب فلعليه قيمة تقسم بينهما ويرجع المالك على الغاصب بنصف القيمة ويكون كونه اولان ياخذ منه على يد ولو وهب المحض عليه ثانيا ما اوجبه الجناية للمالك الرجوع بالنصف بحاله ولو وهب للغاصب سقط في جبر لو جنى العبد المخصوص على نفس سيده عمدا فاقصر من فعله ضمن الغاصب كان يضمنه عند جنايته على المحض ولو جنى على طرفه فاقصر ضمن الغاصب كذا الأمر من على ماله ولو جنى على سيده خطأ او شبهه فلا شيء على الغاصب **الحادي عشر** اذا نقل الغاصب العتق الى غير محل الغصب لزمته اعادة الا ان رضوا المالك بالعقد فليس للثاني جبر فيه على اعادة ولو كان المالك في غير هذا الغصب في اية الغاصب اليه بغير المالك بين ان يضمنه منه هذا وبين ان ياره بالرد الى محل الغصب بعض مسانحة ولو طلب المالك قبضه هناك مع اجرة الاعادة لم يلزمه الغاصب الاجابة الى دفع الاجرة **الفصل الرابع في احكام الزناج وهي مسائل** **الاول** انا اختلف الغاصب المخصوص من قيمة القبي والمثل ان العبد مثله فالاشيان القول في ذلك قول منكر الزيادة يمينه مالم يعلم كذبه فيه كدعواه قيمة المخصوص ازيد من ذلك فان رجح يطالب بتعيين مالا من القيمة محمد فيقبل منه وقيل يقدم مع قول المالك الاول شبه ولو اختلفا بعد زيادة قيمة المخصوص في السوء وفيها فادعى المالك انها قبل التلف الغاصب انها بعد فاعول قول الغاصب يمينه **الثاني** اذا ادعى المالك بعد تلف المخصوص وجوده ضمنه بغيره بها الشئ وانكر الغاصب في ذلك فاعول قول الغاصب يمينه وكذا لو اتفقا على حدوث الصفة في يد الغاصب ادعى المالك تقدم الخلل نكراهية المخصوص ادعى الغاصب ثاخره ولو كان بالمخصوص عيب ادعى الغاصب حدثه عند المالك ادعى المالك ثاخره حدثه عن الغصب ثم قول المالك

فيكون

الفول في ذلك قول الغاصب يمينه بعد معلو

العدوان في يد النسبة الى ما على

الغضب ولا يتخلون ناقلاً

تَكَاسُ الشَّفْعِ

كتاب الشفعة وهي سحتها في أحد الشريكين **تملك** حصة شريكه فلهما سبب البيع الواقع عليها بالعوض الواقع عليه البيع ولا شبهة في ثبوت هذا الحق في الشرع بشرطه الأثنية والكلام هنا في فصول **الأول** فيما ثبتت فيه الشفعة وبما أنها ثابتة في الأرضين كالساكن والمزارع والبساتين والعرض ونحوها بلا شبهة وأما المنقولات كالشباب والآلات والنقود **الحجوان** الرقيق منه وغيره ونحو ذلك فتثبت الشفعة فيها وإن كان لا يخلو من قرب لأن العدم كونه حاطباً لا حياطيناً فلهذا يختلف باختلاف النوازل لا بتركه **والقول** والشجر والزرع والأبنية تنبع الأرض فيها إذا بيعت معها وهي فيها ولو اختلفت بالبيع حال المنقولات وكذا الكلام في الدلالة الناعورة على الأثر وإتمام التمام والتمهيد الطريق البريد والحق ونحوها ما كان بينهما **لا يطل** أصل منصفته بعد القسم بغير المنع عليها وتثبت الشفعة فيه عند بيعه ما ينزله منتهى بطلان نفسه بقسمته فلا شبهة في ثبوت الشفعة فيه عند بيعه حال الحبال التي ترتكب عليها الأثنية حال المنقولات ولا تثبت الشفعة في الأثنية ولا في الثمرة مؤبدة كانت ولا وان بيعت على رؤس القمل والشجر منقمة إلى الأصل بل وإلى الأرض وكذا لا تثبت الشفعة في الأرض المقسومة بالأشتر في الطريق إذا بيع معها من غير فرق بين الدار والبساتين فالبينة نفس الطريق المقسومة وعدمها فلا المقسومة إذا كانت مشتركة في ذلك المنفعة من أصلها المشتركة في ذلك في وجهه بعيد ولو بيعت الأرض المذكورة منفردة عما بقيت فيه الشفعة من الطريق لم تثبت الشفعة في الأرض مع كونها مقسومة ولو أفرز الطريق بالبيع ثبتت فيه الشفعة مع فالبينة للشفعة وفي الحاشية لا أشتر في الشربة كبر ونهراً لا أشتر في الطريق في جريان ما ذكر من الحكم وأما ولو أفرز عرصته مقسومة من جميع الجهات شقصاً من أخرى غير مقسومة صفقة ثبتت الشفعة في الشقص بحصة من الثمن دون العرصه كذا الحال في كل ما لو بيع ما فيه الشفعة مع ما لا شفعة فيه صفقة سواء كان غير المشفوع من مصالح الشفوع كغير الصيغة أم لا ولا تثبت للمشتري بأخذ الشقص بالشفعة خيار ينقض الصفقة في الجزء الآخر من البيع وبغيره ثبوت الشفعة انتقال متعلقها بالبيع ولو جعله صداقاً أو هبة أو صدقة أو صلح عليه أو هدايا لم تثبت الشفعة للشريك حتى إذا كانت الهبة معوضة على الأثني ولو كانت الأرض مشتركة بين اثنين منهم أحدهما طلق وسهم الآخر وقف عليه على من يبيع فبيع البعض الطلق ففي ثبوت الشفعة للوقوف عليه لو كان **يا حلالاً** وأما في الشك في ثبوت الشفعة لصاحب البعض الطلق لو بيع البعض ولو بطريق صحيح أم لا رجحان وله ما غير بعيد **الفصل الثاني في الشفعة** وهو كل شربة بحصة مشاعرة فاد على الثمن فضلاً أو قوة قريبة دافع غير ما **اطل** ولا هذا فلا شفعة بالجوأز عندنا ولا فيما قسم ومتر الأمع الشربة في طريقه على أمر وثبتت بين شريكين في ثبوتها فيما إذا تعدد الشفع احوالاً أو بها العدم ولا شفعة كثر الشرا إذا لم تكن سابقة على عقد البيع كما لو كان الشيء مشتركاً بين اثنين فباع أحدهما فبطلت الشفعة على الشريكين ثم علم الشريك بذلك فإن الأقرب ثبوتها مع بطلان الشفعة بغير الشفع عن دفع الثمن مع عدم رضا المشتري بالصين مما طلت مع العدة على الأداء ولا يكفي بذل النقصان بالرهن والعوض في صورة العجز نعم يهمل مع دعوى غيبة الثمن ثلثة أيام فإن أتى بهر الأبطال شفعته ولو ذكر أن المال في بلد آخر أجل مقدر وصوله إليه رجوعه زيادة ثلثة أيام ولو نظر المشتري بالأهال لم يضره ذلك بل سقط شفعته العاجز مع غير أهال ومثلاً ثلثة من جهر الشفعة ودخل بها إليها ولو تكفي الملققة منها لا يشترط في ثبوت الشفعة حضور الشفع فثبت للغائب أن كانت غيبته طويلة إن كان فادراً على الأخذ بالشفعة بنفسه ويكفي لو أخر المطالبة مع إمكانها شفعته وإن شهد على المطالبة في قول غير من حق والأشبهه عند سقوط شفعته ما لم يكشف أخيراً عن إسقاطها وكذا لو أخر التوكيل مع قدرته عليه في صورة عجزه عن المين بنفسه لو عجز عن السبر والتوكيل جميعاً ففي لزوم انشاء الأخذ قولاً عليه بعد علمه بالحال وسقوط شفعته بترك رجحان والأشبهه العكس ما وفي الأشهاد ولو كان للغائب بكل عام كان له الأخذ بالشفعة مع المصلحة ولو كمل كان التوكيل في الأخذ ذلك مطلقاً مع عموم وكانت في الأخذ لصوت ونحو المصلحة وعدمه مع الغلبة مع اطلاق الواكالة في الأخذ ولو ترك الوكيل الأخذ كان للغائب المطالبة بالشفعة إذا حضر ما لم يكن فلا سقط ويكفي حقه مع شمول ذلك لذلك فثبت

المصلحة



كتاب الشفعة

المحكمة بإسقاطها وكالعائبة في ذكرها حاضر انما هو لا يملكه غيره ولا يمكن من اطالته بنفسه وبكله المحسوس ظاهرا او مخفيا عن غيره
واتا المحسوس بحق يفقد عليه فكما المطلق في وجهه تثبت لشفعة لنفسه المحسوس والشفعة يتولى الاخذ عنهم الولي مع النبطة ولو تركها لولي ذلك حق نكل المولى
عليه جاز لمطالبة بها ولو اذن لولي من غير غبطة لم يرض على المولى عليه ولو اسقطها الولي مع النبطة في سقاطها سقطت مع عدمها لا تسقط ولو باع المولى با
كان ارحما او وصيا او حاكما او وكيل شفع المولى عليه او الموكل المشار له معه لمصلحة تقصير جاز لان ياخذ بالشفعة على الاقوى وتثبت لشفعة الكافر على
مثله وان كان البائع مسلما ولا تثبت له على المسلم وان كان اشتره من كافر وتثبت للمسلم على المسلم والكافر للمكاتب بقسمه لا خذا بالشفعة ولا اعتراض لولا
عليه حتى لو كان المولى هو البائع او المشتري ولو باع المكاتب قصاصا على الولي بعض مال المكاتب تثبت لشفعة لشركه فان كان مشروطا وانفخت كتابته فلا تشبه
بقا الشفعة ولو باع حامل المضاربة شقصا وصاحب مال شفيعه فقد ملكه بالشرع مع فرض الرجوع لا بالشفعة ولو اراد المالك فسخ المضاربة فيه لا خفا
بم لم يكن للعامل اعتراض عليه عند عكس ظهوره في نعم له المطالبة بالجرعة عمل المحرمه كافي غير ذلك من عيان المضاربة وان لم يجر المالك الفسخ بقيت المضاربة بها
وليس للعامل اجرة بل له شرط من الرجوع بقى هنا فروع مبتنية على القول بثبوت لشفعة مع كثرة الشراكا ان لم نقل بجريان نظائرها في صورة آخر كثرة الشراكا عن عقد
البيع احدها انه لو كان الشفعاء اربعة مثلا فباع احدهم نصيبه سقطت شفعة بذكره ثم اسقط اخر منهم حقه لم يسقط بذلك حق الاخرين هل لهم اخذ
حقها خاصة والجميع وجهان اشبهما الاول لو كان الشفعاء عتبا فاشترى بواحد من اهلهم او وكلهم او بالنفقة واجتماع غيرهم اسقط حقهم
سقط حقهم منهم ولا يسقط حق الباقي بعفو البعض فياخذ الباقي بمقدار حقه على الاشبه الثاني لو باع احد الشراكا الثلثة سهمه من احد شركائه شفع
الثالث دون المشتري في احد القولين الثالث لو باع اثنان من الشراكا سهمهما من ثلثة مثلا صفقة فللشفيع اخذ الجميع كما ان له اخذ سهم بعضهم وكذا
لو كان البائع واحدا من اثنين لو باع اثنان من اثنين كان للشفيع ان ياخذ الكل وان يعفوا عن الجميع وان ياخذ الرجوع والتصفية او ثلثة اكرامه وليس للمشتري في بعض
مع الشفعين شفعة نعم لو لم يكن البيع منهم صفقة بل باع الشريك سهمهم بعقود صغافير كان للشفيع اخذ لكل والعفو عن الكل واخذ من بعض البعض
من بعض اخر وحينئذ فان اخذ من الاول لم يشاركه المناخران ولو اخذ من الاول والثاني لم يشاركه الثالث وهكذا ولو عفى عن الاول واخذ من الثاني شاركه
الاول ولو اخذ من الثالث عفى عن الاولين يشاركه الاول والثاني الرابع لو كانت الدارين اخوين مثلا فباع احدهما وخلفا بين يثا فباع احدهما
نصيبه كانت لشفعة بين العرفان البائع لتساويهما في الاستحقاق ولا تختص باخ البائع على الظاهر وكذا الحكم لو كان الوارث جماعة **الفصل الثالث**
في كيفية اخذ الشفعين الشفعين الاخذ من المشتري والعقد نفسان لم يقصر خيار المشتري بل لا يظهر عند اشتراط لزوم العقد بانقضاء ما كان من خيارها
او لاحدهما ولا جنيح وليس له اخذ البعض بل انا ان ياخذ الجميع او يدع ويحب ياخذ فاما ياخذ بمثل الثمن الذي وقع عليه العقد وان كانت قيمة الشقص اكثر او اقل
ولا يلزم موافقه المشتري من ذلك ولا ربح ولا خسارة ذلك من المون الخارجة عن الثمن وان كانت من نوابعه كالابلز ما زاد المشتري في الثمن بعد العقد لكون الثمن
هبة من المشتري للبائع ولا يلزم الشفعين دفعها ولو حظ البائع من الثمن شيئا بعد العقد لم يسقط ذلك عن الشفعين الا بطلب مستقل في حقه ولا يلزم المشتري تسليم الشقص
الى الشفعين ما لم يسلمه الثمن الواقع عليه العقد لو اشترى واشتبهت فيه الشفعة مع غيره صفقة لم تثبت لشفعة للشريك الا فيما كان مورد الشفعة حصصه من الثمن
ولا تثبت للمشتري لهذا النقص خيار النقص وتثبت الشفعة فيما اذا كان الثمن مثليا بدفع مثله وفي ثوبها فيما اذا كان قيميا بقبضه او بقيمته المبيع وقت العقد وعند
ثبوتها وجوب اشبهها الاخير يتم انما اذا علم الشفعين بتحقيق الشفعة لم يحصل سببها كان له المطالبة واخذ بها في الحال ولو اخر ذلك لعذر عن مباشرة الطلب عن
الوكيل فيه لم يطل شفعة كما لو توهم كون الثمن مما لا يسعه دفعة لكثرة ونحوها لا مارة واجبتها بان خلافه او توهم انه اشتره لنفسه فبان لغه او بالعكس
او انه اشتره لشخص فبان لاخر او انه اشترى الكل ثم فبان انه اشترى نصفه بنصفه وبالعكس او انه اشترى الشقص وحده فبان انه اشتره مع غيره وبالعكس في غير ذلك مما
هو عذر عرفا في التأخير والتزك ومنها الغيبة والحبس ظاهرا او مخفيا عن غيره او على ما ذكره ولو كان ناخرا لا خذا بالشفعة لا لعذر رفقي سقوطها به وجهان مبتنيان على
ان حق الشفعة فوري حتى تجب المباداة الى الاخذ بها عند العلم بحصول الموجب هل يسقط الحق بالناخرا لعذر عفا في ام لا وجهها الاشبه الثالث فلا يسقط الا اذا
كان التأخير على وجه كسف عداة عن الاسقاط ومن قال بالفورية وجوب المباداة قصرها على مجرى العادة فجوز له انتظار الصبح لو علم ليل ولم يوجب التسليم في
المشي عن مجرى عادته وان قد عليه لا قطع العبادات واجبة كانت ومنه ومنه بل جوز له الاشتغال بالاكل والشرب على المعتاد وبالطهارة واقتلوا بعد دخول
منايا بل وانتظار الجماعة كما جوز له انتظار الرقعة مع خوف الطريق والتأخير في ذال الحرج والبر بالمفريط وليس الخقف غلق الباب الخروج من الحجام بعد قضاء
وطره ونشيع المؤمن بمجازة وعيادة المريض والتسليم على المشتري تحيية بالمعنى بعد وصوله اليه على ما اخرناه من عذر فوري تحقيق الشفعة فالأمر واضح ولا
يعبر به الاخذ بالشفعة حكم الحاكم او حضور ولا اشهاد ولا تسقط الشفعة بشقال المتابعين ليس لها اسقاطها واذا اخذ الشفعين محقرة اذ لا راد
لشفعة في الشقص يكون ذلك باقيا على المشتري نعم لو رضى الشفعين بالبائع على وجه تسقط به شفعة ثم تغالبا لم يكن له شفعة بعد كون الاثا لغيره او يصح
ضربوا المشتري في الشقص قبل اخذ الشفعين وتبرأ عليه لثمة لكن لا تسقط به الشفعة ورجع ولو باع المشتري ما اشتره كان للشفيع فسخ البيع واخذ من المشتري
الاول ولو لم ياخذ من الثالث وكذا لو زادت لعقود الاشبه فان اخذ بالشراء اقول دفع الثمن ويطل المناخر مطلقا وان اخذ بالناخرا فخذ منه ورجع السابق

المحسوس

المحسوس

في كيفية اخذ الشفعين

٧٤٨

من المبيع
من المبيع
من المبيع

من المبيع
من المبيع
من المبيع

من المبيع
من المبيع
من المبيع

من المبيع
من المبيع
من المبيع

مطلقا وان اخذه بالمتوسط اخذه بثمنه وحق ما تقدمه من بطل ما اخر عنه ولو وقف المشتري ما اشتره او حبسه وجعله سجدا او هبة هبة جائزة او لا
فللشفيع ازالة ذلك كله واخذه بالشفعة ثم ان الشفع انما ياخذ بالشفعة من المشتري وحق يكون دركه عليه من المبيع نعم لو كان الشفع بعد في يد البايع
وتسليمه اليه يقال للشفيع خذه عن البايع او دفعه فان قبضه فام قبضه مقام قبض المشتري كان الدرك مع ذلك على المشتري ولو رضى البايع ببقاء الثمن في
ذمة المشتري لم يكن للشفيع ان يسلمه من ثمنه بل يسلمه مثل الثمن الى المشتري قبل اداء المشتري الثمن الى البايع وليس للشفيع فسخ البيع الواقع بين الشريك والمشتري ولو
بالا فالرعي تراش منه وبين البايع فلو تفرقوا ففسخوا واخذ من البايع لم يفسخ ولم يثبت عليه اثر وان كان الشفع في يد البايع وتخصه الشفع من يده ولو
انه لم يفسخ او عاين كان بغير فعل المشتري بل باثر مما وثقه قبل المطالبة او بعدها او بفعله قبل اخذ الشفع بالشفعة فهو بالخيار بين الاخذ بكل الثمن
او التزاد ويجوز ثبوت الارش على المشتري فيها اذا كان الشفع في الايديام بفعله بل مطلقا وعلى اتي حال فالانفاض للشفيع باقية كانت في البيع او منقولة
عنه ولو كان النقص في الشفع بفعل المشتري بعد اخذ الشفع بالشفعة ضمنه المشتري لو كان بفعله بعد مطالبة الشفع وقبل اخذه بهما ففيهما وجهان
والقمان اقرب لو غرس المشتري وبني ثم علم الشفع بالشراء وطالب بحقه فان رضى المشتري قبل غرسه بانه فله ذلك بلا شبهة ولا يلزمه طم اخضر واسملا
الارض نعم لا يبعد انما النقص اذا حدث في الارض ولو امتنع المشتري من ازالة التجرع الشفع بين ازالة ودفع الارش وبين بل قيمة الغرس والبيان رضى
المشتري بقبولها من بيع البند شفعته وقبل الارش عليه سوقا الا اذا هو اقرب انما النقص الحاصل بين العقد من الاخذ بالشفعة فان كان متصلا
ككبر الشجر البائع بقبول الارض وزيادة اغصانها فهو للشفيع وان كان منفصلا كسكنى الدار ثم تفرغ من النخل والفقيل بعد التاخير فهو للمشتري وكذا على التزاد
حمل النخل الحادث بعد التاخير اذا اخذ الشفع بالشفعة قبل التاخير ثم ان الشفع انما ياخذ بهما في تمام متعلقها او يترك حقه في الجمع وليس له الاخذ
في البعض والترك في البعض الا اذا اخذ منه كلها كما اوباع الشريك شفعه من ارضين مشتركين فان للشفيع اذا كان بينهما واحد الاخذ بالشفعة
منهما او من واحد منهما مع العوض الاخرى له الترك فيهما جميعا وتسقط الشفعة بينهما اذا بان الثمن الشخصي مستحقا للمغير ولم يجز ما لكه الشراء نعم لو كان الثمن كليا
وظهر المدفوع مصداق له مستحقا للمغير ثبتت الشفعة ولو بان ما دفعه الشفع ثمنه الى المشتري مستحقا لم يبطال شفعته سواء كان ثمن المشتري مبيعا او كليا او
اخذ الشفع الشفعة بالثمن المستحق او بالكل في التزاد فعليه ان ياتى ولو كان جاهلا حال الدفع بكونه مستحقا او عالما به على الاظهر ولو ظهر في المبيع
سابق على العقد فاخذ المشتري وشرع اخذ الشفع المبيع بما عدا الارش من الثمن بخلاف ما لو لم ياخذ المشتري الارش بل رضى بالمبيع مبيعا فانه ليس حينئذ
للشفيع استثناء مقدار الارش من الثمن بل انما ياخذ بهما تمام الثمن ايديع ويلحق بالباب مسائل الاولى لو كذب المشتري في الاخبار على
فذلك الشفع الاخذ بهما رغبتا كذب فيه ثم بان كذب المشتري في اخباره فالشفيع اخذ ما وقع عليه العقد بالشفعة ولو قال المشتري ان الشفع
الاخذ بهما ثم بان انه اشترى الربع نجس او قال شري الربع نجس ثم بان انه اشترى النصف بمائة فله الاخذ بحقه الا اذا كان تركه للاخذ قبل ظهور
الحال رغبتا عن المبيع على كل حال فان سقوط حقه غير بعيد الثاني من غير جماع في صحة الاخذ بالشفعة علم الشفع عند الاخذ بمقدار الثمن ولو
بلغه الشراء فعلا اخذت بالشفعة فان كان بعد علمه بالثمن ترتب على اخذه الاثر وان كان جاهلا لم يفسخ وان علم بعد ذلك ودفع ولو قال اخذت بالثمن باعنا
ما بلغ لم يفسخ وكذا الحال في جانب المبيع في وجه قبل لا يشترط علمه بمقدار شئ منهما فلو اخذ مع الجهل بالثمن والمبيع جنسا ووصفا صح ان يدفع الثمن بعد
العلم به ورضي نعم لو فرض الجهل بهما على وجه لا يتحقق الاخذ بالشفعة بالثمن وبالشراء الاول لو لم يسابعين ولا يثبت ولا يغير ذلك فلا شفعة **الثالث**
اذا وجد الشفع ارض مشغولة بزرع المشتري قبل ان يبيع عليه بقبول وهو بالخيار بين الاخذ في الحال وبين الصبر حتى يصد ولو قبل في الزرع بما قلنا في الغرس
والبيان من سلطنة على الارض لا يراى لكان متينا **الرابع** لو سأل البايع الشفع الاخذ فانه لم يفسخ وكذا العكس لا خصصا بهما بالمبايعين
الفصل الرابع في الواو هو مسائل الاولى اذا كان الثمن في شراء متعلق الشفعة مؤجلا فلا يظفر بغير الشفع بين الاخذ
بالشفعة بالثمن عاجلا ان رضى بذلك المشتري بين الصبر الى زمان الحلول والاخذ بهما عنه وليس له اجبا المشتري على قبول الثمن عاجلا ولا يسقط حقه بهذا
التاخير على الاظهر **الثانية** لا شك ان حق الشفعة يورث ان انحصر الوارث في الامام عليه الشكلا سواء طاله الموت برام لا مالم يسقط **الثالثة** كيف يراها
كارت المال ترتيبا وحصا ولو عفي بعض الورثة عن حقه لم يسقط حق من لم يعف فله الاخذ بحقه بل اخذ جميع المبيع ليه من الشفعة على الاقرب
التي ايجز لو باع الشفع نصيبا بعد وجب الشفعة فالشفع على سقوط شفعته بذلك سواء باع بعد العلم بالحديث او قبله اذا اكشف به بعد العلم
عادة عن اسقاط حقه **الخامسة** لو باع الشريك شفعا في مرض الموت من وارثه او من اجنبي وحلوه فبان باع باطل من قيمته ضلي الخنا من خروج
جميعا من الاصل اشكال في الصفة وسلطنة الشريك على الاخذ بالشفعة ما وقع عليه العقد وكذا على القول الاخر ان خرجت الحاباه من الثلث ولم يخرج منه
ولكن اجازت الوارث ذلك لو لم يخرج ولم يجز وبيع المبيع منه فبالثمن وما يحتمل الثلث من المحاباة لا غيرهما واخذ الشفع في ذلك بكل الثمن **السادسة**
يجوز الصلح على اسقاط الشفعة لثبوتها ونقطتها بذلك كما يصح الصلح على ان لا ياخذ بالشفعة وفي جواز الصلح على سقوط حقه لا يحتاج بعد الى الشا مسقطا لامل
السابعة ان باع احد الشريكين شفعه ضمن شريكه الشفع في نفس العقد المشتري ودركه من البايع او للبايع عهد الثمن عن المشتري وشرط المبايعا واحدا



كتاب الشفعة

٨٤٤

الخيار للشفيع لم تسقط بذلك شفعة إلا إذا انتمى إلى ذلك ما يكشف عن إرادته إسقاطها وكذا الحال فيما لو كان الشفيع وكذا إرضاء أحدهما في المعاملة **الفصل الثاني**
أذا وجد الشفيع بعد الأخذ بالشفعة عيباً في متعلقها ساقطاً على البيع فإن كان الشفيع والمشتري جميعاً عالمين بذلك فلا خيار لأحدهما بوجهين كان أحدهما
بذلك فإن انفق على الرد أو المصادرة مع الأضرار وبدونه كان لهما ذلك وكان على المشتري من الثمن ما عكس مقدار الأضرار على تقدير أخذه كما مر في إخبار الشفيع
الرد إلى المشتري كان هو الخيار بين الرد إلى البائع والأضرار وان احتج الشفيع بالأخذ لم يكن للمشتري الفسخ والرد وهل المطالبة بالبائع بالأضرار أم لا وجهها أظهرهما
أن لذلك مثل اختياره الأخذ فيما ذكر ما لو كان الشفيع عالماً بالعيب من الأخذ دون المشتري فانزعج لا رد للشفيع ولا للمشتري نعم للمشتري أخذه لا رده على وجه
وأما لو كان المشتري عالماً بالعيب دون الشفيع فإن للشفيع الرد ولا خيار للمشتري من رد الأضرار **الثاني** سعة إيجاب الشريك شقصة بعضه مع غيره على كمال
ونحوه في المختار من اختصاص الشفعة بما إذا كان الثمن شيئاً فلا كلام وأما على القول بثبوتها فيما إذا كان الثمن قيمياً بقيمتها فإذا أخذ الشفيع بها ولم يكن ظهر
البائع في الثمن عيباً كان للبائع رده على وجه الفسخ والمطالبة بقيمة الشقص وقت الفسخ إذا لم يحدث عند البائع في العقد ما يمنع من الرد وليس له أن يسحب الشقص
من الشفيع ولو عاد الشقص إلى المشتري بملك مسانف من هبة أو ميراث ونحوهما لم يملك رده على البائع ولو طلب البائع لم يلزم المشتري إجابته ولو كان
قيمة الشقص في الفرض أقل من قيمة العقد لم يكن للشفيع الرجوع بالتفاوت ولو كان الشقص في هذا المشتري لم يأخذه الشفيع بعد رد البائع الثمن بالعيب لم يكن له
منع الشفيع من الأخذ بمقتضى قيمة الثمن وللبيع حج على المشتري قيمة الشقص وإن زادت عن قيمة الثمن ولو حث عند البائع ما يمنع من رد الثمن كعيب بضرة جمع
بأنه رده على المشتري لا يرجع المشتري على الشفيع بالأضرار إن كان قد أخذ بقيمة الثمن الصحيح نعم لو كان قد أخذ منه بقيمة معياره يرجع عليه باقي قيمة الشقص
الحاشية لو كان أحد الشريكين غائباً ونصيبه يثالث فبما الثالث بدعي الوكالر ثبتت الشفعة للمشتري لحاضر في الظاهر وجاز له أخذه بها فإن حضر
الغائب صدق مدعى الوكالر مضى الأخذ بالشفعة وإن أنكره القول قوله يمينه وحج فبغير سهم من هذا الشفيع ولم أجزه من حين قبضه من حين رده يرجع بها
على من شأ من الشفيع والبائع والمشتري فإن رجح على مدعى الوكالر لم يرجع هو على الشفيع ولا على المشتري فإن رجح على الشفيع أو المشتري كان المرجوع إليه
الرجوع بها على مدعى الوكالر **الحاشية** لو قبل البائع عوض الثمن الكل من المشتري عرضاً أو بره من بعض الثمن لم يكن للشفيع الأخذ بمثل ما جرى
عليه البيع كما مر **الثانية** كسحق الشفعة بالصلح على إسقاطها كما مر فكذلك تسقط إسقاطها بعد الأطلاع على حصول موجبها إسقاطاً قطياً أو
ضلياً كزاد الأخذ بها على وجه كشف عادة عن إسقاطها وفي سقوطها بالأسقاط قبل بيع الشريك شقصة جهتها شبههما العقد نعم لو أذن لشريك في البيع
بعضاً من الأجزاء عن الشفعة والمشتري في الشرائط كان لم تثبت له الشفعة وفي سقوطها بشهادته على البيع أو بركه للمشتري وللبائع وجهان والأشبه عند السقوط
ألا إذا كشف عادة عن إسقاطها ودفع اليد عنها وكذا تسقط الشفعة بظهور الثمن المعين مستحقاً للغير بعد إجارته ما لم يكن وجه الشفعة والمشتري بهذا الثمن
ومضادهما على ذلك لفظياً أو شراً وكل قد مات ونحو ذلك ومثله صادف الشفيع والمشتري نصيبية الثمن وأقر الشفيع وحدها نصيبية فانه حج بمنع من
أخذه بالشفعة وفي بطلانها بلفظ الثمن المعين قبل قبضته قبل الأخذ بالشفعة وجه لا يخالف من قرب من مسقطها على القول بالفور فيها الآخر في الأخذ
بها لا بعد ذلك ولو بلغه البيع بما يمكن إثباته كالنوازل أو عدلين فلم يطالب بالمال لصادق فإن شفعة تسقط حج على القول بالفور بخلاف ما لو أخبر من
لا يثبت بقوله من صحت وفاسق أو عدل أحد ولو كان البيع في بلد أو كان الحال معلوماً للشفيع فأقر المطالبة بالشفعة الأخذ بها بلا عذر مع حضور
المشتري أو فاعا الوصول إلى ذلك البلد وقبض الشقص بطلت شفعة على القول بالفور لكن قدر من الفور لا دليل عليها وإن بقا الحق ما لم يتحقق المسقط
هو الأشبه وقد يقال لذلك الشفيع حقه ببيع الشقص ثم يابى على ما يبذل عاده بازائه على وجه لا يرغب فيه مع تلك الإفادة ولكن يواطىء على الأبرار
إلى التزيد عن مقدار ثمن المثل أو تعويض الزائد ما يبالوا وقبول ما يساؤن مثل في قال ثمن لكن ذلك احتيال العقد رغبة الشفيع لا إسقاط الشفعة فلا
لو أراد الشفيع الأخذ بالشفعة بمثل ذلك الثمن أو بزيادة كان لذلك نعم يمكن احتيالاً إسقاطها من رأس ينقل الشقص بغير البيع من التوافق الصلح والشفعة
المعوضة ونحوهما ويجعل الثمن في البيع قيمياً على المختار من عكس ثبوتها فيما لو كان الثمن قيمياً **فصل** لو ادعى الشفيع على غيره إنباع الشقص فصدقه
ذلك الثمن ولم يكن استغلامه فالقول قول مدعى الشفيع يمينه فأنحلف له بكون الشفيع الأخذ ولو ادعى الشفيع العلم بالثمن من غير أن يكون المشتري في ذلك
الشئاً فثبت ما يدعيه من البطلان يمينه تأمل والأشبه للعقد ولو ادعى المشتري على العلم بيمينه الثمن من أصله لم يقبل منه فكأنه جواب صحيح غير ذلك
الفصل الخامس في أحكام النزاع وهي مسائل الأولى إذا اختلف الشفيع والمشتري في قدر الثمن بعد إتمامها
على وقوع الشراء فإن قام المشتري البيعة على ما عتبه من المقدار سمعت منه لم يحرم للشفيع الأخذ بذلك المقدار كما أتوا فام الشفيع البيعة على المقدار
الذي عتبه قبل من جهته الأخذ بذلك المقدار وإن أضافها فحق تقدم بيعة الشفيع أو الضمان للغير وجهان وإن أضافها فحق تقدم في تقدير قول الشفيع
بيمينه أو قول المشتري بيمينه وجهان وأما الذي معنى عقد جواز الأخذ بالشفيع الأديع ما عتبه المشتري لا تقبل شهادة البائع لأحدهما في وجهه لو كان
في قدر الثمن بين الشفيعين ثبت قول أحدهما بالطرفين المزبور في كتاب البيع فخر الشفيع بين الأخذ بالقدار المذكور بين الزاد **الثانية** لا تثبت الشفعة
الأبشوت البيع ولو ادعى إنباع نصيبه من جنبي فأنكره لا جني وحلفه لا تقرب عكس ثبوت الشفعة للشريك وأقره بالبائع لا يقتضيه الزاد ما لم يعلم تحقق

وإذا كان
الشفيع



في احياء الاموات

٩٤٤

الثالث اذا ادعى احدا الشريك ان صاحبا ابتاع شقصه بعد على وجه يتحقق الشفعة عليه فانكر الشريك كان القول قول المنكر بمسئلة لا قرب كذا ينحصر
 ان لا يتحقق عليه شفعة ولا يكلف اليمين على من ادعى ان شراؤه عند لو قال كل منهما ان الشك في الشراء لتكون الشفعة كما ان من ادعى في جري عليه ما احكام الله
 القول بعرض لو ادعى والا فلا حلا للشقصين على من ملك الاخر بعد ملكه بالابتداء وانكر المدعى عليه لك فالأقرب تقديم قول المنكر بمسئلة ولو ادعى عليه الملك
 بالآثر ففي كونهما بذلك مندعين باطل ولو ادعى على صاحبه ان الشقص في يده على جهة الابتداء وانكر المدعى عليه اصل الملك فالقول قوله بيمينه ولو
 ادعى كونه في يده على جهة الابتداء فالقول ايضا قوله على راي **الحاكم** من ان الصادق البائع والمشتري على غصبية الثمن وانكر الشفع كان القول قوله وكان
 لا اخذ بالشفعة ما لم تثبت الغصبية بيمينه ونحوها ولا يمين له ما على الشفع في تقديم قوله الا اذا اذنا عيا والواحد هما عليه العلم بالغصبية فيخلف على العلم
 والمشتري باخذ الثمن من الشفع ويدفع اليه البايع ليأخذه مقاصد عن قيمة الشقص وان كان الثمن ازيد من قيمة الشقص سلم الى البايع مقدار القيمة وسلم البايع
 الى الحاكم ليصدق به عن صاحبه الواقعي **السابع** لو انكر المشتري ملكية المطالب بالشفعة للشقص الاخر فوقف اخذه بالشفعة على ابطال ملكه باليمين
 ان لم تكن له يد على شقصه الا كفته في اثبات ملكه ما لم يثبت لعدوان **السابع** لا تقبل شهادة احد في الشفعة على الاخر العفو عن جفته الا اذا عفى
 هو ايضا ثم شهد ولو ادعى المشتري على جميع وارثي الشفعة العفو فأنكر واحد فلو اعلى في العفو ثبتت الشفعة ولو نكل احد لم يرد اليمين الى المشتري كما
 الشفعة للمخالف منهم الى غير ذلك من فروع النزاع الجارية على قواعد الدعوى

كتاب احياء الاموات

كتاب احياء الاموات في فصول **الاول** ان قد سبق في كتاب الجهاد بيان اقسام الارضين كما سبق في بحث الفتنان
 كتاب الجهاد بيان حقيقة الاراضي الموات وحكمها واتهام اهل الامام عليه افضل الصلوات والسلام واتملا يجوز لاحد التصرف في زمان حضوره عليه السلام
 الا باذن من يجوز له التصرف فيها بالاحياء ويملكونها بالملك ولا يشترط في ذلك ان الحاكم وانما الغرض فيها الباب فيما يتعلق بالاحياء
 شبهة في جواز احياء الموات بخصوص الشيعة بل استجاب في الجواز بشرط في جوازه ورتب ملك المحي لها عليه مضافا الى فضل الامم **الاول**
 ان لا يكون عليها يد ممر وفيه مخزنة ولا لم يجر الاحياء ولا التصرف فيها الغرض في اليد لا باذنه **الثاني** ان لا يكون تلك الارض الموات حرم العامر من بناء
 او دار او قرية او بلدة او مزرعة او نحو ذلك ولا لم يجر لاحد احياؤه ولا التصرف فيه الا باذن من له الحريم والحرم ما يتوقف على ارتفاعها على ما يتعلق بمصالح
 وفي كون الحريم ملكا للملك الارض ذات الحريم تبعا وجوبه بغير قيد وحده الطريق متى ما احتيج اليه في الارض الباحة التي والاحياء اخص اذ راع على اظهره وسبغ على
 الا حوط ويشتمل الاحتياط فيما كان من الطريق مقدار الحاجة في استطراد سبغ ولا يجوز التصرف في بعض الطريق بالاحتياط ما كان خارجا عن مقدار حاجته
 على اظهره بل لو زادوه في يد والاحتياط على المحسن واستطرق كذلك فالاحوط ان لو يكن اقرب عند جواز احياها ما زاد من التسع منه نعم لو اخص الطريق بجمع وانحصرت فيه
 واتفقوا على اخصها او تغيره لم يجز الجواز وفي جواز ذلك للحاكم في الطريق العام تردد والمنع كونه احوط اشبه نعم في زوايا هذه الطريق باستيجاره انفعاله
 المرو عليه واستطراد الناس غيره واعراضهم عنه غير استيجام وحده ليس بذلك البعيد حريم الشرب بالكسر الذي هو هنا التهم والفتا ونحوها مقدار مطر تايده
 الجاهز على حافتيه الانفعاله في الاصله على قدر ما يحتاج اليه عادة ولو كان التهم ونحوه في رص لم يملكه الغير صاحب التهم فادعى كل منهما ملكا حريم فان تمام صاحب
 بنية ولا فالقول قول صاحب الارض بيمينه وحريم البئر مقدار ما يحتاج اليه في التسقي منها وموضع الدواب وقوف للناس وتروا اليها ثم ومصب الماء والموضع
 الذي يجمع فيه لسقي الماشية والزرع من حوض وغيره والموضع الذي يطرح فيه ما يخرج منه بحسب العادة لكن ورد تحديد بئر المعطن بكسر الطاء هي التي يستقي منها الثمر
 الا بل اربعين ذراعا من كل جانب بئر الناضح الذي يستقي عليه للزرع ونحوه يثبت ذراعا وحريم العين مقدار ما لا يضرب الماشية باستناده وورد تحديد بالف
 ذراع في الارض الرخوة وبخمس مائة ذراع في التصلبة وحريم المحيط في المباح مقدار تروا الا انه عادة لو مست الحاجة الى غيره وتحديد وحريم الدار ما يحتاج اليه في
 من مطر ترواها وتما مواتها ومادها ولجها ومصب ما لها ومسلك القنول والخروج في الجهة التي تقع فيها الباب الى ان يصل الى الطريق السالك ولو باز ودارو
 انعطاف ما لم يوصل الى ضربه وحريم الغرزة والبلدة ما يحتاج اليه من مطر القمامة والزاب والرحل ومناخ الا بل ومرايض الغنم والخيل والتادى وملعب الصبيان
 ومسيل الماء وعري الماشية ويحط بها أهلها ونحو ذلك **ثمن** علم ان الحريم انما يثبت لما يترك في الموات واما ما يجعل في الاملاك المعروفة فلا حريم له بوجه بل
 لا باب الا للاحياء لا التصرف فيها يمكنه كيف شاء الا اذا كان التصرف تاما لا حاجته لغيره كان مضرا بمجاهرة فان الاحوط بل الاقوى منه من احداثه **ثاني** حريم
 القنول طول سفنها وحريم الشجر مقدار اعضائها وحق فلو احيا ارضا وغرس في جانبها اغراسا وشجر ابرز الشفع الاغصان التي تبقى المغروس في المباح او شجرة عوفه
 اليه كك لم يكن لغيره احياؤه فلو حاول ذلك كان للغارس منع ان لم يكن بعد برزت الاغصان او سرت العروق لكفاية الاستعداد في الاستحقاق **الثالث**
 ان لا يكون من مشاعر العبادة في الشارع الا في كونه موقفا من المشعر ونحوها من الاماكن المشرفة والمواضع المحترمة التي جعلها المالك لنفسه حرم ذكره مناسك العبادة
 فانه لا يجوز احياؤها ولو على وجه لا يضرب الناس كين ولا يودي الى مضيقها مما يحتاج اليه للمعبد على الاحوط **الرابع** ان لا يكون متاعا
 اقطاع امام الفصل صلوات الله عليه الا لم يجر احياؤه حتى الشئ **الشرط الخامس** ان لا يسبق اليه مسلم سابق بالتجبر ولا لم يكن لغيره احياؤه

في حياة الموات

٤٥٠

وان لم يفلد الملك غالباً الا انه يفيد ولو تبه محذره واخصاصه به بحيث لم يمنع الغبر من الا حيا ورفع يده عن بل لو فاه الغبر فاحيا لم يملك ذلك ويحصل التجبر
عرا بنصب المزدحرفا محذره والتاقيه اوانا والرتاب والاحجار حول الا حيا وحاطة الحايط وما اشبه لك يصبر في افاده التجبر منع الغبر من الحيا
علاهم المجر عماره الارض التي تجرها على وجهه يورثي له تعطيلها ولذا قال جمع انه اذا تجر ها ومضو من بعده مثل طويلا في كل فاعلم ان كلفه الحكم بالاحياء فان ابد
عذرا مقبولا في المتأخر اهل بعد ما ينزل به العذر فاذا انقضى الاجل ولم يبدع له مقبولا اجبر على الحد من اما الاحياء او الخلية بينها وبين الغبر فان لم
انزعها من به واذن للناس في عمارتها وقد ورد تقدير مائة ناخير الاحياء الموجب للامتناع من به والدفع الى غير ثلث سنين ولو باد واحد اليها بعد لها
لها لم يقع ما لم ينزعها الحاكم منه واذن في الاحياء ثلث نيت لكل من النبي صلى الله عليه واله واما الاصل رواحا فانه ان يحى بعض من الارض الموات
نفسه لغبر من انصاح كالحى لنعم الصدق والنجرة والضوال نحوها وليس لغبرها من المسلمين ان يحى لان يكون فيها عدل في حيا لا يجوز لاحد
احيا ما احيا النبي صلى الله عليه واله واما الامام عليه السلام ما دام عنوان الحى باقيا واذن ان المصلحة التي هي النبي صلى الله عليه واله القطعة من أرض
لاجلها اجاز للامام عليه السلام التمسك بالنفس والاذن للناس في احياها لابل انتفاعها بغير زوال تلك المصلحة من دون توقف على تصريح الامام عليه السلام بالنفس
غير بعيد **الفصل الثاني في كيفية الاحياء** والمرجع فيها هو العرف - حدد وبيان ان قصد سكنى ارض فعمل حياطه من جوانبها الأربع من
بنا او خشب تصب سقف بعضها يمكن سكنا منها سمي احيا ولا يعتبر فيه مع ذلك نصب لباب ولو قصد الحظرة للغنم او تجفيف الثمار او لجمع الحطب
ونحوها قصر على عمل الحائط ولو من قصب سعت نحوها صدق احيا عرفا وان لم يقف ولو قصد احياها بالزراعة كوفي في ملكها التجبر يزاد مشاوا
نحوها ورتب ه انها باقية ما فيه من نخل وحفر بئر وقتا ان كانت عادتها على الاكتفاء بالسماء والاذن لاجلها حتى ترتب لها ما لا يعتبر التحول بها ولا فعلية
سقيها ولا حراشها ولا زراعتها واعتبر بعضهم طم الحفر التي فيها واذن الا ارتفاع من المرتفع وتلين زراعتها ولو غرس رضاء نبت فيها الغرس ساقى اليها الماء
كفى في صدق الاحياء وكل لو كانت مستحقة ففقط شجرها واصلحها وكذا لو كانت عليها ميا غابا ففقط عنها الماء وهما لها العادة والحى اذ اقام
في الموارد الشخصية مد صدق الاحياء فافا صدق احيا فهو الملك ولا يكفي التجبر في الملك على الاشبه ما لم يصدق احيا انهم يفيد التجبر خصوصا
كأثر **الفصل الثالث في المنافع العامة المشتركة** وهي الطرقات المساجد المزارك والمساكن المشرفة والوقوف والظلم
كالمدارس والربط والخانات والمبار ونحوها مما هو مشترك المنفعة بين العباد جميعهم او فريضة منهم **أما الطرق العامة** ففائدتها الانسداد
والناس جميعا في شريع سواء يجوز لكل منهم الانسداد بها بالانسداد وتوابعه كالوقوف لاجل حاجته والجلوس للاسراع ونحوها مما لا غرض له
من توابع الانسداد ولعل منه ما يحتاج اليه من كانت باب اراه الى الطريق من احوال الاحمال والذواب نحوها واخراجها ولا يجوز لاحد الانسداد
بغير الانسداد وتوابعه الا على وجه لا يترحم المستطرفين ولا يجوز ازاله الواقع الجالس من مكانه اذا كان ذلك منه من توابع استطرده ولو استقر من ذلك
المكان سقط حقه منه سواء استوفى غرضه ام لا وسواء انتقل بدية العود ام لا وسواء طال زمان مكثه فيه لم يضر قبل لا يزول حقه اذا كان الانتقال قبل
غرضه بدية العود ولم يثبت بل لو دفعه غيره عن مكانه سقط حقه بذلك كان للدافع المكث فيه ان اتم بالدفع بل لو كان له رحله في المكان فاذا اتم الرحلة
ظالم سقط حقه بذلك وحيت يجوز له الجلوس في الطريق يجوز له الانسداد بل لا يظهر جواز شتاد كز ونحوها في جنب حائطه لاحكامه اذا كان على وجه لا
يجز جبري اصل الانسداد والام لم يشرع كما اذا كان السامتر حيا لا يمكن المشي عليه كذا يجوز تسقيف الطريق ذالم يكن على وجه يترحم المرور ما شيا او اجبا
ولو يكن موجبا لظلمة الطريق على وجه يضر بالمارة كما في بعض طرق بلدة خراسان واما الجلوس في الطريق ذالم يكن من توابع الانسداد كالجلوس للترحم او
البيع والشراء فلا شبهة في منعه مع المزاخرة للمارة واما مع عك المزاخرة بوجهه كاشبه الجواز واكثر سقوط حقه بالاعتناء في صورة الجواز وان
بقى رحله فيه فضلا عما لو دفعه لا يجوز لاحد حتى السلطان ان يقطع الطريق وبعضه كالا يجوز احياؤه ولا تجبر **وأما المسجد** فمن سبب الى
مكان منه حتى به ما دام متجرا به بجلوس ووقوفه اذا كان مكث لاجل العبادة من صلوات او قرائة قرآن او دعا او زيارة او تعليم علم مسورا او قرائة
وان كره الاخر في وجه كراهة العبادات بل لا يعبد الا حقيقة ولو كان جلوسه للعبادة اذا لم يترحم العبادة الا فضل حراما بمرحمة ولو اذن من ثبته
الحق عن مكانه رافعا يدينه من حق حتى لو عاد وفد شغل غيره وان قام ناويا العوي اليه فان كان رحله باقيا فيه كان الحق ببعض حرمه الضر في الرحل
بازالت والجلوس عليه ان كان لوازاله احداثه وضمنه ولكن ذالحق صاحب كانه لو كان رحله تالافيا في قصره لغيره في ذلك المكان فجلس الغبر على وجه
لا يضر فيه كان لذلك ولو يكن لصاحب الرحل ازالته وان لم يكن رحله باقيا فيه ساوى هو غيره ولم يضره بقاءه مطلقا لكن لا حوط تقديره
تمكينه من سببها اذا كان قيامه ضرورة من تجديد طهارة او ازالته نجاسة وما اشبه ذلك وكان قيامه في اثنا الصلوات ولو استبقا اثنا الى موضع من المسجد
فتوافيا اليه على حد سواء فان امكن اجتماعهما والاتج بهما من غير فريضة بين اتحاد ما بينهما الا تيان به فريضة او خلافة ولا احقية لم يلا الصلوات على اظهر
تم يقدم مراد العبادة ايما كانت على غير الكلام في المشاهدة المستقرة على نحو المساجد الا ان الاحوط اجتناب عن اجزاء المشغل فيها بالدعاء وغيرها
الزيارة من الصلوات ونحوها من لعبادات لم يلا لزيارة وصلواتها **أما المدارس** من الربط والخانات فمن يمكن موضعها

في حياة الموات

في حياة الموات



في إحياء الموات

٤٥١

منها من لا تسكني بمان كان متصفا بالوصف المعبر في الاستحقاق ما في صلته بان يكون مستغلا في العلم في المدينة وبالحشر بان تكون موقوف على نيل
 مخصوص ومن حصل فيما خاصا من العلم بتصفية الساكن او نحو ذلك فهو احق به ولا يجوز لاحد حتى المتولي ان يعاجله ان تطاولت المدة ما لم يشترط الواقف
 امدا فيلزم مع الخروج عند انقضاء وان لم يوثق به وانما ثبت له الحق اذا كان ابتداء نصرة باذن المتولي ولو كان بغيره جاز له اذا التزم منه بعد ان كان النصرة
 مقبلا بان كان له ان التزم لو ادى طول مكثه الى الناس الحال على وجهه يمكن لو ادعى الملك ان يلبس على الناس عقد تحت دعواه وكذا يجوز له ان لا يوزن العلم على
 وجهه سلب عنه الاسم واشترط الواقف مع السكنى فعلية لا شغلا بالعلم مثله اهل ولا يبطل حق ساكن المدينة مادام على الوصف بالخروج لحاجة كثر
 ودرس او غيرها اذا كان له فيها رجل وفي البطالان مع عقد الرجل وجهه غير بعيد اذا كان على وجهه خرج عن كونه ساكنا لا مطلقا ولو ثبت له الحق ما دام
 متصفا بما يستحق السكنى ان يمنع مع اذا كانت له اياه او الشرط من الواقف يقتضي انفراد الواحد ما لو فرض كون البيت الواحد معدا لثنتين فما زاد
 اوقافا وبفضا العادة لم يجز لاحد منع غير من اهل الوصف الا اذا تم العدد النصا فيجوز مع الزيادة لو تفرق الساكن المسكن على وجهه خارج من
 الضرر يملك الساكن بل العدد وغرض بنية العود اليه كغيره اوصلة ربح ونحوها فاعقد بقا حله فيه خروجه عن كونه ساكنا لا يقطع حقه واما منع
 وحله فيه عند خروجه بطول الزمان عن كونه ساكنا في الاشارة بقا حقه لو خرج عن كونه ساكنا في الاشارة بقا حقه وان كان له فيه رجل عاينته
 عند جواز النصرة في حله الا ان يمنع الغير من الانتفاع فبالاخذ بالحكم ويؤيد عند المين الى ان يحضر **واما المفاتيح** فاذا فن الميت في مكان مباح
 او موقوف على الدين لم يجز بنية اخرجه مادام شئ من جسده في القبر باقيا كما لا يجوز ان لا يعلم ان القبر الميتة ما داما باقية حتى بعد العلم بصيرته الجسد وما
 على الاحوط ويجوز التبرع وفي ميت اخرجه عند العلم بصيرته المدفون بهما ومع التمسك فالمرجع استصحابا لبقا **الفصل الرابع في المعادن**
 التي هي ما استخراج من الارض مما كانت صلته واشتمل على خصوصية يعظم الانتفاع بها وهي ليست من الاطلاق بل بدعي الارض التي نحوها اذا
 كان منها في الارض المملوكة للاشخاص فهو لا كمالها لا يجوز لاحد التصرف فيه بغير اذنهم وما كان منها في الارض المملوكة لغيرهم فهو للسليين فاطمة
 واهلها الى الحاكم وعليه ان يصرف حاصله في المصالح العامة وما كان منها في الارض المملوكة لغيرهم فليس عليه حكمه اذ لم تكن ظاهرة وبان ذلك ان المعادن في
 ظاهرة وهي التي لا يحتاج الوصول اليها الى مؤنة وكلفة واما السعي والعمل لاخذها كالمخ والكبريت والموميا والقير والقطر والكل والزجاج والنخ ونحوها
 غائبا وباطنة لا تظهر الا بالعمل والمعالجة كالذهب والفضة والحاس والرصاص ونحوها غالبا **اما المعادن الظاهرة فلا تملك بالاحياء ولا**
 يختص بها الحجر الا ان يحجر التي هي فيها اذ ارا او يستأنفها لمعدن يتعاون لا يملك بل لكل من سبق الى المعادن الظاهرة فلاخذها مائها من دون
 ان يعقد بعد رجاحة نعم لو وصل الحد لمضارة بالغير منع من المفاد والحاصل به المضارة ولو سبق اثنان فان سبق احدهما اليه كان ولي دون توانيها
 امكن اجتماعها او تراها سبق احدهما والا تقي بينهما ان كان ما في المعادن لفيها مجامعها وكان التزاع في السبق والحق وان لم يكن وافيها بما لا تفرق
 فتمت بينهما مع امكانها لا اذ اقرع مع عقد القابلية للقسمة ولو قهر احدهما صاحبه اخذ ما فيه ثم وملك ما اخذ ويجوز لامام الاصل عمل الله تعالى
 فجزء جعلنا من جميع المكاه فذاه اقطاع المعدن الظاهر ولا يجوز لاحد من احده وليس كل نائب لغيره ولو كان الى جنب للمعدن ارض مواتة داخلها
 وسبق اليها الناس لما تملكها بالاحياء الذي منه جفرها لذلك واخص بها الحجر الذي شرع في جفرها ولو اقطع الامام عليه السلام تلك الارض خرج
واما المعادن الباطنة فملك بالاحياء الله هو العمل حتى يبلغ نيلها ولو جرها وهو ان يعمل فيها عملا لا يبلغ نيلها لم يملكها نعم يكون احق
 بها ومن اهل في تمام العمل الزرع باحد من اهلها اتمام ارضه اليد على التفصيل المنقذ في تجر لا راضي والاهمال في الاحياء ولا امام عليه اقطاع المعدن
 الباطن قبل ان يملك **فروع الاول** لو احيا ارضا فظهر فيها معدن باطن ملكه المهي يتبعها سواء كان عالما به حين احياها ام لا **الثاني** لو حصر
 ارضا فوصل الى معدن ثم فتحها السلون ففي كون المعدن حق للغائبين والمسلمين فاطبة وجهان اولهما لا يخلو من قرب **الثالث** لو قال ربنا المعدن
 لاخر عمل في ملك نصف الخارج او ربعه ونحوها قيل لا يبيع اجارة ولا جعالة ولا طهر تحت جعالة لما قر من عقد اعتبار معلومة مقدار العوض في تحتها
الفصل الخامس في المياه وهي من اشركات تملك بالاحراز في اية او مصبغ او حوض ونحوها سواء كان الحزم مسلما او كافرا ولا يلزم ببلد القاطن
 عن الحاجة من الحزم الا عند توقف حفظ نفس حزمه عليه بملك مالك الارض ما في اعماها من الماء من جفره في ارض مباحة كان احق بها كالحجر فانا للملك
 ملك الماء والبر جميعا ولم يجز لغيره التصرف فيها بغير اذنه كافي سائر الاموال الحزمية ولو اخذ من مائها شئ من دون اذنه لم اعادته اليه واسترضائه ونحوها
 البر يبيع مائها اكله ووزنه ولا يجوز بيع جميع مائها الا لتبعا للبر او على الدوام ولو حزر البر في المباح لا للملك بل للانتفاع بها مادام في ذلك المكان كان
 احق بها مدة مكثه عليها ولا يحجب عليه بذلك الفاضل من مائها عن حاجته على الاشارة لا يقطع حقه بالفارقة بقصد العوم مع عقد طول الزمان ولو
 فارقه ما عرض عنها كان السابق اليها بعده احق بالانتفاع بها في وجهه لا يخلو من قوة وما كان من اياها مباح الاصل كمن العيون والانهاء والاخر
 المملوكة لاحد من الغيوث فالتاس فيها شرع سواء ومن اغترف منها شيئا بائنا واحازه بقصد الملك ملكه **والمحق بالمقامر مسائل**
الاولى التهم المملوكة بشر او نحوه او احيا اذا قبض من الماء المباح كما الشط ملك ذلك الماء المفضوض وقبله لا يملك بل يكون اولى به كما ان الحجر اسهل

وكون الملك في
 المقتضى ملك في
 استعداده المحي
 للشا عن فاعه
 حجة الاستصحاب
 عند ذلك في
 المقتضى
 من مد كماله

في المباح



في اللقطة

الى ارض مملوكة والا ولظهر ولو بعدت انهارا وملا كما فان وسعهم جميعا ولم يسعهم ولكن تراضوا على المأثمة فلا يجدون الا نفع النعاس فيقيمهم
بالأجر وان نوضع خشة صلبة لا يحصل فيها التفاوت بمروا لا زمنا وصخرة ذات ثقوب متساوية على نهد حقوقهم في صعد الماء على وجهه لا يكون خلو
الماء في تلك الثقوب متفانا ويجري كل منهم ساقية لتقوية يجعل الثقوب على أقدام ثقبها اذا كان لاحدهم نصف والاخر ثلثه وثلثا سلسه جعلت الثقوب
ستة ثلثه منها الذي النصف اثنان لذى الثلث واحد لثالثه من وهكذا والقسم هنا على فدان صباهم من الماء على سعة الضياع **الثاني** من استجد
نهر حصلت له الحفرة ولو تروا بالوصول الى منزله الماء وحجراه على وجهه اذا اراد اجراء الماء فيجري فيه الماء فعلا لا م لا بعد ان تهيأ له ولو كان المستجد من جماعة
كان بينهم على فدان اعمالهم ان يشره وعلى فدان عمل الأجير ان يساجر واغبرهم العمل وقيل في صورة الاستيجار يكون بينهم على فدان النقطة على العمل والأول
فرك لو كان لا تشارحي على النهر المملوك لغيره فان كان وضع الرحي يجر واجب على صاحب النهر اعانه لم يجز لان يعدل الماء ويصرفه عن الرحي لا يرضا
صاحب الرحي وانما جاز لان يعدل به الى غيرها **الثالث** اذا اجتمعت ملاك على ما واحد باح من سيل ونهر ولو بلغ الماء الباح بالجميع كان السابقي
للارض اولى ثم من بعد على الترتيب في الأحياء ولو جهل الترتيب الذي هو اقربها الى اصل الماء فطلق الماء عليه على فدان حاجته ثم رسل الزاد من حاجته الى ما
وهكذا ولا يلزم تقديم المشاخر بغير رضا المتقدم وان ادى عند التقدم الى تلف لما أخر وفد وقد بر الحاح في الزرع الى الشراك وفي الشجر الى العقد وفي
التحلل الى مبدل الساق ولو قبل بتقديم الحاحه بالمقدار العادى بحسب حال كل منها في ذلك لا وفي ذلك الفضل لكون مورد النص قضية في واقعته لم يكن
وعلى التقديم بالمقادير الزهوية فلو فرض اختلاف ارض واحد هبوطا وعلوا سقى جزء منها على حدة ولو تعارض من عن يمين الماء عن يساره مع النسيج
في المحاذاة فع سبق احدهما حيا فهو اولى ومع التساوي وجعل تاريخ الأحياء ينقسم الى بينهما **فرك** لو اراد احدا ان يستجد بئله رحي على الماء الباح
المذكور فان عارضه ملاك المزبورة على وجه يحصل ضرر عليهم او على بعضهم لم يكن لذلك الا برضاهم سواء باها في ملكه او في ارض مباحة ولو
يعارض احدا منهم لم يعتبر انهم ولو كانت على الماء المباح رحيه متعارضة في كمال ملاك في تقديم السابقي في الأحياء ومع الجهل بالتاريخ فبقا الأثر
منها الى اصل الماء ثم ما بعد **الرابع** يجوز لغير اهل الملاك على الماء المباح ان يحمي قطعة ميسرة من ارض الحبا ملاكهم اذ لم يكن فيه تضيق عليهم
ويكون هو اولى بما يفضل عن حاجته من قبله من المحيين من ذلك الماء ولا خلاف له ان يسوقوا حقهم **الخامس** لو احتاج النهر المملوك لجمع من اهل
الملاك في جانب المباح الذي يكون اهل جانبية حتى يبالى صلاحه وتنظيفه سلكه في ونحو ذلك كان المصرف على اهل تلك الملاك على حساب ملكهم
للنهر المملوك وعلى حسب استحقاقهم للنهر المباح وقبل يشرك الكل في المصرف من اصل النهر لانه يصلوا الى المال لا في شيء عليه ويشرك الباقيون
بعده الى ان يصلوا الى الثالث وهكذا ولو كان الماء يفضل عن جميعهم و

يحتاج الى مصرف فوئذ ذلك المصرف ايضا على الجميع حتى الاول

على حسب الملك ما استحقاق ومن امتنع منهم عن

اداء المصرف يجزى له الحاكم عليه تمت

كتاب اللقطة

وهي بضم اللام وبسكون الفاف وفيها الملقوط اما انتا او حوان او غيرها فالقسم الاول بفتح القيماء ولفظا ومفوطا ومنه
والنظرية في مفاصل ثلثة **الاول** في اللقطة وهو كل صبي يولد من مياضيه كافل له ولا ربه في جواز النقاظ الطفل الغير المبتسر وتعلق حكم
اللقطة به كما كان في عهد جواز النقاظ البالغ العاقل وفي جواز النقاظ المبتسر غير البالغ وجهها اظهرها عند الجواز نعم يجوز اخذه وتربيتها بعون
الحسنة لعدول المؤمن عند هذا الحكم ولا يلحق المجنون بالنصبي فلا يجوز النقاظ وانما ولا يثبت الى الحاكم وعدول المؤمن من مع فقهه ولو علم اللقطة
خاص من باب وجد او ام او وصي اجبر الوجود منهم على اخذه ولو سبق احد ممن جمع شرائط اللقطة لم يجز لغيره اخذه منه قهرا ولو بعد هو
اخيارا جاز لغيره اخذه ولم يجز الاول على اخذه على الاظهر ولو النقاظ ملوكا ذكر او انثى لزم حفظه وايضا الى صاحبه جري عليه احكام اللقطة
ما عدا الملك من احكام اللقطة ان كان صغيرا ما كان كبيرا فانه ليس بلقطة ولا لقيط بل لا يجوز اخذه الا بعون الحسنة للحفظ والا يبالى الى ما كره
مع التمكن منه فعد الى الامام عليه السلام وابنه عند لباس من لقيا ما كره في غير يدي يرااه صلاحا من حفظه لانه اوسع ثم لو اتوا لكبير من الاخذ
حسنة او صانع من غير تضرعهم لم يضمن ولو كان بغيرهم ضمن ولو اختلفوا في النقاظ فالقول قول الملقط مع يمينه ولو اتفقوا اخذ على العبد لما خوذ
بعنوان اللقطة والحسنة يرد ما فلا رجوع له على المالك ان لم يبرئ من استغفره وانفق عليه الى ان يستغفر في قيمته فاذا بلغ الغرض قيمته فان وجد ما لكبر
به عليه والا باع وفي التدبير هل يبيع عند الوصل الى صاحبه عند المالك له غير العبد لا وجهها اظهرها العبد فيضرب الى ان يتمكن صاحب من الوفاء
ولو اعترف ما لك بعتقه في وقت وقع البيع قبله فذا بيع وفسد العتق ولو اعترف بعتقه قبل ان يبيعه للملقط فذا قرره وعقده ومنع الملقط من
البيع فبرجع بما انفق عليه على المولى ولو اعترف بالعتق في وقت سابق على البيع الصادق من الملقط نفى في البيع وجهها اظهرها العبد والا حيا سلسل
بينة **المفصل الثاني** في الملقط ويشترط فيه البلوغ والعقل والحريه والرشد والا سلا مع كون الولد محكوما بالاسكاف فلا ارادة

في اللقطة

الصبي

الصواب ان كان متمم او مرافقا لا يتبع عن الولي ولا لاقطاط الجنون مطبقا كان واذا وارتا اذا وسع زمان لافقة الحضانة على المعارف من دون حق
 على اللقطة كما اذا اراد عليه كل شهر ساعة مثلا ولو انقطعت الصبي والمجنون جاز لكل احد تقاطع من يدهما من غير فرق بين ولية ما وغيره ولا تختص ولاية اللقطة
 بالحاكم ولو انقطعت العاقل ثم جن فالأظهر عند جواز التقاطع من يده بالتحقق ولايته بالحكم الا ان يوجد له بوء او جده او وصي احدهما فان كلا منهما اولي بحضانة
 اللقطة من الحاكم وكذا لا يجوز التقاطع المملوك ذكر كان وانثى قنا وملاذبا ومكاتبه او ام ولد نعم يجب عليه الاستقذار ولا يجري على من استنقذه احكام اللقطة
 لو اذن المولى لعبد في الا لتقاطع عموما او خصوصا صح وترتب عليه احكام اللقطة بالنسبة الى المولى وكان هو الناظر في امور وان تكفل العبد بغير
 بامره وللمولى ان ياذن لعبد في الا لتقاطع مستغلا كما ان له نفل ولا يسه على من انقطعت العبد باذنه اليه على الاظهر وفي جواررجوع المولى في اذن بعد التقاطع
 باذنه وجبه فوقي وكذا لا اثر لالتقاطه في الا لتقاطع الا كما ان ولد محكوما باسلا منه مظاهرا واما لو كان محكوما بكفوفه فلا ظهر جواز التقاطع الكافرا
 ولا يشترط في الا لتقاطع الا تحاقق المذهب مع الطفل ولا العدل فيجوز لهما الا لتقاطع على الاظهر لكن يلزم الحاكم ومن يقوم مقامه من ارضه من يد ما لم يطمئن به
 الملتقط منه ما يوجب على الوجه المعبر من غير فرق بين ابتداء الامر واستدامته ولو انقطعت بدوى لا استقرار له في موضع التقاطع وحضريه يردل لتفريده في التجارة وانقله
 ونحوهما لم ينزعه الحاكم وانما من يده اذا اطمئن بانه لو وقع عند استيراده يجوز المسافر باللقطة والاستيطان في غير بلد الا لتقاطع بل وغيره ولا عندنا
 للتلقط على اللقطة بل هو سائبة يتولى من شام ملتقط وغيره والواجب على الملتقط هو تعهد اللقطة واقضا بدفع ضرر دونه وتبديده بنفسه بغيره ولا يجب
 عليه الا لتقاطع عليه من مال نفسه بل يذله بمجانا نعم يجوز له ذلك فان لم يفعل جاز له الا لتقاطع عليه من مال اللقطة نفسه بان الحاكم ان كان له مال فان لم يكن له مال ولو
 يتبرع هو ولا غيره من المسلمين بالالتقاط عليه استعان او لا بالسultan العدل لينفق اليه من بيت المال والركوة وان لم يجد سلطان ولم يصل اليه ولم يكن
 يده من بيت المال والركوة شيئا او كان وكان الاثم منه موجودا استعان المسلمين فان لم يوجد من يتبرع بالالتقاط عليه كان هو ساير المسلمين سواء في
 الا لتقاطع عليه لم كفاية ولو بقصد الرجوع على اللقطة عند مكتبة فروع مقدار نفقته على المتكئين منهم ويرجع كل منهم عليه بما دفعه ان قدر على الوفاء بعد
 ذلك والا فان على كل ما دفعه ولو لم يكن من ارجعه المسلمين ايضا انفق عليه الملتقط وجوبا ولو بقصد الرجوع حفظ الدين التلف رجوع عليه بما انفق عليه
 بقصد الرجوع متى ما عرضت له العتق والدينا لا يوقف رجوعه عليه عند يساره على كونه فلا شهد على الا لتقاطع عليه بقصد الرجوع وقبل قول في مفاديه
 نعم الا شهدا وارجح نخلصا من اليه ان ادعى اللقطة عليه ثمة التبرع او انكر مفاد من التفتقر ولو ظهر بعد ذلك كونه اللقطة رقا رجوعه على التبرع على سبيل
 انفق على اللقطة بقصد الرجوع مع امكان الا ستعانه بغيره وانفق هو بقصد التبرع فلا رجوع له **المفصل الثالث في احكامه وهي**
مسائل اولي اخذ اللقطة في صورة توقف حفظه عن التلف على اخذه واجب على المطلع على اشرافه على التلف عبثا ان التحمل المطلاع وكذا ان اعتد
 واخذ في صورة عدم توقف حفظه عن التلف على اخذه مستحب ليس بواجب على الاظهر وهل يعبر المجانية في حضانته ام لا وجهان اشبههما العمل فلا احتساب
 الا جرة على حضانته وخدمته ان لم يوجد من يتبرع بها **الثاني** لا يصل في اللقطة الحرز ما لم يثبت رقبته بملك هو كالكبير وبذد والزع على الملك كيد الكامل
 وج فحكم بملكه لكان عليه حال الا لتقاطع من يثاب على وحل وما علم انه كان عليه ثم ازال عنه الرجوع او غاصب في نحوها وما كان تحته او فوقه من مزر فقطا
 وما كان مشددا بشيابه او كان في جيبه ما كان هو فيه من خبثه او فسطاط او مهمل او سيراودا ركا مال لها او نحو ذلك ما فيها من الاقتنة والمنافع وما كان
 تحته من مركبة ما على المركب من الاموال وما كان فوقه او تحت فراشه وسير يده الى احد جانبيه من الاموال ونحو ذلك على الاظهر ولو كان على دكة عليها ثياب
 فحق الحكم ليه وجهان والا فربا داره الامر مد رجعي العادة ولا يحكم بكون الكثر تحته الا اذا كان في ارض بملكها لكون يده عليها او كان في مباح وفامت قرينة
 مفيدة للاطمينان بكونه كزعة معتبرة عليه ناطقة بذلك ونحوها **الثالث** لا يجب الا شهدا عند اخذ اللقطة نعم الا شهدا ولو يتما بالنسبة للمسترغري
 المعروف بالعدل **الرابع** ثابت هي الا لا ينزل على حفظ اللقطة وتبين حاضره دون ماله واما اذا كان له مال فيفتقر في ماله بالالتقاط عليه من بل
 حفظه على اذن الحاكم ولو انفق عليه من وضبطه بغير ارجعه الحاكم فمنه ولو لم يمكنه ارجعه الحاكم اما الفقهاء والقصور البعد عنه بالرة راجع عدولا للمؤمنين فان
 اعتد ذلك ايضا صرف هو بغير اذن ولا ضمان عليه ولا يجب عليه الا شهدا اعلى التفوق وان كان ولي عليه حفظ المالا حسنة الى ان يترك من ارجعه الحاكم او على
 الشيعه **الخامس** الملقوط في دار الحرب التي لا مسلم مسوطا هنا لا يحكم بكفره وورق من اسرقه من المسلمين وكذا الملقوط في دار الاسلام التي استولى عليها
 اهل الكفر فعادت دار كفرة ولو يبق فيها مسلم يحتمل كونه منه اما اذا كان فيها مسلم يحتمل كونه منه ولو كان ناجرا غير ساكن او اسيرا او محبوسا فلا قرب الحكم بالكم
 وحرية الا ان يثبت كونه من كافر ولو بلغ المحكوم باسلامه اعراب عن نفسه الكفر لم يحكم برده على الاقوى ولو ادعى في حق مؤتمه وام على دعوى بيته سلم اليه بنقض
 الحكم باسلامه **السادس** اذا جن اللقطة في الحال غير في ايجاب جانيته بعد التحال عمدا القصاص وشيعة الدية على خطأ الدية على عاقله ولو كان
 في صغره وحال جنونه خطأ تجمل عاقلته الا ان يفارق غيره في ان عاقلته الا ما علم عليه ما لم يظهر له نسب يكره بولي احدا على وجبه يكون ضامنا لجر برته ولو جنى
 عليه لاحد هو صغير فان كانت على نفسه عمدا او جنى القصاص وخطا وشيعة الدية وفي قضا صلا امام عليه كره دون اللقطة ودية للامام عليه السلام
 لان يوفى منها ما عليه من دين نفقته ان كان لو كانت الجانيه على طرفه في حال ما سار الصبي المجنون على طرفه في مجرى فيما ياتي في كتاب القصاص من جواز
 وليه

في اللقطة

شعير

كتاب اللقطة

٥٥

الغافل لهبه

مفتي

فتي

وليته وهو هذا الإمام عليه السلام والحاكم وأخذه الله به مع فقهاء الصلح من ذلك وإدعاء الناحية إلى فوات المحل وقبل بعد الجواز مطلقاً ولا ظهر له ذلك والحال في الجحون ولا يتولى الملتقط شيئاً من أمصاص وأخذ الله له على ذلك كمالاً للإمام عليه السلام وإنه ناسب الخاص والعام وهو القبة العدل الشايعين إذ الباع فقد فاذف فإن لم يدع الفاذف في حقه حله الفاذف إن ادعى ذلك وانكرها الفاذف فإن لم يدع الفاذف في حقه حله الفاذف إن ادعى ذلك وانكرها الفاذف بعد حلفه لمقدوف على من رقبته لم لا يلجأ بغيره فلو أن ثابها ما حولها وأولها ما قرب بل أن ذلك وأما ما رقبته لكونه لفرش إماره على ذلك الشايعين إذا الفاذف بعد بلوغه وشدته على نفسه بالرقبة ولم يعلم بطلان إقراره قبل إقراره على الظاهر كأن الظاهر على الفاذف بين أن يسبق إقراره وهو الحر به لا يسبق ولو لم يقر بالرقبة الشخص ثم أقرها ثم لم يبيع من ذلك ولو سبق منه قبل الإقرار تصرف متعلق بالغير فرفع البينة على رقبته يكون كالنصرف الواقع من العبد بغير نكاحه وان فقدت البينة لم ينفذ إقراره في السابق المتعلق بحق الغير ويقتصر على ذلك ما لو كانت امرئ وتزوجت ثم أقرت بالرقبة فإنه لا يفسد بإقرارها نكاحه لم يحكم بوقا ولا دونه منها وكانت عندنا منه متى طلقت عدة الأحرار الشايعين إذا ادعى الملتقط وغيره بوقا القبط له وكان ممكناً عاد فإن كان بعد بلوغه ورشدته وصدق هو المدعى في ذلك وإقام المدعى البينة على دعواه عند الحاكم بحضور وحكم الحاكم ببقائه المدعى ثبت نسبة نرتب بعض أثاره كالحرية والتفقه والأثر هل يحكم بوقا وكذا مع كونه قبل الدعوى محكوماً بإسلامه وحرية له لا وجهاً الشبه بها العكس نعم لو ادعى المسلم بوقا من حكم بكفره بغير اللاد واسترق الخبيث مع التصديق أو البينة وحكم بإسلامه على الأقرين أن لم يصدقه في ذلك وفقد المدعى البينة حلف القبط عند الحاكم بعد كونه ابنه وفقدت الدعوى وإن كانت دعوى البينة في حال صغره قبل حكمه بذلك لئلا يكون إقراره أو قاضاً مسلم كان أو كافراً ولا بأس به إلا أنه إذا بلغ وانكر ذلك سمع منه أنكار مع اليمين وفقد المدعى البينة ومن لواحق المقام مسائل الأولى إذا اختلف القبط في الاتفاق عليه فالقول قول الملتقط يمينه في أصل الاتفاق وفي قدره بالمعروف في الزايد مع الحاجة سواء كان القبط مالاً لا وسوءاً أو مدعى القبط إن الاتفاق عليه كان من مالهم لا وكذا القول بوقا يمينه في نكاح النرجع بما انفقه عليه الشايعين لو شاح أشان في منبذ فادرك منها التقاط ولم يترك أحدهما الآخر ولو ضاعبها عليه ولسا وباقى الشرط المعبر في الاتفاق على وجه لا ترجيح لأحدهما على الآخر أشرك في ذلك إذا أوجب له شراكمها ضرر القبط فيقرع بينهما ما وسيلهم إلى من أخرجته وكذا لو كان الشاح بعد وضعه اليد عليه سواء كانا مومنين أو أحدهما حاضرين أو أحدهما وقل بقاء البينة على الفريضة الفريضة على البكر ولو ادعى على المسرة والفاة على المسرة ظاهر العدل على السور والعدل على الأنقص عدله ولم يثبت شيء من ذلك ولو ترك أحدهما عند الشراكم حقه من الخصم إلا صح من غير حاجته إلى الحاكم ولو كان أحد المتشاكين كافراً لم يقدم المسلم عليه مع كون الطفل محكوماً بكفره كما لا يقدم من صفته من ماله لركا الحال في راسه ونحو الثالث إذا ادعى ثماناً جنبين كانا مملكتين أو بالفرق بوقا وكانت أحدهما بينة على ذلك حكم بها وإن قام كل منهما ببينة أو فقدت البينة أفرع بينهما ما ولا ترجيح هنا باليد لو كان الملتقط أحدهما لا خصاص الترجيح باليد إلا موال الشايعين إذا اختلف كافر ومسلم وحر وعبد مدعى بوقا القبط ولا بينة لأحدهما أفرع بينهما ما وحكم بيمين أخرجته فان مات قبل الكمال عمل بما فاضت به الفريضة وإن كل وانكر البينة لمن أخرجته لم يسمع منه شيء فكان القسم الثاني في الملتقط من الحيوان ولبي ضالته والبعث في مفاصل الأول في المأخوذ وهو كل حيوان مخلوك ضاع عن الإنسان عن مالكه البعير المعلوم أخذ ولا بد للملتقط آخر عليه ما يستثنى وأخذ للمالك إذا لم يوجد صاحباً يجرى ذكره أو إذا أدى ترك القاطن إلى تلفه فله أن يأخذه كما لا يكره لو كان الأخذ في غير ما يحاذر عليه التلف لحفظه وإيصاله إلى مالكه ويحرم أخذه بعنوان العدلون وعكس الرد إلى صاحبه إذا وجدوا الشاهد عند الأخذ مستحب ولا أولى الملتقط ولا يجوز أخذ البعير الصحيح الفادر على حفظ نفسه من السباع وكان في كلاء وهو العشب ما يكفي للشراب كان يمكن أن يؤكل بهما وأخذ البعير المذكور ضمنه هل يخص المنع والضمان بما إذا أخذه بعنوان التملك أو بغيره وما إذا أخذه للإيصال إلى صاحبه جهان وأظهر الفصل بين الأخذ للإيصال عند خوف عكس وصوله إلى مالكه لا عند تغلب تياهه فيجوز ولا ضمان وبين غيره فلا يجوز ويضمن ولا يزيل الضمان في موت ثوبه بإرساله إلى الموضع الذي أخذه منه وموضع يساويه أو يزيد عليه أو يتركه منه تسليمه إلى مالكه أو يكره أو يكره الذي يجب بضمه إليه عند عكس تملكه أو يكره إلى مالكه أو يكره وليس له مع عكس تملكه إلا إيصاله إلى الحاكم أيضاً بغير حفظ ثمنه بل متى فيه مضموناً إلى أن يجد المالك أو يكره أو يكره وحفظه أو الاتفاق عليه فجاء من غير رجوع ببدله على المالك أو وجد حيث يسلمه إلى الحاكم فإن كان لبنت المال حي فإن رأى المصلحة في أن يرسله إلى أن يوجد صاحباً أو يحصل اليأس منه فيصعد في بطلان أو بأعز مع قضاء المصلحة بذلك وحفظ ثمنه لصاحبه كما يبيع مع عكس الحرج وقضاء المصلحة بغير حفظ ثمنه ومثل البعير في ذكر الدابة أي الفرس والحمار والبغل وفي البقر والحمار وحملها ووجوه وأظهر الحاذق أو لا بالبعير فيجوز أخذه الثاني في الحمار والبعير الذي لا يجوز أخذه الشجار الكبار وكما جاز الطواحين والحبال الكبار وفرد النحاس العظيمة وما شاكلها مما هو محفوظ لكبر ولا يخلو من جحران كان إجراء أحكام لفظة المال لخاصة من عليه غير بعيد ويجوز أخذ البعير ونحو ذلك تركه صاحبه من جهد في غير كلاء ونحو ذلك لا أخذه ولا ضمان عليه على الظاهر وكذا الحال في البعير الذي يتسبب صاحبه في روضات ما دون كلاء أو بالعكس على الأقوى وأما السبي في أرض ذات ما وكلاء على حال لا يقدح على الانتفاع بهما بنفسه لم يرضوا عنه فجوز أخذه أيضاً وجبة مثل البعير فيما ذكر الدابة والبقرة والحمار إذا ترك عن جهد في غير كلاء وما وأما البعير الذي عرج في غير كلاء وما مثل ضل

عنه

عند صاحبه فلا يملكه الاخذ قبل بقره سنة ويجوز له ان يملكه بعد السنة ان كان مثله ممناعا من صفات التبع ولو كان غير متع جري عليه حكم الشافى في الغلافة وجه
واما الشافى فان وجدت في الغلافة اخذها الواجد تحجب بين جسمها امانه في ذلك لصاحبها بالامتنان وبين دفعها الى الحاكم ليرتكبها هو الاصل يحفظ
 عنها او يبيعها وضبط ثمنها الا اصيل الى المالك وبين تملكها مع ضمان قيمتها وان اخذها لآخر فوقف على التعريف في المياس من الظفر الكفا على الاظهر وحكم
 الشافى في ذلك كل ما لا يمتنع من صفات التبع كاطفال الابل والبقر والحمير على الاقوى ولا يؤخذ النمل والجمادى والضال بعد تعلق ملك انسان بها الا
 بقصد حفظها وايصالها الى مالكها ولا يجوز اخذ غير الشافى من الضوال الموقوف في العران مشعرة كانت كالابل وغير مشعرة كالصغير من الابل والبقر لا للحفظ
 والا اصيل الى المالك فيجوز ان يملكها او اخذها من الخوف عليه من التلف والتهيب التغير بين الجبس والدفع الى الحاكم والملك بعد التعريف على نحو ما مر في الفتا
 في الغلافة ولو وجد له اخذ الضال في العران غير الشافى فيجوز بين اسما كها لصاحبها امانه وعليه نفعها من غير رجوع بها عليه بين دفعها الى الحاكم وبين
 عايد المسالك الا انه عليه مع الرجوع على المالك بما انفق مع فقد الحاكم ولم اتم التخيير ولا استحقاق الرجوع عند فقد الحاكم بما انفق وحدها ولا كثر
 نعتن الدفع الى الحاكم مع الامكان والا مساك والا نفاق عليه من غير رجوع وضمانه ليعينه مع نعتن الحاكم ثم جئنا سلم الحاكم يلزم الحاكم الحفظ بالاتفاق عليه
 من العن بطلان النفاق عليه بين مال مع وجوده وفقد لا يلزم منه ولو وجد الشافى في العران اخذها وحسبها وعرفها لثنت ايام فان جأ صاحبها واداعها وتصد
 بشئها والا حوط بل الا ضرب سيدان الحاكم في البيع ولو سلم الى الحاكم لياشر هو البيع والنصف في جاز ونيس بيع الواحد واجبا على الاظهر للرجوع بها وحفظها كما
 لا على الاظهر المصلحة بعينها ولو باع ونصف بالثمن ثم حضر المالك وعرف له بعض النصف كان ضمانه على المصدق اذا سلم الى الحاكم فانه لا ضمان عليه في
 جواز النفاط كطلب الصيد قولنا ان ظهرها العمد وهو جواز وجوب تعريفه سنة ويجوز له الانتفاع به بعد ما عاينها مع ضمان قيمته ومثله كطلب الماشية والزرع والحطب
 والغنم عند من قال بكونها غلوكة **المقصود الثاني في الواحد** بيع اخذ الضال الذي يجوز اخذها من كل بالغ عاقل حر رشيد مسلم عدل واما
 الصبي والمجنون فصحة النفاطهما وعد جواز انتزاع خبرنا في ذلك منهما لا يخلو من وجوبه والا حوط منع الولي اياهما من الا نفاط واذا النفاط انتزع ذلك و
 منها ما يتولى هو ما على الواحد من التعريف ما بعده ويراعى في مورد التخيير بين المملك مع الضمان وغيره صلحها بالنسبة الى حالها **واما العبد** لا يظهر
 على صحة النفاط مع نول المالك صحته باذنه عموما او خصوصا ولو النفاط بغير نهي لا اذنه لم يجر لعن المالك نزعها منه لا بعد اطلاع المالك وبقه بل بعد
 الروايات المتعقب تسليمه الى الحاكم ولا في بين الفلق والمدبر والاولد **واما النفاط** التقييد فلا يبعد فحتمه ويجعل عليه مراقب اما الكافر غير المرتد فصحة النفاط
 واولى منه المسلم الفاسق في النفاط المرتد نأمل **المقصود الثالث في الاحكام** وهي مسائل **الاولى** اذا لم يجد اخذ الضال مسلما
 ينفق عليها هو من نفسه حفظ المال من التلف رجح بما انفق على صاحب جئنا وجدا لا اذا فصل التبع بالانفاق فلا رجوع له كما لا رجوع له عليه بما انفق عليه
 بعد قصد تملكه اذا وجد المالك واسترجعه **الثانية** اذا كان للقطعة نفع كالظهر واللبن والروث والحند والعل قبل يكون ذلك للملفط بازاء مال
 وقبل بل ينظر في النفعة وقيمة النفعة ويقا صان وهو **الاولى** **الثالثة** لا تضمن الضال الا مع النعك والتعريف او قصد المملك جئنا بجوز المملك
 نوى كحفاظ بعد قصد المملك لم يزل لضمان لو قصد الحفظ ثم نوى المملك لزم الضمان **الثاني** بعن من وجد عبدا او جونا اخر له عند غيره فادعى اياه
 واحضر عدلين يشهدان بعينه فغنى لربه وان شهدا بالافضاض دون العين لم يقض له لاحمال الشاك غير ملوك كالحق الا وضوا ولو كان شهودا شين لا يمكن
 احضارهم لم يجب حمل العبد اليهم ولا يبيع على من يحل اليهم الا ان يرى الحاكم المصلحة في احد الامر فانه يامر به الاستعانة ولو تلف قبل الوصول وبعد بل يثبت
 كونه له ومع عدم ثبوت ذلك ضمن المدة قيمة العبد واجزائه **القسم الثالث في اللفظ** بالمعنى **الاخصر** والبحث في امور
الاولى ان اللفظ كل ما لا ضايع عن صاحبه اخذ ولا يد لاحد عليه ليس منها غير الضايع كال مال الغير المعلوم صاحبه المأخوذ من يد الغاصب السابق
 بل هو من مجهول المالك لذلك هو اعم مطلقا من اللفظ على الاظهر وينبغي تقديم حكم مجهول المالك وابايعه باللفظة التي هي قسم من اخصر احكاما وبما ان
 مجهول المالك كل ما ليس ضايعا من احوال التي لا يعلم مالها فضلا ولو ترك ضايعا يشتمل المأخوذ من يد السابق والغاصب ما يؤخذ بصون الوديعه وانما
 اذا غاب صاحبها غيبة منقطع لا يعلم من اثره ولا ينقل عنه خروجه ولا يعلم لوارثه ما يوجد في صندوقه ولا غير مختصة به ما طارئة الهوا واجابة السيل والفق
 التي تحيى الى البيت الطير المأخوذ من الهواء والثوب النعل المبدلين بالجمادات المساجد ثما الوقت المجهول رباة نحوها مما يقع في اليد على وجه الضمان
 ولا يعلم مال المالك المجهول هو لزوم الفحص عن المالك مما امكن والصحة بعد المياس بغير مال المالك لغيره الاقوى الا حوط كون المصلحة قاذ
 الحاكم واحوط منه التسليم الى الحاكم على وجه عزم المالك والولاية بما في الدين المجهول مستحقة ولو وجد صاحبها بغير دفعه فيخرج دعوى بل لا يلزم الاثبات
 بالبين والنوصيف لموت للاطمینان العاد كونه له في مقدار الفحص جوا حوطها العبد الا من من مضي الحول حصول المياس من الظفر في المدا على صدق
 الا شغلا الفحص عفا في مثله فلا يعبر التوا في غير نراح ساهو طلبة مسعى هذه الصفة هو المؤمن الفقير العادم لمؤنة السنة ولصاحبها الا حوط لها
 ان لم يكن اقوى اعتبارا عدا كونه هاشميا ويجوز التأخير في الصدف بجلى جبر لا يعتد بها واد الفورا ولى ويتخير بين الصدف بعينه بين بغير الصدف ثمنه
 ما لم يكن احدهما اصلي والا فالا حوط تعينه في جواز حفظه لعين ثمنها والصدف بالثناء وجبره ان كان ذلك اصلي لا مطم ولو ظهر المالك بعد الصدف

في البيع

في العمد

في العبد

في العبد



كتاب اللقطة

بدل لم يرض بغيره من ليد لم يرض بغيره من ليد العاديه او بعد الضمان مطر وحوا وسطها وسط ولولا الحوط احتياطا ليرد لغيره من المال
ويستحق هو الثواب وقت الضمان حين مطالبة المالك بالبدل على الاقرب لو مات ما لكان في قيام وارثه مقامه في اجازة التصديق بغيره من وجهه قوت يوم
المنصف ثم وجد المالك ورد التصديق بان لم يكن له تركه لم يكن للمالك سلطنة على ورثته ان كانت له تركه لم يبعد خروج الغرامة من تركه ويسقط الضمان
بغيره الى الحاكم لياشر هو التصديق بحكم تعدد الوصول الى المالك عادة مع العلم بحكم الجهل باصلاح هذا هو الكلام في جملة المالك **واما**
اللفظ بالمعنى الاختصاص فما كان منها من لفظ غير المحرم فتمت جبره لا لفظا دون الدائم وان زاد بعد ذلك يجوز اخذها وتلك لا تستفاد بغيره من
وهل يعتبر بنية المالك ويملكه بغيره لاخذ ولو لا بقصد وجهان افرهما الاول وفيه رد عنده ان وجد ما ذكره طالبه وكان العين باقية وضمانه ليعتبران
كانت ما لغيره فان اظهرهما وان كان لغيره الا ان الاحياط بالرد لا ينبغي تركه بل لا بد وجوبان ما ذكره في لفظ المحرم ان كان دون الدائم وان كان غير
الاتان الاحياط بنية المالك بغيره لاخذ ولو لا بقصد وجهان افرهما الاول وفيه رد عنده ان وجد ما ذكره طالبه وكان العين باقية وضمانه ليعتبران
والترتيب في الاصل الى صاحبها وان وجد في المحرم وفي حوزة النفاطه واجازه على كراهية شديدا فان اظهرها الثاني واحوطها الاول من غير فرق بين الدائم وبان
وبين ما دونه على الاقرب حيث لو عصى انا على القول بالتحريم يحتمل بغيره حولا كاملا لغيره ما عارفا فان جازا صاحبته بغيره لاخذ ولو لا بقصد وجهان افرهما الاول وفيه رد عنده ان وجد ما ذكره طالبه وكان العين باقية وضمانه ليعتبران
اليوم لم يملكه ولو جازا صاحبته بغيره لاخذ ولو لا بقصد وجهان افرهما الاول وفيه رد عنده ان وجد ما ذكره طالبه وكان العين باقية وضمانه ليعتبران
اوان يرد من غير المحرم بغيره فان وجد صاحبته اثبت كونه لغيره لاخذ ولو لا بقصد وجهان افرهما الاول وفيه رد عنده ان وجد ما ذكره طالبه وكان العين باقية وضمانه ليعتبران
وبين حفظه امانة المالك وبين ان يسلم الى الحاكم لياشر هو ما استصلح من الحفظ والتسليم ولو حصل المالك بغيره لاخذ ولو لا بقصد وجهان افرهما الاول وفيه رد عنده ان وجد ما ذكره طالبه وكان العين باقية وضمانه ليعتبران
التأخير بغيره لاخذ ولو لا بقصد وجهان افرهما الاول وفيه رد عنده ان وجد ما ذكره طالبه وكان العين باقية وضمانه ليعتبران
ضمان عليه بوجه هذا لغيره لاخذ ولو لا بقصد وجهان افرهما الاول وفيه رد عنده ان وجد ما ذكره طالبه وكان العين باقية وضمانه ليعتبران
القيمو بغيره لاخذ ولو لا بقصد وجهان افرهما الاول وفيه رد عنده ان وجد ما ذكره طالبه وكان العين باقية وضمانه ليعتبران
والمدار في القيمة على قيمته يوم الاكل لا قيمته يوم الاخذ ولا اعلى القيم ولا حوط ان لم يكن اقوى تاخير التقيوم الى اخر زمان الخوف من الفساد ولو بقا الى ان تلف
بل ان لم يرد التقيوم على نفسه لم يلزم بغيره بل يتخير بين الدفع الى الحاكم وبين البيع وحفظ الثمن بغيره لو كان ابقا اللفظ الى مضمون المحل مفقود الى المرام
والعيب المتاحين الى التجفيف نحوها فالاولى بل المتعين دفع خبر الى الحاكم لم يرضي بالاستصلاخ في بيع البعض اتفاقا ثمة في اصلاح الباقي اذ بيع الجميع حفظ
ثمة والتعريف به في جواز النقاط العلوية والادوة والسطوط والعصى في الشظاظ والوند والحبل والعفالة واتخاذ ذلك من الاثار التي يعظم نظمها وتصفيتها
حولة اظهرها الجواز على كراهية ويكره اخذ اللفظ مطلقا خصوصا المستعمل من كراهية على نفسه القيا بعد دها وجعل لم يعلم بانها تتجوزها في شهاد
عليها مطلقا وهما مسائل **الاولى** ما يوجد في خبره على غيرها اهلها او فلاة او تحت ارض لا مالك لها فهو لواحد حكمه مع فردة الترخيمها ما يوجد
في ارض مملو لا وجودا بقاءا او سمكة في فروع الكثر من كتاب النجس **الثانية** من اودع عرض ونحو ما لا يعلم بعد القبض بانه ليس للودع لم يجر له ان يرد النية
اخذها او مسلمان الصل وكافر ابل ان عرف ما لغيره بغيره الا جرى عليه ما من حكمه لغيره المالك **الثالثة** من وجد في داره او صندوقه ما لا يعرف
لغيره او لغيره فان كان يدخل الدار وغيره بغيره في الضد سواء فهو لغيره وان كان اقل من الدائم على الاقرب الا فلوله الا اذا قطع بانقله عن فائدة لا يحكم
بغيره بل يجري عليه حكم مجهول المالك على الاحوط ان لم يكن اقوى لوعلى بالتحصان فيه فيمن يشارك في النظر في الدار والصدقة واخر صاحبها ادعوا واثبت
كونه له الا كان لنفسه مع العلم بانقله عنه فيكون كما عرف **الرابعة** لا يملك الملتقط اللقطة التي تسود وهما فاذا قبل المحل ونوى المالك بل لا
يعد في مالها ونوى بها المالك كما لا يملكها بعد المحل ما لم يملكها في اعتبار اللفظ بقوله بملكه وما اشبه ذلك فضلا عن اعتبار المحل في الصرف معتزلة
والعد اشبه **الخامسة** ضمان اللفظ بنية المالك وبطالبة المالك قولان في كيفية الضمان وجهان لو قيل يكون المراد بالضمان وجوب العين
مع بقائها عند محي صاحبها واداء بدل مع تلفها لوعلى شيء عليه صلاحه لو لم يوجد صاحبها صلاحه لم يكن بعيد **الامر الثاني** في الملتقط مع الاثبات
من الكامل وكذا من الصبي والمجنون غايته قيام وليهما مقامهما فيما يلزم الملتقط ولا يشترط فيه الاسلام فيصح من الكافر غير المرتد واما المرتد ففي حوزة النفاطه
نظره لا حوط انتزاع الحاكم لفظه الكافر من يده وحفظها الى ان يوجد المالك وتخصي السنة ونحو الملتقط النماء في دفعه اليه ولا يسمع لقطه المملوك باقتضا
الا باذن مولاه ثم جواز النفاطه المالك بغيره ان سيده لكونه نواحي كذا عاين بغيره وعلمه فلو عجز فاسر في كان للمولى ان يشرعها منه كالقن ونحوه في حوزة
الى ان تملك السنة ان يعلم بغيره لغيره المالك بغيره لكونه نواحي كذا عاين بغيره وعلمه فلو عجز فاسر في كان للمولى ان يشرعها منه كالقن ونحوه في حوزة
المالك بغيره لغيره المالك بغيره لكونه نواحي كذا عاين بغيره وعلمه فلو عجز فاسر في كان للمولى ان يشرعها منه كالقن ونحوه في حوزة
وهو مسائل الاولى لا يعتبر التوالى في تعريف الواجب على الملتقط ولو فرج جاز ما لم يزل صدق اسم التعريف سنة ولعله لبيان الميزان العرفي ما
ذكره جمع من ائمه بغيره في الاما مكل يوم مرتين ثم مرة في كل اسبوع مرة ثم في كل شهر مرة بحيث لا ينسى ان يكرر لما مضى ولا فلا يتعين هذا الذي يوجب بل المدا

هذا هو الوجه

في غير ذلك

FD

الميت

كتاب المواريث والفرائض الذي يصف العلم والكلام في مقدمات معاصد وخائمه والمقدمات ربع الأول في موجبات الإرث واستباوهي المنيب فالتسب هو اتصال احد شخصين بالآخر بالولادة اما بانتهما احداهما الى الآخر وبانتهما بهما الى ثالث على الوجه الشرعي وله مراتب كثيرة حضر في تلك الأولى الأب والأم والأولاد وان نزلوا المرتبة الثانية لأخوه والأخوات وأولادهم وان نزلوا أو أجدادهم والمجترات للاب الأم وان علوا المرتبة الثالثة الأعمام والعلمات والأخوال والخالات وأولادهم وأعمام وعمات وأخوال وخالات الأباء والأمهات وان علوا والسبب ثان ذواتهم ما في حكمها وأولادها والوكلاء ثلث مراتب لاء العقب ثم ولادهم المجرية ثم ولادهم لأمهم ثم ان الوارث على تسبعة أحوال من لا يرثها أولاد دون الوكلاء والتعصيب عندلهم الموالي الثلثة الثاني من يرث بالفرض ولا يرث بغيره أصلا حتى بالرد وهي الزوجة على المشهود المنصو الثالث من يرث بالفرض خاصة نارة وببوالرد أخرى كالزوج على النحر المشهود الرابع من يرث بالفرض بالتما ولا يرث بالفرض أصلا الأعلى الرد وهو الأم ومن يرث بالأم والأخوة والأخت والأخوات الخمس من يرث بالفرض خاصة ترة وبالفرض خاصة أخرى وهم الابن البنا والأخت والأخوات

This file was downloaded from QuranicThought.com

فی غفران رضی اللہ

د



في الميراث

٤٠٤

الزكاة لا مام عليه ولو قتل أباه وكان للقاتل ولد وورث لولد جده إذا لم يكن للمقول ولد للمصلب فلا يمنع ابن الابن بحسبنا إيهاب بن المقول نعم لو كان ابن الابن كافراً
ايضا كفره ويكون المال حراً لم يعد لها على التزويج فان لم يكن له وارث خلى من المانع أصلاً كان ماله لا مام عليه التلا آذان يسلم ابن الابن في الفرض بعد ذلك قال
يرجع اليه مسائل الأولى اثني عشر في كتاب الديات تنادى لم يكن للمقول وارث سوا الأم مام عليه التلا آذان المطالبة بالفود والدية مع التراضي وليس له العفو
وهو بعنى المطالبة الفقيه العدل الثاني عشر الذي في حكم مال المقول يخرج منها مؤنة تجهيزه ويقضى منها دينه وينفذ منها وصايا من غير ذم من ماله إذا كان
القتل عمداً واخذت الدية صلحاً أو خطأ وهما للدين منع الوارث من الاختصاص في صورة العمد حتى يضمن الدين ام ليس لهم ذلك فلو كان الظاهر الثالث عشر
يرث الدين كل مناسبتة مساببة الأخوة من قبل الأم على الظاهر من اقوال اصحابنا ولا يرث احد من الزوجين النكاح من فائلا الاخر نعم لو راضى الوارث بالدية كانت
بحكم مال الميت وورث حتى من الزوجين صاحبة اما الرق فيمنع في الوارث ماله من المورث جميعاً فلا يرث الرق موزة الحر ولا الحر قريب الرق ولا فرق بين من كان يرث الرق
لولا الرق وبين من يرث بالقرابة ولا بين الرق والمدة بركة الولد والمكاتب المشروط والمطلق اللهم لم يؤد شيئاً فان أدى فكالمبعض يرث ويرث بنسبة الحر ولو كان
الميت وارثاً حرّاً وأخوه مملوك فالخير للحر وان بعدد ون الرق وان قريب لو كان للوارث الرق ولد حر وورث هو وان لم يرث بوه ولم يمنع في كتاب من ارثه ولو كان
للميت وارثان فصاعداً وكان فيهم حر ومملوك فاعتق المملوك قبل قسمة الزكاة شارك الحر ان كان في درجة واستقل بالزكاة ان كان اقرب منه وان اعتق بعد
القسم لم يستحق شيئاً كما لو لم يكن ههنا قسمة لا تحل الوارث حر وفقد الوصية والدين لم يستحق العتق بعد موته شيئاً ولو لم يكن للميت وارث سوا المملوك
والأم مام عليه التلا اشتروا الأم حليهما أو ناسباً أو عدلاً المؤمنين المملوك من الزكاة واعتق واعطى ما بقى من المال فساكن أو مكاتباً أو غيرها ويعتبر كون الشراء
دور المعاطاة وأجراء صيغة العتق بعد الشراء ولا يكفي الشراء عنها ولو كان المملوك كافراً أو فائلاً لم يجز الحكم من الشراء والعتق كما لا يجزى فيما لو كان هناك وارث
اخر من غير ان يارب لو امتنع المالك من بيعه لزوم الشراء اجبر عليه لو طلب اذن من ثمن المثل لم يجبه ذلك عندهم ولو بعد الوارث الرق غير الامام عليه التلا وكما
الوارث فيها ما وهما من اهل مرتبة واحدة جرى الحكم بينهما فيشران ويعتقان ويدفع الباقي اليهما وذلك عند اتحادهما فيتمه ونضيفاً واضحاً وأما مع اخذها فاقبته
ونضيفاً لا ظهر قسمة المال عليهما بالتسوية لكل من نصيبه دفع ما زاد عن قيمة اليد لو قصرت زكاة الميت عن قيمة الوارث الرق كانت للأم عليه السلام وقيل لغير
منه بفقد الزكاة ويعتق هو في ذلك الباقي والاول قريب كذا لو خلفت اربعين وأكثر قصر نصيب كل واحد منهم وان نصيب بعضهم عن قيمته فانه لا يهلك ويكون الميراث
للأم مام عليه التلا ولو خلفت قريبين من احدهما اقرب من الآخر في الدرجة كتاب جدد قدم فلكا القريب ردا الباقي اليه ولو لم تقا الزكاة بقيمة القريب وفقد قيمته
البعيد فاما اقرب يعتق البعيد لو كان الوارث رقا للمورث لم يخلف سوا اعتق هو من دون حاجته الى الشراء ولو اشترى القريب الوارث من الزكاة واعتق ظهر
الوارث الا قرب منه حر والرق فاشكال ولو كان الوارث الرق فلا يعتق بعضه في حق المورث ورث من نصيبه بفقد حرية ومنع بفقد رقة وكذا المورث يفتقر
بورث من كل ما اكتسبه جزه الرق ويختص ما اكتسبه بجزه الرق ولا فرق في جميع ما ذكر بين العبد والامه **مسئلتنا الأولى** ما ترث شراء الوارث
الرق وعنفه ودفع بقية المال اليه فيما انحصر الوارث فيه جاني الا بوجوب اجماعاً وفي الاولاد وسائر الاقارب ذوي الكسب كالزوج والزوجة على الظاهر المذكور
في وقال المذكور بفقد غير الزوج على الزكاة وفيها على فناء مفاداً رحمةً وهو الرق على الظاهر فكيف فلا يؤخذ من الثلثة الاربع التي هو الامام عليه السلام في الخلفاء
الثاني ان الولد ارث فيها ولا مولا مولا المدة وان كان وارثاً المدة بركة لولا الرق وكذا المكاتب المشروط والمطلق اللهم لم يؤد شيئاً وان كان
في موانع الارث مسائل الأولى اللعان سبب لسقوط نسب الولد وسقوط ارثه الا ان يعترف به بعد اللعان فان الولد حر
وهو له يرث الولد **الثاني** الغائب غيبه منقطعاً لا يرث حتى يتحقق موته او شقضى بضميمة ماضى من عمره مدة لا يعيش مثله اليها عادة فيحكم ماله لورثته الوارث
في وقت الحكم على الظاهر من اقوال اصحابنا ولو حصل العلم بموته وقسمت الزكاة ثم بان حيّاً فالاظهر انه يرث مع ماله من الورثة فالاظهار انهم يعينون
باعتبار اخر على الظاهر اذا مات بعد غيبته قبل العلم بموته من يرث منه الغائب حكم بان يرث وحفظ له الزكاة مع اخصاص الوارث فيه مع هذا نصيبه مع العتق حتى
يتبين الحال فان بان حيّاً فهو بحكم سائر امواله وان بان موتاً فان علم بان موته عن موته مؤثر ولو لم يعلم بقتله فالاظهر رفع ذلك كسائر امواله الى ورثته حين الموت
بموت وان علم بقتله مؤثر من موته مؤثر فزكاة مؤثره تدفع الى ميراث الميت لولا هذا الغائب **الثالث** يرث الحمل من بحكم وجداً ناو شرعاً بانثا اليه ولو
وارثاً ولكن بشرط في رثته ان احدهما وجوده عند موت المورث ولو نطفه وجوداً محكوماً بشرعاً بسبب المحو الشرعي والثالث انفساً حياً ولا يشترط استسلامه
ولا استقرار حيوة بحيث يمكن ان يعيش ولو سقط عجنانه ونحر كحركة المذبح وورث لم يشترط كونه بحيث يعيش مذهباً الاظهر عدم اعتبار الحركة ايضاً اذا علم
نعم لو لم يعلم حيوة ولم يتحرك لم يرث لا يرث من انفصل ميتاً وان تحرك في بطن أمه ولا فرق في الحكم وجوداً وعدماً بين ما اذا كان النول في اقصى مدة الحمل من حين
يمكن لو طوى من الميتا وما دونها بعد الحيوة بالميت نسباً ولا بين ما اذا ولد ناقماً سواً تاماً لم يخلفه الا بين ما اذا كان خروجه بنفسه بسبب كسر بسقط
ويعتبر حيوة بعد تمام الانفصال فلو خرج بعضه حياً ومات قبل انفصال الباقي بان خرج راسه اسهل ثم مات فانفصل الباقي بعد موته لم يشأ الوارث ولو مات
الحمل عقيب انفصاله رحماً فصيبة المنفصل اليه من مؤثره ينقل الحادثة وطريقاً رث الحمل ان يحفظ تمام الزكاة عند انفصاله من طبقة فيه ومعدلاً ونصيب
ذكرين مع وجوبه حتى يتبين امره فان انفصل حيّاً ورث النمام عند الانفصال فيه نصيب ذكرين ان كانا ذكرين ونصيب ذكران كان ذكر واحد ونصيب
انثى

في موانع الارث

ॐ

۱۷ و نوح و اب و یسین ۶

فہم کی

३५३

الأعيان

[illegible]

٤٤٤

او الجدة وهما اللاب مع كل الازلام كان لكل الازلام السدس كانت واحدة والثلث مع التعدد يقتسمون بالسوية والباقي للجد والجدة وهما اللاب المذكور مثل
حظ الانثيين ولو اجتمع الجد والجدة وهما من قبل الاب مع كل الازلام ككل الازلام ملك الازلام السدس مع الاتحاد والثلث مع التعدد بالسوية والباقي للجد
او الجدة وهما اللاب ككل الازلام يقتسمون للذكر مثل حظ الانثيين ولو اجتمع الجد والجدة وهما من قبل الاب مع كل الازلام ملك الازلام السدس مع الاتحاد والثلث مع التعدد بالسوية والباقي للجد
قبل الاب لثلاثان يقتسمون للذكر ضعف انثى للجد والجدة وهما من قبل الام مع كل الازلام الثلث يقتسمون بالسوية ولو اجتمع الجد والجدة وهما اللاب للجد
او الجدة وهما اللاب وكلا الابوين والاب فلهما الازلام الثلث يقتسمون بالسوية ولغيره الاب الباقي وهو لثلاثان يقتسمون للذكر مثل حظ الانثيين وكذا لو اجتمع
او الجدة وهما من قبل الاب للجد والجدة وهما من قبل الام وكلا الابوين والاب ككل الازلام ولو اجتمع مع الاخوة لاي ام او لام او لاب وسج او زوجة اخذ
نصيبه الا على الباقي من الاخوة وكذا لو اجتمع احدهما مع الجد فله الاب والام او لهما ولو اجتمع معقرب بالام ومنقرب بالابوين او الاب حدها للمقرب بالام
السمي ثامنا من عمل الزكركو كان الباقي من تقرب بالابوين والاب مع فعلا للمقرب بالابوين فيكون النقص اخلا على المقرب بالابوين والاب ومن الزوج والمقرب
بالام كما في الزوج وكلا الازلام واخت لا ينفذ للزوج النصف لكل الازلام الثلث الباقي وهو السدس للاخت للاب هكذا لو فرض الزيادة كما في واحد من
كلا الازلام مع اخت لاي ام حيث ان لكل الازلام السدس للاخت للابوين النصف فالزائد هو الثلث برز على الاخت خاصة على الاظهر لو كانت الاخت خلا
لفظ فلهل تحصر ايضا بالفاضل ام لا بل يرتفعها وكل الازلام بالنسبة فلو ان ابوين الاول مسائل الاولى الجد وان على يقاسم اخوة مع عمل الادنى
ولو اجتمع الاجداد مع اخوة كان نصيب الجد للادنى من الاجداد ويسقط الاعلى فلا يستحق الجد مع وجود الجد ثانيا التامير اذا ترك جد ابية جده
لا يمد جده وجدة لام فوقي كقيمة قسمة الزكركو اقوال احدهما ما اخاره الشيخ رة وجامعه من اعتبار النسبة الى نفس الميت من تقرب ليرايه هم احدهم
الجد بغير يقتسمون الثلثين بالتفاوت ايضا اخذ جد بالجد وجدة ثلثي الثلثين ويقسم اثنان او باخذ جدام الاب جده ثلث الثلثين ويقسم ايضا
ومن تقرب ليرايه هم الاجداد اربعة من قبلها يقتسمون الثلث بالسوية ثانيا ما عن الشيخ معبر الذين المصغر من ان ثلث الثلثين بين الجد والجدة لاب
الميت من قبل امه بالسوية وثلث الزكركو يقتسم بين الاجداد اربعة للام اثنان ثلث الثلث لابي ام الام بالسوية وثلثا لابي ابها بالسوية ايضا ثانيا ما عن الشيخ
زين الدين البرزهي من ان ثلث الثلث لابي ام الام بالسوية وثلثا لابي ابها اثنان وقسمة اجداد الاب كما سمعته من الشيخ رة ولا يظهر من بين هذه الاقوال هو الاول
اظهر من ادع لم يجد بفاكلا وهو اعطى الاجداد اربعة للاب ثلثي الزكركو وانقسام ذلك للذكر مثل حظ الانثيين بمعنى اخذ كل من الجد والجدة اخوة
وكل من الجدتين مثل ما اخذته الاخرى واعطى الثلث الزكركو الاجداد اربعة من قبل الام وانقسامهم بالسوية التامير لو اجتمع من ام مع ابن اب كلاب ام فاعلم
ان الميراث كله للاح من الام لانه اقرب خاتمة اولاد الاخوة والاخوات يقومون مقام ابائهم عند عدمهم ويرث كل منهم نصيب من يتقرب به وان تعدد
فاسمو اما اخذوا من نصيب من يتقربون بينهم بالسوية ان كانوا ذكورا واناثا وان اخذوا فان كانوا اولاد اخوة من ام او اب فقط اقتسموا للذكر مثل
حظ الانثيين وان كانوا اولاد اخوة من ام اقتسموا بالسوية وان اجتمع اولاد الاخوة لابيوين والاب حده واولاد الاخوة للام فلا ولا الاخوة للام اقلت فلا ولا اخوة
للابوين والاب حده الباقي ولو كان هناك اولاد لابيوين اخذوا النصف نصيب امهم الاعلى سبل الرد واولاد الاخوة نصيبا باخذت الثلثين من نصيب
المال يجوز زوج وزوجة يكون لهم الباقي ويحل النقص عليهم كما كان يدخل على من يتقربون به كما ان ارث كلاله الاب موقوف على فضل كلاله الابوين فكذلك
اولاد كلاله الاب موقوف على فضل اولاد كلاله الابوين واذا اخذوا من الام واخذت من الام ولو اجتمع اولاد الاخوة للام كان لهم الثلث يكون نصفه ولا
الاخ للام يقتسمون بالسوية ذكر اكانوا واناثا او مختلفين ولا اولاد الاخوة للام النصف ايضا بالسوية ولو اجتمع اولاد الكلالات كان لا ولا كلاله الام
ولا ولا كلاله الاب الام لثلاثان ويسقط اولاد كلاله الاب لو دخل عليهم زوج او زوجة اخذوا نصيبا على من يتقرب بالام من اولاد الكلالات ثلث الاصل
ان كانوا اكثر من واحد كما ان كانوا اولاد اخوة واخذوا من اصل السدس الاصل ان كانت اولاد اولاد واحد لو فدا اولاد كلاله الابوين وكان الجميع هو الزوج
او الزوجة مع اولاد كلاله الام واولاد كلاله الاب خاصة اخذوا ولا كلاله الاب ملكا ياخذوا ولا كلاله الابوين وان فضل شيء من الفضيلة على اولاد كلاله الاب
يكون اولاد كلاله الام ولو اجتمع مع اولاد الكلاله الاجداد فاسمى لهم على نحو مقامهم مع الاخوة فلا يمنع الجد وان قربا ولا الكلاله وان بعدوا المرتبة
الثالثة الاسماء والاخوال ولا يرث منهم ولا من يقوم مقامهم من اولادهم مادام اهل المرتبة الاولى والثانية فادعوا جميعا
فلعلم المنفرد المال كله وكذا العمان والاعمام وهم يقتسمون المال بينهم بالسوية وللعمة المنفردة والمنفردة المال كله وان اجتمع عمة وعمة فادعوا المال
للمذكر مثل حظ الانثيين بلاشبهان كانوا عمة وعمة من قبل الابوين والاب خاصة وعلى الاقربا مكانا عمة وعمة من قبل الام وان اجتمع عمة وعمة فادعوا المال
قبل الابوين والاب خاصة عند قتلهم فلهما ثلثين بالام الثلث مع التعدد يقتسمون بالسوية والسدس مع الاتحاد والباقي للمقربين بالابوين والاب خاصة
للمذكر مثل حظ الانثيين ويسقط المقرب بالاب منهم بالمقرب بالابوين يقومون مقام ابائهم عند قتلهم ولا يرثان عمة وعمة ولا من هو ابعد مع اقربا الا
في مسئلة واحدة وهو ان عم لاي ام مع عم لاي اب فان ابن العم المذكور اولى مادامت لصورة على حالها فتغير الحكم كما اذا نعتد العم وابرا العم وهما وليان
الذكورة بالانثيين فيهما وفي احدهما وتغيرت لدرجة بلصوب طابا بن العم بدل ابن العم وانضم اليهما زوج او زوجة وخال وخاله فان كان في جميع

ثم لا ينفذ الثلثين بين الاب والجد

ذلك



كتاب الموالرث

٤٤

فلن تبدل الحكم وراثات اقربته ولو انفر الخال كان له المال وكذا الخالان والخال والخالان والخالان ولو اجتمعوا فالذكر والاُنثى سوا يقسم
 على الرؤس التسوية ولو انفر قولي من نسب كان لمن يتقرب منهم بالأم السدس ان كان واحدا والثلث ان كان اكثر المذكور والاُنثى سوا في ذلك والباقي للموئل من الأب
 الأم المذكور مثل حظ الأنثيين ولا يرث الووئل من الأب وحده مع زوج الووئل من الأبوين ولو اجتمع الخوال والأعمام كان للأخوال الثلث كذا لو كان واحدا وكذا
 كان واثنى والأعمام الثلثان وكذا لو كان واحدا ذكر كان واثنى ثم ان الخوال في العرض ان كانوا جميعا للأبوين والاب وحده مع علمهم واللام فقط فمال المال
 للذكر والاُنثى بالتسوية وان كانوا مختلفين بان كان ههنا الخوال وخالات من قبل الأبوين والاب واحدا وخالات من قبل الأم كان لمن يتقرب بالأم سدس
 الثلثان كان واحدا وثلثان كان اكثر بقية سمون التسوية والباقي لمن يتقرب منهم بالأبوين والاب خاصا وما الأم في العرض ان كانوا جميعا للأبوين
 والاب فالثلاثان بينهم المذكور مثل حظ الأنثيين ان كانوا جميعا للآدم فالثلاثان بينهم بالتسوية على أن ظهر بان كانوا منفرقين فمن يتقرب منهم بالأم السدس
 كان واحدا والثلثان كانوا اكثر بينهم بالتسوية والباقي للأعمام من قبل الأب الأم بينهم المذكور مثل حظ الأنثيين ويسقط من يتقرب بالأم فقط من أمها والاُنثى
 مع وجود من يتقرب بالأبوين ولو اجتمع عم الأب وعمه وخاله وخالاته وعم الأم وعمها وخالتها وخالاتها فالأشبه ان يكون لمن يتقرب بالأم الثلث بينهم بالتسوية
 ومن يتقرب بالأب الثلثان ثلثه حال الأب خالته بينهم بالتسوية وثلثا ابن العم والعمة بينهم المذكور مثل حظ الأنثيين ويصح ذلك من مائة وثمانية لان اصل الفرقة
 الثلث وسهوا اقرباء الأم اربعة وسهوا اقرباء الأب ثمانية عشر للحاجة إلى ثلث نصف ثلث الثلث فكلوها النصف الثلث فضرر بخرج احداهما في الخوال للباقي
 ثم بضرر الجميع وهو ستة وثلاثة تبلغ ثمانية عشر ينسب احداهما إلى ثمانية عشر والباقي ثمانية عشر إلى ثمانية عشر والباقي ثمانية عشر إلى ثمانية عشر
 اسقاطا أقل منه راجع مرات ثمان فضرر نصف احداهما في الأخرى الثمانية عشر والباقي ثمانية عشر فضرر بضرر الجميع وهو ستة وثلاثون في اصل الفرقة
 وهو ثلثه تبلغ مائة وثلاثة ثلثه ستة وثلاثون كقراءة الأم بالتسوية لكل واحد ستة وثلاثون هاتان سبعون كقراءة الأب ثلثها اربعة وعشرون لخالاته
 بالتسوية لكل واحد ثمانية عشر وثلثها العمة وعمها بالفرقة ستة عشر للعم اثنتان وثلثون مسائل الأولى الترتيب في الأعمام والخالين والباقي
 تقدم في التجدد فعمو الميت وعمه واولادهم وان نزلوا وخولته وخالاته واولادهم وان سفروا حتى بالميراث من عمومته الأم وعمها وخولتها وخالاتها فان
 عمومته الميت اقرب اولاد العمومة والخولته يقومون مقام ابائهم عند علمهم كما يقوم اولاد العمة والخالات مقام امهاتهم عند علمهم فانما عمومة الميت
 عمه وخولته وخالاته واولادهم وان نزلوا قام مقامهم عند الأم وعمه وخولته وخالاته وعمه وخولته وخالاته واولادهم وان سفروا وهكذا
 كل بطن منهم وان نزلوا من البطن الأعلى الثمانية عشر وكذا العمومة المشرقة بان اخذت نصيبا بامهم فلبى العم للأم السدس ولو كانوا بنو عمين للأم كان لهم الثلث
 والباقي لغير العم والعمة والبنو العمومة والعمة للأبوين والاب مع علمهم والكلام في الخوالة على هذا الموال فرعان الأول لو اجتمع اولاد العم واولاد
 الخال الثلث لو احدهم كانوا اكثر من اولاد العم الباقي كما مر في اجتماع الأعمام والخوال ثم ان انفقوا في الجهة ساوا في القيمة والا كان المنسب بالأم بالنسبة
 إلى المنسب بالأبوين والاب مثل كذا الأم بالنسبة إلى كذا الأبوين والاب سدس الثلث في العرض كذا والخال للأم بالتسوية مع اتحاد الخال وثلثان
 فكل من قبل نصيب من يتقرب بها التسوية وسدس الثلثين كذا والعمة للأم المذكور مثل حظ الأنثيين ان كانا من فرقة واحدة ثلثها ما لا اولاد المتعة منهم لكل نصيب
 من يتقرب به الذكر والاُنثى سوا والباقي لا ولا العمة ولها للأبوين والاب لكل نصيب من يتقرب به الذكر والاُنثى سوا والثاني لو اجتمع اولاد الخال
 خالته ولا عمة وعمة كان لاولاد الخال والخال الثلث بالتسوية ولا ولا العمة ثلث الثلثين والباقي لاولاد العم الثالث لو اجتمع الووئل من سبطاوا اكثر من
 اسبب الاثر فاما ان يكون متحد النوع كجد لاب هو جد الأم او متعده كعم هو خال أم السبا اما نسبتان مثل اذكر واما نسبتان كعم وخال من هو جد
 او زوجا مختلفان كزوج هو ابن عم وابن خال او بنت عم او خال هي زوجة ثم ان كان مع ذى السببين من هو اقرب منهم ما لم يرث والسببين باعتبار
 شئ من سببه ان كان مع من هو اقرب منه فاحدهما كزوج هو ابن عم مع اخ واث بالسبب الذي ليس معه من هو اقرب منه لا يرث بالسبب الاخر في
 المثال بالزوجين دون بنوة العم وان لم يكن معهما اقرب شئ منهما ولا من هو متسا معهما كعم هو ابن خال وابن خال مع الانفراد لمال كذا لو كان كذا
 من هو متسا لهما فان كان احد السببين ما خال من هو اقرب من هو متسا مع اخ واث بالسبب الذي يقضيه السبب الاخر ان لم يكن احد السببين ما
 من هو اقرب من هو متسا مع اخ واث بالسبب الذي يقضيه السبب الاخر ان لم يكن احد السببين ما خال من هو اقرب من هو متسا مع اخ واث بالسبب الذي يقضيه السبب الاخر ان لم يكن احد السببين ما
 منها ابن عم هو ابن خال وهكذا وقد يجمع نسب على يورث بها كبن ابن عم له هو ابن خال الأم وهو ابن بنت عمه وهو ابن بنت خالته وقد يجمع نسب
 بجدهما الاخر كاخ هو ابن عم وقد يجمع نسب بجدهما الاخر كزوج هو متسا وخال من هو متسا مع اخ واث بالسبب الذي يقضيه السبب الاخر ان لم يكن احد السببين ما
 سببا يكون ههنا من بجدهما كزوج عمة وله ولد داخ وقد يجمع نسب بجدهما الاخر كبن عم هو زوج وبنت عمه هي زوجة وقد يجمع نسب
 نسب سبب يكون ههنا من بجدهما كزوج هو ابن عم والزوج جرح او ولد للمع غير ذلك من العرض التي علم احكامها التي لعمة اذا دخل الزوج او الزوجة
 على الخوالة والخالات والعمومة والعمة اولادهم كان المزوج والزوجة نصيبا على من يتقرب بالأم نصيبا لا يصل من اصل الذكر وهو ما كان يرثه ولا
 الزوج او الزوجة وما بقى للأبوين فان لم يكنوا فللأب الأم يكون النقص باخلاطهم خاصا ولو اجتمع الزوج او الزوجة مع احد الفرقتين من علم

والعامة

بسم الله الرحمن الرحيم

۴۹۸

ایک دفعہ ایک شخص نے ایک شخص کو دیکھا تو اس نے کہا کہ میں نے تجھے دیکھا ہے۔

۲۰۰۰ خف و خفا

১৫৬৮

٤٩

ابوها وأموالها ثم ماتت الحقن كان له وارث لا تقبل أن ميراثها ولا يظهر لها لا تسحق شيئا بل يكون ميراثه مع فقدها وارثا للإمام عليه السلام
 ١٢٨ سئل لو ولد العبد بنين من معتق كانا نحرثين وان اشترى بعد ذلك باهما اعتق عليهما ولا يثبت لهما الولاء على الظاهر ولو مات الأب لم يورث
 فميراثهما بالنسبة لثلاثين بالنسبة والباقي بالولد لا بالولد ولو مات البنتان واحدا منهما فان كان الأب موجودا كان ميراثهما له ولا يفتح حكم دارت خويكو
 ميراث السابق موثاقا من الأخيرين لا خلفا نصفها بالتسمية والنصف الآخر بالزوجة وميراث لها من حيث كونها مولاة اب الموثوقه وأما المأخر فأنها من الأخيرين
 ولا وارث لها فلو لم يرثها مولاها أو يكون ميراثها النص من الحرقة ومع فقدها للإمام عليه فضل الشراء وجهان ثانياً ما أقرب السبا بعمره واشترى أحد
 الولدين مع أبيه مملوكا على وجه الشفعة فاعتق ذلك فماذا لأب ثم لأب العتيق كان له الشراء مع الأب لشراء ربع تركه العتيق نصفها بركة العتيق وبها
 بسبب لأب الذي رث من نصفه ولا خير ربع الزكاة بسبب النصف الآخر من ذلك الأب الذي رث منه هو ميراثه هذا إذا كان ذا ذرية ولو كان لا ذرية فان
 كان المشتري مع الأب ذكرا أو أنثى كان تمام المال الذي عتق مع الأب شركة نصف بالولد ونصف بالولد التركة من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه
 من الولد شيئا ولو انعكس كان للمعتق بالكلية النصف بالولد والنصف الآخر لأب بسبب تركه تمام الولد من ميراثه إذا ولد العبد من معتق بركة فوالد الابن لمعتق
 اقدم ولو اشترى الابن عبدا فاعتقه بركة كان هذا الأب لمعتق التركة هو العبد العتيق والآخر الولد من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه
 الآخر فان مات الأب فميراثه لابنه وان مات الابن ولا مناسبه فوالده لمعتق ابنتان مات لمعتق ولا مناسبه فوالده لمعتق ابنتان مات لمعتق ولا مناسبه فوالده لمعتق
 يكن لهما مناسبه فكل ربع الولد إلى مولى الأم أم لا يرجع ويكون الميراث لهما من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه
 مطلقا لا هذا الزكاة نعم الأخوط والأول في تركه العتيق من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه
 ولا تضمن الحرب لا تسبق في شعبة عتق التركة بين شخصين على أن يضمن كل منهما حصة الآخر ويرث مع فقدها بالنسبة المسببة المضمون ويصح للميراث
 ومن طرف أحد مع قول الآخر وصيغة من الطرفين أن يقول عا فذلك على أن تعقل عتق وأصل عتق عند فقده من يعقل تمام عتقنا وعلوان رثت دارك
 عند فقده القريب من الموت فيقول الآخر قلت غوا وعاف ذلك كذلك لا يثبت ذكر النصف الدفع ونحوهما في الصيغة ويكون إنشاء من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه من ميراثه
 بذلك لا يثبت العقد لا يكفي التعاهد على الثابت من غير تعرض للحرقة والأولى أن يشهد عليه لينفع لدى الحاجة التي يجوز مع اتحاد كل من الضامن والمضمون
 له ومع النعقد على الظاهر وكفى في العقد كل ما دل على المراد صرحا وهو من العقود اللازمة على الظاهر ولا يجري فيه إلا فاله وهل يجوز أن يشترط فيه خيرا الضم
 أم لا وجهان ظاهرهما الجواز يجوز إجراء عقده مباشرة أو كالتزام يجوز فيه اتحاد الموجب القابل وكذا لا بد من رضا أو حكمه مع الصلح وفي حقها العتق
 فيه تردد كالرغبة بين المسلم والكافر إذا حصل عتق الضامن على الوجه العتق وجب ثل الضامن للمضمون عند فقده بالنسبة المضمون وليس له الضامن
 لولاء العتق فلا يثبت له غيره من الأداة وغيرهم من الأداة ورثته والمعروف عند صحة الضمان أن من سائبة لا ولا عليه لا وارث له أصلا فلو ضمن زوارث
 لم يبع نعم لو عتقه حال فقده الوارث صح وان كان لو تجدد للمضمون وارث بعد لعقد بان دلالة ولدا وكان اسلام طاريا ثم كفر والعتق بالدار الحرة استقر واعتق
 فثم الوارث والمعتق على الضامن والضامن مؤتمن رتبة من المناسبات ما من كان وعن المضمون فلا يرث ما دام أحدهم موجودا شيئا نعم هو مقدم على الأم
 عليه السلام رتبة في الارث برث كل من الزوج والزوجة بعد نصيب الأب على القسم الثالث امام العصر عجل الله تعالى شأنه منه ساو هو وارث من ميراثه
 وليس لوارثه سبب خالص موانع الارث لا سبب مستحق لجميع التركة من الزوج والميراث والضامن فلو كان سبب ممنوع فالوارث هو الأم امام عليهما وسبقوا
 جميع التركة كالزوج حيث لا يرث عليها ما زاد عن الزوج فذل للزوجة لا لغيره عليه السلام ثم كان الأم على فضل الصلوة والسلام حاضر اصنع برائتها وفوددان
 امير المؤمنين كان بطيعة ففراء بلد الميت صنعها جبرته بترعاوان كان غائبا كرمنا المشحون لعقد عليه الشك الحان والبلد لا يسلم إلى نائبه الفقيه العدل
 فيقسمه ففراء مشيخته بعض النصف عندها شتمين كانوا اذ من سائر الناس ولو اوصى من لا وارث له بالثلث نفذ ولو اوصى ما زاد عنه فالظاهر وقوف
 الزايد على ايجازة عليه السلام ليس للحاكم انفاذها ولو كان مضرا الزايد من قبيل ما يمكن ففقد النصف فيه فالأحوط النصف فيه عتق الأم على اهل البيت ولا يضر
 بالخصوص ولا يجوز دفع تركته من ميراثه لغيره أما الخو لا عند الخوف على النفس واخذ على سبيل التغلب الفصل الرابع في الوفاق
 وفيه فصول دبعة الأولى ميراث ولد الملاءعة ولد الزنا إذا حصل اللعان على النحو المقر في الشريعة المطهرة لم يولد انقطع النسب بينه وبين أبيه ولا لغيره
 بالزوجة فلا يرث أحدهما الآخر فإذا مات ولد الملاءعة كان ميراثه لأمه مولاة والستس للام والباقي لولده للذكر مثل حظ الأنثيين ولو لم يكن له ولد أصلا
 المتصور كون المال جميعه للام الستس فرضا والباقي ذوا مع عدم الأم أيضا يرثه الأخوة للام ذواتهم والأجداد لها وان علوا وترتبون الأقرب فالأقرب مع
 عدمهم فتركه للأخوال والخالات ذواتهم على ترتيب الارث وفي جميع هذه المراتب يرث الذكر والأنثى سوا وان عتق ذرية الأم ايضا حتى لم يبق منهم واحد وان
 فاعترث للميراث كان ولا فلتضامن كان والأفان كان هذا الذوج بردها من نصيب الزوجية ليرثان هذا جميع من ذكره في تركه للام على السلام ويرث مع
 كل من هذه المراتب الزوج والزوجة نصيب الزوجية والفرق بينهما انه مع فقده جميع حق الضامن يكون ما زاد عن نصيب الزوج مردود اليه دون الأم عليه السلام
 بخلاف الزوج فان الزايد من نصيب الزوجية يكون للامام عليه السلام وكان ولد الملاءعة يرثه فأربا مة فكل ذرث هو أمه وأفاربها من لم يعرفه أبوه

مع
 في ميراثه

نفي



كتاب الميراث

٧٠

بعد ان اظهرنا في الاخير وبلا خلاف في غير ولو اعترف الاب بغيره بعد للقاووث هو ابنا ولم يرثه الاب لا اثار اب الاب كالأبث هو اثار اب بيرون ورثا
مسائل الأولى كل اثار بين ولد الملائكة وابية افاريه من قبل الاب فكل اثار لا نسب باااب فلو خلف اخوين احدهما الابية امرة ولا حولا فقتل
فهما سواء وكذا لو كانا اخيرا واخا واخا واحدا واحدا والابوين واكثر للاثم خاصة وكل لو خلف ابن اخيه لا يورثه ابنا ولا اخيه لا يورثه ابنا ولا اخيه لا يورثه ابنا
جدة او جدته فان الملائكة منهم اثلا وسقط اعتبار نسب الاب الثانية اثار ولد الملائكة كاث سائر الا ولاد من اثماتهم فان ماتت ممة ولا وارث لها سواء
بجميع تركها له وان كان معه ابواها واحدا كان لهما السدس والباقي لغيره وان كان ذكر وان كان انثى فلها النصف الباقى وهو السدس
في صورة جو الابوين والثلث في صورة جو احدهما بر وعلى البنت والابا رابعا وعلى البنت واخماسا **الثالث** لو انكر الرجل الحمل وتلاعنا
نوا من نوار ابنا لا موندون الا بؤة **نذير** لو نبره الاب عند السلطان من جري قوله ومن يرثه ما ان الولد فبالا الشجر وقفي به يكون ميراثه خمسة
امه بدون ابية كولد الملائكة وهو ضعيف في القوة ما عليه اكثر من عكة ناشر الشجرة المذكور شيئا **والرابع** فلا يرث اباه ولا افاريه من ابية ولا
يرثه ابوه ولا افاريه من ابية **والخامس** لا يورث من التوارث بينه وبينها ولا بينه وبين افاريها وقبل التوارث هو غير بعيد والحالة اثار ذلك والنعم
والضامن والامام عليه السك والزوج والزوجة على امر **الفصل الثاني في ميراث الحنثي** الذي هو من يفرج الرجال والنساء وهو على
الاعظم من احمل الطيبين وحال الشخص بالعلامان مثل الجماع والحيض والتدري الحمل ونحوها فمن كان منه ملتحيا بيا المنة ولا يحيض من فرجه ولا
يحمل وليس له تدري فهو ذكر ومن فقد للحنثه وعجز عن لوطي وكان لها تدري وحملت فماتت ومن اضطربت فيه الامان ولم تنشخصها ذكر وبية ولا ابنة
يورث على الفرج الذي يقول منه فان بال من فرج الرجال الحنثي هم ومن فرج الاناث الحنثي هم ولو بال من الفرجين اعبر ببدء بولد سبقه من اثماتهم سبق كان
اهل ذلك الفرج وان ساء باقي الابناء اعتبر بالابناء فما انقطع منه الولد الخبر فهو من اهل وان تساوي في السبق والافق قطع جميعا فلا يظهر عدل اضلاله
فان تساوي ضلاله الا من وضلاله الا يسر عدل افوايق وان زادت ضلاله الا من واحد فهو ذكر وبية عازا ضلاله ان يكون عليا او عدل عازا لثان
وبالاعلى المرفقة مع الامكان ولا يرث مع عكة امكانها وكيفته اثارها بعد تبيين ذكرها وانوثتها على امر **مسئلتان الأولى** من لم يفرج
الرجال ولا النساء يورث بالفرض بان يكتب على سهم عبد الله وعلى سهم امه الله وبديعي استحقا بايقول اللهم انك الله لا اله الا انت عالم الغيب الشهادة انت تحكم
بين عبادك ابو القيم فمينا كانوا فبهم يلعون بيننا امر هذا المولد كيف يورث ما فرضت في الكتاب ثم تجال الشهادة يستخرج واحد منها اخرجه على روث عليه
الثانية من لم يرثا ابدا او يدنان على حق واحد بوطا احدهما فان انشأها فاما واحد من انثى احدهما فاما اثنان **نذير** اننا نعارف اثنان ورث
احدهما الاخر من دون مطالبهما البينة ولا ينعك ذلك الى افاريهما الامع الضاد ولو كان المعارفان معرفين بغير ذلك النسب لم يقبل قولهما
الفصل الثالث في ميراث العزقة والمهدوم عليهم وبيان ان شرط المورث في غير العزقة والمهدوم عليهم هو العلم بسبق موت المورث على موت
المورث فلو مات اثنان فان علم سبق موت احدهما فلا اشكال الا فان علم اثنان موت بعضهم بموت بعض فلا توارث ولو لم يعلم الا قتران ولا السبق فلو
زمان موت احدهما فلا توارث بينهما ايضا وان شئته لمعينة والا فتران مع فتران زمان موت احدهما بان علم موت احدهما اقل الزوال ولم يعلم ان الاخر مات
قبلا ومعدو بعد ورث من لا يعلم زمان موته وكذا لو علم عكة المعينة ولم يعلم المتقدم مع فتران زمان موت احدهما دون الاخر ولو علم عكة المعينة والا فتران
ولم يعلم المتقدم مع عكة فتران زمان موت احدهما فلا توارث هذا كله فبين ما ن بغير العزقة والمهدوم عليهم فبث بعضهم بعضا مع اشتبا
القدم والناخر المتقدم والناخر فبفرض موت احدهما او لا يورث الاخر منه ثم يفرض موت الاخر ولا يورث منه كقول ذلك بشرط احدهما ان يكون
لها والا فاحدهما مال ثابتهان يتحقق سبب الارث بينهما فلا يلزم بينهما سبب لا نسب وكان مانع من فعلية من كلفه ردق ولم يكن مانع لكن كان مانع
حق لهما الميراث الحكم ثابتهان يشترط الحال لم يعلم تقدم موت احدهما على موت الاخر ولا فترانه الا فلا توارث لو علم المتقدم ورثه الناخر من غير عكس رابعها ان
يكون الموت لا عن سبب خاصها ان تكون الموارثة ثابتة من الطرفين فعلا فلو كان احدهما وارثا بالفعل دون الاخر سقط الحكم كافي اخوين غرضا ولا حدهما ولد
الاخر فانهما لا يوارثان على الاشبة في جريان حكم ارث العزقة في موت اثنان بغير سبب العزقة والهدوم مع حصول الاشتبا فلو ان اظهرا العدة ثم اترعهما
الشرايط ونورث بعضهم بعضا لا يورث الثاني ما ورث منه الاول في وجوب تقديم الاضعف بهما في النورث فلو لا يخلو من قرباذا عرذد زوجة
فرض موت الزوج او لا واعطيت الزوجة سهمها من تركته ثم يفرض موت الزوج جزو يعطى الزوج نصيبه من تركتها الاصلية معا ورثته وهكذا يفهم كل من كان
سهما فلو على نصيبه ثم يورث منه صاحبه ثم ان كان كل واحد منهما مولى من بقية المورث انقل مال كل واحد منهما الى الاخر ومنه الى ورثته كالب اخوة
من ام اذا فرض مع اب اخو فمال الولد ينقل الى الوالد وكذا مال الوالد الاصل ينقل الى الولد ثم ينقل ماضا الى كل واحد منهما الى اخوته لكن لا يقدم
الابية الفرض لان التقدم انما هو الاضعف بهما من ذوى الفرض والابية الثالث يرث الفرض دون الفرض بالحكم في المثال كصور تساوي العزقة في الفرض
حيث لا يقدم احدهما على الاخر بل يساويان في الاستحقاق وينقل مال كل منهما الى الاخر مع عكة وارث غير ثم ينقل ماضا الى كل من الفرضين الى
وارثه ومع عكة الوارث احدهما ينقل ماضا الى الاخر

في ميراث الحنثي

في ميراث العزقة

في ميراث الفرض

في ميراث الفرض

عند انفارده كما هو من كتب الحول من ذلك التبع لواله اذ اجتمع وطريق القسمة ضرب مخرج سهام الرد في اصل الفريضة فارتفع صحت من القسمة والقسمة
الثالث وهو مقصور الفريضة عن التما كما في فرض العول التي قد عرفت دخول القسمة فيها على البنت البنين من بقرب بالابوين والاب واحد من اخوة
والاخوانه صح فان انقسمت على خمسة فلا كلام كما في ابوين زوج وخمس بنات فريضةهم اثنا عشر للزوج ثلثة وللابوين اربعة وبقي خمسة للبنات الخمس لكل واحدة
واحد وان انكسرت الفريضة ضربت سهام من انكسرت عليهم القسمة في اصل الفريضة فان انكسرت على زوج واحد بين عدد ونصيبه بنان كما في ابوين وزوج وثلثة بنات
فاقتصر على عدد من اعنى الثلثة فاضربها في اصل الفريضة وهي اثنا عشر فابالغ صحت القسمة منه وكذا لو كن اربعاً وادستا الى التسع ولو كن عشرة وافق عدد نصيبهم
بالخمس فعدد من الى اثنين بضرية كاشان في اصل الفريضة يبلغ اربعة وعشرين يبقى للبنات بعد زوج عشرة بعد زوج ولو كن خمس عشرة وافق عدد نصيبهم
نصيبهم بالخمس ايضا فذكر الى ثلثة ونصيب الثلثة في اصل الفريضة يكمل خمس عشر بعد من وعلى هذا القياس **المقصد الثاني في المناسخات** ويغني
بذلك ان يموت لثا فلا تقسم تركته ثم يموت بعض ورثة ويعلق الفريضة بقسمة الفريضة من اصل واحد وطريق القسمة ههنا صحح او لا مسئله الا انه لا يجعل للثا
من ذلك نصيبا اذا قسم على ورثة صح من غير كسر فان كان ورثة الثاني هم ورثة الاول من غير اختلاف في القسمة كان كالفريضة الواحدة كما في اخوة ثلثة واخوان ثلث
من جهة واحدة ما نأخذ اخوة ثم مات اخرتهم ما نأخذ اخوات ثم اخري منها بواحد واخوات فان تركه المولى اربع يكون بينهم اثلاثان كانت الاخوة من
قبل الابوين والاب فخط بالسوية ان كانت من قبل الأم ولو اختلف الاستحقاق والوارث وهما صحح فان انقسم نصيب الثاني على صحح فلا بحث كما لو خلف بازوج
وبنات ثم ماتت الزوج وخطقت لها وبنتان فان نصيبها وهي ثلثة من اربعة وعشرين ينقسم بينهما اثنتان للابن وواحد للبنت وان لم ينقسم نصيبه على وارثه على صحح فلا
صور ان **الاولى** ان يكون بين نصيب الميت الثاني من فريضة الاولى وبين الفريضة الثانية وفق زوج فيضرب في الفريضة الثانية وفي نصيب الميت الثاني في
الفريضة الاولى فابالغ صحت من الفريضة كما في اخوين من ام ومثلها من اب زوج ثم مات الزوج وخلف با وبنتين فان الفريضة الاولى وهي ستة تنقسم
مخرج النصف هو اثنان في مخرج السدس وهو ستة تبلغ اثني عشر نصيب الزوج منها وهي ستة لا تقسم على اربعة وانما توافق الفريضة الثانية بالنصف فيضرب
الوقوف من الفريضة الثانية وهو اثنان في الفريضة الاولى تبلغ اربعة وعشرين فابالغ صحت من الفريضة وكل من كان له من الفريضة الاولى شيء اخذه مضر با في ابنين فلكل
اثنا عشر وكل من اخوة ثلثة **التأخير** ان يذبح النصيب الفريضة فضرِب الفريضة الثانية في الاولى فابالغ صحت من الفريضة وكل من له من الفريضة الاولى شيء
اخذه مضر با في الثانية كما لو خلف زوجا واثنين من كل الا امة واخاتهما مات الزوج وترك ابنين وبنتان فان الفريضة الاولى من ستة نصيب الزوج منها ثلثة لا تقسم
على خمسة فاضرب الخمسة في الفريضة الاولى تبلغ ثلثين يكون للزوج منها خمسة عشر تقسم بين ورثة لكل من الابنين ستة وللبنات ثلثة ولو كانت المناسخات اكثر من
من فريضة نظرت في الثانية فان انقسم نصيب الثالث على ورثة على صحح والا علمت في فريضة مع الفريضة ما علمت في فريضة الثانية مع الاول وعلى هذا القياس
ما لو مات رابع وما زاد **المقصد الثالث** في معرفة سهام الوراث من الزكوة واقهرها عند وضوح النسب ان ينسب بها كل وارث من الفريضة ويؤخذ
لهم الزكوة بذلك النسبة فما كان فهو نصيبه منها كما في زوج وابوين فان الفريضة من ستة للزوج منها ثلثة هي نصف الفريضة فيعمل نصف الزكوة كانه ما كانت وللا
مع عدم الحاجة اثنان هما ثلث الفريضة فلها ثلث الزكوة والاب واحد هو سدس
الفريضة فيعطى سدس الزكوة وما عداه بقية معرفة النسبة تقسم الزكوة
على الفريضة فما خرج بالقسمة في سهام كل واحد فما
بلغ فهو نصيبه الحمد لله رب العالمين

كتاب القضاء

وهو منصب عال وفضله عظيم وشرفه جسيم ولعلو شأنه وسمو رتبة خسر الله عز وجل توليته بالاذنياء ووصياهم صلوا
الله عليهم اجمعين ومن يحدوهم من الغفاه العالمين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ولكن خسر ايضا عظيم حتى ويدان الفاضل على شفير جهنم فان جازع حكم
علمها ربي غايتها وان عدل وحكم بما نزل الله تعالى عليه مستبعا لغيره فقد فاز فوزا عظيما ونال رتبة عالية وودع النبي صلى الله عليه وآله توفي بالفاضل العدل
يوم القيمة من شدة ما يلقا يوم الحساب وان لم يكن فهو من اثنين في عمره والبحث في هذا الكتاب يقع في صفات الفاضل وادبه وكيفية الحكم واحكام الدعوى فما جاء
الاولى في صفات الفاضل المبنى عليها جريان الاحكام على قضائه وهي البلوغ والعقل والامان والعدالة وطهارة المولد والذكورة والعلم فلا يصح قضاء القضي
حتى الامن وان حاز باقي الشرائط ولا المجنون مطبقا كان ادا واداريا ولا الكافر ولا الخالف ولا الفاسق ولا ولد الزنا ولا الاتي ولا غير العالم ويعتبر في العلم بلوغه الى
حدا كجهاد حتى يستقل به باهلية الفتوى فلا يصح قضاء غير المجهد على طبق فتوى المجهد ويعتبر في الجهل ان يكون مطلقا فلا يصح قضاء غير ذي العلم الا ظهر عدم امكان
التجيز في الجهاد وهل المجهد الجاهل للشرط ان ينصب للعدل العارف بالاحكام كما نزلت لشرائطها فاضيا ويؤتى على حكمه الاثرام لا وجهان احوطهما ان
يكن اظهرهما العدم وكذا ليس له ترك في القضاء ولا في انشاء الحكم بعد مباشرته بنفسه لمقدمه مانه ويعتبر في المجهد المريد المباشر للقضاء ان يكون قلا جهل في الفروع
للموقوف عليها فاضاه ذلك وان يكون منذر الفتوى في تلك الفروع ولا يفرح كونه كثير الفيا بعد استحضاره لغناه والشرع عليها حكمه في تلك الواقعة والا
شرط علمه بقرينة الخطا والكاتب المتعارفة لوقوفه عليها عادة غالباً وان كان الاشبه العدم لا مكان استعماله لمحال حيثما اراد بقرينة عدلين وكاتبهما الا يظهر

بأنه شاهد العدل وينسب القاضي إلى الجور ونحو ذلك فهاهنا في أن عادته في وصاح عليه أن عادته وان كان على وجه مخالف للدعوى فربما لا يرفق فان جمع ولا اغلظ عليه ولا ادب بما يقتضيه الحال ولا دابة لمكرهه ان يتحلل حاجا وقت لفضا ونولي الأموال شرعية بين الناس وان يقتضي هو غضبا وجوعا وعطشا او مغمو او فحشا او وجعا او نمسا ونحو ذلك من الحالات لتأخذ النفس عن التوجه لتمام ولو قضى الحال هذه نقلا لا انا تبين خطاؤه او بلغ الى حد يكون الغالب معه غشاش الحواس والخطا في الحكم وان يتولى البيع والشراء الا في هذه بوجه لك سقوط هيبة عند الناس وان يباشر الخصومة مع خصمه عند حاكم اخر بل بكل من يخاف من غشاش المانع للخصمين من لفطن تحتها ومثله استعمال المللن الذي لا يؤمن معه جرم الخصوم وان يعين للشهادة فوما من غير الحصر فيهم والاخر موديل يكون جعل السجد مجلسا للفضا دائما ولم يثبت كما لم يثبت ما قال به اخرون من استحباب مسائل الأولى الحاكم يحكم بعلمه مطلقا انما الأصل كان وغيره من القضاة الجامعين للشرائط الزبوري سواء كان ماحكم بمقتضى الناس او من حقوق الله سبحانه على الظاهر وسواء كان علمه بذلك بعد جملة شرائط القضا او قبله فيحكم في ذلك كله بعلمه من دون حضور شاهد يثبت ذلك بما اذا لم يكن هو المخاصمين فلا يفقد قضاؤه لنفسه بعلمه الثاني اذا قام المدعي بنبذة ولم يعرف الحاكم عدلها فالتسليم المدعي حبس المكر الى ان يعللها ما لا يظهر عند جواز في حبس المكر بعد ثبوت حق المدعي قبل تمام الحجته وصدور الحكم الثالث اذا قلد بجهلها بما مع الشرائط القنوية في مسئلة لم يحضر للعدل عن فوائه في ذلك المسئلة الا اذا حدث في الفسخ خلاف بقدر شرط من شرائط التقليد او عدل المفتي عن فوائه فانه بعد تحقق ذلك يحل للعدل عنه وعلمه بنبذة الا نارا لا حقيقة عليه واما الا نارا السابقة فتبقى على حالها في صورة حدوث الخل في صورة العدل لدليل غير على تنقضي في صورة مخالفة القنوية السابقة للواقع والاحوط نقضها في صورة العدل مطلقا هذا هو الكلام في القنوية واما الحكم فمضى ما صدر من جامع لشرائط لا يجوز نقضه بالحكم ولا بالقنوية عقلا بل كان المحكوم له وعليه او مجتهدين او منفردين الا فيما اذا علم المرافعان او حاكم اخر بنسبته حكم الا في مخالفة القنوية بحكم الله الوافق ومخالفة الدليل على ما يجب على كل احد تباعا للحاكم لما يقتضيه الحكم الاول نفسه يقتضي بدو لقصورا وتقصير منه في الاجتهاد فان النقض في هذه الصور واجب سواء كان المحكوم به من حقوق الله سبحانه ومن حقوق الناس وعلى ذكره ولو قضى الحاكم على غير بضمان ماله وامر مجلسه فعند حضور الحاكم تلقى بقرينة انفا ذكركم الاول وابقا التزم في الحبس الا ان يعلم بقضا حكم الاول بجهل من الجهات المذكورة وحيثما يجب انفاذ الحكم فاما يجب انفاذه بالنسبة الى مورد الذي هو محط نظر المخاصمين دون نظائره ومشابهاته فلو راضوا عن انفاذ الحكم في البيع الواقع على العسر الزبوي مثلا بعد غلبا نفي حكم الحاكم بفسخ البيع لم يجز له دفع ثمن العسر الى البايع دون ترتيب جميع الآثار عليه بحيث لا يجوز له ان يبيع في بيع عسر عتيق اخر الحكم بطلان البيع وحيثما يجب نقض الحكم فاما ما ينقض من راس لا من حين النقض فقط ولا في في النقض شيئا مما لا يجب به كون الخصومة حكيمه او موضوعية ولا بين النقض فولا او فلا سلا او فلا نية حقيقة او حكما الا اذا سلم من النقض فلا نية هناك حوزة القاضي ودخول المنتصة عليه فيجب في النقض على النقض متى ولو راضوا الخصما بعد حكم الاول لا لاحدهما بغير الدعوى عند حاكم اخر جاز للحاكم الثاني ان ياجب بذلك الخطر وان لم يجر النقض في بعض الصور كما في نقض الحاكم لحكم نفسه كقضاء غيره في الجواز مع العلم بنسبته الحكم الاول دون التلقين الثاني بغيره ليس على الحاكم تنبذ حكم الحاكم الاخر الا فيما اذا ادعى المحكوم عليه ان الحاكم الاول حكم عليه بالبحر فانه يلزمه التظرف في استعمال حقيقة الحال والجري على ما يقتضيه قانون الشرع من النقض والامضاء على ما امره الخاصية اذا ادعى شخص عند حاكم اخر شيئا حضر الحاكم المدعي عليه او وكيله واستفسر الحال فان اقره صدق المدعي والا طوبى للمدعي البذل فان اقامها وتمت الحجته حكم بها عليه ولا فاعليه اليمن سواء كان المدعي بران الحاكم المدعي عليه فحق عليه بشهادة فاسقين وانكر الحاكم ذلك وكان المدعي غير ذلك واذا ثبت بالبينة او باليمين الزبوي صدق المدعي في دعواه حكم الحاكم عليه بشهادة فاسقين حكم بضمان الحاكم لما غره المحكوم عليه المحكوم له وفي الجواب لم احكم الا بشهادة عدلين لا بجعله مدعيها يكلف البينة على عدل الحاكم الا بعدلين بل هو منكر ليس عليه الا اليمن لا تبرك ولو راضوا حاله في لو ان الحاكم ان الحاكم الاخر ليس من اهل الحكومة لم ينفذ جميع احكامه وان كانت صوابا لان حكمه غير اهل منكره انتهى عن المنكر واجب السائلين اذا انقض الحكم في فهم كلام الملاحمين واحدها او البينة وبعض اخر انها الى مترجم لم يقبل الا ترجمه جعلين كاملين عدلين سواء كان اصل الدعوى ما يجر فيه الذكوة في بئنه كذا وبعضهم لا وسواء كان مما يعترف به شاهدان او اربعة ومثل المترجم فيما ذكره سمع القاضي لو كان اصم ولم يمكن الشاهد بنفسه الا سيما الثاني بغيره ينفذ للحاكم ان يتخذ كاتبا ليسيل الحاجة الى كاتبا للحاضر والتجارات ونحوها والحاكم لا يفتقر لها غالبا قالوا وبعتبر في الكاتب ان يكون بالغا عاقل مسلم عاقل بصيرا لو كان ففيمها جسد الخطا كان حسنا طر في المقاتلة ولا قرب عند كفاية عدالتين بل يعتبر اما تعدد هما في كل واقعة فيكتب احدهما ورا الاخر ويشهدان به او نظر الحاكم بنفسه بعد الكتاب وسمة علامته يؤمن معها من التزوير ولا وجه للاكتفاء بالعدل الواحد في خصوص ذلك الثاني انه من ادعى الحاكم بعلم او امانة شرعية من يتنزه ونحوها باستجتماع الشاهدين لشرائط الشهادة حكمه وان عرف بعلم او طرفي شرعي فهداهما واحدهما بشرط الشهادة او بغيره طرح شهادة من غيرها فقد ان جهل كلا من الاستجتماع والافتد توقف عن الحكم وبحث عن حالها حتى يتكشف حقيقة الحال فينبذ عليها ولو اعنف استجتماع الشاهدين للشرائط فحكم ثم بان له فيهما واحدهما حين الحكم فنقض حكمه بخلاف ما لو بان له فيهما بعد الحكم مع عدلها حين الحكم فان الاظهر عند النقض ثم ان النقض انما هو لو بان فيهما ولو طالب المحكوم عليه الحاكم بالاستجتماع لشهادة من يجرع الشاهدين حتى يثبت عند نفسه ما ينقض حكمه بعد ذلك في

لزم اجابة الحاكم بانه بعد الحكم وجهان احوطهما الاستماع وحيث يحتاج الى تعديل الشاهد لا يكفي ان يشهد شاهد التعديل بحسن ظاهر شاهد الاصل بل يلزم ان يشهد بعد التوقيف ان يكون التوقيف على العادة سترافاة اجد من التهمة ويجب الاعتماد على البيعة انا قامت على شيء من التزكية والجرح وبثبت كل من العدة والجرح بالشهادة عليه على حدة لا خلاف من بيان السبب ان يكن بر الشاهد من الحاكم خلافا في مفهوم العدة والجرح والفسق وانما مع الاختلاف في الشهادة بكل منهما على وجه الاطلاق من العارفين بالاستبانت والخلافات ولا تقبل من غير العارفين مفضلة على ان ظهر فاداشهد مفصلة جرى الحاكم بما فيه رايه ولو اختلف راي الحاكم وشاهد الاصل في كون ما ارتكبه كبريا كان لا خلافا في مفهوم الكبري كان المدار على راي الحاكم في قبول الشهادة وذهاد ان كان خلافا في كون نوع خاتم اذ قد خاض مصداقا لها فانما اعتقد لهامل كونه مصداقا لها واعتقد الحاكم عدمه فالحوط ترك قبول شهادة وان كان القبول لا يخلو من وجه لان رايه هو ان ارتكبه كبريا لا يشك في كبريائه وبعبارة الركن ان يكون خبير بياط من بعد له بحجة وجوار او معاملة او شقة او نحو ذلك مما يوجب العتق على حقيقة الحال ويكفي في التزكية ان يشهد بانه عدل من دون ان يصم شيئا وان اختلف الشهود في الجرح والتعديل كان قال الركن هو عدل وقال الجرح رايه بشرط الجرح ولو اضاف الركن الى الشهادة بالعدالة الشهادة بما يكتب الجرح كالمشهد بان في الوقت لك عتبه الجرح كان معه مشغولا بطاعة او مباح بغير رضاه شاهدان وبقيت لواقعته كانه لا يثبت فيها فان كان المدعي بينة اخرى ليقبها ولا توجه اليه من المنكر التلعة يجوز الحاكم التوصل الى اظهار الحق بما يراه او يمكنه من جملة طرق تقرير الشهود وسؤال كل منهم عن مشخصات القضية من وقت تحمل الشهادة في مكانه وان تحمله وحده او مع غيره وان كتب شهادة تام الا امتثال ذلك ينبغي له عند التفرق ان لا يدع من ادى شهادته ان يرجع الى الباقين فيجزمهم بما اجاب به العاشر لا يجوز تعديل الشاهد بالجرح في شهادة اعملى مشاهدته لفعل المشهود عليه ما يقدح في العدة لا على شياع ذلك بين الناس شياعا مورا للعلم فلا يجوز ان يقول على ما ذلك من الواحد والعشرة اعم حصول اليقين واذا ثبتت عدالة الشاهد حكم باستمراره الترتيب بين ما ينافيها ولا يعتبر في الحكم استمرارها من مضى ما يمكن تغيير حال الشاهد فيه على الاظهر وقيل ان مضى شهادته لزم استئناف البحث عن حاله ليس بمعد **الحال** عشر لا ينبغي ان يجمع قضايا اكل يوم وقضايا وحجر ويكتب عليها انها اليوم كذا فاذا اجتمعت اسبوع كبر عليها اسبوع كذا ثم اذا اجتمعت شهر كتب عليها الشهر كذا واذا اجتمعت سنة كتب عليها السنة كذا ولا الا مر عليه على من بعد من الحكم في استخراج المطلوب منها وقت الحاجة **الثاني عشر** لا يجب على الحاكم كتابة المحضر والحكم اعم نوقضا حقا في الحق عليها وحيث تجب فان بذل من بيت المال ما يوقف عليه الكاتبة من قرطاس ومداد والا لم يجب عليه دفع القرطاس والمداد من خاصته مالم يرد ذلك على من يلحق الكاتبة ان يتركه كتابة فلا شئ عليه **الثالث عشر** لا يكره للحاكم ان يعتن الشهود ويدخل عليهم المشقة بالتفرق نحو اذا كانوا من ذوى البصا والا ريان القوي وقفا بقر في بيالغ في التدقيق في موضع الرتبة **الرابع عشر** لا يجوز للحاكم ان يسمع الشاهد يداخله في التلغظ بالشهادة بان يدخل في اثنا نظمة بالشهادة كلما يجعله ذريعة الى ان ينطق بغير عدل عما كان يريد هداية له لشيء ينفع وايضا عال فيضا وبتعقبه عند فراغه بكلام يجعله تمة شهادته ويستند اليه بحيث يترتب الشهادة مفيدة ومسموعة او مردودة قبل اللزم ان يصير عليه حتى ينتهي ما عتد ثم ينظر فيه فيحكم بمقتضا من نفي او اثبات ويرد ان وجد فاصرا عن نادية المطلوب وغير مطابق للدعي ولو توقف الشاهد في الشهادة لم يجز له رغبة الى الاقدام عليها ولا زهيدا في اقامتها الا ان يعلم كون توقفه ورغبة الداع نفي في رغبة في الاول وذهاب في الثاني طلبا لظهور الحق فانه يجوز ان يجمع بين باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يجوز ايقاف عن العمل من الاقرار الا في حقوق الله سبحانه فانه جاز بل مستحب ستر على العباد **الخامس عشر** لا يكره ان يضيف احد الخصمين دون الاخر وقيل بكرة حضور ضيافة الخصم لا فيه من التهمة **السادس عشر** اذا التمس الخصم احضا خصمه يجلس الحاكم لزم احضاره اذا كان حاضرا سواء اورد المدعي دعواه لم يجرها ولو كان من الخصم غابا لم يجرها الا بعد تحريك الدعوى ولو قبل يفعل الحاكم في الفرضين ما يراه صلاحا لكان جليلا ولا تكلف بالخصوص المحذرة التي لا ياسبحها **سابع عشر** لا يكره ان يرضي هو اليها او يرسل اليها يحكم بينهما وبين غيرها ان اجاز الاستئناف في الحكم والاعتين مضية بنفسه اليها **الحكم** **الثالث عشر** كيف يحكم وفيه مقاصد **الاول** في وظائف الحكم وهي سبع **الاولى** التوسيع بين المتنازعين في العدل في الحكم ومراعات ما تقتضيه قواعد الدخول الواردة في الشرع فلا يجوز ترك العدل في حق احدهما بالنظر لوجهه في خصمه من اسلام او شرف او علم او شرف او تقوى ولا يجب التسوية في الميل بالقلب فقط لعد امكانه وقد يكون ميل قلبا الى كون الحق مع احدهما بعد اخطا بشرة واسلا لا زل في تقوى وانما الواجب عليه ان يظهر ذلك بفعله وتسوية بينهما في الاصل الخارجية التي منها التساوي ان يسلم عليهما بان يقول سلام عليهما او بترك السلام بالكيفية ومنها اجواب السلام ان سلمنا عليه ونصه فيقول عليك السلام ان يجيب عن احد انتم عن الاخر فيسلم احدهما خاصة وجبا لاجوابه والستوت عن الاخر ولا يجزى اخبر جواب الاول بجان يسلم الاخر فيجيب عنهما دفعة ومنه ما ينبغي ان يكون مكان كل منهما في المجلس مساويا لكان الاخر في الرفعة والضعف ومنه ما ينبغي ان لا يكون نظره الى احدهما اكثر من نظره الى الاخر ومنه ما لا يكره ان لا يسلم احدهما بالكلية بل بوجه الخطاب لهما او يسكت الا بينهما يتحقق احدهما مثل مطالبة المدعي البيعة وتوجيه البينة الى المنكر ومنها ان لا يرفع صوته على احدهما مالم يرفع على الاخر ومنها العيا وسائر وجوه الاكرام بان لا يخص احدهما بالقبول والاكرام من وجوه الاكرام دون الاخر في الاحوط ومولد التسوية من جبن الشرع في الخاصة الى ان يسكت في ذلك المجلس فاذا قطع الكلام فاجا التفضيل الى ان يعود

فوقه

في



كتاب القضاء

٤٧٤

في مجلس آخر إلى الخصام وهكذا إلى أن فصل بينهما ولو اسقطا أحدهما حق من النسوة من جهة من الجهات وجميعها جازا التفضيل على الآخر فلا فرق في وجوب
التسوية بين أن يكونا عدلين أو فاسقين أو مختلفين ولا بين أن ينسأ وبأى المرتبة لم لا بل يكون أحدهما أرفع من الآخر لم لو كان أحدهما مسلما والآخر كافرا جاز
تفضيل المسلم وجو الأكرام خاصة بان بوقه ككافر وبجلس المسلم وبجلس المسلم في مكان أرفع من مكان الكافر لما لم يصل التفضيل في الأكرام إلى إثبات
النسبة على القاضي والمحالف بحكم المسلم فهو على النسوة بين خصمه الشعبي وقا التناصب بحكم الكافر وكذا العالي **الثاني** لا يجوز أن يلحق القاضي أحد
الخصمين بما فيه ضرر على خصمه ولا أن يهد به لوجو الحجاج لا تفاسح باب التراجع بذلك وهو خلاف ما نص ليل القاضي على سبب المحاصصة ولا فرق في الحكم
بين أن يكون التلقين بينا ما يوجب استظهاره من دون أن يامر مثل قول من ردت عليه اليمين هو كاره لها من يتق بالظن لا بد عليه اليمين وقوله لمن أراد الحو
بالأداء في قبال دعوى الفرض من إيجاب بالأداء كلف بالاثبات من إنكار أصل الدين فليس عليه اليمين وبين أن يامر بالقول والفعل بان يقول ادع بالظن
أنك الفرض وتغوز ذلك وكذا لا فرق بين علم الحاكم بأن ما يلقنه مخالف للواقع مثلاً يامر بدعوى الظن مع علمه بأنه عالم وبين علمه بواقعه بين جهله
بالحال نعم يجوز تلقينه ما يوجب التوصل إلى الحق للواقع ورفع الضرر عنه إذا علم أنه لا يهتكم إليه عالم بالحال ونوقا حقل الحق على التلقين في استفسار الحاكم
من المدعى حيث لا يجهل غير الدعوى كان تبغى وراهم يقول هي صحاح أو مكسورة أو قال أظهرها أنت كالتلفين في المنع من أن لا مع علم الحاكم بالحال ونوقا حصول
الحق إلى حقه عليه **الثالث** إذا جلس الخصم بين يدي الحاكم فله أن يسكت حتى يسكتا وان طال جلوسهما ناسين يقول لهما اكتما أو ليتكما المدعى منك
أو نحو ذلك مما يدل على أن في التراجع ولو احتسب منها أحدثا من حضر عند أن يقول لهما ذلك فاحوط أن لم يكن أقوى ولا تخصيص أحدهما بالخطأ الباطل
على الأذن في التراجع **الرابع** إذا حضر عند ورافعا وكان الحكم في الواقعة وضحا الزمان يقضى ويستحب أن يرتفعها في الصلح قبل بيان الدعوى بعد
قبل بثوث المحل وبعد البثوث قبل الحكم سواء طالبا أحدهما بالحكم أم لا وأما بعد الحكم فلا ولو أيا الصلح وطالبا بالحكم حكم بينهما بحكم الله سبحانه كان منقضا
وأخر إلى أن يتضح عند لا من أحد للآخر لا ظهور الحق **الخامس** لو حضر جمع عند الحاكم وكان بين كل اثنين منهم غاصة غير ملين الباقين فان رده
من اثنين بان حضراتان لدعوى ثم آخران لا أخرى وهكذا فالعرف في جواب البينة بالأقل فالأقل ولا مسند لنعم هو احوط وان وردوا مجتمعين فعدوا
أنه يقرع بينهم فمن أخرجته فدم وهو أيضا خال عن المسند نعم مرعانة احوط ويجوز أن يحق حقه القديم بالسبب أو بالقرعة اسقاط حقه فقدم من لم يسبق بقد ومن
أخرجه القرعة وهل له أن يهبط حقه من الغير قبله بقرعة الموهوب له ويجوز ذلك وليس له أن يهبط جو للحاكم أن يشفع عنده من حقه القديم فإن لم يسقط حقه
السادس إذا قطع المدعى عليه دعوى المدعى على أخرى لم يسمع منه ذلك المدعى حتى يجبه عن الأول ونهته الحكومة ثم تساقا لدعوى الثانية
السابع إذا كان لكل من الترافعين دعوى على صاحبه من جهة بان كان كل منهما مدعى في شيء منكر فيهما بقية عليه صاحب فان بادر أحدهما بالدعوى
فهو أولى بالتقديم ولو ابتدأ معا بالدعوى فلا قوى تخبر الحاكم في تقديم أيهما شاء والأحوط تقديم من أخرجته القرعة ولا فرق بين سعة الوقت لسماع الدعوتين
وعدهما ولو اتفق مسافر حاضرا فمساو إلا أن يضطر أحدهما بالتأخير فيقدم دفعا لضره ويكره للحاكم أن يشفع في إسقاط حق بعد بثوث لصاحبه في
إبطال المدعى بعد ثبوتها وكالتقاء في إسقاط الجميع وإبطال التقاء في إسقاط البعض وإبطاله ولا بأس بشفاعة في إسقاط حق قبل بثوته ولا بطلبه من
المدعى الصلح لإسقاط الدعوى بل قبل باستجابته لك والله العالم **المقصد الثاني في مسائل متعلقة بالدعوى هي**
أولها لا شبهة في صحة الدعوى متى سمعها فيها إذا كان متعلقها معلوما مستحضا وأما الدعوى التي متعلقها مجهول في غير الوصية والنفقة
كفرس ما أو شيء أو متاع أو نحو ذلك ففي سماعها قولان أظهرهما السماع وإذا ثبت ذلك المجهول بالأقرار أو البينة الزم المدعى عليه إثباتا وقيل بتفسيره بسم الله
به وبكلف المدعى البينة على ما زاد على ذلك ومع العجز يحلف المدعى عليه على عدم الرأية أو على العلم بالرأية ان ادعى عليه الدعوى العلم بالرأية أو بوجوب أخذ المذار أو قفا
من المدعى فهو ولو كانت الدعوى صينة سمعت بلا خلاف وان كانت مجهولة وكذا الأقرار المجهول فانه يؤخذ به بولزم المقر النفس ولا أشكال في صحة الدعوى
إذا اوردت بصيغة الجزم وهل تسمع إذا ابرزت بصيغة الظن أم لا أقوال أظهرها السماع والحكم بها ان فاصت بها حجة شرعية من قرار أو بينة وأما الدعوى الوهمية
كان يقول أن على فلان كذا ففي سماعها ثاقل ويجوز إيراد الدعوى بصيغة الجزم إذا ظن حرجا في شيء من بدو بينة أو أقرار يكونه ذاهق ويلزم الحاكم سماع تلك الدعوى
من غير خص عن معتقد وأنه جازم أو طاقا للدعوى ينصرف إلى الجزم بنية ولا أقرار في الدعوى الظنية كلف المنكر باليمين في البسلة ردها إلى
المدعى لا خصاص موز الرتب ووجه الجزم ما لا يمكن الحلف على ما أجزم لم يجرى هل يقضى على المنكر بكون اليمين وتنفذ الدعوى مجها وعلى الأيقاف لو عاد المدعى
بعد ذلك وادعى الجزم فلا ظهر السماع **الثاني** يعتبر عند من لم يسمع الدعوى المجهول ذكره من المدعى بوصفه فغدا ان كان من ثمان وضبطا بالصفاء
ان كان عرضا مثليا ولا حاجة إلى ذكر قيمته وذكره احوط وان كان قيميا الزم ذكر قيمته **الثالث** إذا خسر المدعى دعوى على ما يربح الحاكم مطالبة المدعى عليه
بالجواب لا يوقف ذلك على التماس المدعى ذلك شبه والضرب إلى مطالبة المدعى احوط وعلى القول بالوقف فلو طالب قبل التماس المدعى انهم مع الحاكم استغنى
من ذلك ونائب نعم لو كان جواب المدعى عليه أنكار لم يوجب اليمين بذلك عليه بل يحيد الحاكم المطالبة بعد ثبوت المدعى في أنكاره وجعل عليه اليمين فيحقق التماس
بكل من القول والفعل ولو جهل المدعى بأن عليه التماس جاز الحاكم أن يقول له انا ذن على ان طالب المدعى عليه الجواب لو اجاب المدعى عليه من دون مطالبة

هذا هو المقصد الثاني في مسائل متعلقة بالدعوى هي

لم نجب الطالبة بعد ذلك **القول** بعض لو ادعى حلا رعية على الحاكم شيئا من افعال الحاكم اخرو قضي بينهما على ما يقتضيه قواعد الدعوى ولم يسمع كون المدعى عليه على ما يقتضيه قواعد الدعوى لم يمنع كون المدعى عليه حاكما من جريان الاحكام عليه **الحاكم** مستثنى من تحت الحكمين بان يجلس بين يدي الحاكم ولو اقام بين يديه كان جائزا **المفصل الثالث** في جواب المدعى عليه هو اما افراد وانكارا وسكوت **اما الافراد** فمنها من ادعى ان شراطة المقررة في باب تجزئتها في باب المقررة لم يمنع من اعتبار الحق وحكم الحاكم في اصل الالتزام وان كان بحكم ثرائه كتحديد حاكم اخر لم يسمع الاقرار اياه وحرر بتجديدها المقررة بعد ذلك داخل المقررة منه قولا ولا ظهرت الاقرار اذا كان نصا كحكم الحاكم باطنا لا ظاهرا فيجوز الفصل الفعلي لكل احد في الواقع لكن لا بحيث يلزم منه قهر الزام وحسب فان سئل ذلك لم يجز الفصل الا بعد الحكم ومثل الاقرار بالبيته فانها بحكم العلم في الكشف عن الواقع ولزوم ترتيب آثارها عليها من دون توقف على حكم الحاكم في غير الدعوى واقا في ذلك فلا يترتب عليها الفصل الظاهري ولا يقيم المشهود وعليه على طبقها الا اذا جتمع الحكم الحاكم ثم ان حكم الحاكم على المقررة لا يوقف على الناس المقررة الحكم والعبرة بالناس بلتمس حوط واولى فيحصل الحكم المستعقب لا اثر اني منها سقوط الدعوى الا بانها لغطي من الحكم الجامع ولا يعتبر فيه لفظ خاص بل يكفي كل لفظ صريح في ذلك نكاحا لمحا طبا المدعى عليه الزمك بكذا او قضيت عليك بكذا وحكمت عليك بكذا او اصبحت عليك كذا وانفذت حكم عليك بكذا او ادفع الى فلان كذا او اقر اليه من ماله او حقه ونحو ذلك من الالفاظ الصريحة في عصر المترفعين في مصر هي انشاء الحكم ولا يعتبر فيه على اظهر العريضة ولا الماضية ولا كونهما بصيغة الامر ولا عهدا للحي ولو اقر المدعي ان يكتب له بالاقرار الصادق من المدعى عليه جيب عليه ان يكتب عند توقفه صول حقه اليه على الكايدون ما اذا لم يوقفه لا يلزم بذل ما يوقف عليه الكتابين المداد والفرطاس من بالنفس كما مر وحيث يريد الكتاب لا يكتب الا بعد ان يعلم اسم المدعى والمدعى عليه ونسبهما وتقوم البيعة على ذلك وهل يكتب بقيام البيعة على حلية كل من العديلين وصفاته المقررة لغير غير بحيث لا يحصل الا شيئا وقت الحاجة بوجه جزاءه ولا وحدها اظهرها الاول واذا ثبت الحق على المدعى عليه كلف باثبات ان كان بيده ما فان امتنع تخبر الحاكم بين حصة حتى يوفي دين بيع ماله ووفاء حتى المدعى من ثمنه ولو لم يكن له مال ظاهر وادعى ان ثمنه فان اقام بيعة على عسائر حكم به وان عدمها وكان له مال بدعي قلنا وكان اصل الدعوى ما لا يحكم الحاكم حتى يثبت عسائر كما مر في كتاب المقررة **واما الانكباب** فاذا قال المدعى عليه الحق المدعى على فان كان المدعى يعلم انه موضوع مطالبة بالبيعة تخبر الحاكم بهن التكتوت ودين قوله المدعى ان البيعة فان كان المدعى لا يعلم انه موضوع مطالبة بالبيعة وجب على الحاكم ان يبين له ذلك وكذا لو علم المدعى انه موضوع مطالبة بها او احتمل العدم فان لم يكن له بيعة عرفه الحاكم ان له البيعة ان لم يكن هو عالم بالمدعى والام له بلزم الحاكم التعريف هذا اذ لم يكن الحاكم عالما بالحق في الواقعة ولا حكم بهن دون حاجته الى بيعة ولا يبين ذلك لو حكم سابقا بغير اقرار او بيعة او يبين ونذكره او اقامت البيعة بغير علم بعد حدث معتبر فانه يحكم بمقتضى حكم الاول سواء ذكر سنة ام لا سواء علم بعد بئد لغوي فبعض حريثات الواقعة وجبها لم يعلم وعلم البئد لم يثبت ثبوت الحق عند سابقا من دون ان يحكم به فان ذكر المسند واثبت البيعة على مستند حكم بمقتضى ذلك بشرطه بئد ملابرة والاعمال لو ثبت عندا بشهادة التثاويل يحكم وبئد بعد ذلك رايه قبول ذلك في مثل تلك الواقعة لم يحكم بها الا يحكم مع عدم نذكر المسند وعده قيام البيعة الميثة له ولو لم يثبت كذا الحكم في الواقعة وفامت البيعة على كون الحاكم بنفسه من شهود القضية فهل ان يحكم بمقتضى شهادته هذه ام لا اشكال ثم ان البيعة على المدعى واليمين على من انكر البيعة معذرة على اليمين تبين فلا توجه اليه من المنكر الا بعد فقد المدعى البيعة والظاهر ان مطالبة المدعى باليمين لقبول البيعة من المنكر انافاها على خلاف الواقع فلا يقبل شيء منهما الا بعد قيام الدليل وحيث فقد المدعى البيعة لا يحلف المدعى عليه الا بعد سؤال المدعى ذلك لانه حق له الاستيفاء قبل مطالبة ولو تبرع المنكر بالحلف وتبرع الحاكم باحلافه قبل طلب المدعى لم يعتد بذلك اليمين بل يلزم ما عاهد بها بعد مطالبة المدعى كما لا اعتد باحلاف المدعى المنكر بدون اذن الحاكم وحكمه بغيره فصل ذلك لم يثبت الحق بل يوقف ثبوته على احلاف الحاكم اياه بطلب المدعى ثم ان المنكر لوجه اليه اليمين فان جملها وبها اليمين الى المدعى او يكمل افعالي الاول فنسقط الدعوى عنه بهلوان لم يلجها حكم الحاكم لكن لا يحصل رتبة المدعى الحالف نفس الامر ان كان كاذبا في حلفه وعطفا بل هو على ظاهره مكلف بدينه وبين الله تعالى اداءه معاينة في الاخرة على الحلف كاذبا وعلى تركه اداءه وانما اثر اليمين امور فمنها انه لو طفر المدعى بعد ذلك بمال للغير لم يجز له المقاصد ولا اجتماع ساثر شرانها وكذا لا يحل الاستيفاء بل الحق من بوجه اخر كان يصطليح مع اجنبي او بديعه من او يوصي له به نعم لو اصطليح مع مجتبه لم يكن له ان يشر الا بعد كذا بغيره جاز كما يجوز نصر المدعى في حقه بوجه يكون اذ لا يقرضه وتكون الاكابر والاعتق والاحتشاع في الزكوة والخمس والصدقات سماعا في ثمنه له نهائيا وامثال ذلك مما لا يصدق بغيره جاز ومنها انه لو عاهد المطالبة ثم لم يسمع دعوا ومنها انه لو اقام بعد ذلك بئد على مدعى عالم لسمع سؤالها عنها في ذلك المجلس ام في غير وسؤال شرط الحالف سقوط الحق باليمين ولو بشرط وسؤال كان عداها متاهاها ولا يجهل ونسبها او لغبر ذلك على اظهره كذا لو اقام هناك وبذل معه اليمين فانه لا يعني بل يكن ذلك كله ما لم يكن بالحالف نفسه فان اذن بنفسه جاز مطالبة منسلت مفاصته مع اجتماع شرائطها ونسبها عليه نحو المالك وقيل من البيعة ولو اكدت نفسه بالنسبة الى بعض الحق جاز مطالبة وحلت مفاصته بالنسبة الى ذلك البعض ولو ادعى المدعى ان الحالف اكدت نفسه بمعة عدا وطول البيعة عليها فان لم يبقها كلف المدعى عليه بالحلف على عدا كذا بغيره **وقا على الثالث** وهو رد المنكر اليمين على المدعى فله من الحلف ان حلف شيئا فحلف في الظاهر وليس له ردة اليمين الى المنكر بل يجزئ النكول لسقط دعوا الا اذا ذكر لامناعه من الحلف سببا كاداه الانيان بيعة وسؤال لفقهها واعاد النظر في الحسنا ونحو ذلك من الاحكام والقبول فانه يجهل ولا يسقط دعوا ويجزئها خبر الحلف على الا ضرب بخلاف المنكر فانه لا يجهل بل يلزم بالحلف وذا اليمين المدعى

This file was downloaded from QuranicThought.com



كتاب الفضة

٧٨ م

وحيث يسقط حقه بالنكول فأنما هو سقوط ظاهره كسقوطه بين المنكر لأنه موجب لاثباته المدعى عليه واقعا وليس المنكر بعد رد البين إلى المدعى وحلفه استردادها والحلف بنفسه هل له ذلك قبل ان يحلف المدعى أم لا وجهاً اظهرها العدم حتى اذا رضى المدعى ويستثنى من جواز رد المنكر إلى المدعى ما اذا امتنع شرعاً حلف المدعى أما العدم علمه بالفضيلة او لكونه مدعي المال غيره كالولي اذا ادعى بالولي عليه فانه يثبت عليه الحلف والنكول المقضي لا بد الحلف وليس كل النكول فانه وان كان لا يرد عليه البين إلا انه يكلف باحضار النكول ليرد المنكر عليه البين فيحلف البين المردود اذا انفيها المدعى عن رتبة البينة في حق المنكر خاصة فلا يجب التزام احد بمغادرتها سواء انا على اثباته اعني نكول المنكر معني انه لم يحلف لم يرد البين على المدعى بل العبر من الأمرين جميعاً فيقول للحاكم ان حلفي وان جعلته ناكلاً ويكره ذلك عليه ثلثاً استظهرها الاخرى فان اصر المنكر على النكول فاعلم ان الحاكم لا يقضي بغير النكول بل رتبة البين على المدعى فان حلف ثبت حقه ولو ان امتنع سقطت دعواه ولو بذل المنكر البين بعد كونه فان كان بعد رد الحاكم البين إلى المدعى وحلفه ونكوله فلا يلغى اليه وان كان قبل رد الحاكم النكول لم يثبت حقه ولو ان الحاكم وقبل حلف المدعى فاشكال ولو كانت المدعى بيمين غائبة عن المجلس فلا يظهر انه يجوز للحاكم ان يبين لمان طرفي اثباته احضارها دون ان يلزمه بذلك مع حضور البينة لا يستلزم الحاكم من شهادتها الا بعد التماس المدعى وطلبه من السؤال فلو سلمها قبل التماسه كل ما يدل عليه من لفظ او كتابة او اشارة وكيفية شئوا الحاكم ان يقول من كان عنده شهادة فليؤدها او ما ادى ذلك دون ان يقول شاهد وانما اقيمت الشهادة بعد التماس السؤال لم يحكم الحاكم الا بمسألة المدعى ايضا ثم انه حين عرف الحاكم ان البينة بالصحة الملازمة او بينة عادلة او شياع عليه ولم يظهر المنكر ان له جراح حكم بعد سؤال المدعى على الاشهاد ولكن الشهود انه يقول الحاكم المنكر هل عندك جرح فان قال طلب المدعى الحكم حكم وان قال نعم وسال الا نظار في اثباته انظره ثلثة ايام فان مضت الثلثة ولو حضر الجرح حكم بعد سؤال المدعى ومقروا فامام المدعى بيمين عادلة على من لا يستخلف مع ذلك حتى لو شهد البينة بالاستخفاف العدم واقترع في ضم الاستصحاب فان لا وجوبه تكليف المدعى البين انما بالبينة نعم لو ادعى المنكر امر من يراه لا مستصحباً كبراء او انفال او ايها بعد الوقت لثبته شاهد البينة بالاستخفاف فيه سمعت قوله وقبلت بيمينه فانما على ذلك وكلف المدعى البين مع عدم البينة لعدم منافاة دعواه ولا بيمينه البينة المدعى وكذا لو كانت الدعوى على الميتة لا يختص عليها ضم البين إلى البينة في الدعوى على الميت بصورة احتمال الا بقبول يجب الحلف على البقاء حتى سائر الدعوى المحتملة بل ينبغي سائر الاحتمالات لنفس المدعى كالحاكم كون البين التي شهدت البينة على وقوعه دونها او فاسداً من سائر جهات لا كذا لا يختص اعتبار البين على اظهرها اذا كان المشهود به ديناً بل يعتبر الصمت فيها على ادعى عينا من اعيان ترك الميت واما على ذلك بيمين معتبرة فان الحكم الهل يوقف على حلف المدعى على بقاءها في ملكه الى حين الدعوى وكذا لو كان المشهود به حقاً ولا يختص اعتبار الصمت بما اذا كانت حجة المدعى الشاهدين العدلين بل يعتبر الصمت بما اذا كانت حجة شاهداً او ميمناً او امرئيين ويمينا ونحو ذلك على حسب الموارد وهل يكفي في الاخيرين اثنيك ميمناً واحداً جامعاً بينهما في حثا صل الحلف وبغائراً لا وجهاً اولها لا يخلو من قريب ثابتهما الحوط وهل يعتبر ضم البين فيها اذا كان المدعى وارث في الحلف او وصيه او وليه او وكيله ام لا وجهاً اظهرها الاعتقاد مع فان علم المدعى بعد عروضا الزيل حلفه بذلك فثبت الحلف ولا يلزم حلفه على هذا العلم بعروض الزيل ولو ثبت الحلف ولو اقر الميت قبل موته بدينه لا يمكن حصول الوفاة بعد ما وعلم بعد حصوله لا براءه ايضا بل يزم ضم البين وكذا لو شهد البينة ببقا الحلف الى حين الدعوى يقينا ولو علم الوصي ببقائه الى حين الدعوى جاز له دفعه من دون يمين نعم كوا حتم حصول الا براءه لزم الصمت ولو كان حكم الحاكم بعلمه فان علم ببقا الحلف الى حين الدعوى لم يلزم ضم البين وان احتمل عروضا الزيل لزم الصمت ولو علم ذوالالحق فيما بينه وبين الله تعالى بآحقه فهل الزك الدنكو فزاد من البين لا يستلزم واستيقا حقه مفاضة ام لا وجهاً احوطها بل اقرها العدم ولا يسقط البين الا استظهاراً باسقاط ذى الحلف بعض حقه نعم لو صلح وارث المدعى عليه او وصيه عن البين باسقاط بعض الحلف مع كونه فصله الميتة فجا ولو نعت وارث المدعى فهل يجزى ميمناً واحداً من احدى ارجهين من كل واحد يمين مستقلة وجهاً ثانياً ما مع كونه احوط اوجه هل الحلف الصبي المجنون الغائب بالميتة في اعتبار ضم البين من المدعى إلى البينة في ثبوت حقه على احدى ارجهين ام لا فلو ان اظهرها عند الحلف وان كان المقتضى عليه غائباً وطالب المقتضى بيمينه فوجب دفع الحاكم ما ان ذلك الغائب قد رضى بعد كنهيل الغائب بالمال سواء كان الغائب ضلياً ام لا على الاوجه المراد بالكنهيل الضامن للمال الكفيل للنفس ولو ذكر المدعى ان البينة غائبة فخير الحاكم بين الصبر الى ان يتمكن من احضار البينة وبين احلاف الغريم وليس له الزام المدعى عليه بكنهيل احضار موقض البينة ولا حبسها الحلف بغيرها ولا مطالبة بنصب كل يمين مقامه عند احضار البينة هذا هو الكلام فيما اذا اقر المدعى عليه جواباً للمدعى انكر الدعوى واما اناسك لم يجب فان كان سكوتة له شهة اذها الحاكم بالرفق والاهمال وان كان له باوة وسؤوم فوصل لها انما بالقرينة البينة وان كان لا فم من صمم واخر من وصل للمعز جواباً لاشارة المفهمة للطلوب يمين وان استغفلت اشارته بحيث خفيح الى الزعم لزم ان يشهدا بشارته من جهات علان ولم يكف لو احدى كان سكوتة عناداً وبجاءا فوالا اظهرها ان الحاكم يقول مرة وجوباً وثلاً استظهاراً واستحباباً اما الجبث وجعلت ناكل ووردت البين على المدعى وحكمت عليك بعد حلفه سؤاله فان صرح على السكوت رد الحاكم البين على المدعى فاذ احلف وطلب الحكم حكم لهذا الكلام هو الكلام فيما اجاب المدعى عليه بالافرا والاكرا او سكنت اما لو اجاب بقوله لا ادكر ولا اعلم ولا اعتقد وانما في ريب من ذلك او نحو ذلك فحكمه الحكم الجيب بالانكار من نوجه البين عليه لزم حلفه على البينة فحوازه البين إلى المدعى وحيث ان احكام النكول نعم لو لم يعلم بافعال البينة لم يجز له البين على البينة فاذ لا ينفع منه البين على نفي العلم بيمين عليه رد البين إلى المدعى حساً ثم تخلو بالحكم على الغائب النكول

يجوز



كتاب الفضة

٨٠

تفسير
عشر

المدعي

الزام المنكر بالحلف على نفق المقدم ليس له ذلك بل المنكر لا قضاء على الحلف على نفق المطلق فلو ان اظهرها الثاني و احوطها الا لزام بما لادع المدعي و قد فلو ادعى عليه غصبا او نحو فاجاب بنفي الغصب نحو لم يلزم من الحلف على طوبى الجواب بل كنفية الحلف على عدم استحقاقه عليه شيئا و برأئذ ممتنع من حقوقه ان يدعو الا براه او لا من المنكر فقلبه مدعي والمدعي منكر ان يكلف مدعي الا براه او الوفاق مع بالبيت فان فقدها كلف صاحبها باليمين فيحلف باخذ مدعا وحلفه على نفق الا براه ونفى الوفاق على نفق الحق بمنزلة ابطالها وان كان الا ذلك وكل من توجه عليه الجواب عن الدعوى يلزم به بوجه معه اليمين فان نكل ردت اليه الى المدعي فان حلف فقول له بمذمات وان نكل نفى عليه بنفسه ادعوا ولا فرق فيما ذكره من انفس المدعي وان كان نكاحا او طلاقا او حجة او قسما او ابراء او عتقا او نكاحا او ذكرا او غير هذا خلا لبعض العامة حيث لم يتبع الحلف من المنكر في هذه الموارد وهو جازف من القول **مسائل عشر الاولى** الاظهر عند جواز ما نكح من العوام الصلح في صورة انكار المدعي عليه على حلفه عوضا عن الحق المدعي وحلف المدعي عوضا عن المدعي به واخذ اياه من المنكر سواء كان المجعول عوضا عن الصلح او عوضا او شرطاهي اليمين التي جعلت من الفضة وهي اليمين بعد عجز المدعي عن البيعة مع مطالبته كون الحلف بمحض الحاكم الى غير ذلك من شرطها المقررة او كانت عن غيرها كما اذا نكح ابا على الحلف من دون احوال الحاكم او غير اسم الله تعالى وسواء جعلت اليمين عوضا عن الحق او عما يبدله المنكر من المال وشرط بان صالح المدعي عن حقه بشرط ان يحلف المنكر او صالح المنكر عن ما بشرط ان يحلف المدعي وسواء كان العوض نفس الحق المدعي به ام لا يعتقد المدعي استحقاقه على المنكر ونفس المال الذي يدفعه المنكر وحى الدعوى الذي هو ثابت المدعي كان يصلح على سقوط حقه في دعوى الدين عن المطالبة فانه البيعة والا فصلاص من حقه تكون بمنزلة الصادق بعد ابراء الحاكم كالصادق بامر مسقط لمخوف المدعي الذي يثبت وسواء كان اليمين على نفق الاستحقاق او الاستعانة او على عدم وقوع سبب الاستحقاق من اول الامر او على عدم الاستحقاق قبل الصلح او على ثبوته قبله نعم لا بأس بالصلح عن حق الخليفة الثابت شرعا للمدعي على **الثانية** يجوز للعالم بمطابقة انكاره للواقع وكون ذلك كذا واطلا ان يورى في بيعة التي وقعها عند الحاكم دون ما اذا كان ظاهرا في انكاره واشكا واهل يجوز للظلم ان يحلف من دون ان يورى ام لا وجها احوطها العكس وذلك الحلف كاذبا لا مع عدم امكان التورين ولو علم المدعي ان المنكر قد دعى في بيعة ثابتة ذلك باقرار الحاكم جاز له تجديد الدعوى فانه البيعة ومرة بعد كونها فاضلة في الواقع نعم يلزم من ذلك ان تر عليها ما لم ينكشف كونها تورية **الثالثة** لو اختلف اعتقاد القاضي وما أدى اليه اجتهاده من الحكم الفرعي مع اعتقاد الحاكم اجتهادا او تقليدا كما اذا اعتقد القاضي ثبوت الشفعة مع كراهة الشرع واعتقد الحاكم عدمه فهل للحاكم ان يحلف على معتقده او يجب عليه اتباع القاضي ويفصل بين المجتهد والمقلد بالاول في الاول والثاني في الثاني وجوز اقترانها الا في الباطن وان كان في الظاهر يلزم منه مائة الفاضل في حلفه **الرابعة** من ادعى على وارثه ينال على موته فان ثبت موته الموت ثبوت حقه عليه وصول مال الموت الى الوارث ووكلا ثبت حقه والزم الوارث بالاداء وكذا اذا ادعى على الوصي الذي وصله مال الموصي وان ثبت الموت اصل الحق وعجز عن اثبات ذلك الميت ما لا في هذا المدعي عليه الوارث والوصي كان لعلي الذي عليه الحلف على البت على ان لم يترك في يد ما لا فان حلف اخذ حقه وان ابي سقطت عواه وان عجز عن اثبات الموت والحق فان اعتقد علم المدعي عليه من الوارث والوصي بذلك ادعى عليه ذلك لم يكن لعلي المنكر الا يمين نفق العلم فان ابيها سقطت نحو المدعي وان نكل رد الحاكم اليه على المدعي فان حلفه ثبت حفظان ابي سقطت عواه ولو اعترف المدعي بعد الموت وبعد ثبوت الحق وبعد ذلك ما لا في هذا الوارث والوصي المدعي عليه سقطت عواه ولو كان مدعا عين الموت في هذا الوارث وعجز عن اثبات كان له يمين نفق العلم باستحقاق اياها من دون توقف على اثبات موته لو ادعى كون العين في يد عجز عن اثبات كان له يمين البت على عدم كونها عنده **الخامسة** اذا ادعى على العبد ما لا او جناية وكان التراجع عند الحاكم معناه انهم ينفذوا قراره فضلا لانه وماله لولا فلا ينفذ قراره عليه بل يبيع بالماله يسوق منه الجناية بعد العتق وان انكر وحلف نفقت عنه الدعوى وان رد اليه الى المدعي ونكل فزها الحاكم وحلف المدعي اتبع بموجبها العتق ولو كان طرف التراجع عند الحاكم هو المولى فان اقر بالماله لم ينفذ منه وفي بقية العبد على حسب وجبة قراره وان اقر الجناية لم يقصر من العبد بل ينفذ بقية الجناية عليه بقدر ما فيه ملكها المقررة الا ان يفتة المولى **السادسة** ما كان من الحدود حقا لله تعالى فلا يسمع دعوى المدعي الا بعد افاة البيعة الجزية على شرطها وبدونها لا يبطال المنكر الجواب بفضل من توجه اليه ما كان ذا جهتين منها مع عدم كون جهة المخلاق الا كذا لفظة لا تظهر فيه بضاعة سمع الدعوى من دون بيعة على شرطها وعنده توجه اليه على المنكر ما كان ذا جهتين مع كون جهة المخلف ما لا كذا السيرة راعي في الجنبات فسمع الدعوى وتوجه اليه لا سقاط حق المدعي بل يلزم به المال رد اليه على المدعي وحلف ونكل ردتها اليه الحاكم فحلف لا يسمع الدعوى بالتسليم الى القطع ولا سيما حتى في صورة لزوم المال عليه بحلف المدعي اليه المردود كما ثبتت المال من القطع لو اقام المدعي شاهدا واحدا وضم اليه اليمين **السابعة** بعد اذ كان للمدعي بيعة واعرض عنها والنفس من المنكر او اذ سقطت البيعة ونعتب اليه جازة الرجوع واما من البيعة ما لم يحلف المنكر على اظهر وكذا لو اقام شاهدا واحدا عند قطع يمين المنكر فانه يجوز الرجوع واما من الشاهد الواحد مورد ما لم يحلف المنكر **الثامنة** يقبل قول المدعي ولا يكلف اياه البيعة في موارد قمنها اما اذا تسمع على المدعي اياه البيعة على حسب النوع او كانت الدعوى مما لا يسأل الا من قبله كما في دعوى ارجاع النكاح عند دعوى وجبه عليه العن ودعوى المرتبة في حرجها وظهرها وعندها وحملها ودعوى البائع بالاحتمال في وجبه ومنها ما اذا كان المدعي مؤتمنا الا من قبل الملك او من قبل الملك الصوري كالمقط والاولى والودعي والوكيل **وهذه** ما اذا كان المدعي ما لا كراهية تسمع دعواه في بيعة كلف

دعوى

٨١

دعوى ابطال العمل المسأجر عليه اذ كان مشروطا بالتيه كالتج والصلو والصوم ودعوى الولى اخراج ما كلف به من المقتدر وغيره ودعوى الزوج طلاق زوجته ونحو ذلك ومنها كل موضع اسلمت قصاص المدعى في البيعة ومطالبة المنة للخلد في العقوبة والجحس كافي بدعوى العاصب تلف العين المقتضى **التاسعة** يسمع قول المدعى والمنكر من غير تخمين بينة ولا يمين ولا يلفظ الى قول من يخاصمه في موارد فمنها كل دعوى وانكار لم يكن فيها منازع خاص كإباني ومنها كل دعوى لا يخاصم فيها الا الله تعالى كدعوى فصل الصلوة والصوم والتج ودفع الزكوة والخمس وبدل النصاب فاشنا الحول المنقضى عنه الزكوة ودعوى نقص الثمرة والزرع عن القدر والمخزوم حتى يقطع عنه مقدار الناض مما قرره عليه من الزكوة ودعوى الذي اسلمه قبل الحول ليخلص من الجزية وانكار موجب الحد والعزير ودعوى اورثت شيئا في حد او نكح بر كدعوى الصبي الذي لا يبان بعلمه ودعوى الاسلام قبل حول الحول ودعوى من اقيمت عليه البيعة بالزنا بالمسلمة الخلد من الزنا الاسلام قبل الزنا حد اهل القتل ودعوى من احرز الطماننة للقبول لا الاحتكار ومنها كل مدعى كان محسنا كالا مئة الشريعة بل والمالك في وجهه **فصل** في مدعى كل مدعى تعلقت دعواه بما هو مالك له في وجهه فان في هذه الموارد واما لها يقبل قول المدعى والمنكر من غير بينة ولا يمين ولو ادعى الصبي الجزية ان انسانا لا بالسكن للتحقق عن القتل فوجوبه احوال قواه اعد القبول لا ببيته فيقبل على ذلك سواء كان له منازع او لم يكن عادة لا كان المنازع او فاسقا **العاشر** لو مات له يخلّف من ثمنه ما سبوا ولا ما سبوا غير الامام عليه السلام وظهر شاهد بدين فانكر من عليه الدين فالقول قوله مع يمينه فان حلف سقطت الدعوى وان لم يحلف جبر حتى يعترف بوجوبه او يحلف بغيره بعد امكن رد اليمين هنا وكذا لو ادعى الوصي ان الميت اوصى للفقير وشهد احد فانكر الوارث **الحكم** في مدعى بقا الزكوة عند حاطة الدين بها على حكم مال الميت وكذا مقدار الدين عند عدم الحاطة **المقام الثالث في اليمين مع**
الشاهد يقضى بالشاهد الواحد مع اليمين من المدعى في الجملة بلا شبهة بشرط شهادة الواحد ولا حراز عدل ثم الحلف فلو قدم اليمين لغنى عن اعادة الشاهد فانه الشاهد شهدا به وثبت على الشاهد لا يخفى الغضا به بالدين على الاظهر بل يقضى بذلك فيما كان ما لا كالدين في الغرض والغضب العاوضا والغرض والحد والوصية له وما كان المقصود منه المال كالجناية الموجبة للدين كالحطاط وشبهة الحد وقيل لا والدول والحر العبد كسر العطا والمحافظة للمأموه بل والتكاح والطلاق والرجوع والعقود والديور والكتابة والنسب والوكالة والوصية اليه عيوب لتساو الوفاء فخيرها من حقوق الناس ولو تعدل المدعى شهد الواحد لهم ولم يكف ضم يمين احدهم في ثبات التجميع بل ثبتت يمين كل منهم المنظمة الى الشاهد نصيبه يتوقف ثبوت نصيبه على يمين صاحب الجزء الاخر في يده امتناع البعض الاخر من الحلف في ثبوت نصيبه كالحلف بجملة المنظم الى الشاهد لو مات لاكل منهم فهل لو ارثان يحلف على ذلك باخذ ام لا **الحاشية** احوطها الثاني ان كان ولها غير بعد مع علم الوارث بالحق ويعبر في هذه اليمين كونها كالشاهد على البت ولا يجوز الحلف لا يعلم به ولم يتم عند ما ذكره قطعية عليه لو كان على الميت بن وله على اخر بن وله شاهد واحد فلا يقع ضم يمين الغريم بل يتوقف ثبوت الدين على ضم يمين الوارث مع عدم استغراق دين الميت للزكوة فان حلف استوفى الدين وتجر بين ما على مورث من الدين من ذم من سائر الزكوة وان استغرف الدين الزكوة ففي ثبوت بضم يمين الوارث تردد منشأه عند انتقال الزكوة عند الاستغراق الى الوارث وعقد جوار الحلف لا يثبت مال لعذر عند ثبوت كفايته علة الظاهر او الوضافي الحلف لا يثبت ولو ادعى وهذا الغير واثام شاهد على انه لا يرضى له يحلف لكونه لا يملك مال الغريم ولو ادعى جمع ما لا مورثهم او لهم على وجه المشاركة واثاموا على ذلك شاهدا او حلفوا جميعا فيما يسوفونه من المدعى عليه كذا او بعضا وكذا ما يسوفونه بعضهم بعنوان انه حقه ويدفعه المنكر كذا فانه يشاكره فيه غير ولو امنعوا جميعا من الحلف لم يحكم به لهم ولو حلف بعضهم ونكل اخر اخذ الحالف مقدار حصته بيمينه المنظمة الى الشاهد الواحد هل يشاركه التاكل ام لا وجو اظهرها عند المشاركة عند كون المدعى دينيا والمشاركة فيها اذ كان عينا ولو كان في الجاعز مولى عليه وقت نصيبه حتى يكلد برشد فان حلف اخذ وان امنع لم يحكم له وان شاركه الكبار فيما اذا اخذوه ان كان عينا ولو مات المولى عليه قبل الكمال كان لو ارثان يحلف ياخذ النصف الموقوف لو رثته **مسألة** **المرجع الاول** اذا كانت في يد المملوك وله ما فادعى اخر ان الجارية لم ولد وان الولد له منها اسؤل في ملكه واثام على ذلك شاهدا واحدا ويمينا لا يظهر ثبوت كونها ام ولد وجوب احكامها عليها وثبوت كون الولد له بذلك فيثبت بينهما التوارث بحري عليه حكم الاب الثاني لو ادعى جمع من الورثة ان المورث وقف بعض اعيان الزكوة كذا مثلا عليهم وبعدهم على تسليم وقف ترتيب انا ما شاهد واحد لهما في اليه اليمين فكل حلف الموقوف عليهم جميعا فاضي لهم بالوقفية ولو رثوه واثامها دينيا ولا مبرأ ولا وصية ولو انقرضوا في توقف استحقاق البطل الاخرى على يمين اخرى وهكذا بالنسبة الى البطل الاخرين احوطها التوقف ان امنع جميع اهل البطل الاول من الحلف حكم بكونه مبرأ ولو حلف بعضهم ونكل البعض اخذ الحالف حصته بعنوان الوقفية ودعوى بالنسبة الى حصته التاكل معاملة الزكوة في قضا ديون الميت وتنفيذ وصاياه وتسليم الباقي اليه من لم يحلف من الورثة دون الحالف على الاظهر لو حصلت زيادة نفق كل من المنكر والحالف والتاكل مقتضى اقرارهم بكونه ملكا كما اذا امان عن ابنين وبينين او ادعى الابن واقفيتها على الجميع بالسوية وانكرت البيعة فان مقتضى اقرار الابن حلفا ونكلا هو استحقاق النصف مقتضى انكار البنين هو استحقاق النصف في السدس بغير كل منهم عن نفسه وعليه يرد خروجهم بينهم فها وجو اقربها الفصل بالسدس عن صاحب الوافي والاخرى استخراج المالك بالفرع وتسليم اليه بعنوان الصدقة عن ملكه او احوط امنع ابطال الصلح بينهم هذا كل ان ادعوا وقف بشرط وان ادعوا وقف بغيره في استحقاق البطل الثاني الحلف بلا شبهة ولو كان المدعى

في القضا

[illegible]

الزاد

فی الزحف من
الحملات القسریة

كتاب القضاء

٢١٣

الرد فبغير فيها التعدد مع العدل لا آثم مع نواحيها بالواحد ويجوز أن يراد القاسم من بيت المال ولو لم يكن في بيت المال مال وكان هناك أهمل منه فبغير
 جهل وسئل عن رجل أخذ من ثلث القسمة بطلب الشريك معا فاجوز على القاسم عليها وإن كان بطلب أحدهما فإن كان الآخر ممن يحس عليه لا فزاد القاصب
 المانع ماله بمال المصوب منه امتنع من إفرازه واجوز الحاكم عليه بأجرة على القاصب إلا أن لا يجوز على الذي طلب القسمة دون الآخر لأن لا يطلب له بأجره بها ولا يخط
 لزوما الشريك كما في جزمه مطلقا وإن استاجر كل واحد منهم بأجرة على أن يقسم بينهم ما يشتركون فيه فلا كلام وإن استاجر في عقد واحد لم يعينوا فيسب كل واحد
 من الأجرة أو امره بالقسمة من دون استيجار ولا تعيين لما على كل واحد منهم كانت الأجرة المتما في صورة العقد وأجرة المثل في صورة الإهر عليهم بالخصص وأما الثلث
 وهو المضمون فبأنه إن كان لشاؤن أجزاء المفسو وصفا وقمة كذا وإن كان لا مثال مثل الجيوب الإدهان اجبر الممنوع مع مطالب الشريك بالقسمة ويقسم كل واحد
 مدسا وبأن تفاوت أجزاء المفسو في الجوزة والردانة قسم منفصلا ولا يضر القاضل حينئذ حتى في الرد على كون القسمة بغيرها كما مر في كتاب الشريك وقسم القسمة
 الغير القابل للجزء كالعبد الواحد بين اثنين ببيعة قسمة ثمة ثم المضمون لو لم يكن فيه رد ولا ضرر اجبر الممنوع ولحق قسمه الجبا وإن تضمنت أحدهما الجوزة في قسمته
 نراض كذا قال جمع وأقول إن الأصل في كل قسمة أن تقع على العبن والأصل في قسمة العين أن لا تلاحظ التما فيها بما هي عين وبعد بلها على وجبها أخذ كل منهما ما لم يعين
 بعد ما يخذ الآخر منها وبغير مع ذلك تعدل لما للبدن والقمة يان يأخذ كل بعد صاحبه كما وكيفا وما ليشوقه من ذلك مع إمكانه متعين ويجبر الممنوع عليه بلا
 شبهة وأما مع عقد بالمرأة لا عبدا ولا مائة كالجواهر السيف العبد والجوان والعصابة لضيقه والجمام ونحو ذلك مما لا يقبل القسمة العينية لا سئل المفسر
 الفاحش بل التسفر في كثير من الموارد فلا معنى لأجبا الشريك على قسمة لا سئل أم على أخذ ما لا يساو حقه والصلح على الباقي بما ردة اليد وأخذ زيد من الحق
 ورد ما يقابل الزيد وكل منهما معا وضد لا يجبر أحدهما وحده معنى لأجبا الآخر على الباقي الشريك لما فاه ذلك السلطنة على ماله لم يسجد الزام ما يسجد ذلك المال
 يسأل قسمة على الوجه الصحيح ويتولى الجبار الحاكم بمقتضى منصبه المرجع في القرار العرفي كما مر في كتاب الشريك **فروع** إذا كان في بدلتين مال يعترفان بشريكهما فيه
 وبدل عجل ذلك ولا مانع لهما في ذلك وسئل الحاكم قسمة بينهما فإن أتاها بدينه يكون لهما فلا كلام في أنه يقسم بينهما وإن لم يقم بينهما بدينه على لك فضل لا يقسم والأشبه
 جواز قسمة ذلك بينهما وأما الثالث أعني كيفية القسمة فيبين أن المحصران شاون فدا وقمة فاقسمة بعد بلها على التما ورجح بخلاف القاسم بين إخراج القسمة على الأسماء
 والإخراج على الشها أما الأول فهو أن يكتب كل نصف في رقعة ويصف كل واحد بما يميزه عن الآخر ويجعل ذلك في قسي لا يمكن إلا طالع على مائة كتع على أطول طرف
 كالأب مخزن في رقبته وبها من لا يدرك بأجزاء أحدهما على اسم أحدهما المعين فاخرج فقولوه لأخر لصاحبه أما الثاني فهو أن يكتب عوض التما بين اسم الشريك
 ولحقه عند كذا مالا إخراج أحد النصفين معناه فاخرج اسم من النصفين فهو المسمى من المفاشرين وإن شاون الحصص فدا لا قسمة حقتك التما فقه ولا يلاحظ القدر
 وأخرج على نحو ما ذكر وإن شلون قسمة لا فدا مثل أن يكون لواحد النصف للأخر الثلث وللثالث السدس وقمة أجزاء الملك متساوية وسويت التما على أقلام نصيبا
 فحسب في المثال أسداسا وأخرج برفع بعد الشراء أو بعد التما محيرة بينهما على كشيبة إن كان لا قضا على أقلامها عدد الحوطلو وأختلف التما والقيمة جمعاً على
 التما تقوم عاومته على قدر سهم أقلام نصيبا وأخرج عليها على نحو ما ذكر وأما قسمة الرد وهي التي لا يمكن فيها تعديل التما بالقيمة بل يقتضي قسمة شيء خارج عن
 الشريك إلى بعض التما فقه عرف على جواز لأجبا عليها وإن العالج بيع الشريك وقسمة القسمة بينهما بالخصص نعم أن اتفاقاً على قسمة الرد جاز فعدل التما وتبرع بينهما
 بعد ثم تولى الطرف الثاني فصره القسمة بنفس الغنم لا بد من توقف الرد على الرضا منها ما بعد العلم بما تميز الغنم فولا أن أحولها أن لو لم يكن فوهما هو الثاني
وأما الرابع أعني اللواحق فمسائل الأولى لو كان لأحد علو وسفل وطلب أحدهما لم يكن قسمتها بحيث يكون لكل منهما نصيب من العلو وسفل
 بموجباً لتعديل جاز واجبر الممنوع مع علو الضر ولو طلب أحدهما انفراؤه بالسفل والعلو لم يجز لأجره عليه إلا مع علو إمكان غيره ذلك وعلى الضر فانه لا بعد
 لأجبا الثاني لو كان بينهما الأرض وزرع وطلب أحدهما قسمة الأرض خاصة لم يمنع الردع من إجبا الممنوع عليها ولو طلب أحدهما انفراؤه بالسفل والعلو لم يجز
 عليه إلا مع علو إمكان غيره ذلك وعلى الضر فانه لا بعد لأجبا الثاني لو كان بينهما الأرض وزرع وطلب أحدهما قسمة الأرض خاصة لم يمنع الردع من إجبا الممنوع عليها ولو طلب أحدهما انفراؤه بالسفل والعلو لم يجز
 الممنوع عليها ولو طلب قسمة الردع اجبر الممنوع مع إمكان التعديل نعم لو كان بذل الشريك قسمة فلا يجبر الممنوع عليه الثالث لو كان بينهما أرض وطلب أحدهما
 قسمة بعضها في بعض اجبر الممنوع إلا مع الضر على المحو خاصة ولو طلب قسمة كل واحد منها بانفراؤه اجبر الممنوع مع إمكانه والحالة المحو المختلطة كالأرض تقسم
 الفراج الواحد وإن اختلفت أشجارها وأطاعه الرابعت إذا ادعى أحد الشريك بعد القسمة الغلط فأن ادعاه على الشريك بمعت دعوى يشتر أن أقامها ولو
 فدها كل له اليمين على الشريك وإن ادعاه على القاسم من حيث نظره في المتعين فكما لو ادعاه على الشريك على الأرب الخا مسكناً إذا ظهر بعض المفسو بعد القسمة
 مستحقا للغير فإن كان متعينا في حصته أحدهما بطلت القسمة وكذا لو كان فيها بالأسوية وإن كان فيها معا لم يطل وإن كان المستحق مشاعا معا فافاً في الردع
السادسة لو قسم الورثة ترك الميراث ثم ظهر على الميراثين فإن التزموا بالدين لم يطل القسمة وإن أبوا بطلت وقسمة منها الدين وقسمت بعد ذلك **الجهنم**
الرابعة في أحكام الدعوى وفيها مقدمة أما المقدمة ففيها فصلا الأولى في تميز المدعى من المكره والمكروه
 من يترك وسكونه من جهة ذلك الدعوى لو تركها بحيث يكون الحكم في حقه ما هو حكم الله تعالى في مورد وسكنه والتكر من يقنع منه الشكوت قبل أن المدعى
 بخالف قوله الأصل والفعل المعبر الذي يرجع إليها في تلك الواقعة المنازع فيها لو خلت ونفسها مع قطع النظر عن الخصومة والأظهر رجوع أحد الطرفين

وإذا التفت

فيما كان بينهما من الأرض وزرع وطلب أحدهما قسمة الأرض خاصة لم يمنع الردع من إجبا الممنوع عليها ولو طلب أحدهما انفراؤه بالسفل والعلو لم يجز

فيما كان بينهما من الأرض وزرع وطلب أحدهما قسمة الأرض خاصة لم يمنع الردع من إجبا الممنوع عليها ولو طلب أحدهما انفراؤه بالسفل والعلو لم يجز

الى اخر عند التأمل وبشرط في سماع دعوى المدعي البلوغ والعقل وان يدعي لنفسه لمن له ولاية الدعوى عنه بوكالة او وصا او ولاية اجابة او حجازا او غيرها
وامنه وان يدعي ما يصح له ملكه لا يسمع الدعوى من لصغير نفسه لان المجنون ولا يدعي ما ليس لنفسه لانه ولاية الدعوى عنه ولا يظهر عند كفاية شاهد
حال ذي الحجة في صحة دعوى الاجنبي عنه فالمدعي في عنوان الوكالة وكذلك لا يسمع دعوى ما لا يصح له ملكه كدعوى المسلم خيرا او خيرا او لا لغير محل ودعوى الخنا
والزنا ونحوها لا يسمعها الا لغيره عداية محلة واما يجعل منه دعوى الكافر العبد المسلم والفران الشريف في نظر فانه يملك ما يبيعان عليه فلا بأس بدعوى الخمر الخليل
والخمر لا يسمعها محلة في الاستقامة لا بشرط فيه الطهارة كالاستقامة وجسد التمسيد ونحو ذلك وفي اشراط الرشد في المدعي وقد اشتهر عندنا لاشراط وشروط
كون الدعوى صحيحة في نفسها فلا يسمع دعوى ما هو محال عداية اعادة وكونها مازية للمدعي عليه بالفعل بعد ثبوتها وان تمكن من التخلص بعد ذلك بوجوب ان يسمع
بجبار فانه ملزم بالفعل وان كان له الفسخ بالخيار ولو ادعى الزهر والهبة لم يسمع حتى يدعي اقباضا على الخمار من كون الغرض شرطا في صحتها وسمع من دون
دعوى الاقباض شاعرا على كونه شرطا في لزومها فظنوا دعوى المنكر فظنوا فاما البيعة عليه فحق الحاكم والشهود فان اقام بيعة على ذلك فلا كلام وان فقدها وادعى
علم المشهود ليدل ذلك ففي وجه اليقين على نفي العلم الى المشهود لوجوه اظهرها النوجه مطلقا ولو التمس المنكر ضم المدعي بمبا الى ما اقامه من البيعة لتجب اجابته
الا في موارد توقف ثمانية البيعة على صحة اليقين ولو ادعى المحكوم عليه اقرار المحكوم به يكون الحق للمحكوم عليه ففي سماع دعوى قولان اظهرها السماع فله
المحكوم له بالجواب وجه اليقين على نفي الاقرار عند هذا البيعة على اقراره ولا يفتقر صحة الدعوى في غير الدم الى ذكر سبب استحقاق المدعي ولا كشف ما يعلو
بها من الحقوق والكلوازم بل يكفي الاطلاق مجردا عن ذكر السبب غيره في كفاية كانت الدعوى وعنده نعم بعينه في دعوى الدم الكسوف عن السبب على قول مشهور
لعل في قولهم نعم هو الاحوط ولا يعبر في دعوى النكاح النقص لعدم الموانع كالردة والعتة والرضاع ونحوها ولو اقتصرت على قولها هذا زوجه كوفي
دعوى النكاح ولا يفتقر ذلك الى دعوى شيء من حقوق الزوجية فان نكل الحاكم اليقين اليها فاذ حلفت غلبت لزوجته ولو انعكس الفرض بان كان هو المدعي للزوجية
وهي المنكرة لها كلفت هي اليقين ولو ادعى ان هذه بنتا منه لم يسمع دعوى الاحتمال ان ثلثة ملك غيره ثم يصير فلا يكون بنتها وكذا لو قال ولدنا في ملكي كذا
كوفها مرة وملكنا لغيره بل يعبر دعوى كون البنت ملكه واما منه البيعة على ذلك وكذا لو قال هذه ثمة نخلي فانه لا يسمع منه الا ان يقول انه ملكي ويقوم على ذلك
بيته لان كونه ثمة نخلة اعظم من كونها ملكه ولذا لو اقر المدعي عليه بان الثمة ثمة نخلي المدعي والبنت بنت ملكه ثم اضاف الى ذلك ما ينافي في البيعة كقول
ملك لي محكم عليها بالقرار نعم لو كشف فلما مر على الدعوى عن اقراره بقوله هذه بنت امي وهذه ثمة نخلي دعوى الملكة سمعت دعوى او لو قال هذا الغزل
فصل فلان او هذا التيقن من حظه فليلح عليه باقراره ولا يسمع نفسه بما ينافي لان الغزل في التيقن نفس حقيقة العظم والخطرة وينظر في العزم
نفسه بما ينافي كفاية دعوى البنت والثمة **الفصل الثاني في التوصل الى الحق وبيان ان المدعي لهما ان يكون عينا او دينا اقا**
على الاول فانما ان يعترف في البين ظاهر او افعاء بعد كونه مستحقا له او كان حاله معلوما عند الناس ولا يعترف بل ينكر ظاهر او افعاء او ظاهر
او يجهل حاله من حيث لا يفر او الانكار فعلى الاول يجوز للمالك انتزاع ما له باي وجه تمكن وان اثاره من شتم او ضرب ما لم يكن فيه استخلاصه بخلافه فلا يفسد
او يمال وعرض يوجب حفظها والذين يرفع البين عن الحق وليس منها دم المقتل وطرفه او له اذ لم يندفع الا بالافضل في مصلحت الدفاع **وعلى**
الثاني فان اسلمه لا انتزاع اثاره فثبتها للشام لم يجر الانتزاع وان لم يسلمه ذلك فقد اطلقوا الجواز من دون اعتبار الاستيدان من الحاكم وفيه
والاحوط ان يكون اقر في صورة انكار المنتزع منه ظاهر او افعاء هو الرجوع الى الحاكم واشتات الحق عند الاستيدان منه عند اسلمه الانتزاع انصرف
في سائر اموال المنتزع منه اذا كان من اجرة الحاكم واستيدانه ممكنا من دون فون غرض عقلا في نعم لو لم يمكن مراجعة الحاكم واستيدانه واسلمه من مراجعته
غرض عقلا في جواز الانتزاع من غير استيدان ولا توقف المفاضة عن العين باستحقاقها بغيره نحو ان يذم من هي عند **اقا على الثاني** وهو كون الحق دينا
فان كان الغريم مقرا باذاله لم يستقل المدعي بانتراعه من دون الحاكم لان الغريم التحريم في جهات الفضا فلا ينعين الحق في شيء من دون تعيينه وتعيين الحاكم مع
ومثل الاقرار اذا انكر اصل الدين ولكن تولى الامر الى المدعي وبذلك الدين احتياطا او لغرض اخر واما ان كان الغريم جاحدا والغريم بيته ثبتت حقه عند
الحاكم وامكنه الوصول اليه فوجزا اخذه من ماله مفاضة فلولان اقرهما الجواز وادخلها الترك ومراجعة الحاكم والا يثبت عند يكون هو الاخذ منه
واما لو لم يكن للغريم بيته ثبتت حقه عند الوصول الى الحاكم ووجد الغريم من جيبه ماله اخذ بمقدار حقه من ذلك الما مفاضة من دون ان يبرر عليه شيء
عند اخذ المفاضة الاولى ان يقول اللهم اقم لي لا اخذه ظملا ولا حيا واما اخذته مكان ماله لا اخذته ماله لانه اخذ منه لاراد عليه شيئا وهل يعتبر في جواز المفاضة
من الحاكم ام لا قولان واكثره العبد ولكن الاحتياط بالاستيدان لا يترك ولا فرق في المفاضة بين كون الغريم منكرا وادعاه وادعاه فظن ولا يبين كون
موجب عند الوصول وعند الاثبات مرجح الزوال عن طريق غير جواز الزوال بل يوجب الفضا البيعة والحاكم ما اذا كان هناك حاكم ولو لم يكن يسو البديهة يمكن
تولي الفضا عنه ولو كان المدعيين والمجانس للدين او دعه عند الحق في جواز مفاضة من ذلك الما قولان اظهرها الجواز على كراهية هذا اذ جلت
من ماله الجاحد بجائز حقه ولو وجد مالا يجانسه جازله المفاضة مجزأين ببعض القيمة العادلة واستيفاء حقه من ثمنه وبين احسانا بآياه على نفسه اخذه
بقبضة والاحوط الاقتصار على الاول وهو البيع والاستيفاء ويجوز للفاسر مباشرة البيع وقبض مثل حقه من ثمنه بنفسه لو كان الشئ من غير جنس حقه غير ايضا

فيكون
الملك

فيكون
الملك

بين البع والمجانس والاستيقاوين تعويمه على نفسه والاقضاء على الاحوط ثم ان اخذ غير المجانس بعنوان الاحتمال على نفسه ملكه وكان للمنفعة بعد ذلك منه لم يحل له
بعد ذلك الا قضاء من غيره من موال المديون وان قصد بيعه صرفه في حقته تلف قبل البيع او بعد وقبل قبول الثمن بدلا عن حقته فان كان التلّف بعد منعه ونفطه ضمن
وتعاضا بقيمة وان لم يكن سبعة منه ولا نفطه ففي كونه مضمونا عليه فلا ظهرها العكس وكذا الحال فيما زاد على مفدا حقته منه يجوز على الاظهر المقاضاة من العين
اذا اخذ رانزاعها ممن في يده على وجه الضمان غاصبا كان وغيره في كون المأخوذ بدلا لا يحل له لملك البدل والبدل منه جميعا او بدلا حقيقيا تردوا الاحوط الثاني
ولو نوقضت المقاضاة على تصرف في مال من عليه الحق مقدّمه ككسبها او قتلها وصنوعه او نقب جدارها او تمزيق ثوبه ونحو ذلك ففي اعتبار الاستيذان الحاكم في ذلك وجهان
اشبههما العكس والاحتياط بالاستيذان لا ينبغي تركه ولو اتى الغريم بالجاهل المال لم يجز اخذ ورد المقتصر الا بما وضعه جديدا وهل يعتبر في جواز التقاضي هو العلم
بثبوت الحق على الغريم واقضا وكفى العلم الشرعي في ذلك وجهها احوطها الاول ولو لم يجز للمجاهل الا ما لا مشركا بينه وبين غيره فلا يظهر عنك جواز المقاضاة الا بان
الشريك نعم لو علم باشتغال الشريك من ذلك اثناء استيذانه الى فوات الحق لم يجز له التقاضي وابطال مفدا حقته الشريك ليد والاحوط استيذان الحاكم مع الى
سهم الشريك لو كان الغريم غائبا ولم يعلم خذوا وعك بدلا لا فوى عك جواز المقاضاة كما لا يجوز اذا جهل الغريم بالحق وليس له يجوز تقاضي ما عاين شق او رابع
علم الاخذ بالحزم ومناعه من ردّه لو كان الحق مختلفا بين الفقهاء لم يجز لطالب الحق قبل التراجع والحق الحكم التقاضي بتقليد مجتهديش ولو كان له على من ذات
ديونه على امواله شي جاز التقاضي من ماله باخذها بالحق مالم يجز عليه الحكم ولو جرح عليه لم يجز عليه الا بقاء ما اضر به مع الغريم بالحق التقاضي من تركه
زانت هو نوع تركه بل عليه الا بقاء ما اضر به بالحق لا يضره ولا يعتبر في مال الغريم الذي يجوز اخذها من ملكه اللازم والمتردد في الجاهل ونحو يجوز التوكيل في
ولا يجوز للاجنبي التقاضي لصاحب الحق من غير كالاته الا ان يكون الاجنبي حاكما ولا يجوز تقاضي ما للزوج دون الاشخاص كالحق الزوجه ونحوها الا للحاكم الذي هو
ولي الكل ويجوز التقاضي من المنازع كما يجوز من الاعيان فوجردا الغريم ويستثنى الاجرة تقاضا او يسوق في نفسه لمنفعة تقاضا ولو اخصر مال الغريم في مستثنات
الدين لم يجز اخذها مضافا نعم لو لم يخصصها له فيها لا يظهر جواز اخذها مضافا وان كان الترتك احوط ولا يملك المقتض المضاف الا اذا قبضه فلا يكفي في ذلك
ولا يجوز المقاضاة بعد حلف المنكر كما مر مسكتان الاولى لو تعدد الايدي على مال تقاضاهم عن نفسه او على الباقي حكم بالباقي بل لو تفاهما على
واحد منهم حكم بغير التلّف وان لم يمدّ بغيره فادعوا اذا ادعوا ولو تفاهما جميع ثم ادعوا احدهم حكم بغيره فادعوا من ادعى الا بدلا احد على فوضي له ولو افاق ان كل من
ادعى شيئا ولا معارض لغيره فوضي لهما ادعوا في تمامية الثانية على عمومها تامل وان كانت لو تمت لكات اعم من الاولى لجريها في الا موال وغيرها بخلاف الاول
وهل تجزى الاولى بعد اقرار المدعي بعد كونه مالكا ام لا وجهها اظهرها العكس ولو اشتركا اثنان في دعوى ما لا بد لاحد عليهما فان ثبت دعوى احدهما على عو او
حكم به للباقي وان تفاوتت الدعويان فالاقرب الحكم باسرها كما فيه الثانية لو انكبر سفينتي في البحر فاحترق بها اهلها وما خرجها لقوس قبل هونجر
استناد الى طينة يمكن حملها على رضا صاحبها بذلك الفصل الاول في الاختلاف في دعوى الاملاك وفيه مسائل
الاولى لو تنازع عيانا في يدهما جميعا ولا يثبت فوضيها بينهما نصفين هل الفصل بذلك بعد حلف كل منهما ان يكون ما اخذ له صاحبها لا يثبتها
قولان اظهرهما واشهرهما الاول وان حلف احدهما ثم كل الاخر ذلك اليمن الى الحالفان حلف على عكس كون النصف الاخر ايضا لصاحبه خذوا لو كان يوكلي
الاخر قبل حلف الاول وحلف الاول يمينا واحدا على كون الجميع له وعكس كون شئ منه لصاحبه اخذوا ولو تنازعا عيانا في يدهما فوضي بها لهما البند مع عينية
بالتماس الحسم ولو كانت يدهما خارجة عن العين وكانت في يد ثالث فان صدق الثالث احدى الحلف المصدّر فوضي ليه وكان للاخر دعوى الثالث ولو
على المصدّر وان قال هو لهما ولا يثبت فوضي لهما نصفين بعد حلف كل منهما لصاحبه على ما مر وكل منهما ان يدعي على المقتضاة تلف نصف ماله عليه بقراره
ولو اقرتها لاحدهما ثم اقرتها للاخر سلم العين الى الاول وانما المقتضى الثاني بدلا من مثل واقعة ولو اعترف بها لاحدهما غير معين قبل بيعه يمينيا بالغيره ولا
بالصلح لا يترك ولو تفاهما عن نفسه لم يعتبر فيه لاحدهما ولا ثالث بل سكن فالأظهر التحالف فان حلفا او نكرا كانت بينهما نصفين والا فللحالف منهما النصف
يمكن المعارض على وجه النصف في الشهادة مثل ان يشهد عدلان بحق خاص زيد ويشهد اخران بذلك الحق بعينه لعمرو ويشهدا بانه بليغ مناخا خاصا من عرفة
الوقت لفلان ويشهد اخران بغيره بعينه من خالده في ذلك الوقت بالخصوص وحيث ما تنازع البتتان فان امكن التوفيق ولو بسبب حكومته مد لك احدهما
على مدرك الاخرى اذا كان مدرك احدهما الا استصحب مدرك الاخرى العلم لزم تقديم الحاكم وكل بوق في يدهما حيث يمكن التوفيق بوجوه من الوجوه القوية ولا
يمكن الجمع عمل العام منها على الخاص ولا المطلق على المقتضى لان مورد العمل كالمستكم واحد لا متكلمين وحيث مالم يمكن التوفيق فاما ان يكون العين في يدهما او
بدا حد هما او يد ثالث ولا تكون في بدا حد فلي الى اول يقضى بها بينهما نصفين من دون اعتبار اليمن من احدهما على الاظهر وان كان اليمن من كل منهما احوط
وعلى الثاني ففي تقديم يمينه الداخل وهو من كان منكرا للموافقة قوله لا صل او فاعا او اماره من بدا وغيرها او يمينه الخارج وهو خالدها او التفصيل وجواقرها
التفصيل بتقديم يمينه الداخل فيما لو شهد بيمينه بالمقيد بالسبب بيمينه الخارج بالملك المطلق وتقديم يمينه الخارج في عكس ذلك وفيما شهدا بجمعهما بالملك المطلق
او بالملك المقيد وحيث تقدم بيمينه الداخل تعوي بيمينه عن يمينه على الاظهر على الثالث فيقضي بان جمع البتتين عدلان في ان تساوي العدلان كما مر على احدهما
والا فرب عكس الترجيح بغير الوصفين كالاضطيق والاعرفية ونحوها ولو كانت احدهما عدلا والاخرى اكثر عددا وقبل تقديم الاولى وقبل تقديم الثانية

لو تنازع عيانا في يدهما جميعا ولا يثبت فوضيها بينهما نصفين

لو اقرتها لاحدهما ثم اقرتها للاخر سلم العين الى الاول

لو ادعى شراء المبيع من يده هو بملكه وبالباض النقي وادعى آخر شراءه من غيره وهو بملكه وبالباض النقي ايضا واذا ما بينهما من مساويتين في العدل والعدل والتاريخ
فانضا ونقصا بالفرع واختلف من خرج اسم فوضي له ولو نكلا عن ليين قسم المبيع بينهما منصفين رجح كل منهما على ما بعد نصف النقي ولهما النصف بنقص النصف
والرجوع بالمتين ان لم يكن كافيا فقبضوا ولو فسخ احدهما جاز له ان يبيع الباقي بالرجوع النصف الاخر الى ما يحق باخذ **الخامس** لو ادعى عبد
مولا اعتق وادعى الآخر موتا بامر منه فان لم يكن له ما يثبت ذلك كان لعبد يد المدعى عليه فان كذبها حلف لها يمينه وسقطت الدعوى وان اقر بملكها
وكذبها لآخر حلف لمن كذبه ان كان هو العبد على الاظهر ولو كان لعبد يد المدعى عليه فان كذبها حلف لها يمينه وسقطت الدعوى وان اقر بملكها
بينة فضي له لو اقامها فان تقدم تاريخ احدهما فضي به وان اتحد التاريخان او كانا مطلعين واحداهما موثقا ومن لاخرى جرى ما مر من حكم بغاير المتين
في بيان مسائل الاولى لو شهد المدعي ان الدابة ملكه منذ مدة ودلت شهادته على ذلك من ذلك سقط البينة بالنسبة الى ما كان فيه
ولو سقط واسا على الاظهر **الثانية** لو ادعى ان يدي زيد واقام بينة انه اشتراها من عمرو فان شهد البينة بالملك بيمينه مع ذلك للبائع والمشتري او بالبيع
فضي به المدعي وان شهد بالشراء فخط فلا صح عمل القضاء بها لان الشراء منه عمن ملكه اباها فلا يرفع اليد عن اليد المعلومة بالمحملة بعد اعمية
العتق ومن الملك **الثالثة** الصغير المحمول نسب اذا كان في يد انسا فادعى قيمته فوالقضاء بل بغير رد وعو اطلقا او مع اليمن او مع البينة والتبر بين
غير المتبر فالاول وبين المتبر فعل المتاع افعال ثابتهما لا يخلو من قرب لو انكر الصغير بعد كرهه كان القول قوله بيمينه لو لم يقر ذواليد بينة على دعواه ولو كان الصغير
في يد اثنين فادعى رقيقته لهما حكم لهما اذا اتفقا بدعوى الشركة او شاز عا بدعوى استقلال كل منهما به فخطا لفا ولو بلغ وانكر كان القول قوله بيمينه لا مع البينة
فان اقامها احدهما فضي له بما في يده صاحبته محلف هو لغيره وان اقامها معا حلفا وبافضي بينهما من نصفين ولو لم يكن في يدهما لم يقبل قولها الا بينة
فان اقامها كل منهما فضي له بها وان شازوا اقرع بينهما واستخلفا خارج بالفرع وان نكلا فضي بينهما ولو كان كبر فادعى قيمته فان صدقه سمع ان كان رشيدا
غير مشهور بالحرية ولا معلوم الانساب لو شرا الى ما ينظرها وان كذبها كان القول قوله بيمينه لان يقيم المدعي البينة على دعواه ولو ادعى ثمان رقيقته فاعترف
لها فضي له بها وان اعترف احدهما فضي له دون الآخر وان كذبها حكم ما مر في ادعى اثنين شيئا لا بد لاحدهما عليه هذا لم يكن هو في يد المدعي لغيره واما
اذا كان في يده فلا اشكال في صور اقراره واما اذا انكر فهو المالك بالبينة فان لم يقمها كان القول قوله في اليد بيمينه **الرابعة** لو كانت الذم في يد اثنين بجو
كون كل بعض منفصل منهما في يد احدهما فادعى كل منهما ملكه لهما معا فادعى على مدعيه بينة فضي لكل منهما بما في يده صاحبته بيمينه بتقديم البينة الخارج وكذا لو كان
في يد كل واحد شرا وادعى كل منهما الجميع **الخامس** لو ادعى ثنائي في يده يد اقام بينة فاخذها ثم اقام الذي كانت في يده بينة انه لم يقض الحكم على الاقرب
السادس لو ادعى مدعي عن واخلقا في يد المدعي بكان يدعى احدهما العين بملكها وادعى الاخر نصفها وكانت العين في يد الثالث اقام كل بينة على مدعاه
فاكثرها حصته بنقص البعد الذي لا يراهم غير كالتصفة يستعمل فيما عداه احكام التعارض المتقدمة من تقديم احدى البنتين واكثرها والفرع مع النساء و
الفضل من خرج اسم بيمينه مع الامتناع منهما عن اليمن يقضي بينهما بالتسوية فيكون للمدعي الكل **المسألة الرابعة** وادعى المدعي النصف الرابع والنصف الرابع في يد اثنين
ولو كانت في يدهما ولا بينة في يدهما بالتسوية وعلى مدعي النصف اليمن لصاحبه لا يمين له عليه لانه لا بد على المدعي شيئا ولو اقام كل واحد منهما بينة فالنصف للمدعي
الكل وتعارض البنتين في النصف الاخر وعلى المختار من تقديم بينة الخارج يقضي بالنصف الاخر ايضا للمدعي الكل وان اقام احدهما بينة فان كان مدعي النصف
اخذ وان كان الاخر اخذ الكل ولو كانت في يدهما خاصته ولا بينة خلفه ولابد ان اقام الخارج بينة ففقدت ان اقامها الداخل في النقوض من غير يمين وتزد
السابعة اذا ادعى الزوجان انهما البت قبل يقضي بهما من فاما بالبينة ولو لم تكن بينة في يد كل واحد على نصفه فيخلف كل منهما على يمينه ملك صاحبها في يد
في اخذ من غير فرق في ما يصلح للرجال وما للثعالبها ولا يمين بقا الزوجية بينهما واولا يمين كون التراجع بين الزوجين وادارتهما او بين احدهما وادار
الاخر وقيل انما يصلح للرجال خاصة له وما يصلح للنساء خاصة لها ما يصلح لهما بقسم بينهما بعد الخالف قبل يحكم بها للثمة مطلقا بينهما وقبل رجوع في ذلك
الى العرف لعامة الخلق وان وجد عمل برهان نفور اضطرب كان بينهما المضاد الدعويين وعكس الرجح والاول موافق لقاعدة الثالث والثالث منصوص
فصوص القول فيكون الثاني ربح والله العالم ولو ادعى الزوجان الموقوفات ان اعارها بعض ملى يدهما من مئاع او نحو ذلك البينة فان اقامها ولا حلف ان ربح
على عكس العلم بالاعادة واخذ نصيبه منه بالاث **المقصد الثالث** في دعوى الموارث وفي مسائل **الاولى** لو مات ابي
عن اثنين فضا دافعا على كون احدهما مسلما عند موت الاب ادعى الاخر مثله فانكره واخر ولو تكن له بينة على ذلك خسر الميراث بالتقوية اسلامه بيمينه انه لا يعلم اسلام
اخره قبل موت الاب ان اقام بينة فضي بهما الروان اقامها كلاهما جرى هناك ما مر من احكام تعارض البنتين وكذا لو كانا مملوكين فاعفوا واتفقا على تقديم حرة احدهما
واختلفا في الاخر هذا لم يكن في الزكوة **هنا كانت** تسمة كذا الاسلام قبل التسمة والى البحث فيما اتفقا على اسلام احدهما وحريته قبل التسمة واختلفا
في الاخر انه اسلام واعتق قبل التسمة او بعدها **الثانية** لو اتفقا على ان احدهما اسلم في شعبا والاخر في غيره شهر مضى ثم اختلفا فقالا للمقدم مات الاب قبل
شهر رمضان وقال المناحر مات بعد دخول شهر مضى فاذم قول الثاني بيمينه قسم الزكوة بينهما من نصفين **الثالثة** لو كانت دار في يد اثنين وادعى أحدهما ان
لا خسر لغايبا راعيا بينهما فان لم يقر بينة فالقول قوله عا ليد بيمينه وان اقامها فان كانت كاملة وان خسر باطنه متفاد مباحو ال الميت ولولا وشهد بانها

الأول البلوغ فلا تقبل شهادة غير البالغ سواء كان غير مميز أو مميز يبلغ عشرين لا وسواء كان مشهوراً من غير المجانبات ومنها نفي تزويج محل المجانبات
لا صبر لكان المجانبات كغيرها أو كانت غافلة أو أفلت ذكرها أو ملققة من ذكرها وإنشأ على الظاهر من قول أصحابنا **الثاني** كما لا تقبل شهادة الجنون
طبعاً كان أو ادوارياً في حاله ورواؤه في حاله فاقته فلا بأس بشهادته بعد استبصار سائر القرائن وفي أهل بيت الحاكم بالاستظهار والامتحان بحضور ذهنة
واستكمال فطنته وفهم الجنون الادوارى من بعض مرض السهو والباحية فلا يسمع الشئ وبني بعضه فقرة لا تقبل شهادته إلا بعد أن طمأن بعد سهوه فيما يشهد
بركائه اعتداده كإبائه ما يسمع به فورا حتى لا يبنى بعض حريثات الفضيحة عند الاداء فينظر حين الشهادته إلى مكتوبه يشهد ومثل كثير السهو العقل الذي في جبلته
البله بحيث لا يلتفت إلى مزاياله أو وفاته لا تقبل شهادته إلا في الأمر المحل المتيقن عند استبصاره فيه **الثالث** لا يمان لا تقبل شهادة غير الوثن من مياكل أو
حريث أو مسلماً غير مؤمن من أعلى مؤمن ولا على غيره نعم تقبل شهادة الذي خاصة في الوصية فالزم بوجده من عدل المسلمين من يشهد بها على امرئ كتاب الوصية
ويثبت لا يمان بكل من لا يفر به وفيام البينة عليه علم الحاكم به بسبب خلطه ونمضى شهادة المؤمن الجامع لشروط الشهادة على جميع الناس من العدل والفساد في
الكبار والصغار ولو لبائهم والمؤمنين والمخالفين الكفار الحرة منهم والمراد عن ملته أو فطره ولا تقبل شهادة الحرة حتى على أهل ملته ولا الذي على الظاهر على غيره
ولا حتى ولو لم يوجد مسلم **الرابع** العدل لا تقبل شهادة العاسق مطلقاً والعدالة عبادة عن ملكة نفسانية راسخة باقية على ملازمة القوى وذلك
الكبار والأصراد على الصغار ولا يكتفى بها مجرد الإسلام ولا مجرد عتق ركب الكثرة من دون ابتعاد الترك عن ملكة أو حسن الظاهر ولا فرق في حقيقة البينة
المعذرة في الحكم الشرعي المذكور الولاية والفضاء والافتاء بين العدالة المعترف بالشاهد تام الجماعة وغيرهم على الاستمرار الظاهر نعم لا تضايق من اعتبار امر آخر
في الحكم وراء العدالة وهو تهذيبه لإخلاقه ومخالفة هواه وتحلية نفسه بالفضائل وتخليته آباءها من الرذائل كما يستفاد من الاخبار الواردة في بيان صفات
العالم والفقير المفلد ثم إننا نكتشف لعدالة العلم وبالوثوق والاطمئنان الحاصل من المعاشرة ومن مراجعة المباشرين له كما دعى له ذلك في صحيح ابن أبي عمير

وعرف ونفس الأصل في السلم العدل وقيل قول العدلين في كل من التعبد والتقيس وتكفي الشهادة الفعليّة كالقولية كصلوة عدلين خلفه مع فدا الاحتمال الموهنة كما يكفي الاطمينان والعلم العاقل الحاصل من صلوة جميع خلفه مع فدا الاحتمال لقادحة وتزول العدلة البار كتاب الكبيرة ولو مرة واحدة ولا تزول بار كتاب الصغرى لم يبلغ حدا كسر عليها والكبرى كل معصية عظيمة في نفسها الا من جهة المعصية تعاود بغير ذلك بامور **احدها** ورود النص بكونه كبير وذلك كما في الكفر بالله العظيم وانكاروا انزل الله والباس من روح الله والامن من مكرهه والافقوا طوطم من حننه ونجاة المحاربين لا وليا له جلا ذكره والكذب على الله ورسوله واوليائه صلى الله عليه وسلم اجمعين ومطلق الكذب قتل النفس التي حرم الله ومعوق الظالمين والكبر وعقوق الوالدين وقطيع الرحم والفرار من الزحف الشرع بعد الهجرة والتمرد وشهادة الزور وكتمان الشهادة واليمين الغموس ونقض العهد بتبدل الوديعة واكل مال اليتيم ظلما واكل الربا بعد اليقظة واكل الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغز الله واكل السخن والحيازة والغلول ومطلق السرقة والجحش في المكيل والميزان وجلس المحقون من غير عدل والاصراف البذير والاشتغال بالمال في الفحشاء وشرب الخمر والزنا واللواط وفدا المحصنات وذلك الصلوة ومنع الزكوة والاستخفاف في دين الله تعالى والاصرار على الذنب ما فيها نوء عدالتها في الكتاب او السنة صريحا او ضمنا مثل جعل ما امروا بالحكم بغير ما انزل الله تعالى والقصد الاضلال عن سبيل الله سبحانه والظلم والركون الى الظالمين والتخلف عن الجهاد **ثالثها** النصيب بالعداب فيها كجمل ما امروا لا اعراض عن ذكر الله تعالى والا لحاد في بيت الله عز وجل والمنع من مساجد الله تبارك وتعالى وهذه رسول الله صلى الله عليه وسلم والاشهاد بالمؤمنين ونقض اليمين والمحادثة وقطع السبيل واشاعة الفاحشة في الدين من اموال **بعدها** وقوع الشبهة في الكتاب السنة على الفعل او الشبهة في الفصل الذي لا يشك به يكون اعظم من الموقد بالنار كالبرائة منه لئلا يكون كاذبا في اقامة مثله ونحو ذلك مما بعد لعظمته ازبد من الموقد انما بعد فرض انه معصية وذلك كل شطر مما امر بالغيب والبهتان ونحو ذلك **خاصتها** ان يكون مما صنعت عظمه في نفس اهل الشرع وان لم يضر على غير التيقن كما في هانته العالم **واعلم** ونحوها **سادسها** دلالة العقل والنقل على اشد معصيته مما ثبت كونه من الكاثر او مساو له مثل اعلام الكفار بما يوجب عليهم على السبيل فانه اشد من اذخ **سابعها** ان يرد النص بعد قبول شهادته بترك الصلوة وخلفه كما ورد في التيقن من الصلوة خلف العاقل لو الله ورد شهادة من لم يجرى الجحامة رغبته عنها ثم انه هل يبرئ في تحقق الاصل في ذلك فمدفون كونه من الكاثر او كونه من نوع واحد وكفى شرا كما في مجلس وجهان اظهرها الثاني وقيل ان من الاصل ترك النذر والعزم على العود وسوا كان الغرم حال ترك كتاب المعصية الاولى وبعد هانته التوبة وسوا كان الغرم على العود الى تلك المعصية بالخصوص ومعصية اخرى في ان الشك من جنس المعصية الاولى وبعد قبل التوبة ويمكن التأمل في كون الغرم على العود ارضا وفي مدح ترك كتاب منافية المروءة في العدالة قولان اظهرهما العلم الا اذا كشف عن فلة المبالان بالدين بحيث لا يوثق منه بالقرن عن الكاثر والاصرار على الصغائر وقد فسر المروءة بانها عناية ما يؤذن بحسنه النفس ودائره الهمة من المباحات والمكروهات وصغار المحرمات مع عكس الاصرار وقد قيل ان صاحب المروءة يسير سيرا مثالا في زمانه ومكانه متولوا لثاني المروءة باكل غير السوقي والقرن الشك لا يكثر بفعله في الاسواق ويمتد للرجلين من غير حد في المجالس العامة وليس ذلك ما لا يناسب من اللباس كلباس الجحش للفقيرة ونحو مما يجعله اضحك كحجب الزمان والمكان وبالبلوة في الشوارع عند سلوك الناس وكشف لاس في المجالس مع الاسواق فمن لا يلبس بذلك وتقبيل الخلطة بالعدا والمك في المحاضر ونحو ذلك من المباحات المستحبة بالنسبة الى بعض الناس المختلفة باختلاف الاماكن والازمان وليس منها المستحبات المستحبة عند لعامة في بعض البلاد كما كمال الرجل الا لتمد وحضاب البد والرجل بالحناء ونحو ذلك وتجب التوبة من الذنوب كما تراه وصغارها وهي مكفرة للذنوب حقيقة الرجوع الى الله تعالى بعد الاعراض عنه والندم ما مضى وشروطها الغرم على عدم العود الى المعصية وان لم يبق حصول ما عزم عليه الا بقوة تعالى وبحل التوبة بالاستسقاء وقد تقدمت شرائطه في كتاب الكفارات واذا تاب المذنبان كان من عن صغره فهو عدل وان كانت عن كبره ولو كانت الاصل على الصغرة فلا يحكم بعد الله الا باحراز الملكة فيه بعد ذلك ولا يفتح في العدالة ترك المندوبان وترك الكاثر ولو اصررت ان يبلغ الحد بوزن المبالان بالدين **مسائل الاولى** كل تخلف في شيء من اصول العقائد ترد شهادته وسوا استند في ذلك الى اجهاد او التقليد ولا يفتح الخطأ في فرع اصول الدين ما لم يضر باصولها كما لا يفتح الخطأ في فرع الدين ما لم يخالف اجماع الفطوح والفتوة **الثانية** لا تقبل شهادة الفاذل لعجز المشهور وبهم بالفجور نعم لو تاب الفاذل مضى زمان حصل الوثوق بحصول ملكة العدالة فيه قبلت شهادته وحل التوبة لا تقبل عليها قبول شهادته ان احدهما ان يندك ويكذب نفسه صانفا كان في الواقع او كان باعانه ما هناك ان في صورة صدقة في نفسه يورث في كذبه بنفسه لا احوط القاع الا ككتاب عند الحاكم ثابتهما عفو المذنب عنه ووقوع الحد عليه لو اني افادني بيته لشهد بصدور ما نسب اليه منه لفسق ولم ترد شهادته ولو عدل في حد الفذف **الثالثة** اللعاب بالان الفاذل كالحرام موجب للفسق ورد الشهادته من غير فقهين استسقاء على ما روي في محبت الكاسب **الرابعة** ترد شهادته شارح البكر ولو فطره غير كان ان ينفذ او يتبع او منصف او فضيحا او فقاها وكذا عسر العسر بعد فقلنا وقبل ذهاب بشيرة وان لم يسكر ولا باس بعصير التوبى والنمر والبسر على الا **الخامسة** يصح جواز تجوز اتخاذ الحجر للتحليل كالحرة في الكاسب **السادسة** ترد شهادته من استعمل الغش او من استعمل لومة الا ان يوثق بجز منه ملكة العدالة وقد مر بيان حقيقة وفرد في الكاسب بغير من الشرع ما يقتضي بها مؤمن او سبيل او مدح الحال لا يسا هله او تهمه او تشبها بامرته معروضة غير محالة وما هو واجب جميع القن واتاره الشهرة الى ما لا يرضى الله تعالى وكذا ما يقتضي كذا بالان يعلم كل من سمعه بكونه كذا من باب المبالغة فان الاظهر على الناس ان كان لا يحوط تركه ولا باس بها **سابعة** ذلك من انفسا الشر وان كان كارهه مكرها الا اذا انقضت الوجهة بالحكم الشرعي والظلمة ودمج المعصية من صلوات الله عليهم اجمعين والفتها وشرها

والوعظة

في الشهادات

والموعظة واداء المحكم والمنجاء ونحو ذلك فانه تحت من هذا الباب ما صدر من المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين الفقهاء من انشاء الاشهاد والقضاء في
الشعر ابياتا وانشاءا وفرد عن الرضا عليه السلام قال ما قال فينا مؤمن شر لم يحدنا به الا نبى الله تعالى له مدينة في الجنة اوسع من الدنيا سبع مرات يزور فيها كل ملك
مغرب كل حتى يمر من راسها هذه الشهادته في شهر رمضان في ليلة الجمعة ويومها وفي شهر رمضان في الليل انما هي النسبة الى غير الصيام السجدة **الشكر** سببها ان الله تعالى
عز وجل في الشهادة بها السجدة واسما على من غير صرا واستثنى من ذلك جمع الذنوب في النكاح والنجان خاصة فانها يجوز على كل اهبة ولاد بل معتمد عليه في
مطلقا وانما الاخرين هو الاظهر واكثر الجوزين اطلقوا الذنوب فيهم بعضهم بغير ان الشيخ **السبا** بعث الحمد مع ظهور امارته بقول وفعل المعصية وان
لم يبلغ المحو خيره وقد ورد انه لا ياكل الايمان كما تاكل النار الحطب كذلك بعض المؤمنين لا يسبب به في كونهما كبير يفسق با علمه امان لم يبلغ حدا لا صرا ترد
ولا بأس به ما لم يظهر ذلك اوبدا لا بغبطة وقد ورد ان المؤمن يغبط وان المنافق ليحسد والعرف بينهما ان الغبطة هو تمتي وجو المغبوطية فيه من دون نظر الى
عن المغبوط والحسد هو تمتي ذوال النعمة عن الغير **التأني** ليس لغير الرجال في غير الحرب الضرر في محرم ترد به الا صرا عليه الشهادته وفي جواز النكاح عليه
والا فتراش قول فوقه وكذلك جرم التغمم بالذهب الخ في الرجال ويفسق المصير عليه وفرو عما يطلب من بحيث لا بأس بالصلة **التعاسف** اتخاذ الحجام للانس والبشر
والفرج والاكل وانما ذالك كتب ليس بحر امر بل ظاهر الاجابة سبحانه اتخذها في البيت وانما تحفظ اهل ذلك البيت من انما تجر وطرد الشياطين وانما اتخذها محرم
اللعبة اطرافها في الهوى للفرج من دون لزوم محذور في ضمنه من الاشراف على ود الجار ولا الاخلال بشي من الواجبات لا يظهر جوارضا وان قيل بكر هذه
الاحوط وذكر ان بني في ذلك مردونه وانما الزهراء عليها السلام لا تظهر منه وانما الغالب عليها من غير عوض لا احوط تركها وقد عرفت بحث السب والتمايزه بالربط
العاسف لا رد شهادته احد من اهل القضاء المكر وهذا لا بد وان بلغ في الذنوب الغاية كالنكاح والزنا والوفاد ونحوهم اذا حذر شرطا القبول وقد
ترتبه ذالك الكاسب المكر وهذه في بابها كما تمهله اخرى من سائر المحرمات في بحث الكاسب مما ورد التمس عنه ولم يسبق ذكره هنا ولا هناك طلب الربا مع عدم
الوثوق بالعدل وقد ورد لمن من طلبها كذلك ومنها اختلال الدين بالدين ومنها التعصب على غير الحق وقد ورد ان صاحب بيت يوم القيمة من
اعراب الجاهلية وان تعصب بعضا من نار وحقيقته على ما ورد هوان برى الرجل شرار قوم خيرا من خيار قوم آخرين وليس منها ان يحب الرجل قومه وانما منها ان
يعين الرجل قومه على الظلم ومنها الخيانة كالنكر من الاحقاد وقد ورد انه لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر حقيقة ان يجهل الحق بطمن
على اهل ومنها حب الدنيا المحرمة فتراس كل خطيئة ومنها اسائه الحق المؤدية الى زك النوبة وقد ورد انه يفسد الايمان كما يفسد الحق السبل
ومنها اتباع الهوى الذي يخالف الشرع ومنها البغي وقد ورد انه يقود صحتا النار ومنها الرضا بالظلم ومنها ظن السوء بالمؤمن من
غير ذلك مما يقف عليه المنع الوصف الخامس ارتفاع التهمة في شهادته اطلاق اعناده جمع ولا دليل معتمد عليه على الاطلاق مع زوال اثر التهمة
نعم قام الدليل على عدم قبول الشهادة من اشخاص قبلوا بالحكم في بعضها التهمة وفي بعضها غيرها فها مسائل **الاولى** لا تقبل شهادة من يحرم شهادته نفعيا
من عين او دين او حق او سلطنة بولايته او كذا ونحو ذلك سواء كان هناك تمهيد ام لا مثل شهادة الشريك فيما هو شريك فيها فانه لا تقبل وذلك لكونه
لنفسه التهمة ولذا اوشهد بحضرة الشريك فقط بان شهد بان للشريك نصف قبلت في مثل شهادة صاحب الدين المعسر المحجور عليه الفس على الابتلاء يندب
غير المستثنى فانها لا تقبل ولو كان الشهود به من المستثنى كالدار والخدم قبلت شهادته به كذا لو لم يحجر عليه فانه تقبل شهادته مطلقا وان كان معسر
ومثل شهادة السيد لعهده المادون في التجارة من قبله فانها لا تقبل الا اذا كان الشهود له مكايلا فانها تقبل ومثل شهادة الوصي في محل يشترط ولا يند
الوكيل لو كره فيها هو وكل فيه ونمضى شهادتهما بما ليس لهما فيه لابتدوا وكذا لو تعدا لوكلا وفادعي بعضهم وشهد الباؤون ومثل شهادة الشريك
جميع الشخص الذي فيه الشفعة لكونها شهادة للنفس في الشفعة لا تقبل اذا كان محل الشهادة فيما لا شفعة فيه وكان قد عفى شاهد عن الشفعة ومثل
شهادة الوارث على شخص محرمه مودته جرحا يمكن مع الشرا بة على قول والا فوى قبولها قبل موث لو رث لمنع العدل من التهمة وقد جرت النفع حين الشهادة
كان الا فوى قبول شهادة كل من اتين لصاحبه بان زنا اوصى له بكذا **الثانية** لا تقبل شهادة من يستلغ بشهادته ضرر اكشهادة احد العاقله يجر
شهو الجنان وشهادة الوكيل والوصي يجر شهو المدعي على الموصى او الموكل **الثالثة** لا تمنع العداوة الدينية من قبول الشهادة فقبل شهادة المسلم
العدل على الكافر كما تمنى شهادته على من يفضله لفساد مذهبه وفساد العداوة الدينية فانها تمنع من قبول الشهادة على العدل وان لم تستصحب العدل
فسا ولا تظهر بقول العدل فلو ظهرت وجبت الفسق وقد جعلوا اميزان العداوة ان يعلم من حال احدهما الشرور بمسائر الخ والمساو بسرو ولا بأس بشهادته
العدو لعدو **الرابعة** لا تقبل شهادة بعض الرضا لبعض على الفاطم عليهم السلام في بعض الخبير بالعدل **الخامسة** الفرية بنسب وسبب ان قوت
لا تمنع من قبول الشهادة كالا بولوله وعليه الامن لوالده والاخ الخ في عليه ونحو ذلك وانما شهادة الولد على والده في قبولها قولان اظهرها الفضول
سواء شهد على او بحق متعلق به كالفصل من الحد وتقبل شهادة كل من الزوجين للاخر وحالهما حال باقي العدل فلا يترقب سماع شهادتهما على غيبة
ولذا كتبه شهادة الزوج مع البين فيما كتبه في شهادة واحد مع البين وتكتفه شهادته وحده نصف الوصية وشهادة شهادتها وحدها في ربعها **السادس**
يقتضي فرعا **الاول** لا تقبل شهادة الصدوق لصدوقه وان كان بينهما العصبية والملاطمة لمنع العدالة من التهمة **الثاني** لا تقبل شهادة من اتخذ القوا

في أبواب الدور والاسوان ونحوها حرم منع عقد الصرور واما مع الصرور فادرا فلا بأس به **الثالث** يقبل شهادة الضيف المضيف مع اجتماع شرائط الشهادة
وكذا شهادة صاحب المسكن على أنه يظهر منع العدل من التهمة **ومر** **أولاً** هذا الباب مسائل **الأولى** المدعى في صحة الشهادة على
اجتماع شرائطها حين الاداء ولا يعتبر اجتماعها حين التحمل ولو تحمل الصغير والكافر والغاسق ثم ادعى الشهادة بعد ذلك للمانع واستجماع الشرائط قبلت لو ادعى
احدهم قبل استكمال الشرائط وقت ثم اعادها بعد استجوابها قبلت وكذا الغاسق المستتر اذا اناها وقت ثم نأب حصلت له الملكة ثم عاها فان الاظهر القبول
الثانية في قبول شهادة المملوك اذ اوال سبعة اظهرها القبول مع اجتماع سائر شرائط الشهادة مطلقا خرا كان المشهود له او عليه او مملوكا مسلما او كافرا مولى
او اجنبيا فتا كان المملوك او مدبر او مكانا مشروطا او مطلقا اذ من مال لكانا بشرط ان لا يسمع من قول شهادة جوزه بعد العنق **الثالث** يكفي
السمع والمشافهة في تحقق تحمل الشهادة المستلحى للاحكام التي منها وجوب الاداء وجوب سماع شهادته اذا شهد ولا يتوقف ذلك على اسند ما شهد به
عليه منه التحمل فاذا سمع منه الاقرار صاها وان لم يسند له المشهود عليه كذا لو سمع اثنين يوفعان عقدا او شخصا وقع ايقاعا وكذا لو شاهد غضب
الغاصب جناية الجاني وكذا لو اخفى في مكان لم يسمع ما ينطويه الشهوة على خالي الدهن فطلق بل تمنى الشهادة حتى لو منع الغريم من شهادته غايه ما هناك
ان منع اسند ما يملك الاداء مطلقا واما مع عقد الاسند فلا يلزم الاداء الا عند توقف ثبوت الحق على شهادته **التي** **التي** لا يقبل شهادة المترجع بالثمة
قبل سؤال الحاكم في حقوق الادمين المحضة سواء ادعى قبل دعوى المدعي ام بعد ما هذا هو المشهور بين الاحناء ودليله فاصريه انبائه فاقبول وفاء المحل به
وجمع من الاواخر اظهر ان اذا رجعت شهادته الى دعوى كانا اليه يفي دعوى من زبد ولا انكار من عرف في الشاهد الى الحاكم وشهد بان زبد كذا على وفاءه
تسمع شهادته لكونها دعوى قضائية خارجة عن ادلة الشهادة وليس كذلك ما لو شهد بعد الدعوى والمرافعة عند الحاكم وقبل طلب الحاكم نظمه عايشه سواء
احضر للشهادة او حضر بدله للشهادة وكذا لو وقع التراض عند الحاكم واراد الشاهد المسافر فمضى الى الحاكم وادى شهادته خوفا من عدم رجوعه فوان حق
دعوى المحل ونحو ذلك ما لاحقوا الله تعالى المحض كالزنا وشرب الخمر ونحو ذلك محذور الناس التي فيها الله سبحانه كما في لفظ الوفاء العام ونحوها فالحق
المشهور فيها سماع شهادة المترجع مطلقا **الحاشية** المشهور بالفساد والنشر للزبان ففسد اذ اناب توقف قبول شهادته على مضي زمان بطيء يحصل
ملكه العلة له فلا يقبل شهادته قبل ذلك وان لم تكن نوبته لحض قبول الشهادة بل خوفا من الله سبحانه **التي** اذا شهدك البيعة وحكم الحاكم ثم بان
الحاكم ان في البيعة اوجزها ما يمنع من قبول شهادته فان كان المانع حادنا بعد اداء الشهادة لم يقع في الحكم وان كان حاصلا قبل الاداء فنقض الحاكم حكمه
جاز للحاكم الاخر المبيته عند الحال ايضا فنقضه ان كان حادنا بعد الاداء قبل الحكم فلا يظهر عند فده في الحكم كما ياتي **الوصف السادس** طهارة
المولد فلا يقبل شهادة ولد الزنا على المشهور المنصور لغيره ان المشهور به واكثر انهم لا بأس بشهادة مجهول الحال مع استجماع باقي الشرائط وان نال بعض
الفصل الثاني فيما يبصر شاهدها وضابطه العلم من علم شيء جازان شبهة فلا يكفي الظن نعم يجوز بناؤها على الاستصحاب وسائر الاصول والامارات
الشريعة الا ان تكون للدعوى ظاهرة الى جهة خاضعة بذكرها المدعى عليه فانه يعتبر العلم الوجها في جميع تلك الجبهات المشارة فيها وان خالف الشاهد لا تكفل
على الاصول والامارات من سائر الجبهات ذلك كما ادعى على احدنا وانكره هو فانام عليه بيته فانه لا يجوز للبيته الشهادة اعتمادا على الاستصحاب وانما يعتمد
عليه اذا كان المدعى عليه بذكر اصل الدين كذا قبل وفي ذلك انكار المدعى عليه للبقاء اعتراف منه باصل الدين فهو المطالب بالبيته على الوفاء ولا يتجوز في بيته بذكر
الوفاء وان علمت على العلم بالبقاء فلا يجزئ البيته مدعى البقاء وان كانت علمت ولا فرق في العلم العبرة بالشهادة بين البلد وبين الناس من ملاحظة خطه وحاشية
في لورقة وحصول العلم له بالمشهور به كالاخر في على الاظهر بين الحاصل بالشاهد والسمع المقبل للعلم ولا وجه لاصد من جميع من لا صاحب من عدا الاكفاح
بالعلم الحاصل من السماع من دون مشاهد اذ ادالك باحد الحواس غير السمع في كل شيء بحسبة الغضب الشبهة والقتل والرضاع والولادة والزنا والكوا والاحكام
والاحكاما وكون المال في يد الشخص والشرب الاذلال في القاطع والقبض والافاض والجرح ونحوها ونقض الاحكام والشهادة العلمية علما ناسيا من السماع
جميع كثير يمنع عادة نواظهم على الكذب فيصير خبرهم العلم عادة على النسب الموت الملك المطلق والنكاح والوقف العتق وولاية الغاصب والوكالة والرقا
والعدالة والعزل والرضاع ونقض الزوجه والسد بل والاسلام والكفر والرسد والسفة والحمل والوصا واللوث والدين والاهسا على خلاف بينهم في
الاول ولكن الاظهر ما اخبرناه من عتبات الشهادة العلمية عن مشاهد حصول العلم او عن سماع مطلقا ولا يفي الظن المناخم للعلم ما لم يسم علما عادة وقبل
شهادة الاصم مع اجتماع شرائط الشهادة فيه **ومر** لو قال بالغ عاقل بالغ عاقل استأجر وسكت المحاطب من غير ظهور عندنا لا يظهر عند كفايته سكوت في
صبرية الثالث شاهدها على اعترافه لان السكون عزم من الاعتراف **مسألة** **الأولى** البهائم الضعيف بالثأ والهكم والاجارة بغير منازع تشهد الملك
المطلق ويجوز بنا الشهادة بالملك على البهائم والضعف الكاشفين عن الملكة طاهر من الضعف فام قصر وهو يجوز بنا الشهادة بالملك المطلق على اليد الخالية
من الضعف فام لا قولان اظهرهما الجواز للصوص المستفيضة **الثانية** اجزى جمع في الوقف والنكاح بالا سفاضة الظنية وفيه تردد والاظهر عند الحكماء
ما لم يبلغ حد العلم العادي **الثالث** لا حرس جمع منه تحمل الشهادة وادائها وبي في الاداء على ما يتحقق الحاكم من اشارته وان جهلها اعترف في ذلك على ترجمة
العارف لاشارة ويعبر التعبد المترجم ولا يكون المترجما شاهده من على شهادته بل يثبت الحكم بشهادته باصلا لا بشهادة المترجمين فزعا **التي** **التي** لا يجرى كما

يتوقف

في باب ما لا يقبل

في باب ما لا يقبل
في باب ما لا يقبل
في باب ما لا يقبل

يؤتف عليه في الشهادة في مورد من موارد من فوى لا دالة يعتبر وجود في الشاهد عند التحمل فعتبر في العقود حاسنا السمع لسمع الاشياء والبصر لغير شخص
المعاذين فاذا وجدت احك الحاسنين خاصة نعت شهادته بالنسبة الى تلك الجهة خاصة الا ان يحصل العلم بالنسبة الى الجهة الاخرى ومع ما لا يعرف صوت
المعاذين معرفته عليه لا يشبه معرفتها وسمع الانشائه ما جازت له الشهادة بغير ان العقد لقل في من لها وان لم يعرف صوتها ما علم لم يتر شهادته بصددها
من شخص لم يعرفه يقين وقيل نفع شهادته فيما وانضم الى شهادته معرفان يشهدان بالمعاذين وانما الملقظان بالايجاب الغبولا للذين سمعها الا عجي لكن
في حد ذلك ثمرة نظرا لتأخر ح شهادة المعرفين دون الاعي لانها ان كانا مدكبن للعقد بجاستيهما فنعت شهادتهما ولا حاجة الى شهادة الاعي والآله
بجزلها الشهادة فشهادة الاعي لا تتر عندك اذ لا جزيان الشهود بجواسته ولو تحمل الشهادة فيما يحتاج الى الا بصا وهو مبصر ثم عي فان عرف نسك
المشهود له وعليه فام الشهادة والآ فان عرف الصوت يقينا جازت شهادته ايضا كما يجوز شهادته على اقبضه وشهد عليه وكان في قصده من التحمل
الى جبر الاداء وكذا يمتنع شهادته بالزمن كما ان القيت الى الحاكم لغز لا يعرفها فترجها الاعي مع عدل الخوفا لعلبارة فانه ثمرة الشهادة **الفصل**
الثالث في اقسام الحفوف وهي قسمان ح الله سبحانه محض وحق الناس **اقا الاول** فصل في اقسام تلك **احدها** ما لا يثبت الا
باربعة رجال ولا يكفي اثنان ولا ثلث ولا رجلان واربعة نسوة ولا ثلث رجال وامرئين وذلك كاللواط والمساقعة على الاظهر ثابتهما ما ثبت برجلين
ولا يثبت بينهما بذلك وذلك كاثبات البهائم على الاظهر وشرب الخمر والردة وثبوت الحفوف الملية الالهية في منه وفي حكم ما اشرك بين الخلق والخلق كالسرد في
ونحوها ثابتهما ما ثبت باربعة رجال وثلثة رجال وامرئين وبرجلين واربعة نسوة وذلك كالزنا غير ان الاخير اعلى الرجلين واربعة نسوة لا يثبت به الزنا
ويثبت به الجمل خاصة ولا يثبت به ذلك كرجل وست نسوة على الاظهر ولا يثبت شئ من حفوف الله سبحانه بشاهد وامرئين ولا بشاهد وعين ولا بشهادة النساء
منفردات ولو كثرن الا اذ بلغن الى حد حصل العلم القطعي من شهادتهن واما الثاني فكما انهم فيه مضطربة والفتا والقواعد متشعبة والذى يقتضيه النعم
فيها هو جعلها على اثبات احدهما لا يثبت الا برجلين كزنية الالهة والجماعة الوجبة للقصاص ثابتهما ما لا يثبت الا برجلين وعين ولا يثبت به غيرهما
الرجل وامرئين وذلك كالطلاق والخلع والجماعة الوجبة للبراءة ثابتهما ما يثبت برجلين وامرئين ورجل وعين ولا يثبت به غير ذلك كالديون والاموال
كالغرض والغصب المعاوضات كالبيع والصرف والسلم والصلح والاجارة والمساقاة والقرض والرهن والهبة والتمكاح والرجعة والعق والنكاح
ونحوها والاجل وطاعة الزمة لاستحقاقها التقف وقيل الكافر لاستحقاق السلبه ا زمان الصيد لملكه والنسب الوكالة والوصية اليه في صوب النساء
الظاهر والوقف الخاص بل والرضاع على الاظهر وغيرها من حفوف الناس كذلك يصح محمد بن مسلم التام بنفوذ الشاهد مع اليقين في مطلق حفوف الناس في حفوف
بناخر تبة الشاهد اليقين برجل وامرئين وجماعة ذلك في الطلاق والخلع التزويج من قسم من الطلاق والجماعة يحكم الاجابة الناطقة بعد قول رجل وامرئين
في الطلاق والدم وبقي الباقي رابعا ما يثبت برجل وامرئين وبرجل وعين واربعة نسوة منفردات كالولادة والاستهلال والتفاس والمحض والعقد والوصية له
وعيوب النساء الباطنة التي لا يستطيع الرجال شها ان ينظروا اليها ولا تكفي عندنا نفاد من اقل من اربع منهن على الاظهر الا في الوصية له فانه ثبت بشهادة واحد
رابعها وشهادة اثنين يصفها بثلثة اثباتا وكذا بالنسبة الى مبرأ المسجل في الشهادة واحد باستهلال يثبت بربع مبرأه لو اثبتين يصفه بثلثة اثباتا
ولو تعدد المولود فشهدت لواحد باستهلالها جميعا ثبت لكل منهن اربع وهكذا لا يقوم الرجل الواحد هنا مقاما امرئين ولا امرئ واحد فلا يثبت بشهادته
نصف الوصية ومبرأ المسهل ولا ربعها على الاشتباه تقوم التحق مقام المرتبة فيما ذكر الا في الوصية ومبرأ المسهل فانه لا يثبت بشهادة اقل من اربع منهن ثوب من
الوصية لعدم قيام الرجل مقام المرتبة في ذلك فكل واحد كونهن نسوة ولا يجوز للمرتبة العالمة بالوصية ان تشهد باربع اضعا للموصي برجلين تمام الوصية في الوا
ولا يشترط قبول شهادة الواحد في التبع وهكذا تعدد الرجال ولا يخص الحكم بالوصية لشخص خاص بل يجري فيما اذا اوصى للمفقره وسائر المصارف العامة ولو
اقر في حوته لشخص بعينه او دين واكتفى بالقراد فهو لمن وصية فلا يثبت بما ثبت به الوصية نعم لو ختم الى ذلك قول لعطوف بعد ما كان وصيته ولو اوصى
بأزيد من ثلثة غير الربع والربعان الثلثة الادباع تمام اوصى به الا من ثلثة ولو اوصى بعين لا يمكن تقسيمه لغيره كان الموصي له مبرأ يثبت منه على ان شرفه
ولو اوصى بما لا يرفع له كقل جارة الموصي الى المشاهد المسترفة لا يظهر ثوب ربع مصرفة بشهادة الواحد فيصرف في وجوب التزويج والنساء كثر فيحصل العلم
بشهادتهن فلا يظهر حية ذلك حتى فيما لا تكفي فيه شهادة النساء **الاولى** ليست الشهادة شرطا في صحة ثوب من العفود والابا عان سوء الطلاق
والخلع نعم بغيره الا في النكاح والرجعة والبيع والدين **الثانية** حكم الحاكم بنفذ ظاهر مطلقا وباجنا ان كان المحكوم له محققا وليس المحكوم له اذ علم
دعواه ان يرتب على المحكوم به وليست فيه ما يدين بين الله تعالى نعم يرتب له ثوابه ان كان عالما بلبوث الحق واجهالا بالواقع **الثالثة** اذا ادعى الجاعم
لشروط الشهادة الى تحملها وحيث عليه الاجابة فيها سواء كان هناك من يقوم بالتحمل غير ام لا على الاظهر والمدار على الاهلية للشهادة في نظر المستهدون والشا
فلا يزل الوجوب على من يصدق نفسه بالباطر ويلزم حفظ المشهود بعين التلي كما يباينها كما يلزم معرفته للمشهود له والمشهود عليه معرفته ما يزل عن غيره
بجوان تكشف المرتبة وجهها لغيرها الشاهد ان اذ لم يمكنها معرفتها لغير ذلك يجب اداء الشهادة اذا كان التحمل باسندا صاحب الحق وفي وجوب الاداء اذ لم
يكن التحمل باسندا فلو ان اظهرها العد الا ان يعلم بذهاب الحق بسكوته فلو علم بذلك وجب عليه الاداء والوجوب في صورة كون التحمل باسندا صاحب الحق

حق الامانة العامة

مَدَنِي

فانظر

قبل

قبل الرجوع فني الغرام وجهه فوقي ولو شهد بكأبيه عبده ثم رجعا واذا في العبد النجس وعقوب ظاهر امره انما قمت على الاظهار لان ما قبضه المولى ثمة ملكه الشك في
 اذا ثبت شهادة الشهود بالزور ولم يفض الحكم واستعادة المال ويحقق الزور يتعد الكذب يثبت ذلك بعلم الحاكم والمجاز المفيد للعلم ولو كان المال نالقا او موجودا غير
 ممكن الاستعادة ثبت القيمان على الشهود في هذا ايضا ويحتمل المحكوم عليه من الرجوع عليه وعلى الشهود له وبنحو اشهاد شهود الزور في بلدهم وما حو لها حتى يجنب شهادتها
 ويمنع غيرهم ويمنع من الحكم بما يراه ولو شهدوا بالزور في القتل فقتلوا ثم ثبتت الزور ثبت عليهم الفصاص وكان حكمهم ما قر من حكم الشهود اذا اذروا بالعد ولو بالشراف
 الفصاص معترف بالزور لبعض الشهود وكان الفصاص على التو لئلا يكون مباشر اقوى من السبب لو قال لمرأى اعلم واخطأت اخذ من الدين ولو رجع وفي الدم و
 الشهود معا فالجود كون الفصاص او الدين بكالها على وفي الدم لكونه مباشرا **السؤال** بعد ان شهد على طلاق باين ارضاع محررا ولعان وفتح بصيب غيرها
 من جهات لفراق وثبتت تمام شهادتها زورا لم يحصل الفراق وان لم يثبت رجعا واحدا قبل الحكم فكان لا يبرئها شيء الا النفران لم يكن لهما عذر مقبول فليكن
 بعد حكم الحاكم بالمفارقة لم ينقض الحكم بل يثبت لفراق وهل بينهما الصداق وبعضه من المثل يرجعها او لا يبرئ شيئا وجوابهما **الاول** في قول
 اذا رجع الشهود او بعضهم على وجه يثبت به الغرم فان كان الشاهد بقدر الحاجة كرجلين في ارضوا فان رجعا احدهما غرم النصف ان رجعا جميعا غرم الجميع بالتو
 وان رجعا احدا لا ربعه في الحد وغرم الربع وان رجعا اثنان فالنصف بالسوية وان رجعا ثلثة فثلث الباع وان رجعا جميعا غرم الجميع بالسوية وكذا الحال في
 فيما لم يضي شهادتهم منفردة لو كان الشاهد رجلا وامرئيين فان رجعا الرجل كان عليه النصف ان رجعت امرأتان كان عليهما الربع وان رجعا جميعا
 فالنصف على الرجل والنصف الاخر على امرئيين بالسوية ولو كان مسندا الحكم شاهدا وبعين يثبت رجوعه النصف نعم لو كذب الحالف نفسه خضع بالضمان وا
 رجع الشاهد لا وكذا كل موضع يرجع المدعي فانه يختص بهما ما اسوقا ولا يرجع على الشاهد هذا اذا كان الشاهد بعدا لم يجد ولو كان من العدا الكهنة
 بالحق كذا مثلا في المال والفصاص وسنن في الزنا فخرج الزاني قبل الحكم او بعد قبل الاستيلاء يمنع ذلك من الحكم ولا من الاستيلاء وان رجع الزاني بعد الحكم والاستيلاء
 فمقتضى الظاهر على الضمان ان كان الرجوع متأخر في مقام الاداء والقيمان ان كان هو الشاهد ولا لكن مقتضى طلاق صحيح محمد بن مسلم هو ضام بفسطاطة الشاهد في
 الشهادة على المال يضمن الثلث لو رجع اثنان من ستة شهدوا الزنا كان عليهما الفصاص بعد رد اربعة اسداس الدين عليهم ما وان فالأخطا فاضلها ثلث الدين وان رد
 واحد فعليه سدل الدين في الخطا والفصاص بعد تخسة اسداس الدين اليه في العدا وهكذا ولو كان الشاهد نشاء عشر فيها لا يثبت الثلثا منفردا مع رجل
 فرجع الرجل كان عليه نصف الغرم **الثاني** لو زاد الشهود على العدا المعبر كما لو شهدوا بالمال والقتل والعن ثلثة او بالزنا خمسة فان رجع الكل فالغرم موزع
 عليهم بالسوية وان رجع البعض فان ثبت العدا المعبر كما لو بقي في المال اثنان في الزنا بعدة فالغرم ان على الرجوع حصته من الغرم اذا وزع عليهم جميعا **الثالث**
 اذا حكم الحاكم بشهادة عدلين ثم ثبت جرمهما فان كانت شهادة الجرم مطلقه غير معينة للوقت لم ينقض الحكم كما لا ينفذ لو كانت مؤقتة بوقت متأخر عن مال أو
 الشهادة ولو كانت مؤقتة بوقت سابق على زمان الاداء نقض الحكم ثم ان كان المشهود قتلا او قطعا او حدا واسوقا وتعد النذر فلا يثبت الدين في
 المال لا من خطأ الحاكم ولو كان المباشر للفصاص هو الوقي فالاشبه ان لا يضمن مع حكم الحاكم واذا نعت لم لو باشر القتل بعد الحكم وقبل الاداء ضمن الدين ولو كان
 المشهود به ما لا يتو عن العين مع بقاءها لو كانت الفقرة القيمان على الشهود لم يؤخذ مع كساره وينظر مع اعتنا وليس على الحاكم ان يضمن رجوعه عليه ولا الهير
 على أنه ظهر **الرابع** الاقرب كون شاهد التزكية والتعريف كشاهد الاصل في القيمان اذا ثبت كذبها في الشهادة بعد الحكم **الخامس** ان شهد رجلا او اثنتين
 واثان بالاحصاف فحكم ثم رجعا دون شهود الزنا اقتصر منها ما خاضعنا عذبا بالعد والامخذت منها **السادس** لو ثبت الحكم بشهادة الفرج ثم رجع فان
 كذب شاهد الاصل في الرجوع فلا ينقض الحكم ولا يرجع عليه شيء وان صدق شاهد الاصل في الرجوع ضمن **مسائل الاولى** اذا قامت البيينة على ان
 اعتق عبد قمر واخرى على ان اعتق بلالا من غير ان تغرض احدهما النفي عن الآخر فقيمة كل منهما بمقدار ثلث مال الرقيق المختار من كون مختارا المريض من اصل مال الرقيق
 جميعا وعلى القول بالخرج من الثلث فان ارتخا أي البيئتان العتقين بغير تخين مختلفين عتق من عتقه اولا وان ارتخا بشاريخ واحد اقرع بينهما وان اطلقت احدهما
 او اطلقتا عتق من كل منهما ثلثا وان زادت قيمة كل منهما عن الثلث وكان لبعض الثلث مصر اخر مغل على عتقها فبهذه النسبة **الثانية** اذا شهد شاهدان او
 زبده وشهد من ورثته عدلان بان رجع عن ذلك واوصى له الدفني قبول شهادتهما بالرجوع وتدد والقبول لا ظهر بهما اذا كان الوصي قد يؤخذ منه الوصي غيرها
الثالثة اذا شهد شاهدان بالوصية بعين زبده وشهد شاهد واحد بالرجوع والوصية بالعمرو كان لعمرو ان يحلف مع شاهد وبأخذ الوصي لا يثبتها
 منفردة لانها غرض **الرابعة** لو وصي بوصيتين منفرتين فشهدا احزان اترجع عن احدهما ولم يثبتها فافق لرد لابلها والقبول والقسمة والنصيب
 بالفرع وجوابها **الخامسة** اذا ادعى مملوك على سيده العتق عبد كان او مملوكا لسيده فان قام المملوك ببينة معروفة للعد للرحم بها
 وان لم يكن معروفة فثبت الحاكم من حالها ولو سأل المملوك ان يقر ببينة بين مولا الى ان يرتكب الشاهد من
 ففي اجابته الى ذلك وتددوا الاقرب من وجوبه كاجابة وكذا لو اقام مدعى المال
 شاهدا واحدا وادعى ان له اخر وسأل الحاكم جسد الغرم
 فان وجب اجابته ترد بل من

كتاب الحدود والنكاح

وفدا صطلحوا اطلاق الحدود على عقوبات خاصة تتعلق بالام البدن بواسطة تلبيس المكلف بمصنعة خاضعة للشك
 كتهنئة افراد الغزيريات على عقوبات واهانات لا تقديها ما صل الشرع خالبا ولفظ يطلق الاول على ما يعم الثاني مساعدا ولا خلاف شرعيتها واستبا الاول سنة الزنا
 وما يقسمه الغذف التبريد وشرب الخمر وقطع الطريق وسبب اثنان ونكاح الخمر الذي لم ينصب الشارع له حدا مخصوصا كالبغي والزنا ونحوها مما يلائم فيها الحال
 يستدعي رسم ابواب **الاول في الزنا** مقصودا وممددا والظنوية في موجب الحدود والواضح **اما الموجب** فهو اربع المكلف المبين ذكره وذكره ولو
 المخمزة من وفدها من مقطوعها اختيارا في فحش اخر غير مخرجه معلومة الاثنتين من غير عقد دائم ولا منقطع ولا ملك العبد ولا المنفعة ولا شبهة من عقدا وملك عالمها بهم
 وهل تحقق الزنا بالابلاخ في ذر المنة على الوجه المذكور ام لا قولان اظهرهما العقد كما ان الاظهر عند تحقق اللواط بطلان الحد بل ثبت الحد بل النكاح ولا خلاف مع الجهل بالغير
 او الذخول قهرا وفي حال الصغر او الجنون ثم لو كان الصبي ممثرا عزوبته بشرط في خصوص الرسم مضافا الى البلوغ والعقل والاختيار والاحتياط ولو تزوج بغيره عليه ان
 ونحوها والمرضعة والمحضنة وذو جنة الولد والوالد فوطا مع الجهل بالخبر فلا حد ولا الجمل بالموضوع كانه جهل بالحكم في رد الحد به فلو طلق الاجنبية وذو جنة واصله
 فوطها لم يثبت الحد لان الاظهر ان المدعى في الشبهة على عقد الاثبات الحرة الوطى عليه اما جهل بالحكم او بالموضوع سواء كان اعتقاد الاستحسان او بدنه مع
 جواز الوطى شرعا كالشبهة بغير المحض وفي كون وحل السكران الاجنبية زنا تردد واذا قرب القبول بثبوت الحد اذا عرضة الشكر بايجاده السبب عصيانا على اعداء
 مع عقد فمخلة في السبب شرعية له لعطش ملك لولا ولا يهتض العقد بانفراذه شبهة في سقوط الحد ما لم يكن جاهلا بالخبر ولذا لو حصد على احد الحارم وادعى الجهل
 بالخبر ولو يمكن في حقه ذلك لم يدر عنه الحد واما بدنه مع امكان جهله بالخبر فهو لو اساء جاز المنة الوطى لو سقط الحد اذا اعتقد سببه ذلك كجهلها سواء كان جهلا
 في اعتقاده او فاصرا وكذا في كل موضع نوهم محل كن وجد على غير شرا من فظها زوجة فوطها ولو كانت هي الشبهة نفسها بزوجة وامته على فوطهم امتعتا ولو
 زوجة وامته فعلها الحد دون ذلك يسقط لواباحه نفسها فوطهم محل وامكن الجمل في حقه فانه يسقط عنه الحد ولا يسقط عنها الام مع جهلها ايضا وامكانه في حقها
 ويسقط الحد المكره وطيا كان او موطونا او هموا ولو اكره احداهما دون الاخر سقط عنه دون صاحبه رجلا او امرأة وانكار تحقق الاكره في طرقي الرجل لا وجهه حيث
 للمكره على الوطى على المثل على الاظهر فان كان المكره غير الواطي ولا يثبت الا حصا الذي يثبت مع الترجم الام مع اجتماع ما من شرط حد الزنا مضافا الى مورفعتها
 ان يكون حرا ومنه ان تكون عند زوجته امة بعقد صحيح او امة مملوكة بعقد صحيح ويجوز لفرجها وانتمكن من بعضها على وجهه بعد زواجهما وان اشاق منها ان
 يكون فوطها فلا احتيا مع الرقبة ولا مع عقد ملك البضع ولا مع غيبة عنها غيبة ما نفع عن طرية اياها من شيا او كونه مسوفا من مقاربتها الغير المحض والتفاس ولا مع
 التمكن من طرية الشبهة ولا مع وجو منقطع عنه وفي كتابه وجو من محلة عنه غير مملوكة له تردد وكذا الاحتصا مع وجو امة او مملوكة عند لم يدخل بها بعد ولا مع نشا
 عند الدائم او بطلان عقد شرا لامة وفي اشراط البلوغ حين دخوله بزوجة وامته فوطا حاله من المستند والافوى عند ثبوت الحد رجما ولا جلا على الجنون اذا زنا
 في حال الجنون ويسقط حد الزنا جلا او رجما بدعوى الزوجية والملاكية مع نص فيهما اياه ولا يكلف المدعى هنا بنبذ ولا يمينا ويسقط بدعوى ما يصلح بهن في الشبهة
 الى المدعى والاحتصا في المنة كالا حصا في الرجل في الشرط المزبور غاية ما هناك ان يكون فيها كون زوجها معها مع كل مانع من طرية اياها من شيا ولا يمين في طرية
 على امرها اياه بالوطى معنى شاك لان ذلك ليس لها ويعبر فيها العقل بالاختلاف فلا رجم ولا جلا على الجنونة اذا زنت وان كانت محضنا وان كان الزنا بها عافلا ولا يخرج
 رجسته من الاحتصا باطلاق فلور زوجت عالمة كان عليها الحد تاما وكذا الزوج مع علمه بالخبر والعلة ولا حد مع الجهل ومع الاختلاف بجلا العالم تاما وكذا رجما
 ولا يقبل دعوى الجهل الام مع امكانه واما اطلاق البائن فهو جرح على الاحتصا بغير ترتيب على زناها ما يترتب على زنا غير المحض مع اجتماع شرطه ولو رجح الحد
 بعد جوعها في البذل لم يوجب الرجيم على زناها الام مع الوطى بعد الرجوع عن وكذا المملو اذا اعتق والمكاتب اذا خمر ولا يكون محصنا الا بعد حلقه وطى بعد الحلق
 والخبر ولا يشترط البصر في الحد فمخلة لا على كالبصر اذا زنى فتقبل منه دعوى الشبهة مع امكانها ثم ان ثبت الزنا بكل من الافراد والبينة اما الاقرار بشرط فيكون
 المهر كماله والاختيار والخبر والتكرار باربعاء لا غير باقرار غير البالغ وان كان من اهلها والجنون وان كان ادواريا حال دوز ولا المكره ولا الرق فان كان او ممددا او
 ام ولد او مكاتبا ولو اقر دون اربع لم يحد بل بعزروه هل بشرط تعدد مجالس الا فابرام لا قولان اظهرهما الظن فلوا اقرارا بعزرا في مجلس واحد يحد بعزروه كونه قاربا
 عند الحاكم على الاظهر وكثيرا زاد الا فابرام في الشاهد لا يعزرها وجهها او جهلها الثاني وعليه فلو اقر مرة بلته فدر في اربع مرات كل زنا في هو وامكان بان
 اقر مرة بالزنا يوم السبت واخرى بالزنا يوم الاحد والثالث في التثنية والاثنتين والاربعة بالزنا هو الثالث وهكذا كوني في ثبوت الحد نعم لو افضى خلاف الخصوصيات الى
 الاضطراب في الاقرار بركا لو ان ثبت في العراق ولما زنت في عري الا ذلك مرة ثم اقر بالزنا بالاشام وهكذا الخبر والاشبهه ويسوى في شروط الاقرار والرجل والمزني
 وتقوم الاشارة المبيد للاقرار في الاخرس مضافا الى النطق ولو اقر بالزنا بمصنة لم يثبت حتى يكرها بعبا وهل يثبت به الغذف للمزني ويجحد حد الغذف ام لا قولان لا
 اداؤه ذلك مدار صدق الغذف على ذلك عرفا فاع الصفات العزبة يحد ومع عقد لا يحد ولو حشر مغالته بما يزل عنها ذلك كان بقول نذيت بها وهي امة فمخلة
 لو وهي تظن اني زوجه او اكرهتها على ذلك لم يحد بها الا امتناع ونحو ذلك لم يثبت عليه حد الغذف ولو اقر اربعا بالزنا بموجبه حد ولربيتن السببها هو
 زنا او فلف وشرب وعزبه ذلك لو كلف البيان بل ضرب حتى يهني عن نفسه فيها يثبت بتقبيل الاجنبية والمضاجعة معها في زنا واحد والمعاينة ونحوها مما
 هو استماع بما دون العزبين واما بيان احدهما مائة جلد والآخر مائة اسوطا فمخلة ان الحاكم بعزرها براه من مائة الاسوطا فمخلة ولا بأس وعقد



في الحدود والتعزيرات

٩٧

التقصير عن المائدة واحدة أو طان لم يكن ظاهر ولو اقر به وجب الرجم ثم انكر سقط عنه الرجم من دون حاجته الى اليقين على الاستبصار بغيره الحكم بما يراه وفي الحاقه وجوب القتل به
 في ايجابه نكار بعد الاقرار سقوطه وجعل من قوته ولو اقر بحد غير الرجم ثم انكر لم يسقط عنه ولو اقر بحد من حد ما لله تعالى تاب قبل اقامته كان امره الى الامام عليه
 افضل الصلوة والسلام مع حضوره والحكم مع عينه على الاظهر انشاء عفي وان شأنا من رجاء كان الحد وجعلوا واحدا لعذبة نحو من الحدود المقررة بحق النكاح
 فلا ينفوا اذا اسقطوا الحق حقه ولا يحل له ان يخطئه من ينجح بحد حبلها ان الحمل اعم من ذناها انهم لو ثبت ذناها باقرارها اربعة اشهاد اربع حذرة هل يكفي
 اقرارها بالزنا او يعبر ذكر حقيقة الفعل وجهان اظهرهما الاول ولو اقر هو الزنا باقراره فكدته حذرة وبها اذن صريح بانها طاعة وعنه على الزنا او اقر من يعصوه الجنون
 حال ما قبل الزنا واضافة الى حال اقامته حد ولو اطلق فهل يحد ام لا وجهان اظهرهما الاول والآخر احتمال وقوع حال جنونه ولو اقر العاقل بوطي امره وادعى انها زنا
 ما تكررت الزوجية والوطي جميعا لم يحد وان كرر ذلك اربعة احوالها ولو اعترف بالوطي وانكرت الزوجية فلا يحد ولا حد عليه ولا عليها الا ان تكرر اربعة احوال
 هي دون وان ادعت ثلثة اكرهها عليه واشتبه عليها فلا حد على احد منهما وعليه المهر واما البينة التي ثبتت بها الزنا فهي شهادة اربعة رجال عدول وثلاثة امرئيين لا
 يبرء اقل من ثلث كل ثلثة رجال من دون المرتين ولا رجل مع شهود ولا التماسفريات بالغا من المبلغ الا مع حصول الاستفاضة العلمية وفي ثبوتها راجع الى اربع
 نسوة لكن يحد ولا يبرء وعنده قولان اظهرهما الاول وكلما كان الشهود دون ما عرفت من اعداد لم يثبت الزنا ويحد كل منهم حدا لعذبة بعينه في الشهادة على الزنا
 ذكر المشاهدة لولوج ذكره في فروعها كالبل في المحلة من غير عذبة ولا ملك ولا شبهة وهل يكفي علمه بوقوع ذلك منها من دون ابصاره للام لا وجهان اتوا بهما الكفاية
 وبغيره بغير محرم في الشهادة يكون الوطى عن زنا من غير عذبة ولا ملك ولا شبهة ولا يكفي على الاظهر نفيهم العلم بسبب التحليل بينهما الا مع قسم الشهادتين كونه زنا اليد ولولم
 يشهدوا بالمعاينة او لم يفي حكمها لم يحد الشهود وعليه بل يحد الشهود حدا لعذبة ان نسبوا بغيرهم مع حد نسبه اليد يغير اتحاد مورد شهادة الجميع شخصا وضلا
 حذ ما ياتي بهما كالتواضع بعد بعض العدة المعبر بها زنا زيد مع هند وبعض اخر زنا عمر معها وبعض على نازيد مع هند وبعض على ناه مع كلهم وبعض على نازيد
 بهند في قبلها وبعض اخر بالوطي من غير عذبة ولا ملك ولا شبهة في ذرها او بعض على ناه بالليل او بوا السبب وبعض اخر بانه زنا بها ناه او بوا الجمعة وبعض اخر
 بها في مكان كذا وبعض اخر بانه بها في مكان اخر غير ذلك من صور اختلاف شهادتهم ولو يسلح كل قبيل منهم العدة لمعبر فلا حد بل يحد الشهود حدا لعذبة ولو
 اتفق العدد على الشهادة على زناه بها من دون تعرض للزمان والمكان وسائر الخصوصيات قبلت شهادتهم واما زنا عدل المقرض والاختلاف ولو شهد بعض العدة
 بزناه بها مكرها اياها وبعض اخر مطاوعا عنها اباه ثبت زناه وحدا لا اذا جرى هناك احتمال بعد الوطى بسبب علة المقرض للوفد والمكان وغيرها من الخصوصيات
 والافق المقرض والاتفاق بينهما لا يمنع اختلافهم في الاكراه والمطاوعة من ثبوت زناه فحدوا واما اثار اختلافهم في ذلك فهو علة ثبوت زناهما فلا يحد بل يحد الشهود
 المطاوعة اذن ذكره اعد كون مطاوعا عنها عن شبهة لعذبتهم اياها عا بالزنا حيث لو ثبت زناها النقص العدة وهل يحدون بحد الشهادتين بها ومطاوعا عنها
 ام لا وجهان اظهرهما العدة لعمية احتمال اشتراط مطاوعا عنها الى الشبهة فلا يكون شهادتهم بالمطاوعة صريحا في العذبة ولو شهدا ثلثان بانه زنا بها وعليه في بعض
 واخران بانه زنا بها وعليه قصاصا وسودا فكشف ذلك عن اختلاف الشهود في العدة والادلة في ذلك من بعض اشكال شهادة بعض العدة بشهادة البعض الآخر عفا
 فلو اقام بعضهم شهادتهم في وقت علة حضور مكل العدة ولم يحضر الباقي الى ان حصل الفصل عرفا حدا لبعض العدة ولم ينظر حضور الباقي وهل يحد حضور الجميع
 عند شروع اولهم في الشهادة ام لا بل يكفي افعال الشهادات بعضها ببعض وان لم يحضر المتأخر الا عند فراغ المتقدم من ادائه شهادته وجهان اخر هما الثاني والثالث
 نواهم ولا علم كل منهم بان معه شاهد اخر ولو شهدا بعضاهم والباقي البعض الآخر حد من شهد حدا لعذبة ولو شهدوا بعضهم فادلتهم من شرط الشهاد
 حدا وحدا لعذبة قبل لو كان رد البعض لسبب خفي غير ظاهر اخضع الحد بالردود دون المقبول فيه تردد بل منع ولو كانوا مسؤرين لو ثبت عدالتهم ولا يحد
 ففي سقوط حد العذبة عنهم اشكال ولا ضرب علة السقوط ولو رجوعوا عن الشهادة كالا وبعضا قبل الحكم حدوا جميعا الا ان يهفوا للعذبة في رجع بعضهم
 بعد الحكم اخضع هو بالحد دون من يرجع ولو رجعوا جميعا وحدوا جميعا واذا ثبت الزنا في الغل زمان وان كان قبل سنة شهدهم فلا لزوم اجراء حد الزنا الا اذا ثبت في التوبة
 ولا يبرء عند ثبوت الشهود عليه بالزنا كون شهودا اخرين شهودا اخرين ولو شهدوا العدة المعبر على ثبوتها بالزنا ثبت ذناها جميعا عند اجتماع شرط شهادتهم ووثقت
 نفي الشهود في الاقرار بعد الاجتماع جميعا في المجلس فيقرق ويستنطق واحد منهم بعد واحد ويجوز للشهود اقامة الشهادة بالزنا تحسبه من غير ان يكون هناك مدعي ولا
 كان افضل ذلك اقامتها على المؤمنين الا اذا اقتضى ذلك فساد ادعاء السحب التوبة باطنا وترك الاقرار بعد ثبوت الشهود ولو شهد العدة المعبر بالزنا ثم اقر الشهود
 عليه ذلك لم يسقط شهادتهم باقراره ولا يبطل الحد الى ان يقر اربعة احوال ان انكر بعد ذلك كما لا يسقط شهادتهم بتكذيبها واذ انك صلي قبل يوم البينة عليه
 سقط عنه الحد ولو تاب بعد قيام امره بالحد كان او رجعا وقبل تجر الامام عليه السلام بين العفو وبين الاقامة الاول اظهر النظر الثاني في حله وفيه
مقامان الاول في ان هو قتل او جرح او جلد خاصه وهو جرح وتزويج وجلد مجرم او قتل اما القتل فيجوز في موارد احدها من ذنبا
 محرر للتسفير بغيره بالسيوف نحو ولا فرق بين التسبب بالحصول بعقل وملك وشبهه بل وزنا على الاظهر في الحاق الزنا بذات محرم للصاهر في الزوجية ونحوها
 وجرحه بخلو من يرب الحكم في الزنا بانه يهلل بوضع النقص رجما واما اذن المحرم بالزنا فالا شبهة على الحاق الزنا بها بالزنا بذات محرم بالتسبب ثانيا الذي هو اوكا
 فاما بشرط الذل فلام لا اذني بمسألة مكرهه او مطاوعة فان حله القتل ولا يسقط عنه القتل الا سلكا بعد الفعل او بغيره حتى يموت على الاظهر ومثل الذي في الفعل غيره

كتاب الجمل

٩٨

كتاب

كتاب الجمل

كتاب

كتاب

كتاب

من كتابنا انما في سبعة فالتها من زنى بامرئ مكرها لها فانه يقتل ولا يعترف بثبوت القتل في هذا المورد الثالث الا حصارا بل يقتل مطلقا شهاكا او شابا حرا او عبدا
واقا الرجم فوجب على البالغ العاقل المحسن اذا زنى بالبالغة العاقله المحسنه اذ ان ثبت في جرحان بعد ان يجمل ما منه سوط من غير زنى على الاظهر من الشيخ والشيخه الشا
والشاب ولوزنى بالبالغة العاقله ظلام لم يدرك فلا رجم عليها وان كانت محسنه بل يجمل على الاظهر فلا كك مالوزنى بها المجنون فان عليها الحد اما الذي من الرجم عند
الا حصارا ولا شق على المجنون على الاظهر الرواية الواردة بثبوت الحد عليه صلا عمل عليها نعم لو كشف هذا من على الجماع عن عطفه حد واما لوزن البالغ العاقل بالصبية
التي لو تبلغ او المجنونة فلا قرب ثبوت الرجم عليه ان كان محسنا واقا الجمل والتعريب فيجبان على الذكر غير المحسن اذ اعطى على امرته ولم يدخل بها وكذا الذكر
فيجمل مع ما ذكره من راسه بنى عن اصله جلد فيه سنة والعقوبة كالصبر في ثبوت النفي عنه وكذا الغلاء على الاظهر قربهما اذا كان من سكاها ولا حرة ولا نكح على
الا نكح ولا على مطلق غير المحسن من الذكور واقا المملوك فيجلد خمسين سوطا ولا رجم ولا يجزى راسه لا ينفى سوا كان محسنا او غير محسن ذكرنا ان شقيا او سبانا بكونا او
ثيبا فانا او مدبرا او مكنا او مبعضا او ام ولدنا نعم يخص المبعض بمرعاهن جهة التحريم فينبى النسبة الى المجلد فيجلد جلد الا حرة بنسبه ما شق وحدا لما اليك بنسبه الرقيقه
فيجلد من انصق نصفه خمس وسبعين سوطا ولو نكر الزنا من التحريم المحسن رجلا كان او امرا فاقبم عليه الحد ثلث مرات قتل في الرابعة ولو كان مملوكا ذكرنا ان شقيا او
عليه الحد سباعا قتل في الثامنة ولا يقتل احد يجزى ذكر الزنا منه من دون ان يقا عليه الحد لان الزنا المكرم من امراء الملوك بامرئ واحد او معتق في يوم او ايام ومن
الحرة والمملوكه مع رجل واحد او رجلا في يوم او ايام حد واحد او الفصل الزنا بعد ولو نكح مختلفه في قضى الحد فلوزنى حرة زنا موجب الجمل واخرى زنا موجب
للرجم ونحو اى عليه الحدان جميعا ولو زنى في بلد قديم او كافر غير ذميه فان شاك الامام عليه السلام او الحاكم دفعه الى اهل بلده ليعبوا الحد عليه على معتقدهم
ان شاك امام هو الحد عليه بموجب شرعا ولو زنى بالسلطنة تعين على الامام عليه السلام او الحاكم ان يباشره بقتله ولم يجز تسليمه الى اهل بلده ولو زنى المسلم بالذميه حكم
في السلم بحكمه وله الخياط في الذميه ولا يهام الحد وجلد فضلا عن الفضا ص على الحامل ولو من زنا حتى تضع حملها ونحو من نفاسها ورضع الولدان لم تنفق ليرضعها
ولو وجد له كفل بعد شرب اللبن اقيم عليها الحد من غير تاخير وكذا لو مات الولد حين الوضع ان كان حلاها رجلا او كان جلد او ثور حتى يخرج من مرض نفاسها ولو لم
يظهر الحمل ولا اعنه لم يجر الحد لجرزا الاحتمال نعم لو ادعته قبل قولها ورجم المريض المتخاضة ولا يجزى جلد اذ لم يجز قتل ولا رجما انقضت المصلحة النجس
بالقضى المستعمل على العدى ولا يعين وصول كل شملخ الى جسد بل يكفي حصول مستحي الضرب التأثر بالاجتماع ولو كان على الشراخ نصف الحد ضربا لضعف ضرب
ولا يجوز العدى عن الضرب بالضعف الى قرب الشيطان على اقام كل يوم بمقدار ما لا يضرك ولو نأخر ضربا بالضعف الى ان يرى قبل الضرب بانه عليه الحد الصحيح ولو زنى
بعد ضربا بالضعف لم يعد عليه الحد الصحيح ولا يؤخر حد الحاضض الصحيح ولا يفسط الحد جلد او رجما عن ارض المجنون ولا الارتداد بعد اتيان بموجب الحد سوا كان
مطبوقا او اواريا حاله ولو لا في الارنداء بين العظرو الملى نعم الاولى افا منه عليه الادارى حال افا منه ولا يقا الجمل في شدة البرد والحرم من التهاد بل يصرف في الشتاء
في وسط التهاد وفي الصيف في طرفه لا يجزى ايضا في ارض الكفر الحد فانه لا تخاف مام ولا في حرمه ولا على من الجأ اليه بل يتيق عليه الطعم والمشراب بان يقتصر
على ما يستلزم الرق لم يخرج ويقا عليه نعم ان احدث بموجب الحد في الحرم اقيم عليه الحد في الحرم وفي الحان حرم النبي صلى الله عليه واله وسلم الا انه عليه السلام التكاليف لم يذكر
والاشبه العكس وحل حيا طعن خفي مع امكانه **المقام الثاني** في قبضه ايضا ما اذا اجتمع الجمل والرجم جلد ولا وكذا لو اجتمعت حد عدل من البتة بما لا يفوت
معلل اخر ومع ذلك فثبت شي منها بالآخر يتجبر الحاكم في البتة بما شاء الا اذا كان احدها حقا دى والاخر حقا لله سبحانه فالبلى دى يقدم حقه فانه يقدم حقه ولا
يتوقع رجوله من الحد الاول بل يوصل بعضها ببعض على الاظهر فيجب من برادجه الى حقويه ان كان رجلا ولا صدها ان كان امرته وان قرمن الحيرة اعطى فيها ان ثبت
زناه بالبينه ولو ثبت بالافر بالشهور عدا عداته مطلقا وتعادان قريبا فضا الحارة ولا يعان قريبا وهذا مع كونه احوط اقرب لو فر من برادجله ورجله
سوا كان قبل انما منه شق عليه وبعدها وبلزها ان يكون شهوا الزنا في المحسن اقل من يرمي ثم يرمي الاما عليه السلام او الحاكم ثم سائر الناس ولو كان الزنا فثبت بالافر بطلان
او الحاكم ثم الناس ويقتل الامام عليه السلام ومن قام مقامه اذا اذانه الحدان يعلم الناس بذلك فيا سهرهم بالحضور والاحوط ان يكون اقوى هو عدا الا فانه لا يمحض طائفة
والمرجع في صدقها هو العرف الا كفا ثلثة لا يخلو من وجوب يبنون ان تكون المحارات معدلة لاصغار احدا بعدد بطول الضرب مع بقا الحق ولا كما احدا بحيث
يقتل مرة فلا يكفي مرة واحدة واحدا يجر عليه وتقتل ولا يكفي قتل من جلد الرجم بالسيف بكرة الضرب للمحارة من الله تعالى قبله حق ناب عطف لحوط من كرم غير فر في
بين ثبوت زنا المرحى بالافر او البينة واذا فرغوا من الرجم وجب فندو تعسبل وتخييط وتكفينه القلوة عليه لا يجوز اهما له على حاله الا ان يكون فلا يغسل قبل ذلك فانه
يقصر على الخيط والتكفين والصلوة عليه بجلد الزنا فاما اذا الضرب على الحال التي يوجد عليها ان عرا ناضرا بانا وان كاسيا فكا سبوا الى انية ولا يغسل ولا يجرى بها
عوى بل تربط عليها اثاباها ونضرب هجاسه ونضرب الضرب على جسد المحدة وتبقى راسه وجهه فزجر تجتبان من المشد في القتل والعوى واخذلان لعن **النظر**
الثالث في الواح وهو مسائل اولى اذا شهد اربعة عدل على امرئ بالزنا قبل ان يات بها بشكها اربع عدا لان التباقيام
بكارها سقط الحد عنها وعن الشاهد بين عليها بالزنا ولو شهدوا عليها بالزنا دبر لم يسقط عنها الحد بثبوت شاك بارها وهل يحد الشهود حد الغد في صور سقوط الحد
صها ام لا ولا يشبهها العكس لا خيال عوبك بارها بعد الزنا ولو شهدوا على رجل بالزنا فثبت جنتي في زمان لا يمكن حدوثا ليجت بعد دى الحد عند عن التي شهدوا
بانته زنا بها وحد الشهود للغد في كذا لو ثبت كون الشهود عليها بالزنا قبل ان يات بها او قرنا في زمان لا يمكن حدوث الرق والفرق بطلان عدا وفي حد الشهود في الغد في جرحان

انظرها

القبائل والجماعات

مع
للحفظ ما سر في الآله
(ع)

١٢

فصل اول

فوق

[illegible]

بِالسَّيْرِ

5-13

بہارِ کائنات

۱۵۷



کتابخانه

This file was downloaded from QuranicThought.com



في الحدود

٥٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

او مكنوهم من دخولها قولوا حقن دماءهم لا يجرؤ السابغين في قطع الحارب اخذ النصارى والاشترار من حربي لا يعين في قتله لوقتل المكافئة وكيفية قطعها ان تقطع عنانها
رجله اليسرى من غير اعتناء افضل بينهما ولو قطع احد العضوين اقصه على قطع الموجو ولم يقبل في خبره بل اعنه الثاني ان يقطع المسلب الذي هو من باخذ المال الجهر
ويهرب مع كونهم مجارب لا يخالس الذي هو من باخذ المال خفية على حين غفلة ويهرب في الحال على الاموال بالترتيب والرسائل كما ذكره بل يستغنا منه المال ويغيره بما
يراه الحار كوكلا لا يقطع المبيع ومن سوغه من قبل بل يترجمه اياه الحاكم ويغير ما يتغير المبيع بالغنى والسوق في حال هذا الشعور وهذا هو الكلام في اقسام الحدود والحدود
وقا المخرجات ففيها ابواب الاول في المرتد وهو من كفر بعد اسلامه المسبوق بالكفر او غير المسبوق بتحقيق الرداءة عليه ولو
وقت من قبله والرد فيه وبما افرار على نفسه وان خرج عن الاسلام والا فرار على نفسه شي من فساد الكفر سواء كان ممن يقر هذه عليه لا وبانكار شي مما علم ثبوتين
الذين ضررهما واعقادهما مخرج ما اعتقده بالضرورة من الدين والكاشف عن ذلك كله لفظه وصفه الدال صريحا ولو بضميمة الظاهر القطعية على شيء من ذلك وكذا
يتحقق الرداءة بفعل دال صريحا على الاستمرار بالدين في الاستمرار في وضع اليد عن ذلك المصنف الشريعة الفاذوات في تفرقة واستمداه ووطاء وثوب
الكعبة الاضراس المفسدة عمدا بالقاذورات في السجود للصنم وعبادة الشمس ونحوها وان لم يقبل بوجوبه او نحو ذلك ونحوه في تحقيق الرداءة لشي مما ذكر ونحوها
البلوغ والعقل والاختيار والقصد فلا يجرى بها من الصغرة ولا المجنون مطبقا كان وادواريا حال دون ولا المكره ولا النائم ولا المعنى عليه ولا السكران ولو اد
السكران او نحو قبل مع وجوب الامارة على ذلك كما لا سعة للكفار في حق الاكرام نعم لو كان من البيعة على الرداءة غنا او فاق قبوله عوا الاكرام تردد ولا يفتقر
المكره على الرداءة الى تجديد الاسلام ولا يجبر عرضه عليه ولا يحكم بكفره بالامتناع من تجديد الاسلام حيث يعرض عليه كما لا يحكم بكفر سائر المسلمين بذلك اذا انتم
الى ذلك فرائض مفيدة للقطع بان كان ثمر المرتد ضمان **الاول** الفطري وهو من اعتقد نطقه واحدا بوجه او كلاهما مسلما ولم يبلغ هو كافر وهذا القسم يقبل
اسلامه ولو كان ناطقا رجع الى الاسلام بلا تخم قتله ان كان رجلا ودين من رجس وجنود نعت منه هذه الوفاة ويقسم اموالهم بين ورثته ولا يفتقد بيوتهم وزوجاتهم واعتق
وقمة اموالهم بما اذا قل بل هي ثابته حتى اذا البقي حيا بسبب الخلفاء بلاد الحروب والاعتصام بما حالهم في ايامهم عليه لم يربح بين قتله ولا يقتل المرتد بالردة وان كان من مولود
على الفطري بل تجب داما ويصيق عليها في الماكل والشرب نصري بل وفات الصلوة ولا تقبل ثوبها **الثاني** الحلي وهو من كان اصله الكفر واسلم ثم ارتد عن الاسلام
وهذا يستتاب حيا ثلثة ايام فان نلبى الاقل في اليوم الرابع ولو قال حلا وشبهه في قبل الزم بالنوب بفعل ظاهر ثم تكلفه وانتظر الى ان يحل شبهته وان انقضت
الثلثة ايام فان لم يرضع قتل بعد ذلك وفيه تردد ويقف عقد زوجة الحلي على انقضاء العدة فان نابة قبل انقضائها كان حليها وان انقضت لما يتب لم يقبل المانع
او انقضت العدة بالوضع قبل الثلثة ايام المهل ايات منه **وقا** امواله فهي باقية على ملكه ان ينوب فنكون لم يقبل تقسيم بين المسلمين من ورثته بسم الله الاما
مع قتل مسلم في دونه ويحرم الحاكم عليه امواله مادام حيا حتى ما يتجدد له بالكتاب نحو ويقضي منها ما يدينون وما عليه من الخوف الواجب مطلقا وثوبه من ثوبه
الا فارباه حيا **وقا** امواله ما قبل الرداءة في حال اسلامه فيحكم المسلم ما دام صغيرا بقتل من قاتله المسلم ثم ان بلغ مسلما فلا بحث وان اخذ الكفر بعد بلوغه
استتب فان نابة لا قبل كان يحكم ابيه القتل ونحوه لو قبل كان يحكم المرتد الفطري كان غوي ولو ولد المرتد او حلي له بعد دونه وكان مسلم كان يحكم المسلم ايضا
ولو كانت مرتدة وكان العلون في حال الرداءة كان يحكمها لا يقبل المسلم بقتله اياه مع حرك وصفه الاسلام بعد الكمال ولو اسلم ابواه او احدهما من بعد العلون في
البلوغ حكمه بالاسلام بالنسبة ولا يجوز اسنفاقة والحال في هذا الا في من فرغ من دفع الباب مسائل **الاولى** اذا كفر ردا عن ملجأ وثوبه في ايام الثلثة
في المرة الواحدة دون الثلثة على الحوط بل لا ظهر **الثانية** اذا كفر الكافر على الاسلام فان كان ممن يقر على دينه يحكم بالاسلام وان كان ممن لا يقر على ما هو عليه
من الدين حكمه بالاسلام ما لم يعلم قطعا صدق ذلك منه لسانا من غير قصد **الثالثة** لا تكفي رؤيته المرتد مصليا في الحكم بعوض اسلامه ما لم تنعم منه الشهادتا
من عندهما والثوبه مما صدق منه من غير فرق بين ان يصلي في دار الحرب ودار الاسلام **الرابعة** اذا انى لسكران المسلوب شعور بما وجب صدقه من مجموع الخوا
الرداءة فقبل يحكم بان رده بذلك وفيه تأمل بل منع لا شرط اذ الرد في كل من الاسلام والرداءة والفرص عند في السكران **الخامسة** كلما بلغ المرتد
يقسم على المسلم من نفس امواله ضمنه سواء المصطفى دار الحرب ودار الاسلام حالة الحرب وبعد انقضائها وكذا الحربي على الاظهر **السادسة** اذا لجى المرتد
الى بعد دونه قبل استنابته لم يقبل احد يتحقق شرط وهو ايات من الثوبه بعد عرضها عليه نعم لو طرأ جنون بعد استنابته وتحقق الامتناع منه قتل ولو كان
فطرنا بقتل على كل حال ولو بسقط قتله بالثوبه **السابعة** اذا اعتدل الذي على امره بعد الرداءة لغى العهد مسلمة كانت لعقود عليها او كافر **الثامنة**
لو ذبح المرتد فطرنا او ملأ او الذي بينه المسلمة كان العهد فضوليا موفوفا على ايجازها كونه كانت وصغير بعد ثبوت ولا يثبت على بينة المسلمة او الحكم بغير علم
خايرة الامر وقوف العقد في صوغ صغرها على الاجازة بعد البلوغ ولو ذبح المرتد الى امتنه فالأقوى الوقوف على اجازة الحاكم من كونهم مجبور اعليه من قبل الحاكم
السادسة الاسلام هو شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا صلى الله عليه وسلم رسول الله فمن لفظ ما يفيد الشهادة اذ بين صريحا عن غير وفقه حكم بالاسلام في الظاهر
ولو قرعها بالبر من كل بر غير الاسلام كان تأكيد لاداء اقصه على المذكور كفى في رد الرداءة الا ان يكون الرداءة بغير علم ميتة بنية صراحة وعقد بحسبه بعلة انه
سبب من بعدا وان عذر الكذب بعلة ويجوز فرض علم ثبوتها من بر الاسلام واحده من اصول الدين كالمعا الجحما فانه لا يكون في رد الرداءة اثنان بل يثبت مع
ذلك ختم ما يكشف صريحا عن رجوعه عما ارتد به بل لو كان رداءة في عهد فرضه ضرورة الشبوت واصل من اصول الدين كها الا قر صريحا بما انكره ولم يوقف على ذلك



كتاب الحدود

٥٠٤

منه

فان

اراد احدى اعادة الشهادة على الاكفر ان كان له بالامانة حوط وفي كفاية قولنا مسلم وانا مؤمن بما ذكر من الشهادتين بما ذكرنا انك تردد واكتسب العدم
وليشترط في ذوالالارنداد وتربا اثر اسكرا التلقظ بما ذكر وعكس تبين مخالفة ما التلقظ به معتقد فلو انكشف ذلك لم يكن الحكم باسلامه ثم لا يشترط العلم عطا بقدر
عقيدته ما التلقظ به ونظم الثمرة في صورة الجمل بضميرها بحكم باسلامه بالتلقظ بما ذكر **فان قيل** يفتقر مسائل **الاولى** التي اذا نفى العهد لم يرد
الحري فالمعروف بقا الامان بالنسبة الى المواله وهو مع نعلق عهدا الامان بخصوص امواله على حدة مع عدم حصول ما يوجب نفى العهد في المال مما لا يشبه فيه
واما مع الاطلاق ونعلق الامان بماله بغيره نفسه فهو المحوط لزوما ان لم يكن اقوى ولو ما كان الذي المذكور لم يكن له وارث مسلم وورثته الذي الحري
واذا ورثته الحري واشتغل المال ليزال عهد الامان وكان من ثمقال ولا يخرج الا لظن التصنع الذي يخرج اباها ثم عليها بل يقرب عليها فان بلغوا خبرهم الا ما
والحكم بين عهدا لثمة لهم باء الجزية وبين ما نصرت له ما منهم كغيرهم من كفار المستقر في بلاد الاسلام بالامان **الثانية** اذا قتل المرتد فطر باكان او
مليا مسلما عمد اظلموا فلو قتلوا وبسقط قتل الردة ولو عفى الولي او صولح معر على مال قتل الردة ابتداء في الفطري بعد الاستتار وباتمة منها في المي ولو قتل الردة
عن ملة خطأ فغير ثبوت الردة في المار على عاقلته وجبها كما لو جهز في الفطري بل الا فدية اشكل **الثالثة** اذا تاب المرتد عن ملة فطر لم يعتد بقا على الردة ففى
شون الفضايل والدية في ماله وجهان ثابتهما مع كونها حوط **ابواب الثاني في وطى البهائم ووطى الاموال** وما يتبع ذلك من
الاحكام اذا وطى ما كانتا بهيمة اعتدلا كلها كالشاة والبقر ونحوهما تماما لبراد ظهر ذكر اكان وانما من ذوات الفواجم اربع وغيرهما تلاك ان الوطى ووطى كبريا كما
الوطى وصغيرا عافلا او مجنوننا حر او عبدا عالما بالحكم او جاهلا غائرا او مكرها ما لكا الحيوان ام لا تعلق بالوطى حكام احدها حر لم يحرم الوطى ولو لم يزل ولا
القان وجوبه بمجراد احرافها لو زنى بغيرها اذا كان الوطى بالقاعا فلا يختار ما لفتنا حكم بالثمة هو بشرى الوطى بما يراه الحاكم وفيها اذا كان الحيوان اجبر حكمه ببيع وهو ثوب
قيمها حين الوطى على الوطى **واذا كان من الحيوان مما يبراد ظهر** بمعنى كونه اهرم ما يقصده من بركا الخيل والبغال والحمير فلا يلزم اذا وطى
بغيره والوطى قيمها حين الوطى يخرج من بلد الوطى الى بلاد اخرى حيث لا يجرى بيع فيها وبطى النحر الوطى وقيل يتصدق به ولو يقع مستنم فهو حوط وهذه
الامور على الفور على الظاهر لا يجب مباشرة الحاكم ذلك لا مع امتناع الوطى والمالك من ذلك ولو علم المشتري بالحال بعد ذلك جاز له الفسخ بالعيب لو بيع الوطى
في غير البلد بان يضمنه ففى ذلك زيادة الى المالك والشفقة بها او كونها الوطى انقارم للقيمة ونحو اخرها الا خبره لو كان الوطى معسر لم يرد على دفع القيمة
التم الى المالك من باب الغرامة ولو كان اقل من القيمة كان الباقي في ذمته بطالبه مع المكثرة الثقة عليها من حين الوطى الى حين البيع على الوطى ونما لرا كان
غير القيمة للمالك لو كان معسر دفع الى المالك من بعض القيمة ولو ادعى المالك الفعل على غيره وانكر الذي عليه كان له حلافه على الوطى واذا طعن في ذمته
وبلغها المالك للبيع بالبره بمرته ان كان ما كولا ولو دية اليه ثبت ما عكس النحر من الاحكام يثبت على البهيمه بشهادة رجلين عدلين بالافراد ولو مرة ان كانت الدلالة
والاثبت بالافراد النحر خاصة لكونه بالنسبة الى ما هذا افراد في حق الغير ولا يثبت بشهادة النساء منفردات لا بضمات من حيث لم يثبت كان الفعل صادرا منه بغير
دبره وكان المحوط ما كولا للهم ولكاله وجب عليه بغير احرافه لو كان اجبره ففى وجوب النحر الى المالك لان المالك لو لم يشر منه وجب له بخله من قربة على الله
فهم عليه ذلك على الاظهر لما نقله بعد ذلك ولو دفعه المالك لم يحل للمالك الاكل منه ولو لم يكن ما كولا وكان ملكه ففى وجوب بيعه في بلد اخر وجب عليه لو
لم يكن ملكه ففى وجوبه لئلا يوصل اليه اهلها فبمنه الى ما كولا وجب له بخله من قربة ولو لم يكن منه وطى اليه من غير غفلة النحر بل ثلثا قتل في الردة دون ثلثا نشة على المحوط **واذا**
وطى البهائم من ينادى لم يكو طى البهائم ممن في تعلق الاثم والحد جهاد مثلا واعتبار الاحصاء وعلى هذا الفسخ فيحفظ الحد زيادة عن حد التحية بما يراه الحاكم
ولو كانت البهيمه الموطوءة زوجة الوطى او امته الخلية من الزوج لم يعد له بغير ابراه الحاكم ويثبت على البهيمه الاجنبية بما يشبه الزنا من الشهوة والافاد ووطى الزنا
والامانة البهيمه بشهادة عدلين وبالافراد لو مرة على الاقرب **مسائل الاولى** في ادخال المرتد ذكر البهيمه والبيت الاجنبى والزوج في زجرها غير النحر **الثانية**
الوطى بالبيت كالوطى بالحي في الحد بزيادة نحره تغليظا ويثبت ذلك بما يثبت به اللواط بالحي **الثالث** من استوفى يولد بغيرها من احضارها وبما يراه الحاكم وقد
روى عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا من بني النضير سرق من بيت مال مكة فاعطاه من بيت مال مكة فاعطاه من بيت مال مكة فاعطاه من بيت مال مكة
ونحوها بشهادة عدلين وبالافراد لو مرة وان كان الا حوط اعتدلا بمرتين ولا يثبت بشهادة النساء منفردات ولا بضمات **الباب الثالث في الدفاع**
للانسان ان يدفع المحارب والقتال وغيرهما عن نفسه حريمه وماله واستطاع ويجعل عفا ولا سهل فلو اندفع ولو بالتمسح ونحوه فله ان لا يدفع الا بالقتال
اقتصر عليه لئلا يفتقر في موضوع يدفع بسبب حق من غير المحارب بروية وان لم يدفع بذلك عوف على الضرب بالبدان لم يدفع ضرب بالعصا فان لم تكف فبالسلاح
الى غير ذلك من افرار الردة من الاسهل الى الاصعب ثم الاصعب هكذا اذا جرح المحارب وقتل بالدفع كان دمه هدر اخر اكان وعبدا مسلما او كافرا لئلا يوافوا بجر
او قتل محددا او مشغلا ولو قتل المدافع ولو دون ماله كان كاشهد في الاجر وضمنه المدفوع نفسا ووطى وما لا كافر ولا يجوز للدافع ان يهاجم المدفوع مالم يتحقق قصد
اليد الى عرضه او ماله ولو بالغير الظن العقلاني ان يتحقق به مثله عرفا ولو ضمنه بعد ذلك لو كان خطأه وبغيره مكان تسلط المدفوع على الدافع عادة ولو لم يدفعه
فلو صدق من وطئه حائل من غير حائط الوحص يحول عادة بينه وبين تسلطه على ما يريد كمن غنم فاذن تحق ما ذكر جاز الدفع على الترتيب المذكور فاذا دبر وجب له
عند اذ كان اذ باره الا ان اضر عن الظلم لم يكن مغلته لقوته على وجه لا يبعد عليه اذا هار ولو ضرب برسطه عنه او دبره كان ليحذر ان يهرج الى قتله فاما اذا لم يسلطه

عندنا لئلا تسرع عند الستمين فلا يملك الحاكم اجبارها على قطعها لعد وجوبه

فلواجبرها وقطعها اجتنى بغير رضاها ضمن السرقة قبل

الاشبه ضمانه المفقوع ايضا نتج الحمله

[illegible]

This file was downloaded from QuranicThought.com

لو حضر ثرا فوقع اخر فيها بدفع ثالث فالقاتل الدافع كانه المباشر دون الحافز ولو القام شايق فاعترضه اخر فاقته بسيف نحو ضيف قبل وصوله الى الارض فالقاتل هو العن
ان كان عاقلا ولو كان المعترض مجنونا وفصل الملقى قتل باعتراف المجنون بآه فالفصا ص على الملقى لضعف المعترض مجنونا ولو امسك شخص اخر قتيلا ثالث فالقود على القاتل ود
المسك واما المسك بمسك حتى يموت ولو كان ثالث عينا لهما فلا قود عليه ولا دينه واما اتفاقا عينا بالشوك **الثاني** اذا اكره الظاهر على قتل شخص بان نوعه بالقتل ان
لم يقتل وكان الظاهر فادعى الاثنيان بما نوعه فالفصا ص على المباشر مع بلوثة عطفه اذ لا تقيده قتل النفس ولا شيء على الامر قصاص ولا دين ولا كفارة ولا مجرم من تركه
المقتول ان كان من دشته فمجلس الامر على الاظهر حتى يموت ولو كان المعهود غير مترك النفل والمجنون فالفصا ص على القاهر ولو كان القاهر مولى والمعهود عبدا فمجلس الامر
ولو كان المباشر مترك عارفا غير بالغ وهو حر والدية على عائلته على رد ولا قصاص عليه لان عمره خطأ وان بلغ عشرين على الاظهر ولو كان مملوكا مترك غير بالغ تعلقت بجنايته
برقبته ولا قود عليه **فروع الاول** لو قال كامل الاخر قتلني ولا تقتلك لربيع الخاطب قتل وان علم بانه يفعل ما قال ولو قتل الخاطب ج اثم وفي ثبوت الفصا ص
الدية وجها والنبوت غير بعيد الا ان اراد القاتل قتل الخاطب فقتل الخاطب فاعاقبه اثم ولا قصاص ولا دينه ولو قال الكامل للثاني ذلك لم يكن قصاص في الدية ولو
ولو انعكس ثبت الفصا ص بلا شبهة ولو كانا فصبين فالدية **الثاني** لو قال لمارقتك نفسك من دون ان يكرهه على ذلك فان كان المامور مترك فلا شيء على الامر ولا ينقض
الامر القصا **الثالث** يتحقق الاكره فيما دون النفس فلو قال قطع به هذا ولا تقتلك وكان قادرا على الاثنيان بما نوعه كان له قطع ما ولا قصاص عليه ج بل
القود على الكره ولو قال قطع به هذا ولا تقتلك فاخار المكره احدهما فاقرب ثبوت الفصا ص على الامر **الرابع** لو اكرهه على معوض شجرة مثلا فمجلس الامر
وزقت رجله فوقع ومات فان كان الغالب في مثله السقوط المهلك وفصل المكره قتل بذلك فعليه الفصا ص والا فالدية **الثالث** لو شهد البينة بموجب قتل
لقصاص واراد ان داو ونحوها او شهدا ربعين مما يوجب جم الزنا ونحوهم ثم ثبت القتل والرجم ثم ثبت قتلهم فله شهدا وادفع الاستيقا لرضي الحكم الامر ولا يحل
المباشر ان كان القود على الشهود الا ان يكون لولى حين استيقا الفصا ص على المامور والشهود **الرابع** لو جنى عليه في
في حكم المذبح وهوان لا ينفي لرجو مستغفرة ثم جأ الثاني فلن يجزى على الاول الفصا ص وعلى الثاني دية الميت ولو كانت حيوة مستغفرة فلا وجارح بلحقه حكم ارشاد
قصاصا والثاني فادى عليه القود سواء كانت جناية الاول مما يقضي معها بالموت غالبا كقود الجور نحو الا بقبضه بقطع الا غلما بغيره فوضلا معا وكان ضل كل منهما
من هفاهما معا فادان لان وكذا لو لم يكن من هفاهما لكن مات بهما ولو كان احدهما الزهوي دون الاخر فقتل هو هو القاتل **الخامس** لو قطع واحد عضو شخص
واخر عضو اخر فادان ملكا حديهما ثم هلك بامر الاخر في غيبته فادان مل جرحه فهو جارح والاخر فادان بقتل بغيره ردة الجرح المذموم ليرتد ولو تنازع جارحا
فادعى احدهما انما جرحه وصلة لولى يغذي على نفسه ليربذ بضديقه على الاخر وكان القول قول منكره انما مال بيمينه **السادس** لو قطع احد هائل
من الكوع مثلا واخذ واحد هائل قتل الثاني به في قتل الاول ايضا وجعمتين فيما لو علم استناموته الى القطعين ولو لم يعلم ذلك فقتل الاول باو اخضا ص بالدية
ليرد الى ولى الثاني وجها ولو قطع واحد ايديه وقله اخر قتل الثاني دون الاول ولو كان بجاني واحد فقطع العضو ثم قتل دخلت يه الطرف في دية النفس ان كان ثبوت
الدية بالاصالة ولو كان بالصلح عليها فوجهان مبنيان على الخلاف في دخول قصاص الطرف في قصاص النفس فان ذلك قولين احدهما الدخول مطلقا والاخر التفصيل
بالدخول والاقتضا على قتل ان ضربه ضربة واحدة فقطع عضوا منه وقتلوه عن الدخول في ردة ذلك فقطع عضو بغيره وقتل باخرى فيقطع او لا ثم يقتل وهذا قول
ولو قطع عضوا منه فسر الى نفسه فدخل قصاص الطرف في قصاص النفس ولحق بصور الاشتراك **الاولى** اذا اشترك جماعة كاملون في قتل واحد كان الولي
بالجنايتين قتل الجميع بصل من يرد عليهم ما فضل عن به المقول في اخذ كل واحد منهم ما فضل من دية جناية بغير قتل البعض ودية الباقيين دية جنايتهم الى ولى المقول
قصاصا وفضل المقولين فضل اثم بالولى الذي هو قد سوفي ازيد من حقه وتحقق الشرك بان يفعل كل منهم ما يقتل لو انفراد كان مسكوكا جميعا فالقود من شايق
او في التار وفي الجرح فوجهان فانه لا يشتر كوا في تقديم الطما السمو اليه نحو ذلك ويفعل كل منهم ما يكون له شرك في السر بكل ذلك مع قصد كل منهم الى
الجماعة والى الفعل القاتل في العادة ولو اتفق جمع على واحد وضربه كل منهم سوطا فان وجب لقصاص على الجميع الا اذا استدل الموت عن السوط الا خبرا وهو
قبله فان القصاص جند على صاحب السوط القاتل ولا يعتبر في ثبوت القصاص على المشركين نسأ وعد جانيهم فلو جرحه واحد جرحا واخر عشرة ثم سرى الجميع ولم
يستدل الموت لقتل الى بعضها فالقصاص عليهم جميعا بالتسوية ولو صرح عنه بالدية فعلى كل منهم ما نصفها وكذا لا يعتبر التساوي في جرح الجناية فلو جرحه احدهما جرحا
واخر ما موث واستدل الموت لهما فالقصاص عليهم **الثاني** ينقص من الجاعة المشركين في الاطراف كما ينقص في النفس فلو اتفق جمع على قطع عضو منه ولا
عطفه او سملوا ونحوها فخير بين القصاص من احدهم ودية الباقيين دية جانيهم الى المنقص منه ولا تحقق الشرك هنا الا بالاشراك في ايجاد الفعل الواحد المنقضي للقطع
او اذا الزك ان يشهد عليه بما يوجب القطع او اذا الزك ان يشهدوا عن شهداءهم بعد وقوع القطع واذا الزك ان يشهدوا على القطع او اذا الزك ان يلقوا حفرة على طرفه
ثم قطعوا ويضعوا احده على العضو ويعتمدوا جميعا عليها حتى يقطع العضو ما لو انفراد كل منهم بقطع جزء من يده لقطع به احدهم بل يقطع من يده كل منهم ثم عتقا
ما قطع من يده الجنى عليه وكذا لو جعل احدهما الزنوق به والاخر تحت به واعتمدوا حتى النقطا فانه لا يقطع به احدهما بل يقطع من يده كل منهم ما يقطع من يده الجنى
عليه **الثاني** لو اشترك في قتل رجل مرتان قتلان بلا ردة شيء عليها النساء وكيفية جميعا لرجل واحد ولو كن اكثر من اثنين كان للولى قتلهم بعد رة فاضل
بينهم بغيرهم بالسوية لكن منساويان في الدية بان كن جميعا اثر مسلمات الا بان كانت فيهن تقيية وامنة لا ينفق فيهن اية حرة اكلت كل واحد منهن

والاول
ان لم يكن
اقرب
ع

في الشريعة
العبد والقصاص

بينها على خلافها بعد وضع ارش جنابها فلوك نكثا فلهم ورد دية امرته الى الجميع وله قتل اثنين منهم فقرة الثالثة ثلثة يذ الرجل اليها بالسوية او واحدة فقرة الباقية
عليها ثلثة دينها وعلى وليه نصف يذ الرجل ولو قتل جلان امرته فلا وليا لها قتلها بما بعد نصف رجل ونصف علمها فقرة الى كل منها ثلثة ارباع دينه ولو
اشترك رجلان امرته خرق في قتل رجل مسلم فعلى كل واحد منهما نصف الدية مع اتفاق عليها وللولي قتلها ما عاين نصف يذ الرجل البيه ولا رد عليها على الاضرب كما لا
رد عليها ولو قتلها وحدها ورضي من الرجل بالدية فانه يأخذ منه نصفها ولو قتل في الفرض الرجل ردن المرتبة عليه وعلى وليه نصف يذ وكل موضع بين الرد في
تقدمه على الاستيفاء وناخه عنه توريد **القول بعشر** اذا اشترك عبد وعرق في قتل حر فلهما ثلثة اشبهان كل وليا قتلها ما قتل من شأوا منها فان قتلوها ردوا الى الحر نصف
ديته ولا رد على مولى العبد الا اذا كان قيمته ازيد من نصف يذ الحر فدية عليه الزايد ما لم يتجاوز دية الحر والام برد الى المولى الا نصف يذ الحر وان قتلوا الحر ردوا الى وليه
نصف يذ الحر واخذوا من مولى العبد لفل الامرين من جنايته وهو نصف الدية ومن يذ عبد وان قتلوا العبد ما كان قيمته مساوية لجنايته وهي نصف يذ
الحر او اقل فلا شيء لولي ولا يبقى للمولى على الحر نصف الدية ولو كانت قيمته زائدة عن نصف يذ الحر المقبول ردوا الى المولى ولو تجاوزا خذ من نصف الدية من الحر ما كان
الدية بنماها رضع كذا البيه وان زاد عليها رد البها وان لم يسو عيها قيمته ما كانت فل دفع الى المولى الزايد على ذلك جنايته وكان تمام الدية لا وليا الا **القول الحامسة**
لو اشترك عبد وحر في قتل حر مسلم فلا وليا قتلها امر غير رد على المرتبة ولا على العبد الا اذا زادت قيمته نصف الدية فدية الزايد على مولا ما لم يتجاوز دية الحر ولو قتل
المرتبة واسترقا العبد لا مع زيادة قيمته عن نصف الدية فدية الزايد على مولا ان شأوا يبقى العبد مشتركا بينه وبين وليا بالنسبة ولم يغير من المرتبة نصف يذ الرجل
وقتل العبد ما ضمنه من ردوا فساوت قيمته نصف الدية وانقص عنه وان زادت عليه ردن الزايد الى المولى **النسأ حرمه** لو اشترك رجل وخشي في قتل
رجل فللولي قتلها ما بعدد الفاضل من دينها اليها فقرة الى الرجل نصف الدية والى الخشي الربع ولو كانت معهما المرتبة فللولي قتل الجميع بعد رد ثلثي دية الرجل البيه سدا
الى المرتبة وثلثها ونصف سدا الى الخشي ولو اشترك رجل وخشي في قتل امرته قتلها بما بعد رد ثلثة ارباع الدية الى الرجل ونصف الدية الى الخشي الى غير ذلك من الفرض
المتكف حالها تماما ذكر **الفصل الثاني** في الشروط المعينة في القصاص وهي خمسة **الاول** النساء في الحر والحر فيقتل الحر بالعبد وكذا بالحر بكنج
رد فاضل بيته وهو النصف كما يقتل الحر بالحر وكذا بالحر من دون ان يؤخذ من تركها او ليتها ما فضل عن دية الحر وهو النصف يقض للحر من الرجل في الاطراف
من غير رد وتساوية ما في ذلك ما لم يبلغ جراحها ثلثة دية الحر ويجاوز ثلثة فالبلغته ويجاوز دية وجنايته رجعت الى النصف من الرجل فيما عاين فلا يقصر لها منه
ج الا بعد رد التفاوت على حسب مرتبة النفس ج فقي الا صعب الواحدة من المرتبة عشر الدية وفي الاصبعين عشرة اها وفي الثلثة عشرة اها وفي الاربع عشرة اها
وفي الخمسة عشرة ونصف عشر وفي الستة عشرة اعاشرها وهكذا وهل لها في صورة قطع اربع منها الاقتصاص من غير رد في اثنين واخذ عشر على الدية لآخرين ام لا
وجها ولا بعد الثاني الا اذا كان قطع اربع بضر بنين فلها الاقتصاص بالنسبة الى الحد ما عاين الدية بالنسبة الى الاخرى ويقبل العبد بالعبد الا بالامه
وكذا بالعبد من غير رد اذا كان المالك واحدا خارا القصاص ساءا وياقبة ونفا ونا وكذا لو كانا الكبر وساءا وياقبة ونفا ونا وكان القاتل الناصر **اقا العكس**
فقى دية ماله التفاوت عند الاقتصاص تردد والاحيا ط سبيل النجاة ولا يقتل حر ولو اتى بعبد ولا من غير ذن بين عبد قسسه عبد غيره ولا بين الفق والمذبر ودم
الولد والمكاتب المشروط والمطلق وان ادى اكثر بالاكابر ولا بين كون تمة العبد اقل من دية الحر واكثر مساوية ولو اصابا الحر قتل العبد لما لغيره فاخار جمع انه
يقتل ولم يقيم عليه ما كان البيه ولو قتل المولى عبد الفق عدل لم يقتل بل يعز وعليه كفارة الجميع والا حوط لزوما ان يتصدق مع ذلك بمثل قيمته وحيث لم يجز قتل الحر
بالعبد فتمى ما قبله لغيره ولو عدل اخره قيمته يوم قتل ولكن لا يتجاوز هاديه الحر كما لا يتجاوز قيمته المملوك دية الحر ولو فرضت زيادة لزم الرد الى الدية ولا
يوم النقص عنها ولو كان المقتول ميا مملوكا الذمى ولذمية او مذمية لذمية او ذمى مع كون القاتل حرا مسلما فدا لواله لا يتجاوز قيمته العبد دية الذمى ولا
بقيمة الا مذنية الذمى وان كان احا او اتفانها لمحال عبد مسلم وامن ولو كان الذمى عبد مسلم وجب جعده عليه فان قتل قبل ذلك فالأضربان دية قيمته ما لم
يتجاوز دية الحر المسلم وان تجاوزت تمة مولا والعبد الذمى المسلم كالمسلم في ان دية قيمته ما لم يتجاوز دية الحر المسلم ولو قتل العبد حرا قتل به لا يصح المولى جنايته لكن
ولى الدم بالحيا بين قتل واسترقاقه ولو لا فكه الما لبرضا الى المقتول لامع كراهته ولو جرح حرا حرا موجبا للقصاص كان المجرع الاقتصاص منه وان طلب الدية
فكه مولا ولو امتنع المولى كان المجرع اسرفا فدان احاطت الجناية بضرها كان له عليه ان يسرق منه بنسبة الجناح من قيمته وان شأوا بالبيه فخره لغيره
ارش الجنان فان زاد عن الزيادة لولى وليس للمجرع قتل العبد بخارج وان احاطت الجناية بقيته كما ان لغير الرجل قتل المرتبة انقطع حكمه ولو كلفها ولا قتل لو
انقطع به او جلي لو قتل العبد عبد عمل القود ولو لا فان اخار مولى المقتول القصاص كان له ذلك ان طلب الدية بعتاقت برقية الجاني لم اسرفا مع تساوى
القيمتين وعك وفا المولى الجاني ومعلوفا اذا امرض ولى المقتول ولا يصح المولى من الدية شيئا لم يبرع فكل جاز مع رضوى الى المحنى عليه لو كان قتلها القاتل
اكثر فلولي المقتول منه بعد دية المقتول ولو كان قتل فلولي المقتول قتل او اسرفا ولا يصح مولى القاتل شيئا غير ان دية العبد بقوت عليه لو اختلف الجاني
ومولى المحنى عليه قيمته يوم قتل فلولي القول الجاني بيمينه ان لم تكن لولى بيته والمذمى في جميع ما ذكره القن يقيم وقع الخلاف في ان حيث يسرقه ولى المحنى عليه العبد
والخطا فان ينصق مولا لولى المذمى بطل الدية واسترقاقهم اياه فلو كان ثابتهما اقرب المكاتب المشروط كالقن وكذا المطلق الذي لم يؤد من مكاتبه ثابتهما
المطلق الذي شيا من مال الكا بة الحر منه بخلافه قتل بالحر ومثله المستلذ قد رد في الحر الزايد عليه في الحرية ولا يقتل بالفس والمذمى والمكاتب المشروط والمطلق

التي لم يخرج منه بعد ولم تغلق الجنازة بدنه ما فيه من الرقية منعضة فيسرقون مفداؤ الرق بقتل الكافي في ذلك يسعي مفداؤه الحر بالنسبة لمن لم يكن له مال فهو باءا ما
بأزاء الحر من المقتول ولو قتل المكاتب المذكور فئا او حرا او مبعضا خطله صلى الامام عليه السلام بعد ما فيه من الحر من ان لو كان له مال فهو باءا ما
بأداءه ولو قتل الرقية ولو قتل العبد مولا عدا تجبر على الدم بين قتلوه وبين العفو عنه كما يتغير فيما اذا قتل احد مملوكيه لاخر ولو قتل مملوكا مملوكا
الاولى اذا قتل الحر حرين لم يكن لاوليائهما الا قتل وليس لهما المطالبة بالدية ولو اجتمعا على قتله بان وكل امر يقتله استيقاها او تمكنا من ضرب عنقه دفعتم
على وجه بسند القتل لهما ما جاز ولو ابادا وحدهما او قتله فدا سوفي حقه سوا صد القتلان منه دفعنا على الدعا في سوا ابادا ولى السابق واللاحق ولو شاع
قدم ولى القتل في وجه ولو لم يكن سابق القتل لهما فدا واشتد التاثير بالماخرا في عينهما ان لم ير ضيا بالاجتماع على قتله ثم حيث يقتله احدهما فصلا فاقى يقال
حق الاخر الى الدية في تركه فلو كان اولهما لا يخلو من قرب هذا في الضل واما القطع فلو قطع بين رجل وضلهما من اخر قطعت يما في قبال بين الاول وسيراه في
مال بين الثاني ولو كان قد قطع بين ثالث معها قطعت بهما رجله البقي على الاظهر لو كان قد قطع بين رابع معها قطعت بهما رجله البشري ولو كان قد قطع
معها بدينها من اسفل حقه الى الدية كما لا يقال لهما فيما لو قطع بهما رجله في حال لا بد له ولا رجل ولا يقطع عضو في عوض الاخرى غير اليد والرجل بل يقتل
فقد العضو الى الدية ولو قتل العبد حرين دفعتا شريك فيهما ولو قتلها ما على التعاقب ما ضرب كونه بهما ويختص من سبق فيسرقا ويقتله ولو قتل الثاني بعد اسنفا
الاول لياها كان لولى الثاني سترافا وقته **الثانية** في المملوك مقسومة على اعضائه فكل ما فيه منه واحد فقيمة كالقيمة كاللكت
والذكر والاف مافيه اثنا فية مافيه ثمة في كل واحد منهما نصف قيمته مافيه عشرة كالا صاع في كل واحد منها عشر قيمته فالحر اصل المملوك في الدية مفداؤه
لاقتد ير فيه فدية الارش وهو نفوات مابين قيمة صحيحه ومقطوع العضو ويتقيد كون دية المملوك قيمة بان لا يتجاوز دية الحر والاداة لهما اذا جازى الحر على العبد بها
فيه دية كالانف للكت والبدن الرجل والبدن مع الرجل ونحوها فهو باءا خيار بين امساكه ولا شيء له من دية وعضوا خذ قيمته ولو جنى الحر عليه بما فيه نصف الدية
كاللواحدة ونحوها فلو لا الزام الجاني بنصف قيمته وليس له دفعه الى الجاني والمطالبة بقيمة سلمه ولا يلزم في الزام المولى بذلك نعم لهما التراضي على ذلك بصلح ونحو
وكذا الحال في كل جناية لا تسوغ قيمته ولو قطع حر عضو من غيره نصف الدية واخر عضو اخر فقيمة النصف ايضا الزم المولى كلاهما بما بدت جناية وليس له
دفعها لهما والمطالبة بقيمة سلمه **الثالثة** كل موضع يقول بفك المولى فكل بفك ديارش الجناية زادت عن قيمة المملوك الجاني ونقصا ما لا يفك ديارش من
قيمة ديارش الجناية فان اولها اشبه **الرابعة** لو قتل عبدا واحد عبدين كل واحد منهما المالك دفعتا شريكا فيه قصاصا واسنفا فان كان لو ابادا احدهما فقتله
لم يضمن لولى الاخر شيئا ولو قتل اثنان بعد قتل الاول باسنفا في مولا اياه كان لولى الثاني قتله ولو اختا مولى الاول المالك عن قيمته عبدا وضمن المولى ذلك على وجه
خلصت برقية العبد لهما لعلها حق الثاني بلا مشاركة وكان له كل من الفصا من الاسنفا في العفو تجانا او على مال في ذمة السيد برضا عجز ابنيها فان قتله
بقي المال في ذمة مولى الجاني الاول ولو لم يلزم المولى شيء من المال تعلق حقهما جميعا برقية ولو ابادا احدهما وقتله سقط حق الاخر الا ان يفرض للعبد مال فانه يشهد
للاخر التهم في ماله في وجه ولو قتل عبدا لغير مملوك لا تشبه اشراك في القود والاسنفا ولو طلب احدهما القيمة ولم يدفعها المولى له ملك من العبد الجاني بقتله
قيمة حصه من المقتول ولو سقط بذلك حق الشريك الاخر من القود بل قتل قصاصا بعد دية قيمة شريكه **الخامسة** لو قتل عشرة اعبدا كل واحد منهم لولى
عبد اضلي كل واحد عشر قيمة العبد المقتول في رقبته والسيوف في قتل الجميع والبعض والاسنفا فان قتل مولا عشرة ادى الى مولى كل واحد ما فضل عن جانيته
ان كان ولو لم يزد قيمة كل واحد من جانيته التي هي عشر قيمة العبد المقتول فلا رد ولكن لو زادت قيمة المقتول عن دية الحر دلت لزيادة اليها ويكون على كل عبد عشرها و
كذا برقية كل واحد من العشرة لهما ان زادت ان طلب الدية لغير مولى المحي عليه بذلك بل واخا رهو الاسنفا في اسنفا عبت جناية العبد قيمة الجميع ولا شيء
لنبي كما لا شيء عليه لو زادت ولو لم يخرج مولى المحي عليه الاسنفا في كان لولى المقتول من كل واحد بمفدا ديارش جانيته وسبق الباقي للسيد او دعى مولا مع التراضي
ما يفضل عن حصه ويكون العبد باجمعه لولى العكس مع التراضي فيبقى العبد باجمعه لولا ولو قتل مولى المحي عليه بعض هؤلاء تجا ولكن برقية كل واحد من مولى الباقي
على مولى المقتول قودا عشر الجناية ان كان البعض الك قتل واحد ولا دية من يتقنهم مفدا ما عليه ويغير مولى المحي عليه الباقي ولو لم يضر ذلك بقيمة مولى
لعل قيمة ولتعدا انتم مولى المقتول ما بعوه واقتصر على قتل من بهض الرد بقيمة كالا بغير ميثا **السادس** اذا قتل العبد حرا عدا فاعقه مولا صاع الحق
ولو سقط الفصا من ذلك وقبل الا بصر الاول لا يخلو من قرب كذا الكلام في جهة هبة ولو كان الفتل خطأ فالأقرب صحة العتق ايضا وشون الدية بذلك في
ذمة المولى **مسائل في احكام السرقة الاولى** اذا جنى الحر على المملوك عدا فلا فصا عليه بل لولا قيمة الجناية فان كانت بل كان لا يضر
الدين ولو سرق في نفسه فلولو كمال قيمته ما لم تجاوز دية الحر ولو سرق في نفسه لم يجز الفصا لغيره وقت الجناية نعم على الجاني دية حر ولو سرق في نفسه
الا من من قيمة الجنازة والدية عند السرقة وان نقصت القيمة عند السرقة كما كانت عليه ولم يلزم الجاني تلك القيمة بل نقصت على المولى ما من ان دية الطرف تدخل
في دية النفس مثل ان يقطع واحد وهو رق فان عليه نصف قيمة فلو كانت قيمة الفا كان على الجاني خمسمائة فلو سرق بعد ذلك قطع اخره واثالث جلد ثم سري
الجميع تثبت دية النفس وهي الالف سقطت بهما دية الطرف فلهذا لا بد من الثلاث بعد ان كان يلزمه النصف فيكون لولى المقتول من الدية ديارش ان كان هو قيمة جانيته والاك
لذلك الا من كان مولا لوليه الاثنان من الدية **الثانية** لو قطع حر دية ثم سرق الجاني الى نفسه فلا فصا بل عليه دية حر مسلم لان حقا الجنازة هو فاعا اسنفا
باسنفا

مسائل في احكام السرقة

51



على القتل

في القتل

في القتل

وصف الحكم كلف المدعي عليه اثبات ان نكر القتل لم يقبل منه وان اقر القتل لم يكن نكرا وان اقر القتل بخلافان صفة ولا المدعي
التبني من عاقلته وان كذب المدعي القتل لم يقبل منه الا اذا قام الولي البينة على كونه عدا او قسم الامم شهدتهما بالعدا بينهما **الثاني** لو شهد عدلان
على اثنين فشهدا المشهود عليهما على الشاهدين انهما هما القتالان على وجه لا يتحقق معه التبرع ولا وقوع الشهادة على الدعوى قبل تحريها سال الحاكم الولي فان صدقوا
حكم لوطرحت شهادة الآخرين وان صدقوا الجميع في وقتين او صدقوا الاخرين سقط الجميع **الثالث** لو شهد المني بربانته بان زيدا حرق قتلته شهدتهما بالعدا بينهما
انما المالحج بلا شبهة وكذا قبله في وجه لا يتحقق من قري على عدا القبول في فلو اعد الشهادة بعد ان اذمال قلب منها **الرابع** لو شهد عدلان من عدا القتل
بفسق شاهد القتل فان كان القتل عدا الوشيعه عدا وكان خطأ ولكن كانا من اهل البيت لهما العقل لوجه الاخر منهما حكم بهما وطرح شهادة القتل بذلك وان كان القتل
خطا وكانا من غير اهل البيت لم يقبل منهما الكون في الشهادة لانفسهما نعم لو كانا من ففراء العاقلة سمعت شهدتهما مع العدا لانه ان ترجع الى الشهادة فلا بد من نحو
موارد الشهادة بالتميم **الخامس** لو شهدا ثلثان اذ قتل عدلا منفردا شهد احدهما على غيره فقله ذلك ولا رجحان حلهما على الاخرى سقط القصاص من جميع
الدين عليهما اذ في لو كان خطأ عدا كانت الدية على عاقلتهما **السادس** لو شهدا ثلثان قتل عدلا فخرته هو القاتل بوجه المشهود عليه في جميع
بطل الاكثر ان اولياء القتل ان اردوا ان يقبلوا الا ان اقر على نفسه فلم يرد ذلك ولا سبيل لهم على الاخر ولا سبيل لورثة الا ان اقر على نفسه على ورثة الا ان شهد عليه
ازدادوا ان يقبلوا الا ان شهد عليه فليقتلوا ولا سبيل لهم على الاخرين ان اقر على نفسه الى ولي الذي شهد عليه نصف الدية لانه اذا ادانوا ان يقبلوا جميعا
كان ذلك لهم وعليهم ان يردوا الى ولي الذي شهد عليه نصف الدية خاصة دون صاحبه ثم يقبلوا به لانه اذا ادانوا ان يخذلوا الدين فالتبني بينهما نصفان
السابع لو ادعى قتل العدا واثبت بالبحر من شهادة الشهود والمرشدين ثم عوفي حقه فاعطى حقه عقوا اذا عفو كما يكون من حق ثابت فلو
يكون من حق مدعي غير محقق **اما القصاص** في الايمان تقسم على جماعة يحلفونها وموثرها ان يوجد قبل في موضع ولا يعرفه ولا يقع عليه يثبت ويدين على
على واحد وجماعة ويقترن بالواقعة باشهر بصدقه لولا في دعواه وحج يحلف على ما يدينه بحكم له بما يدين والحق هتاف مواضع **الاول في اللوث**
لاشأن من مع عدا التهمة وعدل الامارة بل حج للولي احلاف المسكرين او احدى كافي غير من الدعوى ولا يلزم التلظي عليها عدا ولا فولا ولا غيرها والوث
لغرض من اللوث بمعنى التلظي وفي اصطلاح الفقهاء رضى عبارة عن التهمة على المدعي عليه بما اذاه ظاهر في ثبوت ظنا للحاكم بصدقه في القتل على شاهد واحد وادعاء
الشخص من الخلق بوجه وعنده وسلاح عليه الدم او في دار قوم او في محلة منفردة عن البلد لا يدخلها غير اهلها وان لم يكن بينهم وبينه عدا وفي صفو مقابل
بعد المراقاة ولو وجد قتيلا في قرية مطروقة او حلة من خلال العرب او في محلة منفردة يطرقها غير اهلها فان كانت هناك عدالة فهو لوث ولا فولا ولو كانا مثل ذلك
ملا حصول الظن للحاكم بصدقه المدعي ولو بانضمام افران خفية بعضهم بعضا ولو وجد قتيلا بين الفريقين فالوث لا فولا الا اذا اذات الامارات الظن
الحاكم بخلاف ذلك مع التمسك في الغرض البعد في المساء الا مع فيا الفرقة القيد ظن الحاكم بغير احدهما فيقع ولعل منها في بعض الموارد لا مطلقا ما جعله الحق
ومعينا من وجدان قلبه صدق عند احدهما او وجد قتيلا في رجا على فطرة او بر او مصنع فدينه على بيت لما لا ان يحصل لوث على معتبر ومعتين وكذا لو
وجد في جامع عظيم او شارع لوفلا ولا يظهر ثبوت اللوث بكل ما اذات الظن للحاكم بصدقه المدعي حتى اخبر القاتل قبل زهوق روحه مع كونه في غاية الوفا
وكذا شهادة العتيق والفساق والكفار والنشاذ اذ لم يبلغوا حد التواتر ولا ثبت بها القتل فضلا عن اللوث ولو وجد بالفر من القتل وسلاح مطلق بالدم
مع سبع من شأنه قتل الا ان لم يحصل اللوث لمنع صحو السبع عن حصول الظن بكون القاتل هو ذلك السلاح غالبا ولو قال القاتل احدهما القاتل لم يكن لوثا
ولو قال قتل هذا القاتل احدهما ففي كونه لوثا موجبا اثبوت القصاصين لولا احدهما وجهان ولا يشترط عندنا في اللوث وتجاوزا القتل على التهمة بالقتل ولا في
القصاص المدعي عليه **فرعان الاول** لو وجد قتيلا في دار بينهما عدا كان لوثا والورثة القصاص اذا ادعوا على العدا فاقابل عدلا وخطانا داخلوا
كان لهم قتل العدا بذلك ودينك بالجنة لو كان رهنا على تردد **الثاني** لو ادعى الولي ان واحدا من اهل الدار قتل عدلا وجد مقبولا في احوالها اثبات
دعوى القصاص بعد العلم بكون المدعي عليه الدار ولو بينته او اقر ولو لم يكن كونه فيها وقت القتل ولا بينته فالقول بقوله بينته ولا لوث **الموضع الثاني**
في كتمان القصاص وهي قتل العدا خمس مائة على كون القاتل هو التهمة ولو كان المدعي قوم جازون بما اذات حلف كل واحد منهم بمينا ان كان واحد
القصاص اذا حصل من غير التواتر فلا حلافه لو اذعدهم على الحسين احلف منهم خمس والعقير في تعيين العدين منهم الماهم ولو نقصوا عن العدين حكمهم
الايمان حتى يحل القصاص ولو لم يكن يقوم او كانوا او منعوا من الحلف علوا بالاحمال ولا حلف المدعي تمام العدا بنفسه اذ في الخطا المحض وشبهه العدا خمس وعشرون
مينا على الاظهر وان كان الشؤ بينهما وبين العدا ولو كان المدعيون جماعة فتمت عليهم الخمس في العدا والخم والعشرون في الخطا وشبهه العدا بالسوية والقتل
حسبا خيارهم ولا فرق فيهم بين الذكور والاناث ولا بين الورث منهم بالفعل وغيره ولو لم يكن قوم يحلفون وكل هو عن المين احلف المدعي عليه خمس مائة
العدو خمس وعشرون مينا في الخطا وشبهه بالبرائة من دم المقتول ولو سقت المدعي عليه في الاكفابا العدا من الجوع وقومهم او شوت تمام العدا على كل واحد
منهم مع قومهم لان احوطها الثاني ان لم يكن اقوى ولو كان المدعي عليه احدا واحدا من قومه خمس مائة في براءة ولو لم يكن فيهم بينة مقبولة حلف كل
واحد منهم بمينا ان شاءوا وحكم ببراءة صاودين ولو امتنع بعضهم فزى العدا على الباقي ولو امتنع الجميع لم يجمع المدعي عليه فيهم ولو كان

في القصاص

٥٥

فوقه اقل من خمسين كرت عليهم الايمان حتى يكملوا العمد حسب ما تروى اوضح المدعي عليه المذكر عن القصاص ولو ميئنا واحدة ولو لم يكن من قسم عنه من قومه بالبرائة المذمومة
 يجوز التناول على الاظهر ولكن لا حوطر العيب على المدعي والقصاص يتناول بالبرائة ويجوز بالحق وتثبت القصاص في الاعضاء مع اللوث وفي عدها صانوا لاجل
 ان تعدد النفس فيما يدبره النفس بنسبة ذلك فيما اقل من ذلك فانهما انتم ستان فيما فيه تدين النفس بحسب ما من الشبهة فيدين دون دبر النفس والاول حوط الاثمة
 الثاني اخوى للرواية العترة المعتد بها جمع ولو كان العضو مما اقل من سدس الدية ففيه عيب واحد لعمد مكان تبعض العيب في شوط في القصاص في كل من النفس
 والطرف على المقسم كما في غيرهما من ايمان لا يكون الاظن وان كان غالبا في قبول قصتنا الكافر على دعوى اهل المسلم في النفس بانواع القتل والظرف فلو كان اهلها لا يخلو من جرحه ولو
 العبد الاثمة مع اللوث اثباته عوا على القتل عمدا او خطأ بالقصاص ولو كان المدعي عليه جرحا لا يثبت عليه المال ولا تعلق الجنازة برقبته على الاظهر ويقسم المالك بالظن
 والمشرط في عديم اللوث كما يقسم آخر وفي قصتنا المرد تزد شرا في شرا في العيب ذكر القاتل والمقتول والرضع في نسبهما بما ينزل الاحتمال وذكره لا نفردا وذكره
 ونوع القتل من عمدا او خطأ وشبهه وكذا امرات الاعراب النحوى كان من اهلها ولا ففيه كفايا يعرف معد القصاص مع امكان التصحيح نامل ومع عدم امكانه
 لا يخلو من قوة وفي اعتبار ان بذكر الحافظة بميزان التزينة المدعي بقصاص النوقهم الحالفان التيرة اليه فغير المعنى عن وجهها وجهه اشبهها العمد **الموضع الثاني**
في احكامها اثبت القصاص في العمد الذي عليه نفسه في شبه العمد على عاقلة على الاقوى في الخطا المحض ولو ادعى على اثنين مثلا ولا على احدهما لو حلف
 خمسين يميناً وثبتت عوا على ذي اللوث وكان على الاخر يمين واحد كالتعوى في غير الدية وفيه بلا لوث ثم ان اراد قتل ذي اللوث بعد الثبوت عليه بالفشاد رد عليه
 نصفه بته لا عرافة بكونه احداً فالتاين وكذا لو ثبت على الاخر يمين المردود وادار قتل ولو كان احداً لولين غايها وهناك لو حلفا لخاصة وحلاد مع قومه خمسين
 يميناً وثبت حقهما من دون ارتقاب حضور الاخر ولو حضر الغائب لم اراد استيفاء حلفه بقدر نصيبه اسوقا ومثل الغائب بما ذكره الصغر من اليقين
 ولو اكد با احداً لولين صاحب بيان لم يقبله المدعي عليه بل كان غايها ابو القتل وانما قتل فلان واقصر على نفي القتل عنه وقال انه برقي من الجرح احد ومات حلفا فنفله
 يفتح ذلك في اللوث وحلفا لثبات حقه خمسين يميناً وادامات لولي قبل ان يحلف قام وارثه مقامه ولو مات في اثنا الايمان فكفاية انما الوارث لها وان كان لا يخلو من
 قريبا لان الاحباط بالاستيفاء لا يترك لومات بعد كمال العمد ثبت للوارث حقه من غير يمين لو مات ولا دارث له فلا قصاصات وارثه الا ما عليه السلام واحداً من كثر
ثم ان هنا مسائل اولى لو حلف المدعي مع اللوث واستوفى الدية ثم شهدا شار عند كان غايها في حال القتل غيبة لا يمكن معها القتل او رضيا او محبو
 بطلت القصاص واستعيد الذي على قول لا يخلو من شبهة **الثانية** لو حلفا استوفى الدية ثم قال هذه حرام سئل فان قتل يمين على او سهوا استعيدت منه
 الدية وان قتل بغيره بغيره لا يبرى القصاص بكن سدي عليه ان يطالبه باعادة الدية نعم لو ردها باختياره اخذها منه وان قتل ذلك بان الدية ليست ملكا للذليل
 فان عيب المالك لزم دفعها اليوم اخذ له بغيره ولا يرجع به على القاتل الا اذا صدق في ذلك فان لم يبين ان قتل في يد له ولو ارادى الحاكم اخذها منه جاز وفيه **الثالثة**
 اذا استوفى بالقصاص او لم يستوف بعد ان حلفها فقال اخرا قتلته فان لم يستوفه لولي فلا بحث فان صدق فحوا من حجة عليه القصاص نامل لا كذا به الا اذا اراد
 الكاشف عن علمه بخلافه انما **الاربعة** اذا اتهم رجل بالدم والنفس لولي الحاكم حبسه حتى يحضر يتبينه فحقا جازا به الى ذلك وحيد شرا بام وجهه لا يخلو من قرب
الفصل الرابع فيما اثبت بالقتل عمدا وبها تدينه بقتل النفس لولي الحاكم حبسه حتى يحضر يتبينه فحقا جازا به الى ذلك وحيد شرا بام وجهه لا يخلو من قرب
 به قط القود ولم تثبت الدية الا برضا الجاني ولو عفي على اقل من الدية جاز برضا الجاني لا بد منه ولو عفي ولو بشرط المال سقط القود ولو ثبت الدية ولو بذل لخلق القود
 لم يكن للولي غيره ولو طلب الدية او اقل او اكثر فبذلها الجاني صح ولو امتنع لم يجز على البدل ولو لم يرض الولى بالتبديل طلب او لم يجز له لمعاذة بالزيادة وبه يوقف الحكم
 بالقصاص في النفس بغير البراءة الجرح على العلم باستئذان التلغ لى سيرة الجنازة او قيام البيت على ذلك او افر الجاني بذلك والاقتصر على قصاص الجنازة او ديهها دون النفس وبه
 القصاص من برث المال عكة الزوج والزوجة فاما لا يستحقان قصاصا نعم لهما نصيبهما من الدية ان اخذت صلحا في العمد او صالحي الخطا وشبهه العمد في العمد القود
 للدية كالفائد لاحد شرط القصاص المزبور واما الاخوة والاخوات من قبل الامم فغير ممن من المذبذون القصاص على الاظهر ثم لو كان في الدية واحدا جازا لدية
 الى استيفاء القصاص من دون اذن الامام عليه السلام او نائبه وان كان لا يستيدان ولى بل قبل بكونه لا استيفاء من غير اذنه عليه السلام او نائبه وبذلك انكره في قصا
 الظرف لو كان اهلولا معتدلين تقبل يجوز لكل منهم المبادر ولا يوقف على اذن الاخر اكن بعضهم حصص من لياذن ولا يخلو من وجهه الا ان الاحوط هو القول الاخر
 حلا الاستيفاء الا باجماع الجميع اقاموا لدية لاحد خارج عنهم او باذن لواحد منهم في الاستيفاء او ضرب الجميع اياه بالسيف ضربة واحدة حيث يتصور ذلك كما
 الاحوط كون الاستيفاء اذن الامام عليه السلام او نائبه ولو وقت لما نعتفى الا كذا لمن ينفو فيه منهم او كانوا كلهم من القادرين على استيفائه فروع ولو كانوا جميعهم من
 بحسنه كالامير والمريض الضعيف فأكرب بخالف في الفرقة ايضا عاينه ان يترك غيره في استيفاء ولو ابد واحد منهم فافض من دون اذن الباقيين ثم على هذا القول
 حصص الباقيين من غيرهم الدية بحسب النصيب انهم ينفون الامام عليهم ونائبه ان يحضر عند استيفاء شاهد من فطنين عارفين بمواقفه شرطا وان يبين ان القصاص
 لثلاثة تكون مسمومة ولو كانت الاثمة في قصاص الطرف مسمومة فصل منها جناية لبيد العلم والضممان على العالم يكونها مسمومة مباشر كان او غير مباشر الجرح على اليدين
 اذا كان وليا وان كان جاهلا ولو كان المباشر غير الولى كقول الضمان عليه مع العلم وعلى الوجه الجرح والجمع من القصاص باللكا لا بد قتل ثم وهو ولا ينفى
 عليه من يذبحها ولا يقتص الا بالسيف لا يجوز القتل بغيره بل يقتصر على ضرب عنقه ولو كانت جناية بالقتل والحق والاحول والرضخ والقتل والمغ من الكمل

والشرب



كتاب الفصااص

٥١

والشرب ونحوها ولو حلف فأنقض بغير التيفاء وعز ولا بد عليه واجبه من يسوق لفصااصه ان لم يباشره الولي ولم يوجد من يترج كاجرة معقم الحمل من بيت المال ولو لم يكن بيت المال وكان له مصروفهم منه فحق كونه حرة على المسوق او الجاني وجها اولها لا يخلو من وجاهة ولا يضمن المقتض في الطرف سائر الفصااص ما لم تكن الا كانه مسمومة لم يبعد بالزيادة عماله والافض من وجع فان زاد فان كان عملا وامكن استيفاء الزيادة منه ثبت الفصااص والافضل للثمة كالمخطا وشبهه هذا اذا لم تكن المقتض قطع طرف سري الى النفس والافض الجاني كطرفه الاخر مهددة ولو اختلفا في كون العقد غير عدل ومخطا فالقول قول منكر العقد بمسئله ولو ادعى المقتض حصول الزيادة بما قطع المقتض من ادبتي اخر من جهته فالقول قول منكره بمسئله **وليجوز بالمفار مسائل الاول** يشترط اولها الجاني عليه الفصااص حاضرين كانا او كانا كاهل او فاصرين ويجوز للحاضرين استيفاء الفصااص مع الضمان لمصلحة الغائب في جواز استيفاء اولها صر عنه مع المصلحة وزوم التأخير وجلس الجاني الى بكل الفاصر وجها اولها اظهر **الثاني** لو اخذنا بعض اولها الشريك في الفصااص الذي واجبا للجاني الى ذلك مسلم ذلك ليد اوصاا حرة على ذلك ثبتت في ذمته سقط الفصااص عن الجاني بالتسليم اليه من ذلك البعض وهل يسقط بالنسبة الى اسهم الباقين ليعقب عليهم اخذنا اسهمهم من الذمة اذ لا بل لهم الفصااص بعد ان يرد الى الجاني مقدار ما اخذ ذلك البعض من الذمة وجهان اظهرهما الثاني ولو امتنع الجاني من بذل نصيب من يرد الذمة جاز له ان يرد القود ان يقتصر بعد ذلك نصيب شريكه اليه من الذمة ولو لم يصير البعض بالعفو واقصر على طلب الذمة بقا عطا الذمة اياه على رضا ولو عفى بعض الاوليا بجائنا لم يسقط الفصااص بالنسبة الى اسهم الباقين بل كان لهم ان يقتضوا بعد ذلك نصيب من عفى على الغائب **الثالث** اذا اقر احد الوليتين شريكه عفى على مال لم يقبل اذ له على الشريك ولا يسقط القود في حق احدهما والشريك على حاله في شركته في الفصااص ولو صدر الشريك كان له ان يقتصر بعد ان يرد نصيب شريكه من الذمة الى الجاني ليسلم ذلك الى العافي عن سهمه بالذمة **الرابع** اذا اشرك ابو شخص واجبي في قتل مسلم وذمي لم يسقط الفصااص عن الاجنبي في الاول والذمي في الثاني بسبب سقوطه عن العاقبة **الاول** والمسلم في الثاني فلو لم يدم الا ففصااص عن الاجنبي والذمي بعد ذلك نصف الذمة الى الجاني وباحذ من الاول والمسلم في الثاني نصف الذمة وكذا لو اشرك اثنان في قتل نسوان كان احدهما عاملا والاخر مخطا فان للموخذ نصف الذمة من عاقل المخطي والا ففصااص من العاملا بعد ذلك نصف الذمة اليه وكذا لو شارك سبع اسنان في قتل نسوان للموخذ الفصااص من كل نساة بعد ذلك نصف الذمة اليه **الخامس** للمصحح عليه لفلان وسفد استيفاء الفصااص كان لهما العفو عما ناتم لو عفا على مال فلان من الذمة واكثر او مشا ورضي الغافل بل ذلك كان ما باخذته التغير كسائر امواله واما ما اخذته الفليس فقد قبل بلزوم قسمة على الغافل هو حسن ان كان العفو على مال قبل المحر عليه وقلنا بان الثابت في العمل الفصااص والذمة بخبر ابنهما ما ولو كان العفو بعد المحر عليه والقول بثبوت الفصااص وحدها كما هو هو الا فظهر ولا وجه لذلك بل يكون ما يرضى به من الذمة بعد المحر عليه لا فظهر للمعروف ولوقل شخص وعليه من فخذ الولي الذمة اصاله والعفو عليها في العمل قد تم منها مع سائر اموال الدين ثم وصاها وصرفها الى الورثة وهل للورثة في العمل مع علفه من سائر امواله استيفاء الفصااص من دون ضمان ما عليه من الدين ولم لا قولان اخرهما الجواز **السادس** ان قتل واحد جمعا على التعاقب ثبت لولي كل واحد منهم القود ولا يمنع حق واحد من حق الاخر كما في فروع الشرط **الاول** **السابع** لو وكل في الذمة غيره في استيفاء الفصااص ثم عز قبل الاستيفاء ثم اسوق الوكيل فان علم الوكيل بالعرل مع ذلك اسوقا فعليه الفصااص وان لم يثبت صدور منه نسيانا فانه يتقبل الذمة فيما له في جبر ان لم يعلم بالعرل فلا ففصااص عليه لا بدية يمكن الموكل من اعلامه ولو فعل ولم يتمكن ولو عفى الموكل على الفصااص فان كان بعد استيفاء الوكيل قبل وصول العفو اليه فلا حكم له وان كان قبل الاستيفاء ووصول العفو الى الوكيل ثم اسوق جاهلا فلا ففصااص بل عليه الذمة ولكن يرجع هو بها على الموكل وان كان قبل الاستيفاء ووصول العفو الى الوكيل ثبت لفصااص على الوكيل ونحو العفو حكمه من الجانية والعوض وان كان قبل استيفاء الوكيل فلا ففصااص على الوكيل **وليجوز العفو حكمه** **الثامن** لا يقتصر من المحامل حتى يضع حملها سواء تجدد حملها بعد الحمل او قبلها من وطى صحيح كان او من زنا ومع الشك في الحمل يبنى على العمد ولو ادعت الحمل وشهدت لها فوابل ربع ثبت بذلك وان تجردت عواها عن البينة فلا حوط لزوما خالف الفصااص الى ان يضع او يتحقق عمل الحمل كما ان المخطوط ناخر الفصااص بعد اوضع الى ان يشهد الطفل للاب لا بعد لزوم التأخير حيث يتوقف حق الطفل عادة على وجودها فقد من يعيها بل لو اذراف فقضضها ج فادى الى مو الطفر فعليه من ولا ففصااص عليه اذ لم يكن عالما بالحال وكان عالما ولو يفسد قتل الطفل ولو يكن مثله سببا معاد في قتلته ولو طلب في الذمة الما عوض الفصااص من المحامل او ذان الولد المزبور لم تجع عليها الا جانية وفصااص الطرف كالنفس في ناخر الى الوضع لاحتمال موئها بالسرية وهذا الحمل اسقوطه بذلك ولو قتل المرأة فصااصا فبان حاملها ففصااص الحمل على الولي الغافل لها **الثاسع** لو قطع يد رجل وقيل جلا اخر فذمة الا ففصااص يقطع يد على الا ففصااص يقتله سوا سبق القتل من الجاني او القطع ولو اذروا في المقول فقتله قبل قطع يد المقتوع اثم ولا ضمان عليه واخذت يه البدن وكذا الجاني ولو سحر المقتوع في الجاني عليه في الحال هذه فان كانت السرية قبل الفصااص من اذبح فيما حرم في المسئلة السادسة وان كانت بعد لفصااص فحق استحقاق الولي تمام الذمة من تركه الجاني اوضفها او عدل استحقاقه شيئا وجوا شبههما الا **والفصل** ولو قطع يد فافقض منه ثم سرت جاحدا المحي عليه جاز لولي الفصااص في النفس ولو قطع ذمي يدم مسلم فافقض المسلم ثم سرت جاحدا المسلم ذمي والذمي الى المسلم المقول فان شاق قتل وان شاسر قد ولو قطع المرأة بدجل فافقض منها ثم سرت جاحدا كان الولي الفصااص في النفس ولو قطعت يده وجذبه فافقض منها ثم سرت جاحدا كان لولي الفصااص في النفس وكذا الحال في الرجل اذا قطع يده جلا اخر وجذبه فافقض منه ثم سرت الى النفس **العاشر** اذا هب فاقبل العمل فافقض عليه اخذت الذمة من ماله وان لم يكن له مال من الاقرب ليه فاقرب فان لم يكن له اقرب اذاه اثم عليه لير في الحاق سائر احوال الا مناع بالهر بتردد ولو هلك بدنت نقصه

في القصص

[illegible]

خوف

خوف عكسها في المقص من اشكاله فخرج الى الذب وبثبت القصاص في قطع الذكر ويستوفيه ذكر الشاب الشيخ والصبي والبائع والفحل ومن سلت خصيته
لم يثبت الشلل فيه والاعف والمخون نعم لا يحد القصاص من الذكر بالشلول منه كذكر العتير ونحوه بل يثبت بقطعة ثلث الذب ويقطع الذكر الشلول بالصحيح والشلول
بالشلول الا اذا خيف هذا الاخصاء والارباب بالشل منه ما كان مقبضا لا ينسبط ولو في الماء الحار او منسبطا لا ينقص ولو في الماء البارد وان اثنى صاحبه وامر به
واولد ويقطع بعض الذكر بعضه الحشفة عضو براسها تقطع بمثلها صغرت وكبرت في بعضها على التسبيل ان نصفها نصفه هكذا وكذا يثبت القصاص في الخصيتين
سواء كان المحقق عليه صحيح الذكر او عتيرا كذا يثبت في احدهما مع الشك في المحل الا اذا خيف هذا بالمنفعة الاخرى فخرج الى الذب ولو قطع الذكر والخصيتين جميعا
اقص منه سنوا فظهوره على التعاقب بالذكر او بالخصيتين اذ يقطع الخصيتين لم ينعن او شلل في الذكر كما لا يثبت القصاص في الشفرين كما يثبت في الشفرين
من غير فرق بين كونهما من البكر او النكبة الصغيرة والكبيرة والصحيحة او الرثا او الفراء او العفلا والمخونة وغيرها والمقصا او السليم لو كان الجاني رجلا فلا يقص
عليه كما يقص من فمها لو قطعت لم يزد ذكر الرجل وخصيته واحد مابل الثابت حج الذب ولو كان المحقق عليه خني فان يثبت كونه ذكرا وكان الجاني عليه جلا كان في ذكره ذنبا
الفصاص في الشفرين المحكوم ولو كانت الجنا عليه من امرئ كان في ذكره الذب وفي شفره المحكوم وان يثبت انها امرئة فلا يقص من على الجاني الذكر فيها بل في الشفرين
دينهما وفي الذكر المحكوم ولو كانت الجنا عليها من امرئ كان في شفرها الفصاص وفي ذكرها المحكوم ولو لم يصبر المحقق عليه حتى يثبت باحالة العلامة فان طالب الفصاص
لم يكن له لو قفر على ثبوت حاله ولو طالب بالذنب فان الجاني من ذلك حتى يشان حاله وان مكنته منها اعطى القدر المعلوم استحقا قفها دينه من شفرين والذكر
والخصيتين فان يثبت بعد ذلك ذنوبه احسب اعطى دينه لعلامة الذنوب وثبت في علامة الاثمة المحكوم وبالعكس ان يثبت انوثته ولو طالب بالدين عضو من
الثلاثة بشرط بقا الفصاص في الباقي لم يمكن من ذلك ولو طالب المحكوم من عضو من بقا الفصاص في غيره صح واعطى الفل المحكوم من لو بقي الاشكال فيها ولو يثبت ذنوب
ولا انوثته فخرج من طرأ الاستعلام لم يقص له في عضو واحد وكان له نصف في كل عضو المحكوم في النصف الاخرى وجعل يخلو من رتب الا حوطا وما تقاسلها
على ذلك ويقطع العضو الصحيح بالمجذوم اذا لم يسقط منه شيء والمجذوم بالصحيح مطلقا من رتب ثم ارش اليه بقطع الا نفا لتمام بالعدم له كما تقطع الاذن العضو الصحيح
ويستوفى ذلك الا نفي والافطس والكبير والصغير ولا يقطع الصحيح منهما بالصحيح فيقطع في العكس كما يقطع المستحشف بمثله وفي بعض الافان قبل فخر
بالنسبة بمعنى انه نسب المفقوع الى الصلة على وجه علم ان نصفه وثلث ونحوها ثم يقص من الجاني بمقتضى النصف من انفا الجاني وانما وانما بالنصف من ذلك
المحقيق عليه ساواه في المساحة وازاد عليه ونقص عن الثلث بالثلث هكذا ولا يرعى المساحة بين العضوين حتى يقص بقدر ما قطع وان كان مما اكله وفيما كان
تاملا وبثبت الفصاص في احد المخن من نساو المحل بمينا وشما لا وكل في حاجتي بينهما وكذا في الاذن من غير فرق بين الصحيح والمنغوبة فبها لا يحد القصاص في قطع
الصحيح بالمخن ووجه القول بالاقصاص بعد ذنبه الحر ما شرب بثبت الفصاص في السن اذا كان سن مشرد هو من سقط سنه من اصله المدفون في اللحم وانكسر
ظاهر منه فانه يقص منه بمثله ولو عاد المكسور قبل الفصاص فاصا او متغيرا كان فيه المحكوم ولو عاد كما كان فلا فصاص لانه وفي ثبوت الارش وهو نفا
ما بين مفقوعه مائة وعشرين مقلو عاصلا وجهها اظهرها الثبوت واقاسن الصبي التي لم يشر في نظره سنه فان عاد ففيلة الارش والاقصية الفصاص مع المائل و
الذنب مع عدمها على الاظهر ولو مات الصبي قبل مضى السنة والياس من عود فلوارثه الارش ولو اقتص البائع بالسن من مثله فقتل الجاني دون المحقق عليه لم يكن
للمحقيق عليه الزالة العائدة بشرط في فصاص الاستاكسا والاعضاء النساء في المحل حتى النسبة الى الصالة والزائدة فلا يقلع سن بضرر طاحن ولا بالعكر
لانتيه بريعية او ناب وضاحك ولا بالعكس ولا سن من على او من لا بين بمثله من الاسفل والاسير وان فعل المائل من الجاني ولا اصلية زائدة وتقطع الزائدة
مع النساء في المحل في وجهه ولا تطلع زائدة بزائدة الا مع نساو المحل وكذا حكم الاصاب الزائدة والاصلية فيقطع الاصاب مع النساء في المحل وكل
عضو يقطع قصاصا مع وجوده فخذ الذب مع فعله فلو قطع اصبعين ولو اخل قطع من الواحد واخذت منه ذب اخرى مسائل **الاولى**
اذا قطع يد كاملة ويد ناقصة اصبع قبل كان المحقق عليه الذب بامته وقطع الناقصة ولو قبل ثبوت الفصاص له او لا وعدا لا يقال في الذب الا بضررهما كما في
سائر الموارد كان مينا وعلى الاقصاص فهل الرخذ بة الا يصعب المقفوع من اليد التي قطعها فصاصا ام لا فاولان ثابتهما على اثبوت نكاح مفقوعه خلفه
بانه لم يسخن لاجلها شيئا واثبوت ان اخذ بينهما واستحما والبيوت مطلقا غير بعيد ولو انعكس فكان المقصا في يد المحقق عليه اقصر من الجاني بعد ذنبه الناقص
ولو قطع اصبع رجل فبذل في كفة بحيث قطع ثم اذ ملك ثبنت الفصاص فيه ما ولو قطع يد من مفصل الكوع ثبنت الفصاص ولو قطع ميمها بعض الذراع اقتصر
في اليد من الكوع ولو حكم في الزائدة دون الفصاص ولو قطع من الزائدة ثبنت الفصاص الشافيه اذ كان الكف المفقوع اصبع زائدة في محل مخصوص ولما
كذلك ثبنت الفصاص ولو كانت الزائدة الجاني خاصة فكانت خارجة عن المحل لثبنته لقطعها وتقطع في الفصاص وان كانت اخل في المحل قبل ثبنت الفصاص
في الاصاب الخمس دون الزائدة ودون الكف لو ثبتت الفصاص من محل السطح بعد ذنب الزائدة الى الجاني كان اشبه ولو كانت الزائدة المحقق عليه خاصة فله
الفصاص من موضع القطع وذنبه الا يصعب الزائدة وهي ثلث برة الاصلية ولو كانت المحقق عليه اربع اصلية وخامسة زائدة وكانت صابع الجاني كاملة ثبت
الفصاص لاربعة الاصلية وارش الناقصة ولو انعكس ثبنت الفصاص في الجميع مع المساواة في المحل ولو اختلف محل الزائدة لم يتحقق الفصاص ولو كانت الزائدة
في يد الجاني غير متهمة عن الاصلية اشكال الفصاص ولو كانت للائمة طرفان ففقطهما فاطح فان كانت الجاني ائمة مساوية في ذلك ثبت الفصاص فقط والا ثبت

مع الفصا من اشر الطرف الاخر ولو كان الطرفان للجاني خاصه فان تميزت اصلية وامكن قطعها من فة ثبت الفصا من الاقوى ثبوت الفصا من بعد رتبة الزائدة
 وعلة الثبوت استحسانا لادرس ذلك وجهان لو قطع من واحد الا مثلا العليا ومن اخر الوسطي فان سبق صاحب العليا وطالب بمقتضى فصول لو كان الاخر الوسطي
 فله الفصا فيها والعفو وان سبق صاحب الوسطي لمطالبته اخر حقها الى انها حق الاخر وجع فان اقصر صاحب العليا اقصر صاحب الوسطي يعلم وان عوف على
 مال وبدون كان لصاحب الوسطي الفصا من اشر رتبة العليا في وجه لو ابادر صاحب الوسطي ففقط قبل ان يعليا اثم وعليه رتبة العليا ولصاحب العليا على
 الجاني رتبة اتملة **الثالث** انما قطع بينا فبذل شيئا لقطعها الجاني عليه فغلبت عن ايها النشال لم يقطع بذلك الفصا من اليمن ولا فاصا من على الجاني عليه فغلبت
 بعد جملته وكون البذل من الجاني ولا يدرى ان كان بذل الجاني اليمن مع علمه بعد اجزائها واخر اجزائها فاصلا ولو قطعها الجاني عليه عالما بكونها النشال ثبت الفصا من
 وضمان لست رتبة يتبع ضمان الجاني ههنا وفي غير الموارد ولو اختلف الجاني في البذل لليسا والجاني عليه فادعى الجاني علم الجاني عليه انكر هو ذلك فاقول قوله يمين ولو
 اتفقا على بذلها بذل لا تقع بدلا ولو بقطع فصاص اليمن الامع العفو عنه وكان على الفاطم وبها مع استلزامها الفصا من مع العهد وليس لليمين والجون ولا ياتى الا
 فلو بذل الجاني لاحدهما العضو وغيره ففقط مذهب ههنا وبقي ما عليه من حق الفصا من ولو قطع بين يمينين فوثب الجون فقطع يمينه فالظاهر انها فصاص الجون
 على الجاني وثبوت رتبة الجون على عاقلته **الرابع** لو قطع بين رجلين وجلبه خطا وشيئا بالعهد فقال لولى مان جدا لاند مال فستحق من الغائل يمين
 للبدن والاخرى للرجلين وقال الجاني مات بالستر رتبة فندخل رتبة النفس قبل ان اتفقا على المدعى كان الزمان قصيرا لا يجزى الا ندمال عادة فالقول
 قول الجاني يمينه وان كان طويلا يمكن ان ندمال فيه فالقول قول لولى يمينه ولو قبل بحربان حكم النشال على فيه لمدعى كل منهما ما ينكره الاخر مع الواسطة بينهما
 موافق لاند مال غير السراية لم يكن بعدا ولو كان نزاعا في الموت بالستر رتبة بغيرها لم يعد تقدم قول منكر السراية يمينه **الخامس** لو قطع اصبع جل
 ويد اليمنى مثلا ثم قطع بين اخر اقصر للاول يمينه ثم للثاني بفساده واستحق الاول دية الا اصبع ولو قطع بين الاول واصبع الثاني ولسا اقصر للاول يمينه
 وللثاني بفساده وكان دية الا اصبع للثاني **السادس** لو قطع اصبعه من الجاني عليه قبل ان ندمال فان ندمال فلا فصاص ان كانت الجنا علة ولا رتبة
 ان كانت خطا وان سرت بعد العفو الى الكف سقط الفصاص في الا اصبع وكان له دية الكف في وجه وان سرت بعد العفو عن الا اصبع الى نفسه كان المولى الفصاص
 ولو صرح بالعفو عن الجاني وسرايتها جميعا صح العفو عما كان تابنا وقت الا بداء وهو دية الجرح او الفصاص انما الفصاص في النفس والدية فصح العفو والبراء
 عنها ما قبل حصول السراية اقل ولعلنا شبه **السابع** لو جنى عبد على جرحا تعلق برقبته فان الجاني عليه عفوت عن اشر هذه الجنايات وموجبها صح وان
 قال برت السيد منها فحق البرائة مثل وكذا لو قال برت لعبد منها ولو ابرء فاقبل الخطا المحض لم يبرء العاقلة ولو ابرء العاقلة او قال
 عفوت عن اشر هذه الجنايات صح ولو كان القتل شبه العمد فان ابرء العاقلة لم يبرء العاقلة وان ابرء

لو ادعى الجاني عليه
 علم الجاني عليه
 انكر هو ذلك
 فاقول قوله يمين
 ولو بقطع فصاص
 اليمن الامع العفو
 عنه وكان على
 الفاطم وبها مع
 استلزامها الفصا
 من مع العهد
 وليس لليمين
 والجون ولا ياتى
 الا

في اللغات

والغائل وقال عفوت عن اشر هذه الجنايات برت رتبة الغائل
 وصلى الله على محمد وآله

كتاب اللغات

التي يهملها الملقن والذوق في بدل النفس والطرف لستى عقلا ايضا واما غير الملقن من المال المدفوع بدلا للجرح اشر فذلك اشر
 في هذا الكتاب يقع في مقامات ريع **الاول** في اقسام القتل ومغادير اللغات لقتل ما عدا محض وهو ما اذا كان الجاني عامدا في فعله وقصد بمقتضى بقصد البالغ
 العاقل لا القتل بما يقتل غالبا وادرا الى الفعل الذي يحصل به القتل فالباوان لم يقصد القتل واما تشبيه عمد وهو ان يكون عامدا في فعله خطأ في قصد وغير
 عنه بعد الخطا وخطا العمل ايضا واما خطأ محض وهو ان يكون خطأ في فعله وقصد كان برى ولا يبرء خطا ولا قتل بل يصبر خطا وكذا الخطا على الخطا
 ننقسم هذه الاقسام والعمر بوجوب الفصاص الى ولا والدية بدل عن ان نراضوا بها على الاظم الاشهر ودية العمد في القتل حيث يراضوا بها احكام **الاول**
 مائة بعير من مسان ابل اعني كبارها اللاخل في السادسة والا حوط كونها نكور **الثاني** مائة بقرة والا شبه علة شرط كونها من المسان اللاخل في الثانية
 ولا فلولتها وان كان الا شرط احوط **الثالث** مائة حلة ولا كف مائة على الاشهر الا ظهر وكل حلة ثوبان اذ ارد له وفي اعتبار كونها من جنس واحد وجوزوا
 للاحياء **الرابع** الف دينار جارياد كل بيتا متقال ذهب مسكول بسكة السلطان **الخامس** الف دينار ولا فلولتها في الفحولة ولا كونها اثنية ادى فخلد
 في الثالثة بل يجرى المسمى وان كان الا شرط احوط بل بالنسبة الى كونها اثنية لا بترك **السادس** عشرة الف درهم جيا ولسا دية العمد عند الرضى
 بهاعن الفصاص في سنة واحدة ولا يجوز اخبرها عنها بغير رضا مستحسها ولا يجب على الجاني ان ياقبل فاما على الاظهر فبذل السنة من جنس الرضى من جنس الجاني
 والموت تجب دية العمد على الجاني نفسه ون العاقلة ولا يثبت للمال فله ان يذل لمن ابل البلد ومن غيرها وان يعطى من بلد ابل دون او على اى الزكن مواضا وكانت
 بالقصة المشترطة على الاظهر وان كان الا حوط عند العدل ما عدا من الا بل في غير وهل الجاني الزام من لدية قبول القيمة السوقية مع وجوب الا بل ونحوها ام لا
 اظهرها العمد كما ان لدية لولى الدين ان يلزم الجاني بدفع القيمة السوقية مع وجوب احكام اعيان السنة ولو فندها الجاني فلا يلزم دية الدم بقبول القيمة مع تمكن
 الجاني من تحصيل احكام الا حوطا واما مع تعدد تحصيلها فلا يلزم ادم قبول القيمة السوقية ثم ان كل واحد من السنة صلى نفسه وليس بينهما بلاء عن بعض ولا يحكم
 مشروطا بعد بعض الجاني بخبر في اتيانها على الاظهر الا شهر ولا يبرء غير التمتع للمال للاحكام لقتل الجاني الملقى كمين من قبل مع مائة حلة مثلا الامع

مان

وَأَرْسَلْنَا

وأما المخرج بالفتح لم يسلّم بثبوت دينه عليه حرام من ربه ما لم يثبت كونه فائلاً لرفاق ثبوت الدين عليه ثم من كونه فائلاً لعداؤه ولو وجد المخرج باللبس مقنولاً وأدعى المخرج
بالكسرة فقل على غيره فإن قام على ذلك يثبت أن المخرج المدعى عليه بالقتل مقنول في المخرج والزم الغائب الفضايل أن يثبت عدواً أو أقال الدين وان عجز عن إثباته يثبت المدعى
عليه فلا قود على المخرج بل عليه الدين في مال الرأى أن يثبت أنه عاداه إلى منزله وان المخرج بعد ذلك من دون دعوته فانه لا دين عليه ويكون هناك لوث وقسمه فانه ثبت
عليه الفضايل ولو وجد المخرج ميتاً فان ثبت موته خفف عنه من دون استئصاله خوفاً من المخرج ولا شيء على المخرج وأما لا ظهر أن عليه دين في مال ولو اسأجر شخص آخر
لعمل له باللبس ونوقف العمل على خروجه من منزله فان خرج مختاراً من دون دعاء المسأجر ففقد أجره ففقد ولا وجه مقنولاً أو ميتاً فلا ضمان على المسأجر وان خرج بدعاً المسأجر
فيه ما من صور الخروج ولو كان الداعي في الصور المزبورة جماعة اشتركو في الضمان ولو كان الدعا بالمدعى والناسف لا يشبه هذا الضمان في الصور المزبورة
كما لا يضمن غير المدعى ثم خرج بخروج من دون أن يدعى إلا إذا عد دعاء المدعى وعاد المدعى فانه لا يضمن عادية بينهما ولا في ذلك حكم المذكور بين الداعي و
المدعى وحل بين وامرئيين ومختلفين صغيرين وكبيرين ومختلفين حزيناً وعبد بين ومختلفين ولا بين إن علم سبب الدعا كما لا يهاب إلى التمام والبساق والخوف
أو لم يعلم ولا يجري شيء من الأحكام في الأخراج من منزله نهاراً وهل يجري لأحكامها الواداة ليلاً وعرض عليه المخرج مخبراً بآية من غير دعاء كان يقول يا زيدا هات
إلى المكان الفلاني أم لا يخرج ومضى معه تردداً الثالث في رد السوء جرت ظر فذبح إليها الطفل فغابت به مدة ثم أعادته فانكره أهله كان القول قول الظن
ما لم يثبت كذبها فان ثبت كذبها الزمها ما أحضرت الطفل المسلم إليها بعينه أو من يحتمل لو نهره أو تسلم دينته ولو اتهم في ذلك موت الطفل خفف عنه ولا يعلم
كذبها في ذلك فالقول قولها بعينها ولو كانت لغيره الاجرة فذا ساجر آخرى ودفعته إليها بعينها أو من يحتمل فخر ضمنت دينته ولو ثبت شرعاً موته عند
الثانية خفف عنه فمضت فمضت القمان عنها بذلك وجهها وعلى فرض عدم السقوط فالظاهر أن ليس للولي الرجوع على الثانية الثالث لو انقلب الظن
وهي نائمة على الطفل فقتله فالظاهر أن دينه على عاقلها سواء أعدمته على المطاوعة للضرورة أو للغير الثالث لو بعث إذا دخل سارق على امرئ ليرسق مناعها
فلما جمع ما أراد به نعتها ففسد فوافها فانتبهت منها أو غيره من البيت فغيرها فقام فقتله فلما فرغ من عمله ما جمعه ذهب فخرج فمكث عليه ليرسق فقتله كان دم السارق
وعليه ما له في المقتول من أهل البيت من مثل الموطونة لكونها مكرهة الحائض لو دخلت امرئ ليلته السابها صديقاً لها إلى مجلسها فلما أراد الرجوع موا
ثا الصديق فانتقل فقتله الزوج فقتله هي فدينه الزوج عليها ولا زنه وأما الصديق فدمه رد سواء كان دخوله عالماً بالحال أو جاهلاً ضرراً أو ثوراً بسبب
لهدمه ثم لو قتل الزوج ابتداء من دون ثورانه وكان دخوله جاهلاً كانت دينته على المرأة الساب سكر لو شرب جمع السكر فسكر المخرج بعضهم قتل
العضاة خرفان يعبث فائلاً للمقتول وجارح المخرج فان قلنا بان عدل التكرار عند ثبت القود وان قلنا بان عدل شبهة العمد يثبت الدين في مال وان لم يتبعن الغائل
والجارح فان كان هذا لا يكاد يمتنعون لدم المقتول والمخرج فالأثر في أنها صوت لو ثبت فيها القتل بالقصاص عداً وخطاً وقتل وجرح فيكون لولي المقتول
القصاص وللعودان ادعى قتل العمد وقلنا بثبوت على التكرار وأما الدين في تركه الغائل ومع عدمها على عاقلته وكذا المجر وحالهما القصاص والرجوع على تركه
بارش المجر احذر ولو لم يكن هذا لكانت مدعون قتل على ما في الرواية الواردة في واقع من إثبات دينه المجرح على المقتول بعد ان يهاجر المجرح ونوضع من
الدين ولو قبل بسقوط القصاص والدينه لم يكن بعد الساب بعثر روى التكرار عن مولينا الصادق ع ومحمد بن قيس عن مولينا الباقر عليه السلام قال
رفع إلى امرئ مؤمن خمسة علفان كانوا في الفرات ففر واحد فشهد ثلثتهم على اثنين منهم غرقاه وشهد اثنان على الثلثة أنهم غرقوه ففضى عليه السلام
بالدينه ائحاساً ثلثة ائحاس على الاثنين وخمسين على الثلثة وهذه الرواية بالطريق الثاني صحيحة إلا أنها منكرة بين أصحابنا على أنها قصية في واقعته والذي
نقتضيه هو عدم المذهبان وقعت واقعة مثلهما ان الخمسة المذكورة انكروا بالغبين وكان ثلثة شهادة سابقة على شهادة الاثنين مع استدعاء الولي بالآثار
عند الحاكم وكانوا عدواً قبلت شهادتهم وحكم بينهم الدين على المشهود عليهم انصفين ولو قبل بعد ذلك شهادة الاثنين عليهم لكون شهادتهم بما لا بد فيه من
فلا يقبل وان كانت الدخول على الجميع وحصلت التهمة على الجميع لم يقبل شهادة احد من الخمسة ويكون ذلك لو تأولوا لثبات حصة بالقصاص وان كانت الخمسة غريبين
فلا أثر لشهادتهم أصلاً مطلقاً البحث الثاني في الأسباب في هذا صطرت كلها في ثبوتها بسبب اجودها انما يوقف عليها حصول الثلث
بغير كسر البر ونصب التكرار في الطريق فان التلث بالشعور موقوف على ذلك ومع ما اجتمع السبب المباشر وكان كل منهما من واحد فدم الباشرو
كان الضمان عليه لا مع ضعف بحيث يضاف إلى ثلاث إلى موجب السبب مع عدا باحداً بجواز السبب هنا مسائل الأولى لو وضع حجر أو سكيناً أو
حفر في ملكه أو مكان مباح ضمن دينه العاثر وان كان في ملكه ثم ان دخل العاثر بغير اذنه فلا ضمان عليه مطلقاً لان من دخل ملك غيره بغير اذنه فله هدم
ولو كان الدخول بانته فانتكس الغيبصر والموضع مضياً والمجر والتكرار والبر مكشوفاً فلا ضمان عليه أيضاً وان عصى وكان المكان ظلم والبر ونحوها مشو
فان أخبر بالحال فلا ضمان عليه وان لم يخبر فهو ضامن لدينه على الظاهر ولو كان الوضع والخبر طرفين مسلوكاً للصالحين المسلمين ضمن الدين في مال الرأى أن يكون
فلا خبر لما بالحال فان أقوى حجج الضمان على المخاف والواضح لعدم استئصال التلث حيث لا يملك ولو كان الوضع والخبر للصالحين المسلمين فلا ضمان عليه ولو
كان الوضع والخبر في ملك غيره فان كان دخول التلث بجبر لادن صاحب الملك فلا ضمان على احد من دمه هدم وان كان الدخول بانته صاحب الملك فان
كان الدخول بجبر والوقت مضياً والبر ونحوها مكشوفاً فلا ضمان على صاحب الملك بل ان كان المخاف والوضع بغير اذنه ولا رضاً أو فصدلاً فلا ضمان

في الدِّبَات

على الحافر والواضع الا اذا علم بالحال وان كان باذنه ورضا المناخر فلا ضمان على الحافر والواضع ايضا وان كان الدخول اعني المكان اعظم او البر ونحوها مستورة فان اخبر صاحب الملك بالدخول بالحال فلا ضمان عليه ولا على الحافر والواضع وان لم يخبر فان كان له بهل بالحال وكان الوضع او الحفر بعين اذن الملك فالضمان على الحافر والواضع وان كان برك الاخباء عن عمد فان كان الحفر والواضع باذن صاحب الملك او رضا المناخر فالضمان على صاحب الملك وان كان بعينه وركا ورضا ففي كون الضمان عليه وعلى الحافر والواضع وجهان اظهرهما الاول لا سندا والتلف عرفا الى ثار كالاخباء مع علمه بالحال في الفرض ولو جاز السبل الى الطريق لا يخرج فغيره شخص فاثا وتلف منه عضو فلا ضمان على احد ولو نقله شخص من موضعه الى موضع اخر من الطريق لا لمصلحة المدة ضمن الا اذا علم المار بالحال وان كان النقل لمصلحة المسلمين كما انا نقله الى طريق اقل سلوكا من الاول ففي ضمانه اذا لم يعلم المار بالاحمال اشكال والا فرب عبد الضمان فان حفر شخص الجنب ذلك الحفر بغير اعتباره انشا ووضع في البر جرى فيه ما ذكره في نقل الحجر من الضمان ان لم يكن الحفر لمصلحة المسلمين ولم يعلم المار بالاحمال وعلم الضمان ان كان الحفر لمصلحة المسلمين او اعلمهم بالحال كذا الوضع احد حجر مع الحجر الذي جابه السبل فغيرهما جميعا اثا فاثا وتلف غصوه ولو وضع شخص حجر في الطريق لا لمصلحة المسلمين واخذ حجر اخر فغيرهما جميعا انسان كان نصف لثمة على واضع الحجر الاخر على انه ظهر ولو اساجر لغيره لم يبر في ملك غيره بعينه وركا ورضا او في طريق سلوكه لا لمصلحة المسلمين فان علم الاخير بالحال فالضمان في مؤثره عليه خاصة وان لم يعلم فالضمان على المساجر الا ان يكون الاخير عبد اسائه بعينه اذن سيده او صبيته بعينه اذن وليه فان الضمان في المساجر خاصة مطلقا ولو كان الحافر والواضع في الفروع المزبورة عبد كان الضمان في موضع ثبوته متعلقا بقبلة كسائر جانيه والحفر والوضع في الملك مشترك بينه وبين غيره من غير ان يشركه الحفر والوضع في ملك غيره بعينه اذن في اجماله الضمان فيما عرف من الصور **الثانية** ان يبنى مسجد في الطريق فان كان بناءه بغير المارة اما الضيق الطريق والحاجين الى جميع الطريق الواسع ضمن ما ينفق بسببه انسان بناه لا بغير المارة وكل البنا بما زاد عن مقدار الطريق وهو سبع اذرع وكان باذن الامام عليه السلام فلا ضمان عليه **الثالثة** لو سلم ولده الصغير الى معلم السباحة فغرق في النهر بغير ضيقه في ماله كاضيقه في ماله لو علم بعينه اذن الولي وغرق بغير ضيقه ولا بغير ضيقه ولو غرق بغير ضيقه لم يضمن على الاظهر بعد كون التعليم باذنه ولو كان المعلم الغرق كسائر اشياء لم يضمن المعلم الا ان يكون بغير ضيقه وتغيره وقبل بغير ضيقه كالتبيب هو احوط **الرابعة** لو روى عشرة مثالا من النبي حجرا فقتل الحجر احداهم سقط نصيبه من الثمن وهو العشر للشاكره وضمن كل من الباقين عشر الثمن وتعلق التجا من ماله بالحال دون من امسك الخشب وساعد بغير المالكه مباشرة ولو قصد وبالجملة فقتلوا بذلك كان عملا موجبا للقصاص لان مثل قتل عابدا ولو لم يقصد به وانما اصحابا فالتب على عاقله ما دبر الحال ولو اشترك في هذه الحماط ثلثة فوقع على احداهم فقتله سقط ثلث دية لفعله وكان على الاخرين ثلث الدية **الخامسة** لو اصطدمت سفينة بغير القيمين فان كان القيمان حزين ما لکن السفينتين وما بينهما وهلكا فان كانا عامدين في الاصطدام كان قصده به الا خلافه وضد الاصطدام فقط وكان مثله مطلقا غالبا بنصف قيمة كل من السفينتين ونصف ما بينهما ونصف كل من الملاحين ههنا والقصف الاخرين قيمة كل سفينة وما بينهما ودم الملاحة في مال الملاحة الاخر وان لم يكونا عامدين فان قصد الاصطدام فقط ولم يكن مثله مطلقا غالبا بنصف الاصطدام اصلا وانما لو كانا عامدين في نصف قيمة كل من الملاحة فانتهى على الاول يساوي الاول من ماله في الزمان **السادس** في دية العمد على الثاني من ماله ايضا في الزمان **السابع** في دية شبه العمد على الثالث على عاقلته في الزمان **الثامن** في دية الخطا ومن ههنا علم حكم ما لو تلفت السفينتين وما بينهما في الملاحة ولو كان الملاحة حزين لم يكونا ما لکن السفينتين ولا ما بينهما فان على كل منهما نصف قيمة السفينتين وما بينهما من الا متعة وان كان بينهما احرار فثلثا فان كانا عامدين ثبت القصاص عليهما وان كانا شهيي العاقل فليعلم ادينهم في ماله ما وانما الخطاين فدينهم على عاقلتهما بالنصف ومن ذلك يعلم حكم ما لو اضر فاملكا او ثعل او حربة واشتد على الحجر وحكم ما لو كانا ما لکن السفينتين خاصة دون ما بينهما هذا كله فيما اذا فرط في حفظ السفينتين واما لو لم يفرط بوجه كالوسايم ابعدا وافية من رجال والذود على ما عمن سمك لا ضطاد بغير ذلك فهما ج الرجح وطلب الموح وخرج الا من يدهنا فاصطدمنا وانكسرنا وهلك ما بينهما فلا ضمان عليهما بوجه لو اختلف حالهما في التفريط وعكس جرى على كل حكمه ولو ادعى عليهما ربا السفينة او غيره التفريط وانكر اذ لم يول ما بينهما ولو وقت سفينة فوقع عليها اخرى وكسرها وهلك ما بينهما لم يضمن قيم الواقعة شيئا من السفينة وما بينهما الا ان يكون قد فرط بالوقوف في ذلك الموضع وبترك الانحراف مع النفاة الى خارج الرجح الاخر يضمن قيم الواقعة اذا كان مفراطا دون ما اذا لم يفرط بوجه ولو فرط جميعا فالضمان على صاحب الواقعة للباشرة المقتدرة على التسبب **السادس** لو اصطدمت سفينة او ابدل لوجها وهي سائرة ففرقت بفعله مثل ان يجر سمارا فيقلع لوح اخر او يبدد رم موضع فيهلك ضمن ما يثلف فيها من مال ونفس في ماله لانه لا يفرط في الخطا الا ان العاقله انما ضمن دية الخطا بالباشرة دون التسبب والله العالم **السابع** لا يضمن صاحب الخطا ما يثلف بوقوعه اذا كان بنا في ملكه او مكان مباح مسنونا فوقعه ضمن غيره قبل ولا اسهلام ولو بنا ما ملكا الى ملك الغير او على اساس لا يثبت مثله عليه ضمن ولو بنا ما ملكا الى ملكه او مكان مباح لم يضمن ولو بناه مسنونا في ملكه او سباح فمالا الطريق الى ملك الغير فان لم يمكن الهلكه والاصلاح فلا ضمان وان تمكن ولو يفعل ضمن سواء طوبى بذلك من الحكم او الجأ ام لا وسواء اشهد عليه ام لا ولو بنا في ملك الغير او في الطريق في حكم التلف بوقوعه التلف بغيره عند وقوعه ويظلم شيء منه ولو اسهلك الخطا

انظر
 وان كان لا يضمن

المجلد الثانی

[illegible]



كتاب الدييات

٥٢٨

فلما كمال التسع ترددوا الأشربة العكر بحجبه على المفضى إذا كانت لفضا اجنبية مكرهه مضافا إلى الذمة من المثل وارش البكارة ولا شيء عليه لو كانت مطاوعة والذمة
 هناك بر الألفان تجب ما لا يحاق الخطا على عاقله في الخطا المحض ولا يجب على المالك في أفضا أمته شيء صغيرة كانت وكيرة ولا تسقط ذمة أفضا بالاندمال
 على الأربعة الساتع عشر الأليان وفيهما الذمة كاملة وفي كل واحد نصفها وفيها من المثل في أحدهما نصفها وفي البعض محسنا ذلك
 الثامن عشر الرجال وفيها من الرجل ذمة نفسه في كل واحدة نصفها ومن المثل في أحدهما النصف في أحدهما مفصل الساتع موضع الخطا
 وذمة الأصابع وأما ملها هنا على نحو ملها في أصابع اليدين وأما ملها وحكم الساتين والتخزين هنا حكم الذراعين والكفين مسائل الأولى في الأضلاع
 فيما خالف القلب منها الكل ضلع إذا كسر خمسة وعشرون ديناراً وفيما بلى العضدين منها الكل ضلع إذا كسر عشرة دنانير الثاني عشر إذا كسر بعصمة وهو العظم
 الذقن جولا للذقن بملك سنة مافية من الغائط من الرجل ذمة كاملة من المثل في أحدهما كاملة ومن ضرب تخانه وهو ما بين الحصى وحلقة الذقن بملك غائطه ولا يورث
 الذمة الثالث عشر المشهوران في كسر عظم من عضو خمس ذمة ذلك العضو فان صلح بعد ذلك من غير عيباً وبغضاً خمس ذمة كسر وفي موضع كل عظم ربع ذمة كسر وفي
 رقبته ثلث ذمة ذلك العضو فان بره على غير عيباً وبغضاً خمس ذمة كسر وفي موضع كل عظم ربع ذمة كسر وفي موضع كل عظم ربع ذمة كسر وفي موضع كل عظم ربع ذمة كسر
 ذمة فله ولم ينفق على بليل شيء من ذلك فاعده كل ما لا يقدر فيه فية كسر هي الحكمة والله العالم الرابع عشر في جمع يان في الترتيبين الذمة وفي كل واحد
 منها نصفها والأربع فرباً كسر فيهما وفي كل منهما انتم في كسر الترتيب إذا جرت على غير عيباً وبغضاً ربع دينار ولو جرت مع عيباً فله على الأربعة الخافسة
 من داس بطن إنسان حتى أحدث في ثيابه ديس بطنه حتى يحدث وبغير ثلث الذمة ولو لم يحدث بولا ولا غائطاً بل بجافاً يحكمون الساتس عشر من فخر كرا
 باصبعه فخر فماتها فلا يملك بولها فعليه ثلث دينها مائة وست وستون ديناراً وثلثا مع اربكارة المفصل الثاني في الجناية على
 المنافع وهي سبعة الأول العقل في ذهابه ذمة النفس وبعض من الذمة محسنا ذلك ان احز مقدار النقص والآلاف لا ربح ما يقضيه
 نظر الحاكم ولا خصاً من ذهابه عدا ولا في نقصه كك لعلم العلم بحكمة ولو شجر فذهب عظمه انظر بينه فان مات فيها قتل بول وان بقي ولم يرجع عقله فية ذمة
 النفس لذ هاب عظمه ولا شيء للشيء ان حصل البصر واحدة وان حصل كل من ذهاب العقل والشجر البصر مستقلة احذ من مع ذمة العقل ذمة البصر البصر
 الشجر فيما ذكر الجرح ولو جنى فذهب العقل ودفن الذمة ثم عاد عقله استرجع ما زاد عن الارش إلا اذا علم انه هب جلد من الله عز شأنه الثاني السمع
 وفيه ذمة النفس ان شهد اهل الخبرة والمعرفة باليأس من عود وان املوا العود بعد مدة معينة توقع انفسا بها فان لم يجدوا سترت الذمة وان عادوا فلا ربح
 ولو حكموا ايها السمع وارتثا في الطريق فالارش الا ان يتحقق ذهابه ولو ذهب سمع الصبي فنعطل لطفه فالذمة للسمع والحكومة لنعطل النطق ولو ادعى
 الجاني والمجني عليه فقال المجني عليه سمع سمع وقال الجاني لم يذهب لا اعلم ذهابه اعتبر بحاله عند الصوت العظم والرش على القوى صحيح به بعد استغفاله
 فان تحقق ما ادعى الا احلف القضا وحكم له وفي ذهاب سمع احد الا ذنبن نصف الذمة وفي نقص سمع احدهما يافس الى اخر عند سكون هو انفسا لانا
 وتطلق الصبي ويصاح به حتى يقول لا اسمع ثم يعا عليه ذمة ثمانية وثلاثين ديناراً بطن الحاكم بصدقه لستوا المسافين والثلث ثم تطلق الناقصة وتستند
 ويعبر بالصوت حتى يقول لا اسمع ثم يكر عليه لا اعتبار حتى بطن الحاكم ايضا بصدقه لستوا المسافين والثلث ثم تمسح من الصبي الناقصة ويلزم من الذمة
 محسنا النفاوت وفي ذهاب السمع بقطع الا ذنبن يان الثالث في ضو العيون في ذهابها الذمة كاملة ان كان على المعارف لو كان ضو عينية
 لعارض استوفى الذمة مقدار اربش الضعف في ذهاب الضو بطلع المحققين ذمة واحدة لو ادعى المجني عليه ذهاب ضو عينه فان شهد عدلان من اهل الخبرة
 بذلك او عدل ثبت الذمة وتربا اثرها من الفضا من الذمة ان حكما باليأس عد رجاء عود ولو فادى عود ولكن لا يقدر بلزم الصبر بل ان يحصل اليأس
 من عود فية تربا اثر الدعوى وكذا لو حكما بالعود بعد مدة معينة فانقضت لم بعد وحصل اليأس عادة من عود او مات قبل المدة ولو عاد في المدة فلا ربح
 واذا ادعى ذهاب بصر وعينه فائمه فويل بالشمس فان كان كما قال بقينا مفتوحين وحكم بصدقه وترتب عليه اثره وان لم يمكن ذلك حلف القضا ورضي له ولو
 ادعى نقضا ضو احد عينييه فبست الى اخرى على نحو ما مر في لعب السمع واخذ من ذمة العضو محسنا ذلك ولو ادعى النقضا فيها فبست الى اخرى من هو من
 ابناستة والزم الجاني التفاوت بعد الاطيان ولا يفسد عين في يوم غيم ولا في رضى مختلفه الجاهل عوا وهو بوطا وضيا وظلم ولو ادعى فالح العين انما كانت
 عينا الا بلمزها لثلاث الذمة وادعى المجني عليه انها كانت صحيحة بكونها في تمام الذمة فادى الجاني بيمينه ولو سلم الجاني انها كانت تصد ادعى ذهاب ضو
 قبل الفلع وانكر المجني عليه فالقول قول المجني عليه يمينه الرابع عشر في ذهابه ذمة النفس كاملة واذا خلف في ذهابه بالجنح اعتبر بالاشيا الطيبة و
 المنسة وفي الجزاء بدعي منه المحران فان كان كما يقول والاشيا راسه ودعمت عينية فان اطمئن الحاكم بصدقه بالامتحان ولا تفحكم له بعد الحلف والقضا ولو ادعى
 نقص الشم قبل خلف ذمة طريق الى البينة ويوجب له الحاكم ما يورث اليه جهاده وفيه نامل الصلح احوط ولو اخذ ذمة الشم ثم عاد قبل بل بعد الذمة والاشيا الطيبة
 ما زاد عن الارش الا ان اعلم بكون عود منه من الله سبحانه ولو قطع الا فله ذمة الشم فبست الى اخرى للسمع والاشيا الطيبة في ذمة
 افنى جمع في ذهابه بديه كاملة ولو بقم عليه لبل ومقتضى القاع ثبوت الارش ولو ادعى ذهابه بالجنح اعتبر بالاشيا المنفرة فان حصل الاطيان للحاكم بها
 والآفان تحقق لو حاكم للمدى بالقضا والآفان لول قول منكره بيمينه ومع نقضا الذمة فاذنك الارش الساتس عشر لو اصاب فتعد عليه كرا في

في اللبائ

في حال الجماع فله الأرض على الأقوى وكذلك لو تعدد عليه الأجل وان نزل ولو أصيبت امرأة فعمت على الجاني ثلثه منها وقبل تمام دينها زكاهما منصوباً إلا أن الثالث
أثبت التمام إذا ذهب جملها بالجماع مع الأفضا ويحمل الأرض ولو أصيبت فذهب ثلثها الأرض والجماع فالأرض السابعة في سائر الب
الحاصل بالضرورة بخلافه القس على رواية منجزة بالشبهة ودوى انتزاعاً من اللبائ فبقي اللبائ وان كان إلى الزوال قلنا الذي والى انقضاء النهار ثلث اللبائ في
ضعف من غير جابر **الثامن** في اذهب الصوت كل دين كان له ولو ابطال مع حركة اللبائ فذهبته وحكومة **المقصد الثالث في الشجاج والجماع**
والشجاج وهو الجرح المحض بالرأس والوجه على اقسام ثمان الحارصة والدامية والملاحة والسمحاق والموضحة والهاشمة والمقلدة والمأمومة أما الحارصة فهي
التي تقشر الجلد وتخدش وتشفير فيه بغيره وأما الدامية فهي التي تدخل في اللحم كثيراً ولا تبلغ التحافة وفيها ثلث من الأبل وأما السمحاق فهي التي تبلغ التحافة
وهي الجلبة الرقيقة المغشيتة للعظم وفيها أربع من الأبل وأما الموضحة فهي التي تغرق السمحاق وتكشف عن عظم ويبيضه وفيها خمس من الأبل وأما الهاشمة
فهي التي تشم العظم وتكسر ويذهبها عشر من الأبل وأما الجلبة فهي التي تخطأ بمعنى أخذ بني مخاض وأبني لبون ثلث بنات لبون ثلث حق وأما التي شبه العمد بمعنى أخذ ثلث
حق وثلث بنات لبون وأربع خلفها حمل ولو كسر العظم من غير جرح فكذلك **وأما المقلدة** فهي التي تلجج إلى فغل العظم وفيها خمسة عشر من الأبل **وأما المأمومة**
فهي التي تبلغ أم الرأس وهي الخطبة التي تجمع الدماغ وفيها ثلث ثلثون بغيره وإذا جمع على الأقسام التمانية قسمها أو اقساماً أخرى صدقدها تسعة وعشر أو واحد عشر
أو ثلثه عشر فبما يجعل الأولى العاشرة مفترقاً بالها بالتي تقشر الجلد ثم الحارصة مفترقاً بالها بالتي تخطأ ثم الباضعة ثم بعد المأمومة الدامية وهي التي تغرق الخطبة في
يجمع الدماغ ثم المفترقة وهي المصلحة للعظم عزها شمة ثم الجافة وهي التي تذهب اللحم مع الجلد ولكن حيث أن شيئاً من هذه الأقسام يرد فيه مقدار تركها ملحها
ماله مشابة منها كما الحارصة بالنسبة إلى العاشرة بمشابهة متباعدة في غير الحكومة **فروع الأول** لا فر في ديانات الشجاج التمانية بين الذكر والأنثى لأن
شيئاً منها لا يزيد على ثلثه يذ الرجل لبقته وهو والمرأة كما لا فر في بين الصغرة من الشجاج والكبرة والطويلة والعريضة وكثرة السبب قليلها والحاصل في مقدمه
الرأس ومؤخره وعلى الجبين مستوق كانت بالشعر ومكسوفة ثم يمتد إلى الجبهة الواقعة على الخد وأما الملوك فيؤخذ من قيمته بالنسبة **الثاني** لو أخذت شيئاً
من مراتب الشجاج التمانية وأزاد اسفلت كل منها ما يدبها منجاسين كانوا أو مختلفين مؤاحداً أو مختلفين مؤاحداً أو جانيين ولو وصل الجاني بينهما ما بينهما بعد ذلك
حتى صاروا واحدة زادت على اللبائ يذبة تلك التنازع على الأظهر ولو أخذنا بالستر بذهب ما بينهما الرمت اللبائ فقط ولو وصل بينهما ما غير لازم الأول ديتا والواصل
بينهما ثلث ولو وصلها الجني عليه فعلى الجاني ديتا والواصل هدد ولو خلفت محل الشجة الواحدة بالكان طرفها يبلغ من الآخر لحدت ديتا الأبلغ ولو شجرة في
بضيرة واحدة لم يذبتا لكل عضو يذبتا بحالها إلا أن تعد الشجتان واحداً لا اتصال كانا امتدت شجة الرأس إلى الوجه ولو شجرة فاندملت ثم شجرة الجاني أو
في ذلك الموضع لم يذبتا أخرى **الثالث** لو أذا الجني عليه ان يقتصر بالمرتب التي قبل الشجة التي عليه يؤخذ بديته الزايد جاز **الرابع** لو جنى عليه شخص
باعتك الشجان فجنى عليه خجانية اشقت بسببها إلى المرتبة التي بعدها وهكذا ثالث ذابح كان جنى عليه موضعاً فأنها أخوها شمة وثالث منقلد ذابح مأمومة
فصل الأول في المرتبة التي أحدها خمس من الأبل في الموضع وعلى كل من الباقيين ما بين المرتبة التي كانت المرتبة التي أحدها فعلى الثاني في المثال خمسة وعلى الثالث اثنين
خمس وعلى الرابع اثنين وعشرون من الأبل ومن لواحق هذا الباب مسائل **الأولى** لو نفذت في الألف نافذة فخرقت الفخرين والويرة جميعاً حراً لا ينفذ
ثلث اللبائ ولو جبرت وصحت فخرت اللبائ ولو كانت النافذة في أحد الفخرين خاصة إلى الخارج فخرت اللبائ على رد في ذلك **الثانية** الجائفة التي تغرق إلى
الجوف من بطن أو ظهر أو صدر أو شفر محر وجباً وغير ذلك من الأعضاء من غير اختصاص بالرأس كالشجان المزبور وفيها ثلث اللبائ ولا فصار فيها ولو جرح في عضو
ثم أجاف لم يذبتا الجرح ودية الجائفة ولو متداخلاً وكان كل من الجرح والأجاف من واحد لم يذبتا منها ما دية جانيته ولو أجافه واحد أدخل آخر سكينة ولم يذبتا
فصل الأول في الجائفة على الثاني للفخرين بما رآه الحاكم وإن وسعها الثاني باطناً أو ظاهراً فعليه الأرض ولو وسعها باطناً أو ظاهراً فبطناً فهي جائفة أخرى ولو أضر الثاني
حشونه فهو قاتل ولو خطت ففقهها آخر فان كانت بجالها لم تلتئم ولم يحصل الفلق بينا تقبل عبور وقبل عليه الأرض ولو كان قد أخذ النجم بعض الخط ففقه الأرض
ولو كان الفلق بعد ذلك مال فهي جائفة مسانقة فعليه بها ولو كان الفلق بعد ذلك مال في موضعين فعليه بينهما نصيبين لو طعن في صدر فخرج من
ظهره أو من جانب فخرج من الجانب الآخر في مقدم الرأس وأخرج من مؤخره ففي ذلك جانيته وجائفة واحدة فلو كان أو لم لا يخلو من ربه لو ظهر عضون
الأعضاء الباطنة كالكبدة والقلب الطحال فدخل الثانی السكينة في جائفة فلم يوترق الثقب لكن غرزه في شيء منها فعليه الأرض ولو جرح رقبته وانفذها إلى
حلقه أو طعن في عاتقه فوصل إلى الشاة ففي ثبوت دية الجائفة والأرض وجهان إحداهما الثاني ولو جرح وجهه فوصلها إلى باطن الفم لم يكن من الجائفة **الثالثة**
انفذت نافذة في شيء من أطراف الرجل ففصل بينهما مائة ديتا والقول بالحكومة في النافذة في شيء من أطراف المرتبة **الرابعة** في إضرار الوجه بالجائفة
ديتاً ونصف في إضرار ثلثه ديتاً وفي أسوأه سنة ديتاً **على الظاهر** ولا فر في ذلك بين الرجل والمرأة ولا بين استباحة شيء من ذلك الوجه أو لا وفي وجه العبد
بنسبة ذلك إلى اللبائ من قيمة وقبل فيه بالأرض والأول ظهر في الرأس إذا أضر بالجائفة وأخضر وأسود الأرض ويحمل كونه كالجرح في الأرض في الجرح نصف
ما في إضرار الوجه وكذلك في الأخضر والأسود **الخامسة** كل عضو يذبت دية معقدة فوق ثلثها ديتاً كالبطن واليد والرجل والأصابع ونحوها وفي قطع
بعد ثلثه دية **السادس** في الرأس والوجه مثلما بان في أحكام الشجاج وأما في البدن فبنسبة دية العضو التي تقع في الجرح من دية النفس البتة

الواحدة التي فيها نصفية الرأس في موضعها نصفية موضع الرأس هكذا وما لا تشد فيه من الأعضاء حتى شهاجه الحكومة الستة عشر المزمع والوجه
 في دبائت الأعضاء والجراح حتى تبلغ ثلثة في الرجل ثم تصير على النصف سواء كان الجاني إليها جلا أو مزمع في الأصبع الواحدة منها ما تزد في الأصبعين ما شان
 في الثلث ثلاثا مزمع في الأربع ما كان وهكذا وعليهذا منقص المزمع من الرجل في الأطراف الجراح من غير حتى تبلغ الثلث فإذ بلغت اقتضت مع الرأى الثا صنف
 كل ما فيه من الرجل المزمع المسلم من الأعضاء والجراح ضئير من المرتبة نفسها نصفية الرجل ومن الذي ينفذ ثمانية منهم ومن العبد ينفذ كل ما فيه مقدار أقل من
 النفس من الرجل المزمع المسلم فمضيه من المرتبة ينفذ ثمانية ومن العبد ينفذ ثمانية والتاسعة عشر في الحكومة في كل ما فيها مقدار أقل من
 والمراد من المزمع عبد وتوفي به نارة صحبها وأخرى مع الجنائز ولا حظ نسب ما بين القيمين وهو خذ من الذي ينفذ ذلك ولو كان المحي عليه فإخذ مودة والنصف
 بشرط عدم زيادة قيمته صحبها عن المرتبة والآلة والآلة ولو لم تنقص قيمته بالجنائز كما إذا قطع ذكر العبد وحلف لحد الأمة وأوقط منه الأصبع الزائدة أخذ في
 نقصه حين الجنائز على الألف العاشر من قتل ولاولى له الأمام عليه السلام في مقيض في العبد وهو غير مرتبة وإنما في ذلك في شبه العبد والجنائز
 له العفو عن الفصاح من دون بغويرة بالذمة لا فولا ثابتهما الشهور المنصوص لمقامه الرابع في الواحدة وهي بعد الأول

في الجنين دية جنين المسلم المزمع نامة ولو لم يجز الروح ذكر كان أو أنثى عشرية أسيرة مائة دينار في جنين الذي عشرية أسيرة ثمانون دهما وفي جنين المملوك عشر
 قيمة المملوك وقت الجنائز ما لم يزد عن عشرية المزمع والآلة البود لو كانت مزمعة فالأش على الظاهر ولو بعد الجنين فكل واحد من الجنين مستأدا وكذا في الجنين
 المذكور صدق القتل قبل ولوج الروح ولو لم يجز فيه الروح فله دية كما كان ذكر المحكوم بالسلام والمحرمة ونصفها النكاح حتى كذلك ودية الذي كان ذكر
 محكوما بذلك ونصفها النكاح حتى كذلك والقيمة النكاح محكوما بالروى ولا تجب في ذى الروح إلا إذا تحقق كونه حيا حين الجنائز المسطرة كما لو استعمل بعد التسقوط أو
 عطل أو تمرد في البطل أو خارج حركة مشادة من حركة الأخلراج فلا عجز بطلو الحركة وحيت ما يجلب الذمة في الجنين تجب الكفارة ولو لم يتم خلفه الجنين فالأش
 فوج دية الجنين النام الذي لو لم يجز الروح على حواله فكان نطفة فلا تستقر في الرحم فحشرون دينار أو كان علقه فاربعون نكاح مضمرة فتون النكاح عظم
 مكثوا بالمحرم ثمانون فإذ كانت النطفة فائتة والد في صدق كل مرتبة على تسمية العرف هذا إذا كان جنين حر مسلم وأما جنين الرقيق في النطفة خمس عشرية في الألف وفي
 العلقه خمس عشرية وفي المضمرة ثلثة أخماس عشرها وفي العظم المكسور لحم أربعة أخماس عشرها وفي النام تمام ثمانها وفي نطفة الذمة خمس عشرية في الألف هكذا
 ويعلق بكل من تلك المراتب غير النطفة أحكاما كثيرة وجوب الذمة على ما ذكرنا من النقص العدة بالسقوط وصرفه الأثم والم فسد البيع الواقع عليها في غير مواز
 الأستثناء في السقوط بذلك وكذا ما هو نظير البيع وأما النطفة فلا يعلق بها الأثبات الذمة على ما ذكرنا وقبل أن بين كل مرتبة من الجنين بحسب ما ذكرنا في موضع دية
 كل مرتبة على ما ذكرنا فمضى ما لم يرد فيه بحسب ما ذكرنا فمضى من انتقال من النطفة إلى العلقه ثلثة أيام أخذت دار بعون بنار أو لم يثبت ذلك عندك ولو ثبتت
 المرتبة من الجنين معاهذة للمزمع دية الذكر للجنين أن تبين ذكره ودية الأنثى ثمانية يوشه ونصف الدين إن لم يبين شيء منها ولو ألفت المرتبة حملها ثمانية
 منها أو شبيه السقوط مع البها فعليها ما العدة ولا ضيق لها من هذه الذمة ولو أنزاعها مخرج فالقنة والذمة على المخرج ويرث ذية الجنين من يرث ذية النكاح
 وهو يرث المال على الترتيب المذكور في باب دية أعضاء الجنين بحر الحائض ينفذ دية من أخرج مجامعها من ذمة فعل المخرج نصف خمس الذمة عشر دنانير ولو عجل
 الجامع اختيارا عن المرحمة بعين أنها قد قبل أن عليه عشر دنانير ولا مستلزم ولا شبيهه من الوجوب لو كان لعزل عن المرحمة بانها لو كانت المرحول عنها المرحول
 شيء عليه غير خلاف **فوق** لو ضرب بالنصرانية وهي حامل فاسلمت ثم القتل الجنين لم يندبه جنين المسلم إلا إذا كان قد مات الجنين في بطنها بالقرب ثم
 اسلمت ثم أسقطته فإن أظهر مخرج لزوم دية جنين الذي ولو اشتبه كون موته قبل سلامها أو بعده فالأش لزوم دية جنين المسلم ولو ضربها بالحربة ثم اسلمت
 والقتل أو شق على الجاني على الألف في لو كانت مزمعة ثم أعفقت النكاح كان للمولى عشرية في ذمة على الأقوى ولو ضرب حامل الخطأ فافتت قال في الذمة
 أن الحمل كان حيا فعنف به الجاني فعلى العاقلة دية الجنين من الحي وما زاد على ذلك على الجاني من العاقلة لا ينضم إليه الجاني ولو أنكر الحمل فاقام كل واحد منهما قد
 يثبت الولي لكونه مدعيها بالنسبة إلى الزبارة ولو ضربها فالقنة فإن عند سقوط مع العلم بحجونه قبل وقوع حيا مع قضاء العادة بعد بقا مثلها فإذا رتب إلى
 فثبت الفصاح مع العمد والذمة عليه في ما لمع شبه العمد وعلى عاقلة مع الخطأ ولزمها الكفارة على المرحول ولو ضربها شخص فالقنة ونحوه خففه حتى اقتض
 من الفائل منها مع العمد وهو خذ منه الذمة مع شبه العمد ومن عاقلة مع الخطأ وعز الأخر ويرجع في غير الفائل منها إلى العرف فان حكما باستقرار حتى بعد السقوط
 فإفائل هو الثاني وان حكما بعد الاستقرار فالفائل هو الثاني وان جهل الحال فلم يعلم أن كان جنين أو وقع مستمر الحجوم لا قبل ليعط القود وثبت ذية الجنين
 الميت فيه أشكال ولو طوئها ذى وسلم شبهة في ظهر واحد وأمكن لمحوه بكل منها فاقط بالجنائز اقرب بينهما وزم الحمل ذمة من يخرج المرحول عليه الكفارة
 أن المحرم بالمسلم كان حيا عند السقوط ولو القتل لمرتبة بالجنائز عليها أعضاء الكلد والرجل ومات ولم ينفصل الجنين بنما لمزم الحمل ذمة المرحول والحمل ولو
 القتل ثلثة أبجد أو أربع أو سبع مثلا لم يلزمه مع غيرها إلا دية حمل واحد لا مكان كون الأعضاء المذكورة جميعا الواحدة ثم والقت بعد ذلك صبيا كاملا
 تبين كون الأعضاء غير فالزم الجاني دية حملين ويدخل دية الطرف ثمانية الجنين فلو ألفت عضو منه ثم القتل باقي الجنين حيا وميتا دخلت ذية العفو في
 السقوط وهي دية الجنين إن وقع قبل ولوج الروح ودية النفس إن وقع حيا ثم مات ولو نأخر سقوط الجسد فان شهد إعلان من أهل الجرح على وجه العلم بأنه

ولو لم يثبت ذلك عندك ولو ثبتت

في الديات

٥٣١

عضوم وبحث في الروح فعليه من دين الجنين الحي بنسبه ذلك العضو كصفاء اللبني المثلوان لو شهد احد من دين الجنين ان الله خلقه ولم يخلق الروح فخر ذلك فيؤخذ في الابد لو احدث حسون ديننا وامسكتان **الاولى** دين الجنين كدنه النفس في كونها مع شبه العبد في مال الجاني مغلفه مع الخطا على عاقلته **ثانيه** في قطع راس الميت المسلم الحر ما ترد في قطع جوارحه شجاعه وجراحه محسنا ذلك ولكنها ليست كما اراقنا الدية فلا يرث ولو شهد من شيئا بلا خلاف بل نصرف في وجوب البر على الاظهر ولا فرق في الميت بين الصغير والكبير والذكر والانثى ولو لم يكن مثل الجنان الواقعة على الميت في الحي مفترضا لكانت في حق الموتى كما لو كان حيا ونسب القهمن الى الدية وقوخذ من ما ترد ديننا محسنا ذلك ولو لم يفصل الرأس بل قطع منه ما لو كان حيا لم يعتبر فيه مائة ديننا ايضا وفي قطع راس العبد عشر قيمته وفي قطع راس الذمي عشر دينه على قوليهما لا يخلو من وجوب لو كان الميت لم يقطع راسه من دينه ولا شيء للمولى من دينه قطع راس عبيد والمباشر نصرف هذه الدية في وجوب البر هو الحاكم ومع عدم تعدد المؤمنين **الثاني** في الجناية على الحيوان وهي باعنا الجنين عليه على اقسام تلك **الاولى** ما يؤول الى الجرح كالقذف والغرم والاذل والدجاج ونحوها وفي الاثام منها بالذكوة فلو جاني بهتة حيا ومذبوحا وليس للمالك دفع المذكي واخذ قيمته التي بينهما على الاثر بضام المثلث بذلك وكون الذبح في بطنه لا يرغب فيه احد فانه يلزم الجاني تمام القهمن ولو انلف شيئا من ذلك بغير ذكوة لزمه قيمته ولو انلفه الا ان يكون خاصا او يحدد زمان التعصّب مع زمان الاثام لا جرى حكم التعصّب لو بقي في المثلث بغير ذكوة ما ينفع به كالتعصّب في الشعر والوبر والريش فهو للمالك عينا او من القيمة قيمته ولو قطع بعض اعضاء المأكول من غير ذكوة او كسر شيئا من عظامه مع استفرار حيوانه في الاثام بغير ذكوة قيمته حيا **الثالث** ما لا يؤكل **والنافع** على الذكوة وهو قسمان احدهما ما لا قيمة له ولا شيء في الاثام والثاني ما له قيمة وفي الاثام بغير ذكوة قيمته حيا **الثالث** ما لا يؤكل في الاثام ربعين درهمين في الثاني عشرين درهما على الاظهر اذا غصبت الفروان عليه اكثر من المقدد ومن قيمته وكسفي في الاثام الكلب الذي لا يملك المسلم كذا الخنزير نعم لو كان في ضمن الجاني قيمته والارش في غيره **الثالث** في كفارة القتل تلحق كفارة الجمع بالقتل عمدا والمرتبة بقتل الخطا وشبه العقوبة فان لم يكن بالقصوم ومع العجز طاعتين مسكنا ويعتبر في وجوب الكفارة بالنسبة الى القتل ان يقع مباشرة فلا كفارة في القتل تسييا والنسبة الى القاتل كوالضام عاقل ولا تلحق على الصبي ولا المجنون انا قتلوا بالنسبة الى المقتول الا سلكوا ذكوة يحقون الدم فلا كفارة في قتل الكافر ذميا كان ومعه هذا او حربيا او مريضا ولا بقتل الرائي المحصر في طاع الطريق لان يكون القاتل بمن ليس له ذلك كما لو قتل جرحا حيا الرائي المحصر فان سقط الكفارة عنه تردد ولا تعتبر الذكوة في ذكوة ولا البلوغ ولا العقل بل تلحق الكفارة وان كان المقتول انثى ورثا واصبيا او مجنونا حتى انه لو كان قاتل الرعا لمولى له من الكفارة وفي قتل المسلم في دار الحرب مع العلم باسلامه من غير ضرورة الفود والكفارة مع العمد والدية والكفارة مع شبه العمد والخطا ولو ظن المسلم في دار الحرب كرا فو قتل من الكفارة والشهوى عدل زوم الدية والاشتباه لزومها في بيت المال ولو كان لمقتولا سيرا سيرا لكفارة فقتل المسلم ظانا اسلامه من الكفارة وكذا الذب على الاظهر ولو باشر جمع قتل واحد فعلى كل واحد كفارة مستقلة ولو عفى في الدم عن اخصاص في العمد بالدية لزم الجاني الكفارة وهل يلزم في مالنا اقتص منه ام لا فلو ان اقر بها العمد واحوطها التكفير عنه في وجوب الكفارة على القاتل اذ كان غير مسلم جهان وعلى الجواب فلا يصح منها حال الكفر ولا تسقط الكفارة عن قتل على القاتل باشر المقتول وفي وجوبها على قاتل نفسه ماله ورد والاشتباه العمد ولو بضام من جانيه فاما مع جنينها فاعلمها جميعا تلحق كفارة لكل جنين كفارة وكفارة نصف صاحب كل منهما بالسقوط النصف الاخر اياه على قتل نفسه **الرابع** في العاقل **والناظر** في تعيين المحل وكيفية التقيط وبيان اللواحق ما المحل هو العصبة والمحقق وضام المجرية والامام عليه السلام ثلثه ثلثين على ترتيب الارث والعصبة هم اشد الجرح للاب والبنون كل من يتفرق بالاب من الذكور والاخوات والعموم والاهل ولا يشترط كونهم من اهل الميراث في الحال وليس من العصبة الا انا مطلقا ولا الذكور والنسب بولاء الام ولا الزوج والزوجة ولا القاتل نفسه ولا تسقط الميراث ولا الصبي ولا المجنون وان رثوا من الدية ولا يتحمل الفقير شيئا والمدار في السقوط عنه على فقره عند المطالبة وهو حوله المحل ولا يعقل العقل اهل الديوان وهم الذين بينهم الامام عليه السلام الجهاد وادراكهم اربا وانا وجعلهم تحت ايد امير كما لا يدخل اهل البلد ما يكونوا عصبة وفي تقديم من تقر بالقتل على من اقر بوابا كبر تردد والاذن العمد لان الغريم من الام لا مدخل لها في العقل ويعقل المعتون اجنا اعتقه ذالم لكل له عاقلة ولا عكس ونحو العاقلة دية الموضوعة فادبلا خلاف ولا يتحمل المقتض عنها على الاظهر والمدار على بلوغ جرح واحد بعد اربعة الموضوعة فلو شدة الجرح وكان ادرش المجموع بعد ادرش موضع لم تحمله العاقلة وفيهم العاقلة في الخطا في ثلث سنين كل سنة عند افسادها ثلثا ثمانية كانت الدية كما في دية الرجل الحر وناقصة كدنة المرنه والذمي واما الارش ودية الطرف فليكن اذا تم احالا على الاظهر ولا تعقل الا ما ثبت باليقينة من الخطا فلا تعقل ما اقر به الجاني وما اصرح هو مع اولياء الدية عليه ولا ما جاعلا ولو كانت موجبة للدين دون الفود كقتل الاب لله والمسلم الذي في الحر المملوك وكذا النفس دية من باشر قتل نفسه وجرحها او قطع عضو منها خطا بل يكون ذلك هدايا وبغيره في محل العاقلة الفاتل بخانة الذمي خطا في ماله دون عاقلة ومع عجزه عن الدية فعاقلة الامام عليه السلام لا تروى ضرره ودية الصبي والمجنون وشبه عمد هما خطا علة العاقلة عندنا ولا يعقل مولى المملوك جانيه فانا كان ومديرا او مكانا ومسئولا وضام المجرية يعقل ولا يعقل عنه المصنوع الا بما اركان الضمان الجانين ولا يعقل الضامن الا عند فضل العصبة والعقود وعجزهم ولا الامام عليه السلام مع وجوب الضامن بل ولا العقود مع وجوب العصبة اجمع الجرح والقتل

كيفية

تَكَالِيفَات

٥٣٢

كيفية التقسيط فان الدين يجب ابتداء على العاقلة ولا ترجع العاقلة بها على الجاهل على الاظهر وقد قيل كمية التقسيط ان على الغني عشر قراريط وعلى الفقير خمسة قراريط
وقيل يقسط على ابراه على المسلمين بحسب احوال العاقلة وهو اقرب من سائر ما يمتد في ذلك ولا يرتب بين العصبية فتوزع على الغريب منهم والبعد ولو عجزت
العصبية عن بعض الدين اخذ ذلك البعض من المعقود مع حلا وعجزه من الضامن ومع حلا وعجزه من الاجام عليه فضل السلام ولا يخص الحاضر من العصبية المحل
بل الحاضر والعاشق في ذلك سواء ابتلاه زمان لتاجيل من حين موث المضونة النفس ومن حين التجأ في الطرف الجوارح لا من وقت الاكتمال نعم بلا حظي
التراتب من وقت الاكتمال بان موجبها لا يستمر بدونه ولا يقف ضربا لكل على حكم الحاكم واذا حال الحول على موثر وجهت المطالبة اليه لو وان لم يسقط
ما لم يدر بل يثبت في تركه كساره وبونه **واما الواح فمسائل الاولى** لا يعقل من العصبية الا من عرف كفتينا ينسبنا الى الفان ولا يكفي كونه
من القبيلة **الثانية** لا تضمن العاقلة جناية قريتهم التي ولا بهيمة ولا اذلاف مال بل تحمل دية الجناية خطأ على ادي حاصنه حرا كان المجني عليه او عبدا على
الاظهر **الثالثة** ان اذرى الذي يسد فاسلم ثم اصاب انسانا فالتفت في ماله ولا تغفل عاقلته منها شيئا وكذا لوردي مسلم طائر انم اذرت ثم وقع السهم ثم مسلم
نقله على الاظهر والمحمد لله رب العالمين صلى الله عليه وسلم

هذا وقد وقع الفراغ من اخراج هذا الجلد من التوا الى البياض على يد مصنفه العبد الفقير الى مولاه الغني **عبد الله المامقاني**

عفي عنه ربه ابن الشيخ قدس سره ما بين طلوع اليوم المبارك الميمون يوم مبعث النبي شرف لا ينشأ صلى الله عليه وسلم من سنة

الف ثمان مائة وسبع وعشرين وهي السنة التي اذا الله الملك لشتم جل شأنه فيها وفيما قبلها جملة كثير من بلاد الاسلام

المجوع والخوف كقرانهم لا نعمة تعالى وفسق من فيها فيها وقد تجاوز يومئذ القصابين الشجرة وقتل القوس

الحزيرة وصلة كاعراض الخدرة ونهب موال الخطير الحد والتهانة واستد الامر على متقي اهل

العلم ومنذئذ منهم من جهات شوق واستل الله الباري جل ذكره ان يعفو كبر عتاه ومن جميع

المتغيبين من العباد ويعجل فرج ناشر الامم والعدل والسادد ويحبلنا من كل

مكره فدا ويدرج صليتنا هذا في الاعمال الخائفة لوجهه بفضله

ومبشرا في دوان اسمي الخادمين لشهره وينفعنا به يوم

نهر المعمر من محلو صحبه لا ينفعه نؤ ولا ماله

امين امين لا ارضى بواحد حتى اضم

اليها الفاتمين والحمد

لله كثير كثيرا

كثيرا

نمقة العبد الاثم الجاني **احمد ابن الشيخ محمد حيدر النجاشي**

طبع في المطبع الميمية مركزا المصنوع في النجف الاشرف سنة ١٣٢٥

عدد ايتا هذا الكتاب طبع من الفاو ثمان مائة و

ثلث وثلثون بينا في بيابان

١٣٢٥

بينا

انما ادرجنا في هذه الصفحات الغلط الذي يسر الاطلاع عليه اما الاغلاط التي بلغت لبها كل احد فادارة الفطور نقصها وتغير الكلمة على وجه بلغت لبها المطالع ولولمحاظ ما قبله وما بعده فادرس											
صفحہ سطر	غلط	صحیح	صفحہ سطر	غلط	صحیح	صفحہ سطر	غلط	صحیح	صفحہ سطر	غلط	صحیح
۹	۲	۲	۱۱	۲	۱۱	۱۱	۲	۱۱	۱۱	۲	۱۱
۲۵	۳	۲۵	۱۲	۲	۱۲	۱۲	۲	۱۲	۱۲	۲	۱۲
۶	۴	۶	۱۳	۲	۱۳	۱۳	۲	۱۳	۱۳	۲	۱۳
۱۹	۴	۱۹	۱۴	۲	۱۴	۱۴	۲	۱۴	۱۴	۲	۱۴
۲۱	۴	۲۱	۱۵	۲	۱۵	۱۵	۲	۱۵	۱۵	۲	۱۵
۲۹	۴	۲۹	۱۶	۲	۱۶	۱۶	۲	۱۶	۱۶	۲	۱۶
۱	۵	۱	۱۷	۲	۱۷	۱۷	۲	۱۷	۱۷	۲	۱۷
۸	۵	۸	۱۸	۲	۱۸	۱۸	۲	۱۸	۱۸	۲	۱۸
۱۵	۷	۱۵	۱۹	۲	۱۹	۱۹	۲	۱۹	۱۹	۲	۱۹
۷	۸	۷	۲۰	۲	۲۰	۲۰	۲	۲۰	۲۰	۲	۲۰
۱۲	۸	۱۲	۲۱	۲	۲۱	۲۱	۲	۲۱	۲۱	۲	۲۱
۱۳	۸	۱۳	۲۲	۲	۲۲	۲۲	۲	۲۲	۲۲	۲	۲۲
۳۰	۸	۳۰	۲۳	۲	۲۳	۲۳	۲	۲۳	۲۳	۲	۲۳
۳۰	۸	۳۰	۲۴	۲	۲۴	۲۴	۲	۲۴	۲۴	۲	۲۴
۰۱	۹	۰۱	۲۵	۲	۲۵	۲۵	۲	۲۵	۲۵	۲	۲۵
۲۷	۹	۲۷	۲۶	۲	۲۶	۲۶	۲	۲۶	۲۶	۲	۲۶
۳۱	۹	۳۱	۲۷	۲	۲۷	۲۷	۲	۲۷	۲۷	۲	۲۷
۳۶	۹	۳۶	۲۸	۲	۲۸	۲۸	۲	۲۸	۲۸	۲	۲۸
۱۰	۱۰	۱۰	۲۹	۲	۲۹	۲۹	۲	۲۹	۲۹	۲	۲۹
۱۹	۱۰	۱۹	۳۰	۲	۳۰	۳۰	۲	۳۰	۳۰	۲	۳۰
۲۰	۱۰	۲۰	۳۱	۲	۳۱	۳۱	۲	۳۱	۳۱	۲	۳۱
۱۱	۱۱	۱۱	۳۲	۲	۳۲	۳۲	۲	۳۲	۳۲	۲	۳۲
۲۱	۱۱	۲۱	۳۳	۲	۳۳	۳۳	۲	۳۳	۳۳	۲	۳۳
۳۷	۱۱	۳۷	۳۴	۲	۳۴	۳۴	۲	۳۴	۳۴	۲	۳۴
۸	۱۲	۸	۳۵	۲	۳۵	۳۵	۲	۳۵	۳۵	۲	۳۵
۸	۱۲	۸	۳۶	۲	۳۶	۳۶	۲	۳۶	۳۶	۲	۳۶
۱۴	۱۲	۱۴	۳۷	۲	۳۷	۳۷	۲	۳۷	۳۷	۲	۳۷
۱۷	۱۲	۱۷	۳۸	۲	۳۸	۳۸	۲	۳۸	۳۸	۲	۳۸
۱۹	۱۲	۱۹	۳۹	۲	۳۹	۳۹	۲	۳۹	۳۹	۲	۳۹
۲۵	۱۲	۲۵	۴۰	۲	۴۰	۴۰	۲	۴۰	۴۰	۲	۴۰
۲۴	۱۳	۲۴	۴۱	۲	۴۱	۴۱	۲	۴۱	۴۱	۲	۴۱
۲۸	۱۳	۲۸	۴۲	۲	۴۲	۴۲	۲	۴۲	۴۲	۲	۴۲
۳۱	۱۳	۳۱	۴۳	۲	۴۳	۴۳	۲	۴۳	۴۳	۲	۴۳
۲	۱۴	۲	۴۴	۲	۴۴	۴۴	۲	۴۴	۴۴	۲	۴۴
۲۹	۱۴	۲۹	۴۵	۲	۴۵	۴۵	۲	۴۵	۴۵	۲	۴۵
۳۱	۱۴	۳۱	۴۶	۲	۴۶	۴۶	۲	۴۶	۴۶	۲	۴۶
۱	۱۵	۱	۴۷	۲	۴۷	۴۷	۲	۴۷	۴۷	۲	۴۷
۴	۱۵	۴	۴۸	۲	۴۸	۴۸	۲	۴۸	۴۸	۲	۴۸
۴	۱۵	۴	۴۹	۲	۴۹	۴۹	۲	۴۹	۴۹	۲	۴۹
۴	۱۵	۴	۵۰	۲	۵۰	۵۰	۲	۵۰	۵۰	۲	۵۰
۴	۱۵	۴	۵۱	۲	۵۱	۵۱	۲	۵۱	۵۱	۲	۵۱
۴	۱۵	۴	۵۲	۲	۵۲	۵۲	۲	۵۲	۵۲	۲	۵۲
۴	۱۵	۴	۵۳	۲	۵۳	۵۳	۲	۵۳	۵۳	۲	۵۳
۴	۱۵	۴	۵۴	۲	۵۴	۵۴	۲	۵۴	۵۴	۲	۵۴
۴	۱۵	۴	۵۵	۲	۵۵	۵۵	۲	۵۵	۵۵	۲	۵۵
۴	۱۵	۴	۵۶	۲	۵۶	۵۶	۲	۵۶	۵۶	۲	۵۶
۴	۱۵	۴	۵۷	۲	۵۷	۵۷	۲	۵۷	۵۷	۲	۵۷
۴	۱۵	۴	۵۸	۲	۵۸	۵۸	۲	۵۸	۵۸	۲	۵۸
۴	۱۵	۴	۵۹	۲	۵۹	۵۹	۲	۵۹	۵۹	۲	۵۹
۴	۱۵	۴	۶۰	۲	۶۰	۶۰	۲	۶۰	۶۰	۲	۶۰
۴	۱۵	۴	۶۱	۲	۶۱	۶۱	۲	۶۱	۶۱	۲	۶۱
۴	۱۵	۴	۶۲	۲	۶۲	۶۲	۲	۶۲	۶۲	۲	۶۲
۴	۱۵	۴	۶۳	۲	۶۳	۶۳	۲	۶۳	۶۳	۲	۶۳
۴	۱۵	۴	۶۴	۲	۶۴	۶۴	۲	۶۴	۶۴	۲	۶۴
۴	۱۵	۴	۶۵	۲	۶۵	۶۵	۲	۶۵	۶۵	۲	۶۵
۴	۱۵	۴	۶۶	۲	۶۶	۶۶	۲	۶۶	۶۶	۲	۶۶
۴	۱۵	۴	۶۷	۲	۶۷	۶۷	۲	۶۷	۶۷	۲	۶۷
۴	۱۵	۴	۶۸	۲	۶۸	۶۸	۲	۶۸	۶۸	۲	۶۸
۴	۱۵	۴	۶۹	۲	۶۹	۶۹	۲	۶۹	۶۹	۲	۶۹
۴	۱۵	۴	۷۰	۲	۷۰	۷۰	۲	۷۰	۷۰	۲	۷۰
۴	۱۵	۴	۷۱	۲	۷۱	۷۱	۲	۷۱	۷۱	۲	۷۱
۴	۱۵	۴	۷۲	۲	۷۲	۷۲	۲	۷۲	۷۲	۲	۷۲
۴	۱۵	۴	۷۳	۲	۷۳	۷۳	۲	۷۳	۷۳	۲	۷۳
۴	۱۵	۴	۷۴	۲	۷۴	۷۴	۲	۷۴	۷۴	۲	۷۴
۴	۱۵	۴	۷۵	۲	۷۵	۷۵	۲	۷۵	۷۵	۲	۷۵
۴	۱۵	۴	۷۶	۲	۷۶	۷۶	۲	۷۶	۷۶	۲	۷۶
۴	۱۵	۴	۷۷	۲	۷۷	۷۷	۲	۷۷	۷۷	۲	۷۷
۴	۱۵	۴	۷۸	۲	۷۸	۷۸	۲	۷۸	۷۸	۲	۷۸
۴	۱۵	۴	۷۹	۲	۷۹	۷۹	۲	۷۹	۷۹	۲	۷۹
۴	۱۵	۴	۸۰	۲	۸۰	۸۰	۲	۸۰	۸۰	۲	۸۰
۴	۱۵	۴	۸۱	۲	۸۱	۸۱	۲	۸۱	۸۱	۲	۸۱
۴	۱۵	۴	۸۲	۲	۸۲	۸۲	۲	۸۲	۸۲	۲	۸۲
۴	۱۵	۴	۸۳	۲	۸۳	۸۳	۲	۸۳	۸۳	۲	۸۳
۴	۱۵	۴	۸۴	۲	۸۴	۸۴	۲	۸۴	۸۴	۲	۸۴
۴	۱۵	۴	۸۵	۲	۸۵	۸۵	۲	۸۵	۸۵	۲	۸۵
۴	۱۵	۴	۸۶	۲	۸۶	۸۶	۲	۸۶	۸۶	۲	۸۶
۴	۱۵	۴	۸۷	۲	۸۷	۸۷	۲	۸۷	۸۷	۲	۸۷
۴	۱۵	۴	۸۸	۲	۸۸	۸۸	۲	۸۸	۸۸	۲	۸۸
۴	۱۵	۴	۸۹	۲	۸۹	۸۹	۲	۸۹	۸۹	۲	۸۹
۴	۱۵	۴	۹۰	۲	۹۰	۹۰	۲	۹۰	۹۰	۲	۹۰
۴	۱۵	۴	۹۱	۲	۹۱	۹۱	۲	۹۱	۹۱	۲	۹۱
۴	۱۵	۴	۹۲	۲	۹۲	۹۲	۲	۹۲	۹۲	۲	۹۲
۴	۱۵	۴	۹۳	۲	۹۳	۹۳	۲	۹۳	۹۳	۲	۹۳
۴	۱۵	۴	۹۴	۲	۹۴	۹۴	۲	۹۴	۹۴	۲	۹۴
۴	۱۵	۴	۹۵	۲	۹۵	۹۵	۲	۹۵	۹۵	۲	۹۵
۴	۱۵	۴	۹۶	۲	۹۶	۹۶	۲	۹۶	۹۶	۲	۹۶
۴	۱۵	۴	۹۷	۲	۹۷	۹۷	۲	۹۷	۹۷	۲	۹۷
۴	۱۵	۴	۹۸	۲	۹۸	۹۸	۲	۹۸	۹۸	۲	۹۸
۴	۱۵	۴	۹۹	۲	۹۹	۹۹	۲	۹۹	۹۹	۲	۹۹
۴	۱۵	۴	۱۰۰	۲	۱۰۰	۱۰۰	۲	۱۰۰	۱۰۰	۲	۱۰۰

صفحة سطر	غلط	طريف صحيح	صفحة سطر	غلط	صحيح	الثلث	صفحة سطر	غلط	صحيح
٥٧	١٠	اصلاحها	٥٧	١٩	بنفخ	١٠٠	٢٧	مجر	سير
٥٧	٣٤	قرئ	٥٧	٣٤	قوائمه	١٠١	٣٣	واقامه	اواقامه
٥٧	٣٤	المغصوب	٥٧	٣٤	في المغصوب	١٠٢	٠٧	مخارا	مخارا
٥٨	٠١	والناس	٥٨	٠١	والناس	١٠٢	٢٧	لد	لد
٥٨	٠٤	الغزلان	٥٨	٠٤	الغزلان	١٠٣	٢٤	لغصير	لغصير
٥٨	٠٨	الثالث	٥٨	٠٨	الثالث	١٠٣	٢٤	نقصان	نقصان
٥٨	١٠	لكون	٥٨	١٠	لكون	١٠٤	٢٤	نقصه	اولفله
٥٨	١٧	سورة	٥٨	١٧	سورة	١٠٤	٣٧	قصه	ماتصه
٥٨	٢٥	ولا يلحق	٥٨	٢٥	ولا يلحق	١٠٤	١٧	بملا لوق	فدسقط بده
٥٩	٣	اولى	٥٩	٣	اولى	١٠٤	١٧	قوله ونية	قوله ونية
٥٩	٢٢	لم يفت	٥٩	٢٢	لم يفت	١٠٤	١٧	ذلك بعد	ذلك بعد
٥٩	٢٤	الذخ	٥٩	٢٤	الذخ	١٠٤	١٧	اوقبله	اوقبله
٥٩	٣١	ان لعبته	٥٩	٣١	ان لعبته	١٠٤	١٧	الاولى	الاولى
٥٩	٠١	اونزل	٥٩	٠١	اونزل	١٠٤	١٧	كتاب الزكوة	كتاب الزكوة
٥٩	١٧	محسورة	٥٩	١٧	محسورة	١٠٤	١٧	وزكاه	وزكاه
٥٩	٢١	المقل	٥٩	٢١	المقل	١٠٤	١٧	عفو	عفو
٥٩	٢٣	المحصنة	٥٩	٢٣	المحصنة	١٠٤	١٧	المركب	المركب
٥٩	٣٢	لا يقد	٥٩	٣٢	لا يقد	١٠٤	١٧	رضها	رضها
٥٩	٣٤	خاصته	٥٩	٣٤	خاصته	١٠٤	١٧	خالصه	خالصه
٥٩	٠٥	واحد	٥٩	٠٥	واحد	١٠٤	١٧	ثبت	ثبت
٥٩	١٠	محسورة	٥٩	١٠	محسورة	١٠٤	١٧	فاله	فاله
٥٩	١٤	ذوبه	٥٩	١٤	ذوبه	١٠٤	١٧	لكن	لكن
٥٩	٢١	خفافها	٥٩	٢١	خفافها	١٠٤	١٧	شبهه	شبهه
٥٩	٣٤	بينها	٥٩	٣٤	بينها	١٠٤	١٧	الجبل	الجبل
٥٩	٠٣	بما هما	٥٩	٠٣	بما هما	١٠٤	١٧	تقيد	تقيد
٥٩	٣٢	فصولها	٥٩	٣٢	فصولها	١٠٤	١٧	عليه	عليه
٥٩	٠٧	لشحه	٥٩	٠٧	لشحه	١٠٤	١٧	وولاده	وولاده
٥٩	١٤	اكفى	٥٩	١٤	اكفى	١٠٤	١٧	الضعيف	الضعيف
٥٩	١٤	الاثزان	٥٩	١٤	الاثزان	١٠٤	١٧	والمدر	والمدر
٥٩	١٧	الشروط	٥٩	١٧	الشروط	١٠٤	١٧	اوعل	اوعل
٥٩	٣١	الثوب	٥٩	٣١	الثوب	١٠٤	١٧	بان يعلم	بان يعلم
٥٩	٣٠	الثاني	٥٩	٣٠	الثاني	١٠٤	١٧	الاوديه	الاوديه
٥٩	٣٤	بصورة	٥٩	٣٤	بصورة	١٠٤	١٧	الظاهرة	الظاهرة
٥٩	١٤	بنقل	٥٩	١٤	بنقل	١٠٤	١٧	على الموق	على الموق
٥٩	٢٧	فالمالى	٥٩	٢٧	فالمالى	١٠٤	١٧	على حكمها	على حكمها
٥٩	٠٤	جانبه	٥٩	٠٤	جانبه	١٠٤	١٧	قوله ولا مانع	قوله ولا مانع
٥٩	١٣	تدقده	٥٩	١٣	تدقده	١٠٤	١٧	ما بينهما	ما بينهما
٥٩	١٣	فقدل	٥٩	١٣	فقدل	١٠٤	١٧	الاولين	الاولين

This file was downloaded from QuranicThought.com

صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح
٤٤٠	١٧	ويعتق هو	ويعتق ليس هو	٤٤٠	١٧	ويعتق هو	ويعتق ليس هو	٤٤٠	١٧	ويعتق هو	ويعتق ليس هو	٤٤٠	١٧	ويعتق هو	ويعتق ليس هو
٤٤١	١٧	والمحبة يكون	والمحبة يكون	٤٤١	١٧	والمحبة يكون	والمحبة يكون	٤٤١	١٧	والمحبة يكون	والمحبة يكون	٤٤١	١٧	والمحبة يكون	والمحبة يكون
٤٤٢	١٧	من اصل الكثرة	من اصل الكثرة	٤٤٢	١٧	من اصل الكثرة	من اصل الكثرة	٤٤٢	١٧	من اصل الكثرة	من اصل الكثرة	٤٤٢	١٧	من اصل الكثرة	من اصل الكثرة
٤٤٣	١٧	يكون من	يكون من	٤٤٣	١٧	يكون من	يكون من	٤٤٣	١٧	يكون من	يكون من	٤٤٣	١٧	يكون من	يكون من
٤٤٤	١٣	ويمنع الامام	ويمنع الامام	٤٤٤	١٣	ويمنع الامام	ويمنع الامام	٤٤٤	١٣	ويمنع الامام	ويمنع الامام	٤٤٤	١٣	ويمنع الامام	ويمنع الامام
٤٤٥	٢٠	الخاتم	الخاتم	٤٤٥	٢٠	الخاتم	الخاتم	٤٤٥	٢٠	الخاتم	الخاتم	٤٤٥	٢٠	الخاتم	الخاتم
٤٤٦	٣١	خلفه فيه	خلفه فيه	٤٤٦	٣١	خلفه فيه	خلفه فيه	٤٤٦	٣١	خلفه فيه	خلفه فيه	٤٤٦	٣١	خلفه فيه	خلفه فيه
٤٤٧	١٤	الاربع	الاربع	٤٤٧	١٤	الاربع	الاربع	٤٤٧	١٤	الاربع	الاربع	٤٤٧	١٤	الاربع	الاربع
٤٤٨	٢٥	الامح للام	الامح للام	٤٤٨	٢٥	الامح للام	الامح للام	٤٤٨	٢٥	الامح للام	الامح للام	٤٤٨	٢٥	الامح للام	الامح للام
٤٤٩	٢٤	النصف	النصف	٤٤٩	٢٤	النصف	النصف	٤٤٩	٢٤	النصف	النصف	٤٤٩	٢٤	النصف	النصف
٤٥٠	٣٠	وهو	وهو	٤٥٠	٣٠	وهو	وهو	٤٥٠	٣٠	وهو	وهو	٤٥٠	٣٠	وهو	وهو
٤٥١	١٩	او على نصف	او على نصف	٤٥١	١٩	او على نصف	او على نصف	٤٥١	١٩	او على نصف	او على نصف	٤٥١	١٩	او على نصف	او على نصف
٤٥٢	١٠	لا يجهل	لا يجهل	٤٥٢	١٠	لا يجهل	لا يجهل	٤٥٢	١٠	لا يجهل	لا يجهل	٤٥٢	١٠	لا يجهل	لا يجهل
٤٥٣	٣٠	كان يقول ان	كان يقول ان	٤٥٣	٣٠	كان يقول ان	كان يقول ان	٤٥٣	٣٠	كان يقول ان	كان يقول ان	٤٥٣	٣٠	كان يقول ان	كان يقول ان
٤٥٤	٣٠	المقر	المقر	٤٥٤	٣٠	المقر	المقر	٤٥٤	٣٠	المقر	المقر	٤٥٤	٣٠	المقر	المقر
٤٥٥	٢٠	الامر	الامر	٤٥٥	٢٠	الامر	الامر	٤٥٥	٢٠	الامر	الامر	٤٥٥	٢٠	الامر	الامر
٤٥٦	١٢	يستعان	يستعان	٤٥٦	١٢	يستعان	يستعان	٤٥٦	١٢	يستعان	يستعان	٤٥٦	١٢	يستعان	يستعان
٤٥٧	١٤	فاصله	فاصله	٤٥٧	١٤	فاصله	فاصله	٤٥٧	١٤	فاصله	فاصله	٤٥٧	١٤	فاصله	فاصله
٤٥٨	١٤	يكشف	يكشف	٤٥٨	١٤	يكشف	يكشف	٤٥٨	١٤	يكشف	يكشف	٤٥٨	١٤	يكشف	يكشف
٤٥٩	٢١	فيها ما لا ينسقط بعد قوله	فيها ما لا ينسقط بعد قوله	٤٥٩	٢١	فيها ما لا ينسقط بعد قوله	فيها ما لا ينسقط بعد قوله	٤٥٩	٢١	فيها ما لا ينسقط بعد قوله	فيها ما لا ينسقط بعد قوله	٤٥٩	٢١	فيها ما لا ينسقط بعد قوله	فيها ما لا ينسقط بعد قوله
٤٦٠	١٤	فان حلف سقطت الدعوى وان	فان حلف سقطت الدعوى وان	٤٦٠	١٤	فان حلف سقطت الدعوى وان	فان حلف سقطت الدعوى وان	٤٦٠	١٤	فان حلف سقطت الدعوى وان	فان حلف سقطت الدعوى وان	٤٦٠	١٤	فان حلف سقطت الدعوى وان	فان حلف سقطت الدعوى وان
٤٦١	١٤	مكروا بالحكم اليهين الى المدعى	مكروا بالحكم اليهين الى المدعى	٤٦١	١٤	مكروا بالحكم اليهين الى المدعى	مكروا بالحكم اليهين الى المدعى	٤٦١	١٤	مكروا بالحكم اليهين الى المدعى	مكروا بالحكم اليهين الى المدعى	٤٦١	١٤	مكروا بالحكم اليهين الى المدعى	مكروا بالحكم اليهين الى المدعى
٤٦٢	١٤	والعارضة قد سقط بعد قوله	والعارضة قد سقط بعد قوله	٤٦٢	١٤	والعارضة قد سقط بعد قوله	والعارضة قد سقط بعد قوله	٤٦٢	١٤	والعارضة قد سقط بعد قوله	والعارضة قد سقط بعد قوله	٤٦٢	١٤	والعارضة قد سقط بعد قوله	والعارضة قد سقط بعد قوله
٤٦٣	٣١	استحقاق	استحقاق	٤٦٣	٣١	استحقاق	استحقاق	٤٦٣	٣١	استحقاق	استحقاق	٤٦٣	٣١	استحقاق	استحقاق
٤٦٤	٢٣	المحكوم عليه	المحكوم عليه	٤٦٤	٢٣	المحكوم عليه	المحكوم عليه	٤٦٤	٢٣	المحكوم عليه	المحكوم عليه	٤٦٤	٢٣	المحكوم عليه	المحكوم عليه
٤٦٥	٣٦	منصوب	منصوب	٤٦٥	٣٦	منصوب	منصوب	٤٦٥	٣٦	منصوب	منصوب	٤٦٥	٣٦	منصوب	منصوب
٤٦٦	٣٥	مقدم	مقدم	٤٦٦	٣٥	مقدم	مقدم	٤٦٦	٣٥	مقدم	مقدم	٤٦٦	٣٥	مقدم	مقدم
٤٦٧	٩	اذا	اذا	٤٦٧	٩	اذا	اذا	٤٦٧	٩	اذا	اذا	٤٦٧	٩	اذا	اذا
٤٦٨	٣١	اذا كان	اذا كان	٤٦٨	٣١	اذا كان	اذا كان	٤٦٨	٣١	اذا كان	اذا كان	٤٦٨	٣١	اذا كان	اذا كان
٤٦٩	١٠	الميت	الميت	٤٦٩	١٠	الميت	الميت	٤٦٩	١٠	الميت	الميت	٤٦٩	١٠	الميت	الميت
٤٧٠	٥٥	انهم	انهم	٤٧٠	٥٥	انهم	انهم	٤٧٠	٥٥	انهم	انهم	٤٧٠	٥٥	انهم	انهم
٤٧١	٥٥	ولو اختلفت فوضعت على الاول	ولو اختلفت فوضعت على الاول	٤٧١	٥٥	ولو اختلفت فوضعت على الاول	ولو اختلفت فوضعت على الاول	٤٧١	٥٥	ولو اختلفت فوضعت على الاول	ولو اختلفت فوضعت على الاول	٤٧١	٥٥	ولو اختلفت فوضعت على الاول	ولو اختلفت فوضعت على الاول



